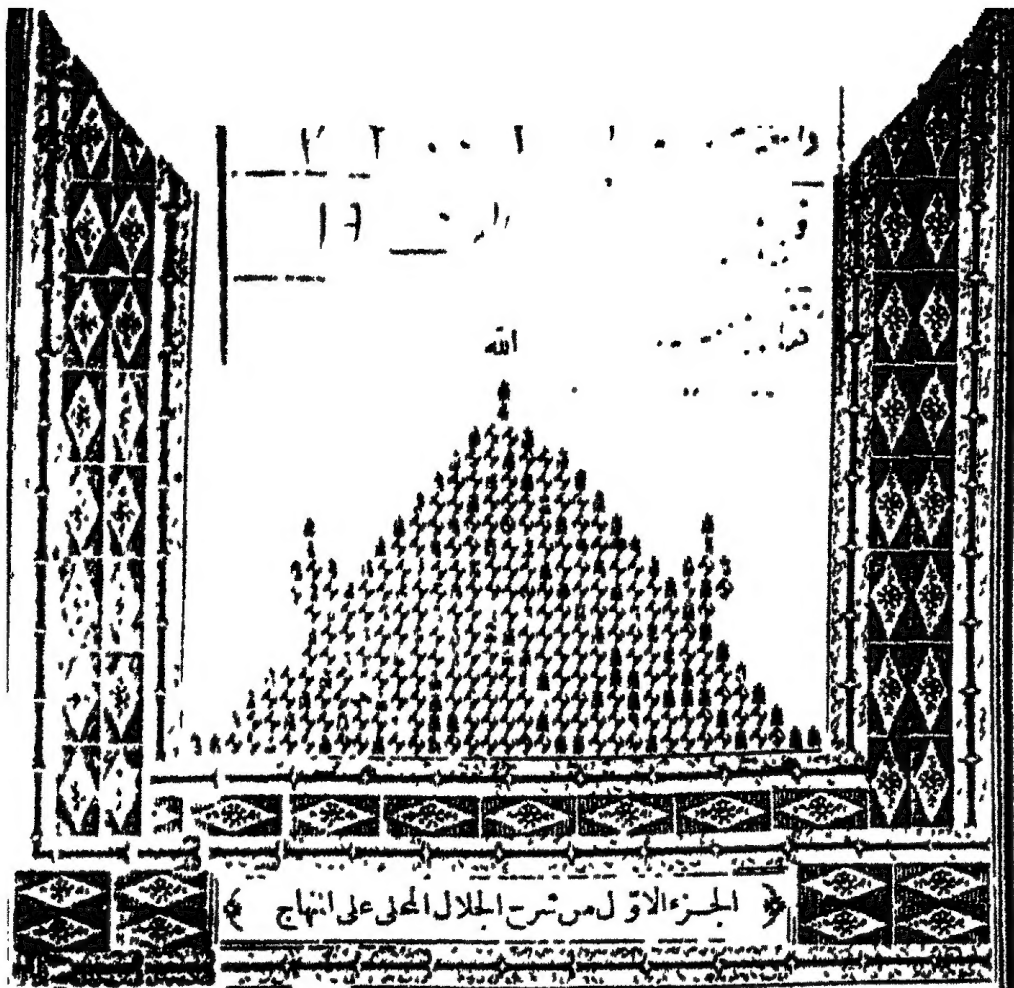


الجزء الاول من شرح المنهاج للعالم العلامة  
والخبر الشهامة فريد عصره ووحيد عصره  
الشيخ جلال الدين محمد بن أحمد المحلى  
تجده الله بعصره وأسكنه  
يحيا وجه جناته  
آمين

وعلى هامشه حاشية الشيخ عميره على التمام والكمال نفعنا الله بعلومهم في الحال والمآل







بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على انعامه \* والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وأصحابه \* هذا ما دعت اليه حاجة المتفهمين لمنهاج الله من شرح يحل ألناطه \* وبين مراده ويترجم مفاده \* على وجه لطيف حال عن الحشو والتطويل \* حاول الدليل والتعليل \* والله أسأل أن يجمع بينه وهو حسن ومم لو كبريل \* قل المصنف رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) أي أنت (الجليلة) هي من صبيح الحمد وهو الوصف بالجميل اذ التصدي بها انشاء على الله بضمه ونها من أنه ذلك لجميع الحمد من المطلق أو مستحق لأن يحمده ولا الاخبار بذلك (البر) بالنسبة أي المحسن (أخواد) بالنسبة أي المحسن الحمد أي العطاء (الذي حلت) أي عظمت (نعمه) جميع نعمه معنى انعام (عن الاحصاء) أي السط (بلاعداد) أي يجمعها وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها (المان) أي اسم (بالعطف) أي مقدار على الطاعة (والارشاد) أي الهداية لها (لهادي الى سبيل الرشاد) أي انه لا يضل طريقه وهو مستحق (الموفق) أي الذي (أي انه) رعو انهم في الشريعة (من اطاعه) أي رادبه الخير بذلك راجع للضمون (قول المتن) انبر

يقال بررت فلانا أبره بره فأتا بره به وبار (قول الشارح) أي التبرير الجود قصته أن يقال هو من صبيح (البحارة) المبالغة (قول الشارح) جميع نعمة الخ لا يقال تبره الاثر عن الاحصاء بعد أبلي في التعظيم من نعمة الله عن ذلك يقول احراء هذه الله سار على الباري سبحانه وتعالى عقب حمده يشعر بأن المصنف حمد على انعامه قول الشيخ سعد الدين واخذ على ان ما له هو حسنات على اماره أمكن في التعظيم من الحمد على الاثر (قول الشارح) أي يجمعها هو من دلالة اللام لانها تفيد اجموع (قول المتن) لطيف الظاهر أن الاسم سار لئلا يلزم تعلق الانعام بالاقدار على الطاعة (قول الشارح) التي هو الضلال والخيبة كما قاله في النجاش (قول الشارح) أي انه لا يضل طريقه (قول الشارح) أي رادبه الخير لم يفسره بما سبق وفاء بما في الحديث الآتي

(قول الشارح) له الغمير فيه راجع للغير من قوله أي أراد به الخير (قول الشارح) من يرد الله به خيرا الخ لا يقال فيه ترتيب التعقيد في الدين على إرادة الله به خيرا إنما لا نشول بل على إرادة كل خيرا أخذ من مجموع التكرار في سياق الشرط ولتسليم عدم الهجوم فالتسكير للتعظيم (قول الشارح) اذ كل من صفاته جميل أي والحمد هو الوصف بالجميل (قول الشارح) من حيث تفصيله أي تعينه وهو صفة المالكية (قول الشارح) أي نعمده الخ أي فكان المصنف قال أيضا أحده أبلغ حمد الخ لأنه مستحق للعمد (قول الشارح) أي أعلم أي وأدع عن أيضا (قول الشارح) لا ينسب بوجه أي لا فخلا ولا فرنا (قول الشارح) من عباده المؤمنين يقضي أن أسكفه لا يفعله شيء من انعاسي الرائدة عن كثره (قول الشارح) التهار يدل الغفار أي يكفي التزبل (قول الشارح) لأن معنى التهار الخ لا يقال هو معارض بما في التزبل لا نقول انتقام هنا مقام الوصف بما يدل على الرحمة والذات انعام فكان ذكر العار هنا أنسب (قول المتن) المختار صفة كاشفة (٣) (قول الشارح) من الناس الأولى أن يقول من الخلق ليدعوهم لأن دعوتهم غير مشر

(قول المتن) ليدع طرفه قوله راده (قول الشارح) شرعا أي وبه وهو منصوص على ريع الخاص (قول الشارح) فنسب العالم على ما يبد الظاهر أن المعنى كل عالم عامل على كل عابد (قول الشارح) أدناكم أخمير راجع لاهتمامه بسبب الله عليه وسلم أولامة (قول الشارح) شبه الخ أي فهو من الاستعارة التسمية المصرية والجامع يتحصل بكل منهما من الوصول إلى المقاصد وادع أن يصح تشبيهه في وقت بالمثل فكأنه مكينة وإثبات أنه نفاق تخيل (قول الشارح) بلاعبادة أي أما الذي فلت مشغولا بالعبادة فلا يطلب تعويضه (قول الشارح) للتأني بينهما على هذا التقدير أي المدكور وهو العطف على الجار والمجرور معالنه ذكر أن الاشتغال بالعلم بعض الأفضل وذكر بعد ذلك أن الأولى صرف الأوقات النفيسة فيه ولأن أن تسول مفاد الكلام الأول أن الاشتغال بالعلم بعض الأفضل

(واختاره) (من العباد) هذا مأخوذ من حديث الصحابة من يرد الله به خيرا يقضيه في الدين (أحده) أبلغ حمد (أي أنهاء) (وأكله وأزكاه) أي أنعمه (وأتمه) أي أنعمه المعنى أصفه بجميع صفاته اذ كل منها جميل والقصد بذلك إيجاب الحمد المذكور وهو أبلغ من حمد اذ قل وذلك أوقع في النفس من حيث تفصيله وفي حديث مسلم وغيره أن الحمد لله نعمده ونسبته أي نعمده لأنه مستحق للعمد (وأشهد أي أعلم) (أن لا اله) أي لا معبود يتحقق في الوجود (إلا الله) (الواحد) (الواحد) أي الذي لا تعدله فلا ينقسم بوجه ولا نظيره فلا مشابهة بينه وبين غيره بوجه (الغفار) أي المستار لذنوب من أراد من عباده المؤمنين فلا يظهرها لعقاب عليها ولم يقل بدل الغفار تهار لأن معنى التهار ما حود محاطة اذ من شأن الواحد في ملكه التهر (وأشهد أن محمدا عبده ورسوله المصطفى المختار) أي من الناس ليدعوهم إلى دين الإسلام (صلى الله وسلم عليه وزاده فضلا وشرافا) أي عذبه والقصد بذلك المدح أي اللهم صل وسلم عليه وزده وذكر التشهد لحديث أبي داود والترمذي كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كليل الجنة أي قليلة البركة (أتم بعد) أي بعد تقدم (فإن لا تشغل بالعلم) أنه هو شرعا الصادق بالغة والحديث والتفسير (من أفضل الطاعات) لأنهم امرؤة ومنذوبة والمفروض أفضل من المندوب والاشتغال بالعلم منه لأنه فرض كفاية وفي حديث حسن الترمذي فصل العالم على العابد كفضلي على أدناكم (و) من (أولى ما ذهبت فيه نفايس الوقت) وهو العبادات شبه مشغل الوقت بها بصرف المال في وجوه الخير السمي بالانفاق ووصف الأوقات بالنفاة لأنه لا يحسن تعويض ما يفوت منها بلاعبادة وأضاف إليها ستم السجع وقد يقال وهو من إضافة الأعم إلى الأخص كسجد الجامع ولا يصح عطف أولى على من أفضل لتأني بينهما على هذا التقدير (وقد أكثر أصحابنا راجعهم الله من التصفيف من المبسوطات والمختصرات) في الفقه والعقيدة هنا الاجتماع في اتباع الإمام المجتهد فيما يراه من الأحكام مجازا عن الاجتماع في العشرة (وأحسن مختصر المحرر بلا ما في التباس) إمام الدين عبد الكريم (الرافعي) منسوب إلى رافع بن خديج النخعي كجود بخطه فيما يحكي رحمه الله (ذو التعميمات) العشرة في العلم والتدقيقات الغزيرة في الدين من كراماته ما يحكي أن شجرة

والفضل في ذاته متفاوت الرتب ولا يلزم من كون أشرف بعضه أفضل أنه يكون أفضل كالتسلي على الله عليه وسلم فإنه بعضه أفضل الذين هم الأمابع أنه أفضلهم فلا تأني في الواقعة من أن الاشتغال بعرفة الله سبحانه وتعالى أفضل (قول المتن) وقد أكثره لي للتحقيق والتجسس أذ لا منافاة بينهما (قول المتن) أصحابنا أي مجموعهم لا كل فرد منهم (قول المتن) من المبسوطات أي من تصنيفه أو المراد بالتصنيف الذي في المتن المصنفات فابعد به بأن أيضا قوله أيضا مجازا يرجع لقوله والعقيدة هنا مجازا علاقته المشابهة في التودد والتعاون (قول المتن) وأحسن مختصر أي من المختصرات المذكورة (قول الشارح) إمام الدين في تقديم التنب على الاسم وذلك مبني على اصطلاح المؤرخين لا على اصطلاح العامة من تأخيره عن الاسم (قول المتن) ذي التعميمات جمع تحقيق وتعميق المسائل إثباتها بالأدلة والتدقيق إثباتها بالأدلة وإثبات الأدلة بأدلة أخرى (قول الشارح) السكينة في العلم أخذ من دلالة اللام لأنها تنبذ الهجوم

(قول المتن) الباقية وقت التصنيف ما يسرجه عليه الغير في قوله عليه مراجع التصنيف (قول المتن) حمزة الخبران (قول الشارح) ههنا الخ  
 أي في الإشارة بيمين مصرحة (قول المتن) معقد خبر ثالث (قول المتن) من أولى الرغبات إلى آخره بيان لقوله وغيره (قول المتن) أن ينس أي يذكر  
 المتن أو ظاهر (قول المتن) على ما صححه أي برجه (قول الشارح) حسبما طلع عليه صفة مصدر محذوف أي وفاة حسبما الخ (قول الشارح)  
 المواضع الآتية أي التي استدرك عليه بأن الأكثر على خلاف ما رجه (قول المتن) كبر أي مانع من حفظ أكثر أهل العصر (قول المتن) البعض  
 أهل العنابات هو استثناء منقطع والمراد بالبعض الأقل المتأهل للأكثر وضمير منهم لاهل العصر لا لاهل الحاضر (قول الشارح) بأن لا يفتون الخ  
 الباء للاستعانة (قول الشارح) من الزيادة أي من كونه زائدا (قول المتن) مع ما أسماه إليه به دة لعل على سق الخطبة (قول المتن) ان شاء الله تعالى تارة  
 فيه ليسهل وأخيه (قوله) أي معصوبا أشار به إلى أنه حال من الضمير المحذوف في حنطة أي حال كونه ذلك المختصر معصوبا بما أخيه إليه (قول  
 الشارح) في أثناء دفع لقايتهم من أن المفهوم مستقل (قول المتن) \* (٤) \* منها التنية أي المسبة (قول المتن) على قيود أي

سواء كانت مختصة تلك المسئلة أو مجمعة  
 وكأنه أنت ضمير فيها باعتبار أن البعض  
 اكتسب تأنيها من المضاف إليه أو لأن  
 معناه مؤث (قول المتن) قيود في بعض  
 المسائل أي معتبرة في بعض المسائل  
 وانما جمعة من البعض متعدي (قول  
 الشارح) بتأنيده كرأى جمع له عليه  
 والضمير في فهم يعود لبعض المسائل  
 (قول المتن) محذوفات يرجع قوله هي  
 من الأصل (قول الشارح) أي  
 متروكات الأحسن أن يقول يعني لأن  
 هذا تفسير مراد إذا حذف يستدعي  
 - بن وجود (قول الشارح) اكتفاء  
 بذكرها في المبسوطات أي له أو لغيره  
 (قول المتن) ومنها مواضع معطوف على  
 قوله منها التنية (قول الشارح) الآتي  
 ذكره الخ قيد مخصوص للختار يختزبه  
 عن مختار الراعي فانها مذكورة فيه  
 على وقته (قول الشارح) ذكره الضمير  
 راجع للختار (قول الشارح) في  
 مخالفتها أي للختار (قول الشارح)  
 نظرا لعله لقوله سترها (قول الشارح)

أنشأت عليه لما قد وقت التصنيف ما يسرجه عليه (وهو) أي المحزر (كثير العوائد عمدة في غمق  
 المذهب) أي ما ذهب إليه الشافعي وأصحابه من الأحكام في المسائل بجماعات من مذهب (مذهب  
 للفتي وغيره من أولى الرغبات) أي أصحابها وهي ينفع الفين جمع ردة يسكروها (وقد ترم منسبه  
 رحمه الله أن ينس) في مسائل الخلاف (على ما صححه معظم الأصحاب) فيها (ووي) بالتخصيص والتشديد  
 (بما الترمه) حسبما طلع عليه فلا ينافي ذلك استدراكا عليه التنية في المواضع الآتية (وهو)  
 أي ما التزمه (من أهم أو) هو (أهم المطالبات) لطالب الله من أوقوف على المعنى من خلاف  
 في مسأله (لكن في حجه) أي المحزر (كثير من حفظه أكثر أهل العصر) أي الراعي في حمله  
 مختصر في الفقه (البعض أهل العنابات) منهم ولا يكبر أي يعظم عليهم حنطة (فراحت) من الرأي في  
 الأمور المهمة (اختصاره) بأنه يفتون شي من مقاصده (في نحو نصف حجه) هو سادس عاوة في  
 الخارج من الزيادة على النصف يسير (ليسهل حفظه) أي المختصر بكل من عب في حنط مختصر  
 (مع ما) أي معصوبا بذلك المختصر بما (أنه إليه ان شاء الله تعالى) في أثناء ويدل ذلك قرب من ثلاثة  
 أرباع أصله كما قيل (من النوائس المستحبات) أي المسخونات (منها التنية على قيود بعض  
 المسائل) بأن تذكرها هي من الأصل محذوفات أي متروكات اكتفاء بذكرها في المبسوطات (ومنها  
 مواضع يسيرة) نحو خمين موضعنا (ذكرها في المحزر على خلاف المختار في المذهب) الآتي ذكره فيها  
 معها (كاستراها ان شاء الله تعالى) في خلافها نظر المدارك (واضحات) فذكر المختار فيها هو  
 المراد ولو عبر به أولا كان حسنا (ومنها ابدال ما كان من ألفاظه غريبا) أي غير ما لو أن استعمال  
 (أو موها) أي موقع في الوهم أي الذهن (خلاف الصواب) أي التبيان يدل ذلك (بما وضع وأحصر  
 منه بعبارات جليات) أي لها هرات في أداء المراد وأدخل الباء بعد لفظ الأبدال على المأني به موازنة  
 للاستعمال العرفي وإن كان خلاف المعروف لغة من ادخالها على التروك نحو أبدال الجيد بالردى  
 أي أخذت الجيد بديل الردى (ومنها بيان القولين والوجهين والطريقين والنص ومراتب الخلاف)  
 قوة وضعفا في المسائل (في جميع الحالات) بخلاف المحزر فتارة بين شعرا أصح القولين وأظهر الوجهين

فذكر المختار فيها هو المراد تفرع على قوله الآتي الخ (قول الشارح) ولو عبر به عطف على ذكر كفاء مقدرة (قول الشارح) وارة  
 كان حسنا لم يقل كان أحسن لأنه لا حس عنده فيما وقع من التعبير (قول المتن) غريبا حال (قول الشارح) أي موقع في الوهم بديان المراد بالوهم  
 ههنا يشمل الاحتمال الراجح والمرجوح والمساوي (قول الشارح) أي الذهن لا أحد من الاتيان يعني المراد به من المسائل (قول المتن) خلاف  
 الصواب أي مخالفة أي في اعتقاده (قول الشارح) أي التبيان تفسير للأبدال وأخوه يرتبط بالتبدل (قول المتن) وأوضع قسمته أن الأول به اصباح  
 (قول المتن) بعبارات جليات الباء التأسيسية أو للاستعانة (قول الشارح) أي لها هرات أي منات لا مقابل النص (قول الشارح) من ادخالها باب  
 المعروف (قول المتن) القولين أي أو الأقوال وكذلك قوله والوجهين أي أو الأوجه وكذلك قوله والطريقين أي أو الطرق (قول المتن) والنص هو  
 قول مخصوص باعتبار ما يقابله من قول مخرج أو وجه (قول المتن) ومراتب الخلاف أي المخالف (قول الشارح) في المسائل الظاهر أن سائر ما سطر  
 تارة فيه (قول المتن) في جميع الحالات يعني المسائل التي ورد فيها ذلك (قول الشارح) فتارة بين أي النوع فقط وقوله وتارة لا بين أي النوع فقط



(قول المتن) فان قوى الخلاف أى المخالف (قول المتن) قلت أى فيما أريد ترجيحه (قول المتن) فان قوى الخلاف أى لم يرد الشارح رحمه الله تعالى  
 ماسلف احالة على ماسلف (قول الشارح) فان الصحيح منه الضمير فيه يرجع لقوله بذلك (قول الشارح) كأن يحكى بعضهم الخ الظاهر أن سمي  
 الطريقة نفس الحكاية المذكورة وقد جعلها الشارح اسما للاختلاف اللازم لحكاية الاصحاب (قول الشارح) لن تقدم راجع لقوله وجهين  
 (قول الشارح) وانه الضمير فيه يرجع للرد وقوله مجموع منع ارادته واضح وأنما منع أغلبية مقتضاه انما اتى ماوى وهو بعيد وانما أغلبية الموافق  
 والمخالف فان أريد أحدهما على التعيين مجموع (٥) \* وان أريد مجموعهما فمرعا يسلم (قول الشارح) لا يجعل به أى بذلك القول  
 المحرر (قول الشارح) لا يجعل به أى

غالبا ويتوزن نسبه للام (قول  
 الشارح) واخذت منه به بمصر رأى احدا  
 واستنقرا (قول المتن) فالراجح خلاه  
 قياس ماسلف أب يتسول فالأظهر  
 أو المشهور خلاه (قول الشارح)  
 فى مظاها أى محالها التى بطن بها  
 المسائل فيها والظاهر أن مجرد مظهر  
 (قول المتن) يبنى أى يطلب ويتعبر  
 شرعا حثوته منها (قول الشارح)  
 الظهار للعد رأى لان الزيادة تسمى  
 الاختصار وهو علة لكل من قوله  
 صريح بوصفها وقوله وزاد عليه (قول  
 المتن) وأقول فى أولها قلت الخ المراد  
 بالاول والاخر معناهما العرفى فيصدق  
 بما اتصل بالاول والاخر بالحقى  
 وقوله والله أعلم كأنه قصده التبرى من  
 دعوى الاعلية (قول الشارح) لتعبر الخ  
 أى مع استبرى من دعوى الاعلية (قول  
 الشارح) وقد قال مثل ذلك قد هنا  
 لتقليل وكذا اقد الآتية (قول الشارح)  
 وقد زاد عليه من غير تمييز لكن هذا  
 النوع انما هو فى التلخيص مثل اللفظة  
 واللفظتى (قول الشارح) فى هذا  
 المختصر الاحسن فى هذا الكتاب (قول  
 المتن) من زيادة لفظة وقوله بعدها  
 فاعتمدها أى الزيادة (قول الشارح)

ونارة لا يبين شواهد مع والظاهر (حيث أقول فى الاظهر أو المشهور فى القواين أو القوال) للشافعى  
 رضى الله عنه (فان قوى الخلاف) لتوفقه مدركه (قلت الاظهر) المشعر بطهور مقابله (والظاهر المشهور)  
 انشعر به رايه مقابله لضعف مدركه (وحيث أقول الاصح أو الصحيح) فى الوجهين أو اوجه (للاصحاب  
 يستخرجونها من كلام الشافعى رضى الله عنه) فان قوى الخلاف قلت الاصح وانه الصحيح (ولم يعبر بذلك  
 فى الأقوال تأذبا مع الامام الشافعى كما قال فان الصحيح منه مشعر بفساد مقابله (وحيث أقول المذهب  
 فى الطريقين أو الطرق) وهى اختلاف الاصحاب فى حكاية المذهب كما يحكى بعضهم فى المسئلة  
 قواين أو وجهين لم يتقدم ويقطع بعضهم بأحدهما ثم الراجح الذى عبر عنه بالمذهب اما طريق القطع  
 أو الموافق لها من طريق الخلاف أو المخالف لها كما سيظهر فى المسائل ومقتضى من أن مراده الاول  
 وانه لا يعلب مجموع (وحيث أقول النص فهو نص الشافعى رحمه الله ويكون هكذا) أى مقابله  
 (وجه ضعيف أو قول صحيح) من نص له فى نظير المسئلة لا يجعل به (وحيث أقول الجديد فالقديم خلاه  
 أو القديم أى فى قول قديم فالجديد خلاه) والقديم ما نقله الشافعى بالعراق والجديد ما نقله بمصر وانعمل  
 عليه الا فيما نبه عليه كامتداد وقت المغرب الى مغيب الشفق الاحمر فى القديم كما سياتى (وحيث أقول  
 وقيل كذا هو وجهه ضعيف والصحة أو الاصح خلاه) وحيث أقول وفى قول كذا فالراجح خلاه)  
 ويتبين قوة اختلاف وضعفه من مدركه (ومنها مسائل نفيسة أنتم لها اليه) أى الى المختصر فى مظانها  
 (ينبغى أن لا ينسى الكتاب) أى المختصر وما يضم اليه (منها) صريح بوصفها الشامل لما تقدم وزاد  
 عليه الظهار للعد رأى فى زيادتها فاعلم عارية عن النكيت بخلاف مقابله (وأقول فى أولها قلت  
 وفى آخرها والله أعلم) لتتبع عن مسائل المحرر وقد قل مثل ذلك فى استدراك التصحيح عليه وقد زاد  
 عليه من غير تمييز كتبه فى وصل الخلا ولا يتكلم (وما وحده) أيها الشارح فى هذا المختصر (من  
 زيادة لفظة ونحوها على رضى المحرر فاعتمدها فلا بد منها) كزيادة كثير وفى عضو طاهر فى قوله فى التيميم  
 الا أن يكون بغيره دم كثير أو الشب الساحب فى عضو طاهر (وكذا ما وجدته من الاذكار شح لفا  
 لما فى المحرر وغيره من كتب الشريعة فاعتمدها فى حقته من كتب الحديث المعتمدة) فى نفسه لا اعتناء  
 أهله بالظن بخلاف الفقهاء فانما يعتمدون غالباً على ما عناه (وقد أقدم بعض مسائل الفصل المناسبة  
 أو اختصار ورجماً قدست فملا للناسمة) كتقديم فصل الخير فى خزان الصيد على فصل القوات  
 والاحصار (وأرجو ان تم هذا المختصر) وقد تم والله الحمد (أن يكون فى معنى الشرح للمحرر  
 فاقى لا حذف) أى أسقط (منه شيئاً من أحكام أسلاوه من خلاف ولو كان واحداً) أى ضعيفاً  
 جداً ازار عن الساقط (مع) أى آتى بجميع ما شغل عليه معجوباً بما (أشرت اليه من النقائص)

كثير راجع لفظه وقوله وفى عضو ٢ ل ظاهراً راجع لخواه لفظه وقوله فى قوله أى النووى (قول المتن) وكذا  
 ما وحده كذا حرم مقتضى وما ابتدأ مؤخر (قول المتن) فاعتمده جواب شرط مقتدر (قول الشارح) فى نقله الضمير راجع للحدث وقوله  
 لا اعتناء أهله علة لكونها معتدة (قول المتن) ان تم جوابه محذوف دل عليه أرجو وتفسيره يقتضى أن المعلق هو الراجاء والظاهر أنه المرجو كالأخفى  
 (قول المتن) من الاحكام من يانية (قول المتن) أصلاً أى أصل هذا النفي انعام أصلاً (قول المتن) ولو كان أى الخلاف بمعنى المخالف ففيه استخدام  
 (قول الشارح) أى ابقى الى آخره يريد به أن عامل النظر مأخوذ من معنى قوله فاقى لا حذف الخ (قول المتن) النقائص ينفى أن يختص بمافيها  
 تسكيت اد الزائد الحذف لا دخل له فى شرح عبارة المحرر

فلا يستتر التغير ودفع بأنه يكدر الماء والكدورة من أسباب الستر فان سفا الماء ولا تغير به طهر جزما (ودونهما) أي والماء دون القلتين (نجس بالملاقاة) لمفهوم حديث القلتين السابق المتخصص لمنطوق حديث الماء لا ينجسه شيء السابق نعم ان ورد على النجاسة ففيه تفصيل يأتي في بابها (فان بلغها بماء ولا تغير به فطهور) لما تقدم (فلو كثر يابراد طهور) أي أو ورد عليه طهور أكثر منه (فلم يبلغها لم يطهر وقيل) هو (طاهر لا طهور) لأنه مغسول كالثوب وقيل هو طهور حكاة في التحقيق ردا بغسله الى أصله والكلام فيما ليس فيه نجاسة جامدة ولو اتقى البراد أو الطهورية أو الأكثرية فهو على نجاسته جزما ولا هنا اسم بمعنى غير طهر اعرابا فيما بعدها الكونها على صورة الحرف وهي معه صفة لما قبلها (ويستثنى) من النجس (ميتة لادم لها سائل) عند شق عضو منها في حياتها كالربور وانخفصاء (فلا تنجس مائعا) بموته فيه (على المشهور) لمشقة الاحتراز عنها الا أن تغيره بكثرته والثاني تجسه كغيرها ولو ماتت فيما نشأت منه كالعلق ودود الخ لم ينجسه جزما ولو طرحت في المائع بعد موتها نجسته جزما كما قاله في الشرح الصغير وقال في الكبير فيما نشؤه في الماء لو طرح فيه من خارج عاد الخلاف أي بموته فيه (وكذا في قول نجس لا يدركه طرف) أي بصرف لقلته كنقطة بول وما يعلق برجل الذباب من نجس فانه لا ينجس مائعا لما ذكر (قلت ذا القول أظهر والله أعلم) من متنايله وهو النجس كغيره والثوب والبدن كلما في ذلك (والجاري كراكد) في تجسه بالملاقاة (في التديس لا ينجس بلا تغير) لقوته فالجربة التي لا قاهها النجس وهي كما قال في شرح المهذب الدفعة بين حافتي النهر في العرض على الجديد تنجس وان كان ماء النهر أكثر من قلتين فلا ينجس غيرها وان كان ماء النهر دون قلتين لان الجريات وان تواصلت حسا متفاصلة حكما اذ كل جربة طالبة لما امامها هاربة عما وراءها (والقلتان خسمائة رطل بغدادى) أي أخذ من رواية البيهقي وغيره اذ بلغ الماء قلتين بقلل هجر لم ينجسه شيء والواحدة منها قدرها الشافعي أخذ من ابن جريج الراي لها بقرتين ونصف من قرب الخجاز وواحدة لا تزيد غالبا على مائة رطل بغدادى وسيأتي في زكاة النساء انه مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم أو وثلاثة أسباع أو ثلاثون وهجر بفتح الهاء والجيم قرية بقرب المدينة النبوية (تقريباً في الاصح) قدم تقريباً عكس المحرز ليشمله وما قبله التحميم والمقابل فيما قبله ما قبل القلتان ألف رطل لان القرية قد تنسج مائتي رطل وقيل هما ستائة رطل لان القلة ما قبله البعير أي يحمله وبعير العرب لا يحمل غالباً أكثر من وسق وهو ستون صاعاً وثلاثمائة وعشرون رطلاً لا يحط عشرون للظرف والجل والعدد على الثلاثة قيل تحديد فيضراً أي شيء تقص وعلى التقريب انه سمع لا يضر في الخمسمائة تقص رطلين وقيل ثلاثة والمساحة على الخمسمائة ذراع ورباع طولاً وعرضاً وعمقاً بذراع الأدمى وهو شبران تقريباً (والتغير المؤثر بطاهر أو نجس طعم أولون أو ريح) أي أحد الثلاثة كاف واحترز بالمؤثر في النجس عن التغير بحقيقة على الشط (ولو اشتبه ماء طاهر بنجس) كأن ولغ كلب في احد المائتين واشتبه (اجتهد) المشتبه عليه فيهما بأن يبحث عما بين النجس كرشاش حول امانه أو قرب الكلب منه (وتطهر بما ظن) بالاجتهاد (طهارته) منهما (وقيل ان قدر على طاهر يتيقن فلا) يجوز له الاجتهاد فيهما فقول اجتهد أي جواز ان قدر على طاهر يتيقن ووجوب ان لم يقدر عليه كما ذكره في شرح المهذب (والاعنى كبصير) فيما ذكر (في الاظهر) لأنه يدرك أمارة النجس باللس وغيره والثاني لا يجتهد لفقد البصر الذي هو عمدة الاجتهاد بل يقلد (أو) اشبه (ماء وول) بأن انقطعت رائحته (لم يجتهد) فيهما (على الصحيح) والثاني يجتهد كلما من وفرق الأول بأن الماء أصل في التطهير يرد بالاجتهاد اليه بخلاف البول (بل يخلطان) أو يراقان

(قول الشارح) فانه لا ينجس مائعا لما ذكر يرجع لقوله لقلته (قول المتن) والجاري كراكد انظر هل الجاري من المائع غير الماء حكم الجاري من الماء في ان الجربة النجسة لا تتعدى لغيرها (قول المتن) اجتهد أي لان أصل الطهارة قد عارضه تعين النجاسة لكنه لما كان ترك الأصل في غير معين وجب النظر في التعيين

(قول الشارح) بنون الرفع الخ أي ولا يصح عطفه على يجتهد ثبوت النون وكان نسخة الجمال الاسنوي التي وقعت له بحذف النون فانه قال انه يجوز  
بحذف النون عطف على يجتهد انتهى واعلم ان الذي سلكه الاسنوي فيه اشكال فان العطف على يجتهد يفسد المعنى الا ان يقال ان بل تقررحكم  
فأقبلها وتثبت ضد ما بعدها وانه مع ذلك يمكن العطف اللفظي على ما قبلها وتأثير الجازم في لفظ المعطوف كالعطوف عليه (قول المتن) وتوضأ بكل  
مرة أي ويعذر في تردده في التية للضرورة قال بعضهم هذه الضرورة تنفي بوجوده تنقيح الطهارة مع ان الخكم أعم فيما يظهر فرع \* اذا  
اشتبه المستعمل بالطهور يجوز له الاجتهاد قال في شرح المذهب \* (٩) \* ويجوز أن يتوضأ بكل منهما مرة ويعتذر التردد في التية للضرورة انتهى

فقد انكشف لث انه ليس معني  
الضرورة تعذر الاجتهاد (قول المتن)  
واذا استعمل ما ظنه أي جميعه بقرينة  
قول لشارح الآتي ولوبقي من الاول شيء  
وحينئذ فنقول وتغير ظنه انما يأتي على  
طريقتين الراجحة بمعنى انه يجوز الاجتهاد  
ولا يجب لانه على تقدير مخالفتها لا  
لايجب بالثاني فلا فائدة فيه وهذه المسئلة  
هي المرادة من قول الشارح الآتي  
بخلاف ما اذا لم يبق منه شيء اما لو تلف  
أحد الاثنتين قبل الاجتهاد فلا اشكال  
في وجوب الاجتهاد وجوازه عند  
الرافعي ومثل ذلك فيما يظهر ما لو اجتهد  
وتغير أو ظن طهارة أحدهما  
ثم تلف أحدهما في الاولى أو الذي ظن  
طهارته قبل استعماله في الثانية فانه ينبغي  
اذا تيمم وصلى ثم حضرت صلاة أخرى  
أن يجب الاجتهاد ويجوز عند الامام  
الرافعي لان المحذور في المسئلة الاولى  
اعنى مسئلة التلف بالاستعمال متف هنا  
الاهم الا ان يقال هذا أعطي ما ثبت له  
من الاجتهاد فلا يجب اعادة الاجتهاد  
فيه (قول الشارح) لم يعد جزمها هذا  
بوجب ان مراده الازالة قبل الصلاة  
وقبل التيمم اذ لو أراقه بينهما لم يصح

(ثم يتيمم) ويصلي بلا اعادة بخلاف ما اذا صلى قبل الخلط أو غشوه فيعيد لان معه طاهرا يتيقن وقيل  
لا لتعذر استعماله وهكذا الكلام فيما اذا اجتهد في الماءين ولم يظهر له الطاهر ولا عصى في هذه  
الحالة التقليد في الاصح بخلاف البصير قال في شرح المذهب فان لم يجد من يقبله أو وجد فتخير تيمم  
وقوله بل يخلط ان بنون الرفع كما في خطه استثنافا وأعطف على لم يجتهد ساء على ما قال ابن مالك  
ان بل تعطف الجمل وهي هنا وفيما بعد لا انتقال من غرض الى آخر (أو) ماء (وماء ورد) بأن انقطعت  
راحتة (توضأ بكل) منهما (مرة) ولا يجتهد فيهما (وقيل له الاجتهاد) فيهما كالماءين وقرن الاول بمثل  
ما تقدم في البول (واذا استعمل ماء ظنه) الطاهر من الماءين بالاجتهاد (أراق الآخر) ندبالثلا  
يتشوش بتغير ظنه فيه (فان تركه) لا اراقة (وتغير ظنه) فيه من النجاسة الى الطهارة بامارة ظهرت له  
واحتاج الى الطهارة (لم يعمل بالثاني) من ظنه فيه (على النص) لثلاية تقض ظن بظن (بل يتيمم)  
ويصلي (بلا اعادة في الاصح) اذ ليس معه ماء طاهر يتيقن والثاني يبعد لان معه طاهرا بالظن فان أراقه  
قبل الصلاة لم يعد جزمها وخرج ابن سريج من النص في تغير الاجتهاد في القبلة العمل بالثاني فيورد الماء  
لموارد الاول من البدن والثوب والمكان ويتوضأ مرة ويصلي ولا يعيد كما لا يبعد الاول وهل يكفي  
عنده الغسلة الواحدة في أعضاء الوضوء عن الحدث والنجس قال الرافعي لا وقال المصنف في شرح  
المذهب نعم وكل منهما قال بحسب فهمه الموافق للراجح عنده في مسئلة تيقن النجاسة الآتية في باب  
الغسل ولوبقي من الاول شيء وتغير ظنه فغيبه النص والخبر لكن يبعد على النص ما صلى بالتيمم لان  
معه طاهرا يتيقن وقيل لا لتعذر استعماله فان أراقهما او خلطهما قبل الصلاة لم يعد جزمها ولو كان  
المستعمل لما ظنه عند حضور الصلاة الثانية باقيا على طهارته بما ظنه صلى بهاد كره في شرح المذهب  
أو محدثا وقد اتي مما ظهر منه شيء لزمه اعادة الاجتهاد بخلاف ما اذا لم يبق شيء ذكره في الروضة  
كأصلها (ولو أخبر بتنجسه) أي الماء (مقبول الرواية) كاعبد والمرأة بخلاف الصبي (وبين  
السبب) في تنجسه كولو غ كلب (أو كان قفها) في باب تنجس الماء (مواقفا) للخبر في مذهبه في ذلك  
(اعتمده) من غير تبين للسبب بخلاف غير الفقيه أو الفقيه المخالف فلا يعتمد من غير تبين السبب  
لاحتمال أن يخبر بتنجس ما لم ينتجس عند الخبر (ويحتمل استعمال كل اثناء طاهر) في الطهارة  
وغيرها بخلاف النجس كالمختم من جلد ميتة فيحرم استعماله في ماء قليل ويمنع لتنجسهما به (الذهب  
وفضة) أي اثناءهما (فيحرم) استعماله في الطهارة وغيرها على الرجال والنساء قال صلى الله عليه وسلم

الجزم لان من يجعل اذراقة شرطا لصحة التيمم لا ليعتبر الازاقة بينهما (قول الشارح) لزمه اعادة الاجتهاد أي اذا كان  
الذي ظن نجاسته باقيا والا فان لم يكن هناك سوى بقية الذي ظن طهارته فلا يستعمله ولا يجتهد بل يتيمم ويصلي ولا اعادة سواء تغير ظنه فيه  
أم لا كما صرح به الكمال المقدسي في شرح الارشاد وهو طاهر (قول المتن) أو كان قفها موقفا لو شك في موافقة ومخالفة فالظاهر انه كالمخالف  
وكذا الشك في الفقه الاصل عدمه فيما يظهر (قول الشارح) على الرجال والنساء قال الرافعي تشمل معنى الخيلاء وان جازلهن الحلى بالذهب  
والفضة تريننا كما ان اقتراش الحري يحرم عليهن كما يحرم على الرجال ولا يحرم اللبس عليهن انتهى وصح النووي جواز اقترائهن للحري لا لطلاق  
الحديث

لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافه ما متفق عليه ويقاس بهira الاكل والشرب  
عليهما (وكذا) يحرم (اتخاذ) أى اقتاؤه (في الاصح) لانه يجر الى استعماله والثاني لا اقتصارا  
على مورد النهي من الاستعمال (ويحل الاناء الممّوه) أى المطلى بذهب أو فضة أى يحل  
استعماله (في الاصح) لقلة الممّوه فكأنه معدوم والثاني يحرم للخيلاء وكسر قلوب الفقراء ولو كثر  
الممّوه بحيث يحصل منه شيء بالعرض على الناحر حرم جزاء (و) يحل الاناء (النفيس) من غير الذهب  
والفضة (كاقوت) أى يحل استعماله (في الانطهر) والثاني يحرم للخيلاء وكسر قلوب الفقراء  
ودفع ذلك بأنه لا يدرى الا الخواص وعلى الحرمة في المسئلتين يحرم الانتخاب في الاصح أحدا ما سبق  
وشرح به المحاملي في الثانية كما ذكره في شرح المذهب (وما ضبب) من اناء (بذهب أو فضة) نسبة كبيرة  
لزينة حرم استعماله (أو صغيرة بقدر الحاجة فلا) يحرم (أو صغيرة لزينة أو كبيرة لحاجتها) (في الاصح)  
تطير الصغر والحاجة ومقابلته ينظر الى الزينة والصغر (ونسبة موضع الاستعمال)  
نحو الشرب (كغيره) فيما ذكر (في الاصح) والثاني يحرم اناءها مطلسا لمباشرة استعمال  
(قلت المذهب بتحريم) اناء (نسبة الذهب مطلقا والله أعلم) لان الخيلاء فيه أشد من الادة وأشد نسبة  
الاناء ما يصلح به خله من صفحة أو غيرها واطلاقها على ما هو للزينة توسع ومرجع الكبير دو الصغيرة  
العرف وقيل وهو أشهر الكبيرة ما تستوعب جانبها من الاناء كشفة أو أدن والصغيرة دور ذلك  
والاصل فيها ما روى البخاري ان قدحه صلى الله عليه وسلم الذي كان يشرب فيه كان مسددا لا يمدحه  
لانصداعه أى مشعبا يخط فنه لانثقافه وتوسع المصنف في نصب الضميمة بفعلها نصب الممدح  
وعبارة المحرر والمضبب بالذهب والفضة ان كان ضبته كبيرة الى آخره

\* (باب أسباب الحدث) \*

أى المراد عند الإطلاق وهو الأصغر ويعبر عنها بنواقض الوضوء (هى أربعة أحدها خروجه من  
من قبله) أى المتوضئ (أو دبره) قال تعالى أوجأ أحدكم منكم من الغائط والآية والغائط المكن  
المطمئن من الأرض تقضى فيه الحاجة سمي باسمه الخارج للجاررة وسواء فى انتقض الخارج بالاعتقاد  
كالبول والتادر كالدلم (الالتي) فلا يقض الوضوء كان احتلما إن لم يدر ما فعله وضوءه به يوجب  
الغسل الأعم من الوضوء وإنما نقض الحيض مع إيجابه الغسل لأنه دسة لثاء لوضوءه (ووالله  
مخرجها وانفتح) مخرج (تحت معدته) وهى من السرة إلى الخافض تحت العدر أى مفتحت  
السرة كما قال فى الدقائق (فخرج) منه (العتاد نقض وكذا تادر كدودى الطير) فبما هو متناه  
المنسد فى المعتاد ضرورة فكذلك فى التادر والثانى يقول لضرورة فى قياسه متناهى فى زاده  
(أو) انفتح (فوقها) أى فوق المعدة بأن انفتح فى السرة وما فوقها كقوله (أو) أنه صلى  
(منسد أو تحتها وهو مفتوح فلا) يقض الخارج منه المعتاد (فى الطاهر) لأنه من فوقها بآية  
إذا تحيله الطبيعة دفعه إلى أسفل ومن تحتها لضرورة إلى مخرجه مع انقضاء أصله ونهاى يقض  
لأنه ضرورى الخروج تحوّل مخرجه إلى ما ذكر وعلى هذا لا يقض التادر فى ما ذكر ولو لم يدر ما فعله  
والأصل منفتح فلا نقض كالتى عوفيه وجهه وحيث قيل بالنقض فى المنفتح فتبطل حكمه منسلى من أجزاء  
الاستنجاء فيه بالجبر وإيجاب الوضوء بحسه والغسل بالإبلاج فيه وتحريم النظر فى فوق العورة والأصل  
المنع لخروجه عن مظنة الشهوة وخروج الاستنجاء بالخروج عن القياس فلا يتعدى إلى الأصل  
فأحكامه باقية ولو خلق الإنسان مسدود الأصل فى فتحة كالأصل فى انتقاض الوضوء بالخروج منه

(قول المتن) كما قوت منه العقيق كما قاله  
في شرح المذهب ثم المراد بنفس الذات  
دون الصفة فقط (قول المتن) أو صغيرة  
لرنية الخ استشكل الاسنوى هذا باتفاق  
الشخصين على تحريم تحلية السكين  
والهلمة ونحوهما مطلقا واتخاذ سن  
الخطام ونحو ذلك وفرق بعضهم بأن  
النص ورد في تصليب الاواني لكثرة  
الحاجة اليه بخلاف غيره واعلم أيضا  
انه لا يجوز تمويه السيف والخطام  
ونحوهما بالذهب وان لم يحصل منه شيء  
بالعرض على النار قال الاسنوى  
وقد يشكل على ما ذكرهنا من التويه  
الآن يقال ذلك محمول على ما يلبس  
بخلاف هذا أو يحمله ذلك على نفس  
الفعل وهذا على الاستعمال قال ابن  
التقيب الاستعمال أولى بالمنع من الفعل  
بدليل جریان الخلاف في اتخاذ دون  
الاستعمال

\* (باب أسباب الحدث) \*

(قول المتن) هي أربعة قال الأسنوي  
 علامة النقص بها غير معقولة فلا يقاس  
 على هذه الأربعة غيرها لذلك أن تقول  
 التعاليل الآتية في مسائل اللبس تقتضي  
 أنه معقول المعنى (قول المتن) من قبله  
 قيل هذا التعبير من حيث شموله  
 ما يخرج من مدخل ذكر الزوج في المرأة  
 ويخرج بولها أحسن من قول المحتر  
 كعبه أحمد السبيلين (قول الشارح)  
 وعلى هذا لا ينقض النادر في الأظهر  
 كذا ذكره الأسنوي أيضا



تحت المعدة كان أوفوقها والمسدود كعضو زائد من الخنثى لا يجب بمسه وضوء ولا بإيلاجيه أو الإيلاج فيه غسل قاله الماوردي قال في شرح المهذب ولم أر غيره تصريحاً بما وافقته أو مخالفته (الثاني زوال العقل) أي التمييز بنوم أو غيره كجنون أو انغماء أو سكر والاصل في ذلك حديث أبي داود وغيره العنان وكاء السهفن نام فليتوضأ وغير النوم عما ذكر أبلغ منه في الذهول الذي هو مظنة لخروج شيء من الدبر كما أشعر بها الحديث إذا لسه الدبر وكأوه حفاظه عن أن يخرج منه شيء لا يشعر به والعنان كناية عن اليقظة (النوم ممكن مقعده) أي اليقظة من مقعده فلا ينقض لامن خروج شيء فيه من دبره ولا عبرة باحتمال خروج رجب من القبل لندرته ولا تمكن لمن نام على قفاه ماصقاً مقعده بمقعره ولا لمن نام قاعداً وهو هزيل بين بعض مقعده ومقعره تتجاف (الثالث التقاء بشر في الرجل والمرأة) قال الله تعالى أولاً مستم النساء أي لستم كما قرئ به والممس الجس باليد كما فسره به ابن عمر رضي الله عنهما والمعنى في النقض به أنه مظنة للاتساذ المثير للشهوة ومثله في ذلك باقي صور الالتقاء فألحق به وأطلق عليه في الباب المس توسعاً (الاحمرما) فلا ينقض لسها (في الاظهر) لأنها ليست محللاً للشهوة والثاني ينقض لعموم النساء في الآية والاول استنبط منها معنى خصصها والمحرم من حرم نكاحها بنسب أو رضاع أو مصاهرة وسياً في بيان ذلك في النكاح (والممس) وهو من وقع عليه المس رجلاً كان أو امرأة (كلامس) في انتقاض وضوئه (في الاظهر) لا شترأ كهما في لذة المس كالمشتركين في لذة الجماع والثاني لا ينقض وقوفهم طاهر الآية في اقتصاره على اللامس (ولا تنقض صغيرة) أي من لم تبلغ حداً تشتهى (وشعر) بفتح العين (وسنن وطفر في الاصح) لا تنقض المعنى في لس المذكورات لأن أولها ليس محللاً للشهوة وباقيها لا يلتذ بلسه وان التذبا بالنظر اليه والثاني ينقض نظراً الى طاهر الآية في عمومها للصغيرة وللأجزاء المذكورة ويجري الخلاف في لس المرأة صغيرة لا يشتهى ذكره في شرح المهذب عن الدارمي ولا تنقض بالتقاء بشر في الرجلين والمرأتين والخنثيين والخنثى والرجل أو المرأة والبشرة طاهر الجلد (الرابع مس قبل الأدمي) ذكرنا كان أو أنثى من نفسه أو غيره (بيطن الكف) الاصل في ذلك حديث الترمذي وابن حبان وغيرهما من مس ذكره وفي رواية فرجه فليتوضأ والمراد المس بيطن الكف لحديث ابن حبان إذا أفضى أحدكم يده الى فرجه وليس بينهما ستر ولا حجاب فليتوضأ والافضاء لغة المس بيطن الكف ومس الفرج من غيره أخص من مسه من نفسه اهـ حرمة غيره وهذا لا يتعدى النقض اليه وقيل فيه خلاف للموس وقد تقدم وقبل المرأة النافض مسه ملتقى شفريرها ذكره في شرح المهذب قال فان مست ما وراء الشفريرين لم ينقض بخلاف (وكذا في الجديد حاقة دبره) أي الأدمي قيا ساعلى قبله بجامع النقض بالخارج منهما والقديم لا ينقض بمسها وقوفهم طاهر الأحاديث السابقة في الاقتصار على القبل وعبر في شرح المهذب بالدبر وقال المراد به ملتقى المنفذات ما وراء ذلك من باطن الاليتين فلا ينقض بخلاف انتهى ولا محلقة ساكنة (لا فرج هيمه) أي لا ينقض مسه في الجديد إذا حرمة لها في ذلك والقديم وحكاة جمع جديد أنه ينقض كفرج الأدمي والرافعي في الشرح حكى الخلاف في قبلها وقطع في دبرها بعدم النقض وتعبه في الروضة بأن الأصحاب أطلقوا الخلاف في فرج الهيمه فلم يخصوا به القبل (وينقض فرج الميت والصغير ومحل الحب والذكر الاصل وباليد السلاء في الاصح) لأن محل الحب في معنى الذكر لانه أصله ولشمول الاسم في غيره مما ذكر والثاني لا تنقض المذكورات لا تنقض الذكور في محل

(قول السارح) أي التمييز أي فلاستثناء الآتي في الميت متصل (قول السارح) والاول استنبط منها معنى خصصها اعترض على هذا الاستنباط بعدم تعديه للميت أي مع أنها لا تشتهى وتنقض (قول السارح) والمحرم من حرم نكاحها أي على التأيد فلا ترد أخت الزوجة وخروج أصول الموطوءة بشبهة وفروعها بين وكذا لا يرد عليه أئمة المؤمنين رضي الله عنهم (قول المتن) وطفر فيه لغات ضم الظاء مع سكون الفاء وضمها وكسر الظاء مع سكون الفاء وكسرها وأطفور (قول السارح) الاصل في ذلك حديث الترمذي الخ ان قلت لم قدمه على الحديث الذي بعده مع ان الذي بعده أص في المقصود من حيث أن الافضاء هو المس بيطن الكف بخلاف المس قلت كانه لكثرة مخترجه وأيضا فقد قال البخاري هو أصح شيء في الباب (قول المتن) بيطن الكف خرج به ظهر الكف فلا ينقض خلافاً لا احمد رضي الله عنه وانما سميت كفاً لأنها تكف الاذى عن البدن (قول السارح) ولهذا لا يتعدى النقض اليه أي بخلاف المس (قول السارح) والقديم وحكاة جمع جديد أنه ينقض كفرج الأدمي أي بجامع وجوب الغسل بالإيلاج في كل منهما (قول المتن) والصغير أي لشمول الاسم وهنك الحرمة بخلاف لس الصغيرة



(قول المتن) ولا يتقض رأس الأصابع قال في شرح المهذب لو ثبتت أصابع زائدة في ظاهر الكف فلا تنقضها بخلاف ما لو ثبتت على استواء الأصابع في باطن الكف كذا رأيته على هامش القطعة (قول الشارح) وحرفها وحرف \* (١٢) الكف لا يشكل على هذا

الحب ولا تنفاه مظنة الشهوة في غيره (ولا يتقض رأس الأصابع وما بينهما) وحرفها وحرف الكف لخروجها عن سمت الكف وقيل تنقض لانها من جنس بشرة باطن الكف (ويحرم بالحدث الصلاة) اجماعا وفي الصحيحين حديث لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ ومنها صلاة الجنازة وفي معناها سجدة التلاوة (والطواف) قال صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلاة الا ان الله قد أحل فيه المنطق فنطق فلا ينطق الا بخبر رواء الحائضكم وقال صحيح على شرط مسلم (وحمل المحضف ومس ورقه) قال تعالى لا يمسه الا المطهرون وهو خبر بمعنى النهي والحمل أدلة من المس والمطهر بمعنى المتطهر ذكره في شرح المهذب (وكذا جلدده على الصحيح) لأنه كان في معنى ما يتوضأ في غير مسه لانه وعاء له ككيسه (وخريطة وصندوق فيهما محضف وما كتب لدرس قرآن - في الأصح) لشبهه الاولين المعدن للمحضف بالجلد والثالث بالمحضف والثاني لا يحرم مسها لانها قوية وعاء للمحضف والثالث ليس في معناه وحمل الثالث كسبه ومس الاولين وحملهما ما لو لم يحضف فيهما بزر (واذا لم يحل حمله في أمتعة) تباعها (و) في (تفسير ودناير) كالأحذية - فيهما المقصودان وهو ما لا يجوز لاخلاله بالتعظيم ولو كان القرآن أكثر من التفسير حرم قطعاً عند بعضهم وصلة في الأمانة وانما في الأخيرين كالحل (لا قلب ورقه يعود) فانه لا يحل في الأصح لانه في معنى الحمل - قل لم يرق بفعل القلب من جانب الى آخر (و) الأصح (أن الصبي المحضف) من غير أن يمسها - وحملها الحاجة تعلمه منها وما مشقة استمراره على الطهارة والثاني عن قوله - ما لم يمسها - (قلت الأصح حل قلب ورقه يعود وبه قطع العراقيون والله أعلم) لأنه لا يمسها - ولو افكه على يده وقلبه به حرم قطعاً وقيل فيه وجهان (ومن يتوضأ بطهرا أو وضوءاً أو وضوءاً) هل طهر أعليه (عمل يقينه) استحبابا لليقين والاصل في ذلك حديث مسلم - أو وضوءاً حتى يتوضأ فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا فلا يخرج من المسجد حتى يمس ماء أو وضوءاً أو وضوءاً أو وضوءاً التردد باستواء أو رجحان كما قاله في الدقائق فنظن الضد لا يعمل بظنه - ان ذكر استحباب التيمم أو منه وقال الرازي يعمل بظن الطهر بعد يتقن الحدث قل في الحديث لا يمسها - أو وضوءاً أو وضوءاً أو وضوءاً الروضة (فلو يقينهما) أي الطهر والحدث بأن وجد أمته بعد طميطع الشمس مثلاً (وبهول) (أب) منهما (فضد ما قبلهما) يأخذه (في الأصح) فان كان قبلهما محدثاً فهو الآن متطهر - بدتيمم الطهارة وشك في تأخر الحدث عنها والاصل عدم تأخره وان كان قبلهما متطهراً فهو الآن متطهر - بدتيمم الطهارة الحدث وشك في تأخر الطهارة عنه والاصل عدم تأخرها ان كان بعد الطهارة - بدتيمم الطهارة تجديدهما فافظاها تأخرها عن الحدث فيكون الآن متطهراً قال لم يعمل ما قبله بدتيمم الطهارة - بدتيمم الطهارة الاحتمالين من غير مرجح والوجه الثاني لا ينظر الى ما قبلهما ويلزمه وضوءاً - بدتيمم الطهارة قال في الروضة وهو الصحيح عند جماعات من محققي أصحابنا

الحاق حرف الرجل بالاسفل في مسح الخلف لان الاصل هنا بقاء الطهارة وهناك أن يكون المسح على الظاهر فاستحب الاصل في الموضعين \* (تنبيه) قال بعض العلماء المراد بما بين الأصابع الخمسة الفاصلة بين أصول الأصابع والمراد بحرف الأصابع ما يستتر اذا انضم الأصابع وان كان المتبادر الى الأفهام تفسير ما بينهما هذا الاخير قلت بسبب هذا قول الشارح رحمه الله وحرفها وحرف الكف فان حرف الخنصر والابهام يدخلان في حرف الكف لانه الراحة مع بطون الأصابع قيل ويجوز أن يكون المراد بحروف الأصابع جوانبها المستطيلة التي تلي ظهر الكف (قول المتن) ومس ورقه أي سواء كان باطن الكف أو غيره وسواء كان محاذ أو غيره (قول الشارح) تبعا لها أي كما يفهم ذلك من قوة العبارة فتأمل \* فائدة \* لو كان القرآن منقوشا على خشبة أو طعام امتنع حرق الخشبة وجاز أكل الطعام كذا نقله بعضهم عن القاضي والذي في الروضة كراهة الحرق لا غير

(فصل في آداب الخلاء وفي الاستنجاء) (قول الشارح) والعجاء كالبنيان نظير ذلك الصلاة في البحراء فيقدم اليمين عند قصد المكان للصلاة فيه واليسار عند قصد الانصراف عنه \* فائدة \* من الآداب أن لا يطيل القعود على الخلاء لانه يحدث منه الباسور وهو مكره كما قاله في الروضة (قول الشارح) ولكن شرفوا أو غزبوا أي اذا كان قاضي الحاجة في المدينة الشريفة وماسماتها والاقصد يكون التشريق والتغريب على سمت الكعبة

وروي أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قضى حاجته في بيت حفصة مستقبل الشام مستدبر الكعبة  
وروي ابن ماجه وغيره باسناد حسن كما قاله في شرح المذهب أنه عليه الصلاة والسلام ذكر عنده أن  
أناسا يكرهون استقبال القبلة بغير وجههم فقال أوقد فعلوها حقولوا بمقعدي الى القبلة فجمع الشافعي  
رضي الله عنه بين هذه الأحاديث بحمل أولها المفيد للتحريم على العجرا لأنها السعته لا يشق فيها  
اجتناب الاستقبال والاستدبار بخلاف البنيان فقد يشق فيه اجتناب ذلك فيجوز فعله كما فعله النبي  
صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز وإن كان الأولي أنتركه نعم يجوز فعله في العجرا إذا استمر جرتفع  
قصر ثشي ذراع فأكثر وقرب منه على ثلاثة أذرع فأقل ويجوز فعله في البنيان إذا لم يستمر فيه على الوجه  
المذكور إلا أن يكون في النساء المهيأ لقضاء الحاجة فلا يحرم وإن بعد السائر وقصر ذلك في شرح  
المذهب وغيره وذكره كرقية أنه لو أرخى ذيله قبالة القبلة حصل به الست في الاسم والمراد بالذراع ذراع  
الآدمي (وبعد) عن الناس في العجرا الى حيث لا يسمع للخارج منه صوت ولا يشم له ريح (ويستتر)  
عن أعين الناس في العجرا ونحوها جرتفع ثلثي ذراع فأكثر بينه وبينه ثلاثة أذرع فأقل ولو أرخى ذيله  
حصل به الست (ولا يبول في ماء راكد) لحديث مسلم عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن أن يبال  
في الماء الراكد والنهي فيه للكرهية وإن كان قليلا لا مكان طهره بالكثرة أما الجاري فنقل في شرح  
المذهب عن جماعة الكراهة في القليل منه دون الكثير ثم قال وينبغي أن يحرم البول في القليل  
مطلقا لأن فيه اتلافا عليه وعلى غيره وأما الكثير فالأولى اجتنابه (ولا يبول في حجر) لحديث أبي  
داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن أن يبال في الحجر وهو يضم الجيم وسكون الحاء الثقب وألحق  
به السرب بفتح السين والراء وهو الشق والمعنى في النهي ما قيل إن الجن تسكن في ذلك فقد تؤذى من  
يبول فيه (ومهم ريح) ثلاثا يحصل له رشاش البول (ومحدث وطريق) لحديث مسلم اتقوا اللعاني  
قالوا وما اللعنان قال الذي يتخلى في طريق الناس أو في طلبهم تسببا بذلك فيلعن الناس لهما كثيرا  
عادة فنسب إليهما بصيغة المبالغة والمعنى احذروا سبب اللعن المذكور وألحق بظن الناس  
في الصيف موضع اجتماعهم في الشمس في الشتاء وشملهما قول المصنف محدث بفتح الدال اسم  
مكان التحدث وكلامه في البول وصريح في الروضة بـ كراهته في قارعة الطريق ومثلها التحدث في  
التعوط فقال في شرح المذهب وغيره ظاهر كلام الأصحاب أنه في الطريق مكروه وينبغي أن يكون  
محترما لما فيه من إيذاء المسلمين وتقل في الروضة كاصلها في الشهادات عن صاحب العدة أنه حرام  
وأقره ومثل الطريق في ذلك التحدث وعبارة الروضة هنا كأصلها ومنها أي الآداب أن لا يتخلى  
في محدث الناس (وتحت ثمرة) صيانة للثمرة الواقعة عن التلوث فتعافها الانفس والتعوط  
كالبول فيكرهان قال في شرح المذهب ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره قال ولم يقلوا بالتحريم لأن  
التنجس غير متيقن (ولا يتكلم) في بول أو تعوط بذكر أو غيره قال في الروضة يكره ذلك الضرورة  
فإن عطس حمد الله تعالى بقلبه ولا يجزئ لسانه وقد روي ابن حبان وغيره حديث النهي عن  
التحدث على الغائط (ولا يستنجي ماء في مجلسه) بل ينتقل عنه ثلاثا يحصل له رشاش ينحسه قال  
في الروضة إلا في الأخلية المعدة لذلك فلا ينتقل لاه لا يناله فها رشاش ولا ينتقل المستنجي بالحجر لا تنفاه  
المعنى المذكور (ويستبرئ من البول) عند انقطاعه بالتنجس ونزله ذكر وغير ذلك وهو مستحب  
لأن الظاهر من انقطاع البول عدم عوده كما قاله في الكفاية ثم نقل عن القاضي حسين وجوبه وشهد له  
رواية البخاري في حديث القبرين لا يستبرئ (ويقول عند دخوله بسم الله اللهم اني أعوذ بك من  
الخبث والخبائث وعند خروجه غفرانك الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني) وذلك مستحب

(قول الشارح) جرتفع الخ الظاهر أن  
الستار في هذا الباب لا بد أن يكون  
صريضا بحيث يستبرأ العورة (قول  
الشارح) يحصل له رشاش البول أي  
فختص بالاستقبال وهذا ما في الرافعي  
وقال فيماروي من أنه صلى الله عليه  
وسلم كان يستغفر الريح معناه ينظر  
أن يجراها فلا يستقبلها ثلاثا يعود عليه  
البول لكن يستدبرها انتهى ونازع  
الولي العراقي في ذلك لما في الاستدبار  
من عود الراشحة إليه (قول  
الشارح) الذي يتخلى في طريق الناس  
الى آخره هذا مفرد والعنان متى  
فلا بد من تأويل وقد يصل هو متي  
في المعنى باعتبار الطريق والظل (قول  
المتن) وتحت ثمرة قال في شرح المذهب  
سواء في ذلك المباحة والمملوكة (قول  
الشارح) قال في الروضة يكره ذلك  
الضرورة أي ولو كان ذلك برذا السلام  
(قول المتن) ويستبرئ \* فائدة \* يكره  
حشا لا كـ ريق ونحوه (قول  
الشارح) لأن الظاهر من انقطاع  
البول عدم عوده كما قاله في الكفاية زاد  
في الكفاية أيضا ولأن الماء يقطع  
البول على ما قد قيل

(قول الشارح) والخبث يضم الخاء  
والباء قال في شرح مسلم أكثر الروايات  
باسكان الباء فقييل هو المكروه مطلقا  
وقييل الشر وقييل الكفر وقييل  
الشیطان (قول المتن) ويجب الاستنجاء  
خالف في هذا أبو خيفة والمزني قياسا  
على الاثر الباقي بعد استعمال الحجر  
وذهب بعض المالكية الى أن الحجر  
لا يجزئ مع وجود الماء وذهب بعض  
العلماء الى تعين الحجر (قول المتن)  
وجمعهما الى آخره وما في قصة أهل  
قبا من أن الثناء عليهم لجمعهم بين الماء  
والحجر قال النووي لأصله قال النووي  
بل وجه الثناء عليهم استعمالهم الماء  
لأن العرب كانت تقتصر على الحجر (قول  
المتن) وفي معنى الحجر كل جامد طاهر الخ  
قلل النووي في شرح المذهب عن الخطابي  
جواز استعمال الخالة ودقيق الباقلاء  
في غسل الأيدي ونحوها قال الزركشي  
والظاهر أن عدم استعمال المطعوم  
لا يتعدى الاستنجاء الى سائر النجاسات  
فيجوز استعمال الملح مع الماء في غسل الدم  
قال وظاهره جواز استعمال الخبز ونحوه  
في ذلك وفيه نظر (قول المتن) وجلد قتل  
ان كان ابتداء كلام فلا خبر له وان كان  
معطوفا على كل لزم أن يكون قسيما مع  
أنه فرد من كل جامد الخ وكذا اذا عطف  
على جامد يلزم مثل هذا ولو قال ومنه جلد  
لمكان أولى والمخلص أن يقال هو من  
عطف الخاص على العام (قول المتن)  
والوسط كل موضع صلح فيه بين كالمص  
والجماعة والقلادة فإنه باسكان السين  
لا غير وان لم يصلح فيه بين كالمص  
والساحة فالفتح ويجوز الاسكان على  
ضعفه عليه النووي في الدقائق

في الصحراء والبيان كما قاله في الروضة وقدرى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الخلاء  
قال اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث زاد ابن السكن وغيره في أوله بسم الله وروى أحمد  
السنن الأربعة أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا خرج من الخلاء قال غفر الله وروى ابن ماجه أنه صلى الله  
عليه وسلم كان اذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني والخبث يضم الخاء والباء  
جميع خبيث والخبائث جمع خبيثة والمراد بذلك كور الشياطين وانما هم كما قاله في الدقائق والاستعاذة  
منهم في البناء المعتد لقضاء الحاجة لانه مأواههم وفي الصحراء لانه يصير مأوى لهم بخروج الخارج (ويجب  
الاستنجاء) ازالة للنجاسة (بماء) على الاصل (أو حجر) لأن الشارع يجوز الاستنجاء به حيث فعله كإرواء  
البحار وأمر بفعله بقوله فيمارواه الشافعي وليستج بثلاثة أحجار أو اقل له مارواه مسلم وغيره من  
نبيه صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار فكان الواجب واحد من الماء والحجر  
(وجمعهما) بأن يقدم الحجر (أفضل) من الاقتصار على أحدهما والاقتصار على الماء أفضل من  
الاقتصار على الحجر لانه يزيل العين والاثربخلاف الحجر (وفي معنى الحجر) الوارد كل جامد طاهر فاع  
غير محترق) كالخشب والخرف والحشيش فيجزي الاستنجاء به واحترق بالحامد الذي زاده على المحترق  
عن ماء الورود ونحوه كما قاله في الدقائق وبالطاهر عن النجس كالبعر وبالقاع عن غيره كالتص  
الاملس وبغير محترق عنه كالمطعم وفي الصحاح النهي عن الاستنجاء بالعظم زاد مسلم فإنه طعام  
اخوانكم يعني الجن فطعم الانسان كالحيز أولى ولا يجزئ الاستنجاء به واحد مما ذكر ويعصى به في المحترق  
(وبلد) بالحرق عطفاً على جامد ويجوز الرفع عطفاً على كل (دبغ دون غيره في الظاهر) ثم ما وجه الاجزاء  
في المدبوغ أنه انتقل بالدبغ عن طبع اللعوم الى طبع الثياب ومقابلته يقول هو من جنس ما يؤثر كل  
ووجه عدم الاجزاء في غير المدبوغ أنه مطعوم ومقابلته يقول هو قد فليكن بالثياب (وسرط الحجر)  
لان يجزئ (أن لا ينجس النجس) الخارج (ولا ينتقل) عن الوضع الذي أصابه عند الخروج واستقر فيه  
(ولا يطرأ أجنبي) من النجاسات عليه فان جف الخارج أو انتقل أو طرأ نجس آخر تعين الماء (ولو نذر)  
الخارج كالدمل والمذى (وأشرف فوق العادة ولم يجاوز صفحته) في الغائط (وشقته) في البول (جار)  
الحرق في الاطهر) في ذلك الحاقه لتكرار وقوعه بالاعتدال الثاني لا بل تعين الماء فيه من جواز الحجر  
تخفيف من الشارع ورد فيما تم به البلوى فلا يلحق به غيره أما المجاوز لماد كرفية عين فيه الماء جزماً  
وكذا غيره المتصل به دون المنفصل عنه (ويجب) في الاستنجاء بالحجر ليجزئ (ثلاث مسحات) ينتفع  
السين جمع مسحة بسكونها (ولو بأطراف حجر) أي بثلاثة أحجار أو بثلاثة أطراف حجر روى مسلم  
عن سلمان قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار وفي معناها  
ثلاثة أطراف حجر لان المقصود عدد المسحات (فان لم يتق) الحبل بالثلاث (وجب الاتقاء) بالزيادة  
عليها الى أن لا يبقى الاثر لا يزيله الا الماء أو صغار الخرف (وسن الايتار) بعد الاتقاء المذكور  
ان لم يحصل بوتر كان حصل برابعة فيأتي بخامسة قال صلى الله عليه وسلم اذا استجمر أحدكم فليستجمر  
وترامته في عليه (و) سنن (كل حجر) من الثلاثة (لكل محله) فبدأ بأول من مقدم الصفحة اليمنى  
ويديره قليلاً قليلاً الى أن يصل الى موضع ابتدائه وبالثاني من مقدم الصفحة اليسرى ويديره قليلاً قليلاً  
الى أن يصل الى موضع ابتدائه ويمر الثالث على الصفحتين والمسربة جميعاً (وقييل يوزع عن الجانبيه  
والوسط) فيمسح بواحد الصفحة اليمنى من مقدمها وبآخر اليسرى من مؤخرها وقييل من مقدمها  
وبالثالث الوسط (ويسن) الاستنجاء (بمسار) تأسيساً به صلى الله عليه وسلم كإرواء أو دود وغيره  
وروى مسلم عن سلمان نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستنجي باليمين (ولا استنجاء لدود وبعر)

بفتح العين (باللوث في الاظهر) لفوات مقصود الاستنجاء من ازالة النجاسة أو تخفيفها في ذلك والثاني يجب الاستنجاء منه لانه لا يخلو عن رطوبة خفية ويحزى الجرف فيه وقيل فيه قول النادر وعلى الاول يستحب الاستنجاء منه خوفا من الخلاف وقول المحرز لا يجب اوضح

(باب الوضوء)\*

هو مشتمل على فروض وسنن وبداءة بالاول فقال (فرضه) هو مفرد مضاف فيعم كل فرض منه أى فرضه كما في المحرز (سنة أحد هاتين رفع حدث) عليه أى ما يصدق عليه حدث كأن ينوى رفع حدث البول الصادر منه أى رفع حكمه كحرمة الصلاة وعبارة المحرز وغيره رفع الحدث أى الذى عليه وعدل عنها الى ما قاله قال في الدقائق ليدخل فيه من نوى رفع بعض احداثه فانه يكفيه فى الاصح ولو نوى غير ما عليه كأن بال ولم ينم فنوى رفع حدث النوم فان كان عامدا لم يصح وضوءه فى الاصح أو غلط اصح قطعا (أو) نية (استباحة مقنن الى طهر) أى وضوء كالصلاة والطواف ومس المصحف (أو) نية (أداء فرض الوضوء) أو أداء الوضوء أو فرض الوضوء أو الوضوء وفى شرح المذهب فى نية الوضوء وجه أنه لا يرتفع به الحدث لانه قد يكون تجديد او الاصل فى النية حديث الصحيحين المشهور انما الاعمال بالنيات (ومن دام حدثه كاستحاضة) ومن به سلس البول (كفاه نية الاستباحة) كغيره (دون الرفع) لبقاء حدثه (على الصحيح فهما) وقيل لا تكفى نية الاستباحة بل لابد من نية الرفع معها لتكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة لللاحق وقيل كفى نية الرفع لتضمها لنية الاستباحة (ومن نوى تبردا نية معتبرة) كنية مما تقدم (جاز) له ذلك أى لم يضرب فى النية المعتبرة (على الصحيح) لحصوله من غير نية والثانى يضرب للاشترائى فى النية بين العبادات وغيرها ونية التنظف كنية التبريد فيما ذكر (أو) نوى (ما يندب له وضوء كقراءة) أى نوى الوضوء قراءة القرآن أو نحوها (فلا) يجوز له ذلك أى لا يكفيه فى النية (فى الاصح) لان ما يندب له الوضوء جائز مع الحدث فلا يتضمن قصده قصد رفع الحدث والثانى يقول قصده حالة كماله فيتضمن قصده ما ذكر (ويجب قرنها بأول الوجه) أى بأول غسله فلا يكفي قرنها بما بعد الوجه مطلقا أو أول الغسولات وجوباً عنها ولا بما قبله لانه سنة تابعة للواجب (وقيل يكفي) قرنها (بسنة قبله) لانها من جملة الوضوء كغسل الكفين ولو وجدت النية فى أثناء غسل الوجه دون أوله كنت وجب إعادة الغسل منه قبلها كما قاله فى شرح المذهب فوجب قرنها بالاول ليعتد به (وله تقريقها على أعضائه) أى الوضوء كأن ينوى عند غسل الوجه رفع الحدث عنه وهكذا (فى الاصح) كما يجوز تقريق أفعال الوضوء والثانى لا كما لا يجوز تفريق النية فى الصلاة على أجزائها (الثانى غسل وجهه) قال تعالى فاغسلوا وجوهكم (وهو) طولا (ما بين منابت) شعر (رأسه غالبا) ومنتهى لحية (أى آخرهما وهما العظماء اللذان عليهما الاسنان السفلى) (وما بين أذنيه) عرضا لان المواجهة المأخوذ منها الوجه تقع بذلك والمراد ظاهرا ما ذكر اذا يجب غسل داخل العين ولا يستحب ومنتهى اللحية من الوجوه فان لم تشملها العبارة (فنه موضع الغم) وهو ما ثبت عليه الشعر من الجهة وليس منه موضع الصلح وهو ما انحسر عنه الشعر من مقدم الرأس وعنه احتراز بقوله غالبا (وكذا التحذيف) بالمعجة أى موضعه من الوجه (فى الاصح) لمخاذاته باض الوجه وهو ما يندب عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والزرعة فتعاد النساء والاشراف تحية شعره ليتسع الوجه (لا الزرعان) بفتح الزاى (وهما ياضان يكسفان الناصية) أى ليستا من الوجه فهما فى تدوير الرأس (قلت صحح الجمهور أن موضع التحذيف من الرأس والله أعلم) لاتصال

(باب) \* الوضوء  
(قول الشارح) والاصل فى النية الخ من الادلة أيضا من القرآن قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا لان المعنى فاغسلوا لاجلها كما تقول اذا ذهبت الى السلطان فلبس أى لاجله (قول المتن) كفاه نية الاستباحة الخ يجب الاستنوى جواز سائر الكيفيات فى الوضوء المجدد قياسا على الصلاة المعتادة (قول المتن) دون الرفع فى شرح الروض نقلا عن الرافعى أن حكمه كالتميم فى أنه ان نوى استباحة الفرض استباحه والا فلا (قول الشارح) والثانى يقول قصده حالة كماله الضمير فى قوله قصده يرجع للشخص والضمير فى كماله يرجع لقوله ما يندب

شعره بشعر الرأس ونقل الرافي في شرحه ترجحه عن الأكثرين وتبع في المحرر ترجيح الغزالي للأول  
(ويجب غسل كل هذب) بالهمة (وحاجب وغذار) بالهمة (وشارب وخذ) بضم شين (وهنقة شعرا)  
بفتح العين (وشرا) أي ظاهرا وباطنا سوا خف الشعر أم كثف لأن كثافته نادرة فالخلق بالغالب  
(وقيل لا يجب باطن عنفقة كسفة) بالثنية وقيل لا يجب غسل باطن الكسفة في الجميع لأن  
كثافته مانعة من رؤية باطنه فلا تقع به المواجهة (والهمة ان خفت كهذب) فحجب غلظها ظاهرا  
وباطنا (والا) بأن كثفت (فليغسل ظاهرها) ولا يجب غسل باطنها العسر اتصال الماء اليه وغسل بعضها  
الخارج عن الوجه بطريق التبعية له لحصول المواجهة به أيضا (وفي قول لا يجب غسل خارج عن الوجه)  
من الهمة وغيرها كالغذار خفيفا كان أو كثفا لا باطنا ولا ظاهرا لخروجه عن محل الفرض وما ذكر  
من حكاية القولين في وجوب غسل الخارج الخفيف ظاهرا وباطنا تنقله في شرح المذهب عن جماعة  
وصوبه وحمل كلام الرافي وغيره في حكاية القولين في وجوب غسل ظاهرا لخارج وأن باطنه لا يجب  
غسله قول واحد على الكشف وأسقط من الروضة الكلام في باطن الخارج وزاده مع غيره هنا على  
المحرر وعبارته وأما الهمة الكسفة فيكفي غسل ظاهرها في حد الوجه منها وإن كنت خفيفة فهي  
كالشعر الخفيفة غالبا ويجب أيضا غسل ظاهرا لخارج من الهمة في أصح التوليى انتهى والخفيف  
ما ترى البشرة من خلاله في مجلس التخاطب والكشف ما يمنع الرؤية (الالب غسل يديه) من  
الكفين والذراعين (مع مرفقيه) بكسر الميم وفتح الفاء وبالعكس قال تعالى وأيديكم إلى المرافق ودل  
على دخولهما فعلة صلى الله عليه وسلم فيمارى مسلم أن أباه ريرة تونس فغسل وجهه فأسبغ الوضوء  
ثم غسل يده اليمنى حتى أشبع في العضد ثم اليسرى حتى أشبع في العضد ثم مسح برأسه ثم غسل رجله  
اليمنى حتى أشبع في الساق ثم غسل رجله اليسرى حتى أشبع في الساق ثم قال هكذا رأيت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يتوضأ (فان قطع بعضه) أي بعض المذكور من اليدين واليد مؤنثة (وجب  
غسل ما بقى) منه (أو من مرفقه) بأن فلتعظم الذراع من عظام العضد (فرأس عظام العضد)  
يجب غسله (على المشهور) لأنه من المرفق ومقابلته يقول لا وانما وجب غسله حالة الاتصال  
لضرورة غسل المرفق ومنهم من قطع بالوجوب وصححه في أصل الروضة (أو من) (فوقه) (ذهب) غسل  
(بأق عضده) محافظة على التحميل وسيأتي (الرابع مسمى مسح لبشرة رأسه أو شعره) بفتح العين  
(في حذره) أي حذ الرأس بأن لا يخرج بالمدعنه ولو خرج عنه بالمدعنه لم يكفه المسح على الخارج قال تعالى  
وامسحوا برؤوسكم وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح بياسته وعن الجماعة فدل على  
الاكتفاء بجمع البعض والرأس مذكور (والاصح جواز غسله) لأنه مسح وزيادة (و) جواز (وضع اليد)  
عليه (بلامد) لحصول المقصود من وصول اليها اليه ومتايل أدب فبها قول ما ذكره لا يسمى مسحها  
(الخامس غسل رجليه مع كعبيه) من كل رجل وهما العظامان الثانتان من اليدين عند مفصل  
الساق والقدم قال تعالى وأرجلكم إلى الكعبين قرئ في السبع بالنصب وبالجر عطفًا على الأيدي لفظًا  
في الأول ومعنى في الثاني لجره على الجوار والفصل بين المعطوفين للإشارة إلى الترتيب بتقديم المسح  
على غسل الرجلين ودل على دخول الكعبين في الغسل فعلة صلى الله عليه وسلم كما تقدم في حديث  
مسلم في اليدين وغسل الرجلين هو الأصل وسيأتي جواز المسح من الخبز بدله (السادس ترتيبه  
هكذا) أي ذكر من ابتداء بغسل الوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم رجليه لاتباعه في حديث مسلم  
السابق وغيره (فلو اغتسل محدث) بنية الوضوء بدله (فأصح أنه لم يمكن ترتيبه) تب بأن غطس  
ومك (قد الترتيب (صح) له الوضوء (والا) أي وان لم يمكن ترتيبه الترتيب فبمن غطس وخرج

(قول الشارح) في وجوب غسل ظاهر  
الخارج هذا بعمومه يشمل الخارج من  
الهمة وغيرها من الشعور النادرة  
الكثافة فتستفيد منه أن يالحن  
الخارج الكشف ولو من غذار ونحوه  
لا يجب غسله قطعًا عند الشك فيكون  
مقابل النهاج وفي قول بالنظر الكشف  
احجاب غسل ظاهره فقط وان كان  
ظاهره قوله وفي قول الخ بأي ذلك (قول  
الشارح) وزاده مع غيره هو حكم ظاهر  
الخارج من غير الهمة (قول الشارح)  
حتى أشبع إلى آخره أي دخل فيها ومنه  
الجوهري



في الحال من غير مكث (فلا) يصح له وضوء (قلت الاصح العجمة بلام مكث والله أعلم) لان الغسل يكفي للحدث الاكبر فلا يصغر وأولى وقيل لا يصح في المكث أيضا لان الترتيب فيه تقدير لا لتحقيق (وسننه) أي الوضوء (السؤال فرضا) حديث لولا ان أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء أي أمر ايجاب رواه اس خزيمة وغيره وحديث اذا استكثمت فاستكثروا كوا عرضا رواه أبو داود وفي مراسيله والمراد عرض الاسنان قال في الروضة كره جماعات من أصحابنا الاستبالة طولا أي لانه يجرح اللثة (بكل خشن) لحصول المقصوده وأولاه الاراء قال ابن مسعود رضي الله عنه كنت أحتجى رسول الله صلى الله عليه وسلم سواك من أراء رواه ابن حبان (لا اصبعه في الاصم) لانه لا يسمى استبالة والثاني يكفي واختاره في شرح المذهب لحصول المقصوده ويكفي باصبع غيره قطعاً كما قاله في الدقائق ونبه فيها على زيادته المستثنى والمستثنى منه على المحترز (ويستحب للصلاة) حديث الشيخين لولا ان أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة أي أمر ايجاب (وتغير الفم) بنوم أو غيره لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك أي يدلكر واه الشخان وروى النسائي وغيره حديث السواك مطهرة للفم يفتح الميم وكسر هاء أي آلة تنظفه من الرائحة الكريهة (ولا يكره الا للصائم بعد الزوال) حديث الشيخين لخلاف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك والخلاف بضم الخاء التغير والمراد الخلاف من بعد الزوال حديث أعطيت أمتي في شهر رمضان خمسا قال وأما الثلاثة فانهم يمسون وخلاف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك رواه الحسن بن سفيان في مسنده وأبو بكر السمعاني في أماليه وقال هو حديث حسن كما ذكره المصنف في شرح المذهب عن حكاية ابن الصلاح والمساء بعد الزوال وأطيبية الخلاف يدل على طلب إبقائه فتمسكه زلاته (والتسمية أوله) لما روى النسائي وغيره عن أنس قال طلب بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءاً فلم يجده وقال صلى الله عليه وسلم هل مع أحد منكم ماء فأتي بجاء فوضع يده في الاناء الذي فيه الماء ثم قال توضعوا باسم الله فرأيت الماء يفور من بين أصابعه حتى توضعوا وكانوا نحو سبعين والوضوء بفتح الواو الماء الذي يتوضأ به وقوله بسم الله أي قائلين ذلك وهو المراد بالتسمية وأكملها في شرح المذهب بسم الله الرحمن الرحيم وذكر فيه ان حديث أني داود وغيره كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع من جملة رواياته بسم الله الرحمن الرحيم أقطع أي قلبل البركة (فان ترك) عمدا أو سهواً (ففي أثناءه) يأتي بها تداركها ولا يأتي بها بعد فراغه كما قاله في شرح المذهب لفوات محلها وقال فيه اذا أتى بها في أثناءه يستحب أن يقول بسم الله على أوله وآخره والمراد بأوله غسل الكفين ويستحب أن ينوي الوضوء أوله ليثاب على سنته المتقدمة على غسل الوجه فينوي ويسمي عند غسل الكفين كما صرح بذلك في الاقليد (وغسل كفيه) حديث الشيخين عن عبد الله بن زيد أنه وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا بجاء فأكفأ منه على يديه فغسلهما ثلاثاً ثم أدخل يده فاستخرجهما فغمض واستنشق من كف واحدة فعل ذلك ثلاثاً الى آخره (فان لم يتيقن طهرهما) بأن ترد فيه (كره غمسهما في الاناء قبل غسلهما) حديث اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغسل يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثاً فانه لا يدري أين بات يده رواه الشيخان الا قوله ثلاثاً فسلم أشار بما علم به الى احتمال نجاسة اليد في النوم كأن تقع على محل الاستنجاء بالخر لا نهم كانوا يستنجون به فيحصل لهم التردد ويلحق بالتردد بالنوم التردد بغيره ولا تزول الكراهة الا بغسلهما ثلاثاً كما ذكره في الروضة عن الشافعي والاصحاب للحديث والقصد بالثانية والثالثة تنيم الطهارة قال في الدقائق احتترز بالاناء عن البركة ونحوها والمراد اناء فيه دون قلتي فان يتيقن طهرهما لم يكره غمسهما ولا يستحب الغسل

(قول المتن) الا للصائم بعد الزوال  
أنظر هل في معناه المسك لترك التبة  
وتحذ ذلك (قول الشارح) والمراد  
الخلاف الخ لك أن تشكك في هذا بأنه  
من باب ذكر فرد من أفراد العام بحكمه  
وهو لا يخص الا أن يقال التخصيص  
واقع بالفهم نظيره ما قبل في الحديث  
من مس ذكره فليتوضأ مع الحديث مع  
الافضاء ثم تأمل هذا الحديث مع  
أحاديث طلب السواك للصلاة والوضوء  
وتحذ ذلك تحدهما متعارضين فما المرجح  
لحديث الخلاف (قول المتن) وغسل  
كفيه قبل في غسل الكفين والمضمضة  
والاستنشاق لطيفة وهي الاحاطة  
بمعرفة صفات الماء من اللون والطعم  
والريح

قبله كما ذكره في تصحيح التنية (والمنفضة والاستنشاق) لانه صلى الله عليه وسلم فعلهما في وضوئه  
 كما في حديث عبد الله بن زيد السابق وغيره ويحصلان بايصال الماء الى داخل الفم والانف  
 (والاظهار فصلهما أفضل) من جمعهما وسيأتي (ثم الاصح) على الفصل (بضمض بغرفة ثلاثا  
 ثم يستنشق بأخرى ثلاثا) ومقابلته يفعلهما بست غرفات والترتيب بينهما شرط كما أفاده ثم (ويبالغ  
 فهم ما غير الصائم) لحديث لقيط بن صبرة أسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق  
 إلا أن تكون صائما صححه الترمذي وغيره وفي رواية للذولابي في جمعه لحديث الثوري إذا توضأت  
 فأبلغ في المنفضة والاستنشاق ما لم تكن صائما واسنادها صحيح كما قاله ابن القطان والمبالغة في المنفضة  
 أن يبلغ بالماء أقصى الخنك وجهي الاسنان والثلاث وفي الاستنشاق أن يصعد الماء بالنفس  
 الى الخيشوم اما الصائم فذكره المبالغة فيهما ذكره في شرح المذهب (قلت الاظهر تفصيل الجمع)  
 بينهما (ثلاث غرفات بضمض من كل ثم يستنشق والله أعلم) لحديث عبد الله بن زيد السابق وغيره  
 وفي البخاري من حديثه بضمض واستنشاق واستنثر ثلاثا بثلاث غرفات وقيل يجمع بينهما بغرفة  
 بضمض منها ثلاثا ثم يستنشق منها ثلاثا ودليل الفصل بينهما القياس على غيرهما في انه لا ينقل الى تطهير  
 عضو الا بعد الفراغ مما قبله وروى أبو داود وحديث انه صلى الله عليه وسلم فصل بين المنفضة  
 والاستنشاق لكن فيه راو ضعيف وروى ابن السكن في كتابه المسمى بالسنة النبوية - المأثورة  
 ان علي بن أبي طالب وعثمان توضأ ثلاثا ثلاثا وأفرادا المنفضة من الاستنشاق ثم قاما فكتبا توضحا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم (وتليت الغسل والمسح) لحديث مسلم عن عثمان انه صلى الله عليه وسلم  
 توضأ ثلاثا ثلاثا وحديث أبي داود عن عثمان انه صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح رأسه ثلاثا في مسح  
 المذهب كابن الصلاح اسناده حسن وروى البخاري انه صلى الله عليه وسلم توضأ مرة وتوضأ  
 مرتين مرتين وفي حديث عبد الله بن زيد السابق انه غسل وجهه ثلاثا ويديه مرتين ومسح رأسه فآبل  
 يديه وأدبر مرة واحدة (ويأخذ الشايبين) من الثلاث فيتمها وقيل بالاكثر حتى لا يقع في الريادة  
 عليها وهي مسكروهة وقيل محرمة وقيل خلاف الاولى (ومسح كل رأسه) لما تقدم في حديث عبد  
 الله بن زيد السابق والسنة في كيفية أن يضع يديه على مقدم رأسه ويلصق مسجته بالأخرى وإسما يديه  
 على صدغيه ثم يذهب بهما الى قفاه ثم يرتداهما الى المبدأ وهذا من له شعير يتقلب بالذهب والرذيل يصل  
 الليل الى جميعه والافلاحة الى الرذفور ثم تحسب ثابته (ثم) مسح (أذنيه) طاهرهما وباطنهما  
 بماء جديد لا يبلل ماء الرأس لما روى البيهقي والحاكم وصححه عن عبد الله بن زيد قال رأيت النبي  
 صلى الله عليه وسلم توضأ فأخذ لأذنيه ماء خلف الماء الذي أخذ له رأسه ومسح صماخيه أيضا بماء  
 جديد ثلاثا وأفاد تعبيره ثم اشتراط تأخير الأذنين عن مسح الرأس خلاف تعبيرة المحرر بالواو (فان  
 عسر رفع العمامة) أولم يردنزعها (كمل بالمسح عليها) لحديث مسلم عن المغيرة انه صلى الله عليه وسلم  
 توضأ فمسح بناصرته وعلى العمامة والافضل أن لا يقتصر على أقل من الناصية (وتخليل اللحية السكتة)  
 بالثلثة لانه صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته صححه الترمذي وغيره وكانت كثرة وروى أبو داود عن  
 أنس انه صلى الله عليه وسلم كان إذا توضأ أخذ كفاه من ماء فأدخله تحت خنكه فخلل به لحيته وقال هكذا  
 أمرني ربي والتخليل بالأصابع من أسفل اللحية ذكره في شرح المذهب عن السرخسي وقال يستدل له  
 بهذا الحديث (و) تخليل (أصابعه) لحديث لقيط السابق في المبالغة ويدخل فيه كما قال في الدقائق  
 أصابع يديه ورجليه وفي الروضة كأصلها مذكرا الجمهور لتخليل أصابع اليدين واستحبه ابن كج  
 وفيه حديث حمسة الترمذي أي وهو كما قال الرافي ما روى ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال

(قول المتن) تفصيل الجمع أي وأما أصل  
 السنة فيحصل بكل كيفية من ذلك  
 (قول الشارح) وفي البخاري من حديثه  
 الى آخره هذا صرح من حديثه السابق  
 وذلك لان قوله فيما سبق فعل ذلك ثلاثا  
 ان كان مرجع الإشارة ادخال اليد  
 وما بعده وهو الظاهر كانت تلك الرواية  
 مفيدة للغرفات الثلاث كما هنا وان كان  
 مرجعها مضمض واستنشاق لم يفد ذلك  
 والله أعلم (قول الشارح) ودليل الفصل  
 القياس على غيرهما الى آخره هذا قيد  
 يرد عليه الكيفية الثانية من كيفيتي  
 الوصل المتقدمتين (قول المتن) كمل  
 بالمسح عليها الظاهر ان حركتها  
 كالأصابع من الاستعمال برفع اليد في المرة  
 الاولى ولو مسح بعض الرأس ورفع يده  
 ثم أعادها على العمامة لتكميل المسح  
 صار الماء مستعجلا بانفصاله عن الرأس  
 وهذا ظاهر ولكن يفعل عنه كثير عند  
 التكميل على العمامة ثم ذلك القدر  
 المسوح من الرأس هل يمسح ما يجاذبه  
 من العمامة ظاهر العبارة لا

اذن توضأت فخلل أصابع يدي ورجلي والخليل في اليدين بالتشبيك بينهما وفي الرجلين من أسفل  
 الاصابع بختصر يده اليسرى يبتدي بختصر الرجل اليمنى ويختتم بختصر اليسرى وروى البيهقي  
 والدارقطني بإسناد جيد كقوله في شرح المذهب عن عثمان رضى الله عنه انه توضأ فخلل بين أصابع  
 قدميه وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما فعلت (وتقديم اليدين) من اليدين والرجلين  
 على اليسار لحديث الشيخين عن عائشة رضى الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يحب التبا من ما استطاع في شأنه كله في طهوره وترجله وتغسله وترجله تسريح الشعر وروى أبو داود  
 وغيره عن أبي هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال اذا توضأتم فابدؤا بيمينكم فان قدم اليسرى كره نص  
 عليه في الام اما الكفان والحدان والاذنان فيطهران دفعة واحدة وتسق البداءة بأعلى الوجه  
 للاتباع المذكور في شرح المذهب عن الماوردي (والحالة غترته وتجهيله) وهي غسل ما فوق الواجب  
 من الوجه في الاول ومن اليدين والرجلين في الثاني لحديث الشيخين ان أمتي يدعون يوم القيامة غرا  
 محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل وحديث مسلم أنتم الغر المحجلون  
 يوم القيامة من اسباغ الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غرته وتجهيله وغاية التحجيل استيعاب  
 العضدين والساقين ويغسل في الغرة صفحة العنق مع مقدمات الرأس (والموالاة وأوجها القديم)  
 وهي أن يوالى بين الأعضاء في التطهير بحيث لا يجف الاول قبل الشروع في الثاني مع اعتدال الهواء  
 والمزاج قال في الكفاية وبقدرا للمسح مغسولا دليل القديم حديث أبي داود انه صلى الله عليه وسلم  
 رأى رجلا يصلي وفي ظهر قدميه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره أن يعيد الوضوء والصلاة وقال  
 في شرح المذهب انه ضعيف (ترك الاستعانة) في الصب عليه لانها ترفه لا تليق بالمتعبد فهي خلاف  
 الاولى وقيل مكرهه والاستعانة في غسل الأعضاء مكرهه وقطعا وفي احضار الماء لأبأس بها  
 ولا يقال انها خلاف الاولى وحيث كان له عذر فلا بأس بالاستعانة مطلقا (و) ترك (النفض)  
 للماء لان النفض كالتبري من العبادة فهو مكرهه وقيل خلاف الاولى والراجح في الروضة وشرح  
 المذهب انه مباح تركه وفعله سواء (وكذا التشفيف) بالرفع أي تركه (في الاصح) لانه صلى الله عليه  
 وسلم بعد غسله من الجنابة أتمه ميونة بالمدل فرده وجعل يقول بالماء هكذا يغضه رواه الشيخان  
 والثاني تركه وفعله سواء قال في شرح مسلم وهذا هو الذي يختاره ونهله به والثالث انه مكرهه (وبقول  
 بعده أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) حديث مسلم من توضأ  
 فقال أشهد الى آخره فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء (اللهم اجعلني من التوابين  
 واجعلني من المتطهرين) زاده الترمذي على مسلم (سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا أنت  
 أستغفر لك وأتوب اليك) لحديث الحاكم وصححه من توضأ ثم قال سبحانك اللهم وبحمدك لا اله الا أنت  
 الى آخره كتب برق ثم طبع بطابع ولم يكسر الى يوم القيامة قوله برق أي فيه والطابع بفتح الباء  
 وكسر الهاء والخاتم ومعنى لم يكسر لا يتطرق اليه ابطال (وحدثت دعاء الاعضاء) المذكور في المحرر  
 وهو أن يقول عند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل اليد  
 اليمنى اللهم أعطني كتابي بيمينى وحاسننى حسبا يسيرا وعند غسل اليد اليسرى اللهم لا تعطني  
 كتابي بشمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح الرأس اللهم حرّم شعري وبشري على النار وعند غسل  
 الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الاقدام وزاد على ذلك الرافي في الشرح عند مسح  
 الاذنين اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه (اذلا أصله) كذا قال في الروضة  
 وشرح المذهب أي لم ينجي فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم كما قال في الاذكار والتنجيع والرافي قال

(قول الشارح) بختصر يده اليسرى  
 قال امام الحرمين اليسرى واليمنى في ذلك  
 سواء قال في التحقيق وهو المختار وقال  
 في شرح المذهب وهو الراجح المختار  
 (قول المتن) وتقديم اليدين قال الفتح  
 في محاسن الشريعة الحكمة في تقديمها  
 التيمم اذ اليدين من اليمن وهو حصول  
 الخبر والشمال تسمى التيمم (قول  
 المتن) والحالة غترته الخ قال الاسنوي  
 كلامه يدل على انه يشترط اتصالهما  
 بالواجب وانه ان شاء قدمهما وان شاء  
 قدمه انتهى وقول الشارح وهي أي  
 الاحالة لكن عبارة الاسنوي والغرة  
 غسل مقدمات الرأس و صفحة العنق  
 مع الوجه والتجهيل غسل بعض  
 العضدين مع الذراعين وبعض الساقين  
 مع الرجلين



باب مسح الخف\* (قول المتن) مسح الخف عن الحسن البصري أنه قال حدثني سبعون من الصحابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخف انتهى قال بعض الأصحاب القراءتان في الأرجل بالنصب والجرك كالتين فقراءة النصب للغسل وقراءة الجرك للمسح وهو يرفع الحدث على الأصح في الزوائد خلافا لما دل عليه كلام الرافعي في الشرح الصغير (قول الشارح) أرخص للمسافر ثلاثة أيام الخ أي مسح ثلاثة أيام ثم حذف المضاف فاتصّب المضاف إليه اتصّاه على التوسع وانما قلنا ذلك لضعف عمل المصدر محذوفاً ولا نصله أن وهو يمسح الآتي لا يعمل فيما قبله وقوله ان يمسح عليهما بدل من المصدر المقدّم الظاهر انه قدم هذه الرواية على رواية \* (٢٠) \* مسلم لانها أتم فائدة وفيها التصريح بأنه رخصة

ورده الاثر عن السلف الصالحين فانهما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وان كانت ضعيفة للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال

### \* (باب مسح الخف) \*

(يجوز في الوضوء) بدلا عن غسل الرجلين فالواجب على لابس الغسل أو المسح والغسل أفضل كما قاله في الروضة في آخر صلاة المسافر واحترز وبالأوضوء عن الغسل فلا يجوز المسح فيه واجبا كان أو مندوبا كما نقله عنهم في شرح المهذب وهو كما قال مأخوذ من حديث الجنبه الآتي آخر الباب (للقيم يوم اوليلة والمسافر ثلاثة بلياليها) الحديث ابن خزيمة وحبان انه صلى الله عليه وسلم أرخص للمسافر ثلاثة أيام بلياليهن وللقيم يوم اوليلة اذا تضرع فلبس خفيه أن يمسح عليهما وروى مسلم عن شريح ابن هاشم قال سألت علي بن أبي طالب عن المسح على الخفين فقال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام بلياليهن للمسافر ويوم اوليلة للقيم (من الحديث بعد لبس) لان وقت المسح يدخل بالحدث فاعتبرت مدته منه واختار المصنف في شرح المهذب قول أبي ثور وابن المنذر ان ابتداء المدة من المسح لان قوة الاحاديث تعطيه والمراد بلياليهن ثلاث ليلان متصلة بهن سواء سبق اليوم الاول ليلته بأن أحدث وقت الغروب أم لا كان أحدث وقت الفجر فلو أحدث في أثناء الليل أو النهار اعتبر بقر الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع وعلى قياس ذلك يقال في مدة القيم ثم مسح المسافر ثلاثة يستدعي أن يكون سفره قدرها ولو ذهبوا بابا فان كان دونها مسح في القصر مدة القيم وفيما فوقه الى أن يقم كالمسافر في قوله أو عكس والعاصي بسفره يمسح مدة القيم وصاحب الضرورة كالمستحاضة يمسح لفرض ونوافل أو لنوافل فقط كالمسافر (فان مسح حضرا ثم سافر أو عكس) أي مسح سافرا ثم أقام (لم يستوف مدة سفره) تغليبا للحضر فيقتصر على مدته في الاول وكذا في الثاني ان أدام قبل مضيه فان أقام بعدها لم يمسح ويجزئه ماضى وان زاد على يوم وليلة ولو مسح سافرا بعد حداثته حضرا استوفى مدة السفر ولو مسح أحد الخفين حضرا ثم الآخر سافرا مسح مدة السفر عند الرافعي تبعاً للقاضي حسين والبعثي وصح المصنف مقالة المتولي والشاشي انه يمسح مدة الإقامة فقط (وشروطه أن يلبس بعد كمال طهر) للحديث الاول فلو لبسه قبل غسل رجله وغسلها فيه لم يجزئ المسح الا أن ينزعها من موضع القدم ثم يدخلها فيه ولو أدخل احداهما بعد غسلها ثم غسل الأخرى وأدخلها لم يجزئ المسح الا أن ينزع الاولى من موضع القدم ثم يدخلها فيه ولو غسلها في ساق أخف ثم أدخلها موضع القدم جاز المسح ولو ابتداء اللبس بعد غسلها ثم أحدث تبيل وصوبها الى موضع القدم لم يجزئ المسح ودخل في قوله طهر وضوءه ثم أحدث كالمستحاضة والوضوء المضموم اليه التيمم لمرض فيجوز بناء المسح عليهما واستفاد به ما كان يستفاد بذلك الوضوء لو بقي من فرض ونوافل أو نوافل فقط

(قول الشارح) لان وقت المسح يدخل بذلك فاعتبرت مدته منه هذا التعليل يقتضي عدم جواز المسح في تجديد الوضوء قبل الحدث وليس كذلك (قول الشارح) اليوم الاول ليلته اليوم مفعول مقدم وليسته فاعل (قول الشارح) كان أحدث وقت الفجر عبر في هذا بالكاف وفي الذي قبله بالباء لان عدم سبق الليلة ليومها صادق بغير مدخول الكاف كما لا يخفى (قول الشارح) ثم مسح المسافر ثلاثة أي وهو سفر القصر يستدعي أن يكون سفره قدرها ولو ذهبوا بابا وذلك يقتضي أن يكون المقصد سفر قصر لان الايام معتبرة بلياليها وكأنه حاول بذلك دفع اعتراض الأسنوي حيث قال شرط جواز الثلاثة أن يكون السفر طويلا فان قيل انما لم يقيد السفر بالطويل لان القصر وهو ما دون اليوم واللييلة لا يتصور المسح فيه ثلاثة أيام بلياليهن قلنا ممنوع فان اسم السفر شامل للذهاب وللإياب وللإقامة بينهما اذا كانت دون ثلاثة انتهى وقولي يقتضي الخ محل وقفة فتأمل (قول المتن) فان مسح حضرا ثم سافر خرج بالمسح ما لو حصل الحدث في الحضر ولم يمسح فيه فانه ان مضت مدة الإقامة قبل السفر وجب تجديد اللبس وان مضى يوم مثلام غير مسح ثم سافر ومضت ليلة من غير مسح فله استيقا

مدة المسافر من ابتداء ما من الحدث الذي في الحضر هكذا ظهر لي من كلامهم وهو واضح نهت عليه ولا يذهب الوهم الى خلافه والله أعلم (قول الشارح) ولو مسح سافرا بعد حداثته حضرا الخ أي ولا يضرب في ذلك كون ابتداء المدة من الحدث كالمسافر بعد دخول وقت الصلاة حضرا فانه يجوز له قصرها في السفر بخلاف ما لو شرع قبل سفره

المتخذة من الجلد التي تلبس مع السكعب وهي جوارب الصوفية لا يجوز المسح عليها حتى تكون بحيث يمكن متابعة المشي عليها وتمنع نفوذ الماء ان اعتبرنا ذلك اما لصفاها أو لتجديدها من أو التعل على الاسفل (قول الشارح) مع كونه قويا كما في البسيط ففي البسيط اعتبر النفوذ والصب والقوة (قول المتن) ولا يجوز جرموقان هو فارسي معرب والجرموق خف فوق خف كذا عرفوه وجنثا فكل رجل فيها جرموق وهو الخف الاعلى والثنية في المتن بهذا الاعتبار (قول الشارح) هما خف الخ أي كل منهما خف أو أرا ديان حقيقة الجرموق مع قطع النظر عن خصوص الثنية هذا ولكن لظاهر عبارته كما ترى أن كلام الاسفل والاعلى يسمى جرموقا وان في كل رجل جرموقين وفيه بعد (قول الشارح) كل منهما صالح بينه أن هذه الصورة هي محل القولين دون باقي الصور الآتية في كلامه (قول الشارح) والثاني يجزئ أي ويصنع الاعلى بالاعن الخف الاسفل والاسفل بدلا عن الرجل هذا هو الظاهر من ثلاثة أوجه ثم على الجواز أيضا يجوز ثالثا وأكثر واعلم أن عدم الجواز بشكل عليه تجويز تعدد الانتظار في الرباعية في صلاة الخوف مع أن السنة انما وردت بانتظارين فالفرق (قول الشارح) فان مسح الاسفل الخ مشرب ذلك يجزئ في مسألة القولين السابقة بأن يصور وصول البلى الى الاسفل من محل الخرز (قول المتن) ويكفي مسمى مسح الخ أي خلافا لابي حنيفة بالتقدير ثلاث أصابع ولما كان في التعميم الامواضع الغضون ولا أحد

قط ان كان فعسل به فرض ويجب النزاع في الوضوء لفرض آخر (سائر محل فرضه) وهو القدم بكعبه من كل الجوانب غير الاعلى فلورؤى منه بأن يكون واسع الرأس لم يضر ولو كان به تخرق في محل الفرض ضرر قل أو أكثر ولو تخترقت البطانة أو الظهارة بكسر أو لهما والباقي صفيق لم يضر والاضر ولو تخترق قسم من موضعين غير متحاذيين لم يضر (طاهرا) بخلاف النجس كالمتخذ من جلد الميتة قبل الدباغ قال في شرح المذهب والنجس فلا يصح المسح عليه اذا نصح الصلاة فيه التي هي المقصود الاصل من المسح وما عداها من مس الخف ونحوه كالتابع لها نعم لو كان بأسفل الخف نجاسة معقوفة عنها مسح منه ما لا نجاسة عليه ذكره في شرح المذهب ويؤخذ من كلام الراغب كالأجيزان الحكم كذلك في غير المعقوفة فيستفاد بالمسح في هذه الصورة قبل التطهير عن النجاسة من الخف وحمله كما قاله الجويني في البصرة يمكن تباع المشي فيه لتردد مسافر لحاجته عند الخط والترحال وغيرهما مما حجت به العادة بخلاف ما لم يكن كذلك لغلظه كالخشة العظيمة أو رفته كجوارب الصوفية والمتخذ من الجلد الضعيف أو غير ذلك لسعته أو ضيقه فلا يكفي المسح عليه ولو كان ضيقا تسمع بالمشي عن قرب كفي المسح عليه (قيل وحللا) فلا يكفي المسح على الغصوب لانه رخصة والرخص لا تساط بالمعاصي والاصح لا يشترط ذلك فيكفي المسح على الغصوب كالوضوء بما يغصوب وعلى السروق وعلى الحرير للرجل وغيره وقوله حللا وسائر ما بينهما أحوال من ضمير يلبس أي وهو هذه الصفات (ولا يجوز منسوج لا يمنع ماء) أي نفوذه الى الرجل كما في الحرير لوصب عليه كما في شرح المذهب كالتهاية مع كونه قويا كما في البسيط (في الاصح) لانه خلاف الغالب من الخفاف المنصرف اليها نصوص المسح والثاني يجزئ كما تخرق ظهارته من موضع وبطائنه من آخر وان نفذ الماء منه الى الرجل لوصب عليه ولو كان المنسوج لا يمنع وصول بلل المسح الى الرجل لحقه لم يجزئ المسح عليه كما جزم به الماوردي وهو خارج بشرط امكان تباع المشي (ولا) يجزئ (جرموقا في الاظهر) هما خف فوق خف كل منهما صالح للمسح لان الرخصة وردت في الخف لعموم الحاجة اليه والجرموق لا تهم الحاجة اليه والثاني يجزئ لان شدة البرد قد تتجوج الى لبسه وفي نزعه عند كل وضوء للمسح على الاسفل مشقة ويجب بانه يدخل يده بينهما ويمسح الاسفل ولو لم يكن الاسفل صالحا للمسح فهو كاللحافة ويجوز المسح على الاعلى خرا ولو لم يكن الاعلى صالحا للمسح فهو كخرقة تلف على الاسفل فان مسح الاسفل أو الاعلى ووصل البلل الى الاسفل بقصده أو قصد هما أو أطلق اجزا وان قصد الاعلى فقط فلا ولو لم يصلح واحد منهما للمسح فواضع أنه لا اجزاء (ويجوز مشقوق قدم شد) بالعري (في الاصح) لحصول السترو الارتفاق به والثاني لا كما لو لم يمسح على قدمه قطعة آدم وأحكامها بالشدة فانه لا يمسح عليها وقرئ الأول بعسر الارتفاق بها في الازالة والاعادة مع استيفاز المسافر ولو فتحت العري بطل المسح وان لم يظهر من الرجل شيء لانه اذا مشى ظهر (ويست مسح أعلا) السائر لسط الرجل (وأسفله خطوطا) بأن يضع يده اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهر الاصابع ثم يمر اليمنى الى ساقه واليسرى الى أطراف الاصابع من تحت مفرج بين اصابع يديه ولا يست استيعابه بالمسح ويكره تكراره وكذا غسل الخف وقيل لا يجزئ فلوضع يده الميتة عليه ولم يمر بها أو قطر عليه أجزأه وقيل لا ويجزئ بخرقه وغيرها (ويكفي مسمى مسح يحاذي النرض) من ظاهرا الخف دون باطنه الملاقي للبشرة فلا يكفي كما قاله في شرح المذهب اتفاقا (لا أسفل الرجل وعقبها فلا) يكفي (على المذهب) لانه لم يرد الاقتصار على ذلك كما ورد الاقتصار على الاعلى فيقتصر عليه وقوفه على محل الرخصة والقول الثاني وهو يخرج كفي قياسا على الاعلى وقطع بعضهم بالاول وبعضهم بالثاني والعقب مؤخر القدم (قلت حرفه كاسفله والله أعلم) في أنه لا يكفي

(قول المشرح) أو سقر اجمع سافر كركب وركب قاله الاستوى (قول المشرح) دل الامر بالنزع وجهه استنفاد ذلك من حديث صفوان أن الاستثناء ليس من الأمر نابل من عدم النزع وكل من المستثنى والمستثنى منه مورد ومحل للطلب المدلول عليه بأمر نافي يكون الاثبات الذي أفاده الاستثناء مطلوباً ومأموراً به وتفسير ذلك قوله تعالى أمر أن لا تعبدوا الاياه (قول المتن) غسل قدميه أي والظاهر انقطاع المدة أيضاً كما في الجنابة ثم رأيت في الكفاية صرح بأن نزع الرجل من الخف مبطل للمدة \* (باب) \* الغسل (قول المتن) الغسل قيل لما كان الغسل من الجنابة معلوماً قبل الاسلام من بقية دين ابراهيم عليه الصلاة والسلام كما بقي الحج والنكاح لم يحتاج الى بيان كيفية في الآية بخلاف الوضوء (قول المشرح) الا في الشهيد فسياق أنه لا يغسل يريد بذلك أن المؤلف رحمه الله ذكره فلا يعترض به عليه (قول المتن) وكذا ولادة بلا بلل الظاهر أن الولادة المذكورة تحترم الوطء كالحيض والنفاس قيل ان الولادة بلا بلل توجد كثيراً في نساء الاكراد \* فائدة \* (٢٢) \* اذا أوجنا الغسل منها فهل تبطل الصوم

الاصح في التحقيق نعم والا أقوى في شرح المذهب لا كالا حسلام (قول المشرح) والثاني يقول الولد لا يسمى منياً أي ويجب الوضوء كذا في الاستوى وقد يفهم عدم وجوبه على الاول وفيه نظر لانه منعقد من منياً ومنى الرجل (قول المشرح) وتحصل للرجل أي تحقق وتوجد بالدخول الحشفة وخروج المنى فليست غيرهما والا فوجه اضافة الوجوب هنا الى أمر مرتب على دخول الحشفة وخروج المنى وعدم اعتبار ذلك في باقي الاسباب كالحيض (قول المتن) حشفة قال الامام وفي اعتبار قدر الحشفة في المهيمه كالقود ونحوه كلام يوكل الى فكر الفقيه \* (فرع) \* قال في الروضة لو استدخلت المرأة ذكراً مقطوعاً ففيه الوجوهان في نقض الوضوء بحسه قال الاستوى هـ كذا أطلق ومقتضاه عدم التفرقة بين استدخاله من رأسه أو أصله أو وسطه بجمع طرفيه وفيه نظر لا يخفى على الفقيه (قول المشرح) من مقطوعها يجوز أن يكون حالاً من المضاف وكذا من المضاف اليه لان المضاف بمعنى المماثل

الاقتصار عليه لقوله منه (ولامسح لشاك في بقاء المدة) كأن شك في وقت الحدث بعد اللبس لان المسح رخصه بشرط منها المدة فاذا شك فيها رجع الى الاصل وهو الغسل (فان أجنب) لا بلس الخف في أثناء المدة (وجب) عليه (تجدد لبس) أن أراد المسح بأن ينزع ويظهر ثم يلبس وذلك اللبس انقطعت مدة المسح فيه بالجنابة لامر المشرح بنزع الخف من أجلها في حديث صفوان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا اذا كنا مسافرين أو سقرا أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام وليا له من الامن جنابة صحبه الترمذي وغيره دل الامر بالنزع على عدم جواز المسح في الغسل والوضوء لاجل الجنابة فهي مانعة من المسح فاطعة للمدة حتى لو اغتسل لاس لا يمسح بقيتها كما هو مقتضى كلام الرازي ويؤخذ من قول الكفاية ينبغي أن لا تبطل مدة المسح أنه يمسح بقيتها لارتفاع المانع (ومن نزع) خفيه أو أحدهما في المدة أو انتهت (وهو بطهر المسح غسل قدميه) لبطان طهرهما بالنزع أو بالانتهاء (وفي قول يتوضأ) لبطان كل الطهارة يبطان بعضها كالصلاة واختار المصنف في شرح المذهب كإب التذكرة أنه لا يلزمه واحد منهما ويصلي بطهارته

### \* (باب الغسل) \*

موجبه موت الا في الشهيد فسياق أنه لا يغسل (وحيض ونفاس) فيجب عند استطاعتهما بالصلاة ونحوها (وكذا ولادة بلا بلل في الاصح) لان الولد منى منعقد والثاني يقول الولد لا يسمى منياً وعلى الاول يصح الغسل عقبها ذكره في شرح المذهب ويجرى الخلاف بتصحجه في الفاء العلقه والمضغة بلا بلل (وجنابة) وتحصل للرجل (بدخول حشفة أو قدرها) من مقطوعها منه (فرجاً) قبلاً أو دبراً من آدمي أو مهيمة ويصير الآدمي جناباً كذلك أيضاً (وبخروج منى من طريقه المعتاد وغيره) كأنه كسر صلبه فخرج منه وفي أصل الروضة وقيل الخارج من غير المعتاد له حكم المنخ الذي كور في باب الاحداث فيعود فيه التفصيل والخلاف والصلب هنا كالمعدة هناك وفي شرح المذهب انه الصواب وخبره في التحقيق (ويعرف بتدفقه أولدة) بالجمعة (بخروجه) وان لم يتدفق لقلته مع فتور الذكركه في ذلك ذكره في الروضة كأصلها وأسقطه من المحرر لاستلزام اللذة له (أوريج عجيناً رطباً وبياضاً بيض جافاً) وان لم يتدفق أو يلبس به كأن خرج ما بقي منه بعد الغسل (فان فقدت الصفات) المذكورة في الخارج

فهو عامل ولانه كجزء أيضاً وعلى الاحتمال الثاني تفيد العبارة أن القدر معتبر بحشفة ذلك العضو وأما قوله منه فقد تنازع فيه حشفة وقدر والغرض من كونه منه ايضاح المراد من العبارة ببيان أن المؤثر دخول الحشفة أو قدرها بحيث تكون تلك الحشفة أو قدرها من الشخص حذراً من أن يوهم خلاف ذلك بسبب تكرار الحشفة بذلك على أن هذا امراده أن الماتن في الكلام على التحليل في باب النكاح قالوا اذا اطلق الحرث لانه لم يحل له حتى تنكح وتنسب قبلها أحشفته أو قدرها قال المشرح من مقطوعها ولم يقل منه لان الصغير هناك يغني عنه (قول المشرح) منه حال من المضاف اليه في قدرها (قول المشرح) ويصير الآدمي جناباً نعم يستثنى منه الميت فلا تجب اعادته غسله لا تقطاع التكليف عنه (قول المتن) وبخروج منى سمي بذلك لانه يعني أي يصب فيقال أمني ومنى ومنى والاول أفصح (قول المشرح) مع فتور الذكرا يرجع لقول المتن أولدة بخروجه

(قول المتن) والمكث في المسجد أى ولو في هوائه ولو كان بعض المكان مسجداً على سبيل الشيوع حرم أيضاً بخلاف الاعتصاف وصحة الصلاة. للأومام المتقدمة عنه امامه فوق ثلثمائة ذراع (قول الشارح) ولا جنباً الا عابري سبيل أى فانه دليل على أن المراد بالصلاة في الآية مواضعها قال الله تعالى لهذمت صوامع وبيع وصلوات \* فائدة \* (٢٣) ذكر صاحب التلخيص من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم دخوله المسجد

جنباً وما الى التوروى رحمه الله (قول المتن) والقرآن أى باللفظ ومثله اشارة الاخرس قاله القاضي في فتاويه (قول الشارح) أو حبض لو كان على المرأة حبض وجنابة فنوت أحدهما فقط ارتفع الآخر قطعاً واستشكل القطع مع جريان الخلاف في نظيره من الوضوء قال الامام النووي والفرق صعب انتهى قلت قد يلوح فارق من جهة أن ينه رفع الحدث الاكبر من حيث اقتضاؤها تجميع جميع البدن أقوى من نية الوضوء لاخصاصها ببعض الاعضاء يدلك على قوتها استتباعها للاصغردون العكس (قول الشارح) وقد يكون مندوباً فيه نظراً فان الوضوء قد يكون مندوباً ويصح نية الوضوء (قول المتن) وتعميم شعره لما روى عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك موضع شعرة من جنابة فعل به كذا وكذا من النار قال علي فن ثم عادت شعر رأسي وكان يحجز شعره (قول الشارح) حتى الاظفار ليست من البشرة (قول المتن) ولا تجب مضمضة واستنشاق خلافاً لاى خضفة (قول المتن) ثم الوضوء الظاهر أنه يستحب أيضاً في الاغسال السنونة أيضاً (قول الشارح) كغضون البطن والابط وكذا السرة وبين الالبتين ونحت الاظفار ونحت الركبتين (قول الشارح) خروجاً من خلاف الخ لنا قوله صلى الله عليه وسلم أما أنا فأحى

(فلا غسل) به (والمرأة كرجل) في أن جنباتها تحصل بما ذكر في أن منها يعرف بالصفات المذكورة وقال الامام والغزالي لا يعرف منها الا بالتلذذ (ويحرم بها) أى بالجنبابة (ما حرم بالحدث) من الصلاة وغيرها المتقدم في باب (والمكث بالمسجد لا عبوره) أى الجواز به قال تعالى ولا جنباً الا عابري سبيل وخرج بالمسجد الرباط ونحوه (والقرآن) ولو بعض آية لحديث الترمذي وغيره لا يقرأ الجنب ولا الخائض شيئاً من القرآن ويقرأ بكسر الهاء مزة على النهى وبضمها على الخبر المراد به النهى ذكره في شرح المذهب (وتحل أذكاره لا بقصد قرآن) كقوله عند الركب سبحان الذي يخبر لنا هذا وما كناه مقربين وعند المصيبة ان الله وانا اليه راجعون فان قصد القرآن وحده أو مع الذكركرم وان أطلق فلا كما اقتضاه كلام المصنف خلافاً للمحرر ونبه عليه في الدقائق وقال في شرح المذهب أشار العراقيون الى التحريم قال في المصنف وهو الظاهر (وأقله) أى الغسل عن الجنابة أو الحيض أو النفاس (نية رفع جنبابة) أو حبض أو ناس أى رفع حكم ذلك (أو استباحة مقتدر اليه) أى الى الغسل كأن ينوي به استباحة الصلاة أو غيرها مما يتوقف على الغسل (أو أداء فرض الغسل) أو فرض الغسل أو أداء الغسل كفى الحاوى الصغير قياساً على أداء الوضوء في شرح المذهب قال الرويانى لو نوى الجنب الغسل لم يحجزه لانه قد يكون عادة وقد يكون مندوباً (مقرونة بأول فرض) وهو أول ما يغسل من البدن فالنوى بعد غسل جزءه وجب اعادته غسله ومقرونة بالرفع في خط المصنف وقيل بالنصب صفة نية المقدرة المنصوبة بنية الملقوطة (وتعميم شعره) بفتح العين (وبشره) حتى الاظفار وما يظهر من صمغى الاذنين ومن فرج المرأة عند قعودها لقضاء الحاجة وما تحت الشعر الكشيف ويجب تقص الضفائر ان لم يصل الماء الى باطنها الا بالنقض (ولا تجب مضمضة واستنشاق) كفى الوضوء (وأكله ازالة القدر) بالمجعة كالتى على الفرج (ثم الوضوء) كاملاً (وفي قول يؤخر غسل قدميه) فيغسلهما بعد الغسل لحديث الشيخين عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم توضأ في غسله من الجنابة وضوء للصلاة زاد البخارى في رواية عن ميمونة غير رجله ثم غسلهما بعد الغسل (ثم تعهد معاظفة) كغضون البطن والابط (ثم يفيض الماء على رأسه ويخلله) وفي الروضة وأصلها أنه يخلل الشعر بالماء قبل افاضته ليكون أبعد عن الاسراف في الماء وفي المذهب ويخلل اللحية أيضاً (ثم) على (شقه الايمن ثم الايسر) لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في ظهوره رواه الشيخان من حديث عائشة (وبذلك) بدنه خروجه من خلاف من أوجبه (وبثلث) كالوضوء فيغسل رأسه ثلاثاً ثم شقه الايمن ثلاثاً ثم الايسر ثلاثاً (وتتبع) المرأة (لحيض اثره) أى اثر الدم (مسكاً) بأن يجعله على قطنه وتدخله فخرجها للامر بما يؤدى ذلك في الصحيحين من حديث عائشة وتفسيرها قوله صلى الله عليه وسلم لسائلته عن الغسل من الحيض خذى فرصة من مسك فتطهرى بها بقولها الهايعنى يتبى بها اثر الدم ويكون ذلك بعد الغسل وحكمته تطيب المحل والنفاس كالحيض في ذلك والفرصة بكسر الفاء وبالصاد المهملة القطعة والاثربفتح الهمزة والمثلثة (والا) أى وان لم يتيسر المسك (فخوه) من الطيب فان لم يتيسر فالطين فان لم يتيسر كفى الماء ونبه في الدقائق على عدوله عن قول المحرر مسكاً ونحوه للاعلام بالترتيب في الاولوية

على رأسي ثلاث حبات فاذا أنا قد طهرت (قول الشارح) كوضوء بل أولى (قول المتن) وتتبع الحيض لوتر كته كره (قول الشارح) كفى الماء عبارة الاسنوى كفى أى في حصول السنة كذا قاله الرافعى انتهى وقال غيره كفى في ازالة اللوم المترتب على ترك هذه السنة المؤكدة لانه كفى في حصولها ثم الظاهر ان المراد بكفاية الماء هو الغسل الشرعى لا ادخال ماء في الفرج بدل الطيب المذكور (قول الشارح) للاعلام بالترتيب في الاولوية فيه رد على الاسنوى حيث قال لا يؤخذ ذلك من عبارة الكتاب وافادة الترتيب ظاهرة وكونها في الافضلية لا يفيده المنهاج

(قول المتن) بخلاف الوضوء أي ولو كان مكملاً للتيمم وأما التيمم فلا يستحب تجديده ولو مكملاً للوضوء (قول الشارح) إذا صلى بالاول صلاة كما كانت حكمته ذلك أن لا يكون بدونه في معنى الكرة الرابعة قال الاسنوي وهو مكروه اذا لم يؤد بالاول شيئاً قبلت ينسفي أن تكون كراهة تخريم لانه عبادة فاسدة حيثئذ (قول المتن) والغسل عن صاع من السنن \* (٢٤) \* أيضاً أن يقول بعده أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله قاله في الروضة وفي التحقيق يقول بعده ما يقوله بعد الوضوء \* فرع \* تستق الموالاة فيه أيضاً كالوضوء (قول الشارح) لأن الماء يصير مستجلاً أولاً في النجس فلا يستعمل في الحدث أي ولا يضطر في ذلك قصد الحدث معه بل لوجود القصد للحدث ارتفع الخبث دونه على رأي الرافعي رحمه الله تعالى وقوله مستجلاً بوافق بحث الشنخين في مسئلة تحدد الحدث للنجس السالفة في الطهارة وقول الشارح ويرفعهما الماء معاً أي جيباً (قول المتن) حصلاً قال في البحر والاكمل أن يغتسل للجنابة ثم للجمعة ذكره أئمتنا انتهى ولو صام يوم عاشوراء عنه وعن نذر قال الاسنوي القياس عدم الجمعة لواحد منهما لكن أفنى البارزى بحصولهما معاً

\* (باب النجاسة) \*

(قوله) هي كل مسكر لما كان الاصل في الاعيان الطهارة لانها خلقت لنافع العباد وان كان في بعضها ضرر فبقية نفع من جهة أخرى شرع المؤلف في ضبط الاعيان النجسة ليعلم ان ماعداها في حكم الطهارة وقد استدلل على نجاسة الخمر بالاجماع حكاه أبو حامد وابن عبد البر قال الاسنوي كأنهما أراد اجماع الطبقة المتأخرة من المجتهدين والاهل خالف في ذلك ربيعة شيخ مالك والمرتضى (قول الشارح) لانه لا يجوز اقتناؤه بحال نقضه الاسنوي بالحشرات انتهى

وذهب مالك رحمه الله الى طهارة البكب والخنزير ولكن يغسل من ولوغهما تعبداً \* تنبيه \* ماعد اذ لك من الحيوانات طاهر الا الدود المتولد من الميتة والخيوان المربي ببلن كلبه على وجهه مرجوح فيهما (قول الشارح) وكذا امية الآدمي في الاظهر خص الآدمي في شرح الترمذي بخلاف غير الشهيد ثم على القول بنجاسة الميت يطهر بالغسل عند أبي حنيفة واختاره البغوي قال الاسنوي والمعروف من مذهبنا خلاف ذلك (قول المتن) وفي علقاء الماء أو نحوه قبل الاستحالة فينبغي كما قال الاسنوي أن لا يكون نجس العين بل يطهر الماء بالمكثرة أخذاً من مسئلة الحب الصحيح اذا ألقته الدابة (قول المتن) وروث قال في الدقائق هو شامل للخارج من الآدمي وغيره بخلاف العذرة فانها خاصة بالآدمي

(ولا يستحب تجديده) أي الغسل لانه لم ينقل (بخلاف الوضوء) فيستن تجديده اذا صلى بالاول صلاة كما روى أبو داود وغيره حديث من توضأ على طهر كتب له عشر حسنات (ويستأن أن لا ينقص ماء الوضوء عن مذكور الغسل عن صاع) حديث مسلم عن سفينة أنه صلى الله عليه وسلم كان يغسله الصاع ويوضئه المذ (ولا حمله) حتى لو نقص عن ذلك وأصبغ أجزاً والصاع أربعة أمداد والمذ رطل وثلاث بالبغدادى وتقدم في الطهارة قدر الرطل (ومن به نجس يغسله ثم يغتسل ولا يكفي لهما غسلة) واحدة (وكذا في الوضوء) وذلك وجه في المسئلتين بحجة الرافعي لأن الماء يصير مستجلاً أولاً في النجس فلا يستعمل في الحدث (قلت الامع تكفيه والله أعلم) ويرفعهما الماء معاً (ومن اغتسل للجنابة وجمعة حصلاً) أي غسلاً (أو لاحدهما حصل) أي غسلة (فقط) عملاً بما نواه في كل وقت لا يصح الغسل في الاولى للاشارة في التبيين النفل والفرض وفي قول يحصل بغسل الجنابة غسل الجمعة لان المقصود به التنظيف وفي وجه يحصل غسل الجنابة بغسل الجمعة لان المقصود به حالة كمال ولا تكون الا بعد ارتفاع الجنابة (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ولو أحدث ثم أجنب أو عكسه كفي الغسل) وان لم ينوم معه الوضوء (على المذهب والله أعلم) لا ندرج الوضوء في الغسل والوجه الثاني لا يكفي الغسل وان نوى معه الوضوء بل لابد من الوضوء معه والثالث ان نوى مع الغسل الوضوء كفي والا فلا وفي الصورة الثانية طريق قاطع بالاكتفاء لتقدم الاكبر فيها فلا يؤثر بعده الا صغر فاطريه فان في مجموع الصورتين من حيث الثانية لا في كل منهما ولو وجد الحدان معاً فكأنو تقدم الا صغر

\* (باب النجاسة) \*

(هي كل مسكر مائع) كالخمر وهي المتخذة من ماء العنب والنبيذ كالخمر من الزبيب واحترز هنا بمائع المزد على المحتر عن البعج وغيره من الحشيش المسكر فانه حرام ليس بنجس قلبه في انده \* ولا ترد عليه الخمر المعقودة فانها مائع في الاصل بخلاف الحشيش المذاب (وكب وخنزير وفروعهما) أي فرع كل منهما مع الآخر أو مع غيره من الحيوانات الطاهرة تغلياً للنجس والاصل في نجاسة الكب ماروى مسلم طهوراً إذا أدمغ فيه الكب أن يغسل سبع مرات أو أنه يهرق بالتراب أي مطهرة والخنزير أسوأ حالاً من الكب لانه لا يجوز اقتناؤه بحال بخلاف الكب (وميتة غير الآدمي والسمك والجراد) حرمة تناولها قال تعالى حرمت عليكم الميتة والدم وميتة السمك والجراد طاهرة لحلل تناولها وميتة الآدمي في الاظهر لقوله تعالى ولقد كرّمنا بني آدم وقضية السكرية أن لا نجس بنجاستهم بالموت وسواء الكفار والمسلمون (ودم) لما تقدم من تحريمه (وقيع) لانه دم متخيل (وفي) كالغائط (وروث) بالثنية كالبول (وبول) للامر بصب الماء عليه في حديث النخعيين المتقدم اول الطهارة (ومذى) بسكون الذال المحجمة للامر بغسل الذكرو منه في حديث النخعيين في قصة علي بن أبي طالب رضي الله عنه ويحصل عند ثوران الشهوة (وودي) بسكون الدال المهملة كالبول وهو يخرج عقبه أو عند حمل شيء ثقيل (وكذا منى غير الآدمي في الاسح) لاستحالة في الباطن

ككالم وذهب مالك رحمه الله الى طهارة البكب والخنزير ولكن يغسل من ولوغهما تعبداً \* تنبيه \* ماعد اذ لك من الحيوانات طاهر الا الدود المتولد من الميتة والخيوان المربي ببلن كلبه على وجهه مرجوح فيهما (قول الشارح) وكذا امية الآدمي في الاظهر خص الآدمي في شرح الترمذي بخلاف غير الشهيد ثم على القول بنجاسة الميت يطهر بالغسل عند أبي حنيفة واختاره البغوي قال الاسنوي والمعروف من مذهبنا خلاف ذلك (قول المتن) وفي علقاء الماء أو نحوه قبل الاستحالة فينبغي كما قال الاسنوي أن لا يكون نجس العين بل يطهر الماء بالمكثرة أخذاً من مسئلة الحب الصحيح اذا ألقته الدابة (قول المتن) وروث قال في الدقائق هو شامل للخارج من الآدمي وغيره بخلاف العذرة فانها خاصة بالآدمي



(قول الشارح) إنما تحل الميت الخ قال المحاملي رحمه الله يستحب غسله وطبا وفركه بأدسا انتهى قلت لو قيل باستحبابه مطلقا فخرج من الخلاف لم يكن بعيدا (قول الشارح) من الآدمي الظاهر أنه قيد بذلك لأن الإمام الرافعي رحمه الله قائل بنجاسة مني غير الآدمي فكذا علمته ومضغته فيما يظهر ثم رأيت الاسنوي قال يشترط في طهارة العلقه \* (٢٥) \* والمضغة على قاعدة الرافعي أن يكونا من الآدمي فإن مني غيره نجس

كالدّم (قلت الأصح طهارة مني غير الكلب والخنزير وفرع أحدهما والله أعلم) لأنه أصل حيوان طاهر ومني الآدمي طاهر لحديث الشيخين عن عائشة أنها كانت تحل الميت من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلى فيه ومني الكلب ونحوه نجس قطعاً (ولبن المايثوكل غير الآدمي) كلين إلا أن لا يسهل في الباطن كالدّم ولبن المايثوكل طاهر قال تعالى لبنا خالصا سائغا للشاربين وكذا ابن الآدمي لأنه لا يليق بكرامته أن يكون منشؤه نجسا ومن ذلك يؤخذ أن الكلام في لبن الأنثى الكبيرة فيكون لبن الذكر والصغيرة نجسا كما صرح به بعضهم (والجزء المنفصل من الحلي كمنته) طهارة ونجاسة فيد الآدمي طاهرة وآلية الخروف نجسة (الشعر المأكول) يفتح العين (فطاهر) وفي معناه الصوف والوبر قال الله تعالى ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا إلى حين واحترز بالماكول عن شعر غيره كالحمار فهو نجس (وليست العلقه والمضغة وورطوبة الفرج) من الآدمي (بنجس في الأصح) لأن الأولين أصل الآدمي كلني والثالث كعرقه والقائل بالنجاسة يقول الثالث متولد من محلها ينجس ذكر الجميع ويلحق الأولين بالدّم إذا العلقه دم غليظ والمضغة علقه حدثت فصارت كقطعة لحم قدر ما يعض والثلاثة من غير الآدمي أولى بالنجاسة وينبغي عليها في الثالث نجس اليض (ولا يظهر نجس العين إلا خمر تخللت) أي صارت خلا من غير طرح شيء فيها قطهر (وكذا نثقلت من شمس إلى ظل وعكسه) تطهر (في الأصح) فإن خللت بطرح شيء فيها كالبيض والخبز الحار (فلا) تطهر لتنجس المطروح بها فينجس ما بعد انقلابها خلاقيل لاستحبابه بالعاجلة المحرمة فعوقب بضد قصده وينبغي على العلتين الخلاف في مسألة النقل المذكورة والخمر المستخدم من ماء العنب ويؤخذ من الإقتصار عليها أن النبيذ وهو المتخذ من غير العنب كالزبيب لا يطهر بالتخلل وبه صرح القاضي أبو الطيب لتنجس الماء به حالة الاشتداد فينجسه بعد الانقلاب خلا وقال البغوي يطهر لان الماء من ضرورته (و) إلا (جلد نجس بالموت فيطهر بدبغه ظاهره وكذا باطنه على المشهور) لحديث مسلم إذا دبغ الأهاب فقد طهر والثاني يقول آله الدبغ لا تصل إلى الباطن ودفع بأنها تصل إليه بواسطة الماء وورطوبة الجلد فعلى الثاني لا يصل في فيه ولا يباع ولا يستعمل في الشيء الرطب واحترز بقوله بالموت عن النجس حال الحياة كجلد الكلب فلا يطهر بدبغه (والدبغ نزع فضوله بجريفة) بكسر الحاء كالقرظ والعص والشت بالثلثة (لأشمس وتراب) فلا يحصل بهما الدبغ لبقاء فضلات الجلد وعفوته إذ لو وقع في الماء عاد إليه النتن (ولا يجب الماء في أثنائه) أي الدبغ (في الأصح) بناء على أنه أحالة ومقابلته مبني على أنه إزالة ولا يضر عليه تغير الماء بالأدوية الضرورة (والمدبوغ) على الأول (كثوب نجس) لملاقاة للأدوية التي تنجس به قبل طهر عنه فيجب غسله (وما نجس بملاقاة شيء من كلب غسل سبعة أحوالها بتراب) قال صلى الله عليه وسلم إذا ولغ الكلب في الأناء فاعسلوه سبع مررات رواه الشيخان زاد مسلم في رواية أولا هن بالتراب وفي أخرى وعفروه النامنة بالتراب والمراد أن التراب يصاحب السابعة كما في رواية أبي داود السابعة بالتراب وبين هذه ورؤية أولا هن تعارض في محل التراب فينشقان في تعيين محله ويكتفي بوجوده في واحدة من السبع كما في رواية

لم يضر بخلاف لاه من ضروريته ل ج ل (قول المتن) وكذا باطنه قدر أيت على هامش قطعة الاسنوي حاشية نصها المراد بالباطن ما يشق فيظهر قاله أبو الطيب انتهى (قول الشارح) كجلد الكلب خالف في هذا أبو خيفة رحمه الله تعالى (قول المتن) بحر يرف هو الذي يحرف الهم قاله الاسنوي (قول المتن) لأشمس وتراب مثلها الملح كما في الزوائد (قول المتن) في أثنائه ربما يقتضي عدم جواز تقدمه وليس كذلك إذ لو وقع في الماء ثم استعمل الأدوية طهر على الأصح (قول المتن) غسل سبعة قال الجلي في شرح الوسيط ونجس ثمانية

(قول الشارح) لكثرة ما يلهث الله  
اذلاع اللسان مع كثرة التنفس (قول  
المتن) غير لبن أى ولو من غير آدمى ولو  
مغلظا (قول الشارح) فنقصه قال  
الجوهري النضج بالجمجمة مثل النضج  
بالمهمله سواء انتهى وقيل ما نحن كالطين  
فبالجمجمة وما رقى صك الماء فبالجمجمة  
(قول الشارح) أى للتغذى الخ عبارة  
ابن نونس شارح التنبيه لم يستقل بالطعام  
أى يكفيه عن اللبن انتهى وقال ابن  
نونس شارح التيجيز المراد بالمستقل أن  
يكون غير اللبن غالباً في غذائه انتهى  
(قول المتن) ولا يضرب بقاء لون إلى آخره  
أى لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن  
خولة بنت يسار أتت النبي صلى الله عليه  
وسلم فقالت يا رسول الله أنه ليس لى إلا  
ثوب واحد وأنا أحيض فيه فكيف  
أصنع فقال اذا تطهرت فاغسله ثم صلى  
فيه قالت فان لم يخرج الدم قال يكفئك  
الماء ولا يضرك أثره رواه أحمد وأبو  
داود ولكن فيه ابن لهيعة مختلف فيه  
(قول الشارح) كلون الدم وريح الخمر  
نخصهما بالتبديل لان لنا وجهاً بالعفوع  
لون الدم دون غيره ووجهاً بالعفوع  
ريح الخمر دون غيره قول الشارح وفى  
اللون وجه عبارة الخمر تقبده (قول  
الشارح) كفى المستعمل فى رفع الحدث  
تفسير لقوله لا تتقال المنع اليها (قول  
الشارح) وفى القديم انها مطهرة يعبر  
عن هذا بأن الغسالة حكم نفسها قبل  
الورود وعن الثاني بأن لها حكم المحل  
قبل الورد وعن الأول بأن لها حكم المحل  
بعد الورد وعلى هذه الأقوال يبنى حكم  
المتطابر من غسالات الكلب فلو تطابر  
من الأولى فعلى الاظهر يغسل ستا وعلى  
الثانى سبعا وعلى القديم لا شئ

الدارقطنى احسداهت بالبطناء ويقاس على الولوغ غيره كبوله وعرقه لانه اذا وجب ما ذكر فى فقه مع انه  
أطيب ما فيه بل هو أطيب الحيوان نكهة لكثرة ما يلهث فى غيره بطريق الأولى (والاظهر  
تعين التراب) جمع بين نوعي الطهور والثانى لا يقوم مقامه غيره كالاشنان والصابون وسياق جواز  
التيميم برمل فيه غير فهو فى معنى التراب وجواز هنا أولى (و) الاظهر (ان الخنزير ككلب)  
فما ذكر لانه أسوأ حالا منه كما تقدم والثانى لا يكتفى الغسل منه مرة واحدة بل تراب كغيره  
من النجس ويجرى الخلاف فى المتولد من كلب وخنزير والمتولد من أحدهما وحيوان طاهر لانه ليس  
كله اذ كره فى الروضة (ولا يكتفى تراب نجس ولا تراب) (مزوج بمائع) كالخل (فى الاصح) نظرا الى  
أن القصد بالتراب التطهير وهو لا يحصل بما ذكر فلا بد من طهوية التراب ومنزجه بماء ومقابل  
الاصح نظرا الى مجرد اسم التراب الى استعماله ممزوجا مع الحافضة على وجود السبع بالماء كما صرح به  
ابن الصلاح حتى لو غسل بالماء مستا والسابعة بالتراب الممزوج بمائع لم يكف قطعاً وما فى الروضة  
كأصلها أنه يكتفى فى وجهه قال فى شرح المذهب هو خطأ ظاهر وحكى فى التنقيح عن بعضهم أنه يكتفى  
المرج بمائع مع الغسل سبعا بالماء دون الغسل به ستاً ثم صحح عدم الاجزاء فى الصورتين والواجب من  
التراب ما يكدر الماء ويصل بواسطته الى جميع اجزاء المحل وقيل يكتفى ما ينطلق عليه الاسم ولا يجب  
استعمال التراب فى الارض الترابية اذ لا معنى لترتيب التراب وقيل يجب استعماله فيها كغيرها  
(وما نجس) يقول صبى لم يطعم غير لبن نضع بأن يرش عليه ماء يعمه ويغلبه من غير سيلان بخلاف  
الصبيبة فلا بد فى بولها من الغسل على الاصل ويتحقق بالسيلان والاصل فى ذلك حديث الشيخين  
عن أم قيس انها جاءت بابن لها صغير لم يأكل الطعام فأجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجره  
فبال عليه فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بماء فتوضعه ولم يغسله وروى الترمذى وغيره وحسنه  
حديث يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام وفرق بينهما بأن الاثلاف يحمل الصبي أكثر  
نخفف فى بوله وبأنه أرق من بولها فلا يلصق بالمحل لصوق بولها به وقوله لم يطعم بفتح الباء أى لم يتناول  
وقوله غير لبن أى للتغذى كما ذكره فى شرح المذهب فلا يمنع النضج تخشكه أول ولادته بتمر ونحوه  
ولا تناوله السفوف ونحوه للاصلاح (وما نجس بغيرهما) أى بغير الكلب ونحوه وبول الصبي  
المذكور (ان لم تكن عين) من النجاسة فيه كبول جف ولم يدرك له طعم ولا لون ولا ریح (كفى جرى  
الماء) عليه مرة (وان كانت) عين منها فيه (وجب ازالة الطعم) ومحاولة غيره (ولا يضرب بقاء لون  
أوريج عسر زواله) كلون الدم وريح الخمر بخلاف ما اذا سهل فيضرت (وفى الریح قول) انه يضرب  
بقاؤه فى طهر المحل وفى اللون وجه كذلك فتركب المشقة فى زوالهما (قلت) كما قال الرافعى  
فى الشرح (فان بقيامعا ضرب على الصحيح والله أعلم) لقوة دلالتهم على بقاء العين والثانى لا للمشقة  
فى زوالهما كمالو كانا فى محلين ولا تجب الاستعانة فى زوال الاثر بغير الماء وقيل نجس وصححه المصنف  
فى التحقيق والتنقيح (وبشترط ورود الماء) على المحل (لا العصر) له (فى الاصح) فهما ومقابلته  
فى الأولى قول ابن سريج فى الماء القليل اذا أورد عليه المحل النجس ليطهره كالثوب يغمس فى اجانة  
ماء كذلك انه يطهره كمالو كان واردا بخلاف ما لو ألقته الریح فيه فينجس به والخلاف فى الثانية مبنى  
على الخلاف الآتى فى طهارة الغسالة ان قلنا بطهارتها وهو الاظهر فلا يشترط العصر والاشترط  
ويقوم مقامه الجفاف فى الاصح (والاظهر طهارة غسالة) تفصل (بلا تغبر وقد طهر المحل) لان  
(المنفصل بعض ما كان متصلا به وقد فرض طهره والثانى انها نجسة لا تتقال المنع اليها كفى المستعمل  
فى رفع الحدث ومنه خرج وفى القديم انها مطهرة لما تقدم فى المستعمل فى رفع الحدث فان انفصلت

(قول الشارح) كالحل الخ قال الاستوى اما غير الدهن فبالاجماع واما الدهن فحل الخلاف كما قاله في الكفاية فيما اذا انجس الدهن يقول أو تخثر ونحوهما مما لا دهنية فيه فان كان النجس له وذلك الميتة لم يطهر بخلاف ولو عصى الشخص بإصابته النجاسة كأن ضحك بها أو به أو دونه وجب إزالتها على الفور والا فلا نظير الصلاة ونحوها ذكره الاستوى نقلا عن الروضة ثم قال وأما العاصي بالجناية فيحتمل الحاقه بذلك والتمتع خلافة لأن ما عصى به في النجاسة باق بخلاف الجنب \* (باب التيمم) \* (قول المتن) يتيمم المحدث والجنب قبل حكمة تخصيصهما كونهما محل النص في القرآن والسنة (قول المتن) فان يتيمن المسافر \* (٢٧) \* فقد قبل التيمم به للغالب قلت لك أن تقول قد جعل أحوال المسافر ثلاثة

تيمن الفقد وتوهم الوجود وتيمن الوجود كما يعلم بالنظر في كلامه رحمه الله وحينئذ فالحال الثالث لك أن تتوقف في كون المقيم فيها كالمسافر من كل وجه بدليل أن المقيم يقصد الماء المتيقن وإن خرج الوقت بخلاف المسافر (قوله) أيضا فان يتيمن المسافر فقد قال الولي العراقي هو مشال لا قيد وقال الاستوى هو للغالب (قول الشارح) أي وقع في وهمه أي ذهنه الخ يعني ليس المراد بالتوهم في المتن معناه المعروف عند الأصوليين وهو الطرف المرجوح بل المراد به وقوع الشيء في الذهن راجحا أو مرجوحا أو مستويا ووقوعه وعدمه (قول المتن) طلبه انما وجب الطلب لانه طهارة ضرورة ولا ضرورة مع إمكان الماء وقوله من رحله هو مسكن الشخص من حجر أو شعر أو غيره ويطلق أيضا على ما يستحب من الأثاث (قول المتن) ورفقته هم الجماعة يتزلون معا ويرحلون معا سمواء ذلك لا رفاق بعضهم ببعض (قول الشارح) مستوعبا لهم قال العراقي إلا أن يخشى فوت الوقت (قول المتن) ضرر نفس الخ مثله مجرد الوحشية بخلاف نظيره من الجماعة وتكبر النفس والمال لا فائدة عدم الاختصاص به واعلم ان خوف خروج الوقت مثل ذلك كاسيأتي في كلام الشارح (قول

متغيرة أو غير متغيرة ولم يطهر محل فنجسه قطعاً وزيادته وزنها بعد اعتبار ما يأخذ المحل كالتغير في الأصح وهل يحكم بنجاسة المحل فيما اذا انفصلت متغيرة أو زائدة الوزن ولا أثر بيدرك وجهان أحدهما في التمتع نعم والمستعمل في الكرة الثانية والثالثة في إزالة النجاسة طهور وقيل طاهر فقط (ولو نجس مائع) كالحل والدبس والدهن (تعذر) بالمعجزة (تطهيره وقيل يطهر الدهن) كالزيت (بغسله) بأن يصب عليه في إناء ما يغليه ويحرك بخشبة حتى يصل الماء إلى جميع أجزائه ثم اذا سكن وعلى الدهن الماء يفتح الإناء من أسفله ليخرج الماء بناء على اشتراط العصر ورد هذا الوجه بحديث أبي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الفأرة تموت في السمن فقال ان كان جامداً فألقوها وما حولها وان كان مائعا فلا تقربوه وفي رواية ذكرها الخطابي فأريقوه فلو أمكن تطهيره شرعاً لم يقل فيه ذلك وقد أعاد المصنف المسئلة في باب البيع

#### \* (باب التيمم) \*

هو إيصال التراب إلى الوجه واليدين بشروط كما يؤخذ مما سيأتي (يتيمم المحدث والجنب) ومثلهما الحائض والنفساء (الأسباب أحدها فقد الماء) قال تعالى وإن كنتم جنبا فطهروا إلى قوله فلم تجدوا ماء فتيمموا إلى آخره (فان يتيمن المسافر فقد تيمم بلا طلب) اذ لا فائدة فيه (وان توهمه) أي وقع في وهمه أي ذهنه وجوده أي جوز ذلك (طلبه) بعد دخول وقت الصلاة وجوبا بما توهمه فيه (من رحله) بأن يفتش فيه (ورفقته) بضم الزاء وكسر هاء مستوعبا لهم كأن ينادي فيهم من معاه بوجوده (و) ان لم يجد في ذلك (نظر حواليه ان كان بمستوى) من الأرض أي بجنا أو شمالا أو خلفا وأما (فان احتاج إلى تردد) بأن كان هناك وهدة أو جبل (تردد قدر نظره) في المستوى وهو كافي الشرح الصغير غلوة سهم وفي الروضة كإصاها انه يتردد ان لم يخف على نفسه أو ماله إلى حد يلحقه غوث الرفاق مع ما هم عليه من التشاغل بشغلهم قبل وما هنا كالحذر أن يزد من ذلك بكثير (فان لم يجد تيمم) لظن فقدته (فلو مكث موضعه فالأصح وجوب الطلب لما بطرا) كأن دخل وقت صلاة أخرى لانه قد يطلع على ماء والثاني لا يجب لانه لو كان ثم ماء لظفر به بالطلب الأول ولو حدث ما يعتمل معه وجود الماء كطول ركب والطباق غمامة وجب الطلب قطعاً ولو انتقل إلى مكان آخر فكذلك لكن كل موضع يتيقن بالطلب الأول أن لا ماء فيه ولم يحتمل حدوته فيه لم يجب الطلب منه (فلو علم ماء يصله المسافر لحاجته) كالاخطاب والاحتشاش وهذا فوق حد الغوث السابق (وجب قصده ان لم يخف ضرر نفس أو مال) بخلاف ما اذا خاف ذلك قال في شرح المذهب إلا أن يكون المال قدرا يجب بذله في تحصيل الماء ثمناً أو أجرة فيجب القصص مع خوف ضرره (فان كان فوق ذلك تيمم) ولا يجب

الشارح) قال في شرح المذهب الخ لم يتعرض لمثل ذلك في المطلب من حد الغوث السابق وهو ما اعتمدته شيخنا في المنهج وشرحه وفرق بحصول اليقين هنا والظن هناك وجعل الاختصاصات تغتفر هنا ولا تغتفر هناك (قول المتن) فان كان فوق ذلك تيمم انظر هل الامر كذلك في المقيم أو لا لأن القضاء لازم له على كل حال وفي شرح المقدسي ان المقيم يجب قصده الماء المتيقن وان خرج الوقت ناقلاً له عن الروضة كإصاها وعلمه بما ذكرناه ثم رأيت في الروضة مسطوراً كما قال وحينئذ فمسئلة البئر التي قالوا فيها لا يجب الصبر إلى بعد الوقت اذا كانت التوبة لا تصل إليه الا بعد خروج الوقت يتعين فرضها في السفر



(قول الشارح) ولو انتهت إلى المنزل في آخر الوقت والماء في حد القرب الظاهر أن حد الغوث كذلك بدليل مسألة البر إذا علم أن النوبة لا تصل إليه إلا بعد خروج الوقت (قوله) قال الرافعي وجب قصده هو ما اقتضته عبارة المنهاج وقوله والمصنف لا يجب الظاهر أن المراد بعدم الوجوب ما يتصل بعدم الجواز (قول الشارح) ليأتي بالصلاة بالوضوء الفاضلة على الصلاة بالتيمم أول الوقت يعني أن فضيلة التأخير ناشئة عن هذا كما أن فضولية التجيل ناشئة عما بعدها وعبارة الأسنوي رحمه الله لأن التقديم مستحب والوضوء من حيث الجملة فرض فتوابعه أفضل (قول المتن) فتجيل التيمم أفضل هذا قد يشكك عليه استحباب التأخير لمن رزق زال عذره المسقط للجمعة قبل خروج الوقت وفرق بينهما في شرح الروض بأن الجمعة تفعل أول الوقت غالباً وتأخير الظهور إلى فواتها ليس بفاحش بخلاف التيمم مع أن راجي الماء لا حد لتأخيرها فيلزم منه التأخير إلى آخر الوقت ويخاف معه فوات الصلاة (قول الشارح) والثاني انتظاره أفضل هو مذهب الامة الثلاثة (قول الشارح) لما تقدم ولأن تأخير الظهور مأثور به عند شدة الحرر بحافظة على الخشوع المسنون فتأخير الصلاة بحافظة على الوضوء المقروض \* (٢٨) \* أولى والفرق لا يخفى (قول الشارح) واعترضه

قصد الماء بعده ولو انتهت إلى المنزل في آخر الوقت والماء في حد القرب ولو قصد خراج الوقت قال الرافعي وجب قصده والمصنف لا يجب وكل منهما قل ما قاله عن مقتضى كلام الأصحاب بحسب ما فهمه (ولو يتقنه آخر الوقت فانتظاره أفضل) من تجيل التيمم ليأتي بالصلاة بالوضوء الفاضلة على الصلاة بالتيمم أول الوقت (أو طئه) آخر الوقت (فتجيل التيمم أفضل) من انتظاره (في الظاهر) ليأتي بالصلاة في أول الوقت المحقق فضيلتها والثاني انتظاره أفضل لما تقدم قال الامام القولان فيما إذا اقتصر على صلاة واحدة فإن صلى بالتيمم أول الوقت والوضوء آخره فهو النهاية في احراز الفضيلة وتبعه المصنف كالرافعي في ذلك واعترضه ابن الرفعة بأن الصلاة بالتيمم لا تستحب أعادتها بالوضوء كما قاله القاضي حسين وذكر المصنف في شرح المذهب أن الرواية نقله أيضاً عن الأصحاب ويحجب بأن هذا فيمن لا يرجو الماء بعد بقرينة سياق الكلام ولو طعن عدم الماء آخر الوقت فتجيل الصلاة بالتيمم مستحب قطعاً ولو استوى عنده احتمال وجوده وعدمه قال الرافعي فتجيل الصلاة بالتيمم أفضل قطعاً وربما وقع في كلام بعضهم نقل القولين فيه ولا وثوق بهذا النقل وتعقبه المصنف بتصریح الشيخ أبي حامد والماوردي والمجالي وآخرين بجرى القولين فيه (ولو وجد ماء لا يكفيه فلا ظهر وجوب استعماله) في بعض أعضائه محدثاً كان أو جدياً ونحوه (وكون قبل التيمم عن الباقي للتأخير ومعه ماء والثاني لا يجب استعماله ويعدل إلى التيمم مع وجوده ولو لم يجد تراى واجب استعماله قطعاً وقيل فيه القولان ولولم يجد الا ترى لا يكفيه للوجه واليدن وجب استعماله قطعاً وقيل فيه القولان (ويجب شراؤه) أي الماء للطهارة (بتمن مثله) في ذلك الموضع في تلك الحالة ولا يجب الشراء بزيادة على ثمن مثل وان قلت (الأن يحتاج إليه) أي الفتن (لدين مستغرق أو مؤنة سفره) في ذهابه وإياه (أو نفقة حيوان محترم) معه كزوجته وعبده وبهيمة فيصرف الثمن إلى ما ذكره ويقيم واحتراز المحترم عن غيره كالريد والكلب العقور (ولو وهب له ماء أو أعيدوا) أو رشاء (وجب القبول في الأصح ولو وهب ثمنه فلا) يجب قبوله قطعاً لعظم المنفعة فيه وختمها فيما قبله ومقابل الأصح

ابن الرفعة بأن الصلاة بالتيمم لا يستحب أعادتها بالوضوء اعترضه أيضاً بأن الفرض هو الأول على الأصح ولم تشمل فضيلة الطهارة بالماء ومدرك القائل بالتأخير أداء الفرض بالماء وهو متف هنا (قول الشارح) أن الرواية نقله أيضاً عن الأصحاب الضمير في قوله نقله يرجع لقوله لا يستحب أعادتها (قول المتن) ولو وجد ماء لا يكفيه الأحسن قراءته بالماء والهمز ليعترزه عما لو وجد شيئاً يصلح للسلح خاصة كبرد أو ثلج لا يذوب فإن التيمم يكفيه ويجب القضاء على الحاضر دون المسافر على الأصح من ثلاثة أوجه في كتاب الطهارة من شرح المذهب \* فرع \* لو كان جنباً مثلاً وعلى بدنه نجاسة ووجد ماء يكفي أحدهما تعين للنجاسة فيغسلها ثم يتيمم ولو تيمم قبل غسلها جاز في الأصح (قول الشارح) والثاني لا يجب أي كالأصل وجد بعض الرقبة في السفارة وجوابه ظاهر ثم تصويرهم يشعر بالجواز جرماً حتى إذا استعمل

المقدور عليه ثم قدر على الباقي فيكمل كما قاله الأسنوي (قول المتن) بتمن مثله قال الرافعي فيه ثلاثة أوجه أظهرها عند الأكثرين أنه المقدار الذي تنهي إليه الرغبات في ذلك الموضع في تلك الحالة والثاني كالأول إلا أنه لا يعتبر تلك الحالة بل غالب الحالات (قول الشارح) ولا يجب الشراء بزيادة على ثمن مثل وان قلت مثل ذلك آلة الاستقاء لكن بحث الرافعي فيها اغتفار الزيادة التي يجب بذلها في تحصيل الماء قال لأن الآلة تبقى له والماء يجب تحصيله فيغفر ثمنه (قول المتن) الأن يحتاج إليه لدين مستغرق أو مؤنة سفره لو كان معه ما لا يحتاج إليه للعطش لكن يحتاج إلى ثمنه في شيء من ذلك جاز له التيمم ذكره في شرح المذهب (قول المتن) لدين ولو مؤجلاً (قول المتن) مؤنة سفره أي ولو ساء حاشته سفره لم يخاف انقطاعه عنه (قول المتن) حيوان محترم معه قيد الشارح بالمعية هنا وترك ذلك في العطش الآتي والظاهر أنهما سواء وقول المتن محترم أي ولو كافر وقول الشارح معه هذه عبارة الروضة وليست بشرط فيما يظهر (قول المتن) ولو وهب له ماء أو وهب له منه وباعه وباع منه فالأولى لغة القرآن والثانية جاءت بها أحاديث كثيرة (قول المتن) ويجب القبول أي إذا كان ذلك بعد دخول الوقت

(قول الشارح) والاولى في الروضة وأصلها يريد بالاولى قبول الهبة والعارية والقرض وبالثانية سؤال ذلك (قول الشارح) أتم وزمته الاعادة أى مادام امكان الوضوء باقيا فان تعذر بالرجوع أو التلف فلا كلاً أو تلف الماء الذى معه بعد دخول الوقت ولو لغير غرض شرعى قاله ابن المقرئ وكذا لو بلغ فوق حد القرب (قول الشارح) أى المائثل الماء ثمته (قول المتن) فلم يجده بعد الطلب في الرافي تصوير المسئلة بما اذا لم يجده وغلب على ظنه عدم قال الاستوى وهو للاحتراز عما اذا تحقق بقاءه ولو سكن التمس عليه وضاق الوقت فانه لا يتيم بل يستمر على الطلب الى أن يجده كنظيره من الازدحام على البئر انتهى قلت قد قالوا في مسئلة البئر لو علم ان النوبة لا تنتهى اليه الا بعد خروج الوقت تيم وقول الشارح الآتى ووجده كذا هو في الرافي وشرح المذهب وهو يتنصى الجزم بعدم \* (٢٩) \* القضاء فيما لو استمر عدم الوجدان وقول المتن قضى مراده ما يشمل

الاعادة في الوقت أى فالقولان جاربان سواء وجده بعد ذلك في الوقت أو خارجه هذا هو الظاهر وخلاصه بعيد جداً \* تنبيه \* قيد الاستوى محل القولين في الثانية بما اذا أمعن في الطلب ناقلاً ذلك عن تصوير الرافي رحمه الله (قول الشارح) وقيل في قضاؤه القولان محله اذا أمعن في الطلب (قول المتن) ولو مالا قال الشيخ أبو محمد لو غلب على ظنه لقي الماء عند الاحتياج اليه للعطش لو استعمل ماعه لزمه استعماله والظاهر ان هذه مقالة في الروضة أنه يتزوده وان كان يرجو الماء في الغد ولا يتحققه على الاصح (قول المتن) مرض يخاف معه مشله الخوف من حدوث المرض (قول المتن) على منفعة عضو أى كلا أو بعضاً (قول الشارح) أى طول مدته أى وان لم يزد الالم ومثل ذلك زيادة المرض وان لم تطل المدة وعلة الاظهر ان الضرر بهذا أشد من بذل الزيادة اليسيرة على ثمن الماء وقد حوزوا التيم لاجلها (قول الشارح) ومقابل الاظهر الخ استند قائله أيضاً الى ما ورد عن ابن عباس من تفسير المرض بالذى يخاف معه التلف ولان الشين المذكور فوات جمال فقط (قول الشارح) فلا أثر لخوف

فيه نظر الى أصل المنة في الهبة ويقول في العارية اذا زادت قيمة المعار على ثمن الماء لم يجب قبولها لانه قد يتلف فيضمه ولو وهب آلة الاستعمال لم يجب قبولها ولو أقرض الماء وجب قبوله على الصحيح وفي شرح المذهب بناء على وجوب القبول فيما ذكرانه يجب سؤال الهبة والعارية في الاصح ومثلها القرض والاولى في الروضة وأصلها وان لم يقبل في هذه الصورة وصلى بالتيم أتم وزمته الاعادة وفيه انه لا يجب على مالك الماء الذى لا يحتاج اليه بذله لطهارة المحتاج اليه يبيع أو هبة أو قرض في الاصح (ولو نسيه) أى الماء (في رحله أو أضله فيه فلم يجده بعد الطلب) هذا تفسير اضلاله (فتيم) في المسئلتين وصلى ثم ذكره ووجده (قضى) الصلاة (في الاظهر) لوجود الماء معه ونسبته في اهماله له حتى نسيه أو أنسه الى التقصير والثاني لا يقضى لعذره بالنسيان وعدم الوجدان (ولو أضل رحله في رحال) فتيم وصلى ثم وجده وفيه الماء (فلا يقضى) لانه لم يكن معه حال الصلاة ماء وقيل في قضاؤه القولان (الثاني) من الاسباب (أن يحتاج اليه) أى الماء (لعطش) حيوان (محترم) من نفسه أو رقيقه أو غير ذلك (ولو) كان الاحتياج اليه لما ذكر (مالا) أى فى المال أى المستقبل فانه يجوز التيم (مع وجوده صيانة للروح أو غيرها من التلف وخروج المحترم غيره كما تقدم) (الثالث) من الاسباب مرض يخاف معه من استعماله (أى الماء) (على منفعة عضو) بضم أوله وكسره ان تذهب كان يحصل باستعماله عى أو خرس أو صمم وفي المحرر والشرح والروضة الخوف على الروح أو العضو أيضاً (وكذا بطو البرء) أى طول مدته (أو الشين الفاحش في عضو ظاهر في الاظهر) والاصل في التيم لمرض قوله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر أو محدث فممن أخرجكم عن بيوتكم (الثاني) من الاسباب ومقابل الاظهر يقول ليس في البطء والشين المذكور كبر ضرر والشين الاثر المتكرر من تغير لون أو تحول أو استحساف وثغرة تبقى ولحمة تزيد قاله الرافي في آخر الديات في أثناء تعليل وأسقطه من الروضة والظاهر قال الرافي هنا ما يبدو عند المهنة غالباً كالوجه واليدين وقال في الجنائيات في الاختلاف في سلامة الاعضاء ما يؤخذ منه انه لا يكون كشفه هتكاً للبروء وقيل ماعدا العورة وسكت في الروضة على ما ذكره في الموضوعين واحترازاً بالفاحش عن اليسير كقليل سواد وبالتحديد بالظاهر عن الفاحش في الباطن فلا أثر لخوف ذلك واستشكله ابن عبد السلام ويعتمد في خوف ما ذكره قول عدل في الرواية وقيل لابد من اثنين (وشدة البرد كمرض) في جواز التيم لها اذا خيف من استعمال الماء المعجز عن تسخينه ما ذكر من ذهاب منفعة عضو أو غير ذلك (واذا امتنع استعماله) أى الماء (في عضو) لعله (ان لم يكن عليه ساتر وجب التيم) وكذا غسل الصحيح على المذهب

ذلك الإشارة ترجع لكل من قوله قليل ٨ ل سواد وقوله عن الفاحش (قول الشارح) واستشكله الضمير فيه يرجع لقوله ذلك ووجه الاستشكل ما فيه من الضرر لاسيما اذا كان ذلك في مملوك نفيس فان الخسران فيه أكثر من الخسران الحاصل من الزيادة على ثمن المثل وأجيب بما حاصله انه يقتصر في الاستعمال من الضرر ما لا يقتضيه بسبب التحصيل بدليل ان الماء المستعنى عنه يستعمله في المفازة ولو بلغت قيمته أضعاف ثمن ماء الطهارة وبان نقصان القيمة غير محقق بخلاف الزيادة المذكورة قال بعضهم ولان الخسران في مسئلة الشراء يرجع الى المستعمل بخلاف هذه أى فان الخسران فيها يرجع الى مالك الرقيق (قول المتن) غسل الصحيح المراد من ذلك العضو والجريح اما باقى الاعضاء لا خلاف في وجوبه وهلل وجوب غسل باقى العضو والجريح بالقياس على وجوب غسل باقى الاعضاء عنده وقد أحدها

(قول الشارح) قول المحرر غسل الصحيح هو اقرار منه على الطريقة المأطعة لانها الراحة (قول الشارح) لتغسل بالماء طهرتها الخ لو تعذر بنفسه وجبت الاستنابة ولو بأجرة فان تعذر في شرح المذهب انه يعفى اندوره ولا يجب مسح موضع العلة بالماء وان كان لا يخاف منه لان الواجب انما هو الغسل كذا نقله الرافي عن الامية انتهى واستشكله الاسنوي بأن الجبيرة اذا تعذر غسل ماتحتها من الصحيح يجب مسحها كمنص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب فانت قد تفرق بأن واجب الجبيرة المسح وهو بدل من الصحيح الذي تحتها فحيث أمكن مسح الصحيح اتجه وجوبه بخلاف هذه المسئلة (قول المتن) فان جرح عضوا الى آخره لا يقال اذا جرح بعض وجهه ويده مثلا ثم غسل صحيح الوجه ينبغي أن يكفيه تيمم واحد عن الوجه واليد ويكون الترتيب معتبرا فيما يمكن غسله ساقطا فيما لا يمكن لا نأقول أحيب \* (٣٠) \* بأن العضو الواحد لا تجزأ طهارته ترتيبا وعدمه

(قول المتن) تجبيرة الخ ايضا حقه ما قاله الرافي رحمه الله المتعبر في حاجة الالتقاء أن يخاف شيئا من المضار السابقة ولم يلقها قال والغالب في مثلها أن يكون ذلك الوضع بحيث لا يخاف منه اتصال الماء وانما يقصد الانجبار انتهى وقوله لا يمكن نزعها قال الاسنوي الاولى ولا يمكن نزعها لان العبارة توهم ان الممكن النزع لا يسمى ساترا قلت يمكن دفعه بأن كان ناقصة والله أعلم (قول الشارح) بأن يخاف منه محذور مما سبق منه يعلم ان الجبيرة يجب نزعها وان وضعت على ظهر ما لم يتخش المحذور غاية الامر انها ان وضعت على حدث وجب القضاء والا فلا (قول الشارح) وفي التيمم هنا قول انه لا يجب الخ عللوا ذلك بأن المسح على الجبيرة بدل من الصحيح الذي تحتها دون الجرح فالتعليل مشكل نعم ظاهر عبارة الرافي وغيره انه بدل عن جميع ماتحتها وهذا التعليل يعضده (قول الشارح) ولا يتأقت مسحها أي على الاصح ومقابلته ثلاثة أيام للسافر ويوم وليلة للقيم قال الامام محل الخلاف اذا أمكن الرفع عند انقضاء المدة من غير ضرر فان لم يمكن فلا خلاف في جواز الاستدانة انتهى وفيه نظر يراجع من

والطريق الثاني في وجوب غسله القولان فيمن وجد من الماء ما لا يكفيه ذلك في شرح المذهب وذكر في الدقائق انه عدل عن قول المحرر غسل الصحيح والصحيح انه يتيمم الى ما في المنهاج لانه الصواب فان التيمم واجب قطعاً زاد في الروضة ثلاثين موضع الكسر بلا طهارة وقال لم أر خلافا في وجوب التيمم لاحد من أصحابنا ويطلق في غسل الصحيح المجاور للعليل موضع خرقه مبلولة بقربه ويغامل عليها لتغسل بالماء طهرتها ما حواله من غير أن يسيل اليه (ولا ترتب بينهما) أي بين التيمم والغسل (الجنب) وجوبه والا لولى له تقديم التيمم ليزيل الماء أثر التراب ذكره في شرح المذهب في الجنب ونحوه وفي المحدث (فان كان) من به العلة (محدثا) فالاصح اشتراط التيمم وقت غسل العليل (رعاية الترتيب) الموضوع الثاني يتيمم متى شاء كالجنب لان التيمم عبادة مستقلة والترتيب انما يراعى في العبادة الواحدة (فان جرح عضوا) أي المحدث (تيممان) على الاصح المذكور وعلى الثاني تيمم واحد وكل من اليدين والرجلين كعضو واحد ويندب أن يجعل كل واحدة كعضو (واكان) بالعضو سائر (تجبيرة لا يمكن نزعها) بأن يخاف منه محذور مما سبق (غسل الصحيح) وتيمم كالمسح بماء فيه من الخلاف وما يترتب عليه من المسائل السابقة وفي التيمم هنا قول انه لا يجب مسح وجوب غسل الصحيح ومسح الجبيرة بالماء والقول بعدم وجوب غسل الصحيح وعلى القول بوجوب التيمم اكتفائه وانراعي في الشرح حكى في قسم السائر في وجوب غسل الصحيح الطريقين وفي وجوب التيمم القولين ثم قال في قسم عدم السائر غسل الصحيح وفي وجوب التيمم الخلاف السابق في انقسام القول والجبيرة أو اية تيمم للكسر والاختلاع تجعل على موضعه والاصح بفتح اللام متحتاج اليه الجراحة من خراطة أو قطة ونحوهما وله ولحمله حكم الجبيرة ومحلها فيما تقدم وما سيأتي (ويجب مع ذلك مسح كل جبيرة بماء) استعمال الماء ما أمكن (وقيل بعضها) كالحلف ولا يتأقت مسحها ومسح الجانب متى شاء والمحدث وقت غسل العليل واحترز بماء عن التراب فلا يجب مسحها اذا كانت في محل التيمم ويشترط فيها ليكتفي بالامور الثلاثة المذكورة أن لا تأخذ من الصحيح الا ما لا بد منه للاستسالة ولو لم يغسله وجب بأن يضع خرقه مبلولة عليه ويعصرها لتغسل بالماء طهرتها ما حواله من غير أن يسيل اليه (فان جرح) المذکور (الفرض ثان) بل أدى طهارته فرضا اذ التيمم وان انضم اليه غسل الصحيح لا يؤدي به غير فرض ونوافل كالمسح في (ولم يحدت لم يعد الجنب غسلا) لما غسله (ويعيد المحدث) غسل (ما بعد عليه) حيث كن رعاية الترتيب (وقيل يستأنفان) الغسل والوضوء ويأتي المحدث بالتيمم في محله وهذا يخرج من قول تقدم في مسح خف

الاسنوي (قول الشارح) فلا يجب مسحها لكن يستحب وأما عدم السائر فيستحب مسحها بتراب (قول الشارح) انه ولو قدر على غسله وجب الوضوء غسله ولكن أمكن مسحها بالماء وجب أيضا (قول الشارح) على طهر أي كالمسح لا طهارة بالعضو فقط وبحيث في الخادم اب. ناسحت أصغر لو وضعت في غير أعضاء الوضوء ثم أجنب فهو وضع على طهر (قول المتن) لم يعد بضم أوله وتوله غسل بضم أوله (قول الشارح) غسل هو بفتح أوله (قول الشارح) الغسل والوضوء قال في شرح المذهب اتفق الاصحاب في كل الطريق على ان استثنائ الغسل غير واجب وقول الرافي فيه خلاف كافي الوضوء قال والذي قاله ضعيف أو متروك انتهى

\* (فصل) \* (قول المتن) يتيم بكل تراب ذهب أو خضفة رضي الله عنه إلى جوارحه بكل ما هو من جنس الأرض كالأحجار وغيرها وذهب مالك رضي الله عنه إلى ذلك وزاد الحق بكل ما هو متصل بالأرض كالأشجار والزرع لنا الآية فأنها دالة على ذلك خصوصاً مع قوله تعالى منه فأنها تدل على أن المسح بشئ يحصل على الوجه واليدين بعضه وقد أنصف الرنخسري من الحنفية فأنه ذكر سؤال الأيدل على المنع بالحجر ونحوه ثم قال قلت هو كما يقول والحق أحق من المراء انتهى ولنا من السنة أيضاً حديث جعلت لنا الأرض مسجداً وترابها وفي رواية وترابها طهوراً حيث لم يقل وطهوراً والتراب اسم جنس وقال المبرد جمع واحدة ترابة \* (٣١) \* (قول الشارح) ومن شأن التراب أي قتره المصنف تقييده بالغبار

كما فعل في الرمل لذلك لكن في كلام الشافعي رضي الله عنه تراب له غبار ولذا قال الأسنوي لا بد من تقييد التراب بأن يكون له غبار (قول المتن) وبرمل فيه غبار أي منه حتى لو سحق الرمل وتيم به جاز كما قاله النووي في فتاويه

لأنه من طبقات الأرض والتراب جنس له قال ابن النقيب في عبارة المتن المذكورة التيم بالغبار لا بالرمل (قول المتن) ومختلط بدقيق ونحوه ولومن فئات الأوراق التي تقع على الأرض

بكثرة (قول المتن) وقيل إن قل الخليلط جاز نقل الرافعي عن الإمام أن ضابط القلة والكثرة طهور الرؤية وعدمه ثم قال أعني الرافعي ولو اعتبرنا الأوصاف الثلاثة كما في الماء لكان

مسلكاً (قول الشارح) والثاني يجوز لأنه لا يرفع الحدث كذا علمه الرافعي رحمه الله قال الأسنوي وقياسه جريان الخلاف في ماء صاحب الضرورة (قول المتن) وكذا ما تكرر قال الرافعي انما يشبه له حكم الاستعمال

إذا انفصل بالكلية وأعرض التيم عنه قال الأسنوي وعليه فلو أخذ من الهواء وتيم به جاز (قول الشارح) فلم يعلق هو بفتح اللام (قول الشارح)

أنه إذا نزعها وانتهت المدة وهو بطهر المسح توضأ وجهه التخريج أن الطهارة في كل منهما مركبة من أصل وبدل وقد بطل الأصل بطلان البدل هناك فكذا هنا (وقيل المحدث كجنب) فلا يعيد غسل ما بعد عليه لبقاء طهارته إذ تنقل بها وانما يعيد التيم لضعفه عن أداء الفرض (قلت هذا الثالث أصح والله أعلم) لما ذكرنا واحتراز بقوله ولم يحدث عما إذا أحدث فأنه كما سبق يغسل الصحيح من أعضاء الوضوء ويتيم عن العليل منها وقت غسله ويمسح الجبيرة بالماء إن كانت وإن كانت العلة بغير أعضاء الوضوء يتيم الجنب مع الوضوء للجنابة

\* (فصل يتيم بكل تراب طاهر) قال تعالى قيموا صعيداً طيباً أي تراباً طاهراً كما فسره ابن عباس وغيره وطاهر هنا بمعنى الطهور لما سياتي في نفي التيم بالمستعمل (حتى ما يدوى به) كالطين الأرضي بكسر الهمزة وفتح الميم ومن شأن التراب أن يكون له غبار (وبرمل فيه غبار) لأنه من طبقات الأرض فهو في معنى التراب بخلاف ما لا غبار فيه (للمعدن) كنورة وزرنيخ بكسر الزاي (ومحاقة خرف) وهو ما يتخذ من الطين ويشوى كالكيزان لأنه ليس في معنى التراب (ومختلط بدقيق ونحوه) لأن الخليلط يمنع وصول التراب إلى العضو (وقيل إن قل الخليلط جاز) كما في الماء (ولا يستعمل على الصحيح) كالماء والثاني يجوز لأنه لا يرفع الحدث بخلاف الماء ويدف بأنه انتقل إليه المنع (وهو) أي المستعمل (مابق بعضوه) حالة التيم (وكذا ما تكرر) بالمثلثة حالة التيم من العضو (في الأصح) كالتنفط طهر من الماء والثاني يقول التراب لكثافته يدفع بعضه بعضاً فلم يعلق ما تكرر منه بالعضو بخلاف الماء لرقته وبوخذه من حصر المستعمل فيما ذكر جواز تيم الواحد والكثير من تراب يسير مرات كثيرة ولا مانع من ذلك ولا يجوز التيم بالتراب النجس وهو ما أصابه ما منع نجس وجف (ويشترط قصد) أي التراب قال تعالى قيموا صعيداً أي اقصدوه بأن تقولوا إلى العضو (فلو سفته ربح عليه فردده ونوى لم يجزئ) بضم أوله لا تنقضاء القصد بانتفاء النقل المحقق له وقيل إن قصد بوقوفه في مهب الريح التيم أجراً ما ذكر كما لو برز في الوضوء للطهر (ولو ييم بأذنه) بأن نقل المأذون التراب إلى العضو وردده عليه ونوى الأذن (جاز) وإن لم يكن عذراً قائماً لفعل ما ذونه مقام فعله (وقيل يشترط عذر) ولو ييم غير أذنه لم يجزئ (ولو سفته ربح) وأركانه أي التيم (نقل التراب) إلى العضو لما تقدم في الآية وفي ضمن النقل الواجب قرن التيم به كما سياتي القصد وانما صرح بحوايه أولاً رعاية للفظ الآية على أن جماعة اكتفوا عن التصريح به بالنقل ذكره في الشرح الصغير بأصرح مما في الكبير (قلونقل) التراب (من وجهه إلى يد) بأن حدث عليه بعد مسحه

ولا مانع من ذلك أي كما يجوز وضوء الجماعة من ماء واحد قاله الأسنوي (قول المتن) وأركانه الخ ذكره خمسة أركان وجعل القصد شرطاً لركبته في الروضة جعلها سبعة فعد القصد والتراب ركبتين وما في المنهاج أولى قال بعضهم جعلوا القصد ركناً أولى من النقل لتعرض الآية لهم بخلاف النقل (قول الشارح) لما تقدم يعني من أن القصد شرط وانما يتحقق بالنقل قال الرافعي وغيره هذا الاستدلال أوضع منه انتهى (قول الشارح) ذكره في الشرح الصغير إلى آخره الظاهر أن مرجع الضمير قوله وفي ضمن النقل إلى هنا

(قول الشارح) وكذا لو أخذ من العضو إلى آخره مثله في جريان الخلاف والتبرجيع لو سفت الرمح ترابا على كفه فسمع به وجهه نعم لو أحدث بعد نقل التراب من الأرض وقبل المسح قال الاستوى بطل نقله وعليه النقل ثانيا واستشكل بما سلف وبمسألة التعلك انتهى وأجاب شيخنا في شرح الروض بأن محل الاحتياج إلى النقل ثانيا إذا لم يجد اليد بعد الحدث فإن قلت على ما قاله شيخنا متى نوى قلت يحتمل أن يكون محلها عند رفع اليد مريد المسح الوجه ويحتمل تخريجها على التعلك فيكتفي بها عند وصول التراب للوجه وفيه بعد إذا نظرنا إلى ذلك يقتضي عدم اشتراط اليد عند أول نقل التراب نعم ينبغي أن يلحق بالتعلك ما لو وضع وجهه على التراب الذي بيده مع اليد لأنه حينئذ يصدق عليه أنه نقل بالعضو الممسوح اليه كما عمل بذلك مسألة التعلك وبالحلقة فهذا المحل مشكل يحتاج إلى تأمل فأت قولهم يجب اقتران اليد بأول النقل واستصحابها ذكرنا إلى المسح بشكل على ما قاله شيخنا ويرجح كلام الاستوى فلي تأمل (قول الشارح) والثاني لا يكفي فيهما الضمير يرجع لكل من قول المتن فلونقل من وجه الخ ومن قول الشارح وكذا لو أخذ من العضو وردده (قول الشارح) كالتقل من بعض العضو إلى بعضه يريد به التريدي على العضو يد ليل قوله الآتي بخلاف تريده عليه يعني أن التريدي المذكور غير كاف لعدم تحقق النقل به لأنه تريدي لا نقل كما سلف في قول المتن فلوسفته ربح (قول الشارح) بخلاف تريده عليه أي فانه لا يسمى نقلا (قول الشارح) لانفصال التراب أي وبه يقطع عن التراب حكم النقل \* (٣٢) \* منه كما تقدم (قول الشارح)

(أو عكس) أي نقله من يده إلى وجهه (كفي في الأصح) وكذا لو أخذ من العضو وردده اليه يكفي في الأصح والثاني لا يكفي فيهما لأنه نقل من محل الفرض كالتقل من بعض العضو إلى بعضه ودفعه بأنه بالانفصال انقطع حكم ذلك العضو بخلاف تريده عليه وعلى الأول في الأول لو نقل من إحدى اليدين إلى الأخرى بخبرة متلافية وجهان في الكفاية أحدهما لا يكفي لانهما كعضو واحد والثاني وصححه في الجواهر يكفي لانفصال التراب ولو تعلك في التراب بالعضو من غير عذر قبل لا يكفي لعدم النقل والأصح يكفي لأنه نقل بالعضو الممسوح اليه ذكر التعليل في الشرح الصغير (ونية استباحة الصلاة) أو نحوها كالطواف ومس المحض (لرفع الحدث) لأن التيمم لا يرفع (ولو نوى فرض التيمم لم يكف في الأصح) والثاني يكفي كافي الوضوء وقرق الأول بأن التيمم طهارة ضرورية يعلم أن يكون مقصودا ولذلك لا يستحب تحديده بخلاف الوضوء ولو نوى التيمم لم يكف جزمه والكلام هنا في اليد المحيطة للتيمم في الجملة وسيأتي ما يستباح به سببها (ويجب قرنها بالنقل) أي بأثره الحاصل بالصرب (وكذا استندامتها إلى مسح شيء من الوجه على الصحيح) والثاني لا اكتفاء بقرنها قول أركان كافي الوضوء وأجاب الأول بأن أول الأركان في التيمم مقصود لغيره بخلافه في الوضوء (ذو نوى) تيمم (فرضا ونفلا) أي استباحتهما (أبجاء) له وان لم يعين الفرض فبأي فرض شاء وان عين فرضا جاز له فعل فرض غيره (أو) نوى (فرضا فله النقل) معه (على المذهب) تبعاله وفي قول لا لأنه لم يره وفي ثالثه النقل بعد فعل الفرض لا قبله لأن التابع لا يتقدم وهذه الأقوال تختلف من حكاية قوانين في النقل المتقدم وطريقين في التأخر أحدهما فيه القولان وأصحهما التطاع بالجواز (أو) نوى (نفلا)

والأصح أنه يكفي الخ ينبغي أن يكون مثله ما لو أخذ التراب بيده من غير نية أو سفته ربح عليها ثم وضع وجهه عليه مع اليد (قول المتن) لا رفع الحدث أي لأن التيمم لا يرفع لقوله صلى الله عليه وسلم في قصة عمر ويا عمر وصليت بأصحابك الصبح وأنت جنب ثم أت أمانتهم مشككة على قول الشافعي تلزم إعادة التيمم من البرد (قول الشارح) والثاني يكفي كافي الوضوء قال ابن شعبة وتكون كن تيمم للنفل ثم رأيت الاستوى عزاء لشرح المذهب (قول المتن) أو فرضا الخ ولو نوى فرضين استباح أحدهما ولو طهر أن عليه فائنة قديم لها فبان خلافه لم يصح تيممه بخلاف الوضوء لعدم وجوب نية الاستباحة ولأنه يرفع الحدث (قول المتن) أيضا

أو فرضا الخ له مع الفرض أيضا صلاة الجنابة كما سيأتي في المتن وأما خطبة الجمعة فهل له فعلها مع الفرض وقع أو الصلاة أو الصلاة في المنهج وشرحه القصر ربح بجواز ذلك حيث قال له مع الفرض نقل وصلاة جنابة وخطبة الجمعة ثم قال بعد ذلك ولو نوى باتيمم استباحة خطبة الجمعة امتنع الجمع به بينها وبين صلاة الجمعة انتهى قلت قد صرح الاستوى عند قول المنهج ولا يصح التيمم غير فرض يشمل الرض فيه خطبة الجمعة وهذا هو النقل والحق بل كلامه في شرح الهبة كالصريح في ذلك والذي أوقعه في ذلك نظره إلى أنها من فروض الـ — أيا فالحقها بالجنابة ثم لما وجدهم مصرحين بامتناع الجمع بين الجمعة وخطبة التيمم حاول حمل ذلك على ما إذا تيمم خطبة الجمعة فلا يصح له الجمعة لأنها أعلى ورتب على فهمه هذا أن له نية النقل فعل خطبة الجمعة كما له صلاة الجنابة حيث قال في المنهج أو نوى نفلا فله غير فرض عيني من التوابع وفروض الكفريات انتهى وبالحلقة فليس له أن يجمع بين الفرض وخطبة الجمعة كما هو صريح كلامهم وأما استئادة خطبة الجمعة بنية النقل فكلامهم كالصريح في امتناعه أيضا كما أنه صرح في صحة الفرض بنية خطبة الجمعة والله أعلم ثم رأيت ابن المقرئ صرح بما قبله في إرشاده حيث قال ولتيمم فرض فرض واحد كخطبة ومنذورة ولو نوى غيره مع نفل وجناترا انتهى (قول المتن) أو نفل ولو نوى النقل وفي الفرض لم يسع الفرض قطعا فيما يظهر



(ول الشارح) أما في الأولى كما لو نوى بوضوئه الخ هذا بوجه بأن الوضوء يرفع الحدث (قول الشارح) وأما الثانية فلأن الصلاة تتناول  
 الفرض والنفل اختاره الاستنوي وعنده بأن المفرد المحكي بأل يعم وبأن ما استند اليه الأول من القياس على ما لو تخرم نية الصلاة حيث  
 تتعدت لا يرد بأنه لا يمكن أن يجمع فيها بين فرض ونفل بنية واحدة ولو فعل لم يصح (قول الشارح) وله نية النفل صلاة الجنازة زاد في المنهج  
 وسائر فرض الكفاية وقضيته أنه يستتبع نية النفل خطبة الجمعة وفيه نظر (قول الشارح) لأن النفل آكد منها أي لأنه من مهمات الدين  
 بدليل حله للتخيرة ومنعها من المسح والقراءة في غير الصلاة ووطء الزوج وغير ذلك (قول المتن) ولا ترتيب هو بالفتح لا بالرفع عطفًا على  
 إيصاله ثم المراد في الوجوب لا السنة \* (٣٣) \* (قول المتن) فلو ضرب يديه قال الاستنوي يفهم منه أن الشرط عند من يوجب

الترتيب تأخر الضربة الماسحة لليد  
 عن الماسحة للرجل لاعتباره  
 ويفهم منه أيضًا أنه لو ضرب اليدين  
 قبل اليسار ثم مسح بيساره وجهه  
 وبيمينه يساره جاز أيضًا انتهى وانظر  
 هل يشترط في الأخيرة أن ينوي  
 مع ضربه باليسار أو لا (قول المتن)  
 ومسح وجهه الخ اعلم أنه إذا ضرب  
 راحته بعد مسح الوجه تأدى  
 فرضهما بمجرد الضرب وعماسة  
 التراب وتيسر لا والما صلح الغبار  
 الذي عليهما مسح محل آخر من  
 اليدين فعلى الأول يكون ما ذكره  
 في الكيفية المشهورة من أنه عند  
 انتهائها يمسح إحدى راحتيه  
 بالآخرى مسحًا وعلى الثاني واجبا  
 ثم انهم اغتفروا ونقل التراب من  
 إحدى اليدين إلى الأخرى بخلاف  
 الوضوء قال ابن الصباغ وغيره  
 الفرق أن اليدين كعضو واحد  
 فلا يحكم بالاستئصال إلا بانفصال  
 والماء منفصل بخلاف التراب  
 وأيضا التيمم يحتاج إلى ذلك فإنه

أو الصلاة تنفل) أي فعل النفل (لا الفرض على المذهب) أما في الأولى فلا أن الفرض أصل للنفل  
 فلا يجعل نفعه وأما في الثانية فلا خذ بالاحوط وفي قول له فعل الفرض فيهما أما في الأولى فكما لو نوى  
 بوضوئه استحباحة صلاة النفل فله فعل الفرض وأما في الثانية فلا أن الصلاة تتناول الفرض والنفل  
 وفي ثالثه فعل الفرض في الثانية دون الأولى والأقوال تحصلت من حكاية قولين في المسئلتين  
 كما في شرح المذهب وطريقه قاطعة في الثانية بالجواز وقطع بعضهم في الأولى بعدمه والرافعي حكى  
 الخلاف في الثانية وجهين وتبعه في الروضة ولو نوى نافذة معينة أو صلاة الجنازة جاز له فعل غيرها من  
 النوافل معها وله نية النفل صلاة الجنازة كما سيأتي وتنجود التلاوة والشكر ومسح المحف وحله  
 لأن النفل آكد منها فلو نوى من المحف صلاة استحباحة دون النفل ذكر ذلك في شرح المذهب (ومسح  
 وجهه ثم يديه مع حرقته) على وجه الاستيعاب ومما يغفل عنه ما يقبل من الانفعال على الشفة وعطف ثم  
 لا فائدة وجوب الترتيب كما في الوضوء (ولا يجب إيصاله) أي التراب (منبت الشعر) بفتح العين  
 (الخفيف) أحسره (ولا ترتيب في نقله في الأصح فلو ضرب يديه) دفعة واحدة (ومسح بيمينه وجهه  
 ويساره بيمينه جاز) والثاني يجب الترتيب في النفل كاللمس وقرئ الأول بأن المسح أصل والنقل وسيلة  
 (وتندب التسمية) كالوضوء (ومسح وجهه ويديه بضرين قلت الأصح المنصوص وجوب ضربتين  
 وإن أمكن بضربة تخرق وتجوها والله أعلم) لأنه الوارد روى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم تيمم  
 بضرين مسح باحدهما وجهه وروى الحاكم حديث التيمم ضربتان بضربة للوجه وضربة لليدين إلى  
 المرفقين ولو كان التراب ناعما كني وضع اليد عليه من غير ضرب (ويقدم بيمينه) على يساره (وأعلا  
 وجهه) على أسفله كما في الوضوء (ويخفف الغبار) من المكففين إن كان كثيرًا بأن يفضهما أو ينفضه  
 منهما ثلاثا يشوش به في مسح الوجه (وموالاة التيمم كالوضوء قلت وكذا الغسل) أي موالاة كالوضوء  
 كما ذكره الرافعي في الشرح في باب الوضوء أي تسنن الموالاة فيهما وفي القديم تجب (ويندب تفريق  
 أصابعه أولًا) أي أول كل ضربة لأنه أبلغ في إثارة الغبار فلا يحتاج إلى زيادة على الضربتين (ويجب نزع  
 خاتمه في الثانية والله أعلم) ليصل التراب إلى محله وأما في الأولى فتدوب ليصير مسح جميع الوجه  
 باليد (ومن تيمم لفقد ماء فوجد أن لم يكن في صلاة بطل) تيممه بالاجماع (إن لم يقرن) وجوده

لا يمكنه إتمام الذراع بكفها نقله ٩ ل الاستنوي (قول المتن) وجوب ضربتين ويستحب في كل ضربة  
 أن يكون باليد جميعا (قول الشارح) لأنه أبلغ الخ أي ولا غنائها أيضا من اشتراط التحليل لكن إذا فرق في الأولى فقط يجب عليه التحليل  
 لأن الواصل قبل مسح الوجه غير معتد به في المسح وإن كان كافيا في النفل لعدم اشتراط الترتيب فيه (قول الشارح) ليكون مسح جميع الوجه  
 باليد \* (تتمة) \* لو كانت اليد نجسة فضر بها على تراب ومسح بها وجهه جاز على الأصح ذكره في الروضة (قول المتن) فوجد من ذلك  
 ما لو مسح شخصا يقول عندي ماء أو دغني فلان ماء نقله الرافعي في كفارة الظهار من بعضهم وأقره (قول المتن) أيضا فوجد  
 مثله وجوده ومثل الوجدان توهمه بشرط أن يكون قبل الصلاة

(قول المتن) يمانع قال الاسنوي منه أن يكون به مرض يمنع من استعماله ثم مثل الوجدان التوهم لكن شيخنا في شرح المنهج الحقه به قبل الصلاة وجعله غير مؤثر مطلقا في أثناء الصلاة قلت ورأيت في كلام الاسنوي ما يخالفه بعمومه حيث قال في التعليل قول المناجج وان أسقطها فلا لأنها لما تبطل في هذه الحالة بالتوهم فكذلك بالتحقق لانها متلازمان ألا ترى أنها يؤثران قبل الشروع ولا يؤثران بعد الفراغ انتهى وهو كما ترى دال على أن التي لا يسقط فرضها بالتيمم يؤثر فيها توهم الماء كوجوده بخلاف ما صرح به شيخنا من التفرقة وهي الحق الموافق لمقتضى الارشاد وتصريح شارحه (قول المتن) والشرح فلا تبطل استشكل ذلك الاسنوي بما لو أبصر \* (٣٤) \* الاعمى في الصلاة بعد التقليد

في القبلة (قول المتن) وقيل يبطل النفل قال الاسنوي ادخاله للنافلة في الصلاة المنقسمة الى ما يسقطها وما لا يسقطها يفيد أن التيمم المقيم ونحوه ككامله قضاء القرية يستحب له قضاء النافلة المؤقتة على خلاف ما يقتضيه كلامهم (قول المتن) والاصح ان قطعها الى آخره أي ولا يستحب قبلها نفلا لانه انشاء نفل وتأثير الماء في الفرض ككهور في النفل (قول الشارح) من اتمامها خروجا من خلاف من حرم الاتمام (قول المتن) لا يجاوز ركعتين أي لانه الاحب والمعهود فيه (قول الشارح) اذا وجد الماء قبل اتمامها خرج به ما لو شرع في الثالثة فله اتمامها (قول الشارح) ولو كان المنوي ركعة لم يزد عليها وارادة على الكتاب لان الواحد لا يسمى عددا (قول المتن) ولا يصلي بتيمم غير فرض له أن يصلي به مع الفرض المعتادة في الجماعة كالمنسية في خمس يجمعها بتيمم لان الفرض واحد (قول المتن) غير فرض خالف في هذه أبو حنيفة رضي الله عنه (قول الشارح) في جواز الترك أي وعدم انحصار العدد (قول المتن) لهن متعلق

(بما عكس) بخلاف ما اذا اقترن بمانع فلا يبطل (أو في صلاة لا تسقط به) أي بالتيمم كصلاة المقيم كما سبق (بطلت على المشهور) والثاني لابل يتها مخافة على حرمتها والخلاف في الروضة وغيرها وجهان وعبر في المحرر بالاصح وفي شرح المذهب بالمشهور بعد حكاية الثاني وجهها فافها موافق له مخالف لاصطلاحه السابق (وان أسقطها) كصلاة المسافر كما سبق (فلا) تبطل فرضا كانت أو بدلا (وقيل يبطل النفل) لقصور حرمة عن حرمة الفرض (والاصح ان قطعها) أي الفريضة (ليتوضأ) ويصلي بدلها (أفضل) من اتمامها حيث ومع الوقت لذلك والثاني اتمامها أفضل (و) (الاصح) أن التنفل لا يجاوز ركعتين في النفل المطلق اذا وجد الماء قبل تمامها فيسلم عنهما ويتوضأ ويصلي ماشاء (الامن نوى عدد اتيه) وان جاوز ركعتين لان عقاد يتيه محله ومقابل الاصح في الاول أنه يجاوز ركعتين بما شاء وفي الثاني أنه لا يجاوز ركعتين ولو كان المنوي ركعة لم يزد عليها (ولا يصلي بتيمم غير فرض) لانه طهارة ضرورة (ويتنفل ماشاء) لان النفل لا ينحصر بخفف فيه (والنذر) بالمعجزة (كفرض في الظهور) والثاني لا فله أن يصلي مع الفرض الاصل (والاصح صحة جنازة مع فرض) لشبه صلاة الجنائز لنفل في جواز الترك وتعيينها عند انفراد المكلف عارض والثاني لا يصح لانها فرض في الجملة والفرض بالفرض أشبه والثالث ان لم تعين عليه صحت وان تعينت فلا تصح أيضا مع بطلان بقية في أصح الوجه في شرح المذهب وعبر فيه بالجمع كما هنا ليفيد الصحة في المفرد المعبر به في المحرر من باب أولى (و) (الاصح) أن من نسي إحدى الخمس ولا يعلم عينا (كفاه تيمم لهن) لان الفرض واحد وما عداه وسيلة له والثاني يجب خمسة تيممات لوجوب الخمس (وان نسي مختلفتين) لا يعلم عينا (صلى كل صلاة) من الخمس (تيمم) وان شاء تيمم مرتين وصلى بالاول اربعاء لاء أي الصبح والظهر والعصر والمغرب (و) (لثاني أربعينس منها التي بدأ بها) أي الظهر والعصر والمغرب والعشاء فخرج عما عليه لانه يغفل عن التيمم المنسيان الصبح والعشاء أو احدهما مع إحدى الثلاث أو يكوا ناس الثلاث وعلى كل حال كلاهما بتيمم والثاني هو المستحسن عند الاصحاب وقوله ولا مثال لشرط (أو) نسي (مختلفتين) لا يعلم عينا من صلوات يومين (صلى الخمس مرتين بتيممين) وفي الوجه السابق بعشر تيممات (وهو يقيم فرض قبل دخول وقت فعله) لان التيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت ويدخل في وقت العمل متتابع فيه الثانية من وقت الاولى (وكذا النفل المؤقت) كالزواتب مع الفرائض وصلاة العيدين بتيمم قبل وقته (في الاصح) والثاني يجوز ذلك توسعة في النفل وصلاة الجنائز كالنفل ويحسب وقتها بتيمم انفسل وسيأتي في أواخر الجنائز كراهتها قبل التكفين فيكره اتيه لها قبله اذا كان في وقت من شرب المذهب والصلاة المتندورة في وقت معين كلفرض الاسلى والنفل المطلق بتيمم له كروية أرده وقت الكراهة (ومن لم يجد ماء ولا ترابا) كالحبوس في موضع ليس فيه واحد من الماء ترابا في اجاب أبي بصير

(اسرصر)

بكفاه لا بتيمم (قول المتن) ليس منها التي بدأ بها الظاهر أن فعله للاولى بالتيمم الثاني حرام فتأمل

(قول المتن) قبل وقت فعله قضيته أن الرتبة البعدية لا يصح التيمم لها الا بعد فعل الطهور وبه نرى نوى عند خروج وقت الفريضة (قول الشارح) وسيأتي في أواخر الجنائز هذا الكلام ربه. ونذكر منه عما منحة التيمم لجمعة يسلم على خطبة التيمم من سبيل شرح المنهج بخلافه

(قول الشارح) لحزمة الوقت أي ولما روت عائشة أنها استعارت قلادة من أسماء فهلكت فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم أناسا في طلبها فحضرت الصلاة وليسوا على وضوء ولم يجدوا ماء فصلاوا وهم على غير وضوء فأُنزل الله آية التيمم رواه الشيخان وقد تمسك من منع وجوب الاعادة بهذا الحديث وأجيب بأن ذلك كان قبل نزول آية التيمم وعدم الماء في السفر ليس بنادر فصلاتهم اذ ذلك تغير طهور ناشئة عن عذر عام ويستفاد من قوله لحزمة الوقت أن الغائبة ولو غير عذر لا يفعلها وهو كذلك أي لا يجوز فعلها (قول المتن) ويعيد اعلم أن كل موضع وجبت فيه الاعادة فالذي عليه الجمهور أن الفرض هو المعادة وقيل كلاهما وهو الاقove وقيل الاولى وقيل أحدهما لا بعينه قال في شرح المذهب وفائدة الخلاف تظهر في مسائل منها إذا أراد أن يصلي الثانية بتيمم الاولى (قول الشارح) لم تجب الاعادة اذ لا فائدة فيها قضية كلامه في شرح المذهب تحريما (قول المتن) ويقضى التيمم هذا بعومه يشمل \* (٣٥) \* صلاة الجنائز فيكلف الشخص التوجه الى القبر ليعيد الصلاة اذا وجد الماء بعد.

أن يصلي عليها بالتيمم ويحتمل خلافه للشفقة نعم نقل الاسنوي عن ابن حيران أن التيمم لا تصح صلاته بالتيمم على الجنائز \* (سبه) \* لو تيمم الميت وصلى عليه ثم وجد الماء وجب غسله لانه خاتمة أمره ذكره البغوي ولكن نارع فيه الزركشي في الحادوم وحمله على الحضر (قول الشارح) التيمم لغتده ولولمظما أوسع أو آلة الاستقاء ونحو ذلك (قول الشارح) لوجوب تيممه أي واذا وجب صار عزيمة لا رخصة ذكره الرافعي وعلمه الامام بأنه لما لم يزل فعله خرج عن مضاهاة الرخص المحضة ثم محل هذا اذا كان الفقد حسيما فان كان الماء موجودا وأراد التيمم لمرض أو عطش أو نحوهما فإنه لا يصح التيمم ذكره في باب المسح على الخفين من شرح المذهب ونقل عن جماعة أنه لا خلاف فيه ذكره الاسنوي (قول الشارح) وما ذكر من القضاء في الاقامة الخ انظر هل العبرة بمحل التيمم أو الصلاة التي في شرح الارشاد الاول (قول الشارح) وجب القضاء في الاصح أي وان كان حكم السفر باقيا (قول الشارح)

الفرض) لحزمة الوقت (ويعيد) اذا وجد أحدهما وفي القديم أقوال أحدها يدب له الفعل والثاني يحرم (ويعيد) عليهما والثالث يجب ولا يعيد حكمه في أصل الروضة واختاره في شرح المذهب في عموم قوله كل صلاة وجب فعلها في الوقت مع خلل لم يجب قضاؤها في قول قال به المزني وهو المختار لانه أدى وطيفة الوقت وانما يجب القضاء بأمر جديد ولم يثبت فيه شيء ذكره وفي الفتاوى على الجديد أنه انما يعيد بالتيمم في موضع يسقط به الفرض فان كان فيما لا يسقط به كالحضر لم تجب الاعادة اذ لا فائدة فيها واحترز بالفرض عن النفل فليس له فعله قطعاً (ويقضى التيمم لفقد الماء) لندور فقده في الاقامة وعلى المختار السابق لا يقضى (لا المسافر) التيمم لفقد العموم فقده في السفر (الا العاصي بسفره) كالآتي فيقضى (في الاصح) والثاني لا يقضى لوجوب تيممه كغيره وعورض بأن عدم القضاء رخصة فلا تنافس في سفره المعصية وفي وجه لا يصح تيممه فليتب ليصح وما ذكر من القضاء في الاقامة وعدمه في السفر جري على الغالب فلو أقام في مقارة وطالت اقامته وصلاته بالتيمم فلا قضاء ولو دخل المسافر في طريقه قرية وعدم الماء وصلى بالتيمم وجب القضاء في الاصح (ومن تيمم لبرد قضي في الاظهر) لندور فقد ما يسكن به الماء والثاني لا يقضى مطلقا وبواقفه المختار السابق والثالث يقضى الحاضر دون المسافر (أو) تيمم (لمرض يمنع الماء مطلقا) أي في جميع أعضاء الطهارة (أو في عضو ولا سائر) بذلك من جبهة فأكثر مثلاً (فلا) يقضى للعموم المرض (الأن يكون يجرحه دم كثير) فيقضى لعدم العفو عن الكثير فيمارجه الرافعي كما سياتي في شروط الصلاة وزاد المصنف لفظة كثير وقال في الدقائق لا بد منها أي في مراد الرافعي للعفو عن القليل في محله وما سياتي له في شروط الصلاة من تشبهه بدم الاجنبي فلا يعفى عنه في الاصح محمول بقريفة التشبيه على المتقل عن محله ورجح المصنف هناك العفو عن القليل والكثير (وان كان) بالأعضاء أو بعضها (سائر) كجبهة فأكثر (لم يقض في الاظهر ان وضع) السائر (على طهر) لانه حينئذ وقد مسحه بالماء كما تقدم وجوبه بشبهه بالخف وما يحله لا يتضي والثاني يقول مسحه للعذر وهو نادر غير دائم (فان وضع) السائر (على حدث وجب نزعه) ان أمكن بأن لا يخاف منه ضررا كما ذكره في شرح المذهب ليتطهر فيضعه على طهر فلا يقضى كما تقدم (فان أعذر) نزعه لخوف محذور وما سبق كما ذكره في شرح المذهب (قصي) مع مسحه بالماء (على المسهور) لا تنفاه شبهه حينئذ بالخف والثاني لا يقضى للعذر والخلاف في القسمين فيما اذا كان السائر على غير محل التيمم فان كان على

والثالث يقضى الحاضر دون المسافر يدل له قضية عمرو ادلم يقل أنه أمرهم بالقضاء وأجيب بأنه على التراخي وتأخير البيان جائز (قول الشارح) للعموم المرض أي فكان مسقطا للشفقة كما أن الحيض للعموم أسقط القضاء (قول الشارح) وما سياتي له أي للرافعي (قول المتن) على طهر هل المراد طهر كامل أو طهر ذلك العضو الظاهر الاول كالحف نعم بحث الزركشي أن المحدث حدثنا أصغر لو وضع اللصوق في غير أعضاء الوضوء ثم أجنب فهو وضع على طهر (قول المتن) قصي على المشهور الذي في الشرحين وشرح المذهب وأشعرت به عبارة المحرر حكاية طريقتين أظهرهما القطع بالوجوب والثاني على القولين في الوضع على الطهر للضرورة بخلاف الخف فكان ينبغي التعبر به بالمذهب كما قاله الاسنوي



(قول الشارح) وابن الوكيل الح قضية الطلاق أن كلامه هذا في الموضوع على حدث \* (باب الحيض) \* نقل البخاري في صحيحه عن بعضهم أن الحيض أول وقوعه في بني اسرائيل انتهى وقيل بل وقع لامتصاصه عند قطع الشجرة (قول المتن) تسع سنين أي تمامها وقيل نصفها وقيل الطعن فيها وهي جارية في امكان بلوغها بالانزال بخلاف الصبي فتمام التاسعة وقيل نصف العاشرة وقيل تمامها والفرق حرارة طبع النساء ذكره النووي في شرح المذهب (قول الشارح) قرية أي هلاية وهي ثلثمائة وأربعة وخمسون يوما وسدس يوم لقوله تعالى يسألونك عن الالهة (قول الشارح) تقريبا وقيل تحديد او عليه فقبل بضربة بقية اليوم وقيل ان رأت قبل التسع أقل من يوم وليلة ويغدها يوما وليلة فالجميع حيض وان انعكس فليس بحيض وان كان يوما وليلة بعضه قبل وبعضه بعد ففيه وجهان والثاني قول المتولي \* (٣٦) \* ورنجته في التحقيق (قوله) كما يؤخذ

محلله قضى قطعاً نقص البدل والمبدل خرم به في أصل الروضة ونقله في شرح المذهب معسكارا فقي عن جماعة ثم قال اطلاق الجمهور يقتضي أنه لا فرق انتهى وابن الوكيل قال الخلاف في القضاء اذا لم يقل بينهم فان قلنا يتيم وتيم فلا قضاء قطعاً واستغنى المصنف بتعبيره بالشهور المشعر بضعف الخلاف عن تعبير المحرر كالشرح بأصح الطريقين والثانية حاكية للقولين وفي أصل الروضة حكاية ثلاثة أقوال في المسئلتين الاظهر أنه ان وضع على طهر فلا إعادة والا وجبت انتهى وعلى المختار السابق له لا تجب

### \* (باب الحيض) \*

وما يذكره من الاستحاضة والنفاس (أقل سنة تسع سنين) قرية تقريبا فلورأت الدم قبل تمام التسعة بما لا يسع حيضا وطهرا فهو حيض أو بما يسعهما فلا (وأقله) زمنا (يوم وليلة) أي قدر ذلك متصلا كما يؤخذ ذلك من مسألة تأتي آخر الباب (وأكثره خمسة عشر) يوما (بلياليها) وان لم يتصل أخذنا من المسئلة الآتية وغالبه ستة أو سبعة كل ذلك بالاستقراء من الامام الشافعي رضي الله عنه (وأقل طهر بين الحيضتين) زمنا (خمسة عشر) يوما لان الشهر لا يتخلو عادة عن حيض وطهر واذا كان أكثر الحيض خمسة عشر يوما لم يكن أقل الطهر كذلك واحتز بقوله بين الحيضتين عن الطهر بين الحيض والنفاس فانه يجوز أن يكون أقل من خمسة عشر يوما تقدم الحيض كما سيأتي آخر الباب أو تأخر بان رأت النساء أكثر النفاس وانه قطع الدم ثم عاد قبل خمسة عشر يوما ذكره في شرح المذهب (ولا حد لاكثره) أي الطهر وغالبه بقية الشهر بعد غلب الحيض (ويحرم به) أي بالحيض (ما حرم بالجنابة) من الصلاة وغيرها (وعبور المسجد ان خافت تلويثه) بالثلثة بالدم لغلبته أو عدم احكامها الشدة فان أمنت جاز العبور كالجنب (والصوم ويجب قضاؤه بخلاف الصلاة) فلا يجب قضاؤها للثقة فيه بكثرتها (وما بين سرتها وركبتها) أي مباشرة بوطء أو غيره (وقيل لا يحرم غير الوطء) واختاره المصنف في التحقيق وغيره وسيأتي في كتاب الطلاق حرمة في حيض محسوسة لتضررها بطول المدة فان زمان الحيض لا يحسب من العدة فان كانت حاملا لم يحرم طلاقها لان عتتها انما تنقض بوضع الحمل (فاذا انقطع) أي الحيض (لم يحل قبل الغسل) مما حرم (غير الصوم والطلاق) فبحلان لانتفاء موانع الاول والمعنى الذي حرمه الثاني ولقطة الطلاق زادها على المحرر وقال انها زيادة حسنة (والاستحاضة) وهي أن يجاوز الدم أكثر الحيض ويسمى (حدث دائم كدائس) أي سلس البول

يرجع لقوله متصلا (قوله أيضا) كما يؤخذ من مسألة تأتي هي قول المصنف والنقاء بين الحيض اذ قضية جعل أقل النقاء المتخلل بين دماء أقل الحيض حيفا أن لا تتكون دماء الاقل التي تخللها ذلك النقاء أقل الحيض في حالة تخلله بل الحيض هي مع ذلك النقاء فيعلم بلارب أن شرط تحقق أقل الحيض حيض فقط أن يكون دماء متصلة قدر يوم وليلة فالحاصل أن تحقق وجود الاقل فقط لا يكون الامع الاتصال ادلو فرض نقاء في خلال دم اليوم واللبلة زاد الحيض عن الاقل (قول المتن) خمسة عشرة ذهب الحنفية الى أن أكثر الحيض عشرة (قول الشارح) أخذنا من المسئلة الآتية يرجع لقوله وان لم يتصل (قول المتن) والصوم أي بالاجماع قال الامام وهو تعبد لا يعقل معناه وقيل معناه كونه يضعفها (قول المتن) وما بين سرتها أي لانه حرم الوطء رأما الوطء فظاهر ويؤخذ من قوله ما بين سرتها وركبتها جواز الاستمتاع بهما (قول الشارح) أي مباشرة هو موافق في ذلك لعبارة التحقيق وشرح المذهب فيجوز الاستمتاع بالنظر خلافا

لما اقتضته عبارة الروضة والشرحين وابن الرفعة من المنع حيث عبروا بالاستمتاع قال الاسنوي القياس تحريم مباشرتها له فيما بين وهو سرتها وركبتها (قول الشارح) بوطء وهو كبيرة (قول المتن) وقيل لا يحرم غير الوطء أي ولكن بذكره (قول الشارح) واختاره المصنف أي لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا كل شيء الا النكاح وظاهر أن المراد على القول الوطء في الفرج (قول الشارح) وسيأتي في كتاب الطلاق الخ توطئة لجهة استثناء الطلاق أي اذا كانت حرمة معلومة مما ذكره في كتاب الطلاق فكأنه ذكره هنا (قول الشارح) وهي أن يجاوز الدم أكثر الحيض ويسمى فسر هذا ليعلم أن قوله حدث دائم ليس تفسير الاستحاضة (قول المتن) حدث دائم قال الاسنوي ليس تفسير الاستحاضة بل هو حكم اجمالي ولا يلزم أن السلس ونحوه استحاضة والسلس بفتح اللام مصدر قال الاسنوي بعد ذلك وقوله كسلس للتشبيه بالتمثيل

(قول الشارح) وهو أن لا ينقطع بفيدك أن السلس في المتن بفتح اللام (قول الشارح) بأن تشده الخ يعمى ذلك تلجما واستنفارا قال الاستنوي من اللجما ونقر الدابة لانه يشهما (قول الشارح) وان كانت صائمة تركت الحشونها را أي وانما لم تراع مصلحة الصلاة وادوام الاستحاضة وأن الحشو لا يزيل الدم بخلاف مسئلة الخطيط المتلع قبل الفجر وطرفه خارج فان الاصح مراعاة الصلاة (قول الشارح) والثاني لا يجب تجديدها أي لانه لا معنى للامر بإزالة النجاسة مع استمرارها بخلاف الامر باطهاره مع استمرار الحدث قال الاستنوي والوجهان جاريان فيما لو انتقضت طهارتها لم يس أوريح أو نحوها كالأرادت صلاة فرض \* (٣٧) \* فان بالتوجب التجديد قطعاً (قول المتن) بعد الوضوء أي ولو في الصلاة

(قول الشارح) فوضوؤها بحاله قال في شرح البهجة الا اذا جددت الوضوء بعد الانقطاع فانه يطل بهذا العود لانه وضوء أزال الحدث فتأثر به \* (فصل) \* (قول الشارح) فأكثر اندفع هذا ما قيل أقله لا يمكن أن يعبر أكثره (قول الشارح) أو معتادة رأث الدم بصفة أو بصفتين ولو تأخر القوي لان الفرض عدم عبوره خمسة عشر (قول الشارح) في غيرها أي غير أيام المعتادة هذا بعمومه بفيدك أن الخلاف ثابت في الصفرة والكدره الواقعين للمعتادة في غير أيام عادتيا وللمبتدأة المستحاضة وغيرها وظاهره اقتضاء استواء الخلاف في الكل والذي في القطعة الحال الثاني أن تكون مبتدأة فاذا رأث صفرة أو كدره فلواقع في مردها حكم الواقع في غير أيام العادة عند الجمهور وقيل حكم الواقع في العادة كذا ذكره الرافعي وغيره وظاهر هذا التصور انما هو في المستحاضة فلورأت المبتدأة ذلك ولم يجاوز أكثر الحيض فهل يخرج على هذا الخلاف أو يقطع بأنه كالواقع في غير أيام العادة محمل نظر انتهى (قول الشارح) من سواد أو حمرة اقتصرار عليها ما يقتضي أن تقدم الشقرة لا يكفي (قول الشارح)

وهو أن لا ينقطع (فلا تمنع الصوم والصلاة) للضرورة (فتغسل المستحاضة فرجها وتعصبه) وجوبا بأن تشده بعد حشوه بقطنة مثلا بخرقه مشقوقا لطرفين تخرج أحدهما الى بطنها والآخر الى صلبها وتربطهما بخرقه تشدها على وسطها كالكتكة وان تأذت بالشدة تركه وان كان الدم قليلا ينفع بالحشو فلا حاجة للشدة وان كانت صائمة تركت الحشونها را واقتصرت على التدفيه (وتوضأ وقت الصلاة) كالتييم (وبادريها) قليلا للحدث (فلأخرت لمصلحة الصلاة كستر وانظار رجاعة لم يضر والا فيضر على الصحيح) والثاني لا يضر كالتييم (ويجب الوضوء لكل فرض) كالتييم لبقاء الحدث (وكذا التجديد العصاة في الاصح) وان لم تزل من موضعها ولا طهر الدم بجوانها قياسا على تجديد الوضوء والثاني لا يجب تجديدها الا اذا زالت عن موضعها والاه وقع أو طهر الدم بجوانها وحيث قيل بتجديدها فتحذف ما يتعلق بها من غسل الفرج وابدال القطنة التي يفهم (ولو انقطع دمها بعد الوضوء ولم تغتسل انقطاعه وعوده أو اعتادت) ذلك (وسمع زمن الانقطاع) بحسب العادة (وضوء والصلاة) بأقل ما يمكن (وجب الوضوء) أما في الحالة الاولى فلا احتمال الشفاء والاصل عدم عود الدم وأما في الثانية فلا مكان أداء العبادة من غير مقارنة حدث فلوعاد الدم قبل امكان الوضوء والصلاة في الحالتين فوضوؤها باق بحاله فتصلي به ولو لم يسع زمن الانقطاع عادة الوضوء والصلاة صلت بوضوئها فلوامتد الزمن بحيث يسع ما ذكر وقد صلت بوضوئها تبين بطلان الوضوء والصلاة

\* (فصل) \* اذا (رأت) دما (لسن الحيض أقله) فأكثر (ولم يعبر أكثره) أي لم يجاوز (فكله حيض) اسود كان اسود أو أحمر أو أشقر مبتدأة كانت أو معتادة تغيرت عادتيا أولا إلا أن يكون عليها بقية طهر كأن رأث ثلاثة أيام دما ثم اثني عشر نقاء ثم ثلاثة أيام دما ثم انقطع فالثلاثة الاخيرة دم فساد لا حيض ذكر ذلك في شرح المذهب مفرقا (والصفرة والكدره) أي كل منهما (حيض في الاصح) مطلقا لانه الاصل فيما تراه المرأة في زمن الامكان والثاني لانه ليس على لون الدم المعتاد الا في أيام العادة فهو فيها حيض اتفاقا وقيل يشترط في كونه حيضا في غيرها تقدم دم قوي من سواد أو حمرة عليه وقيل وتأخره عنه وعلى هذين يكفي أي قدر من القوى وقيل لا بد من يوم وليس هذا ما في الروضة وأصلها في شرح المذهب لا فرق في جريان الخلاف بين المبتدأة والمعتادة وحكاية وجه في الواقع في أيام العادة باشتراط تقدم دم اسود أو أحمر عليه معترض بذلك على الرافعي وغيره في نفيهم الخلاف فيه (فان عبره) أي عبر الدم أكثر الحيض أي جاوزه (فان كانت) أي من عبردمها أكثر الحيض وهي المستحاضة (مبتدأة) أي أول ما ابتدأها الدم (عبرة بأن ترى قويا وضعيفا) بشرطيهما الآتية كالا سود والاحمر فهو ضعيف بالنسبة الى الاسود قوي بالنسبة الى الاشقر والاشقر أقوى من الاصفر

بين المبتدأة والمعتادة أي ولو كانت الصفرة ١٠ لـ لـ والكدره واقعين في أيام العادة ولا ينافي ذلك قوله وحكاية وجهه ويجوز أن يكون مراده الواقع في غير أيام العادة واعلم أن الذي في الاستنوي عن صاحب التتمة حكاية وجهين في أيام العادة أحدهما هذا الذي نقله الشارح رحمه الله عن شرح المذهب والثاني اشتراط دم قوي سابق على الصفرة أولا حتى هكذا ذكره الاستنوي بعد أن نقل في الروضة وأصلها القطع بعدم الخلاف في الواقع في أيام العادة (قول الشارح) أي أول ما ابتدأها الدم أي فهي بفتح الدال في عبارة المتن وتوقف ابن الصلاح في قولك ابتدأه الشيء وقال لم أجده في اللغة وعليه فيقرأ في المتن بكسر الدال أي ابتدأت في الدم (قول المتن) بأن ترى قويا وضعيفا يرجع لقوله عبرة

(قول المتن) فالضعيف استحاضة أي وان تمادى سنين لان أكثر الطهر لاحد له صرح به الاسنوي وغيره والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت أبي حبيش اذا كان دم الحيضة فانه دم أسود يعرف فاذا كان ذلك فامسكي عن الصلاة واذا كان الآخر فتوضئي وصلي فانما هو عرق رواه أبو داود \* (فرع) \* ولورات خمسة أسود ثم طبقت الحجرة فالعشرة حيض وكذا كل دور بعد ذلك فيما يظهر أخذ من نظيره في المعتادة المبررة كما يأتي ان شاء الله تعالى (قول المتن) والقوى حيض أي مع لاحق له نسي يمكن الجمع بينهما (قول المتن) ان لم ينقص من أقله الخ هذه الثلاثة شروط في تحقق التمييز مطلقا سواء كان تمييزا مبدأ أو معتادة فلا يتوهم من ذكرها هنا عدم جريانها في تمييز المعتادة الآتي (قول المتن) ولا نقص الضعيف الى آخره قال الرافي رحمه الله لا نريد أن نجعل الضعيف طهرا والقوى بعده حيضة أخرى وانما يمكن ذلك اذا بلغ الضعيف خمسة عشر ومثل الاسنوي لذلك بما لو رأت يوما و ليلة أسود وأربعة عشر أحمر ثم عاد السواد فلو أخذنا بالتمييز هنا واعتبرناه بلعلنا القوى حينئذ والضعيف طهرا والقوى بعده حيضا آخر يلزم نقصان الطهر عن أقله انتهى (قول المتن) أيضا ولا نقص \* (٣٨) \* الضعيف عن أقل الطهر عبارة

ومن الاكدر اذا جعل احيا وماله راحة كريمة أقوى مما لا راحة له والثنى أقوى من الرقيق فالمتن أو التميز من الاسودين مثلا أقواهما والثنى التميز منهما أقوى من المتن أو التميز (فالضعيف استحاضة والقوى حيض ان لم ينقص من أقله ولا عبرة أكثره ولا نقص الضعيف عن أقل الطهر) بأن يكون خمسة عشر يوما متصلة فأكثر تقدم القوى عليه أو تأخر أو توسط كأن رأت خمسة أيام أسود ثم أطبق الاحمر الى آخر الشهر أو خمسة عشر يوما احمر ثم خمسة عشر أسود أو خمسة أحمر ثم خمسة أسود ثم باقى الشهر أحمر بخلاف ما لو رأت يوما أسود ويومين أحمر وهكذا الى آخر الشهر لهدم اتصال خمسة عشر من الضعيف فهي فاقدة شرط تمييز وسيأتي حكمها وفي وجهه في الصورة الثالثة ان خمسة الاحمر مع خمسة الاسود حيض (أو مبدأ أو لاميزة بأن رأت بصفة أو) بصفتين مثلا تسكن (فندت شرط تمييز) من شرطه السابقة (فالطهر ان حيض يوم و ليلة وطهر هاتين وعشرون) بقية لشهر والثاني تحيض غالب الحيض ستة أو سبعة وقيل تحيض بينهما والأصح النظر الى عادة النساء ان كانت ستة فستة أو سبعة فسبعة وبقية الشهر طهرها والعبرة بنساء عشرين من الايون وقيل بنساء عسباتها خاصة وقيل بنساء بلدها وانما حيثما كذا في الروضة كأصلها ومعنى من انه يوم بشرية الثاني المعتبر في مهر المثل ما في الكفاية انه لا فرق بين الاقارب من الاب وألأم (أو معتادة ان سبق لها حيض وطهر) وهي غير مميزة (فقد الهما قدر او وقتا) بأن كانت حافظة لذلك (وتنبت) العادة المرتب عليها ما ذكر (بمزة في الأصح) لانها في مقابلة الابتداء والثاني بمزتين نهى من العود فن حاضت خمسة في شهر ثم ستة في آخر ثم استحيضت ردت الى خمسة على الثاني لتكثر رها واز الستة على الاول ومن حاضت خمسة ثم استحيضت ردت اليها على الاول وهي كابتداء على الثاني ذكره الشيخ في المذهب (ويحكم للمعتادة المميزة بالتمييز لا العادة) المخالفة له (في الأصح) نهى أقوى منها فظهره والثاني يحكم بالعادة فلو كانت عادت بخمسة من أول الشهر وبقية طهر فزادت عشرة أسود من أول الشهر وبقية أحمر حكم بأن حيضها العشرة على الاول والخمسة الأولى منها على الثاني واساق

الروضة ولا نقص الخ يمكن جعله طهرا بين حيضتين (قول الشارح) ثم خمسة عشر أسود أي فهي الحيض فلو جاوز الاسود خمسة عشر ولو مع نت تحدد في الخمسة عشر الاخيرة فهي فاقدة شرط تمييز خلافا لما في المهمات فيما اذا كانت الخمسة عشر الاخيرة أغلظ مما قبلها انه عليه شيئا في شرح الروض (قول الشارح) بخلاف ما لو رأت يوما أسود الخ أي فليس هذا من التمييز المعتبر وان كانت جملة الضعيف لا تنقص عن خمسة عشر (قول الشارح) وفي وجهه في الصورة الثالثة الى آخره علمه أن الحجرة قويت بالتسبق والسواد بالاون (قول المتن) فالأظهر أن حيضها الخ علة ذلك أن سقوط الصلاة عنها في هذا القدر محقق وفيما عده مشكوك فيه وليس ثم امرأة ظاهرة من تمييز أو عادة ثم محل هذا اذا علمت وقت ابتداء الدم والافخيرة (قول المتن) وطهرها ينبغي أن يقرأ بالنصب لانا وان قرعنا على

الاطهر لنا قول بأن طهرها خمسة عشر احيا ط (قول الشارح) بقية الشهر أول من قول المتن تسع وعشرون فليأمل (قول الشارح) والثاني في تحيض بتعدد الباء كما ضبطه الشارح رحمه الله (قول الشارح) والعبرة بنساء عشرين من آخره قال الرافي فهلا اعتبر عادت من في الطهر دون بقية الشهر ولو حاضت بعض العشرات سنا وبعضهن سبعا اعتبر الاغلب فان استوى ابعضان أو حاض البعض دون الست والبعض فوق السبع ردت الى الست احتياطا فان نقصت عادت من كهن عن الست أو زادت على السبع فالأصح اعتبار الست في صورة النقص والسبع في الزيادة لانه أقرب الى عادت من (قول الشارح) ثم ستة في آخر ثم استحيضت أي في آخر (قول الشارح) حكم بأن حيضها العشرة على الاول اعلم أن المبدأ المميزة ذكرها في شأنها أن ما بعد القوى استحاضة وان تمادى سنين وقضية قولهم هنا أن التمييز ينسخ العادة السابقة ويثبت به عادة جديدة أن الأشهر التي تلي شهر التمييز تحيض المرأة فيها على قدر ما ثبت لها بالتمييز وان طبقت اندماء فيها بصفة واحدة وقد يشكل على ما تقر في المبدأ أه قال ابن الصلاح فليحمل قولهم تثبت العادة بالتمييز على من ثبت لها به مع الحيض طهر مميز عن الدم المطبق

(قول المتن) أو متخيرة الخ قال الرافعي انما تخرج الحافظة للقدر عن التحير المطلق بحفظ قدر الدور وابتدائه وقدر الحيض انتهى (قول المتن) ما نسيت  
يعني لم تعلم ليشمل من اعتراها الجنون في الصغر وثبت لها عادة ثم أفادت وهي مستحاضة (قول الشارح) ولا تميز زائعا التمييز فهو المعتبر (قول المتن)  
ففي قول كبتة أي فعلى هذا القول لا عبرة بالتحير بل يقضى بأن حيضها يوم وليلة من أول الشهر وطهرها في باقيه ولا يلزمها احتياط نعم تخالف  
البتة السابقة في أن حيض تلك من أول رؤية الدم وحيض هذه من أول الهلال لعدم علم هذه بأول ابتدائه (قول الشارح) فتحيض بتسديد الباء  
يوما وليلة أي لان العادة النسبية لا يمكن استفادة الحكم منها فتكون كالعدومة كما ان التمييز اذا فقد بعض الشرط كان كالعدم ولما في القول الثاني  
من المشقة وقوله يوما وليلة أي من أول الشهر لانه الغالب قال الرافعي وهي دعوى مخالفة للحس قال وهذا هو العمد في تريف هذا القول (قول  
الشارح) وطهرها ببقية الشهر أي الهلالي \* (٣٩) \* (قول المتن) والمشهور وجوب الاحتياط لكن تعتمد ثلاث أشهر في الحال

عليها طهر (أو) كانت (متخيرة بأن نسبت عاداتها قدر اوقتها) ولا تميز (ففي قول كبتة) غير مميزة  
فتحيض يوما وليلة وطهرها ببقية الشهر على الاظهر السابق (والمشهور وجوب الاحتياط) وليست  
كالبتة لا احتمال كل زمن يمر عليها للحيض والطهر (فبحرم الوطء وموس المصحف والقراءة في غير  
الصلاة) لا احتمال الحيض (وتصلي الفرائض أبدا) لا احتمال الطهر (وكذا النفل في الاصح) اهتمامه  
والثاني يقول لا ضرورة اليه (وتغتسل لكل فرض) بعد دخول الوقت لا احتمال انقطاع الدم حينئذ  
قال في شرح المذهب عن الاعماد فان علت وقت انقطاعه كعند الغروب لزما الغسل كل يوم عقب  
الغروب وتصلى به المغرب وتتوضأ لباقي الصلوات لا احتمال الانقطاع عند الغروب دون ما سواه  
(وتصوم رمضان) لا احتمال ان تكون طاهرة جميعه (ثم شهرا كاملين) بأن يكون رمضان ثلاثين  
وتأتي بعده ثلاثين يوما متواليه (فيحصل) لها (من كل) منهما (أربعة عشر) يوما لا احتمال ان تحيض  
فيهما أكثر الحيض ويطرأ الدم في يوم ويقطع في آخره فسد ستة عشر يوما من كل منهما فان كان رمضان  
ناقصا حصل لها منه ثلاثة عشر يوما (ثم تصوم من ثمانية عشر) يوما (ثلاثة أولها وثلاثة آخرها فيحصل  
اليومان الباقيان) لان الحيض ان طرأ في اليوم الأول من صومها فغابته ان يقطع في السادس عشر  
فيصير لها اليومان الاخيران وان طرأ في اليوم الثاني صام لها الأول والاخير أو في الثالث صام لها  
الأولان أو في السادس عشر صام لها الثاني والثالث أو في السابع عشر صام السادس عشر والثالث  
أو في الثامن عشر صام السادس عشر والسابع عشر (ويمكن قضاء يوم بصوم يوم ثم الثالث والسابع  
عشر) من اليوم الأول لان الحيض ان طرأ في اليوم الأول سلم السابع عشر أو في الثالث سلم الأول  
وان كان آخر الحيض الأول سلم الثالث أو الثالث سلم السابع عشر (وان حفظت شيئا) من عاداتها  
دون شيء كان حفظت الوقت دون القدر أو عكس ذلك (فاليقين) من حيض وطهر (حكمه وهي  
في المحتمل) للحيض والطهر (كحائض في الوطء وطاهر في العبادة وان احتمل انقطاعا وجب الغسل  
كل فرض) احتياطيا ويسمى محتمل الانقطاع طهرا مشكوكا فيه والذي لا يحتمل حياضا مشكوكا فيه  
والحافضة للوقت كأن تقول كان حيضي يبتدئ أول الشهر فيوم وليلة منه حيض يقين ونصفه الثاني  
طهر يقين وما بين ذلك يحتمل الحيض والطهر والانقطاع والقاعدة للقدر كأن تقول حيضي خمسة

دفع الضرر (قول المتن) فبحرم الوطء  
أي وعليه النفقة ولا خيار لان وطئها  
يتوقع \* (تنبيه) \* حكم الاستمتاع بها  
بغير الوطء كالحائض (قول المتن)  
والقراءة في غير الصلاة بخلاف الصلاة  
ولو غير الفاتحة (قول المتن) وكذا النفل  
في الاصح خلاف نفل الصلاة جاز في نفل  
الصوم والطواف أيضا لكن محل جواز  
النفل مطلنا لم يخرج وقت القرية  
على ما في المجموع والتحقيق وشرح مسلم  
خلافا لما في الزوائد (قول المتن) لكل  
فرض نعم يكفي غسل واحد للطواف  
وركعتيه اذا أوجباهما (قول  
الشارح) بعد دخول وقته أي ولا يلزمها  
البدار لانه يمكن تكرار الانقطاع  
بين الغسل والصلاة وأما احتمال وقوع  
الفعل في الحيض والانقطاع بعده  
فلا حيلة في دفعه وبحث الرافعي وجوب  
البدار لان فيه تعليل الاحتمال (قول  
المتن) كاملين لو قال كاملا كان أولى نعم  
حصول أربعة عشر من كل تتوقف على  
كون رمضان ثلاثين (قول المتن) ثم  
تصوم من ثمانية عشر إلى آخره إشارة

الى طريقة صد كورة في الحاوي وغيره كما كان قوله بعد ويمكن قضاء يوم الخ إشارة الى طريقة أخرى كذلك كصاحب الهبة الاولى بقوله  
أو فلتصم مثل الذي فات ولا \* ثم من السابع عشر تبعا \* وبين ذين اثنين كيف وقعا \* هذا الضعف سبعة أيام \* وانزل الخ  
والثانية بقوله قبل ذلك \* ومرة تأتي بقوت الصوم \* مع واحد تزيد في عشرة \* مع خمسة مفترقا ومرة \* سابع عشر كل صوم والى \*  
خامس عشر الثاني عنه فعلا \* الخ ثم اقتصر المصنف على قضاء الصوم ظاهري في عدم وجوب قضاء الصلاة لكونه ربح كالرافعي الوجوب (قول  
الشارح) صح الثاني والثالث أي لان الحيض السابق يقطع في الأول فيفسد (قول المتن) والسابع عشر إشارة الى طريقة الدارمي وعلى الطريقة  
الاولى انما تخرج عن عهدة اليوم بأربعة أيام (قول الشارح) كأن تقول الخ هذا المثال يرشدك الى ما قاله الدارمي رحمه الله من أن الحافضة للقدر  
الحيض انما تخرج عن التحير المطلق اذا حفظت أيضا قدر الدور وعلت وقت ابتدائه هذا النظم ومنه نزلت

(قول المتن) والظاهر أن دم الحامل إلى آخره أي ولا تنقض به العدة بالأقراء أي إن كان الحمل لصاحبها أو من شبهة فإن كان من زنا انقضت العدة به (قول الشارح) ومقابله فيها يقول هودم فساد ويستند أيضا لقوله صلى الله عليه وسلم في سبائا أو طأس ألا لاوطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض وجه الدلالة أنه جعل الحيض دليلا على براءة الرحم فدل على أن الحامل لا تحيض ورتب أن الشارع إنما حكم ببراءة الرحم به بناء على الغالب فإن وقوع حيض الحامل نادر فإذا حاضت المرأة حصل الظن ببراءة الرحم إذا الظاهر عدم حملها فإن كان خلافه على التدور بأن تبين بعد ذلك أنها حامل وجب العمل بما بان (قول الشارح) وسواء على الأول فتخل الخ بل لو اتصل بها كان كذلك (قول الشارح) ولم يجز أوزاخ أي فإن جاوز فهو استحاضة وإن نقص مجموع الدماء عن خمسة عشر (قول الشارح) والنقاء بينها حيض في الظاهر أي ولو كثر حدها (قول الشارح) والثاني يقول هو طهر في الصوم والصلاة والغسل ونحوهما أي كالجماع (قول المتن) النفاس هو لغة \* (٤٠) \* الولادة (قول الشارح) أي الدم

الذي يعقب الولادة مثله لو ولدت ولدا  
 حافا ثم رأيت الدم قبل خمسة عشر فانها  
 نفساء من حين الولادة على الاصح  
 وقوله الولادة أى ولوعلقة أو مضغة  
 ولو خرج بين توأمين فهو حيض لا تنفاس  
 \* (تنبيه) \* لو ولدت ولم تر دمأصلا  
 الا بعد خمسة عشر يوما قال فلا تنفاس لها  
 بالكلية فى اصح الوجهين كما قاله فى شرح  
 المذهب انتهى قلت ومنه يؤخذ جواز  
 وطء هذه المرأة عقب الولادة (قول  
 المتن) وأكثره ستون قال الاستوى أبدي  
 الاستاذ أبوسهل الصعلوكى لذلك معنى  
 لطيف اذ يقاقله عن ابن الصلاح فى فرائد  
 رحلته وهو أن متى يمكث مثلها اعلقة  
 أربعين يوما لا يتغير ثم يمكث مثلها اعلقة  
 ثم يمكث مثلها مضغة ثم ينفخ فيه الروح  
 والولد يغتذى بدم الحيض وحينئذ فلا يجتمع  
 الدم من حين النسخ لانه اذا للولد وانما  
 يجتمع قبل ذلك ومجموع المدة السابقة أربعة  
 أشهر وأكثر الحيض خمسة عشر يوما  
 فيكون أكثره ستين يوما انتهى قلت  
 فضية هذا أن يكون الغالب أى غالب  
 التنفاس أربعة وعشرين أو ثمانية  
 وعشرين ولم يقلوا به (قول الشارح)  
 أى الدفعة وهى يضم الدال (قول  
 الشارح) ولا تضبط فى الضعيف أى لان

في العشر الاول من الشهر لا أعلم ابتداءها وأعلم اني في اليوم الاول طاهر فالسادس حيض يمين  
والاول طهر يمين كالعشرين الاخيرين والثاني الى آخر الخامس محتمل للحيض والطهر والسابع  
الى آخر العاشر محتمل للانقطاع أيضاً (والانظر ان دم الحامل والنقاء بين) دماء (أقل الحيض)  
فأكثر (حيض) أنافي الاولى فلانه بصفة دم الحيض ومقابله فيها يقول هو دم فساد اذا الحمل  
يسد مخرج دم الحيض ومواء على الاول يتخلل بين انقطاع الدم والولادة خمسة عشر يوماً أقل وقيل  
في تخلل الاقل ليس بحيض وأما الثانية وهي ان ترى وقتادما وقتانقاه وهكذا ولم يجاوز ذلك خمسة  
عشر يوماً لم تنقص الدماء عن أقل الحيض فهي حيض والنقاء بينها حيض في الانظر تبعاً لها والثاني  
يقول هو طهر في الصوم والصلاة والغسل ونحوها دون العدة والطلاق والنقاء بعد آخر الدماء طهر  
قطعا وان نقصت الدماء عن أقل الحيض فهي دم فساد وان زادت مع النقاء بينها على خمسة عشر يوماً  
فهي دم استحاضة (وأقل النفاس) أي الدم الذي أوله يعقب الولادة (لحظة وأكثره ستون) يوماً  
(وغالبه أربعون) يوماً فيما استقره الامام الشافعي رضي الله عنه وعبر بديل العدة في التحقيق  
كالنسيب بالجهة أي الدفعة وفي الروضة كالشرح بأنه لا حد لاقه أي لا يتعسر بل ما وجد منه واسبق  
يكون نقاساً ولا يوجد أقل من محجة ويعبر عن زمانها باللحظة فالمراد من العبارات واحد (ويعبر به  
ما حرم بالحيض) قياساً عليه ومن ذلك حرمة الطلاق كما سمي به الرافعي في بابه وانصف هنا (وعبره  
ستين) يوماً (كعبوره) أي الحيض (أكثره) فينظر أمبداة في الناس أم معتادة ممة أم غير  
مميزة ويقاس بما تقدم في الحيض فترة المبدأة المميزة الى التمييز بشرط أن لا يزيد  
القوى على ستين يوماً ولا ضبط في الضعيف وغير المميزة الى اللحظة في الاظهر والمعتادة مميزة الى  
التمييز لا العادة في الأصح وغير المميزة الحافظة الى العادة وتثبت ممة في الجميع والناسية الى مرد  
المبدأة في قول وتختاط في الآخر الاظهر في التحقيق

( \* کتاب الصلاة \* )

(المسكوبات) أى المفروضات منها كل يوم وليلة (خمس) كما هو معلوم من الحديث، فسرورة وأصله قوله صلى الله عليه وسلم فرض الله على أمتي ليلة الاسراء خمسين صلاة فلم أر لراحة معه وأسأله لتدب حتى جعلها خمسا في كل يوم وليلة وقوله لا لأمراني خمس صلوات في اليوم والليلة ولمعادنا معه لى أين أخبرهم أن الله تعالى قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة رواها الشيخان وغيرهما (انظره وأول وقته

الطهريين أكل التنفاس والحيض لا يشترط كونه خمسة عشر \* (كتاب) \* الصلاة (قول الشرح) أي المفروشات أي على العين روال  
(قول المتن) خمس الصبح لآدم والظهر لداود والعصر لسليمان والمغرب ليعقوب والعشاء ليونس ذكره الرافعي في شرح المستند وأورد فيه خبراً  
(قول الشارح) ليلة الأسراء هي قبل الهجرة بستة وقيل بستة عشر شهراً (قول المتن) الظهر يدأ بها إلاها أول صلاة سلاها جبريل لئن صلى الله  
عليه وسلم فإن قبل إحياء الخمس كان ليلة الأسراء فلم يدأ جبريل عليه الصلاة والسلام بالظهر دون الصبح فالجواب محمول على حصول إعلانه صلى الله  
عليه وسلم بأن أول وجوب الخمس من الظهر ذكره النووي في شرح المذهب وأجاب غيره بأن الأيمان بها يتوقف على ما هنا ولم يبين الاعتدال  
\* (فائدة) \* قال الجوهرى الظهر بالضم بعد الزوال ومنه صلاة الظهر انتهى وقيل سميت بذلك لأنها أول صلاة طهرت أولاً ما تفعل وقت الطهارة



(قول المتن) ظل الشيء مثله الظل في اللغة الستر ثم الظل يكون في أول النهار إلى آخره والتي يختص بمابعد الزوال (قول الشارح) إلى وسط السماء هو يفتح السين (قول الشارح) وذلك الميل هو الزوال هذا الميل طريق معرفته حدوث الظل بعد فقد حالة الاستواء أو زيادته على الموجود فيها وعبارة الاستوى ثم إذا مالت الشمس إلى جانب المغرب حدث ظل في جانب المشرق أن لم يكن قد بقي عند الاستواء ظل ويزداد أن كان قد بقي والقول إلى المشرق بحدوثه أو زيادته هو الزوال الذي به يدخل وقت الظهر (قول الشارح) والعشاء إلى ثلث الليل أي انتهاء إلى الثلث (قول الشارح) فأسفر يحتمل أن يريد فرغ من الصلاة فدخل عقب الفراغ في الأسفار والأظفار كما ترى أنه أوقعها في الأسفار (قول الشارح) أي مصر ظل الشيء مثله قال الاستوى غير أنه لا بد من حدوث زيادة وان قلت وتلك الزيادة من وقت العصر إلا أن خروج وقت الظهر لا يكاد يعرف بدونها وقيل أنها من وقت الظهر وقيل فاصلة بينهما \* (فائدة) \* العصر لغة العشي قال الجوهري ومنه سميت صلاة العصر انتهى والعصران الغداة والعشي (قول الشارح) وروى ابن أبي شيبة \* (٤١) \* إنما احتاج إلى هذا مع حديث الشيخين السابق لصراحة هذا دون ذلك فليتأمل

اذ يحتمل أن يريد فقد أدركها بمعنى وجبت (قول المتن) والاختيار إلى آخره قال الاستوى من هذا التعبير يعلم أن تسميته بالاختيار لما فيه من الرجحان أي على غيره من باقي الوقت وقال في الاقليد سمى بذلك لاختيار جبريل إياه ثم عبارة المصنف وصنيعه يفيد أن جميع وقت الظهر اختيار وهو كذلك (قول المتن) وفي الجديد إلى آخره قالوا وذلك بيع العشاء لوجعت معها فان لم يسع بسبب الاشتغال بالأسباب فلا جمع وقال في الكفاية المجموعتان في معنى صلاة واحدة والمغرب يجوز مذهبها وسلفك ما في معناها ونقضه بأن سائر الصلوات يجوز مذهبها (قول المتن) وسرعة انظر هل المراد ستر جميع البدن وأفاد الاستوى رحمه الله أن الحرّة في غير الصلاة اغما يجب عليها ستر ما بين السرة والركبة فقط (قول الشارح) بالوسط المعتدل قال الاستوى السورة المعتبرة في الفرض تكون من قصار المفصل (قول المتن) ومدّ حتى غاب الشفق عبارة الرافعي ومدّ إلى غروب الشفق قال الاستوى وهو يقتضي الاتساع فيما بعد الشفق بخلاف عبارة الكتاب قلت عبارة الكتاب أحسن

زوال الشمس) أي وقت زوالها وعبارة الوجيز وغيره يدخل وقته بالزوال (وآخره مصر) أي وقت مصر (ظل الشيء مثله سوى ظل استواء الشمس) أي الظل الموجود عنده وبيان ذلك أن الشمس إذا طلعت وقع لكل شخص ظل طويل في جهة المغرب ثم ينقص بارتفاع الشمس إلى أن تنتهي إلى وسط السماء وهي حالة الاستواء ويبقى حينئذ ظل في غالب البلاد ثم تميل إلى جهة المغرب فيقول الظل إلى جهة المشرق وذلك الميل هو الزوال والاصل في المواقيت حديث أئمتنا جبريل عند البيت مرتين فصلى في الظهر حين زالت الشمس والعصر حين كان ظله أي الشيء مثله والمغرب حين أفطر الصائم والعشاء حين غاب الشفق والنجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغد صلى في الظهر حين كان ظله أي الشيء مثله والعصر حين كان ظله مثليه والمغرب حين أفطر الصائم والعشاء إلى ثلث الليل والنجر فأسفر وقال الوقت ما بين هذين الوقتين رواه أبو داود وغيره وصححه الحاكم وغيره وقوله صلى في الظهر حين كان ظله مثله أي فرغ منها حينئذ كما شرع في العصر في اليوم الأول حينئذ قاله الشافعي رضي الله عنه نافية اشتراكهما في وقت وهو موافق لحديث مسلم وقت الظهر إذا زالت الشمس لم تخضر العصر وقوله حين أفطر الصائم أي حين دخل وقت افطاره وفي الصحيحين حديث إذا أقبل الليل من هاهنا وأدبر النهار من هاهنا فقد أفطر الصائم (وهو) أي مصر ظل الشيء مثله (أول وقت العصر) وعبارة الوجيز وغيره به يدخل وقت العصر (ويبقى) وقته (حتى تغرب) الشمس لحديث الصحيحين ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر وروى ابن أبي شيبة وقت العصر لم تغرب الشمس واسناده في مسلم (والاختيار أن لا تؤخر) بالقوافية (عن) وقت (مصر الظل مثله) بعد ظل الاستواء لحديث جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار وبعده وقت جواز إلى اصفار الشمس ثم وقت كراهة أي يكره تأخير الصلاة إليه (والمغرب) يدخل وقتها (بالغروب ويبقى حتى يغيب الشفق الآخر في القديم) كما سيأتي واحترز بالأحمر عما بعده من الاصفر ثم الأبيض ولم يذكره في المحرر لانصراف الاسم إليه لغة (وفي الجديد ينقض بضع قدر) زمن (وضوء وسرعة وأذان واقامة وخمس ركعات) لأن جبريل صلاها في اليومين في وقت واحد بخلاف غيرها والحاجة إلى فعل ما ذكر معها اعتبار بضع قدر زمنه والاعتبار في جميع ما ذكر بالوسط المعتدل وسيأتي سن ركعتين خفيفتين قبل المغرب في وجه صححه المصنف قياسه كما قال في التشرع الصغير اعتبار سبع ركعات (ولو شرع) فيها (في الوقت) على الجديد (ومدّ) بالتطويل في القراءة وغيرها (حتى غاب الشفق الأحمر جاز على الصحيح) من الخلاف المبني على الأصح في غير المغرب

خلافاً لابن النقيب (قول الشارح) ١١ ل على الأصح في غير المغرب هذا المبني عليه صورته ما لو أخر غير المغرب من غير فعل حتى خرج بعضه بدليل قول الشارح كما سيأتي وهذا هو الآتي وأيضاً فقوله المبني على الأصح صريح في ذلك لما استعرفه من كلام الروضة وأيضاً فكلام الروضة صريح أو كالمصرح في ذلك قلت فاحكم تأخير غير المغرب حتى يخرج الوقت إذا تفرغ في وقت بسعها قلت قال في الروضة لم يأت قطعا ولا يكره على الأصح ونقل من زوائد عن تعليق القانبي وجهها فألا بالاثم قال الاستوى رحمه الله وقياس هذا الجزم بالجواز في المغرب انتهى قلت لعلمها فارق غيرها من حيث أن النبي صلى الله عليه وسلم فعلها في اليومين في وقت واحد فكان ذلك ظاهراً في عدم جواز إخراج بعضها عن الوقت في الصورة المذكورة فذهب إليه مقابل الأصح ومن ثم اتضح لك كون النبي صلى الله عليه وسلم المبني عليه هو تأخير غير المغرب من غير مدّ أي إذا قلنا بتحريم ذلك على الأصح قلنا في المغرب إذا خرج بعضها بالمدّ خلافاً لاختصاصها عن غيرها بكونها فعلت في اليومين في وقت واحد بخلاف غيرها فلا ردماعاء تنوهم من أن الذي المغرب أولى بالجواز من غيرها



الشارح) ومده هو بضم الدال (قول المتن) والعشاء قال الاسنوى هو اسم لآول الظلام سميت الصلاة به لانها تفعل فيه (قول الشارح) المنصرف  
 اليه الاسم بمعنى عن هذا أن يقول الالف واللام فيه العهد الذكري (قول المتن) ثلث الليل يجوز فيه ضم اللام واسكانها والنصف مثلث النون  
 ويقال فيه نصيف على وزن رغيف وقالوا أيضا في الخمس خميس وكذا في الثن والتسع والعشر واختلفوا في الربع والسدس والسبع قال أبو عبيد  
 ولم أسمع في الثلث شيئا انتهى واعلم أنه قدم هذا الحكم على القول بعده مع أن حديثه ثابت قال في السكفاية لانه تظافر عليه خبر جبريل في رواية ابن  
 عباس وخبر أبي موسى الأشعري قال الشيخ أبو حامد ولها وقت كراهة وهو ما بين الفجرين \* (٤٢) \* (قول المتن) والصبح بالفجر

الصادق أي لما روى مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يغزركم أذان بلال ولا هذا العارض لعموم الصبح حتى يستطير والصبح بالضم كما قاله الاسنوى وفيه لغة بالكسر وهو في اللغة أول النهار سميت به هذه الصلاة (قول الشارح) مستطيل هذا تشبه العرب يذنب الذئب من حيث الاستطالة وكون النور في أعلاه (قول الشارح) لحديث مسلم قدم هذا على حديث الصحيحين لانه أوضح منه (قول المتن) عن الاسفار أي الاضائة يقال سفر الصبح وأسفر ويجب حمل هذه العبارة على استعمال عن بمعنى الى لتوافق عبارة الروضة وغيرها أويراد الجزء الأول من الاسفار فانها اذا وقعت فيه صدق أنها أخرت عن الجزء الأول لكن هذا الخبر يقتضي أن مقارنته آخرها الجزء الأول من الاختيار فالتأويل الأول أولى بل متعين (قول المتن) قلت يكره الى آخره أي وما ورد من التسمية بذلك محمول على بيان الجوار وهو خطاب مع من يشبهه عليه الحال (قول المتن) عتمة هي في اللغة شدة الظلمة (قول المتن) والنوم قبلها قال الاسنوى سياق كلامهم يشعر بتصور المسئلة بما يعرض بعد

أه لا يجوز تأخير بعضها عن وقتها مع القول بأنها أداء كسبائي والثاني المنع كما في غير المغرب واستدل الأول بأنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في المغرب بالاعراف في الركعتين كليهما صححه الحاكم على شرط الشيخين وفي البخاري نحوه وقراءته لها تقرب من مغيب الشفق لتدبره ومده في الصلاة الى ذلك يجوز بناؤه على امتداد وقتها اليه وعلى عدم امتداده اليه وبناءه قائل الثاني على الامتداد فقط (قلت القديم أظهر والله أعلم) ورجحه طائفة قال في شرح المذهب بل هو جديده أيضا لان الشافعي علق القول به في الاملاء وهو من الكتب الجديدة على ثبوت الحديث وقد ثبت فيها أحاديث منها حديث مسلم وقت المغرب ما لم يغيب الشفق (والعشاء) يدخل وقتها (بمغيب الشفق) أي الاحمر المنصرف اليه الاسم لحديث جبريل السابق (ويبقى الى الفجر) أي الصادق وسبائي لحديث مسلم ليس في النوم تفريط وانما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يحجى وقت الصلاة الاخرى ظاهره يقتضي امتداد وقت كل صلاة الى دخول وقت الاخرى من الخمس أي غير الصبح لم سبائي في وقتها (والاختيار أن لا تؤخر عن ثلث الليل) لحديث جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة اليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار (وفي قول نصفه) لحديث لولان أشق على أمتي لا خرت صلاة العشاء الى نصف الليل صححه الحاكم على شرط الشيخين ورجح المصنف في شرح مسلم هذا القول وكلامه في شرح المذهب يقتضي أن الاكثرين عليه (والصبح) يدخل وقتها (بالفجر الصادق وهو المنتشر نسوء معترضاً لا يق) أي نواحي السماء بخلاف الكاذب وهو يطلع قبل الصادق مستطيلاً ثم يذهب ويعقبه ظلمة (ويبقى الوقت حتى تطلع الشمس) لحديث مسلم وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس وفي حديث الصحيحين حديث من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الجمعة (والاختيار أن لا تؤخر عن الاسفار) لحديث جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة اليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار (قلت تكره تسمية المغرب عشاء والعشاء عتمة) للنهي عن الأول في حديث البخاري لا تغلبكم الاعراب على اسم صلاتكم المغرب وتقول الاعراب هي العشاء وعن الثاني في حديث مسلم لا تغلبكم الاعراب على اسم صلاتكم ألا انها العشاء وهم يعتمون بالابل يمتنع أن يركبوا وفي رواية بحلاب الابل قال في شرح مسلم معناه انهم يسمونها العتمة لكونهم يعتمون بحلاب الابل أي يؤخرونه الى شدة الظلام (والنوم قبلها) أي قبل العشاء (والحديث جدها) لانه صلى الله عليه وسلم كان يكرههمارواه الشيخان عن أبي برزة (الافى جبر والله أعلم) كترائة القرآن والحديث ومذاكرة الفقهاء ويناك الضيف ولا يكره الحديث لحاجة (ويستحب جعل الصلاة لآول الوقت) لحديث

دخول الوقت وقبل الفعل ولقائل أن يقول ينبغي الكراهة أيضاً قبله للعنى السابق بمعنى خوف استغراق الوقت بالنوم وقوله والحديث بعدها قال الاسنوى اطلاقه يشمل ما لوجهها مع المغرب جمع تقديم والمخه خلافة قال فان قلنا بعدم التصريح به فهل تكون بدخول الوقت أم بمضي قدر زمن الفعل محل نظر قال والطلاق المصنف والحيت يقتضي الكراهة سواء أأصل السنة أم لا (قول المتن) ويستحب جعل الصلاة لآول الوقت قال القاضي ولا خلاف في أنه لو اقتضت الصلاة في أول الوقت وطول حتى بلغ آخر الوقت ثم سلم في الوقت أن يكون مستحسناً وخالف العزالي في الاحياء فقال ان المدة الى خروج وقت الفضيلة خلاف الافضل

فون من (ويسن) ابراد الخ الحكمة في ذلك ما في الحر كفي ذلك الوقت من المشقة السالبة للخشوع (تنبيه) محصل ما في السنوي أن أذان الظهر ركصاة (قول الشارح) والرابع أن ما وقع في الوقت أداء الخ الظاهر أنه على هذا ينوي الاداء فقط نظرا الى الافتتاح قاله المحب الطبري (قول الشارح) وعلى القضاء يأثم الخ عبارته في شرح جمع الجوامع وعلى هذا القضاء ومرجع الاشارة التحقيق (قول المتن) اجتهاد ورد ونحوه لو أخبره عدل عن عيان كروية الفجر طاعا امتنع الاجتهاد ومنه أذان المؤذن في الصحا اذا كان ثقة عارفا وأما في يوم النجم فقد صحح النووي اعتماده خلافا للرافعي قال السنوي لانه لا يتقاعد عن ذلك انتهى قلت ظاهر هذه العبارة أنه في هذه الحالة لا يمتنع عليه الاجتهاد \* (فرع) \* لو صلى من غير اجتهاد أعاد ولو طرأ دخول الوقت وتبين وقوعها فيه \* (٤٣) \* (قول المتن) قضى في الاظهر اعلم أن لنا خلافا فيما لو تبين وقوعها بعد الوقت

أهي تقع قضاء أم أداء والصحيح الاول فالأظهر هنا مبني على القضاء ووجه ذلك أن القضاء لا يتقدم على الوقت ومقابلته مبني على الاداء (قول الشارح) أو بعده أي ولا تضرنية الاداء (قول الشارح) ان فات بعد تركه حتى ابن كعب عن ابن بنت الشافعي أن غير المعذور لا يقضي عملا بمفهوم الحديث من نسي صلاة أو نام عنها الى آخره قال السنوي وحكمته التغايط وهو مذهب جماعة وقواه الشيخ عز الدين بن عبد السلام والشيخ تاج الدين في الاقليد وأيده بأن تارك البعض عمد لا يسجد على وجه مع أنه أخرج الى الخبر واعلم أن القاضي والمتولي والروائي في باب صفة الصلاة صرحوا بأن من أفسد الصلاة صارت قضاء وان أوقعها في الوقت لان الخروج منها لا يجوز قال السنوي وحينئذ فيجبه أن يقال ان أوجبنا الفور لم يجز تأخيرها الى آخر الوقت وان لم نوجبها ففي جواز اخراجها عن الوقت الاصل نظروا فيجبه المنع انتهى (قول المتن) ويسن ترتيبه أي ولا يجب وان كان الوارد يوم الخندق هو الترتيب في قضاؤه صلى الله عليه وسلم قياسا على الصوم قال السنوي ولان الفعل المجرد لا يدل عندنا سوى على الاستحباب ولو فاته الظهر بعذر والعصر بغير عذر فالظاهر مراعاة الترتيب أيضا ويحتمل خلافا (قول المتن) التي لا يخاف

ابن مسعود سألت النبي صلى الله عليه وسلم أي الاعمال أفضل قال الصلاة لا قول وقهرارواه الدارقطني وغيره وقال الحاكم انه على شرط الشيخين ولفظ الشيخين لوقتها فيشتغل أول الوقت بأسبابها كالطهارة والستر ونحوهما الى أن يفعلها وسواء العشاء وغيرها (وفي قول تأخير العشاء أفضل) أي الملم بجواز وقت الاختيار لحديث الشيخين عن أبي برزة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحب أن يؤخر العشاء وجوابه ما قال في شرح المذهب ان تقديمها هو الذي والحب عليه النبي صلى الله عليه وسلم (ويسن ابراد بالظهر في شدة الحر) الى أن يصير للبعيطان ظل يمشي فيه طالب الجماعة لحديث الشيخين أوردوا بالصلاة وفي رواية البخاري بالظهر فان شدة الحر من فيج جهنم أي هيجانها وفي استحباب ابراد بالجمعة وجهان أحدهما نعم لحديث البخاري عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبرد بالجمعة وأحدهما لا لشدة الخطر في فواتها المؤدى الى تأخيرها بالتسكسل وهذا مفسود في حق النبي صلى الله عليه وسلم (والاصح اختصاصه ببلد حار وجماعة مسجد يقصدونه من بعد) ولا طل في طر يقسم اليه فلا يسن في بلد معتدل ولا لمن يصلي في بيته منفردا ولا لجماعة مسجد لا يأتهم غيرهم ولا لمن كانت منازلهم قريبة من المسجد ولا لمن يمشون اليه من بعد في طل والثاني لا يختص بذلك فيسن في كل ما ذكر لا طلاق الحديث وذكر المسجد جرى على الغالب ومثله الرباط ونحوه من أمكنة الجماعة (ومن وقع بعض صلاته في الوقت) وبعضها خارجه (فالاصح انه ان وقع في الوقت (ركعة) فأكثر (فالجميع أداء والا) بأن وقع فيه أقل من ركعة (قضاء) لحديث الشيخين من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة أي مؤداة ومفهومة ان من لم يدرك ركعة لا يدرك الصلاة مؤداة والفرق ان الركعة تشمل على معظم أفعال الصلاة اذ معظم الباقي كالتكبير لها فجعل ما بعد الوقت تابعا لها بخلاف ما دونها والوجه الثاني ان الجميع أداء مطلقا تبعا لما في الوقت والثالث انه قضاء مطلقا تبعا لما بعد الوقت والرابع ان ما وقع في الوقت أداء وما بعده قضاء وهو التحقيق وعلى القضاء يأثم المصلي بالتأخير الى ذلك وكذا على الاداء نظرا للتحقيق وقيل لا نظرا الى الظاهر المستند الى الحديث (ومن جهل الوقت) لغيم أو جسد في بيت مظلم أو غير ذلك (اجتهاد) ورد ونحوه) نكياطة وقيل ان قدر على الصبر الى اليقين فلا يجوز له الاجتهاد فقوله اجتهاد أي جواز ان قدر وجوبه ان لم يقدر وسواء البصير والاعمى (فان يتقن صلاته) بالاجتهاد (قبل الوقت) وعلم بعده (قضى في الاظهر) والثاني لا اعتبار بانطته فان علم في الوقت أعاد أي بلا خلاف كما قاله في شرح المذهب (والا) أي وان لم يتقن الصلاة قبل الوقت بأن ينقضي في الوقت أو بعده أو لم يبين الحال (فلا) يقضي (ويبادر بالفائت) وجواب ان فات بغير عذر وبأن فات بعذر كالنوم والنسيان مسارعة الى براءة الذمة (ويسن ترتيبه) كأن يقضي الصبح قبل الظهر والظهر قبل العصر (وتقدمه على الحاضرة التي لا يخاف فوتها) محاكاة للاداء فان خاف فوتها بدأ بها وجوب الثلاثين فائتة (وتكره

فوتها صادق بما لو أدرك ركعة منها في الوقت وفيه نظر وعبر في الشرحين والروضة بالاتساع والضيق لابلنوات وعدمه \* (فرع) \* قال في شرح المذهب يراعى الترتيب ولو فاتت الجماعة قال فيصلي أولا الفائت منفردا ثم أدرك الجماعة في الحاضرة صلاها والا صلاها منفردا ومثله في زوائد الروضة في آخر صفة الصلاة واعتزله السنوي وأطال في ذلك ونقل عن البغوي وغيره أنه يبدأ بالحاضرة \* (فرع) \* لو شرع في الفائتة ثم خاف ضيق وقت الحاضرة وجب عليه قطعها ولو شك بعد الوقت هل الصلاة عليه لم يلزمه قضاؤها فلو قضاها ثم تبين أنها عليه لم يجزه بلا خلاف أقول فلو لم يتبين حتى مات فالظاهر أن ذلك ينفعه في الآخرة كالوضوء احتياطا

(قول الشارح) والاستثناء في حديث أبي داود فيه أيضا أن جهنم لا تسكر يوم الجمعة (قول الشارح) رعاية للاختصار علة لقوله ولم يذ كر ذلك المصنف (قول الشارح) فانه الضمير فيه يرجع لقوله ذلك (قول الشارح) لم تعتقد قال بعضهم لان الامر بالفعل لا يتناول جزئياته المكرهه (قول الشارح) كالصلاة في الحمام الفرق بينهما أن تعلق الصلاة بالوقت أشد من تعلقها بالمكان لتوقفها على أوقات مخصوصة دون أماكن مخصوصة وأيضا فانهم في الوقت راجع للذات وفي المكان لمعنى خارج كما بين في الاصول (قول الشارح) والثاني \* (٤٤) \* ينظر الى أنها لا تغتوب بالتأخير

ونظر أيضا الى أن سبها متأخرو هو الدعاء فكانت كصلاة الاستخارة قال الزايعي ولصاحب الوجه الاول أن يمنع الكراهة في صلاة الاستخارة (قول الشارح) فلا يكرهه قال المحامي لكن الاول أن لا يفعل حروجا من خلاف مالك وأبي حنيفة (قول الشارح) والثاني تكرهه فيه كغيره قال الاستنوي ولان الحديثين اذا كان كل منهما أعم من الآخر من وجه لا يقدم خصوص أحدهما على عموم الآخر لا يرجح انتهى ولك أن تقول المرجح أن أحاديث النهي في هذه الاوقات دلتها التخصيص بخلاف هذا

\* (فصل) \* انما تجب الصلاة العبارة على مفهومها سؤال تقديره ان عدم الوجوب ان أريد به عدم وجوب المطالبة والعقاب معا وورد الكافر وان أريد أحدهما فقط لم يعلم حكم الآخر مع ورود الكافر أيضا على تقدير ارادة الثاني ذكر الاستنوي (قول الشارح) اذا أسلم ترغيا له في الاسلام ويثاب على الحرب التي لا تحتاج الى نية كالعتق (قول المتن) الا المرتد \* (فرع) \* لو انتقل النصراني الى اليهود مثلا ثم أسلم فالظاهر أنه لا قضاء في مدة اليهود أيضا (قول الشارح) تغليظا عليه أي ولانه التزم الصلاة بالاسلام فلا تنقط عنه باردة كحقوق الآدميين \* (فرع) \* لو أسلم أبوه في حال جنون الولد زمن الردة فالظاهر أنه لا يقضى من الآن لانه جنون في زمن

الصلاة عند الاستواء الا يوم الجمعة) للنهي عنها في حديث مسلم والاستثناء في حديث أبي داود وغيره (وبعد الصبح حتى ترتفع الشمس كرمح) بعد (العصر حتى تغرب) للنهي عنها في حديث الشيخين وليس فيه ذكر الرمح وهو قريب وفي المحرر وغيره وعند طلوع الشمس حتى ترتفع كرمح وعند الاضفر حتى تغرب أي للنهي عنها في حديث مسلم السابق من غير ذكر الرمح ولم يذ كر ذلك المصنف كغيره مع قوله في شرح المذهب ان ذكره أجود رعاية للاختصار فانه يدرج في قوله بعد الصبح والعصر أي لمن صلى من حين صلاته ولم يصل من الطلوع والاضفر وأشار الزايعي الى ذلك بقوله ربما انقسم الوقت الواحد الى متعلق بالنعل والى متعلق بالزمان (الا) صلاة (السبب كفاية) فرض أو نفل أو صلاة جنازة كما في المحرر (و) صلاة (كسوف وخسوف) للمسجد (وسجدة شمس) أو تلاوة فلا تكره في الاوقات المذكورة لانه صلى الله عليه وسلم فاته ركعتا سنة الظهر التي بعده فقضاها بعد العصر رواه الشيخان وأجمعوا على صلاة الجنازة بعد الصبح والعصر وقيس غير ذلك مما ذكر عليه في الفعل والوقت وحمل النهي على صلاة لا سبب لها وهي النافلة المطلقة وكراهتها كراهة تحريم عملا بالاصل في النهي وقيل كراهة تنزيه فلو أحرمت بها لم تعتقد كصوم يوم العيد وقيل تعتقد كالصلاة في الحمام وأدرجت السجدة في الصلاة لشبهها بها في الشروط والاحكام وفي الروضة وأصلها لو دخل المسجد في أوقات الكراهة ليصل التحية فوجهان أقيسهما الكراهة كالأخر الفاتحة يقضيهما في هذه الاوقات ولا تكره صلاة الاستسقاء فيها على الاصح والثاني ينظر الى أنها لا تغتوب بالتأخير وتكره ركعتا الاحرام فيها على الاصح لانه السبب ولم يوجد وقد لا يوجد والثاني يقول السبب ارادته وهي موجودة قال في شرح المذهب وهو قوي وسيأتي في صلاة العيدين وقتها من طلوع الشمس وركعتا الماوردي وغيره من ذوات السبب أي وهو في حقها دخول وقتها ومثلها صلاة الفجر على ما في الروضة وان وقتها من طلوع الشمس فلا تكره ان قبل ارتفاعها ويسن تأخيرها اليه كما سيأتي (والا) صلاة (في حرم مكة) المسجد وغيره لا سبب لها فلا تكره (على الصحيح) الحديث يابى عهده مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار رواه الترمذي وغيره وقال حسن صحيح والثاني تكرهه فيه كغيره قال والصلاة في الحديث ركعتا الطواف ولها سبب

\* (فصل) \* انما تجب الصلاة على كل مسلم بالغ عاقل ذكرا كان أو أنثى (ظاهر) بخلاف الكافر فلا تجب عليه وجوب مطالبته في الدنيا لعدم محبتها له لكن تجب عليه وجوب عقاب علمها في الآخرة كما تقرر في الاصول لتمكسه من فعلها بالاسلام وبخلاف الصبي والمجنون لعدم تكليفهما وبخلاف الخائض والنفساء لعدم محبتها لهما (ولا قضاء على الكافر) اذا أسلم ترغيا له في الاسلام (الا المرتد) بالجزر فانه اذا عاد الى الاسلام يجب عليه قضاء ما فات في زمن الردة حتى زمن الجنون فيها تعليظا عليه بخلاف زمن الحيض والنفساء فيها والفرق ان اسقاط الصلاة فيها عن الخائض والنفساء عزيمة وعن المجنون رخصة والمرتد ليس من أهلها (ولا) قضاء على (الصبي) ذكرا كان أو أنثى اذا بلغ (ويؤمر بها لسبع ويضرب عليها العشر) الحديث أبي داود وغيره مروا الصبي بالصلاة اذا بلغ سبع سنين واذا بلغ

الاسلام المحكوم به تبعا (قول الشارح) ذكرا كان أو أنثى ظاهره الحلاق الصبي عني الانثى وبه صرح الاستنوي نقلا عن اللغة (قول المتن) ويؤمر بها الى آخره يؤمر أيضا بقضاء ما فات بعد السبع الى البلوغ فاذا بلغ لم يؤمر ذكره الشيخ عز الدين بن عبد السلام ثم انه لا بد في بلوغ السن المذكور من التمييز فلا يكفي أحدهما قال الاستنوي والتعلم والذرب عليه بشرعان مجزئ النبر كالمعهود الآن... المعلن

(قول المتن) ولا قضاء على ذي حيض أي ولو نسببت فيه بخلاف الجنون إذا نسببت في محموله ومثله الانغماء (قول المتن) أو جنون وذلك لانه والنص في الجنون أعني حديث رفع القلم عن ثلاث وقيس على الجنون من في معناه والاصل أن من لا تلزمه العبادة لا يلزمه قضاءها خارج النسي والناسي لحديث من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها فيبقى من عداها على الأصل \* (فرع) \* ذكر ابن الصلاح والنووي في طبقاتهما عن السضاوي في شرح البصرة أن الحائض لا يجوز لها القضاء وفي شرح الوسيط للجلي أنه مكره وكذا في البحر قال بكره الحائض ويستحب للجنون والمغنى عليه (قول المتن) بخلاف \* (٤٥) \* السكر أي ولو ظن أنه لا يسكر لقلته بخلاف ما لو جهل حاله (قول الشارح) أخف

ما يقدر عليه أحد ظاهره أنه لا يعتبر فعل الشخص نفسه (قول الشارح) كأن الجمعة الخ أي ولمفهوم حديث من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ورده القووي بأن المفهوم لا يفيد عدم اللزوم وانما يفيد أنها لا تكون مؤداة (قول الشارح) وثلاث للمغرب أي ثلاثة للمغرب في آخر وقت العشاء زيادة على التكبيرة في آخر وقت العشاء (قول الشارح) زمن إمكان الطهارة لوزال الصبا آخر الوقت ثم اعتراه جنون مثلاً بعد زمن يسع الفرض فقط فينبغي لزومه لأن الطهارة يمكن تقديمها على زوال المانع بل ينبغي جريان مثل ذلك في زوال الكفر لأن الطهارة ممكنة بأن يسلم هذا ولكن قضية المتن والشرح خلاف ذلك (قول المتن) وأجزأته على الصحيح أي لانه مأمور به مضر وبعليها وقد شرع فيها شرائطها فلا يضر تغيير حاله إلى الكمال كالعباد إذا شرع في الظهر يوم الجمعة ثم عتق قبل إتمامها وقبل فوات الجمعة (قول المتن) ولا إعادة على الصحيح لا يقال هذا نفل فكيف يسقط الفرض لانا نقول أحجب بأنه مانع من تعلق الفرض لاسقط (قول الشارح) لعدم التمكن

عشر سنين فاضر بوه عليها وهو حديث صحيح كما قاله المصنف في شرح المهذب قال والامر والضرب واجب على الولي أباً كان أو جداً أو وصياً أو قتيماً من جهة القاضي وفي الروضة كأصلها يجب على الآباء والأهملات تعليم أولادهم الطهارة والصلاة بعد سبع سنين وضربهم على تركها بعد عشر سنين (ولا قضاء على شخص ذي حيض) أو نفاس إذا طهر (أو جنون أو انغماء) إذا أفاق (بخلاف) ذي (السكر) إذا أفاق منه فإنه يجب عليه قضاء ما فاتته من الصلاة زمنه لتعديده بشرب السكر فان لم يعلم كونه مسكراً فلا قضاء (ولو زالت هذه الأسباب) أي الكفر والصبا والحيض والنفاس والجنون والانغماء (وبقي من الوقت تكبيرة) أي قدرها (وجبت الصلاة) لا أدراك جزء من الوقت كما يجب على المسافر الإتمام باقئانه بمقيم في جزء من الصلاة (وفي قول يشترط ركعة) أخف ما يقدر عليه أحد كأن الجمعة لا تدرك بأقل من ركعة (والاظهر) على الأول (وجوب الظهر بأدراك تكبيرة آخر) وقت (العصر و) وجوب (المغرب) بأدراك تكبيرة (آخر) وقت (العشاء) لأن وقت الثانية وقت الأولى في حوازل الجمع فكذا في الوجوب والثاني لا تجب الظهر والمغرب بما ذكر بل لا بد من زيادة أربع ركعات للظهر في المقيم وركعتين في المسافر وثلاث للمغرب لأن جمع الصلاتين المحققة انما يتحقق إذا تمت الأولى وشرع في الثانية في الوقت ولا تجب واحدة من الصبح والعصر والعشاء بأدراك جزء مما بعدها لا تتقاء الجمع بينهما ولا يشترط في الوجوب أدراك زمن الطهارة ويشترط فيه امتداد السلامة من الموانع زمن إمكان الطهارة والصلاة (ولو بلغ فيها) بالنسب (أتمها) وجوباً (وأجزأته على الصحيح) والثاني لا يجب إتمامها بل يستحب ولا تجزئها لا تدائها في حال النقصان (أو) بلغ (بعدها) في الوقت بالنسب أو الاختلام أو الحيض (فلا إعادة على الصحيح) والثاني تجب لوقوعها حال النقصان (ولو حاضت) أو نفست (أو وجن) أو أغشى عليه (أول الوقت) واستغفره مذكور (وجبت تلك) الصلاة (ان أدرك) من عرض له ذلك قبل ما عرض (قدر الفرض) أخف ما يمكنه لتكتمه من فعله بأن كان متطهراً فان لم تجزئ طهارته قبل الوقت كالتميم اشترط أدراك زمن الطهارة أيضاً (والا) أي وان لم يدرك قدر الفرض (فلا) تجب تلك الصلاة لعدم التمكن من فعلها \* (فصل الأذان) بالجمعة (والاقامة) أي كل منهما (سنة) مؤكدة لمواظبة السلف والخلف عليهما (وقيل فرض كفاية) لانهما من شعائر الاسلام الظاهرة فان اتفق أهل بلد على تركهما قوتلوا على الثاني دون الأول (وانما يشرعان للكتابة) دون النافذة (ويقال في العيد ونحوه) مما شرع فيه الجماعة كالسكوف والاستسقاء والتراويج (الصلاة جامعة) لوروده في حديث الشيخين

من فعلها أي وكأولهلك لئلا يصاب قبل ١٢ ل التمكن من أدائه \* (فصل) \* الأذان إلى آخره والأذان في اللغة الاعلام يقال أذن بشئ إذا نأذنا وأذننا أعلم به ومنه أذان من الله ورسوله إلى الناس أي اعلام والأذان بفتح الهمزة والذال الاستماع (قول المتن) والاقامة سميت بذلك لانها تقيم إلى الصلاة (قول المتن) سنة أي وليست بفرض لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بهما في حديث الاعرابي المسمى صلانه مع ذكره الموضوع والاستقبال والقائل بالفرضية استدلل بحديث فليؤذن لكم أحدكم (قول المتن) للكتابة أي من الخمس (قول الشارح) مما تشرع فيه الجماعة أي الاجتناء لان المشيعين حاضرون ولا ترد على المنهج لانها ليست نحو العبد ثم الأذان والاقامة في هذين مكر وهان

(قول الشارح) أى الاذان احترز عن الاقامة فانها مندوبة له على القولين كماله عليه السلام عليه الشارح رحمه الله قيل قوله ويقع لانه (قول الشارح) وأفصح الخ أى بخلافه هنا فانه وان لم ينصح قد أشار الىه (قول المتن) ويرفع صوته الضمير فيه يرجع للمنفرد من قوله والجديد يندبه للمنفرد (قول الشارح) ليقهر الاستدلال الاحسن أن يجعل هذا علة لا وردود ويمكن أن يجعل علة لقوله أى سمعت (قول المتن) الا بمسجد وقعت فيه جماعة قال الاسنوى التقيد بالمسجد يقتضى انه يرفع في غيره وكان سببه شدة الاعتناء فى المساجد بأمر الاذان فيكون الايام فيها أكثر وفى معناها الربط وأما وقوع الجماعة فلأن الاذان قبلها لا يستحب له لانه مدعوى بالاول انتهى وهذا الكلام \* (٤٦) \* يقتضى ان قولهم فى المنفرد يؤخذ وان بلغه

أذان غيره يجب حمله على منفرد يريد الصلاة بعد إقامة الجماعة أو يصلى في غير المسجد وفيه نظر (قول الشارح) ولو أقيمت الخ لا يقال يعنى عن هذا قول المهاج ويرفع صوته لا بالمسجد الخ لا نناقول ذلك في المنفرد وقوله ولا يرفع فيه صوته يستثنى الرفع بقدر ما يسمع الحاضرون فإنه شرط في الأذان للجماعة كما ستعرفه وقول الشارح في المستثنين أى هذه ومسئلة الجديد (قول الشارح) في الاظهر توجيهه مقابله ان كل واحد من الجماعة الثانية مدعو بالاذان الاول وقد حضر فكما ان الجماعة الاولى اذا حضروا لا يطلب منهم اعادته كذلك الثانية لا شترالك الجميع في الدعاء الاول ووجه الاظهر ظاهر والله اعلم \* تنبيه \* قد استفدنا من هذا الكلام ان اتحاد الجماعة بالاولى قبل اقامتها لا يطالب منهم اذان لانهم مدعوقون بالاول وهو كذلك لكن قالوا ان المنفرد يؤذن وان بلغه اذان غيره هو ذلك اجرومه يشمل بالو حاضر المسجد بعد سماع الاذان به الى منفردا وقد سلم ان الامسئوى قال في قول المهاج وقعت في جماعة اسقى الوتوع محرر - ما له فلا يستحب الاذان لانه مدعوب. وان الاول انه سقى وقد حمل هذا على مريد الصلاة مع الجماعة لكن

في الكسوف ويقاس به نحوه ونصب الصلاة على الاغراء وجامعة على الحال كما قاله في المقاتل  
(والجديد نده) أي الأذان (للفرد) بالصلاة في صحراء أو بلدان لم يبلغه أذان المؤدين وكذا ان بلغه  
كما صححه المصنف في التحقيق والتتبع والاصل فيه الحديث الآتي والتدعيم لا بد له لان التصود من  
الاذان الاعلام وهو منتف في المنفرد قال الرافعي بعد ذكر الاول كالخيز والجمهور انتموه اعلم انه  
يؤذن ولم يتعزوا للخلاف وأفصح في الرونة بتزجج طريقهم واكتفى عنها هنادي كوالجديد لم يذكر  
ويكفي في أذانه اسمع نفسه بخلاف أذان الاعلام (ويرفع صوته) نذر اوى البناى من عبد الله  
ابن عبد الرحمن بن أبي صعصعة أن أباسعيد الحدرى قال له انى أراك تحب الغنم والبانية فاداكنت  
في غنمك أو باديته فأذنت للصلاة فأرفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن حر ولا س  
ولاشئ الا شهده يوم التيامة سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أى سمعت ما تسمعه بخلاف ابلى  
كأنهم الماورى والامام والاعز الى وأوردوه بالانظ الدال على ذلك انما يهر الاستدلال به على أذان  
المنفرد ورفع صوته وقيل ان ضمير سمعته لقوله لا يسمع الى آخره فقط (الروى عنه به جماعة)  
قال في الروضة كاصحابنا وانصرفوا أى فلا يرفع في ذلك للتلاوتهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى  
سيما في يوم الغيم وذكر المجد جرى على الغالب ومثله الرباط ويحوه من أمم جماعة ولو أقامت  
جماعة ثانية في المسجد سن لهم الاذان في الاظهر ولا يرفع فيه الصوت خوف الابس على السامعين  
وتسنت الاقامة في المسنتين على القولين فهما (ويقيم للقائمة) من يريد فعلها (ولا يؤذن) لها (في الجديد)  
والقديم يؤذن لها أى حيث تفعل جماعة ليجامع القديم السابق الى يؤذنا فانه اذا لم يؤذن ان يؤذن  
فالقائمة أولى كما قاله الرافعي وعلى ما تقدم عنه من اقتصار الجمهور في المؤذاة على ان يؤذن  
القديم هنا على الاطلاق ويدل الجديد حديث أبى سعيد الحدرى أنه صلى الله عليه وسلم نادى مناد ان  
الظهر والعصر والمغرب فدا بالافأمره فأقام الظهر فصلاها ثم أقام العصر فصلاها ثم أقام المغرب  
فصلاها ثم أقام العشاء فصلاها رواء الشافعى وأحمد فى مسنديهما باسناد صحيح كذا له فى شرحه  
واستدل فى المذهب للقديم بحديث ابن مسعود فى ذلك أيضا وفيه فأمر بالافأذان ثم أقام فصلى الظهر  
ثم أقام فصلى العصر الى آخره واما الترمذى ففيه زيادة علم بالاذان على الاول فقدم عليه ثم ظهر أنه  
منقطع فان الراوى عن ابن مسعود هو ابنه أبو عبيدة لم يسمع منه كما قال الترمذى الصغرى منه تقدمه قول  
عليه فى الجديد (قلت انقديم أظهر والله أعلم) الحديث مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نادى مناد  
الصبح حتى طاعت السم فصاروا حتى ارتفعت ثم نزل فتوضأ ثم أذن بلال بالسلاة وصلى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى صلاة الذاة (فان كن نوات لم يؤذن لغيره) (ولى) تطعا وفى الاول

يجمع منه أن كلام المهاج في المنفرد (قول المتن) وبقية لفائته أي اتساقا (قول الشارح) أي حيث تجعل جماعة يقتضي الخلاف  
 أن المنفرد لا يؤذن لفائته لا في الجديد ولا في القديم ويكون قوله قلت القديم أظهر خاصا بالجماعة نعم على طريق الجمهور له اشكال (قول الشارح)  
 على الطلاقة أي فلا يقيد بالفعل جماعة وذلك لأن ما علل به التقيد من قوله ليجامع القديم إلى آخره ذاب على هذا التفسير (قول الشارح) على  
 الأول متعلق بقوله فزيدة (قول المتن) قلت القديم أظهر بهذا قال الأئمة الثلاثة (قول المتن) لا يؤذن لغير الأولى أي إذا والى ما إذا وما  
 مؤداة وفائته وقلنا لا يؤذن لفائته لم يؤذن للمؤداة أي ما إذا قدم الفائته



(قول الشارح) ويجرى الخلاف في المنفردة أي خلافا لما يشعر به عبارة المهاج وقوله بناء على نذب الاذان للمنفردة اقتضى صنيعة رحمه الله اذا قلنا لا نذب الاذان للمنفردة بجمري هذا الخلاف في المنفردة وذلك يعيد أمر من أحدهما عدم أذانهما على هذا الترتيب وهو كذلك الأمر الثاني عدم إقامتها جزماء عليه منع ظاهر لان المنفرد وان لا يردن سديم جزماء كسلف وفيه تسدر عنه بأن قوله بناء على آخره راجع للخلاف في الاذان فقط (قول المتن) وترتيبه يستثنى التكبير فانه يجمع كل تكبيرتين في نفس واحدة لفظا لفظا (قول الشارح) كما في الدقائق بخلاف ما في شرح مسلم من انه اسم للآيتين بالشهادتين تابا وخلاف \* (٤٧) \* تعبير الشرحين والروضة من انه اسم للامرين معا وقيل الترجيع ركن لو روده

كفاي ألفاظ الاذان ورد بعد ذكره في أصل الاذان من حديث عبد الله بن زيد الرازي قلت وفي الرد ذلك نظر (قول المتن) والتشويب في الصحيح شامل للقضية بناء على انه يؤذن للآيتين وهو محل نظر (قول المتن) ويسن أن يؤذن قائما وبكره من جلوس مع القدرة على القيام الا في حق المسافر الراكب (قول الشارح) يمين في الاولى أي يقول الاولى مرتين في الالتفات الاولى والثانية كذلك (قول الشارح) كغيره من الاذكار الضمير يرجع لقول المتن ترتيبه (قول الشارح) ولا يضركم اليسير ان قال الاسنوي لكن استحباب ترك ذلك بل بكره فلو عطف حمد الله في نفسه ولو سلم عليه انسان لم يحبه ثم قال وحيث قلنا في شيء لا يكون قاطعا استحباب الاستئناف الا في السكوت والكلام اليسيرين (قول الشارح) للرجال عمومهم يشمل المحارم وقوله كما متهما لك ان تتوقف في هذا القياس (قول الشارح) في الحدث والجنابة قال الاسنوي ويتجه استواء أذان الجنب واقامة المحدث (قول الشارح) لانه أبعث على الاجابة عبارة الاسنوي لان الدعاء من العادات الى العبادات جذب الى خلاف ما تقتضيه الطبائع (قول المتن) عدل خرج به القاس فانه يجوز أذانه مع الكراهة وصحة

الخلاف (ويندب للجماعة النساء الاقامة) بأن تأتى بها احدا هتق (لا الاذان على المشهور) فیهما لان الاذان يخاف من رفع المرأة الصوت به الفتنة والاقامة لاستنهاض الحاضرين ليس فيها رفع الاذان والثاني يندب بأن تأتى بهما واحدة منهما لكن لا ترفع صوتها فوق ما تسمع صواحبها والثالث لا يندب الاذان لما تقدمت والاقامة تبع له ويجرى الخلاف في المنفردة بناء على نذب الاذان للمنفردة قال في شرح المذهب والحنثي المشكل في هذا كله كالمرأة (والاذان مثنى والاقامة فرادى الالفاظ الاقامة) فانه مثنى لحديث الشيخين أمر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة الا الاقامة أي أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في النسائي ثم اراد معظم الاذان والاقامة فان كلمة التوحيد في آخر الاذان مفردة والتكبير في أوله أربع وفي الاقامة مثنى فهي إحدى عشرة كلمة والاذان تسع عشرة كلمة بالترجيع وسيأتي (ويسن ادراجها وترتيبه) للامري ذلك في حديث الحاصم وادراج الاسراع والترتيب الثاني (والترجيع فيه) وهو كما في الدقائق أن يأتي بالشهادتين مرتين سرا قبل قولهما جهرًا لو روده في حديث مسلم والمراد بالسرا والجهر خفض الصوت ورفعه كما عبر بهما في شرح مسلم وغيره (والتشويب) بالثلثة (في الصبح) وهو أن يقول بعد الحيلعتين الصلاة خير من النوم مرتين لو روده في حديث أبي داود وغيره باسناد جيد كما تاله في شرح المذهب قال وسواء ما قبل الفجر وما بعده انتهى وقيل ان توب في الاول لم يثبت في الثاني واحتراز الصحح هما عداها فيه كره فيه التشويب كما قاله في الروضة (و) بسن (أن يؤذن قائما) لحديث الشيباني بالبلال قم فاذولانه أبلغ في الاعلام (لقبلة) لانه انقول لقا وحلنا والاقامة كالاذان فيمداد كرويسن الالتفات فيهما في الحيلعتين يمين في الاولى وشمال في الثانية من غير تحويل صدره عن القبلة وقدميه عن مكانهما (وبشرط ترتيبه وموالاته) لان تركهما يمتثل بالاعلام (وفي قول لا يضركم كلام وسكوت طويلان) بين كلماته كغيره من الادكار قال في شرح المذهب المراد لم يفحش الطول بحيث لا يبعد مع الاول أذانا ولا يضركم اليسيران جزماء وفي رفع الصوت بالكلام اليسير تردد لجوي وبقي في ترك الترتيب فيه على المتكلم منه ولو ترك كلمة منه أتى بها وأعاد ما بعدها (وشروط يؤذن اسلام والتميز) فلا يصح أذان الكافر وغير المميز من صبي ومجنون وسكران لانه عبادة وليسوا من أهلها (والذكورة) فلا يصح أذان المرأة والحنثي المشكل للرجال كما متهما بهم رسبق أذانهم لانسهما وللنساء (ويكره للمحدث) حدثنا أصغر لحديث الترمذي لا يؤذن الامتوضي (ولجنب أشد) كراهة لغلط الجنابة (والاقامة أغظ) من الاذان في الحدث والجنابة لقربها من الصلاة (ويسن صبت) أي على الصوت لانه أبلغ في الاعلام (حسن الصوت) لانه أبعث على الاجابة بالحضور (عدل) لانه يجزأ بآوقات الصلاة (والامامة أفضل منه) أي من الاذان (في الاصح) لاهل للقيام بحقوقها أسبق منه (قلت الاصح أنه أفضل منها وانه أعلم) لانه لا علامه

في شرح المذهب باستحباب الجهرية (قول الشارح) لانه لا علامه بالوقت الى آخره أي وأما ندم مواجبة صلى الله عليه وسلم فلا حاجة الى فراع لمراعاة الاوقات وكان صلى الله عليه وسلم مشغولا بمصالح المسلمين وكذا الخلفاء بعده وكان من شأنه صلى الله عليه وسلم انه اذا عمل عملا داوم عليه لكن هذا الحكم استسكه الاسنوي من حيث ان الاذان سنة رامة فرض كفائة من حيث انها اقامة للجماعة التي هي فرض كفاية

(قول الشارح) فلا يصح قبله قال الاستوى ولا يجوز (قول المتن) فن نصف الليل فائدة \* السحر السدس الاخير من الليل (قول المتن) لسماعه أى وإن لم يستمع أى بقصد السماع قال فى شرح المذهب ولو علم الاذان ولكن لم يسمع بعد أو صم فأنظروا هل لا تشرع له الاجابة واذا ترك الاجابة حتى فرغ المؤذن فأنظروا هل يتدارك قبل طول الفصل لا بعده قال الاستوى ولك أن تقول تكبير العيد أى الذى يقال عقب الصلوات يتدارك الناس وإن طال الفصل فما الفرق انتهى وإذا لم يسمع الترجيع فأنظروا هل يجب فيه لقوله مثل ما يقول وإذا سمع مؤذنين واحدا بعد واحد يجب الكل ولكن الاول متأكد بكونه تركه ذلك كله فى شرح المذهب (قول المتن) لا حول ولا قوة الا بالله يعبر عنهما بالحوقة وبالحوقة اما الثانى فظاهر مأخذه وأما الاول فالخاء من حول والقاف من قوة واللام من الله قال الاستوى وهو أولى \* (٤٨) \* لشموله جميع الالفاظ (قول الشارح)

ويأتى لتكرير الحيعتين من هنا قال الاستوى لو جمع فقال الا فى حيعلته ليشمل الالفاظ الاربع لكان أوضح (قول الشارح) لخبر ورد فيه قال الاستوى ما إذا عاهد من الورود غير معروف قال وفى وجهه يقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة خير من النوم قال أغنى الاستوى وهو وجه منقاس (قول الشارح) ويستحب أن يجب فى كل كلمة عقبها قال فى شرح المذهب أى لا يقارن ولا يتأخر ومقتضاه الامتناع عند التقدم ولو كان السامع فى صلاة أو جماع ونحوه أجاب بعد الفراغ ولو كان فى قراءة أو ذكر استحب قطعه ليجيب وفى المهمات لو قارنه كفى والله أعلم (قول المتن) أن يصلى ظاهره انه لا يكره افرادها عن السلام (قول المتن) الذى وعدته والحكمة فى سؤاله مع وقوعه لا محالة الطهار شرفه وعظم منزلته (قول الشارح) يدل مما قبله لانعت وذلك لان ما قبله منكرو وقد وقع هذا منكرا فى صحيح البخارى وجميع كتب الحديث حكاية لما فى القرآن \* تمة \* يستحب الدعاء بين الاذان والاقامة فانه لا يرد كما رواه أبو داود والترمذى وحسنه \* (فصل) \* فى استقبال القبلة (قول

المتن) بالوقت أكثر نفعاً منها والثالث هما سواء فى الفضيلة (شرطه) أى الاذان (الوقت) لانه للاعلام به فلا يصح قبله (الا الصبح فن نصف الليل) يصح الاذان لها كما صححه فى الروضة وقيل من سبعين من الليل فى الشتاء ونصف سبعين فى الصيف تقريباً لحديث فيه ورجه الرافعى وكأه أراد به بقوله فى المحرر آخر الليل قال فى الدقائق قول المهاج نصف الليل أو ضم من قول غيره آخر الليل والاصل فى ذلك حديث الشيخين ان بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم (ويست مؤذنان للمسجد يؤذن واحد) للصبح (قبل الفجر وآخر بعده) للحديث المذكور فان لم يكن الا واحد أذن لها المترتين استحباباً أيضاً فان اقتصر على مرة فالاولى أن يكون بعد الفجر (ويست لسماعه) أى المؤذن (مثل قوله) لحديث الشيخين اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن (الافى حيعلته فيقول) يدل كل منهما (لا حول ولا قوة الا بالله) لحديث مسلم واذا قال حتى على الصلاة قال أى سماعه لا حول ولا قوة الا بالله واذا قال حتى على الفلاح قال لا حول ولا قوة الا بالله والاقامة كالاذان فى ذلك ويأتى لتكرير الحيعتين فيه بحقوقتين أيضاً كما قاله فى شرح المذهب ويقول يدل كلمة الاقامة أقامها الله وأدامها الحديث أى داود (قلت والافى التشويب فيقول) أى يدل كل من كتبه كما قاله فى شرح المذهب (صدقت وبررت والله أعلم) قال فى الكفاية لخبر ورد فيه ويستحب أن يجب فى كل كلمة عقبها (و) يست (للكل) من المؤذن وسماعه (أن يصلى على النبى صلى الله عليه وسلم) بعد فراغه لحديث مسلم اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على و يقاس المؤذن على السامع فى الصلاة (ثم) يقول (اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاماً محموداً الذى وعدته) لحديث البخارى من قال حين يسمع النداء ذلك حلت له شفاعتى يوم القيامة أى حصلت والمؤذن يسمع نفسه والدعوة الاذان والوسيلة منزلة فى الجنة رجاء صلى الله عليه وسلم أن تكون له والمقام المذكور هو المراتب قوله تعالى عسى أن يعثربك مقاماً محموداً وهو مقام الشعاة فى فصل القضاء يوم القيامة يحمد به الاولون والآخرين وقوله الذى وعدته يدل مما قبله لانعت

\* (فصل استقبال القبلة) \* أى الكعبة (شرط لصلاة القادر) عليه فلا تصح صلاة بدونه اجماعاً بخلاف العاجز عنه كريض لا يجد من يوجهه الى القبلة ومربوط على خنثية فيصلى على حاله ويعيد ويعتبر الاستقبال بالصدر لا بالوجه أيضاً لان الالتفات به لا يبطل الصلاة كما يؤخذ مما سياتى من كراهته (الافى شدة الخوف) أى لا يشترط الاستقبال فيها كما سياتى فى باب الضرورة وسواء فيه الفرض والنفل (و) الا فى (نفل السفر) فالمسافر التنفل راكناً وماشياً (أى سوب مقصده كما يؤخذ مما سياتى

المتن) القبلة هى فى اللغة الجهة (قول الشارح) اجماعاً هو ذلك على أنه أراد بالقبلة أعم من العين (قول الشارح) للضرورة لانه قال تعالى فان خفتم رجلاً أو رجلاً أو رجلاً قال ابن عمر مستقبل القبلة أو غير مستقبلها قال نافع لا أرى عبد الله رضى الله عنه ذلك الا عن النبى صلى الله عليه وسلم (قول المتن) والافى نفل السفر أى حيث لم يمكنه الاستقبال واتمام الاركان فى هودج ونحوه كما سياتى وخرج بالنفل الجارية فأنها ملحقة بالفرائض لان تجوزها على الراحة يؤدى الى محصورتها قال الرافعى وقضية العلة جوازها على الراحة قائماً اذا تمكّن منه يعنى فى حال مشها واستظهره الاستوى وقال قياسه صحتها ماشياً فى الصلاة على الغائب وغيره لكه فى شرح المذهب قد صرح بامتناع المشى والله أعلم وجوز أن يستطير فعل المأفلة للذاصر المتردد فى حوائجه (قول المتن) فالمسافر ظاهره كغيره انه يستحب الاستقبال

(قول الشارح) وفي رواية للجاري انما ذكر هذه لان ما قبلها لا يمنع من ان يصل المكتوبة على الارض لجهة مقصده (قول الشارح) كالتحريم أي  
بجامع ان كلامهما تغيير في الصلاة نفسها ورد بان المعنى الذي شرع هذا الاجل وهو الخوف من الانقطاع واحتياجه الى كثرة النوافل وملازمة  
الاوراد موجود في الطويل والقصر بخلاف القصر والسفر القصير قال أبو حامد كليل والقاضي والبعوي أن يخرج الى حد لا يلزمه فيه الجمعة لعدم  
سماعه النداء (قول المتن) ويختص بالتحريم \* (٤٩) \* قال في المجموع لو وقف لاستراحة أو انتظار رفيق أو نحوه لزمه الاستقبال

قال ابن التقيب ويومي المتوجه الى  
القبلة فان سار سيرا قافلة جاز أن يتجه  
الى جهة مسيره وان كان هو المريد لا سير  
لزمه أن يتجه للقبلة بل ان كان نزل في  
أثناء لزمه ذلك قبل ركوبه لانه بالوقوف  
لزمه التوجه انتهى وقوله قبل ركوبه أي  
والحال انه المريد للسفر هذا هو الظاهر  
ويحتمل خلافاً والحكمة في الاختصاص  
بالتحريم أن يقع أول الصلاة بالشروط  
ثم يجعل ما بعده تابعاً له كالمسألة (قول  
الشارح) لا يصل الى القبلة أي فاذا  
سار ولو بارادته تتم لجهة مقصده وجهه  
الشاسي وخالف الماوردي فكان  
الشارح رحمه الله يريد ضعف مقالته  
لكنه اعتمدها في شرح المذهب (قول  
الشارح) عامداً مثله المكروه وان قصر  
الفصل لندوره ومثل الناسي ما اذا  
انحرف خطأ أو لجماح الدابة (قول  
الشارح) ولا بد أن يكون السجود  
أخف من الركوع أي ولا يلزمه بدل  
وسعه في خفضه بعد التمييز بينهما (قول  
المتن) ويستقبل فهما الخ طاهر اطلاقهم  
سواء سهل ذلك أم لا (قول المتن) ولا يشي  
الى آخره هذا التعليل يفيد المشي في  
الاعتدال دون الجلوس بين السجدين  
وهو كذلك والفرق بين \* (فرع) \*  
لخوف انقطاعا عن الرفقة بسبب  
الاستقبال واتمام الاركان فهل يغتفر  
ذلك ويومي هو محتمل (قول الشارح)

لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحلته في السفر حيث ما توجهت به أي في جهة مقصده واه  
الشحنان وفي رواية لهما غير أنه لا يصل عليها المكتوبة وفي رواية للجاري فاذا أراد أن يصل  
المكتوبة نزل فاستقبل القبلة وألقى الماشي بالراكب وسواء الرتبة وغيرها وقبل لا يجوز العبد  
والكسوف والاستسقاء للراكب وفي شرح المذهب والماشي لندرتها (ولا يشترط طول سفره على  
المشهور) والثاني بشرط كالقصر وفرق الأول بأن النفل يتوسع فيه كجواز قاعدة القادر على القيام  
ويشترط ما سبقت في باب صلاة المسافر أن لا يكون السفر معصية وأن يقصده موضع معين فليس  
للعاصي بسفره والهائم التنفل راكباً ولا ماشياً كما أفصح به في شرح المذهب (فان أمكن استقبال  
الراكب في مرقد) في جميع صلاته (واتمام ركوعه وسجوده لزمه) ذلك لتيسره عليه (والا) أي  
وان لم يمكن الراكب ذلك (فلاصح أنه ان سهل الاستقبال وجب والا فلا) يجب والسهل بأن تكون  
الدابة واقفة وأمكن انحرافه عليها أو تحريفها أو سائرته ويده زمامها وهي سهلة وغير السهل  
أن تكون مقطوعة أو صعبة والثاني لا يجب مطلقاً لان وجوبه يشوش عليه السير والتألم يجب  
مطلقاً فان تعذر لم تصح الصلاة (ويختص) وجوب الاستقبال (بالتحريم وقيل يشترط في السلام أيضاً)  
ولا يشترط فيما بينهما خرما وقال ابن الصباغ القياس أنه مادام واقفاً لا يصل الى القبلة ويدل للأول  
أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا سافر فأراد أن يتطوع استقبال بناقته القبلة فكبر ثم صلى حيث وجهه  
ركبه ورواه أبو داود باسناد حسن كما قاله في شرح المذهب (ويحرم انحرافه عن طريقه) لانه بدل عن  
القبلة (الا الى القبلة) لانها الاصل فان انحرف الى غيرها عامداً بطلت صلاته أو ناسياً وعاد على قرب  
لم تبطل وان طال بطلت في الاصح (ويومي بركوعه وسجوده أخفض) من ركوعه أي يكفيه الایاء  
هما ولا بد من كون السجود أخفض من الركوع تمييزاً بينهما روى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم  
كان يصلي في السفر على راحلته حيث توجهت به يومي أياء الا الفرائض وفي حديث الترمذي  
في صلاته صلى الله عليه وسلم على الراحلة بالایاء يجعل السجود أخفض من الركوع (والا طهر  
أن الماشي يتم ركوعه وسجوده ويستقبل فهما وفي احرامه) أي يلزمه ذلك لسهولته عليه باللبث  
(ولا يشي) أي لا يجوز له المشي (الا في قيامه وتشهده) لطولهما والثاني يكفيه أن يومي بالركوع  
والسجود كالراكب ولا يلزمه الاستقبال فهما ويلزمه في الاحرام في الاصح ولا يلزمه على القولين  
في السلام على الاصح (ولو صلى فزاعاً على دابة واستقبل وأتم ركوعه وسجوده وهي واقفة جاز)  
وان لم تكن معقولة لاستقراره في نفسه (أو سائرته فلا) يجوز لان سيرها منسوب اليه بدليل جواز  
الطواف عليها فلم يكن مستقرّاً في نفسه (ومن صلى في الكعبة واستقبل جدارها أو بابها مردوداً  
أو مفتوحاً مع ارتفاع عتبة ثلثي ذراع أو على سطحها مستقبلاً من بناها ما سبق) أي ثلثي ذراع (جاز)  
أي ما صلاه بخلاف ما اذا كان الشاخص أقل من ثلثي ذراع فلا تصح الصلاة اليه لان الشاخص ستره

ويلزمه في الاحرام في الاصح تفريع على الثاني ١٣ ل وقضيته للزوم وان لم يسهل (قول الشارح) بدليل جواز  
الطواف أي بخلاف السفينة فانها كالدار وتظهر بعضهم في هذا بأنه لو عم السيل حول الكعبة فطاف في زورق فالطاهر الحجة قلت بل الظاهر  
خلافه وأيضاً العدول الى السير في السفينة متعذر أو متعسر في حال السير بخلاف الدابة

(قول الشارح) وفي الصحيحين الخ روى الشيخان أيضا انه صلى الله عليه وسلم لم يصل في السكبة والجواب عنه ان الدخول وقع مرتين لم يصل في الاولى وصلى في الثانية كذا رواه الامام احمد في مسنده وذكره ابن حبان في صحيحه (قول المتن) علم القبلة قال الاسنوي ومحارب النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة وكل موضع ثبتت صلاته فيه ينزل منزلة السكبة في جميع ما ذكر فيها (قول المتن) حرم عليه التقليد لو قال بدله الرجوع الى غيره لكان أولى ليوافق عبارة الروضة الآتية (قول المتن) أخذ بقول ثقة مثل ذلك المحارب الموجودة في بلاد المسلمين السالمة من الطعن (قول الشارح) بأن كان عارفاً بأدلة القبلة أى أو أمكنه التعلم مطلقا على ما في المنهاج تبعاً للرافعي أو بشرط \* (٥٠) \* السفر على المختار في الروضة كالمسيبأتى

كل ذلك آخر الصفحة والله أعلم أي بعد قول المتن فيحرم التقليد (قول الشارح) وسكت في الروضة كأصلها على مقالة الامام قال الاسنوي رحمه الله نقل الرازي كلام الامام وأقره ثم جزم في آخر المسئلة في الكلام على لفظ الوجوب بأن الاطلاق يحول على هذا التقيد وغفل عنه في الروضة فنقل كلام الامام ساكنا عليه انتهى (قول الشارح) وفيه أي التقيد احتمال من التيم أول الوقت أي اذا علم وصوله الى الماء آخره (قول المتن) على الصحيح هذا الخلاف يجري في الفتى في الاحكام الشرعية وفي المقلد هنا أي في القبلة وهناك وفي الشاهد اذ اركى ثم شهد ثانيا بعد طول الزمن وفي طلب التيم الماء اذ لم يتقبل عن موضعه (قول المتن) قلدة لو اختلف مجتهدان فالاحب تقليد الاعلم وقيل يجب كان استويا تخير (قول المتن) فالاصح وجوب التعلم كالوضوء وغيره من شروط الصلاة (قول الشارح) بل هو فرض كفاية أي لان الحاجة اليه نادرة (قول الشارح) ان أراد سفر افترض عين أي لكثرة الاشتباه فيه (قول المتن) قد من الخطأ أي ولو باخبار رتبة ومثله محارب المسلمين السائلة من الطعن (قول المتن) قضى بوجه اختصاص الخلاف بما بعد الوقت كما في نظير ذلك من الاجتهاد في الوقت لكن في كتاب دلائل القبلة لابن التماس حران اقول من مطلقا كما مشى عليه

المصلى فاعتبر فيه قدرها وقد سئل صلى الله عليه وسلم عنها فقال كموخرة الرجل واه مسلم وهي ثلث اذراع الى ذراع قهر يب اذراع الادعى ولا فرق في الجواز بين الفرض والنفل وفي الصحاح انه صلى الله عليه وسلم صلى فيها ركعتين (ومن أمكنه علم القبلة) ولا حائل بينه وبينها كأن كان في المسجد أو على جبل ابن قيس أو سطح وشك فيها الظلمة أو غيرها (حرم عليه التقليد) أي الاخذ بقول المجتهد بأن يعمل به فيها (والاجتهاد) أي العمل به فهم السهولة ههنا في ذلك وقول الروضة كأصلها لا يجوز له اعتماد قول غيره يعم المجتهد والمخبر عن علم ولو حال بينه وبينها جبل أو بناء ففي الروضة وأصلها له العمل بالاجتهاد للثبوت في تكليف المعانة بالعود أو دخول المسجد ويؤخذ مما سياتي أنه يعمل بقول المخبر عن علم مقدما على الاجتهاد (والا) أي وان لم يمكنه علم القبلة (أخذ بقول نفة يخبر عن علم) سواء كان حرا أم عبدا ذكرنا أم أنثى بخلاف القامق والمميز وليس له أن يجتهد مع وجوده (فان فقدوا أمكن الاجتهاد) بأن كل عارفا بأدلة القبلة كالشمس والقمر والنجوم من حيث دلالتها عليها (حرم التقليد) ووجب عليه الاجتهاد فان ضاق الوقت عنه صلى كيف كان وتجب الاعادة (فان تعذر) المجتهد لغيره أو ظلمة أو تعارض أدلة (لم يقل في الاظهر) لجواز زوال الخبر عن قرب (وصلى كيف كان) لحرمة الوقت (وقضى) وجوبا والثاني يقلد ولا يقضى قال في شرح المذهب والخلاف جار سواء ضاق الوقت أم لا عند الجمهور وقول الامام محله اذا ضاق الوقت ولا يجوز التقليد قبل ضيقه قطعا لعدم الحاجة انتهت مسكت في الروضة كأصلها على مقالة الامام وأنه قال بعدها وفيه أي التقليد احتمال من التيمم أول الوقت (ويجب تجديد الاجتهاد لكل صلاة تحضر) من الخمس أداء كانت أو قضاء (على الصحيح) اذ لا شبهة ببقاء الظن لا قول والثاني لا يجب لان الاصل بقاء الظن ولا يجب للنافلة جزما وخص بعضهم الخلاف بما اذا لم يذارق موضعه كالذي طلب الماء في التيمم حتى اذا فارق به يجب التجديد جزما ووفق الرافعي بأن الطلب في مده لا يفيد معرفة العدم في موضع آخر وأدلة القبلة أكثرها سماوية لا تختلف دلالتها بانسانات التربة نعم الخلاف في قديمها اذا لم يكن ذا كرا له دليل الاجتهاد فالذا كرا له دليل لا يجب عليه تجديده قطعاً كقول في الروضة في كتاب القضاء في مسألة وقوع الحادثة مرة أخرى للجهتد المندسة على مسئلة التمسك أنه ان كان ذا كرا للدليل لم يلزمه التجديد قطعاً (ومن يحجز عن الاجتهاد وتعمد ذلك كاعشى) لعدم رونه لها وبصير ليس له أهلية معرفتها (فقدثة عارفا) بها ولو كان عبداً أو امرأة بخلاف انسان وامير ولا يتنصى ما يصلح به بالتقليد ويعبر فيه السؤال لكل صلاة تحضر عن احزاب الملة ثم في تنبيه المتهاد كما ذكره في الكفاية (وان قدر) الشخص على تعلمها (فانصح وجوب التعميم) عليه (يخبره بتدبيره) فان ضاق الوقت عن العلم صلى كيف كان وأعاد وجوبه والثاني لا يجب التعميم عليه بغيره من غير فرض كفاية فيجوز له التقليد ولا يقضى ما يصلح به هذا ما ذكره الرافعي وقول الروضة المختار ما قاله غيره أنه ان أراد سفره افترض عين والا ففرض كفاية وصححه في شرحه (ومن صلى بالاجتهاد قبحن الخطأ) في الجهة في الوقت أو بعده (قضى في الاظهر) ان لا يتنصى القضاء لعذره

الشارح ثم ما ذكرهنا في المجتهد اذا تبين الخطأ أو تغير اجتهاده يجرى في المقلد اذا أخبر من قلده بيقين الخطأ أو تغير  
اجتهاده أو أخبره بذلك ثالث هو أعلم من الذي قلده (قول المتن) في الاظهر أى لانه يتبين الخطأ أفعيا بأمن مثل في التضاعد لاف الخطأ في الوقوف  
نعرفة وبخلاف الاكل ناسيا في الصوم (قول الشارح) والثاني لا يجب هو مذهب الائمة الثلاثة لانه ترك الاستقبال لم يفتك كترك التناول  
واستدلوا بقضية أهل قباء في تحولهم لابلغهم النسخ واجب بأن النسخ ان لم يثبت في حقهم الا بعد الجدل لا كقولنا لا يجوز  
ممسكين بنص فلا نسبوا اليه قصير بخلافه المجتهد وقد كرهنا

(قول الشارح) بناء على القضاء قد أشار إلى ذلك المتن بقوله فلويانغا (قول الشارح) ويخبر فالح استدلاله بقصة أهل قباء (قول المتن) وان شئت اجتهاده أي ولو قلنا بعدم وجوب إعادة الاجتهاد (قول الشارح) فظهر له الصواب يريدان محل العمل بالتأني إذا اقترن ظهور الصواب بظهور الخطأ والأمان كان خارج الصلاة فهو مختار أي فلا يقلد ويصلي كيف كان ويقضي وإن كان فيها ويجب الاستئناف وإن قدر على الصواب عن قرب لمضي جزء من صلاته إلى غير قبله محسوبة \* فائدة \* قال في شرح الارشاد والمراد بانقاربه أن يظهر أجمعاً ويظهر الصواب عقب ظهور الخطأ من غير تخلف انتهى فلا إشكال في قولنا يريد أن نحل العمل الح واعم ان الاجتهاد الثاني إذا كان مساوياً للاول فالذي جزم به البغوي وصوبه الطبري والاسنوي وجوب البقاء على الجهة لا أولى فاصححه في المجموع \* (٥١) \* من وجوب التحول في هذه الحالة أيضاً أخذاً باطلاق الجمهور مردود

بل قال الاسنوي انه باطل ومخالف لما اقتضاه كلام الرافعي من وجوب الاستئناف وعبارة الاسنوي في القطعة عند قول المنهاج وان تغير اجتهاده عمل بالتأني مانصه التنبيه الثاني محل ما سبق اذ ارجح الثاني فان استويا وكان خارج الصلاة فهو مخير وان كان فيها فان عجز عن ادراك الصواب عن قرب بطلت وان قدر فهو يخبر وينبئ أو يستأنف فيه الخلاف السابق وأولى بالاستئناف كذا قاله الرافعي زاد في الروضة الصواب الاستئناف قال الاسنوي وما ذكرناه هنا لا يستقيم فراجع من المهمات انتهى ومراعاة ما سلف نقله عنه كالبعوي من البقاء على الاول (قول الشارح) أو فيها انحراف وأتمها قال الاسنوي لا يعود فيه الخلاف المذكور في الجهة لان التماس والتيسر أسهل من الجهة انتهى والخلاف السابق هو وجهه مرجوح قائل بأن تغير الاجتهاد في الجهة في أثناء الصلاة موجب للاستئناف وهذا الوجه لم يتعرض له الشارح

\* (باب صفة الصلاة) \*

بالاجتهاد (فلو يتقنه فيها وجب استئنافها) بناء على القضاء ويخبر على مقابله إلى جهة الصواب ويتمها (وان تغير اجتهاده) فظهر له الصواب في جهة غير جهة الاول (عمل بالتأني ولا قضاء) لما فعله بالاول لان الاجتهاد لا يتقضى بالاجتهاد وسواء تغير بعد الصلاة أم فيها (حتى لو صلى) صلاة (أربع ركعات لا أربع جهات بالاجتهاد) أربع مرات (فلا قضاء) لها ما ذكر ويذكر في عبارة المصنف الخطأ في التماس أو التيسر فان تقننه بعد الصلاة أعادها أو فيها استأنفها على الاظهر فيهما وان ظننه بالاجتهاد بعد الصلاة لم يؤثر أو فيها انحراف وأتمها

\* (باب صفة الصلاة) \*

أي كيفيتها وهي تشمل على فروض تسمى أركاناً وعلى سنتين تأتي معها (أركاناً ثلاثة عشر) وفي الروضة سبعة عشر عدتها الظمأنينة في محالها الأربعة من الركوع وما بعده أركاناً وجعلها هنا كالجزم من ذلك وهو اختلاف في اللفظ دون المعنى (النية) وهي القصد (فان صلى فرضاً) أي أراد أن يصلي ما هو فرض (وجب قصد فعله) بأن يقصد فعل الصلاة وهي هنا ما عدا النية لانم الاسنوي ولذلك قيل انه اشترط (وتعيينه) بالرفع من ظهر أو غيره (والاصح وجوب نية الفرضية) مع ما ذكر الصادق بالصلاة المعادة لتعين نية الفرضية للصلاة الأصلية والثاني يقول هو منصرف الهابدون هذه النية فلا تجب بخلاف المعادة فلا ينصرف الهابدون (دون الاضافة إلى الله تعالى) فلا تجب لان العبادة لا تكون إلا لله تعالى وقيل تجب ليتحقق معنى الانخلاص (و) (الاصح) انه يصح الاداء بنية القضاء وعكسه هو قول الاكثرين القائلين بأنه لا يشترط في الاداء نية الاداء ولا في القضاء نية القضاء وعدم النية مبني على اشتراط ذلك ومرادهم كما قال في الروضة النية لمن نوى جاهل الوقت لغيم أو نحوه أي طأنا خروج الوقت أو بقاءه ثم تبين الامر بخلاف ظنه اما العالم بالحال فلا تعقد صلاته قطعاً لتلاعبه نقله في شرح المذهب عن تصريحهم (والنفل ذو الوقت أو السبب كالفرض فيما سبق) من اشتراط قصد فعل الصلاة وتعيينها كصلاة عيد الفطر أو النحر وصلاة الضحى وراتبة العشاء والوتر وصلاة الكسوف والاستسقاء (وفي) اشتراط (نية النفلية وجهان) كفاي نية الفرضية

(قول الشارح) أي أراد أن يصلي ما هو فرض كأنه دفع لما عترض به الاسنوي من ان ضمير فعله الآتي لا يصح عوده على الفرض لان ذلك سيأتي في قوله والاصح وجوب نية الفرضية قال القاياني رحمه الله كلام المؤلف أولاً في ذات الفرض لا في صفته وثانياً على العكس فلا يرد ما قاله الاسنوي رحمه الله (قول الشارح) الصادق الخ يرجع لكل من قول المتن قصد فعله وتعيينه (قول الشارح) لان العبادة لا تكون إلا لله تعالى مثله قول الرافعي في توجيه عدم اشتراط التسمية عند الذبح اسم الله تعالى على قلب المؤمن سمي أو لم يسم (قول الشارح) ليتحقق معنى الانخلاص استدلال بعضهم بقوله تعالى وما لاحد عنده من انعمة تجزى الآية وجهه الدلالة كونه سبحانه وتعالى جعل المجازاة لا تقع بمجرد الفعل حتى يتغنى بها وجهه به الأعلى (قول الشارح) وتعيينها معطوف على قوله قصد فعل الصلاة (قول الشارح) كفاي نية الفرضية من هنا قال الاسنوي لو قال الوجهان كان أولى



(قول الشارح) وفي اشتراط نية الاداء والقضاء الخ عبارة المتن بتقدير ذلك فتأمل أي كما يؤخذ من قوله كالغرض فيما سبق (قول المتن) تكبيرة الاحرام يقال أكرم الرجل اذا دخل في حرمة لا تمتثل قاله الجوهرى قال الاسنوى فلما دخل بهذه التكبيرة في عبادة تحرم فيها أمور فيل لها تكبيرة الاحرام انتهى وذهب الحنفية الى انها شرط يدخل في الصلاة عقبها وقائدة الخلاف تظهر في النجاسة اذا كانت حال التكبيرة وزالت مع تمامها قال القاضي عياض والحكمة في افتتاح الصلاة بها استحضار المصلي عظيمة من ثبوت الوقوف بين يديه ليمثل هيئته فيخشع ولا يغيب قلبه (قول المتن) الله أكبر قال الاسنوى هي موصولة في هذه العبارة لان قطعها على الحكاية يوجب انه يجب على المصلي ايضاها وليس كذلك اذ يصح أن يقول مأموما الله أكبر بوصلها جزم به في شرح المذهب (قول المتن) ولا تضر زيادة لا تمنع جعل المأوردى من أمثلة عدم الضرر والله لا اله الا هو أكبر ومثل في الروضة لما يضر تطويله الله لا اله الا هو الملك القدوس أكبر انتهى وعلى الراغب ذلك بأن هذه الزيادة متفرجة عن التكبير (قول المتن) كالله الاكبر والله الاسنوى بأنه دال على التكبير مع زيادة مبالغة \* (٥٢) \* في التعظيم وهو الاشعار بالخصيص

(قول المتن) لا أكبر الله أي بخلاف (قلت الصحيح لا تشترط نية التلبية والله أعلم) لعدم المعنى المعلن به في الفرضية وفي اشتراط نية الاداء والقضاء والاضافة الى الله تعالى الخلاف السابق (ويكفي في النفل المطلق) وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب (نية فعل الصلاة) لحصولها ولم يذكروا هنا خلافا في اشتراط نية التلبية ويمكن تحميمه كما قال الراغب ونجى الخلاف في الاضافة الى الله تعالى (والسبب بالقلب) فلا يكفي النطق مع غفلة ولا يضر النطق بخلاف ما فيه كأن قصد الظهر وسبق لسانه الى العصر (ويندب النطق) بالأسنوى (قيل التكبير) ليساعد اللسان القلب (الثاني تكبيرة الاحرام ويتعين) فيها (على التادار الله أكبر) لانه صلى الله عليه وسلم كان يستفتح الصلاة به رواه ابن ماجه وغيره وقال صلوا كما رأيتموني أصلي رواه البخاري فلا يكفي الله التكبير ولا الرحمن أكبر (ولا تضر زيادة لا تمتلئ الله كالله اذ أكبر) بزيادة اللام (وكذا الله الجليل أكبر في الاصح) والباي تضر الزيادة فيه يستتلاها بخلاف الأولى (لا أكبر الله) أي لا يكفي (على الصحيح) لانه لا يسمى تكبيرا والثاني يمنع دلت (ومن عجز) وهو ناطق عن التكبير (ترجم) عنه بأي لغة شاء ولا يعدل الى غيره من الاذكار (ووجب اتعالم ان قدر) عليه ولو بالسفر الى بلد آخر وبعد التعلم لا يجب قضاء من صلاه بالترجمة قبله الا أن يكون أخرجه مع التمكن منه فانه لا بد من صلاته بالترجمة عند سبق الوقت لحرمته ويجب القضاء بتفريطه الأخير ويجب على الآخر من يحرك لسانه وشفيه ولها به بالتكبير قدر امكانه قال في شرح المذهب وهذا حديثه وسلامه وسائر أذكاره (ويسترفع يديه في تكبيرة حذو منكبيه) لحديث ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة متفق عليه قال في شرح مسلم وغيره معنى حذو منكبيه أن يحاذي أطراف أصابعه أعلا أذنيه وأما ما شهتمت أذنيه وراحتاه منكبيه ودال حدو ومصرف منه معجزة (والاصح) في وقت الرفع (رفعه مع ابتدائه) أي التكبير والثاني معقول التكبير وبكبر مع حط يديه وسواء على الاول انتهاء التكبير مع الحط أم لا وقيل يستأنها وهما معا (ويجب قرن اليه بالتكبير) يعني يجب قرنها بأوله واستحبابها الى آخره كما في المروضة وصلها والمحرر وغيره

(قول المتن) لا أكبر الله أي بخلاف عليكم السلام في الخروج من الصلاة وفرق بينهما بأنه يسمى سلاما وهذا لا يسمى تكبيرا (قول المتن) ومن عجز ترجم أي فهمي بالعربية واجبة ودليله ان النبي صلى الله عليه وسلم فعلها وقال صلوا كما رأيتموني أصلي وقوله ترجم أي لان التكبير ركن فلا بد له من بدل والترجمة أقرب اليه من غيرها (قول الشارح) بأي لغة شاء وقيل تتعين السريانية أو العبرانية لان الله أنزل بهما كتابا فان عجز فبا لغارسية فان عجز فبا أي شاء وقيل الفارسية مقدمة على الجميع قال السبكي لانهم أقرب الى العربية (قول الشارح) ولو بالسفر الى بلد آخر ظاهره ولو بلغ مسافة القصر وفيه نظر (قول الشارح) ويجب على الآخر من الى آخره فان عجز نواه بقلبه (قوله) تشهد الاحسن جعل الضمير عائدا على المصلي لا على الآخر سقط (قول المتن) ويسترفع يديه لما فرغ من بيان واجب التكبير

شرع في بيان سننه \* (فروع) \* لو قطعت يده من الكوع رفع الساعد أو من المرفق رفع العضد ولو لم يقدر على الرفع المستنون أو بل كان اذا رفع يديه أو نقص بأي بالممكن فان قدر علمهما بالزيادة أولى ويستحب كشف اليدين عند الرفع وأن يفرق الأصابع وتفريقها وسطا وان يأتي بالتكبير أي تكبيرا التحريم مبينا بلائد والحكمة في تفریق الاصابع أن يكون لكل عضو واستقلال في العبادة ضرورة (قول المتن) حذو قال الاسنوى معناه مقابل (قول المتن) والاصح رفعه مع ابتدائه لولا رخص حتى أتى ببعض التكبير سن الرفع أيضا بخلاف ما وفرغ منه قبل الرفع (قول الشارح) وبكبر مع حط يديه أي ويكون انتهاءهما معا لا يخلو جزم من الصلاة بلا ذكر كذا ساق الاسنوى هذا الوجه لكنه هنا وجه ثان وفي الاسنوى ثالث وجعل الاسنوى الثاني أن يرفع غير مكبر ثم يكبر ويدها قارنان فاذا فرغ أرسلهما (قول الشارح) واستحبابها قال السبكي اختلوا في هذا الاستحباب فقيل المراد أن يستمر استحضارها الى آخره قال ولكن استحضار اليه ليس بنية واجبا ما ليس بنية لا دليل عليه وقيل يوالى أمثاله فاذا وجد القصد المعبر أو لا جند مثله وهكذا من غير تخلل زمن وليس تكرار اليه تكبيرا التكبير كي يصر لان الصلاة لا تعدد الا بالفرار من التكبير قال وهذا الوجه فيه حرج ومشة لا يتطعن لها كل أحد ولا يغفل

(قول المتن) وقيل يكفي على هذا الوجه بأن استحباب السجدة ذكر في دوام الصلاة غير واجب ورد من طرق الأول بأن التمسك بشرط في الاعتقاد وهو لا يحصل الإتمام التكبير وذهب الأئمة الثلاثة إلى الاكتفاء بوجود التمسك (قول الشارح) وقيل يجب بسطها عليه هذا يختلف في النفل المطلق لأنه فيه مقصود واحد (قول المتن) الثالث القيام بركه أن يتم إحدى رجليه على الأخرى وأن يلمس قدميه ويستحب اطراف الرأس (قول المتن) فقاره جمع مفردة فقارة (قول الشارح) وقال الإمام اعترض بأن الإمام وافق على إيجاب القيام على الركبتين مع أنها ليست صورة قيام وقد يفرق (قول المتن) ولو أمكنه \* (٥٣) \* القيام الخ لو قدر على الركوع دون السجود نظر أن قدر على أقله أتى به

مرتين مرة للركوع ومرة للسجود وان قدر على أكمله فله ذلك ولا يلزمه في الركوع الاقتصار على الأقل لما فيه من تقويت سنة (قول المتن) بقدر إمكانه لو احتاج في ذلك إلى اعتقاد على شيء لزمه (قول المتن) فبعد كيف شاء لو نذر صلاة ركعتين قائما فجزأه قبل يجزئه الجلوس وجهان (قول المتن) من تركه وكذا باقي الجلوسات (قول الشارح) بالمعنى السابق يعني كيف شاء والأوجه أن يرجع ذلك لمعنى العجز السابق أوله وللعود معاً (قول الشارح) ويجوز على الأيسر لا إطلاق الحديث (قول المتن) مستلقياً أي ويجب رفع رأسه بوسادة ونحوها ليكون وجهه للقبلة قيل يرد على المنهاج جواز الصلاة مستلقياً للقادر على القيام إذا احتاج إلى ذلك لئلا يواضعه (قول الشارح) والسجود أخفض من الركوع فان لم يمكنه ذلك أو ما يطره وكذا يجاب عنه كما ذكره الحضرمي شارح المذهب فان عجز جري الأفعال على قلبه \* (فرع) \* لو شرع في السجدة فججز كلها قاعدة ولا يلزمه قطعها بالركعة \* (فرع) \* لو صلى منفرداً صلى قائماً ولو صلى مع جماعة قعد في بعضها الأولى إن صلى منفرداً كذا قالوه وغرضهم أنه يجوز له أن يحرم

(وقيل يكفي) قرنها (بأوله) ولا يجب استحبابها إلى آخره وقيل يجب بسطها عليه ويتصور قرنها بأوله بأن يستحضر ما ينوي فيه (الثالث القيام في فرض القادر) عليه فيجب حالة الأحرام به وهذا معنى قوله في الروضة كاستحباب أن يكبر قائماً حيث يجب القيام (وشرطه نصب فقاره) وهو عظام الظهر (فان وقف منحنياً) إلى أمامه أو خلفه (أو مثلاً) إلى اليمين أو اليسار (بحيث لا يسمى قائماً لم يصح قيامه) فان لم يطبق اتصالاً أو صار كراخ (ككبر أو غيره) (فالحق أنه يقف كذلك) لقربه من الاتصاف (وبزيد انحناء لركوعه ان قدر) على الزيادة وقال الإمام بقعد فاذا وصل إلى الركوع ارتفع إليه لأن حذو يفارق حذو القيام فلا ينادى القيام به (ولو أمكنه القيام دون الركوع والسجود) لعله نظيره (قام وفعله ما بقدر إمكانه) في الانحناء لهما بالصلب فان عجز فبالركبة والرأس فان عجز أو ما لهما (ولو عجز عن القيام) بأن يلحقه مشقة شديدة أو زيادة مرض أو خوف الغرق أو دوران الرأس في السفينة (فقد كيف شاء واقتراشه أفضل من تركه في الظاهر) لانه قعود عبادة بخلاف التربع وعكسه وجهه بأن الاقتراش لا يتميز عن قعود التشهد بخلاف التربع ويجزى الخلاف في قعود النفل (وبكره الاقتراس) في هذا القعود وسائر قعودات الصلاة (بأن يجلس الشخص على وركبه) وهما أصل الفضل (ناصر ركبتيه) ودليله حديث نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاقتراس في الصلاة صححه الحاكم (ثم ينحني) هذا المصلى قاعدة (لركوعه بحيث تنحني جبهة ما قدام ركبتيه) وهذا أقل ركوعه (والأكمل أن يجاذى موضع سجوده) وركوع القاعد في النفل كذلك وهما على وزن ركوع القائم في المحادة وسيأتي (فان عجز) المصلى (من القعود) بالمعنى السابق (صلى جنبه اليمين) استحباباً ويجوز على الأيسر (فان عجز) عن الجنب (فمستلقياً) على ظهره ورجلاه للقبلة والأصل في ذلك حديث البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال لعمران بن حصين وكانت به بواسير صلى قائماً فان لم تستطع فقاعد فان لم تستطع فعلى جنب زاد الساق فان لم تستطع فمستلقياً لا يكلف الله نفسه الاوسعها ثم إذا صلى على هيئة من هذه الهيئات وقدر على الركوع والسجود أتى بهما والأوأمهما منحنياً وقرب جبهته من الأرض بحسب المكان والسجود أخفض من الركوع (وللقادر) على القيام (النفل) قاعدة وكذا مضطجعا في الأصح حديث البخاري من صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد والمراد بالنائم المضطجع واليمين أفضل من اليسار كما قاله في شرح مسلم ويقعد للركوع والسجود وقيل يرمي بهما ومقابل الأصح يقول لمن يقيس الاضطجاع على القعود الاضطجاع بمحوصورة الصلاة بخلاف القعود قال في شرح مسلم فان استلقى مع إمكان الاضطجاع لم يصح (الرابع القراءة) أي للقائحة كما سيأتي (ويستبعد التقرن) لفرض قائماً مع الجماعة ثم إذا عرض له العجز ١٤ ل جلس فليعلم ذلك (قول الشارح) لحديث البخاري إلى آخره قال الأسنوي هو وارد والألم يقص الأجر (قول الشارح) ومقابل الأصح إلى آخره عبارة السبكي وصاحب هذا الوجه يحمل الحديث على الفرض ويقول المراده المريض الذي يمكنه القيام أو القعود مع شدة مشقة فيجوز العود إلى القعود أو الاضطجاع والأجر على النصف وان تحمل المشقة وأتى بما يقدر عليه ثم أجره ودكر زيادة على ذلك فليراجع من شرحه (قول الشارح) لمن يقيس الاضطجاع الخ لك أن تقول هذا ثابت بالحديث السابق وشرح القيس أن يكون ثابتاً بالنص (قول المتن) ويستبعد التقرن خلافاً لما لك في استحبابه قبله

قائماً مع الجماعة ثم إذا عرض له العجز ١٤ ل جلس فليعلم ذلك (قول الشارح) لحديث البخاري إلى آخره قال الأسنوي هو وارد والألم يقص الأجر (قول الشارح) ومقابل الأصح إلى آخره عبارة السبكي وصاحب هذا الوجه يحمل الحديث على الفرض ويقول المراده المريض الذي يمكنه القيام أو القعود مع شدة مشقة فيجوز العود إلى القعود أو الاضطجاع والأجر على النصف وان تحمل المشقة وأتى بما يقدر عليه ثم أجره ودكر زيادة على ذلك فليراجع من شرحه (قول الشارح) لمن يقيس الاضطجاع الخ لك أن تقول هذا ثابت بالحديث السابق وشرح القيس أن يكون ثابتاً بالنص (قول المتن) ويستبعد التقرن خلافاً لما لك في استحبابه قبله

(قول المتن) دعاء الافتتاح لتعوذ قبله ولوسه والم بعد اليه ولا يعمله المسبوق إذا أدرك الإمام في التشهد وقعد مع الإمام ثم قام بعد سلامه (قول الشارح) نحو وجهت أقبليت بوجهي وقبل قصدت بعبادتي وفطر ابتدأ الخلق على غير مثال وجمع السموات فقط دون الأرض لأنها أشرف وقال القاضي بوالطيب لأنها لا يتبع من الأرض إلا الطبقة الأولى بخلاف السموات فإن الشمس والقمر والتجموم موزعة عليها والخفيف يطلق على المائل والمستقيم فعلى الأول المراد المائل إلى الحق والخفيف أيضاً عند العرب من كان على ملأ إبراهيم عليه الصلاة والسلام والنسك العبادة فهو من ذكر العام بعد الخاص وما أنا من المشركين يقول هكذا ولو كان امرأة ومثله من المسلمين (قول الشارح) للقراءة فمن لا يحسنها ينبغي هدم الاستحباب في حقه من الشيطان الرجيم والشيطان اسم لكل متمرد من شطن إذا بعد أو شاط \* (٥٤) \* إذا احترق والرجيم المطرود وقيل المرجوم وفي

القليد هو بمعنى فاعل لأنه يرجم بالوسوسة (قوله) فقل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم هو بيان للأكل (قول الشارح) أي دعاء الافتتاح والتعوذ الخ قياساً على الأذكار المستحبة (قوله) وفي قول يستحب في الجهرية الجهر أي تبعا للقراءة وكما في خارج الصلاة (قوله) والثاني بتعوذ في الأولى فقط لو تركه على هذا في الأولى أتى به فيما بعد ثم هذا الخلاف يجري في القيام الثاني من صلاة المسبوق (قول المتن) لم تصح قراءته هذا إذا لم يتجدد الوجه بطلان الصلاة لتغير المعنى (قول المتن) فإن تخلل ذكر أي ولو قرأنا قال الأسنوي لو أتى بذلك ناسياً للصلاة فقتضى كلام الراعي أنه كالسكوت الكثير ناسياً وهو لا يضرك \* (فائدة) \* الذكري باللسان ضد الانصات وذاته مكسورة وبالقلب ضد التسيان وذاته مضمومة قاله الكسائي وقال غيره هما لغتان بمعنى (قول المتن) فلا في الأصح قال الأسنوي مقتضى كلام الشيخين عدم القطع ولو طال وفيه نظر (قوله) وقيل ليس بمندوب هو شامل لما إذا ترك الإمام التأمين فأمن المأموم (قوله) العبد قال الراعي سواء كان مختاراً أم لعارض كالسعال والتوقف

أو نفل (دعاء الافتتاح) نحو وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض خيفاً مسلماً وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين للإتباع في ذلك رواه مسلم الكلمة مسلماناً بجان حبان (ثم التعوذ) للقراءة لقوله تعالى فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم أي إذا أردت قراءته فقل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (ويسرهما) أي دعاء الافتتاح والتعوذ في السرية والجهرية وفي قول يستحب في الجهرية الجهر بالتعوذ (ويتعوذ كل ركعة على المذهب) لأنه يبتدئ فيه قراءة (والأولى أكد) مما بعدها والطريق الثاني قولان أحدهما هذا والثاني بتعوذ في الأولى فقط لأن القراءة في الصلاة واحدة (وتعين الفاتحة كل ركعة) لحديث الشيخين لأصلاً لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب أي في كل ركعة لما في حديث المسمى صلته في رواية ابن حبان وغيره ثم أقر بأتم القرآن إلى أن قال ثم اصنع ذلك في كل ركعة (الركعة مسبوق) فإنها لا تتعين فيها على الأصح الآتي في صلاة الجماعة (والبسملة منها) أي من الفاتحة عمل لأنه صلى الله عليه وسلم عدها آية منها صححه ابن خزيمة والحاكم ومسلم في ثبوته من حيث الجملة الظن (وتشديداتها) منها لأنها هيأت لحروفها المشددة ووجوبها شامل لحياتها (ولو أبدل ضاداً) منها أي أتى بدلها (بظاء لم تصح) قراءته لتلك الكلمة (في الأصح) لتغيره النظم وأما في تصحيع لعسر التميز بين الحرفين على كثير من الناس (ويجب ترتيبها) بأن يأتي على نظمها المعروف ولو بدلت نصفها الثاني لم يعتد به وبني على الأول أن سها تأخيرها ولم يطل انفصل ويستأنف أن تعمد أو طال الفصل (وموالاتها) بأن يأتي بأجزائها على الولا (فان تخلل ذكر) كتسبيح لداخل (قطع الموالاة) وإن قل (فان تعلق بالصلاة كتأمينه لقراءة) امامه وفحصه عليه (إذا توقف فيها) فلا يقطع الموالاة (في الأصح) بناء على أن ذلك مندوب وقيل ليس بمندوب فيقطعها (ويقطع السكوت) العبد (الطويل) لا شعاعه بالأعراض عن القراءة (وكذا يسير قصد به قطع القراءة في الأصح) والثاني لا يقطع لأن قصد القطع لا يؤثر وحده والسكوت اليسير لا يؤثر وحده فكذا إذا اجتمعاً وجوابه انقطع (فان جمل الفاتحة) أي لم يعرفها وقت الصلاة بطريق أي تعذرت عليه لعدم العلم أو الخيف أو غير ذلك (فيسبح آيات متوالية) يأتي بها بدل الفاتحة التي هي سبع آيات بالبسملة (فان يحجز) عن المتوالية (متفرقة تلت الأصح) المنصوص جواز المتفرقة مع حفظه متوالية والله أعلم فان عجز (عن القرآن) أي يذكر (غيره) كتسبيح وتلليل قال البغوي يجب سبعة أنواع من الذكر وقال الله مأملاً قل في الرونة كأصلها والأول أقرب (ولا يجوز نقص حروف البذل) من قرآن أو ذكر (عن الفاتحة في الأصح) وحروفها

في القراءة ونحوهما فإن كان ناسياً لم يضرك في الكفاية والأعياء كالنسيان (قول المتن) فسبح آيات أي بشرط أن تشتمل على لشدات أو على حرفين بدل الحرف المشدد (قول المتن) حوازا المتفرقة نازع الأسنوي في ذلك وقال إن الذي استند إليه المصنف في الجواز لم يصرح به بل أطلقوا الكلام المطلق مع الحيل على ما قيل غيرهم (قوله) سبعة أنواع تشبهها لمقاطعة الأنواع بغايات الآيات نحو سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ماشاء الله كن وما لم يشأ لم يكن كذا ورد (قول المتن) ولا يجوز نقص حروف البذل بشرط أيضاً أن لا يقصد غير البداية ولو افتتحها أو تعوذ أو بحث الأسنوي اشتراط قصد البدلية فيها لما كان التفرقة عند الإطلاق بخلاف غير الافتتاح والتعوذ

(قول المتن) ويسن عقب الفاتحة أى لكن بعد الفصل بسكنة لطيفة لتمييز القرآن من غيره (قول المتن) خفيفة الميم لو شدد مع الميم لم تبطل صلاته لانه دعاء المعنى حينئذ قاصدين اليك وأنت أكرم من ان تخيب من قصدك (قول المتن) وتسن سورة أى غير الفاتحة (قول المتن) فى الاظهر هذا القول نص عليه فى القديم وكذا فى الجديد من المزني والبويطى وأفتى به الاكثرون والثاني نص عليه فى الام (قوله) لا تباغ فان قلت قد قال صلى الله عليه وسلم صلوا كما أتوني أصلى فهل أوجب السورة \* (٥٥) \* فى الاولين قلت لما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام أم القرآن

عوض عن غيرها وليس غيرها منها عوضا (قوله) والسورة على الثاني اقتصر فى الحادم على النصف أو قريب منه (قول المتن) فان سبق بهما وترهما المصلى عمدا فى الاولين فالظاهر تداركها فى الاخيرتين كنظيره من سجود السهو ومعنى قوله من صلاة نفسه ان الركعتين الاخيرتين من صلاة نفسه لم يدركهما مع الامام وهذا معنى سبقه بهما وقوله قرأها فهما أى فى الركعتين الاخيرتين من صلاة نفسه عند تداركهما وهذا التقدير صار الضمير ان من قوله بهما وفيهما راجعين لشئ واحد خلافا لما شرحه الاسنوى (قول المتن) قرأها فهما الفرق بين ذلك وعدم تدارك الجهر ان القراءة سنة مستقلة والجهر صفة فكأن أخف على ان مقابل النص قائل بعدم التدارك قياسا على عدم الجهر وفرق فى شرح المذهب بأن السنة فى آخر الصلاة الاسرار بخلاف القراءة لانقول يسن تركها فى الاخيرتين بل نقول لا يسن فعلها وبينهما فرق (قوله) وهو مفرع على القولين اما تقر يعه على الاول فواضح وأما على الثاني فوجهه تقرير مقابل النص عليه ما يلزم هنا من تطويل الاخيرين على الاولتين (قوله) فلم يسمع قراءته قال الاسنوى

مائة وستة وخمسون حرفا بقراءة مالك بالالف والثاني يجوز سبع آيات أو سبعة أد كالأقل من حروف الفاتحة كما يجوز صوم يوم قصير قضاء عن يوم طويل ودفع بأن الصوم يختلف زمانه طويلا وقصرا فلم يعتبر فى قضاءه مساواة بخلاف الفاتحة لا تختلف فاعتبر فى بدلها المساواة (فان لم يحسن شيئا) من قرآن ولا ذكر (وقف قدر الفاتحة) فى ظنه ولا يترجم عنها بخلاف التكبير لقوات الانحياز فيها دونه (ويسن عقب الفاتحة) لقارئها (آمين) للاتباع رواه ابوداود وغيره (خفيفة الميم بالمد ويجوز القصير) وهو اسم فعل بمعنى استجب مبنى على النفع (ويؤتمن) المأموم فى الجهرية (مع تأمين امامه) فان لم يتفق له ذلك آمن عقب تأمينه (ويجهر به فى الاظهر) تعالى والثاني يسره كالتكبير والمنفرد يجهر به أيضا (ويسن سورة بعد الفاتحة الا فى الثالثة والرابعة فى الاظهر) للاتباع فى الشقين رواه الشيخان ومقابل الاظهر دليله الاتباع فى حديث مسلم والاتباعان فى الظهر والعصر ويقاس عليهما غيرهما والسورة على الثاني أقصر كما شتمل عليه الحديث وسيأتى آخر الباب سن تطويل قراءة الاولى على الثانية فى الاصح وكذا الثالثة على الرابعة على الثاني ثم فى ترجيحهم الاول تقديم له دليله الثانى على دليل الثالث المثبت عكس الراجح فى الاصول لما قام عندهم فى ذلك والعبارة تصدق بالامام والمنفرد بالمأموم وفيه تفصيل يأتى (قلت فان سبق بهما) من صلاة نفسه (قرأها فهما) حين تداركهما (على النص والله أعلم) لثلاث خلاصاته من السورة ذكره الراجح فى الشرح فى آخر صلاة الجماعة وهو مفرع على القولين فهما وقيل على الثاني فقط (ولاسورة للمأموم) فى الجهرية للنهى عن قراءتها رواه ابوداود وغيره (بل يستمع) لقراءة الامام قال تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له (فان بعد) فلم يسمع قراءته (أو كنت) الصلاة (سرية قرأ) السورة (فى الاصح) والثاني لا لاطلاق النهى وان ورد فى النحر (ويسن للصبح والظهر طوال الفصل والعصر والعشاء وأساطه وللغرب قصاره) بحيث النسائي وغيره فى ذلك وأول الفصل الحجرات كما صححه فى الدقائق قال بعضهم وطواله الى عم ومنها الى الفحى وأساطه ومنها الى آخر القرآن قصاره (ولصبح الجمعة فى الاولى) الم تزيل وفى الثانية هل أتى بكلامها للاتباع رواه الشيخان وهذا تفصيل للسورة فيما سبق ويتأدى أصل الاستحباب بقراءة ثنى من القرآن لكن السورة أحب حتى أن السورة القصيرة أولى من بعض سورة طويلة أى وان كان أطول كما يؤخذ من الشرح الصغير وفى أصل الروضة أولى من قدرها من طويلة (الخامس الركوع) ومعلوم أنه انحناء (وأقله) للقيام أن ينحني (قدر بلوغ راحته ركبتيه) اذا أراد وضعهما عليهما وهو معتدل الخلقه سالم اليدين والركبتين ولو كان التمكن من وضع الراحتين على الركبتين بالانحناس وحده أومع الانحناء لم يكف ذلك فى الركوع والراحة ماعدا

أو سمع صوتا لا يميزه كادل عليه كلامهم (قول المتن) أ وكانت سرية مثل ذلك الاسرار بالجهرية وأما عكسه فحل نظر ثم رأيت فى شرح المبهجة ان للعكس المذكور حكم الجهرية وعزاه للروضة وشرح المذهب فى الشقين واقصر الاسنوى على نقل الشق الاول وعزاه لشرح المذهب (قول المتن) طوال بكسر الطاء جمع مفردة طويل وطوال بضم الطاء وتخفيف الواو وسى الفصل لكثرة الفصل فيه بين السور (قوله) وهذا تفصيل الاشارة فيه راجعة لقول المتن ويسن للصبح والظهر الى آخره (قوله) ويتأدى أصل الاستحباب بقراءة ثنى من القرآن طاهره ولو كلمة وفيه نظر وينبغي اشتراط الفائدة (قول المتن) راحته جمع الراحة راح غيراء

(قول المتن) بحيث يفصل رفعه عن هويته هذا وكذا تفسيرا اشار ح رحمه الله الآتي بقيدك ان زيادة الهوى على أقل الركوع من غير استقرار لا يغني عن الطمأنينة شيئا وهو كذلك ثم الهوى بالضم والفتح السقوط والضم الصعود والفعل هوى يهوى كضرب يضرب بخلاف هوى يهوى كعلم يعلم بمعنى أحب (قول المتن) ولا يقصده غيره أي وإما ان يقصد بالركوع الركوع فليس بشرط وكذا سائر الأركان اكتفاء بالنسبة الأولى (قوله) بل عليه أن يعود إلى آخره الظاهر أنه يسجد للسجدة أيضا (قوله) للاتباع هو ما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع يشخص رأسه ولم يصوبه ومعنى شخص يشخص برفع ويصوب بخفض (قوله) لأنها أشرف الجهات أي وقفا على السجود فان ذلك وارد فيه (قول المتن) ويكبر الخ قال الأسنوي في شرح هذا المجلد اعلم ان أكل الركوع أمران أحدهما في الهيئة وقد فرغ المصنف منه والثاني في الذكر وقد شرع الآن فيه انتهى قلت وحينئذ فيجوز قراءة يكبر ينصب الرء عطفًا على تسوية فيكون \* (٥٦) \* التقدير أكمله أن يسوي وأن يكبر قال الأسنوي

الاصابع من الكف كما سبأ في السجود وتقدم ركوع القاعد (بطمأنينة بحيث يفصل رفعه عن هويته) بأن تستقر أعضاؤه قبل رفعه ودليله قوله صلى الله عليه وسلم للمسيء سلامته ثم اركع حتى تطمئن راسك كما متفق عليه (ولا يقصده غيره) أي بالهوى غير الركوع (فلو هوى السجدة لعله) عند بلوغ حد الركوع (ركوعا لم يكف) عنه بل عليه أن يعود إلى القيام ثم يركع (وأكله تسوية طهره وعنته) كالصفيحة للاتباع رواه مسلم (ونصب ساقيه) لأنه أعون (وأخذ ركبتيه بيديه وتفرقه أصابعه) للاتباع رواه في الأول البخاري وفي الثاني ابن حبان وغيره (للقبلة) أي لجهتها لا لها أشرف الجهات (ويكبر في ابتداء هويته ويرفع يديه كإحرامه) أي يرفعهما حذو منكبيه مع ابتداء التكبير كما تقدم في تكبيرة الإحرام (ويقول سبحان ربّي العظيم ثلاثا) للاتباع رواه في التكبير والرفع الشيخان وفي التسبيح مسلم وفي تثليثه أبو داود ولا يزيد إلا ما علم على التسبيحات الثلاث تخفيفا على المأمومين (ويزيد المنفرد اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري ومخي وعظمي وعصبي وما استقلت به قدمي) لله رب العالمين للاتباع رواه مسلم إلى عصبي وابن حبان إلى آخره جعل لظوله زيادة للمنفرد وألحق به إمام قوم محصورين رضوا بالتطويل (السادس الاعتدال قائما) الحديث ثم ارفع حتى تعتدل قائما متفق عليه والمصلي قاعدا يعود بعد الركوع إلى التعود (مطمئنا) لما في حديث المسيء صلاته في رواية ابن حبان وغيره فإذا رفعت رأسك أي من الركوع فأقم صلبك حتى ترجع العظام إلى مفاصلها (ولا يقصده غيره فلو رفع فرعا) أي خوفا (من شيء لم يكف) رفعه لذلك عن رفع الصلاة (ويسن رفع يديه) حذو منكبيه (مع ابتداء رفع رأسه قائلا سمع الله من حمده فإذا انتصب قال ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد ويؤيد المنفرد أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد) للاتباع رواه البخاري إلى لك الحمد ومسلم إلى آخره جعل بحجزة لظوله زيادة للمنفرد وألحق به إمام قوم محصورين رضوا بالتطويل ويحجر الإمام بسمع الله من حمده ويسر بما بعده ويسر المأموم والمنفرد بالجميع والمبلغ كالإمام ذكره في شرح المذهب ومعنى سمع الله من حمده تقبله منه وملء بالرفع صفة وبالنصب حالا أي ما لا يتقدير أن يكون جسمًا وقوله من شيء بعد أي كالكرسي وسبع كرسيه السموات والأرض وأهل بالنصب منادى والثناء المدح والمجد العظمة وأحق مبتدأ أوله نزع إلى آخره خبره وما بينهما اعتراض والجدة الغني ومنك بمعنى عندك قاله الأزهرى (ويسن التثنية في اعتدال

وكيفية الرفع ان يتدبى به قائما وهو قائم مع ابتداء التكبير فإذا أحاذ كفاه منكبيه انحنى نقله في شرح المذهب عن الاحتجاب وتعبير المناجج يخالفه (قوله) مع ابتداء التكبير قال الأسنوي ولا يعود هذا الخلاف هناك في الابتداء أو الانتهاء (قول المتن) ويقول سبحان ربّي العظيم إلى آخره العمدة في عدم وجوب هذه الأذكار ونحوها مع قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي عدم ذكرها للمسيء صلاته ولك أن تقول يحتمل أنه تركها للعلم به كما اعتذره أئمتنا عن ترك الشهود والسلام وغيرهما وقد قال أحمد بوجوبها (قوله) لله رب العالمين الظاهر أنه بدل من الكاف في لك (قوله) إلى آخره أي وهو رب العالمين التي زادها الشارح \* (فرع) \* يكره قراءة القرآن في غير القيام (قول المتن) فزعا يصح قراءته بالكسر أيضا اسم فاعل منصوب على الحال (قول المتن) سمع الله من حمده لوقال من حمده الله سمعه كفي ذكره الأسنوي نقلا عن الروضة (قول المتن) ربنا لك الحمد روى أيضا في الصحيحين بالواو وهي عاطفة على محذوف أي أطعنك ولك الحمد على

ذلك (قول المتن) بعد الظاهر أنه متعلق بما عدون شئت لما سبأ في كلام الشارح ويجوز تعلقه به على معنى ما شئت ملاء بعد ذلك (قوله) ويسر بما بعده أي لان ذكر الاعتدال كأذكار الركوع والسجود (قوله) كالكرسي إلى آخره هذا يفيد ان قوله بعد متعلق بما عدون شئت لئلا يلزم أن يكون خلق الكرسي متأخرا عن السموات والأرض والظاهر خلافه ويجوز تعلقه بشئت على معنى ما شئت ملاء بعد ذلك (قوله) وأحق مبتدأ يجوز ان يصلح مع ذلك أن يكون خبرا لما قبله أي هذا القول أحق ما قال العبد إلى آخره (قوله) والجدة الغني قال الأسنوي وروى بالكسر وهو الاجتهاد في الهرب (قول المتن) ويسن الثنوت لوقت قبل الاعتدال لم يجزئه ويسجد للسجدة فاعله مطلوب باقوا لما يبيطز فعله \* فائدة \* الثنوت له معان منها الدعاء كما هنا سواء كان بخير أم بشر يقال ثننت له وثننت عليه



قول المتن) فمن هديت أي معهم مثل قوله تعالى فادخلني في عبادي (قول المتن) والامام بلفظ الجمع علامه في الاذكار بأن الامام يصح كونه  
تخصيص نفسه بالدعاء لحديث ورد فيه ومقتضاه المراده في سائر ادعية الامام وبه صرح الغزالي في الاحياء وكذا الجبلي ونقله ابن المنذر  
عن الشافعي ثم قال وثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يقول اللهم باعد بيني وبين خطاياي الى آخره اللهم نقني اللهم اغسلني وبهذا يقول قال  
الاسنوي وعلى هذا فالفرق ان الكل مأمورون به هنالك بخلاف القنوت انتهى قلت وكلام الشارح هنا اذا تأملت به تجده ظاهرا  
في اختصاص ذلك بالقنوت (قوله) بلفظ وصلي الله على النبي أي هكذا من غير زيادة قاله الاسنوي (قوله) كما قيس الرفع فيه الخ فيه  
بحث اذ كيف يسوغ القياس مع كون \* (٥٧) \* الحكم منصوصا عليه في حديث الحاكم (قوله) أي لا يستدل ذلك من هنا قال

الاسنوي لو قال لا مسح وجهه كان  
أولى انتهى قال البيهقي لم يرد في المسح  
في الصلاة حديث ولا أثر ولا قياس  
وانما ورد خارج الصلاة حديث  
ضعيف مستعمل عند بعضهم خارجها  
قط (قوله) فاذا فرغتم فامسحوا بها  
وجوهكم قال الاسنوي ورد في حديث  
حكمة ذلك وهي الافاضة عليه مما  
أعطاه الله تعالى انتهى (قول المتن)  
وان الامام يحجر به أي حتى بالثناء  
ولو قلنا ان المأموم يوافق فيه هذا قضية  
الطلاق وقال الاسنوي يحتمل أن يسره  
ويحتمل أن يحجر به كالموسأل الامام  
الرحمة أو استعاذ من النار فانه يحجر  
ويوافق فيه المأموم كما قاله في شرح  
المهذب انتهى والذي ذكره من ان  
الامام يحجر بالدعاء مسألة مهمة  
لا يفتلها أئمة هذا الزمان (قول المتن)  
وانه يؤمن أي يحجر كتابه لقراءة  
امامه وأما اذا قال الثناء فظاهر انه  
يسره (قوله) والثاني يؤمن فيه أيضا أي  
لا طلاق الحديث والظاهر ان التأمين  
وان قارن الثناء يرجع الى الدعاء الاول  
فان الثناء المذكور له ارتباط بمعنى  
الدعاء السابق (قول المتن) فان لم يسمعه  
قنت لو سمع صوتا لم يفهمه فظاهر

ثانية الصبح وهو اللهم اهدني في هديت الى آخره) كذا في المحرر وبقية كما في الشرح وعافني فعن  
عافيت وتولني فمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقتي شر ما قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك انه  
لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت للتابع رواه الحاكم في المستدرک عن أبي هريرة قال كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رفع رأسه من الركوع في صلاة الصبح في الركعة الثانية رفع يديه  
فيدعو بهذا الدعاء اللهم اهدني الى آخر ما تقدم لكن لم يذكر ربنا وقال صحيح ورواه البيهقي عن ابن  
عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا دعاء ندعوه في القنوت من صلاة الصبح فذكر  
ما تقدم وفي رواية له كان صلى الله عليه وسلم يقنت في صلاة الصبح وفي وتر الليل بهؤلاء الكلمات فذكر  
ما تقدم قال الرافي وزاد العلماء فيه قبل تباركت ولا يعز من عادت قال في الروضة وقد جاءت في رواية  
البيهقي (والامام بلفظ الجمع) لان البيهقي رواه عن ابن عباس أيضا بلفظ الجمع فعمل على الامام  
(والصحيح الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخره) رواها النسائي في قنوت الوتر الذي علمه  
النبي صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي وهو ما تقدم مع زيادة فاعني انك وادع في انه بلفظ وصلي الله  
على النبي فالحق به قنوت الصبح والثاني يقول لم ترد في قنوته (و) الصحيح (سنن رفع يديه) فيه لما تقدم  
في حديث الحاكم والثاني قاسه على غيره من ادعية الصلاة كما قيس الرفع فيه على رفع النبي يديه  
كلما صلى الغداة يدعو على الذين قتلوا أصحابه القراء بيثر معونة ورواه البيهقي (و) الصحيح انه لا يمسح  
وجهه) أي لا يستدل ذلك لعدم وروده والثاني يدخله في حديث سلوا الله بيطون أكفكم ولا تسألوه  
نظهورها فاذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم كما قال أبو داود روى من طرق كلها واهية  
والخلاف كما قال الرافي اذا قلنا يرفع يديه فان قلنا لا فلا يمسح خرمًا وسكت عن ذلك في الروضة للعلم به  
(و) الصحيح (ان الامام يحجر به) للتابع في ظاهر حديث الحاكم المتقدم والثاني لا كسائر الادعية  
اما المنفرد فيسره خرمًا (و) الصحيح بناء على جهر الامام به (انه يؤمن المأموم للدعاء ويقول الثناء)  
وأوله انك تقضي والثاني يؤمن فيه ايضا وألحق المحب الطبري الصلاة على النبي بالدعاء فبؤ من فيها  
هذا ان سمع الامام (فان لم يسمعه) بعد أو غيره (قنت) كما يقنت بناء على انه يسر (ويشعر القنوت)  
أي يستحب (في سائر المكتوبات) أي باقيا (للتأذلة) كالواباء والقيط قال في شرح المهذب والعدو  
لانه صلى الله عليه وسلم قنت شهرا يدعو على قاتلي أصحابه القراء بيثر معونة ورواه الشيخان ويقاس غير  
العدو عليه (لا مطلقا على المشهور) لعدم وروده فيما عدا التأذلة والثاني يتخير بين القنوت وعدمه  
لانه دعاء ويحجر الامام به في السرية والجهرية ومحل اعتدال الركعة الاخيرة (السابع السجود وأقله

انه كعدم السماع بالكية (قوله) كما ١٥ ل يقنت بناء يرجع لقوله كما يقنت وقوله على انه يسر الضمير فيه يرجع للامام  
من قوله هذا ان سمع الامام (قوله) أي باقيا أي وأما الصحيح فقد سلف \* تنبيه \* لو كانت التأذلة خاصة فهل يستحب لمن نزلت به ولغيره القنوت  
محال نظر (قوله) قنت شهرا قال الاسنوي وغيره كان الحامل له على القنوت في هذه القصة عدم دفع تمرّد القائلين (قوله) والثاني يتخير اي عند  
عدم التأذلة كما شرحه كذلك الاسنوي قلت الكلام حينئذ يحتاج الى تأويل لان قوله والثاني انه يتخير يقتضي ان الخلاف في الجواز وقول  
الشارح أولا أن يشترع بمعنى يستحب يقتضي ان المانفي بعد ذلك عدم الاستحباب لا عدم الجواز فليتأمل فينبغي أن يكون هذا مقابلا لا قول الكلام  
وهو قوله ويشعر القنوت الخ (قول المتن) السجود هو لغة التطامن (قول المتن) وأقله مباشرة سيأتي دليله في حديث أمرت أن أسجد على  
تبع للشارح مثل هذا ترك الدليل أولا لعدم دليل يأتي بعد محافظة على الاحتصار



في ركوعه وسجوده) للاتباع في الثلاثة في السجود وفي الثالث في الركوع رواه في الأولين في السجود  
أبو داود وفي الثالث فيه الشخان وفي الثالث في الركوع الترمذي وقال حسن صحيح ويقاس الأولان  
فيه المزيان على المحرر وغيره بالأولين في السجود وفي الروضة يستحب التفریق بين القدمين بشبر  
ويقاس به التفریق بين الركبتين (وتضم المرأة والخنثى) بعضهم إلى بعض في الركوع والسجود كما  
اقتضاه السياق لانه أستلها وأحوط له وضم الخنثى المزيدي على المحرر مذكور في الروضة كأصلها  
في الركوع وفي نوافض الموضوع من شرح المذهب في السجود أيضا وفيه هنا نص الام ان المرأة تضم  
في جميع الصلاة اي المرققي الى الحسين (الثامن الجالس بين سجديته مطمئنا) لحديث الصحيحين  
ثم ارفع حتى تطمئن جالسا (ويجب أن لا يقصد برفعه غيره) فلورفع للدغة عقرب أو دخول شوكة  
في جبينه عليه أن يعود للسجود قاله القاضي حسين في فتاويه (وأن لا يطوله ولا الاعتدال) لانها  
للفصل وسباق حكم تطويلها في باب سجود السهو (وأكله يكبر) مع رفع رأسه (ويجلس مقترشا)  
للاتباع رواه في الأول الشخان وفي الثاني الترمذي وقال حسن صحيح وسيأتي معنى الاقتراح (واضعها  
يديه) على فخذه (قربا من ركبته وينشر أصابعه) مضمومة للقبلة كما في السجود أخذ من الروضة  
قائل الرب اغفر لي وارحمني واجبرني وارزقني واهدني وعافني للاتباع روى بعضه أبو داود  
وباقية ابن ماجه (ثم يسجد الثانية كالاولى) في الاقل والاكثر كما في المحرر (والشهور سن  
جلسة خفيفة) للاستراحة (بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها) بأن لا يعقها تشهد لحديث  
مالك بن الحويرث انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى  
يستوي قاعدار واه البخاري والثاني لآسن لحديث وائل بن حجر انه صلى الله عليه وسلم كان اذا رفع  
رأسه من السجود استوى قائما ذكره صاحب المذهب وغيره قال المصنف وهو غريب ولو صح وجب  
حمله ليوافق غيره على تبين الجواز في وقت أو أوقات ثم السنة في هذه الجلسة الاقتراح للاتباع  
رواه الترمذي وقال حسن صحيح (التاسع والعاشر والحادي عشر التشهد وقعوده والصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم) فيه على ما يأتي بيانه (فالتشهد وقعوده ان عقهما) مع الصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم (سلام ركنا والافستان) اما القسم الثاني فلانه عليه الصلاة والسلام قام من  
ركعتين من الظهر ولم يجلس فلما قضى صلاته كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل السلام ثم سلم  
رواه الشخان دل عدم تداركه على عدم وجوبه وأما القسم الاول فالتشهد منه دل على وجوبه ما روى  
الدارقطني والبيهقي وقال اسناده صحيح عن ابن مسعود قال كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد  
السلام على الله السلام على فلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم قولوا التحيات لله الى آخره والمراد  
فرضه في الجلوس آخر الصلاة لما تقدم وهو محله فينبغي في الوجوب (وكيف قعد) في التشهدين  
(جاز ويغنى في الاول الاقتراح فيجلس على كعب يسراه) بحيث يلي ظهرها الارض (وينصب  
يميناه ويضع أطراف أصابعه) منها (للقبلة وفي الآخر التورك وهو كالاقتراح لكن يخرج يسراه  
من جهة يمينه ويلصق ركبته بالارض) للاتباع فهم رواه البخاري والحكمة في ذلك ان المصلي مستوفز  
في الاول للقيام بخلافه في الآخر والقيام عن الاقتراح أهون (والاصح يقترش المسبوق) في التشهد  
الآخر لانه لا يستغفاره للقيام (والسأهي) في تشهده الآخر لا يحتاجه الى السجود بعده والثاني  
يتوركان الاول متابعة لامامه والثاني نظرا الى انه قعود آخر الصلاة والثالث في الاول ان كان جلوسه  
محل تشهده اقترش والتورك للمتابعة (ويضع فيها) أي في التشهدين (يسراه على طرف ركبته)  
اليسرى (منشورة الاصابع) للاتباع رواه مسلم (بلاضم) بأن يفترج بينها تقرحها مقصدا (قلت

(قوله) يستحب التفریق بين القدمين بشبر  
قال في التواعد يستحب أيضا تفریق  
أصابع الرجلين (قوله) ويقاس به  
التفریق بين الركبتين أي في الركوع  
والسجود (قوله) على فخذه ولو أرسلهما  
من جأني فخذه كان كارسالهما في القيام  
قاله في الروضة ولو انعطفت أطراف  
أصابعهما على الركبتين فلا بأس قاله  
الرافعي (قول المتن) ثم يسجد الثانية  
كالاولى انما شرع تكرار السجود  
في كل ركعة لانه أبلغ في التواضع ثم ان  
صنيع المصنف كما ترى يقتضي  
ان السجدة من معاركن واحد وفي ذلك  
وجهان حكاهما الغزالي وغيره وصح  
اعنى الغزالي انهما ركنا قال في السكافية  
فائدة ذلك تظهر في التقدم على الامام  
والتأخر عنه \* فرع \* جزم في الروضة  
بأن القيام أفضل ثم السجود ثم الركوع  
(قول المتن) والصلاة المختار للخامس  
وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم  
كما ذكر (قوله) قيل أن يفرض هذا وكذا  
قوله الآتي قولوا الحمد موضع الاستدلال  
(قوله) لما تقدم يرجع لقوله قام من  
ركعتين من الظهر الحمد (قول المتن) جاز  
أي بالاجماع (قول المتن) يميناه أي  
قدمها (قوله المتن) والسأهي المراد به  
من عليه سجود سهو كما عبر به في المحرر  
سواء حصل سببه لسهو أو عمد ثم ان هذا  
واضح ان أراد السجود أو أخلق والا  
فالمجبة التورك (قول المتن) بلاضم أي  
قياسا على وضعها على الركبة في الركوع  
(قول المتن) قلت الاصح الضم حتى  
الابهام

(قوله) وثالثهما قال الفارسي الفصيح فتح صلا الخنصر (قول المتن) ويرسل المسبحة سميت بذلك لأنها يشار بها إلى التوحيد والتزويه ومن البين أن التسبيح هو التزويه وتسمى أيضا السبابة لأنها يشار بها عند الحاجة والسب (قول المتن) ويرفعها بحكمة الرفع الإشارة إلى أن المعبود واحد فيكون جامعاً في توحيد بين القول والفعل والاعتقاد ويكره رفع سبابة اليسرى ولومن فاقدها من اليمنى (قوله) وقيل يحترکہا قال البيهقي ولعل المراد من التحريك في هذه الرواية هو الرفع (قوله) لما قام عندهم منه أن التحريك يذهب الخشوع كذا قاله بعضهم (قول المتن) والأظهر إلى آخره قال الأسنوي والثاني يرسله أيضاً مع طول المسبحة وقيل يقبضه ويجعله فوق الوسطى قال فقول المصنف إليها يعني إلى المسبحة يخرج به القول بقبضها وجعلها فوق الوسطى وقوله كذا قد ثلاث وخمسين أشار به إلى جعل الإبهام مقبوضة تحت المسبحة فخرج به قول رسالهما معها وهذا التقدير هو الصواب وذكر المصنف أن عقد ثلاثة \* (٦٠) \* وخمسين شرطها عند الحساب أن يضع طرف

الخنصر على النصر وأما الصورة المذكورة فهي تسعة وخمسون وانما عبر الفقهاء بالاول دون الثاني اتباعاً لرواية ابن عمر ثم نقل أعني الأسنوي عن صاحب الاقبيدانه أجاب بأن اشتراط وضع الخنصر على النصر في عقد ثلاثة وخمسين طريقة أقباط مصر وأما غيرهم فلا يشترطون فيها ذلك انتهى \* (فائدة) \* كيفما فعل المصلي من الهيئات المذكورة حصل السنة وانما الخلاف في الأفضل (قوله) والمناسب لها منها التشهد آخرها كان وجه المناسبة للتشهد اشتماله على السلام وأما الاختصاص بالآخر فلا نه خاتمة الصلاة (قوله) فتجب فيه أي معه انما يصنع هكذا الآن قوله فتجب فيه بمعنى قوله فرض في التشهد فهو المستدل عليه ثم فسر بقوله أي معه ليكون هذا التفسير تفسير المتن وقوله فالمعنى أنها بعده أي المراد من أنت (قوله) قياساً على الآخر أي ولأن السلام سنة مشروع فيه فلتكن الصلاة كذلك لأن جمعها مستحب (قوله) لسانه على التخفيف في أي داود انه صلى الله عليه وسلم كان يجلس في الركعتين كما يجلس على

الأصح الضم والله أعلم) ليتوجه جميعها إلى القبلة (ويقبض من يمينه) ويضعها على طرف ركبته اليمنى (الخنصر والنصر) بكسر أولهما وثالثهما (وكذا الوسطى في الظاهر) للاتباع رواه مسلم والثاني يحلق بين الإبهام والوسطى للاتباع أيضاً رواه أبو داود وغيره والسمع في كيفية التحريك أن يحلق برأسهما والثاني يضع رأس الوسطى بين عقد الإبهام (ويرسل المسبحة) وهي التي تلى الإبهام (ويرفعها عند قوله لا اله الا الله) للاتباع رواه مسلم (ولا يحترکہا) للاتباع رواه أبو داود وقيل يحترکہا للاتباع أيضاً رواه البيهقي وقال الحديثان صححان انتهى وتدرج الأول الثاني على الثاني المثبت لما قام عندهم في ذلك (والأظهر ضم الإبهام إليها كعقد ثلاثة وخمسين) للاتباع والثاني يضع الإبهام على الوسطى المقبوضة كعقد ثلاثة وعشرين للاتباع أيضاً رواه مسلم (والصلاة عن النبي صلى الله عليه وسلم فرض في التشهد الآخر) وفي معناه تشهد الصبح والجمعة والصلاة المقصورة لأنها كقول الشافعي "واجبة بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وأولاً وأحوال وجوبها للصلاة والمناسبات لها منها التشهد آخرها فيجب فيه أي معه كما عبر به الغرالى ومعنية لفظ لاخر من متمكك بمعنى البعدية فالمعنى أنها بعده وذلك موافق لما سيأتي من وجوب ترتيب الأركان ومصر - به في شرح المذهب وقال يشترط أن يأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فرائعه من التشهد (والأظهر أنها في الأول) أي الاتيان بها فيه قياساً على الآخر وتكون فيه سنة استحبابية وثالثاً لا تسن فيه لانه على التخفيف (ولا تسن) الصلاة (على الآل في الأول على الصحيح) وقيل تسن فيه والخلاف كما في الروضة وأصلها مبني على وجوبها في الآخر فإن لم يجب فيه وهو الراجح كما سيأتي لم تسن فيه والخلاف كما في الروضة في الآخر وقيل تجب فيه لحديث أمرنا الله أن نصلى عليك فكتب صلى عليك قالوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد إلى آخره رواه الشيخان الأسدره مسلم فالصلاة فيه على الآل الزيادة في الجواب مطلوبة قال الثاني على وجه الوجوب كالجواب وقال الأول على وجه الندب كحديثه وهو أطهر ومنهم من حكى هذا الخلاف قولين ومشي في الروضة كأصلها على ترجيحهم ورجح في شرح المذهب أنه وجهان ولو صلى في الأول على النبي ولم ينسها فيه أو صلى فيه على الآل ولم ينسها فيه مع قولنا بوجوبها في الثاني فقد نقل ركناً قولياً من محله إلى غيره فبطلت الصلاة بعده في وجهه يأتي في باب سجود السهو وآل النبي صلى الله عليه وسلم أقاربه المؤمنون من بني هاشم وبني المطلب (وأما التشهد مشهور) ورد فيه أحاديث اختار الشافعي منها حديث ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يركع

التشهد

الرضف والرضف الحجارة المحمية (قوله) والخلاف كما في الروضة وأصلها والاسنوي انما ادقنا بالوجوب في الثاني ففيها في الأول الخلاف المذكور في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الأول انتهى وهذا البناء كما ترى فضيلة ترجيح السنية خلافاً لظاهر كلام الشارح وقد يعتذر عنه بأن مراده الخلاف من حيث هو لا هذا الخلاف الذي في المناهج بترجيحه (قوله) اختار الشافعي إلى آخره قال الأسنوي لا مور منها زيادة المباركات وعلى وفق قوله تعالى تحية من عند الله مباركة طيبة ومنها من راوى يقول معه رجحان المتأخر واعلم ان حديث ابن عباس في مسلم وحديث ابن مسعود رواه الشيخان وهو أصح

(قوله) فكان يقول التحيات قال الاسنوي جميع تحية قبيل هي البقاء الدائم وقيل العظمة وقيل السلامة من الآفات وقيل الملك وهو المعروف  
سمى بذلك لأن الملوك كانت تعجب بتحية معروفة كهم صباحا وأبى اللعن وانما جعلت لأن كل ملك كانت له تحية والمعنى أن الالفاظ الدالة مستحقة له  
تعالى (قوله) المبارك الخ تقديره والمباركات وكذا الذي بعده دليل التصريح بالعطف في بقية الروايات فأما المبارك كانت تحياتها  
الناسيات والصلوات هي الصلوات الخمس وقيل كل صلاة وقيل الرحمة وقيل الدعاء والطيب ضد الخبيث والمعنى أن الكلمات الطيبة  
الصالحة لثناء على الله انما يستحقها البارى دون غيره وقيل المراد بها الاعمال الصالحة وقوله سلام عليك فيه قولان حكاهما الازهرى  
أحدهما اسم السلام أى اسم السلام عليك فأنتم أسماءه تعالى لأنه المسلم من الآفات والثاني سلام الله عليك تسليما وسلاما وقوله علينا أى  
على الحاضرين من الامام والمأموم والملائكة انتهى (قول المتن) وأشهد انما وجبت الواو هنا دون الاذان لأن كلمات الاذان يطلب  
فيها السكوت على كل كلمة ثم ألحقته به \* (٦١) \* الإقامة هذا حكمته فيما يظهر والعمدة الاتباع (قوله) وقد سقط أولها

التشهد فكان يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله  
وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله رواه  
مسلم (وأقله) التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلاما علينا وعلى عباد الله الصالحين  
أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله) اذ ما بعد التحيات من الكلمات الثلاث توابع له  
وقد سقط أولها في حديث غير ابن عباس وجاء في حديثه سلام في الموضعين بالتونين رواه الشافعي  
والترمذي وقال فيه حسن صحيح (وقيل بحذف وبركاته) للغي عنه برحمة الله (و) قيل بحذف  
(الصالحين) للغي عنه باضافة العباد الى الله لانصرافه الى الصالحين كما في قوله تعالى عينا يشرب بها  
عباد الله (و) قيل (يقول وأن محمدا رسوله) بدل وأشهد الى آخره لأنه يؤدي معناه (قلت الأصح)  
يقول (وأن محمدا رسول الله وثبت في صحيح مسلم والله أعلم) لكن بلفظ وأن محمدا عبده ورسوله  
فالمراد اسقاط لفظ أشهد والمراد بقوله وقيل الى آخره حكاية ثلاثة أوجه كما تقدم بيانه وفي الروضة  
كأصلها لو أخل بترتيب تشهد نظران غير تغييرا مبطلا للغي لم يحسب ملجأ به وان تعده بطلت صلته  
وان لم يبطل المعنى أخرأه على المذهب وقيل فيه قولان والتحية ما ينبغي به من سلام وغيره ومنه الصلاة  
أى الدعاء بخير والقصد الثناء على الله بأنه مالك لجميع التحيات من الخلق والمباركات الناميات  
والطيبات الصالحات (وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله اللهم صل على محمد وآله)  
كذا في الروضة وأصلها وهو تناول الصلاة الواجبة والندوبة في التشهدين على ما تقدم وأكمل  
من قوله وآله أن يقال وعلى آل محمد كما تقدم في الحديث (والزيادة الى حميد مجيد) الواردة فيه وهي  
كأصليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم الحمد مجيد  
(سنة) في التشهد (الآخر) بخلاف الاول فلا تنس فيه كما لا تنس فيه الصلاة على الآل لسانه على  
التخفيف وفيما قاله اشارة الى أن ما في الحديث اكمل الصلاة وفي الروضة وأصلها في بيان الاكمل

الى آخره قد جعل الرافعي الضابط في  
حوار الاسقاط كون اللفظ تابعاً لغيره  
أرساقطاً من بعض الروايات (قوله)  
يقول أى فى الايمان بأقل التشهد وأن  
محمدا رسول الله ومثل ذلك على ما صرح به  
الاسنوي وغيره وأن محمدا عبده ورسوله  
(قوله) فالمراد اسقاط لفظ أشهد قال  
الاسنوي لكن هذا الاستدلال يعكس  
عليه تعين لفظ الجلالة فإنه قد ثبت  
الاتيان بالضمير بدلها انتهى ومراده  
ثبوت ذلك في البخارى ومسلم كانه عليه  
قبل ذلك (قوله) لو أخل بترتيب التشهد  
الح اما الترتيب بين التشهد والصلاة فهو  
ركن كما سلف (قوله) وأكمل من قوله  
وآله الخ انما نبيه على هذا هنا لأن قول  
المتن الآتى والزيادة الخ لا يفيد ذلك لأن  
المعنى والزيادة على الأقل المذكور  
لا يقال وعلى آل محمد يصدق عليه انه  
زيادة على الأقل المذكور لأن فوات  
الضمير من آله مانع من كون ذلك زيادة

١٦ ل عليه نعم هو زيادة على بعض الأقل المذكور فرحمه الله ونفعنا به ما أدراه بأساليب الكلام (قوله) الواردة  
فيه أى في الحديث يريد رحمه الله أن آل في الزيادة للعهد الذهنى وهو الوارد في حديث الشيخين (قول المتن) سنة في الآخر قال الاسنوي دليل  
عدم وجوبها فيه وعدم استحبابها في الاول الاجماع (قوله) فلا تنس فيه لو أدرك المسبوق ركعتين من الرابعة تشهد تشهد كالمسبوق  
للإمام (قوله) وفيما قاله اشارة يريدان قوله والزيادة بعد قوله وأقل الصلاة الخ يفيدان ما في الحديث هو اكمل الصلاة يعنى بمعونة أن آل في لفظ  
الزيادة للعهد الذهنى وهو الوارد في الحديث (قوله) وفي الروضة وأصلها الخ قال في شرح المذهب وينبغى أن يجمع ما في الاحاديث الصحيحة فيقول  
اللهم صلى على محمد عبدك ورسولك النبي وعلى آل وآزواجه وذريته كأصليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد  
وآزواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد  
لأن الصلاة من الله هي الرحمة ولم تجمع الرحمة والبركة لنبى غيره قال تعالى رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت انه حميد مجيد فسأل النبي صلى الله  
عليه وسلم اعطاء ما تضمنته الآية مما سبق اعطاؤه لابراهيم وبدل كما قال الاسنوي على ان الاشارة بهذه الآية اتفاقاً آخرها مع آخر التشهد  
في قوله حميد مجيد والحمد والحمد والمجيد بمعنى الماحد وهو الكامل في الشرف والكرم



(قوله) أودنوي لنا وجهه بأنه إذا قال اللهم ارزقني جارية حسنة صفتها كذا ونحوه تبطل صلاته (قوله) لحديث الخ الصارف من الوجوب الاجمالي (قول) المتن وما أخرت قبل معنى هذا الطلب غفران ما سيقع صلى تقدير الوقوع (٦٢) وقيل أراد التأخر من الذنوب التي صدرت

منه وهذا الأخير هو الذي ذكره الاستوى في بعض شروح الرسالة تنقلا عن الأصحاب والأول بحث لرحمة الله (قول) المتن على قدر التشهد والصلاة قال الدميري الظاهر أن المراد أقلهما انتهى وقال ابن الرفعة أكملهما والأ فكانت سنة عند أسفاط سنة (قول) المتن العاجز أي قياسا على الواجب (قول) المتن السلام قال القفال في المحاسن في السلام معنى وهو أنه كان مشغولا عن الناس وقد أقبل عليهم انتهى ثم كلام المؤلف يفهم أن الواجب مرة واحدة وهو كذلك (قوله) بالتوبين أما غيره فلا يجزئ قول واحد \* فرع \* إذا قلنا بعدم الأجزاء كان الاتيان به مبطلا للصلاة فيما يظهر وهو قضية كلام الشيخين كغيرهما من العبادات ولا نأخذ أعمى البسة تليق بالأفعال دون التروك كذا قاله الاستوى وأحسن منه ما قاله غيره لأن البسة الأولى شاملة لذلك (قوله) مع السلام أي الأول وانظر هل يجب الأمران بأوله أو بجميعه (قوله) لكن لا يحتاج إلى تعيين الصلاة لكن لو عين عمدا غير ما هو به بطلت صلاته لتلاعبه \* فرع \* استعمل إذا نوى عددا ثم سلم قبل تمامه إن لم ينو العمل بطلت صلاته كما قاله في الخادم (قول) المتن ورحمة الله مقتضاه أنه لا يقول وبركاته وهو المشهور والثاني يستحب والثالث في الأول دون الثاني حكاهما السبكي واحتار الثاني قال الاستوى وإذا انتصر على واحدة فعلها تلقا وجهه كان حكمه هذا المحافظة على العدل في حق من يسلم عليهم وقيل

على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في الموضعين وهو مأخوذ من بعض طرق الحديث وفي بعضها أيضا بعد آل إبراهيم الثاني في العالمين وآل إبراهيم إسماعيل وإسحاق وأولادهما (وكذا الدعاء بعده) أي بعد التشهد الآخر بما يتصل به من الصلاة على النبي وآله سنة للإمام وغيره بدعي أودنوي لحديث إذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل التحيات لله إلى آخرها ثم ليختبر من المسئلة ما شاء أو ما أحب رواه مسلم وروى البخاري ثم ليختبر من الدعاء أعجبه إليه فبدعوه أتم التشهد الأول فلا يسق بعده الدعاء لما تقدم (ومأثوره) عن النبي (أفضل) من غير المأثور (ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت إلى آخره) أي وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أعلم به معنى أنت المتقدم وأنت المؤخر لا اله أنت للاتباع رواه مسلم (ويستأن أن لا يزيد) الدعاء (على قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) وفي الروضة كأصلها الأفضل أن يكون أقل منهما لأنه تسبى له ما فإن راد لم يضر إلا أن يكون أما ما في كرهه التطويل انتهى (ومن عجز عنهما) أي عن التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهو ناطق والكلام في الواجبين لما سبأني (ترجم) عنهما وتقدم في تكبير الأجزاء أنه يترجم عنه بأي لغة شاء وأنه يجب التعلم أن قدر عليه ولو بالسفر إلى بلد آخر فيأتي مثل ذلك هنا آثار القادر عليهما فلا يجوز له ترجمتهما (ويترجم للدعاء) الذي تقدم أنه مسنون (والذكر الكائن) كالتشهد الأول والصلاة على النبي فيه والقنوت وتكبيرات الانتقال والتسنيات (العاجز القادر في الأصح) فهما العذر الأول دون الثاني فلو ترجم بطلت صلاته والثاني يترجم أي يصح رواهما المترجمة لقيام غير العربية مقامها في أداء المعنى والثالث لا يترجم لأن الضرورة لا تلزم الدوب حتى يترجم عنه ثم المراد الدعاء والذي كرام المأثوران فلا يجوز اختراع دعوة أود كبرالية في الصلاة طعنا لله لراعي عن الإمام تصرح بها في الأولى واقصر عليهما في الروضة وأشعارا في الثانية (الثاني عشر السلام وأقنه السلام عليكم والأصح حوار سلام عليكم) بالتوبين كفي التشهد فيكون صورة ثالثة بدليل (قمت الأصح المنصوص لا يجوز والله أعلم) قال في شرح المذهب ثبت الأحاديث الصحيحة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول السلام عليكم ولم يقل عنه سلام عليكم بخلاف التشهد (و) الأصح (أنه لا تشبیهة الحروج) من الصلاة كغيرها من العبادات والثاني يجب مع السلام أن يكون الحروج - كالدخول بنية لكن لا يحتاج إلى تعيين الصلاة (وأكمل السلام عليكم ورحمة الله وبركاته) وشعلا لا ملتصقا في الأولى حتى يرى حبه الأيمن وفي الثانية الأيسر (للاتباع في دثار رواه الدارقطني) وسحبان وغيرهما يتدعى السلام في المرتين مستقبلا للقبلة وينتهي مع تمام التسميات (روى السلام عن من عن يمينه ويساره من ملائكة وأنس وحقن) مؤمنين أي نبوة بدعوة من صلى على الأيمن ومرة اليسار على من صلى اليسار أما ما كان أو أمام وما والمنفرد يوبى بالمرتين على الأقل - كذا في الروضة كأصلها (ويؤى الإمام السلام على المتقين) هذا يزيد على ما تقدم من متقين حبه ويؤيد في الروضة ولا أصلها ويلحق بالأمم في ذلك الأموم (وهو أرذ عليه) وهو يوبى منهم من عوبى - بساينة الثانية ومن على يساره بالاولى ومن حقه بآبتهما ما شاء وبالاولى أفضل - وسحبان - عصر أو سمين لرد على بعض والأصل في ذلك حديث على كآب النبي صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم فصل بينهم بالتسليم على الملائكة المتقين ومن دعه من المسلمين وأوسين رواه الترمذي وحسنه وحديث سمرة أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رد على الأمم وإن نجا وأبى يسلم بعصنا

يدأبها يمنا ويكملها شملا \* فائدة \* يستأن يفصل إحدى التسليمين عن الأخرى (قوله) وانتفردا لهذا الشكل عليه على حديث سنة العصر الآتي ولعل الشارح أشار إلى ذلك بقوله كذا في الروضة كأصلها

(قول) المتن الثالث عشر ترتيب الأركان إلى آخره لحديث النبي صلى الله عليه وآله ولأنه الوارد مع قوله صلوا كما رأيتموني أصلي قال في شرح المذهب وجعل الترتيب والمواالات شرطين أظهر من جعلهما ركنتين وصورت ترك المواالات تطويل الزكن القصير (قول) المتن الأركان أما السنن فالترتيب بينها ركن أو شرط في الاعتدال في الصلاة (قوله) ومعلوم أنما قال ذلك لأنه لم يدخل في عهده السابق بخلاف قرن التية بالتكبير (قول) المتن تمت به الضمير فيه يرجع إلى المثل من قوله قبل بلوغ مثله كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله أي بمثله المفعول (قوله) المتروك آخرها إنما قيد بذلك لقوله تمت به ركعته وذلك لأنه لو كانت المتروك من (٦٣) أنما قام المآني بمقام ذلك المتروك ثم يكملها ولا يصح أن يقال تمت به ركعته

(قول) المتن أو من غيرها أي سواء علم عنها أو لم يعلم (قول) المتن رباعية هو نسبة إلى رباع المعدول عن أربع (قول) المتن وجب ركعتان قال الأسنوي الصواب في المسألة الثانية أنه يلزمه ركعتان وسجدة لأن الأسوأ ترك السجدة الأولى من الأولى والثانية من الثانية وواحدة من الرابعة ثم قال فإن قيل إذا قدرنا ترك السجدة الأولى وبطلان السجود الذي بعدها فلا يكون المتروك ثلاث سجود فقط قلنا هذا خيال فاسد فإن المعدود وتركه إنما هو المتروك حسا لا مآني به حسا بالاطل شرعا لسلك أسوأ التقادير إذ لو قلنا بهذا للزم في كل صورة وحينئذ فيستحيل قولهم لو ترك ثلاث سجود أو أربع لا نأدا جعلنا المتروك من الركعة الأولى هو السجدة الثانية كما سلك أصحاب فيكون قيام الركعة الثانية وركوعها وغير ذلك مما عدا السجود باطلا وهكذا في غيرها وحينئذ فلا يكون المتروك هو السجود فقط بل أنواعا من الأركان قال وإنما تركت هذا الخيال وإن كان واضح البطلان لأنه قد يتخيل في صدر من لا حاصل له والاخر حق هذا السؤال الخفيف أن لا يدور في تصنيفه وينقض إشكاله هذا أن يلزم في الأربع كالخمس

على بعض رواه أبو داود وغيره ويستحب لكل مصل أن ينوي بالتسليم الأولى الخروج من الصلاة أيضا أن لم نوجها (الثالث عشر ترتيب الأركان) السابقة (كأذ كرنا) في عدها المشتل على وجوب قرن التية بالتكبير ومعلوم أن محله القيام كما تقدم وان قعود التشهد مقارن له فالترتيب المراد فيما عدا ذلك وعده من الأركان بمعنى الفروض كما تقدم أول الباب صحيح ومعنى الأجزاء فيه تغليب (فإن ترك) أي الترتيب (عمدا) بتقديم ركن فعلى (بأن سجدة قبل ركوعه بطلت صلاته) لتلاعبه بخلاف تقديم القول كان صلى على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد فيعيد لها بعده (وان سها) في الترتيب بترك بعض الأركان (ها) فعله (بعد المتروك لغو) لوقوعه في غير محله (فإن تذكر) المتروك (قبل بلوغ مثله فعله والا) أي وإن لم تذكره حتى فعل مثله في ركعة أخرى (تمت به) أي بمثله المفعول (ركعته) المتروك آخرها لوقوعه في محله (ونذكر الباقي) من الصلاة ويسجد في آخرها للسجود كسأني في بابه (فلو تيقن في آخر صلاته ترك سجدة من) الركعة (الآخرة سجدها وأعاد تشهد) لوقوعه قبل محله وسجد للسجود (أو من غيرها لزمه ركعة) لأن الناقصة كملت بسجدة من التي بعدها ولغاياقتها (وكذا إن شك فيهما) أي في الآخرة وغيرها أي في أتمهما المتروك منها السجدة فإنه يلزمه ركعة أخذنا بالاحوط ويسجد للسجود في الصورتين (وان علم في قيام ثانية ترك سجدة) من الأولى (فإن كان جلس بعد سجدة) التي فعلها (سجد) من قيامه اكتفاء بجلو سه سواء نوى به الاستراحة أم لا (وقيل إن جلس بنية الاستراحة لم يكفه) لقصد سنة (والا) أي وإن لم يكن جلس بعد سجدة (فلنجلس مطمئنا ثم يسجد وقيل يسجد فقط) اكتفاء بالقيام عن الجلوس لأن القصد به الفصل وهو حاصل بالقيام ويسجد في الصورتين للسجود (وان علم في آخر رباعية ترك سجدين أو ثلاث جهل موضعها) أي الخمس في المستثنين (وجب ركعتان) أخذنا بالأسوأ وهو في المسئلة الأولى ترك سجدة من الركعة الأولى وسجدة من الثالثة فيخبران بالثانية والرابعة ويلغوا بينهما وفي المسئلة الثانية ما ذكر وترك سجدة من ركعة أخرى (أو أربع) جهل موضعها (فبسجدة ثم ركعتان) لاحتمال أنه ترك سجدين من الركعة الأولى وسجدة من الثانية وسجدة من الرابعة فتلغوا الأولى وتكمل الثانية بالثالثة (أو خمس أو ست) جهل موضعها (فثلاث) أي فيجب ثلاث ركعات لاحتمال أنه في الخمس ترك سجدين من الأولى وسجدة من الثانية وسجدة من الثالثة فتكمل بالرابعة وأنه في الست ترك سجدين من كل من ثلاث ركعات (أو سبع) جهل موضعها (فبسجدة ثم ثلاث) أي ثلاث ركعات لأن الحاصل له ركعة الاسجدة وفي ثمان سجود يلزمه سجدة ثمان وثلاث ركعات ويتصور ترك طمأينة أو سجود على عمامة وفي الصور السبع يسجد للسجود (قلت يسن ادامة نظره) أي

ثلاث وفي السبع كالت ثلاث بعد سجدة بأن يقدر في الأربع ترك أولى الأولى وثانية الثانية وثنتين من الثالثة وفي الست بعد الركعة السادسة من الرابعة فيأتي بسجدة ثم ثلاث وأصل هذا الاستدلال لابن الخطيب في كتابه على التنبيه ذكره في مسئلة الثلاث قبعه غيره كابن المقرئ (قوله) فتلغوا الأولى ينبغي أن تكمل الأولى بالثانية والثالثة ويلغوا بينهما (قول) ان يسن ادامة نظره إلى آخره أي ولو كان شجاع الكعبة وقوله لأنها أقرب إلى الخشوع أي من حيث جمع النظر في مكان واحد وموضع السجود أشرف وأسهل من غيره ثم قضية الاطلاق جريان ذلك في حالة الركوع وغيرها وهو كذلك فيما يظهر نعم استثنوا حالة التشهد فإنه ينظر للسجدة وقول المتن نظره أي ولو في طمأة

والعيب مكره حتى لو سقط رداؤه أو طرف عمامته كره له تسويته قاله في (٦٤) الاحياء (قول) المتن وتدبر القراءة قال

بعضهم لان مقصود المصلى من الفعل  
والترك سؤال الرحمة والتعوذ من  
العذاب ونحو ذلك منفق عليه (قول)  
المتن وفراغ قلب قيل اذا كثرت حديث  
النفس أطل قال في الكفاية ولو تفكر  
في أمور الآخرة فلا بأس (قول) المتن  
وجعل يديه أى في القيام وبه وكذا في  
الاضطجاع ان لم يشق (قوله) خضر الخ  
هو ما نقله الرافعي عن الثعالبي وأقره  
(قول) المتن والقعود على يديه أى نحو  
قعود التشهد (قوله) لان دليل أصله الى  
آخره لان تقول دليل أصله المذكور ناف  
للقرأة في الاخيرتين وتضمنية اعتباره  
رفع هذا الحكم الثابت بالقياس وأيضا  
فتطويل الثالثة على الرابعة فرع عن  
ثبوت القرأة فيهما وهو فرع عن اعتبار  
الدليل وهو مانع من تقديم الاول فلا يكون  
عاضدا للقياس (قول) المتن والذكر  
بعدها قد ورد أن النبي صلى الله عليه  
وسلم كان يستغفر الله ثلاث مرات  
اذا انصرف من الصلاة قال الاسنوي  
بعد سوق الاذكار الواردة ويستحب  
أن يبدأ من ذلك بالاستغفار المتقدم كما  
قاله أبو الطيب (قوله) والدعاء أيضا  
من الوارد في هذا المحل اللهم أعني على  
ذكرك الحديث ومنه ما سلف استحبابه  
من السجدة ومنه اللهم اني أعوذ بك  
من الجن وأعوذ بك ان أردأ لي أردل

العمر وأعوذ بك من قسوة الدنيا وأعوذ بك  
الموت وإن ينتقل للنفل قال في شرح المذهب  
وأما تشمله قدر في تفسير قوله تعالى في  
ثم هذه العلة تمتضي أن ينتقل للفرص من م

المصلى (الى موضع سجوده) لانها أقرب الى الخشوع (قيل بكرة ثم يفيض هينبه) لفعل اليهوديه  
(وعندى لا يكره ان لم يخف ضررا) اذ لم يرد فيه هى (و) يست (الخشوع) قال الله تعالى  
قد افلح المؤمنون الذين هم فى صلاتهم خاشعون (وتدبر القراءة) أى تأملها قال تعالى كلاب أُرلناه  
اليك مبارك ليدير وآياته (والذكر) قياسا على القراءة (ودخول الصلاة بشاط) لذم على  
ضد ذلك قال تعالى وادأقأمو الى الصلاة فأموأ كسالى (وفراغ قلب) من الشواغل لاهأ آشؤش  
الصلاة (وجعل يديه تحت صدره آخذأ يمينه يساره) مختبرا بين بسط أصابع اليمين فى عرض المفعول  
وبين نشرها فى صوب الساعد روى مسلم عن وائل بن حجر أنه صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل  
فى الصلاة ثم وضع يده اليمنى على اليسرى زاد ابن خزيمة على صدره أى آخره فبسطه ون آخر اليد تفتحه  
وروى أبو داود على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد واليسر فى الرسع أفصح وهو المفضل بين الكعب  
والساعد (والدعاء فى سجوده) لحديث مسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجدا كثر والدعاء  
أى فى سجودكم وان يعتمد فى قيامه من السجود والقعود على يديه أى بطنهما على الأرض لانه أعون له  
وهو مأخوذ من حديث البخارى فى صفة صلاة النبى فادأرفع رأسه من السجدة الثانية جلس واعتمد  
على الأرض ثم قام (وتطويل قراءة الاولى على الثانية فى الاصح) للاتباع فى الظهر والعصر ورواه  
الشيخان وفى الصبح رواه مسلم ويقاس غير ذلك عليه والثانى لا يست تطويلها للاتباع فى التسوية بينهما  
فى الظهر والعصر ورواه مسلم ويقاس عليهما غيرهما وفى تطويل الثالثة على الرابعة اذا قلنا تقرأ السورة  
فيهما الوجهان أحدهما نتم قياسا على تطويل الاولى على الثانية والثانى لا بل يسوى بينهما للاتباع  
فى حديث مسلم فى الظهر والعصر ويقاس عليهما العشاء وصحح فى الروضة الاول وتقدم التيسار فيه  
على النص لان دليل أصله وهو الحديث المذكور الثانى لقراءة السورة فى الاخرين مقدم على حديث  
اثباتها للذكر كور كما تقدم (والذكر بعدها) أى الصلاة كان صلى الله عليه وسلم اذا سلم من الصلاة  
قال لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير اللهم لا مانع لما أعطيت  
ولا معطى لما منعت ولا يفع ذا الجدمنك الجذ رواه الشيخان وقال صلى الله عليه وسلم من سعى الله دبر  
كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد الله ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين ثم قال تمام المأله لا اله الا الله  
وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير غفرت خطاياهم وان كانت مثل ربد البحر ورواه  
مسلم ويست بعد الصلاة الدعاء أيضا (وان يتنقل النفل من موضع فرضه) تكثره لموانع السجود  
فانها تشهد له قاله المبعوى (وأصله الى بيته) لحديث الصحابين صلوا أيها الناس فى بيوتكم فان  
أفضل الصلاة صلاة المرء فى بيته الا المكتوبة (واذا صلى وراءهم نساء مكنوا حتى يصروا) للاتباع  
فى مكث النبى والرجال معه لذلك رواه البخارى (وأن ينصرف فى جهة حاجته) أى جهة كانت

الهمز وأعوذ بك من قسمة الدنيا وأعوذ بك من عذاب القبر ويستحب الإسراع بالذكر والدعاء الاعتدال في التعليم (قول) (والا  
المتن وان ينقل للنفل قال في شرح المذهب فان لم ينتقل فليغسل بكلام انسان في مسلم النهي عن وصل صلاة بصلاة الا بعد كلام أو خروج (قوله)  
فيها تشبه له قدور في تفسير قوله تعالى فما بكثرت عليهم السما والارض ان المؤمن اذا مات بكى عليه مصلاه من الارض ومصعد عمله من السماء  
ثم هذه العلة تقتضي ان ينتقل للفرص من موضع فله استقدم وان ينتقل لصلواته يقتضيهما من أفراد النوافل كالصبي والترابيح

(قول) المتن والافيمية قال الاسنوى قد أطلق النووي في رياض الصالحين انه يستحب في الحج والصلاة والعبادة وسائر العبادات ان يذهب في طريق وان يرجع في غيرها وهو باطلاة ميتخالف ما هنا (قوله) التسليمة الاولى لكن يستحب للمأموم ان لا يسلم الاولى حتى يفرغ الامام من الثانية (قول) المتن فللمأموم الى آخره أى ويسجد للسهم وان سهى (\*باب شروط الصلاة الح) \* (قول) المتن شروط الصلاة الشرط في اللغة الازام كافي شرح البهجة لا العلامة كافي الاسنوى والشرط بفتح الراء العلامة وجعه اشراط (قوله) أى العلم بدخوله الخ أى ليس المراد ما تصدق به العبارة الاولى (٦٥) من تصور حقيقته ونحو ذلك (قول) المتن وسائر العورة هي في اللغة النقصان والمستقيم وسعى

(والافيمية) أى وان لم يكن له حاجة فنصرف في جهة يمنة لانها محبوبة (وتنقضي القدوة بسلام الامام) التسليمة الاولى (فللمأموم أن يشتغل بدعاء ونحوه ثم يسلم) وله أن يسلم في الحال (ولو اقتصر امامه على تسليمة سلم) هو (ثنتين والله أعلم) احراز الفضيلة الثانية

### \* (باب) بالتونين (شروط الصلاة) \*

وهي ما يتوقف عليها صحة الصلاة وليست منها (خسة) اولها (معرفة الوقت) بقينا أو طنا كما عبر به في شرح المذهب أى العلم بدخوله أو طنه كما عبر به في الروضة كأصلها من صلى بدون ذلك لم تصح صلاته وان وقعت في الوقت (و) ثانيا (الاستقبال) على ما تقدم في فصله (و) ثالثها (ستر العورة) صلى في الخلوة أو غيرها فان تركه مع القدرة لم تصح صلاته (وعورة الرجل) حرا كان أو عبدا (ما بين سرة وركبته) الحديث البيهقي واذازوج أحدكم أمته عبده أو أجيده فلا تنظر الى عورته والعورة ما بين السرة والركبة (وكذا الامة) عورتها ما بين السرة والركبة (في الاصح) اذا قلها بالرجل والثاني عورتها كالخزة الرأسها أى عورتها ما عدا الوجه والكفين والرأس والثالث عورتها ما لا يبدو منها في حال خدمتها بخلاف ما يبدو كالرأس والرقبة والساعد وطرف الساق وسواء القنة والمذبرة والمكابة والمستولدة وكذا المبعضة (و) عورة (الحرمة ما سوى الوجه والكفين) طهرهما ويطههما الى الكوعين قال تعالى ولا يبدن زينةهن الا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين (وشروطه) أى الساتر (ما منع ادراك لون البشرة ولو) هو (طين وماء كدر) كأن صلى فيه على حنازة وفي كل منهما وجه أنه لا يكفي في السترة لانه لا يعد ساترا (والاصح) على الاول (وجوب التطين على فاقد النوب) ونحوه والثاني لا يجب لما فيه من المشقة والتلويت ولا يكفي ما يدرك منه لون البشرة كالنوب الرقيق والغليظ المهمل السج والماء الصافي والزجاج لان مقصود الستر لا يحصل بذلك (ويجب ستر اعلاه) أى الساتر (وجوانه) للعورة (لا أسفله) لها فستر مضاف الى فاعله (فلورؤيت عورته) أى المصلى (من جيبه) أى طوق قيصره لسعته (في ركوع أو غيره لم يكف) السترة بهذا القميص (فليرزّه أو يشد وسطه) بضم الراء وفتح الدال والسين في الاحسن حتى لا ترى عورته منه ولورؤيت عورته من ذيله بان كان في علوه والرائى في سفله لم يضر ذلك وقد ذكره في المحرر ومعنى رؤيت عورته في التسمين كانت بحيث ترى ولو لم فعل ما أمر به في القسم الاول وأحرم بالصلاة هل تنعقد ثم تبطل عند الركوع أو غيره أولا تنعقد أصلا فيه وجهان أحسنهما الاول وعليه يصح الاقتداء به قبل الركوع ويكفي ستر موضع الحبيب قبله (وله ستر بعضا بيده في الاصح) لحصول

الاولى للرجل وفيه وجه يبطلان الصلاة (قول) المتن البشرة هي ظاهرا الجلد والباطن يسمى أدمة (قول) المتن ولو طوى أى ولو مع وجود الثوب (قوله) أى الساتر أى وليس الضمير عائدا على الشخص لفساد المعنى حينئذ (قول) المتن من جيبه يقال حبت القميص أجيبه وأجوبه اذا قورته (قوله) بضم الراء كان الضمير (قوله) لم يضر ذلك أى لان العادة لم تجبر رؤيته من أسفل (قوله) في القسمين هما قول المتن من جيبه وقوله في الشرح من ذيله (قوله) أحسنهما الاول وجه الثاني ان الساترا ما شعر لحته أو رأسه أو اتصاف صدره بموضع ازاره عند الركوع والستر بعض الانسان لا يصح على وجه يأتي ومدرك الاول صحة السترة ببعضه كذا في الاسنوى

(قول) **التي تعين لها** ولا يأتى الوجه الثالث بعدم استعمال الماء الغير الكافي للطهارة لوضوح الفرق نعم لسأوجه انه لا تعين للسواطين  
 لا في الجميع في وجوب الاستمرار به الاستوى وسيصرح به الشارح في قوله ومنهم من حكى بدل الوجوب الى آخره **فائدة** ليس للعارض  
 أحد الثوب من مالكة قهر او يلزمه قبول العارية لا الهبة نعم يتجه الوجوب في الماء الصكدر والطين والتوب النجس كالعدم بخلاف الحرير  
 فانه يجب لبسه (قوله) والمعنى انه يجب الى آخره أى فالخلاف في الوجوب بل في الصحة أيضا (قوله) في المسئتين هما وجوب ما يكفي السواطين  
 ووجود ما يكفي أحدهما وقوله فهما الضمير فيه وفي قوله قبله فهما راجع للمسئتين (قول) المتن فان سبقه هذا قد يخرج به تعدد اخراج باقيه  
 لكن حكى العراقيون عن النص انه لا يضرب أى تغريعا على القديم لأن طهارته قد بطلت قال العراقي فعليه لو أحدث حدثا آخر كان الحكم كذلك  
 وكذا صححه في شرح المذهب تغريعا على القديم لكن محم في التحقيق البطلان تغريعا عليه أيضا انتهى (٦٦) (قوله) كالتوجه أى فانها تبطل

قطعا ولو كان ناسيا للصلاة وأما المكره  
 في البيان انه على القولين قال الاستوى  
 والمتجه انه ان لم يحدث منه فعل كان ألقى  
 على امرأة أن يكون كالسابق وان حدث  
 منه فعل نقص قطعا كالمساهي (قول)  
 المتن وفي القديم يبنى أى ولو كان أكبر  
 \* تنبيه \* لو سبقه في الركوع وفرغنا على  
 القديم قال الصيد لاني يعود اليه وفصل  
 الامام فقال ان سبقه قبل الطمأ بينة عاد  
 اليه أو بعدهما فاعطاه عدم العود اليه  
 لأن ركوعه قد تم قال الرافعي بعد حكاية  
 ذلك ويجوز أن يجري كلام الصيد لاني  
 على المسئلة كي يتقل من الركوع الى  
 الركن الذي بعده فان الانتقال واجب  
 والله أعلم (قوله) كذا في الروضة  
 كأصلها يشير هذا الى شيء ذكره النووي  
 في التحقيق يخالف هذا قال الاستوى  
 السواب وهو المذكور في التحقيق ان  
 الجماعة عند مطلقا فدخل المنفرد  
 والامام المستخلف (قول) المتن لم تبطل  
 أى لا خلاف قال الامام والقياس  
 يخرج به على القولين انتهى ومدركه  
 النظر الى ان تلك اللحظة من الصلاة

مقصود الستر والكلام في غير السوء والثاني يقول بعضه لا يعد ساترا له ويصنف في يد غيره قطعاً وان  
 ارتكبه بمحرماً قاله في الكفاية (فان وجدنا في سواتيه) أى قبله ودبره (تعين لهما) لانهما  
 أخش من غيرهما وبسبب سواتيه لأن انكشافهما يسوء صاحبهما (أو) كافي (أحدهما قبله)  
 يستر لانه لقبله (وقبل) يستر (دبره) لانه أخش في الركوع والسجود (وقبل يتخير) بينهما  
 لتعارض الغنيتين والمعنى انه يجب أن يستتر به قبله وقيل دبره وقيل أيهما شاء وسواء الرجل والمرأة في  
 المسئتين ومنهم من حكى بدل الوجوب فهما الاستحباب فعلى الوجوب لو عدل فهما الى غير السواطين  
 وفي الثانية على الوجه الاول الى الدبر وعلى الثاني الى القبيل لم تصح صلاته كما يفهم من شرح المذهب  
 وعلى الاستحباب نعم (و) رابع الشروط (طهارة الحدث) فلو لم يكن متطهرا عند احرامه  
 لم تنعقد صلاته وان أحرم متطهرا (فان سبقه) الحدث (بطلت) صلاته لبطلان طهارته كالتوجه  
 الحدث (وفي القديم) لا تبطل صلاته بل (ينبى) بعد الطهارة على ما فعله منها لعذره بالسبق  
 بخلاف المتقدم ويلزمه أن يسعى في تقريب الزمان وتقليل الأفعال ما أمكنه وما لا يستغنى عنه من الذهاب  
 الى الماء واستنائه ونحو ذلك فلا بأس به ويشترط أن لا يتكلم الا اذا احتاج اليه في تحصيل الماء وليس  
 له بعد تطهيره أن يعود الى الموضع الذي كان يصلي فيه ان قدر على الصلاة في أقرب منه الا أن يكون اماما  
 لم يستخلف أو أموما مائة مفضل الجماعة فلهما العود اليه كذا في الروضة كأصلها والمراد في الامام  
 اذا انتظره المأمومون وفي المأموم اذا لم يحصل له فضل الجماعة في غير موضعه بأن يكون في الصف  
 الاخير لماسبياً في كراهته وقوف المأموم فردا (ويجزيان) أى القولان (في كل مناقض) أى  
 مناف للصلاة (عرض) فيها (بلا تقصير) من المصلي (وتعذر دفعه في الحال) كأن نجس  
 ثوبه أو بدنه واحتاج الى غسلة لعدم العفو عما نجس به قبل صلاته في الجديد وينبى في القديم على  
 ما فعله منها (فان أمكن) الدفع في الحال (بان كشفته رجب فستر في الحال) أو تنجس رداؤه  
 فالتقاء في الحال (لم تبطل) صلاته وبغض هذا العارض (وان قصر بان فرغت مدة خف فيها)  
 أى في الصلاة فاحتاج الى غسل الرجلين أو الوضوء على القولين في ذلك (بطلت) صلاته قطعاً لتقصيره  
 حيث افتتحها وبقيته المدة لا تسعها (و) خامس الشروط (طهارة النجس في الثوب والبدن والمكان)

وقد سبقه الى ذلك العراقي شارح المذهب معلا بجماد كراه (قول) المتن بطلت حمله السبكي على ما لو دخل طمأ ساعة الوقت فان قطع فلا  
 بانقضائها قبل الفراغ فالتوجه عدم الانقضاء انتهى وفيه نظرحيث أمكن الفصل في الصلاة قبل فراغ المدة (قول) المتن وطهارة  
 النجس قال الرافعي النجاسة قسمان قسم لا يقع في مظنة العذر والعفو وقسم يقع فهما أما الاول ثم ذكر ما هنا الخ واعلم انه ورد الامر بالطهارة  
 في اللباس والبدن والمكان والامر بالشئ يفيد النهي عن ضده والنهي في العبادات يقتضي الفساد ولو صلى بنجس لم يعلم بطلت لانه من باب خطاب  
 الوضع بدليل تعداد الصلاة من قدر الدرهم من الدم وقيل بعدد الجاهل بالنجس نظرا الى انه من قبيل النجاسات لا دليل تنزهه عن البول ونحوه والجاهل  
 بعذر في خطاب التكليف وسأني هذه المسئلة في آخر الكلام على هذا الشرط قبل الفصل الآتي (قول) المتن في الثوب لقوله تعالى وثيابك فطهر وقوله  
 صلى الله عليه وسلم في حديث الحيف واذا أدبرت اغسلي عنك الدم وصلى وقوله في حديث الاعرابي صبروا عليه ذوقا من ماء الحديث الاول للثوب  
 والثاني للبدن والثالث للمكان



(قوله) من توبين زاد الاستوى أوبدين وإنما اقتصر الشارح على ذلك ليعلم الراجح رحمه الله (قول) المتن ولو نجس بجوز فيه فتح الحميم وكسرها (قوله) لأن الواحد ليس محلا للاجتهاد بل لفصله نصفين امتنع الاجتهاد أيضا لاحتال أن تكون النجاسة على موضع الشق نعم إن كان صورة المسئلة أصابة النجاسة لموضع معين كالكم ثم عرض اشتباهه بالصكم الآخرفها يجوز الاجتهاد بعد فصل أحد الكمين (قوله) وفي الشرح إلى آخره موقع هذا الكلام محاقبه التعرض للبيت والبساط (قول) المتن ولا تصح صلاة ملاق في الروضة ولو صلى في موضع نجس لم يجس فيه مشلا وتعارض ستر العورة (٦٧) وتغطية المحل قلع ثوبه وصلى عريانا ولا إعادة على أظهر القولين والثاني يصلى على النجاسة

وبعيد انتهى وعبارة الاستوى هنالو وحس في موضع نجس وجب عليه أن يصلى ويتحامل قدر الممكن ولا يجوز أن يضع جبهته على الأرض بل ينحني إلى السجود إلى القدر الذي لو زاد عليه أصاب النجاسة ثم يعيد كذا في شرح المذهب انتهى (قول) المتن بعض لباسه يفهم حكم البدن بالاولى (قول) المتن وان لم يتحرك بحركته أى لانه معدود من لباسه فصار كذيل قميصه الطويل الذي لا يرتفع بارتفاعه فانه لا تصح الصلاة مع نجس الذيل المذكور واستشكل السبكي ذلك بعبارة السجود عليه قال وهو يحتاج الى دليل (قول) المتن ولا قابض طرف شئ إلى آخره مثل القبض الشد في الوسط أو الرجل ونحو ذلك قال الاستوى ولو كان طرف الحبل ملقى على ساجور كلب أو مشدود بالساجور وهو الخشبة تجعل في عنق الكلب فوجهان مر تبان على مسألة الكتاب وأولى بالحكمة لأن بين الكلب وطرف الحبل واسطة ولو كان طرف الحبل على موضع طاهر من حمار عليه نجاسة فعلى الخلاف في الساجور

فلا تصح الصلاة مع النجس الذي لا يعنى عنه في واحد منها (ولو اشتبه طاهر ونجس) من توبين أو يتبين (اجتهد) فيه الصلاة قال في المحرر كما في الاواني أي جواز أن قدر على طاهر يمين وجوبا أن لم يقدر عليه كما قال في شرح المذهب ومن القدرة عليه أن يقدر على ماء يغسل به أحدهما ولو صلى فيما ظنه الطاهر من التوبين بالاجتهاد ثم حضرت صلاة أخرى لم يجب تجديد الاجتهاد في الأصح ذكره في شرح المذهب والتحقيق فلو اجتهد فتغير ظنه عمل بالاجتهاد الثاني في الأصح ذكره في الروضة كأصلها فيصلى في الآخر من غير إعادة كالأجبة إعادة الاولى ومقابل الأصح يصلى عريانا ولا إعادة ذكره في شرح المذهب ويقاس بالتوبين فيما ذكر البيتان ويقال فيهما في مقابل الأصح يصلى في أحدهما ويعيد ولو اجتهد في التوبين فلم يظهر له شئ يصلى عريانا وتجب إعادة ذكره في الروضة (ولو نجس بعض ثوب وبدن وجهه) ذلك البعض في جميع الثوب أو البدن (وجب غسل كله) لتصح الصلاة فيه إذ الأصل بقاء النجاسة ما بقي جزؤه منه لا غسل ولو أصاب شئ رطب بعض هذا الثوب لم يتحكم بنجاسته لأن لا يتبين نجاسة موضع الإصابة ولو كانت النجاسة في مقدم الثوب مثلا وجهه موضعها وجب غسل مقدمه فقط (فلو ظن) بالاجتهاد (طرفا) منه النجس كالكم واليد (لم يكف غسله على الصحيح) لأن الواحد ليس محلا للاجتهاد ومقابلة الزيد في المحرر على الشرح يجعل الواحد باعتبار أجزائه كما المتعدد وفي الشرح لو اشتبه مكان من بيت أو بساط لا يتحرى في الأصح أي لم يجز التحرى كما عبره في الروضة وفي شرح المذهب لو أخبره ثقة بأن النجس هذا الكم مثلا يقبل قوله فيكفي غسله (ولو غسل نصف نجس) كثوب (ثم باقيه فالأصح) أنه (ان غسل مع باقيه مجاوره) من المغسول أولا (طهر كله والا) أي وان لم يغسل المجاور (فغير المتصف) بفتح الصاد يظهر والمتصف وهو المجاور نجس لملاقاه وهو رطب للنجس والثاني لا يطهر بذلك لانه نجس بالمجاور مجاوره وهلم من النصفين إلى آخر الثوب وانما يطهر بغسله دفعة واحدة ودفع بان نجاسة المجاور لا تعدى إلى ما بعده كما السمن الجامد نجس منه ما حول النجاسة فقط (ولا تصح صلاة ملاق بعض لباسه نجاسة وان لم يتحرك بحركته) كطرف عمامته المتصل بنجاسة من غير حركة أو معها (ولا قابض طرف شئ) كحبل (على نجس ان تحرك) ذلك الشئ الكائن على النجس بحركته (وكذا ان لم يتحرك بها) (في الأصح) لانه حامل لتصل بنجاسة في المسائل الأربع فكانه حامل لها ومقابل الأصح في الرابعة يقول ليس حاملا للطرف المتصل بالنجاسة بخلاف طرف العمامة المتصل بها لانه من ملبوسه (فلو جعله) أي طرف الشئ الكائن على نجس (تحت رجليه صحت) صلاته (مطلقا) أي

وأولى بالحكمة لأن الساجور قد يعد من توابع الحبل وأجزائه ذكره الرافعي وصح في أصل الروضة البطلان في المسألتين قلت فرض الارشاد المسألة بما لو شد طرف الحبل بالساجور أو الحمار فأفهم ان الالتقاء بخلافه قال شارحه وقول الحماري لا ساجور كلب أي لا حبل لقي ساجور كلب فلا تبطل صورة الشد والراجح فيها البطلان وحمله على ملاقاته بدون شد خلاف الظاهر انتهى وهو يخالف كلام الاستوى وقوله الكائن على النجس أي المضر تحرك الطرف المتصل بالنجاسة وقول المتن وكذا ان لم يتحرك بحركته أي قياسا على مسألة طرف العمامة

(قوله) لعدم احتمال ما سببه ما وصل على بساط طرفه متنجس أو تحت البساط نجاسة (قول) المتن يحاذي صدره الخلاف جار فيما يحاذي شيئا  
 يدينه كافي أصل الروضة سواء الركوع وغيره وهو يوههم جريانه في الأعلى والجوانب قال الاسنوي وليس كذلك نعم ذكر الطبري انه يكره استعمال  
 دار النجس أو المتنجس (قول) المتن ولو وصل عظمه الى آخره حكم الوشم كالوصل وكذا لو خالط جرحه بخط نجس ونحوه ولو وصل حوفة  
 من نجس أو غيره ولو مكرها وجب عليه أن يتقايها (قوله) وقضية ما في التهمة الخ فان قلت يلزم اذا اتحد الشقين قلت قد يفرق بأنه على هذا  
 ان يكفي بأي ضرر وان لم يرتق الى مبيع التيمم أو يقال قوله الآتي قيل وان خاف لا يأتي هنا فاقترافا تنبيه لو كان الوصل بالنجس أمرا عانجبارا  
 لما هرفيتم ان يكون ذلك عذرا (قوله) وهو ما يبيع التيمم منه بطو البرء (قوله) رعاية لحوف الضرر رأى ولأن النجاسة يسقط حكمها عند خوف  
 رركا كل الميتة كذا قالوه ولك ان تقول يشكل عليه منع المضطر العاصي منها (٦٨) فلتشترط التوبة (قوله) لعدم الحاجة

سواء تحرك بحركته أم لا لعدم الحمل له (ولا يضر نجس يحاذي صدره في الركوع والسجود على الصحيح)  
 لعدم ملاقاته له والثاني يقول المحاذي من مكان صلاته فمتبرطها رته (ولو وصل عظمه) لانكساره  
 واحتياجه الى الوصل (بنجس) من العظم (لفقد الطاهر) الصالح للوصل (فغذور) في ذلك  
 فتصع صلاته معه وليس عليه نزعها اذا وجد الطاهر كما في الروضة وأصلها وقضية ما في التهمة انه يجب  
 نزعها ان لم يخف منه شررا (والا) أي وان لم يفقد الطاهر رأى وجده (وجب) عليه (نزعها) أي  
 النجس (ان لم يخف) من نزعها (ضررا طاهرا) وهو ما يبيع التيمم كلف عضو فلا تصح صلاته معه (قبل  
 وان خاف) ذلك وجب عليه نزعها أيضا لتعديده بوصله والاصح عدم الوجوب رعاية لحوف الضرر  
 (فان مات) من وجب عليه النزع قبله (لم يزع) منه أي لم يجب النزع كفي المحرر (على الصحيح)  
 لعدم الحاجة اليه روال التكليف والثاني يجب النزع لئلا يليق الله تعالى حاملا لئلا يسهة تعدي  
 بحمله أو سواء في روجوب النزع في الحياة أو الموت اكتسى العظم اللحم أم لم يكتسه وقيل ان اكتسبه  
 لا يجب نزعها (ويعفى عن حمل استجماره) في صلاته رخصة (ولو حمل استجمرا) في الصلاة (طلبت  
 في الاصح) اذا حاجة الى حمله فيها والثاني لا تبطل للعفو عن حمل الاستجمار (وطين الشارع المتيقن  
 نجاسته يعفى منه عما يتعذر الاحتراز منه غالباً ويختلف بالوقت وموضع من الثوب والبدن) فيعفى  
 في زمن الشتاء عما يعفى عنه في زمن الصيف ويعفى في الذبل والرحل عما لا يعفى عنه في الكم واليد  
 وما لا يتعذر الاحتراز عنه غالباً لا يعفى عنه وما يظن نجاسته لعلبها فيه قول الأصل وانطاهر  
 أطهرهما طهارته نملا بالأصل وما لم يظن نجاسته لا بأس به (و) يعفى (عن قليل دم البراعيث  
 وروني الدباب) أي ورث في الثوب والبدن (والاصح لا يعفى عن كثيره) لكثرة (ولا) عن (قليل)  
 منه (انشر بعرق) لمجاورته محله (وتعرف بالثبته) والثمة (بالعادة) وتختلف باختلاف  
 الارقات والاماكن فيجهد المصل في ذلك فان شك في شيء أقليل هو أم كثيره حكم القليل في أرح  
 احتمال الامام والساني أحوط (ذلت الاصح عند المحققين العفو مطلقاً والله أعلم) انعم البلوى  
 بذلك وقوة كلام الرافعي في الشرح تعطى تصحج العفو في كثير دم البراعيث كما صححه في أصل الروضة

في آخره هذا التعليل اقتصر عليه  
 المذهب وشرحه وذكر الرافعي تعليل آخر  
 وهو ان في النزع مثله وهتك الحرمه  
 لبيت قال وقضية هذا التعليل حرمه النزع  
 كان قضية الاول الجواز (قول) المتن  
 مستجمر امثله لو حمل شخصاً عليه نجاسة  
 معفو عنها أو طيراً متنجساً المنفذ قال في  
 شرح الارشاد أو ما فيه نجاسة لادم لها  
 سائل وان لم يصير حواه (قوله) وما تظن  
 نجاسته الى آخره قال في التحقيق وغلطوا  
 من ادعى طرد القولين في كل أصل  
 وظاهره قد تجزم بالظاهر كالبيتة والخبر  
 ومسئلة التلية أو بالأصل كمن ظن  
 طهارة أو حدثاً أو أنه صلى أربعاً (قول)  
 المتن وقيل دم البراغيث الى آخره وكذا  
 القمل والبق وغيرهما مما لا نفس له سائلة  
 وبول الخفاش لانه تعم به البلوى \* فائدة \*  
 البراغيث مفردة برغوث بالضم والفتح  
 قليل والذباب مفرد يجمع على ذباب وأدبا  
 كغراب وأغربة وغربان ولا قال دابة  
 قاله ابن سيده والازهرى قال الجوهرى  
 الذباب معروف الواحدة دابة ولا يقال

ذبابه بنون في آخره وجمع القملة أدبة والكثرة دباب كغراب وأغربة وغربان انتهى (قوله) لمجاورته محله هذا التعليل  
 موجود في محل التجوذا عرق وقد قال الرافعي فيه ما يفوق الاحسن ما قاله غيره من التعليل بعدم عموم البلوى بذلك هذا حاصل ما في الاسنوي وكان  
 الشارح لم يرتض ذلك حيث علل العفو الآتي بعموم البلوى وعلة الاسنوي بأن الغالب في هذا عصر الاحتراز فالحق غير الغالب منه بالغالب  
 كاتصفر في السفر (قول) المتن بالعادة أي فايغ التلطيح به غالباً ويعسر الاحتراز عنه قليل وان زاد فكثر لان أصل العفو ثبت لمصلحة الاحتراز فنظر  
 أيضا في العرق اليه قاله الرافعي (قوله) فله حكم القليل لان الأصل العفو الا عند تحقق الكثرة قاله الرافعي (قول) المتن مطلقاً هو شامل للكثير  
 المنتشر بعرق بل والكثير الحاصل بالقتل ولا يمكن الاصح خلافه في الساني كما في التحقيق وغيره (قوله) في الشرح أي الشر - الكبير  
 (قوله) كما صححه أي النوى

(قوله) وهو مقيد باللبس قبل أيضا بعدم القتل كما في متن الارشاد ونقله الاسنوي عن التحقيق وشرح المذهب (قوله) ثم دم البراغيث الخ لعل هذا مذكور توطئة لعني التشبيه الآتي (قوله) بسكونها والفتح لغة (قول) المتن وقيل ان عصره معطوف على قوله كالبراغيث (قوله) وصح أي النووي (قوله) كما قيده الى آخره وكذا في التحقيق وعليه مشي الارشاد وهو المعتمد قال الاسنوي صرح في شرح المذهب بأن الوجهين في العصر محلها عند القلة ثم قال يعني في شرح المذهب والوجهان كالوجهين السابقين في دم القلة ونحوها اذا قتلها في يده أو ثوبه قال الاسنوي والذي قاله جميعه يقتضي ان المعصور الكثير لا يعني عنه جزما وان الحكم في دم المقتول من نحو القتل كذلك وبه صرح ابن الرفعة وحينئذ فيكون العصر هنا نظير القتل هناك فاذا خرج بلا عصر ولا قتل وكان قليلا عني منه جزما وكذا ان كثر في الاصح وان خرج بعصر أو قتل فان كثر لم يعف عنه وان قل عني عنه في الاصح قال وعبارة الكتاب تشعر بأن الاصح قائل بالعفو عن دم البراغيث وان كان كثيرا مع العصر وليس كذلك انتهى (قوله) كما قاله الرافي (٦٩) أي في الشرح الكبير (قوله) وظاهر المنهاج الخ أي في قوله وقيل ان عصره فلا

(قول) المتن قبل كالبراث أي لانها وان لم تكن غالبية فليست بصادرة فاذا وجدت الدماء مل دامت (قول) المتن والاصح ان كان مثله الخ قال الاسنوي تعبيرا محذورا والكتاب يقتضي جريان الخلاف فيما يدوم غالبا وليس كذلك بل حكمه كدم الاستحاضة بلا شك كما تقدم في الحيض وصرح به في التحقيق هنا وشرح المذهب قال في الوجيز ولطحات الدماء مل والفصدان دام غالبا فقدم الاستحاضة والافني الحاقها بالبراث تردد انتهى قلت يمكن حمل ما في الكتاب على ما يدوم مثله غالبا وليس سبيلانه دائما والذي في هذه الكتب على دائم السيلان وهذا هو الحق فان تعميم المصنف العفو كما سيأتي لافرق فيه بين ما يدوم وما لا يدوم (قول) المتن فكدم الاجنبي أي لان البراث أهم وجودا منها وأغلب لكن سلف في التيمم ان الشارح حملة على المتقل بقربة التشبيه بدم الاجنبي (قوله) ففيه

وهو مقيد باللبس لما قال في التحقيق لو حمل ثوب براغيث أو صلى عليه ان كثر دمه ضر والافلا في الاصح ويقاس بذلك ما فيه الوينيم ثم دم البراغيث رشحات تصهها من بدن الانسان ثم تجبها وليس لها دم في نفسه اذ كره الامام وغيره (ودم البراث) بفتح المثلثة جمع برة بسكونها وهي خراج صغير (كالبراغيث) أي كدمها فيعني عن قليله فقط على تعميم المحرر سواء أخرج بنفسه أم عصره (وقيل ان عصره فلا) يعني لانه مستغنى عنه وصح في أصل الروضة العفو عن كثيره وعن المعصور ولم يقيده بالقليل كما قيده به في شرح المذهب كالرافي وظاهر المنهاج تعميم العفو عن الكثير المعصور وغيره (والدمامل والتروح) أي الجراحات (وموضع الفصد والحجامة قيسل كالبراث) فيعني عن دمه ما قليله وكثيره على ما سبق (والاصح) ليست مثلها لانها لا تكثر كثيرا فيقال في دمها في جريته (ان كان مثله يدوم غالبا فلا استحاضة) أي كدمها فيحتمل له كما قال في الشرح الصغير بآزالة ما أصاب منه وعصب محل جروحه عند ارادة الصلاة نظير ما تقدم في المستحاضة ويعني عما يستحب منه بعد الاحتياط في الصلاة كما ذكره الرافي في المستحاضة هنا (والا) أي وان لم يكن كذلك بان كان مثله لا يدوم غالبا (فكدم الاجنبي فلا يعني) أي دم الاجنبي كثيرا كان أو قليلا لانه لا يشق الاحتراز عنه (وقيل يعني عن قليله) للتسامح فيه فيكون حكم ذلك الدم الذي لا يدوم مثله غالبا كذلك ففيه عدم العفو ثم في الاحتياط في الذي يدوم مثله غالبا عدم العفو أيضا وما يعني بعده ضروري لا خلاف فيه (قلت الاصح انها كالبراث والظاهر العفو عن قليل دم الاجنبي) من انسان وغيره (والله أعلم) قال في شرح المذهب وفيه صاحب البيان بغير دم الكلب والخنزير وما تولد من أحدهما فلا يعني عن شيء منه قطعاً والجمهور سكتوا عن ذلك ثم الخلاف كما قال الرافي حكاه الجمهور قولين ومشي عليه المصنف خلاف ما في المحرر من حكمته وجهين بعلل الغزالي وجماعة (والقيح والصديد كالدم) في جميع ما ذكر فيه لانه أصلهما (وكذا ماء القروح والمتفط الذي له ريج) كالدم في نجاسته وما ذكر فيه (وكذا بلاريج في الاطهر) لتحمله بعله والثاني هو طاهر

١٨ ل عدم العفو ثم في الاحتياط الخ غرضه من هذا ان يوضح وجه اشتمال التشبيهين المذكورين في المتن على عدم العفو كما يتضح بذلك وجه مقابله (قول) المتن والاصح بقوله قيسل كالبراث فيعني (قوله) في الاحتياط الخ توجيه لجريان الخلاف فيما يدوم غالبا بأن القول بالاحتياط معناه عدم العفو والاصح بالاحتياط (قول) المتن قلت الاصح الى آخره هذا تعميم لقوله فيما تقدم قيسل كالبراث (قول) المتن والظاهر العفو عن قليله الى آخره لو تلخ به عمدا فالظاهر عدم العفو عن ذلك قال في التحقيق بعد حكاية التقييد عن صاحب البيان ولم أجد تصريحاً بخلافه ولا موافقة قال الاسنوي قد وفاقه الشيخ نصر في فتاويه المقصود قال أعني الاسنوي ومما يعني عنه البليغ اذا كثر كما سبق في النجاسات (قوله) لانه أصلهما عبارة الاستوى لانهما دمان مستخيلان الى نيت وفساد (قوله) كالدم في نجاسته قياسا على القيح والصديد (قول) المتن وكذا بلاريج قال في التحقيق وشرح المذهب وحيث نجسناه فيكون حكمه حكم دم البراث لادم القروح

(قوله) أي أنه ظاهر قطعاً يريد أن المذهب عبره عن طريقة القطع وإنما قبل ذلك من الظاهر ومقابله على طريقة الخلاف (قوله) لعذره بالجهل والحديث التعل (قول) المتن وجب على المذهب \* فرع \* لورأنا في ثوب شخص نجاسة لا يعلمها وجب علينا اعلامه لأن الامر بالمعروف لا يتوقف على العصيان بل هو كزوال المفسد قاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام (قوله) لكن يستحب يؤخذ من هذا انه يستحب للانسان اعادة الصلاة التي يشك في انها عليه \* (فصل تبطل بالنطق) \* (قوله) والثاني قال انها لا تعد حروفاً صارة الاسنوي لأن المدة قد تنفق لاشباع الحركة ولا تعد حروفاً (قول) المتن والبكاء أي ولولا امر الآخرة (قوله) لانه ليس من جنس الكلام زاد الرافي ولا يكاد يبين منه حرف فأشبهه الصوت الغفل (قول) المتن ان سبق لسانه لاه أولى من النسيان (٧٠) ودليل الناس حديث ذي اليمين ودليل

الجاهل حديث المأموم وهو معاوية ابن الحكم الذي تكلم خلف النبي صلى الله عليه وسلم ورمقه القوم بأبصارهم وأعلم أن الكلام في الصلاة له حالتان عدم العذر وقد سلف وحالة عذر وقد شرع الآن في بيانها (قوله) لانه يقطع نظم الصلاة وات السابق والنسيان في الكثير نادر (قوله) ويصدق بما في الشرح الى آخره عبارة الاسنوي الاظهر العرف والثاني القدر الواقع في حديث ذي اليمين والثالث ثلاث كلمات ونحوها فاول الشارح رحمه الله والثالث الى الاول (قوله) وان ظهر به حرفان متى في الارشاد على اعتبار القليل دون الكثير وبحث الاسنوي اغتفاره وان كان كثيراً للغلبة (قوله) للجميع أي قول المتن وفي التنخيع ونحوه (قوله) اقامة لشعاره قبل يدخل في هذا التعليل انه لو قرأ بعض السورة بعد الفاتحة ثم احتاج للتنخيع للجهل لا يعذر جرمه لان شعاره قد وجد بقراءة بعض السورة (قوله) وسكتوا عن ظهور أكثر من حرفين هو كإقال بالنظر الى السعلة

كالعرف (قلت المذهب طهارته والله أعلم) أي انه ظاهر قطعاً كما حكاها الرافي (ولو صلى بنجس) غير معفو عنه (لم يعلمه) ثم علمه في ثوبه أو بدنه أو مكانه (وجب) عليه (القضاء في الجديد) لأن ما أتى به غير معتد به لقوات شرطه والتقديم لا يجب القضاء لعذره بالجهل (وان علم) بالنجس (فتمنسى) فصلى ثم تذكر (وجب القضاء على المذهب) أي وجب قطعاً لا إعادة لتسريته بترك التطهير والطريق الثاني في وجوبه القولان لعذره بالنسيان والمراد بالقضاء الاعادة في الوقت أو بعده وتستحب اعادة كل صلاة يتقن مصاحبة النجس لها بخلاف ما احتمل حدوثه بعدها فلا تستحب اعادتها لكن يستحب كما قاله في شرح المذهب \* (فصل تبطل) \* الصلاة (بالنطق) عمداً من غير القرآن والذكر والدعاء على ما سياتي (بحرفين) أفهماً أولاً لا تخوف وعن (أو حرف مفهم) نخوف من الوقاية (وكذا مدة بعد حرف في الاصح) لأنها ألتأ أو وأو أو ياء والثاني قال انها لا تعد حروفاً وهذا كله يسير فبالكثير من باب أولى والاصل في ذلك حديث مسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس والكلام يقع على المنهه وغيره الذي هو حرفان وتخصيصه بالمفهم اصطلاح للحاجة (والاصح ان التنخيع والنحو والبيضاء والاذنين والنفع ان يظهر به) أي بكل مما ذكر (حرفان بطلت والا فلا) تبطل به والثاني لا تبطل به مطلقاً لانه ليس من جنس الكلام (ويعذر في يسير الكلام ان سبق لسانه) اليه (أو نسي الصلاة) أي نسي انه فيها (أو جهل تحريمه) فيها (ان قرب عهده بالاسلام) بخلاف بعيد العهد به لتقصيره بترك التعلم (لا كثيره) فانه لا يعذره في الصور الثلاث (في الاصح) لانه يقطع نظم الصلاة بخلاف اليسير والثاني يقول يسوي بينهما في العذر كما سوي بينهما في العمد واليسير بالعرف ويصدق بما في الشرح عن الشيخ أي حامدانه كالكلمتين والثلاث ونحوها وأسقط ذلك من الروضة (و) يعذر (في التنخيع ونحوه) مما تقدم وغيره كالسعال والعطاس وان ظهر به حرفان (للاغلبة) هي راجعة للجميع (وتعذر القراءة) للفاتحة هو راجع الى التنخيع فقط كما اقتصر عليه في الروضة وأصلها (لا الجهر) بالقراءة (في الاصح) لانه سنة لا ضرورة الى التنخيع له والثاني يعذر في التنخيع له قائمة لشعاره وسكتوا عن ظهور أكثر من حرفين (ووأكرهه على الكلام بطلت في الاظهر) لندرة الاكراه فيها والثاني لا تبطل كالناسي وهذا يشعر بان الخلاف في اليسير وانها تبطل بالكثير جرمها (ولو نطق به نظم

الواحدة مثلاً فقد راجعت الروضة وأصلها فوجدتهما كذلك فقول الاسنوي عند قول المنهاج للغلبة مقتضى كلام القرآن الشيعين في كتهما عدم الفرق بين القليل والكثير لكن في الشرح والروضة ان غلبة الكلام والسعال يفرق فيها بين القليل والكثير يجب أن يكون المراده بالكثرة والقلة في نفس السعال لافي الاحرف الخارجة بالسعلة الواحدة وعبارة الروضة الحال الثاني في الكلام بعدد من سبق لسانه الى الكلام من غير قصد أو غلبة الفحش أو السعال فبان منه حرفان أو تكلم ناسياً أو جاهلاً بحريم الكلام فان كان يسيراً لم تبطل وان كثرت بطلت على الاصح انتهى وهو عند التأمل يورث نظراً في قول الشارح رحمه الله وسكتوا (قوله) وهذا يرجع الى قوله كالناسي (قول) المتن ولو نطق الى آخره شروع في بيان ان القرآن والذي كرهه يلحق بالكلام المضّر لعارض

(قوله) كماله قصد القراءة عليه غيره بالقياس على التسبيح الوارد في الفتح على الامام (قوله) وخطاب الله ورسوله لا يضر لا تبطل بأجابه النبي صلى الله عليه وسلم قال الاسنوي وكذا اجابته بالفعل (قوله) وكذا الطويل ناسيا أو لغرض (قوله) في الاول هو الطويل ناسيا (قول) المتن ويستثنى من نابه الى آخره عبارة الكتاب تقتضي ان الخشي يسجد وليس كذلك بل السنة في حقه التصفيق كما حرم به القاضي أبو الفتح (قول) المتن كتنبيه امامه مثل ذلك اعلام غيره (٧١) بأمر ما أراد المصلي اعلامه به (قول) المتن وانذاره أعمى الى آخره المراد من كلام الكتاب

الفرقة بين حكم الرجال والنساء فلا ينافي كون الانذار واجبا (قول) المتن ان يسجد قال في شرح المذهب هو مندوب اذا كان التنبيه قربة ومباح اذا كان مباحا قال غيره هو واجب اذا كان واجبا قال الاسنوي والفتح على الامام فيه تفصيل القراءة السابقة انتهى بمعناه (قول) المتن بكثيره لا قليله وجه ذلك بعد كثرة الأدلة أن المصلي يعسر عليه السكون على هيئة واحدة في زمان طويل ولا بد من رعاية التعظيم فعني عن القليل الذي لا يحصل بالتعظيم دون الكثير (قول) المتن فالخطوتان الخطوة بالفتح المرة الواحدة وبالضم اسم لما بين القدمين قاله الاسنوي (قول) المتن ان توالى أي ولومن أجناس كخطوة وضربة وخلع نعل (قول) المتن في سجدة مثله ما لو حر كها في عقد شي أو حله قال الاسنوي أو لغرض سبب (قوله) والثاني ينظر الى آخره أي وعليه يكون ذهاب الاصبع وجذبها حركة واحدة (قوله) الذي اقتصر عليه الجمهور يعني ان الجمهور اقتصروا على حكم البطلان ولم يذكروا الوجه الآخر ولهذا كان الاصح في هذه المسألة طريقة القطع بالبطلان لانه الذي ذهب اليه الجمهور وعلاو ذلك بأن الفعل أقوى من القول بدليل نفوذ اجبال السفيه دون اعتاقه

القرآن بقصد التفهيم كما يجبي خذ الكتاب مفهما به من يستأذن في أخذ شي ان يأخذه (ان قصد معه) أي التفهيم (قراءة لم تبطل) كماله قصد القراءة فقط (والا) ان قصد التفهيم فقط (بطلت) به وان لم يقصد شيئا في شرح المذهب ظاهر كلام المصنف وغيره انها تبطل لانه يشبه كلام الآدمي فلا يكون قرآنا لا بالقصد وفي الدقائق والتحقيق الجزم بالبطلان (ولا تبطل بالذكور والدعاء الا ان يخاطب) به (كقوله لعاطس رحمك الله) تبطل به بخلاف رحمه الله وخطاب الله ورسوله لا يضر كما علم من أذكر الركون وغيره ومن التشهد (ولو سكط طويلا) عمدا (بلا غرض لم تبطل في الاصح) لان السكوت لا يخرم هيئة الصلاة والثاني يقول هذا السكوت مشعر بالاعراض عنها أما السكوت اليسير فلا تبطل به جرما وكذا الطويل ناسيا أو لغرض كذا كرمانيه وقيل في كل وجهان لكنهما في الاول مبنيان على ان عمده مبطل وسيأتي في باب يلي هذا ان تطويل الركن القصير بسكوت يبطل عمده في الاصح لا خلاه بالموالاته (ويستثنى من نابه شي) في صلاته (كتنبيه امامه) على سهو (واذنه لداخل) أي لمستأذن في الدخول (وانذاره أعمى) ان يقع في بر مشلا (ان يسجد) الرجل أي يقول سبحان الله (وتصفق المرأة بضرب بطن (اليمين على ظهر اليسار) فلوضربت على بطنها على وجه اللعب بطلت صلاتها وان كان قليلا لمنافاة اللعب للصلاة والاصل في ذلك حديث الصحيحين من نابه شي في صلاته فليسجد وانما التصفيق للنساء (ولو فعل في صلاته غيرها ان كان من جنسها) كزيادة ركوع أو سجود (بطلت) لتلاعبها بها (الا ان ينسى) انه فعل مثله فلا تبطل لانه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خسا وسجد للسهو ولم يعدها متفق عليه ولو اقتدى في حال سجود الامام مثلا وجبت متابعتها فيه وسيأتي في باب يلي هذا انه لو تقل ركعا قوليا عمدا لم تبطل صلاته في الاصح وكذا لو قاله مرتين لم تبطل على النص وعن ذلك احتراز بقوله فعل دون أتي (والا) أي وان لم يكن من جنسها كالمشي والضرب (تبطل بكثيره لا قليله) لانه صلى الله عليه وسلم صلى وهو حامل امامة فكان اذا سجد وضعها واذا قام حملها متفق عليه وسيأتي في صلاة شدة الخوف انه يعذر فيها في الكثير لحاجة في الاصح ويستثنى من القليل الا كل تبطل به لماسيأتي (والكثرة) والقلة (بالعرف) فالخطوتان أو الضربتان قليل والثلاث من ذلك (كثيران توالى) لان تفرقت بان تعد الثانية مثلا منقطعة عن الاولى عادة (وتبطل بالوثبة الفاحشة) قطعاً كما قال في أصل الروضة الخاقا لها بالكثير (لا الحركات الخفيفة المتوالية كتحريك أصابعه في سجدة أو حث في الاصح) الخاقا لها بالقليل والثاني ينظر الى كثرتها (وسهو والفعل) الكثير (كعمده) في بطلان الصلاة به (في الاصح) الذي اقتصر عليه الجمهور لانه يقطع نظمها والثاني واختاره في التحقيق انه كعمد قليله فلا تبطل به وجهل التحريم كالبسه أو أخذها ماسيأتي (وتبطل بقليل الاككل) لاشعاره بالاعراض عنها

وقالوا لا يعترض بأن الصلاة تبطل بقليل الكلام الممدودون قليل الفعل الممدولان القليل من الفعل يعسر الاحتراز عنه بخلاف الكلام (قوله) واختاره في التحقيق صححه أيضا في التمه وهو قوي يشهد له حديث ذي اليمدين (قوله) أخذنا ماسيأتي الذي سيأتي هو قوله مع النسيان أو جهل التحريم (قوله) لاشعاره بالاعراض عنها أي فليس كغيره من الأفعال ومثل الا كل سائر ما يفطر الصائم والحاصل ان الامساك عن المفطرات شرط كما يشترط ترك الأفعال وترك الكلام



(قول) المتن في الاصح اعترض على هذا بشيخ طريق القطع في الفعل الكثير هو مع أن ذابيل الاصل مضر بخلاف قليل الفعل (قوله) لحصول المقصود اعلم انه اختلف في الابطال بالاكل قليل لما فيه من العمل وقيل لوجود المفطرو وهو الاظهر وبني عليهما الوجهان في مسألة السكره اذا وصات من غير فعل \* تنبيه \* لو نزلت نخامة من رأسه وتعارض بلعها مع ظهور حرفين فأكثر في قطعها فالظاهر انه يقطعها ويغتفر ظهور ما ذكر (قوله) اذا توجهه تقدير لوجه عطف بسط وخط قال بعضهم (٧٢) ويجوز أن يكونا من الجمل الخالصة أو

(قلت الا ان يكون ناسيا أو جاهلا تحريمه والله أعلم) فلا تبطل به كذا ذكره الرافعي في الشرح بخلاف كثيره فبطل به مع النسيان أو جهل التحريم في الاصح والقله والكثرة بالعرف (فلو كان بفهمه سكره) فذابت (فبلغ) بكسر اللام (ذوبها بطلت) صلاته (في الاصح) لحصول المقصود من الاكل والتسبي لا تبطل لعدم المضغ وعبارة المحرر كالشرح سكره تذوب وتسوغ أى تنزل الى الجوف من غير فعل وعُدل عنه الى البلع لانه أظهر في التفریع وهو قريب من تعبير الغزالي بامتصاصها (ويسن للمصلي) اذا توجه (الى جدار أو سارية) أى عمود (أو عصا مغروزة أو بسط مصلى) كعبادة بفتح السين (أو خط قبائله) أى تجاهه خطا طولا كفى الروضة (دفع المار) بينه وبين أحد المذكورات المراد بالمصلى منها أعلاه اذا لم يزد ما بينهما على ثلاثة أذرع بذراع الأدمى قال صلى الله عليه وسلم اذا صلى أحدكم الى شئ يستره من الناس فأراد أحد ان يجتاز بين يديه فليدفعه رواه الشيخان هو ظاهر في الثلاثة الاولى والحق بها الباقيان لاشتراك الخمسة في سن الصلاة الها المبنى عليه سن الدفع وقوله بين يديه أى امامه الى السترة التى هي غاية امكان سجوده المقدر بالثلاثة أذرع (والصحيح تحريم المرور حينئذ) أى حين سن الدفع قال صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلى ماذا عليه لكان ان يقف أربعين خيرا له من ان يمر بين يديه رواه الشيخان هو بعد جملة على المصلى الى سترة محتمل للكره المتأبلة للصحيح وظاهر في التحريم ويدل عليه نصا رواية البخارى من الاثم بعد قوله عليه ولو صلى من غير سترة أو تباعد عنها فليس له الدفع لتقصيره ولا يحرم المرور بين يديه قاله في الروضة وفيها اذا صلى الى سترة فالسنة ان يجعلها مقابلة ليمينه أو شماله ولا يصمد لها ضم الميم أى لا يجعلها تلقاء وجهه وهى كما تقدم فى استقبال القبلة ثلثا ذراع قال بعضهم ويظهر أن يكون الخط كذلك وسن الصلاة الها المشار اليه فى كلام المصنف دليله الاتباع رواه فى الجدار أبو داود وباسناد صحيح وفى الاسطوانة والعزلة أى العمود والحربة الشيخان والمصلى قيس على الخط المأمور به ان لم يكن معه عصا فى حديث أبي داود وابن ماجه وصححه ابن حبان وغيره فهما أى الخط والمصلى عند عدم الشاخص كفى الروضة وأصلها (قلت يكره الالتفات) بوجهه (الحاجة) لحديث عائشة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات فى الصلاة فقال هو اخلاص يختلسه الشيطان من صلاة العبد رواه البخارى ولا يكره الحاجة لانه صلى الله عليه وسلم صلى وهو يلتفت الى الشعب وكان أرسل اليه فارسا من أجل الحرس رواه أبو داود وباسناد صحيح (ورفع بصره الى السماء) لحديث البخارى ما يال أقوام يرفعون أنصارهم الى السماء فى صلاتهم لينتهن عن ذلك أولئك خطف أنصارهم (وكف شعره أو ثوبه) لحديث أم حنتمة أن أسجد على سبعة أعظم ولا أكف ثوبا ولا شعرا رواه الشيخان وهذا لفظ مسلم ولفظ البخارى أمرنا ان نسجد ولا نكف والمعنى فى النهى عن كفه انه يسجد معه قال فى شرح المذهب والنهى لكل من صلى كذلك سواء

الموصوف بها لان لام المصلى للجنس فتكون الحالية باعتبار اللفظ والوصفية باعتبار المعنى (قول) المتن أو سارية الى آخره لا يقال ظاهر المنهاج استواء الجميع فى الرتبة لان غرضه بيان حكم دفع المار فى هذه الاحوال والكل سواء فى تمكن المصلى من الدفع وأما بيان حكم الصلاة الها فلم يتعرض له نعم فى كلامه اشارة الى سن الصلاة الها (قول) المتن أو عصا قال الفراء أول لحن سمع هذه عصاى وانما هى كما قال الله سبحانه وتعالى عصاى \* فرع \* يكره أن يصلى وبين يديه امرأة أو رجل مستقبله (قول) المتن والصحيح تحريم المرور ان قلت فهلا وجب الدفع ازالة للسكر كما يجتنبه الاسنوى فى المهمات قلت كأنه لما فى الفعل من منافاة الخشوع المطلوب فى الصلاة قال الامام واذا قلنا لا يحرم المرور فلا ينتهى الحال الى دفع محقق ولكن يسن برقق بقصد التنبيه (قوله) المشار اليه منشأ الاشارة جعل سن الدفع فى هذه الاحوال فانه يفيد انها أحوال كمال حيث ارتبط السن بها (قوله) وصححه ابن حبان وغيره عبارة الروضة قلت وقال جماعة فى الاكف كفتاء بالخط قولان للشافعى رضى الله عنه قال فى القديم وسن حرملة يستحب ونفاه فى البربط لا اضطراب الحديث الوارد

فيه وضعفه انتهى قلت واختار الامام وغيره ان الخط لا يكتفى وعلوه بأنه لا يظهر للسارة (قول) المتن قلت يكره الى آخره أى وهذه تعدد أمور يطلب اجتنابها فى الصلاة (قوله) حديث عائشة الى آخره روى أبو داود والنسائى عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال الله مقبلا على العبد فى صلاته ما لم يلتفت فاذا التفت انصرف عنه وورد أيضا لو يعلم المصلى من يساجى ما التفت يمينا ولا شمالا وفى التهمة انه حرام (قول) المتن ورفع بصره \* فائدة \* نقل الدميرى عن الغزالي فى الاحياء انه قال يستحب ان يرفع بصره الى السماء فى الدعاء بعد الوضوء (قوله) ولا أكف بوا الى آخره الذى فى الاسنوى أمرت ان لا أكف الشعور ولا الثياب وأسنده لرواية الشيخين قال والكفت الجميع

(قوله) أو كره مشمر أو مشدود الوسط أو مغرور عذبة الجماعة (قوله) غشي الخ قال الاسنوي حكمة ذلك منساقه لهية الحشوع (قوله) فليمسك بيده إلى آخره في رواية تسلم أيضا بدل هذا فليس كظم ما استطاع (قول) المتن والصلاة حاقنا إلى آخره قال الاسنوي ويستحب تغريغه من هذه الأمور وان فاتته الجماعة (قوله) المتن يتوق الخ مثل هذا فيما يظهر ولو كان بحضرة حليلته وهو يتوق إلى جماعها وقوله يتوق شامل لمن ليس به جوع وعطش وهو كذلك فإن كثيرا من الفواكه والمشارب اللذيذة قد تنوق النفس اليها من غير جوع ولا عطش بل لولم يحضر ذلك وحصل التوقان كان الحكم كذلك كذا ذكره في الكفاية تبعاً لابن يونس واعتذر عن الشيخ في ذكر الحضور بالتسبرك بلفظ الحديث ثم كلام المصنف يقتضي زوال الكراهة بزوال التوقان وإن لم يحصل الشبع وهو كذلك فيما يظهر قياساً على ما قلناه في الاعتذار المسقطة للجماعة نقلاً عن الأصحاب نعم في العجيين إذا أقيمت الصلاة فابذوا بالعشاء ولا تعجلوا حتى يفرغ منه قال في شرح مسلم فيه دليل على أنه يأكل حاجته بكاملها وهذا (٧٣) هو الصواب وأما تأوله بعض الأصحاب من أنه يأكل لقمها يكسر بها سورة الجوع

فليس بصحيح قال الاسنوي كلامه هذا يخالف الأصحاب وجعل العذر قائماً إلى الشبع إلا أنه لا يلزم بقاء الكراهة في مثلنا إلى الشبع يعني مسئلة الكتاب المذكورة ووجه عدم اللزوم أنه يجوز أن تنقطع الكراهة بعد تناول ما يكسر سورة الجوع وإن طلب منه استيفاء الشبع إذا لا يلزم من استيفائه استمرار الكراهة بعد أكل اللقم (قوله) في غير المسجد الأولى في هذه الحالة أن يبصق في ثوبه فإن فيه اذهاب الصورة بخلاف البصق على اليسار وإن كان هنا جائزاً (قوله) حرم قال الاسنوي المشهور في كتب الأصحاب الكراهة (قوله) لغتان بمعنى وبالسبب خلافاً لمن أنكرها (قوله) في ذلك يرجع إلى قوله نهى (قول) المتن والمبالغة إلى آخره قال السبكي التقيد بالمبالغة يدل على عدم الكراهة عند عدمها وهو خلاف ما دل

تجدد للصلاة أم كان قبلها المعنى وصلى على حاله وذكر من ذلك أن يصلي وشعره معقوص أو مردود تحت عمامته أو ثوبه أو كره مشمر (ووضع يده على فمه بلا حاجة) لحديث أبي هريرة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يغطي الرجل فاه في الصلاة رواه أبو داود وصححه ابن حبان وغيره ولا يكره لحاجة كالتشاوب فيس في حديث مسلم إذا تمأب أحدكم فليمسك يده على فيه فإن الشيطان يدخل (والقيام على رجل) واحدة لأنه تكافئاً في هيئة الحشوع نعم إن كان لحاجة كوجع الأخرى فلا كراهة فيه (والصلاة حاقنا) بالنون أي بالبول (أو حاقبا) بالموحدة أي بالغائط (أو بحضرة طعام يتوق إليه) بالثاء أي يشاق لحديث مسلم لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدفعه الاختيان أي البول الغائط وتكره أيضاً مع مدافعة الريح ذكره في الروضة كأصلها في صلاة الجماعة وسواء في الطعام المأكول والمشروب (وان يهتق) إذا عرض له البصاق (قبل وجهه أو عن يمينه) بخلاف يساره لحديث الشيخين إذا كان أحدكم في الصلاة فانه يناجي ربه عز وجل فلا يزيق بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن يساره وهذا كما قال في شرح المذهب في غير السجدة فإن كان في مسجد حرم البصاق فيه لحديث الشيخين البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها بل يبصق في طرف ثوبه من جانبه الأيسر ككفه وبصق وزق لغتان بمعنى (ووضع يده على خاصرته) لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلي الرجل مختصرار رواه الشيخان والمرأة في ذلك كالرجل كما ذكره في شرح المذهب (والمبالغة في خفض الرأس في ركوعه) لمجاوزه أكله الذي هو فعل النبي صلى الله عليه وسلم من تسوية ظهره وعنقه كما تقدم (والصلاة في الحمام) ومنه مسخه (والطريق والمزبلة) أي موضع الزبل (والكنيسة وعطن الأبل) هو الموضع الذي تنجي إليه الأبل الشاربة شيئاً فشيئاً إلى أن تجتمع كلها فيه فتساق إلى المرعى (والمقبرة الطاهرة) بأن لم تنبت (والله أعلم) لحديث الترمذي أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في المذكورات خلافاً للكنيسة فلم يرد في حديث وألحقت بالحمام والمعنى في الكراهة فهما ما أوى الشياطين وفي الطريق اشتغال القلب بمرور الناس فيه وفي المزبلة نجاستها تحت الثوب المفروش عليها استلوا في عطن الأبل فافارها المشوش

١٩ ل عليه الحديث وكلام الشافعي رحمه الله والأصحاب رضي الله عنهم أجمعين ولك أن تقول حالة الركوع الكاملة فيها خفض رأس باعتبار الحالة قبلها والزيادة على ذلك تصدق أنها مبالغة فلا اشكال (قول) المتن في الحمام علل ذلك بأنه مأوى الشياطين واعتدته الشيطان وقيل لكثرة النجاسة ونص عليه في الآم وينبني عليهما الصلاة في المسخ أو موضع طاهر في الحمام وهو مذكر مأخوذ من الحميم (قول) المتن والمزبلة بفتح الباء وضمها (قول) المتن والكنيسة هي للتصاوي والبيعة لليهود ولو منع أهلها من دخولها حرم (قول) المتن والمقبرة بتثنية الباء (قوله) اشتغال القلب بمرور الناس يؤخذ من هذه العلة أنه لو استقبل الطريق وصلى كان الحكم كذلك (قوله) نجاستها تحت الثوب إلى آخره قال الاسنوي هذا في البسط على النجاسة أما البسط على ما غلبت فيه النجاسة فانه يزيل الكراهة على ما تلخص من كلام الرازي لأنه أمر قد ضعف بالحائل

(قوله) نجاسة ما تحتها بالاصديد ثم الذي دل عليه كلام القضاة كما قال في الكفاية احترامه قال الاستنوي ومن الغيبين يظهر لك أن صورة المسئلة  
فما لو حذى الميت حتى لو وقف بين الموقى فلا كراهة نعم بكرة استقبال القبر الا بقوله صلى الله عليه وسلم فيحرم انتهى وما صور به المسئلة خالفة  
في الكفاية فقال تسكره على القبر وبجانبه واليه \* تمة \* قال في الاحياء تسكره الصلاة في الاسواق (٧٤) والرحاب الخارجة عن المسجد

\* (باب سجود السهو)

(قول) المتن سنة الصارف لاحاديثه عن  
الوجوب ما في بعضها كانت الركعة له  
ناهلة والسجدتان ولأن البدل كبده أو  
أخف وكذا وجبت جبرانات الحج دون  
هذا والله أعلم (قوله) من الصلاة خرج  
به قنوت النازلة ونحوه لأن ذلك سنة في  
الصلاة لا منها (قوله) ولو بالشك دفع لما  
اعترض به من تصور العبارة عن افادة  
ابقاع الركن مع التردد في فعله (قوله)  
من حصولها أي لا من السجود أيضا كما  
توهمه العبارة (قوله) يسجد أي سجدا  
كان ذلك أو سهوا أخذنا من المأخوذ  
الآتي (قوله) بناء على الاظهر أي  
ومقابل الاظهر مبنى هنا على مقابل  
الاظهر هناك ولما فهم ذلك من ذكر  
البناء استغنى به عن التصريح بالمقابل  
وكثيرا ما يقع له ذلك (قول) المتن سائر  
السنن فلو سجد فيها لما ناجوازه طلعت  
صلاته إلا أن يكون قريب العهد بالسلام  
أو شأيا بدية بعيدة فله البغوى ونظيره  
الاستنوي وبين العراقي النظر بأن من هو  
كذلك لا يعرف مشروعية السجود ومن  
عرف ذلك عرف محله غالبا (قوله) بجامع  
الى آخره هذه العلة موجودة في تكبيرات  
العيد وفي اذكار الركوع ونحوه ومع  
ذلك لا سجود ولا اعلل الغزالي اختصاص  
السجود بهذه الابعاض بأنها من الشعائر

للخشوع وفي القبر غير التوسعة ولم يقيد في الحديث نجاسة ما تحتها بالاصديد أما التوسعة فلا تصح الصلاة  
فيها من غير حائل ومعه تسكره والحق بعطن الابل مأواها ليلا للمعنى المذكور فيه ولا تسكره في حراح  
الغنم يضم الميم أي مأواها ليلا لا تتفاء ذلك المعنى فيها وان تصور فيها مثل عطن الابل فلا يكره فيه أيضا

\* (باب) بالتنوين (سجود السهو)

وهو كما سيأتي سجدة نان بين التشهد والسلام (سنة عند ترك ما موربه) من الصلاة (أو فعل منهى  
عنه) فيها ولو بالشك على ملبس أي بياضه فيها فرضا كانت الصلاة أو نفلا (فالأول) المترول منها  
(ان كان ركنا وجب تداركه) بفعله (وقد يشرع) مع تداركه (السجود) زيادة) بالكاف  
(حصلت بتدارك ركن كما سبق في) ركن (الترتيب) من حصولها وقد لا يشرع السجود بأن لا  
تحصل زيادة كما اذا كان المترول السلام فتذكره ولم يطل الفصل فيسلم من غير سجود فان طال  
الفصل فهو مسئله السكوت الطويل وقد تقدم في باب يليه هذا أنه لا تطل الصلاة على الرابع وقد يقال  
يسجد له أخذنا مما سيأتي في تطويل الركن القصير بالسكوت (أو) كان (بعضا) وهو القنوت  
أو قيامه) وان استلزم تركه ترك القنوت (أو التشهد الأول أو قعوده) وان استلزم تركه ترك التشهد  
(وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه في الاظهر) بناء على الاظهر ما سئله فيه كما تقدم  
(سجد) لتركه وان كان عامدا (وقبل ان ترك عمدا نفلا) يسجد (قلت) وكذا الصلاة على الآل  
حيث سنناها والله أعلم) وذلك في التشهد الاول على وجهه وفي الآخر على الاصح كما تقدم فانه يسجد  
لتركها (ولا تجبر سائر السنن) أي باقيا اذا تركت بالسجود لعدم ورودها بها بخلاف الابعاض  
لوروده في بعضها فانه صلى الله عليه وسلم قام من ركعتين من الظهر ولم يجلس ثم سجد في آخر الصلاة قبل  
السلام سجدة ين رواه الشيخان فيه ترك التشهد مع قعوده المشرع له وفي معناه ترك التشهد وحده  
وقيس عليه ترك القنوت وحده أو مع قيامه المشرع له بجامع الذكر انقصود في محل مخصوص  
والصلاة على النبي وآله حيث سنت ملحقة بالتشهد لما ذكره سميت هذه السنن أبعاضا لغيرها بالجبر  
بالسجود من الابعاض الحقيقة أي الاركان وفي الروضة لو أراد قنوت في غير الصبح لنازلة وقتلناه  
فمنه لم يسجد للسهو على الاصح ذكره في البحر (والثاني) أي الفعل المنهي عنه في الصلاة (ان لم  
يطل عمده كالالتفات والخطوتين لم يسجد للسهو) لعدم ورود السجود له ويستثنى من ذلك ما سيأتي  
وقوله للسهو كذا العمده كما ذكره في التحقيق وشرح المذهب (والا) أي وان أبطل عمده ركعة زائدة  
(سجد) لسهوه (ان لم يطل) الصلاة (سهو) ككلام كثير) فانها تبطل بسهوه (في الاصح)  
كما تقدم ودليل السجود انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا وسجد للسهو بعد السلام رواه الشيخان  
وقياس غير ذلك عليه ويستثنى من هذا القسم المتغل في السفر اذا انحرف عن طريقه الى غير القبلة  
ناسيا وعاد على قرب فان صلاته لا تبطل بخلاف العامد كما تقدم ولا يسجد للسهو على المنصوص المذكور  
في الروضة كأصلها ومصحح في شرح المذهب (وتطويل الركن القصير) بسكوت أو ذكر لم يشرع فيه

الظاهرة المخصوصة بالصلاة انتهى وخرج بالمخصوصة بالصلاة تكبيرات العيد قاله الاستنوي (قوله) والصلاة (يطل  
على النبي الخ) علل غيره السجود للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بأن ساد كريب البيان في تشهد الاخير يسجد لتركه في الاول قبا على  
التشهد (قوله) لم يسجد للسهو نه سنة في الصلاة لا منها فلا يرد على المنهاج

(قوله) لاخلاله بالموالاته قال الراعي وكما لو قصر الاركمان الطويلة ونقص بعضها وعبارة ابن الرفعة في اراد ما على به الشارح رحمه الله تعالى  
 لان سائر الاركان قد يجوز تطويلها فاذا طول القصير ايضا فانت الموالاته وهي شرط في صحة الصلاة قال الراعي ولن ذهب الى الوجه الآخر  
 ان يقول معنى الموالاته ان كان بان لا يتخلل (٧٥) فصل طويل ليس من الصلاة بين اركانها فهو مقصود هنا وان كان بمعنى آخر فلا نسلم

اشترط الموالاته بمعنى آخر (قوله)  
 اصحهما نعم الله الراعي بأن المصلي مأمور  
 بالتحفظ واحضار الذهن امراموكدا  
 كذا كيد التشهد الاول فيسجد عند تركه  
 قياسا عليه وقضيته كما قال الاسنوي ان  
 سجد عند ذلك ايضا انتهى وسيأتى ذلك  
 في كلام الشارح رحمه الله (قول)  
 المتن قصير اي فيؤمر المصلي فيه بالتخفيف  
 ولهذا لا يسن تكرار الذكر فيه بخلاف  
 غيره (قوله) بخلاف نقل القولي زاد  
 الاسنوي ولهذا لا تبطل الصلاة بتكريره  
 على المنصوص (قوله) ولو أطاله بتقل  
 كل الفاتحة الى آخره ظاهره ولو خلا  
 الاعتدال عن الذكر المشرع فيه تبطل  
 وانه لا يقدح في ذلك كون الذكر المشرع  
 فيه اطول من الفاتحة وفي شرح الروض  
 ما يوافق ذلك حيث ذكر ما حاصله ان  
 التطويل يلحق بقدر القيام الواجب  
 انتهى (قوله) ما تقدم المراد به قوله  
 بسكوت او ذكر (قوله) انه لو قنت قبل  
 الركوع صورة ذلك ان يقنت بنية القنوت  
 والا فلا سجدة قاله الخوارزمي في الكافي  
 وعبارة الشارح رحمه الله ظاهرة في  
 ذلك (قوله) وفي معناه الامام لك ان تقول  
 هلا ادخله في العبارة تصاو وقد يعتذر بأن  
 افراد الضمائر السابقة تمنع من ذلك  
 لا يقال يمكن رجوعها الى المصلي لانا  
 نقول المصلي يشمل الامام (قوله) سهوا  
 هو تصريح بما تقيده عبارة المتن لان  
 كلامه في النسيان واما بعد القيام فماتى

(يبتل عمنه في الاصح) لاخلاله بالموالاته (فيسجد لسهوه) والثاني لا يبطل عمنه وفي السجود  
 لسهوه وجهان أحدهما نعم (فالا عندال قصير) لانه للفصل بين الركوع والسجود (وكذا  
 الجلوس بين السجدين) قصير (في الاصح) لانه للفصل بينهما والثاني طويل كالجلوس بعدهما  
 (ولو نقل ركنا قولنا) الى ركن طويل (كفاتحة) أو بعضها (في ركوع أو) جلوس (تشهد)  
 آخر وكشهادة أو بعضه في قيام (لم يبطل عمنه في الاصح) والثاني تبطل كقول الركن الفعلي وافرقت  
 الاول بأن نقل الفعلي غير هيئة الصلاة بخلاف نقل القولي ولو نقل بعض الفاتحة أو التشهد الى  
 الاعتدال ولم يبطل فقيه الخلاف ولو أطاله بنقل كل الفاتحة أو التشهد بطلت في الاصح وهذا من صور  
 ما تقدم في تطويل الركن القصير (و) على عدم البطلان (يسجد لسهوه في الاصح) تركه التحفظ  
 المأمور به في الصلاة مؤكدا كذا كيد التشهد الاول (وعلى هذا تستثنى هذه الصورة عن قولنا)  
 انتقدم (ما لا يبطل عمنه لا يسجد لسهوه) ويضم اليها ما تقدم في تطويل القصير تقريرا على المرجوح  
 وقوله ويسجد لسهوه كذا العمدة كما سوى بينهما في شرح المذهب ويقاس به العمدة في تطويل القصير على  
 المرجوح فيه وذكروا في الروضة في صفة الصلاة انه لو قنت قبل الركوع لم يحسب على الصحيح بل يعيده  
 بعد الرفع من الركوع ويسجد لسهوه على الاصح المنصوص وذلك صادق بالعمد والسهو فتضم مسألة  
 السهو الى المستثنى (ولو نسي التشهد الاول) مع قعوده أو وحده (فذكره بعد انتصائه لم يعدله) لتلبسه  
 بفرض فلا يقطع له سنة (فان عاد) عامدا (علما بخبره بطلت صلاته) لزيادته قعودا عمدا (أو ناسيا)  
 انه في الصلاة (فلا) تبطل ويلزمه القيام عند ذكره (ويسجد لسهوا أو جاهلا) تخبره (فكذا)  
 لا تبطل (في الاصح) لانه مما يخفى على العوام ويسجد والثاني تبطل لتقصيره بترك التعلم هذا كله في  
 المنفرد وفي معناه الامام ولو تخلف المأموم عن انتصائه للتشهد بطلت صلاته الا ان ينوي مفارقتها فيعذر  
 ولو عاد الامام قبل قيام المأموم حرم قعوده معه لوجوب القيام عليه بانتصاب الامام ولو انتصب معه ثم عاد  
 هو لم يحزله متابعه في العود لانه اما خطي به فلا يوافق في الخطأ أو عامد فصلا بطلت بل يفارقه أو  
 ينتظره جملا على انه عاد ناسيا وقيل لا ينتظره ولو عاد معه علما بالتخريم بطلت صلاته أو ناسيا أو جاهلا  
 لم تبطل (وللمأموم) اذا انتصب دون الامام سهوا (العود لتابعه امامه في الاصح) فهي مجوزة  
 لعوده الممتنع في غيره والثاني ليس له العود لتلبسه بركن القيام كغيره بل يصبر الى ان يلحقه الامام  
 (قلت الاصح وجوبه) أي العود (والله أعلم) لوجوب متابعة الامام فان لم يعد بطلت صلاته وأصل  
 الخلاف هل يعود أولا وجهان حكاهما الامام والغزالي في الجواز والشج أبوحامد ومن تبعه في  
 الوجوب وحاصل ذلك ثلاثة أوجه كما حكاه المصنف في أصل الروضة مع تصحيح الوجوب فيه أخذ من  
 قوة كلام الشرح ولو انتصب عامدا فقطع الامام بحرمه العود كالركوع قبل الامام عمد وتعبه الراعي  
 بأن العراقيين في المقيس عليه استحبا العود فضلا عن الجواز يعني فيأتي مثل ذلك في المقيس ورجحه  
 فيه في التحقيق كما كانه الوجوب أيضا (ولو ذكر) المصلي (قبل انتصائه عاد للتشهد) الذي

في قوله ولو نفض عمد فلا ينبغي ان ترد صورة عمد المأموم على عبارة الكتاب وانما تعرض لها الشارح رحمه الله قريبا تيمنا لاحكام اقسام المأموم  
 (قوله) لوجوب متابعه الامام عبارة غيره لان المتابعة امرها متأكدا كبدليل سقوط القيام والقراءة بها عن المأموم (قوله) ولو انتصب عامدا اهل  
 الشارح رحمه الله ما لو صار المأموم في نهوضه عمدا الى القيام اقرب فيحتمل ان يكون حكمها كالانتصاب كما ان الامر كذلك في حق غير المأموم  
 فيجوز فيها ما تقر عن الامام وغيره ويحتمل تعين ما سبأني عن التحقيق

(قوله) منه أي من نفسه (قوله) لتغييره نظم الصلاة عبارة الرافعي لأنه أتى بفعل غير نظم الصلاة ولو أتى به محمد في غير موضعه لبطلت صلاته واعلم أنه في التحقيق وشرح المذهب صحح في هذه المسئلة عدم السجود مطلقا (قول) المتن ولو نض عمدا هو قسم قوله السابق ولو نسي التشهد الأول كما أتى قوله السابق ولو نذر كقبيل انتصابه قسم قوله السابق فنذكره بعد انتصابه (قول) المتن أن بلغ (٧٦) حذرا لا كعب شرط لقوله ويسجد

لنسيه لأنه لم يتلبس بفرض (ويسجد إن كان صار إلى القيام أقرب) منه إلى القعود لتغييره نظم الصلاة بما فعله بخلاف ما إذا كان إلى القعود أقرب أو كانت نسبته إليهما على السواء فلا يسجد لقلة ما فعله حينئذ (ولو نض عمدا) من غير تشهد (فعدا بطلت) صلاته (إن كان) فيما نض (إلى القيام أقرب) من القعود بخلاف ما إذا كان إلى القعود أقرب أو كانت نسبته إليهما على السواء فلا تبطل صلاته وشمل الصورتين قول الروضة كأصلها وإن عا قبل ما صار إلى القيام أقرب (ولو نسي قنونا فنذكره في سجوده لم يعدله) لتلبسه بفرض (أو قبله عاد) لعدم التلبس به (ويسجد للسهو أن بلغ حذرا كعب) في هو به لزيادة تركه بخلاف ما إذا لم يبلغه فلا يسجد (ولو شك في ترك بعض) بالمعنى السابق كالقنوت (سجد) لأن الأصل عدم فعله (أو ارتكب نهي) أي منهي يجبر بالسجود ككلام قليل ناسيا (فلا) يسجد لأن الأصل عدم ارتكابه ولو شك هل سهوه بالاول أو بالثاني سجد لتيقن متنبهيه ولو شك في ترك مندوب في الجلسة لا يسجد لأن المترولا قبله يقتضيه (ولو سهوا) بما يجبر بالسجود (وشك هل سجد فليسجد) لأن الأصل عدم السجود (ولو شك) أي تردد (أصل) ثلاثا أم أربعا أتى بركعة) لأن الأصل عدم فعلها (وسجد) للتردد في زيادتها ولا يرجع في فعلها إلى ظنه ولا إلى قول غيره وإن كان جمعا كثيرا والأصل في ذلك حديث مسلم إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر أصلي ثلاثا أم أربعا فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن كان صلى خمسا شفعن له صلاته أي ردتها السجدتان إلى الأربع (والأصح أنه يسجد وإن زال شكه قبل سلامه) بأن تذكر أنها أربعة لفعلها مع التردد ومقابل الأصح لا يعتبر التردد بعد زواله (وكذا أحكم ما يصلحيه مترددا واحتمل كونه زائدا) أنه يسجد للتردد في زيادته وإن زال شكه قبل سلامه (ولا يسجد لما يجب بكل حال إذا زال شكه مثاله شك في الثالثة) في الواقع من الرابعة (أن الثالثة هي أم أربعة فتذكر فيها) أنها ثالثة وأتى بأربعة لم يسجد لأن ما فعله منها مع التردد لا يثبت منه (أو) تذكر (في الرابعة) التي أتى بها أن ما قبلها ثالثة (سجد) لأن ما فعله منها قبل التذكر محتمل للزيادة (ولو شك بعد السلام في ترك فرض لم يؤثر على المشهور) لأن الظاهر وقوع السلام عن تمام والثاني يؤثر لأن الأصل عدم فعله فينبغي على المتيقن ويسجد كما في سلب الصلاة أن لم يطل الفصل فإن طال استأنف كما في أصل الروضة ومرجع الطول العرف ولا فرق في النساء بين أن يتكلم ويمشي ويستدير القبلة وبين أن لا يفعل ذلك (وسهوه حال قدوته) كل سها عن التشهد الأول (يحمله امامه) كما يحمل عنه الجهر والسورة وغيرهما (فلو ظن سلامه فلم يبان خلافة) أي خلاف ظنه (سلم معه) أي بعد سلامه (ولا يسجد) لأن سهوه في حال القدوة (ولو ذكر في تشهد ترك ركن غير التسمية والتكبيرة قام بعد سلامه إلى ركعته) التي فاتت بفوات الركن كان ترك سجدة من ركعة غير الأخيرة فإن كانت من الأخيرة كلها (ولا يسجد) لأن سهوه في حال القدوة وزاد على المحذور قوله كالشرح غير التسمية والتكبيرة لأن التارك لواحدة منهما ليس في صلاة (وسهوه بعد سلامه) أي سلام امامه (لا يحمل)

للسهو (قوله) أي تردد أي باستواء أو رجحان فلا يعمل بظنه ولا بقول غيره لأن لفظ الشك وقع في الحديث وهذا معناه في اللغة (قوله) للتردد في زيادتها هذا التعليل هو المعتمد وقيل العلة الخبر ولا يعقل معناه لأنه لم يتيقن ترك مأمور ولا فعل منهي (قوله) ولا يرجع في فعلها إلخ لا يقال يشك كل عليه قصة ذي اليمين لأنهم لم يخبروه بالفعل إنما أخبروه بالترك نعم قضيتا تأتير الشك بعد السلام المستند إلى قول الغير إلا أن يجاب بأنه صلى الله عليه وسلم تذكر عقب أخبارهم (قوله) أي ردتها إلخ يعني أن الخامسة والخلل الحاصل بزيادتها زال شرعا وذهب أثره بسبب السجود فهو جابر للخلل الحاصل من النقصان تارة ومن الزيادة أخرى (قوله) أو تذكر في الرابعة لو تذكر بينهما قال الاستنوي فالقياس السجود إن كان بعد ما صار إلى القيام أقرب والأقرب فلا قال وقد يقال يسجد مطلقا بناء على أن الاستقالات واجبة (قول) المتن ولو شك بعد السلام إلى آخره قضية حديث ذي اليمين أنه يؤثر عند أخبار الجمع إلا أن يحمل على أن النبي صلى الله عليه وسلم تذكر الحال عقب أخبارهم له (قوله) لأن الظاهر إلى آخره على أيضا بأن عروص هذا الشك للمصلي

كثير فلو كاف بتدراكه بعد السلام عسر وشق (قول) المتن يحمله امامه لحديث معاوية بن الحكم الذي تكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم (قول) المتن قام بعد سلامه كذا الحكم فيما لو شك في ترك الركن المذكور ولكن هل يسجد أولا قال القاضي الحسين كنت أقول يسجد ثم رجعت وقلت لا سجود قال العراقي السجود أظهر كالمسبوق إذا شك في إدراك الركوع



(قول) المتن فلو سلم المسبوق لواقصر على قوله السلام ثم ذكر قبل الخطاب قال الاسنوي لم يسجد كما قاله البغوي ثم بحث اعني الاسنوي السجود اذا نوى الخروج من الصلاة عند النطق بالسلام (قول) المتن بسلام امامه ظاهره ولو كان معاً (قول) المتن لزمه متابعتة أى ويكون سجوده لاجل سهو الامام وقيل لاجل المتابعة وينبني عليها مسائل منها الخلاف الآتي في سجوده اذا لم يسجد الامام ويجب على المأموم المتابعة ولو لم يعلم سهو الامام بل لم يسجد الا واحدة يسجد المأموم أخرى حملاً على انه نسي أقول وقد يشكك الاتباع بما لو قام الى خامسة فان المأموم لا يتابعه مع احتمال أن الامام (٧٧) تذكر ترك ركعتين فقام ليأتى بركعة ويجب بأن المأموم لو تحقق الحال اعني

الحلل في المسألتين طلب منه المتابعة في السجود وامتنع عليه الموافقة في الركعة التي قام الامام ليأتى بها لان صلاة المأموم قد تمت بل لوبقى على المأموم ركعة لم يتابعه فيما قام اليه أيضاً ذكره في الروضة (قول) المتن فيسجد على النص أى ولو كان الامام يرى السجود بعد السلام فان المأموم يسجد بمجرد سلام الامام ولا يتأخر حتى يأتي الامام بسجوده لان القدوة انقطعت بالسلام (قول) المتن وانكثر لو سجد في هذه الحالة لبعض الاسباب فقط قال في البحر فيحتمل الجواز وينبغي ما نوه فقط ويحتمل البطلان لانه زاد سجوداً على غير المشروع ويحتمل الاجزاء ان قصد الاقل دون غيره (قوله) وفي القديم الى آخره لو حصل زيادة ونقص يسجد على هذا قبل السلام فقط على الاصح في الروضة قال ابن الرفعة لان الذين ذهبوا الى انه بعد السلام في الزيادة قالوا ببعثته قبله انتهى أقول كيف يجتمع هذا مع قول الاسنوي رحمه الله والخلاف في الاجزاء وقيل في الافضل ويجب بأن المراد قالوا ببعثته أى في حال النقص (قوله) من التعرض للزيادة أى ولان الزيادة نقص في المعنى ثم انظر هل يثكل على هذا قولهم في مسئلة الحديث الثالث

أى امامه لانتفاء القدوة (فلو سلم المسبوق بسلام امامه) فذكر حاله (بني وسجد) لان سهوه بعد انتهاء القدوة ولو سها المنفرد ثم اقتدى لا يحتمل الامام سهوه (ويحتمل) أى المأموم (سهو امامه) كما يحتمل الامام سهوه وفيها حديث ليس على من خلف الامام سهو فان السها الامام فعليه وعلى من خلفه السهو رواه الدارقطني والبيهقي وضعفه (فان سجد) أى امامه (لزمه متابعتة) فان تركها محمداً بطلت صلاته واستتفى في الروضة كأصلها ما اذا تبين له حدث الامام فلا يلحقه سهوه ولا يحتمل الامام سهوه وما اذا تبين غلط الامام في طئه وجوده مقتض للسجود فلا يتابعه فيه (والا) أى وان لم يسجد امامه (فيسجد) هو (على النص) وفي قول يخرج لا يسجد وهو ناظر الى انه لا يلحقه سهو امامه وان لزمه متابعتة في السجود وهذا الكلام في الموافق (ولو اقتدى مسبقاً بمن سها بعد اقتدائه وكذا قبله في الاصح) وسجد الامام (فالصح) في الصورتين (انه) أى المسبوق (يسجد معه) رعاية للمتابعة (ثم) يسجد أيضاً (في آخر صلاته) لانه محتمل سجود السهو الذي لحقه ومقابل الصحح انه لا يسجد معه نظراً الى أن موضع السجود آخر الصلاة وفي قول في الاولى ووجه في الثانية يسجد معه متابعة ولا يسجد في آخر صلاة نفسه وهو المخرج السابق وفي وجه في الثانية هو مقابل الاصح انه لا يسجد معه ولا في آخر صلاة نفسه لانه لم يحضر السهو (فان لم يسجد الامام يسجد) هو (آخر صلاة نفسه) في الصورتين (على النص) ومقابل القول المخرج السابق (وسجود السهو وانكثر) أى السهو (سجدتان كسجود الصلاة) في واجباته ومندوباته وحكي بعضهم انه يستحب ان يقول فهم ما سبحان من لا ينال ولا يسهو وهو لا يثق بالحال وقوله في المحرر بينهما جلسة أدخله المصنف في التشبيه (والجديد أن محله) أى السجود (بين تشهد وسلامه) أى تشهدته المختوم بالصلاة على النبي وآله كما قاله في الكفاية وفي القديم ان سها بنقص سجد قبل السلام أو بزيادة فبعده وفي قديم آخر يجزى ان شاء قبله وان شاء بعده ثبوت فعل الامر من عنه صلى الله عليه وسلم في الحديثين الاولين في الباب واستند القديم الاول الى ان السهو في الاول بالنقص وفي الثاني بالزيادة وحمل الجديد السجود فيه على انه تدارك للترك قبل السلام سهواً في الحديث الثالث الامر بالسجود قبل السلام من التعرض للزيادة (فان سلم محمداً) على الجديد وكذا القديم في النقص من غير سجود (فان في الاصح) ومقابلته انه كالسهو ان قصر الفصل بسجود والا فلا (أو سهواً وطال الفصل) ومرجعه العرف (فان في الجديد) بخلاف القديم في السهو بالنقص فلا يفوت عليه (والا) أى وان قصر الفصل (فلا يفوت على النص) لما تقدم من الحديث المحمول على ذلك وقيل يعوت حذراً من الغناء السلام بالعود الى الصلاة (واذا سجد) في صورة السهو على النص أو القديم

٣٠ ل ل ان السجود للتردد للزيادة (قول) المتن فان في الاصح أى لان محله قبل السلام وقد قطع الصلاة بالسلام فقوته على نفسه محمداً ووجه مقابله القياس على التوافل التي تقضي لافرق بين تركها عمد أو سهواً (قول) المتن فان في الجديد لتعذر البناء (قوله) بخلاف القديم الى آخره علاه الراعي بأنه جبر ان الصلاة بخاز أن يتراخى عنها كجبر الحج قال الاسنوي قضيته عدم اشتراط المبادرة عقب التذكر (قوله) في السهو بالنقص انما قيد بذلك لاجل قول المتن أو سهواً فلا يرد ان القول بالسجود بعد السلام يوجب المبادرة أيضاً (قوله) من الغناء السلام الذي هو ركن بسبب سنة تداركها ولانه يصير الامر في الانغاء وعدمه موقوفاً على اختياره وذلك غير معهود فقلت بل هو معهود كما لو تقدم المأموم على امامه بركن تركه فانه يجوز له العود فيلغو

(قوله) ودفع بأن نسبته إلى قوله يخرج السلام في كونه محلا لا انظر كيف تجبه ذلك مع عدم وجوب (٧٨) العود فان هدم استحباب العود دليل على كونه محلا ويحجب بأن المراد يخرج منه عن كونه محلا اذا عاد (قوله) قطعنا قول الاستوى كما قاله الامام فقلده فيه الرافعي وليس كذلك بل في عوده هنا وجهان صريحان الفوري والعمري \* تنبيه \* سكت المصنف عن التفريع على القول بأن السجود بعد السلام قال الاستوى حجه حجب المبادرة

(وله) حديث التستاني قال الاسنوى  
المشهور انه مرسل الا انه حجة لا اعتضاده  
بقول ابن عباس رضي الله عنهما ليست  
من عزائم السجود (قوله) روى الشيخان  
قال الاسنوى من ادلة على دخول  
السامع قوله تعالى وادعوا لهم  
القرآن لا يسجدون وقال من لم يسمع  
بالكلية وان دخل في الاطلاق فهو  
خارج بالاتفاق وان علم الحال برؤية  
الساجدين ونحوه (قوله) حذف  
فاعل الاول أى وهو اسم ظاهر وبهذا  
فارق المذهب البصريين (قول) المتى  
وكبر للاحرام قال الاسنوى قياساً على  
الصلاة واستحب الرافعي القيام ليحوز  
فصيلته وخالف النزوي فيصح استحباب  
تركه (قول) المتى وكذا السلام وال  
الرافعي لانها تنقصر الى القوم قد تنقصر  
الى التحلل كالصلاة (قوله) ولا يستحب  
التشهد كما انه لا يستحب القيام وطاهر  
العبارة جواز التمسك كالقيام (قول)  
المتى وتشترب شرط الصلاة منها دخول  
الوقت قال في شرح المذهب وذلك بأن  
يكون قد قرأ الآية أو معها أو ذكر  
في الشرحين والروضة قرياً منه قال  
الاسنوى وهو يفتى ان سماع الآية  
بكلها شرط كما في القراءة فلا يكفي سماع  
كلمة السجدة ونحوها فليفتن له انتهى

\*(باب) \* فی - محمودی التلاوة و اش - ذکر

(قول) المتن ولا يرفع يديه إلى آخره أي يكفي سجود الصلاة قال ابن الرفعة ولا يحتاج في هذا السجود إلى نية اتفاقاً لأن نية الصلاة تسحب عليها أي بخلاف سجود السهو فإن سببه لم تشمله نية الصلاة قال بعضهم كيف يتصور سجود التلاوة من غير نية (قوله) من غير لفظ وصوره ولذا أخذ فيها في التحقيق والثاني يكفيه إلى آخره أي كما في الثانية عن الأولى عند ترك في الأولى (قول) المتن وركعة كجلس أي وإن طالت وركعتان كجلسين أي وإن قصرتا نظراً للاسم فيهما قال رافعي ولو قرأ الآية في الصلاة ثم أعادها خارجها في مجلس واحد فلم أره منصوباً وإطلاق الخلاف في التكرار (٧٩) يقتضي طرده هنا (قوله) بخلاف ما إذا قصر إلى آخره لو قصد عدم السجود ثم بدله فالظاهر أنه

بسجدة أعني مع قصر الفصل (قوله) وفي المحرر إلى آخره هذا الذي في المحرر وغيره مستفاد من لفظ الهجوم فيستغنى عنه ثم انظر لو طال الزمن هل يسقط أولاً (قوله) كحدوث ولد إلى آخره يقتضي كلام السكافية أن حدوث النعمة على الولد ونحوه كهسي عليه قال الاستنوي والظاهر أن المراد ما يشمل العلم به وإن كان في ظلمة ونحوها (قول) المتن أو رؤية مبتلى أو عاص أو رأهما وهجعت عليه نعمة مثلاً فهل يكفيه سجود واحد الظاهر نعم كنظيره من سجود التلاوة السابق ويحتمل خلافه ويفرق ولو آخر سجود الشكر عن سببه فالوجه التفصيل بين طول الفصل وعدمه كسجود التلاوة (قول) المتن ويظهرها للعاصي إلى آخره ظاهر صبيحه أنه لو أسرف في العاصي وأظهر في المبتلى حصل أصل السنة وقد يمنع في الثاني (قوله) بأن يوحى بهما إلى آخره صنيعه يشعر بأنه لو استوفى الشروط صحها لصوب المقصد عليها قطعاً وهو محل نظر ثم أحرامه للقبلة لأبد منه فيما يظهر (قوله) والثاني لا يرجع هذا في الجنائز لندرتها

\*(باب صلاة النفل)\*

(قوله) وهو ما عدا الفرائض شامل لما

للهم والرفع من السجدة ندباً (ولا يرفع يديه) فيهما (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ولا يجلس للاستراحة) بعدها (والله أعلم) لعدم وروده (ويقول) فيها داخل الصلاة وخارجها (سجد وجهي الذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته) رواه أبو داود وغيره من غير لفظ وصوره وحسنه الترمذي (ولو كرأية) خارج الصلاة أي أتى بها مرتين (في مجلسين سجدة لكل) من المرتين عقبا (وكذا المجلس في الأصح) والثاني تكفيه السجدة الأولى عن المرة الثانية والثالث يكفيه أن لم يطل الفصل فإن لم يسجد للمرة الأولى كفاه سجدة فيهما (وركة كجلس) فيما ذكر (وركتان كجلسين) فيسجد فيهما (فإن لم يسجد) من سن له السجود عقب القراءة (وطال الفصل لم يسجد) بخلاف ما إذا قصر فيسجد ومرجع الطول والقصر العرف ومن كان محدثاً عند القراءة وتطهر على القرب يسجد (وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة) فلو فعلها فيها بطلت صلاته (وتسن للهجوم نعمة أو أذفاع نعمة) وفي المحرر والروضة كالشرح من حيث لا يحتسب قال في البحر الأول كحدوث ولد أو مال له والثاني كجأته من الهدم والغرق روى أبو داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا جاءه شيء يسره خرساً سجداً ولا يستسجد ولا استمرار النعم (أو رؤية مبتلى) كزمن (أو عاص) قال في السكافية عن الأصحاب يتظاهر بعصيانه روى الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم سجد لرؤية زمن والسجدة لذلك على السلامة منه (ويظهرها للعاصي) لعله يتوب (للمبتلى) لئلا يتأذى ويظهرها أيضاً لحصول نعمة أو أذفاع نعمة كما في الروضة وأصلها في شرح المذهب فإن خاف من اظهار السجود للفاسق مفسدة أضرراً أخفاه (وهي كسجدة التلاوة) خارج الصلاة في كيفيتها وشروطها (والأصح جوازهما) أي السجدة (على الراحلة للمسافر) بأن يوحى بهما للمشقة النزول والثاني لا لغوات الركن الاظهر أي السجود (فإن سجد لتلاوة صلاة جاز عليها قطعاً) كسجود الصلاة عليها

\*(باب بالتبوين (صلاة النفل))\*

وهو ما عدا الفرائض (قسمان قسم لا يستجماعة) بالنصب على التمييز المحوّل عن نائب الفاعل أي لا تسنّ فيه الجماعة فلو صلى جماعة لم يكرهه قاله في الروضة في صلاة الجماعة (فنه الرواتب مع الفرائض وهي ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وكذا بعدها وبعد المغرب والعشاء) الحديث الشيخين عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي ما ذكر (وقيل لأرباب العشاء) وما ذكر بعدها في الحديث يجوز أن يكون من صلاة الليل (وقيل) من الرواتب (أربع قبل الظهر لحديث مسلم عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر أربعاً وبعد أربعين) وقيل (وأربع بعدها)

والطبع عليه صلى الله عليه وسلم ولما فعله أحياناً وأمر به وأبشبهه الإنسان من الأوراد وطسلاقة على ذلك متفق عليه بخلاف التطوع فإن منهم من خصه بالآخر (قول) المتن لا يستجماعة لو قال يستفرادى كل أولى (قوله) بالنصب على التمييز أي لا على الحالية لئلا يلزم أن يكون المعنى نفي سنته حال كونه جماعة وهو فاسد

الشيخ والجميع سنة الى آخره ما نظر هل يشك على هذا قول الشارح رحمه الله في رتبة العشاء وما ذكر بعدها يجوز ان يكون من صلاة  
 (قوله) من حيث التأكيد أي في كلام المتن ان الجميع سنة واتب وانما الخلاف في انها مؤكدة أم لا هكذا ذكره في الروضة وشرح المذهب  
 بعضهم من يقول الجميع مؤكدة لظاهر الأدلة السابقة ومنهم من يقول العشر فقط لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليها (قوله) فعلى  
 الوجه الأخير الجميع مؤكدة وذلك مستفاد من الواو في قوله وأربع قبل العصر لانها تفيد ان قائل ذلك قائل بما قبله (قوله) قبل شروع  
 المؤذن الى آخره أي بعد اجابة المؤذن كما قال الاسنوي انه المتجه بدليل حديث بين (٨٠) كل اذانين صلاة انتهى قلت فلو كان

الاشتغال بالاجابة يمنع فعلهما قبل اقامة  
 الصلاة فيحتمل ان تراعى الاجابة لا مكان  
 تدارك الركعتين اداء بعد صلاة المغرب  
 (قوله) كره الشروع خرج الدوام  
 فانه يكمل النفل ما لم يخش فوت الجماعة  
 كما سياتي في صلاة الجماعة  
 (قوله) قال الرافعي الى آخره أي وبهذا  
 يتضح لك أن ما يفهمه ظاهر المتن من انها  
 من الرواتب المؤكدة ليس مراداً  
 ووجهه الافهام عطفها عليها (قول)  
 المتن وبعد الجمعة أربع وقبلها ما قبل  
 الظهر هذا الصنيع يقتضي ان الأربع  
 بعدها رواتب مؤكدة وان ما قبلها  
 كالظهر والمغرب ما صرح به في التحقيق  
 واقتضاه كلام الروضة وشرح المذهب  
 من أنها كالظهر (قوله) قال فصل  
 ركعتين وتجو زفهما ان قبل محتمل  
 انهما الخية قلت يمنع منه قوله أصليت  
 قبل أن تجيء (قوله) أي القسم الذي  
 لا يسق جماعة فاقتضت عبارة الكتاب  
 انه قسم للرواتب والمغرب ما في الروضة  
 من انه قسم منها وأفضلها وعلى ذلك  
 مشي شيخنا في المنهج رحمه الله قال ابن  
 المنذر ولا أعلم أحداً وافق أباحيفة  
 على وجوبه حتى صاحبه (قوله) لزيادته  
 عليه بالسلام وغيره منه التكبير والية  
 وغير ذلك وقيل الوصل أفضل خروجاً من

لحديث من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمة الله تعالى على النار صححه  
 الترمذي (وقيل وأربع قبل العصر) لحديث على أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل العصر  
 أربع ركعات يفصل بينهما بالتسليم حسنة الترمذي (والجميع سنة وانما الخلاف في الرواتب المؤكدة)  
 من حيث التأكيد فعلى الوجه الأخير الجميع مؤكدة وعلى الأول الرابع المؤكدة العشر الأول فقط  
 (وقيل) من الرواتب (ركعتان خفيفتان قبل المغرب قلت هما سنة على الصحيح في صحيح البخاري  
 الأمرهما) ولفظه ما قبل صلاة المغرب أي ركعتين كما في لفظ أبي داود وفي صحيح ابن حبان  
 انه عليه الصلاة والسلام صلى قبل المغرب ركعتين واستدل لمقابل الصحيح بما روى أبو داود عن  
 ابن عمر قال ما رأيت أحداً يصلي الركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 واسناده حسن كما قال في شرح المذهب ودفع بما روى الشيخان عن عقبه بن عامر وأنس انهم كانوا يصلون  
 ركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنس وكان يرانا نصلهما فلم ينهنا قال  
 في شرح المذهب واستحباهما قبل شروع المؤذن في الإقامة فان شرع فيها كره الشروع في غيرها المكتوبة  
 لحديث مسلم اذا أقمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة قال الرافعي وليست من الرواتب المؤكدة عند  
 من قال باستحباهما ولم يصرح بذلك في الروضة للعلم به (وبعد الجمعة أربع) وكذا ركعتان كما في الروضة  
 الموقول لحديث مسلم اذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً والثاني لحديث الشيخين عن ابن عمر انه  
 صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الجمعة ركعتين (وقيلها ما قبل الظهر والله أعلم) من ركعتين  
 أو أربع الأول لحديث ابن ماجه جاء سليل الغطفاني ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب فقال  
 له أصليت قبل ان تجيء قال لا قال فصل ركعتين وتجو زفهما والثاني بالقياس على الظهر  
 قال في الروضة ويستأنس فيه بحديث ابن ماجه انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الجمعة أربعاً  
 قال واسناده ضعيف جداً (ومنه) أي من القسم الذي لا يسق جماعة (الوتر وأقله ركعة وأكثره  
 إحدى عشرة ركعة وقيل ثلاث عشرة) ركعة وأدنى السكال ثلاث وأكمل منه خمس ثم سبع ثم تسع كما قاله  
 في شرح المذهب فيحصل بكل عماد كره قال صلى الله عليه وسلم من أحب ان يوتر بخمس فليفعل ومن أحب  
 ان يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب ان يوتر بواحدة فليفعل رواه أبو داود باسناد صحيح كما قاله في شرح المذهب  
 وروى الدارقطني أوتروا بخمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة وروى الترمذي وحسنه عن أم سلمة  
 قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث عشرة وحمل على انها حسنة فيه سنة العشاء  
 (ولن زاد على ركعة الفصل) بين الركعات بالسلام فينوي ركعتين مثلاً من الوتر كما قاله  
 في شرح المذهب (وهو افضل) من الوصل الآتي لزيادته عليه بالسلام وغيره (والوصل يشهد)

خلاف أبي حنيفة فانه لا يجوز الفصل قال الاسنوي والذي رأيته في اللطيف مجز ومابه ان الوصل يكره وقيل الافضل في حق المنفرد في  
 الفصل بخلاف الامام لانه يقتدى به المخالف وغيره وعكس الروايات يقال أنا أصل منفرد وأفضل اماماً لا يتوهم خلل فيما ذهب اليه  
 الشافعي رضي الله عنه وهو ثابت صحيح قال الاسنوي محل الخلاف اذا أوتر بثلاث فاذا زاد الفصل أفضل بلا خلاف كما في شرح المذهب والتحقيق  
 (قول) المتن يشهد في الأخيرة أي وهو أفضل من التمهدين كما صححه في التحقيق والمراد التشهد ان من غير سلام والافضل أفضل على غير

(قول) المتن أو تشهدين أى من غير سلام فى الأول والاخر عن الوصل (قوله) كأن يفصل بين الشفع والوتر بتسليم اعلم ان الشارح ساقى هذا دليلا للفصل الفائى كما فعل الاسنوى رحمه الله (قوله) ليوتر النفل قال الاسنوى فى الرد على هذا يكفى كونه وترافى نفسه أو وتر لما قبله فرضا كان أو سنة (قول) المتن ثم تهجد المجهود (٨١) فى اللغة النوم يقال هجد اذا نام وتهجد اذا زال النوم كأنه وثأثم وفى الاصطلاح صلاة

التطوع ليلا بعد النوم قاله الرافعى قال ومثبت بذلك لما فيها من ترك النوم فهو من باب قصر العام على بعض أفراده وذكر ما وردى انه من الاضداد يقال تهجد اذا سهر وتهجد اذا نام انتهى أقول وقوله ومثبت بذلك ظاهره الرجوع الى المجهود وبأباه قوله فهو من باب قصر العام على بعض أفراده ولو جعل مرجع الإشارة التهجد لاستقام (قوله) كما فعل ذلك ابن عمر وغيره يسمى هذا نقض الوتر قال فى الاحياء وقد صح النهى عن نقض الوتر (قوله) وفى الوتر بركة أشار بهذا الصنيع الى ان هذه الصورة غير داخله فى عبارة الكتاب كما قاله الاسنوى (قوله) روى أبو داود الى آخره أى وحيث فعل ذلك عمر رضى الله عنه ولم يخالف فهو اجماع (قوله) لا طلاق ما تقدم الخ لهذا قال فى شرح المذهب هذا الوجه قوى وقال فى التحقيق انه المختار أقول وقصة عمر رضى الله عنه قد يقال لا تخصصه لانها من ذكر بعض أفراد العام بحكمهم ويرد بأن العموم من لفظ الراوى فلا حجة فيه بل هو مطلق كما أشار اليه الشارح بقوله لا طلاق ما تقدم ومن البين ان المطلق يحمل على المقيد

فى الآخرة (أو تشهدين فى الآخريتين) قال ابن عمر كان النبى صلى الله عليه وسلم يفصل بين الشفع والوتر بتسليم رواه ابن حبان وغيره وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بخمس لا يجلس الا فى آخرها وقالت لما سئلت عن وتره صلى الله عليه وسلم كان يصلى تسع ركعات لا يجلس الا فى الثامنة ولا يسم والتاسعة ثم يسلم رواهما مسلم ولا يجوز فى الوصل أكثر من تشهدين ولا فعل أولهما قبل الآخريتين لانه خلاف المنقول من فعله صلى الله عليه وسلم (ووقته بين صلاة العشاء وطلوع الفجر) لحديث ابى داود وغيره ان الله امتدكم صلاة هى خير لكم من حمر النعم وهى الوتر فجعلها فيما بين العشاء الى طلوع الفجر وفى رواية الترمذى فيما بين صلاة العشاء وقيل وقته وقت العشاء (وقيل شرط الايتار بركعة سبق نفل بعد العشاء) من سنتها أو غيرها ليوتر النفل (ويسن جعله آخر صلاة الليل) لحديث الشيخين اجمعوا آخر صلاتكم من الليل وترافى له تهجد أى تنفل فى الليل بعد نوم يؤخر الوتر ليفعله بعد التهجد ومن لا تهجد له يوتر بعد رتبة العشاء وتره آخر صلاة الليل كذا فى الروضة وأصلها وفى شرح المذهب ان من لا تهجد له اذا وثق باستيقاظه أو آخر الليل يستحب له ان يؤخر الوتر ليفعله آخر الليل لحديث مسلم من خاف ان لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع ان يقوم آخره فليوتر آخر الليل (فان أوتر ثم تهجد لم يعده) لحديث لا وتران فى ليلة رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمذى (وقيل يشفعه بركعة) بان يأتى بها أول التهجد (ثم يعيده) بعد تمام التهجد كما فعل ذلك ابن عمر وغيره (ويشدب القنوت آخر وتره) بثلاث أو أكثر وفى الوتر بركعة (فى النصف الثانى من رمضان) وروى أبو داود أن أبى بن كعب فنت فيه لما جمع عمر الناس عليه فصلى بهم أى صلاة التراوىح (وقيل) فى (كل السنة) لا طلاق ما تقدم فى قنوت الصبح من انه صلى الله عليه وسلم كان يقنت فى وتر الليل وعلم الحسن بن على قنوت الوتر (وهو قنوت الصبح) فى لنته ومحلّه والجهر به واقتضاء السجود بتركه كما صرح بها فى المحرر وفى رفع اليدين وغيره مما تقدم (ويقول قبله اللهم) انا نستعذك ونستغفرك الى آخره أى ونستهديك ونؤمن بك وتوكل عليك وتنتى عليك الخير كله تشكر لك ولا تكفر لك وتخلع وتترك من يعجزك اللهم اياك نعبد ولك نصلى ونسجد واليك نسعى ونخفد أى نسرع نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد بالكفار ملحق هذا ما فى المحرر رواه البيهقى نحوه من فعل عمر رضى الله عنه (قلت الاصح) بقوله (بعده) قال فى الروضة لان قنوت الصبح ثابت عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الوتر أى كما تقدم وذكر فى شرح المذهب فى باب صفة الصلاة ان الجمع بين القنوتين للنفرد ولا مام قوم محصورين رضوا بالتطويل وان غيرهما يقتصر على قنوت الصبح (وان الجماعة تندب فى الوتر) المأثى به (عقب التراوىح جماعة والله أعلم) بناء على نذرها فى التراوىح الذى هو الاصح الاقوى وقوله عقب وجماعة جرى على الغالب فلا مفهوم له ليوافق ما فى الروضة وأصلها اذا استحبت الجماعة فى التراوىح نستحبها فى الوتر بعدها فانه يصدق مع فعلها جماعة وفردا ومع كون الوتر عقبها ومتراخيا عنها ولو أراد تهجدا

٢١ ل ل (قوله) وتوكل عليك التوكل هو الاعتماد واظهار المعجز وقوله تخفد هو من حفد وحفد لغة فيه والجد معناه الحق قال ابن مالك هو بالفتح التسبب والعظمة والحظ وبالكسر تقيض الهزل وبالضم الرجل العظيم انتهى وملحق بالكسر ويجوز الفتح (قوله) وستر اخيا عنها زاد بعضهم ومع ترك التراوىح



انها صلاة الاشراف المشار اليها في قوله  
 تعالى يسبحن بالعشي والاشراق أى يصلين  
 ولكن في الاحياء انها غيرها وان صلاة  
 الاشراف ركعتان بعد طلوع الشمس  
 عند زوال وقت الكراهة (قوله)  
 وافضل منه ست زادا لسنوى نقلا  
 عن الشرح المذكور انه يسلم من كل  
 ركعتين وينوي ركعتين من الفحى انتهى  
 اقول والظاهر ان التسليم المذكور سنة  
 وان الوصل جائز ثم رأيت شيخنا في شرح  
 المنهج صرح بأنه سنة (قوله) كالاصح  
 في صلاة العيدير جمع الى قوله بذلك  
 (قوله) على وضوء أى اذا كان على  
 غير وضوء فليقبل سبحان الله والحمد لله  
 ولا اله الا الله والله اكبر قاله في الاحياء  
 وحكاه النووي عن بعض السلف وقال  
 لا بأس به وجرم به ابن يونس وابن الرفعة  
 وزاد ولا حول ولا قوة الا بالله العلي  
 العظيم وذكر النووي ان ذلك يستحب اذا  
 كان له شغل يشغله عن الصلاة أسنوى  
 (قوله) سواء نويت معه ام لا نظريه في  
 المهمات وقال لوقيل بأن الامر يسقط  
 ولا يحصل ثواب التحية لانه قلت ويؤيده  
 حديث انما الاعمال باليات (قوله)  
 ففعل القبلية الخ هو مستفاد من جعل  
 الخروج متربا على الخروج ولنا وجه  
 ان المتقدم يخرج وقتها بفعل الفرض  
 ووجه ان سنة الظهر المتأخرة يدخل  
 وقتها بدخول وقت الفرض قال الاسنوى  
 والقياس طرده في سائر السن (قوله)  
 مما له سبب يرد على هذا الاستسقاء فان  
 صلاة لا تقوت بالسقيا قاله الاسنوى اقول  
 ولنا ان نقول هي اداء لا قضاء فلا استثناء  
 ولا ورود (قول) المتي وقسم يست  
 جماعة بأن في نضبه ما سلف في القسم  
 الأول وكأه رحمه الله استغنى عن ذكر  
 ذلك هنا كنعاء بما سلف وما

## الاختصار

لَتَأْكُلَنَّ

(قوله) بسن الجماعة فيه حكمي في الكفاية وجها انها فرض كفاية في المذكورات (قول) المتن الراتب للفرائض ظاهر اطلاقه انه لا فرق بين المؤكدة وغيرها ويحتمل التخصيص بالمؤكدة بدليل التعليل وهذا الاخير هو الصواب ثم رأيت صرح به في متن المهجعة وغيره (قول) المتن تسن في التراويح قال الاسنوي التراويح سنة بالاجماع وأفتى ابن الصلاح وابن عبد السلام بأن ختم القرآن في مجموعها أفضل من قراءة سورة الاخلاص ثلاثا في كل ركعة وفي منهاج الحليمي ان السنة في وقتها ربيع الليل فصاعدا وان فعلها بالعشاء في أول الوقت من بدع الكسالي وليس من القيام المسنون انما القيام ما كان في وقت النوم عادة ولما سمي فعلها قياما (قوله) فلم يخرج لهم قال الاسنوي في الصحيح انه صلاها في بيته ببقية الشهر (٨٣) (قوله) خشيت أن تفرض عليكم قال الاسنوي معناه خشيت أن تتوهموا فرضها (قوله) ذلك يرجع الى قوله جماعة (قوله) عقبها الضمير

فيه يرجع الى قوله كل أربع (قوله) أم أطلقها قال الاسنوي هذه الحالة لم يتعرض لها المصنف وانما تعرض للاولى ولم يستوفها يعني تعرض للاولى بقوله فان أحرم بأكثر الخ وبقوله واذا نوى عددا وعدم الاستيقاء من جهة ان الركعة الواحدة ليست بعدد وكان الشارح رحمه الله حاول استفادة ذلك من صدر المتن (قول) المتن في كل ركعتين كذلكه ذلك في كل ثلاث وكل أربع كما قاله في التحقيق فان قلت منيع الشارح رحمه الله في هذا المحل لا ينبغي بذلك وما مراده رحمه الله قلت مراده والله أعلم سان مراد الرافعي على وفق ما في الشرح الكبير حيث قال رحمه الله ثم ان تطوع ركعة فلا بد من التشهد فيها وان زاد فله أن يقتصر على تشهد واحد في آخر الصلاة وله أن يتشهد في كل اثنتين كافي الفرائض الرباعية فلو كان العدد وترا فلا بد من التشهد في الاخيرة أيضا وهل له أن يتشهد في كل ركعة قال امام الحرمين فيه احتمال لانا لا نجد في الفرائض صلاة على هذه الصورة لكن الاظهر الجواز لان له ان يصلي ركعة فردا ويحلل عنها فيجوز له القيام منها

لتأكد بسن الجماعة فيه (لكن الاصح تفضيل الراتب) للفرائض (على التراويح) بناء على سن الجماعة فيها كما سأتى لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على الراتب كما يؤخذ من أدلتها السابقة دون التراويح لماسياتي فيها والثاني تفضيل التراويح على الراتب لسن الجماعة فيها فان قلنا تسن فيها الراتب أفضل منها خرما (و) الاصح (ان الجماعة تسن في التراويح) وهي عشرون ركعة بعشر تسليمات في كل ليلة من رمضان بين صلاة العشاء وطلوع الفجر والاصل فيها ما روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم خرج من جوف الليل ليألي من رمضان وصلى في المسجد وصلى الناس بصلاته فيها وتكثروا فلم يخرج لهم في الرابعة وقال لهم صبيحتهم خشيت ان تفرض عليكم صلاة الليل فتعجزوا عنها وروى ابن خزيمة وحبان عن جابر قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ثمان ركعات ثم أوتر فلما كانت القابلة اجتمعنا في المسجد ورجونا ان يخرج النسا حتى أصبحنا الحديث وكان جابر انما حضر في الليلة الثالثة والرابعة وما روى أنه صلى بهم عشرين ركعة كما قال الرافعي ضعفه اليه في وانقطع الناس عن فعلها جماعة في المسجد الى زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ففعل بعضهم ذلك فجمعهم عمر على ابي بن كعب فصلى بهم في المسجد قبل ان يناموا رواه البخاري وروى اليه في وغيره بالاسناد الصحيح كما قال في شرح المذهب انهم كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شهر رمضان بعشرين ركعة وروى مالك في الموطأ ثلاث وعشرين وجمع اليه في بينهما بانهم كانوا يوترون بثلاث وسُميت كل اربع منها ترويجة لانهم كانوا يترجون عقبها اي يستريحون قال في الروضة ولا تصح بنية مطلقة بل ينوي ركعتين من التراويح أو من قيام رمضان قال ولو صلى اربعاً بسلامة لم تصح ذكره القاضي حسين لانه خلاف المشروع ومقابل الاصح ان الانفراد بها أفضل كغيرها من صلاة الليل بعده عن الربا ور جوع النبي اليه بعد الليالي السابقة (ولا حصر للنفل المطلق) وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب قال صلى الله عليه وسلم لا يذر الصلاة خير موضوع استكثر أو أقل رواه ابن حبان في صحيحه فله أن يصلي ما شاء من ركعة وأكثر سواء عين ذلك في بيته أم أطلقها ويتشهد في الركعة ان اقتصر عليها (فان أحرم بأكثر من ركعة فله التشهد في كل ركعتين) في العدد الشفع كافي الرباعية وفي العدد الوتر يأتي تشهد في الآخرة (وفي كل ركعة) لجوار التطوع بها ذكره الامام والغزالي قال الرافعي وفي كلام كثير من الاصحاب ما يقتضي منعه (قلت الصحيح منعه في كل ركعة والله أعلم) اذ لا عهد بذلك في الصلاة وله الاقتصار على تشهد في آخر الصلاة لانه لو اقتصر عليه في الفريضة

الى أخرى انتهى فقوله رحمه الله ويتشهد في الركعة ان اقتصر عليها هي المسألة الاولى من كلام الرافعي وقول المتن فان أحرم بأكثر الى قول الشارح في الآخرة هو قول الرافعي وله ان يتشهد من كل اثنتين الى قوله أيضا فقول المنهاج بأكثر من ركعة شامل للشفع والوتر كما فصله الشارح رحمه الله في العدد الشفع وفي العدد الوتر وقول الشارح رحمه الله يأتي تشهد في الاخيرة يعني بعد التشهد من كل ركعتين فلو قال عقب الآخرة أيضا كما قال الرافعي لكان أوضح وقول المتن وفي كل مع قول الشارح رحمه الله ذكره الامام هو قول الرافعي وهل له ان يتشهد الخ ثم لا يخفى ان قول المتن وفي كل ركعة مراده سواء كان العدد شفعاً أو وترًا وقول الشارح رحمه الله الى آخره ليس في الكبير فله في الصغير وقوله أعني الشارح رحمه الله آخره له الاقتصار على تشهد في آخر الصلاة أي سواء كان العدد شفعاً أو وترًا هو قول الرافعي أولاً وان زاد فله ان يقتصر على تشهد واحد في آخر الصلاة هي كذا ينبغي ان يفهم هذا المقام والله أعلم



(قوله) درجة قال ابن دقيق العيد الاظهر ان المراد بالدرجة الصلاة لانه ورد كذلك في بعض الروايات وفي بعضها التعبير بالضعف وهو مشعر بذلك انتهى ووجه الدلالة على النسبة يستفاد من المواطبة ومن الحديث الاول أيضا واما عدم الوجوب فن لفظ أفضل (قوله) بعد الهجرة يرجع الى قوله معلوم (قوله) بمعنى الا الى آخره أعرب به الاستوى حالا وما قاله الشارح أنعدوا ما جعلها صفة فمتنع لعدم كونها معرفة (قول) المتن وقيل فرض كفاية هذا وقول المغني لا يجريان في المعادة (قوله) في المحال جمع محلة وهي الحارة (قوله) لمزيتهم عليهم ولما في اجتماعهن من العسر والمشقة (١٥) (قوله) فيكره تركها قضيتنه فوات ثواب الصلاة منفردا حيث ترك الجماعة لغير

عذر \* فرع \* اذا قلنا بأنها فرض كفاية وفعلها من يحصل به الشعار فالظاهر انها متأكدة في حق غيره بحيث يكره تركها أيضا كما يرشد لذلك عموم قولهم وعذر تركها كذا كذا الخ وقول المناهج الآتي ولا رخصة في تركها وان قلنا سنة الا لعذر (قول) المتن قلت الاصح الخ قال الاستوى والذي استدلل به الاولون بحمول على من صلى منفردا القيام غيره بفرض الكفاية انتهى ومراوده بدليلهم قوله صلى الله عليه وسلم أفضل من صلاة الفرد المراءد بالفدية من صلى منفردا السقوط الفرض بغيره (قوله) الاول للحديث مامن ثلاثة الخ كأن وجه حمل الحديث على الكفاية ان الغرض من الجماعة اطهار الشعار وذلك حاصل بفعل البعض والصواب استفادة ذلك من قوله فهم (قوله) بدليل السياق يريد صدر الحديث وهو ما في البخاري ان أتقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ولو يعلنون ما فها لاتوهما ولو حبوا ولقد هممت الخ واستدل الرافي على عدم الوجوب بحديث صلاة الرجل مع الرجل أفضل من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أفضل من صلاته مع الواحد (قول) المتن وفي المسجد الخ لو كانت الجماعة في بيته أكثر منها في المسجد في

غير الجمعة سنة مؤكدة) قال صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة رواه الشيخان وواظب صلى الله عليه وسلم عليها كما هو معلوم من بعد الهجرة وذكر في شرح المذهب في باب هيئة الجمعة أن من صلى في عشرة آلاف له سبع وعشرون درجة ومن صلى في اثنين له كذلك لكن درجات الاول أكمل وسيأتي في باب الجمعة أن الجماعة شرط في صحتها فتكون فيها فرض عين كما عبروا به هنا وقوله غير بالنصب بمعنى الا اعربت اعراب المستثنى وضيفت اليه كما تقتضي في علم النحو (وقيل فرض كفاية للرجال فتجب بحيث يظهر الشعار في القرية) مثلاً في القرية الصغيرة يكفي اقامتها في موضع وفي الكبيرة والبلد تمام في المحال فلو أطبقوا على اقامتها في السوت لم يسقط الفرض (فان امتنعوا كلهم) من اقامتها على ما ذكر (قولوا) أي قائلهم الامام أو نائبه وعلى السنة لا يقاتلون وقيل نعم حذر من اقامتها (ولا يأكده النذب للنساء تأكده للرجال في الاصح) لمزيتهم عليهم قال تعالى وللرجال عليهم درجة والثاني نعم لعموم الاخبار في كره تركها للرجال دون النساء على الاول وليس في حقهن فرضا جزميا (قلت الاصح المنصوص أنها فرض كفاية) كما صححه في أصل الروضة (وقيل) فرض (عين) وليس بشرط في صحة الصلاة كما قاله في شرح المذهب (والله أعلم) الاول للحديث مامن ثلاثة في قرية أو بدو ولا تقام بهم الصلاة الا استحوذ عليهم الشيطان أي غلب رواء أو بدو وغيره وصححه ابن حبان وغيره والثاني وحكاها الرافي أيضا للحديث لقد هممت ان آمر بالصلاة فتقام ثم أمر رجلا فبصلى بالناس ثم انطلق معي رجال معهم خرم من حطبت الى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم سيوتهم بالنار رواه الشيخان وأجيب بأنه بدليل السياق ورد في قوم منافقين يتخلفون عن الجماعة ولا يصلون قال في الروضة والخلاف في المؤداة أما القضية فليست الجماعة فيها فرض عين ولا كفاية قطعاً ولكنها سنة ففي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه الصبح جماعة حين فاتتهم بالوادى وبين في شرح المذهب ان سنيتهما في مثل ذلك مما يتفق فيه الامام والمأموم كأن يفوتها طهر أو عصر وأما غير ذلك فسيأتي الكلام فيه والندوة لا تسرع الجماعة فيها أي لا تنسحب كما فسره في الروضة وتقدم ما تنس فيه الجماعة من النعل في باب (و) الجماعة (في) المسجد لغير المرأة أفضل) منها في غير المسجد كالبيت وجماعة المرأة في البيت أفضل منها في المسجد قال صلى الله عليه وسلم فيما رواه الشيخان أفضل صلاة المرأة في بيته الا المكتوبة أي فهي في المسجد أفضل وقال لا تمنعوا نساءكم المساجد ويوتن خير لهن رواه أبو داود وصححه الحاكم على شرط الشيخين وامامة الرجل لهن أفضل من امامة المرأة وحضورهن المسجد في جماعة الرجال يكره للشواب دون المجاوز خوف الفتنة (وما كثر جمعه) من المساجد (أفضل) مما قل جمعه قال صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاة الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كان أكثر

٢٢ ل الخ الحاوي المسجد أولى وفي تعليق القاضي البيت أولى قال الزركشي وهو قضية تقديمهم ما يتعلق بالعبادة على ما يتعلق بمكانها انتهى والظاهر ان صلاته في المسجد جماعة أولى وان لم يرك على ذلك صلاة أهله على الانفراد ويحتمل خلافه (قوله) وحضورهن الخ كذا قاله الرافي قال الاستوى وهو صريح في استحباب ترك الخروج للمجاورة وقال في خروجهن للجمعة لا بأس به اذا احتزن عن الطيب وصح استحبابه في المحدثين في الجميع واحداً ولا يجب على الزوج الا ان يجسوز ولا شابه كما قاله في شرح المذهب

(قول) المتن وادراك تكبيرة الخ دليله قوله صلى الله عليه وسلم من صلى أربعين يوماً في جماعة يدرك التكبيرة الأولى كتب له براءة من النار وبراءة من النفاق ورواه الترمذي وقال انه مرسل لأن عمارة لم يدرك أنس رضي الله عنه كذا قاله الاسنوي وهو لا يحسن الاستدلال به (قول) المتن بالاستغفال أي بشرط أن يكون حضر التكبيرة وذلك لأنه علق الحصول في الحديث الذي في الحاشية على الإدراك قاله الاسنوي ويدل له أيضاً ما إذا كبر فكبروا انتهى أقول وهو يحسن أن يكون عاضداً للمرسل المذكور في الحاشية أي التي قبل هذه (قول) المتن وقيل بادر الخ أي لأنه محل التكبير وتعليل الثالث القياس على إدراكه بالركوع (قوله) وإن لم يجلس معه الخ علل ذلك بأنه لو لم يدرك الجماعة بذلك لم يكن لجواز الاقتداء في هذه الحالة معنى ولو أحرمت معتقدا إدراك الإمام قنين سبق الإمام له بالسلام ثم عاد الإمام عن قرب السجود سهو فإظهار انعقاد القدوة (قول) المتن ولينخفض الإمام فان طول كره ذكره في شرح المذهب وهو يفهم بالأولى من قول المتن الآتي ويكره التطويل للحق آخرون (قول) المتن إلا أن يرضى بتطويله الخ قال الاسنوي نقلاً عن شرح المذهب فإن جهل حالهم أو اختلفوا في الاختيار أو كان المسجد مطرراً فليحجب يدخل في الصلاة من لم يحضر أولاً بطول باء تنافق (قول) المتن ويكره التطويل إلى آخره لوحضر بعض المأمومين والإمام يرجوز زيادة المستحب أن لا يؤخر الأحرار قاله في شرح المذهب ولو أقيمت الصلاة لم يحل له الانتظار بخلاف وقوله ليحقق آخرون أي لم يحسن بهم هذا مراده فلا يكون تكرار مع قوله الآتي ولا ينتظر في غيرهما لأن ذلك مفروض فيما لو أحس بداخل ومن ثم جرى الخلاف فيه بخلاف ما هنا (قول) المتن أحسن هي اللغة المعروفة وفيه لغة أخرى بدون همزة ومن الأولى قوله هل تحسن منهم من أحد (قول) المتن المترادف لم يبلغ لحن آخر وكان انتظاره يؤدي إلى

فهو أحب إلى الله تعالى رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وغيره (الابسدة امامه) كالقترلى (أو تعطل مسجد قريب لغيبته) عنه بكونه امامه أو يحضر الناس بحضوره فتدليل الجمع أفضل من كثره في ذلك (وادراك التكبيرة الاحرام) مع الامام (فضيلة) وانما تحصل بالاستغفال التمرع عقب تخرم امامه بخلاف المترادف عنه (وقيل) تحصل (بأدراك البعض القيام وقيل بأول ركوع) أي بادر الخ ركوع الأول كما في المحرر وغيره قال في الروضة نقلاً عن البسيط وأثره الوجه الثاني والثالث فيمن لم يحضر احرام الامام فقامت من حضره وأخرت فقامت فضيلة التكبيرة وان أدرك الركعة (والصحيح ادراك الجماعة ما لم يسلم) أي الإمام وان لم يجلس معه بن سيم عقب تخرمه والباقي لا تدرك الأبركة لأن ما دونها لا يحسب من صلاته ودفع بحسبان التحريم فتحصل به فضيلة الجماعة قال في شرح المذهب لكن دون فضيلة من أدركها من أولها (ولينخفض الإمام) ندبا (مع فعل الانعاض) والهسات أي السنن غير الانعاض فيحذف في القراءة والاذكار كافي المذهب قال في شرحه فلا يقتصر على الأقل ولا يستوفي الأكل المستحب للمنفرد من طول الفصل وأوسطه وأدكار الركوع والسجود والاصل في التخفيف حديث الشيخين إذا تم أحدكم الناس فليحذف وغيره (الأن يرضى بتطويله محصورون) أي لا يصلي وراءه غيرهم فلا بأس بالتطويل كافي الروضة وأصلها وفي شرح المذهب عن جماعة يستحب (ويكره التطويل ليحقق آخرون) أو رجل شريف كافي المحرر وغيره لتضرر المتقدمين به قال في شرح المذهب سواء كان المسبح في سوق أو محلة وعادة الناس بأنونه بعد الإقامة فوجافوا عما لا وسواء كان الرجل المستطير مشهوراً بعلمه أو دينه أو دنياه (ولو أحسن) الإمام (في الركوع) أو الشاهد الأخير بداخل يقتدى به (لم يكره انتظاره في الظاهر أن لم يبلغ فيه) أي في الانتظار (ولم يفرق) بضم الراء (بين الداخلين) بانتظار بعضهم لصداقة أو سيادة مثلاً دون بعض بل يسوي بينهم في الانتظار لله تعالى لا للتودد إليهم واستماله قلوبهم (قلت المذهب استحباب انتظاره) بالشروط المذكورة (والله أعلم) وأصل الخلاف هل ينتظره أولاً قولاً أو أحدهما نعم بالشروط المذكورة حكاهما كما قال في شرح المذهب كثير من الأصحاب في الكراهة نافية الاستحباب وآخرون في الاستحباب نافية الكراهة فنفى لا ينتظر على أنه قول يكره وعلى الثاني لا يستحب فحصل من هذا الخلاف أقوال يكره يستحب لا يكره ولا يستحب وهو مراد الرافعي بما رجحه أي بإباح حكمه المأوردى وجه الكراهة ما فيه من التطويل المخالف للامر بالتخفيف ووجه الاستحباب لأنه على إدراك الركعة في المسئلة الأولى والجماعة في السابعة ووجه الرجوع إلى الأصل أنساق الدليلين بتعارفهما ودفع التعارض بأن المراد من التحصيف عدم اشتقاق الانتظار من كونه لا يشق على المأمومين وحيث اتفقت

المبالغة مع ضمنية ما حصل قبل دخوله حكمه كالأول كان يؤدي إلى المبالغة على أن مراده قاله الإمام (قوله) لتردد الخ قاله اسنوي شرط هي وإدعاء المصنف يعني لو سوى بينهم في التردد كان الحكم كالفرق بينهم (قوله) على أنه يكره أي لأنه فيه تشريك في العبادة ولما قال الشارح من التطويل (قوله) أي يساح مثل هذا في الاسنوي (قوله) ووجه الاستحباب إلا أنه قد استدل عليه أيضاً بالقياس على الحكم المستفاد من قوله صلى الله عليه وسلم في شأن الرجل الذي دخل المسجد بعد الصلاة من تصدق على هذا



(قوله) يحزم بكراهة الانتظار الخ عبارة الاسنوي بعد ذكر قول الكراهة واهم ما شرط الثاني أن لا يفرق بين الداخلين فإن خصر بعضهم به لصداقته أو شرفه كان ممنوعاً جازماً وكذا إذا عزمهم ولم يقصد التقرب إلى الله تعالى بل التودد والاستمالة قال وحيث انتظر لا يقصد التقرب بطلت صلاته بالاتفاق نقله في الكفاية للتشريك انتهى وفيه نظر فقد صرح الشيخان بعدم البطلان على قول الكراهة (قوله) أي بإباحته هذا يقتضي أن يراد بالشرط المنسب عود الركوع والتشهد لما تقدم من الجزم بالكراهة في غيرهما (قول) المتن مع جماعة لو فرض أن شخصين صلى كل منهما في جماعة ثم قصدا (٨٧) الاعادة من غير أن يكون معهما أحد لم يحضر الجماعة فالظاهر الاستحباب

ويحتل خلافه \* فرع \* ربما يستفاد من شرط الجماعة وجوبية الأمامة كالجمعة (قوله) بعد صلاة الصبح من فوائدها الحديث الرذعي الوجه القائل بالاستحباب فيما عدا الصبح والعصر (قوله) منع ذلك ويؤيد المتن قصة معاذ في إمامته بقومه (قوله) وفي القديم الخ لآل الثانية لو تعينت للنظية لم يستحب فعلها في جماعة وقيل كلاهما فرض لأن الثانية مأثور بها والاولى مسقطه للعرج كما يفعل فرض الكفاية تأييداً بعد فعله أو لا ولو تركه خلا في الاولى أفنى الغزالي بأجزاء الثانية لكن نقل النووي في رؤس المسائل عن القاضي أي الطيب وأقره وجوب الاعادة لأن الثانية تطوع محض (قول) المتن ينوي بالثانية الفرض خطري في توجيه ذلك القياس على فرض الكفاية إذا فعله فرقة ثانية بعد سقوطه بالاولى لكن يفرق بأنها تقع لهم فرضاً بخلاف الاعادة هنا (قول) المتن ولا رخصة هي بالصلوة ويجوز الضم وإما بالفتح فهو الشخص المترخص والرخصة لغة التسهيل وشرعاً معروفة (قوله) الامن عذر زاد الدمير وما العذر قال خوف أو مرض انتهى وصح في شرح المذهب عدم حصول الثواب عند العذر وخالف الاسنوي وغيره ونقلوا الحصول عن

شرط من الشروط المذكورة يحزم بكراهة الانتظار على الطريق الاول وعدم استحبابه أي بإباحته على الثاني (ولا ينتظر في غيرهما) أي غير الركوع والتشهد الاخير من القيام وغيره جزم أي يحزم بكراهته لعدم الحاجة اليه وقيل يطرد الخلاف فيه لافادة بركة الجماعة (ويسن للمصلي) صلاة من الخمس (وحده) وكذا جماعة في الاصح اعادتها مع جماعة يدركها في الوقت قال صلى الله عليه وسلم بعد صلاته الصبح لرجلين لم يصليا معه وقال صلنا في رحالنا اذا صليتما في رحالكما أتيتما مسجد جماعة فصلياهما معهم فانها لكما نافلة رواه أبو داود وغيره وصححه الترمذي وغيره وقوله صليتما يصدق بالانفراد والجماعة ومقابل الاصح يقصره على الانفراد نظراً إلى أن المصلي في جماعة قد حصل فضيلتها فلا تطلب منه الاعادة وجوابه منع ذلك وسواء على الاصح استوت الجماعة أم زادت الثانية بفضيلة ككون الامام أعلم أو أروع أو أجمع أكثر أو المكان اشرف وقيل لا تسن الاعادة في المستويين والعبارة تصدق بما اذا كانت الاولى أفضل من الثانية وسيأتي ما يؤخذ منه الاستحباب في ذلك (وفرضه) في الصورتين (الاولى في الجديد) لما سبق في الحديث وفي القديم احدهما لا يعينها يستحب الله بما شاء منهما فنوي بالثانية الفرض (والاصح) على الجديد (انه ينوي بالثانية الفرض) أيضا والثاني واختاره امام الحرمين ينوي الظهر أو العصر مثلاً ولا يتعزى للفرض قال في الروضة الرابع اختيار امام الحرمين قال ويستحب لمن صلى اذا رأى من يصلي تلك الفريضة وحده أن يصلها معه ليحصل له فضيلة الجماعة وهذا استدلال عليه في المذهب بحديث أبي سعيد الخدري أن رجلاً جاء إلى المسجد بعد صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من يتصدق على هذا فيصلي معه فصلى معه رجل رواه أبو داود والترمذي وحسنه قال المنصف في شرحه فيه استحباب اعادة الصلاة في جماعة لمن صلاها في جماعة وان كانت الثانية أقل من الاولى وانه يستحب الشفاعة إلى من يصلي مع الحاضر ممن له عذر في عدم الصلاة معه وان الجماعة تحصل بامام ومأموم وان المسجد المطروق لا تذكره فيه جماعة بعد جماعة (ولا رخصة في تركها) أي الجماعة (وان قلنا) هي (سنة) لتأكيدها (الاعذر) حديث من سمع النداء فلم يأت فلا صلاة له الا من عذر رواه ابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين وقوله لا صلاة أي كاملة (عام كطرح) لئلا كان أو نهراً لبله الثوب ومثله تلج بيل الثوب (أورج عاصف) أي شديدة (بالليل) لعظم مشقتها فيه دون النهار (وكذا وحل) بفتح الحاء (شديد على الصبح) لتلويثه الرجل بالمشي فيه والثاني قال يعتدله بالخف ونحوه (أو خاص كمرض) لمشقة المشي معه (وحر وبرد شديد) لمشقة الحركة فيه لئلا كان أو نهراً كما اقتضاه كلام الرافي واقتصر في الروضة في شدة الحر على الظهر كما اقتصر عليه الرافي أول الكلام ثم قال بعد التسوية في شدة البردين بالليل

الاحاديث وعن جماعة من الأصحاب أقول وقد يؤيد بأن من صلى قاعدا العجز فله مثل أجر القائم واحتماره السبكي فيمن كان له عادة ثم حبسه العذر (قوله) أي شديدة أفاد بهذا أن الرجح مؤنثة وهو كذلك وإما قال عاصف نظر اللفظ (قوله) بفتح الحاء واسكانها لغة رديئة (قوله) لتلويثه قال بعضهم هو أشق من المطر قال الاسنوي والمراد ما لا يؤمن معه التلويث وان لم يكن الوحل متفاحاً (قوله) لئلا كان أو نهراً روى أبو داود عن ابن عمر قال كان متادى رسول الله صلى الله عليه وسلم نادى بالمدينة في الليلة المطيرة والغداة القرية ألا صلوا في رحالكم والقرية بالفتح الباردة مشتقة من القر بالضم وهو البرد (قوله) ثم قال أي الرافي

(قوله) لأن الصلاة تكره مع هذه الأمور راجع لكل من قول المصنف وجوع وعطش ومدافعة حدث (قول) المتن على نفس أو مال قال الاستوى ومن الخوف على المال أن يكون خبزه في التور وقدره على النار ولا تعريض (٨٨) قال فلو حذف المصنف لفظ طالم

والنهار أن شدة الحر في معناها ولم يذ كر ذلك في الروضة ولا في شرح المذهب وذ كر أنها كالحتر من الخاص وفي الروضة كالشرح من العام لأنها قد يحس بها ضعيف الخلقة دون قويا فيكونان من الخاص بخلاف ما إذا أحس بها قوى الخلقة فيحس بها ضعيفها من باب أولى فيكونان من العام (وجوع وعطش ظاهرين) قال في الروضة كأصلها وحضره الطعام والشراب وتأقت نفسه إليه فبدأ بالاكل والشرب فيأكل لئلا تكسر حدة الجوع إلا أن يكون الطعام مما يوثق عليه مرة واحدة كالسويق واللبن (ومدافعة حدث من بول أو غائط أو ريح فيبدأ بتفريغ نفسه من ذلك لأن الصلاة تكره مع هذه الأمور كما تقدم في آخر شروط الصلاة فلا تطلب معها فضلا عن طلب الجماعة فيها وعدل عن قول المحتر وغيره شديدين إلى ما هو بمعناه ليخالف التعبير به فيما قبله وعن قوله وغيره أيضا لا خبش بالمثلثة أي البول والغائط إلى حدث ليشمل الريح المصح به في الشرح والروضة (وخوف طالم على نفس أو مال) له أول من يلزمه الذب عنه ولا عبرة بالخوف ممن يطالبه بحق هو طالم في منعه بل عليه الحضور وتوفية ذلك الحق (و) خوف (ملازمة غريم معسر) باضافة غريم كما قال في الدقائق المعنى أن يخاف ملازمة غريم له بأن يراه وهو معسر لا يجد وفاء له قال في البسيط وعسر عليه اثبات ذلك والغريم يطلق لغة على المدين والدائن ولفظ المحتر أو خاف من حبس الغريم وملازمته وهو معسر وفي الروضة كأصلها عطف الملازمة بأو (وعقوبة يرجي تركها أن تغيب أياها) بأن يعنى عنها كالتصاص مجانا أو على مال وكذا القذف بخلاف ما لا يقبل العفو كذا السرقة واستشكل الإمام جواز التغيب لمن عليه قصاص بأن موجهه كبيرة والتخفيف ينافيه وأجاب بأن العفو عنه مندوب إليه وهذا التغيب طريق إليه (وعرى) وإن وجد سائر العورة لأن عليه مشقة في خروجه كذلك إلا أن يعتاده (وتأهب لسفر مرققة) ترحل للمشقة في التخلف عنهم (وأكل ذي ریح كره) كبصل وكرات وثوم نبي ولم يمكنه إزالته ريحه بغسل ومعالجة للتأدي به بخلاف المطبوخ لقلة ما يبقى من ريحه فيغتفر واسقط من المحتر وهو نبي استغناء عنه بكره ولو ذكره كان أوضح وأحسن (وحضور قريب محتضر) أي حضره الموت وإن كان له متعهد لتألم قربه بغيبته عنه (أو مريض) عطف على محتضر (بلا متعهد أو) له متعهد لكن (بأنس به) أي بالخاسر لتضرر المريض بغيبته حفظه أو تأنيبه أفضل من حفظ الجماعة والمطلوك والزوجة وكل من له مصاهرة والصديق كالقريب بخلاف الأجنبي الذي له متعهد أما الذي لا متعهد له فالحضور عنده عذر كما شمله قول المحتر القريض عذر إذا لم يكن للمريض متعهد ولو كان المتعهد مشغولا بشراء الادوية مثلا عن الخدمة فكذلك لم يكن متعهد

\* (فصل لا يصح اقتداؤه بمن يعلم بطلان صلاته) \* كعله بجحدته أو نجاسة ثوبه لأنه ليس في صلاة (أو يعتقه) أي البطلان (كجهتين مختلفتين في القبلة أو) في (اناءين) من الماء طاهر ونجس بأن أدى اجتهاد أحدهما إلى غير ما أدى إليه اجتهاد الآخر في المسئلتين وتوضأ كل من اناءه في الثانية فليس لواحد منهما أن يقتدى بالآخر في كل من المسئلتين لا اعتقاده بطلان صلاته (فان تعدد الطاهر) من الأنسبة كان كانت ثلاثة والطاهر منها انسان والمجتهدون ثلاثة وطقن كل منهم طهارة اناءه فقط (فالأصح الجمعة) أي جمعة اقتداء بعضهم ببعض (مالم يتعين اناء الامام للنجاسة)

(قول) المتن كجهتين مثل الاثنين في القبلة الأكثر منهما كما أن مثل الاناءين وهو

لشمل ذلك (قوله) باضافة غريم أي فيكون مفعول المصدر محذوفا تقديره وخوف ملازمة غريم معسرا ياء أي المعسر ويجوز أيضا التوین مع نصب معسرا أو مع جزمه أيضا وعلى الأخيرة يكون فاعل المصدر محذوفا (قول) المتن وعري يقال فرس عرى أي لاشئ عليه ويقال أيضا عرى من ثيابه إذا تعرى كعبي يعرى عريانضم العين وكسر الراء وتشديد الياء ذكره الجمهوري قال الاستوى فيجوز قراءة عبارة الكتاب بالوجهين (قوله) أحس أي لأن المطبوخ من الثوم مثلاله رائحة كريهة ولا يمكن اغتفر لقلتها أي في الاكتفاء بالكره نوع خفاء (قوله) عطف على محتضر يلزم على هذا الخراج الاجنبي المحتاج إلى المتعهد مع أن حكمه كالقريب وقد ذكر المحتر من الاعتذار غلبة التعاس والسمن المنقرط

\* (فصل لا يصح اقتداؤه) \* (قول) المتن أو يعتقه أي يعتقد البطلان من حيث اجتهاد نفسه كما في الاجتهاد في القبلة والأواني أو من حيث اختلاف الأئمة في الفروع كما في مسألة الحسن الذي مس ذكره والحاصل أن المراد من هذا القسم أن تكون صلاة الامام صحيحة في اعتقاده وغير صحيحة في اعتقاد المناوم الناشئ عما ذكرناه بخلاف التسم الأول فإنه لا اعتداد بصلاة الامام أصلا وسه الاستوى رحمه الله أن المراد بالاعتقاد هنا الظن الغالب لا مصطلح الأصول في الحكم الجازم لغير دليل أكثرهما إذا كان الطاهر واحدا

(قوله) وهو في الثلاثة الثالث أي بخلاف الثاني لانه جاهل بحاله والاصل عدم وصول النجس الى انائه فسمح في ذلك ويجوز كما اذا لم يعلم المأموم حال الامام في الطهارة وعدمها وهذا بخلاف الثالث فان بعد ان حكمنا بجهالة الاقتداء بالثاني لاذكر تعيين الثالث للنجاسة اذ لا سبيل الى الحكم بجهالة الاقتداء بالكل لتعني النجاسة في أحد الآيسة (قوله) ففي الاصح عبارة المحرر فعلى الاصح قال الاسنوي وتبعه ابن النقيب يجوز ان يكون مراده مراد المحرر ويجوز ان يكون عدوله الى الفاء اشارة الى ان هذا خلاف في قدر المقضى مفرع على الاصح السابق قال الاسنوي ويرشد الى الثاني انبائه بالفاء في قوله فلواشبهه الخ انتهى فليتأمل (قول) المتن فالاصح الجهة الى قوله اعتبار اربعة المقسدي أي فهو كالأول باختلاف الاجتهاد في القبلة (٨٩) أو الاواني لا يقتدي احد المختلفين بالآخر نظرا الى اعتقاده ومقابل الاصح قال به القفال

وعلى بأن الحنفى متلاعب في القصد ونحوه فلا يقع منه نية صحيحة بخلاف المس قال الاسنوي ولعله الحق انتهى واجيب من طرق الاصح بأن صورة المسألة ما اذا نسي الامام الفصد ودخل في الصلاة بنية جازمة نقله الزركشي عن صاحب الخواطر السريعة واستحسنه أقول لو علم المأموم فصد ثم صلى اماما فالظاهر صحة الاقتداء حملا على انه نسي وان فرض دخول الحنفى في الصلاة وهو عالم بالفصد وهذه الصورة ترد على الجواب المذكور فانه لا يتناولها الا ان يقال هو جازم باعتبار ما عند المأموم (قول) المتن في الجديد محل الخلاف اذ لم يقصر في التعلم (قوله) والقديم الى آخره عبارة الرافعي والقديم ان كانت سرية صح والا فلا بناء على القول القديم فان المأموم لا يقر في الجهرية بل يتحمل عنه الامام وفي السرية يقر لنفسه فيجزيه ذلك انتهى أقول فلوسبق على هذا في السرية فانظر ما حكمه (قوله) فيتحمل الامام أي في الجهرية (قوله) وفي ثالث أي جديد (قوله) بناء على لزوم الخ استندائه أيضا الى القياس على اقتداء

وهو في الثلاثة الثالث فلا يصح الاقتداء بصاحبه والثاني لا يصح اقتداء بعضهم ببعض لتردد كل منهم في استعمال غيره للنجس (فان لم يكن) واحد (طهارة انا غيره اقتدى به قطعاً) أو نجاسته لم يقتد به قطعاً (فلواشبهه خمسة) من الاواني (فيها نجس على خمسة) من الرجال (قطن كل طهارة انا فتوضأ به وأتم كل) منهم (في صلاة) من الخمس بالباقي مبتدئين بالصح (ففي الاصح) السابق (يعيدون العشاء) الامامها فيعيد المغرب (لتعين انهما للنجاسة في حق من ذكر من المقتدين فهما والثاني يعيد كل منهم ما صلاه مأموماً وهو أربع صلوات لعدم صحة الاقتداء لما تقدم) ولو اقتدى شافعي بحنفي مس فرجه أو اقتصد فالاصح (جهة) أي جهة الاقتداء (في الفصد دون المس اعتبار اربعة المقسدي) أي باعتقاده والثاني عكس ذلك اعتبارا باعتقاد المقتدى به ان الفصد ينقض الوضوء دون المس ولو ترك الاعتدال أو الظماً بنية أو قرأ غير الفاتحة لم يصح اقتداء الشافعي به وقيل يصح اعتبارا باعتقاده ولو حافظ على واجبات الطهارة والصلاة عند الشافعي صح اقتداؤه به ولو شك في اتيانه بها فكذلك تحسينا للظن به في توقي الخلاف (ولا تصح قدوة بمقتد) لانه تابع لغيره يلحقه سهوه ومن شأن الامام الاستقلال وحمل سهوه الغير فلا يجتمعا (ولا بمن تلزمه اعادة كقيم تيم) لعدم الماء وفاقدا للطهورين لعدم الاعتداد بصلاته وقيل يجوز اقتداء مثله به (ولا) قدوة (قارئ بأي في الجديد) لان الامام بصدد تحمل القراءة عن المأموم المسبوق فاذا لم يحسنه لم يصلح للحمل والقديم يصح اقتداؤه به في السرية لقراءة المأموم فيها بخلاف الجهرية فيتحمل الامام عنه في القديم وفي ثالث مخرج يصح اقتداؤه به في السرية والجهرية بناء على لزوم القراءة للمأموم فهما في الجديد قال في الروضة هذه الاقوال جارية سواء علم المأموم كون الامام اميا ام لا وقيل هي اذ لم يعلم كونه اتياناً فان علم لم يصح قطعاً (وهو من يخل بحرف او تشديده من الضائحة) بأن لا يحسنه (ومنه ارت) بالثناة (يدغم في غير موضعه) أي الادغام (والثغ) بالثلثة (يبدل حرفا بحرف) أي يأتي بغيره ببدله كان يأتي بالثلثة بدل السين او بالغين بدل الراء فيقول المثني غمغ المغصوب (وتصح) قدوة أي (بمثله) فيما يخل به كارت بارت والتغ بالتغ في الكلمة بخلافهما في كلمتين وبخلاف الارت بالتغ وعكسه فلا تصح لان كلا منهما في باد كرحسن مالا يحسن الآخر ومن هذا التعليل اخذ التقيد بالكلمة فيما سبق (وتكره) القدوة (بالتمام) وهو من يكثر التاء (والفاء) همزتين ممدودا وهو من يكثر الفاء وذلك في غير الفاتحة اذ لفاء فيها وجواز

٢٣ ل ج القائم بالقاعد والمومي وقرق بأن الاركان العقلية لا يدخلها التحمل ويعوم البلوى في العجز عن القيام وبأن العجز عنه ليس بنقص بخلاف القراءة في الجميع (قوله) أو تشديده قال الاسنوي يعني عنه ما قبله ونسبه على انه اذ لم يبلغ الشخص في التشديد كرهت صلاته (قول) المتن يدغم في غير موضعه اتما بالابدال كقارئ مستقيم تاء مشددة أو سين مشددة واما زيادة كتشديد اللام من مالت أو الكاف منه قال الاسنوي والبطان خاص بالقسم الاول كما يعرف ذلك من مسألة انفاء قال ولا يرد على المصنف لانه جعل الارت قسيما من الامي وقد فسر الامي بمن يخل بحرف أو تشديده (قوله) فيما يخل به لو أبدل السين تاء وأبدلها الا آخرها بالظواهر العجبة ومثله فيما يظهر لو كان يسقط الحرف الاخير والاخر يبدله

(قول) المتن من أمكنه التعلم هذا إذا كان عالما عامدا سواء الفاتحة وغيرها فان كان مع الجهل أو النسيان لم يضر في غير الفاتحة وضر في مولاتها فان قطعت للصواب واستأنف صح ثم امكان التعلم في الكافر من وقت الاسلام وفي المسلم من التمييز (٩٠) فيما يظهر وحينئذ فلا تصح صلاة المميز

ولا الاقتداء به إذا أمكنه التعلم هذا حاصل ما في الاستوى (قول) المتن والاقتصاص الح يقتضي هذا جواز قراءة غير الفاتحة خلافا لما حاوله الامام لكن هل يندب له السورة محل نظر ومثله يقال في القاء وسجود في العن الذي لا يغير المعنى (قوله) لان المرأة ناقصة والحديث لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة وروى ابن ماجه لا تؤمن امرأة رجلا (قول) المتن والمضطجع أى ولو مومنا (قوله) فهو ناسخ الى آخره قال البيهقي لان ذلك كان في صلاة الظهر يوم السبت أو الاحد ثم توفي صلى الله عليه وسلم ضحى يوم الاثنين (قول) المتن بالصبي والعبد وكذا الصبي العبد فلما سقط الواو دخلت هذه الصورة ولو اجتمع عبد فقيه وحر غير فقيه حكى في شرح المهذب ثلاثة أوجه أحدها أنهم سواء وحكاها في التقدم في امامة الجنابة من غير ترجيح ورجح النووي هنا تقديم الحر قال الاستوى والبايان سواء (قوله) وقيل البصير الى آخره رجحه النووي في مختصر التهذيب معللا بأن الحرز عن النجاسة شرط والخشوع سنة \* فائدة \* الأصح في هذا كالأعمى قاله الاستوى (قوله) الحجعة صلاتهما الى آخره أى وكفى النجاسة المعفوعة (قوله) لوجب القضاء عليها أى فهو مستفاد من المنهاج في هذا المحل قاله ابن النقيب (قول) المترأوكافرا ولو بأخباره كما نص عليه (قول) المتن وجبت الاعادة عال الشافعي رضي الله

القدوة بهما مع زيادتهما العذرهما فيها (واللاحن) بما لا يغير المعنى كضم هاء الله (فان غير معنى كأنعت بضم أو كسر أبطل صلاة من أمكنه التعلم) ولم يتعلم (فان عجز لساه أو لم يحضر زمن امكان تعلمه فان كان في الفاتحة فسكاه) فقدوة مثله به صحيحة وقدوة صحيح اللسان به كقدوة قارى بأى (والا) بأن كان في غير الفاتحة (فتصح صلاته والقدوة به) قال الامام ولو قيل ليس لهذا اللحن قراءة غير الفاتحة لم يكن بعيدا لانه يتكلم بما ليس بقراء ولا ضرورة (ولا تصح قدوة رجل ولا ختنى بامرأة ولا ختنى) لان المرأة ناقصة عن الرجل والخنثى المأموم يجوز ان يكون ذكرا والامام انثى وتصح قدوة المرأة بالمرأة وبالخنثى كما تصح قدوة الرجل وغيره بالرجل (وتصح) القدوة (للمتوضي بالتيمم) الذي لا يلزمه اعادة (وبما سمع الخلف) للاعتداد بصلاتهما (ولانهم بالقاعد والمضطجع) ولما عاهد بالمضطجع روى الشيخان عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته قاعدا أو بركر والناس قياما منه وما مضى في حديثهما عما جعل الامام ليؤتم به من قوله واذا صلى جالسا فقلوا جالوسا أجمعين ويناس المضطجع على القاعد قدوة القاعده من باب أولى (و) تصح (للكامل) أى البالغ الحر (بالصبي والعبد) للاعتداد بصلاتهما وسواء في الصبي الغرض والتفليس وروى البخارى ان عمر بن سلة بكسر اللام كان يؤم قومه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست أو سبع سنين وان عائشة كان يؤمها عبيدها كوان نعم البالغ أولى من الصبي والحر أولى من العبد قال في شرح المهذب والعبد البالغ أولى من الحر الصبي (والاعمى والبصير سواء على النص) وقيل الاعمى أولى لانه أضعف وقيل البصير أولى لانه عن النجاسة أحفظ ولتعارض المعين سوى الاول بينهما (والاصح صحة قدوة السليم بالسلس) بكسر اللام أى سلس البول (والظاهر بالسجاسة غير المختبرة) لحجة صلاتهما من غير قضاء والثاني يقول صلاتهما صلاة ضرورة وفيهم عباد كراجزم بحجة قدوة مثلهما بما كفى الاى مثله أما المختبرة فلا تصح القدوة بها لظاهره ولا مختبرة على الصحيح كما ذكر في الروضة في كتاب الحيز لوجوب القضاء عليها على الصحيح (ولو بان امامه) بعد الصلاة على خلاف ظنه (امرأة أو كافرا معلنا) بكسره كاللهودى (قبيل أو مخفيا) كقوله كالزندق (وجبت الاعادة) لصلاته في الاوان نقصه بترك البحث فهما اذ تمتاز المرأة بالصوت والهبة وغيرها وما مثلها الخنثى لان أمره يتشرب ويعرف معلن الكفر بالغيار وغيره بخلاف مخفيه فلا تجب الاعادة فيه في الاصح (لا) ان بان (جنا) أو محدثا كفى المحتر (وذا نجاسة خفية) في ثوبه أو يده فلا تجب اعادة صلاة المؤتم به لان تمام التقصير منه في ذلك بخلاف النجاسة الظاهرة وفيها كلام يأتى قلت الأصح المنصوص وقول الجمهور ان مخفى الكفر هنا كعلمه والله أعلم) فتجب اعادة صلاة المؤتم به انقصه بالكفر بخلاف الجنب مثلا لانقص فيه بالجنابة وذكر في الروضة مع نحو المزيدهنا ان ما صححه الرافعي من عدم وجوب القضاء هو الاقوى دليلا وان صاحب التمه واتهذيب وغيرهما قطعوا بان النجاسة كالحدث ولم يفرقوا بين الخفية وغيرها وأن الامام أشار الى ان الطاهرة كسئلة الزندق لانها من جنس ما يخفى أى فكيف على الوجهين فيه قال في شرح المهذب وهذا أقوى وعليه يحمل كلام الشيخ في التنبيه أى انه أطلق النجاسة وحكم بالاعادة ونعقبه في التمهيم بالخفية معبرا بالصواب لكنه قال في التحقيق ولو بان على الامام نجاسة فسكعت

عنه مسألة الكافر بأنه لا يجوز أن يكون اماما بخلاف الجنب كمن في حاله تيممه وعلمه الاصحاب عماد كره الشارح قال الرافعي وينبى على العليين وفي مسألة مخفى الكفر انتهى

(قوله) وقيل ان كانت ظاهرة فوجهان قد جعل طريقة الخلاف ضعيفة فخصالف ماسلف عن شرح المذهب (قول) المتن والامى كالمراة في الاصح اعلم أنه قد سلف في المتن ولا قارئ بأى في الجديد وتقدم هناك عن الشارح أن مقابله قول قديم يفصل بين السرية والجمهوريه وقول مخرج بالهجة مطلقا وان النوى قال في الروضة ان هذه الاقوال جارية سواء علم المأموم كون الامام أميا أم لا انتهى لا يقال قوله أم لاهى عين المسألة المذكورة هنا فكيف عبر بالاصح والخلاف أقوال لا نأقول معنى الكلام انا اذا قلنا بالجديد المتقدم وهو عدم صحة القدوة اذا انكشف الحال بعد الصلاة جرى لنا خلاف في صحة الصلاة الاصح لا تصح وتجب الاعادة والثاني يقول انما بطلت القدوة فقط والصلاة صحيحة لا تجب اعادتها والله أعلم (قوله) والثاني كالجنب الخ فرق الرافي بأن قد اقرأه نقص في الصلاة بخلاف الجنابة وبأن الوقوف على كونه قارئا أسهل من الوقوف على كونه منطهرا وان شاهد الطهارة فعروض الحدث بعدها أسهل بخلاف هوده أميا بعد ماسمع قراءته (قوله) ولوبان في أثناء الصلاة هو قسيم (٩١) قوله السابق بعد الصلاة الخ (قوله) للتردد هكذا ذكره الشيخان وهو يقتضى

عدم القضاء فيما لو ظن كونه رجلا من أول الامر ثم ظهر انه كان خنثى مشكلا ثم اتضح بعد ذلك كونه رجلا قال الاستوى وهو ظاهر لا سيما اذا لم يميز قبل تبين الرجولية ركن قال وقد ذكر الروبان عن والده احتمالين في نظير هذا وهو ما لو اتسدى خنثى بامرأة يظنها رجلا ثم بان الخنثى أنثى واعلم أن قول الشارح للتردد في حاله هي عبارة الرافي وعبارة الاستوى التي نسبها للرافعي وبني كلامه عليها للتردد في السنة وليس الامر كما قال ثم ان آخر كلامه كما ترى يوهم انه لو انكشف الخنثوية ثم الاتضح أثناء الصلاة صححت وان تأخر الاتضح وليس كذلك وقوله للتردد في حاله يقتضى انه اقتدى به وهو يعلم الخنثوية به صرح السبكي حيث قال يخنثى في ظنه وحينئذ يلزم أن يكون الثاني قائلا بجملة الاقتداء مع علم الخنثوية وان القضاء وعدمه متوقف على ما يظهر بعد ذلك (قول) المتن والعدد أولى الى آخر ما سلف الى هنا متعلق بمن يصح الاقتداء به ومن لا يصح

وقيل ان كانت ظاهرة فوجهان وفي الكفاية عن حكاية القاضي الحسين وجوب الاعادة فيها (والامى كالمراة في الاصح) بجامع النقص فيعيد القارئ المؤتم به والثاني كالجنب بجامع الخفاء فلا يعيد المؤتم به والخلاف مفرع على الجديد المانع من قدوة القارئ بالامى ولوبان في أثناء الصلاة كون الامام محدثا أو جباناً نوى المأموم المغارقة وأتم الصلاة بخلاف ما لوبان امرأة أو نحوها مما ذكر في ستانفها كما هو ظاهر ولو عرف المأموم حدث الامام ولم يتفرقا ولم يتطهرا ثم اقتدى به ناسيا وجبت الاعادة (ولو اقتدى) رجل (بخنثى) وقد علم مما تقدم من عدم صحة القدوة انه يجب القضاء (فبان رجلا لم يسقط القضاء في الاظهر) لانه وجب لعدم صحة القدوة به في الظاهر للتردد في حاله والثاني ينظر الى ما في نفس الامر ولوبان في أثناء الصلاة استمر المأموم فيها على الثاني واستأنفها على الاول ويجرى القولان فيما اذا اقتدى خنثى بامرأة ثم بان امرأة أو خنثى بخنثى ثم بانا رجلين أو امرأتين أو الامام رجلا أو المأموم امرأة (والعدل اولى) بالامامة (من الفاسق) وان اختلفت بزيادة الفقه وغيره من الفضائل لانه يخاف منه ان لا يحافظ على الشرائط (والاصح أن الاقعة أولى من الاقراء) أى الأكثر قرآنا (والأورع) أى الأكثر ورعا وهو زيادة على العدالة بالعبادة وحسن السيرة لانه يحتاج في الصلاة الى الاقعة لكثرة الوقائع فيها وقيل الأولع أورع أولى من الآخرين لانه أكرم عند الله وما يقى في الصلاة مما يحتاج الى كثير الفقه فتأدر وقيل يستوى الاقعة والاقراء لتقابل الفضيلتين وقيل الاقراء أولى من الآخرين حكاية في شرح المذهب ويدل له فيما قيل حديث مسلم اذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم وأخفهم بالامامة أقرؤهم وأجيب بأنه في المستويين في غير القراءة كالفقه لان أهل العصر الاول كانوا يتفقهون مع القراءة فلا يوجد قارئ الا وهو فقيه الحديث في تقديم الاقراء من الفقهاء المستويين على غيره وفي أصل الروضة فهما من الشرح ان الاقراء يقدم على الاورع عند الجمهور (ويقدم الاقعة والاقراء على الاسن النسب) فعلى أحدهما من باب أولى أما الاقعة فلما تقدمت واما الاقراء فالخافيه والمراد بالاسن من يرضى عليه في الاسلام زمن أكثر من زمن الآخر فیه وبالنسب من ينتسب الى فريش أو غيرهم مما يعتبر في الكفاءة كالعلماء والصلحاء (والجديد تقديم الاسن على

ومن هنا الى آخر الفصل فيمن هو أولى بالامامة (قول) المتن والاصح ان الاقعة أى مما يتعلق بالصلاة (قوله) أى الاكثر قرآنا يعنى فليس المراد الاكثر تلاوة نعم لو كان الاقل قرآنا أصح لكون الاكثر لحن لحننا لا بغير المعنى فيجتمعل أن لا يكون من محل الخلاف واستدل في الاقلية على تقدم الاقعة بتقدم أبي بكر في الصلاة بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره أكثر قرآنا كآبى ومعاذ وزيد بن ثابت وأبى زيد وابى الدرداء فان كلامهم جمع القرآن رضى الله عنهم أجمعين قال الاستوى وهو دليل جيد انتهى أقول الجواب عن حديث مسلم الآتى في كلام الشارح رحمه الله يشكل عليه هذا الدليل فتأمل والله أعلم (قوله) لكثرة الوقائع فيها بخلاف الذى يجب من القراءة في الصلاة فانه محصور والوقائع لا تنحصر (قوله) وأما الاقراء الخ عبارة غيره لان الفقه والقراءة يختصان بالصلاة الاقراء لمعرفة أحكامها والثاني شرط فيها بخلاف السن والنسب وغيرها



(قوله) لأن فضيلة الأول في ذاته إلى آخره لم يستدل بحديث مالك بن الحويرث ليؤمكم أكبركم راء الشيخان لأن ظاهره كبر السن المعروف ولأن النووي قال أنه خطاب لمالك ورقفته وكنا في الإسلام والنسب والهجرة والفقه والقراءة سواء انتهى والمحجب أن الأسنوي استدله مع نقله هذا الكلام عن النووي قيسل ذلك بسير ونبعه شيخنا في شرح البهجة وقد يوجه ما قاله ويدفع الاشكال بأن نقول العبارة بموم اللفظ لا بخصوص السبب (قوله) والتقديم تقديم النسب الخ استدله بقوله صلى الله عليه وسلم الناس تبع لقريش في هذا الشأن راء مسلم يعني الامامة العظمى وقيس عليها الصغرى وهى نسب قريش غيرها (قوله) لأن فضيلته مكتسبة بالآباء عبارة الرافعي لأن شرف النسب بفضيلة اكتسبتها الآباء انتهى وهى أوضح من عبارة الشارح بل عبارة لا تكاد تفهم فتأمل ولو قال الآباء لوافق صنيع الرافعي (قول) المتن فان استويا الخ قال الأسنوي قيل هذا ينخص أن المرجح أن الأصول ستة (٩٢) الفقه والقراءة والورع والهجرة

النسب) لأن فضيلة الأول في ذاته والثاني في آباءه وفضيلة الذات أولى والتقديم تقديم النسب لأن فضيلته مكتسبة بالآباء وفضيلة الآخر مضي زمن لا اكتساب فيه والفضيلة المكتسبة أولى وسكت المصنف كأصله عن الهجرة وهى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأولى دار الإسلام بعده من دار الحرب وفى الروضة كأصلها عن الشيخ أبى حامد وجماعة تأخيرها عن السن والنسب ناقلين الخلاف فى ذلك وعن صاحبى التتمة والتهديب تقديمها عليهما واختاره فى شرح المذهب والتحقيق وقدم فيه الورع على الهجرة والسن والنسب وأخره فى التتمة عن الكل وأقره فى التتمة (فان استويا) أى الشخصان فى الصفات المذكورة من الفقه والقراءة والورع والسن فى الإسلام والنسب وكذا الهجرة (نظافة الثوب والبدن) من الأوساخ (وحسن الصوت وطيب الصنعة ونحوها) كحسن الوجه يقدم بها لأنها تقضى إلى استمالة القلوب وكثرة الجمع أى يقدم بكل منها على مقابلة فان استويا فافها وتشاها أقرع بينهما ذكره فى التحقيق وشرح المذهب بتممة يقدم فى النسب الهاشمى أو المطلبى من قريش على غيره وسائر قريش على سائر العرب وجميع العرب على جميع العجم وفى الهجرة من هاجر على من لم يهاجر ومن تقدمت هجرته على من تأخرت هجرته وأولاد من هاجر أو تقدمت هجرته على أولاد غيرهم (ومستحق المنفعة بملك ونحوه) كجارة واعارة وادن من سيد العبد (أولى) بالامامة فيما استحق منفعة اذا كان أهلاً لها من غير الاجنبى عن ذلك الموضع (فان لم يكن أهلاً) لها كأمراة لرجال (فله التقديم) لمن يكون أهلاً وفى ذلك حديث مسلم لا يؤقن الرجل الرجل فى سلطانه وفى رواية لابي داود فى بيته ولا فى سلطانه وعبارة الروضة كأصلها والمحرر وساكن الموضع بحق وصدقه على الصور الاربع المذكورة كفى الروضة وأصلها اوضح من صدق قوله مستحق المنفعة عليها اذنوزع فى صدقه على الاخيرتين منها (وبقدم) السيد (على عبده الساكن) باذنه سواء أدن له فى التجارة أم لا لرجوع فائدة السكون اليه دون العبد فلا يجيى عليه خلاف المستعير الآتى لرجوع فائدة السكون اليه (لامكاتبه فى ملكه) أى المكاتب لأن سيده أجنبى منه (والاصح تقديم المستعير على المكرب) المالك نظرا إلى ملك المنفعة

والسن والنسب فان استويا فافها فسيأتى وان اختص أحدهما بأحد هما مع الاستواء فى الباقي قدم وان تعارضت ففبه ما سبق انتهى (قوله) على أولاد غيرهم ر بما يشمل ذلك ولد الهاشمى وصرح به شيخنا فى شرح المنهج ووجهه ان الهجرة مقدمة على النسب فولد المهاجر مقدم كأبيه وهذا الكلام فيه نظر لأن الرافعي قد صرح بأن فضيلة ولد المهاجر من حيز النسب واتفق الشيخان على تقدم نسب قريش على غيره فكيف يجوز مع ذلك أن يذهب ذاهب إلى تقدم ولد المهاجر غير القرشى على ولد القرشى هذا وهم من شيخنا بلا شك وأما عبارة الشارح رحمه الله فقابلة للتأويل والله أعلم (قول) المتن ونحوه مثل له الأسنوي رحمه الله بالمومى له بالمنفعة مدة حياته فانه يستحقها أولا عما كان لها لانها لا تورث عنه وحينئذ فعبارة المهاج لا تشمل المستعير والعبد (قوله) من غير الاجنبى قيد به لئلا

يرد ما سيأتى من تقدم السيد والمعير (قول) المتن فان لم يكن اسم يكن ضمير يعود على المستحق فيفيد أن المستعير لا والثاني يأذن بحضرة المعير بنسبه عليه الأسنوي رحمه الله ووجه الافادة أن المستعير والعبد على ما شرح الاسنوي لا يستفادان من المهاج (قوله) على الاخيرتين منها أن المستعير لا يستحق المنفعة قال الأسنوي ولا الانتفاع حقيقة انتهى وأما العبد فظاهر أقول لو قرئ ونحوه بالرفع اتضع شمول عبارة المهاج لذلك واستغنى عن المثال الذى تكلفه الأسنوي واعلم ان الأسنوي جعل قول المهاج بملك عائدا على ملك المنفعة والشارح رحمه الله أبى الكلام على ظاهره من ملك الرقبة كما يلوح ذلك من صنيع المصنف فائدة السكون مصدر سكن المكان (قوله) لرجوع فائدة السكون اليه زاد الرافعي فهو المالك والساكن (قوله) اليه الضمير فيه راجع لقوله المستعير (قول) المتن على المكرب أى الناس للرقبة كما أشار اليه الشارح رحمه الله فيما يأتى أما المكرب غير المالك فالمكرب مقدم عليه بخلاف

والثاني ينظر الى ملك الرقبة (و) تقديم (المعبر على المستعبر) للملكة الرقبة والرجوع في المنفعة والثاني تقديم المستعبر لانه صاحب السكنى الى أن يمنع والامام الراتب للمجدد أولى من غيره فان لم يحضر استحب أن يبعث اليه لحضر فان خيف فوات أول الوقت استحب أن يتقدم غيره (والوالى في محل ولايته أولى من الاقرب والمالك) فما ذكرهما أولى وفي ذلك الحديث السابق ويتقدم أيضا على الامام الراتب في المسجد والمعنى فيه أن تقدم غيره بحضرته لا يليق ببذل الطاعة فان أذن في تقديم غيره فلا بأس ثم يراعى في حضور الولاية تفاوت درجاتهم فالامام الاعظم أولى من غيره ثم الاعلى فالاعلى وعبارة المحرر كالشرح والوالى في محل ولايته أولى من غيره وان اختص ذلك الغير بصفات مرضية وهو أولى من مالك المنفعة أيضا فعدل المصنف عن بعضها الى ما قاله نظر المالك

\* (فصل لا يتقدم) \* المأموم (على امامه في الموقف) لانه لم ينقل عن أحد من المتقدمين بالنبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين (فان تقدم) عليه (بطلت) صلاته (في الجديد) كما تبطل بتقديمه عليه في الفعل والتقديم لا تبطل كما لا تبطل بوقوفه على يساره وعبارة المحرر لم تعتقد والشرح لا تعتقد لو تقدم عند التحريم وتبطل لو تقدم في خلالها وفي شرح المذهب لو شك في تقدمه عليه فالصحيح المنصوص في الآم تصح صلاته لان الاصل عدم المقدور قبل ان جاء من خلف الامام صحت لان الاصل عدم تقدمه أو من قدامه لم تصح لان الاصل بقاء تقدمه قال في الكفاية وهذا أوجه (ولا تضر مساواته) للامام (ويندب تخلفه) عنه (تليلا) فتكره مساواته كما قاله في شرح المذهب (والاعتبار) في التقدم والمساواة في القيام (بالعقب) وهو مؤخر القدم فلو تساوى بآفقه وتقدمت أصابع المأموم لم يضر ولو تقدم عقبه وتأخرت أصابعه ضرر وفي القعود بالآلية وفي الاضطجاع بالجانب ذكره البغوى في فتاويه (ويستدبرون في المسجد الحرام حول الكعبة) ويستحب أن يقف الامام خلف المقام (ولا يضر كونه) أى المأموم (أقرب الى الكعبة في غير جهة الامام) منه اليها في جهته (في الاصح) تقر بها على الجديد لا تنفاه تقدمه عليه والثاني يقول هو في معنى التقدم عليه ودفع بأنه لا يظهر به مخالفة منكروه بخلاف الاقرب في جهة الامام فيضركر ما والجمهور قطعوا بالاول وعبر فيه في الروضة بالمذهب وقول المحرر في الاظهر أى من الخلاف (وكذا لو وقفا) أى الامام والمأموم (في الكعبة) أى داخلها (واختلفت جهتهما) كأن كان وجه المأموم الى وجه الامام أو ظهره الى ظهره ولا يضر كون المأموم أقرب الى الجدار الذي توجه اليه من الامام الى ما توجه اليه في الاصح لما تقدم وزاد في أصل الروضة حكاية طريق القطع به وتصحيحهما ما ذكره الرافعى في الاولى ولو وقف الامام في الكعبة والمأموم خارجها جاز وله التوجه الى أى جهة شاء ولو وقفا بالعكس جاز أيضا لكن لا يتوجه المأموم الى الجهة التي توجه اليها الامام على الجديد لتقدمه حينئذ عليه (ويقف الذكرك عن يمينه) أى الامام بالغيا كان المأموم او صبيا (فان حضر آخر) في القيام (احرم عن يساره) ثم يتقدم الامام أو يتأخران حيث أمكن التقدم والتأخر اسعة المكان من الجانبين (وهو) أى تأخرهما (أفضل) روى الشيخان عن ابن عباس قال بت عند خاتمي ميمونة فقام النبي صلى الله عليه وسلم يصلى من الليل فقامت عن يساره فأخذ برأسى فأقامنى عن يمينه وروى مسلم عن جابر قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى فقامت عن يساره فأخذ بيدي حتى أدارنى عن يمينه ثم جاء جبار بن صخر فقام عن يساره فأخذ بأيدىنا جميعا حتى أقامنا خلفه ترجم البهيقي عليه باب الرجل يأتم بالرجل وعلى الا قول باب الصبي يأتم بالرجل ولو جاء الثاني في الشهاد والسجود فلا تقدم ولا تأخر حتى يقوموا وان لم يمكن الا التقدم او التأخر لضيق المكان من احد الجانبين حافظوا على الممكن (ولو حضر) مع الامام في الابتداء (رجلان أو رجل وصبي صفا)

(قوله) للملكة الرقبة الاحسن ما قاله غيره لانه قادر على منع المستعبر ووجه الاحسنية شمول هذا للمعبر غير المالك للرقبة فانه مثل مالكها فيما يظهر (قول) المتن والمالك أى اذا رضى باقامة الجماعة في ملكه قال الاسنوى والوالى يشمل القضاء وغيرهم (قوله) فما ذكرهما أولى لك أن تقول من جملة ما ذكر العدل والمصلحة انه أولى من المالك الفاسق أعنى اذا رضى باقامة الجماعة في ملكه اللهم الا أن يقال معنى أولوية الامام انه بعد رضا المالك باقامة الجماعة يستلزم له التقدم من غير توقف على اذن المالك له بخصوصه ولا كذلك العدل مع المالك الفاسق \* (فصل لا يتقدم الى آخره) \* (قوله) كما لا تبطل الخ أى يجامع انها مخالفة في الموقف (قول) المتن ولا تضر مساواته قال ابن الرفعة بالاتفاق (قول) انت ويندب تخلفه الخ قال الاسنوى خوفا من التقدم ومراعاة للترتبة بل تكره المساواة انتهى (قوله) وهو مؤخر القدم ايضا هذا ما نقل القاضي عياض عن الاصمعي انه القدر الذي أصاب الارض من مؤخر الرجل قال وقال ثابت العقب ما فضل من مؤخر القدم عن الساق انتهى أقول وهذا الاخير فيه نظرفان كثيران الناس في ساقه تدوير ولا يفضل شئ من مؤخر قدمه عن ساقه والله أعلم (قول) المتن ويستدير من كأنه قال محمل ماسلف اذا عدوا عن الكعبة والا فحكمهم هذا

(قوله) والمرأة خلف الرجل لو كانت محرما للرجل فالظاهر انها يصفا خلفه (قوله) ويتم خلفه أى فيثبت ذلك في الصبي والرجل في الرجلين من باب أولى (قول) المتن وسطهن قال الجوهري جلست وسط القوم بالتسكين لانه ظرف وجلست وسط الدار بالفتح لانه اسم قال وكل موضع صلح فيه بين فهو بالاسكان والافه بالفتح ورجما يصحكن وليس (٩٤) بالوجه انتهى (قوله) روى البيهقي

الح في الكفاية عن الشافعي رضي الله عنه بعد الذي ساقه الشارح وروى أن صفوان بن سليم قال من السنة اذا أتمت المرأة النساء أن تقف وسطهن قال الشافعي رضي الله عنه وذلك يصرف الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قول) المتن وليساعده المحرور ينبغي أن تحصل لهذا المساعده فضيلة الصف الذي كان فيه ولا يضر تأخره عنه (قوله) وقد يعلم مداية غيره الخ منه تعلم أن المؤلف رحمه الله لو عبر بالكاف بدل الباء كان أولى ونبه الاسنوي رحمه الله على انه لا يشترط العلم بالانتقال في حال الانتقال بدليل الاكتفاء بروية بعض الصف قال وحينئذ فالمنجى حصول العلم قبل تأخره عن شيء يكون به متخلفا بغير عذر وبه أيضا على أن قضية اطلاقهم ان المبلغ لا فرق فيه بين المصلي وغيره وانه ينبغي أن يقبل خبر الصبي في ذلك كدلالة الاعمى على القبلة فقد قال في شرح المذهب يقبل خبر الصبي فيما طريقه المشاهدة قال الاسنوي ومثلتنا فرد منه انتهى (قوله) نافذة منه قد يؤخذ أن الواقف في نفس جدار المسجد اذا حال بينه وبين المسجد شبك لا تصح صلاته ~~لكن~~ خالف في ذلك البلهني وأقوى هو وكذا الاسنوي بالتحفة في الصورة المذكورة قال بعضهم هو متجه

أي قاما صفا (خلفه وكذا امرأه أو نسوة) تقوم أو يقمن خلفه وان حضر معه رجل وامرأة قام الرجل عن يمينه والمرأة خلف الرجل وان حضر معه امرأة ورجلان أو رجل وصبي قام الرجلان أو الرجل والصبي خلفه صفا وقامت المرأة خلفهما روى الشيخان عن انس قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيت أم سليم فقامت أنا ويتم خلفه وأم سليم خلفنا ولو حضر معه رجل وامرأة وخشي وقف الرجل عن يمينه والخشي خلفهما لاحتمال انه امرأة والمرأة خلف الخشي لاحتمال انه رجل (ويقف خلفه الرجال ثم الصبيان ثم النساء) قال صلى الله عليه وسلم ليلى منكم أولوا الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثلاثا رواه مسلم وقوله ليلى يتشديد النون بعد الياء ويجذفها وتخفيف النون رواه تان والنهي جمع نية بضم النون وهو العقل وروى البيهقي عن أبي مالك الاشعري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يليه في الصلاة الرجال ثم الصبيان ثم النساء لكنه ضعفه وفي التحقيق كالتنبيه ثم الخنثائي ثم النساء (وتقف امامتهن وسطهن) بسكون السين روى البيهقي باسنادين صحيحين أن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما أتمتا نساء فقامتا وسطهن ولو أمهنت خشي تقدم عليهن ذكره في الروضة وكل ما ذكر مستحب ومخالفته لا تبطل الصلاة (ويكره وقوف المأموم فردا بل يدخل الصف ان وجد سعة) فيه (والا فليجرح شخصا) منه (بعد الاحرام وليساعده المحرور) بموافقة فيقف معه صفا روى البيهقي انه صلى الله عليه وسلم قال لرجل صلى خلف الصف أيها المصلي هل ادخلت في الصف أو جرت رجلا من الصف فيصلي معك أعد صلاتك وضعفه والامر بالاعادة للاستحباب لما روى البخاري عن أبي بكر انه انتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو راكع فركع قبل أن يصل الى الصف فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال زادك الله حرصا ولا تعد وفي رواية لابي داود بسند البخاري فركع دون الصف ثم مشى الى الصف لم يأمره بالاعادة مع انه أتى ببعض الصلاة منفردا خلف الصف وفي الروضة كأصلها انه أن يخرق الصف اذا لم يكن فيه فرجة وكانت في صف قدامة لتقصيرهم بتركها ويؤخذ من الكراهة فوات فضيلة الجماعة على قياس ما ساق في المقارنة (ويشترط علمه) أي المأموم (بانقالات الامام) ليتمكن من متابعتها (بأن يراه أو بعض صف أو يسمعه أو مبلغا) وفي الروضة كأصلها وقد يعلم مداية غيره اذا كان أعشى أو أصم في طلبة (واذا جمعهما مسجد صح الاقتداء وان بعدت المسافة وحالت البنية) نافذة اغلق أبوابهم أولا وقبل لا يصح في الاغلاق واذا لم تكن نافذة لا يعذر الجامع لهما مسجد واحد (ولو كانا بقضاء) أي مكان واسع (شرط أن لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع) بذراع الأدمي (تقريبا وقيل تحديدا) وهذا التقدير مأخوذ من عرف الناس فانهم يعدونهما في ذلك مجتمعين وعلى التقريب لا تضر زيادة أذرع يسيرة كثلاثة ونحوها وتضر على التحديد قاله في شرح المذهب (فان تلاحق شخصان أو صفان) كذا في المحرر أيضا والمراد به ما في الروضة كأصلها انه لو وقف خلف الامام صفان أو شخصان احدهما وراء الآخر (اعتبرت المسافة) المذكورة (بين الاخير والاخر) من الشخصين أو الصنفين لا بين الاخير والامام حتى لو كثرت الصفوف يبلغ ما بين الامام والاخير فرسخا جاز (وسواء) في الحكم المذكور (الفضاء المملوك والوقف والمبعض) أي الذي بعضه ملك وبعضه وقف والموات كما في المحرر والمخروط والمسقف

لان مدار ما علل به الشيخان عدم الصحة عند عدم النفوذ على انه لا يعد لنا أن حينئذ مسجد او ذلك متخلف في الصورة المذكورة كما انتهى أقول وهو سند قوي والله أعلم (قول) المتن تقريرا قال الامام كيف يطمع الفقيه هنا في التحديد ونحن في اثبات التقريب على علالة انتهى وعلة الفقيه من عدم ورود ضابط

(قول) المتن ولا يضرب الشارع الخ أى قياساً على غير ذلك من الفضاء وكألو كان في سقيتين مكشوفتين من مكان واحد فضيته أنه لو كان البيت والعين مثلاً من مكانين لم تصح الصلاة لعدم الاجتماع وهو انما يتجبه بالنسبة الى الطريقة الثانية لكن الاسنوى رحمه الله ادعى أن الذي دل عليه كلام الزايعي أن المكانين كالسكان قال أعني الاسنوى رحمه الله لكن مع مراعاة باقي الشروط من محاذاة الاسفل للاعلى بجزء منهما انتهى وقوله لكن مع مراعاة الخ أراد به أن أصحاب الطريقين يشترطون مع الذي اعتبره فهما المحاذاة أيضاً وقد تبعه على ذلك صاحب الارشاد لكن الشارع كما سيأتي خصه بالاولى (٩٥) ثم ان ما اقتضاه صنيع الاسنوى رحمه الله من صحة الصلاة في البناءين من مكانين حتى

عند أصحاب الطريقة الثانية هو الحق فقد رأيت في التحقيق التصريح بذلك والله أعلم وقوله أيضاً من مكان واحد متعلق بالثلاثة قبله وذلك كما في المدارس المشتملة على هذه الامور الثلاثة فاذا وقف الامام في أحد هاهو والمأموم في آخر فحكمه ما ذكره الشيخ رحمه الله (قول) المتن أصحهما عبارة المحرر رأوا هاهو ولم يصرح في غيره بترجيح والاولى معروفة بالخراسانيين والعراقيين (قول) المتن كلفضاء أى قياساً على الفضاء في كلامه اشارة للدليل (قول) المتن ان لم يكن حائل قال الاسنوى أى ما ذكرناه من الطريقين محله ان لم يكن الخ والتعبير فيه فلاقه ويقتضى أن الباب النافذ يسمى حائلاً انتهى وأما الشارح فانه فرض الكلام في الطريقة الثانية ثم ألحق الاول بهما في الباب المغلق والمردود والشباك كانه عليه آخر (قوله) فرض الباب أى المغلق والمردود بل وكذا المفتوح فيما يظهر وبه يظهر لك أن صنيع الشارح رحمه الله أحسن من صنيع الاسنوى السالف في الحاشية التي قبل هذه (قول) المتن أو عكسه قال الاسنوى ضمير يرجع الى الوقوف (قوله) أى المأموم كأنه أعاد الضمير عليه باعتبار أنه المحدث عنه وخالف الاسنوى فقال أى بعض يثنى أحدهما بعض يثنى

كما في شرح المذهب كأصل الروضة فهما من الشرح (ولا يضرب) بين الشخصين أو الصفيين (الشارع المطروق والنهر المحجوج الى سباحة) بكسر السين أى عوم (على الصحيح) ومقابله يقول الشارع قد تكثرت فيه الرحمة فيعسر الاطلاع على احوال الامام والماء حائل كالجدار واجيب بمنع العسر والحيلة المذكورتين ولا يضرب جزءا للشارع غير المطروق والنهر الذي يمكن العبور من احد طرفيه الى الآخر من غير سباحة بالوثوب فوقه أو المشي فيه أو على جسر معدود على حافته وذلك في شرح المذهب اعتبار المسافة المذكورة بين الشخصين أو الصفيين عن بين الامام أو يساره أيضاً (فان كانا في بناءين كصحن وصفة أو بيت) من مكان واحد (فطريقان أصحهما ان كان بناء المأموم يميناً أو شمالاً) لئلا يوجب اتصال صف من احد البناءين بالآخر (كان يقف واحد بطرف الصفة وأخر بالصحن متصل به وذلك ليحصل الربط بين الامام والمأموم في الموقف الذي اوجب اختلاف البناء افتراقهما فيه (ولا يضرب) في الاتصال المذكور (فرجة لا تسع واقفاً في الاصح) نظراً للعرف في ذلك والثاني ينظر الى الحقيقة (وان كان) بقاء المأموم (خلف بناء الامام فالصحيح) من وجهين احدهما منع القدوة لاتقاء الربط بما تقدم (صحة القدوة بشرط ان لا يكون بين الصفيين) أو الشخصين بالبناءين وقف احدهما بآخر بناء الامام والثاني بأول بناء المأموم كما في الروضة وأصلها (اكثر من ثلاثة أذرع) تقريباً القدر المشروع بين الصفيين لا مكان السجود بعد ان به متصلين وهذا الاتصال هو رابط بين الامام والمأموم في الموقف هنا (والطريق الثاني لا يشترط الاقرب كلفضاء) بأن لا يزيد ما بين الامام والمأموم على ثمانية أذراع (ان لم يكن حائل أو حال) ما فيه (باب نافذ) يقف بجذائه صف أو رجل كما في الروضة وأصلها (فان حال ما يمنع المرور لا الرؤية) كالشباك (فوجهان) أصحهما في اصل الروضة عدم صحة القدوة اخذاً من تحكيمة الآتي في المسجد مع الموات (أو) حال (جدار بطلت) أى لم تصح القدوة (باتفاق الطريقين) والوجهان في المسئلة قبلها على كل من الطريقين أيضاً ولحق بالجدار الباب المغلق وبالشباك الباب المردود اخذاً مما سيأتي ويؤخذ من فرض الجدار على الطريقة الاولى فرض الباب والشباك بحكمهما عليها (قلت الطريق الثاني أصح والله أعلم واذا صح اقتداؤه في بناء آخر) على الطريق الاول أو الثاني (صح اقتداء من خلفه وان حال جدار بينهما وبين الامام) ويكون ذلك كالامام لمن خلفه لا يجوز تقدمهم عليه قال القاضى حسين ولا يقدم تكبيرهم أى للإحرام على تكبيره وجرم به في التحقيق (ولو وقف في علو أو امامه في سفلى أو عكسه) كصحن الدار وصفة مرتفعة أو سطحها (شرط محاذاة بعض يده) أى المأموم (بعض يده) أى الامام كان يحاذى رأس السافل قدم العالى فيحصل الاتصال بينهما بذلك والاعتبار في السافل بمعدل القامة حتى لو كان قصيراً أو قاعداً فلم يحاذ ولو قام معتدل القامة لحاذى كفى ذلك ثم هذا الشرط المبني على الطريقة الاولى ليس كافياً وحده بل يضم الى

الآخر (قوله) والاعتبار في السافل الخ لو كان محاذياً بالفعل لطوله ولو كان معتدلاً لم يحاذ فالتأخر خلافاً لما في شرح الروض (قوله) المبني على الطريقة الاولى خالف الاسنوى في ذلك حيث قال وصورة المسألة أن لا يكونا في مسجد فان كانا مع مطلقاً انتهى فاقضى صنيعه ان الحكم مفروض على الطريقين معا وتبعه صاحب الارشاد وضم الى مسئلة المسجد ما لو كان المرتفع كما انظر الى انهما في قرار واحد وان اختلاف علو أو سفلا ولكن العراقي فهم كما فهم الشارح ثم رأيت عبارة التحقيق ظاهرة في جريان ذلك على الطريقين

(قوله) على الطريقة المذكورة لعل هذا المحل مأخذاً للشارح النساء على الأولى (قول) المتن وقيل من آخره أي نظراً إلى أن الاتصال مرجح بينه وبين الإمام لا بينه وبين المسجد \* تنبيه \* لو كان المأموم في المسجد والإمام خارجاً فلا اعتبار من آخر المسجد أيضاً من موقف المأموم به عليه الإمام رحمه الله (قول) المتن منع أي وأن علم المأموم الانتقالات (قوله) وقيل يشترط اتصال الخ يعني وقيل يأتي هنا طريق المراوغة وقس عليه ما سيأتي عن البغوي \* فرع \* الدار والمدرسة مع المسجد يأتي فيها الطريقتان (قوله) وهو جامع لما في الروضة الخ وذلك لأن قوله في الفضاء المملوك أنه كالشارع مقتضاه أن الحكم الحاقه بالموت وقيل يشترط الاتصال بالحاقه بالموت هو ما يحسنه في الروضة واشتراط الاتصال المحكي بقيل هي مقالة البغوي (قوله) وهو جامع أيضاً (٩٦) التمهيد فيه راجع لقوله كذا كره وقوله

بالفضاء راجع لقوله والفضاء المملوك (قوله) وأنه التمهيد راجع لقوله أن البغوي (قول) المتن ولا يقوم قال السنوي ينبغي أن يريد به التوجه والاقبال ليشمل من يصلي من غير قيام (قول) المتن حتى فرغ المؤذن ينبغي أن يحمل على معناه اللغوي ليشمل ما لو أقام غيره من أذن (قوله) إذا أقيمت الصلاة وفي رواية ابن حبان إذا أخذ المؤذن في الإقامة (قوله) أن لم يجش إلى آخره بحث السنوي إتمامه إذا رجا جماعة أخرى بسبب تلاحق الثاني قال وحيد بن زبير ينبغي أن تجعل ال في الجماعة للجنس لا للعهد انتهى (قوله) لأنها أولى منه بفرضيتها الخ عبارة السنوي لأنها فرض أو صفة فرض ونقله عن الرافعي رحمه الله ثم نقل عن ابن الرفعة أنه قال يقتصر منه على ما يمكن قال اعني السنوي وهو أصوب من تعبير غيره يعني بالقطع ونقل عنه أيضاً أنه يطلب منه ذلك لو خاف فوت فضيلة التحريم وإن ابن الرفعة نقله عن بحث صاحب الدخائر ثم رحمه

ما تقدم حتى لو وقف المأموم على صفة مرتفعة والإمام في العجن فلا بد على الطريقة المذكورة من وقوف رجل على طرف الصفة ووقوف آخر في العجن متصل به قاله الرافعي وأسططه من الروضة (ولو وقف في موت وإمامه في مسجد) اتصل به الموت (فإن لم يحل شيء) بين الإمام والمأموم (فالشبهة التقارب) أي أن لا يزيد على الثمانية ذراع كافي الفضاء (معتبر من آخر المسجد) لأنه محل الصلاة فلا بد من اتصال الفاصل (وقيل) من (آخره) فيه فإن لم يكن فيه الإمام فمن موقفه (وإن حل حذر) أن يلب فيه (أو) فيه (باب مغلق منع) الاقتداء (وكذا الباب الردود والشياخ في أنه مع) نظراً إلى أنه المشاهدة في الأول ومنع الاستطراق في الثاني وما قبل ينظر إلى الاستطراق في الأول والمشاهدة في الثاني: لكن جانب المنع أولى بالتغليب أما لباب المستوع فيجوز اقتداء الواقف بجذائه والعصف المتعصف به وإن خرجوا عن المحاذاة بخلاف العادل عن محاذاه فلا يجوز اقتداؤه للعائل وقيل يجوز إذا كان الجدار للمسجد منه من أجزائه والشارع المتصل بالمسجد كالموت وقيل يشترط اتصال العصف من المسجد بالطريق والفضاء المملوك المتصل بالمسجد كالشارع كذا كره في شرح المذهب والتحقيق وهو جامع الخ في الروضة كذا سلبها أن البغوي قال باشتراط اتصال صف من المسجد بالفضاء وأنه ينبغي أن يكون ذوات (تدبره) ارتقاء المأموم على إمامه وعكسه الحاجة) كتعليم الإمام المأمومين سنة الصلاة وتبليغ المأموم سبيل الإمام (فيستحب) ارتفاعهما لذلك (ولا يقوم) مرید الصلاة (حتى فرغ المؤذن من الإقامة) لأنه وقت الدخول في الصلاة (ولا يتبدى نفل بعد شروعه) أي المؤذن (فيها) الحديث مسلم إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة (فإن كان فيه أتمه أن لم يجش فوت الجماعة) بإتمامه (والله أعلم) فإن خشية قطع النفل ودخل في الجماعة لأنها أولى منه برضايتها أو أنها أكدها وقد تقدم أنها تدرك ما لم يسلم الإمام ففوتها بإسلامه كما صرح به هنا في شرح المذهب

\* (فصل شرط القدوة) \* في الابتداء (إن ينوي المأموم مع التكبير الاقتداء) أو الجماعة) وإلا فلا تكون صلاته صلاة جماعة ونية الجماعة صالحة للإمام وعبر بها فيه أبو إسحاق ذكر في السكناية وتعين بالقربة الحالية للاقتداء وللإمامة وقد نقل القاضي حسين عن أبي إسحاق أن الإمام ينوي الجماعة ويصح أنه لا ينويها فأصرا بها على الاقتداء وذلك في باب صفة الصلاة وسيأتي جواز قدوة المنفرد في خلال صلاته في الأظهر ولا تكبير فيها (والجمعة كغيرها) في اشتراط الآية المذكورة (على الصحيح) والساني يقول اختصت بأنها لا تصح إلا بالجماعة فلا حاجة إلى بينها فيها (فلو ترك هذه الآية وتاب في الأفعال بطلت صلاته على الصحيح) لأنه وقفها على صلاة غيره من غير رابط بينهما والثاني يقول المراد بالتابعة هنا أن يأتي بالفعل بعد الفعل لا لأجله وإن تقدمه انتظار كثيره فلا نزاع في المعنى (ولا يجب

\* (فصل شرط القدوة الخ) \* (قول) المتن مع التكبير قال الرافعي كسائر ما نبه وقضيته كما قال السنوي أن يكون من أول التكبير الخ ثم اعترض اشتراط

كونها مع التكبير ببحثها في خلال الصلاة وإنما اشترطت الآية لأن المتابعة عمل وقال صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات تعيين (قوله) وتعين بالقربة الحالية للاقتداء عبارة السبكي كذا مرادهم بنية الجماعة هنا الحاضرة التي مع الإمام فيرجع ذلك إلى نية الاقتداء (قوله) فلا حاجة إلى ذكر السنوي بدله وكان التعريف بنية الجماعة مقبلاً عن التصريح بنية الجماعة (قوله) من غير رابط بينهما زاد غيره وفيه ما يشغل القلب ويطلب الخشوع فيمنع منه



(قوله) في التبة هو معنى عبارة الروضة حيث قال لا يجب على المأموم أن يعين في بيته الامام انتهى وعلة ذلك انه قد لا يعرفه فيشك تكليفه المعرفة (قول) المتن فان عنه الخ ليس المراد تعيينه بالاشارة القلبية الى ذاته وانما المراد أن يعتقد به بقلبه زيدافين عمرا كما ذكره الشارح لكن لو عبر الشارح بالياء بدل الكاف كان أولى فيما يظهر فليتأمل (قوله) لتابعته اشار به الى ان وجه البطلان المتابعة بعد ذلك والافتد انعقدت منفردا واذا لم يتابع لا بطلان وهذا ما حواه السبكي والاسنوى وخالف شيخنا تبعا للزركشي ويشهد لهما حاله سبق الامام بالخزم ومالوصلى خلف رجل فبان أنثى (قوله) فان قال الحاضر ليس المراد تعين القول اللفظي وانما المراد أن يقصد بقلبه الحاضر أو يشير اليه اشارة قلبية وقوله فان قال (٩٧) أى في حالة التعيين ثم الخطأ فاقضى ذلك ان التعيين قد يفارق الربط القلبي

بالحاضر وتصويره عسر قال في النهاية وان تكلف منه تكلف تصوير عسر افتداء بز يدفان انه عمرو (بطلت) صلاته لتابعته من لم ينو الاقتداء به فان قال الحاضر وهذا فوجهان قال في الروضة الاربع صحة الاقتداء (ولا يشترط للامامية الامامة) في صحة الاقتداء به (ويستحب) له لئلا فضيلة الجماعة وقيل بنا لهما من غيرنية لتأدى شعار الجماعة بما جرى وقال القاضي حسين فيمن صلى منفردا فتدبى به جمع ولم يعلم هم ينال فضيلة الجماعة لانهم نالوها بسببه كذا في أصل الروضة عن القاضي حسين زاد في شرح المذهب عنه انه ان علم هم ولم ينو الامامة لم يحصل له الفضيلة وعبر في قوله بالوجه الثالث ومن فوائد الوجهين انه اذا لم ينو الامامة في صلاة الجمعة هل تصح جمعة والاصح لا تصح وبه قال القاضي حسين وسكت الشيخان عن وقت نية الامامة وذكر الجويني في البصرة انها عند الاحرام وقال في البيان في باب صفة الصلاة تجوز بعده وقال هنا لا تصح عنده أى لانه ليس بامام الآن (فلو أخطأ في تعيين تابعه) للمذى نوى الامامة به (لم يضر) لان غلظه في النية لا يزيد على تركها وهو جائز كما سبق (وتصح قدوة المؤدى بالقاضى والمقتضى بالتغفل وفي الظهور بالعصر وبالعكس) أى القاضى بالمؤدى والتغفل بالمقتضى وفي العصر بالظهور ولا يضر اختلاف نية الامام والمأموم (وكذا الظهور بالصبح والمغرب وهو) أى المقتضى في ذلك (كالمسبوق) يتم صلاته بعد سلام امامه (ولا يضر متابعة الامام في القنوت) في الصبح (والجلوس الآخر في المغرب وله فراقه اذا اشتغل بهما) بالنية واستمراره أفضل ذكره في شرح المذهب (ويجوز الصبح خلف الظهر في الظهور) وقطع به كعكسه بجامع انهما صلاتان متفقتان في النظم والثاني ينظر الى فراغ صلاة المأموم قبل الامام (فاذا قام) الامام (لثالثة ان شاء) المأموم (فارقه) بالنية (وسلم وان شاء انتظره ليسلم معه قلت انتظاره أفضل والله أعلم وان أمكنه القنوت في الثانية) بان وقف الامام يسيرا (قنت والا تركه) قال في الروضة كأصلها ولا شئ عليه أى لا يجبره بالسجود لان الامام يحمله عنه (وله فراقه) بالنية (ليقنت) تحصيل السنة ولو وصلى المغرب خلف الظهر فاذا قام الامام الى الرابعة لم يتابعه بل يفارقه بالنية ويجلس ويتشهد ويسلم وليس له انتظاره في الاصح لانه أحدث تشهد لم يفعله الامام بخلاف الصبح خلف الظهر (فان اختلف فعلهما) أى الصلاتين (ككتوبة وكسوف أو جنازة لم تصح) القدوة فيهما (على الصحيح) لتعذر المتابعة والثاني تصح لاكتساب الفضيلة وبرامح كل واجبات

٢٥ ل ج المتنا والمقتضى بالتغفل دليله قصة معاذ رضى الله عنه وقيس عليه الاولى والاخيرة (قول) المتن كالمسبوق فيه اشارة الى الدليل أعنى القياس على المسبوق (قوله) ذكره في شرح المذهب أى ويستحب له أيضا استمراره القنوت والتشهد كالمسبوق وربما يؤخذ ذلك من قول المهاج كالمسبوق (قول) المتن ويجوز الصبح خلف الظهر ولا تجوز الجمعة اذا كان من الاربعين خلف الظهر ولو مقصورة (قوله) كعكسه راجع لقول المصنف يجوز الصبح خلف الظهر (قوله) والثاني ينظر الخ أى وذلك بجوارح الى المضارعة ورد بانها غير لازمة بل الانتظار أفضل قال الاسنوى ويستفاد من تعليل البطلان ان الامام لو سبقه بالا ولتين من الظهر صح الاقتداء جزما (قوله) ولا شئ عليه قال الاسنوى القياس السجود انتهى ولعل وجهه القياس على المخالف اذا تركه لا اعتقاده عدم مشروعية الركوع بعده (قول) المتن وله فراقه قال السبكي ونزل الفراق أفضل كقطع القدوة بالعذر (قول) المتن أو جنازة قال الاسنوى لو عبر بالاولا فادست مسائل في المذكورات

\* (فصل يجب متابعة الامام) \* (قول) المتن متابعة لوعبر بالنبعية كان أولى لان المتابعة مغالبة من الجانبين (قول) المتن بأن يتأخر الخ هذه العبارة تفيد ان المأموم يطلب منه الشروع في المتابعة عقب شروعه الامام في الهوى للركوع أو السجود وان لم يصل الامام اليهما وهو ظاهر لكن قوله ويتقدم أي ابتداء المأموم على فراغه يصدق بما لو وقع ابتداء المأموم عقب ابتداء الامام في الركوع ولكن لم يكمل المأموم الركوع حتى رفع الامام رأسه منه وبما لو سبقه المأموم بالركوع بعد تأخر الابتداء وليس مراداً (قوله) على ما سبق أي بيانه أي ففهوم العبارة فيه التفصيل الآتي فلا اعتراض وأما المقارنة فقد مرّ حها (قوله) انما جعل (٩٨) الامام الحديث هذا الحديث يستفاد

منه منع التقدم والتأخر والأول خاص بمنع التقدم لكن دلالة أصرح (قوله) ويشترط الخ غرضه من التنبيه على هذا ان عبارة المتن لا تنفي به بل ربما توهّم جواز الشروع قبل فراغ الامام أو وجوبه كما يعرف بالتأمل نعم فيهم منها امتناع التسوية في التكبيرة وله بعد ولو سبق امامه بالتحريم لم تعتقد تصرّح بما يفهم من هنا والله أعلم ولا يجوز ان يقال المقارنة ولو في جزء لا نقول المراد من المقارنة في المتن المساواة من أول الفعل بدليل ما في المتن قبل ذلك (قوله) مفضولة لفضيلة الجماعة ينبغي ان يختص تقويت الفضيلة بما حصلت فيه المقارنة (قوله) وفي أصلها أي والذي في أصلها الخ (قول) المتن لم تبطل في الأصح لكنه مكره ونقله السبكي عن النروي (قوله) ولو اعتدل الامام الى آخره كان وجهه عدم ادراج هذه في عبارة المنهاج (قوله) بركن أي فقط (قوله) ولو استقل الخ حكمة ذكره هذان شرطا جريان الخلاف ثم انظر كيف هذا مع فرض المقسم فبين تخلف بركن أو مع فراغه منها بأن ابتداء الرفع الخ قضيته انه لو ابتداء الرفع قبل فراغه لا يسعي على نظم صلاته لكنه قد فسر الاكثر فيما

صلاته فاذا اقتدى مصلّي المكتوبة بمصلي الجنازة لا يتابعه في التكبيرات والاذن كما انما كان عليه اذا اكبر الامام الثانية تحير هو بين ان يخرج نفسه عن المتابعة وبين ان يتقرب لسلام الامام او يعصلي الكسوف تابعه في الركوع الأول ثم ان شاء رفع رأسه معه وفارقه وان شاء استقره قبل الرفع وان ينظره بعده لم ينافيه من تطويل الركن القصير \* (فصل يجب متابعة الامام في أفعال الصلاة بان يتأخر ابتداء فعله) \* (قوله) أي المأموم (على فراغه منه) أي فراغ الامام من العمل فلا يجوز التقدم عليه ولا التخلف عنه على ما سبق في باب في صحيحه حديثه انما يدرى الامام اذا اكبر فكبر واذا ركع فاركعوا وفي الصحيحين حديثهما جعل الامام يؤتم به فاذا اكبر فكبروا واذا ركع فاركعوا (فان قارنه) في الفعل أو القول (لم يضر) التكبيرة الحرام في المقارنة فيها أي تمنع انعقاد الصلاة ويشترط تأخر جميع تكبيرة المأموم عن جميع تكبيرة المأموم وقيل تغير المقارنة في السلام أيضا اعتبار التحلل بالحرم ثم المساواة في الفعل مكره وقوله في الآية انما يجره في ارضه وفي أصلها ذكره صاحب التهذيب وغيره ويؤخذ منه ان اجابا اعتدلت محلينها وان المتابعة شرط في حصول فضيلتها (وان تخلف) المأموم (بركن) ففي (ب) فرغ الامام منه وهو فيما قبله) كان ابتداء الامام رفع الاعدال والمأموم في القيام (لم تبطل) صلاته وان لم يكن عذر (في ادصح) لان تخلفه يسير والثاني تبطل في التخلف من غير عذر ولو اعتدل المأموم في السجود في القيام لم تبطل صلاته في الأصح في الروضة (أو) تخلف (بركن) بان فرغ الامام منه (سبحا وهو فيها قبلهما) كان ابتداء الامام هوى السجود والمأموم في قيام القراءة (ولم يكن عذر) كتخلفه لقراءة السورة (بطلت) صلاته لفحش تخلفه من غير عذر (وان كان) عذر (بأسرع) الامام (قراؤه وركع قبل اتمام المأموم الثانية) وهو بطيئ القراءة ولو اشغرت بتسليمه اعتدل الامام وسجد قبله (فقبل يتبعه وتسقط البقية) للعذر (والصحيح) فدل (ينها) أي في نفسه ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان متصودة وهي الطويلة) فلا يعدم منها القصير وهو اعتدال والجلوس بين العبدتين ~~كما تقدم في~~ ودالسهو ويسعى خلفه اذا فرغ من التسبحة قبل فراغ الامام من السجدة الثانية أو مع فراغه منها بان ابتداء الرفع اعتبارا بسمية الركعة (فإن سبق) من الثلاثة المذكورة بان لم يفرغ من التسبحة انما هو ما تقدم عن السجود أو جالس لتشهد (فقبل يفارقه) لنية

يأتي بأن لم يفرغ الا والامام قائم عن السجود او جالس يستشهد فهذه الصورة كثرى تجادها الطرقات لكن يفيد الثاني ما في رابعي لتعذر والروضة من ان محل القولين فيمن زحمت عن السجود اذ ركع الامام في الثانية وتبطل ذلك لرافته انتهى. حسن ذلك ان الرافعي مثل الاكثر عباد كرويته أيضا جازا الرفع امام رأسه من السجدة الثانية والمأموم في الثانية انتهى فليراجع الزايعي فاني لما رايت الثاني فيه لكن مع محله في الكسوف (قوله) اعتبارا بسمية الركعة انظر هل المراد بهذه البقية الجزء الأخير الذي فيه الامام من الركعة عند فراغ المأموم من التسبحة فيه نظرا انه يتخلف فيما لو زحمت عن السجود وكون المراد العذر الذي أدركه المأموم مع الامام أو لا (قول) لتشهد انظر هل المراد الاخير

(قول) المتن يتبعه أي فلو تخلف أدنى تخلف بطلت نظر الماضي من التخلف وإن كان معذورا هذا ما ظهر لي من كلامهم فليتأمل نعم يستتبي ما إذا كان عذره في التخلف لرحمة وكذا نسيان التسدود كما قاله ابن المقرئ أي فإنه لا يضر التخلف بالأكثري مادام عذره الرحمة أو النسيان قائما ثم قولهم يتبعه ظاهر فيما لو جلس الإمام لتشهد وأما في مسألة القيام للثانية فقد اتفقا في القيام فلو فرض أنه لم يكمل الفاتحة بعد فظاهر أنه يني على ما قرأه منها قبل ثم لو فرض ركوع الإمام قبل أكلها فيجتمعت أن يتخلف للبقية ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان (قوله) ويركع مع الإمام لعموم قوله صلى الله عليه وسلم (٩٩) وإذا ركع فاركعوا (قوله) الذي هو محلها أي بخلاف ما إذا أدرك ركعا (قوله)

وإن تخلف عن الإمام انظر هذا الخلف (قوله) غير معذور أي مع أمره بالتخلف كما هو فرض المسألة (قوله) فإن لم يدرك الإمام عبارة شيخنا في شرح المهجفة فإن لم يدرك الإمام في الركوع فأنته الركعة ولا يركع لأنه لا يحسب له بل يتابعه في هويته للوجود قاله الإمام ونقله عنه في المجموع وخبر به في التحقيق قال الفارقي وصورة المسألة أن يظن أنه يدرك الإمام قبل سجوده والقلنا يتابعه قطعاً ولا يقرأ انتهى أقول وكلام الفارقي في هذا مشكل لا يسمح به من منعه من الركوع وواجب القراءة عليه لتقصيره بالاستغفال بالسنة عن الفرض فليتأمل (قوله) وسكانها الخ حيث قال في فاتحته (قوله) أي يظن الخ لو اشتغل بها بناء على هذا الظن فأخلف فيجتمعت أنه يعذر بكسبي القراءة كما سلف نظيره في الموافق ويكون محل مسألة البغوي والقاضي والمتولى السابقة عند عدم الظن بدليل التعليل بالتقصير وقولهم لا به قصر باشتغاله بما لم يؤمر به كما سلف في كلام الشارح ومن يظن مأموراً بها فلا تقصير لكن لا يخفى أنه يقرأ بقدر ما اشتغل به فقط لأن الفرض أنه لم يدرك من نسيح الفاتحة وأما ما سأل أن يركع معه لعذره ولا يلزمه قراءة بقدرها لأنه مسبوق وقد تقدم على شيء

لتعذر الموافقة (والأصح) لا يفسر قبل (يتبعه فيما هو فيه ثم يتدارك بعد سلام الإمام) ما فاتته كالسبوق وقيل يراعى نظم صلاة نفسه ويحجر على أثر الإمام وهو معذور (ولو لم يتم) المأموم (الفاتحة لشغله بدعاء الافتتاح) وقد ركع الإمام (فعدوز) كبطي القراءة فيأتي فيه ما سبق (هذا كما في) المأموم (الموافق) بأن أدرك محل الفاتحة (فأما مسبوق ركع الإمام في فاتحته فلا يصح) أنه لم يشغل بالافتتاح والتعذر ترك قرأته وركع مع الإمام لأنه لم يدرك غير ما قرأه (وهو) بالركوع مع الإمام (مدرك للركعة) حكما (والا) أي وإن اشتغل بالافتتاح أو التعذر (لزمه قراءة بقدره) لأنه أدرك ذلك القدر وقصر بقوته بالاستغفال بما لم يؤمر به والثاني يترك القراءة ويركع مع الإمام مطلقاً وما اشتغل به مأمور به في الجملة والثالث يتخلف ويتم الفاتحة مطلقاً لأنه أدرك القيام الذي هو محلها فإن ركع مع الإمام على هذا والشق الثاني من التفصيل بطلت صلواته وإن تخلف عن الإمام على الوجه الثاني والشق الأول من التفصيل لا تمام الفاتحة حتى رفع الإمام من الركوع فاتته الركعة لأنه غير معذور ولا تبطل صلواته إذا قلنا بالتخلف بركن لا يبطل وقيل تبطل لأنه ترك متابعة الإمام فيما فاتته ركعة فهو كالتخلف بها أما المتخلف على الشق الثاني من التفصيل ليقرأ قدر ما فاتته فقال البغوي هو معذور لا لزمه بالقراءة والمتولى ككالتأضي حسن غير معذور لا اشتغاله بالسنة عن الفرض أي فإن لم يدرك الإمام في الركوع فاتته الركعة كما قاله الغزالي كامامه ولا ينافي ذلك قول البغوي بعذره في التخلف لأنه لتدارك ما فوته بتقصيره إلا أن يريد أنه كبطي القراءة وفي الروضة وأصلها في الصلاة على الميت أنه لو ركع الإمام عقب تكبير المسبوق ركع معه وسقطت عنه القراءة وسكانها عن سقوطها للعلم به (ولا يشتغل المسبوق بسنة بعد التحريم) أي لا ينبغي له ذلك كما عبر به في المحرر وغيره (بل) يشتغل (بالفاتحة) فقط (الأن يعلم) أي يظن (ادراكها) مع أنه شغل بسنة من افتتاح أو تعوذ فيأتي بها قبل الفاتحة (ولو علم المأموم في ركوعه أنه ترك الفاتحة) أن نسيها (أو شك) في فعلها (لم يعد لها) بالعود إلى محلها لقواته (بل يصلي ركعة بعد سلام الإمام فلو علم) بتركها (أو شك) في فعلها (وقد ركع الإمام ولم يركع هو قرأها) لبقاء محلها (وهو متخلف بعذر) كما في بطي القراءة وقيل لا لتقصيره بالنسيان (وقيل) لا يقرأ بل يركع ويتدارك بعد سلام الإمام ركعة (ولو سبق إمامه بالتحريم لم تنعقد) صلواته لربطها بمن ليس في صلاة (أو بئنا نأخذ أو بالتشهد) بأن فرغ من ذلك قبل شروع الإمام فيه (لم يضره ويجزئه) وقيل تجب أعادته مع فعل الإمام له أو بعده وقيل يضره أي تبطل صلواته (ولو تقدم) على الإمام (بفعل ترك ركوعه) ويجوز أن كان ذلك (بركنين) وهو عامد عالم بالتحريم (بطلت) صلواته لفحش المخالفة

دوماً مأمور به فيعبد بل يجتمعت أيضاً فرض مسألة البغوي والقاضي في مثل هذا بل هو الظاهر من كلامهم ثم رأيت البارزى صرح به وحينئذ يشكك التعليل السالف (قول) المتن وهو متخلف بعذر لو فرض ترك الفاتحة عمداً حتى ركع الإمام فعن ابن الرفعة بخاروق وبقية أو تجب في شرح الروض به يقرأ أو تجب المخارقة وقت خوفه من سبق بركنين (قول) المتن وقيل يركع أي لحديث وإذا ركع فاركعوا (قوله) بأن فرغ من ذلك قبل شروع الإمام إلى آخره أهمهم أنه لو تأخر شروعه عن شروع الإمام ولكن فرغ الإمام قبله لا يأتي هذا الخلاف وكذا الوسيلة ولكن لم يدرك بل شروع (قول) متن لضره لأن ذلك لا يضبط كفي بعد الامامة أو اسراره أو وجود لفظ أو نحوه ولعدم فحش المخالفة وقوله وقيل تجب الإمامة على من فعله ترتب على فعل الإمام فلا يعتد بما أتى به قبله

(قوله) فلا تبطل لو علم الحال بعد ذلك فظاهر وجوب عودته الى الامام بخلاف ما اذا سبقه بركن واحد سهوا فانه تخيير كسابق على الاصح وقد يقال في الاولى الواجب عودته الى الامام أو الركن الذي لا يبطل السبق به ولم ار في ذلك شيئا وعليه فلهو السجود والامام بعد في القيام ثم علم الحال جازله العود الى الاعتدال أو الركوع كما يجوز الى القيام وهو محل نظر (قوله) بأن فرغ منه زاد الاسنوي وان يصل الى غيره (قوله) فيجوز ان يقدر مثله الى آخره أي فيجوز أن تجرى مقالتهم هذه في التخلف الخ ولكن العتد في التقدم القياس على التخلف كما سلف في كلام الشارح (قوله) ففي العمد يستحب ثم قوله وفي السهو يتخير أقول قد سلف عن غير (١٠٠) اهواء فتبين أن محل البطلان اذا تقدم

الامام بركنين وشرع في الانتقال الى ما بعده ما وقضيته ان هذا الحكم المذكور هنا في العمد والسهو جاز فيما لو سبقه بالركوع وانتقل الى الاعتدال ولم يفرغ منه أي فيستحب العود في العمد ويتخير في السهو

\* (فصل خرج الامام من الصلاة الخ) \* (قول) المتناظرة القدوة أي فلا يقال ان المأموم باق فيها حكاه ان يقتدى بغيره ويقتدى بغيره ويسجد لسهوه أيضا كذا في الاسنوي وهل يسجد لسهوه الحاصل قبل خروج الامام الظاهر خلافه (قوله) سواء الخ الحاصل ان ما لا يتعين فعله لا يلزم عندنا بالشروع الا فيما استثنى قال الاسنوي ولان اخراج نفسه من الجماعة بعد حصول شرطها لا يمنع حصولها بدليل جواز في الجمعة بعد حصول ركعة انتهت ومراده حصولها فيما قبل القطع وكأنه يرى حصول الثواب وهو خلاف ما سيصرح به الشارح أو يقال مراده حصول أصل الجماعة (قوله) والاحتواء قضيتان هذا لا يخص في الابتداء (قوله) لم لا يصبر الخ أي فليس التطويل عذرا الا بهذا القيد (قول) المتن ولو أحرمت منفردا الخ خرج بهذا ما لو اقتحها في

بخلاف ما اذا كان ساهيا أو جاهلا فلا تبطل لكن لا يعتد بتلك الركعة فبأن بعد سلام الامام بركعة (والا) بان كان التقدم بركن أو أقل (فلا) تبطل عمدا كان أو سهوا لان المخالفة فيه يسيرة (وقيل تبطل بركن) في العمد تام بان فرغ منه والامام فيما قبله قيل وغير تام كان ركع قبل الامام ولم يرفع حتى ركع الامام والتقدم بركنين يقاس بما تقدم في التخلف بهما لكن مثله العراقيون بما اذا ركع قبل الامام فلما أراد الامام ان يركع فلما أراد ان يرفع سجد قال الرافي وتبعه المعنف فيجوز أن يقدر مثله في التخلف ويجوز ان يختص ذلك بالتقدم لان المخالفة فيه أخش \* نته \* اذار ركع المأموم قبل الامام ولم تبطل صلاته في العمد يستحب العود الى القيام ليركع مع الامام على أحد الوجهين المنصوص والثاني وقطعه بغوى والامام لا يجوز له العود فان عادت بطلت صلاته لانه زاد ركعا وفي التحقيق وشرح المذهب وقيل يجب العود وفي السهو يتخير بين العود والدوام وقيل يجب العود فان لم يعد بطلت صلاته وقيل يحرم العود حكاية في الروضة كأصلها في باب سجود السهو وفي شرح المذهب وغيره انه يحرم التقدم بفعل وان لم يبطل الحديث النهي أول الفصل وغيره

\* (فصل) \* اذا (خرج الامام من صلاته) بحدث أو غيره (انقطعت القدوة) به (فان لم يخرج وقطعها المأموم) بان نوى المفارقة (جاز) سواء قلنا الجماعة سنة أم فرض كفاية لان السنة فلا يلزم اتتمامها وكذا فرض الكفاية الا في الجهاد وصلاة الجنائزة كاذكر في السير (وفي قول) قال في شرح المذهب قديم (لا يجوز الا بعد) تبطل الصلاة بدونه لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم وقوله (يرخص في ترك الجماعة) أي ابتداء هو مضطرب به الامام العذر والحقواه ما ذكره بقوله (ومن العذر تطويل الامام) أي القراءة لمن لا يصبر لضعف أو شغل كافي المحرر وغيره (أو ترك سنة متصودة كشهد) وقنوت في مفارقة ليأتى بها (ولو أحرمت منفردا ثم نوى القدوة في خلال صلاته جاز) ما نواه (في الاظهر) كما يجوز ان يقتدى جمع بمنفرد فيصير اماما والثاني يقول الجواز يؤدي الى تحريم المأموم قبل الامام وتبطل الصلاة بالقدوة (وان كان في ركعة أخرى) أي غير ركعة الامام متقدما عليه أو متأخرا عنه وقطع بعضهم بالمنع في هذه الصورة لا خلافتها (تم تبعه قائما كان أو قاعدا) وان كان على خلاف نظم صلاته لم يقد به رعاية لحق الاقتداء (فان فرغ الامام أولا فهو كسبوق) فيتم صلاته (أو) فرغ (هو) أولا (فان شاء فارقه) بالية (وسلم وان شاء انتظره ليسلم معه) وهو أفضل على قياس ما تقدم في الاقتداء في الصبح بالظهر ثم الجواز في قطع القدوة واقتداء المنفرد بصاحبه الكراهة كما صرح بها في شرح المذهب ويؤخذ منها فوات فضيلة الجماعة في الثانية على قياس ما تقدم

جماعة ثم نقل نفسه لاخرى فانه يجوز قطعها كما في التحقيق وشرح المذهب (قوله) يؤدي الخ معناه انه صار مأموما بالية وقد يكون اقتنع هذه في الصلاة قبل الامام فيصير محرما بهذه الصلاة قبل امامه فيها وفي العبارة اشعار بأن الجماعة تعطف على الماضي (قول) المتن فان فرغ الامام الخ لو كان في الشهد الاحير والامام قائم فيجتمعا الجواز وان يفارق في الحال ويحتمل المنع وأما الجمعة مع الانتظار فر بما يمنع منه عدم اتفاقهما في الجلوس كما في المغرب خلاف الظاهر (قوله) وهو أفضل قد يقال كيف يكون أفضل مع حكمه بکراهة الاقتداء وقد يحجب بان سبب ذلك ما في المفارقة من قطع العمل وذلك لا ينافي الكراهة وفوات فضل الجماعة باعتبار معنى آخر (قوله) ثم الجواز في قطع القدوة احترازه عن قطع الصلاة فانه حرام في فرض العين دون غيره الا ما استثنى من فروض الكفايات (قوله) ويؤخذ منها الضمير فيه يرجع لقوله الكراهة

(قوله) وطاهرانها لا تقوت في المدة سارة المخير بينهما وبين الانتظار من جملة صور اقتداء المنفرد في خلال صلاته وفراغه قبل الامام وقد صرح الشارح ولا بان مثل هذا الفضيلة له فليحمل كلامه على غير هذا فان اراد من صلى الصبح ابتداء خلف الظهر اقتضى ذلك انها مسنونة في مثل ذلك وقضية قولهم يجوز الصبح خلف (١٠١) الظهر في الاظهر انها ليست فرضا ولا سنة فأي القضية الحاصلة للجماعة وان

اراد التصور بما لو ترك الامام بعضا أو طوّل أشكل عليه قوله وبين الانتظار اللهم الا أن يؤوّل الانتظار بالاستمرار في الصلاة وبالجملة فظاهر صنيع الشارح ان مراده المستلثان المذكوران في كلامنا أولا وهو مشكل اذ كيف يحكم بالكرامة في الاولى ثم يعترف بحصول الفضيلة (قول) المتن تشهد في ثابته قد وافقنا الحنفية على هذا (قول) المتن ويكبر للاحرام الخ لو وقع بعض التكبير راكعا لم تعتد فرضا قطعا ولا تنفلا على الاصح (قوله) ليس فيه جامع معتبر كان وجه هذا والله أعلم أن التكبير التحريم ركن في الفرض والنفل ويشترط فيه فقد المصارف ومنه حالة التشرية بل لا ريب بخلاف مسألة الصدقة فان قصد التطوع مانع من اعتبارية الفرضية لا تصرف في كونها تطوعا لا يقال وقصد الفرضية في الصلاة لا يقدح في قصد النافلة لا نقول قصد النافلة هنامعناه قصد التكبير للانتقال للركوع وذلك لا يصح انعقاد الصلاة تفلانها بخلاف قصد التطوع بدرهم فانه صحيح وان صحبه نية الفرضية على انه يجوز أيضا الفرق بأن البدنية أضيق من المالية (قوله) والاول يقول الخ ششكلا السنوي رحمه الله الحكم بعدم الانعقاد لوجود التكبير مع الية المعترة زاد العراقي ولم يفته الا أن يكون التكبير للتحريم وقصد الاركان

في المقارنة وفواتها في الاولى أيضا ظاهر بقطع القدوة وظاهر انها لا تقوت في المفارقة المخير بينهما وبين الانتظار (وما أدركه المسبوق) مع الامام (فأول صلاته) وما فعله بعد سلام الامام آخرها (فيعيد في الباقي) من الصبح التي أدرك الاولى منها وقت مع الامام (القنوت) في محله وفعله مع الامام للاتباع (ولو أدرك ركعة من المغرب تشهد في ثابته) لانها محل تشهد الاول وتشهده مع الامام للاتباع نعم لو أدرك ركعتين من الرباعية قرأ السورة في الاخيرتين ثلاثا تخلو صلاته منها كما تقدم في صفة الصلاة (وان أدرك) أي الامام (راكعا أدرك الركعة قلت يشترط ان يطمئن قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع والله أعلم) كما ذكره الرافعي ان صاحب البيان صرح به وان كلام كثير من النقلة شعربه وهو الوجه ولم يتعرض له الا كثرون انتهى وفي الكفاية طاهر كلام الاثمة انه لا يشترط وفي المسئلة حديث البخاري عن أبي بكر انه انتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو راكع فركع الى آخره السابق في الفصل الثاني وسأقي في الجمعة أن من لحق الامام المحدث راكعا لم تحسب ركعته على الصحيح ومثله من لحق الامام في ركوع زائدة سهوا كما ذكره هناك (ولو شئت في ادراك حد الاجزاء) بالطمأنينة على ما سبق قبل ارتفاع الامام (لم تحسب ركعته في الاظهر) لان الاصل عدم الادراك والثاني يقول الاصل بقضاء الامام في الركوع وتبع المحرر الغزالي في حكاية الخلاف قولين وحكاية في الشرح عن الامام وجهين وصححه في أصل الروضة وصوبه في شرح المذهب مع تصحيحه طريقة قاطعة بالاول قال لان الحكم بالاخذ بالركعة بادراك الركوع رخصة فلا يصار اليه الا يقين (وبكبر للاحرام ثم للركوع) كغيره (فان فاهما بتكبيره لم تعتد صلاته) للتشريع بل بين فرض وسنة مقصودة (وقيل تعتد بغيره) قال في المذهب كما لو أخرج خمسة دراهم ونوى بها الزكاة وصدقة التطوع أي فتقع صدقة تطوع بخلاف كما قال المصنف في شرحه ودفع القياس بانه ليس فيه جامع معتبر (وان لم ينوبها شيئا لم تعتد) صلاته (على الصحيح) والثاني تعتد فرضا كما صرح به في شرح المذهب لان قرينة الافتتاح تصرف اليه والاول يقول وقرينة الهوى تصرف اليه فتعارضتا وان نوى بالتكبير التحريم فقط أو الركوع فقط لم يحف الحكم كما قال في المحرر من الانعقاد في الاولى وعدمه في الثانية (ولو أدركه) أي الامام (في اعتداله فابعده انتقل معه مكبرا) موافقة له في تكبيره (والاصح انه موافقة في التشهد والتسبيحات) أيضا والثاني لا موافقة في ذلك لانه غير محسوب له (والاصح) ان من أدركه أي الامام (في سجدة) أولى أو ثانية (لم يكبر للانتقال اليها) والثاني يكبر لذلك كما يكبر لو أدركه في الركوع وفرق الاول بان الركوع محسوب له دون السجود ومثله التشهد (واذا سلم الامام قام المسبوق مكبرا ان كان) جلوسه مع الامام (موضع جلوسه) لو كان منفردا بان أدركه في ثالثة المغرب أو ثالثة الرباعية (والا) أي وان لم يكن جلوسه مع الامام موضع جلوسه لو كان منفردا كان أدركه في ثالثة الرباعية أو ثالثة المغرب (فلا) يكبر عنده (في الاصح) والثاني يكبر ثلاثا ليخلو الانتقال عن ذكر السنة للمسبوق ان يقوم عقب تسليمي الامام ويجوز ان يقوم عقب الاولى فلو مكث بعدهما في موضع جلوسه لم يضر أو في غيره بطلت صلاته

لا يشترط اتفاقا انتهى أقول كما هم والله أعلم ان كان قرينة الركوع اشترطوا هنا قصد التكبير للتحريم هذا غاية ما يقال والشكل فيه قوة (قول) انن والاصح انه موافقة عليه الموافقة (قوله) أولى أو ثانية بما يخرج هذا سجدة التلاوة وقد قال الاذري أنها تسبأه (قوله) أو في غيره بطلت الخ في شرح الروض بحث الاذري اغتفارا قد رجلة الاستراحة



(قوله) من حيث حصول الفضيلة الخ يعني منع منه لأن الاقتداء في خلال الصلاة ~~مكروه~~ مانع من الفضيلة كما سلف فلهذا قال في الروضة يمنع من ذلك هذا مراده فيما يظهر وإن كان الملائمة أن يقول من حيث فوات الفضيلة \* (باب صلاة المسافر) \* (قول) المتن انما تقصر قدام القصر للاجماع عليه (قوله) فلا تقصر في الصبح تعرض لختز هذا القيد دون (١٠٢) القيود الآتية لأن الخارج بها يأتي في

قال في شرح المذهب ان كان متجدا عالما فان كان ساهيا لم يطل صلاته ويسجد للسهو وهل للمسبوقين أو للقيمين خلف مسافر الاقتداء في بقية صلاتهم وجهان أحدهما المنع لان الجماعة حصلت وإذا أتوا فرادى نالوا فضلها كذا في الروضة كأصلها في كتاب الجمعة آخر الاستخلاف وفي شرح المذهب حكى الوجهين في المسبوقين في باب صلاة الجماعة وقال أحدهما الجواز قال ولا تغتر بتصحیح ابن أبي عصرون المنع ~~وكان~~ أنه اغتر بقول الشيخ أبي حامد لعل الأصح المنع انتهى والجمعة بين هذا وبين ما تقدم عنه في الروضة ان ذلك من حيث حصول الفضيلة وهذا من حيث جواز اقتداء المنفرد يدل عليه انه في التحقيق بعد ان ذكر جواز اقتداء المنفرد قال واقتداء المسبوق بعد سلام امامه كغيره

#### \* (باب صلاة المسافر) \*

أي كيفيتها من حيث التقصر والجمع المختص هو بجوازها وختم بجواز الجمع بالنظر للقيم (انما تقصر رباعية) من الخمس فلا قصر في الصبح والمغرب (مؤداة في السفر الطويل المباح) أي الجائز طاعة كان كالسفر للحج وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم أو غيرها ~~كسفر التجارة~~ (لا فائنة الخضر) أي لا تقصر اذا قضيت في السفر (ولو قضى فائنة السفر) أي أراد قضاءها (فلا طهر قصره في السفر دون الخضر) لانه ليس محل قصر والثاني يقصر فيها والثالث يتم فيها اعتبار اللدا في القصر وهذا هو الموافق للقصر في المؤداة دون ما قبله فالمراد من نفي القصر للقصر في التقضية ما ذكرناه من التفصيل على الراجح فيضم منه الى المؤداة مقضية فائنة السفر فيه ولو شئت في ان الفائنة فائنة خضر أو سفر أتم فيه احتياطا (ومن سافر من بلدة) لها سور (فأول سفره مجاوزة سورها) المختص به وان كان داخله موانع خربة ومزارع لان جميع ما هو داخله معدود من البلدة (فان كان وراءه عمارة) أي دور متلاصقة ~~كما في~~ الروضة وأصلها وفي المحرر عمارات ودور (اشترط مجاوزتها) أيضا (في الاسم) لتبعيتها للبلدة بالاقامة فيها (قلت الأصح لا يشترط) مجاوزتها (والله أعلم) لانها لا تعد من البلد وهذا التحصيص في أصل الروضة وفي شرح المذهب عن شرح الرافعي وهو محتمل (فان لم يكن) لها (سور) مطلقا أو في صوب سفره (فأوله مجاوزة العمران) حتى لا يبقى بيت متصل ولا منفصل والخراب الذي يتخلل العمارات معدود من البلد كانهن بين جانبها (الاخراب) الذي لا عمارة وراءه فلا يشترط مجاوزته لانه ليس موضع اقامة وقيل يشترط لانه معدود من البلد وصححه في شرح المذهب (و) لا (البساتين) والمزارع المتصلة بالبلد فلا يشترط مجاوزتها وان كانت محوطة لانها لم تتخذ للسكنى وقيل يشترط لما ذكرناه من ان كان فيها قصور أو دور تسكن في بعض فصول السنة فلا بد من مجاوزتها كذا في الروضة كأصلها قال في شرح المذهب بعد نقله ذلك عن الرافعي وفيه نظر ولم يتعرض له الجمهور والظاهر انه لا يشترط مجاوزتها لانها ليست من البلد (والقرية كبلدة) فيشترط مجاوزة العمران فيها لا الخراب والبساتين والمزارع وان كانت محوطة وقال الغزالي يشترط مجاوزة المحوطة

كلام المصنف (قوله) أي الجائز أي فليس المراد معناه الاصولي وحينئذ فان الخارج به الحرام لا غيره ويدخل فيه المكروه كسفر المنفرد (قول) المتن لا فائنة الخضر لانها قد ترتبت في ذمته أربعاً (قول) المتن فلا طهر قصره الخ نظرا الى قيام العذر (قوله) والثاني يقصر فيه ما أي لانه انما يلزمه في النضاء ما كان يلزمه في الاداء (قوله) اعتبارا لاداء عبارة غيره لانها صلاة ردت الى ركعتين فاذا كانت يوقى بأربع كالجمعة (قوله) فالمراد الخ هذه العبارة يرد عليها حكم فوائت الخضر المستفاد من حصر القصر في المؤداة اللهم انما يريد بالتفصيل ما يشمل قول المتن لا فائنة الخضر فلا يراد حينئذ (قول) المتن سورها هو بالهمز البقية وجمعه المحيط بالبلد (قوله) أي دور متلاصقة قال الاسنوي أي تلاصقا معنادا وتصل عن صاحب التهمة انه لو كان على باب البلد فنظره اشترط مجاوزتها (قوله) وفي شرح المذهب يعني حكى في شرح المذهب عن شرح الرافعي هذا التحصيص قال الشارح وهو محتمل ثم راجعت الرافعي فوجدت آخر كلامه قد يؤخذ منه ترجيح الاشتراط ولذا نسب الاسنوي الى الرافعي انه يؤخذ من كلامه في الشرح الكبير ذلك وقال اعتمده ولا تعتبر بما في الروضة (قوله) وهو محتمل هو من كلام الشارح والمعنى أن الشارح

يقول هذا الذي نسبته الى شرح الرافعي من ترجيح عدم الاشتراط كلام الشرح الكبير يحتمله (قوله) وصححه في شرح المذهب وكذا هذا الذي نسبته لشرح المذهب صورة الاسنوي وغيره بما اذا لم يجزوه في التحويط على العامر دون ولا يتخذ مزارع ونفي ابن النقيب الخلاف في المحجور والمتخذ مزارع (قول) الشارح لما ذكر يرجع لقوله لانه معدود من البلد وقوله بحيث يجتمعون للسمر متعلق بقوله أو متفرقة

(قول) المتن واذا رجع قال الاسنوي أى من سفر القصر ثم قال وأما الرجوع من دونه فإن كان بنية الإقامة انتهى سفره بعزمه على العود وان رجع لحاجة فإن كان المحل وطنه لم يترخص وان كان محل إقامته من غير استيطان فله الترخص قال وحيث قلنا لا يترخص إذا عاده فإنه يصير عائداً بالية وإن لم يعد انتهى أقول لم يبين حكمه الرجوع من السفر الطويل وينبغي أن يقال إن كان الحاجة في غير وطنه فهو باق على القصر ولا تؤثر البية وإن كان لوطنه فنقطع الترخص قبل الشروع في الرجوع وبعد سفر جديد ثم رأيت في المناهج في الفصل الآتي ماوافق هذا عند التأمل وإن لم يصرح فيه بحكم العود لحاجة (قول) المتن يلوغنه الخ قال الاسنوي رحمه الله لو أنشأ سفر من المدينة إلى مكة ونوى أنه إذا قضى مناسكه رجع إلى الشام عن طريق المدينة فلا يترخص في المدينة في أصح القولين انتهى ولعل محله إذا كانت المدينة وطنه ثم رأيت نسخة فيها إسقاطاً لمن لا يترخص (قوله) أو غير ذلك منه مرافق الحلة وقوله فينتهي ترخصه هو الحکم المراد من المتن (١٠٣)

(قوله) عنه لو كان ذلك الموضع على دون مسافة القصر من مبدأ سفره فالحكم كذلك من الترخص إلى وصوله اعتباراً بقصده أو لا مسافة القصر قلت وقد يشكل عليه ما لو قصد بعد أن سار مسافة القصر الرجوع إلى المحل الذي سار منه ليقم به وكان محل إقامته فإنه يقطع وإن لم يكن وطنه ثم لا فرق في الصالح في الإقامة وغيره كما سيأتي في كلام الشارح (قوله) ولو نوى الخ منه تعلم أن مجرد وصول المقصد من غير إقامة الأربعة ولا يثبت الاثر شيئاً في الترخص (قوله) الإقامة بحكمه زاد الاسنوي رحمه الله قبل الفتح (قوله) والثاني قال السبكي معناه أنه يؤخذ من إقامتهما ما يكمل به الرابع (قوله) بحسبان أى يحسب منهما مدة الإقامة منهما وقوله كما يحسب من مدة مسخ الخ يعني معناه أنه إذا وقع الحدث في وقت الظهر مثلاً حسب باقي النهار من المدة ولا نهمله ونبدأ من الغد قال السبكي وعلى الأول يعني الصحيح الذي في المتن لا يضر انضمام

وكذا قال الامام في البساتين دون المزارع والقريتان لا انفصال بينهما يشترط مجاوزتهما وفيه احتمال للامام والمنفصلتان يكفي مجاوزة أحدهما واشترط ابن سريج مجاوزة المتقاربتين ولو جمع سور قري متفاصلة أو بلدتين متقاربتين لم يشترط مجاوزة السور (وأول سفر ساكن الخيام) كالاعراب والاكراد (مجاوزة الحلة) مجتمعة كانت أو متفرقة بحيث يحتمون للسمر في ناد واحد ويستعير بعضهم من بعض وهي كانبية القرية والحلتان كالقريتين المتقاربتين ويعتبر مجاوزة مراقبتهما كطرح الرماد وملعب الصبيان والنادى ومعاطن الابل فإنها معدودة من مواضع إقامتهم (واذا رجع) من السفر (انتهى سفره يلوغنه ما شرط مجاوزة ابتداء) من سور أو عمران أو غير ذلك فينتهي ترخصه (ولو نوى) المسافر (إقامة أربعة أيام بموضع) عنه (انقطع سفره بوضوئه) أى بوصول ذلك الموضع ولو نوى بموضع وصل إليه إقامة أربعة أيام انقطع سفره بالية ولو نوى إقامة ما دون الأربعة في المستلثين وإن زاده على الثلاثة لم ينقطع سفره ولو أقام أربعة أيام بلائحة انقطع سفره بتماها وأصل ذلك كله حديث يقيم المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثاً متفق عليه وكان يحرم على المهاجرين الإقامة بمكة ومساكنة الكفار كإرواء الشيخان فالترخيص بثلاث يدل على أنها لا تنقطع حكم السفر بخلاف الأربعة وألحق بإقامتها إقامة ما تعتبر بلياً لها (ولا يحسب منها يوم ما دخوله وخروجه على الصحيح) لأن فيها ما للخط والرحيل وهما من أشغال السفر والثاني يحسب منها كما يحسب من مدة مسخ الخلف يوم الحدث ويوم النزع فلو دخل يوم السبت وقت الزوال بنية الخروج يوم الأربعاء وقت الزوال صار مقيماً على الثاني ولو دخل ليلاً تحسب بقية الليلة على الأول ولو نوى إقامة أربعة أيام العبد أو الزوجة أو الجيش ولم ينو السيد ولا الزوج ولا الأمير فأقوى الوجهين لهم القصر لأنهم لا يستقلون فنيتهم كالعدم ذكره في الروضة وعبر في شرح المذهب بالأصح ولو نوى إقامة الأربعة المحارب أى المقيم على القتال فكغيره موفى قول بقصره أبداً لأنه قد يضطر إلى الارتحال فلا يكون له قصد جازم ولو نوى الإقامة مطلقاً انقطع سفره وفيما إذا لم يكن الموضع صالحاً لها كلفازة قول أنه لا ينقطع وبنته لغو قال في شرح المذهب ولو نواها وهو سائر لا يصير مقيماً لوجود السفر ذكره البندنجي وغيره انتهى وذكر في التهذيب

إقامة يوم الدخول والخروج أى الثلاثة ولو زادت بالتلفيق على الأربعة (قوله) صار مقيماً على الثاني أى بخلافه على الأول فإنه لا يصير وإن دخل ضحوة يوم السبت على عزم عشية الأربعاء وأعلم أن الشخص لو نوى إقامة تريد على الثلاثة وهي دون الأربعة لم يصير مقيماً عند الجمهور كما سلف في عبارة الشارح لكنه قد يخالف قول الغزالي كشيخه إذا نوى زيادة على الثلاث صار مقيماً قال الرافعي رحمه الله هو مخالف في الصورة ولا مخالفة في الحقيقة لأن الجمهور احتمالوا زيادة لا تبلغ الأربعة غير يوم الدخول والخروج وهما لا يحتملان زيادة على الثلاث غير يوم الدخول والخروج وفرض الزيادة على الثلاث بحيث لا تبلغ الأربعة ويصير غير يوم الدخول والخروج عملاً لا يمكن انتهى وبه تعلم أن قول الشارح كالجمهور تقتضي الزيادة على الثلاث إذا كانت دون الأربع معناه الزيادة من يوم الدخول والخروج (قوله) لم تحسب بقية الليلة على الأول وذلك لأن ما نيله دخوله في حكمه إذا حكم يومه بخلافه على الثاني فإنه البعض الذي أقامته من الأربعة والله أعلم

(قول) المئتين قصر ثمانية عشر يوماً يحتمل المراد هذا في الرخص من الفطر وغيره ويحتمل اختصاصه بالعصر لانهم منعوه فيما راد على الثمانية عشر لعدم وروده مع ان اصله قد ورد فالنوع فيما لم يرد بالسكينة أولى قال الاسنوي رحمه الله وهذا أقوى وقوله فالنوع فيما لم يرد أي يمنع منه في الثمانية عشر كما استنع القصر بعدها لعدم وروده (قول) المتن وقيل قصر أربعة عبارة السبكي ثم يعود على هذا الوجه ما تقدم في كيفية احتسابها قال وقضية ذلك محكي وجهين احدهما يقصر الى أربعة ملفقة يعني وهو ضعيف والثاني يعني وهو الاصح الى أسبق غائبين اما أربعة تأمة أو خمسة ملفقة (قوله) لان القصر يمنع بنية إقامة الأربعة أي التأمة (قوله) غير تأمة جواب عن قول الاسنوي الصواب التعبير بدون الأربعة كما في الشرح والروضة والحاصل ان هذا الوجه يرى ان المقيم لحاجة غيره (قوله) الى أربعة الغاية خارجة وقوله كما وصفنا أي غير يومى الدخول والخروج (قوله) محكي قولاً في طريقة أي محكي من تلك الطريقة على حاله هو فيها مقابل (١٠٤) القول المعجم من تلك الطريقة فهو

مرجوح بهذا الاعتبار وزاده ضعفاً فيه من الطريقة الأخرى وقوله فساغ التعبير فيه بقيل نظر الطريقة الحاكية له كان مراده منه أن نفسه في الطريقة القاطعة سامنة بنسبه للأمام ساغ التعبير فيه بقيل كأنه من تخريج الحاكية وقوله وان كان مشوشاً للفهم أي لانه يقتضى انه وجهه وقوله على انها الخ باعث آخر على التشويش وذلك لان الطريقة الحاكية له هي الراجحة وحكاية بقيل مع اقتضاها انه وجهه يوههم انه طريقة مرجوحة هذا مراده رحمه الله ومنشأه الكشف لك عما قررناه في بيان مراده قول الرافعي رحمه الله في المسألة طريقتان أظهرهما قولان أحدهما ليس له القصر يعني فيما بلغ الأربعة فأكثر لان نفس الإقامة أبلغ من نيتها وأصحهما بقصر لقصة هو أزن وعليه كم بقصر قولان أصحهما المدة الواردة في القصة وبينها والثاني أبداً وذكر دليله والطريق الثاني بقصر ثمانية عشر يوماً بعدها قولان انتهى وقوله على انها المحضة أي

انه يصير لان الأصل الإقامة فيعود اليها بمجرد التأية (ولو أقام بيلد) أو قرية (غنية ان برجل اذا حصلت حاجة يتوقعها كل وقت قصر ثمانية عشر يوماً) لانه صلى الله عليه وسلم أقامها بمكة عام الفتح لحرب هو اذن يقصر الصلاة رواه أبو داود (وقيل) قصر (أربعة) فقط أي غير تأمة لان القصر يمنع بنية إقامة الأربعة كما تقدم فبفعلها أولى لانه أبلغ من التأية (وفي قول) قصر (أبدى) أي بنسب الحاجة لظهور انه لو زادت حاجته صلى الله عليه وسلم على الثمانية عشر تنصرف في الزائد أيضاً (وقيل الخلاف) المذكور وهو في الزائد على الأربعة المذكورة (في خانة القفال) والتمثيل (لا التاجر ونحوه) كالمفقه فلا يقصر ان في الزائد عليها قطعاً والفرق أن للعرب أثر في تغيير صفة الصلاة وعماره المحرر فله القصر الى أربعة أيام كما وصفنا والاصح انه القصر الى ثمانية عشر يوماً اذا زاد لم يقصر ومقابل الاصح الثاني لانه على الأربعة محكي قولاً في طريقة منفي في أخرى استظهرها من الونة فساغ نعيمه فيه هنا بقيل نظر الطريقة الحاكية له وان كان مشوشاً للفهم على انها المحضة فلو دل بدل قيل وفي قول كان حسناً ولا يخفى ان الأربعة لا تحسب منها يوم الدخول وكذا يقال في اثنتي عشرة (ولو علم بقاءها) أي بقضاء حاجته (مدة طويلة) وهي الزائدة على الأربعة المذكورة (فلا قصر) له أصلاً (على المذهب) لانه مطمئن بعيد عن هيئة المسافر بخلاف المتوقع للحاجة كل وقت ليرحل وسواء المحارب وغيره كالتاجر وقيل فيها خلاف المتوقع من القصر أربعة أيام أو ثمانية عشر يوماً أو أبداً واستنكره الأمام في غير المحارب هذا حاصل ما ذكره الرافعي في الشرح وعماره المحرر فانه نصح انه لا يقصر

\* (فصل طويل السفر ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية) \* وهي ستة عشر فرسخاً وبها عبر في المحرروهي أربعة برد مسافة القصر كان ابن عمر وابن عباس يقصران ويفطران في أربعة برد عتقه البتار يرى بصيغة جزم وأسندة اليه في بسند صحيح ومثله انما يفعل عن توقيف (قلت) ما قال الرافعي في الشرح (وهو مرحلتان) أي سيري يومين معتدلين (سيرا لا نقال) أي الحيوانات الثقيلة بالجمال (والبر كالبر) في المسافة المذكورة (فلو قطع الاميال فيه في ساعة) أو لحظة لشدة جري السفينة بالهواء

مع أن حكاية بصيغة التريض يقتضى كونه ليس من الطريقة الراجحة وان كان هو فيها مقابل الاصح (قوله) يوم الدخول (قصر) لم يقل يوم الخروج كونه والله أعلم لكون القرض انه يتوقع حاجة وقد انقضت المدة المذكورة ولم تحصل فلا خروج وقوله قيل هذا ولا يخفى ان الأربعة يعني بها التي اقامتها تمنع القصر وهي الناقصة وحينئذ فلا وجه لحسبان يوم الخروج وهذا لان الوقت الذي لا يبلغ الأربعة ولا يبلغ الثمانية عشر يقصر فيه مكث أو خرج فان بلغ الأربعة أو اكمل الثمانية عشر قبل الخروج فلا قصر فيما زاد فلا ينافي في حسبان يوم الخروج (قوله) وهي الزائدة على الأربعة المذكورة أي غير التأمة (قوله) وقيل فيما الحقل الاسنوي رحمه الله وجه القصر القياس على عدم انعقاد الجمع بهذا الشخص (قوله) أربعة أيام أي ناقصة \* (فصل طويل السفر) \* (قوله) أي سيري يومين معتدلين عبارة الاستوى وهما يوم وليله أو يومين معتدلين أو يومين معتدلين انتهى ولا يقيد يوم رايداً لانه ما روي في المذهب أو وليلتب

(قوله) الاتباع لفظ حديث رأيت في الرافعي من فروع أهل مكة لا تقصر وفي أدنى أربعة بردين مكة إلى عسفان وإلى بئانف انتهى وهو ظاهر فيما تقرر (قوله) نقص ميل بل وميلين قاله الاسنوي نقلا عن ابن يونس وابن الرفعة (قوله) ليعلم أنهم طويلا فيه بحث فان علم الطول لا يتوقف على قصد موضع معين ثم عبارة المناج هنا يريد علمها ما لو علم التابع ان مسير متبوعه لا ينقص عن مرحلتين فذلك طالب الغريم والآبق والهائم عند قصد المرحلتين مع عدم تعيين الموضع كما سيشرح اليه الشارح قريباً نعم تفيد ان طالب الآبق لا يقصر سفره طويلا من الاول ثم عن له بعد الشر وعنه (١٠٥) أن يرجع متى وجده يجوز له القصر وهو كذلك الى أن يجده (قوله) أين يتوجه زاد الاسنوي ويسمى أيضا راسكب

التعاسيف وعلة ذلك ان سبب القصر وهو اعادة المسافر على مقاصده تمتنع مفقود فيه انتهى بمعناه (قوله) لا تنفأ العلم بطوله هو صالح لان يجعل علة لمسألة الهائم أيضا (قوله) بل لمجرد القصر لا يخفى ان الحكم كذلك اذ لم يكن غرض أصلاً نعم هل هو من محل الخلاف قضية صنيع الشارح والمحرر والاسنوي لا وعبرة الاسنوي قضية عبارة المناج ان يقصر جزاً عند غرض القصر فقط مع انه محل القولين انتهى بمعناه (قوله) مباح نازع ابن الرفعة في الاباحة قال واذا حرم ركض الدابة واتعابها الغير غرض فاتعاب نفسه أولى وأورد حديث ان الله يبغض الماشين في الارض من غير ارب (قوله) ولو بلغ الخ قال الاسنوي هي أولى بالمتنع مما قبلها لانه اتعاب لا لغرض أصلاً وفيه نظر (قول) المتن مالك أمره انما صرح افراد الضمير للعطف بأو ومالك أمر الامه المزوجة سيدها او الزوج باذنه (قوله) فلوساروا مرحلتين قصر واختلف ذلك ما سلف في طالب الغريم ونحوه لان للتبوع هنا قصداً صحيحاً (قوله) ويؤخذ مما تقدم اي بطريق الاولى فتأمل

(قصر) فيها (والله أعلم) كما يقصر لقطع الاميال في البر في يوم بالسعي ولا تحسب من المسافة مدة الرجوع حتى لو قصد موضعاً على مرحلة بنية ان لا يقيم فيه بل يرجع فليس له القصر لا ذاهباً ولا جائياً وان نالته مشقة مرحلتين متواليين لانه لا يسمى سفر طويلاً والغالب في الرخص الاتباع والمسافة تحدد وقيل قريب فلا يضرب نقص ميل وهو منتهى مدا البصر أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام واختار بالهاشمية أي النسوبة لبني هاشم عن النسوبة لبني أمية فالمسافة بها أربعون اذ كل خمسة منها قد رسته هاشمية (ويشترط قصد موضع معين أولاً) أي أول السفر ليعلم انه طويلا فيقصر فيه (فلا قصر للهائم) أي من لا يدري أين يتوجه (وان طال تردده) وقيل اذا بلغ مسافة القصر له القصر قال في أصل الروضة وهو شاذ منكر (ولا طالب غريم وآبق يرجع متى وجده) أي وجد مطلوبه منهما (ولا يعلم موضعه) وان طال سفره لا تنفأ العلم بطوله أولاً فلو علم انه لا يجده قبل مرحلتين ولم يعلم موضعه قصر كما قاله الرافعي وتبعه في الروضة ويشمله قول المحرر ويشترط ان يكون قاصداً لقطعه أي الطويل في الابتداء ويشمل الهائم أيضاً اذا قصد سفر مرحلتين (ولو كان لمتصده) بكسر الصاد كما ضبطه المصنف (طريقان طويل) يبلغ مسافة القصر (وقصير) لا يبلغها (فسلك الطويل لغرض كسهولة أو أمن) أو زيارة أو عبادة وكذا اتزه وفيه تردد للجويني (قصر والا) أي وان سلكه لا لغرض بل لمجرد القصر كافي للمحرر وغيره (فلا) يقصر (في الاظهر) المقطوع به كالمسلك القصير وطوله بالذهب يمشاوشمالا والثاني ينظر الى انه طويل مباح ولو بلغ كل من الطريقين مسافة القصر وأحدهما أطول فسلكه لغير غرض قصر بلا خلاف (ولو تبع العبد أو الزوجة أو الجندی مالك أمره) أي السيد أو الزوج أو الامير (في السفر ولا يعرف مقصده فلا قصر) لهم لا تنفأ عنهم بطول السفر أولاً فلوساروا مرحلتين قصر واذكره في شرح المذهب أخذنا من مسألة النص المذكورة في الروضة وهي لو أسر الكفار رجلاً فساروا به ولم يعلم ابن يذهبون به لم يقصر وان سار معهم يومين قصر بعد ذلك ويؤخذ مما تقدم انهم لو عرفوا ان سفرهم مرحلتان قصر واكملوا عرفوا ان مقصدهم مرحلتان (فلو نوا مسافة القصر قصر الجندی دونهما) قال في الروضة كأصلها لانه ليس تحت يد الامير وقهره أي وهما مقهوران فنتيجهما كالعدم ومثلهما الجيش كما تقدم ولو قيل بانه ليس تحت قهر الامير كالأحاد لعظم الفساد كما قاله بعضهم وفي شرح المذهب قال البغوي لو نوى المولى والزوجة الاقامة لم يثبت حكمها للعبد والمرأة بل لهما الترخص وفي المحرر وتعتبر بنية الجندی في الاظهر ولم يذكر هذا الخلاف في الشرح وسكت عنه المصنف وقوله مالك أمره لا ينافيه التعليق المذكور في الجندی لان الامير المالك لا امره لا يبالى بانفراده عنه ومخالفته له بخلاف مخالفة الجيش اذ يحتل بها نظامه

٢٧ ل ل ج (قوله) مرحلتان قال الاسنوي وقصده (قوله) وقهره وان كان الامير مالك امر الجندی في الجمعة (قوله) ومثلهما الجيش اي ولو متطوعاً فيما يظهر ولا ينافيه قول المناج مالك أمره لانه مالك له في الجملة لما يترتب على مخالفته من اختلال النظام وقوله المالك لا امره اي باعتبار ملكه لا مرحلة الجيش وهو منهم وان كان الجندی في ذاته ليس تحت يد الامير وقهره من حيث ان الامير لا يبالى بمخالفته وانفراده عنه ومنه يستفاد ان الجندی لا فرق فيه بين الثبوت في الديوان والمتطوع وانما لو نوى الإقامة دون الامير امتنع ترخصه بخلاف الجيش كما سلف

(قول) المتن ثم نوى رجوعا الى قبل بلوغ مسافة القصر وبعد ما وانما انقطع نية الرجوع لزال قصد مسافة القصر المبحج للقصر قال في شرح  
الروض وصورة المسألة ان نوى الرجوع لغیر حاجة ويعود والا فنية تفصيل بين الوطن وغيره (قول) المتن ولا يترخص العاصي هو محترز  
قوله ولا المباح (قوله) والثاني له الترخص اي لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (قوله) ترخص جزما اي فينبى على القصر الا قول هذه  
الحاشية كتبها ثم راجعت الكتب فلم ازل سلفا فيها غير اني رأيت الشيخ في شرح المنهج صرح بخلافها فكشفت النهاية للامام فرأيت عبارة  
دالة لما قاله شيخنا رحمه الله (قوله) وقبل الى آخره قال الاسنوي الجمهور (١٠٦) قطعوا بالاول لان الاصلاح بمحو الذنب

بخلاف العكس (قول) المتن  
ولو اقتدى بجمته الخ ولو في نافله قال الاسنوي  
كلامه بوجه انه لو اخرج نفسه من القدوة  
ثم نوى الامام الاتمام يلزم المأموم قال  
فلو تم لحظة على متم لكان اولى انتهى  
وفيه نظرات تعليق الاقتداء بالمتم  
لا يحصل حقيقة الا في حال التلبس  
بالاتمام (قوله) او احدث هو اي  
المأموم وشبهه الامام (قول) المتن  
لزومه الاتمام دليله ما روى مسلم عن  
موسى بن سلعة قال سألت ابن عباس كيف  
اصلي اذا كنت بمكة ولم اصل مع الامام  
فقال ركعتين سنة ابى القاسم صلى الله  
عليه وسلم وقوله ايضا رفعه الاتمام اي  
واحرامه صحيح ولا يصير نية القصر وان  
علم الحال بخلاف المقيمين نوى القصر فان  
احرامه فاسد (قوله) بلا خلاف وجهه  
عدم توافق الصلاتين بخلاف الظهر  
حلف الصبح (قوله) قطع ارجاع  
لفعله ثاقفة (قوله) ويصح ادراجها  
في المتم مرجع الظهر الصلاة التامة  
بقسمها (قول) المتن وفور عرف هو مثل  
العين ~~يكن~~ الضم ضعيف والسكس  
أضعف منه (قول) المتن ولو بان امامه  
خرج به ولو بان حدث نفسه وهو واضح  
(قوله) لانه التزم الاتمام الخ أي فكان  
مثل فوائت الحضر (قوله) أتم لتقصيره

(ومن قصد سفر الطويل فصار ثم نوى رجوعا انقطع) سفره فلا يقصر (فان سار) الى مقصده  
الاول أو غيره (فسفر جديد) فان كان مرحلتين قصر والا فلا (ولا يترخص العاصي بسفره كآتي  
وناشره) وغيره قادر على الاداء لان السفر سبب الرخصة بالقصر وغيره فلا تسلط بالمعصية (فلو انشأ)  
سفرا (مباحا ثم جعله معصية) كالسفر لقطع الطريق أو الزنا باهراة (فلا ترخص) له (في الاصح)  
من حين الجعل والثاني له الترخص اكتفاء بكون السفر مباحا في ابتداءه ولو تاب ترخص جزما ذكره  
الرافعي في باب اللقطة (ولو انشأه عاصيا ثم تاب فثنى السفر) بضم الميم وكسر الشين (من حين  
التوبة) فان قصد من حينها مرحلتين ترخص والا فلا وقيل في رخصه الوجهان فيما قبلها أحدهما لا  
نظر الى اعتبار كون السفر مباحا في الابتداء (ولو اقتدى بجمته) متبع أو مسافر (لحظة) كان أدركه  
في آخر صلاته أو احدث هو عقب اقتدائه (لزومه الاتمام) ولو اقتدى في الظهر بمن ينقض الصبح  
مسافرا كان أو مقيما فقبل له القصر لنوافق الصلاتين في العدد والاصح لان الصبح تامة في نفسها  
ولو صلى الظهر خلف الجماعة أتم لان صلاة اقامة وقيل ان قلنا هي ظهر مقصورة فله القصر والا فهي  
كالصبح قال في الروضة وسواء كان امامها مسافرا أو مقيما فهذا حكمه قال في شرح المهذب ولو نوى  
الظهر خلف من يصلي المغرب في الحضر أو السفر لم يجز القصر بلا خلاف ويؤخذ بما ذكره شرط القصر  
وهو ان لا يقتدى بجمته ولا بجصل صلاة تامة في نفسها قطعاً أو صلاة جمعة ويصح ادراجها في المتم  
(ولو عرف الامام المسافر) أو احدث (واستخلف متما) من المقتدين أو غيرهم (أتم المقتدون)  
المسافرون لانهم مقتدون بالخليفة حكما بدليل ان سهوه بختمهم (وكذا لو أعاد الامام واقدر به) يلزمه  
الاتمام (ولو لم يلزم الاتمام مقتديا) كما تقدم (ففسدت صلاته أو صلاة امامه أو بان امامه محدثا أتم)  
لانه التزم الاتمام بالاقتداء وما ذكر لا يدفعه قال في شرح المهذب ولو أحرجه من فرائضه والقصر ثم  
فسدت صلاته لم يلزمه الاتمام (ولو اقتدى بمن ظنه مسافرا) فنوى القصر الذي هو الظاهر من حال  
المسافر أن يوبه (فبان مقيما) أتم لتقصيره في ظنه اذ شعاره اقامة تظاهر (أو) اقتدى باويا  
القصر (بمن جهل سفره) أي شك في أنه مسافر أو مقيم (أتم) وان بان مسافرا قصر لتقصيره  
في ذلك لظهور شعار المسافر والمقيم والاصل الاتمام وقيل يجوز له القصر فيما اذا بن كذا (ولو علمه)  
أوطنه (مسافرا وشك في نيته) القصر (قصر) أي حازه القصر بان يوبه لانه الظاهر من حال  
المسافر فان بان انه متم لم يلزمه الاتمام كما شرح به الرافعي في التكم على انظر الوجيز واسقطه من  
الروضة (ولو شك فيها) أي في نية الامام القصر (فتال) معلقا عليها في نيته (ان قصر قصرت  
والا) أي وان أتم (أتمت قصر في الاصح) وبعبارة المحرر لم يضر أي التعليق في الروضة وأصلها

لو بان حدثه مع تبين اقامته وقبله قصر قالوا لانه لا قدوة في الباطن لحديثه ولا في الظاهر لانه امام مسافر واستشكله الاسنوي  
بان الصلاة خلف مجتهد في الحديث جماعة على الصحيح انتهى وقد رايت في الرافعي معنى هذا الاشكال حيث قل بعد ذكر عدم الاتمام وقد سارعه  
كلامهم في السبوق اذا أدرك الامم في الركوع ثم بان ان الامام محدث فانهم رجحوا انه درك وما ذكرنا من المسائل واحد انتهى اقول ولما كان  
هذا مبنيا على مرجوح عدل الاسنوي (قوله) لانه الظاهر على ايضا بانه التمسير لان الامم ليس لها اشعار تعرف به (قوله) وبعبارة  
المحرر الخ غرضه من هذا دفع توهمه عبارة الصنف من جريان هذه الخلاف في حاله الاتمام



(قوله) وان قصر قصر هو آخر كلام الروضة (قوله) والثاني لا بد من الجزم الظاهر ان المراد بالجزم عدم التعليق بدليل عدم اجراء الخلاف في مسألة الظن السابقة (قوله) وعلى الاصح (١٠٧) لا يلزمه يرجع لقوله الاصح جواز التعليق وقوله يلزم المأموم الاتمام اى من غير استئناف

(قوله) وعلى الاصح الخ قضية منيعه

كالا سنوى ان هذا التفصيل

لا يجرى في مسألة العلم والظن السابقة

على مسألة التعليق والموافق لكلام

الهمجة ولما مشى عليه شيخنا جريانه

وهو متجه ونبه الاسنوى على انفساد

صلاة المأموم كفساد صلاة الامام فيما

ذكره الشارح رحمه الله (قول) المتن

ويشترط للقصر نيته لانه ان لم ينو

انقذت نامة (قوله) كأصل النية

قضية التشبيه ان المقارنة هنا كما هنالك

(قول) المتن والتحرز عن مناهيادواما

أى فلا يشترط استحضارها ذكر

(قوله) أى شك فسر هذا بالشك لان

التردد في المسألة قبلها ليس بهذا المعنى

واعلم ان الاسنوى اعترض عبارة المتن

حيث جعل القسم الاحرام قاصرا ثم جعل

من الاقسام الشك في نية القصر اتم حتى

أقول المراد أحرم قاصرا في نفس الامر

فلا تدفع (قوله) لضمه اليهما الخ لك

ان تقول فرض الشك منه يجعله منه وعليه

مشى الاسنوى (قول) المتن فشك

الخ وفارق صحة الاقتداء بالمسافر الذى

جهل حاله في النية بوجود قرينة القيام

هنا (قول) المتن ثم راجع لقول

الشارح في الجواب (قول) المتن

والقصر أفضل لحديث ان الله يحب أن

تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه كذا

استدل به الاسنوى وفيه نظر ولانه متفق

عليه (قول) المتن ثلاث مراحل هي

مدة القصر عند أى حيفة ومن ثم علم

أن قول الشيخ بلغ ثلاث مراحل أى كان

مدة ذلك وان لم يقطعها بالفعل (قوله)

خروجهم من الخلاف راجع لكل من قول

الاصح جواز التعليق فان أتم الامام أتم وان قصر قصر والثاني لا بد من الجزم بالقصر أى في جواره  
ففي قصر الامام يلزم هذا المأموم الاتمام وعلى الاصح لا يلزمه فقول الشيخ قصر أى في قصر الامام للعلم  
بانه اذا أتم يلزم المأموم الاتمام قطعاً وعلى الاصح لو خرج من الصلاة وقال كنت نويت الاتمام لزم  
المأموم الاتمام أو نويت القصر جاز للمأموم القصر وان لم يظهر للمأموم ما نواه لزمه الاتمام احتياطاً  
وقيل له القصر لانه الظاهر من حال الامام (ويشترط للقصر نيته) بخلاف الاتمام لانه الاصل فيلزم  
وان لم ينو (في الاحرام) كأصل النية (والتحرز عن مناهيادواما) أى في دوام الصلاة كنية  
الاتمام فلو نواه بعد نية القصر أتم (ولو أحرم قاصراً ثم ترد في أنه يقصر أم يتم) أتم (أو) ترد أى  
شك (في أنه نوى القصر) أم لا أتم وان تذكر في الحال انه نواه لتأذى جزء من الصلاة حال التردد  
على التمام وهاتان المسألتان من المحترز عنه ولم يصدرهما بالفاء لضمه اليهما في الجواب ما ليس من  
المحترز عنه اختصاراً فقال (أوقام) هو عطف على أحرم (امامه لثلاثة فشك هل هو متم أم  
سأه أتم) وان بان انه سأه كالمشك في نية نفسه (ولو قام القاصر لثلاثة عمداً بلا موجب للاتمام)  
من نيته أو نية الإقامة أو غير ذلك (بطلت صلاته) كالمقام المتم الى ركعة زائدة (وان كان) قيامه (سهواً)  
فتذكر (عاد وسجد له وسلم فان أراد) حين التذكر (ان يتم عاد) للعود (ثم غرض متم) أى ناويا  
الاتمام وقيل له ان يمضى في قيامه (ويشترط) للقصر أيضاً (كونه) أى الشخص الناوى له  
(مسافراً في جميع صلاته فلو نوى الإقامة فيها) أو شك هل نواها (أو بلغت سفينته) فيها (دار  
اقامته) أو شك هل بلغها (أتم) ويشترط أيضاً العلم بجواز القصر فلو قصر جاهلاً بجوازه لم تصح صلاته  
لتلاعبه ذكره في الروضة كأصلها وكان تركه لبعده ان يقصر من لا يعلم جوازه (والقصر أفضل  
من الاتمام على المشهور اذا بلغ) السفر (ثلاث مراحل) فان لم يبلغها فالالاتمام أفضل خروجاً من  
الخلاف فان الامام أباح فيه بوجوب القصر في الاول والاتمام في الثاني ومقابل المشهور ان الاتمام  
أفضل مطلقاً لانه الاصل وأكثر عملاً ويستقضى على المشهور الملاح الذى يسافر في البحر ومعه أهله  
وأولاده في سفينته فالأفضل له الاتمام لانه في وطنه وللقصر من خلاف الامام أحمد فانه لا يجوز له  
القصر (والصوم) أى صوم رمضان للمسافر سفر طويلاً (أفضل من الفطر ان لم يضر به) أى  
بالصوم لمافيه من تبرئة الذمة والمحافظة على فضيلة الوقت فان تضرر به فالفطر أفضل

\* (فصل يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديمهما) \* في وقت الاولى (وتأخيراً) في وقت الثانية (و) بين  
المغرب والعشاء كذلك في السفر الطويل وكذا القصير في قول فان كان سائر اوقات الاولى فتأخيرها  
(أفضل والا فبعكسه) أى وان لم يكن سائر اوقات الاولى فتقديمها أفضل روى الشيخان عن أنس  
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ارتحل قبل ان تریخ الشمس أخر الظهر الى وقت العصر ثم نزل  
لجمع بينهما فان زاعت الشمس قبل ان يرتحل صلى الظهر والعصر ثم ركب وروى ايضا واللفظ لمسلم عن  
ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا جذب به السير جمع بين المغرب والعشاء وروى مسلم عن  
أنس انه صلى الله عليه وسلم كان اذا جعل به السير أخر الظهر الى وقت العصر فيجمع بينهما ويؤخر  
المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حين يغيب الشفق وروى ابو داود عن معاذ انه صلى الله عليه  
وسلم كان في غزوة تبوك اذا غابت الشمس قبل ان يرتحل جمع بين المغرب والعشاء وان ارتحل قبل  
ان تغيب الشمس أخر المغرب حتى ينزل للعشاء ثم جمع بينهما وحسنه الترمذى وقال البيهقي هو محفوظ

المتن والقصر أفضل وقول الشارح فالالاتمام أفضل (قوله) للمسافر سفر طويلاً أى مرحلتين فأكثر اما القصر فلا يجوز الا طرفيه (قوله) لمافيه الى  
آخره بهذا فارق كون القصر فضلاً على مساف \* (فصل يجوز الجمع الخ) \* (قول) المتن يجوز فيه اشارة الى أن ترك الجمع أفضل خروجاً من الخلاف

(قول) المتن فسدت قال الاسنوي لكن تتعقد فلا كما نقله في الكفاية عن البحر تطهير ما لو أحرم بها قبل الوقت جاهلا. (قول) المتن بالعرف وذلك لأنه لم يرد فيه ضابط (قوله) روى الشيخان الخ كمة ذلك أن الثانية تابعة والتبعية لا تتحقق إلا بالموالاة (قوله) بعد فراغهما كذا في الشرح والروضة فلو علم في إنشاء الثانية ترك ركن من الأولى فإن طال الفصل فهو كما بعد الفراغ والابتنى على الأولى وبطل أحرامه بالثانية وبعد البناء يأتي بها أو من الثانية تداركه وبني وانما قيد الشارح رحمه الله كلام المتن بقوله بعد فراغهما لهذا التفصيل الذي لا يصح معه عموم قوله بطلنا ويعيدهما ولا قوله والافباطلة ولا جمع فتأمل (١٠٨) (قول) المتن على الصحيح هما في الجمع

ودليل القول المرجوح اطلاق السفر في الاحاديث والراجح قيده بالطويل كما في العصر بجامع الرخصة ولا يجوز الجمع في سفر المعصية ولا جمع الصبح الى غيرها ولا العصر الى المغرب (وشروط التقديم ثلاثة البداءة بالأولى) لان الوقت لها والثانية تتبع فلو صلى العصر قبل الظهر لم تصح وبعبدها بعد الظهر وكذا الوصلى للعشاء قبل المغرب (فلو صلاهما) مبتدئا بالأولى (فبان فسادها) بفوات شرط أو ركن (فسدت الثانية) أيضا لاستفاء شرطها من البداءة بالأولى لفسادها (ونية الجمع) ليعجز التقديم المشروع عن التقديم سهوا (ومحلها) النازل (أول الأولى ويعجز في أثناءها في الظهر) لحصول الغرض بذلك والثاني لا كما القصر وعلى الأول يجوز ان ينال منها في الاصح (والموالاة بان لا يطول بينهما فصل فان طال ولو بعد ذلك كالتسهو والاعغاء) وجب تأخير الثانية الى وقتها ولا يضر فصل يسير ويعرف طوله) وفصره (بالعرف) ومن اليسير قدر الاقامة روى الشيخان عن اسامة انه صلى الله عليه وسلم لما جمع بين الصلاتين والى بينهما وترك الرواتب بينهما واقام الصلاة بينهما (وللتيمم الجمع على الصحيح ولا يضر تخلل طلب خفيف) والتيمم بين الصلاتين لأن ذلك من مصلحة الصلاة والمانع يقول تخلل ذلك المحتاج اليه بطول الفصل بينهما قال في شرح المهذب لو صلى بينهما ركعتين سنة راتبة بطل الجمع (ولو جمع) بين الصلاتين (ثم علم) بعد فراغهما (ترك ركن من الأولى بطلنا) الأولى لترك الركن وتعدنا لترك بطول الفصل والثانية لاستفاء شرطها من الانشاء بالأولى لبطلانها (وبعبدهما جامعا) ان شاء (أو) علم تركه (من الثانية فان لم يطل) الفصل (تدارك) ومحمدا (والا) أى وان طال (فباطلة ولا جمع) لطلول الفصل بها فعبدها في وقتها (ولو جهل) أى لم يدر ان الترتيب من الأولى ام من الثانية (اعادها لوقتهما) رعاية للاحتمالين اذ باحتمال الترك من الأولى يطلان وباحتماله من الثانية يمتنع الجمع لما تقدم والمسألة الأولى علت عما تقدم وذكرت هنا مبدأ التقسيم (واذا أخر الأولى الى وقت الثانية) (لم يجب الترتيب) بينهما (والموالاة ونية الجمع) فى الأولى (على الصحيح) ويستحب ذلك كما صرح به في شرح المهذب والثاني يجب ذلك كما في جمع التقديم وقرئ الأول بن الوقت في جمع التأخير للثانية والأولى تسع لها على خلافه في جمع التقديم فلا يجب الترتيب واذا اتفق انتفى الموالاة ونية الجمع وعلى الثاني لو أدخل بالترتيب أو أتى به وأدخل بالموالاة أو بنية الجمع صارت الأولى قضاء يمتنع قصرها في وجه تهم (ويجب كون التأخير) الى وقت الثانية (نية الجمع) قبل خروج وقت الأولى بمن لو اتدنت فيه كانت أداء نقله في الروضة كأصلها عن الاحتياط وفي شرح المهذب عنهم بمن يسعها أو أكثر وهو مبين ان المراد بالأداء في الروضة الاداء الحقيقي بان يؤتى بجميع الصلاة قبل خروج وقتها بخلاف الاتيان بركعة منها في الوقت والباقي بعده قسميته أداء تبعية ما بعد الوقت

مبينان على اشتراط الموالاة نقله الاسنوي عن شرحى الراغب رحمه الله \* تنبيه \* لو جمع تأخيرا قلنا كفى تشهد العصر ترك سجدة لا يعلم مكانها من العصر أو الظهر فعليه أن يصل ركعة أخرى ثم يعيد الظهر ويكون جامعاً فان كان أحرم بالعصر عتب فراغه من الظهر امتنع البناء وجب إعادة الصلاتين لاحتمال أن يكون من الظهر فلا يصح الاحرام بالعصر قاله في البحر (قوله) واذا اتفق في الخ وذلك لان المراد انتفاء الترتيب الذي اعتبره الوجه الثاني فيلزم من نفيه نفي الموالاة ونية الجمع الذين اعتبرهما لوجه الثاني أيضا فان وجوبهما عنده انما هو مع وجوب الترتيب فاذا اتفق انتفيا وأحسن من هذا وأخصر أن يقول لأنه لا معنى لاشتراط الموالاة مع عدم لزوم الترتيب وحيث انتفت الموالاة انتفى نية الجمع (قوله) انتفت الموالاة استدلالا على ذلك بأنه صلى الله عليه وسلم لما دفع من عرفة الى المزدلفة نزل فصلى المغرب ثم أتاه كل انسان بعيره في منزله ثم صلى العشاء وراه الشيخان من أسامة رضي الله عنه ولان الأولى بخروج وقتها الاصلى أشبهت الغائبة ثم اذا أوجبنا الترتيب والموالاة لتركهما صححت الثانية لوقوعها في وقتها وصارت الأولى قضاء كما ذكره

الشارح رحمه الله (قوله) في وجه تقدم فيه تجوز فان المتقدم قول لا وجه (قول) المتن بنية الجمع لو نسي السنية لمافي حتى خرج الوقت لم يطل الجمع قوله في الاحياء (قوله) وهو مبين الخ قبل يشكّل عليه قوله في الروضة والاعصى وصارت قضاء قلنا ما حوله الشارح أيضا يشكّل عليه قول المنهاج والاعصى وصارت قضاء اللهم الا أن يقال صارت قضاء نظر الى أن صورة المسألة خروج الوقت كله بعد ذلك

(قوله) بأن صلى الأولى الخ فإيهامه من الفراغ من الصلاتين ليس مراد بقريته باقي الكلام (قوله) أو في الأولى أي كما يفهم بطريق الأولى (قوله) والثاني يقول هي مجلة الخ (٢٠٩) هو تعليل للسنتين معا وقد عللت الأولى أيضا بالقياس على القصر ورد بأن يتخلف القصر لا يوجب

بطلان الصلاة بخلاف هذا ثم إذا قلنا بالبطلان في المسألة الأولى قال الاستوى فيجتمعا أن يقال إن نوى الإقامة أو علم خصوها بطلت والا انقلب نفلا وقول الشارح وقد زال العذر قبله يقتضى أنه لو لم تحصل الإقامة لا بعد دخول وقت الثانية يتخلف هذا لوجه وصنيع الاستوى بخلافه فليراجع (قوله) هي مجلة أي فأشبه ذلك خروج الفقير عن الاستحقاق بعد التججيل (قول) المتن لم يؤثر كافي جمع التقديم وأولى (قوله) ينبغي الخ زاد الاستوى ولم ينقل عن أحد خلافة بل زعم أن كلام الرافعي محله إذا أقام قبل فراغ الأولى (قول) المتن والاصح اشتراطه الخ قال الاستوى ينبغي الاكتفاء باستصحاب المطر وإن لم يتحقق البقاء وإن أوهم تعميل الرافعي خلافا (قوله) فإن لم يذوب فلا الخ استثنى في الشامل ما إذا كان السبرد قطعاً كباراً وخاف من السقوط عليه (قوله) لا تنفاه المشقة وقوله عنه متعلق بقوله لا تنفاه والضمير في عنه يرجع أقوله يترخص

لما فيه كما تقدم في كتاب الصلاة (والا) أي وإن أخر من غيرية الجمع أو بينه في زمن لا تكون الصلاة فيه أداء على ما ذكر (في معنى وتكون قضاء) يمتنع قصرها في وجهه تقدم (ولو جمع تقديم) بأن صلى الأولى في وقتها نأوى الجمع (فصار بين الصلاتين) أو في الأولى كافي المحرر وغيره (مقياً) بنية الإقامة أو بانتهاء الفينة إلى مقصده (بطل الجمع) لزوال العذرتين تأخير الثانية إلى وقتها ولا تتأثر الأولى بما اتفق (وفي الثانية وبعدها) لو صار مقياً (لا يبطل) الجمع (في الاصح) لانعقادها أو تمامها قبل زوال العذر والثاني يقول هي مجلة على وقتها للعذر وقد زال العذر قبله وأدركه المصلي فليعدها فيه (أو) جمع (تأخيراً) أقام بعد فراغهما لم يؤثر) ما ذكره تمام الرخصة في وقت الثانية (وقبله) أي قبل فراغها (يجعل الأولى قضاء) لأنها تابعة للثانية في الأداء للعذر وقد زال قبل تمامها وفي شرح المذهب إذا أقام في أثناء الثانية ينبغي أن تكون الأولى أداء (ويجوز الجمع) بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء (بالمطر تقديم) للقيم بشرط التقديم السابقة روى الشيخان عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعاً جميعاً وثمانياً جميعاً الظهر والعصر والمغرب والعشاء وفي رواية لمسلم من غير خوف ولا سفر قال الإمام مالك أرى ذلك بعذر المطر (والجديد منعه تأخيراً) لأن المطر قد ينقطع قبل أن يجمع والتقديم جواز له كافي الجمع بالسفر فيصلى الأولى مع الثانية في وقتها سواء اتصل المطر أم انقطع قاله العراقيون وفي التهذيب إذا انقطع قبل دخول وقت الثانية لم يجز الجمع ويصلى الأولى في آخر وقتها (وشرط التقديم وجوده) أي المطر (أو لهما) أي الصلاتين ليعارن الجمع العذر (والاصح اشتراطه عند سلام الأولى) أيضاً اتصل بأول الثانية ولا يضر انقطاعه في أثناء الأولى أو الثانية أو بعدها وسواء قوى المطر وضعيفه إذا نزل الثوب (والثلج والبرد كطران ذابا) لبلهما التوب فإن لم يذوب فلا يجوز الجمع بهما (والأظهر تخصيص الرخصة بالعلي جماعة بمسجد بعد يتأذى بالمطر في طريقه) بخلاف من يصلي في بيته منفرداً أو جماعة أو يعيش في المسجد في كن أو كان المسجد باب داره فلا يترخص لا تنفاه المشقة كغيره عنه والثاني يترخص لاطلاق الحديث وقوله والأظهر هو لفظ المحرر وفي الروضة الاصح وقيل لا يظهر تبعا لاصحها

#### \* (باب صلاة الجمعة) \*

سميت بذلك لاجتماع الناس فيها أولاً جمع فيها من الخير (قول) المتن ونحوه من ذلك الاشتغال بتجهيز الميت ودفعه كما قاله الشيخ عز الدين ولما أولى خطابه الجامع العتيق بمصر كان يصلى على الأوفى قبل الجمعة ثم يقول لاهلها وحملها اذهبوا فلا جمعة عليكم (قوله) في الحديث الأمر الخ هكذا الرواية

#### \* (باب صلاة الجمعة) \*

بضم الميم وسكونها هي كغيرها من الخمس في الأركان والشروط وتتخص بأشراط أمور في لزومها وأمور في صحتها والباب معقود لذلك مع آداب تشرع فيها ومعلوم أنها ركعتان (انما تعين) أي تجب وجوب عين وقيل وجوبها وجوب كفاية (على كل مكلف) أي بالغ عاقل من المسلمين (خز كرمقيم بلامرض ونحوه) فلا جمعة على صبي ولا مجنون كغيرها من الصلوات قال في الروضة والمجنى عليه كالمجنون بخلاف السكران فإنه يلزمه قضاءها وظاهر كغيرها ولا على عبده وامرأة ومساقر ومريض لحديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليعلم الجمعة إلا امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض رواه الدارقطني وغيره وألحق بالمرأة الخ لاحتقال أن يكون أنثى فلا يلزمه وبالمرضى ونحوه وشملها ما قوله (ولا جمعة

٢٨ ل بالرفع ولعل فيها اختصاراً والتقدير إلا أربعة امرأة الخ فيكون أربعة هو المستثنى وامرأة خبر مبتدأ محذوف يدل عليه رواية أبي داود الجمعة حق واجب على كل مسلم الأربعة عبداً مملوك الخ قيل ويجوز أن يكون صفة لمن يعنى غير نحو الناس كلهم ملكي إلا العاوان ونوزع بان فيه وصف العرفة بالنكرة



(قول) المتن تسنن الجماعة قبل الصواب التعبير بالطلب ثم انظر هذا الخلاف هل هو عام على كل اقوال طلب الجماعة او هو خاص بقول السنة (قول) المتن لمن امكن عبر في الشرح والمحرر والروضة بالتوقع والرجاء وهو ولي (قول) المتن الى الياس اورد عليه ما اذا كان منزله بعيدا وانتهى الوقت الى حد لو اخذ في السعي لم يدرك فان الياس حاصل ومع ذلك يستحب التأخير الى رفع الامام رأسه من الركعة الثانية (قوله) استحبه التأخير أى كالضرب الاول (٢١١) (قول) المتن وقت الظهر قال ابن الرفعة لانهم لا تاوقت على البذل في مكان وقت

أحدهما وقت الآخر صلاة الحضر والسفر ولان آخر الوقت فهما واحد اجماعا فوجب ان يكون الاول كذلك (قول) المتن فلا تقضي قال الاسنوي هو بالاول لا بالفاء لان عدم القضاء لا يؤخذ من اشتراط الوقت لان ثم واسطة وهي القضاء في وقت ظهر يوم آخر كما في رمي أيام التشريق (قوله) اذا فاتت لوفاته فآخر القضاء الى الجمعة الاخرى فصلى الحاضرة مع الامام ثم ادرك الجمعة الثانية في البلد فأراد قضاء الثانية معهم فالظاهر امتناع ذلك ايضا (قوله) الوقت قبل يحرم فعل الظهر ولا يصح قبل الضيق المذكور (قول) المتن وجب الظهر اي ولو فعلوا في الوقت غالبها خلافا لما لك فيما اذا وقع في الوقت ركعة لنا انها عبادة لا يجوز الاندائها بعد خروج الوقت فتقطع به كالحج وايضا الوقت شرط ابتداء فيكون شرط دوام وقول المتن بناء اي وجوبا (قول) المتن وفي قول استئنافا قال الرافعي القولان مبنيان على انها ظهر مقصورة او مستقلة ~~لكن~~ صحح النووي في الزوائد الثاني مع ان الراجح البناء كما سلف (قوله) وقيل طهرا أى كالكس في خروج الوقت قبل الشروع فيها ~~فرع~~ لو أخبرهم عدل وهم فيها بخر وجهه قال الدارمي اتوا الجمعة الآن يعلموا انتهى ويشكل عليه مسألة

(جاز) قطعاً (قلت الاصح ان الطاعة كالإباح) فيجزم في الجديد (والله اعلم) وهذه الطريقة محكمة في الروضة وأصلها عن مقتضى كلام العراقيين ورجحها فيها أيضا اما السفر الطاعة بعد الزوال ففي الروضة لا يجوز وفي أصلها المفهوم من كلام الاصحاب انه ليس بعذر ويوافقهما المطلق المنهاج الحرمه كالشرح الصغير وما في نسخ المحرر من تقيدها بالمباح من غلط النسخ بتقديم الشرط على محله (ومن لاجعة عليهم) وهم ببلد الجمعة (تسنن الجماعة في ظهرهم) وقتها (في الاصح) لعموم أدلة الجماعة والثاني لا تسنن لان الجماعة في هذا الوقت شعار الجمعة فان كانوا بغير بلد الجمعة سنت لهم بالاجماع قاله في شرح المذهب (ويخفونها) استحبابا (ان خفي عذرهم) لثلاثتهم بما بالربعة عن صلاة الامام فان كان ظاهرا فلا يستحب الاخفاء لا تنفاء التهمة (ويندب لمن أمكن زوال عذره) قبل فوات الجمعة كالعبد يرجو العتق والمريض يتوقع الخفة (تأخير ظهره الى الياس من) ادراك الجمعة (لانه قد يزول عذره قبل ذلك فيأتي بها كاملا ويحصل الياس برفع الامام رأسه من ركوع الثانية (و) يندب (لغيره) أي لمن لا يمكن زوال عذره (كل مرة والزمن تجملها) أي الظهر ليجوز فضيلة أول الوقت قال في الروضة وشرح المذهب هذا الاختيار الخراساني وهو الاصح وقال العراقيون يستحب له تأخير الظهر حتى تقوت الجمعة لانه قد ينشط لها ولا نها صلاة الكاملين فاستحب كونها المقدمة قال والاختيار المتوسط فيقال ان كان هذا الشخص جاز ما بانه لا يحضر الجمعة وان تمكن منها استحبه تقديم الظهر وان كان لو تمكن أو نشط حضرها استحبه التأخير (ولاحتها) أي الجمعة (مع شرط غيرها) اي من الخمس أي كل شرط له وقد تقدم ذلك (شروط) خمسة (أحدها وقت الظهر) بان تفعل كلها فيه روى البخاري عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس وروى مسلم عن سلمة بن الأكوع قال كنا نجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس ثم نرجع نتبع النبي (فلا تقضي) اذا فاتت (جمعة) بل تقضي طهرا (فلوضاق) الوقت (عنها) بان لم يبق منه ما يسع خطبتين وركعتين يقتصر فيها على ما لا بد منه (صلوا طهرا ولو خرج) الوقت (وهم فيها وجب الظهر بناء) على ما فعل منها فيسر بالقراءة من حينئذ (وفي قول استئنافا) فينوي الظهر حينئذ وينقلب ما فعله من الجمعة نفلا أو يبطل قولان أحدهما في شرح المذهب الاول ولو شك هل خرج الوقت وهم فيها أتموها جمعة لان الأصل بقاء الوقت وقيل طهرا عودا الى الأصل عند الشك في شرط الجمعة هذا كله في حق الامام والمأمومين الواقفين (والمسبوق) المدرك مع الامام ركعة (كغيره) في انه اذا خرج الوقت قبل سلامه يتم صلاته طهرا (وقيل) بجمعة (لانه تابعة لجمعة صحيحة) (الثاني) من الشروط (ان تقام في خطبة ائمة أو طمان

الشارح الآتية بعد قول المتن وقيل بأول الخطبة (قول) المتن كغيره قال الاسنوي في ما أشار الى الدليل وهو القياس (قوله) لانها الخ أي كما يغتفر في حق المسبوق حضور الخطبة والعدد وفرق بأن اعتناء الشارع بالوقت أشد (قول) المتن في خطبة الخ قال الاسنوي أراد بها الرحبة المعدودة من البلد قال والخطبة هي التي خط عليها اعلاما بأنها اختيرت البناء ~~فرع~~ لو أقيمت في خطبة الانية بأربعين رجلا واقتدى بالامام جماعة آخرون لم يكن خارجون عن الخطبة الظاهر الحق تعالى في الخطبة ويحتمل خلافه والله أعلم





(قول) المتن بأربعين لو كان فهم أي قال الأذري نفعاً عن فتاوى البغوي لم تصح الجمعة انتهى ومثله فيما يظهر لو كان فهم مغل بخل بخلاف تركه بالسمة مثلاً وقد شارح الروض مسألة الأبي بأن يكون قصر في التعلم والانتصاح إذا كان الامام قارئاً \* فرع \* من زيادة صاحب الروض لو كان في المأمومين خنثى زائد على الأربعين ثم انقض بعضهم وكل العدد بالخنثى لم يضر لأننا شك في المانع من الصحة وفي شرح الروض نفعاً عن القاضي والبغوي انه يجب ان يتأخر احرام من لا تعتقده عن احرام من تعتقده قال الشارح ولا يشكل بصحتها خلاف الصبي والمسافر لان الامام متبوع وتقدم احرامه ضروري فاغتفر انتهى وجزم في الآثار بذلك (قوله أيضاً) بأربعين خالف أبو حنيفة فجوزها بامام ومأمومين وحكي عندنا عن القديم وقوله مع راجع لقول المتن مكلفاً الخ (قوله) المعلوم من الشرط الثاني خالف الاسنوي وغيره من جهة ان الأول وصف للمكان وهذا للاشخاص أقول الحق مع الشارح رحمه الله نظراً الى اضافة الاوطان فيما سلف للجمعين فتأمل هذا ويحتمل أن يكون قوله المعلوم بالجزء صفة محل الجمعة والحق ان المراد ما قلناه أولاً (١١٣) (قول) المتن لا يظن الخ خرج المنة فقهاء مثلاً اذا أقاموا ببلدة مدة طويلة ولكن على عزم

الرجوع الى بلادهم وقوله لا يظن صفة كاشفة (قوله) مع عزمه على الإقامة أياماً الخ هذا قاله تبعاً للاسنوي وغيره وأطبق عليه الشارح وهو لا يحسن أن يكون دليلاً على عدم انعقادها بالمقيم غير المستوطن لما ثبت في الصحيح من أن النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج من المدينة في حجة الوداع لم يزل يقصر حتى رجع اليها وصرح السنوي في شرح المذهب في باب صلاة المسافر بأنه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع أقام بمكة وعرفات ومبني وبالخصب وفي كل ذلك لم تبلغ إقامة أربعين يوماً ولم ينقطع سفره وأيضاً فعرفات لم يكن بها خطبة أبية تصح فيها الجمعة والله أعلم ثم أخبرني من أثنى به انه كشف عن المسألة من شرح المذهب من باب صلاة الجمعة فوجد فيها صاحب المذهب استدلالاً بذلك فاعترضه الشارح ومنع من صحة الدليل لما قلناه فله الحمد ثم رأيت السبكي رحمه الله في شرحه على المنهاج قال لم يصح عندي دليل

(و) زيادة (ان تمام بأربعين مكلفاً ذكرنا) روى البيهقي عن ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة وكانوا أربعين رجلاً والصفات المذكورة مع الإقامة الداخلة في الاستيطان تقدم اعتبارها في الوجوب واعتبرت هنا في الانعقاد (مستوطناً) محل الجمعة المعلوم من الشرط الثاني (لا يظن) عنه (شتماء ولا صيفاً) الحاجة) لانه صلى الله عليه وسلم لم يجمع بحجة الوداع مع عزمه على الإقامة أياماً لعدم الاستيطان وكان يوم عرفة فيها يوم جمعة كما ثبت في الصحيحين وصلى به الظهر والعصر تقديماً كما ثبت في حديث مسلم (والصحيح انعقادها بالمرضى) لكاملهم وعدم الوجوب عليهم بتحقيق والثاني لا تعتقد بهم كالمسافرين وحكاية في الروضة كأصلها قولاً (وان الامام لا يشترط كونه فوق أربعين) وقيل يشترط لا شعار الحديث السابق بزيادته قلنا لا نسلم ذلك وحكي الخلاف تواتر ثانیهما قديم (ولو انقض الأربعون) الحاضرون (أو بعضهم في الخطبة لم يحسب المفعول) من أركانها (في غيبتهم) لعدم سماعهم له المشترك كإسباقي (ويجوز البناء على ماضى) منها (ان عادوا قبل طول الفصل) ومرجعه العرف كما قاله في شرح المذهب (وكذا بناء الصلاة على الخطبة ان انقضوا بينهما) أي يجوز ان عادوا قبل طول الفصل (فان عادوا بعد طوله) في المستثنين (وجب الاستئناف) فبهما للخطبة (في الظاهر) لانتفاء الموالاة في ذلك التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم والائمة بعده كما هو معلوم فيجب اتباعهم فيها والثاني يجوز البناء في ذلك لحصول المقصود معه (وان انقضوا) أي الأربعون أو بعضهم (في الصلاة بطلت) نظراً الى اشتراط العدد في دوامها كالوقت فيتمها من بقى ظهراً (وفي قول لا) تبطل (ان بقي اثنان) مع الامام اكتفاء بدوام مسمى الجمع وفي قديم يكتفى واحده معه اكتفاء بدوام مسمى الجماعة ويشترط في الواحد والاثني صفة الكمال في الصحيح وفي رابع مخرج له اتمام الجمعة وان لم يبق معه أحد وفي خامس مخرج ان كان الانقضاء في الركعة الأولى بطلت أو بعدها فلا ويتم الامام الجمعة وحده وكذا من معه ان بقي معه أحد كفي المسبوق المدر للركعة من الجمعة يتمها \* تمت \* لو لحق أربعون قبل انقضاء الأولين تمت بهم الجمعة وان لم يكونوا سمعوا الخطبة

٢٩ ل ج على عدم انعقادها بالمقيم انتهى ثم قصبة شرط الاستيطان انه لو أقام أربعون رجلاً في بلاد سنين كثيرة من غير استيطان وليس فيها غيرهم لا تجب عليهم الجمعة وهو مشكل وان كان هو قضية المذهب (قول) المتن ولو انقض الأربعون قال الرافعي رحمه الله العدد المشروط في الصلاة وهو الأربعون يشترط أيضاً في سماع الواجب من الخطبة وخالف أبو حنيفة ما كتفي بالخطبة منفرداً (قول) المتن الأربعون لا يستقيم الاعلى اشتراط كون الامام زائداً عليهم (قول) المتن لم يحسب المفعول أي بلا خلاف وأجروا خلافاً في الانقضاء في الصلاة كإسباقي قال الامام الفرق ان كل مصل يصلي لنفسه فجاز ان يتسامح في العدد والمقصود من الخطبة سماع الناس فلم يحتمل وانقص العدد (قول) المتن وجب اي سواء كان الانقضاء بعذر ام لا (قوله) فيجب اتباعهم الخ ولان الموالاة لها موقع في استمالة النفوس (قول) المتن بطلت اي لانه اذا اترك ذلك في الخطبة التي هي مقدمة في الصلاة أولى (قول) المتن ان بقي اثنان اي من اهل الكمال على الصحيح كإسباقي في كلام الشارح (قوله) وان لم يكونوا سمعوا الخ زاد الاسنوي قضية كلام الرافعي وان لم يكونوا من اهل الكمال حين الخطبة انتهى وأفهم ذلك انه لا بد ان يكونوا من اهل الكمال وقت الصلاة

(قول) المستفي الاظهر اذا تم العدد بغيره قال الاسنوي لو كان الامام متفلا ففيه القولان وأولى بالجواز لانهم من أهل المرحص ولا تنقص فيسب  
انتهى وقوله اذا تم العدد بغيره الضمير فيه راجع لقول الشارح كل منهم (قوله) وان لم يتم العدد (١١٤) بغيره الخ الطاهرات مثل هذا ما لم يزل

وقال الامام لا يمتنع عندى اشتراط بقاء أربعين سمعوا فان لم يسمعها الاثنتون لم تسمع الجماعة ولو لحق  
أربعون على الاتصال بافغاض الى وزير قال في الوسيط سمع الجماعة بشروط ابكونوا سمعوا الخطبة  
ذكروا في الروضة كاصلها (وتصح) الجماعة (خمس العبدى والعبدان) أى من كل منهم  
(في الظاهر اذ اتم العدد بغيره) لسمعتهم وان لم تسمعهم ولما يقول الله تعالى اذ كان منكم اربعة اربعة  
من غيره والاف في الصبي قولان وفي العبد والمسافر وجهان رقة ابو حنيفة وهما اورد شرح الطوطبة  
في أصل الروضة وزاد في شرح المذهب وقال البزنجي وغيره قوله ما يسمعهم ما قال الجماعة  
ففي سمعها خذوها ما قولان في سمعها خلف المتغل الذي سماه جماعة من علماء المذهب وظاهره  
اذا سمع العدد الواحد من الاربعة لا تصح الجماعة جزء (ولو براءه) ما اورد في حديث جهم  
في الظاهر ان اتم العدد بغيره) كثيرها والثاني لا تصح الجماعة مرة في الجماعة ولو سمعها  
لا تصح بل بالامام المحدث ودفع هذا بناء على عدم صحوها في ثمرها بل يسمعها ولو قال  
فصليتم في الجماعة وغيرها كما قاله الله تسرون نظرا لعمدة مدونة ابو حنيفة في المذهب  
طريقة طاعة الاول وصحتها (والله) أى ولو لم يسمع الجماعة بغيره (ولا) يسمع الجماعة  
(ومن لحق الله المحدث) أى الذى بنى حديثه (راكعا فثمة) أى الى المذهب في الجماعة  
وغيرها مع الباء على حصول الجماعة بلا ما اذا كان من الجماعة اربعة اربعة من كل  
عن ان يسمعوا بقراءة والثاني في سبب ولا حاجة الى اعتبار عدد راس من الشروط  
(خطبتان قبل الصلاة) لاتباع كقول في شرح الله بشتت صلاواته في صلاة الجماعة  
وروى الشيخان عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب في صلاة الجماعة  
بينهما (وأركانها خمسة حمد الله تعالى) لاتباع روى مسلم عن ابن عمر قال صلى الله عليه  
وسلم يوم الجمعة يحمد الله ويثنى عليه اخذت (والعدالة) أى روى الله صلى الله عليه وسلم  
ما يمتنع الى ذكر الله تعالى فيتمنى الى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم روى الله تعالى  
الجمعة والصلاة متعين كما جرى عليه السلف واختلف في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
(والوصية بالتقوى) لاتباع روى مسلم عن جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم انه قال صلى الله عليه وسلم  
بالتقوى في خطبته ولا يتعين لفظها) أى الوصية بالتقوى (على المذهب) أى روى الله وهو حاصل  
بغير لفظها فيكون في طاعة الله والثاني وقف ظاهره ان يدب (وهذه) أى في الخطبتين  
أى في كل منهما والرابع قراءة آية في الحمد (لا يسميها) وقيل في الاول وقوله ما أى في كل منهما  
(وقيل لا يسميها) في واحدة منهما بل يستحب وسكتوا عن مثله وما سكتوا عن لوجوبه على الاول قال  
في شرح المذهب يستحب جعلها في الاول والاصل في ذلك ما روى الشيخان عن علي بن ابي حمزة قال سمعت  
النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ على المنبر نادوا ويأمنون وغيره من المصنفات الله تعالى انه كان  
يقرا في الخطبة وذلك محتمل للوجوب والتدب وصادق بقراءة فهم ما روى احداهما فقط وهي  
الثاني الاولى لتكون القراءة فيها في مقابلة لدعاء في الثانية وتوحي الأوجوب والاستحباب قولين  
أيضا وسواء في الآية الوعد والوعيد واحكم والقصة قال الله ما هو يعتبركم ام فهمة فلا يكفي ثم نظر  
ان عد آية ولا يبعد الاكتفاء بشرط آية طويلة (والخامس ما يتبع عليه اسم دعاء المؤمنين في الثانية)

بعض المؤمنين الفاتحة وآية منها كالسجدة  
وهذا يقع كثيرا في جميع الأرياف من  
المؤمنين المالكية فليتبس له (قوله)  
فلا تصح جمعهم جزم أي لفقد العدد  
وهذا يشكك عليه ما نقله الشيخان عن  
صاحب البيان وأقرأه انه لو كان الامام  
متظها واما ومون محمد بن تحصيل  
الجمعة للامام انتهى ثم اذا حصلت للامام  
فهل يسوغ بعد ذلك انشاء جمعة للقوم  
محل نظر (قوله) لان الحديث ان هذا  
الكلام يقيد ان الحكم كذلك سواء  
ادرك بعض الفاتحة ام لا وأمر منه  
في هذا قول الرافعي رحمه الله وأمر غير  
المحسوب فلا يصلح لتحمل به من الغير  
بجلاف ملو أدرك جميع الركعة فانه قد  
فعلها بنفسه فتصح على وجهه بغير ادراك  
الركوع لا يتبرأ به انتهى (قوله)  
والثاني يجب قال الاسنوي وهذا  
صححه الرافعي في باب صلاة المأفوق (قوله)  
الحديث منه عقب هذا الحديث يقول وقد  
علاصونه واشتد غضبه من جهده الله فلا  
مضله الخ (قول) انتم والصلاة على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الظاهر  
استحباب الصلاة على الآل (قول)  
المؤمن متعين فلو قل له الله الله لم يكف  
خلافا لسان ابى حنيفة رضي الله عنهما  
(قوله) لان غرضها الوعظ لمية ولما في  
الحمد ان الغرض منه انشاء ما يفرق  
(قوله) والثاني وقف الخ عبارة  
الاسنوي والثاني قاس على الحمد والادالة  
(قوله) أي في كل منهما قال الاسنوي  
لان كل واحدة حطبة ولا تباع (قول)  
انتم وقيل فهم معا على بأنهم ما يدلون

ركعتين (قول) الترواحامس مايق قال الادريجي لا أعلم على ركنيته دليلا ولا على تخصيصه الثامنة

(قول) المتن وقيل لا يجب أي لانه لا يجب في غير الخطبة فكذا فيها كالتمسيع (قوله) وكانت من القانتين قال البيضاوي التذكير للتغليب والاشعار بأن طاعتها لم تقصر عن طاعة الرجال الكاملين حتى عدت من جملتهم أو نسائهم فتكون من ابتدائية (قوله) وان يخص بالسامعين ينبغي أن يكون المراد بهم الحاضرين ولومن غير أهلها (قوله) والمختار انه لا بأس به اذ لم يكن الخ قال ابن عبد السلام لا يجوز وصفه بالصفات الكاذبة الاضرورة (قوله) وقيل لا يشترط الخ قال الاذرى لعلة ادعاه القوم ذلك اللسان (قوله) ومعناه اتنى التعلم الخ أي فهو من باب عموم السلب لأن سلب العموم (١١٥) (قول) المتن مرتبة الاركان الخ جعل الترتيب هنا شرطا خلافا لنظيره من التيمم والوضوء والصلاة (قوله) ولا يشترط الترتيب الخ قال الاسنوي كذا أطلقه الرافعي وقضيته جواز القراءة في أول الاولى والدعاء في أول الثانية انتهى (قوله) وقيل يشترط ذلك مرجح الإشارة الترتيب بينهما وبينهما وبين غيرهما وحينئذ فيلزم هذا تعين القراءة في الثانية إلا أن يقال مراده انه اذا فعلت القراءة في الاولى تكون بعد الحمد والصلاة والوصية وكذا الدعاء في الثانية يكون بعد الحمد والصلاة والوصية فيها فان فرض تأخير القراءة الى الثانية كانت مع الوصية مؤخرتين عن الحمد والصلاة والوصية في الثانية ثم رأيت في شرح الارشاد ولا بين كل واحد منهما وبين غيره وهي مراد الشارح رحمه الله ولا بينهما وبين غيرهما (قوله) قال في شرح المذهب الخ غرض الشارح من هذا التيمم الدليل الأول فانه ليس فيه دلالة على بعد الزوال (قول) المتن والقيام فبهما عده شرطاً هنا بخلاف الصلاة لأن الخطبة وعظ بخلاف الصلاة فانها أقوال وافعال (قوله) سواء قال لا أستطيع الخ بحث الاسنوي احتصاص هذا بالفقيه الموافق كفي نظائره (قوله) فهو كما لو بان الامام جنباً قضيته انه يشترط لصحة صلاة القوم وسماعهم أن يكون

كما جرى عليه السلف والخلف (وقيل لا يجب) بل يستحب وحكي الخلاف قولين أيضاً والمراد بالمؤمنين الجنس الشامل للمؤمنات وبهما عبر في الوسيط وفي التزويل وكانت من القانتين قال الامام وأرى ان يكون الدعاء متعلقاً بأمور الآخرة غير مقتصر على أوطار الدنيا وان يخص بالسامعين كان يقول رحمه الله أما الدعاء للسلطان بخصوصه ففي المذهب لا يستحب لما روى عن عطاء انه محدث وفي شرحه اتفق أصحابنا على انه لا يجب ولا يستحب والمختار انه لا بأس به اذ لم يكن فيه مجازفة في وصفه ونحوها ويستحب بالاتفاق الدعاء لأئمة المسلمين وولاة أمورهم بالصالح والاعانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك ولجيش الاسلام وفي الروضة بعض ذلك (ويشترط كونهما) كلها (عربية) كما جرى عليه الناس وقيل لا يشترط ذلك اعتباراً بالمعنى وعلى الأول ان لم يكن في المصلين من يحسن العربية خطب أحدهم بلسانه ويجب ان يتعلم واحد منهم الخطبة بالعربية فان مضت مدة أمكان التعلم ولم يتعلموا أحدهم عصوا كلهم بذلك ولا جمعة لهم بل يصلون الظهر هذا ما في شرح المذهب وهو مبني على ان فرض الكفاية على البعض وهو المختار وما في الروضة كمالها من انه يجب ان يتعلموا كل واحد منهم وانهم ان لم يتعلموا عصوا مبني على قول الجمهور ان فرض الكفاية على الجميع ويسقط بفعل البعض وسقطت لفظة كل من بعض نسخ الشرح ويدل عليها ضمير الجمع في لم يتعلموا ومعناه اتنى التعلم عن كل واحد منهم وأجاب القاضي حسين عن سؤال ما فائدة الخطبة بالعربية اذ لم يعرفها القوم بان فائدتها العلم بالعظ من حيث الجملة وبواقفه ما في لروضة كمالها فيما لو سمعوا الخطبة ولم يفهموا معناها انها تعج (مرتبة الاركان) كان الثلاثة الاولى كما ذكرت من البداية بالحمد ثم الصلاة ثم الوصية كما جرى عليه الناس وسيأتي تصحيح الصنف اعدم اشتراط ذلك ولا يشترط الترتيب بين القراءة والدعاء ولا بينهما وبين غيرهما وقيل يشترط ذلك فيما في بعد الوصية بالقراءة ثم الدعاء حكاه في شرح المذهب (و) كونهما (بعد الزوال) لا يتابع روى البخاري عن السائب بن يزيد قال كان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الامام على المنبر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما قال في شرح المذهب في باب هيئة الجمعة ومعلوم انه صلى الله عليه وسلم كان يخرج الى الجمعة متصلاً بالزوال وكذلك جميع الأئمة في جميع الامصار (والقيام فبهما ان قدر والجلوس بينهما) لا يتابع روى مسلم عن جابر بن سمرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخطب خطبتين يجلس بينهما وكان يخطب قائماً فان عجز عن القيام فالأولى أن يستنصب ولو خطب قاعداً جاز كالصلاة ويجوز الاقتداء به سواء قال لا أستطيع القيام أم سكت لان الظاهر انه انما قعد لعجزه فان بان انه كان قادراً فهو كما لو بان الامام جنباً وقد تقدم ونحو الطمسأينة في الجلوس بينهما كما في الجلوس بين السجدين ولو خطب قاعداً لعجزه لم يفصل بينهما بالاضطجاع بل بسكته وهي واجبة في الاصح (واسماع

زائد على الاربعين وهو ظاهر لاقوله بحال نفسه اقتضى عدم اعتبار سماعه وصلاته لعله بقدر شرطهما \* فرع \* لو علموا بحاله قبل الصلاة فاظهروا الخطبة صحيحة (قول) المتن واسماع أربعين قال الاسنوي هو مفيد لا يشترط السماع من الحاضرين وذلك لان الاسماع لا يتحقق الا بصحصول السماع انتهى منقحاً وأقول فيه تأييد لما سلكه الشارح رحمه الله في تعليق الطلاق على الاقباض حيث قال في قول المنهاج ويشترط لتحقيق الصفة وهي الاقباض المتضمن للقبض انتهى

(قوله) بالاتفاق وذلك لأننا وجبها باشتراط كون الامام زائدا على الاربعين كما سلف (قول) المتن ويسن الانصات قال الاسنوي هو السكوت مع الاصغاء وهو الاستماع فلا ينافي ما سبق من وجوب السماع (قوله) واستدل له الخ زاد الاسنوي ولا نهابدل عن الركعتين على قول مشهور انتهى أي وكأنهم مؤمنون حال الخطبة (قوله) أو نهاه عن منكر بما يشكل على ذلك تسمية الامر بالانصات لغوا في حديث ادا قلت لصاحبك الخ ثم رأيت في الروضة انه في مثل هذا تستحب الاشارة ولا يتكلم ما أمكن وبه يحصل جواب الاشكال وأيضا فاللغو يصدق بغير الحرام (قوله) وأصحهما يحرم الخ عبارة الروضة وفي وجوب الانصات على من لم يسمع الخطبة وجهان أحصحهما يجب نص عليه وقطع به (١١٦) الا كثرون وقالوا البعيد بالخيار

بين الانصات وبين الذكر والتلاوة ويحرم عليه كلام الادميين وغيره اعني على القديم (قوله) فيتحيز هو يشكل على التعليل الذي قبله (قوله) فتقول المصنف الخ وهو مقرر على قوله وأصحهما يحرم وقوله وان زادوا قال الاسنوي رحمه الله اختلفوا في محل القواين فقبل اربعون حتى ادا لم يسمعوا أثم الجميع كفرض الكفاية وهي طريقة الامام والغزالي وقيل السامعون خاصة ومن لم يسمع لبعده أو صمم لا اثم عليه جزموا وهو ما في المحرر وقيل في المأمومين مطلقا لا لاكثر اللفظ وهو الصحيح في الشرحين والروضة وغيرهما قال وتعبير المصنف محتمل للثلاثة وهو في الاول أظهر ونبه على ان محل القواين بعد جلوس الشخص فلا يحرم قبل أن يأخذ منه موضعا وكذلك في حال الدعاء للولك كما قاله في المرشد انتهى وما نسب لغزالي رأيت في قطعة السبكي ما قد يخالفه في التصوير حيث قال قال الغزالي ان القواين فيمن عدا الاربعين وأشار الى ان الاربعين يحرم عليهم الكلام جزمنا انتهى وفي ذلك انغراق طريقة الغزالي تبعنا الامام ان القواين فيمن عدا الاربعين وأما الاربعون فيحرم عليهم جزمنا ثم راجعت الرافعي رحمه الله فرأيت الامر على

أربعين كاملين) عدد من تعتقد بهم الجماعة بالاتفاق مع قطع النظر عن الامام بان يرفع سوته ليحصل وعظهم المقصود بالخطبة فلو لم يسمعوا لبعدهم أو أسرار لم تصح ولو كانوا كلهم أو بعضهم صما لم تصح في الأصح والمشرط اسماع اركانها فقط كما تقدم في الانقضاء (والجديد انه لا يحرم عليهم الكلام) فيها (ويسن الانصات) لها والقديم يحرم الكلام ويجب الانصات واستدل له بقوله تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ذكر في التفسير انهارات في الخطبة وسُميت قرا بالاشتمالها عليه والامر للوجوب واستدل الاول بما روى اليه في باسناد صحيح عن أنس ان رجلا دخل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة فقال متى الساعة فأومأ الناس اليه بالسكوت فلم يقبل وأعاد الكلام فقال له النبي صلى الله عليه وسلم في الثالثة ماذا أعددت لها قال حب الله ورسوله قال المسمع من أحببت وجه الاستدلال انه لم يسمع عليه الكلام ولم يزل به وجوب السكوت والامر في الآية للاستحباب جمع بين الدليلين ولا يحرم الكلام على الخطيب قطعاً وقيل بطرد القواين فيه تخريجاً على ان الخطيبين بمثابة ركعتين أو لا والخلاف في كلام لا يتعلق به غرض مهم ناجز فاما إذا رأى أعمى يقع في برأ وعثر ياتى الى انسان فأذره أو علم انسا ناشئاً من الخبير أو نهاه عن منكر فهذا ليس بجراح قطعاً ويجوز له اخل في أسماء الخطبة ان يتكلم ما لم يأخذ لنفسه مكاناً والقولان بعد قعوده وعلى القديم ينبغي ان لا يسلم فان سلم حرمت اجابته ونحوه تسميت الغاطس غس الخ صحيح فيهما وعلى الجديد يجوز ان قطعاً ويستحب التسميت على الأصح وصحح البغوي وجوب رد السلام ووافقه في شرح المذهب وصرح فيه بكراهة السلام على القواين وحيث حرم الكلام لا تبطل به جمعة التكلم قطعاً هذا كله فحين يسمع الخطبة وان زاد على الاربعين اماماً لا يسمعها بعده عن الامم وزاد على الاربعين السامعين ففيه على القديم وجهان أحدهما لا يحرم عليه الكلام ويستحب ان يشتغل بالذكر والتلاوة وأصحهما يحرم لئلا يشوش على السامعين فيتحيز بين السكوت وبين ما ذكره قول المصنف عليهم أي على الاربعين السامعين للخطبة وان انضم اليهم غيرهم من المستامعين سمعوا أو لا وعبر في المحرر بالقوم (قلت الاصح ان ترتيب الاركان ليس بشرط والله أعلم) لحصول التصود بدونه (والظاهر اشتراط الموالاة وطهارة الحدث) الأصغر والكبر (والحب) في البذن والشوب والممكن (والستر) للعورة في الخطبة كما جرى عليه السلف والخلف في الجمعة والنسائي لا يشترط واحد سداً كنفها أما الموالاة فالحصول المقصود من الوعظ بدونها وأما الباقي فنشبه الخطبة بالادان فاماذكر بتقدم لصلاة وعلى اشتراط الطهارة فيها الوضوء حدث لم يعتد بما أتى به منها حال الحدث فلو تطهر وعاد وجب استنأفها وان لم يطل الفصل في الأصح ومسئله المستتر زيادة على المحرر

قال السبكي وقول الاسنوي وقيل في المأمومين مطلقاً الذي في الرافعي في حكاية هذه الطريقة ان القواين في السامعين مذكورة وفي غيرهم وجهان كما قرره الشارح المحلى رحمه الله (قوله) كما جرى عليه السلف استدل على ذلك ايضا بأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي عقب الخطبة فلمن ان يكون متطهراً مستترا والثاني لا يشترط مثل ذلك الحدث الاكبر وهو كذلك قيل القواين في الطهارة وبغيرها مبنيان على ان الخطبة بدل عن ركعتين ام لا قال الامام لا ارضاه مع القطع بعدم اشتراط الاستقبال والوجه بناؤه على اشتراط الموالاة وعدمه لانه يحتاج أن يتطهر بعد الخطبة فتختل الموالاة



مذكورة في الروضة وأصلها (وتسن) الخطبة (على منبر) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يخطب عليه رواه الشيخان (أو) موضع (مرتفع) ان لم يكن منبر كافي الروضة وأصلها القيامه مقامه في بلوغ صوت الخطيب عليه الناس ويسن كون المنبر على يمين المحراب لان منبره صلى الله عليه وسلم كان كذلك أي على يمين المستقبل للمحراب كما هو معلوم (ويسلم على من عند المنبر) اذا انتهى اليه كافي المحرر أي يسن ذلك (وان يقبل عليهم اذا صعد) المنبر (ويسلم عليهم ويجلس) بعد السلام (ثم يؤذن) بفتح الذال في حال جلوسه للاتباع في جميع ذلك روى الاخيراى التأذين حال الجلوس البخارى كما تقدم وما قبله البهقي وغيره وعبارة المحرر ويجلس ويستغل المؤذن بالاذان كما جلس واذا فرغ المؤذن قام والمراد بصعود المنبر ما في الروضة وأصلها ان يبلغ في صعوده الدرجة التي تلى موضع الجلوس المسمى بالمستراح وفي المذهب انه صلى الله عليه وسلم كان يقف على الدرجة التي تلى المستراح قال المصنف في شرحه وهو حديث صحيح وقال فيه ويلزم السامعين ردة السلام عليه في المرتين وهو فرض كفاية كالسلام في باقي المواضع (و) يسن (ان تكون) الخطبة (بليغة) لامبتدلة ركيكة فانها لا تؤثر في القلوب (مفهومة) أي قريبة من الافهام لا غريبة وحشية فانها لا يتفهمها اكثر الناس قصيرة لان الطويلة تمتل وفي حديث مسلم أطبلوا الصلاة واقصروا الخطبة بضم الصاد وعبارة المحرر كالوجه من المائدة الى القصر أي متوسطة كما عبر به في الروضة كأصلها وروى مسلم عن جابر بن سمرة قال كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قصدا وخطبة قصدا أي متوسطة (ولا يلتفت يميناً ولا شمالاً في شيء منها) بل يستمر على ما تقدم من الاقبال عليهم الى فراغها أي يسن ذلك ويسن لهم ان يقبلوا عليه مستمعين له (ويعتمد على سيف أو عصا ونحوه) روى أبو داود انه صلى الله عليه وسلم قام في خطبة الجمعة متوكئاً على عصا أو توس وروى انه اعتمد على سيف قال في المصنف كفاية وان لم يثبت فهو في معنى القوس والحكمة في ذلك الاشارة الى ان هذا الدين قام بالسلاح ويستحب ان يكون ذلك في يده اليسرى كعادة من يريد الضرب بالسيف والرمي بالقوس ويشغل يده اليمنى بحرف المنبر فان لم يجد شيئاً ماذ كرجل النبي صلى الله عليه وسلم على اليسرى أو أرسلهما ولا يعبث بهما (ويكون جلوسه بينهما) أي الخطبتين (نحو سورة الاخلاص) أي يسن ذلك وقيل يجب فلا يجوز أقل منه (واذا فرغ) من الخطبة (شرع المؤذن في الإقامة) وبادر الامام ليبلغ المحراب مع فراغه من الإقامة فيشرع في الصلاة والمعنى في ذلك المبالغة في تحقيق الموالاة التي تقدم وجوبها وفي شرح المذهب يستحب له ان يأخذ في النزول من المنبر عقب فراغها أو يأخذ المؤذنون في الإقامة ويبلغ المحراب مع فراغ الإقامة انتهى فقيه تصریح باستحباب ما ذكرهنا (ويقرأ) بعد الفاتحة (في الاولى الجمعة والثانية المنافقين جهراً) للاتباع رواه مسلم بلفظ كان يقرأ وهو ظاهر في الجهر وروى هو أيضاً انه كان يقرأ في الجمعة سبع اسم ربك الاعلى وهل أتاك حديث الغاشية قال في الروضة كان يقرأ هاتين في وقت وهاتين في وقت فهم استئنا وفيها كأصلها لوتر الجمعة في الاولى قرأها مع المنافقين في الثانية ولو قرأ المنافقين في الاولى قرأ الجمعة في الثانية كي لا تخلو صلاته عن هاتين السورتين

\*(فصل يسن الغسل لحاضرها)\* أي لمن يريد حضور الجمعة وان لم تجب عليه (وقيل لكل أحد) حضراً ولا ويدل الاول حديث الشيخين اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل أي اذا أراد مجئها وحديث ابن حبان وأبي عوانة من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل وصارف الأمر عن الوجوب الى التنبه حديث من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل بالغسل أفضل

(قول) المتن على منبر كان صلى الله عليه وسلم أولاً يخطب الى جذع فلما اتخذ المنبر تحول اليه فحن الجذع حتى سمع منه مثل صوت العشار فأناه النبي صلى الله عليه وسلم فالتزمه فسكن والعشار الابل التي تحن الى أولادها \* فائدة \* مكان منبره صلى الله عليه وسلم أربع درجات منها درجة المستراح (قول) المتن أو مرتفع فان لم يكن مرتفع استند الى خشبة ونحوها لحديث الجذع (قوله) اذا انتهى اليه قال الاسنوي لانه يريد فراقهم (قوله) كما جلس قال الاسنوي أي عند جلوسه وفي نسكت العراقي ان النووي قال في الدقائق ان هذه اللفظة ليست عربية وان العجم تطلقها بمعنى عند (قوله) ولا شملاً لآزاد الشارح لفظه لا لدفع ما قيل لو التفت يميناً فقط أو شمالاً فقط صدق انه لم يلتفت يميناً وشمالاً فريد على العبارة (قوله) من الاقبال عليهم الخ فلما استدبرهم أو استدبروه كره \* فرع \* يكره له ان يجتبي والامام يخطب لانه يجلب النوم (قوله) في يده اليسرى ظاهراً حتى من أول الصعود وانظر اذا انتهى صعوده وأخذ في التحول للاقبال عليهم هل يكون مبدأ التحول من جهة يمينه أو يساره أم يستوى الامر ان (قول) المتن المناققين انظر ما حكمتها (قوله) مع المناققين لو كان الباقي من الوقت ما يسع احدهما فقط فالظاهر انه يقرأ المناققين ولو وسعهما فالظاهر البداء بالجمعة

\*(فصل يسن الغسل الخ)\* (قول) المتن لكل أحد أي فيكون حقاً اليوم



(قوله) وليس المراد بها الخ عبارة الرافعي رحمه الله وليس المراد على الوجه كلها الأربع والعشرين التي قسم اليوم والميلة عليها انتهى فان قلت ما المراد بالساعات باعتبار ما حكاه الشارح عن شرح المذهب قلت قبل جعل كل يوم من أيام الجمعة شتاء وصيفاً مقسوماً على اثنتي عشرة ساعة كما نطق به الحديث الشريف لا الفلكية ولا ترتيب السابق في الفضل والساعات بهذا المعنى تعرف بالزمانية عند علماء الميقات وهذا الكلام لي فيه بحث من حيث ان الصحيح اعتبار الساعات من الفجر ومن البين ان الحصة من الفجر الى الزوال ازيد من باقي النهار بنحو ثلاثين درجة فيلزم زيادات الساعات فيها سواء اعتبرنا الفلكية أم غيرها فليتلأمل (قوله) والاختلاف الامر باليوم الشاق والصائف زاد الرافعي وافات الجمعة في اليوم الشاق لن جاء (١١٩) في الساعة الخامسة انتهى ووجه ان الطويل منها تزيد ساعاته وقول الشارح

وفي حديث أبي داود الى آخره دليل لقول الشيخين وليس المراد الفلكية والاختلاف الخ وفي قطعة السبكي رحمه الله والساعات من طلوع الفجر وقيل من طلوع الشمس وقيل من أول الزوال ويكون أطلق الساعات على اللحظات ويؤيده حديث يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة الخ واعلم ان الساعات الفلكية أربعة وعشرون ساعة يخص كل ساعة ستة عشر درجة فاذا استوى الليل والنهار كان كل منهما مائة وثمانين درجة فاذا وصل أحدهما بعد ذلك الى نهاية طوله أخذ من الآخر ساعتين ثلاثين درجة فتكون غاية القصر الانتهاء الى عشر ساعات هذا اصطلاح أهل الميقات وعندهم ابتداء النهار من طلوع الشمس والراح كما عرفت اعتبار الساعات من طلوع الفجر ولا يخفى ان الحصة من الفجر الى الزوال ازيد من باقي النهار بكثير فاعتبرنا الفلكية لزم زيادة عددها على الست واختلافها في الشتاء والصيف وان حملناه على الزمانية بالنظر الى اختلاف البدنة مثلاً كالأوتنصا كما أشار اليه في شرح المذهب فلا يصح ذلك الا بأن يقسم من الفجر الى الزوال ست

الذي يليه لئلا يستوى في الفضيلة رجلان جآ في طرفي ساعة وليس المراد بها الفلكية والاختلاف الامر باليوم الشاق والصائف وفي حديث أبي داود والنسائي باسناد صحيح كقوله في شرح المذهب يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة وهو شامل لجميع أيامه وذكر الماوردي ان الامام يختاره ان يتأخر الى الوقت الذي تقام فيه الجمعة اتباعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه (ماشياً) لآراكا للبحث على ذلك مع غيره في حديث رواه أصحاب السنن الاربعة وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين (بسكنة) حديث الشيخين اذا أقيم الصلاة فعليكم بالسكينة وهو مبين للمراد من قوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله أى امضوا كما قرئ به وفي الروضة كاصلها تفيد المشي الى الجمعة على سكونية بما لم يضق الوقت وانه لا يسعى الى غيرها من الصلوات أيضاً (وان يشتغل في طريقه وحضوره) قبل الخطبة (بقراءة أو ذكر) أو صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والطريق من يد على المحذور وغيره وفي التنزيل في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه وفي الصحيحين فان أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه وفي مسلم فان أحدكم اذا كان بعد الى الصلاة فهو في صلاة (ولا يتخطى) رقاب الناس للبحث على ذلك مع غيره في حديث رواه أبو داود وصححه ابن حبان والحاكم على شرط مسلم قال في الروضة كاصلها الا اذا كان اماماً أو كان بين يديه فرجة لا يصلها بغير تخطى قال في شرح المذهب فلا يكره له التخطى أما الامام وفرضه فبين لم يجز طريقاً الا به للضرورة وأما غيره فلتفريط الجالس وراء الفرجة بتركها سواء وجد غيرها أم لا سواء كانت قريبة أم بعيدة ولا يمكن استحب ان كان له موضع غيرها ان لا يتخطى وان لم يكن موضع وكانت قريبة بحيث لا يتخطى أكثر من رجلين ويحويهما خلفها وان كانت بعيدة ورجا أن يتقدموا اليها اذا أقيمت الصلاة استحب أن يتقدم موضعه ولا يتخطى ولا يفتخط (وان يتزين بأحسن ثيابه وطيب) لذكرهما في الحديث السابق في التخطى وأولى الثياب البيض فان لبس منه بوجافاً صبغ غزله ثم نسج كالبرد لا ماصبغ من دوا (وازالة الظفر) والشعر لا تساع روى البزار في مسنده عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يلقم أظفاره ويقص شاربه يوم الجمعة قبل ان يخرج الى الصلاة (والريح) السكرية كالصنمان لانه يتأذى به غيره فيزال بالماء أو غيره (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (و) ان (يقرأ الكهف يومها وليلتها) أى الحديث من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أضاء له من النور ما بين الجمعتين رواه الحاكم وقال صحيح الاسناد وحديث من قرأ

ساعات متساوية الاجزاء لكن يلزمه زيادة اجزاء كل ساعة من هذه الحصة على اجزاء كل ساعة من ساعات بعد الزوال لطول الحصة الاولى كما علمت فليتلأمل وقول الرافعي رحمه الله ولم انت الجمعة الخ لم أدر معناه خصوصاً مع تحميمه اعتبارها من الفجر (قول) المتن ولا يتخطى أى ويحرم أن يقم رجلان ليجلس مكانه فان قام الرجل بنفسه لم يكره لغيره أن يجلس مكانه ثم ان تقرب من الامام أو انتقل الى مثل الاول لم يكره والا كره له ان لم يكن له عذر لان الاثار بالقرب مكروه (قوله) في حديث رواه أبو داود الخ هو من غسل واعتسل وبكر وبسكر ومشى ولم يركب الخ (قوله) لا ماصبغ قال البندنجي وغيره يكره لبسه ذكره في شرح الروض (قول) المتن يومها وليلتها قال الاذرى وقراءتها راكداً \* فائدة \* ثبت في صحيح مسلم ان الساعة تقوم يوم الجمعة (قوله) أضاء له من النور ذكر ابن الرفعة بدله غفر قال والمراد الجمعة الماضية وقيل المستقبلة

(قوله) بعد ذكر أقوال التعيين أي الأقوال التي سأتها في شرح المذهب (قوله) وغيره الضمير فيه يرجع لقوله بما ذكر (قول) أنتن التشاغل بالبيع وغيره هذا يعنيك أن الشخص إذا قرب منزله جدًا من الجامع ويعلم الإدراك ولو توجه في أثناء الخطبة (١٢٠) يحرم عليه أن يمكث في بيته لشغل

مع عياله أو غيرهم بل يجب عليه المبادرة إلى الجامع عملاً بقوله تعالى إذا نودي للصلاة الخ وهو أمر مهم فتفتن له \* ثم قال في شرح المذهب كراهة تشييك الأصابع في المسجد خاص بمن في الصلاة أو ينظر الصلاة انتهى ولسبق الخطيب إذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال في شرح الروض وقضية تعبيرهم هذا أنه مباح مستوى الطرفين ثم حاول أنه خلاف الأولى بحافظة على الاستماع ولو احتاج الولي إلى بيع بل التيم وقت النداء لضرورة فادفع فيه شخص من أهل الجمعة بنا راودع وبه شخص من غير أهلها نصف دينار فهل يجب الأول أو الثاني احتمالان للروايات

\* (فصل من أدرك ركوع الثانية الخ) \* (قوله) واستمرعه إلى أن سلم هذا توطئة لقول المتر فيصلي بعد سلام الإمام ركعة وليس بشرط إذ لو فارقه في التشهد صحت الجمعة كما صرح به الجلال السيوطي وهو ظاهر نعم لو أحدث الإمام في التشهد فيحتمل عدم صحة الجمعة المسبوق لعدم تحقق التبعة بجمعة الإمام وسبب في أول الحاشية المسطورة بديل النصفية أي على قول الشارح أنه لم يدرك وهي في الصفحة ثمانية وأول كذا الخشني راد السبكي في قطعه أن السبكي رحمه الله حاول ذلك حتى في حق من أدرك أول الثانية وهذا كله مشكل فقد قال الأصحاب أن من أقضى بالإمام في الثانية ثم استخلفه فأقضى به شخص فيها أتم الحلية الظاهر والمقتضى به الجمعة وظاهره كما ترى أن المقتضى به يتم الجمعة

سورة الكهف ليلة الجمعة أنشأه من النور ما بينه وبين البيت العتيق رواه الدارمي في مسنده (ويكثر الدعاء) يومه هار جاء أن يصادف ساعة الاجابة في حديث الصحيحين بعد ذكر يوم الجمعة فيه ساعة لا توافقها عبد مسلم يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه وأشار بيده صلى الله عليه وسلم يقلها وفي رواية لمسلم وهي ساعة خفيفة وورد تعيينها أيضاً في حديث يوم الجمعة ثلث عشرة ساعة السابق قرى بها التسوها آخر ساعة بعد العصر وفي حديث مسلم هي ما بين أن يجلس الإمام أي على المنبر إلى أن يقضى الصلاة أي بفرغ منها قال في شرح المذهب بعد ذكر الحديثين وغيرهما يحتل أهم متلة تكون في بعض الأيام في وقت وفي بعضها في وقت آخر كما هو المختار في ليلة القدر وقال فيه بعد ذكر أقوال التعيين بما ذكره وغيره قال الشافعي عياض وليس معنى هذه الأقوال أن هذا كله وقت لهذه الساعة بل المعنى أنها تسكون في أثناء ذلك الوقت لقوله وأشار بيده يقلها قل وهذا الذي قاله الشافعي صحيح ودكر في الروضة في كتاب صلاة العيدين أن الشافعي رضي الله عنه باغى أنه يستحب أن يعاد في ليلة الجمعة وأنه استحب الدعاء فيها (و) يكثر (الصلاة) على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة وليلة الحديث أكثر وأما الصلاة على ليلة الجمعة ويوم الجمعة فمن صلى على صلاة على الله عليه بها عشرة رواه البيهقي بسند جيد وصح ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين حديث أن من أفضل أيامكم يوم الجمعة كثر وأما الصلاة على نفسه (ويحرم على ذي الجمعة) أي من تلزمه (اتشاغل بالبيع وغيره) المزيد في الروضة من العتود وأما ما أتبع وغيره (بعد الشروع في الأذان بين يدي الخطيب) قال تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع أي أتركوه وأمروا له وجوب وهو باترك فيحرم الفعل وليس على أن يبيع غيره مما ذكرناه في معناه في تنويع الجمعة وتبديدها لأن بين يدي الخطيب أي بوقت كونه على المنبر أنه الذي كان في عهدته صلى الله عليه وسلم كما تقدم فأنصرف النداء في الآية إليه فلو أذن قبل جلوس الخطيب على المنبر لم يترك البيع كما قلناه في الروضة وكذا ما قيس به قل فيها وحرمة في حق من جالس له في غير المنبر إذا ما جمع النداء فاستأجره الجمعة فباع في طريقه أو تعد في الجامع ويخرج فلا يتركه كسب في التبعة وهو ظاهر سكر البيهقي في المنع مكره انتهى ولو بايع اثنين أحدهما من تلزمه الجمعة دون الآخر أتم الآخر أيضاً لأنه على الحرام وفي شرح المذهب عن الشافعي وصاحب الهدية كره له وهو شاذ وفيه إذا باع ما ليس من أهل فرض الجمعة لم يتركه بمحال ولم يكرهه (فان بيع) من حرم عليه البيع (صح) به لأن المنع منه معنى خارج عنه وبقيس به غيره من العتود (وبكره) التشاغل المذكور (قوله الأذان) المذكور (بعد الزوال والله أعلم) بخلافه قبل الزوال فلا يصح أن يترك في الروضة كسبها على البيهقي في الكراهة وعدمها

\* (فصل من أدرك ركوع الثانية) \* من الجمعة مع الإمام واستمرعه إلى أن يسلم (أدرك الجمعة) أي لم تنته (فصلى بعد سلام الإمام ركعة) فاستأجرها قال صلى الله عليه وسلم من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك صلاة وقد من أدرك من الجمعة ركعة فبدر إليها أخرى رواها الحاكم وقال في كل منهما ما إذا دعه على شرط الشيخين قل في شرحه يذهب وقوله فيلعل هو بضم الياء

حيث ما أدرك مع الركوع والسجود سواء بطلت صلاة الخليفة بعد ذلك أم لا وذلك دليل ظاهر على حصول الجمعة للأمام وقت في مسندنا ولا يضره حديث الإمام فليأمل

(قول) المتن فيتم بغيره لا حاجة الى استثناء نية (قول) المتن جازله الاستخلاف في الاظهر وذلك لان غاية أمره الاقتداء بامامين وقد ثبت ذلك في استخلاف أبي بكر رضي الله عنه مرتين الأولى حين ذهب صلى الله عليه وسلم ليصلح بين بني عمرو بن الجموح والثانية في مرض موته صلى الله عليه وسلم واستدل للثاني بأنه صلى الله عليه وسلم لما ذكر أنه جنب لم يستخلف وقال مكانكم حتى رجعت وأما قضية أبي بكر فذلك من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لا يليق أن يتقدم أحد عليه وردباً أن رواية البخاري صريحة في أن الجنب كانت قبل الاحرام وعلى تقدير البعدية فذلك لسان الجواز وأيضا قصة المرض آخر الامرين فتكون ناسخة وأما دعوى الخصوصية فيمنعها أنه صلى الله عليه وسلم أشار الى أبي بكر أن يثبت مكانه فترك ذلك أدباً نعم بطرق دليل الأول كما قال السبكي أن أبا بكر لم يخرج نفسه من الصلاة فلا ينقض دليلاً على جواز الاستخلاف عند بطلان صلاة الامام قال فالأولى الاستدلال باستخلاف عمر رضي الله عنه حين طعن لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه انتهى وخالف شيخنا في شرح الروض فجعل استخلاف من بطلت صلاته مستفاداً بالأولى من قصة أبي بكر رضي الله عنه \* فائدة \* خرج الامام (١٢١) بحديث عمداً بطلت صلاة المؤمنين عند الحنفية (قوله) يتوهمنا ظهراً أي ولا حرج عليهم في ترك

الجمعة للعذر هذا معنى كلامهم فيما يظهر (قول) المتن حضر الخطبة أما السماع فلا يشترط قطعاً (قوله) وقيل يشترط أي كما أنه لا يصح ابتداء امامة من لم يحضر الخطبة (قوله) وقيل يشترط ادراك الركعة الخ أي ليكون مدركال للجمعة رعب الشارح بالادراك في هذه المسألة لأن مجرد حضور الركعة الأولى ليس كافياً ولذا قال الاسنوي الصواب أن يقول ولا ادراك الركعة الأولى (قوله) كان اقتدى في الثانية عبر بالسكان إشارة الى أن مثل ذلك ما واقع في الأولى بعد فوات الركوع (قول) المتن دونه انظر هل يشترط في هذا أن يكون زائداً على الأربعين (قوله) لانه لم يدرك الخ زاد السبكي في قطعه بخلاف ما إذا استمر مأموماً الى آخر الصلاة فانه إذا أدرك ركعة جعل تبعاً للامام في ادراك الجمعة والخليفة امام لا يمكن

وفتح الصاد وتشديد اللام وتقدم في الباب ان من لحق الامام المحدث راكعاً لم تحسب ركعته على الصحيح فاستغنى به عن التقيدها بغير المحدث (وان أدركه) أي الامام (بعده) أي بعد ركوع الثانية (فاتته) الجمعة لفهوم الحديث الأول (فيتم بعد سلامه) أي الامام (ظهوراً رباعاً) وفيه حديث من أدرك الركوع من الركعة الأخيرة يوم الجمعة فليضف اليها أخرى ومن لم يدرك الركوع من الركعة الأخيرة فليصل الظهر أربعاً واهل الدار طنفي باسناد ضعيف (والاصح انه ينوي في اقتدائه الجمعة موافقة للامام والثاني الظهر لانها التي يفعلها \* تمة \* من صلى الركعة الأولى مع الامام ثم فارقه بعدراً وبغيره وقلنا بالراجح انه لا تنضم المارقة أتمها جمعة كالوحد حدث الامام في الثانية (واذا خرج الامام من الجمعة أو غيرها) من الصلوات (بحدث أو غيره) كعاف (جاز) له (الاستخلاف في الاظهر) فيتم القوم الصلاة مقتدين بالخليفة من غير استثناء نية القدوة كما سيأتي والثاني يقول يتوهمنا واحداً في الجمعة ان كان الحدث في الأولى يتوهمنا ظهراً وفي الثانية فيتمها ظهر من لم يدرك مع الامام ركعة وعلى الأول قال الامام يشترط حصول الاستخلاف على قرب فلو فعلوا على الانفراد ركعتين استخلاف بعده (ولا يستخلف للجمعة الا مقتدياً به قبل حدثه) لان في استخلاف غير مقتدي ابتداء جمعة بعد انعقاد جمعة وذلك لا يجوز (ولا يشترط) في جواز الاستخلاف (كونه) أي المقتدى (حضر الخطبة ولا الركعة الأولى في الاصح فهماً) وقيل يشترط حضوره الخطبة وان لم يسمعها وقيل يشترط ادراك الركعة الأولى وان لم يحضر الخطبة (ثم) على الاصح (ان كان أدرك الركعة الأولى تمت جمعهم) أي القوم الشامل له سواء أحدث الامام في الأولى أم في الثانية كما قاله في المحرر وغيره (والا) كان اقتدى في الثانية (تتم) الجمعة (لهم دونه) أي غيره (في الاصح) لانه لم يدرك مع الامام ركعة فيتمها ظهراً والثاني تتم له لانه صلى ركعة في جماعة (ويراعى)

٣١ ل ج ل جعله تبعاً للمؤمنين وبخلاف ما إذا أدركه في الركعة الأولى وأحدث الامام فيها لان الاقتداء في الأولى كدواً أقوى فانه لا يتوقف على تمام جمعة الامام قال ومن هذا الفرق تستفيد أن من أدرك من أول الركعة الثانية أي بعد السجود وأحدث الامام في التشهد لا يدرك الجمعة وان شرط ادراكها بركوع الثانية ان يستمر مع الامام الى السلام انتهى أقول فليعمل الشارح رحمه الله نظر الى ذلك فقال فيما سلف واستمر معه الى أن سلم لكن السبكي كما ترى انما شرط بقاء الامام الى السلام لبقاء المؤمن معه وهذا يصدق بأن يفارقه في التشهد ويستمر معه الى أن يسلم فتأمل بقي شيء شخص أدرك الامام راكعاً في الأولى فأحرم خلفه واستمر معه ففسدت صلاة الامام عقب الفراغ من سجود الأولى لا أحسب أحداً يتوقف في حصول الجمعة لهذا المسبوق كبقية القوم ومن البين ان جمعة انما صححت تبعاً لامامه وقد خرج امامه من الصلاة فلم يضره وهذا عند التأمل ربما سارع فيما حواه السبكي الآن يجيب بأن الاقتداء في الأولى أكد كما سلف ثم قضية كلام السبكي ان المسبوق لو أدرك مع الامام ركوع الثانية وسجودها ثم استخلفه يتم ظهراً وفيه نظر وينبغي أن يتم جمعة كما مشى عليه شيخنا في بعض نسخ شرح المنهج ونقله عن البغوي (قوله) والثاني تتم له لانه صلى ركعة في جماعة أي كالمسبوق



(قوله) بعدد كرا أقوال التعيين أى الأقوال التى ساقها فى شرح المذهب (قوله) وغيره الضمير فيه يرجع (قوله) بما ذكر (قوله) لا يشغل وغيره هذا يفيد أن الشخص إذا قرب منزله جذا من الجامع ويعلم الإدراك ولو توجه فى أثناء الخطبة (١٢٠) يحرم عليه أن يمكث فى بيته لشغل

مع هياله أو غيرهم بل يجب عليه المبادرة إلى الجامع عملاً بقوله تعالى إذا نودي للصلاة الخ وهو أمرهم فنظن له \* تفته \* قال فى شرح المذهب كراهة تشبيل الأصابع فى المسجد خاص بمن فى الصلاة أو ينظر الصلاة انتهى ولمسح الخطيب إذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال فى شرح الروض وقضية تعبيرهم هذا أنه مباح مستوى الطرفين ثم حاول أنه خلاف الأولى محافظة على الاستماع ولو احتاج الولي إلى بيع مال اليتيم وقت النداء لفرضه فرفع فيه شخص من أهل الجمعة ديناراً ودفن فيه شخص من غير أهلها نصف دينار فهل يجب الأول أو الثاني احتمالان للروايات

\* (فصل من أدرك ركوع الثانية الخ) \* (قوله) واستمر معه إلى أن سلم هذا توطئة لقول المتن فيصلى بعد سلام الإمام ركعة وليس بشرط أدول فارقته فى التشهد صحت الجمعة كما صرح به الجلال الأسنوى وهو ظاهر نعم لو أحدث الإمام فى التشهد فيحتمل عدم صحة الجمعة المسبوق لعدم تحقق التعيين لجمعة الإمام وسيأتى فى أول الحاشية المستورة بذيال الصفحة أى على قول الشارح لأنه لم يدرك وهى فى الصفحة الثانية وأول كلام المحشى راد السبكي فى قطعه أن السبكي رحمه الله حاول ذلك حتى فى حق من أدرك أول الثانية وهذا كله مشكل فقد قال الأصحاب أن من اقتدى بالإمام فى الثانية ثم استخلفه فاقتدى به شخص فيها أتم الخليفة الظاهر والمقتدى به الجمعة وظاهره كما ترى أن المقتدى به يتم الجمعة

حيث ما أدرك معه الركوع والسجود فى مسئلتنا ولا يضره حديث الإمام فليأمل

سورة الكهف ليلة الجمعة أنشأه من النور ما بينه وبين البيت العتيق ورواه الدارمى فى مستنده (ويكثر الدعاء) يومه هار جاً أن يصادف ساعة الإجابة فى حديث الصحيحين بعدد كرا يوم الجمعة فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه وأشار بيده صلى الله عليه وسلم يقلها وفى رواية لمسلم وهى ساعة خفيفة وورد تعيينها أيضاً فى حديث يوم الجمعة ثلث عشرة ساعة السابق قريباً فالتسوية آخر ساعة بعد العصر وفى حديث مسلم هى ما بين أن يجلس الإمام أى على المنبر إلى أن يقضى الصلاة أى يفرغ منها قال فى شرح المذهب بعدد كرا الحديثين وغيرهما يحتمل أهميته تكون فى بعض الأيام فى وقت وفى بعضها فى وقت آخر كما هو المختار فى ليلة القدر وقال فيه بعدد كرا أقوال التعيين بما ذكر وغيره قال القاضى عياض وليس معنى هذه الأقوال أن هذا كله وقت لهذه الساعة بل المعنى أنها تكون فى أثناء ذلك الوقت لقوله وأشار بيده يقلها قال وهذا الذى قاله القاضى صحيح ودكر فى الروضة فى كتاب صلاة العيدين أن الشافعى رضى الله عنه بلغه أنه يستحب الدعاء فى ليلة الجمعة وأنه استحب الدعاء فيها (و) يكثر (الصلاة) على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة وليلتها حديث أكثر (والصلاة على ليلة الجمعة ويوم الجمعة فمن صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشراً) ورواه البيهقى بإسناد جيد وصححه ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين حديث أن من أفضل أيامكم يوم الجمعة فأكثروا من الصلاة على فيه (ويحرم على ذى الجمعة) أى من تلزمه (التشاغل بالبيع وغيره) المزيد فى الروضة من العقود والأصناف وغيرها (بعد الشروع فى الأذان بين يدي الخطيب) قال تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع أى اتركوه والأمر للوجوب وهو بالترك فيحرم الفعل وليس على البيع غيره مما ذكر لأنه فى معناه فى تقويت الجمعة وتقييد الأذان بين يدي الخطيب أى بوقت كونه على المنبر لأنه الذى كان فى عهده صلى الله عليه وسلم كما تقدم فأنصرف النداء فى الآية إليه فلما أذن قبل جلوس الخطيب على المنبر لم يحرم البيع كما قلناه فى الروضة وكذا ما قيس به قال فيها وحرمة فى حق من جالس له فى غير المسجد ما إذا سمع النداء فقام بقصد الجمعة فباع فى طريقه أو فعد فى الجامع وباع فلا يحرم كما صرح به فى التتمة وهو ظاهر لكن البيع فى المسجد مكروه انتهى ولو تابع اثنين أحدهما ممن تلزمه الجمعة دون الآخر أتم الآخر أيضاً لا عاتيه على الحرام وفى شرح المذهب عن البندنجي وصاحب العدة كرهه وهو شاذ وفيه إذا تابعوا وليسا من أهل فرض الجمعة لم يحرم بحال ولم يكرهه (فإن باع) من حرم عليه البيع (صح) يبعه لأن المنع منه معنى خارج عنه ويقاس به غيره من العقود (وبكره) التشاغل المذكور (قبل الأذان) المذكور (بعد الزوال والله أعلم) بخلافه قبل الزوال فلا يكرهه واقتصر فى الروضة كأصلها على البيع فى الكراهة وعدمها

\* (فصل من أدرك ركوع الثانية) \* من الجمعة مع الإمام واستمر معه إلى أن يسلم (أدرك الجمعة) أى لم تفته (فصل بعد سلام الإمام ركعة) لاتباعها قال صلى الله عليه وسلم من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة وقال من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى رواها الحاكم وقال فى كل منهما ما أسنده صحيح على شرط الشيخين قال فى شرح المذهب وقوله فليصل هو بضم الياء

حيث ما أدرك معه الركوع والسجود سواء بطلت صلاة الخليفة بعد ذلك أم لا وذلك دليل ظاهر على حصول الجمعة للأمام وفتح

(قول) المتن فيتم بعيدانه لاجابة الى استئناف نية (قول) المتن جازله الاستخلاف في الاظهر وذلك لان غاية أمره الاقتداء بما مامين وقد ثبت ذلك في استخلاف أبي بكر رضي الله عنه مرتين الأولى حين ذهب صلى الله عليه وسلم ليصلح بين بني عمرو بن الجموح والثانية في مرض موته صلى الله عليه وسلم واستدل الثاني بأنه صلى الله عليه وسلم لما ذكره جنته لم يستخلف وقال مكانكم حتى رجعت وأما قضية أبي بكر فذلك من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لا يليق أن يتقدم أحد عليه ورد بأن رواية البخاري صريحة في أن الجنبه كانت قبل الاحرام وعلى تقدير البعدية فذلك لسان الجواز وأيضا فقصصة المرض آخر الامر من فتكون ناسخة وأما دعوى الخصوصية فيمنعها انه صلى الله عليه وسلم أشار الى أبي بكر أن يثبت مكانه فترك ذلك أدبنا بطرق دليل الا قول كما قال السبكي أن أبي بكر لم يخرج نفسه من الصلاة فلا ينقض دليلا على جواز الاستخلاف عند بطلان صلاة الامام قال فالاولى الاستدلال باستخلاف عمر رضي الله عنه حين طعن لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه انتهى وخالف شيخنا في شرح الروض فجعل استخلاف من بطلت صلاته مستفادا بالاولى من قصة أبي بكر رضي الله عنه \* فائدة \* خرج الامام (١٢١) بحدوث محمد بطلت صلاة المأمومين عند الحنفية (قوله) يقولونها طهرا أي ولا حرج عليهم في ترك

الجمعة للعدول هذا معنى كلامهم فيما يظهر (قول) المتن حضر الخطبة أما السماع فلا يشترط قطعا (قوله) وقيل يشترط أي كما انه لا يصح ابتداء امامة من لم يحضر الخطبة (قوله) وقيل يشترط ادراك الركعة الخ أي ليكون مدركا للجمعة وعبر الشارح بالادراك في هذه المسألة لأن مجرد حضور الركعة الاولى ليس كافيا ولذا قال الاسنوي الصواب أن يقول ولا ادراك الركعة الاولى (قوله) كان اقتدى في الثانية عبر بالكاف إشارة الى أن مثل ذلك ما واثقدي في الاولى بعد فوات الركوع (قول) المتن دونه انظر هل يشترط في هذا أن يكون زائدا على الاربعين (قوله) لانه لم يدرك الخ زاد السبكي في قطعه بخلاف ما اذا استمر مأموما الى آخر الصلاة فانه اذا أدرك ركعة جعل تبعا للامام في ادراك الجمعة والخليفة امام لا يمكن

وقع الصاد وتشديد اللام وتقدم في الباب ان من لحق الامام المحدث راكعا لم تحسب ركعته على الصحيح فاستغني به عن التقيدها بغير المحدث (وان أدركه) أي الامام (بعده) أي بعد ركوع الثانية (فاته) الجمعة لفهوم الحديث الاول (فيتم بعد سلامه) أي الامام (طهرا أربعا) وفيه حديث من أدرك الركوع من الركعة الاخيرة يوم الجمعة فليضف اليها أخرى ومن لم يدرك الركوع من الركعة الاخيرة فليصل الظهر أربعا رواه الدارقطني باسناد ضعيف (والاصح انه ينوي في اقتدائه الجمعة موافقة للامام والثاني الظهر لانها التي يفعلها \* تنبيه \* من صلى الركعة الاولى مع الامام ثم فارقه بعذر أو غيره وقلنا بالارجح انه لا تضر المفارقة أتمها جمعة كالأحد في الامام في الثانية (واذا خرج الامام من الجمعة أو غيرها) من الصلوات (بحدث أو غيره) كعاف (جاز) له (الاستخلاف في الاظهر) فيتم القوم الصلاة مقتدين بالخليفة من غير استئناف نية القدوة كما سيأتي والثاني يقول يقولونها واحدا في الجمعة ان كان الحدث في الاولى يقولونها طهرا وفي الثانية فيتمها طهرا من لم يدرك مع الامام ركعة وعلى الاول قال الامام يشترط حصول الاستخلاف على قرب فلو فعلوا على الافراد ركعات متع الاستخلاف بعده (ولا يستخلف للجمعة الا بمقدار ما قبل حدثه) لان في استخلاف غير المقتدى ابتداء جمعة بعد انعقاد جمعة وذلك لا يجوز (ولا يشترط) في جواز الاستخلاف (كونه) أي المقتدى (حضر الخطبة ولا الركعة الاولى في الاصح فهمما) وقيل يشترط حضوره الخطبة وان لم يسمعها وقيل يشترط ادراكه الركعة الاولى وان لم يحضر الخطبة (ثم) على الاصح (ان كان أدرك الركعة) (الاولى تمت جمعهم) أي القوم الشامل له سواء أحدث الامام في الاولى أم في الثانية كما قاله في المحرر وغيره (والا) كان اقتدى في الثانية (فتتم) الجمعة (لهم دونه) أي غيره (في الاصح) لانه لم يدرك مع الامام ركعة فيتمها طهرا والثاني تتم له لانه صلى ركعة في جماعة (ويراعى)

٣١ ل ج ج جعله تبعا للمأمومين وبخلاف ما اذا أدرك في الركعة الاولى وأحدث الامام فيها لان الاقتداء في الاولى كدوا أقوى فانه لا يتوقف على تمام جمعة الامام قال ومن هذا الفرق تستفيد أن من أدرك من أول الركعة الثانية أي بعد السجود وأحدث الامام في التشهد لا يدرك الجمعة وان شرط ادراكها بركوع الثانية ان يستمر مع الامام الى السلام انتهى أقول فلعن الشارح رحمه الله نظرا الى ذلك فقال فيما سلف واستمر معه الى أن سلم لكن السبكي كما ترى انما شرط بقاء الامام الى السلام لبقاء المأموم معه وهذا يصدق بأن يفارقه في التشهد ويستمر معه الى أن يسلم فتأمل بقي شيء شخص أدرك الامام ركعة في الاولى فأحرم خلفه واستمر معه فسدت صلاة الامام عقب الفراغ من سجود الاولى لا أحسب أحدا يتوقف في حصول الجمعة لهذا المسبوق كبقية القوم ومن البين ان جمعة انما صححت تبعا لامامه وقد خرج امامه من الصلاة فلم يضربوه وهذا عند التأمل ربما سارعا فيما حواه السبكي الا أن يجيب بأن الاقتداء في الاولى أكد كما سلف ثم قضية كلام السبكي ان المسبوق لو أدرك مع الامام ركوع الثانية وسجدها ثم استخلفه يتم طهرا وفيه نظر وينبغي أن يتم جمعة كما مشى عليه شيخنا في بعض نسخ شرح المنهج ونقله عن البغوي (قوله) والثاني تتم له لانه صلى ركعة في جماعة أي كالمسبوق

(قول) المتن نظم صلاة المسخلف أي لا نظم صلاة نفسه (قول) المتن تشهد جالساً قال الاسنوي الظاهر عدم وجوب التشهد كما يفهم من تفسير المؤلف بالنظم لأن حاله لا يزيد على بقاء امامه حقيقة قال بل المتجه أيضاً أن القعود غير واجب لأن المأموم يجوز له المفارقة بعد أدراك ركعة من الجمعة فهذا أولى ونبه عليه أنه يجوز للخليفة أيضاً أن يقدم من يسلم بهم (قوله) بكل حال أي سواء قلنا نحصل للخليفة الجمعة أم لا (قوله) كما قيل يريد الامام الاسنوي رحمه الله حيث اعترض بأن التخيير لا يفهم من الإشارة لاسيما مع الاستدبار وكثرة الجماعة (قوله) اتفاقاً أي بخلاف الجمعة كما سلف الخلاف فيها (قوله) ويقعد ويأتي به ظاهره الوجوب وقد يشكك على (١٢٢) ما سلف نقلناه عن الاسنوي في بحثه

عدم الوجوب في خليفة الجمعة (قوله) منفردين أي بدليل تحمله سهوهم العارض في هذه الحالة قبل استخلافه (قول) المتن ومن زحم قال الامام ليس في الزمان من يحيط باطراف مسألة الزحام (قوله) في الركعة الاولى حمله على هذا التقيد كلام المصنف الآتي أما إذا كان في الثانية فيسجد متى تمكن قبل سلام الامام أو بعده نعم ان كان مسبقاً لحقة في الثانية فان تمكن قبل سلام الامام سجد وأدرك الجمعة والافات (قول) المتن والالحاق فضيته أنه لا يجوز اخراج نفسه من الصلاة قال الامام وهو الذي يظهر عندي لأنه يتوقع المضي فيها فكيف يخرج عنها عمداً كذا نقله عنه الشيخان وأقره قال الاسنوي وليس الأمر كذلك على المشهور في المذهب والذي نص عليه الشافعي أنه يجوز له ابطال الصلاة وينتظر الجمعة ان زال الزحام انتهى أقول الوجه ما قاله الامام رحمه الله وذلك لأن هذا الشخص لو استمر في الاعتدال فلم تزل الركعة إذ بعد فراغ الامام من الركوع تابعه في السجود وأدرك الجمعة ولو فرض اخراج نفسه فزال الزحام كما ذكرنا فانتهاه الجمعة فكيف يقسم له في تفويتها مع احتمال تحصيلها بما ذكرنا وتصريحهم بأن من أدرك الامام في

المسبوق (النظم) صلاة (المسخلف فاذا صلى) بهم (ركعة تشهد) جالساً (وأشار اليهم) بعد التشهد عند القيام (ليفارقوه) بالية ويسلموا (أو ينتظروا) سلامهم بهم وهو الأفضل كما قاله في شرح المذهب ويأتي بثلاث ركعات أو ركعة على الخلاف ولو اقلندى به مسبوق في الركعة التي صلاها بهم صحت له الجمعة بناء على صحة الجمعة خلف الظهر وهو الراجح وتصح جمعهم بكل حال لان لهم الانفراد بالركعة الثانية فلا يضراقتداؤهم فيها بمصلي الظهر وقوله ليفارقوه الى آخره علة غائية للإشارة أي فيكون بعدها وليس ناشئاً عنها كما قيل أما غير الجمعة فيجوز أن يستخلف فيها غير مقتدبه عند أكثرين بشرط أن لا يخالفه في ترتيب صلاته كان يستخلفه في الاولى أو الثالثة من الرابعة بخلاف الثانية والاخيرة لا تخاوجهما الى القيام وهم يحتاجون الى القعود ولو استخلف مقتدياً به في غير الاولى جاز اتفاقاً كما قاله في شرح المذهب ويراعى الخليفة نظم صلاة الامام في استخلافه في ثانية الصبح يفت فيها ويقعد لتشهد ويأتي به كما صرح به في شرح المذهب ثم يفت في ثالثة لنفسه وعند قيامه الهايمار قونه بالية ويسلمون أو ينتظرون سلامهم بهم وهو الأفضل كما قاله في التحقيق وان لم يعرف المسبوق نظم صلاة الامام في استخلافه قولاً قال في الروضة أرجح ما دليلاً وفي شرح المذهب أقسم بما لا يصح وفي التحقيق أظهرهما صحته ويراقب المأمومين اذا أتم الركعة فان همموا بالقيام قام والا فعد (ولا يلزمهم استئناف القعدة) أي ان ينووها بالخليفة (في الصبح) في الجمعة وغيرها لتزيل الخليفة منزله الاول في دوام الجماعة والثاني يقول بخروجه من الصلاة صاروا منفردين (ومن زحم عن السجود) على الارض مع الامام في الركعة الاولى من الجمعة (فأمكنه على انسان) مثلاً كظهره أو رجله (فعل) ذلك لزمه ما لم تكن من سجود يجزئه وقد روى البيهقي باسناد صحيح عن عمر رضي الله عنه قال اذا اشتد الزحام فليسجد أحدكم على ظهر أخيه ولا بد في مكانه من القدرة على رعاية هيئة الساجد بان يكون على مرتفع والمسجود عليه في منخفض وقيل لا يضر الخروج عن هيئة الساجد لعذر (والا) أي وان لم يمكنه السجود على شئ مع الامام (فالحجج انه ينتظر) التمكن منه (ولا يومي به) لقدرة عليه والثاني يومي به أقصى ما يمكنه كالريض للعذر والثالث يتخير بينهما (ثم) على الحجج (ان تمكن) منه (قبل ركوع امامه) في الثانية (سجداً) (رفع) من السجود (والامام قائم قرأ) فان ركع الامام قبل اتمامه الفاتحة ركع معه على الأصح الآتي في قوله (أو راعى) فالاصح ركع) معه (وهو مسبوق) لأنه لم يدرك محل القراءة والثاني لا يركع معه لأنه مؤتم به في حال قراءته بخلاف مسبوق فيتخلف ويقرأ ويسعى خلفه وهو مختلف بعذر (فان كان امامه فرغ من الركوع ولم يسلم واقفه فيما هو فيه) كالسبوق (ثم صلى ركعة بعده) وهذا قطع الامام وحكي غيره معه الوجه السابق انه يشغل بترتيب صلاة نفسه (وان كان سلم فانت الجمعة) لأنه لم تتم له ركعة

التشهد يجب عليه أن ينوي الجمعة لاحتمال أن يتذكر الامام ترك ركن فيعود اليه (قوله) لقدرة عليه ويندو وهذا قيل العذر وعدم دأومه (قوله) للعذر متعلق بقوله يومي (قول) المتن فان رفع الخذ كفيه أربعة أحوال تعلم من كلامه (قوله) والثاني لا يركع معه هو مقابل الأصح في المتن وفي كلام الشارح ثم على هذا الثاني يجب أن يقتصر على الأركان ويحتمل أن يأتي بالسنن مع مراعاة الوسط نقله الرافعي عن الامام (قوله) في حال قراءته الضمير راجع للام من قول انزل والامام قائم (قول) المتن فانت الجمعة لا ينبغي ان لو عاد الامام لسجود السهو كان المأموم مدر كلاً للجمعة

(قول) المتن في قول الخ لقوله صلى الله عليه وسلم فاداسجد فاسجد واوقد سجدا باسمه ولقوله وما فاتكم فأتوا أو فأنضوا ودليل الاظهر قوله صلى الله عليه وسلم وادرك فاركعوا والامام راعى الآن فوجب أن يركع معه وأما اذا سجد فاسجدوا فلا يعارض هذا انظر الى انفاء التعينية والسجود قد فات وبعضه قول عفية وادرك فاركعوا أو أركعوا وما فاتكم فأتوا الخ فلو قلنا به هنا لعلنا أول الخبر بخلاف أمره بالتابعة فان فيه عملا بأول الخبر وآخره لانه يأمر بالتابعة لا ويردك الفات ما لا اذا سلم وهذا مانص عليه في الام (قول) المتن في الاصح هذا الاصح ومقابله الآتي قال الرافعي رحمه الله ذكروا أن منشأ هذا الخلاف التردد في تفسير لفظ الشافعي رضي الله عنه حيث قال في ركع في الثانية وتسقط الاخرى فن قائل أراد بالآخرى (١٢٣) الاخيرة ومن قائل أراد الاول قالوا والاول اصح والثاني أشبه بكلامه

(قوله) والثاني يقول لانتصهار رتبة ان التلفيق ليس يتقص في حق المعذور وان كان نقصا فهو غير مانع الا ترى انا اذا احتسبنا بالركوع الثاني في مسئلتنا حكمنا بادراك الجمعة بلا خلاف مع حصول التلفيق بين هذا الركوع وذلك التحريم قاله الرافعي (قوله) ومقابل الاصح السابق الخ آخره الى هنا لان قول المتن وتذكر بها الجمعة في الاصح مفرع على الاصح الاول خاصة دون مقابله (قوله) ذا كذا الذي يدل على ان هذا مراد المسائل بقوله الآتي وان نسي (قوله) ذلك المعلوم وهو وجوب المتابعة (قول) المتن أو جهل مقابل قوله علما (قول) المتن والاصح ادراك الجمعة لم يذكر الشارح مقابله لعله من نظيره السابق ولذا اهل الاصح هنا بقوله الآتي لما تقدم وعبارة الاسنوي رحمه الله والثاني لا وان قلنا تذكرك بالمنقصة لان الملققة فيها نقص واحد وهنا اثنان كما سبق انتهى واحد النقصين هو التلفيق والآخر القدوة الحكمية فانه لم يتابع امامه هنا في معظم ركعته متبعة حسبة بل سجد متخلفا والحقناه به حكما لكونه

قبل سلام الامام بخلاف ما اذا رفع رأسه من السجود وسلم الامام في الحال فيتم في هذا الجمعة وفيما قبله التظهر (وان لم يمكنه السجود حتى ركع الامام) في الثانية (ففي قول يرعى نظم) صلاة (نفسه) فيسجد الآن (والاظهر انه يركع معه ويحسب ركوعه الاول في الاصح) لانه آتى به وقت الاعتداد بالركوع والثاني للمتابعة (فركعت ملققة من ركوع الاولى وسجود الثانية) الذي آتى به (وتذكر بها الجمعة في الاصح) لصدق الركعة في الحديث السابق بها والثاني يقول لانتصها ومقابل الاصح السابق يحسب ركوعه الثاني دون الاول لطول المدة بينه وبين السجود وعلى هذا تذكرك الجمعة بهذه الركعة جزما (فلوسجد على ترتيب) صلاة (نفسه عالما بان واجبه المتابعة) في الركوع على القول الاظهر ادراك ذلك (نظمت صلاته وان نسي) ذلك المعلوم عنده (أو جهل) ذلك (لم يحسب سجوده الاول) لخالفته به الامام ولا تبطل به صلاته لغيره (فاذا سجدنا بحسب) هذا السجود قاله الغزالي كالامام والصيدلاني وهو المراد في قول المحرر فالتقول انه يحسب به اي فتكمل به الركعة (والاصح ادراك الجمعة بهذه الركعة) الملققة من ركوع الاولى وسجود الثانية لما تقدم (اذا اكملت السجدتان) فيها (قبل سلام الامام) بخلاف ما اذا اكملت المتابعة وسجدت الرافعي فيما ذكر عن الغزالي وغيره بانه اذا لم يحسب سجوده والامام راعى لكون فرضه المتابعة وجب ان لا يحسب والامام في ركن بعد الركوع قال والمفهوم من كلام اكثر من ان لا يحسب له شيء مما يأتي به على غير سبيل المتابعة واذا سلم الامام سجد سجدتين لتمام الركعة ولا يكون مدر ك الجمعة وسكت على ذلك في الروضة وقال في شرح المذهب قطع به المصنف والجمهور ولو فرغ من سجوده الاول فوجد الامام ساجدا فتابعه في سجدتيه حسبتا له وتكون ركعته ملققة (ولو تخلف بالسجود) في الاولى (ناسيا) له (حتى ركع الامام الثانية) فذكره (ركع معه على المذهب) أي كما صرح به في المحرر على القول الاظهر الذي قطع به بعضهم والقول الثاني يراعى نظم صلاة نفسه كالزحوم وفرق القاطع بالاول بانه مقصر بالنسيان قال الروياني وطريق القطع أظهر بتمتة \* لوزحم عن السجود في غير الجمعة حتى ركع الامام في الثانية ففيه القولان وقيل يركع معه قطعاً وقيل يراعى نظم صلاة نفسه قطعاً وانما ذكروا الزحام في باب صلاة الجمعة لانه فيها أكثر

\*(باب صلاة الخوف)\*

معذور (قول) المتن اذا اكملت السجدتان وظاهر ان ذلك يحصل برفع رأسه قبل السلام (قوله) ولو فرغ الخ يريد ان لا يأتي هنا بحث الرافعي السابق (قوله) فتابعه في سجدتيه الخ لولم يتمكن الا في السجدة الثانية سجدتها وظاهر انه يسجد الاخرى خلافا للزكشي حيث بحث الانتظار في السجدة التي سجد بها مع الامام وأجرى احتمالا كما ينتظر في الجلوس بين السجدتين (قوله) على القول الاظهر متعلق بقوله أي كما صرح به (قوله) كالزحوم أي يجري هذا القول هنا كما هو ثابت في المزحوم (قوله) وقيل يركع معه قطعاً اهل وجه هذا كثرة الزحام في الجمعة كما ان وجه الذي بعده فيما يظهر كون الجماعة شرطاً في الجمعة أو تقول وجه الاول التردد في حصول الجمعة بالركعة الملققة ووجه الثاني التردد في حصول الجمعة بالقدوة الحكمية والرافعي ذكر ما ذكره الشارح ولم يذكره تعليلا \*(باب صلاة الخوف)\*

(قوله) لفارقتهم الامام الخ هل مبدؤها انتصاب الامام قائما لان الجميع صائر ون اليه أم رفع رأسه من السجود وجهان قال السبكي ومبدؤها نسبة المفارقة انتهى وقد سلف للثعلبي قول المتن فاذا قام للثانية فارقتهم ان الافضل (١٢٦) تأخير المفارقة الى القيام (قوله)

ويجوز ترك الحمل للعدو الخ أى على قول الوجوب وكذا يصح تخريجه على قول السنة أيضا لان المراد الجواز المستوي الطرفين (قوله) بمجمله يعنى انه ذكر النوع ومجمله وقال هنا مجمله وقال فيما سلف ما ذكر كأنه مجرد تفنن (قول) المتن ان يلتحم القتال مأخوذ من التصاق اللحم باللحم (قوله) ولا تؤخر الصلاة عن الوقت فيه اشعار بأن هذا النوع انما يرتكب عند ضيق الوقت وهو حاصل ما يفهم من الروض وشرحه واما باقى الانواع فالظاهر فيها عدم اشتراط ذلك (قول) المتن وكذا الاعمال الكثيرة الظاهر ان المراد الثلاث المتوالية ويحتمل الكثيرة عرفا (قوله) لعدم الحاجة اليه لو احتاج الى انذار أحد ممن يريد الكفر القتل به فيحتمل اغتفاره وعدم القضاء ويحتمل وجوب القضاء (قوله) شرعا قلنا يقال التعبير بالعجز غير صواب (قول) المتن فى الاظهر قال الاسنوى هذا تخريج الامام ومقابلته هو المنصوص والمنقول عن الاصحاب فعلى المصنف اعتراضان حكاية القولين ومخالفة المنصوص وقول الاكثرين (قوله) أى دم السلاح جعل الاسنوى دم السلاح من العام وعلى القضاء بندرة القتال الذى ينشأ عنه ذلك (قوله) أى صلاة شدة الخوف أى بلاعادة (قول) المتن فى كل قتال الحى يجوز له ذلك أيضا اذا كان عليه قصاص يرجو العفو عنه لو سكن غليل الولى ذكره الرافعى رحمه الله وقول الشارح أى لا اثم فيها أى يشمل المباح

باتظار الامام لهم والثانى يقول ان فردوا بها حسا (لا ثانية الاولى) لفارقتهم الامام اولها (وسهوه) أى الامام (فى الاولى يلحق الجميع) فتسجد الاولى آخر صلاتها وكذا الثانية وان لم يسجد الامام (و) سهوه (فى الثانية لا يلحق الاولين) لفارقتهم له قبل سهوه ويلحق الآخرين (ويسن حمل السلاح) كالسيف والرمح والقوس والنشاب بخلاف الترس والدرع (فى هذه الانواع) الثلاثة من الصلاة احتسبا (وفى قول يجب) قال تعالى وليأخذوا أسلحتهم وقطع بعضهم بالاول وبعضهم بالثانى وهما فى الطاهر فالجس كسيف عليه دم أو سقى سمنا نجسا ونبل بريش ميتة لا يجوز حملها وكذا البيضة المانعة من مباشرة الجهة ويكره حمل ما يتأذى به أحد كالرمح فى وسط القوم ولو كان فى ترك الحمل تعرض للهلاك طاهرا وجب على الاول أيضا ويجوز ترك الحمل للعدو كمرض أو مطر قال الامام ووضع السيف مثلا بين يديه كحمله اذا كان مديدا اليه فى الدهولة كذهاب اليه وهو يحمل (الرابع) من الانواع بمجمله (أن يلتحم القتال) فلم يتكلموا من تركه بحال (أو يشتد الخوف) وان لم يلتحم القتال فلم يأمنوا العدو لو ولوا عنه أو اتقسموا (فيعلى) كل منهم (كيف امكن راكبا وماشيا) ولا يؤخر الصلاة عن الوقت قال تعالى فان خفتهم فرجلا أو ركبانا (ويعذر فى ترك) استقبال (القبلة) بسبب العدو للضرورة فلو انحرف عنها جرح الدابة وطال الزمان بطلت صلاته ويجوز اقتداء بعضهم ببعض مع اختلاف الجهة كالمصلين حول الكعبة قال فى الروضة عن الاصحاب وصلاة الجماعة فى هذه الحالة افضل من الافراد كحالة الامن (وكذا الاعمال الكثيرة) كالطعنات والضربات المتوالية يعذر فيها (لحاجة) اليها (فى الاصح) قياسا على ما فى الآية من المشى والركوب والثانى لعدم ورود العذر بها والثالث يعذر فيها الدفع أشخاص دون شخص واحد لندرة الحاجة اليها فى دفعه (لا صياح) أى لا يعذره لعدم الحاجة اليه (ويبقى السلاح اذا دعى) حذرا من بطلان صلاته وفى الروضة كأصلها أو يجعله فى قرابه تحت ركبته الى أن يفرغ من صلاته ان احقل الحال ذلك (فان عجز) عما ذكر شرعا بان احتاج الى امساك (أسكته ولا قضاء) للصلاة حينئذ (فى الاظهر) ونقل الامام عن الاصحاب أنه يقضى لندوره أى دعى السلاح ومنع لهم بدوره وقال هو عام وخرج المسئلة على القولين فمن صلى فى موضع نجس وقال هذه أولى بنى القضاء للقتال الذى احتمل له الاستدبار وغيره قال الرافعى فجعل الاقيس نفي القضاء والاشهر وجوبه واقصر فى المتر على الاقيس ولم يزد فى الروضة على كلام الامام شيئا وقال فى شرح المذهب قبله ظاهر كلام الاصحاب القطع بوجوب الاعادة (وان عجز عن ركوع أو سجود أو ما) بهما (والسجود أخفض) من الركوع فى الاعاءة بهما (ولهذا النوع) أى صلاة شدة الخوف (فى كل قتال وهزيمة مباين) أى لا اثم فيها ما كقتال أهل العدل لأهل البغي وقتال الرقة لقطاع الطريق بخلاف عكسهما وكهرب المسلم فى قتال الكفار من الثلاثة بخلاف مادونها (وهرب من حريق وسيل وسبيع) اذا لم يجد عدلا عنه (وغريم عند الاعار وخوف حبسه) بان لا يصدق المستحق وهو عاجز عن بينة الاعار (والاصح منعه لمجرم خاف فوت الحج) وفوت وقوف عرفة لوصلى متمسك لانه لم يخف فوت ما هو حاصل كفوت النفس والثانى يقول الحج بالحرام كالحاصل والقوات طار عليه وعلى الاول وجهان أحدهما يؤخر الصلاة ويحصل الوقوف لأن قضاء الحج صعب وقضاء الصلاة هين والثانى يصلى متمسكا ويفوت الحج اعظم حرمة الصلاة وهذا أشبه

الواجب وغيره من الجائز (قوله) أحدهما يؤخر الصلاة أى وجوبا (قوله) لأن قضاء الحج الحى ولانه ههنا تأخير الصلاة لما هو ليسير من هذا كفى الجمع ولو أمكنه مع تأخير الصلاة ادراك ركعة قال الاسنوى فالتحتمل قطع بالجواز



(قوله) هذا النوع مثله كما نقل الرافعي عن البغوي صلاة مسغان وذات الرقاع انتهى لكن ينبغي أن يختص البطلان في صلاة ذات الرقاع بالفرقة الأخيرة وفي صلاة مسغان بغير الامام \* (فصل يحرم على الرجل الخ) \* (قوله) ولا الديباج هو نوع من الحرير وهو فارسي معرب ويحوز فيه الفتح والكسر وأصله ديا به بالهاء (١٢٧) (قول) المتن اقتراشها مثله التدثر بالاولى وقول الشارح لانه ليس في الفرش الخ أي كما أنه يحوزها

التحلي بالذهب ويحرم عليها الاكل في الاواني منه (قوله) والوجه الثاني الخ قال الاسنوي رحمه الله الوجه في الصبي جارية في استعمال التحلي أيضا وقد نقل عن شرح المذهب أن محل الخلاف في الصبي في غير يوم العيد (قول) المتن ويجوز للرجل استئني ثلاث صور حالة الضرورة والحاجة والقتال (قول) المتن لبسه أنهم جواز غير اللبس بالاول (قول) المتن مهلكين قال الاسنوي مثل ذلك الخوف على العضو والمنفعة قال بل المتجه الحاق الالم الشديد بذلك (قول) المتن ولم يجد غيره ينبغي أن يكون قيد في المستثنين قبله \* تنبيه \* خطر يدعي أن يقال هلا جواز التزين بالحرير في الحروب غيظا للكفار ولو وجد غيره كتحلية الآلة لان باب الحرير أوسع والجواب ان التحلية مستهلكة غير مستقلة وفي الآلة المنفصلة عن البدن بخلاف التزين بالحرير فهم ما والله أعلم على أن ابن كمال جواز اتخاذ القباء وغيره بما يصلح للقتال من الحرير وان وجد غيره للغنى السابق وقد علمت جوابه \* فائدة \* تحوير كانه الصداق في الحرير كنسجه وخياطته للمرأة كما أفنى به نجر الدين بن عسا كرمغزة الشام وتبعه تلميذه ابن عبد السلام والبارزي لكن أفنى النووي بالتحريم من حيث أن الآلة متينة استعمال من المكاتب للحرير (قول) المتن من ابريسم قال في الكفاية هو الذي حل من

في الشرح الكبير وأقرب في الصغير وقال في الروضة الصواب الاول (ولو صلا) هذا النوع (لسواد ظنوه عدوا فبان) بخلاف ظنهم كابل أو شبر (قضا في الاظهر) لتركهم فروض من الصلاة بظنهم الذي تبين خطأ والثاني لا يجب القضاء لوجود الخوف عند الصلاة وقد قال تعالى فان خفتم فرجالا أو ركبانا وسواء في جريان القولين كانوا في دار الحرب أم دار الاسلام استند ظنهم الى اخبار أم لا وقيل ان كانوا في دار الاسلام أو لم يستند ظنهم الى اخبار وجب القضاء قطعاً \* (فصل يحرم على الرجل استعمال الحرير بفرش وغيره) \* كلبسه والتدثر به واتخاذه ستراروى الشيخان عن حذيفة حديث لا تلبسوا الحرير ولا الديباج وروى البخاري عنه أيضا نارسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير والديباج وان يجلس عليه (ويحل للمرأة لبسه) لحديث أحل الذهب والحرير لاناث امتي وحرم على ذكورها قال الترمذي حسن صحيح والخشى كالرجل (والاصح تحريم اقتراشها) اياه لانه ليس في الفرش ما في اللبس من التزين للزوج المطلوب (وان لاولى الباسه الصبي) اذ ليس له شهامة تنافي خنوة الحرير بخلاف الرجل (قلت الاصح حل اقتراشها) اياه (وبه قطع العراقيون وغيرهم والله أعلم) لاطلاق الحديث السابق والوجه الثاني في الصبي ليس لاولى الباسه الحرير بل يمنع منه كغيره من المحرمات والثالث الاصح في الشرح له الباسه قبل سبع سنين دون ما بعدها كيلا يعتاده وتعتبه في الروضة بأن الاصح الجواز مطلقا كما في المحرر قال ونص الشافعي رضي الله عنه والاصحاب على تزيين الصبيان يوم العيد بحلي الذهب والمصبغ ويحق به الحرير (ويجوز للرجل لبسه للضرورة كخر وبردها سكين أو نجاة حرب ولم يجد غيره وللحاجة كحرب وحكة ودفع قل) روى الشيخان عن انس انه صلى الله عليه وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام في لبس الحرير لحكة كانت بهما وانه رخص لهما ما لماسكوا اليه القمل في قص الحرير وسواء فيما ذكر السفر والحضر ونجاة بضم الفاء وقع الجيم والمثوب فتح الفاء وسكون الجيم (ولا قتال كديباج لا يقوم غيره مقامه) في دفع السلاح قياسا على دفع القمل (ويحرم المركب من ابريسم) أي حرير (وغيره ان زاد وزن ابريسم ويحل عكسه) تغليبا للاكثر فيهما (وكذا) يحل (ان استويا) وزنا (في الاصح) والثاني يغلب الحرام وابريسم يفتح الهمزة والراء وبكسر الهمزة وفتح الراء (ويحل ما طرزا وطرف بحرير قدر العادة) في التطريف وقد رآه أربع أصابع في الطراز كما في الروضة وأصلها فان جاوز ذلك حرم روى مسلم عن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير الا موضع اصبعين أو ثلاث أو اربع وروى مسلم أيضا عن أسماء بنت أبي بكر انه صلى الله عليه وسلم كانت له جبة يلبسها لها ثلثة من ديباج وفرجها مكفوفان بالديباج والثلثة بكسر اللام وسكون الموحدة بعدها ثوب رقيقة في جيب القميص أي طوقه وفي رواية لابي داود مكفوفة الجيب والكمين والفرجين بالديباج والمكفوف الذي جعل له كفة بضم الكاف أي سحاب (و) يحل (لبس الثوب النجس في غير الصلاة ونحوها) كالطواف مطلقا بخلاف لبسه في ذلك وهو فرض فيحرم لقطعه

على الدودة بعد موتها فيه والقرصا لقطعه وحررت منه حية فانه لا يمكن حله ويغزل كالسكن قال كداريته في كلام بعضهم (قول) المتن ابريسم فارسي معرب (قول) المتن وكذا ان استوى في الاصح لان الاصل في المنافع الاباحة (قول) المتن أو طرف الخ المطرف هو الذي جعل في طرفه حرير قال الاسنوي سواء كان من خارج أم من داخل (قول) المتن النجس أي المتنجس وانما جاز ذلك لان استدامة الطهارة تشق خصوصا على الفقير وفي الليل

(قول) المتن لا جلد كآب وخنزير لنجاسة عبيهما \* (باب صلاة العيدين) \* (قوله) نظرا الى انها لمخ أي فيه ذكر كها انها وبالدين  
(قول) المتن وللنفرد الخ لانها صلاة فضل كالاستسقاء ونقل عن القديم انها كالجمعة (١٢٨) في الشرائط حتى لا تصح للنفرد ونحوه

الفرض بخلاف النفل (لا جلد كآب وخنزير) أي لا يجعل لبسه (الالضرورة كنجاسة) (تمثال)  
ولم يجد غيره لان الخنزير لا يجعل الانتفاع به في حياته بحال وكذا الكلب الاغراض مخصوصة فبعد  
موتها أولى (وكذا جلد الميتة) لا يجعل لبسه الالضرورة (في الأصم) كجلد الكلب والثاني  
يجل مطلقا بخلاف جلد الكلب لغلظ نجاسته (ويجل الاستصباح بالدهن النجس على المشهور)  
سواء عرضته له النجاسة كالزيت أم لا كودك الميتة والثاني لا لما يصيب بدن الانسان وثيابه من الدخان  
عند القرب من السراج وأجيب بأنه قليل معفو عنه وروى الطحاوي في بيان المشكل عن أبي هريرة  
سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن فأرة وقعت في سمن فقال ان كان جامدا أخذوها وما حولها فألقوه  
وان كان مائعا فاستصحبوا به أو فاته عوابه وقال ان رجاله ثقات وروى الدارقطني استصحبوا به  
ولأن كآب ودهنه ضعيف

### \* (باب صلاة العيدين) \*

عيد الفطر وعيد الاضحى (هي سنة) مؤكدة لو اطاعة النبي صلى الله عليه وسلم عليها كما هو معلوم  
(وقيل فرض كفاية) نظرا الى انها من شعائر الاسلام فان تركها أهل بلد قوتوا على الثاني دون  
الأول (وتشرع جماعة) كما فعلها صلى الله عليه وسلم (وللنفرد والمرأة والعبد والمسافر)  
ولا يخطب المنفرد ويخطب امام المسافرين (ووقتها بين طلوع الشمس وزوالها ويسن تأخيرها  
لترفع الشمس) (كرمح) كما فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل انما يدخل وقتها بالارتفاع  
لنفصل عن وقت الكراهة ودفع بأنما ذات سبب أي وقت كانت قد تم (وهي ركعتان يحرم بها) بنسبة  
عيد الفطر أو الاضحى (ثم يأتي بدعاء الاقتراح ثم سبع تكبيرات) روى الترمذي وحسنه انه  
صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة وفي الثانية خمساً قبل القراءة (يقف  
بين كل اثنين كآية مدح له ليل ويكبر ويحمده) رواه البيهقي عن ابن مسعود بنحوه بسند جيد (ويحسن)  
في ذلك (سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر) وهي الباقيات الصالحات في قول ابن  
عباس وجماعة (ثم يتعوذ ويقرأ) الفاتحة وما سبأني (ويكبر في الثانية) بعد تكبيرة القيام  
(خمساً) بالصفة السابقة (قبل القراءة) للحديث السابق (ويرفع يديه في الجميع) السبع  
والخمس قال البيهقي روى في حديث مرسل ويضع يمينه على يساره بين كل تكبيرتين (ولسن  
فرضا ولا بعضاً) فلا يجبر ترك شيء منها بالسجود (ولونسها وشرع في القراءة فانت) لفوات محلها  
(وفي القديم يكبر المبرك) فان تذكر في أثناء الفاتحة قطعها وكبر ثم استأنفها أو بعدها كبر  
واستحب استأنفها فان ركع لا يعود الى القيام ليكبر (ويقرأ بعد الفاتحة في الأولى وفي الثانية  
اقتربت بكألهما جهرا) روى مسلم عن أبي واقد الليثي انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاضحى  
ولفطر بقاف واقتربت وعن الثعمان بن بشير انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيها بسج اسم ربك  
الاعلى وهل أن الحديث الغاشية قال في الروضة فهو سنة أيضا (ويسن بعدها خطبتان) روى  
الشيخان عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يصلون العيدين قبل الخطبة وتكبر بها  
مقيس على الجمعة ولم يثبت فيه حديث كما قاله المصنف في الخلاصة ولو قدمت على الصلاة قال في الروضة

عن ذكره المصنف الاتبع القوم نعم يستثنى  
على هذا القول أقامتها في الخطبة وتقدم  
الخطبتين قال بعضهم والعدد قال  
في الروضة ولو تركهما لم تبطل  
الصلاة (قوله) ويخطب امام  
المسافرين سكنت عن جماعة العبد  
والمخبة الخطبة وأما النساء فالمخبة فيهن  
أن لا خطبة لانها ليست من شأنهن نعم  
ان وعظمت واحدة فلا بأس وهذا الذي  
ذكرته في أمر النسوة قد ذكره الاصحاب  
فيهن في خطبة الكسوف كما سبأني  
(قوله) كما فعلها صلى الله عليه وسلم  
وابرول وقت الكراهة وخر وجامن  
الخلاص (قول) المتن ثم سبع تكبيرات  
لواقدي بمن يرى دون ذلك تابعه من غير  
زيادة (قول) المتن ويمجد أي يعظم  
(قوله) عرجان يعود قال في الكفاية  
ولا يقول ذلك الا عن ترقيف انتهى ولان  
كل تكبير في الصلاة يعقبه ذكر مستنون  
فكذا هذا فلو والى كره (قوله) وهي  
الباقيات الصالحات قال البيضاوي هي  
أعمال الخير التي يبقى للشخص ثمرتها أبدا  
وتدريج فيها ما فسرت به من الصلوات  
وأعمال الحج وصيام رمضان وسبحان  
الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر  
والكلام الطيب (قول) المتن ولسن  
فرضا ولا بعضاً نقل في الكفاية عن نص  
الامانة كره تركها ومواالاتها والزيادة  
لها زاد السبكي ويكره ترك واحدة

نهما (قول) المتن وفي القديم الخ أي لان محلها باق وهو القيام (قول) المتن وفي الثانية اقتربت أي يجهر ولو لم يعتد بها  
منفردا (قول) المتن ونسبونها خطبتان أي ولو بعد خروج الوقت قاله في الروض وشرح الاسنوى

(قوله) ولا يشترط فيهما القيام أى لانهما سنة (١٢٩) كصلاة العيد قال الاسنوى ولا يشترط الوقت ولا الأربعين قال

لم يعتد بها كالسنة الثانية بعد الفريضة اذا قدمت (أو كان ما كفى) أى كان الخطيبين (في الجمعة) وهى حمد الله تعالى والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى فيهما وقراءة آية في أحدهما والدعاء للمؤمنين في الثانية ولا يشترط فيهما القيام فان قام قال في شرح المذهب يستحب الجلوس بينهما أما الجلوس قبلهما على المنبر فيقبل لا يستحب والاصح يستحب للاستراحة وقبله يقبل على الناس بوجهه ويسلم عليهم قال في شرح المذهب ويردون عليه كما سبق في الجمعة (ويعلمهم) استحبابا (في) عيد (الفطر الفطرة و) في عيد (الاضحى الاضحية) أى احكامهما والفطرة صدقة الفطر وهى كما قال المصنف بكسر الفاء مولدة وابن الرفعة كابن أبي الدم بضمها (يفتح) استحبابا (الاولى تسع تكبيرات) ولاء (والثانية بسبع ولاء) قال عيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود من التابعين ان ذلك من السنن واه الشافعى واليهقى ولو فصل بينهما بالحمد والتهلل والتناء جاز قال في الروضة نص الشافعى رضى الله عنه وكثيرون من الاصحاب على انها ليست من الخطبة وانما هى مقدمة لها ومن قال منهم يفتح الخطبة بها يحمل على ذلك لان افتتاح الشئ قد يكون ببعض مقدماته التى ليست من نفسه (ويندب الغسل) للعيد روى ابن ماجه عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل للعيدين وسننه ضعيف (ويدخل وقته بنصف الليل وفي قول بالفجر) كالجمعة ووجه الاول بأن أهل القرى الذين يسمعون النداء يكررون لصلاة العيد من قراهم فلولا يجوز الغسل قبل الفجر لشق عليهم والفرق بين العيد والجمعة تأخير صلاتها وتقديم صلاته فعلق غسله بالنصف الثانى وقيل بجميع الليل (و) يندب (التطيب والتزين كالجمعة) بأن يتزين بأحسن ثيابه وازالة الظفر والريح الكريه كما تقدم وسواء في الغسل وما بعده القاعد في بيته والخارج للصلاة هذا حكم الرجال أما النساء فيكرهن لذوات الجمال والهيئة الحضور ويستحب للمحائز ويتنظفن بالماء ولا يخطين ويخرجن في ثياب بدلتهم (وفعاهما) أى صلاة العيد (بالمسجد افضل) لشرفه (وقيل بالعراء) افضل لانها أرفع بالراكب وغيره (الاعذر) كضيق المسجد على الاول فتكره فيه لتشويش الزحام ووجود المطر أو الثلج على الثاني فتكره في العراء على قياس كراهتها في المسجد قال في شرح المذهب عن الاصحاب اذا وجد مطر أو غيره وضاق المسجد الأعظم صلى الامام فيه واستخلف من يصلى بباقي الناس في موضع آخر وفي الروضة كآصلها ان المسجد الحرام افضل قطعاً وأحق به بيت المقدس الصعيد لاني قال في شرح المذهب والندب وسكت الجمهور وعنه وظاهر اطلاقهم انه كغيره انتهى أما مسجد المدينة فقال أبو هريرة أصابنا مطر في يوم عيد فصلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد رواه أبو داود بإسناد جيد وروى الشيخان عن أبي سعيد الخدري انه صلى الله عليه وسلم كان يخرج يوم الاضحى ويوم الفطر فيبدأ بالصلاة الى آخره أى يخرج الى المصلى لذكراه فيه ومواظبته على الخروج اليها لضيق مسجده عن يحضر صلاة العيد بخلاف صلاة الجمعة (ويستخلف) الامام عند خروجه للعراء (من يصل بالضعفة) كالشيوخ والمرضى كما استخلف على رضى الله عنه بأبى مسعود الانصارى في ذلك رواه الشافعى بإسناد صحيح واقته ارهم على الصلاة يفهم ان الخليفة لا يخطب وقد صرح به الجليلي في شرح التبيين (ويذهب في طريق ويرجع في اخرى) لنعلة صلى الله عليه وسلم ذلك رواه أبو داود وغيره وفي صحيح البخارى عن جابر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم عيد خالف الطريق والارجح في سبب ذلك انه كان يذهب في أطول الطريقين تكثيراً للاجر ويرجع في اقصرهما وقيل انه كان يتصدق على قراهم وقيل لشهده الطريقان ويستحب الذهاب في طريق والرجوع في اخرى في الجمعة وغيره اذ كره المصنف في رياضته (ويكر الناس) لياخذوا بمجالسهم ويتنظروا

ومقتضى التعبير المذكور في التهاج عدم اشتراط العربية وستر العورة والطهارة وهو متجه انتهى (قوله) مولدة أى لا عربية ولا معربة وكانها من الفطرة التى هى الخلقة أى زكاة الخلقة وهى اسم للخروج (قوله) من التابعين نبه على هذا لان قول الشافعى من السنة كذا ليس له حكم المرفوع على الصحيح بخلاف الصحاح ومقابل الصحيح مرفوع مرسل فلا حجة فيه أيضا (قول) المتن والتطيب قال الاسنوى هو بالثناء المفتوحة في قوله ليستغنى عن الاخبار وبوافق ما بعده وما قبله من المصادر (قوله) بأن يتزين الخ هو مستفاد من التشبيه في المتن نعم من التزين استعمال الطبيب فهو من عطف العام على بعض أفراده فرع \* لو اتفق الخروج للاستسقاء والعيد ترك التزين فيما يظهر (قوله) والحق به بيت المقدس الخ استظهره الاذرى ونقله عن البغوى وغيره قال وليس بظاهر بيت المقدس بقعة في سعة مسجد هابل جبال وأوعار (قوله) أما مسجد المدينة الخ عبارة الاسنوى رحمه الله ولم يلحقوا مسجد المدينة يعنى بالمسجد الحرام في نفي الخلاف مع وجود العلة وهى الشرف للحديث السابق يعنى ما بآتي في كلام الشارح رحمه الله (قول) المتن ويذهب في طريق أى أطول (قوله) تمكثرا للاجر قضية هذه العلة عدم الاجر في الرجوع ويخالفه ما ثبت في مسلم في قصة الرجل الذى سأل في شراء حمار يركبه في الظماء والرمضاء كما أسلفناه في باب الجمعة هذا معنى ما في الاسنوى ولك أن تقول الذهاب افضل من الرجوع فلا تكون العلة المذكورة مانعة من الاجر في الرجوع قال السبكي وقول الامام ان

(قول) المتن قلت ويا كل الخ وبكره تركه كما نقله في المجموع عن النص وينبغي أن يقاس به حكم الامساك في النحر فرع \* الشرب كالاكل (قوله) ولا بعدا يستثنى من يسمع الخطبة \* (فصل يندب التكبير الخ) \* (قوله) تعالى ولتكبروا الله قال الاسنوي الواو وان كانت لطلق الجمع لكن دلالتها على الترتيب أربع كما قاله السهيلي ولأن الأدلة تثبت المراد انتهى وقال في الكفاية الواو لطلق الجمع وهو ضربان جمع مقارنة وجمع معاقبة وذلك بعد الغروب وقال بعضهم حل الواو هنا على الجمع المطلق خلاف الاجماع فتعين حملها على الترتيب انتهى (قوله) والثاني حتى يخرج أي لأن بخروجه تشتغل الناس (١٣٠) بالتهيب والاستقبال والقيام إلى الصلاة

الصلاة (ويحضر الامام وقت صلاته) الحديث أبي سعيد السابق (ويجمل) الحضور (في الاضحية) ويؤخره في النظر قبل لا يكتب صلى الله عليه وسلم إلى عمرو بن خرم حين ولاه البحرين أن يجعل الاضحية وأخر النظر روى البيهقي وقال هو مرسل وحكمته اتساع وقت التضحية ووقت صدقة الفطر قبل الصلاة (فت) كما قال الرافعي في الشرح (ويا كل في عيد الفطر قبل الصلاة ويمسك في الاضحية) عن الزكيلي حتى صلى على ربيعة كن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الاضحية حتى يصلي روى انتم بندي وصححه ابن حبان والحاكم وحكمته امتياز يوم العيد عما قبله بببادرة بدلاً كل أو تأخير (وبذهب ما شيا) كالجمعة (يسكنه) الحديث الشيخين إذا أتيت الصلاة فتعبدكم بالسكنة (ولأنه رآه انتقل قبلها) بعد ارتقاع الشمس ولا بعدها (لغير الامام والله أعلم) بخلاف الامام فيكره له ذلك لخاتمته لفعل النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى عتب الحضور وخطب تنب الصلاة كما علم من الأحاديث السابقة وغيرها

\* (فصل يندب التكبير غروب الشمس لباقي العيد) \* اللام فيه الجنس السادق بعيد النظر وعيد الاضحية وديينه في عيد النظر قبله تعالى ولتكملوا العدة أي عدة شهر رمضان ولتكبروا الله أي عند اكتمالها وفي عهد الاضحية نياض على عيد النظر (في المنازل والطرق والمساجد والأسواق) ليلا ونهار (وقد هت) أذهار اشعار العيد (وأنه طهره) استه حتى يحرم الامام بصلاة العيد والثاني حتى يخرج (والواحد حتى يشر غمها قيل ومن الخطبتين وهو في الصلاة مع الامام ولا يكبر الحائض بعد الصلاة) من أسبغة شعاره (ولا يسكن ليلة الفطر عقب المسالوات في الجمع) لعدم وروده (أي يندب) تكبير ليلة الفطر على من سبأ في فكيكبر خلف المغرب والعشاء وأصبح (ويكبر) من بعده (من بعده) (النحر) لأنها أول صلاته بعد انتهاء وقت التلبية (وينتخب بصبح آخر) أي (التسريح) لأنها آخر صلاته (وغيره) أي غير الحاجب للحاج في ذلك (في الاضحية) (وفي قول) يكبر غيره (من مغرب ليلة النحر) وينتخب بصبح آخر أيام التشريق كمنته (وفي قول من) (عرقه وينتخب عصر آخر) أيام (التسريح والعمل على هذا) في اضمماره في زينة وهو دهر عند المحققين الحديث أي الذي رواه الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك وزنه بحجج اسناد (والاظهر انه يكبر في هذه الأيام لثلاثة) فيها أو في غيرها (ونزاهة) ومهادلة العيد (وثنافية) انطلقت منه شعار الوقت والثاني لا وانما هو شعار بالنسبة (النحر) (وبقيته) انجبوبة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر

(قوله) والثالث الخ توجيهه ان الامام ومن معه يقيمون الشعار بالصلاة فن لا يصلي بغيره بالتكبير (قول) المتن ولا يسكن التكبير الخ شروع في بيان التكبير المقيد (قوله) والثاني يقيسه الى آخره عبارة الاسنوي والثاني يقول هو عيد يستحب له المطلق فيستحب له التقيد وهو عند التأمل موافق لتعليل الشارح فرع \* هل يكبر خلف الفوائت على هذا الوجه محل نظر (قوله) لأنها أول صلاة هو تعليل لا بدائه وأما أصل مشروعيته قوله تعالى فاذا قضيت مناسككم الآية وقوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات وهي أيام التشريق (قول) المتن من مغرب ليلة النحر أي قياسا على تكبير عييد الفطر على القول بهذا كلام الاسنوي حجه الله فلنأمل ذلك مع التعليل السابق لتقابل الاتصاف في عيد النظر عن الاسنوي والشارح (قوله) كما تقدم مراجع لقوله وينتخب الخ (قول) المتن وفي قول من صحه عرفة الخ أي فيكون جامعين المذكور في الأيام المعلومت والأيام المعدودات (قول) المتن في هذه الأيام

هذه العبارة تشعر بأن التكبير يستحب ان يكون في هذه الأيام وفي وقت قبل فعل الصبح وبعد فعل العصر (قوله) والله وانما هو شعار لم يذكر الاسنوي بل قال والثاني عقب الامام حجة مؤداة أو ثمة مطلقة كالأذان يطلب في هذا دون غيره والثالث عقب فرائض هذه الأيام أداء أو قضاء لأنه قضاء من تكبيره سورته فيه والزابع عقب مذكرة فيه وعقب السنن الرواتب ونبه على ان عبارة المصنف قاصرة عن افادة مشروعية التكبير استفاء والكسوف ونحوهما وعن تناول العيد والفحى ونحوهما من حيث ان الرتبة هي التابعة لفرائض انتهى بمعناه

(قول) المتن ويستحب أن يزيد وجه اختيار هذه الزيادة لاقتران النبي صلى الله عليه وسلم حيث قالها على الصغار يوم فتح مكة (قوله) بعد التكبيرة الثالثة اقتضى هذا الصنيع من المتن والشرح أنه يزيد هذا ثم يختم بـ لا اله الا الله الخ والذي في المحرر كما قال الاسنوي بعد ذكر التكبيرات ويستحب أن يزيد فيه أحد شيئين إما المذكور أولاً وهو لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد وما كبيرا الى أصيلا ولم يذكر الجمع بينهما انتهى ثم راجعت الروضة فرأيت فيها بعد الذي حكاه الشارح عنها لا اله الا الله والله أكبر وكان وجه اسقاط الشارح لذلك دخوله في قول المنهاج ولا اله الا الله الخ وقوله أيضا بعد التكبيرة الثالثة يرشد لهذا النظر للعنى (قوله) جمع الناس والصلاة أى ولو ركعة (قوله) والعنق المعلقين الخ وكذا يجوز صومه اذا لم يكن (١٣١) من التشريق فيما يظهر وقد يمنع بظاهر حديث الفطري يوم يفطر الناس (قول)

المتن متى شاء الخ هو في بقية اليوم أولى قال الرافعي فان عسر جمع الناس فالتأخير أولى (قول) المتن وقيل في قول الخ مقابل قوله وفات الصلاة (قوله) فالعبارة بوقت التعديل الخ أى لانه وقت جواز الحكم ووجه الثاني اسناد التعديل الى الزيادة

\*(باب صلاة الكسوفين)\*

(قوله) لانه صلى الله عليه وسلم أمر بها والصارف عن الوجوب الى النسب حديث هل على غيرها (قول) المتن فيحرم الخ مسألة مكررة في الكتاب (قول) المتن ثم رفع ثم يعتدل فيه ميل الى انه يكبر في الرفع الاول ويقول في الثاني سمع الله لمن حمده والمساءلة ذات خلاف صرح بهذا الماوردي وتله عن النص وكذا ذهب اليه ابن كجب ولكن نص الام ومختصر المزني والبويطي على انه يقول سمع الله لمن حمده فهما واعتمده الشارح كما سيأتى وهو كالصرح في عبارة الروضة والرافعي ولكن بعضهم أولها (قول) المتن ثالث جعل الاسنوي الخلاف ناسيا في زيادة رابع وخامس لورودهما في بعض الروايات ومنع من الزيادة على الخامس قطعاً (قوله) من الركوعين أى فليس الضمير عائدا للركوع الثالث لفساده (قوله)

والله الحمد ويستحب أن يزيد) بعد التكبيرة الثالثة (كبيروا الحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا) وفي الروضة وأصلها قبل كبيراً الله أكبر وبعد أصيلا لا اله الا الله ولا تعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده (ولو شهدوا يوم الثلاثاءين قبل الزوال برؤية الهلال الليلة الماضية افطروا وصلينا العيد) حيث بقي من الوقت ما يسع جمع الناس والصلاة والافكال وشهدوا بين الزوال والغروب وسبأني (وان شهدوا بعد الغروب) لم تقبل الشهادة في صلاة العيد وتصلى من الغد أداء وتقبل في غيرها كقوع الطلاق والعنق المعلقين برؤية الهلال (او) شهدوا (بين الزوال والغروب افطروا وفات الصلاة) أداء (ويشرح قضاؤها متى شاء في الاظهر) كغيرها والثاني لا يجوز قضاؤها بعد شهر العيد (وقيل في قول) لا يقوت ادائها بل (تصلى من الغد أداء) لعظم حرمتها والقول الآخر الفوات كطريق القطع به الراجحة ولو شهدوا قبل الغروب وعدلوا بعده فالعبارة بوقت التعديل وفي قول بوقت الشهادة وقد تقدم حكمهما

\*(باب صلاة الكسوفين)\*

كسوف الشمس وكسوف القمر ويقال فيهما خسوفان وفي الاول كسوف والثاني خسوف وهو اشهر وحكى عكسه (هي سنة) وفي الروضة كأصلها مؤكدة لانه صلى الله عليه وسلم أمر بها وصلى لكسوف الشمس رواهما الشيهان (فيحرم بنية صلاة الكسوف ويقرأ الفاتحة ويركع ثم يرفع ثم يقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يعتدل ثم يسجد) السجدين ويأتى بالطمأنينة في محالها (فهذه ركعة ثم يصلى ثانية كذلك) هذا أنلهما كفي الروضة وأصلها فهي ركعتان في كل ركعة ركوعان كما فعلها صلى الله عليه وسلم (ولا يجوز زيادة ركوع ثالث) فاكتر (لتمادي الكسوف ولا تنقصه) أى نقص ركوع من الركوعين (للانجلاء في الاصح) والثاني يزداد وينقص ما ذكرنا من كرو ويجرى الوجهان في إعادة الصلاة اذا بقي الكسوف بعد السلام والاصح المنع وما في رواية لمسلم انه صلى الله عليه وسلم صلاها ركعتين في كل ركعة ثلاثة ركوعات وفي اخرى له أربعة ركوعات وفي رواية لابن داود وغيره خمسة ركوعات أجاب الائمة عنها بأن روايات الركوعين اشهر وأصح فقد تمت وما في حديثي أبي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم صلاها ركعتين أى من غير تكرير ركوع كما قال به أبو خيفة قال في شرح المذهب أجاب عنهما أصحابنا بجوابين أحدهما ان احاديثنا اشهر واصح واكثر رواة والثاني اننا نحمل احاديثنا على الاستحباب والحديثين على بيان الجواز قال ففيه تصريح منهم بأنه لو صلاها ركعتين كسنة الظهر ونحوها صحت صلاته لكسوف وكان تاركاً للفضل انتهى ولا ينافي هذا ما تقدم من امتناع

والثاني يزداد هو ممكن في الركعة الثانية وأما الاولى فقال الاسنوي لعل وجهه فيها ان يكون من أهل المعرفة بامتداده (قوله) بان روايات الركوعين الخ انظر لوقتنا بالجواز وأحرم وأطلق هل ينصرف الى النوع الذي في المتن (قوله) والحديثين المراد بهما حديث أبي داود وغيره المأخوذ من قوله وما في حديث أبي داود وغيره (قوله) ولا ينافي الخ جواب عن اعتراض الاسنوي بأنه اذا امتنع النقص بسبب الانجلاء لتعود الى ركعتين كسنة الظهر فلا يمتنع ذلك بلا سبب أولى واعلم ان قول الشارح فيما سلف هذا أقلها كافي الروضة ينبغي جملة على أن الكمال لثلاثين في ما تقرره من شرح المذهب \* فرع \* لو نواها كسنة الظهر ثم بدله بعد الاحرام ان يزيد ركوعاً في كل ركعة فالظاهر الجواز ويحتمل خلافه وهو الذي يؤخذ من قوة كلام الشارح



نقص ركوع منها لانه بالنسبة لمن قصد فعلها بالركوعين وفي شرح المذهب عن الامام ان من صلى  
الكسوف وحده ثم ادرى كسوفها مع الامام صلاحه معه (والاكمل) فيها مع ما تقدم (أن يقرأ  
في القيام الاول بعد الفاتحة) وما تقدمها من دعاء الافتتاح والتعوذ (البقرة) أو قدرها  
لم يحسنها (وفي الثاني فكما تاتي آية منها وفي الثالث مائة وخمسين) منها (والرابع مائة تقريباً)  
وفي نص آخر في الثاني آل عمران أو قدرها وفي الثالث النساء أو قدرها وفي الرابع المائدة أو قدرها  
وهما متقاربان والاكثرون على الاول وفي استحباب التعوذ لقراءة في القومة الثانية وجهان  
في الروضة قال وهما الوجهان في التعوذ في الركعة الثانية أي في سائر الصلوات أمهما في الثاني  
في شرح المذهب الاستحباب (ويسج في الركوع الاول قدر مائة من البقرة وفي الثاني مائة من البقرة  
سبعين والرابع خمسين تقريباً) ويقول في الرفع من كل ركوع سمع الله ان حمده رباً اولئك الحمد ل  
في شرح المذهب الى آخره روى الشيخان عن ابن عباس قال ان حضرت الشمس على عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم صلى قال مسلم واناس معه فقام قداماً ولا يقرأون قراءة سورة البقرة  
ثم ركع ركوعاً طويلاً ثم رفع فقام قداماً ولا يقرأون التيسار ان قول ثم ركع ركوعاً طويلاً ولا يقرأون  
الركوع الاول ثم سجد ثم قام قداماً ولا يقرأون القيام الاول ثم ركع ركوعاً طويلاً ولا يقرأون الركوع  
الاول ثم رفع فقام قداماً ولا يقرأون القيام الاول ثم ركع ركوعاً طويلاً ولا يقرأون الركوع الاول  
ثم سجد ثم انصرف وقد انجلت الشمس وروى أيضاً عن عائشة انه قرأ في القيام الثاني طويلاً  
أدنى من القراءة الاولى وانه قال في الرفع من الركوعين سمع الله ان حمده رباً اولئك الحمد (ولا يطول  
السجدة في الاصح) كلما وسبى فيها والاعتدال والتشهد قال في شرح المذهب وهذا هو الرابع  
عند جماعة من اصحابنا وحكي فيه وفي الروضة الخلاف قولين وقول الرافعي في الشرح فيه وتون  
وقال وجهان وأطلق في المحرر ان الظاهر وقيل مقابلة على الركوع (قلت الصحيح تطويلها) كما قال  
ابن الصلاح (ثبت في الصحيحين) في صلاته صلى الله عليه وسلم لكسوف الشمس من حديث  
أبي موسى ولفظه صلى بالطلوع قيام وركوع وسجد مائة مرة فقط بفعلة في صلاته ومن حديث عائشة  
وانظروا في صحيح البخاري في الركعة الاولى فوجدوا طويلاً وفي الثانية ثم سجد ووجدوا السجود  
الاول وفي صحيح مسلم ما ركعت ركوعاً فقط ولا سجدت سجوداً فقط كان أطول منه ودفعه الرافعي  
ان تطويل السجود في صحيح مسلم (ونصر في البويطي انه بطوله انكسر الركوع الذي قبلها والله أعلم)  
قال البغوي فالسجود الاول كل ركوع الاول والسجود الثاني كل ركوع الثاني واختاره في الروضة  
(ونسق جماعة) بالنصب على التمييز المحوّل عن نائب الفاعل أي ثبوت الجماعة فيها وينادي  
لها الصلاة جامعة كما فعلها صلى الله عليه وسلم في كسوف الشمس جماعة وبعث منادياً الصلاة  
جامعة رواهما الشيخان ونسق للنسب والعباد والمرأة والمسافر كما ذكر في شرح المذهب (ويجهر  
بقراءة كسوف القمر لا الشمس) لان الاولى في الليل وال ثانية في النهار وما روى الشيخان عن عائشة  
انه صلى الله عليه وسلم جهر في صلاة الكسوف بقراءته واثر مذي عن سيرة قال صلى بنا النبي  
صلى الله عليه وسلم في كسوف لانسمع له صوتاً وقال حسن صحيح قال في شرح المذهب يجمع بينهما  
بان الاسرار في كسوف الشمس والجهر في كسوف القمر (ثم) بعد الصلاة (يخطب الامام) كما فعل  
صلى الله عليه وسلم في كسوف الشمس رواه الشيخان (خطبتين بأركانهم في الجمعة) قيساً عليها  
(ويحث) الناس فبهما (على التوبة والخير) قال في الروضة ويجرحهم على الاعتاق والصدقة  
وينذرهم الغفلة والاعتذار في صحيح البخاري عن أسماء ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالعتاقة

(قول) المتن والاكمل أن يقرأ الخ  
ظاهر الملاحظة ان التطويل مطلوب  
وان كان المأمومون غير محصورين  
(قول) المتن كما تاتي آية قال الاسنوي  
يدعي أن يريد الآيات المتوسطة في الطول  
والقصير (قوله) وهما متقاربان قد  
يعال كيف التقارب في القيام الثالث  
الا أن يعتد برأيه مائة وخمسين من البقرة  
قد تكون آياتها مقاربة للنساء وفيه  
نظر باعتبار المتأثير في الثاني (قوله)  
انه قرأ مائة في هذه الرواية بالقراءة  
في القيام الثاني بخلاف الاولى (قوله)  
والاعتدال قد ثبت في صحيح مسلم تطويل  
انه اعتدال لكن أجاب الرافعي باسم  
رواية شاذة مخالفة لروايات الأثرين  
(قوله) وأطلق في المحرر ان الظاهر رأى  
لم يعمل الظاهر الوجهين ولا الظاهر القولين  
قال الاسنوي فليبدأ أو لعزل ما في  
المحرر على حاله أي ليعيد أن الخلاف  
قولان موافقة لاصطلاحه ولما في  
الشرحين والروضة (قوله) واختاره  
في الروضة بجعل عوده الى مقاله البغوي  
ويجعل عوده الى الحكم كله (قوله)  
بالنصب الخ دفع لاعتراض الاسنوي  
على نصبها حالاً أو رفعها الخوج الى  
التقدير (قوله) والجهر في كسوف  
القمر أي فيكون النبي صلى الله عليه وسلم  
قد صلى لكسوف القمر

(قول) المتن أوفى ناك أوقيام ناك الخ وأما معهما فظاهر أنه لا يحصل سوى الجماعة (قوله) أي شيئاً منها هي عبارة المحرر وهي أوضح (قوله) قام هو الخ أي ولا يسجد لأنها أدرك بالركوع ما قبله من القيام فلان يحصل له السجود الذي فعله بالاولى (قول) المتن وتفتت صلاة كسوف الشمس الخ بمعنى يمتنع فعلها بعد ذلك لا بمعنى فوات الاداء \* تنبيه \* يقيد الفوات بالصلاة بقضئ ان الخطبة لا تقوت بذلك وهو كذلك (قوله) قبل الفجر لا يشك على ذلك (١٣٣) ما قيل ان القمر لا يخسف الا في ليلة الثالث عشر أو الرابع عشر وهو فيه ما لا يغيب قبل

الفجر لان هذا قول المجتهدين والله على كل شيء قدير ولا نق الفقيه يفرض المسائل للتدريب وان لم تنفع (قوله) ولو خسف بعد الفجر الخ لو غاب قبل الفجر ولم يصل حتى طلع الفجر قال في الكفاية فينبغي تخريجه على القولين فيما لو غاب بعد الفجر خاسفاً (قول) المتن تقديم الكسوف قال الاسنوي فعلى هذا يقرأ في كل قيام بالفاشحة وقل هو الله أحد وما أشبهها نص عليه في الائم \* تنبيه \* اذا قدم الكسوف على فرض غير الجماعة فظاهراً اطلاقهم تقديم الخطبة أيضاً ويحتمل خلافه لأنها لا تقوت بالانجلاء وأيضاً فقولهم يقتصر على الفاشحة الى آخره يرشد الى ذلك ثم رأيت في تحرير العراقي نقلاً عن التنبيه انه يصلى الكسوف ثم الفرض ثم يخطب والله أعلم (قول) المتن قدمت أي ان حضر ولها وغير الجماعة من الفرائض كالجمعة ومن ثم نعلم ان الناس مخطئون فيما يفعلونه الآن من تأخير الجنازة مع اتساع وقت الفرض قال العراقي وهذا خطأ يجب اجتنابه انتهى وقال السبكي قضية تعليمهم بخوف تغير الميت أقول ولان صلاته فرض كفاية \* (باب صلاة الاستسقاء) \* (قول) الجنازة على الفرض عند اتساع الوقت واجب انتهى واذا ذهب معها الولي فلا جمعة عليه وكذا الجمالون والظاهر ان الصديق والصهر والزوج كذلك وأما باقي أهل البلد لو أرادوا التوجه وتركوا

في كسوف الشمس ويخطب امام المسافرين ولا يخطب امامة النساء ولو قامت واحدة وعظمت فلا بأس (ومن أدركه الامام في ركوع أول) من الركعة الاولى أو الثانية (أدرك الركعة) كما في سائر الصلوات (أوفى) ركوع (ثان أو قيام ثان) من أي ركعة (فلا) يدرك الركعة أي شيئاً منها (في الظاهر) لان الركوع الثاني وقيامه كالتابع للاول وقيامه والثاني يدركه ما لحقه الامام ويدرك بالركوع القومة التي قبله فاذا كان ذلك في الركعة الاولى وسلم الامام قام هو وقرأ أو ركع واعتدل وجلس وتشهد وسلم أوفى الثانية وسلم الامام قام وقرأ أو ركع ثم أتى بالركعة الثانية بركوعها وضعف هذا القول بان الاتيان فيه بقيام وركوع من غير سجود مخالف لنظم الصلاة (وتقوت صلاة) كسوف (الشمس بالانجلاء) لانه المقصود بها وقد حصل ولو انجلى بعضها فله الشروع في الصلاة للباقي كالمولم ينكشف منها الا ذلك التقدر ولو حال سحاب وشك في الانجلاء صلى لان الاصل بقاء الكسوف ولو كانت تحت غمام فظن الكسوف لم يصل حتى يستيقن (وبغروبها كاسفة) لعدم الانتفاع بها بعد الغروب (و) تقوت صلاة كسوف (القمر بالانجلاء) لما تقدم (وطلوع الشمس) لعدم الانتفاع به بعد طلوعها (لا) طلوع (الفجر في الجديد) لبقاء الانتفاع بضوئه والتقديم تقوت به لذهاب الليل (ولا بغروبه) قبل الفجر (خاسفاً) كما لو استتر بغمام ولو خسف بعد الفجر صلى في الجديد غاب أم لا وقيل ان لم يغيب صلى قطعاً ولو شرع في الصلاة قبل الفجر أو بعده وطلعت الشمس في اثنا لم تبطل كالمواجب الى الكسوف في الاثناء (ولو اجتمع كسوف وجعة او فرض آخر قدم الفرض) الجمعة او غيرها (ان خيف فوته) لضيق وقته في الجمعة يخطب لها ثم يصلها ثم يصلى الكسوف ثم يخطب لها (والا) أي وان لم يخف فوت الفرض (فالظاهر تقديم الكسوف) لتعرضها للفوات بالانجلاء (ثم يخطب للجمعة) في صورتها (متعرضاً للكسوف) ولا يجوز ان يقصده والجمعة بالخطبتين لانه تشرىك بين فرض ونفل (ثم يصلى الجمعة) والثاني يقدم الجمعة أو الفرض الآخر لانهم أهم (ولو اجتمع عيد او كسوف وجنازة قدمت الجنازة) لما يخاف من تغير الميت بتأخيرها وان اجتمع جمعة وجنازة ولم يضق الوقت قدمت الجنازة وان ضاق قدمت الجمعة ولو اجتمع خسوف ووتر قدمت الخسوف وان خيف فوات الوتر لانهما أكد

\* (باب صلاة الاستسقاء) \*

أي طلب السقيا وسيأتي انهار كعتان) هي سنة عند الحاجة لا تقطاع ماء الزرع او قلته بحيث لا يكتفى بخلاف انقطاع ما لا يحتاج اليه في ذلك الوقت ولو اذ قطع عن طائفة من المسلمين واحتاجت سق غيرهم أيضاً أن يصلوا ويستسقوا لهم ويسألوا الزيادة لأنفسهم وسواء في سنها أهل الامصار والقرى والبادي والمسافرون لاستواء الكل في الحاجة وقد فعلها صلى الله عليه وسلم رواه الشيخان (وتعاد ثانياً وثالثاً ان لم يسقوا) حتى يسقيهم الله تعالى (فان تأهبوا للصلاة فسقوا

الجمعة فالوجه الامتناع (قوله) لما يخاف من تغير الميت أقول ولان صلاته فرض كفاية \* (باب صلاة الاستسقاء) \* (قول) المتن وتعاد الخ زوى ان الله يحب المحبين في الدعاء لكنه ضعيف كما قاله ابن عدي في الكامل والعقبلي وابن طاهر نعم في العكس يستجاب لاحدكم ما لم يجعل يقول دعوت لم يستجب لي فان قيل لما شرعت الاعادة هنا دون الكسوف كما سلف قلت أجاب بعضهم بشدة الحاجة هنا والله أعلم (قول) المتن وثالثاً أي وأكثر



واذا جهر آثموا ويرفعون كاهم أيديهم في الدعاء مشيرين بظهور أكتفهم إلى السماء روى مسلم عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم استسقى فأشار بظهر كفيه إلى السماء والحكمة فيه أن القصد دفع البلاء بخلاف قاصد حصول شيء فيجعل بطن كفيه إلى السماء وذكر في المحرر دعاء أسقطه المصنف اخذ صارا (ويحتمل رداه عند استقباله فيجعل يمينه يساره وعكسه) روى البخاري عن عبد الله بن زيد بن عاصم المازني أنه صلى الله عليه وسلم في استسقاؤه لما أراد أن يدعو استقبل القبلة وحول رداه وروى أبو داود في حديث عبد الله المذكور أنه عليه الصلاة والسلام حول رداه فجعل عطاؤه اليمين على عاتقه اليسر وجعل عطاؤه اليسر على عاتقه اليمين (ونكسه على الخدي فيجعل أعلاه أسفله وعكسه) روى أبو داود وغيره عن عبد الله بن زيد أيضا قال استسقى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه خيمه سوداء فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعل أعلاه فلما نقلت عليه قلبها على عاتقه فهمه بذلك يدل على أنه مستحب وترك السبب المذكور والقديم ينظر إلى أنه لم يفعله ويحصل التحويل والتكيس يجعل الطرف الأسفل الذي على شقه اليسر على عاتقه اليمين والطرف الأسفل الذي على شقه اليمين على عاتقه اليسر والحكمة فيهما التفاضل بتغيير الحال إلى الخصب والسعة روى الدارقطني عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم استسقى وحول رداه ليحتمل القحط (ويحتمل الناس مثله) أي مثل تحويل الخطيب المشتمل على التكيس في الروضة كأصلها والمحرر ويفعل الناس بأرديتهم كفعل الإمام روى الإمام أحمد في حديث عبد الله بن زيد أنه عليه الصلاة والسلام حول رداه وقلب ظهر البطن وحول الناس معه (قلت ويترك محولا حتى ينزع الثياب) لأنه لم ينقله عليه الصلاة والسلام غير رداه بعد التحويل ويترك وينزع مبنيان للفعول في الروضة كأصلها ويتركونها أي الأردية محولة إلى أن ينزعوا الثياب فاذا فرغ الخطيب من الدعاء مستقبلا أقبل على الناس بوجهه وحتمهم على طاعة الله تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا للمؤمنين والمؤمنات وقرأ آية أو آيتين وقال أستغفر الله لي ولكم (ولترك الإمام الاستسقاء ففعله الناس) محافظة على السنة (ولو خطب) له (قبل الصلاة جار) نقله في الروضة عن صاحب التتمة قال ويحتج به بالحديث الصحيح في سنن أبي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم خطب ثم صلى وفي شرح المذهب قال الشيخ أبو حامد قال أصحابنا تقديم الخطبة في هذا الحديث وغيره محمول على بيان الجواز في بعض الأوقات (ويستأن أن يبرز لأول مطر السنة ويكشف غير عورته ليصبيه) المطر روى مسلم عن أنس قال أصابنا مطر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحسر ثوبه حتى أصابه المطر فقلنا يا رسول الله لم صنعت هذا قال لأنه حديث عهد به أي بتكوينه وتزيله ورواه الحارثي بلفظ كان إذا أمطرت السماء حسر ثوبه عن ظهره حتى يصيبه المطر الحديث وفي الصحاح حسرت كى عن ذراعى كشفت (وان يغتسل أو يتوضأ في السيل) روى الشافعي في الام أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سال السيل قال اخرجوا بنا إلى هذا الذي جعله الله طهورا فسطه رمنه ونحمد الله عليه (ويسبح عند الرعد والبرق) روى مالك في الموطأ عن عبد الله بن الزبير أنه كان إذا سمع الرعد ترك الحديث وقال سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته ولم يذكر البرق في المذهب وشرحه وذكر في التنبيه والروضة وكان ذلك له لقارنته الرعد المسموع (ولا يتبع بصره البرق) روى الشافعي في الام عن عروة بن الزبير أنه قال إذا رأى أحدكم البرق أو الودق فلا يشير إليه الودق بالمهمله الطر (ويقول عند المطر اللهم صيبا) بتثنية الباء أي مطرا (نافعا) روى البخاري عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى

(قول) المتن عند استقباله انظر هل يفعل التحويل عند ارادة الاستقبال أو معه أو عقبه (قول) المتن ونكسه قال الاسنوي يقال نكس ينكس تكعد بقعد (قوله) ففي الروضة متعلق بقوله المشتمل في هذا الحديث الشريف وقلب ظهر البطن لا يجوز مع الجمع بين التحويل والتكيس السابقين ثم رأيت ذلك مسطورا من تحت الرافعي وكذا السبكي في شرحه ~~اي~~ من الحديث لا اشكال فيه لانه صلى الله عليه وسلم لم ينكس وانما فعل التحويل فقط والقلب معه يمكن (قوله) مبنيان للفعول أي فيشمل ذلك المامومين بدليل ما ساقه عن الروضة (قول) المتن ويستأن أن يبرزوا الخ قال ابن عباس رضي الله عنهما قال الله تعالى وأنزلنا من السماء ماء مباركا قال فانا أحب أن نصيب البركة رأسى ورجلى (قوله) روى مسلم الخ قال السبكي في شرحه اتفق الشافعي والاصحاب على التخصيص بل طاهر الثاوي العموم (قوله) لقارنته الرعد المسموع يعني ذكر لا جمل المقارنة لانه يشترع لاجله تسبيح (قول) المتن صيبا قال الاسنوي من صاب يصوب اذا نزل من علواي سفلى وفي رواية لابن ماجه اللهم صيبا وهو العطاء

قافري أي حقيقة ان اعتقد التأثير أو كافر بنعم الله سبحانه وتعالى ان لم يمتد التأثير (قول) المتن وسب الريح في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان اذا عصفت الريح قال اللهم اني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به (قول) المتن باب عبر في المحرر بفصل وتبعه المصنف أولا ثم خط عليه وعبر بالباب وقدم على الجنازتين (١٣٦) والجمهور وفيه مناسبة وذكره في

المطر قال ذلك (ويدعو بما شاء) الحديث البيهقي يستجاب الدعاء في أربعة مواضع عند التقاء الصفوف ونزول الغيث واقامة الصلاة ورؤية الكعبة (و) يقول (بعده) أي بعد المطر أي في أثره كما عبر به في شرح المذهب عن الاصحاب (مطرنا بفضل الله ورحمته وبكره مطرنا بنوءه كذا) بفتح النون وبالهمز آخره أي بوقت النجم الفلاني على عادة العرب في انساقفة الامطار الى الانواء فان اعتقد ان النوء هو المطر الفاعل حقيقة كفر وان اراد انه وقت أو وقع الله فيه المطر فهو محل الكراهة لا يهامه الؤل روى الشيخان عن زيد بن خالد الجهني قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح على أثر سماء كانت من الليل فلما انصرف أقبل على الناس فقال أنذرون ماذا قال ربكم قالوا الله ورسوله أعلم قال أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر فأمن من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب ومن قال مطرنا بنوء كذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب (و) بكره (سب الريح) روى أبو داود وغيره باسناد حسن عن أبي هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الريح من روح الله تعالى أي رحمته تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب فادارأيتهوها فلا تسبوها واسألوا الله خيرها واستعيذوا بالله من شرها (ولو تضرروا بكثرة المطر فاسئلا الله ليرفعه) بان يقولوا كما قال صلى الله عليه وسلم لما شكى اليه ذلك (اللهم حوالينا ولا علينا) رواه الشيخان أي اجعل المطر في الاودية والمراعي لا في الابنية وشعوها (ولا بصلى لذلك والله أعلم) لعدم ورود الصلاة

#### \* (باب) بالتون

(ان ترك) المكفر (الصلاة) الموهودة الصادقة باحدى الخمس (جاحدا وجوبها) بان أنكره بعد علمه به (كفر) لانكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة فيجرب عليه حكم المرتد بخلاف من أنكره لقرب عهده بآداب سلام لجوار أن يجنبي عليه فلم يعلمه (أو) تركها (كسلا قتل حيا) لا كفرا قال صلى الله عليه وسلم أمرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ويقوموا الصلاة الحديث رواه الشيخان وقال خمس صلوات كتبهن الله على العباد فمن جاءهن فليصبر منهن شيئا استخفافا بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد ان شاء عذبه وان شاء أدخله الجنة رواه أبو داود وابن حبان ولا يدخل الجنة كافر (والصحيح قبله صلاة فقط) نظاهر الحديث (بشرط اخراجها عن وقت الضرورة) فيما لها وقت ضرورة بان تجتمع مع الثانية في وقتها فلا يقتل بترك الظهر حتى تغرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطلع الفجر ويقتل في الصبح بطلوع الشمس وفي العصر بغير وبها وفي العشاء بطلوع الفجر قال في المحرر كالشرح فيطالب بأدائها اذا ناسق وقتها ويتوعد بالقتل ان أخرجهما عن الوقت فان أصرت وأخرج استوجب القتل ومقابل الصحيح أوجه اغما يقتل اذا ناسق وقت الثانية وامتنع من أدائها اذا ناسق وقت الرابعة وامتنع من أدائها اذا ترك أربع صلوات وامتنع عن القضاء اذا ترك قدر يظهر به لنا اعتياده

الثلاث أقل الجمع فيغفر لاحتمال عذر ووجه الثالث احتمال أن يستند الى تأويل من ترك النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق للترك أربع صلوات قاله ابن الرفعة (قوله) اذا ناسق وقت الثانية الخ انظر على هذا اذا ترك الصبح مثلا فهل تقول لا يقتل حتى يخرج الظهر عن وقت الضرورة أولا يعتبر هذا وقت الضرورة وهل يشترط أن يطلب منه الفعل في كل من الفرضين عند ضيق وقته أم يختص بالتأني (قوله) من أدائها الضمير فيه راجع لقوله الثانية

الوجيز بعدها وتبعه في الشرح والروضة وذكره جماعة في أوائل الصلاة (قوله) بان أنكره بعد علمه بخبرجه بنحو قريب العهد بالاسلام كما سيأتي واعلم أن كل مجمع عليه كذلك يمكن بشرط أن يكون من أمور الاسلام الظاهرة المعالومة بالضرورة واعلم أيضا ان على عبارة المتن مؤاخذه من حيث ان الحمد كاف في الكفر وان لم ينضم اليه الترك ثم عبارة الشيخ تشمل جحد الجمعة وفيه نظر من حيث ان لنا قولاً بأنهم افترض كفاية والخفي يخالف في وجوبها على أهل اقرى (قوله) لانكاره الخ أي فيكون تكديسا للشارع (قوله) حتى تغرب الشمس قال الاسنوي هنا ثلاثة أشياء خروج الوقت بالكيفية وضيقه بحيث يسبق ما لا يسع الفعل وضيقه عن ركعة وقد قيل بكل والاوجه على ما أوضحته في المهمات اعتبار الركعة (قوله) اذا ضاق وقتها هذا في غير الجمعة وأما في طالب عند ضيق الوقت عن فعلها مع الجماعة (قوله) فان أصروا خرج الخ اقتضى هذا انه لو اتسفت التوعد المذكور فلا قتل وهو كذلك فظاهر ان المراد التوعد في وقت الاداء حتى لو ترك التوعد في وقت الظهر مثلاً ثم توعد في وقت العصر على الظهر فلا قتل (قوله) أوجه وجه الأول ان الواحدة يحتمل تركها لشبه الجمع ووجه الثاني ان



(قوله) ان لم يتب استشكل أن الحد لا يسقط بالتوبة وأجيب بأن الحد هنا شرطه دوام الامتناع \* فرع \* تارك الجمعة لا يسقط قتله إلا بالتوبة لأن فعل الطهر ليس قضاء لها بخلاف سائر الصلوات فانها تسقط بالقضاء ذكره ابن الصلاح في فتاويه وحاصله ان التوبة في غير الجمعة لا تحقق الا بفعل الصلاة وأما في الجمعة فتتحقق بالتوبة فقط (قول) المتن أو يموت أي لأن المقصود حمله على الصلاة لاقتضائه (قول) المتن ويغسل الخ أي كسائر أرباب الكافر (١٣٧) بل أولى لأن الحد يسقط العقوبة الاخرية كما قاله النووي رحمه الله \* (كتاب الجنائز) \*

(قوله) استحبابا أو أمّا المعطوف الآتي فعلوم انه واجب وبذلك تعلم ان على عبارة المتن نوع مؤاخذة (قوله) وصححه ابن حبان والحاكم وقال انه على شرط مسلم قال العراقي نقلا عن محمد بن طاهر معنى شرط البخاري وشرط مسلم انهما لا يخرجان الا الحديث المجمع على ثقة نقلته الى الصحابي المشهور (قوله) أي قاطع قال الاسنوي وأما بالاهمال فهو المزيل للشيء من أصله وقول المتن ورد المظالم أولى منه أن يقول والخروج من المظالم ليشمل ابراء صاحبها وغير ذلك (قوله) من حضره الموت أي أخذ من قوله تعالى حتى اذا حضر أحدهم الموت (قوله) ومقابل الصحيح الى آخره أي فليس الخلاف راجعا للاستقبال أيضا كما هو منه المتن (قوله) وحقيقتهما أي وهذه الحقيقة ليست مرادة هنا (قول) المتن ويلقن الشهادة الخ قيل عموم الكلام يشمل الصغير المميز لكن قياس عدم تلقينه بعد موته عدمه هنا وفرق الزركشي بأنه هنا للصحة فيفعل وهناك للفتة وهو لا يفتن بل بحث وجوبه على الولي كتعليم الشرائع (قوله) وليكن غير وارث لو كان قسيرا لا شيء له فالوجه ان الوارث كغيره (قوله) الا أن تسلم بعدها لان الغرض أن يكون آخر كلامه لا اله الا الله وقال الصمري لا يعيدها لم يتكلم بكلام الدنيا أي

لترك (ويستتاب) على الكل قبل القتل وتسكن في الاستتابة في الحال وفي قول يهمل ثلاثة أيام وهما في الاستحباب وقيل في الوجوب والمعنى ان الاستتابة في الحال أو بعد الثلاثة مستحبة وقيل واجبة (ثم يضرب عنقه) بالسيف ان لم يتب (وقيل ينخن بحديدة حتى يصلى أو يموت) وقيل يضرب بالخشب حتى يصلى أو يموت (ويغسل) ويكفن (ويصلى عليه ويدفن مع المسلمين ولا يطمس قبره) وقيل لا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه واذا دفن في مقابر المسلمين طمس قبره حتى ينسى ولا يذكر \* تمة \* تارك الجمعة يقتل فان قال أصلها طهرا فقال الغزالي لا يقتل وأقره الرافعي ومشي عليه في الحاوي الصغير وراد في الروضة عن الشاشي انه يقتل واختاره ابن الصلاح قال في التحقيق وهو القوي

### \* (كتاب الجنائز) \*

بالفتح جمع جنازة بالفتح والكسر اسم للبيت في النعش من جنزه أي ستره وذكره نادون الفرائض لاشتماله على الصلاة (ليكثر) كل مكاف (ذكر الموت) استحبابا قال صلى الله عليه وسلم أكثروا من ذكرها ذم للذات يعني الموت حسنه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم زاد للنسائي فانه ما يذكر في كثير الاقله ولا قليل الاكثره أي كثير من الامل والدنيا وقليل من العمل وهذا ذم بالذال المعجمة أي قاطع (ويستعد) له (بالتوبة ورد المظالم) الى أهلها بان يادبر اليها فلا يخاف من خفاة الموت المفقوت لهما وصرح برد المظالم وهو من جملة التوبة ثلاثا يغفل عنه (والريض أكد) بما ذكر أي أشد تطا به من غيره (ويجمع المحتضر) أي من حضره الموت (لجنبه الايمن الى القبلة على الصحيح فان نعد راضيق مكان ونحوه) كعلة بجنبه (ألقى على قفاه ووجهه وأخصاه) بفتح الميم (للقبلة بان يرفع رأسه قليلا كما ذكره في شرح المذهب ومقابل الصحيح الالتقاء المذكور قال الامام وعليه عمل الناس ووسط في شرح المذهب بينه وبين الاضجاع على الايمن عند تعذره بالاضجاع على الايسر الى القبلة وطاهر انه اذا قيل بالاتقاء على القفاه أولا فتعذر يجمع على جنبه الايمن والاخصان هما أسفل الرجلين وحقيقتهما ما التخصص من أسفلهما قاله في الدقائق (ويلقن الشهادة) أي لا اله الا الله قال صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم لا اله الا الله رواه مسلم قال المصنف المراد ذكره من حضره الموت وهو من باب تسمية الشيء بما يصير اليه (بلا الحاح) ثلاثا بغير ولا يقال له قل بل يشهد عنده وليكن غير وارث ثلاثا يهمل بالاستحجال للارث فان لم يحضر غير الورثة لقنه أسقفهم عليه واذا قالها مرة لا تعاد عليه الا ان يتكلم بعدها ونقل في الروضة وشرح المذهب عن جماعة من أصحابنا انه يلحق محمد رسول الله أيضا قال والا قول أصح لظاهر الحديث (وليقرأ عنده يس) قال صلى الله عليه وسلم اقرأوا على موتاكم يس رواه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان وقال

٣٥ ل بخلاف السبيح ونحوه انتهى ويحتمل خلافه نظرا للغرض السابق وفي الحديث من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة بحث في الخادم أن يكون الكلام أعم من اللفظ والنفساني وانه لو نطق بما يدل على التوحيد يكفي كقوله صلى الله عليه وسلم اللهم الرفيق الاعلى (قوله) لظاهر الحديث واستحسن بعض المتأخرين أن يلقنه الشهادتين أولا ثم يقتصر بعد ذلك على لا اله الا الله

والمراد به من حضره الموت لان الميت لا يقرأ عليه (وليحسن ظنه بربه سبحانه وتعالى) روى مسلم  
عن جابر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول قبل موته بثلاث لا يموتن أحدكم الا وهو يحسن  
الظن بالله تعالى أى يظن أنه رجه ويعفوه عنه ويستحب لمن عنده تحسين ظنه وتطمع به في رحمة الله  
تعالى (فاذا مات غمض) والا ليقب عناه مفتوحين وفيه منظره وروى مسلم عن أم سلمة أنه عليه  
الصلاة والسلام دخل على أنى سلمة وقد شق بصره فأغمضه ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه البصر  
قال المصنف ناظرا أن مذهب وقبض خرج من الجسد وشق بصره بفتح الشين وضم الراء شخص أى بفتح  
الشين والخاء قال في شرح المذهب ويستحسن ان يقول حال اغماضه بسم الله وعلى ملة رسول الله  
(وشد لحياه بعصاة) عربضة تربط فوق رأسه لئلا يقي في منفحة قد دخله الهوام (وليت  
مفاصله) فيرث ساعده الى عضده وساقه الى فخذه ونخذه الى بطنه ثم يمدها ويلين أصابعه أيضا وذلك  
ليسهل غسله فان في البدن بعد مفارقة الروح بقية حرارة ان ألينت المفاصل في تلك الحالة لانت  
والالم يمكن تلينها بعد ذلك (وستر جميع بدنه بثوب خفيف) بعد نزع ثيابه كذكره في شرح  
المذهب ويجعل طرف الثوب تحت رأسه وطرفه الآخر تحت رجله لئلا يتكشف واحترز بالخفيف  
عن الثقيل فإنه يحجمه فيغيره روى الشيخان عن عائشة قالت سحى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين  
مات بثوب حبرة هو بالأضافة وكسر الحاء المهملة وفتح الموحدة وهو من برد الين وسحى غطى جميع  
بدنه (ووضع على بطنه شئ ثقيل) كمرآة لئلا ينتفخ فان لم يكن حديد فطين رطب ويصان المحضف  
عنه (ووضع على سريره ونحوه) لئلا يصيبه ندوة الأرض فتغيره (ونزع) عنه (ثيابه) التي  
مات فيها بحيث لا يرى بدنه كما قاله في شرح المذهب فانها تسرع اليه الفساد فيأحكي (ووجهه لالقبلة  
كحضر) وقد تقدم كيفية توجيهه (ويتولى ذلك) جميعه (أرفق محارمه) به بأسهل ما يقدر عليه  
قال في الروضة ويتولاها الرجال من الرجال والنساء من النساء فان تولاه الرجال من نساء المحارم  
أو النساء من رجال المحارم جاز (ويبادر) بفتح الهمزة (بغسله اذا تبين موته) بظهور أماراته مع  
وجود العلة كان يسترخى قدماه فلا يتصبأ أو يعبل أنفه أو ينخسف صدغاه وان شئت في موته بان لا يكون  
به علة واحتمل عروض سكتة أو ظهرت أمارات فزع أو غيره أخر الى اليقين بتغير الرائحة أو غيره  
(وغسله وتكفنه والصلاة عليه ودفنه فروض كفاية) في حق الميت المسلم بالاجماع أما الكافر  
فسيأتى حكمه في فرع الاولياء (وأقل الغسل تعميم بدنه) مرة (بعد إزالة النجس) عنه ان كان  
كذا في الروضة كأصلها أيضا فلا يكفي لها ما غسلة واحدة وهو مبني على ما صححه الرافعي في الحى  
ان الغسلة لا تكفيه عن النجس والحدث وصح المصنف أنها تكفيه كما تقدم في باب الغسل وكنه ترك  
الاستدراك هنا للعلم به من هناك (ولا تجب نية الغاسل) أى لا تشترط في صحة الغسل (في الأصح)  
لان القصد بغسل الميت النقافة وهي لا تتوقف على نية والثاني تجب لانه غسل واجب كغسل  
الحنابة فينوى عند افاضة الماء القراح الغسل الواجب أو غسل الميت ذكره في شرح المذهب (فيكفى)  
على الأصح (غرقه) عن الغسل (أو غسل كافر) له (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (الصحيح)  
المصوص وجوب غسل الغريق والله أعلم) لان ما مورون بغسل الميت فلا يسقط الفرض عنا الا بفعلنا  
(والاكل وضعه بموضع خال) من الناس (مستور) عنهم لا يدخله الاغتاسل ومن يعينه والولى  
لانه كان يستتر عند الاغتسال فيستتر بعد موته وقد يكون ببعض بدنه ما يكره طهوره وقد تولى  
غسله صلى الله عليه وسلم على والفضل بن عباس وأسامة بن زيد ناول الماء والعباس واقف  
ثم رواه ابن ماجة وغيره (على لوح) أو سريه لئلا يكون موضع رأسه أعلى لينحدر الماء

(قوله) روى مسلم عن أم سلمة الخ زاد في شرح  
الروح ثم قال اللهم اغفر لابي سلمة وارفع  
درجته في المهديين واخلفه في عقبه في  
الغارين واغفر لنا وله يا رب العالمين  
وافصح له في قبره وتوراه (قوله) اذا  
قبض تبعه الخ \* فائدة \* قبل ان العين  
آخر شئ تنزع منه الروح وأول شئ  
يسرع اليه الفساد (قول) المتن  
ونزع قال الاسنوى كان ينبغي تقديم  
هذا على ما سلف انتهى أقول قد أشار  
الشارح الى هذا فيما سلف (قول)  
المتن وغسله الخ انظر هل يسقط بفعل  
المسبر مع وجود الرجال كنظيره من  
الصلاة وهو متجه (قول) المتن على  
لوح روى أن النبي صلى الله عليه وسلم  
غسل على سريره وانه استتر الى أن غسل  
عليه يحيى بن معين وحمل عليه في سنة  
ثلاث وثلاثين ومائتين

(قول) المتجمد بارد واستحب الماوردى والصيرى كونه مالحا (قوله) ان تلبد وكذا ان لم تلبد لازالة ما في أصوله من السدر وما عساه يكون من الوسخ (قول) المتن بمشط هو بكسر الميم وضعها وبضمها مع الشين (قول) المتن الايمن أى الحديث وأما الشقان المقبلان فشرهما (قول) المتن فهذه غسلة الماعلم أن لك في غسل الميت كفتين احدهما غسله بالسدر ثم يزال وهكذا ثانيا وثالثا ثم يغسل ثلاثا بالماء القراح واحدة للواجب وثلثان للتثليث فالجملة تسعة والثانية واحدة بالسدر وأخرى مزيله وأخرى بالقراح ثم تعاد الثلاث هكذا ثانيا وثالثا فالجملة تسع أيضا فالكيفية الاولى في كلام السبكي واقصر عليها الاسنوى وحديث أم هانئ فربب منها والثانية في كلام السبكي وتبعه شيخنا في المنهج قال السبكي وكلام المنهاج يمكن جملة عليها بأن يجعل (١٣٩) فيه تقديم وتأخير أى بأن يقال فيغسل الايسر كذلك ثم يصب ماء قراح بعد

زوال السدر فهذه غسلة ويستحب ثانية وثالثة أى كذلك أقول لكن ينافيه وان يستعان في الاولى الا أن يحمل على الاولى من كل من الغسلات الثلاث اذا علمت ذلك فاعلم أن الشارح لم يسلك شيئا من ذلك وانما فهم كيفية أخرى حاول حمل المتن عليها أى أن يغسل أولا بالسدر ثم يزيله ثم ثلاثا بالماء القراح فقوله مع قطع النظر الخ يريد أن المحكوم عليه بالغسلة هو تعميم البدن بالماء القراح مع قطع النظر عن السدر ومزيله وقول المنهاج ويستحب ثانية وثالثة أى بالماء القراح وقوله وان يستعان الى قوله بعد زوال السدر تفصيل وبيان لما هو الاكل في الاولى وافادة لأن غسلة السدر والمزيل لا تحسب وانما تحسب التي بالماء القراح ولذا قال الشارح على وجه الاستنتاج فيما يأتي فتكون الثلاثة بالماء القراح يسقط الواجب بأولها ثم هذا الذى ذكره الشارح وحاوله هو ظاهر عبارة الروضة بل لا يقبل غيره وكذا صنع في البهجة والارشاد لكن شارحا بعد أن قرزادك نهيا على أن الاكل هو الكيفية الاولى أى التى اعتمدها الاسنوى (قوله) عن السدر أى الذى سلف ذكره في الرافعي والذى

عنه ولا يقف تحتها (ويغسل في قبض) يلبس عند غسله لانه أسترله وقد غسل صلى الله عليه وسلم في قبض رواه أبو داود وغيره ولكن القميص خفيفا أو باليا ويدخل الغاسل يده في كفه ان كان واسعا ويغسله من تحتها وان كان ضيقا فتقر رأس الدخاير يص وأدخل يده في موضع الفتق فلولا يوجد قبض أو لم يتأت غسله فيه سترته ما بين السرة والركبة وسيأتى حكم نظره في المسائل المتورة (جماء بارد) لانه يشد البدن بخلاف المسخن فانه يرخيه الا أن يحتاج اليه لوسع أو يرد وفي المحرر وغيره انه يكون الماء في اثناء كبير ويبعد عن المغتسل بحيث لا يصيبه رشاشه (ويجلسه الغاسل) برفق (على الغتسل) مائلا الى ورائه ويضع يمينه على كتفه واهما في نفرة قفاه) لئلا يميل رأسه (ويسند ظهره الى ركبته اليمنى ويمر يساره على بطنه امراراً بليغا ليخرج ما فيه) من الفضلات ويكون عنده حينئذ بحجرة متقدمة فاتحة بالطيب والمعين يصب عليه ماء كثيرا لئلا تظهر رائحة ما يخرج (ثم يفعجه لقفاه) ويغسل يساره واهما خرقه (ملفوفة بها) (سوانيه) أى دبره وقبله ومحاولة كما يستنجي الحى وفي النهاية والوسيط انه يغسل كل سواة بخرقه وهو أبلغ في النظافة لكن الذى ذكره الجمهور الاول ويتعهد ما على بدنه من قدر ونحوه (ثم) بعد القاء الخرقه وغسل يده بجماء وأشنان (يلف) خرقه (أخرى) على اليد (ويدخل اصبعه ويمر بها على اسنانه) بشئ من الماء كما يستنكح الحى ولا يفتح فاه (ويزيل ما في مخبريه) بفتح الميم وكسر الخاء (من أذى) بأصبعه مع شئ من الماء كما يستنكح الحى ولا يفتح فاه (ويزيل بضمضة واستنشاق وقيل يستغنى عنهما بما تقدم ويميل رأسه فمهما لئلا يصل الماء باطنه ولخوف ذلك حكى الامام تردد فى أنه يكفى وصول الماء مقدما للتغرى والمخبرين أو يوصل الداخل وقطع بان أسنانه لو كانت متراسة لا تفتح (ثم يغسل رأسه ثم لحية بسدر ونحوه) أى خطمى (ويسرحهما) ان تلبد شعرهما (بمشط واسع الاسنان برفق) ليقل الالتفاف (ويرد المنتف الىه) بان يوضع في كفته كما نهى في الروضة قبيل باب التكفين عن البغوى وغيره (ويغسل شقه الايمن ثم الايسر) المقبلين من عنقه الى قدمه (ثم يحترقه) بالتشديد (الى شقه الايسر فيغسل شقه الايمن مما يلي القفا والظهر الى القدم ثم يحترقه الى شقه الايمن فيغسل الايسر كذلك فهذه) الاغسال المذكورة مع قطع النظر عن السدر ونحوه فيها (غسلة ويستحب ثانية وثالثة) فان لم تحصل النظافة زيد حتى تحصل فان حصلت بشفع استحسب الا بتار واحدة (و) يستحب (ان يستعان في الاولى بسدر أو خطمى) بكسر الخاء وحكى فتحها للتنظيف والانتقاء ومنه ما تقدم في الرأس والحية (ثم يصب ماء قراح) بفتح القاف وتخفيف الراء أى خالص (من فرقة الى قدمه بعد زوال السدر) أو نحوه بالماء فلا تحسب غسلة السدر ولا ما أزيل

سينبه عليه المنهاج انه يستعمل في البدن (قول) المتن ثانية وثالثة أى بالماء القراح (قوله) فان لم تحصل النظافة زيد الخ صرح الاسنوى بأن هذه الزيادة في غسلة السدر ومزيله بأن يكثر امعا ويكون وترا اذا حصل الانتقاء بشفع وفي شرح الارشاد للقدسى واعلم أن الزيادة للانتقاء انما هى في غسلة السدر ومزيله كما هو ظاهر كلام الروضة وأصلها والحديث وصرح به الاسنوى وغيره خلاف ما يوهمه الارشاد من أن ذلك من غسلات الماء القراح انتهى (قوله) ومنه ما تقدم الخ أى فالمراد بالاولى باقى البدن غير الرأس والحية (قول) المتن من فرقة هو وسط الرأس سمي بذلك لانه موضع فرق الشعر ولهذا سمي المفرق بفتح الراء وكسرها

وله) كافر أو أوشيثا يجب أن يكون هذا شك من الراوى (قوله) خطا بالام عطية أى لأن غيرها تبسح لها ونظيره قوله تعالى على خوف من فرعون ملائمتهم أن يقتلهم (قول) المتن ويغسل الرجل الرجل بحث الاسنوى الحاق الامر بالمرأة (١٤٠) (قوله) والاول فيهما المنسوب حكمه

لث افادة الاختصاص هذه الحاشية  
 بنها ولم ار الى الآن هل لي فيها سلف أم لا  
 فيها ان افادة الاختصاص انما هي في  
 قديم المفعول على عامه وأما كونها في  
 بديم المفعول على الفاعل فلم أعلمه  
 قول) المتن ويغسل أمته قياسا على  
 زوجة (قوله) لا تتقالها عنه قد  
 يد أم الولد ويحجب بأنها انتقلت عنه  
 الى الحرية بخلاف الزوجة فان علقها  
 باقية (قوله) حرمة بضعهن قضية  
 هذه العلة انه لا يغسل المحوسبة والوثنية  
 وكل أمته يحرم بضعها عليه (قوله) أى  
 السيد أحسن منه أن يقول أى  
 الحليل والزوجة (قول) المتن أو  
 أجنبية لو مات مسلم وهنالك كافر وامرأة  
 أجنبية غسله الكافر وصلت عليه المرأة  
 (قول) المتن يعم في الاصح انظر لو كان  
 على القبل أو الدبر نجاسة ماذا يفعل  
 ثم رأيت في شرح الروض قال الاظهر  
 انه يزيلها انه لا يدل لها (قوله) وأولى  
 النساء هذا الذى قدره الشارح هو  
 المراد وان كان قضية العبارة وأولى  
 الرجال بها قراباتها ثم التعبير بالقرابات  
 نظرية الاسنوى من وجهين أحدهما  
 ان المؤلف توهم ان القرابة خاصة بالانثى  
 الثانى ان القرابات من كلام العوام كما  
 قال الجوهرى وسببه ان المصداق لا يجمع  
 له اذا احتاج نوعه وأيضا فقهى مصدر  
 وقد أطلتها على الأشخاص وقال قبل  
 ذلك انها مصدر بمعنى الرحم تقول بنى  
 وبنيه قرابة وقرب وتقول ذو قرابتى ولا  
 تقول هم قرابتى ولا هم قراباى والعامة

من الثلاث لتغير الماء به التغير السالب للطهورية وانما يحسب منها غسل الماء القراح فيكون  
 الثلاث بالماء القراح فيسقط الواجب بأولها (و) يستحب (أن يجعل في كل غسلة) من الثلاث بالماء  
 القراح (قليل كافر) بحيث لا يضر الماء لان راحته تطرد الهوام وهو في الاخرة كدويلين مفاصله  
 بعد الغسل ثم ينشف تنشيفا بليغا للثلاث قبل أكفانه فيسرع فيه الفساد وفي الصحاح قوله صلى الله عليه  
 وسلم لغاسلات ابنته زينب رضى الله عنها ابدأن بميامنها وموانع الوضوء منها وأغسلها ثلاثا وخمسا  
 أو أكثر من ذلك ان رأيت ذلك بما وسدر واجعلن في الاخرة كافورا أو شيئا من كافور قالت أم عطية  
 منهن ومشطناها ثلاثة قرون وفي رواية ففصرنا شعرها ثلاثة قرون وألتنها خلفها وقوله أو خمسا  
 الى آخره هو بحسب الحاجة في النظافة الى الزيادة على الثلاث مع رعاية الوتر لا للتخفيف وقوله ان رأيت  
 أى احجبت وكاف ذلك بالكسر خطا بالام عطية ومشطنا ونفرا بالتخفيف وثلاثة قرون أى نسائر  
 القرنين والناصية (ولو خرج بعده) أى الغسل (نجس وجب ازالته فقط) وان خرج من الفرج  
 لسقوط الفرض بما وجد (ونيل) تجب ازالته (مع الغسل ان خرج من الفرج) ليختتم أمره  
 بالاكمل (وقيل) يجب مع (الوضوء) لا الغسل في الخارج من الفرج كما في الحى وأطلق الجمهور  
 الخلاف وأشار صاحب العدة الى تخصيصه بالخارج قبل الادراج في الصحيحين قال في الروضة يوافق  
 صاحب العدة والثانى أبو الطيب والمحاملى والسرحدى صاحب الامالى فيسروا بالاكتفاء بغسل  
 النجاسة بعد الادراج وقال في شرح المذهب الطلاق الجمهور وشمول على ما قبل الادراج (و يغسل الرجل  
 الرجل والمرأة المرأة) هذا هو الاصل والاول فيهما المنسوب (و يغسل أمته ووجهه وهى زوجها)  
 أى لهم ذلك بخلاف الامه لا تغسل سيدها فى الاصح لا تتقالها عنه والزوجة لا تنطح حقوقها بالموت  
 بدليل التوارث وقد قال صلى الله عليه وسلم لعائشة لو مت قبلى لغسلتك وكنت لى ابن ماجه وغيره  
 وسواء فى الامة فى الشقين القنة والمبرة وأم الولد أما المكاتبه فله غسلها أيضا لا يرتفع كتابتها بموتها  
 وليس لها غسله بخلاف لانها كانت محرمة عليه وليس له غسل الزوجة والمنعنة والمستبرأة  
 ولا لهن غسله بخلاف لحرمة بضعهن عليه وسواء فى الزوجة المسلمة والدمية فى الشقين الا ان غسل  
 الذمية لزوجهما المسلم مكروه ذكره الراى كالمذهب عن النص وفي شرحه السيد الدمي غسلها  
 (ولنسان) أى السيد وأحد الزوجين (خرقة) على يدهما (ولامس) بينهما ما بين الميت  
 أى ينبغي ذلك كما عبر به فى المحرفان لم يفعله صح الغسل ولا يبنى على الخلاف فى انتفاض طهر الملبوس  
 وأما وضوء الغاسل فينتقض (فان لم يحضر الا أجنبي) فى الميت المرأة (أو أجنبية) فى الرجل  
 (بسم فى الاصح) الحاقا لانتقاد الغاسل بفقد الماء والثانى يغسل الميت فى ثيابه وباب الغاسل على  
 يده خرقة ويغض طرفه ما أمكنه فان اضطرا الى النظر نظر للضرورة (وأولى الرجال به) أى بالرجل  
 فى غسله (أولاهم بالصلاة) عليه وهم رجال العصبات من النسب ثم الولد كسباى وقيل تقدم  
 الزوجة عليهم لانها كانت تنظر منه الى ما لا ينظرون وهو ما بين اسرة والركبة وبعدهم ذووالارحام ثم  
 الرجال الا جانب ثم الزوجة ثم النساء المحارم وقيل تقدم الزوجة على الرجال الا جانب (و) أولى  
 النساء (ها) أى بالمرأة فى غسلها (قراباتها وقربى من على الزوج فى المصح) ووجه مقابله

(قول) المتذات محرمية ر بما يؤخذ من عمومها ان ثبت العلم البعيدة اذا كانت امان الرضاع أو اختا تقدم على بنت العلم القريبة ولكن الظاهر كما قال الاستوى ان المراد المحرمية من حيث النسب ولذا لم يعبر بالرضاع هنا بالكلية (قوله) ثم بعد القربايات ذوات الولاء الخ اقضى هذا ان ذوات الارحام يقدم من هنا على ذوات الولاء وهو عكس ما سلف في غسل الرجل فافرق ولعله قوة الذكور بدليل عقلهم عنه (قوله) ثم كل من قدم بشرط الاسلام لا يقال (١٤١) قضيته انه لا يشترط في تقدمه البلوغ ولا الحرية ولا العدالة لاننا نقول قد أحالوا على الصلاة

وسأتي في الصلاة ان الحزرا البعيد يقدم على الرقيق القريب ويأتي الكلام على غير ذلك أيضا (قوله) كما قاله في الروضة الخ وأيضا فقياس على عدم ختنه (قوله) عن الام والمختصر أرى فهو جديد أيضا ولذا عبر بالظاهر ولم يقل قلت القديم أظهر

\* (فصل يكفن الخ) \* (قوله) في الحرير بحث الاذرعى استثناء الحرير اذا كان على قيل المعركة لاسيما اذا تلطخ بالدم فيدفن فيه كما هو \* فرع \* يجوز تقفين المحضة فيها حرم عليها لبسه كما يجوز تطيبها (قوله) فن جياذ الشاب لو كان عليه دين مستغرق ومن عادته التقير على نفسه فينبغي اعتباره ما كان عليه في حياته من التقير ولا يكون من جياذ الشاب (قول) المتثوب قضيته عدم جواز التطيب وهو ظاهر نعم ان تعذر الثوب فعل وبمقتضى الاستوى وغيره تقديم الاذرعى ونحوه عليه (قوله) أحصهما الاوّل استشكل ذلك بأن كسوة الرقيق لا يكفي فيها ستر العورة لانه تخفيف واذلال كما قاله الرافعي فالميت أولى ثم هذا الخلاف مبني على خلاف غريب وهو ان الشخص بموته هل يصبر كاه عورة أم عورته ما كان في حياته كذا قاله ابن يونس شارح التيجيز (قول) المتن باسقاطه بمقتضى الاستوى اسقاط الزائد على ستر العورة في هذه المسألة بناء على أن الواجب ستر العورة (قوله)

انه كان ينظر منها الى ما لا ينظرن اليه (وأولاهن ذات محرمية) وهي من لو قدرت دكر لم يحل له نكاحها فان استوت اثنتان في المحرمية فالتي في محل العصوبة أولى كالعمة مع الخالة والوالدة لا محرمية لهن تقدم منهن الاقرب فالاقرب (ثم) بعد القربايات ذوات الولاء كما ذكره في شرح المذهب ثم (الاجنبية) ثم رجال القرابة كترتيب صلاتهم قلت الابن العلم ونحوه) وهو كل قريب ليس بمحرم (فكالاجنبي والله أعلم) فلا حق له في غسلها بل خلاف قاله في شرح المذهب وقال بنه عليه صاحب العدة وغيره وأهمله الاكثر (ويقدم عليهم) أي على رجال القرابة (الزوج في الاصح) لانهم ذكور وهو ينظر الى ما لا ينظرون اليه والثاني يقدمون عليه لان القرابة تدوم والنكاح ينتهي بالموت ثم كل من قدم شرطه الاسلام وان لا يكون قاتلا لليت (ولا يقرب المحرم طيبا) كالكاغور في غسله وكفنه (ولا يؤخذ شعره ونظفوه) ابقاء لاثرا لاحرام قال صلى الله عليه وسلم في المحرم الذي مات وهو واقف معه بعرفة لا تمسوه بطيب ولا تخمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة مليا راء الشيطان (وتطيب المعتدة) التي كان يحرم عليها الطيب بان كانت في عده وفاة (في الاصح) لزوال المعنى المترتب عليه تحريم الطيب وهو التنجس على زوجها والتحرز عن الرجال والثاني يستحب التحريم قياسا على المحرم ورد بان التحريم في المحرم لحق الله تعالى ولا يزول بالموت (والجديده لا يكره في غير المحرم أحد نظفوه وشعر ابطه وعاته وشارب) قال الرافعي كالرواني ولا يستحب وقال في الروضة عن الاكثريين أو الكثيرين الجديده يستحب كالحى والقديم انه يكره لان مصيره الى البلاء (قلت الاظهر كراهته والله أعلم) لما قاله في الروضة من ان أجزاء الميت محترمة فلا تتلث بها قال ولم يتقل عن النبي صلى الله عليه وسلم والعناية فيه شيء معتد ونقل في شرح المذهب كراهته عن الام والمختصر ولذلك عبر هنا بالظاهر وفي الروضة قال أحصا بنا ويفعل هذه الامور قبل الغسل

\* (فصل يكفن بحاله لبسه حيا) \* من حرير وغيره للمرأة وغير حرير للرجل ويحرم تكفنه بالحرير ويكره تكفنيه باللسر قال في الروضة ويعتبر فيه حال الميت فان كان مكثرا فن جياذ الشاب أو متوسطا فن وسطها أو مقلان خشنها وسأتي في الزيادة كلام آخر (وأقله ثوب) وهو ما يستر العورة أو جميع البدن الرأس المحرم ووجه المحرمة وجهان أحصهما في الروضة وشرح المذهب الاوّل فختلف قدره في الذكورة والانوثة وجزم بالثاني الامام والغزالي والبعغوي وغيرهم (ولا تغذ) بالتشديد (وصيته باسقاطه) أي الثوب الواحد لانه حق لله تعالى بخلاف الثوب الثاني والثالث الآتي ذكرهما في الافضل فانهما حق للميت تنفذ وصيته باسقاطهما ولو أوصى بساتر العورة ففي شرح المذهب عن صاحب التقریب والامام والغزالي وغيرهم لم تصح وصيته ويجب تكفنه بساتر لجميع بدنه ولو لم يوص فقال بعض الورثة يكفن بثوب يستر جميع البدن أو ثلاثة وبعضهم بساتر العورة فقط وقلنا يجوز كفن بثوب أو ثلاثة ذكره في شرح المذهب ولو قال بعضهم يكفن بثوب وبعضهم بثلاثة كفن بها وقيل بثوب ولو اتفقوا على ثوب ففي التهذيب يجوز وفي التمه انه على الخلاف قال في الروضة قول التمه أقيس

٣٦ ل لم تصح وصيته الخ قال جماعة من المتأخرين هو محمول على مذهب الامام والغزالي من أن الواجب ستر جميع البدن (قوله) كفن بثوب هذا قد يشكل عليه ما سأتي عن التمه الذي قاله في الروضة انه أقيس (قوله) انه على الخلاف قضيته وجوب الثلاث ولا يشكل على قولهم أقل الكفن ثوب أو سائر العورة لانه لا يحتاج في اسقاط الغرض الى زيادة في بيت المال أو غيره وأما عند اتساع التركة فتستوفي الثلاث وجوبا



أقوله) وقد يستشكل فيه انسان الخ لك أن تقول الميت خربت ذمته وقد تعلق الدين بالتركاة فاذن الغرماء في صرفها في الكفن والحال ماد كرمته ضمن  
للمساحة بما يتعلق من الدين بذلك فلا أثر لتعلقه بالذمة بعد ذلك بل يجوز أن يمنع المطالبة به في الآخرة ويحجب من طرف النوى بأن ذلك لا يسهط  
الدين من ذمته بدليل ما لو ظهر له مال ثم المسألة التي قبلها قابلة لهذا التشكيل بناءً (١٤٣) على أن الواجب ستر العورة وقد يمتنع الغريم

من الرائد (قول) المتن ويجوز رابع  
وخامس أي ولكن الأفضل خلافه كما  
تقدم قال الأذرى ولو كان في الورثة نحو  
صه برامتنع الرائد على الثلاث (قول)  
المتن فهي لفائف فان اقتصر على لفافة مع  
قيص وعمامة للرجل فهو خلاف الأولى  
لامسكروه قاله في شرح المذهب  
(قول) المتن وفي قول الخ توجه به أن  
الخمس فيها كاللثة في الرجل (قول)  
المتن ومحله أصل التركة دليله الإجماع  
وأن النبي صلى الله عليه وسلم كفن  
مصعب بن عمير في غمرة والرجل الذي  
مات محرماً في ثوبه ولم يسأل هل هناك  
عليه دين أم لا (قول) المتن فعلى من  
عليه نفقته قضيته أن الأب لا يجب عليه  
تسكين الابن البالغ الفقير لأن نفقته غير  
واجبة عند المصنف ~~المتن~~ نقل في  
الكبير عن التتمة وجوب تسكينه وعلاه  
دأر نفقته يجب إذا كان عاجزاً والميت  
عاجز وخبر بذلك في الروضة وأشار إلى  
ذلك الشارح بقوله إنجزه بالموت (قوله)  
والقن الخ لو كان مبعوضاً فعليه وعلى  
السيد فيما يظن فان كل بينهما ما يأت  
ثم مات في نوبة أحدهما احتل أن يكون  
الامر كذلك لطلان المهايأة كافي  
الكتاب ويحتمل اختصاص ذلك بندي  
النوبة (قوله) معطوف على أصل  
التركة جواب عما يقال طاهر العماره  
أن محل التعلق بالزوج إذا لم تكن تركة  
(قوله) في الحياة وكانت معه كلاب  
والابن لكن تسكينها ومؤنة تجهيزها

ولو كان عليه دين مستغرق فقال الغرماء ثوب والورثة ثلاثة أجيب الغرماء في الأصح لانه إلى براءة  
ذمته أخرج منه إلى زيادة السترقال في شرح المذهب ولو قال الغرماء يكفن بسائر العورة والورثة  
بسائر جميع البدن نقل صاحب الحاوي وغيره انه تفاسق على سائر جميع البدن ولو اتفقت الورثة  
والغرماء على ثلاثة أبواب جاز بلا خلاف شرح به القاضى حسين وآخرون وقد يشكك فيه انسان  
من حيث أن ذمته تبقى مرغنة بالدين انتهى (والأفضل لرجل ثلاثة) قالت عائشة كفن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أبواب بيانية يرض ليس فيها قيص ولا عمامة رواه الشيخان  
(ويجوز رابع وخامس) قال في شرح المذهب من غير كراهة (ولها) أي والأفضل للمرأة (حمسة)  
رعاية لزيادة السترفها والزيادة على الخمسة مكروهة في الرجل والمرأة للسرف والخشني نأثره فيما ذكر  
(ومن كفن منها بثلاثة فهي لفائف) يستكمل منها جميع البدن (واكفن) الرجل (في خمسة)  
زيد عمامة وقيص تحتون) روى البيهقي أن عبد الله بن عمر كفن ابنه في حمسة أبواب قيص وعمامة  
وثلاث لفائف (وان كفنت في خمسة أزار وخمار وقيص ولباسا ثوبان وفي قول ثلاث لفائف وأزار  
وخمار) والأزار والمتر ما تستر به العورة والخمار ما يغطي به الرأس ويجعل به اليبص وهو بعد  
الأزار ثم تلف روى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم اعطى العائلات في تسكين ابنته أم كلثوم رضي الله  
عنها الخفاء ثم اندرع ثم الخمار ثم المخفة ثم ادخرت بعد في الثوب الآخر والخفاء تكسر الخفاء الأزار  
والدرع التقيص (ويستل الأيبص) قال صلى الله عليه وسلم البسوا من ثيابكم البياض فلهما حبر  
ثيابكم وكه وافهما موتاكم رواه الترمذي وغيره وقال حسن صحيح وسأقي في الزيادة أن المقول أولى  
من الجديد (محله أصل التركة) يبدأ به في جملة مؤنة تجهيزها كسبياً في قول القرائص انه يبدأ  
من ركة الميت بمؤنة تجهيزه أنه أرى تعلق بعين التركة حتى فيتمه علمها ويستثنى من هذا الأصل من  
لزوجها مال فكمها عليه في الأصح الآتي (دان لم يكن) للميت في غير الصورة استسما تركة (فعلى  
من عليه ذمته من قر يب وسيد) سواء في الميت أو نسل والفرع الفقير والمستجير بالهجرة بالموت  
والفقير وأم الولد وانما كات لا ينسخ ذمته بونه (وكذا الروي) معطوف على أصل التركة أي عليه  
كفن زوجته في حمسة مؤنة تجهيزها (في المنسج) لوجوب دفنها عليه في الحياة وانما قل صارت  
بالموت احتنية وعلى الأصح لو لم يكن للزوجة مال أو ولد لم يكن للميت مال ولا له من تلمه  
ننقته يجب كنفه ومؤنة تجهيزه في بيت المال كنفقة في الحياة من لم يكن في بيت المال مال فعلى عامة  
المسلمين ولا يلزمهم تسكينه بأكثر من ثوب وكذا بيت المال ومن علمه ذمته وقيل لمهمما التسكين  
ثلاثة أبواب (ويستل أحسن لفائف وأوسعها والثانية مؤنة أو كذا) الثانية (أي فوق الثانية)  
(ويستر) بالمعجمة (على كل واحدة حنوط) تمنع الحاء نوع من الطيب وكذا ورد على الأولى  
قبل وضع الثانية وعلى الثانية قبل وضع الثالثة (ويوضع الميت فوقها منسجاً) على ظهره  
(وعليه حنوط وكفور) ويستحب تخبر الكفن بعدوا قولا (وتشأبساء) حرة عند أبي يس  
بينهما قطن عليه حنوط وكفور (ويجعل على منافذ يديه) من الخمرين واد ديب والعيب (قطن)

عليه

واحب على الزوج وان كانت المرأة غيبة (قوله) ومن عليه مؤنة دحل فيه الروح (قول) المتن ونسأنة  
فوقها الخ المراد الثانية والثالثة في الرتبة فيفقد اعتبار السعة والحسن فيوافق ما في شرح المذهب

(قول) المتن نزع الشداد الظاهر اختصاص (١٤١) النزع بشداد الفائف دون شداد اليمين السابق ونحوه (قول) المتن بقربها

لوتعارضت هذه الصفات فانظر ماذا  
يراعى (قوله) من غير الاسراع يعنى  
لو أتى بالسنة وهي الاسراع ولم يكن  
خيف التغبر لا من الاسراع بل من أمر  
غيره كشدة الحر ومن ثم قال الشارح  
فيما يأتي زيد في الاسراع ولم يقل أسرع بها  
(قوله) زيد في الاسراع \* تمة \* المنصوص  
وقول الأكثرين عدم استحباب القيام  
لها وخالف المتولى واختار مقلته في  
شرح المذهب

\* (فصل اصلاته أركان الخ) \* (قول)  
المتن ويكفي نية الفرض أى كما فى أن  
الظهر مثلاً لا يشترط أن يتعرض  
لكونها فرض عين (قوله) فلا بد  
الخ هو شامل لصلاة الصبي وصلاة  
النساء وقد صرح النووي في شرح  
المذهب بأن النساء اذا صلين مع الرجال  
تقع لهن نافلة (قوله) تعرض الكمال  
وصفها قال الاسنوى بدله لتمييز عن  
فرض العين والاحسن ما قاله الشارح  
فليتأمل ولك أن تقول هل يحرى نظير  
هذا الوجه في فروض الاعيان وقد  
يجاب بأنما الاصل والغالب (قول)  
المتن ولا يجب تعيين الميت لانه قد لا يعرفه  
(قوله) كزيد أو عمرو واستتبع بعضهم  
الغائب وعليه فيعينه ولو باضافته للبلد  
ونحوها فيما يظهر (قول) المتن فواهم  
لونوى بعضهم من غير تعيين ثم صلى على  
البعض الآخر كذلك لم تصح ولو اعتقدتهم  
عشرة فبانوا أحد عشر وجب إعادة  
الصلاة على الجميع لأن فهم من لم يصل  
عليه وهو غير معين بخلاف العكس  
ذكره في البحر ونبه على انه لو صلى على  
حتى وميت صحمت مع الجهل دون العلم  
(قول) المتن ثم يتابعه في الاصح قال  
الاسنوى هذا الخلاف في الوجوب  
لاجل المتابعة قال ويحتمل أن يكون في الاستحباب انتهى وقال السبكي الأولى أن يكون في الاستحباب

عليه حنوط وكافور (وبلف عليه الفائف) بأن يثني كل منهما من طرف شقه الايسر على اليمين ثم من  
طرف شقه اليمين على الايسر كما يفعل الحي بالقباء ويجمع الفاضل عند رأسه ورجليه ويكون الذي عند  
رأسه أكثر (وتشد) بشداد خوف الانتشار عند الحمل (فاذا وضع في قبره نزع الشداد) عنه  
(ولا يلبس المحرم الذي كرمه ولا يستر رأسه ولا وجه المحرمة) ابتداء لاثرا الاحرام وتقدم انه لا يقرب  
طياً (وحمل الجنائز بين العمودين افضل من الترييع في الاصح) كحمل سعد بن أبي وقاص عبد الرحمن  
ابن عوف وحمل النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ رواهما الشافعي في الام الاول بسند صحيح  
والثاني بسند ضعيف والثاني الترييع افضل والثالث هما سواء (وهو) أى الحمل بين العمودين  
أن يضع الخشبين المتقدمين وهما العمودان (على عاتقيه ورأسه بينهما ويحمل المؤخرتين رجلان)  
أحدهما من الجانب اليمين والاخر من الايسر ولتوسط المؤخرتين واحد كلقدمتين لم يربا بين قدميه  
بخلاف المتقدمتين (والترييع أن يتقدم رجلان ويتأخر آخران) في حملها يضع أحد المتقدمين  
العمود اليمين على عاتقه الايسر والاخر العمود الايسر على عاتقه اليمين والتأخران كذلك (والمشى  
امامها بقربها) بحيث لو التفت رآها (افضل) منه ببعدها فلا يراها لكثرة الماشين معها  
والمشى امامها افضل منه خلفها للرا كعب والمائى وفي الروضة ينبغي أن لا يركب في ذهابه معها  
الا لعذر كمرض أو ضعف قال في شرح المذهب فلا بأس به وهو لغیر عذر يكره روى أصحاب السنن  
الاربعة عن ابن عمر انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر يمشون امام الجنائز وصحبه ابن  
حبان وروى الحاکم عن المغيرة انه صلى الله عليه وسلم قال الراكب يسير خلف الجنائز والمائى عن  
يمينها وشماتها قريباً منها والسقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالعافية والرحمة وقال صحيح على شرط  
المخارى (ويسرع بها) ندباً لحديث الشيخين اسرعو بالجنائز فان تلك صالحة فغير تقدمونها اليه  
وان تلك سوى ذلك فترتضعون عنه رقابكم (ان لم يخف تغيره) أى الميت بالاسراع فيتأني به حينئذ  
والاسراع فوق المشى المعتاد ودون الخبيب للثلاث قطع الضعفاء فان خيف تغير الميت من غير الاسراع  
أو انفجاره أو اتفاخه زيد في الاسراع

\* (فصل اصلاته أركان أحدها اليه) \* كسائر الصلوات (ووقتها كغيرها) أى كوقت نية غيرها  
من الصلوات وهو وقت التكبير للاحرام كما تقدم في باب صفة الصلاة انه يجب قرن النية بالتكبير  
(وتكفي نية الفرض) فلا بد من التعرض له وفيه الخلاف المتقدم في باب صفة الصلاة (وقبل يشترط  
نية فرض كفاية) تعرض الكمال وصفها (ولا يجب تعيين الميت) كزيد أو عمرو أو رجل أو امرأة  
بل تكفيه نية الصلاة على هذا الميت وان كان مأموماً ونوى الصلاة على من يصلى عليه امامه جاز (قال  
عين وأخطأ كل نوى الصلاة على زيد فاذا هو عمرو أو رجل فكان امرأة (بطلت) أى لم تصح  
صلاته كما عبر به في المحرر وغيره زادت في الروضة هذا اذا لم يشر الى الميت فان اشارت في الاصح (وان  
حضر موتى فواهم) أى قصدتهم في نية وعبرة المحرر وغيره نوى الصلاة عليهم ويجب على المة ندى  
نية الاقتداء (الثاني) من الاركان (اربع تكبيرات) روى الشيخان عن ابن عباس انه  
صلى الله عليه وسلم صلى على قبر بعد ما دفن فكبر عليه اربعاً (فان خمس) عمداً (لم تبطل)  
صلاته (في الاصح) لانه زاد ذكره والثاني يقول زاد ركناً وروى مسلم عن زيد بن ارقم انه صلى الله  
عليه وسلم كان يكبر خمساً ولا تبطل في السهو جزماً ولا مدخل لسهو ولا سهو فيها (ولو خمس امامه)  
وقلنا لا تبطل صلاته (لم يتابعه) في الاصح وفي الروضة كأصلها الاظهر ورجح في شرح المذهب القطع به

لاجل المتابعة قال ويحتمل أن يكون في الاستحباب انتهى وقال السبكي الأولى أن يكون في الاستحباب

(بل يسلم أو ينتظره ليسلم معه) والثاني يشاءه وان قلنا بالبطلان مارق (الثالث السلام) وهو  
 (كغيرها) أي كسلام غيرها من الصلوات في كفيته وتعدده ونية الخروج معه وغير ذلك (الرابع  
 قراءة الفاتحة) كغيرها من الصلوات (بعد) التكبيرة (الأولى) قبل الثانية كما هو ظاهر  
 كلام الغزالي روى البيهقي عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم كبر على الميت أربعاً وأقرأ بأم القرآن  
 بعد التكبيرة الأولى (قلت تجزئ الفاتحة بعد غير الأولى والله أعلم) قال في شرح المذهب صرح  
 به جماعة من أصحابنا وفي الروضة كآصاها عن النص أنه لو أخرقها إلى التكبيرة الثانية جاز  
 (الخامس الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الثانية) أي عقها ذكره في شرح المذهب  
 عن المدرخي وكأله بنى على تعيين الفاتحة قبلها روى الدارقطني والبيهقي عن عائشة حدث لا يقبل  
 الله صلاة الا بطور والصلاة على لكن ضعفاء (والصحيح ان الصلاة على الآل لا تجب) فيها  
 بل نسق وقيل تجب وهو الخلاف المتقدم في الشهاد الآخرة هذه أولى بالتمنع لبسائهم على التخفيف  
 (السادس الدعاء للميت بعد الثالثة) قال في شرح المذهب لا يجوز في غيرها بخلاف وليس تخصيصه  
 بهاد ليس واضح انتهى وأقله ما يطلق عليه الاسم نحو اللهم ارحمه اللهم اغفر له وسبأ في اكله  
 (السابع القيام على المذهب ان قدر) عليه كغيرها من الفرائض وقيل وجهان أحدهما  
 لا يجب لشبهها بالنافاة في جواز الترك والثاني يجب ان تعين عليه (ويسترفع يديه في التكبيرات)  
 فيها حذو منكبيه ووضعهما على صدره كغيرها من الصلوات (واسرار القراءة) فيها في ليل  
 أو نهار (وقيل يجهر ليلاً) روى النسائي عن أبي أمامة بن سهل السدوسي في الصلاة على الجنائز  
 أن يقرأ في التكبيرة الأولى بأم القرآن مخافة ثم يكبر ثلاثاً والتسليم عند الأخيرة (والاصح ديب  
 التعمد دون الاقتراح) لطوله والثاني يندبها والثالث لا يندب واحد منهما ان خفيها  
 ولا تندب السورة في الاصح ويندب التأمين عقب الفاتحة (وقول في الثالثة اللهم هدا عبدك  
 وابن عبدك إلى آخره) وبقيته كافى المحرر يخرج من روح الدنيا وسعته بافتق أولهما أي بسم ربهما  
 واتساعها ومحبوته وأجابه فيها أي من يحبه ومن يحبه إلى طلبة القبر وهو لا يسه أي من الأحوال  
 كن يشهد أن لا اله الا أنت وان محمد عبداً ورسولك وأنت أعلم به اللهم انه نزل بك وأنت خير منزول به  
 وأصبح فقيراً إلى رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جئناك راغبين إليك شفعاء له اللهم ان كان  
 محسنًا فزد في إحسانه وان كان مسيئًا فاغفر له وتجاوز عنه ولقه برحمتك رضا لوقته القبر وعذابه  
 وافسخ له في قبره وجاف الأرض عن جنبيه ولقه برحمتك الا من من عذابك حتى تسعته آمنا إلى جنتك  
 يا أرحم الراحمين جمع الشافعي رضي الله عنه ذلك من الأحاديث واستحسنه أصحابه فان كان الميت  
 امرأة قال اللهم هدا أمتك وبت عبدك ويؤث الضمائر في الروضة ولو ذكرها على ارادة  
 الشخص لم يضر (وبقدم عليه اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهداً وناوفاً وصغيراً وكبيراً وذاً وآنثانا  
 اللهم من أحبيته منافاً حيه على الاسلام ومن توفيته منافاً توفه على الايمان) روى أبو داود والترمذي  
 وابن ماجه وغيرهم عن أبي هريرة قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فقال اللهم اغفر  
 لحينا وميتنا إلى آخره زاد غير الترمذي اللهم لا تخرمه أجره ولا تضلنا بعده والجب بين الدعاء من ذكره  
 في الشرح الصغير وأشار إليه في الكبير ولابد ذكره في الروضة ولا شرح المذهب وقد يمتثل في منهما  
 لان بعض الأول باعني (ويقول في الطفل مع هذا في اللهم اجعله فرطاً لا يوبى) أي سابقاً متهما  
 مصالحة في الآخرة (وسلفاً وذاً) بالآل المحبة (وعظة) أي وعظة (واعتباراً وشفيهاً)  
 وتدل به موزنهما وأفرغ الصبر على قلوبهما) وفي الروضة كآصاها ولتقتسمها بعده ولا تخرمهما

(قوله) فارقه لو فعل الامام ذلك على وجه  
 السهو ونحوه فالأمر مخير بين المصارفة  
 والانتظار (قول) المتن الثالث السلام  
 لحديث تحليلها التسليم (قول) المتن قراءة  
 الفاتحة روى البخاري عن ابن عباس  
 رضي الله عنهما أنه صلى على جنازة قرأ  
 فيها بالفاتحة وقال فعلته لتعلموا انها سنة  
 قال النووي رحمه الله وقوله انها سنة  
 كقول الصحابي من السنة كذا فيكون  
 مرفوعاً (قول) المتن قلت تجزئ الخ  
 يستفاد منه كما قال الاسودى ثلاثة أشياء  
 اخلاء الأولى عن ذكر يكون فيها وعدم  
 اشتراط الترتيب بين ركن القراءة وغيره  
 والجمع بين ركنين في تكبيرة واحدة  
 (قوله) عقبها قال الاسودى والتخصيص  
 بالثانية يحتاج إلى دليل (قوله) وكأنه  
 لغيره وفي قوله ذكره راجع إلى قوله أي  
 عقبها (قوله) لكن ضعفاء أقول روى  
 الحاكم عن أبي أمامة أن رجلاً من أصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبره  
 أن السنة أن يكبر الامام ثم يصلي على رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ويخلص الدعاء  
 للميت في التكبيرة الثالثة ويسلم ثم قل انه  
 على شرط الشيخين (قوله) وأقله ظاهر  
 إطلاقه كغيره أن هذا الأقول حتى  
 في الطفل فلا يكفي الدعاء لو اذنيه لكن  
 قد يشكل على ذلك السقط يصلى عليه  
 ويدعى لوالديه ويمكن دفع الاشكال  
 (قوله) نسيم ويحسها قال الاسودى  
 ويراد به اقضاء أيضاً (قول) المتن  
 وأفرغ الصبر الخ نظر هل يقط هذا  
 إذا كان أبواه ميتين وكذا قوله وعظة  
 واعتباراً

(قول) المتن وفي الرابعة قال في شرح المذهب اتفق الأصحاب على عدم وجوب ذكرها (قول) المتن فلم يكبر الخ لو كبر المأموم مع تكبيرة الإمام الأخرى اتجه الحجة ولو شرع مع شروعه فيها ولكن تأخر فراغ المأموم هل نقول بالحجة أم بالبطان هو محل نظر (قوله) متفاحش وجه ذلك انه المتابعة هنا لا تظهر الا بالواقعة فيها الخلوها عن الركوع والسجود ثم قضية عبارة الكتاب وغيره انه لو تخلف بالرابعة حتى سلم الإمام لا تبطل صلاته (قوله) يتخلف ويتم أي ما لم يسبق تكبيرتين على ما اقتضاه كلامهم في كل من تخلف بعد رهنما (قوله) أي بناء على نذب التعوذ الخ قضيته انالوفرعنا على عدم النذب بخالف واشتغل بهما لا يتخلف على هذا الثالث وفيه نظر بل هو أولى بالتخلف فيما يظهر (قول) المتن وفي قول محل الخلاف اذ ارفعت (١٤٥) أما اذا بقيت بسبب ما فيقول الا ذلك كما قطعاه قاله المحب الطبري في شرح التنبيه أقول فلو أبقرها

أجره ويشهد للدعاء لهما ما في حديث المغيرة السابق والسقط يصلي عليه ويدهي لوالديه بالعافية والرحمة (وفي الرابعة اللهم لا تحرمنا أجره) بفتح اتماء وضهما ولا تقتنا بعده (أي بالاتباع بالعاصي وفي التنبيه وغيره واغفر لنا وله وقد تقدم الاولان في حديث أبي هريرة (ولو تخلف المقتدي بلا عذر فلم يكبر حتى كبر امامه أخرى بطلت صلاته) لان التخلف بالتكبير هنا متفاحش شبه بالتخلف بركعة وفي الشرح الصغير احتمال انه كالتخلف بركن (ويكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة وان كان الإمام في غيرها) كالدعاء رعاية لترتيب صلاة نفسه قال الرافعي كذا ذكره وهو غير صاف عن الاشكال أي لما قدمه عن النص من جواز تأخير قراءتها الى التكبيرة الثانية (ولو كبر) الإمام (أخرى قبل شروعه في الفاتحة) بان كبر عقب تكبيره (كبر معه وسقطت القراءة) عنه كالركوع الإمام عقب تكبير المسبوق فانه بركع معه (وان كبرها وهو في الفاتحة تركها وتابعه في الاصح) والثاني يتخلف ويتمها وهما كالوجهين فيما اذا ركع الإمام في فاتحة المسبوق والاصح هناك كما تقدم نالت وهو انه ان اشتغل بافتتاح أو تعوذ تخلف وقرأ بقدره والاتباع الإمام ولم يذكرا الشيطان هذا التفصيل هنا وفي الكفاية لاشك في جريانه هنا وبه صرح الفوراني أي بناء على نذب التعوذ والافتتاح (واذا سلم الإمام تدارك المسبوق باقي التكبيرات بأذكارها) كما في تدارك بقية الركعات (وفي قول لا يشترط الاذكار) بل يأتي بباقي التكبيرات نسقا لان الجنائزة ترفع بعد سلام الإمام فليس الوقت وقت تطويل ويستحب ان لا ترفع حتى يتم المسبوق ولا يضر رفعها قبل اتمامه (ويشترط شروط الصلاة) في هذه الصلاة كالظاهرة وسرا العورة والاستقبال ويشترط أيضا تقدم غسل الميت كما سيأتي في الزيادة (لا الجماعة) نعم تستحب فيها كعادة السلف (ويسقط فرضها بواحد) لحصول المقصود به (وقيل يجب) لسقوط الفرض (اثنان) أي فعلهما (وقيل ثلاثة) لحديث الدارقطني صلوا على من قال لا اله الا الله وأقل الجمع اثنان أو ثلاثة (وقيل) يجب (أربعة) كما يجب عند قائله أن يحمل الجنائزة أربعة لان في أقل منها ازدياء بالميت قال وسواء صلوا جماعة أم أفرادا كذا في الشرح وعبارة الروضة ومن اعتبر العدد قال سواء الى آخره واقتصر فيها على حكاية الاول والثالث قولين والرافعي ذكر ذلك عن جماعة بعد تعبيره بالوجوه كما في المحرر وينتزع عليها ما لو بان حدث الإمام أو بعض المأمومين ان بقي العدد المعتبر سقط الفرض والا فلا وهل الصبيان المميزون كالبالغين على اختلاف الوجوه فيه وجهان أحدهما نعم قال في شرح المذهب قال أصحابنا اذا صلى على جنازة عدد زائد على المشروط وقعت صلاة الجميع فرض كفاية (ولا يسقط) فرضها (بالنساء وهناك رجال

مراعاة للأمر المندوب وهو استمرارها حتى يفرغ المسبوق فالتخلاف ثابت فيما يظهر وكلام المحب الطبري هذا لا ينبغي بذلك (قوله) ويستحب أن لا ترفع فلورفعت لم يضر ولو حوت لغير القبلة (قول) المتن لا الجماعة كغيرها من الصلوات الخمس وكما في صلاة الجمعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم المراد في الجماعة الواقعة على وجه الاقتداء وأما في الجماعة أفرادا فاستفاد من قوله الآتي ويسقط فرضها بواحد ولو حملنا الجماعة المنفية على العموم لكان قوله ويسقط فرضها بواحد مغنيا عن ذلك (قوله) لحصول المقصود به عبارة غيره لان الجماعة ليست شرطاً فيها فكذلك العدد كسائر الصلوات (قول) المتن اثنان لانه لم يقل الاقتصار على واحد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن الخلفاء الراشدين هكذا استدل الاسنوي رحمه الله والشارح رحمه الله سلك غير ذلك كما تعرفه من بقية كلامه الآتي قوله وأقل الجمع اثنان يرجع لقوله اثنان وقوله أو ثلاثة يرجع لقوله وقيل ثلاثة وقوله قال وسواء يرجع لقوله عند قائله (قوله) واقتصر فيها الى آخره غرضه من هذا انه في الروضة ذكر

٣٧ ل الأول والثالث قولين ودكر الثاني والرابع وجهين (قوله) على حكاية الاول المراد به ما في قول المتن ويسقط فرضها بواحد (قول) المتن وهناك قال الاسنوي احتريه بها اذا غاب عن المجلس أو بالبدل فان اتجه بالحاقة بالصلاة على الغائب كما ستعرفه فان كان في صحراء فاحتمل الحاقة بطلب الماء كما في التيمم انتهى وقوله رجال قال الاسنوي مثلهم الواحد والصبي وفي شرح الارشاد لمؤلفه ما يخالف كلامه في مسألة الصبي قلت وما أدري ما دأب قول الاسنوي فيما ادعى بوجود البلد الا النساء والصبيان فان الفرض يتعلق بهن بل لا ريب وأما صحتهما منهن فلا اشكال فهاتان قال بهما وتعلق الفرض بهن وانه مع ذلك لا يسقط منهن الا بفعل الصبي في غاية البعد وهذا الفرع مما لم يسبق به في عصر بل قاله أولا والله أعلم

بما يرض علمه بل تقع صلاته معهم نافلة (قوله) **الابثلاثة** كذا يقال لوقلنا باثنتين أو أربعة (قول) **المتن** عن البلد قضية كلامهم  
 في غيبته بحيث يجوز قصر الصلاة في مكانه الخارج من البلد بخلاف الذي في البلد وأن أفرط اتساعها واعلم انه سيأتي أن الشخص  
 يفتت بهم وتعد غسلة لا يصلح عليه وقضيته ان الغائب اذا كان ببلد الحرب ونحوها (١٤٦) وغاب على الظن عدم تغسيله لا يصلح

ليه بل لو شك في غسله كان الامر كذلك  
 بما يظهر ثم رأيت الزكشي نقل عن  
 صاحب الوافي انه لو كان الميت خارج  
 سور قريسا منه فهو كداخله (قول)  
 لسن والاصح تخصيص العدة أي في  
 لغائب والدفن (قول) **المتن** بمن  
 ن من أهل فرضها قال الرافعي وغيره لان  
 نه الصلاة لا يتطوع بها انتهى وهذا  
 لتعليل يقتضي المنع في الحائض أيضا  
 ذالم يتصف الشخص بالاهلية لا بعد  
 الموت واعلم أن معنى قولهم لا يتطوع  
 بها انه لا يجوز الابتداء بصورتها من غير  
 نمازة بخلاف صلاة الظهر فانه يؤتى  
 صورتها ابتداء بلا سبب قاله الزوي  
 شرح المذهب وكان الحامل له على ذلك  
 نها تقع نافلة اذا أعيدت وان كانت  
 لاعادة غير مندوبة وتقع نافلة أيضا  
 لنساء اذا فعلن مع الرجال (قوله) وقبل  
 يد اقل السبكي هو أن تعفها (قوله) بما  
 شغل عليه الضمير راجع للفرع وقوله  
 فصل متعلق بقوله ترجية (قوله) لان  
 دعاء أقرب الى الاجابة أي لانكسار  
 قلبه وتأمله وأيضا فالصلاة عليه حق من  
 حقوقه فكانت كالتكفين وبالقديم قال  
 الأئمة الثلاثة ولنا وجه أيضا مرجوح  
 ان الموصى له بالصلاة مقدم على القريب  
 (قوله) أبوه خرج أبو الائم فانه من ذوى  
 الارحام (قوله) اذ لا مدخل الح أحجب  
 بأنه لا يلزم من انتفاء استقلاله عدم  
 صلاحيتها للترجيح (قوله) لصحح طريق  
 القطع أي الحاقه هذه المسألة بالارث

في الاصح) لان دعاءهم أقرب الى الاجابة والثاني استند الى صحة صلاته وجماعتهم كالرجال فتأق عليه  
 الوجوه السابقة فهم وعلى الاصح فبهن ان لم يكن رجل صلي للضرورة منفردات وسقط الفرض  
 بهن ولا تستحب لهن الجماعة وقيل تستحب في جنازة المرأة قال في الروضة انه لم يتضرر الا النساء توجه  
 الفرض عليهن واذا حضرن مع الرجال لم توجه الفرض عليهن فلو لم يتضرر الا رجل ونساء وقلنا  
 لا يسقط الابثلاثة توجه التعميم عليهن واظهار ان الخنثى في هذا الفصل كالمرأة وجرم هذا التشبيه  
 في شرح المذهب وقال فيه في باب الاحداث اذا صلى الخنثى على الميت فله حكم المرأة فلا يسقط  
 به الفرض في الاصح (ويصل على الغائب عن البلد) لانه صلى الله عليه وسلم أخبرهم بموت النجاشي  
 في اليوم الذي مات فيه ثم خرج بهم الى المصلى فصلى عليه وكبر أربعين مرة والشيطان وذلك في رجب  
 سنة تسع وسواء كان الميت في جهة القبلة أم لا على مسافة القصر أم لا أما الحاضر في البلد فلا يصلح عليه  
 الامن حضره ويشترط ان لا يكون بينهما أكثر من ثلثمائة ذراع تقريباً قاله الشيخ أبو محمد (ويجب  
 تقديمها) أي الصلاة (على الدفن) فان دفن قبلها ثم الدافون وصلى على القبر كما قال (وتصح  
 بعده) أي بعد الدفن على القبر سواء دفن قبلها أم بعدها وقد تقدم حديث صلاة صلى الله عليه وسلم  
 وسلم على القبر (والاصح تخصيص العدة بمن كان من أهل فرضها وقت الموت) والثاني بمن كان من  
 أهل الصلاة وقت الموت فمن كان وقته غير مميز لا تصح صلاته قطعا ومن كان وقته مميزا لا تصح صلاته  
 على الاول وتصح على الثاني والى متى صلى على القبر قبل الى ثلاثة أيام وتميل الى شهرة في ما بقي  
 شيء من الميت وقيل أبدا (ولا يصلح على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بخال) وكذا قبر غيره من  
 الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ذكره في شرح المذهب قال صلى الله عليه وسلم لعن الله  
 اليهود والنصارى اتخذوا قبورا أنبياءهم مساجد رواه الشيخان ويشترط في الصلاة على القبر  
 أو الميت الحاضر أن لا يتقدم عليه في المذهب كسيأتي في الزيادة (فرع) رادنا ترجمة به لطول الفصل  
 قبله بما اشتمل عليه كما نقص ترجمة التعزية بفصل لقصر الفصل قبله (الجديد أن الولي أولى  
 بامامتها) أي الصلاة على الميت (من الولي) لان دعاءه أقرب الى الاجابة والقديم ان الولي أولى  
 من الولي كما انه أولى من المالك في امة الصلوات وبعد الوالى على القديم امام المسجد ثم لولى (فيقدم  
 الاب ثم الجد) أبوه (وان علا ثم الابن ثم ابنه) وان سفل (ثم الاخ) لان الاسول أشق من الفروع  
 والفروع أشق من الخواشي ودعاء الأشق أقرب الى الاجابة (والأظهر تقدم الاخ لا بون على الاخ  
 لاب) لان الاول أشق بزيادة قربه والثاني هما سواء اذ لا مدخل للامومة في امة الرجال فلا يرجح  
 هما وفي الروضة كأصلها تصحح طريق القطع بالاول وعبر في المحرر بالاصح (ثم بعدهما) (ابن الاخ  
 لا بون ثم لاب ثم العصبه) الباقون (على ترتيب الارث) يقدم العلم لا بون ثم لاب ثم ابن العلم لا بون  
 ثم لاب وفي شرح المذهب لو اجتمع عمان أو ابنا عم أحدهما لا بون والآخرا لا بون أو ابنا عم أحدهما  
 أخ لام ففيه الطريقان وذكر في الروضة الاخيرة وسكت عن اجتماع ابن أخ لا بون وابن أخ لاب العلم  
 بان اجتماعهما كما اجتماع أبويهما ففيه الطريقان ثم بعد عصبه النسب المعتق ثم عصبته

والطريق الاول الحاقه بولاية التكاح وتحمل العقل فان فيها قولين (قول) **المتن** على ترتيب الارث منه تستفيد أن ابن الاخ  
 لا بون مقدم على ابن ابن الاخ لا بون \* تنبيه \* ما سلف في الغسل من اشتراط أن لا يكون قاتلا ينبغي أن يأتي هنا



(ثم ذوو الارحام) والاخ للام يقدم منهم أبو الام ثم الاخ للام ثم الاخ للام وقول الوجيز بعد ذكر  
العصبات ثم ان لم يكن وارث فذوو الارحام حمله الرافي على وارث من العصبات حتى لا ينافي ما نقله  
عن التهذيب من تقديم أبي الام على الاخ للام وأقره على ذلك وخزمه في الروضة وشرح المصنف  
(ولو اجتمعا) أي اثنان من الاولياء (في درجة) كبنين أو أخوين (فلاسن العدل أولى على  
النص) من الاققة ونص في سائر الصلوات على ان الاققة أولى من الاسن فمن الاصحاب من خرج  
من كل من المستثنين قولاً في الاخرى والجمهور قرروا النصين وفترقوا بين صلاة الجنائز وغيرها  
بان الغرض منها الدعاء للميت والاسن أشفق عليه فدعاؤه أقرب الى الاجابة والمراد به الاكبر سناً  
في الاسلام وان كان شاباً وانما يقدم اذا حدث حاله أما الفاسق والبدع فلا كذا في الروضة وأصلها  
وهبارة المحرر فالاسن أولى على الاصح ان كان عدلاً والحر أولى من الرقيق أي من المجتمعين في درجة  
وقال المصنف يدل هذه المسئلة لوضوحها (وبقدم الحر البعيد على العبد القريب) أي كاخ  
رقيق وعم حر نظراً للحرية وقيل العكس نظراً للتقرب وقيل هما سواء لتعارض المنعين ولو اجتمعوا  
في درجة واستوت خصالهم فان رضوا بتقديم واحد فذاك والا فترع بينهم قطعاً للترع (ويقف  
المصلي اماماً كان أو منفرداً) عند رأس الرجل وعجزها) أي المرأة كذا فعل أنس رضي الله عنه  
فقبل له هل كان هكذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم عند رأس الرجل وعجز المرأة قال  
نعم رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه وفي الصحيحين عن سمرة انه صلى الله عليه وسلم صلى  
على امرأة ققام وسطها قال في شرح المذهب والخشي كالمرأة فيقف عند عجزته (ويجوز على  
الجنائز صلاة) لان المقصود منها الدعاء والجمع فيه ممكن والاولى افراد كل جنازة بصلاة  
ان أمكن وعلى الجمع ان حضرت دفعة قدم الى الامام الرجل ثم الصبي ثم الخشي ثم المرأة فان كانوا رجالاً  
أو نساء قدم اليه أفضلهم بالورع ونحوه مما يرغب في الصلاة عليه ولا يقدم بالحرية أو متعاقبة قدم اليه  
الاسبق من الرجال أو النساء وان كان المتأخر أفضل فلو سبقت امرأة ثم حضر رجل أوصى آخرت  
عنه ولو سبق صبي رجلاً قدم الصبي وقيل الرجل ولا بد من رضاء الاولياء بصلاة واحدة فان رضوا  
وحضرت الجنائز مرتبة فولى السابقة أولى رجلاً كان ميتة أو امرأة وان حضرت معاً أقرع بينهم  
(وتحرم) الصلاة (على الكافر) حريماً كان أو ذمياً قال تعالى ولا تصل على أحد منهم مات  
أبداً (ولا يجب غسله) على المسلمين ذمياً كان أو حريماً لكن يجوز لهم وقد غسل على رضي الله عنه أباه  
رواه أبو داود وغيره وضعفه البيهقي وضم في شرح المذهب الى المسلمين غيرهم في الشقين والى الغسل  
التكفين والدفن في الجواز للمسلم ويقاس به غيره وسواء في الجواز القريب والاجنبي وسياً في الزيادة  
ان القريب الكافر أحق من المسلم (والاصح وجوب تكفين الذمي ودفنه) على المسلمين اذا لم يكن  
له مال كاذكره في شرح المذهب وفاء بدمته والثاني يقول انتهت دمه أي عهده بالموت فلا يجبان قال  
في شرح المذهب بل يندبان ولا يجب تكفين الحربي ولا دفنه قطعاً وقيل يجب دفنه في وجهه وفي وجه  
لا بل يجوز اغراء الكلاب عليه قال دفن فلثلاثين أذى الناس براحتهم والمردت كالحربي (ولو وجد  
عضو مسلم علم موته صلى عليه) بعد غسله ومواراته بخرقه بنية الصلاة على جملة الميت كما صلت  
الحجامة رضي الله عنهم على يد عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد رضي الله عنه ألقاها طائراً نرس بمكة  
من وقعة الجمل وعرفوا انها يد بخاتم رواها الزبير بن بكار في الانساب وذكرها الشافعي بلاغا  
ووقعة الجمل في جمادى سنة ست وثلاثين ولو لم يعلم موت صاحب العضو لم يصل عليه لكن يدفن كالأول  
(والنقط) بتثنية السين (ان استهل) أي صاح (أوبكى) ثم مات (ككبير) فيصل على تيقن

(قبول) الست ثم ذوو الارحام  
قد استفدنا من كلامه ان الزوج  
لا مدخل له هنا ويبحث بعضهم تقديمه على  
الاجانب وهو ظاهر (قوله) أي من  
المجتمعين في درجة انما يفسر بذلك كلام  
المحرر لان قوله والمحرر عطف على قوله  
فلاسن وكلاهما مسبوق بقوله ولو  
اجتمعا في درجة (قوله) والاولى  
أفراد الخ لانه أكثر عملاً (قوله) قال  
تعالى ولا تصل على أحد الخ أي ولان  
غفران الشرك محال والمقصود من  
الصلاة الدعاء (قوله) أو حريماً لان  
الغسل كرامة وليس الكافر من أهلها  
(قوله) في الشقين المراد بهما ما في قول  
المتن ولا يجب غسله وما في قول الشارح  
لكن يجوز لهم (قوله) ويقاس به  
الضمير راجع للمسلم من قوله في الجواز  
للمسلم (قول) المتن ودفنه أي كما يجب  
أن يطعم ويسقى اذا عجز وفاء بدمته  
(قوله) ولا يجب تكفين الحربي الخ  
انظر هل ذلك تكرار مع الذي سلف عن  
شرح المذهب ولأن أن تقول ليس  
بتكرار لان هذا في نفي الوجوب وذلك  
في الجواز (قوله) وفي وجهه لا كأنه من  
جملة المحكي بقيل (قوله) بنية الصلاة  
الخ أي ولو علمت الصلاة على باقيه لكن  
لو علمت الصلاة وعلم فصل هذا العضو  
بعد الغسل وقبل الصلاة فالظاهر عدم  
وجوب الصلاة وان وجب التكفين  
والدفن ولو علمنا عدم تغسيل الباقي  
فالظاهر انه ينوي الصلاة على الجملة  
(قوله) كالأول قضيته الوجوب لكن  
الذي في الروضة وأصلها في الاجزاء  
المنفصلة من الحي استحباب الدفن وقد  
لا يشكل على هذا الجهل بحاله في الموت  
والخفاة وفيه نظر (قوله) والسقط  
هو مأخوذ من السقوط

حياته وموته بعد ما يغسل ويكفن (والا) أي وان لم يستهل أو لم يبك (فان ظهرت أماره الحياة كاختلاج) أو تحرك (صلى عليه في الاظهر) وقيل قطعا لظهور حياته بالأماره والثاني لا لعدم تيقنها ويغسل قطعا وقيل فيه القولان (وان لم تظهر) أماره الحياة (ولم يبلغ اربعة اشهر) حدث نفخ الروح فيه (لم يصل عليه) لعدم امكان حياته (وكذا اربعها) فصاعدا لا يصل عليه (في الاظهر) لعدم ظهور حياته والثاني ينظر الى امكانها ولا يغسل في الاولى ويغسل في الثانية قطعاً والنزق بين الصلاة والغسل ان الغسل اوسع فان الذي يغسل بلا صلاة كما تقدم وقيل في الغسل فهم ما قولان وحكم التكفين حكم الغسل (ولا يغسل الشهيد ولا يصل عليه) أي لا يجوز ذلك وقيل يجوز غسله ان لم يكن عليه دم الشهادة وقيل تجوز الصلاة عليه وان لم يجز غسله ويترك لاشتغال بالحرب روى البخاري عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم امر في قتلى احد يدفنهم يدانهم ولم يغسلهم ولم يصل عليهم وفي لفظه ولم يغسلوا ولم يصل عليهم بفتح اللام والخاء في ذلك ابتداء أثر الشهادة عليهم والتعظيم لهم باستغنائهم عن دعاء القوم (وهو) أي الشهيد الذي لا يغسل ولا يصل عليه (من مات في قتال الكفار بسببه) كان قتله أحدهم أو أسأبه سلاح مسلم خطأ أو عاد اليه سلاحه أو تردى في حملته في هذه أو سقط عن فرسه أو رجحته دابة فأت أو وجد قبلاً عند انكشاف الحرب ولم يعلم سبب موته وان لم يكن عليه اثر دم لان الظاهر ان موته بسبب القتال (فان مات بعد انقضائه) وفيه حياة مستقرة بجراحة في القتال يقطع جموده منها (أو) مات (في قتال البغاة فغير شهيد في الاظهر) ومقابله يلحق الاقل بالميت في القتال والثاني بالميت في قتال الكفار ولو انقضى القتال وحركة المجروح حركة منبرج شهيد بلا خلاف أو هو متوقع البقاء وليس بشهيد بلا خلاف (وكذا) لو مات (في القتال لاسببه) كان مات بمرض أو جأء فغير شهيد (على المذهب) وقيل انه شهيد في وجهه لموته في قتال الكفار اما الشهيد العارى عن الضابط المذكور كالغريق والمبطون والمطعون والميت عشقاً والمستهطل والمقتول في غير القتال طمأ في غسل ويصل عليه (ولو استشهد جنب فالاصح انه لا يغسل) كغيره والثاني يغسل لان الشهادة انما تؤثر في غسل وجب بالموت وهذا الغسل كان واجبا قبله قلنا وسقط به كما سيأتي والوجهان متفقان على انه لا يصل عليه (و) الاصح (انه) أي الشهيد (ترال نجاسته غير الدم) أي دم الشهادة بان تغسل والثاني لا ترال سدا لباب الغسل عنه وبعبارة الروضة كأصلها ولو أصابته نجاسة لاسبب الشهادة فالاصح انها تغسل والثاني لا والثالث ان أدى غسلها الى ازالة أثر الشهادة لم تغسل ولا غسلت وبعبارة المحرر والاصح ان الجنب اذا استشهد كغيره وان النجاسة التي أصابته لاسبب الشهادة ترال وهي تصدق بما اذا أدت ازالته الى ازالة دم الشهادة بخلاف عبارة المنهاج (ويكفن في ثيابه الملطخة بالدم) ندبا (فان لم يكن ثوبه سادغا تم) وان أراد الورقة تزرع ما عليه من الثياب وتكفنه في غيرها جاز أم الدرع والجلود والقراء والخفاف فتزرع عنه

حياته وموته بعد ما يغسل ويكفن (والا) أي وان لم يستهل أو لم يبك (فان ظهرت أماره الحياة كاختلاج) أو تحرك (صلى عليه في الاظهر) وقيل قطعا لظهور حياته بالأماره والثاني لا لعدم تيقنها ويغسل قطعا وقيل فيه القولان (وان لم تظهر) أماره الحياة (ولم يبلغ اربعة اشهر) حدث نفخ الروح فيه (لم يصل عليه) لعدم امكان حياته (وكذا اربعها) فصاعدا لا يصل عليه (في الاظهر) لعدم ظهور حياته والثاني ينظر الى امكانها ولا يغسل في الاولى ويغسل في الثانية قطعاً والنزق بين الصلاة والغسل ان الغسل اوسع فان الذي يغسل بلا صلاة كما تقدم وقيل في الغسل فهم ما قولان وحكم التكفين حكم الغسل (ولا يغسل الشهيد ولا يصل عليه) أي لا يجوز ذلك وقيل يجوز غسله ان لم يكن عليه دم الشهادة وقيل تجوز الصلاة عليه وان لم يجز غسله ويترك لاشتغال بالحرب روى البخاري عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم امر في قتلى احد يدفنهم يدانهم ولم يغسلهم ولم يصل عليهم وفي لفظه ولم يغسلوا ولم يصل عليهم بفتح اللام والخاء في ذلك ابتداء أثر الشهادة عليهم والتعظيم لهم باستغنائهم عن دعاء القوم (وهو) أي الشهيد الذي لا يغسل ولا يصل عليه (من مات في قتال الكفار بسببه) كان قتله أحدهم أو أسأبه سلاح مسلم خطأ أو عاد اليه سلاحه أو تردى في حملته في هذه أو سقط عن فرسه أو رجحته دابة فأت أو وجد قبلاً عند انكشاف الحرب ولم يعلم سبب موته وان لم يكن عليه اثر دم لان الظاهر ان موته بسبب القتال (فان مات بعد انقضائه) وفيه حياة مستقرة بجراحة في القتال يقطع جموده منها (أو) مات (في قتال البغاة فغير شهيد في الاظهر) ومقابله يلحق الاقل بالميت في القتال والثاني بالميت في قتال الكفار ولو انقضى القتال وحركة المجروح حركة منبرج شهيد بلا خلاف أو هو متوقع البقاء وليس بشهيد بلا خلاف (وكذا) لو مات (في القتال لاسببه) كان مات بمرض أو جأء فغير شهيد (على المذهب) وقيل انه شهيد في وجهه لموته في قتال الكفار اما الشهيد العارى عن الضابط المذكور كالغريق والمبطون والمطعون والميت عشقاً والمستهطل والمقتول في غير القتال طمأ في غسل ويصل عليه (ولو استشهد جنب فالاصح انه لا يغسل) كغيره والثاني يغسل لان الشهادة انما تؤثر في غسل وجب بالموت وهذا الغسل كان واجبا قبله قلنا وسقط به كما سيأتي والوجهان متفقان على انه لا يصل عليه (و) الاصح (انه) أي الشهيد (ترال نجاسته غير الدم) أي دم الشهادة بان تغسل والثاني لا ترال سدا لباب الغسل عنه وبعبارة الروضة كأصلها ولو أصابته نجاسة لاسبب الشهادة فالاصح انها تغسل والثاني لا والثالث ان أدى غسلها الى ازالة أثر الشهادة لم تغسل ولا غسلت وبعبارة المحرر والاصح ان الجنب اذا استشهد كغيره وان النجاسة التي أصابته لاسبب الشهادة ترال وهي تصدق بما اذا أدت ازالته الى ازالة دم الشهادة بخلاف عبارة المنهاج (ويكفن في ثيابه الملطخة بالدم) ندبا (فان لم يكن ثوبه سادغا تم) وان أراد الورقة تزرع ما عليه من الثياب وتكفنه في غيرها جاز أم الدرع والجلود والقراء والخفاف فتزرع عنه

\* (فصل أقل القبر حفرة تمنع) \* ادا ردمت (الراحة) ان تظهر منه فتؤدى الحى (والسبع) ان ينشأ بها كل الميت فتنتكح حرمة في ذكر الراحة والسبع وان لزم من منع أحدهما منع الاخرين فائدة الدفن (وينسب أن توسع ويعق قامة وبسطة) بان يقوم رجل معتدل ويسط يديه مرفوعة قال صلى الله عليه وسلم في قتلى أحد احفر واوسعوا وأعمدوا رواه الترمذى وغيره وقال حسن صحيح وأوصى عمر رضى الله عنه أن يعق قبره قامة وبسطة (والحد أفضل من الشق) بفتح الشين (ان صلبت الارض) بخلاف الرخوة فالشق فيها أفضل وهو ان يحفر في وسطها كالنهر وينى الجانبان

\* (فصل أقل القبر الخ) \* (قول) المتن أن يوسع هو الزيادة في الطول والعرض والتحقق الزيادة في النزول وهو من مادة قوله تعالى من كل فج عميق وحكى ابن مكى انه يقال بالغين أيضاً وأنه

قريء به شاذاً (قول) المتن واللحد يقال لحبت وفي اللغة الحرت وأصله الميل

باللبن أو غيره ويوضع الميت بينهما ويسقف عليه باللبن أو غيره قال في شرح المذهب ويرفع السقف قليلا بحيث لا يمس الميت واللحد أن يحفر في أسفل حائط القبر الذي من جهة القبلة مقدار ما يسع الميت روى مسلم عن سعد بن أبي وقاص أنه قال في مرض موته الحدا والحدا وانصبوا على اللبن نصبا كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم (ويوضع رأسه) أي الميت (عند رجل القبر) أي مؤخره الذي سيكون عند صدره رجل الميت (ويسل من قبل رأسه برفق) روى أبو داود أن عبد الله بن يزيد الخطمي العجاني أدخل الحارث القبر من قبل رجل التبر وقال هذا من السنة قال البيهقي اسناده صحيح وروى الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه (ويدخله القبر الرجال) وإن كان امرأة بخلاف النساء لضعفهن عن ذلك غالبا (وأولاهم) بذلك (الاحق بالصلاة) عليه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (الان يكون امرأة مرفوعة فأولاهم) به (الزوج والله أعلم) ولا حقه في الصلاة ويليه الاحق بها من المحارم الاب ثم الجد ثم الابن ثم ابن الابن ثم الاخ ثم ابن الاخ ثم العم وفي تقديم من يدلي بأبوين على من يدلي بأب الخلف السابق في الصلاة ذكره في شرح المذهب وذكر فيه بعد الم المحرم من ذوى الارحام كأبي الام والنحال والعم للام ويؤخذ مما تقدم في الصلاة ان الاخ للام يلي أبا الام فان لم يكن أحد من المحارم فعندها وهم أحق من بني العم لانهم كالمحارم في جواز النظر ونحوه على الاصح فان لم يكن لها عبد فالتحصيان الجانب لضعف شهوتهم فان لم يكونوا فذوو الارحام الذين لا محرمية لهم كبنى العم فان لم يكونوا فأهل الصلاح من الجانب قال في شرح المذهب لو استوى اثنان في درجة قدم أفقهما وان كان غيره أسبق نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب والمراد بالافقه العلم بادخال الميت القبر وبقولهم الاولى بالصلاة الاولى في الدرجات لافي الصفات أيضا أي فلا يرد عليه تقديم الافقه على الاسن (ويكونون وترا) ثلاثة فأكثر بحسب الحاجة روى ابن حبان عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم دفنه على والعباس والفضل (ويوضع في اللحد على يمينه) ندبا (للقبلة) وجوبا فلودفن مستدبرا أو مستلقيا نبش ووجه القبلة لم يتغير فان تغير لم ينش ولو وضع على اليسار مستقبل القبلة كره ولم ينش ويقاس باللحد فيما ذكر جميعه الشق ويشملهما قوله في شرح المذهب ويجب ان يوضع الميت في القبر للقبلة ويستحب ان يوضع على جنبه الايمن (ويسند وجهه الى جداره) أي القبر (وطهره بلبنة ونحوها) حتى لا يتكسب ولا يستلقي ويجعل تحت رأسه لبنة او حجر ويفضي بخنقه الايمن اليه أو الى التراب قال في شرح المذهب بان ينحى الكفن عن خنقه ويوضع على التراب (ويستفتح اللحد) بفتح الفاء وسكون التاء (بلبن) وطين مثلا حتى لا يدخله تراب (ويحتمون دنا ثلاث حبات تراب) بيده جميعا روى ابن ماجه عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم حث من قبل رأس الميت ثلاثا قال البيهقي اسناده جيد ويستحب ان يقول مع الاولى منها خلقناكم ومع الثانية وفهمنا عبثكم ومع الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى وقوله حبات من يحنث اقية في يحنث (ثم يمال) أي يردم التراب (بالمساحي) اسراعا بكميل الدفن (ويرفع القبر شبرا فقط) ليعرف فيزار ويحترم وروى ابن حبان عن جابر أن قبره عليه الصلاة والسلام رفع نحو امان شبر ولومات مسلم في بلاد الكفار فلا يرفع قبره بل يحنث لثلاثا تغرضوا له اذ رجع المسلمون (والصحيح ان تسطيحه أولى من تسنيمه) كما فعل بقبره صلى الله عليه وسلم وقبري صاحبه روى أبو داود بإسناد صحيح عن القاسم بن محمد بن أبي بكر أنه رآها كذلك والثاني تسنيمه أولى لان التسطيح صار شعارا للروافض فيترك مخالفة لهم وصيانة للميت وأهله عن الاتهام بالبدعة ودفع بان السنة لا تترك لموافقة أهل البدع فيها (ولا يدفن اثنان في قبر) قال في شرح المذهب

(قول) الماتن الاحق بالصلاة تنبيه الاسنوى على ان الافقه هنا مقدم على الاسن والا قرب قال فأما تعديبه عليه الاسن فقد ذكره في شرح المذهب وأما تقديمه على الا قرب فقد ذكره صاحب البيان من النص واتفاق الاصحاب قال ورايته أيضا في نص الام ولم يصرح في شرح المذهب بهذه المسألة وانما حكي الاتفاق على تقديم البعيد الفقيه على الا قرب الذي ليس بفقير وبه الاسنوى على ان الوالى لا يقدم هنا قطعا وان قدمناه في الصلاة على قول (قوله) فيعيدها بحث بعضهم تقديم محارم الرضاع والمصاهرة على العبد (قول) الماتن للقبلة لوجعل القبر مبتدأ من قبلى الى بحري وأصحح على ظهره وأخصاه للقبلة ورفعت رأسه قليلا كما يفعل في المختصر هل يجوز ذلك أو يحرم لم أر من تعرض له والظاهر التحريم (قول) المتن ويحتمون دنا الح عبارة الكفاية يستحب ذلك لكل من حضر الدفن وهو شامل للتقريب والبعد وعبارة الشافعي لمن على شفير القبر (قوله) من يحنث الح أي فاحصا رحمه الله مكانه أشار الى التقين حيث قال يحنث وقال وحبات (قوله) بالمساحي سميت بذلك لانها تمنع الارض

فيكون دفن اثنين الخ انظر ما وجه ترتيب الكراهة على ما سلف (قوله) كان يجمع الخ (١٥٩) الحامل على ذلك امر ان كل منهما الو

انفراد كان كافي في نفى الكراهة  
كثرة الموتى والحاجة الى تكفين اثنين  
في التوب الواحد فقد الشاب الفاضلة  
عن الكفاية (قول) المتن قبل دفته  
وبعد المعنى اما قبله واما بعده (قول)  
المتن ثلاثة أيام أخذ من مدة الاحداد  
على غير الزوج (قوله) ومعناها أى  
اصطلاحاً واما معناها لغة فهو التسليّة  
وقوله الامر بالصبر أى على العزيز  
المفقود (قول) المتن أعظم الله أجرك  
قال الاسنوى هو أفصح من عظم خلافا  
لثعلب حيث عكس قال والعزاء يعنى  
من قوله وأحسن عزاء التسليّة وعلم  
من ذلك تقديم الدعاء للحنى انتهى أقول قد  
اشتمل هذا على الامر بالصبر والحمل  
عليه بوعده الاجر والدعاء للحنى يجبر  
المصيبة (قول) المتن وأحسن عزاءك  
في ذكر هذا نادون المسألة قبلها اشعار  
بأن معناه له تعلق بالميت أيضاً فليأمل  
(قوله) تذر فان من ذرف يذرف ذرماً  
كضرب يضرب ضرباً (قوله) من قال  
بالكراهة قال الاسنوى محل الخلاف  
البكاء الاختيارى قال والباك بالقصر  
الدمع وبالمد رفع الصوت قال وكلام  
المصنف محتمل الامر من انتهى قلت  
لكن صرح التتوى في أدكاره بتحريم  
رفع الصوت بالبكاء (قول) المتن  
بتعديده قال الاسنوى لا معنى للباء لانه  
نظر التعاد ونبه على ان المراد التعدد  
مع البكاء كما قيده في شرح المذهب قال  
الاسنوى ائلا يدخل المادح والمؤرخ  
قال ويجزم أيضاً البكاء اذا انضم الى  
التدب كعكسه والشعائل جمع شعال  
بكسر الشين وهو ما اتصف به الشخص  
من الطباع كالكرم ونحوه انتهى وما  
حاوله من التقييد بالبكاء بعيد وقوله

هي عبارة الاكثرين وصرح السرخسي بأنه لا يجوز وصرح جماعة بأنه يستحب ان لا يدفن اثنان  
في قبر وهذا يصدق بقوله في الروضة كأصلها يستحب في حال الاختيار أن يدفن كل ميت في قبر رأى  
فيكون دفن اثنين فيه مكروهاً (الضرورة) كأن كثرة الموتى لوباء أو غيره وعسر افراد كل  
واحد يقبر (فيقدم) في دفن اثنين (أفضلهما) الى جدار الدار والحدود روى البخاري عن جابر أنه  
صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد ثم يقول أيهم أكثر أحذا  
للقرآن فاذا أشير الى أحدهما قدمه في الدفن ويقدم الاب على الابن وان كان الابن أفضل  
منه لحمة الابوة وكذا تقدم الام على البنت ويقدم الرجل على الصبي ولا يجمع بين الرجل والمرأة  
الا عند تأكد الضرورة ويجعل بينهما حاجز من تراب وكذا بين الرجلين والمرأتين على الصحيح  
في الروضة وفي كلام الرافعي اشارة اليه (ولا يجلس على القبر) ولا يتكأ عليه (ولا يوطأ) أى  
يكبره ذلك الحاجة ان لا يصل الى قبره الا بوطئه قال في الروضة وكذا يكره الاستناد اليه قال  
صلى الله عليه وسلم لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها رواه مسلم وروى الترمذي عن جابر بن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ان يوطأ القبر وقال حسن صحيح وسيأتى بطوله في التخصيص (وتقرب زارته) منه  
(كقربه منه) في زيارته (حياً أى ينبغي له ذلك) كما عبر به في الروضة وأصلها وسيأتى في نذب زيارة القبور  
للرجال (والتعزية سنة قبل دفته وبعده) أى هماً سواء في اصل السنية وتأخيرها احسن لاشتغال  
اهل الميت بتجهيزه قال في الروضة الا ان يرى من اهل الميت جزعاً شديداً فيختار تقديمها ليصبرهم  
(ثلاثة أيام) تقريباً فلا تعزى به بعدها الا ان يكون المعزى او المعزى غائباً وفي شرح المذهب قال اصحابنا  
وقت التعزية من حين الموت الى الدفن وبعد الدفن بثلاثة أيام وتكره بعدا لثلاثة اى لتجديد الحزن بها  
للمصاب بعد سكون قلبه بالثلاثة غالباً ومعناها الامر بالصبر والحمل عليه بوعده الاجر والتحذير من الوزر  
بالجزع والدعاء للميت بالغفره وللمصاب يجبر المصيبة روى الشيخان عن اسامة بن زيد قال ارسلت  
احدى بنات النبي صلى الله عليه وسلم تدعو وخبره ان اباً لها في الموت فقال للرسول ارجع  
الها فأخبرها ان الله تعالى ما اخذوله ما عطى وكل شئ عنده بأجل مسمى فرها فتصبر  
ولتحتسب (ويعزى المسلم للمسلم) أى يقال في تعزيتيه (اعظم الله أجرك) أى جعله عظيماً (واحسن  
عزاءك) بالمد أى جعله حسناً (وغفر ليلتك) المسلم (بالكافر اعظم الله أجرك وصبرك) وفي الروضة  
كأصلها واحلف عليك (والكافر بالمسلم غفر الله ليلتك واحسن عزاءك) ويجوز للمسلم ان يعزى  
الذي بقربه الذي فيقول احلف الله عليك ولا نقص عددك وهذا الثاني لتكثر الجزية للمسلمين  
قال في شرح المذهب وهو مشكل لانه دعاء يبقاء الكافر ودوام كفره فالتحذير تركه (ويجوز البكاء  
عليه) أى الميت (قبل الموت وبعده) وهو قبله اولى قال في شرح المذهب وبعده خلاف الاولى  
وقيل مكروه روى الشيخان عن انس قال دخلنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وابراهيم  
ولده يجود بنفسه فجعلت عناء تذر فان أى يسيل دمعهما وروى الثوري عن انس قال شهدنا دفن  
بنت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرأيت عينيه تدمعان وهو جالس على التبر وروى مسلم عن أبي  
هريرة انه عليه الصلاة والسلام زار قبر أمه فبكى وأبكى من حوله وروى لك في الوطأ والشاقي  
وأحمد في مسنده وأبو داود والنسائي وغيرهم باسانيد صحيحة كما قاله في شرح المذهب حديث  
فاذا وجبت فلا تبكين باكية قالوا وما الوجوب يا رسول الله قال الموت استدله من قال بالكراهة وقال  
الجمهور وان ارد ان اولى تركه دكره في شرح المذهب (ويحرم التدب بتعديده شمائله) نخووا كهفاه

واجب له

يدخل الخ عليه منع ظاهر فان المادح والمؤرخ لا ندبة في وصفهما والمحترم هنا هو الندبة ولها صبغ مخصوصة والوجه

فيها التحريم مطلقاً العموم النهى عن دعوى الجاهلية والله أعلم

(قول) المتن ضرب الصدر الخ الحق بذلك النووي في الادكار المبالغ في رفع الصوت مع البكاء فقال انه حرام انتهى وسبب تحريم ذلك وحكمته  
انه يشبه التظلم من الظالم والذي وقع عدل (١٥١) من الله سبحانه وتعالى ولا يعذب الميت بشئ من ذلك الا اذا اوصى به (قول) المتن يادر

الح قال الاصحاب فان لم يكن في التركة  
جنس الدين سأل وليه الغرماء ان يحلوه  
ويحتالوا به عليه انتهى وفيه اشعار بان  
هذه الخوالة مبرئة للذمة للضرورة  
وذكر الماوردي الكلام على موت النبي  
صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة عند  
يهودي ان محل ككون نفس المؤمن  
مرهونة بدينه اذ لم يكن تركه (قوله)  
تجمل للخير أي للميت وللوصي له (قوله)  
به الضمير فيه راجع لقوله لا يكره  
(قوله) وهو طاهر الخ وقع للنووي رحمه  
الله في أحوبة مسائل شغل عنها التصريح  
بالاستحباب وان بعضهم نقل ذلك عن  
النص (قوله) نداء وهذا الحديث  
صريح في الطلب بخلاف الاول (قوله)  
فهو فصيحة راد الاسنوي عقب هذا  
وقيل اذا كان به جرح يخاف منه التلغ  
وجب حكاية المتولي انتهى (قول)  
المتن ويجوز صرح الروياني بالاستحباب  
وقال السبكي ينبغي أن يدب لهم ويجوز  
لغيرهم (قول) المتن وغيرها أي  
كالاستغفار له وبراءة دمه (قوله)  
انه مستحب عبارة الاسنوي بل يستحب  
ذلك بالنداء ونحوه كما قاله في شرح المذهب  
في الكلام على الصلاة انتهى وفي شرح  
المذهب أيضا وانما يكره ذكر المفاخ  
والمآثر وهي نعي الجاهلية (قول) المتن  
نعي الجاهلية اعلم أن النعي هو الاخبار  
بالموت وكانت الجاهلية اذا ماتت فيها  
كبير بعثوا رجا إلى القبائل يسادي  
بموتها كالمسافيه من المناقب والمفاخ  
(قوله) ومراده نعي الجاهلية في  
الحكمين أنه عليه الصلاة والسلام

واجبلا (والنوح) وهو رفع الصوت بالندب (والجزع بضرب الصدر ونحوه) كسك الثوب  
ونشر الشعر وضرب الخد قال صلى الله عليه وسلم ليس من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا  
يدعوى الجاهلية رواه الشيخان وفي رواية لمسلم في كتاب الجهاد بلفظ أو بدل الواو وقال صلى الله  
عليه وسلم النائحة اذا لم تنب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من حرب  
رواه مسلم والسربال القميص كالدرع والعطران بكسر الطاء وسكونها دهن شجر يطلى به الابل الجرب  
ويسرح به وهو أبلغ في اشتعال النار في النائحة (قلت هذه مسائل مشورة) متعلقة بالبالب (يادر  
بقضاء دين الميت (و) تنفيذ (وصيته) كما ذكره الرافي في الشرح تجملا للخير وروى الترمذي وغيره  
وحسنه حديث نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه قال المصنف المراد بالنفس الروح ومعلقة  
محبوسة عن مقامها الكريم (وبكره تمنى الموت لصنزل به) كذا في الروضة وفي شرح المذهب لضر  
في بدنه أو ضيق في دنياه ونحو ذلك قال صلى الله عليه وسلم لا يتين أحدكم الموت لضر أصابه  
فان كان لا يتقاعلا فليقل اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرا لي وتوفى اذا كانت الوفاة خيرا لي رواه  
الشيخان (لا لقنة دين) أي لا يكره خوف قنة في دينه كما أفصح به في شرح المذهب وقال ذكره  
البغوي وآخرون وهو ظاهر مفهوم من الحديث المذكور وهو بمعنى قول الروضة لا بأس (ويست  
التداوى) كما ذكره الرافي قال صلى الله عليه وسلم ما أنزل الله داء الا أنزل له شفاء رواه البخاري  
وصحح الترمذي وغيره ان الاعراب قالوا يا رسول الله اتداوى فقال ندا ووافان الله لم يضع داء الا وضع  
له دواء غير الهرم قال في شرح المذهب فان ترك التداوى توكلا فهو فضيلة (وبكره اكرهه) أي المريض  
(عليه) أي التداوى وفي الروضة على تناول الدواء أي لما في ذلك من التشویش عليه وقال في شرح  
المذهب حديث لا تكثر هوا مرضا كم على الطعام والشراب فان الله يطعمهم ويسقهم ضعيف ضعفه  
البهيقي وغيره وادعى الترمذي انه حسن (ويجوز لاهل الميت ونحوهم) وفي الروضة وشرح المذهب  
وأصدقائه بدل ونحوهم (تقيل وجهه) روى أبو داود وغيره نه صلى الله عليه وسلم قبل عثمان  
بن مظعون بعد موته وصححه الترمذي وغيره وروى البخاري عن عائشة ان أبا بكر رضى الله عنه قبل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته (ولا بأس بالاعلام بموته للصلاة) عليه (وغيرها)  
ذكره في الروضة وصحح في شرح المذهب انه مستحب (بخلاف نعي الجاهلية) فانه يكره كما قاله في الروضة  
وشرح المذهب وهو النداء بموت الشخص وذكر مآثره ومفاخره وروى البخاري عن ابن عباس انه  
صلى الله عليه وسلم قال في انسان كان يقيم المسجد أي يكتسه فمات فدفن ليلا فلا كنتم آذتموني به  
وفي رواية ما منكم ان تعلموني وروى الترمذي عن حذيفة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ينهى عن البعي وقال حديث حسن ومراده نعي الجاهلية لا بمجرد الاعلام بالموت وهو يسكون العين  
وبكسرها مع تشديد الياء مصدر نعاه بغيره (ولا ينظر الغاسل من بدنه الا قدر الحاجة من غير  
العورة) بان يريد معرفة انغسول من غيره أي يكره نظره الرائد على ذلك ويحرم نظرها العورة أي  
ما بين السرة والركبة كذا في الروضة وأصلها وفي شرح المذهب ان الاول خلاف الاول وقيل مكروه  
وان المس فيه كالنظروان نظرا العين فيه مكروه وفي الروضة وأصلها لا ينظر العين الا للضرورة  
(ومن تعذر غسله) كان احترق ولو غسل لتهرى (يم) ولا يغسل محافظة على جثته لتدفن بحالها

النجاشي في اليوم الذي مات فيه وخرج الى المصلى فصلى عليه (قوله) مع تشديد الياء متعلق بقوله وبكسرها (قول) المتن ومن تعذر غسله الخ لولي  
لقد الماء ثم وجد الماء بعد الصلاة عليه وقبل دفنه وجب غسله دون إعادة الصلاة قاله السرخسي



ذكره الرافعي قال ولو كان عليه قروح وخيف من غسله تسارع البلى اليه بعد الدفن غسل ولا مبالاة بما يكون بعده فالكل صائر الى البلى (ويغسل الجنب والخنثى الميت بلا كراهة) ذكره في الروضة قال في شرح المذهب وكراهتهما الحسن وغيره دليلنا انهما طاهران كغيرهما (واداما غسلنا غسل فقط) ذكره في الروضة والغسل الذي كان عليهما سقط بالموت قال في شرح المذهب وقال الحسن وحده يغسلان غسلين (وليكن الغاسل أمينا) أي ينبغي ان يكون أمينا كما عبر به في شرح المذهب كالروضة وقال فيه فان غسله فاسق وقع الموقع (فان رأى خيرا ذكره) استحبابا كما قاله في الروضة (أو غيره حرم ذكره المصلحة) كذا في الروضة وفي شرح المذهب ان الجمهور أطلقوا وان صاحب السائر قال لو كان الميت مبتدعا مظهر البدعة ورأى الغاسل فيه ما يكره فالبلى يقتضيه القياس أن يتحدث به في الناس زجرا عن بدعته وان مقاله متعين لا عدول عنه وان كلام الاستحباب خرج على الغالب انتهى وهذا البحث هو مراده بقوله المصلحة (ولوتنازع اخوان أو زوجتان) في الغسل ولا مرجح لاحدهما (أقرع) بينهما قطعاً للنزاع والمسئلة الثانية في الروضة (والكافر أحق بقريبه الكافر من قريبه المسلم في غسله كذا في الروضة وأصلها ومثله التكفين والدفن) ويكره الكفن المعصفر) والمزغفر لن لا يكره له في الحياة وهو المرأة لما فيه من الرقة وقدمت في الروضة وشرح المذهب بالمرأة والمزغفر أيضا (وتكره) (المغلافة فيه) أي في الكفن بارتضاعه في الثمن ويستحب تحنينه في البياض والنظافة وسبوغه وكثافته كذا في الروضة وشرح المذهب قال صلى الله عليه وسلم لا تغالوا في الكفن فانه يسلب سلبا سريعا رواه أبو داود بإسناد حسن كذا في شرح المذهب وقال صلى الله عليه وسلم اذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه رواه مسلم (واغسل) بان لس (أولى من الجدي) كما ذكره في الروضة وشرح المذهب لانه لا صديد والحى أحق بالجدي كما قاله أبو بكر رضي الله عنه رواه البخاري (والصبي بالغ في تكفنه بأثواب) فيستحب تكفنه بثلاثة كما قاله في الروضة وشرح المذهب (والخوط) أي ذكره كما تقدم (مستحب) (يقبل واجب) كالكفن وعبر الرافعي بالخط (ولا يحمل الجذارة الرجال وان كانت أنثى) لضعف النساء عن حملها (ويحرم حملها على هيئة ضرورية كحملها في غرارة) وهى تخاف منها سقوطها ذكر السنن الرافعي قال في شرح المذهب ويحمل الميت على سرير أو لوح أو محمل أو أي شيء يحمل عليه أجزأ أن يخيف تغيره وان جازد قبل ان يهيا له ما يحمل عليه فلا بأس ان يحمل على الايدي والرقاب حتى يوصل الى القبر (ويندب للمرأة ما يسترها ككابت) وفي الروضة كالخيمة والقبة قال في شرح المذهب على سرير أو فوفه عز والتعبير بالخيمة لصاحب الميان والقبة لصاحب الحاوي وبالمكبة وانما تغطي ثوب للشيخ نصر المقدسي وانهم استدلوا بقصة جنازة زينب أم المؤمنين رضي الله عنها وان البيهقي روى ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصت ان يتخذ لها ذلك ففعلوه وهى قبل زينب بسنين كثيرة فقوله ككابت أي لها فاهة مشتمل في العادة على ما هو ككابة وعلى تغطيته بستارة وغير ذلك (ولا يكره الركوب في الرجوع منها) هو بمعنى قوله في الروضة وشرح المذهب لا بأس به روى مسلم عن جابر ابن سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ابن الدحداح وحين انصرف أتى بفرس معرورى فركبه وفي رواية لفرس عرى قال المصنف هو بمعنى الاول وهو بفتح الراء الثانية منقولة انتهى وفي الصحاح اعروريت الفرس ركبه عريا وفرس عرى ليس عليه سرج وروى الترمذي عن جابر بن سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم تبع جنازة ابن الدحداح ماشيا ورجع على فرس وقال حديث حسن والدحداح بهملات وفتح الدال (ولا بأس بتابع المسلم) بتشديد المشاة (جنازة

(قوله) وقع الموقع نعم المتجه كما قال الاسنوي عدم الاكتفاء باخباره في انه غسله (قول) المتن حرم الخ في صحيح مسلم من ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة وورد كفوا عن مساوئهم يعني الموقى وضعفه بعضهم وصحبه الحاكم وابن حبان (قول) المتن والكافر أحق قال تعالى والذين كفروا وبعضهم أولياء بعض (قوله) وهو المرأة اما الرجل فهو مكره في حقه حيا وميتا وقيل حرام فيها وانما لم يعم الشارح المعصفر للرجل والمرأة لانه جعل مراد المتن بيان الكراهة الخاصة بسبب الموت (قوله) بان لس قصة أبي بكر تدل على ذلك حيث أوصى أن يكفن في ثوبه الخلق وزيادة ثوبين (قوله) كما قاله مرجع الضمير قوله لانه لا صديد الخ (قول) المتن مستحب أي كما ان المفلس تجب له الكسوة دون الطيب (قوله) كحملها في غرارة وكذا حمل الكبير على الايدي والكفن من غير نعش ووضع النعش بالارض وجرة بالجبال ونحو ذلك (قول) المتن ككابت قال الاسنوي هو سريره وقوله فية أو خيمة ونحو ذلك قال وأول من فعله زيد بن زوحه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت قدراته في الجنة لما هاجر وأوصته يعني الى اخاتها أم حبيبة رضي الله عنهما انتهى وقول الشارح لآتي وهى قبل زينب فيه رد على الاسنوي في قوله وأول من فعله زينب (قوله) على السرير متعلق بكل من قوله كالخيمة والقبة (قوله) أي لها أي للمرأة (قوله) وغير ذلك كان المراد به نفس السرير أو ارتفاعه

(قوله) روى أبو داود الخ قال الاستنوى ليس فيه دليل لطلق القرابة لأن علياً رضى الله عنه كان يجب عليه ذلك كما يجب عليه القيام بمؤنه في حال الحياة مؤنه على أنه يجوز أيضاً زيارة قبره كما قاله في شرح المذهب نقلاً عن الأصم كثيرين (قوله) بل المستحب الخ زاد الاستنوى نقلاً عن شرح المذهب فلا يرفع صوت بقراءة (١٥٣) ولا ذكر ولا غيرهما \* فائدة \* اللفظ يسكون الغين وفتحها هو الاصوات

المرتفعة ويقال فيه لغاط على وزن كتاب قاله الجوهري (قول) المتن ولو اخلط الخ انظر المؤنة هنا على من وماذا يجب على أولياء المسلمين مع عدم معرفة أعيان الموتى (قول) المتن مسلمون أى ولو واحداً (قوله) وبقتل أى كما اغتفر ذلك في الزكاة نحو نوبت هذا عن مالى الغائب ان كان باقياً والافن الحاضر وفي الصوم كأن ينوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غدان كان منه وفي الحج كان ينوى احراماً كاحرام زيد قال الاستنوى وقد تعين الكيفية الاولى اذا كان التأخير لاجتماعهم يخشى منه التغير واعترض مسألة اختلاف الشهداء بأن غسله حرام فدار الامر بين فعل حرام وترك واجب قال وحينئذ فيلزم امتناع الغسل ويلزم منه امتناع الصلاة (قوله) واختلاف الشهداء الخ أى ولكن في الدعاء يقول اللهم اغفر له ويطلق ولا يقول ان كان غير شهيد بنى عليه البلقيني (قول) المتن تقدم غسله أى كصلاة الميت نفسه ولانه المأثور (قوله) لفقد الشرط قال الاستنوى هو مشكل والقياس وجوب الممكن كفى الحى (قوله) وجوازها الضمير فيه راجع للصلاة من قول المتن وبشرط لحة الحاضرة (قول) المتن على الجنائزة الحاضرة في القوت لو صلى على الجنائزة وهى سائرة قبل أن توضع في صحنها وجهان (قول) المتن على المذهب فيها قال الاستنوى عبر بالمذهب

قريبه الكافر) هو معنى قوله في الروضة وشرح المذهب عن الاصحاب لا يكره روى أبو داود وغيره عن علي رضى الله عنه قال أنبت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت ان عمك المزال قد مات فقال اذهب فواره قال في شرح المذهب اسناده ضعيف وقال غيره حسن (ويكره اللفظ في الجنائزة) وعبارة الروضة في المشي معها والحديث في أمور الدنيا بل المستحب الفكري الموت وما بعده وفناء الدنيا ونحو ذلك وفي شرح المذهب عن قيس بن عباد بضم العين وتخفيف الموحدة ان الصحابة رضى الله عنهم كانوا يكرهون رفع الصوت عند الجنائز وعن الحسن انهم كانوا يستحبون خفض الصوت عندها (واتباعها) يسكون المنشأة (بنار) قال في الروضة في جمرة أو غيرها وفي شرح المذهب يكره الجهور في الجمرة بين يديها الى القبر وعنده حال الدفن لانه يتفائل بذلك قال السوء وفي سنن أبي داود مرفوعاً لا تتبع الجنائزة بصوت ولا نار لكن فيه مجهولان وروى البيهقي عن أبي موسى انه وصى لاتبغوني بصارخة ولا جمرة ولا تتبعوا بيني وبين الارض شيئاً وروى مسلم في كتاب الايمان بكسر الهمزة عن عمرو بن العاص قال اذا أنامت فلا تعجبني نار ولا نارحة (ولو اخلط مسلمون بكفار) كان انهم عليهم سقف ولم يتبرؤا (وجب) للخروج عن الواجب (غسل الجميع) والصلاة عليهم فان شاء صلى على الجميع (دفعه) (نقصه المسلمين) منهم (وهو الافضل والمنصوص) وعلى واحد فواحد ناوياً الصلاة عليه ان كان مسلماً ويقول اللهم اغفر له ان كان مسلماً) ويغفر لتردد في التوبة للضرورة وقوله وهو الافضل والمنصوص زاده في الروضة على الرافي وقال واختلاف الشهداء بغيرهم كاختلاف الكفار (وبشرط لحة الصلاة عليه تقدم غسله وتكره قبل تكفنه فلو مات بدم ونحوه) كان وقع في بئر (وتعذر اخراجه وغسله لم يصل) عليه لفقد الشرط وقوله وتكره قبل تكفنه زاده وجوازها في الروضة على الرافي وقال في شرح المذهب تصح وتكره صرح به البغوي وآخرون (وبشرط ان لا يتقدم على الجنائزة الحاضرة ولا القبر) في الصلاة عليهم (على المذهب فيهما) والرافي قال حرمت الصلاة على الصحيح وعبارة أصل الروضة في أثناء البسب ولوتقدم على الجنائزة الحاضرة أو اقبر لم تصح على المذهب والرافي هنا اقتصر على التقدم على الجنائزة وقال قال في النهاية خرجه الاصحاب على القولين في تقدم المأموم على الامام ونزلوا الجنائزة منزلة الامام قال ولا يبعد ان يقال تجوز التقدم على الجنائزة أولى فانها ليست اماماً متبوعاً بتعين تقدمه وهذا الذي ذكره اشارة الى ترتيب الخلاف والافقد اتفقوا على ان الاصم المنع انتهى فأقام النووي بحث الامام طريقة قاطعة بالجواز وطردها في المسئلة الثانية على مقتضى اصطلاحه في تعبيره بالمذهب وقال في شرح المذهب في تقدمه في المسئلتين وجهان مشهوران أحدهما بطلان صلاته وقال المتولى وجماعة ان جواز تقدم المأموم على الامام جاز هذا والا فلا على الصحيح واحتزوا بالحاضرة عن الغائبة عن البلد فانه يصل علىهما كما تقدم وان كانت خلف ظهر المصلى للعاجلة الى الصلاة عليها لنفع المصلى والمصلى عليه (وتجوز الصلاة عليه) أى على الميت (في المسجد) بلا كراهة كما صرح به في الروضة وشرح

٢٩ ل ل لان في المسئلة على ما تلخص من كلام الرافي طريقين أحدهما على القولين في تقدم المأموم على امامه والثانية اقطع بالجواز \* فرع \* لو تقدم الامام لكونه يرى ذلك فالوجه عدم صحة الاقتداء به اعتباراً بعقيدة المأموم (قوله) قال ولا تنفذ راجع لقوله قال في النهاية (قوله) وقال المتولى وجماعة لعل الامام منهم فان هذا موافق لما سلف عنه

(قوله) الحديث مسلم الخ أي وأما حديث من صلى على الجنائز في المسجد فلا شيء له فإنه ضعيف وأيضاً قال رواية المشهورة فيه فلا شيء عليه قال الاسنوي  
عن الشيخ الإمام أحمد بن حنبل قال ابن حبان أنه حديث باطل (قوله) في شرح المذهب قال فيه أيضاً والساقط بالاولى عن الباقي خرح الفرض  
لأنه لا يبعد (قول) المتن وقائل نفسه كغيره خالف في ذلك أحمد رضي الله عنه محتجاً بما في صحيح مسلم من أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل  
على الذي قتل نفسه وأجاب ابن حبان بأنه منسوخ ولنا حديث الصلاة واجبة على كل مسلم را كان أو أفاجر أو ان عمل الكبائر رواه أبو داود والبيهقي  
وقال هو أصح ما في الباب إلا أنه مرسل والمرسل حجة إذا اعتضد بقول أكثر أهل العلم وهو موجود هنا (قول) المتن (١٥٤)

المذهب وقال فيه بل هي مستحبة وفيها بل هي فيه أفضل لحديث مسلم عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم  
صلى على سهيل بن يضاء وأخيه في المسجد واسمه سهل واليضاء وصف أتهما واسمه أهدا وعد في تكملة  
الصغاني إذا قالت العرب فلان أبيض وفلان يضاء فالمعنى نقاء العرض من الدنس والعيوب (ويست  
جعل صفوفهم) أي المصلين عليه (ثلاثة فأكثر) قال في الروضة للحديث الصحيح فيه وقال في شرح  
المذهب أنه حسن رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وقال الخاتم هو صحيح على شرط  
مسلم ولفظه ما من مسلم يموت فيصلى عليه ثلاثة صفوف الاغفر له وهذا الاستثناء معني رواية غيره  
الأوجب أي أوجب الله له الجنة (واذا صلى عليه فحضر من لم يصل صلى) لأنه صلى الله عليه وسلم  
صلى بعد الدفن كما تقدم ومعلوم أن الدفن انما كان بعد صلاة وتقع الصلاة الثانية فرضاً كالاولى  
سواء كانت قبل الدفن أم بعده جرمه في الروضة كاصلها فنوى بها الفرض كما ذكره في شرح المذهب  
عن المتولي (ومن صلى لا يعيد) أي لا يستحب له الاعادة (على الصحيح) والثاني يستحب في جماعة  
لمن صلى منفرداً كذا في الروضة وأصلها وفيه توجيه النبي بان المعادة تكون تطوعاً  
وهذه الصلاة لا تطوع فيها ونقضه في شرح المذهب بصلاة النساء مع الرجال على الجنائز  
فانها تقع نافلة في حقهن وهي صحيحة وقال فيه على الصحيح لو صلى ثانياً بصحت صلاته وان كانت غير  
مستحبة وتقع نفلاً وقال القاضي حسين فرضاً وحكي فيه وجهاً مطاقاً باستحباب الاعادة ووجه ابكراتها  
(ولا تؤخر لزادة مصلين) ذكره في الروضة (وقائل نفسه كغيره في الغسل والصلاة) عليه فله في الروضة  
وشرح المذهب (ولو نوى الامام صلاة غائب والمأموم صلاة حاضر أو عكس) كل منهما (جاز)  
ذكره في الروضة وضم اليه في شرح المذهب لو نوى الامام عائناً والمأموم غائباً آخر (والدفن بالمقبرة  
أفضل) لينال الميت دعاء المازين والراثرين قاله الرازي (ويكره الميت بها) ذكره في الروضة ونقله  
في شرح المذهب عن الشافعي والاصحاب لما فهم من الوحشة (ويندب ستر القبر بثوب) عند الدفن  
(وان كان) الميت (رجلاً) أي فهو في المرأة آكد والمعنى فيه انه ربما ينكشف عند الانحجاج  
وحل الشداد فيظهر ما يستحب اخفاؤه (وان يقول) من يدخله القبر (بسم الله وعلى ملة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم) روى الترمذي وغيره عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم  
كان اذا وضع الميت في القبر قال بسم الله والله وعلى ملة رسول الله وفي رواية وعلى سنة ولا به صلى الله  
عليه وسلم قال اذا وضعتم موتاكم في القبر فقولوا بسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
والمسألان ذكرهما الرازي مع المسائل الثلاث بعدهما (ولا يفرش تحته شيء) من الفراش

جاز أي كالأقصدى في الظهر بالعصر  
مثلاً وقول شارح كل منهما دفع لما قيل  
افراد الضمير في عكس مشكل (قوله)  
لو نوى الامام الخ مثل هذا لو نوى حاضراً  
والمأموم حاضراً آخر وحكمهما فيه  
بالاولى من مسألة الكتاب (قوله) لينال  
الميت دعاء المازين الخ قال امتارحهم  
الله ودفن الانبياء في موضع موتهم من  
الخواص قال الدميري ويستثنى أيضاً  
الشهداء كما في قتلى أحد انتهى وهو  
مذهب أحمد رضي الله عنه وفي فتاوى  
القفال الدفن بالبيت مكره انتهى  
ولو تزارع الورثة في مقبرتين ولم يكن  
الميت أوصى بشئ فقال بعض المتأخرين  
ان كل الميت رجلاً فينبغي أن يجاب  
المقدم في الصلاة والغسل فان استوا  
أقرع وان كان امرأة أجابا اقريب  
دون الزوج انتهى ولو حفر لنفسه قبراً  
قال الاسنوي فلا يكون أحق به مادام  
حيه اذ كره العبادى ووافقه العباد بن  
يونس واستثنى ما اذا مات عقبه انتهى  
وقضيته جوار الحفر في المسئلة ليعده  
لدفنه وفيه نظر من حيث انه مانع للغير  
لنومه شغله وقد صرحوا بأن رفع التراب  
على القبر بعد اندراس الميت حرام فيها  
وقد يلوح فارق \* فروع \* لا يجوز

دفن مسلم في مقبرة الكفار وعكسه (قول) المتن بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم روى البيهقي (ولا)  
عن العلا عن الحلج عن أبيه انه قال اذا أدخلتموني قبري فقولوا بسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنوا على التراب سنوا وافرأ عند  
رأسى أول البقرة وخاتمها قال ابن عمر فعزل ذلك (قوله) روى الترمذي الخ اذا تأملت هذه الروايات لم تجد فيها شيئاً موافقاً للفظ  
المصنف

(قول) المتن مخددة بل المطلوب كشف خدته والافضاء به الى التراب استسكانه وتواضعه ورجاء لرحمة الله وعطفه من الله علينا بالرحمة والعفو في هذا المنزل وقبله وبعده آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وسميت المخددة مخددة لأنها آلة لوضع الخد (قول) المتن في تابوت هولغة قريش ولغة الانصار تابوته ولعل وجه الكراهة كونه اضاعة مال مع عدم ورود ذلك من السلف وأيضا لم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين (قول) المتن ليلال قال الاسنوي لانه صلى الله عليه وسلم (١٥٥) وكذا أبو بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم دفنوا كذلك وقوله وقت كراهة

الصلاة لان له سببا مقدما (قول) المتن اذا لم يتجره الضمير فيه راجع للوقت من قوله ووقت كراهة الصلاة (قوله) محمول الخ قال الاسنوي الامر مختص بهذه الثلاثة فلا يدخل وقت الكراهة المتعلقة بالفعل كبعد الصبح والعصر قال فاعلم ذلك فان الحديث والمعنى وكلام الاصحاب دال عليه ونه على ان عبارة المصنف تقتضي أن التحرى حرام كتحرى الصلاة (قوله) وهو النهار المتحى الحاق ما قبل الشمس منه بالليل واعلم أن الاسنوي نازع في استحباب التأخير عن وقت الكراهة لفوات الاسراع المطلوب وقال ان التوروى لم يذكر ذلك في الروضة وشرح المذهب (قوله) وسكت الخ فيه رد على الاسنوي حيث قال لم يذكر الفضل في غير أوقات الكراهة في الروضة ولا غيرها وبالجملة فالذي اقتضاه المتن وحاوله الشارح سن التأخير من الليل الى النهار ومن وقت الكراهة الى غيره وقد حاول الاسنوي بحشاحلاف الامر من نظرا الى طلب المبادرة (قوله) في الآخر يرجع الى قوله وتخير وقت الكراهة وقوله لا علم بها الضمير فيه راجع للفضيلة من قوله عن الفضيلة (قوله) وذكر فيه الخ وأما المسألة الثانية فقدم دليلها وهو الاجماع (قول) المتن والبناء قال

(ولا) يوضع تحت رأسه (مخددة) بكسر الميم أى يكره ذلك لانه اضاعة مال وقيل في التهذيب لا بأس به (ويكره دفنه في تابوت الا في أرض ندية) بتخفيف التخمائية (اورخوة) بكسر الراء وفتحها فلا يكره ولا تنفيذ وصيته به الا في هذه الحالة وتكون من رأس المال (ويجوز) من غير كراهة (الدفن ليلال ووقت كراهة الصلاة اذا لم يتجره) ذكر ذلك في الروضة وقال حديث عقبة بن عامر في صحيح مسلم ثلاث ساعات هنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيمن وان تقبر فيمن موتانا واذكر وقت الاستواء والطولوع والغروب محمول كما قال القاضي أبو الطيب والمتولى على تحرى ذلك وقصده الحكاية الشيخ أبي حامد وجماعة الاجماع على عدم كراهة الدفن في الاوقات التي تنهى عن الصلاة فيها وتقبر بفتح النون وضم الموحدة وكسرها ندفن (وغيرهما) أى غير الليل وهو النهار وغير وقت الكراهة (أفضل) للدفن منهما أى فاضل عليهما وعبارة الروضة المستحب ان يدفن نهارا وسكت فيها وفي شرح المذهب المذكور فيه جميع ما ذكر في المسئلتين عن الفضيلة في الآخر لعلم بهامن النهى وذكر فيه للمسئلة الاولى حديث جابر بن عبد الله قال رأى ناس نارا في المقبرة فأتوها فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبر واذا هو يقول ناوول في صاحبكم واذا هو الرجل الذي كان يرفع صوته بالذكر رواه أبو داود وباسناد على شرط الشيخين (ويكره تخصيص القبر والبناء) عليه (والكتابة عليه) هذه المسائل وما بعدها ذكرها الرافي الاماينة عليه قال جابر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخصص القبر وأن يبنى عليه رواه مسلم زاد الترمذى وان يكتب عليه وان يوطأ وقال حسن صحيح والتخصيص التبييض بالحص وهو الجير والحق به الامام والغزالي التطيين ونقل الترمذى عن الشافعي انه لا بأس به وسواء في البناء بقبة أم بيت أم غيرهما وفي المكتوب اسم صاحبه أم غير ذلك في لوح عند رأسه أم في غيره قاله في شرح المذهب (ولونجي) عليه (في مقبرة مسيلة هدم) البناء بخلاف ما اذا كان في ملكه وصرح في شرح المذهب بحرمته البناء فيها (ويندب ان يرش القبر بماء) لانه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بقبر سعد رواه ابن ماجه وأمر به في قبر عثمان بن مظعون رواه البزار وسعد المذكور هو ابن معاذ كما في طبقات ابن سعد قال في الروضة قال صاحب التهذيب ويكره أن يرش على القبر ماء الورد ونعل في شرح المذهب كراهة هذا وان يطلى القبر بالخلوق عن المتولى وآخرين لانه اضاعة مال (ويوضع عليه حصي) روى الشافعي انه صلى الله عليه وسلم رش على قبر ابنه ابراهيم ماء ووضع عليه حصبا وهي بالمد وبالوحدة الحصى الصغار وهو حديث مرسل (وعند رأسه حجر وخشبة) روى أبو داود وباسناد جيد انه صلى الله عليه وسلم وضع حجرا أى خضرة عند رأس عثمان بن مظعون وقال أن تعلم بها قبر أخى وأدفن اليه من مات من أهلى وتعلم بمعنى علم من العلامة (وجمع الأقارب في موضع) ذكره الشيخ في المذهب واستدل بالحديث المذكور ونقله المصنف

الاسنوي سواء كان البناء بقبة أم قبة أو نحو ذلك انتهى وسيأتى في كلام الشارح (قول) المتن والكتابة قال السبكي ينبغي عدم الكراهة اذا كتب قدر الحاجة للاعلام لاسيما أنى أنه يستحب وضع شئ يعرف به الميت (قوله) وهو الجير يسمى أيضا القصة بفتح القاف قال اللجنة وحكمة النهى التزيين أقول واضاعة المال لغير غرض شرعى (قول المتن) ويندب أن يرش الخ قال الاذرى حضرت جنازة بجلب فوق عقبة دفنها مطر غزير فقلت لهم هذا يكفي عن الرش انتهى قال الغزى وفيه نظر يعرف من غسل الغريق (قوله) عثمان بن مظعون رضى الله عنه هو أول من دفن بالبقيع من المهاجرين (قوله) وتعلم بمعنى علم الخ هو ما نرى أن تعلم الذى في الحديث

(قول) المتن ويطلب الزائر في الحديث ما من أحد يمتدح بغير أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا (١٥٦) فيسلم عليه المرأة ورده عليه السلام رواه

عبد الحق في الأحكام وقال اسناده صحيح (قوله) ونصبه زاد الاسنوي جواز جهره على البدل وقوله للتبرك يجوز أن يكون عائدا إلى الموت في تلك البقعة أو الموت على الاسلام (قول) المتن إلا أن يكون إلى آخره ليس من المحكي بقيل ثم يحتمل عوده إلى الكراهة فينتفي التحريم أيضا بالاولى ويحتمل عوده إليها وهو أولى وعلى كل حال لا يفيد الاستحباب نصا وفي شرح التنبيه للطبري أنه لا بعد الحاق القرية التي فيها صاحبون بالمساجد الثلاث (قوله) وللصلاة عليه معطوف على قوله تدارك لفعله (قوله) فيجب نبشه الخ لودفن بمسجد ونحوه قال الأذري لم أرفيه شيئا ولا شك في نبشه ان ضيق على المصلين ونحوهم وان لم يضيّق فقيه احتمال والأقرب النسي (قول) المتن ويسن أن يقف الخ يسن أيضا التلقين فيقال له يا عبد الله ابن أمة الله اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وإن البعث حق وإن الساعة آتية لا ريب فيها وإن الله يبعث من في القبور والشرعيت بالله رباً وبالاسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً وبالقرآن اماماً وبالسكينة قبلة وبالمؤمنين اخواناً الحديث ورد فيه زاد في الروضة الحديث وإن كان ضعيفاً لكنه اعتضد بشواهد وإن الملقن يجلس عند رأسه وإن الطفل ونحوه لا يلقن زاد ابن الصلاح في فوائد رحلته عن شرح الوسيط لغير الدين بن الوجيه وجهين في أن التلقين قبل أهالة التراب أو بعدها قال والمختار الا قول وقال الشيخ عز الدين التلقين بدعة لم يصح فيه شيء \* فرغ \* قال صاحب الاستقصاء

في شرحه كالروضة عن الشافعي والاصحاب وقال فيه قال البندنجي ويستحب ان يقدم الاب الى القبلة ثم الاسن فالاسن (و) ينسب (زيارة القبور للرجال) روى مسلم عن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها قال في شرح المذهب واختلاف العلماء في دخول النساء فيه والمختار عند أصحابنا انهن لا يدخلن في ضمير الرجال (وتكره للنساء) لقلة صبرهن وكثرة جزمهن (وقيل تحرم) قاله الشيخ في المذهب واستدل بحديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم لعن زوارات القبور رواه الترمذي وغيره وقال حسن صحيح وضم في شرح المذهب إلى الشيخ صاحب البيان والدائر على الاسنة ضم زيارت جمع زوار جمع زائرة سماعوزا ثقياسا (وقيل تباح) اذا أمنت الفتنة عملاً بالأصل والحديث فيما اذا ترتب عليها بكاء ونوح وتعدد كعادتهم وفهم المصنف الاباحة من حكاية الرافعي عدم الكراهة وتبعه في الروضة وشرح المذهب وذكر فيه حمل الحديث على ما ذكره وان الاحتيال للجوز ترك الزيارة لظواهر الحديث (وليس الزائر) فيقول كما قال صلى الله عليه وسلم وقد خرج إلى المقبرة السلام عليكم دار قوم مؤمنين وان شاء الله بكم لاحقون رواه مسلم زاد أبو داود وابن ماجه اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم واسنادها ضعيف وقوله دار أي أهل دار ونصبه على الاختصاص أو النداء وقوله ان شاء الله للتبرك (ويقرأ ويدعو) عقب قراءته والدعاء يرفع الميت وهو عقب القراءة أقرب إلى الاجابة (ويحرم نقل الميت) قبل دفنه من بلد موته (إلى بلد آخر) ليدفن فيه (وقيل بكره إلا أن يكون بفرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس) فيجوز ان ينقل إليها لفضل الدفن فيها (نص عليه) الشافعي رضي الله عنه ولفظه لا أحبه إلا أن يكون إلى آخره وقال بالكراهة البغوي وغيره وبالحرمة المتولي وغيره ووجهها ان في نقله تأخير دفنه بالمأثور بتجمله وتعريضه لهتك حرمة وتغيره وغير ذلك وقد صرح جابر رضي الله عنه قال كنا حملنا القتيلى يوم أحد لندفنه فجاها نامت ادى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمركم ان تدفنوا القتلى في مضايعهم رواه أبو داود والترمذي والنسائي بأسانيد صحيحة وقال الترمذي حديث حسن صحيح ذكر ذلك كله في مسألة النقل في الروضة وشرح المذهب (ونبشه بعد دفنه لنقل وغيره حرام الا لضرورة بان دفن بلا غسل) وهو واجب الغسل فيجب نبشه تداركاً لغسله الواجب ما لم يتغير قال في شرح المذهب وللصلاة عليه قال فان تغير وخشى فساد له لم يجز نبشه لما فيه من انتهاك حرمة (أو في أرض أو ثوب مغصوبين) فيجب نبشه وان تغير ابرد كل على صاحبه ادا لم يرض ببقائه وفي الثوب وجهه أنه لا يجوز النسي لردّه لانه كالتلف فيعطى صاحبه قيمته (أو وقع فيه) أي في القبر (مال) خاتم وغيره فيجب نبشه لا خذّه قال في شرح المذهب هكذا أطلقه أصحابنا وقيد المصنف بما اذا طلبه صاحبه ولم يوافقوه على التقيد (أو دفن لغير القبلة) فيجب نبشه ما لم يتغير وتوجهه للقبلة كما تقدم (لالتكفين في الاصح) لان الغرض منه السترو قدستره التراب والاكتفائه أولى من هتك حرمة بالنسي والثاني يقيسه على الغسل (ويسن أن يقف جماعة بعد دفنه عند قبره ساعة يسألون له التثبيت) روى أبو داود والحاكم وقال صحيح الاسناد عن عثمان رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفروا لاختيم واسألوا له التثبيت فانه الآن يسأل وعبارة شرح المذهب يستحب ان يمكث على القبر بعد الدفن ساعة يدعو للميت ويستغفر له نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب والرافعي اقتصر على ان يقف على القبر ويستغفر للميت وذكر الحديث (و) يسن (الجيران أهله نهية طعام يشبعهم يومهم وليلتهم)

يستحب إعادة التلقين ثلاثاً واعلم انه لا يشك على هذا قوله تعالى وما أنت بمسمع من في القبور ونحوه لانه يسمعون في وقت دون وقت (قول) المتن والجيران الخ عطف على أن يقف



\* (كتاب الزكاة الخ) \* الزكاة في اللغة التمسك والتطهير والمدح وفي الشرع اسم لغير من مال مخصوص يصرف لطائفة مخصوصة شرائط متفق  
بذلك لأن المال ينمو ببركة إخراجها ودعاء الآخذ قال تعالى وما آتيتكم من زكاة تريدون وجه الله الآية ثم هي نوعان زكاة بهن وزكاة مال والثاني  
ضرر بان متعلق بالقيمة وهو زكاة التجارة ومتعلق بالعين وهو ثلاثة حيوان وجوهر ونبات واختصت من الحيوان بالنعم لكثرة النفع به  
في المأكول وغيره مع كثرتها في نفسها ومن الجواهر بالنقد لكونها قيم الأشياء وتنشأ عنها الفوائد كالحيوان ومن النبات بالقوت لأن به  
قوام البدن وسد الضرورات فتعلقت به (١٥٧) لست ضرورة الفقراء (قوله) لأنه مرجع الضمير فيه وفي بدو به للحيوان

(قول) المتن في النعم يذكر ويؤتى قال  
الجوهري وهو واحد الانعام ونقل  
النووي عن الواحدى اتفاق أهل  
اللغة على المطابقة على الثلاث انتهى  
وكذلك الانعام تطلق على الثلاث قال  
تعالى وإن لكم في الانعام الآية إلى  
أن قال والخيل والبغال الخ (قول)

المتن لا الخيل خالف أبو خيفة فأوجبها  
في أنثى الخيل وكذا في الذكور تبعاً  
للأنثى وسميت خيلاً لاختلافها في مشيها  
وأيدى بعضهم حكمة لعدم الوجوب  
فهما قال وهي كونهما تتخذان زينة وأما  
المتولد المذكور فعدم الوجوب فيه لأنه  
لا يسمى غنماً ولا يجزئ في الاضحية قال  
الاسنوي والطبائع تمدد وجمع طبى  
(قوله) وهو المراد أى للتصريح بها  
في بعض الروايات كما قاله السارح قال  
الاسنوي وحملنا لفظ على المقيد كما في  
باقي النصب فانها لا تغير إلا بالواحدة  
(قوله) ففيه مرجع الضمير فيه ما من  
قوله بما زاد (قوله) فصرح الفقهاء  
الخ دفع لما يقال عبارة المؤلف اعنى  
قوله ثم في كل أربعين الخ تقتضى أن هذا  
الحكم لا يثبت قبل ذلك مع أنه ثابت  
بزيادة الواحدة على العشرين (قوله)  
الشامل له كيف الشمول مع أن الواحدة  
يقابلها قسط من الواجب (قوله)

لشغلهم بالحزن عنه (ويبلغ عليهم في الأكل) نذ بالثلاث يضعفوا بتركه (ويحرم تهيبته للناجحات والله أعلم)  
لأنه إغارة على معصية وقوله بخير أن أهله أحسن كما قال في الروضة من قول الراغبى لخبرائه ليدخل فيه  
مالو كان المبت في بلد وأهله في غيره والأبعد من قرابته كالخبراء ذكره في الروضة كأصلها والأصل  
في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لما جاء خبر قتل جعفر بن أبي طلب في غزوة مؤتة اصنعوا آل جعفر  
طعاماً فقد جاءهم ما يشغلهم رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمذى وقال الخاكم صحيح الاسناد ومؤتة  
بضم الميم وسكون الهمزة موضع معروف عند الكرك وقيل جعفر في جمادى سنة ثمان

### \* (كتاب الزكاة) \*

هي أنواع تأتي في أبواب (باب زكاة الحيوان) بدو به وبالأبل منه للبداءة بالأبل في الحديث الآتى لأنه  
أكثر أموال العرب (انما تجب منه في النعم وهي الأبل والبقر والغنم) فتجب في الثلاث أجماعاً  
(الأبل والخيل والرقيق والمتولد من غنم وطبائع) فلا تجب فيها قال صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده  
ولا فرسه صدقة رواه الشيخان والأصل عدم الوجوب في المتولد المذكور (ولاشئ في الأبل حتى تبلغ  
خمساً ففيها شاة وفي عشر شاتان وخمس عشرة ثلاث وعشرين أربع وخمسة وعشرين بنت مخاض  
وست وثلاثين بنت لبون وست وأربعين حقة واحدة وستين جذعة وست وسبعين بنت لبون واحدة  
وتسعين حقتان ومائة واحدة وعشرين ثلاث بنات لبون ثم) في الأكثر من ذلك (في كل  
أربعين بنت لبون) في (كل خمسين حقة) الحديث أبى بكر رضى الله عنه بذلك في كتابه بالصدقة التي  
فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين رواه البخارى عن أنس ومن لفظه فإذا زادت  
على عشرين ومائة ففي كل أربعين إلى آخر ما تقدم وهذا يصدق بما زاد واحدة وهو المراد وذلك  
مشمول على ثلاث أربعين ففيه ثلاث بنات لبون كما صرح به في رواية لابي داود بلفظ فإذا كانت إحدى  
وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون وصرح الفقهاء بذلك وذكروا الضابط الشامل له بعده ففي مائة  
وثلاثين بنت لبون وحقة وفي مائة وأربعين حقتان وبنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقتان وفي مائة  
وستين أربع بنات لبون وفي مائة وسبعين ثلاث بنات لبون وحقة وفي مائة وثمانين بنتا لبون وحقتان  
وفي مائة وتسعين ثلاث حقتان وبنت لبون وفي مائتين مائتان من أربع حقتان أو خمس بنات لبون  
وللواحدة الزائدة على العشرين والمائة قسط من الواجب وقال الاصطخري لا فلولتلف واحدة  
بعد الحول وقبل التمكن سقط من الواجب جزؤ من مائة واحدة وعشرين جزءاً وقال الاصطخري  
لا يسقط شئ وقال أيضاً فيما زاد بعض واحدة يجب ثلاث بنات لبون والصحيح حقتان وما بين النصب  
عفو في قول يتعلق به الواجب أيضاً فلو كان معه تسع من الأبل فتلف منها أربع بعد الحول وقبل

٤٠ ل الج وللواحدة الزائدة قسط من الواجب قال السبكي فعلى هذا يكون قوله في الحديث ففي كل أربعين مخصوصاً بما  
عدا صورة المائة واحدة وعشرين وعلى قول الاصطخري لا تخصيص لأن الزائد عفو وان توقف تغير الواجب عليه ثم قال وأما الثاني والعشرون  
وما بعده إلى التسع والعشرين فهو وقص بالاتفاق يعنى ليس فيه نصاب مغير للواجب وإنما هو عدد بين النصب قال فان علمنا الغرض به كان المراد  
بقوله في الحديث ففي كل أربعين بنت لبون العقود الكاملة دون الأحاد وان جعلنا الوقص عفواً كان المراد ما عدا صورة المائة واحدة  
وعشرين يعنى كلام المصنف على المذهب ثم بعد الحادى والعشرين وعلى رأى الاصطخري بعد العشرين انتهى موضعنا

(قوله) ان قلنا الخ أى أما اذا قلنا بأنه بشرط في الوجوب فإنه يجب شاة على القولين لتلف الاربعة قبل تعلق الوجوب بها (قوله) وطعنت في الثانية أى فهي متصفة بذلك حتى طعنت في الثالثة وقس الباقي (قوله) وما ذكرنا الحاصل ان سن الجذعة من الضان والمعرز على النصف من سق الثانية منهما (قول) المتن والاصح انه مخير أى لا إطلاق للشاة في الخبر وكفى الاضحية ومقابل الاصح (١٥٨) يتعين الغالب اذا كان أهلى (قول) المتن وانه يجزئ الذكرا لا يشكل عليه

لفظ الشاة في الخبر لان الناء لاوحدة لا للتأنيث وكفى الاضحية ويشترط أن تكون سليمة ولو كانت الابل مراضا لانها وجبت في الذمة لسكونها من غير الجنس (قوله) نظرا الخ أى وكفى الشاة في أربع الغنم قال الرافعي والوجهان مبنيان على ان الشاة هنا أصل أو بدل عن الابل انتهى وفيه نظر (قول) المتن فان عدم بنت مخاض الخ صرح في الروض بأن عدمها معتبر أيضا في اجزائه عن دون خمسة وعشرين (قوله) بأن لم يملكها الخ اقضى هذا الإطلاق وجوب الاخراج اذا كان يملكها خارجة عن النصاب كالمعلقة قال الاستوى وهو متجه انتهى وقد يقال عدم وجوب الكرا ثم بما يمنع منه ويجاب بأن المعلقة قد تكون غير كريمة (قوله) ولا يكلف تحصيلها أى ولا جبران لان زيادة السن تقابلها الاثونة وأهمل أن دليل ذلك كتاب أبي بكر رضى الله عنه ففيه فان لم تكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فإنه يقبل منه وليس معه شئ وهذا الدليل ساقى في كلام الشارح وكتبته قبل الاطلاع عليه (قول) المتن والمعصية كعدمه ولو قال والمعصية لا فادح كما عاينا غير خاص بهذه المسئلة (قوله) وقيل يتعين بنت المخاض أى لان الامتداع في العدم كالاتداع في الوجود ووجه الاول انه اذا اشترى ابن اللبون صار

التمكن وجبت شاة وعلى الثاني خمسة اتساع شاة ان قلنا التمكن شرط في الضمان دون الوجوب وهو الاظهر (وبنت المخاض لهاسنة) وطعنت في الثانية (واللبون سنتان) وطعنت في الثالثة (والحقة ثلاث) وطعنت في الرابعة (والجذعة أربع) وطعنت في الخامسة وجه التسمية ان الاولى ان لامها ان تكون من المخاض أى الحوامل وان الثانية ان لامها ان تلد فتصير لبونا وان الثالثة استحققت ان يطرقها الفعل أو ان تتركب ويحمل عليها تولان وان الرابعة تخدع مقدم أسنانها أى تسقطه (والشاة) المذكورة (جذعة ثمان لهاسنة) ودخلت في الثانية (وقبل ستة أشهر أو ثنية معز لها سنتان) ودخلت في الثالثة (وقبل سنة) وما ذكرنا تفسير الجذعة والثنية سواء كانتا من الضان أم من المعز وقائل الاول فهمما واحدا وكذا قائل الساقى وقيدت الشاة بالجذعة أو الثانية جلا للطلق على المقيّد في الاضحية (والاصح انه مخير بينهما) أى بين الضان والمعرز من غنم البلد (ولا يتعين غالب غنم البلد) والثاني يتعين الغالب منها فان استوى واختير بينهما ولا يجوز العدول عن غنم البلد الا بخير منها قيمة أو مثلهما (و) الاصح (انه يجزئ الذكرا) أى جذع الضان أو ثنى المعز وان كانت الابل انا فالصدق الشاة الى الذكرا والثاني لا يجزئ مطلقا نظرا الى ان المراد الاثنى لما فيها من الدر واللسل والثالث يجزئ في اذبل الذكور دون الاناث والجامعة لها وللذكور (وكذا بعير الزكاة) الاصح انه يجزئ (عن دون خمس وعشرين) لانه يجزئ عنها فبعدونها أولى والثاني لا يجزئ البعير الناقص عن قيمة شاة في الخمس وشاتين في العشر وثلاث في الخمس عشرة وأربع في العشرين والثالث لا يثبت في العشر من حيوانين بعيرين أو شاتين أو بعير وشاة وفي الخمس عشرة من ثلاث حيوانات وفي العشر من أربع على قياس ما تقدم والبعير يطلق على الذكرا لاثنى وباضافته المريدة على المحرر الى الزكاة أريد الاثنى بنت المخاض فما فوقها كما قاله في شرح المذهب وهل الفرض في الخمس جميعه أو خمسة والباقى تطوع وجهان قال في الروضة الاصح ان جميعه فرض (فان عدم بنت المخاض) بان لم يملكها وقت الوجوب (فان لبون) وان كان أقل قيمة منها ولا يكلف تحصيلها (والمعصية كعدمه) وفي حديث البخارى السابق فان لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فإنه يقبل منه وليس معه شئ فان عدم ابن اللبون أيضا حصل ماشاء منهما وقيل يتعين بنت المخاض وفي شرح المذهب ان المعصوبة والمرهونة كالمعدومة ذكره الدارمى وغيره (ولا يكلف كريمة) عنده أى اخراجها وابله ما زيل لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعته عاملا ابنا وكرا ثم أموالهم رواه الشيخان (لكن تمنع) السكرية عنده (ابن لبون في الاصح) لوجود بنت المخاض عنده والثاني يقول هي لعدم وجوب اخراجها كالمعدومة (ويؤخذ الحق عن بنت مخاض) عند فقدها فإنه أولى من ابن لبون (لا) عن بنت (لبون) عند عدمها (في الاصح) والثاني يقيسه على ابن اللبون عند عدم بنت المخاض نظرا الى أن زيادة السن جارية لفرضية الاثونة وأجاب الاول بان زيادة السن في ابن اللبون توجب اختصاصه بقوة ورود الماء والشجر والامتاع من صغار السباع بخلافها

واحد له مع فقد بنت المخاض ثم لا يخفى أن له أن يترك التحصيل ويصعد الى بنت اللبون ويأخذ الجبران نعم لو كان عنده ابن اللبون وبنت في اللبون فأراد اخراجها مع أخذ الجبران امتنع (قول) المتن ويؤخذ الحق أى ولا جبران لان الجبران انما هو بين الاناث (قول) المتن في الاصح راجع لقوله لا لبون

(قوله) والقديم الخ هذا القديم جارسواء وجد السنان في ماله أم لا (قول) المستن أخذ أي وليس هنا صعود ولا هبوط (قوله) وله أن لا يحصل هو مفهوم من قول المنهاج فله تحصيل ماشاء \* فرع \* لو كان له بنات لبون مثلا ولكنها جارية في ملك ولده بتلك من أبيه لم يكلف الوالد الرجوع فيها (قوله) وصعد الى (١٥٩) أربع جذاع له أيضا أن يجعلها أصلا وينزل الى أربع بنات لبون مع دفع

الجبران كأن له أن يجعل بنات اللبون أصلا ويصعد الى خمس حقايق مع أخذ الجبران ويجمع أن يرتقي من بنات اللبون الى الجذاع أو ينزل من الحقايق الى بنات المخاض لكثرة الجبرانات مع إمكان التقليل وقول له أيضا أن يجعلها الى قول مع أخذ الجبران لم أره مستورا سوى في شرح الارشاد للكمال المقدسي والذي يتقدح في نفسى اشكاله ومنعه الا أن يساعده نقل وجه الاشكال أن من حصل أحد الصنفين صار واجدا للواجبة فكيف يأخذ مع ذلك جبرانا أو يعطيه ثم رأيت في شرح البهجة لشيخنا التصريح بما قلته فله الحمد ثم رأيت البلقيني بحث الجواز في الشق الاول دون الثاني وهو ظاهر (قوله) لافقراء أي سواء كانت الغبطة من حيث زيادة القيمة أو من حيث مسيس الحاجة الى الارتفاق بالحمل كالحقايق والحاصل انه ينظر الاغبط مرعا في ذلك مصلحة الفقراء عنه عليه الرافعي رحمه الله عند الكلام على ايجاب التفاوت ونبه أيضا على أن يحمل ذلك اذا كانت الغبطة تقتضي زيادة في القيمة والا فلا يجب تفاوت (قوله) والثاني يتخير أي كافي الجبران وكافي الصعود والنزول ورتب أن الجبران في الذمة مخير فيه كالكفارة وبأن للمالك مندوحة عن الصعود والنزول بأن يحصل الفرض لكنه خير رفقا به كي لا يكلف الشراء

في الحق فلا يوجب اختصاصه عن بنت اللبون بهذه القوة بل هي موجودة فيهما جميعا فليست الزيادة هنا في معنى الزيادة هناك فلا يلزم من جبرها هناك جبرها هنا وقوله الأصح عبر بدله في أصل الروضة بالمذهب قال وبه قطع الجمهور وحكمت طائفة فيه وجهين (ولو اتفق فرضان) في الابل (كأنتي بعير) فرضها بحساب بنات اللبون خمس وبحساب الحقايق أربع (فالمذهب لا يتعين أربع حقايق بل هن أربع بنات لبون) والقديم يتعين الحقايق نظرا لاعتبار زيادة السن أولا بدليل الترقى الى الجذعة التي هي منتهى الكمال في الاسنان ثم العدول الى زيادة العدد واستدل في المذهب وغيره للجديد بما في نسخة كتابه صلى الله عليه وسلم بالصدقة فاذا كانت مائتين ففيها أربع حقايق أو خمس بنات لبون أي السنين وجدت أخذت رواه أبو داود وغيره عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه قرأه من الكتاب ولم يذكر سماعه له عن أبيه في جملة حديث الكتاب وقطع بعض الأصحاب بالجديد وحمل القديم على ما زاد الموجد الا الحقايق ولم يصرح في الروضة كأصلها بتعجيل واحد من الطريقين وصحح طريق القولين في الشرح الصغير وشرح المذهب فعلى القديم ان وجدت الحقايق عنده بصفة الاجزاء من غير نقاسة لم يجز غيرها والانزل منها الى بنات اللبون أو صعد الى الجذاع مع الجبران قال في شرح المذهب وان شاء اشترى الحقايق (فان وجد) على المذهب الجديد (بماله أحدهما أخذ) منه كالمسبق في الحديث سواء لم يوجد من الآخر شيء أم وجد بعضه اذا تناقص كالمعدوم وكذلك المعيب ولو كان الآخر أنفع للمساكين لم يكلف تحصيله (والا) أي وان لم يوجد بماله أحدهما (فله تحصيل ماشاء) منهما بشراء أو غيره (وقيل) يجب (الاغبط للفقراء) كما يجب اخراجه اذا وجد في ماله كما سيأتي وله ان لا يحصل واحدا منهما بل ينزل أو يصعد مع الجبران فان شاء جعل الحقايق أصلا وصعد الى أربع جذاع فأخرجها وأخذ أربع جبرانات وان شاء جعل بنات اللبون أصلا ونزل الى خمس بنات مخاض فأخرجها ودفع معها خمس جبرانات (وان وجدتهما) في ماله (فالتعجيل لا غبط) منهما للفقراء والمراد بهم وبالمساكين هنا جميع المستحقين ولشهرتهم يسبق اللسان الى ذكرهم والثاني يتخير المالك بينهما كما لو لم يكونا عنده (ولا يجزئ) على الاول (غيره) أي غير الاغبط (ان دلل) المالك في اعطائه (او قصر الساعي) في أخذه (والا فيجزئ) والأصح مع اجزائه (وجوب قدر التفاوت) بينه وبين الاغبط والثاني يستحب فاذا كانت قيمة بنات اللبون أربع مائة وخمسين وقيمة الحقايق قد أخذت أربع مائة فقد رتبت التفاوت خمسون (ويجوز اخراجه دراهم) كما يجوز اخراج شقص به (وقيل) يتعين تحصيل شقص به وعلى هذا يكون من الاغبط لانه الأصل وقيل من المخرج ثلثا تبعض وقيل يتخير بينهما في المثال المتقدم يخرج خمسة اشباع بنت لبون وقيل نصف حقة وقيل يتخير بينهما ويصرف ذلك للساعي وفي اخراج الدراهم قيل لا يجب صرفها اليه لانها من الاموال الباطنة والأصح في الروضة وجوب صرفها اليه لانها جبران الظاهرة

فوكل الامر الى خبيره (قول) المتن والا فيجزئ للشقة في الرد (قوله) مع اجزائه ولذا قال بعضهم المراد بالاجزاء الحسابان لا الحكمانية (قوله) والثاني يستحب لان المخرج محسوب (قول) المتن ويجوز اخراجه دراهم لان الغرض منه جبر الفرض فكان كالجبران ولان القيمة قد تنجب كالمعدودت الشاة الواجبة في الابل وكالمعدودت بنت المخاض مع ابن اللبون فلم يجدهما في ماله ولا بالثمن (قوله) كما يجوز اخراج شقص به يريد بهذا ان القائل بالاول يجوز الثاني بخلاف العكس كما يفهم من قوله وقيل يتعين (قوله) وعلى هذا الخ كذا على الاول فيما يظهر

(قوله) **نقد المثلثة** أي لأخصوص الدراهم وهي القضة (قوله) أن يفرقه الضمير فيه راجع للتفاوت من قوله على استحباب التفاوت (قوله) **بجندة التثنية** يعلم أن للسئلة خمسة أحوال وجود أحد السنتين فقد هما وجودهما وجود بعض من كل منهما وجود بعض من أحدهما فالثلاث الأولى سبقت في المتن والآخرتان في التثنية (قوله) وبين أن يدفع إلى آخره منه تستفيدانه لو كان عنده (١٦٠) ثلاث بنسات لبون وحتنان جازله

اللبون (قول) المتن في الأصح يرجع لقوله بشرط (قوله) في الصعود مثله لونه نزلت في النزول ووجدت في الصعود كان واجبه اخذ  
الحقة فلم يجدها ولا بنت اللبون له أن ينزل الى بنت المخاض مع وجود الجذعة (قوله) والنزول ثلاث درجات قلت والتباس جواز النزول  
الى أربع بناء على ترجيح النوى الآتى كأن يصعد من بنت المخاض الى الثانية عنده تعذر ما بينهما

(قوله) ليست من أسنان الركاة مسكان ذلك كما أخرج عن بنت المخاض فصيلا مع دفع الجبران وعلى ما صححه النووي رحمه الله يحتاج إلى التفرق ولعل اعتبار الشارع لولا في الاضحية (قول) المتن قالت الأصح عند الجمهور راح هل يجوز أن يفد بدل الجدة مثلا بنتي لبون أو حقتين ويأخذ الجبران به بل يكون ذلك أولى بالجواز من الثانية (١٦١) لأنها ليست من أسنان الركاة بخلاف ما ذكره كرحمى نظره ثم كرر أن المسئلة منقولة

في الدميري وانه ذكر فيها اذا أخرج ذلك  
من غير جبران وجهين أحدهما يخرج  
والثاني لا لأن الواجب معنى ليس في  
الخروج قلت والأول قياس ما قالوه من  
أجزاء التبعية عن المسنة (قوله) لانه  
خلاف ما تقدم أي وكما لا يجوز  
في الكمارة أن يطعم خمسة ويكسو خمسة  
وهذا بخلاف المسألة الثانية فانها  
كالاطعام عن كفارة والكسوة عن  
أخرى (قول) المثل وكل أربعين منها  
الأربعون الأولى وقوله مسنة تسمى ثنية  
أيضا (قوله) وحكمها الحاق قال أصحابنا  
رحمهم الله ولا جبران في البقر والغنم  
لعدم وروده قال في الكفاية بل عليه  
التحصيل أو أخرج الاعلى كما قاله  
المأوردى وغيره انتهى أقول قضيته  
غدم العدول الى القيمة ويشكل عليه  
العدول اليها عند فقد بنت المحاض وابن  
اللبون

\* (فصل ان اتحد الخ) \* (قوله) أرحية  
أو مهرية اعلم ان الابل العرب هي ابل  
العرب ويقابلها البخاني وهي ابل  
الترك ولها اسمان ثم ان ابل العرب  
منها الارحية نسبة الى أرحب قبيلة من  
همدان ومنها المهرية نسبة الى مهرية بن  
حيدان أو بوقيلة ومنها المجيدية نسبة  
الى فحل الابل يقال له مجيد وهي دون  
المهرية (قول) المتأخذ الفرض منه  
لوا اتحد النوع ولكن اختلفت الصفة  
ولا تنقص أخذ الا غلط كما سلف  
في الحقائق وبنات البون (قول) المتن  
عن ضأن معز الضأن جمع مفردة ضائن

أخذ جبران من ثبته) يدفعها (بدل جذعة) عليه فقدها (على أحسن الوجهين) لان الثانية  
وهي اعلى من الجذعة بسنة ليست من اسنان الزكاة (قلت الاصح عند الجمهور الجواز والله أعلم)  
كما في سائر المراتب ولا يلزم من انتفاء اسنان الزكاة عن الثبته بطريق الاصل انتفاء نيابتها  
فان دفعها ولم يطلب جبرانا جاز قطعاً لانه زاد خيراً (ولا تجزئ شاة وعشرة دراهم) لجبران واحد  
لانه خلاف ما تقدم في الحديث فان كان المالك أخذ أو رضى بالتفريق جاز لان الجبران حق له  
اسقاطه (وتجزئ شاتان وعشرون) درهما (لجبرانين) من المالك او الساعي نظراً الى  
ان الشاتين لواحد والعشرين لآخر وقال في شرح المذهب لو توجه جبرانان على المالك او الساعي  
جاز ان يخرج عن أحدهما عشرين درهما وعن الآخر شاتين ويجبر الآخر على قبوله وكذا لو توجه  
ثلاث جبرانات فأخرج عن أحدها شاتين وعن الآخرين اربعين درهما أو عكسه جاز بلا خلاف  
(و) لاشئ (في البقر حتى تبلغ ثلاثين ففيها تبيع ابن سنة) وطعن في الثانية وقيل سنة أشهر (ثم  
في كل ثلاثين تبيع وكل اربعين مسنة لها ستان) وطعن في الثالثة وقيل سنة روى الترمذي  
وغیره عن معاذ قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن فأمرني ان آخذ من كل اربعين  
بقرة مسنة ومن كل ثلاثين تبيعاً وصححه الحاكم وغيره والبقرة تقع على الذكور والانثى في ميتين  
تبيعان وفي سبعين تبيع ومسنة وفي عثمانين مستتان وفي تسعين اثلاثة أتعة وفي مائة مسنة وتبيعان  
وفي مائة وعشرة مستتان وتبيع وفي مائة وعشرين ثلاث مسنات أو اربعة أتعة وحكمها حكم  
بلوغ الابل مائتين في جميع ما تقدم من الخلاف والتفريع (و) لاشئ (في الغنم حتى تبلغ اربعين  
فساة) أي ففيها شاة (جذعة ضأن أو ثنية معز) وسبق بيانها (وفي مائة واحد  
وعشرين شاتان ومائتين وواحدة ثلاث وأربعمائة اربع ثم في كل مائة شاة) روى البخاري  
عن أنس في كتاب أبي بكر السابق ذكره وفي صدقة الغنم في سائمتها اذا كانت اربعين الى عشرين ومائة  
شاة فاذا زادت على عشرين ومائة الى مائتين ففيها شاتان فاذا زادت على مائتين الى ثلثمائة ففيها  
ثلاث شياه فاذا زادت على ثلثمائة ففي كل مائة شاة فاذا كانت سائمة الرجل نائمة عن اربعين شاة  
واحدة فليس فيها صدقة الآن شاعرها

(فصل ان اتحد نوع الماشية) \* كان كالتا بله كلها أرحية أو مهرية أو بقرة كلها جواميس أو عربا أو غنم كلها ضانا أو معزا (أخذ الفرض منه) وهذا هو الأصل (فلو أخذ عن ضأن معزا أو عكسه جاز في الامع شرط رعاية القيمة) بان تساوى ثنية المعز في القيمة حدعة الضأن وعكسه وهذا انظر الى اتفاق الجنس وقابله نظر الى اختلاف النوع والثالث يجوز أخذ الضأن عن المعز لانه أشرف منه بخلاف العكس وقوله في توجيهه الأول كلهم مية مع الارحية يدل على جواز أخذ احدهما عن الاخرى جز ما حيث تساوى في القيمة ومعلوم ان قيمة الجواميس دون قيمة العرب فلا يجوز أخذها عن العرب بخلاف العكس ولم يصرحوا بذلك ولا جبران في زكاة البقر والغنم لعدم وروده فيهما (وان اختلف) النوع (كضأن ومعز) من الغنم وأرحية ومهرية من الابل وعرب وجواميس من البقر (في قول يؤخذ من الاكثر فان استوفينا فالأغبط) للفقهاء



(قوله) **في الخبر المالك** مقابل قول المتن فلا غبط (قول) المتن ماشاء بحث ابن الصباغ أن يكون المأخوذ من اعلى الانواع أى مع مراعاة التقسيط  
 كان أولى ليعيد ان الخبر للمالك لكن قول المنهاج والظاهر انه يخرج ماشاء فيفيد ان الخبر للمالك (قول) المتن بقية الخ ضابط ذلك في هذا وأمثاله  
 الآتية أن يكون نسبة قيمة المأخوذ الى قيمة جميع نصابه كنسبة المأخوذ الى ذلك النصاب (١٦٢) (قول) المتن ولا تؤخذ مريضة الخ أى

لقوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تتفقون  
 والمراد بالخبيث الردى لا الحرام لقوله  
 تعالى ولستم تأخذونه الا أن تقضوا  
 فيه ومن الادلة أيضا قوله صلى الله عليه  
 وسلم لا تؤخذ في الصدقة هرة ولا ذات  
 عوار ولا يس الغنم والعوار العيب وقع  
 العين أفصح من ضمها ثم هذا الحديث  
 محمول على الغالب من كون المال فيه  
 صحيح ومعيب فلا ينافى أحد المعيب من  
 مثله (قوله) بما يرد به في البيع أى  
 فتحزى الحامل وان لم تجزئ في الاختية  
 (قوله) يؤخذ عنها الذكر كان ضابطه  
 حيثما اعتبر أقل مجزئ في خمسة  
 وعشرين (قوله) بسنها الضمير فيه  
 راجع لقوله أنثى (قوله) والثاني المنع  
 أى لأن النص ورد بالاناث فكيف  
 التحصيل (قوله) قطعاً وجهه عدم  
 نص الشارع فيها على الاثنى بخلاف  
 غيرها (قوله) لا يؤخذ الخ أى بالتقسيط  
 صريح به في الروض والتحج وغيرهما  
 (قول) المتن وفي الصغار الى آخره  
 دليله ودليل عدوه مما سلف قوله تعالى  
 خذ من أموالهم صدقة ويخص مسئلتنا  
 قول أى بكر رضى الله عنه والله لومنعوا  
 منى عناقاً كانوا يؤدونه الى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لنا تلثم عليه (قوله)  
 من الثلاث تصوراً أيضاً بغير ذلك لكن  
 في المعز والبقر لان واجبه ماله ستان

وقيل يخبر المالك (والظاهر انه يخرج ماشاء مقسطاً عليهم بالقيمة فاذا كان) أى وجد (ثلاثون هنرا)  
 وهى أى المعز (وعشرين نجات) من الضأن (أخذ هنرا ونجعة بقيمة ثلاثة ارباع عزور ربع نجعة)  
 وفي عكس الصورة بقيمة ثلاثة ارباع نجعة وربع عزور وعلى القول الاول يؤخذ في الصورة الاولى  
 ثنية معز وفي الثانية جذعة ضأن ولو كان له من الابل خمس وعشرون خمس عشرة أرحية وعشر مهرية  
 أخذ منه على القول الاول بنت مخاض أرحية وعلى الثاني بنت مخاض أرحية أو مهرية بقيمة ثلاثة  
 اخماس أرحية وخمسة مهرية ولو كان له من البقر العرب ثلاثون ومن الجواميس عشر أخذ منه على  
 القول الاول مسنة من العرب وعلى الثاني فيما يظهر مسنة مما بقيمة ثلاثة ارباع مسنة سنه وربع  
 جاموسة (ولا تؤخذ مريضة ولا معية) بما ترده في البية (الامن مثلها) أى من المريضات والمعيات  
 ويكفي مريضة متوسطة ومعية من الوسط وقيل تؤخذ من الحيسار ولو انقسمت الماشية الى صحاح  
 ومراض أو الى سليمة ومعية أخذت صحيحة وسليمة بالقسط في أربعين شاة نصفها صحاح ونصفها  
 مراض وقيمة كل صحيحة دينار وكل مريضة دينار تؤخذ صحيحة بقيمة نصف صحيحة ونصف مريضة  
 مما ذكر وذلك دينار ونصف وكذا لو كان نصفها سليماً ونصفها معيها كما ذكر (ولا) يؤخذ  
 (ذكر الا اذا وجب) كابل لبون في خمس وعشرين من الابل عند قننت الخاض وكالتبيع في البقر  
 (وكذا لو تمحضت ذكورا) وواجبها في الاصل أنثى يؤخذ عنها الذكور بسنها (في الذم) وعلى  
 هذا يؤخذ في ست وثلاثين من الابل ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين منها  
 لثلاثين من النصابين ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة أى فاذا كان قيمة المأخوذ في خمس وعشرين  
 خمسين درهماً يكون قيمة المأخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين درهماً بنسبة زيادة الست وثلاثين  
 على الخمس والعشرين وهى خمس وخمسون وخمسون على هذا يؤخذ أنثى دون قيمة  
 المأخوذة من محض الاناث بان تقوم الذكور بتقديرها انانا والاثنى المأخوذة عنها وتعرف نسبة قيمتها من  
 الجملة ثم تقوم ذكورا وتؤخذ أنثى قيمتها ما تنقصه النسبة أى فاذا كانت قيمتها انانا ألفين وقيمة الاثنى  
 المأخوذة عنها خمسين وقيمتها ذكورا ألفاً أخذ عنها أنثى قيمتها خمسة وعشرون والوجهان في الابل  
 والبقر أما الغنم فيؤخذ عنها الذكور قطعاً وقيل على الوجهين والمنقسم من الثلاث الى الذكور  
 والاناث لا يؤخذ عنها الا الاناث كما تمحضت انانا (وفي الصغار صغيرة في الجديد) كان مائة  
 الاقهار عنها من الثلاث فينبى حولها على حولها كحسية في والتدريج لا يؤخذ عنها الا كبيرة لكن  
 دون الكبيرة المأخوذة عن البكر في القيمة وحكى الخلاف وجهين أيضاً وعلى الاول يجتهد الساعى  
 في غير الغنم ويحترز عن التسوية بين القليل والكثير فيأخذ في ست وثلاثين فصلاً فوق المأخوذ  
 في خمس وعشرين وفي ست وأربعين فوق المأخوذ في ست وثلاثين وعلى هذا القياس ولو انقسمت

كذا ذكره الاسنوى ومراده في البقر أن يبلغ قدره يكون الواجب في أصله مسنة كالأربعين والاثلاثون يجب فيها تباع الماشية  
 وهو ماله سنة وحيث هذا الذي ذكره في البقر يتصور في الابل أيضاً كالمالك ستا وتلا دين أولاد محاض فيجب فيها صغيرة أو يزيد قيمتها من المأخوذة  
 في خمس وعشرين وبالجملة فلك أن تعذر عن اقتصار الشارع تعالى غيره على التصوير بالموت بأن عرضهم صغار ليست من أسنان زكاة  
 ولا يتصور ذلك الا بموت الاصول فليأمل (قوله) في غير الغنم أى أما الغنم فلا يؤدي فيه ما ذلك الى التسوية بين القليل والكثير لان العبرة فيها بالعدد  
 ولذا قل في الروضة ان الجهور قطعوا فيها بالخذ

قوله) وجوب كبيرة أى بالقسط صرح به في التصحيح لابن قاضي عجّلون حينئذ فانظر ما الفرق بين الجديد والقديم (قول) المتن وخيار من عطف العام على الخاص \* فرع \* لو كانت الماشية كلها (١٦٣) خيارا أخذ منها القرض الا حواصل فانه لا يؤخذ منها الحامل وان كان الكل

حوامل (قول) المتن ولو اشترك أهل الزكاة الخ تسمى هذه خلطة الشيوع وخلطة الاعيان والآتية خلطة جوار وخلطة أوصاف (قوله) واحد بقياس الاولى على خلطة الجوار ثم الخلطة قد تفيد تخفيفا كما في ثمانين شاة بينهما على السواء أو ثقيلًا كما في ربعين كذلك أو تخفيفا على أحدهما وثنيفًا على الآخر كان ملكا ستين لآخرها ثلثاها وللآخر ثلثها وقد لا تفيد واحدًا منهما كما تبين على السواء ويجرى ذلك في كل من الخلطين (قول) المتن وكذا لو خلط بجارة استدل على صدق اسم الخلطة بذلك قوله تعالى وإن كثيرا من الخلطاء لبغي الآية عقب قوله تعالى إن هذا أخيه تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة (قول) المتن بشرط الخ أى فالشرط راجع للجارة فقط (قوله) أى موضع الشرب يقال بعير شارع أى وارد الماء (قوله) وهو المحلب يرجع لقول المتن وموضع الحلب (قوله) على انه يشترط الخ هذا الحكم جعله الاسنوى مقررًا على الثاني وكذا رأيت في شرح السبكي لكتبه قال عقبه هكذا قاله الراعي عن المسعودي قال أغنى السبكي وسكت عما اذا قلنا يشترط اتحاد الفحل ومقتضى تشبيهه بموضع الحلب ان يشترط على الوجهين كما ان موضع الحلب يشترط شرطنا اتحاد الحالب أم لا انتهى (قوله) من جهة خفة المؤونة الخ لك ان تقول هذا قد يشكل عليه اشتراط قصد السوم الا ان يحاج بأن السوم لما توقف عليه أصل الوجوب اعتبر قصده بخلاف الخلطة

الماشية الى صغار وبكار فقياس ما تقدم وجوب كبيرة في الجديد وفي القديم تؤخذ كبيرة بالقسط (ولا) تؤخذ (رئى وأكولة) وهما كما في المحرر وغيره الحديثة العهد بالساج والسمينة للاكل (وحامل وخيار الارضا المالك) بذلك والربى يطلق عليها الاسم قال الازهرى الى خمسة عشر يوما من ولادتها والجوهري عن الاموى الى شهرين وحكى خلافا في أنها تختص بالعز أو تطلق على الضأن أيضا قال وقد تطلق على الابل قال غيره والبقرة (ولو اشترك أهل الزكاة في ماشية) نصاب بشراء أو ارت أو غيره (زكاة كرجل) واحد (وكذا الوحاط مجاورة) للجن (بشرط ان لا يتجزأ ماشية) أحدهما عن ماشية الآخر (في المشرع) أى موضع الشرب بان تسقى من ماء واحد من نهر أو عين أو بئر أو حوض أو من مياه متعددة (والمسرح) الشامل للرعى أى الموضع الذى تسرح اليه لتجتمع وتساقي الى المرعى والموضع الذى ترعى فيه لانهما مسرحة اليهما كما قال الراعى ولوقال المصنف والمسرح والمرعى كما في أصل الروضة وغيرها لكان أوضع (والمراح) بضم الميم أى مأواها ليلًا (وموضع الحلب) بفتح اللام مصدر وحكى سكنها وهو المحلب بفتح الميم (وكذا الراعى والفعل في الاصح) وبه قطع الجمهور في الفحل وكثير من الاصحاب في الراعى ولا بأس بتعديده لهما وسواء كانت الفحول مشتركة بينهما أم مملوكة لأحدهما أم مستعارة وظاهر ان الاشتراك في الفعل فيما يمكن بان تكون ماشيتهما نوعا واحدا بخلاف الضأن والمعز كما قاله في شرح المهذب (لانية الخلطة في الاصح) ولا يشترط الاشتراك في الحالب والمحلب بكسر الميم أى الاناء الذى يحلب فيه في الاصح فهما فجميع الشروط باتفاق واختلاف عشرة ويدل على ان الخلطة مؤثرة ما روى البخارى عن أنس في كتاب أبي بكر السابق ذكره ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وفي حديث الدارقطني بعد ذلك من رواية سعد بن أبي وقاص والخليطان ما اجتمعا في الحوض والفحل والراعى به بذلك على غيره من الشروط لكن ضعف الحديث المذكور ومن الجمع بين متفرق ان يكون لكل واحد أربعون شاة فيخلطها ومن مقابله ان يكون لهما أربعون فيفترقاها فخلط عشرين بمثلها يوجب الزكاة وأربعين بمثلها يقللها ومائة واحدة بمثلها بكثرها ومقابل الاصح في الراعى والفحل ينظر الى ان الاقتراح فيهما لا يرجع الى نفس المال بخلافه فيما قبلهما على انه يشترط اتحاد موضع الاتراء والمشرط لنية الخلطة قال الخلطة تغير أمر الزكاة بالتكثير أو التقليل ولا ينبغي ان يكثر من غير قصد ورضاه ولا أن يقل اد المقصده محافظه على حق الفقراء ودفع بان الخلطة انما تؤثر من جهة خفة المؤنة باتحاد المرافق وذلك لا يختلف بالقصد وعدمه وقوله أهل الزكاة احتراز عن غيره فلو كان أحدهما قويا أو مكاتبًا فلا أثر للاشتراك والخلطة بل ان كان نصيب الحر المسلم نصيبا زكاة الانفراد والافلاشي عليه ولا بد من دوام الاشتراك والخلطة جميع السنة فلو ملك كل منهما أربعين شاة فغرة المحترم ثم خلطتا غرة صفر فلا تثبت الخلطة في هذه السنة في الجديد فيجب على كل منهما في المحرم شاة وفي القديم نصف شاة وتثبت في السنة الثانية وما بعدها قطعًا واذا خلط عشرين من الغنم بعشرين وأخذ الساعى شاة من نصيب أحدهما رجعت على صاحبه بنصف قيمتها لا بنصف شاة لانها غير مثلية ولو كان لأحدهما مائة وللآخر خمسون فأخذ الساعى الشاتين الواجبين من صاحب المائة رجعت بثلاث قيمتهما أو من صاحب الخمسين رجعت بثلاث قيمتهما أو من كل واحد شاة رجعت صاحب المائة بثلاث قيمة شاته وصاحب الخمسين

ولا تنقص بمثل خلط عشرين من الغنم بعشرين أخرى لانه فرد اندار (قوله) فلا تثبت الخلطة الخ قال الراعى رحمه الله ان الاصل الانفراد والخلط عارض فغلب حكم الحلول المنعقد على الانفراد

بئلى قيمة شاته ولو سار عا في قيمة الماخوذ فالقول قول المرجوع عليه لانه غارم (والاظهر تأثير خلطة  
 الثمر والزرع والتقد وعرض التجارة) باشتراك أو مجاورة لعموم ما تقدم في الحديث ولا يفرق بين  
 مجتمعة خشبية الصدقة والثاني لا تؤثر مطلقا اذ ليس فيها في خلطة الماشية من نفع المالك تارة بتقليل  
 الزكاة والثالث تؤثر خلطة الاشتراك فقط وقبل لا تؤثر خلطة الجوار في التقدير عرض التجارة وعلى  
 الاول قال (شرطان لا يتبين) أى في خلطة الجوار (الناسطور) بالمسحلة وهو حافظ النخل والشجر  
 (والجربن) بفتح الجيم وهو موضع تحفيف الثمر (والدكان والحارس ومكان الحفظ ونحوها) كالتهد  
 وصورتها أن يكون لكل واحد منهما صف نخيل أو زرع في حائط واحد أو كيس دراهم في صندوق  
 واحد أو أمتعة تجارة في دكان واحد ولم يذكر في الروضة الشرط المذكور والرافعي على تأثير الخلطة  
 بالارتفاق باتحاد الناسطور وما ذكره وزاد على ذلك في شرح المهذب اتحاد الماء والحشرات  
 والعامل وجداد النخل والملقح والقصا والحمال والصبال والوزان والميزان للتاجر في حانوت  
 واحد والسدر انتهى وهو بموحدة ثم تختص بموضع دباس الخلطة ونحوها (ولو جوب زكاة  
 الماشية) أى الزكاة فيها كما في المحرر (شرطان) أحدهما (مضى الحول في ملكه) روى  
 أبو داود وغيره حديث لازكاة في مال حتى يحول عليه الحول (لكن من نصاب يركى  
 بحوله) أى النصاب بان وجوده فيه مع مقتضى زكاته من حيث العدد كانه شاة تقع منها إحدى  
 وعشرون فتجب شاتان وكأربعين شاة ولدت أربعين ثم ماتت وتم حولها على التاج فتجب شاة وقيل  
 بشرط بقا شيء من الائمة ولو واحدة والاصل في لك ما روى مالك في الموطأ عن عمر رضي الله عنه  
 انه قال لساعيه اعند عليهم بالسحلة وهو اسم يقع على الذئب والاني وبواقعه ان المعنى في اشتراط  
 الحول أن يحصل النماء والتساج غناء عظيم فتتبع الاصول في الحول وان ماتت فيه وماتت من دون  
 نصاب وبلغ به نصا يبيد أحوله من حين بلوغه وقد ذكره في المحرر (ولا يضم المملوك بشرأ وغيره)  
 كهبة أو ارث الى ماعنده (في الحول) لانه ليس في معنى التساج (وان ضم اليه في النصاب مثله  
 ملك ثلاثين بقرة ستة أشهر ثم اشترى عشر افعلية عند تمام كل حول للعشر ربع مسنة وعند تمام  
 الحول الاول للثلاثين ببيع واسكل حول بعده ثلاثة أرباع مسنة وقال ابن سريج لا يضم في النصاب  
 كالحول فلا ينعقد الحول على العشر حتى يتم حول الثلاثين فيستأنف حول الجميع (فلو ادعى) المالك  
 (التاج بعد الحول صدق) لان الاصل عدم وجوده قبله (فان اتهم حلف) وعبرة الروضة  
 وأصلها فان اتهم الساعي حلفه ونحوها في المحرر وأعادها في الروضة آخر كتاب قسم الصدقات وقال  
 ان الممين مستحبة بلا خلاف في هذا الذي لا يخالف الظاهر ومستحبة وقيل واجبة فيما يخالف  
 الظاهر كقوله كنت بعثت المال في أثناء الحول ثم اشترته وانتهى الساعي في ذلك فيحلفه قال فان قلنا  
 الممين مستحبة فامتنع منها فلا شيء عليه والا أخذت منه لا بالنكول بل بالسبب السابق أى لها  
 (ولو زال ملكه في الحول) يبيع أو غيره (فعداد) بشراء أو غيره (أو يبادل بمثله) كابل  
 يابل أو ينوع آخر كابل بقر (استأنف) الحول لا تقطاع الاول بما فعله وان قصد به الفرار من  
 الزكاة والفرار منها مكروه وقيل حرام (و) الشرط الثاني (كونها سائمة) على ما يأتي بيانه  
 والاصل في ذلك ما تقدم في حديث البخاري وفي صدقة الغنم في سائمتها الى آخره دل بمفهومه على نفي  
 الزكاة في معلوفة الغنم وقيس عليها معلوفة الابل والبقر وفي حديث أبي داود وغيره في كل  
 سائمة ابل في أربعين بنت لبون قال الحارث بن عاصم الاسناد واخصت السائمة بالزكاة لتوفر مؤنتها بالرعي  
 في كلا مباح قال في الرنة ولو أسمت في كلاً مملوك فهل هي سائمة أم معلوفة وجهان في البيان (فان

(قوله) أى الزكاة فيها كأنه يريد بهذا دفع  
 ما توهمه العبارة من وجوب الاخراج  
 (قول) المتن الحول سمي بذلك من حال  
 اذا ذهب ومضى ولو نسل ماله او سرق  
 أو غاب أو كان مودعا فجعلتم نخلص من  
 ذلك وجبت لما مضى (قوله) بان الخ هذا  
 تفسير مرادوا لاقضية العبارة ان  
 الاربعين مثلاً لو نكت عشرة مثلاً ثم  
 ماتت الاربعون تركت على العشرة بحول  
 أصولها وليس كذلك ثم نائب الناعل  
 في وجوده يعود على التاج (قوله)  
 فيه الضمير يرجع لقول المتن بحوله  
 (قوله) كأربعين شاة الخ استسكه  
 الاستوى على قولهم يشترط السوم وهو  
 الرعي في جميع النصاب أقول يمكن  
 تصويره بما اذا سقت من لبن سائمة  
 أخرى ببقية الحول أو كان الاتساج قيل  
 الحول بمن يسير (قول) المتن فعداد  
 في التعبير بالفاء إشارة الى ان يعود  
 المتأخر يكون فاعلا بالاولى وكذا قوله  
 مجتله فيهم منه ان المبادلة بغير المتسل  
 كالمبادلة بنوع آخر أو بثلث ولو مات  
 استأنف الوارث

(قوله) بأن لم تعش بدونه أى سواء كان متواليا أم منفردا وقد رزق لوتريك هذا ما ظهر لي في فهم هذا المحل فقول الشارح الآتي ومن محمل الخلاف الخ أى فلا تجب الزكاة على الأصح بشرط أن يكون العلف ليليا في المسئلة المذكورة محتاجا إليه حتى لو كانت تسكتفي بالسوم نهارا فلا أثر للعلف في حال كفايتها ثم رأيت (١٦٥) في شرح السبكي ما يوافق ما ذكرته حيث قال \* تليه \* إذا قلنا بالأصح فالقدر الذي تعيش بدونه

تارة يكون لقلته كما تقدم من علف يوم أو يومين وتارة لاستغنائها عنه بالرعي وإن كثر كما إذا كان المرعى يكفيها ولكنه يعلفها أضافات الروابي جزم بأنه لا يتغير حكمها به قال وقد ذكر القفال لو كان يسرحها كل يوم وإذا ردها بالليل إلى المراح ألقى شيئا من العلف لها لا يتقطع الحول قال وأراد به ما ذكرته انتهى (قوله) الماشية أى سواء كانت معلوفة قبل ذلك أولا معلوفة ولا سائمة كأن سامت بنفسها عقب ملكها \* فروع \* غصب سائمة فعلفها أو معلوفة فأسامها فلا زكاة (قول) المتن ونضع ونحوه لو استعملها في بعض الأيام ففي تعليق السديني عن الشيخ أبي حامد أنه لو استعملها القدر الذي لو علفها فيه سقطت الزكاة فإنه يسقط الزكاة فيها قال والصح عندي أنه انما يسقط الزكاة بالاستعمال والية ولو كانت معدة لاستعمال محرم كآغارة لم تجب الزكاة فيها كما صرح به الماوردي بخلاف نظيره من الحلي وفرق بأن الأصل فيها الحل وفي الذهب والقضة الحرمه الاما يخص فاذا استعملت في المحرم رجعت إلى أصلها ولا نظر إلى الفعل الخسيس وإذا استعمل الحلي في ذلك فقد استعمل في أصله (قوله) وعدمه الظاهر أن مرجع الضمير الاعتبار ويحتمل رجوعه إلى السوم \* (باب زكاة البساتين الخ) \* البساتين يكون مصدرا ويكون اسما

علفت معظم الحول) ليلاً أو نهاراً (فلا زكاة) فيها (والا) بأن علقت دون المعظم (فالأصح) أن علقت قدر تعيش بدونه بلا ضرر بين وجبت زكاتها لقلته (والا) بأن لم تعش بدونه أو عاشت بدونه مع ضرر بين (فلا) تجب فيها زكاة والماشية تصبر عن العلف اليوم واليومين ولا تصبر الثلاثة والوجه الثاني أن علقت قدر لا يعدم ثوبه بالاضافة إلى رفق الماشية فلا زكاة وإن احتقر بالاضافة إليه وجبت وفسر الفرق يدرها ونسلها وأصوافها وأوبارها قال الرافعي ويجوز أن يقال المراد منه رفق اسامتها فإن في الرعي تخفيفا عظيما والثالث أن كانت الاسامة أكثر من العلف وجبت الزكاة والا فلا تجب والرابع لا تجب الزكاة مع علف ما يتناول أقل أماعلف ما لا يتناول فلا أثر له قطعاً ومن محل الخلاف ما لو كانت تسام نهارا وتعلف ليليا في جميع السنة ولو قصد بالعلف قطع السوم انقطع الحول لا محالة ذكره صاحب العدة وغيره قال الرافعي ولعله الأقرب ولا أثر لمجرد ذنية العلف (ولو سامت) الماشية (بنفسها أو اعتلفت السائمة أو كانت عوامل في حرث ونضج) وهو حمل الماء للشرب (ونحوه) كحمل غير الماء (فلا زكاة في الأصح) نظرا في الأولين إلى اعتبار القصد في السوم وعدمه في العلف وفي الثالثة إلى أن العوامل لا تقتاها للاستعمال لالتماء كسب البدن ومتاع الدار والثاني يقول الاستعمال زيادة فائدة على حصول الفرق بإسامتها ويدل للأول حديث الدارقطني ليس في البقر العوامل شيء قال ابن القطان اسناده صحيح (وإذا وردت ماء أخذت زكاتها عنده) ولا يكلفهم الساعي ردها إلى البلد كما لا يلزمه أن يتبع المراعي (والا) أى وإن لم ترد الماء بان اكتفت بالكلية في وقت الربيع (فعند بيوت أهلها) وأفتينهم كإص عليه قال الرافعي وقضيته تجوز ترك كلفهم الرذالي الآقية وقد صرح به المحاملي وغيره وفي المسئلة حديث الامام أحمد تؤخذ صدقات المسلمين على مياههم وحديث البيهقي تؤخذ صدقات أهل البادية على مياههم وأفتينهم وهو إشارة إلى الحالين (ويصدق المالك في عددها أن كان ثقة ولا تقع عند مضيق) ثم به واحدة واحدة ويد كل من المالك والساعي أو نائهما قضيب يشيران به إلى كل واحدة أو يصبيان به ظهرها فذلك أبعد عن الغلط فإن اختلفا بعد العذو كان الواجب يختلف به أعاد العدة

#### \* (باب زكاة البساتين) \*

أى النبات من شجر وزرع (تختص بالقوت وهو) من (الثمار الرطب والعنب ومن الحب الحنطة والشعير والارز) بنوع الهمزة وضم الراء وتشديد الزاي في أشهر اللغات (والعديس وسائر المقتات اختيارا) كالذرة والحمص والباقلا والدخن والجلبان فجب الزكاة في ذلك لو ردها في بعضه في الأحاديث الآتية والحق به الباقي ولا تجب في المسم والتين والجوز واللوز والرمث والتفاح ونحوها قولاً واحداً (وفي القديم تجب في الزيتون والعفرا والورس) بسكون الراء وهو شبيه بالزعفران (والقرطم) بكسر القاف والطاء وضمهما (والعسل) من النحل وروى الأول عن

٤٣ ل النبات وهو المراد هنا وينقسم إلى شجر وهو ما له ساق وإلى نجم وهو ما لا ساق له كالوزع قال تعالى والنجم والشجر يسجدان (قول) المتن بالقوت هو ما به يعيش البدن غالباً فيخرج ما يؤكل تنجماً أو تداءياً (قول) المتن والشعير يجوز فيه الكسر (قوله) والدخن قال ابن الصلاح الدخن نوع من الذرة (قوله) وهو شبيه الخ قال الاسنوي هو ثمرة شجر يخرج شيئاً كالزعفران يصبغ به في اليمن (قول) المتن والعسل أى سواء أخذ من نحل مملوك أم من المواضع الباحية واعلم أنه تنقل عن القديم أيضاً الوجوب في الترمس وحب الفجل والعصفر

(قوله) كما يخرص النخل قبل جعله أصلا للعنب لأن الخرض فيه كان سابقا لما أفتح خير بخلاف العنب فإنه إنما حصل في فتح الطائف سنة ثمان (قوله) أضاف أي بالنظر لأهل اليمن خاصة وأعلم أن هذا الحديث يصلح أن يكون مخصوصا بالحديث الذي بعده ولهذا قال السبكي رحمه الله إن مع هذا الحديث فيحتاج في إثبات الزكاة في الأرض وسائر المقتات إلى دليل قال وقد (١٦٦) يكتب في يكون في معنى الأربعة عند من

يجوز القياس على العدد المحصور انتهى  
أقول كيف القياس مع كون الحديث  
مفيد انتهى عن الأخذ من غير الأربعة  
بدلالة المنطوق والمنطوق مقدم على  
القياس (قول) المتن ونصابه خمسة  
أوسق الخ خالف أبو خنيفة فأوجبها في  
القليل كالكثير (قوله) لأن الوسق  
الخ إيضاح ذلك أن الخمسة أوسق ثلثمائة  
صاع كل صاع خمسة أرطال وثلث  
يضرب في ثلثمائة صاع يخرج ألف  
وستمائة رطل (قوله) مائة وثلاثون  
قال ابن الرفعة هو الذي يقوى في النفس  
صحته بحسب التجربة (قول) المتن  
وقيل بلا أسباع قال المحب الطبري  
هو الأقبس لأن الأوقية عشرة دراهم  
وأربعة دنانير أي أسداس وهي ثلثا  
درهم (قوله) تسقط ذلك من مبلغ  
الضرب الباقي بعد هذا الإسقاط مائتا  
ألف وخمسة آلاف وسبع مائة وأربعة  
عشر درهما وسبع دراهم وقوله تسقط  
ذلك الخ أسهل منه وأقرب أن تقول ألفا  
درهم ومائتا درهم ثلاثة أرطال وثلثا  
رطل وخمسة وثلاثون وخمسة أسباع  
هي سبع رطل تسقط ذلك من ثلثمائة  
وستة وأربعين وتلثين يصير الباقي ثلثمائة  
واتنين وأربعين رطلا وستة أسباع  
رطل والله أعلم (قوله) ثمانمائة من

عمر رضى الله عنه وما بعده خلا الزعفران عن أبي بكر رضى الله عنه وقول الصحابي حجة في القديم  
وقيس فيه الزعفران على الورس واحترزوا بقيد الاختيار هما يقتضيان في حال الضرورة حكمي  
الحنظل والغاسول ومن الأحاديث ما روى أبو داود والترمذي وابن حبان عن عتاب بن أسيد بنعم  
الهمزة قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرص العنب كما يخرص النخل وتؤخذ  
زكاته زيبا كما تؤخذ زكاة النخل ثم أروى الحاكم وقال أسناده صحيح عن أبي موسى الأشعري أنه  
صلى الله عليه وسلم قال له ولعاذين بعثما إلى اليمن لا تأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة  
الشعير والحنطة والتمر والزبيب وهذا الحصر أضفى لما روى الحاكم وقال صحيح الإسناد  
عن معاذ أنه صلى الله عليه وسلم قال فيما سقت السماء والسيل والبعل العشر وفيما سقى بالنضح  
نصف العشر وإنما يكون ذلك في التمر والحنطة والحبوب فأما القشء والبطيخ والرمان والقضب فغفوا  
عفا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم والقضب يسكون المعجبة الرطبة يسكون الطاء (ونصابه  
خمسة أوسق) فلا زكاة في أقل منها قال صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة  
رواه الشيخان وفي رواية لمسلم ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق (وهي ألف وستمائة  
رطل بغدادية) لأن الوسق ستون صاعا كما رواه ابن حبان وغيره في الحديث السابق والصاع  
أربعة أمداد كما هو معلوم والمدر رطل وثلث بالبغدادية وقدرت به لأنه الرطل الشرعي قاله المحب  
الطبري (وبالدمشقي ثلثمائة وستة وأربعون رطلا وثلثان) لأن الرطل الدمشقي ستمائة درهم  
والرطل البغدادي مائة وثلاثون درهما فيما خرجه الرافعي فتضرب في ألف وستمائة تبلغ مائتي ألف  
وثمانية آلاف ويقسم ذلك على ستمائة يخرج بالتقسمة ما ذكر (قلت الأصح ثلثمائة واثنتان وأربعون  
وستة أسباع رطل لأن الأصح أن رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وقيل  
بلا أسباع وقيل وثلاثون والله أعلم) بيانه أن تضرب ما سقط من كل رطل وهو درهم وثلاثة أسباع درهم  
في ألف وستمائة تبلغ ألفي درهم ومائتي درهم وخمسة وثمانين درهما وخمسة أسباع درهم يسقط ذلك  
من مبلغ الضرب الأول فيكون الزائد على الأربعين بالقسمة ما ذكره المصنف وعبارة المحرر وهي أي  
الخمسة أوسق باليمن الصغير ثمانمائة من وبالكبير الذي وزنه ستمائة درهم ثلثمائة من وستة وأربعون  
منا وثلثان من وإساواة هذا المن للرطل الدمشقي عبر المصنف به والمن الصغير قال في الدقة ثلث رطلان  
كما قال الرافعي في الشرح ويؤخذ من كلامه أن الرطل مائة درهم وثلثون درهما كما أفصح به  
في زكاة الفطر وهذا النصاب تحديدي وقيل تقريبي فيحتمل نقص القليل كالرطل والرطلين والاعتبار  
فيه بالكيل وقيل بالوزن وقال في العدة بالتحديد في الكيل وبالتقريب في الوزن لأن التقدير به  
للاستظهار ويعتبر النصاب فيما تقدم على القديم على المذهب إلا الزعفران والورس لأن الغالب  
أن لا يحصل للواحد منهما قدر النصاب فيجب في القليل منهما على المذهب والاعتبار في العسل  
بالوزن كما قاله الجرجاني (ويعتبر) في قدر النصاب غير الحب (عمر أو زيبا أو تمر وترتيب والا

أي فكل من صغير رطلان بالبغدادية كسيأتي عن الدقائق (قوله) ويعتبر في قدر النصاب الخ هذا دليله حديث عتاب بن فرطبا  
أسيد السابق رأس الصفحة وقوله والافرطبا وعنا بالبقال هذا في معنى الخضراوات لأنه لا يصلح للاذخار لا نقول الغالب في حسمه الصلاحية  
فالحق النادر بالغالب



(قوله) قد يخرج منه الثلث أى قشره فى شرح السبكي هذا ما حكاه الرافعى وبينه البندنيجي فقال لاشئ فيه حتى يكون خمسة أوسق مقشرا وسبعة أوسق ونصف غير مقشر (قوله) فلا يضم التمر الى الزبيب هو بالاجماع وقيس عليه الباقي (قول) المتن ويخرج من كل بقسطه لانتفاء المشقة بخلاف المواثي فإنه يدفع نوعا منها (١٦٧) مراعاة قيمة الانواع ولا يكلف بعضها من كل للمشقة (قوله) ولو تكلف الخ

هو يفهم من قول المهاج فان عسر (قوله) وقيل يجب الاخراج الخ مقابله قول المتن ويخرج من كل بقسطه (قوله) قوت صنعاء العين قال السبكي يكون منه في السكام الواحد حبتان وثلاث ولا يزول كما هو الا بالرحى الخفيفة أو المهراس وبقاؤه فيه أصح (قوله) ولا يضم تمر عام الخ هو بالاجماع (قول) المتن ويضم الخ اعلم ان الرب سبحانه وتعالى من لطفه بعده قد أجرى عادة بأن ادراك التمار لا يكون دفعة واحدة بل النخلة الواحدة لا تدرك دفعة واحدة الطامة لئلا ينزفها وتفزع العباد فلما اعتبر التساوى في الادراك لم يتصور وجوب الزكاة قال الاستوى رحمه الله ثم ان العادة جارية بأن ما بين اطلاع النخلة الى بدو صلاحها أربعة أشهر وهذا هو الاعتبار والمراد بالعام كما نقله في الكفاية عن الاصحاب انتهى أقول اذا كان هذا هو المراد بالعام فكيف قال الاستوى كغيره بعد ذلك يستقنى ما لو أثمرت النخلة في العام الواحد مرتين فان قالوا المراد مرتين في هذه المدة فلا يخفى ما فيه والله أعلم وأيضا الوجه الآتى ظاهرا وصريحا في خلاف ما قاله ابن الرفعة (قوله) كتحديد نهامة مثل الاول اسكندرية والشأم ومثل الثاني صعيد مصر (قول) المتن وقوع حصاديهما في سنة قال الاستوى بأن يكون بين حصاديهما أقل من اثني عشر شهرا انتهى أقول ويبغى أن يكون أو ان الحصاد كالخمد (قوله) وان

فرطيا وغضا) وتخرج الزكاة منهما كما صرح به الشيخ في التنبيه (والحب مصفى من تبته) بخلاف ما يؤكل قشره معه كالذرة قيدخل في الحساب وان كان قد زال تنجما كما تقشر الخنطة (وما دخر في قشره) ولم يؤكل معه (كلا رز والعلس) بفتح العين واللام وسيأتى انه نوع من الخنطة (نشرة أوسق) نصابه اعتبارا لقشره الذي ادخاره فيه أصح له وأبقى بالنصف وعن الشيخ أبي حامد ان الارز قد يخرج منه الثلث فيعتبر ما يكون صافيه نصابا ويؤخذ واجههما في قشره (ولا يكمل) في النصاب (جنس بجنس) فلا يضم التمر الى الزبيب ولا الخنطة الى الشعير (ويضم النوع الى النوع) كأنواع التمر وأنواع الزبيب وغيرهما (ويخرج من كل بقسطه فان عسر) لكثرة الانواع وقلة مقدار كل نوع منها (أخرج الوسط) منها لأعلىها ولأدناها رعاية للجانبين ولو تكلف وأخرج من كل نوع بقسطه جاز وقيل يجب ذلك وقيل يجب الاخراج من الغالب ويجعل غيره تبعاله ومنهم من قطع بالاول (ويضم العلس الى الخنطة لانه نوع منها) وهو قوت صنعاء اليمن (والسلت) بضم السين وسكون اللام (جنس مستقل) فلا يضم الى غيره (وقيل شعير) فيضم اليه (وقيل خنطة) فيضم اليها وهو حب يشبه الخنطة في اللون والنعومة والشعير في برودة الطبع وقيل انه في صورة الشعير وطبعه حار كالخنطة فألحقهما في وجهه وفي آخر الشبهين والاول قال اكتسب من تركيب الشبهين طبعها انفرد به وصار أصلا برأسه (ولا يضم تمر عام وزرعه الى) تمر وزرع عام (آخر) في اكمال النصاب وان فرض اطلاع ثمرة العام الثاني قبل جدد تمر الاول (ويضم تمر العام بعضه الى بعض وان اختلف ادراكه) لاختلاف أنواعه وأبلاده حرارة وبرودة كجد ونهامة فهامة حارة يسرع ادراك التمر بها بخلاف نجد لبردها (وقيل ان طلع الثاني بعد جدد الاول) بفتح الجيم وكسرها واهمال الدالين في الصحاح أى قطعه (لم يضم) لانه يشبه تمر عامين وعلى هذا الوطع قبل جدد الاول وبعد بدو صلاحه فوجهان أحدهما في التهذيب لا يضم وعليه أيضا يقام وقت الجدد ادم مقام الجدد في اققه الوجهين ولو طلع الثاني قبل بدو صلاح الاول ضم اليه جزما (وزرعا العام يضم ان) وذلك كالذرة تزرع في الخريف والربيع والصيف (والاظهر) في الضم (اعتبار وقوع حصاديهما في سنة) وان كان الزرع الاول خارجا عنها فان وقع حصاد الثاني بعدها فلا ضم لان الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب والثاني الاعتبار بوقوع الزرعين في سنة وان كان حصاد الثاني خارجا عنها لان الزرع هو الاصل والحصاد فرع وثمرته والثالث الاعتبار بوقوع الزرعين والحصادين في سنة لانهما حينئذ يعدان زرع سنة واحدة بخلاف ما اذا كان الزرع الاول أو حصاد الثاني خارجا عنها وهي اثنا عشر شهرا عرجة والرابع الاعتبار بوقوع أحد الطرفين الزرعين أو الحصادين في سنة وفي قول ان ما زرع بعد حصد الاول في العام لا يضم اليه ومنهم من قطع بالضم فيما لو وقع الزرع الثاني بعد اشتداد حب الاول والاصح انه على الخلاف ولو وقع الزرعان معا وعلى التواصل المعتاد ثم أدرك أحدهما والآخر بقل لم يشتد حبه فالاصح القطع فيه بالضم وقيل على الخلاف \* فرع \* لو اختلف المالك والسامعي في أنه زرع عام أو عامين صدق المالك في قوله عامين فان اتهمه السامعي حلفه استجب بالان ما ادعاه ليس بخالفا

فالاصح القطع الخ أى ولو فرض عدم الحصادين في سنة ويكون محل اعتبار الحصادين في سنة غير هذا قال في الروض وشرحه \* فرع \* وان تواصل بذر الزرع شهرا أو شهرين مثلا متلاحقا عادة فذلك زرع واحد وان تفصل واحدة أو فاته عادة ضم ما حصل حصاده في سنة



(قوله) وفي غيره بأن يأخذ الخ لا يخفى أن الزكاة في الثمار خاصة بالرطب والعنب والظواهر أنهما يتلون ولكن كلام الشارح على بدو الصلاح من حيث هو (قول) المستخرص الثمر هو في اللغة القول بغير علم بل بالظن والحزر ومنه قوله تعالى قتل الخراصون وفي الاصطلاح الشرعي حرر ما ينبغي على النبل أو العنب ثمرا وزبيبا والمراد بالثمر في عبارة الكتاب الرطب والعنب (قوله) جاز أن يخرص الخ أي يخرص كل نخلة رطبا ثم يقدر الجميع ثمرا هذا مراده قطعاً (١٦٩) كما يعلم ذلك بمراجعة الروض وشرحه (قوله) في الرواية إنما قال في الرواية

لقول المتن بعد وكذا الخ (قول) المتن وقبول المالك والظاهر اشتراط الفور (قوله) ومقابل الانهراخ آخره هنا لأن قوله ويشترط الخ مفترع على الاظهر خاصة وتوجيهه مقابل الاظهر أن الخرص ظن وتخمين وتوجيهه مقابل المذهب أن هذه معارضة على خلاف الاصل لأن بيع الرطب بالتمر متع ولكن شرعت للضرورة فلو اشترط اللفظ لتأكد شيمه اليسع وتوسط الامام فشرط التضمن دون القبول قال البغوي وطريقه أن يقول ضممت نصيب الفقراء من الرطب بما يحبي عنه من التمر (قوله) بل يبي الخ أي لأن الخرص ظن وتخمين فلا يكفي في نقل حقهم الى ذمة المالك قال الرافعي رحمه الله والقولان مبنيان على التعلق بالعين فان قلنا أن حق الفقراء متعلق بالذمة فكيف ينقطع حقهم من العين وينتقل اليها وهو كان فيها (قول) المتن فاذا ضمن قال الاسنوي فان لم يضمن أو جعلناه عبدة نفذ التصرف فيما عدا مقدار الزكاة وسيأتي الكلام على بيع المال الزكوي قبل الصيام ان شاء الله تعالى ولو ألتف المالك الثمر قبل الخرص ضمن حصه الفقراء رطبا (قول) المتن في جميع الخروص بيعا ظاهر هذا ولو كان معسرا وفيه نظر ثم هذا ليس بغيره من الضمان اذ لو تلف لا شيء

والتمار قوله وبدو صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة فيما لا يتلون وفي غيره بأن يأخذ في الحجرة أو السواد وأسقط قول المحرر هنا تقريرا على بدو الصلاح حتى لو اشترى أو وورث تخيلا مقترنة وبدو الصلاح عنده كانت الزكاة عليه لا على من انتقل المالك عنه للعلم بتفريعه وليس المراد بوجوب الزكاة بما ذكر وجوب الاخراج في الحال بل المراد انعدام سبب وجوب اخراج التمر والزبيب والحب المصفي عند الصيرورة كذلك ولو أخرج في الحال الرطب والعنب مما يتقمر ويترب لم يجزئه ولو أخذ الساعي لم يقع الموقع ومثوبة جداد التمر وتخفيفه وحصاد الحب وتصفيته من خالص مال المالك لا يحسب شيء منها من مال الزكاة (ويستخرص التمر) الذي تجب الزكاة فيه (اذابدا صلاحه على مالكة) لإمره صلى الله عليه وسلم بخرصه في حديث عتاب بن أسيد المتقدم أول الباب فيطوف الخارص بكل نخلة ويقدر ما عليها رطبا ثم ترا ولا يقتصر على رؤية البعض وقياس الباقي به وان اتحد النوع جاز أن يخرص الجميع رطبا ثم ترا (والشهور ادخال جميعه) في الخرص وفي قول قديم وجديد يترك للمالك ثمر نخلة أو نخلات يأكله أهله ويختلف ذلك بقلة عياله وكثرتهم ويقاس بالنخل في ذلك كله الكرم (وايه يكفي خارص) واحد لان الخرص ينشأ عن اجتهاد وفي قول لا بد من اثنين لانه تقدير للمال فيشبهه التقويم وقطع بعضهم بالاول (وشرطه) واحدا كان أو اثنين مع علمه بالخرص (العدالة) في الرواية (وكذا الحرية والذكورة في الاصح) هو مبني على الاكسفا عوا واحد فان اعتبرنا اثنين جاز أن يكون أحدهما عبدا أو امرأة وهذا مقابل الاصح (فاذا خرص فالأظهر أن حق الفقراء ينقطع من عين التمر ويصير في ذمة المالك التمر والزبيب لخرجهما بعد جفافه ويشترط) في الانقطاع والصيرورة المذكورين (التصريح) من الخارص (بتضمنه) أي حق الفقراء للمالك (وقبول المالك) التضمن (على المذهب) فان لم يضمنه أوضحته فلم يقبل المالك بقي حق الفقراء على ما كان (وقبل ينقطع) حقهم (بنفس الخرص) فلا يحتاج الى تضمنه من الخارص بل نفس الخرص تضمن وهذا أحد وجهي الطريقة الثانية وثانها أنه لا بد من تضمن الخارص وعلى هذا قال الامام الذي أراه انه لا يحتاج الى قبول المالك ومقابل الاظهر أن حق الفقراء لا ينقطع من عين التمر بخرصه وتضمن الخارص وقبول المالك له لغو بل يسي حقهم على ما كان وفائدة الخرص على هذا جواز التصرف في غير قدر الزكاة ويسمى هذا قول العبرة والاول قول التضمن وعليه قال (فاذا ضمن) أي المالك (جاز تصرفه في جميع الخروص بيعا وغيره) أما قبل الخرص ففي التهذيب لا يجوز له أن يأكل شيئا ولا أن يتصرف في شيء فان لم يبعث الحاكم خارصا أو لم يكن حاكما تخاكم الى عدلين يخرصان عليه ولا مدخل للخرص في الحب لانه لا يمكن الوقوف على قدره لاستناره (ولو ادعى) المالك (هلا الخروص) كاه أو بعضه (بسبب خفي

٤٣ ل عليه (قوله) أما قبل الخرص أي بعد بدو الصلاح وأما قبله فلاحق للفقراء فيه وله التصرف كيف شاء ثم لا يخفى أن الزرع لا خرص فيه وحيث اشتد الحب فينبغي أن يتمتع على المالك الاكل والتصرف وحيث ذقنيب في اجتناب الفربك ونحوه من القول حيث علم وجوب الزكاة في ذلك الزرع (قوله) ولا أن يتصرف في شيء الخ معين كافي المهمات وأما التصرف فيما عدا قدر الزكاة شائعا فانه نافذ وكذا جاز فيما يظهر ووقع في شرح الروض خلاف هذا ليراجع

(قوله) وانهم الخ هذا يفيد ان الذي عرف هو ومجموعه لا يختلف فيه لانتفاء التهمة ووقع لبعضهم التصريح بالخلف هنا فاستشكل على نظيره من الودعة والذي سلكه رحمه الله مخلص من الاشكال وأجاب بعضهم عن الاشكال بأن المراد بالعموم الكثرة (قول) المتن أو غلطه تقول العرب غلط في منطقة وغلط في الحساب أي بالتاء (قول) المتن قبل في الاصح لان الكيل (١٧٠) يقين والخرص تخمين والمالك أمين

فوجب الرجوع اليه ثم بالنظر في كلام الشارح الخ تعلم أن محل الخلاف القدر الذي يقع بين الكيلين (قوله) هو صادق كأنه يريد بهذا الاعتراض على المنهاج من حيث أن عبارة تقتضي جريان خلاف في القدر الزائد على ما يقع بين الكيلين مع أنه يقبل جزماً (قوله) وزاد قلت الخ يرجع لقوله في الروضة \* (باب زكاة النقد الخ) \*

النقد في اللغة الاعطاء ثم استعمل في المعطى من المطلق المصدر على المفعول قال العراقي وقد أطلق على ما يقابل العرض فيشمل غير المضروب (قول) المتوز كانهما الخ قال الصميرى ربما أقيمت بجواز اخراج الذهب عن الفضة وعكسه وقال الرويانى هو الاختيار عند كثير من أصحابنا الضرورة (قوله) والواقية الخ عبارة الاستوى وكانت الواقية في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين درهما (قوله) بالنصوص هذا يفيد أن ذكر الدرهم وقع في الحديث (قوله) والمثقال الخ هو اثنان وسبعون شعيرة معتدلة والدرهم خمسون شعيرة وخمسا شعيرة وهو ستة دنانير وكل دنانير ثمان حبات وخمسان والمثقال لم يختلف قدره جاهلية ولا اسلاما بخلاف الدرهم فإنه كان في عصره صلى الله عليه وسلم والصدرا الاول

كسرة أو ظاهراً عرف) كالبرد والنهب والجراد وزول العسكر واتهم في الهلالة به (صدق بيمينه) وان لم يثبهم في ذلك صدق بلا يمين (فان لم يعرف الظاهر طواب بينة) بوقوعه (على الصحيح) لاماكانها (ثم يصدق بيمينه في الهلالة به) والثاني يصدق بيمينه بلا بينة لانه مؤتمن شرعاً واليمين فيماد كرمستحبة وقيل واجبة ولو اقتصر على دعوى الهلاك قال الرافعي فالمفهوم من كلام الأصحاب قبوله مع اليمين حملاً على وجه يغنى عن البينة قال في شرح المهذب وهو كما قال الرافعي ولو قال هلك بحريق وقع في الجرب وعلمنا أنه لم يقع في الجرب حريق لم يبال بكلامه (ولو ادعى حيف الخارص) فيماخرصه (أو غلطه) فيه (بما يصدق) وعبرة الروضة كأصلها في الاولى لم يلتفت اليه كالأدعي سبل الحاكم أو كذب الشاهد لا يقبل الا بينة وفي الثانية لم يقبل في حط جميعه وفي حط المحتمل منه وجهان أحدهما يقبل (أو محتمل) بفتح الميم (قبل في الاصح) هو صادق بما في الروضة كأصلها انه ان كل فوق ما يقع بين الكيلين الخمسة أو سق في مائة قبل فان اتهم حلف أي استحبا بأوقيل وجوباً كد كره في شر - المهذب وان كان قدر ما يقع بين الكيلين أي كوسق في مائة وادعاء بعد الكيلين فوجهان أحدهما لا يخط لاحتمال أن النقص وقع في الكيل ولو كيل نائباً وفي الثاني يخط لان الكيل يقين والخرص تخمين فالاحالة عليه أولى وزاد قلت هذا أقوى وصحح امام الحرمين الا قول وكذا قال في شرح المهذب وفي بعض نسخ شرح الرافعي وأصحهما بديل والثاني وبواقفه تصحيح المحرر وفي شرح المهذب تصوير الامام المسئلة بعد فوات عين الخرص أي فان بقي أعيد كي له وعمل به ولو ادعى غلط الخارص ولم يقدره لم تسمع دعواه

#### \* (باب زكاة النقد) \*

أي الذهب والفضة مضروباً كان أو غير مضروب (نصاب الفضة مائتاد درهم والذهب عشرون مثقالاً بوزن مكة وزكاهما ربع عشر) في النصاب وما زاد عليه ولا زكاة فيما دونه قال سلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة واه الشحان مسلم والبخاري وأوافق بكوار واذا نطق بيبائه تشدد وتخفف وروى البخاري في حديث أبي بكر في كاه السابق ذكره في زكاة الحيوان وفي الرقة ربع العشر والرقعة والورق الفضة والبهاء عوض من الواو والواقية ضم الهمزة وتشديد الياء أربعون درهما قال في شرح المهذب بالنصوص المشهورة واجماع المسلمين قال وروى أبوداود وغيره بأسناد صحيح أو حسن عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس في أقل من عشرين ديناراً شيء وفي عشرين نصف دينار وقوله بوزن مكة استدلو عليه بتحديث المكيال أهل المدينة والوزن وزن مكة رواه أبوداود والنسائي بأسناد صحيح والدرهم ستة دنانير والمثقال درهم وثلاثة أسباعه فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ولو نقص عن النصاب حبة أو بعضها فلا زكاة وان راج رواج التام ولو نقص في ميزان ونم في آخرها الصحيح لازكاة ولا يكمل نصاب أحد النقص بالآخر (ولا شيء في المغشوش) منهما (حتى يبلغ خالصه نصيباً) فادبلغه أخرج الواجب خالصاً وأخرج من المغشوش ما يعلم اشتماله على خالص بقدر الواجب (ولو اختلط اناهما) بان اذيا معا وصيغ

بالدرهم البغلي وهو ثمان دنانير والطبري وهو نصفها جمعاً وقسماً درهمين قيل فعل ذلك في زمن بني أمية وأجمع أهل منها العصر عليه كذا في شرح الهجة نقلاً عن الرافعي وهو مشكل من حيث أن الدراهم وردت في الحديث فكيف تصرف الى غير المتعامل به في زمنه صلى الله عليه وسلم

(قول) المتن من المحرم منه أيضا التصاوير التي يتخذها المرأة من الذهب والفضة فنجب فيها الزكاة (قول) المتن فلو اتخذت فاعل  
 اتخذ ضمير الرجل أشعر ذلك بأن المرأة (١٧١) في المسئلتين لازكاة عليها قطعاً لأن القرينة تصرفه إلى الاستعمال الجائر

وان جعل فاعله الشخص أفادت بتوث  
 الخلاف فيها كالرجل قال الاستوى وهو  
 متجه انتهى أقول بل المتجه الأول وهو  
 ظاهر العبارة لا جرم صرح في المحرر  
 بالرجل (قول) المتن فلا زكاة في الأصح  
 على ذلك في الأولى بأن الزكاة انما تجب  
 في المال النامي والنقد غير نام بنفسه  
 وانما التحق بالناميات لكونه مهياً  
 للأخراج فيما يعود نفعه وبالصياغة بطل  
 هذا التيهن (قوله) وأول الحلول وقت  
 الانكسار هو كذلك في المسئلتين بعد  
 (قوله) في الحديث الشريف وحرّم على  
 دكورها وقيس عليه الفضة (قوله)  
 فيجوز اتخاذها يجوز أيضاً شذها به  
 اذا تحركت ثم كلما جاز بالذهب فهو  
 بالفضة أحوز كما سنبه عليه الشارح  
 (قوله) كانت الوقعة عنده يعني بين  
 الأوس والخزرج قال الشاعر أن  
 الكلاب ماناً وثقلوه (قوله) فلا يجوز  
 أشار بالفاء إلى أن هذا الحكم في الذهب  
 والفضة مستفاد من التعليل قال  
 الاستوى ومساءلة الفضة لا تؤخذ من  
 الكتاب (قوله) وقال الامام هو مقابل  
 الصحيح (قول) المتن ويحل لمن الفضة  
 الخاتم بل هو سنة للرجل وإن يكون في  
 اليدين وان يجعل فسه مما يلي كفه (قول)  
 المتن في الأصح يستثنى البغال والحمير فلا  
 يجوز تحلية ما يتعلق بها بخلاف لانها  
 لا تصلح للقتال قاله في الذخائر ونبه الرافي  
 على أن المستثنى من الاحصاء  
 قطعاً بتحريم قلادة الفرس (قول)  
 المتن والأصح تحريم المبالغة على مقابله  
 بالقياس على الخي الذي لا سرف فيه  
 اذا تعدد (قوله) والثاني الجواز لهم اعل

منهما الأناء (وجهل أكثرهما زكاة الاكثر ذهباً وفضة) فإذا كان وزنه ألفاً من أحدهما متماثلة  
 ومن الآخر ربعاً تركي ستمائة ذهباً وستمائة فضة (أوميز) بينهما بالنار قال في البسيط ويحصل  
 ذلك بسبب قدر يسير اذا تساوت أجزاؤه (وزن في المحرم من حلي) بضم الحاء وكسر اللام وتشديد  
 الياء جمع حلي يفتح الحاء وسكون اللام (وغیره) بالجر (لا المباح في الأظهر) الخلاف مبني على  
 ان الزكاة في النقد لجوهره أو للاستغناء عن الانتفاع به فيجب في المباح على الأول دون الثاني (فن  
 المحرم الأناء) من الذهب أو الفضة للرجل والمرأة وهو محرم لعينه (والسوار والخلخال) يفتح  
 الخاء للبس الرجل بان يقصده باتخاذهما فهما محرمان بالقصد (فلو اتخذ سواراً) مثلاً (بلا قصد  
 أو يقصد اجارته لمن له استعماله فلا زكاة) فيه (في الأصح) لاتقاء القصد المحرم والثاني ينظر  
 في الأولى إلى أنه ليس له لبسه وفي الثانية إلى أنه معد للنماء ولو اتخذ له لبعده فلا زكاة جزموا لو قصد كثره  
 ففيه الزكاة جزم عند الجمهور وحكي الامام فيه خلافاً (وكذا لو انكسر الخلي) لمن له لبسه بحيث  
 يمتنع الاستعمال (وقصد اصلاحه) لازكاة فيه في الأصح لدوام صورته وقصد اصلاحه والثاني فيه  
 الزكاة لمعذرا استعماله ولو لم يقبل الاصلاح بان احتاج في استعماله إلى سبك وصوغ فنجب فيه  
 الزكاة وأول الحلول وقت الانكسار وكذا الوكيل الاصلاح وقصد كثره ولو لم يقصد شيئاً فوجبها وقيل  
 قولان أرجحهما الوجوب ولو كان الانكسار لا يمنع الاستعمال فلا تأثيره (ويحرم على الرجل حلي  
 الذهب) قال صلى الله عليه وسلم أحل الذهب والحرير لاناث أمتي وحرّم على ذكورها صححه  
 الترمذي (الا لائف والائنة) بثلاث الميم والهمزة (والسن) فيجوز اتخاذها لمن قطع أنه  
 أو أغلته أو قلعت سنه (لا الاصبع) فلا يجوز اتخاذها والاصل في ذلك ان عرجة بن أسعد قطع أنه  
 يوم الكلاب بضم الكاف اسم لواء كانت الوقعة عنده في الجاهلية فاتخذ أنفاساً وورق فأنث عليه  
 فأمره النبي صلى الله عليه وسلم فاتخذ أنفاساً من ذهب رواه أبو داود والترمذي والنسائي وحسنه  
 وقيس على الأنف الاغلة والسن وتجوز الثلاثة من الفضة أولى والفرق بين الاغلة والاصبع انها  
 تعمل بخلاف الاصبع واليد فلا يجوز اتخاذها من ذهب ولا فضة قال في الروضة وفيه وجه انه  
 يجوز (ويحرم سن الخاتم) من ذهب على الرجل على الصحيح وقال الامام لا يعد تشبه القليل منه  
 بالصفة الصغيرة في الأناء وعبر بطريق الخاتم باسمه وقرر الرافي بان الخاتم أزم للشخص  
 من الأناء واستعماله أدوم (ويحل له من الفضة الخاتم) لانه صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من  
 فضة رواه الشيخان (وحلية آلات الحرب كالسيف والرمح والمنطقة) بكسر الميم والدرع والخف  
 وأطراف السهام لأن ذلك يغيب الكفار (لا ما يلبسه كالسرج والجام) والركب والتفروبة  
 الناقة (في الأصح) والثاني يلحقه بالأول ولا يحل له تحلية شيء مما ذكر بالذهب (وليس للمرأة حلية  
 آلة الحرب) بالذهب والفضة لما فيه من التشبه بالرجال وليس لها التشبه بهم وان جاز لها الحاربة  
 بآلة الحرب في الجملة (ولها لبس أنواع حلي الذهب والفضة) كالطوق والخاتم والسوار والخلخال  
 وكذا النعل وقيل لا لسرف (وكذا ما تنسج بهما) لها لبسه (في الأصح) والثاني لا لما فيه  
 من السرف والخيلة (والأصح تحريم المبالغة في السرف) للمرأة (نكح الخال وزنه مائتا دينار وكذا  
 اسرافه) أي الرجل (في آلة الحرب) فانه يحرم في الأصح (و) الأصح (جواز تحلية الخفاف بفضة)  
 للرجل والمرأة (وكذا للمرأة بذهب) للرجل والثاني الجواز لهما والثالث المنع لهما

بالاكرام وعمل المنع لهما بأن الخبر ورد بهم ذلك (قوله) أيضاً والثاني الجواز والثالث المنع يتأبى لان قول المتن وكذا للمرأة بذهب



ولا يجوز تحلية سائر الكتب أي للمرأة ولا للرجل قال الاستوى به تعلم أن العلة في تحلية المرأة للمنفعة من الكرامة والتخلي اذلو كانت  
 رامة فقط لجواز الرجال أو للتحلية لجواز في الكتب قال واذا جاز في المنصف ناز أيضا في علاقه المنفصلة عنه وقيل لا \* (باب زكاة المعدن) \*  
 (قوله) أي مكان الخ هي بذلك لا قامة ما خلق الله فيه يقال عدن يعدن عدونا أقام ومنه جذات عدن أطول الإقامة فها من الله علينا بذلك برحمته آمين  
 ومنه أيضا عدن البلد المعروف لأن تعا كان يحبس فيها أصحاب الجرائم وقيل سمي معدنا لإقامة الناس عليه والركاز دفن الجاهلية سمي بذلك  
 لأنه ركز في المكان أي غرز من قولهم ركزت الرمح وقيل لحفائه ومنه قوله تعالى أو تبع لهم ركزا (١٧٢) أي صوتا خفيا والتجارة تغليب المال

والتصرف فيه ربااء الرمح والاصل  
 في زكاة المعدن قوله تعالى انفقوا من  
 طيات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من  
 الأرض وفي الحديث انه صلى الله عليه  
 وسلم أخذ من المعدن القبلية الصدقة  
 وهي بقاف وباء متوحش ناحية من  
 الفرع بضم الفاء واسكان الراء قرية  
 بين مكة والمدينة قرية من ساحل البحر  
 ذات بخل وزرع على أربع مراحل  
 من المدينة (قوله) كما اختلف الخ بجامع  
 ان كلا مأخوذ من الارض (قوله) كذا  
 في أصل الروضة الخ يشير الى مخالفتها لما  
 في الرافعي حيث قال ان أوجبنا ربع  
 العشر فلا بد من النصاب وفي الحول  
 قولان وان أوجبنا الخمس فلا يعتبر  
 الحول وفي النصاب قولان انتهى (قوله)  
 مفرع على وجوب الخمس أي فوجه عدم  
 اشتراطه القياس على الغنية بجامع انه  
 مال الخمس وقوله مفرع على وجوب ربع  
 العشر أي فوجه اشتراط الحول عموم  
 أدلة الحول السابقة (قول) المتن  
 ويضم بعضه الخ قال الرافعي رحمه الله  
 لا يشترط أن ينال في الدفعة الواحدة

ولا يجوز تحلية سائر الكتب قطعاً (وشرط زكاة النقد الحول) الحديث أي داود وغيره لازكاة في مال  
 حتى يحول عليه الحول (ولازكاة في سائر الجواهر كاللؤلؤ) والياقوت لعدم ورودها في ذلك

\*(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة)\*

(من استخرج ذهبا أو فضة من معدن) أي مكان خلقه الله به مرات أو ملكه كاد كره في شرح المذهب  
 عن الاصحاب ويسمى المستخرج معدنا أيضا كما في الترجمة (لرابع عشرة) للملكه اياه كما في غير  
 المعدن لشمول الادله (وفي قول الخمس) كل ركاز يباع الحقاء في الارض (وفي قول ان حصل تعب  
 بان احتاج الى الطحن واما الجدة بالزار (فربع عشرة والالا) أي بأن حصل بلا تعب بان استغنى  
 عنهما (نقصه) كما اختلف الواجب في المسقى بالمطر والمسقى بالنضح (ويشترط النصاب لا الحول  
 على المذهب فيهما) وقيل في اشتراط كل منهما قولان كذا في أصل الروضة والفرق بينهما على  
 الاول أن مادون النصاب لا يعمل اذوا، اده الحول انما اشترط للتمكن من تنمية المال والمستخرج من  
 المعدن غناء في نفسه وطريق الخلاف في النصاب منزع على وجوب الخمس وفي الحول مفرع على وجوب  
 ربع العشر (ويضم بعضه) أي المستخرج (الى بعض) في النصاب (ان يتابع العمل ولا يشترط)  
 في الضم (اتصال البيل على الحديد) لان العادة تنفره والتقديم ان طال زمن الانقطاع لا يضم  
 (واذا قطع العمل بعد ذلك) ثم عاد اليه (في) قصر الزمان أم طال عرفا وقيل الطويل ثلاثة أيام وقيل يوم  
 كامل ومن العذر اصلاح الآلات وهرب الاجراء والسفر والمرض (والا) أي وان قطع العمل يعني بغير  
 عذر (ولا يضم الاول الى الثاني) طال الزمان أم تصر لا عراضه (ويضم الثاني الى الاول كما يضمه  
 الى ما ملكه بغير المعدن في اكل النصاب) فادا استخرج من الفضة خمسين درهما بالعمل الاول ومائة  
 وخمسين بالثاني فلا زكاة في الخمسين وتجب في المائة والخمسين كما تجب فيها لو كان مال السكاك من غير  
 المعدن وينعقد الحول على المائتين من حين تمامهما اذا أخرج حق المعدن من غيرهما ولو استخرج  
 اثنان من معدن نصابا فوجب الزكاة فيه يبي على ثبوت الخلطة في غير المواشي والاطهر كما تقدم  
 الثبوت فيه ووقت وجوب حق المعدن بناء على المذهب ان الحول لا يشترط فيه حصول البيل في يده  
 ووقت الاخراج التخلص والتقية من التراب والحجر فلو أخرج منه قبلهما لم يجزه وموتتهما على  
 المالك ولا زكاة في غير الذهب والفضة من المستخرج من معدن وفي وجهه شاذ يجب في كل  
 مستخرج منه منطباعا كان كالحديد والنحاس أو غيره كالخيل والياقوت (وفي الركاز الخمس) رواه

الشيخان

نصابا بل ماله بدفعات يضم لأنه هكذا يستخرج فأشبهه تلاحوا العمار لكن الضابط في الثمار أن تكون بثمار عام

وهاهنا ينظر بدله الى العمل (قوله) لا عراضه فان الاعراض يصير الثاني مالا آخر (قول) المتن في اكمال النصاب لو كان الاول نصابا  
 ضم اليه الثاني بطريق الاولى (قوله) بناء على المذهب ان الحول الخ ظاهره ان الحكم كذلك ولو وجدته في ملكه فقط ما قيل  
 هلا وجب زكاة الأعوام الماضية اذا وجدته في ملكه (قوله) لم يجز كانت وجهه ان مؤنة التخلص على المالك (قول) المتن وفي الركاز  
 الخمس انظر هل يأتي في ضمة ما سلف في المعدن

الشيخان من حديث أبي هريرة (يصرف مصرف الزكاة على المشهور) لانه حق واجب في الاستفادة من الارض فأشبهه الواجب في الثمار والزروع والثاني يصرف مصرف خمس النوى لان الركاك مال جاهلي حصل الظفر به من غير احتياف خيل ولا ركاب فكان كالي فيصرف خمسة مصرف خمس النوى (وشرطه النصاب والنقد) أي الذهب والفضة (على المذهب) وقيل في اشتراط ذلك قولان الجديد الاشتراط كذا في أصل الروضة والذي في نسخ من الشرح ترجيح طريق القولين واستدل لعدم الاشتراط بالطلاق الحديث (لا الحول) فلا يشترط بخلاف وعلى اشتراط النصاب لو وجد دونه وهو مالك من جنسه ما يكمل به النصاب وجبت زكاة الركاك وعلى الوجوب في غير النقد يؤخذ خمس الموجود منه لا قيمته (وهو) أي الركاك (الموجود الجاهلي) أي الذي هو من دفن الجاهلية (فان وجد اسلامي) بان كان عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من ملوك الاسلام (علم مالكة فله) لا للواجد فيجب رده عليه (والا) أي وان لم يعلم مالكة (فلقطة) يعترفه الواجد سنه ثم له تملكه ان لم يظهر مالكة (وكذا ان لم يعلم من أي الضربين) الجاهلي والاسلامي (هو) بان كان مما يضرب مثله في الجاهلية والاسلام أو كان مما لا أثر عليه كالتبر والحلي والاواني فهو لقطة يفعل فيه ما تقدم (وانما يملكه) أي الركاك (الواجد وتلزمه الزكاة) فيه (اذا وجد في موات أو ملك أحياء) ويملكه في الثانية بالاحياء كما سيأتي (فان وجد في مسجد أو شارع فلقطة على المذهب) يفعل فيه ما تقدم وقيل ركاز كالموات بجامع اشتراك الناس في الثلاثة (أو) وجد (في ملك شخص فلشخص ان ادعاه) يأخذه بلايين كالاتعة في الدار (والا) أي وان لم يدعه (فلن ملك منه) وهكذا حتى ينتهي الامر إلى المحي للارض فيكون له وان لم يدعه لانه بالاحياء ملك ما في الارض وباليبيع لم يزل ملكه عنه فانه مدفون منقول فان كان المحي أر من تلقى الملك عنه هالكافورته فأمون مقامه فان قال بعض ورثته من تلقى الملك عنه هو لمورثته أو أباه بعضهم سلم نصيب المدعى اليه وسلك بالباقي ما ذكر (ولو تنازعه) أي الركاك في الملك (بائع ومشترا ومكر ومكتر أو معير ومستعير) فقال كل منهما هو لي وأنادفته (صدق واليد) أي المشتري والمكترى والمستعير (بمنه) كما لو تنازعا في متاع الدار وهذا اذا احتل صدق صاحب اليد ولو على بعد فان لم يتحمل صدقه في ذلك لكون مثله لا يمكن دفنه في مدة يده فلا يصدق ولو وقع النزاع في مستلتي السكرى والمعير بعد عود الدار إلى يدهما فان قال كل منهما ما أنادفته بعد عود الدار إلى فاقول قوله بشرط الامكان وان قال دفعته قبل خروجهما من يدى فقيل القول قوله والاصح قول المستأجر والمستعير لان المالك سلم له حصول الكثرة في يده فيده تسخ اليد السابقة

(فصل) التجارة بتقليب المال بالمعاوضة لغرض الربح وفي زكاتها ما روى الحاكم بإسنادين وقال هما صحيحان على شرط الشيخين عن أبي درانه صلى الله عليه وسلم قال في الابل صدقتها وفي البئر صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البز صدقتها وهو بفتح الموحدة وبالزاي يطلق على الثياب المعدة للبيع وما روى أبو داود عن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر نازا أن يخرج الصدقة من الذي بعد البيع (شرط زكاة التجارة الحول والنصاب) كغيرها (معتبرا) أي النصاب (بآخر الحول) وفي قول بطرفيه) أي أوله وآخره دون وسطه (و) في (قول بجميعه) كالتقيد وفرق بينهما بان الاعتبار

(فصل)، التجارة بتقليب المال بالمعاوضة لغرض الربح وفي زكاتها ما روى الحاكم بإسنادين وقال  
هما صحيحان على شرط الشيخين عن أبي درانه صلى الله عليه وسلم قال في الابل صدقتها وفي البئر  
صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البز صدقته وهو بفتح الموحدة وبالزاي يطلق على الثياب المعدة للبيع  
وما روى أبو داود عن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي  
بعده لبيع (شرط زكاة التجارة الحول والنصاب) كغيرها (معتبرا) أي النصاب (بآخر الحول  
وفي قول بطرفيه) أي أوله وآخره دون وسطه (و) في (قول بجميعه) كالنقد وفرق بينهما بأن الاعتبار

(قوله) **باب الثاني** أي بخلاف الذي يجب في غيره فإن مراعاة الحول في العين لا يعسر (قوله) واكتفى باعتبارها آخر الحول أي وكأن الزيادة على النصاب في غيرها تعتبر آخر الحول (قوله) لأن الأول الخ أي فيكون التعبير بالأوجه من باب التغليب (قوله) لورد مال التجارة المراد نض جميعه ناقصا من جنس ما يقوم به ألو نض البعض فقط فحول التجارة باق فيه وان قل العرض جذا لأن الرجح كامن فيه ونقض المال عن النصاب لم يتحقق لأن العبرة بآخر الحول بخلاف مالونض جميعه ناقصا وهذا امر ادهم قطعاً وهو المفهوم من تعليلهم وسيأتي في قول المنهاج لا بان نض وقول الشارح أي صار الكل ناقصا الخ وهو صريح فيما قلناه والله أعلم ومنه تعلم ان التجار يحولون بآثارهم المصرية ونحوهم اذا نض من عروضهم البعض ناقصا فحول التجارة باق فيه نظر الماعنده من العروض وان قلت فليست فظن لذلك لكن اذا اشترى بعد ذلك في ذمته ونقد فيه بعد لزوم العقد لذلك النض استدئ الحول الآن فيما يظهر كما يؤخذ مما سيأتي في الصفحة الآتية (قوله) ولو تربص به الضمير يرجع لقوله مال التجارة (قوله) لا يظهر وغيره المراد بان غير مقابل الاظهر والمعنى ان الصورة الاصلية (١٧٤) لجريان الاظهر ومتساوية هي حالة

هنا بالقيمة ويعسر مراعاتها كل وقت لاضطراب الاسعار اختفاضا وارتفاعا واكتفى باعتبارها آخر الحول لأنه وقت الوجوب والثاني يضم اليه وقت الانقضاء ومنهم من يعتبره بالوجه لأن الأول منصوص والآخران مخرجان والمخرج يعبر عنه بالوجه تارة وبالتول أخرى (فعلى الاظهر) وهو الاعتبار بآخر الحول (لورد) مال التجارة (الى النقد) بان يبيع به (في حلال الحول وهو دون النصاب واشترى به سلعة فلا يصح انه ينقطع الحول ويبدأ حوله من حين (شراؤها) والثاني لا ينقطع ولو باذله بسلعة فلا يصح انه لا ينقطع ولو تربص به حتى تم الحول فهذه الصورة الامامية للاظهر وغيره ولو كان النقد غير ما يقوم به آخر الحول كان باعه بالدراهم والحال يقتضي التقويم بالدينار فيكون كبيع بالسلعة وماد ك من التفرع يأتي على القول الثاني أيضا (ولو تم الحول وفيه العرض دون النصاب فلا يصح انه يبدأ حوله ويبدأ الأول) فلا تنب له زكاة والثاني لا بل متى بلغت قيمة العرض نصابا وجبت الزكاة ثم يبدأ حوله وان ولو كان معه من أول الحول ما يكمل به النصاب كاهما آخره كما قال في شرح المهذب لو كان معه مائة درهم فاشترى عرضا للتجارة بخمسين منها فبلغت قيمته في آخر الحول مائة وخمسين لزمه زكاة الجميع (ويصير عرض التجارة للقيمة بنيتها) لانها الاصل (وانما يصير العرض للتجارة اذا اقترنت بنيتها بكسبه بمعاوضة كسراء) سواء كان بعرض أم نقد أم دين حال أم مؤجل (وكذا المهر وعوض الخلع) كان زوج أمته أو خاله زوجته بعرض نوى به التجارة فهما مال تجارة بنيتها (في الاصح) والثاني يقول المعاوضة بهما ليست محضة (بالالبهة) المحضة (والاحتطاب والاسترداد بعيب) كان باع عرض قيمة بمجاوبه عسافرده واسترد عرته فالكسوب بمجاوبه كونه كالا حشاش والاصطياد والارث ورد العرض بعيب لا يصير مال تجارة بنيتها بالمعاوضة فيه والهبة بثواب كاشراء ولو تأخرت التية عن الكسب بمعاوضة فلا أثر لها وقال الكرايسي تؤثر فيه صير العرض لها لتجارة (واذا ملكه) أي عرض التجارة (بنقد نصاب) كأن اشتراه بعشرين دينارا أو بمائتي درهم

التربص المذكورة وأما صورة المتقن المذكورة بقوله فعلى الاظهر والصورتان اللتان في كلام الشارح فانها فروع عن صورة محلل الاقوال ولم يحلل الاصحاب الاقوال السابقة فيها وانما قضوا فيها بوجهين متفرعين على القول الأول والثاني أحدهما في مسألة المتقن الانقطاع وفي مسئلتى الشرح عدم الانقطاع وأما القول الثالث فلا يصح تفريع الوجهين عليه فتأمل (قوله) ولو كان النقد غير ما يقوم به أي وهو دون نصاب (قوله) يأتي على الثاني أي ولا يأتي على الثالث نظر المقابل الاصح في مسألة المتقن وللأصح في مسئلتى الشرح فان صورتهما ان السلعة التي تبدل بها قيمتها دون نصاب وكذا النقد الذي من غير الجنس فتأمل (قوله) أيضا يأتي على الثاني أي بطريق الاولى ولذا لم يذكره المصنف وأورد الرافعي السؤال على الغزالي غافلا عن هذه الدقة وكأنه ظهله بعد ذلك ان

السؤال غير متجه فعبر في المحرك ولو جيز استوى (قوله) لزمه زكاة الجميع أي واستاء حول الجميع من وقت شراء العرض أي هذا امر اده قطعاً بخلاف مالو ملك الحسين في أثناء الحول فإنه يزكى الجميع أيضا وانكس اذا تم حول الخمسين كذا في الاسنوى نقلنا عن شرح المهذب لكن انظر لما ذل لم تجب زكاة المائة والخمسين الاولى عند تمام حولها وقد يقال هو مراده ويكون الشرط لزكاة الخمسين فقط (قول) المتقن اذا اقترنت بنيتها وذلك ان المال بالمعاوضة قد يتصد به التجارة وقد يتصد به غيرها فلا بد من تية متميزة وينبغي اعتبارها في أساس العقد وان خلا عنها العقد (قول) المتروك كذا المهر مثله مالو كان يستأجر الأعيان ويؤجرها بصد التجارة (قول) المتقن والاسنوى ادعيب علل بأنه لا يصدق عليه اسم المعاوضة عرفا بل هو نقض لها (قول) المتربص بقدر نصاب لو كان النقد با لا يشتري في ذمته لبايع فالحكم كذلك ناله في الكفاية

(قوله) أي بعين ذلك قال في شرح الارشاد أو في الذمة وعين في المجلس وكذا في شرح السبكي وهو ظاهر (قول) المتن قوله من حين ملك الذمة أي لا شترالك النقد والتجارة في قدر الواجب وجنسه والمراد بالنقد الذهب والفضة ولو غير مضروب وعلى أيضا التماس أن الركاة انما وجبت في النقد لانه مرصد للتجارة والتجارة لا يحصل بالتجارة فلم يجز أن يكون السبب في الوجوب سببا في الاسقاط (قوله) بخلاف ما اذا اشتراه بنصاب في الذمة ثم نقده المراد نقده بعد المجلس ومثل هذا فيما يظهر مالوا اشتراه بمال تجارة في ذمته ثم نقده له بعد المجلس من مال التجارة فان الحول يتبدأ من الشراء ولا ينبغي على عروض التجارة التي عنده لانه ملكه بما في الذمة ولا حول له وما نقده فيه لم يتعين صرفه ولو نواه حين الشراء وقول المنهاج أو دونه لو كان هذا الدون (١٧٥) من مال التجارة الذي لم يتقطع حوله فلا اشكال في بقاء الحول كما أشار إليه بقوله

أو بعرض قية \* فائدة \* قال السبكي رحمه الله التمن الذي ملكه به العرض هو المعين في العقد والمجلس أما الذي نقده فيه بعد ذلك فلا والذي ملكه به هو ما في الذمة ولا حول له انتهى ومنه تعلم صحة ما قلناه أولا وقوله عين في المجلس ظاهره وان لم قبض وهو ظاهر (قوله) بأن النقد لم يتعين صرفه المراد النقد الذي دفعه بعد المجلس (قوله) على خلافه متعلق بمختلف (قول) المتن ويضم الربح إلى أي قياسا على الساج بالاول لعسر مراقبة القيم ارتفعا وانخفاضها (قول) المتن لان نص أي لقوله صلى الله عليه وسلم لازكاة في مال حتى يحول عليه الحول والفرق بينه وبين الساج ان الساج من عين الامهات والربح انما هو مكتسب بحسن التصرف ولهذا ارد الغاصب الساج دون الربح ولو صار ناديا باتلاف الاجنبي فكما لو نص بالتجارة قال الاستوى ولو تأخر دفع القيمة أو باعته بزيادة الى أجل فالقياس عدم الضم أيضا ولو نص الربح بعد الحول بأن كان ظاهرا قبل الحول ضم والا فلا وقول الشارح أي صار الكل ناضا احتريزه

أي بعين ذلك (قوله من حين ملك) ذلك (النقد) بخلاف ما اذا اشتراه بنصاب في الذمة ثم نقده ينقطع حول النقد ويتبدأ حول التجارة من حين الشراء ووفق بين المسئلتين بأن النقد لم يتعين صرفه للشراء في الثانية بخلاف الاولى (أو دونه) أي النصاب (أو بعرض قية) كالعبيد والماشية (فن الشراء) حوله (وقيل ان ملكه بنصاب سائمة بني على حوله) كما لو ملكه بنصاب نقد ووفق الاول بان الواجب في القيس مختلف على خلافه في القيس عليه (ويضم الربح الى الاصل في الحول ان لم ينض) فلوا اشتري عرضا بمائتي درهم فصارت قيمته في الحول ولو قبل آخره لم تحطه ثمانمائة زكاهما آخره (لان نص) أي صار الكل ناضا دراهم أو دنائير من جنس رأس المال الذي هو نصاب وأمسكه الى آخر الحول أو اشتري به عرضا قبل تمامه فيمضد الربح بحوله (في الاظهر) قال في المحرر فاذا اشتري عرضا بمائتي درهم وباعه بعد ستة أشهر بثمانمائة وأمسكها الى تمام الحول أو اشتري بها عرضا وهو يساوي ثمانمائة في آخر الحول فيخرج الزكاة عن مائتين فاذا مضت ستة أشهر أخرى أخرج عن المائة والثاني يركب الربح بحول الاصل ولو كان الناض المبيع به من غير جنس رأس المال فهو كبيع عرض بعرض فيضم الربح الى الاصل وقيل على الخلاف فيما هو من الجنس ولو كان رأس المال دون نصاب كان اشتري عرضا بمائة درهم وباعه بعد ستة أشهر بمائتي درهم وأمسكها الى تمام حوله الشراء واعتبرنا النصاب آخر الحول فقط زكاهما ان ضمنا الربح الى الاصل والا زكاة مائة الربح بعد ستة أشهر أخرى وان اعتبرنا النصاب في جميع الحول أو في طرفيه فابتداء حول الجميع من حين باع ونض فاذا تم زكاة المائتين (والاصح ان ولد العرض) من الحيوان غير السائمة كالخيل والحواري والمعلوفة (وغيره) من الاشجار (مال تجارة) والثاني يقول لم يحصل بالتجارة (و) الاصح على الاول (ان حوله بحول الاصل) والثاني لا بل يفرد بحول من انفصال الولد وظهور الثمر واذا قلنا الولد ليس مال تجارة ونقصت الام بالولادة خبرت قصها من قيمته ففيما اذا كانت قيمتها ألفا وصارت بالولادة تسعمائة وقيمة الولد مائتين يركب الالف وسأني الكلام في العرض السائمة (وواجبها) أي التجارة (ربح عشر القيمة) وهذه العبارة أخصر وأوقع من قول المحرر والمخرج للزكاة من مال التجارة القيمة أي النقد الذي يقوم به وتقدم ان واجب النقد ربع العشر وعبارة الوجيز وأما المخرج فهو ربع عشر القيمة (فان ملك) العرض (بنقد يقوم به ان ملك بنصاب) دراهم أو دنائير وان كان غير نقد البلد

عما لو نص البعض ولو كان ناقصا ومن جنس ما يقوم به فالحول والضم باق في الجميع وان قل العوض بل قضية الحلاقه انه لو كان رأس المال نصابا ثم نض ونض معه ربح لا يفرد الربح الناض بحول مادام شئ من المعرض لم ينض وليس مرادافيا يظهر (قوله) ان ضمنا الربح الى الناض وذلك على مقابل الاظهر وقوله بعد ستة أشهر أي بخلاف المائة الاولى فانه يركبها الآن لانه تمام حوله (قوله) وان اعتبرنا النصاب الخ هذا افارقت هذه المسئلة ما لو كان رأس المال نصابا وهو حكمه افراد الشارح لها عن الاولى (قول) المتن وغيره قال الاستوى صرف الحيوان وأغصان الشجر وأوراقه ونحو ذلك أي كل شيء ومنه داخل هنا في الثمر (قوله) بل يفرد أي كافي الربح الناض (قوله) وظهور الثمر انظر هل المراد التأخير ونحوه (قوله) أي النقد من كلام الشارح لأمس كلام المحرر (قول) المتن يقوم به لانه لما حصل به كان أقرب اليه من غيره فصار كالمستحاضة ترد الى عايتها فان لم تكن عادة فان غالب

في الميراث على تحليل المسألة الأولى بأن الحول المتي على حول النصاب الأول يقوم به (قوله) ان لم يكن  
 في اختلافه اذ لم يكن مال كالمساذكر (قوله) لاختلاف سببهما نظيره العبد المقتول في وجوب القيمة والكفارة وجوب القيمة والخزاة  
 فيقتل المحرم الصيد المملوك (قوله) وزكاة التجارة في القديم أي نظرا (١٧٦) ليكثر النفع فيها بسبب اعتبار الصوف

الغالب (وكذا دونه) أي دون النصاب (في الاصح) والتلفي يقوم بغالب نقد البلدان لم يكن مال ك  
 لقيمة النصاب من ذلك النقد فان كان يقوم به لنا حول التجارة على حوله كما في الأول كان  
 اشترى عرضا بمائة درهم وهو ملك مائة أخرى (أو ملك) (بعرض) للقيمة (فبغالب نقد البلد) من  
 الدراهم أو الدينار يقوم وكذا لو ملك بنكاح أو حلق (فان غلب نقدان) على التساوي (وبلدة  
 بأحدهما) دون الآخر (نصابا يقوم به فان بلغ) نصابا (سهما يقوم به بالنفع للنقد أو قيل يغير المالك  
 فيقوم بما شاء منهما وصححه في أصل الروضة لنقل الرافعي تصحيحه عن العراقيين والروائي وتصحيح  
 الأول عن مقتضى إيراد الامام والبعوى وعبر فيه في المحرر بأولى الوجهين (وان ملك به ودو عرض  
 قوم ما قبل النقد به والباقي بالغالب) من نقد البلد وفيما اذا كان النقد دون نصاب الوجه الساتو  
 (وتجب فطرة عبد التجارة مع زكاتها) لاختلاف سببهما (ولو كان العرض سائما فان كمل) بثلاث  
 الميم (نصاب احدي الزكاتين) العين والذابة (فتقط) أي دون نصاب الأخرى كأربعين من  
 الغنم لا تبلغ قيمتها نصابا آخر الحول أو توسع ونلاين فسادومها قيمتها نصاب (وحيث) زكاة ما كمل  
 نصابه (أو) كمل (نصابهما فزكاة العين) تجب (في الجديد) وركاة الذابة في القديم ولا يجز  
 بين الزكاتين ويجزى التولان في غير العرض اذا بلغ نصابا وعسى الجديد فغير الساتو الى ان تهان  
 وعلى القديمة تقوم مع درهما ونسائها وسوفها وما اتخذ من لنها بأعسر على ان متاح سل تحار  
 ولا يضرب نص قيمتها عن انصاب في أثناء الحول بناء على ان الاعتبار بأخره (فعلى هذا) أي الجديد  
 (لوسبق حول الشارة بان اشترى بمالها عدسة أثمر) من حولها (نصاب سائما فلا يصح وجوب  
 زكاة التجارة لتمام حولها ثم يفتح) من تمامه (حول زكاة العين أبدا) أي فتجب في سائر الاحوال  
 والثاني يطل حول الذابة وتجب زكاة العين لتمام حولها من الشراء ولكل حول بعده وعلى  
 القديم تجب زكاة التجارة لكل حول (وادا قلنا عامل استراض لا يملك لرفع) الشروط  
 (بانظهور) بل بالنسبة وهو اظهر كما سيأتي في باب (فعلى المالك) عند تمام الحول (زكاة الجميع  
 رأس المال والربح منه ملكه (فان أخرجها) من عنده فذلك أو (من مال التراض حسنة  
 من الربح في الاصح) كل ما في التلم المال من اجرة الدلال والكيل وغيرهما والثاني من رأس  
 المال والثالث من الجميع بالتقسيم فاذا كان رأس المال مائتين واربعمائة فثلثا المخرج من رأس  
 المال ونسبه من الربح (وان قلنا يملك) العامل الربح الشروط (بالظهور لزوم المالك زكاة رأس  
 المال وحصته من الربح والمذهب انه يلزم العامل زكاة حصته) والقول الثاني لا يلزمه لانه غ  
 مة يمكن من كل التصرف فيها وقطع بعضهم الأول لتمكنه من الوصول اليها بطلب التسمية وقطع بعضهم  
 بالثاني لعدم استقرار ملكه لاحتمال الخسران وسكت في الروضة كمالها عن ترجيح واحدة من  
 هذه الطرق ويرجح في شرح المهذب التطع بالزوم واستدعاء الحول عليه من حين الظهور فاذا  
 وحصته نصاب لزوم سائر كاتها ولا يلزمه اخراجها قبل القسمة وله الاستبداد باخراجها من مل القراض

«(باب زكاة الفطر)»

بالبن وسائر الاجزاء والفوائد وعدم  
 لو قص وجه الجديد فزكاة العين  
 بالاجماع عابها بخلاف زكاة التجارة فان  
 للشاذبي رضي الله عنه قولاً في القديم  
 بأنها لا تجب كما أسلفناه فيما مضى (قوله)  
 يضم النحال أي وأما الصوف والبن  
 ونحوهما فيجوز وجوب زكاة التجارة  
 فيها ويحتمل أن يقال ما غلبت زكاة  
 العين فيها امتنع الزكاة في فوائد ها ويرح  
 هذا تعليلهم تغليب التجارة بكثرة الفوائد  
 فيها من الصوف والدروغ ويرد ذلك كما  
 سلف ثم رأيت في القوت ما قد يرجح الأول  
 حيث قال اذا غلبت زكاة العين لم تسقط  
 زكاة التجارة عن قيمة الجذع وتبين الزرع  
 وانما رضى انتهى فقد يقال تلك الفوائد  
 في معنى البن والوجه خلافه حرسا على  
 صحة تعليل القديم والبن هو المتصل مع  
 ورقه الحامل لسنا بل والحبات فونظير  
 ارض والشجر في تفرع المار عنها  
 بخلاف الصوف والبن ونحوهما فانه  
 ناشئ عن الغير المزكاة ومن فوائدها  
 التابعة لها حيث سقطت زكاة التجارة  
 في اشروع انتج سقوطها في التابع وان  
 أعلم (قول) المستثنى ثم ينتج وذلك ان  
 التفرع على تقديم زكاة العين وانما  
 اعتبرنا التجارة في العام الأول لئلا يعجز  
 ما مضى من حولها (قوله) وعلى القديم  
 الخ قد استفدنا من هذه المسألة ان القديم  
 والجديد جاريان سواء اتفقت الزكاة  
 في وقت الوجوب أو سبقت احدهما  
 الاخرى (قوله) وحصته نصاب لك أن

تقول هلا اعتبر الخلطة مع شريكه \* (باب زكاة الفطر) \* (قول) المتمر زكاة الفطر أضيفت اليه لأن وجوبها يدخل به روى  
 ويقال لها زكاة الفطر بالكسر أي الخلطة من قوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها ويقال بالكسر ايضا للخروج قال النووي نسكها مولا  
 ليست عرسة ولا معربة بل اصطلاحية للفقهاء وقال ابن كح لا يكفر جاحدها بخلاف زكاة العين فقد ذهب بعض الصحابة الى عدم وجوبها



(قوله) من رمضان متعلق بقوله زكاة الفطر (قوله) على كل حرأى عن كل حرأى يلزم التكرار وقوله في الأول فرض معناه واجب لأن التقدير كبعد ومن محيى على بمعنى من قول الشاعر \* اذا رضى على بنو قشير \* (قول) المتبأول ليلة العيد أى لانها مضافة الى الفطر في الحديث ووجه الثاني انها قربة (١٧٧) متعلقة بالعيد فكانت كالاخصية واعتراض بأن وقت العيد من طلوع الشمس لا الفجر ووجه

الثالث اعتبار الشيئين لتعلقها بالامرين ووجهه القاضى بأن حقيقة الفطر انما تحصل بطلوع الفجر اذا الليل غير قابل للصوم فاشتراط كلا الطرفين أحدهما لدخول وقت الفطر والآخر لتحقيقه (قول) المتن عن من مات بعد الغروب أى ولو قبل التمكن من الاخراج بخلاف ما لو تلف المؤدى منه قبل التمكن فانه لاشئ عليه كتلف المال الزكوى ولو باع العبد قبل الغروب بعد أن زكى عنه لزمت المشتري بشرط الاخراج عن من مات بعد الغروب أن يكون فيه حياة مستقرة وقت الغروب (قول) المتن ويسن أن لا تؤخر عن صلاته أى عن أولها (قوله) بأن يخرج قبلها في يومه أى فهو أفضل من اخراجها ليلا لكن لو شهدوا بعد الغروب برؤيته في المساجد فقد سلف أن العبد يصلى من الغداة فهل يقال باستحباب تأخير الفطرة أم المبادرة أولى الظاهر الثاني (قوله) أمر بزكاة الفطر الخ انظر ما الصارف لهذا الامر عن الوجوب (قوله) المسلم يريد ان عبارة المتن فيها حذف من الأول لدلالة الثاني (قوله) ولو أسلمت ذممة هي واردة على الحصر في المتن (قوله) ولا فطرة على سيده ولو كانت الكفاية فاسدة وجب على السيد فطرته دون فقته (قوله) وفطرة زوجته الخ معطوف على قوله فطرته (قوله) يلزمه الضمير فيه

روى الشيخان عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حرأ وعبد ذكر أو أنثى من المسلمين (تجب بأول ليلة العيد في الاظهر) والثاني بطلوع فجره والثالث بهما (فتخرج) على الأول (عن من مات بعد الغروب دون من ولد) بعده ولا تخرج على الآخرين عن الميت وتخرج على الثاني عن المولود ويلزم من انتفاء اخراجها عنه على الأول انتفاء اخراجها عنه على الثالث (ويسن أن لا تؤخر عن صلاته) أى العبد بأن تخرج قبلها في يومه كما ذكره في شرح المذهب ودليله ما روى الشيخان عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة (ويحرم تأخيرها عن يومه) أى العيد فيجوز اخراجها فيه بعد صلاته واذا أخرت عنه تقضى (ولا فطرة على كافر) لقوله في الحديث السابق من المسلمين (الأقرب) المسلم (وقربه المسلم) فتجب عليه عنهما (في الأصح) المبنى على الأصح انها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يتحمل عنه المؤدى والثاني وهو عدم الوجوب مبنى على انها تجب ابتداء على المؤدى عنه وغيره والكافر ليس من أهلها وعلى الأول قال الامام لا صائر الى ان التحمل عنه ينوب والكافر لا تصح منه البتة وظاهر ان الامة كالعبد وعبر في الروضة كاصلها بالمستولدة ولو أسلمت ذمته تحت ذمى ودخل وقت وجوب الفطرة وهو مختلف في العدة ففي وجوب فطرته عليه الوجهان بناء على وجوب نفقة مدة الخلف وهو الصحيح الآتى في بابها وفي وجوبها على المرتد الاقوال في بقاء ملكه اظهرها انه موقوف ان عاد الى الاسلام تبنا بقاءه فيجب والا فلا ذكره في شرح المذهب (ولا) فطرة على (رقين) اما غير المكاتب فلانه لا تملك شيئا وفطرته على سيده فمنا كان أومدبرا أو أم ولدا أو معلقا العتي بصفة أو أم المكاتب فلضعف ملكه ولا فطرة على سيده عنه لنزوله معه منزلة الاجنبى وقيل تجب عليه لانه عبد ما بقى عليه درهم (وفي المكاتب وجه) انه يجب عليه فطرته وفطرة زوجته وعبدته في كسبه كتفقهم (ومن بعضه حرأ يلزمه) من الفطرة (قطعه) من الحرأية اذ الم يكن بينه وبين مالك بعضه مهايأة وكذا يلزم كلام الشريكين في عبد بقدر حصته منه اذ الم يكن بينهما مهايأة فان كانت في المستلئين اختصت الفطرة بمن وقع زمن وجوبها في نوبته وقيل يوزع بينهما كما سبق (ولا) فطرة على (معسر) وان ايسر بعد وقت الوجوب (فن لم يفضل عن قوته وقوت من في نفقته ليلة العيد ويومه شئ) يخرجها في الفطرة (فمعسر) بخلاف من فضل عنه ما يخرجها فيها من أى جنس كان من المال فهو موسر لكن بالشروط المذكور بقوله (ويشترط كونه) أى الفاضل عن ما ذكر (فاضلا عن مسكن) يحتاج اليه (وخادم يحتاج اليه في الأصح) وهذا في الابتداء فلو ثبتت الفطرة في ذمة انسان بعنا خادمه ومسكنه فيها لانها بعد الثبوت التحقت بالديون ولا يشترط كونه فاضلا عن دين الآدمي على الاشبه بالمذهب في الشرح الصغير الموافق لقتضى كلام الكبير وسكت عليه في الروضة وقال في شرح المذهب هو كما قال قالوا الامام قال يشترط بالاتفاق ومضى عليه صاحب الحاوى الصغير والمصنف في نكت

٤٥ ل يرجع لمن قوله ومن بعضه حرأ (قول) المتن فن لم يفضل بالضم والفتح (قول) المتن من في نفقته لو قال الذى يدل من لكان أولى ليشمل الدواب وقوله ليلة العيد أى تفريعا على الرابع من أقوال الوجوب بخلافه على الاخيرين نعم تجبه عليهما اعتبار الليلة التي تلها (قول) المتن عن مسكن يفتح الكاف وكسرهما (قول) المتن في الأصح أى كفى الكفارة والثاني لالان الكفارة لها بدل (قوله) ولا يشترط الخ استشكل على هذا عدم بيع المسكن والخادم وبيعهما في الدين مع ان الزكاة في الحياة مقدمة على الدين جزما

التي هي كطريقان الثانية فاطمة والاولى حاكبة للخلاف (قوله) وذلك بملك الخزي ويسلم ليس على مسلم في عبده ولا قريبه صدقة  
الامانة الفطر في الرقيق وليس الباقي (قول) المتن ولا العبد الى آخره في عطفه على ماسلف يجوز لان العبد لا يلزمه فطرة نفسه وبه تعلم  
ان البعض يلزمه من فطرة زوجته بقدر ما فيه من الحرية (قوله) واختلاف مبنى الخ أي (١٧٨) فان قلنا تجب على المؤدى عنه ابتداء

التنبيه ويؤخذ مما ذكر طريقان (ومن يلزمه فطرته لزمه فطرة من لزمه نفقته) وذلك بملك أو قرابة  
أو نكاح (لكن لا يلزم المسلم فطرة العبد والقريب والزوجة الكفار) وان لزمه نفقته لم يملكه  
في الحديث السابق من المسلمين (ولا العبد فطرة زوجته) حرة كانت أو أمة وان لزمه نفقته في  
كسبه لانه ليس أهلا لفطرة نفسه فكيف يحمل عن غيره (ولا الابن فطرة زوجته أبيه) وان لزمه  
نفقته لزوم الاعفاف الآتي في باب (وفي الابن وجه) انه يلزمه فطرتها كنفقتها وقال الاول الاصل  
في النفقة والفطرة الاب وهو معسر ولا تجب الفطرة على المعسر بخلاف النفقة فيحملها الابن (ولو  
اعسر الزوج أو كان عبدا فلا يظهر انه يلزم زوجته فطرتها وكذا سيد الامة) والثاني لا يلزمهما  
والخلاف مبنى على انها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يتحملها المؤدى قلزمهما أو تنجب ابتداء على  
المؤدى فلا تلزمهما هذا أحد الطريقين في المسئلتين (قلت الاصح المنصوص لا يلزم الحرة) ويلزم  
سيد الامة (والله أعلم) هذا الطريق الثاني تقرير النصين والفرق كمال تسليم الحرة نفسها بخلاف  
الامة لاستخدام السيد لها (ولو انقطع خبر العبد) الغائب مع توصل الرفاق (فالذهب وجوب  
اخراج فطرته في الحال وقيل اذا عاود في قول لاشئ) وجه وجوبها ان الاصل بقاؤه حيا ووجه  
مقابله ان الاصل براءة الذمة منها وعلى الاول الذي قطع به بعضهم الخلاف في وجوب اخراجها في الحال  
والثاني منه قاسها على ركة المال الغائب والاول قال المهلة شرعت فيه لمعنى العاود وهو غير معتبر هنا  
(والاصح ان من أسير بعض ساع) وهو فطرة الواحد (يلزمه) أي اخراجه محافظة على  
الواجب بقدر الامكان والثاني يقول لم يقدر على الواجب (و) الاصح (انه لو وجد بعض الصبيان  
قدم نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير ثم الاب ثم الام ثم ولده الكبير) فاذا وجد صاعا أخرجه عن نفسه  
وقيل عن زوجته ووجهه بأن فطرتها دين والدين يمنع وجوب الفطرة على طريق تقديم وقيل يتخير بينهما  
أوصاف اخراجهما عن نفسه وزوجته مقدمة على القريب لان نفقتها آكد اذا لا تسقط بمضى الزمان  
بخلاف نفقته وقيل يؤخرها عن القريب لان علقته لا تنقطع وعلقته يعرض لها الا شطاع وقيل يتخير  
بينهما أو ثلاثة أصعفا كالأخراجه الثالث عن ولده الصغير والرابع عن الاب والحامس عن الام وفي  
شرح المذهب عن الامام وغيره حكاية وجه بتقديم الولد الكبير على الابوين ووجه بتقديم الام على  
الاب ووجه بأنه يتخير بينهما كاخلاف في نفقتهما لكن الاصح منه تقديم الام قال والفرق ان النفقة  
تجب لسد الخلة والام أحوج وأقل حيلة والفطرة تجب لتطهير المخروج عنه وتشريفه والاب أحق  
بهذا فانه منسوب اليه ويشرف بشرفه (وهي) أي فطرة الواحد (صاع وهو ستمائة درهم وثلاثة  
وتسعون وثلث) لانه أربعة أمداد والمدرطل وثلث بالبغدادى والرطل مائة درهم وثلثون درهما  
(قلت الاصح ستمائة وخمسة وثمانون درهما وخمسة اسباع درهم لما سبق في زكاة البات والله أعلم)  
من ان الاصح ان رطل بغداد مائة درهم وثمانية وعشرون درهما وأربعة اسباع درهم قال ابن الصباغ  
 وغيره الاصل في ذلك الكيل واعاقدته العلماء بالوزن استظهارا قال في الروضة يختلف قدره وزنا  
 باختلاف جنس ما يخرج كالذرة والحمص وغيرهما والصواب ما قاله الدارمي ان الاعتماد على الكيل  
 بصاع معاير بالصاع الذي كان يخرج به في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ومن لم يجد وجب عليه

فيلزمهما قال في شرح المذهب  
لان الوجوب عليهما والزوج متحمل  
فاذا تجز عن العمل بقي الوجوب في محله  
بخلاف ما اذا قلنا تجب على المؤدى فانه  
لا يحق عليهما (قوله) بخلاف الامة  
أي فلا تنقل الفطرة عن السيد وانما  
الزوج كالضامن فاذا لم يقدر بقي الوجوب  
على السيد (قوله) مع توصل الرفاق  
يعني انقطع خبره مع توصل محبي الرفاق  
من تلك الناحية ولم يتجددوا بخبره بخلاف  
ما اذا انقطع خبره مع عدم توصل الرفاق  
فانه ينبغي ان تجب الزكاة قولا واحدا  
لانه قد يكون سبب انقطاع الخبر عدم  
توصل الرفاق وهذا امراده رحمه الله  
فلينأمل (قول) المتن وفي قول لاشئ  
هو مخرج من نصه على عدم اجرائه  
في الكفارة قال العراقي والاحسن ان  
يقول وقيل قولان ثانيهما لاشئ (قوله)  
ووجه مقابله الضمير فيه يرجع لقول  
المتن وفي قول لاشئ (قوله) الخلاف  
في وجوب اخراجها في الحال عبارة  
الروضة واذا أوجبنا الفطرة فالذهب  
وجوب اخراجها في الحال ونص في الاملاء  
على قولين وصرح في شرح المذهب  
بطريقين ورجح الجزم فصاحب المنهاج  
رحمه الله أراد بالمذهب هنا بالنظر  
لوجوب الاخراج أحد القولين من  
الطريق الحاكمة للخلاف فيه  
وبالنظر لوقت الاخراج لطريق القطع  
وقوله وقيل اذا عاود هو أحد القولين من  
الحاكمة لقولي الاملاء فلو قال وقيل  
قولان أحدهما اذا عاود كان أولى

(قوله) لمعنى النماء أي الذي يفوته في الغيبة هذا مقتضى كلامهم لكن هذا التعليل انما علل به من منع الوجوب في المال الغائب اخراج  
وأما تأخير الاخراج فيه فعلى بأنه غير متمكن من الاخراج منه والتسليف من غيره خرج لاحتمال تلفه (قوله) والثاني يقول الخ أي قياسا على  
الرقة في الكفارة

اخراج قدر يتقن انه لا ينقص عنه وعلى هذا فالقدر بخمسة ارطال وتلت تقريب (وجنسه) أى الصاع الواجب (القوت المعشر) أى الذى يجب فيه العشر وكذا انصفه (وكذا الاقط فى الاظهر) بفتح الهمزة وكسر القاف قال فى التحرير هولبن يابس غير منزوع الزبد روى الشيخان عن أنى سعيد الخدرى قال كان يخرج اذا كان فىنا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغيراً وكبيراً ومملوكاً صاعاً من طعام أو صاعاً من أقط أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب ومنشأ القولين التردد فى صحة الحديث وقد صرح بذلك قطع بعضهم بجوازه قال فى الروضة ينبغي ان يقطع بجوازه لصحة الحديث فيه من غير معارض وفى معناه اللبن والجن فيجزئان فى الاصح وأجزأ كل من الثلاثة لمن هو قوته ولا يجزئ النخيض والمصل والسمن والجن المنزوع الزبد لا تنفعا الاقياس بها ولا الملع من الاقط الذى أقصد كثرة الملع جوهره بخلاف ظاهر الملع فيجزئ لكن لا يحسب الملع فيخرج قدر يكون محض الاقط منه صاعاً (ويجب) فى البلدى (من قوت بلده وقيل يتخير بين) جميع (الاقوات) لقوله فى الحديث السابق صاعاً من طعام أو صاعاً من أقط أو صاعاً من شعير الى آخره وأجاب الأولان بان أوفيه ليست للتخير بل لسان الأنواع التى تخرج منها فلو كان قوت بلده الشعير وقوته البرتجما تعين البر على الثانى وأجزأ الشعير على الأول وأجزأ غيرهما على الثالث وعبر فى المحرر والروضة وأصلها بغالب قوته وغالب قوت البلد (ويجزئ) على الأولين (الاعلى عن الأدنى ولا عكس والاعتبار) فى الأعلى والأدنى (بالقيمة فى وجه) فاقبته أكثر من قيمة الآخر أعلى والآخر أدنى ويختلف الحال على هذا باختلاف البلاد والاقوات الا ان تعتبر زيادة القيمة فى الأكثر (وبزيادة الاقياس فى الاصح فالبر خير من التمر والأرز) قال فى شرح المذهب والزبيب والشعير (والأصح ان الشعير خير من التمر) لانه أبلغ فى الاقياس وقيل التمر خير منه (وان التمر خير من الزبيب) لذلك أيضاً وقيل الزبيب خير منه قال فى شرح المذهب والصواب تقديم الشعير على الزبيب أى من ترد فيه للشج أبى محمد كترده فى التمر والزبيب وحزم بتقديم التمر على الشعير وقدم البغوى الشعير على التمر فعبر عن قوليهما وعن تردد الأول بالوجهين (وله ان يخرج عن نفسه من قوت) واجب (وعن قريبه) أو عبده (أعلى منه ولا بعض الصاع) عن واحد بان يخرج من قوتين وان كان أحدهما أعلى من الواجب كان وجب التمر فأخرج نصف صاع منه ونصف من البر قال الرافعى ورأيت لبعض المتأخرين تجوز به وهو خلاف ظاهر الحديث أول الباب فرض صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ولو ملك نصفين من عبدين فأخرج نصف صاع عن أحد النصفين من الواجب ونصفا عن الثانى من جنس أعلى منه جاز وعلى التخيير بين الاقوات له اخراجها من جنسين بكل حال (ولو كان فى بلد اقوات لأغلب فيها تخير) بينها فيخرج ما شاء منها (والأفضل أشرفها) أى أعلاها وهذا التعبير موافق لتعبير المحرر فيما تقدم بغالب قوت البلد (ولو كان عبده ببلد آخر فلا يصح ان الاعتبار بقوت بلد العبد) بناء على الأصح انها يجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يحتمل عنه المؤدى والثانى الاعتبار بقوت بلد المالك بناء على انها يجب ابتداء على المؤدى عن غيره (قلت الواجب الحببة السليم) فلا يجزئ السوس والمعيب ولا الدقيق والسويق كما ذكره الرافعى فى الشرح (ولو أخرج من ماله فطرة ولده الصغير الفنى جاز كأجنبى اذن) فيجوز اخراجها عنه (بخلاف الكبير) فلا يجوز بغير اذنه لان الاب لا يستقل بتملكه بخلاف الصغير فكأنه ملكه فطرته ثم أخرجها عنه (ولو اشتريه موسر ومعرى فى عبد لزم الموسر نصف صاع) ولا يجب غيره ذكر المستثنين فى الروضة (ولو أيسر) أى المشترك فى عبده (واختلفوا) باختلاف قوت بلديهما أو قوتهما (أخرج كل واحد نصف صاع من

(قوله) وهولبن يابس قال ابن الاعرابى يعمل من ألبان الابل خاصة وعمله فى الكفاية بأنه مقتات مما يجب فيه الزكاة ومكالم فيجزئ كالجبوب وقضية تعليله عدم اجزاء المتخذ من غير الزكوى كالمخخذ من لبن الطيبة (قوله) والمصل قبل هوماه الاقط قالة فى الجمل وغيره وفى السان هو لبن منزوع الزبد وفى النهاية هو النخيض (قول) المتى وقيل قوته أى لانها تابعة لقوته وواجبة فى الفاضل منها فكانت منها والا قول قاس على ثمن المبيع (قوله) لبيان الأنواع أى وتعددتها باعتبار تعدد التواحيى المخرج منها فى زمنه عليه الصلاة والسلام (قول) المتى ويجزئ الأعلى الخ خولف ذلك فى الزكاة فلم يجز اخراج الذهب عن الفضة مثلاً قال الرافعى لا ان الزكوات المالية متعلقة بالمال فأمر أن يواسى الفقراء بما واساه الله تعالى به والفطرة زكاة البدن فوقع النظر فيها لما هو غذاء البدن والأعلى يحصل هذا الغرض وزيادة (قول) المستن والاعتبار بالقيمة الى آخره لانه أنفع للفقراء (قوله) ويختلف الخ لم يذكر مثل هذا فى زيادة الاقياس الآتى كانه والله أعلم لان الحكم فيه اعتبار زيادة الاقياس فى الأكثر (قول) المستن تخير أى ويقارق تعين الاغبط فى اجتماع الخفاق وبنات اللبون لان زكاة المال متعلقة بعين المال (قوله) وهذا التعبير يؤيد قوله لأغلب فيها تخير حيث جعل التعبير عند عدم الغلبة فدل على اعتبار الغلبة عند وجودها (قوله) والمعيب منه ان يكون متغير الطعم أو الرائحة (قول) المستن ولو أخرج من ماله الخ بخلاف الوصى والقيم فلا يخرجان من مالهما الا باذن العاضى

بذلك ثلاثة عشر من قبلوا طيبة فأخرج أحدهم ثلث شاة والآخرة ما بقيمة ذلك والآخرة صام بعده  
 من قبله الزكاة الخ) أي بلب شرط من تلزمه الزكاة وشرط المال الذي تجب فيه الزكاة وأما بيان الأنواع التي تجب فيها فقد سلف ذلك  
 فيما سلف (قوله) وترجم بعده بفصلين يريد أن الفصلين ليسا من الباب فلا (١٨٠) يعترض بأن الذي فهم ما ليس بعضا من

هذا الباب (قول) المت شرط وجوب  
 زكاة المال الاسلام قبل ان أراد  
 التكليف المقتضى للعقاب الاخرى  
 فهو نوع لان الكافر عندنا مكلف  
 بالفروع وان اراد التكليف بالاخراج  
 أشكل عطف الحرية لانها شرط في أصل  
 تعلق الخطاب وقوله زكاة المال خرج  
 زكاة الفطر فانها تجب على الكافر  
 في قربه المسلم ونحوه (قوله) لضعف  
 ملكه أي فلا يحتمل المواصلة بدليل عدم  
 وجوب نفقة القريب عليه (قوله)  
 يصير ما في يده لسيده أي فيبتدأ حوله من  
 حينئذ (قوله) اذا انفصل حيا ولو  
 انفصل ميتا قال الاسنوي والمتجه عدم  
 الوجوب على الورثة لضعف ملكهم  
 (قول) المتن ولا يجب دفعها حتى يعود  
 وذلك لانه غير متمكن منه والتكليف  
 من غيره لا يتجه لان المال قد تلف \* تنبه  
 لو كان قادرا على خلاص المصوب أو  
 المجعود يئسه وجبت الزكاة والاخراج  
 حالا قطعاً وقد أشار اليه الشارح في  
 الفرق الآتي ويأتي في المتن ذكره في الدين  
 (قوله) والثاني وحكي قد عا الخ آخر  
 ذكره عن قول المهاج ولا يجب الخ  
 لم يترع من الاول بفرعه (قول) المتن  
 والمشتري قبل قبضه أي تجب فيه قطعا  
 وقيل فيه القولان ثم على طريق القطع  
 المتجه وجوب الاخراج من غير توقف على  
 القبض بخلافه على طريق القولين كذا  
 قاله الاسنوي وقد يشكل عليه ما سبأ في  
 للشارح في قول المتن وقيل يجب دفعها  
 قبل قبضه حيث قال انه مبني على طريق

\*(باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه)\*

مما يأتي بيانه كالمغصوب والصال وغيرهما وترجم بعده بفصلين (شرط وجوب زكاة المال) بأنواعه  
 السابقة من حيوان ونبات ونقد وتجارة على ملكه (الاسلام) لقوله في حديث الصدقة السابق  
 أول زكاة الحيوان فرضها على المسلمين فلا تجب على الكافر وجوب مطابقة ما في الدنيا لكن تجب  
 عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة كما تقر في الأصول ويسقط عنه بالاسلام ما مضى ترغيبا فيه  
 (والحرية) فلا تجب على القن اذا ملكه سيده ما لا زكوا بواو قلنا يملكه على قول مرجوح يأتي في باب  
 لضعف ملكه اذ السيد انتزاعه متى شاء ولا زكاة فيه على السيد لان ملكه زائل وقيل نعم لان ثمره الملك  
 باقية اذ يتصرف فيه كيف شاء والمذبر وأم الولد كالقن فيما ذكر (وتلزم المرتدان أبقينا ملكه)  
 مؤاخذاً له بحكم الاسلام فان أزلناه فلا أوقلنا موقوف وهو الاظهر الآتي في باب فوقه ان عاد الى  
 لاسلام لزمته تبين بقاء ملكه وان هلك مرتدا فلا والخلاف كما في الروضة وأصلها فيما حال عليه  
 الحول في الردة أما التي لزمته قبلها فلا تسقط جزا ويحجزه الاخراج في حال الردة في هذه وفي الاولى  
 على قول الأزوم فهم ينظر الى جهة المال وفيه احتمال لصاحب التقريب نظرا الى ان الزكاة قريبة  
 مفتقرة الى التبة (دون المكاتب) فلا تلزمه لضعف ملكه اذ لا يرث ولا يورث عنه ولا يعق عليه  
 قريبه وبتمجيذه نفسه يصير ما في يده لسيده (وتجب في مال الصبي والمجنون) ويخرجهما منه وليهما  
 لشمول حديث الصدقة السابق لهما ولا تجب في المال المنسوب الى الجنين اذ لا وثوق بوجوده  
 وحياته وقيل تجب فيه اذا انفصل حيا (وكذا من ملك يعضه الحرف نصا) تجب زكاه عليه  
 (في الاصح) لتما ملكه والثاني لا تجب عليه لتقصه بالرق (و) تجب (في المغصوب والصال  
 والمجعود) كان أودع فجعد أي تجب في كل مما ذكر (في الاظهر) ماشية كان أو غيرها (ولا يجب  
 دفعها حتى تعود) فيخرجها عن الاحوال الماضية ولو تلف قبل التمكس سنطت والثاني وحكي قد عا  
 انها لا تجب في المذكورات لتعطل غنائها وفائدتها على مالكها بخروجها من يده وامتاع تصرفه  
 فيها (والمشتري قبل قبضه) بان حال عليه الحول في يد البائع تجب فيه الزكاة على المشتري  
 (وقيل فيه القولان) في المغصوب وفرق الاول بتعذر الوصول اليه وانتزاعه بخلاف المشتري لانه  
 منه تسليم الثمن (وتجب في الحال عن) المال (الغائب ان قدر عليه) وتخرج في بلده فان كان  
 سائرا فلا يجب الاخراج حتى يصل اليه (والا) أي وان لم يقدر عليه لا يقطع الطريق أو انقطاع  
 خبره (فكمغصوب) فتجب فيه في الاظهر ولا يجب اخراجها حتى يصل اليه (والدين ان كان

ماشية

القطع قلت لا اشكال لانه هنا متمكن من الوصول بدفع الثمن بخلاف ما يأتي (قوله) فان كان سائرا يرجع لقول

الشارح المال

(قوله) وما في الذمة الخ اعترضه الراعي بأنه يذكر في السلم في اللحم كونه لحم راعية أو معلومة فإذا جاز أن يثبت في الذمة لحم راعية جاز أن يثبت الراعية نفسها وضعه القنوي بأن المدعي اتصافه بالسوم المحقق وثبوتها في الذمة أمر تديري (قوله) ولأن الملك غير تام فيه يؤخذ من هذا التعليق أن المكاتب لو أحوال سيده (١٨١) بالنجوم على شخص يجب الزكاة فيه لأنه لازم لا يسقط عن ذمة المحال عليه

بتجيز المكاتب ولا يفسخه (قول) المتن أو عرضاً أي للتجارة (قوله) لأنه لا ملك في الدين استشكل هذا بأنه لو حلف لا مال له وله دين مؤجل أو حال حنث به (قول) المتن وإن تيسر لو تيسر أخذه بالظفر فالظاهر الأوزم في الحال (قوله) على الظفر هي الطريقة الحاكية للخلاف وقوله وقبل قطعها هي الطريقة القاطعة (قوله) ولا يجب حتى يقبض هو على الطريقين لكنه متطوع به على الأولى وقول المتن وقبل يجب مفرع على طريق القطع كاد كره الشارح ثم قوله قبل قبضه أولى منه قبل حلوله كإنه عليه الاسنوي وغيره وقوله وقبل يجب الخ إذا كان المدينون ملئاً ولا نع سوى الاجل وقوله أقيس على المال الغائب ردباً أن المؤجل لو كان مائتين مثلاً فلا بد من إخراج الخمسة والتكليف بها إجماع لأنها تساوي أكثر من خمسة مؤجلة (قوله) بأنه لا يتوصل الخ أي فالخ بالقبض (قول) المتن ولو اجتمع زكاة ولو زكاة فطر (قول) المتن ودين \* فائدة \* ظاهر إطلاق المصنف الدين أن الحادث كغيره في جريان الخلاف وهو كذلك (قوله) لاقتنار الآدمي الخ أي وكما يقدم القصاص على القتل بالردة والقطع بالسرقة (قول) المتن وقبضها خرج ما إذا لم يقبضها فإنه ان \* تنبيه \* كلام المنهاج يشعر بأن الخلاف

ماشية أو غير لازم كمال كآلة فلا زكاة فيه أما الماشية فلأن شرط زكاتها السوم وما في الذمة لا يتصف بسوم وأما مال الكآلة فلأن الملك غير تام فيه وللعبد اسقاطه متى شاء (أو عرضاً أو نقداً فكذا) أي لازكاة فيه (في القديم) لأنه لا ملك في الدين حقيقة (وفي الجديد) أن كان حالاً وتعدراً أخذته لا عسار وغيره) أي كجود ولا يثبت أو مطلق أو غيبه (فكمغصوب) فتجب فيه في الظاهر ولا يجب إخراجها حتى يحصل (وإن تيسر) أخذه بأن كان على ملى مقر حاضر بادل (وجب تركه في الحال) وإن لم يقبض (أو مؤجلاً فالذهب أنه كمغصوب) فتجب فيه في الظاهر وقبل قطعها ولا يجب دفعها حتى يقبض (وقبل يجب دفعها قبل قبضه) وهو مبني على طريق القطع المقيس على المال الغائب الذي يسهل احضاره ووجه طريق الخلاف بأنه لا يتوصل إلى التصرف فيه قبل الحلول وقبل لا تجب فيه قطعاً لأنه لا يملك شيئاً قبل الحلول (ولا يمنع الدين وجوبها في الظاهر الأقوال) لا مطلق النصوص الواردة فيها والثاني يمنع كمانع وجوب الحج (والثالث يمنع في المال الباطن وهو النقد والعرض) والر كآلة الفطر كسيأتي في الفصل ولا يمنع في الظاهر وهو الماشية والزروع والثمار والمعدن والفرق أن الظاهر ينوب نفسه والباطن انما ينوب بالتصرف فيه والدين يمنع من ذلك ويجوز إلى صرفه في قضائه وسواء كان الدين حالاً أم مؤجلاً من جنس المال أم لا (فعلى الأول) لو حجر عليه لدين خال الحول في الحجر فكمغصوب) لأن الحجر مانع من التصرف ولو عين الخاك لم لكل من غرمانه شيئاً من ماله ومكمنهم من أخذه خال الحول قبل أخذه فلا زكاة عليه قطعاً لضعف ملكه وقبل فيها خلاف المغصوب (و) على الأول أيضاً (لو اجتمع زكاة ودين آدمي في تركه) بأن مات قبل أداء الزكاة (قدمت) تهديما لدين الله وفي حديث الصديقين فدين الله أحق بالقضاء (وفي قول) يقدم (الدين) لاقتنار الآدمي واحتياجه (وفي قول يستويان) فيوزع المال عليهما لأن الزكاة تعود فائدتها إلى الآدميين أيضاً (والغنية قبل القسمة) اختار القاسم أن يملكها ومضى بعده حول والجميع صنف زكوى وبلغ نصيب كل شخص نصيباً أو بلغه المجموع في موضع ثبوت الخلطة) ماشية كانت أو غيرها (وجب زكاتها) أي وإن لم يحتار وأتملكها (فلا) زكاة عليهم فيها لأنها غير مملوكة لهم أو مملوكة ملكاً في نهاية من الضعف يسقط بالأعراض وكذا لو اختار وأتملكها وهي أصناف فلا زكاة فيها سواء كانت مما تجب الزكاة في جميعها أم بعضها لأن كل واحد لا يدري ماذا يصيبه وكما نصيبه وكذا لو كانت صنفاً لا يبلغ نصيباً إلا بالخمسة فلا زكاة عليهم لأن الخلطة لا تثبت مع أهل الخمسة إذا زكاة فيه لأنه لغيره عين (ولو أصدقها نصاب سائمة معنار لمها زكاة إذا تم حول من الأصداق) سواء دخل بها أم لا وسواء قبضته أم لا لأنها ملكته بالعقد واحتراز بالعين عما في الذمة فلا زكاة فيه كما تقدم (ولو أكرى داراً أربع سنين ثمانين ديناراً وقبلها فالاظهار أنه لا يلزمه أن يخرج الزكاة ما استقر) لأن ما لا يستقر معرض للسقوط بانهدام الدار فملكه ضعيف والفرق بين هذا وبين ما ذكر في مسئلة الأصداق أنه معرض أن يعود نصفه بالطلاق قبل الدخول أن يعود نصفه بملك جديد من غير انفساخ لعقد بخلاف عود بعض الأجرة فإنه بانفساخ الإجارة (فيخرج عند تمام السنة الأولى زكاة عشرين)

٤٦ ل ل كانت في الذمة فعلى الخلاف في الدين وإن كانت معينة فساكيسع قبل القبض في الإخراج وإن الوجوب يحجز به وهو كذلك



(قول) المئتين وعشرين لستين لا يخفى ان الفقهاء بتمام السنة الاولى ملكوا من هذه العشرين نصف دينار فلم يكن مالها جميعها في الحول الثاني بل تسعة عشر دينار ونصف واذا سقط النصف فيسقط ما يقابل من الزكاة وهو ربع عشره فمجموع ما يلزمه لتمام السنة الثانية دينار ونصف الاربع عشر النصف وقس الاخراج بعد الثالثة والرابعة على ذلك هكذا استدركه الرافعي ناقله عن الاصحاب ولا يمنع منه اخراج الزكاة من غير التمانين وينبغي أن يتفطن أيضا لآخر آخر وهو ان الحول الثاني مثلاً في مقدار الزكاة من الاعطاء لا من حين تمام الحول الذي قبله لان حصة الفقراء باقية على وجه الشركة الى حين الاعطاء وحاول شيخنا رحمه الله الجواب عن اشكال الرافعي المذكور بتصور المسئلة بالتججيل عن التمانين أولاً وهو غفلة عن المنقول قال السبكي في شرحه (١٨٢) \* فرع \* قال الروياتي عن والده اذا قلنا

بالمذهب فلو جعل زكاة ما زاد على قسط الاول لم يجز ولو جعل زكاة عشرين في العام الاول حيث تكون الاجرة مائة فان كان مضى أربعة أخماس الحول جاز والا فلا لانه ما لم يعلم وجود النصاب في ملكه فتجمله غير جائز كما لو كان له درهم لا يعلم بلوغها نصاً بافجّل عنها ثم علم فانه لا يجوز قال السبكي وقياسه ان مسألة المناج لا يصح التججيل فيها ولا في العشرين الاولى لانه متى انقضت الاجارة في الحول الاول فلانصاب انتهى اللهم الا أن يقال هذه مقالة يا باها عموم قولهم يجوز التججيل لعام بعد انعقاد الحول (قوله) وما اذا كانت معنة لم يقبل وقبضت لانه لا فرق بين القبض فيها وعدمه ثم لا يخفى ان التي في الذمة ولم تقبض كذلك غاية الامر انه يطرقها خلاف الدين كما ان المعنة قبل القبض يطرقها خلاف المشتري قبل قبضه \* (فصل تجب الزكاة الخ) \* أي اذاؤها

لأنها التي استقر ملكه عليها (ولتمام الثانية زكاة عشرين لسنة) وهي التي زكاه (وعشرين لستين) وهي التي استقر ملكه عليها الآن (ولتمام الثالثة زكاة أربعين لسنة) وهي التي زكاه (وعشرين لستين) وهي التي استقر ملكه عليها الآن (ولتمام الرابعة زكاة ستين لسنة) وهي التي زكاه (وعشرين لاربع) وهي التي استقر ملكه عليها الآن (والثاني يخرج لتمام الاولى زكاة التمانين) لانه ملكها ملكاً تاماً والكلام فيما اذا كانت اجرة السنين متساوية وأخرج الزكاة من غير المقبوض وفي الروضة كأصلها ان كلام نقلة المذهب يشمل ما اذا كانت الاجرة في الذمة وقبضت وما اذا كانت معنة

\* (فصل تجب الزكاة) \* أي اذاؤها (على الفور اذا تمكّن وذلك بحضور المال والاصناف) أي المستحقين لأن حاجتهم اليها ناجزة أما زكاة الفطر فوسعة بلبلة العيد ويومه كتمتد في بابها (وله أن يؤدى بنفسه زكاة المال الباطن) وقد تقدم انه النقد والعرض وزيد عليها ما هناء في الروضة كأصلها الر كاز وزكاة الفطر (وكذا الظاهر) وهو الماشية والزروع والثمار والمعدن (على الجديد) والتقديم يجب دفع زكاته الى الامام وان كان جائراً لنفاذ حكمه فلو فرقها المالك بنفسه لم تحسب وقيل لا يجب دفعها الى الجائر (وله) مع الاداء بنفسه في المالين (التوكيل) فيه (والصرف الى الامام) بنفسه أو وكيله (والاظهر ان الصرف الى الامام أفضل) من تفريقه بنفسه لانه أعرف بالمستحقين وأقدر على التفريق بينهم والثاني تفريقه بنفسه أفضل لانه بفعله نفسه أوثق وهذا كافي في الروضة وأصلها في المال الباطن أما الظاهر فصرف زكاته الى الامام أفضل قطعاً وقيل على الخلاف وهو وجهان وقيل قولان (الأن يكون جائراً) فنفرق المالك بنفسه أفضل من الصرف اليه وقيل فيه الخلاف وتفريقه بنفسه أفضل من التوكيل بلا خلاف قال في الروضة والدفع الى الامام أفضل من التوكيل قطعاً وفيها كأصلها لو طلب الامام زكاة الاموال الظاهرة وجب التسليم اليه بلا خلاف وأما الاموال الباطنة فقال الماوردي ليس للولادة نظر في زكاتها وأربابها أحق بها فان بدلوها طوعاً قبلها والى (وتجب التبة فنوى هذا فرض زكاة مالى أو فرض صدقة مالى ونحوهما) أي زكاة مالى المفروضة أو صدقة مالى المفروضة وعبر في الروضة وأصلها وشرح المذهب بالصدقة المفروضة ولو نوى الزكاة دون الفرضية أجزأه وقيل لا كما لو نوى صلاة الظهر وردت بان الظهر قد تقاع نفلاً كالعادة والزكاة لا تقاع الا فرضاً وفي شرح المذهب وقال البغوي ان قال هذه زكاة مالى كفاه وان قال زكاة مالى في اجزائه وجهان ولم يصح شيئاً وأصحهما الاجراء (ولا يصح كفى هذا فرض مالى) لانه يكون كماردة ونذراً (وكذا

بقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وخالف الباطن لأن الناس لهم غرض في اخفاء أموالهم فلا يفوت ذلك عليهم والظاهر (الصدقة) لا يطلب اخفاؤه (قوله) لانه بفعله نفسه أوثق وليناول ثواب تقديم الاقارب والجيران فنفرق المالك بنفسه أفضل أي ولو كان المال طاهراً كافي الروضة وأصلها وخالف في شرح المذهب فرجح ان صرف الظاهر حتى الى الجائر أفضل (قوله) أفضل من الصرف اليه وقيل فيه الخلاف أي فالراجح القطع بكونه أفضل وحينئذ فلا استثناء راجع الى المال الباطن ويدل عليه تقديم الشارح لذكر مقابل الاظهر وهذا ميل من الشارح الى ما في شرح المذهب من ان صرف الظاهر للامام أفضل وان كان جائراً خلاف ما في الروضة

(قوله) لظهورها أى وكثرة ورودها فى القرآن بمعنى ذلك قال تعالى خذ من أموالهم صدقة وقال تعالى ومنهم من يلزك فى الصدقات وقال تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين (قوله) وقال فى شرح المذهب الخ حاصله انه اذا قال هذا صدقة لا يصح كفى على الاصح الذى قطع به الجمهور وأما صدقة مالى فعبيرها فى شرح المذهب بالاصح فقط وانما قطع بذلك لأن الصدقة اذا لم تنصف بكثر مجموعها لا طلاقها على غير المال كما فى حديث بكل تكبيرة صدقة (١٨٣) (قول) المتن ولا يجب تعيين المال قال الاستوى حتى لو قال هذا عن هذا أو هذا كفى قال فلو تلف

أحدهما بعد الاداء فله جعله عن الباقي (قوله) لم يكن له صرفه الخ أى بل تقع نافذة (قول) المتن وتكفى نية الموكل الخ أى كما تكفى عند الدفع الى السلطان ولو وجدت النية من الخاطب بالزكاة مقارنة لفعله ووجه الثانى القياس على الحج وفرق الاول بأن أفعال النائب فى الحج كالموكل فى الزكاة لأن البراءة حصلت بهما وقد وجدت فى الموضعين بمن وجد منه الفعل المبرئ واعلم انه لو عزل قدر الزكاة أولا ونوى كان كافيا على الاصح قال الاستوى الوجهان فى مسألة الكتاب مبنيان على هذين الوجهين (قوله) والثانى لا يكفي بل لابد الخ قضية الكلام ان الوكيل فى هذه الحالة ينوى وان لم يقض له النية وفيه نظر (قوله) فى المسائل الثلاث يرجع لسكل من قوله ولو نوى الوكيل الخ وقوله الا أن يكون وقوله ولو نوى الموكل وقوله لم تجب النية الخ أى ويجزئه فعل الامام من غير نية هذا قضية كلامه قد بره (قوله) وان قلنا الخ عبارة الرافعى وان قلنا بالبراءة ففي وجوب النية عليه وجهان وظاهر المذهب الوجوب انتهى ولا جمل ما ذكره الشارح والرافعى اعترض الاستوى على المهاج وقال كان ينبغي له تقديم المسألة الثانية على الاولى وان لا يعبر فى الاولى بالاصح لان فيها طريقين \* (فصل لا يصح تعجيل الزكاة الخ) \* اعلم

الصدقة أى صدقة مالى (فى الاصح) لانها تكون نافذة والثانى يكفي لظهورها فى الزكاة وعبرة الروضة كأصلها ولا يكفي مطلق الصدقة على الاصح وقال فى شرح المذهب على المذهب وبه قطع الجمهور وعبر فيه فى الاولى بالاصح (ولا يجب تعيين المال) المزكى فى النية عند اخراج الزكاة (ولو عين لم يقع أى المخرج (عن غيره) فلو ملك مائتى درهم حاضرة ومائتين غائبة فأخرج خمسة دراهم نية الزكاة مطلقا ثم بان تلف الغائبة فله جعل المخرج عن الحاضرة ولو كان عنه عن الغائبة لم يكن له صرفه الى الحاضرة والمراد الغائبة عن مجلسه لا عن البلد بناء على منع نقل الزكاة وهو الاظهر الا فى كتاب قسم الصدقات (ويلزم الولي النية اذا أخرج زكاة الصبي والمجنون) فلو دفع بلانية لم يقع الموقع وعليه الضمان كما قاله ابن كجب وضعم اليهما فى شرح المذهب السفه (وتكفى نية الموكل عند الصرف الى الوكيل فى الاصح والافضل أن ينوى الوكيل عند التفريق أيضا) على المستحقين والثانى لا تكفى نية الموكل وحده بل لابد من نية الوكيل المذكورة ولو نوى الوكيل وحده لم يكف الا أن يكون الموكل قوض اليه النية فتكفى ولو نوى الموكل وحده عند تفريق الوكيل كفى قاله فى شرح المذهب ونفى فيه الخلاف فى المسائل الثلاث (ولو دفع) الزكاة الى السلطان كفت النية عنده أى عند الدفع اليه وان لم ينو السلطان عند القسم على المستحقين لانه نائمهم فالدفع اليه كالدفع اليهم (فان لم ينو) عند الدفع اليه (لم يجزئ على الصحيح وان نوى السلطان) عند القسم عليهم كما لا يجزئ الدفع اليهم بلانية والثانى يجزئ نوى السلطان أم لم ينو لانه لا يدفع اليه الا الفرض ولا يقسم الا الفرض فأغنت هذه القرينة عن النية (والاصح انه يلزم السلطان) النية (اذا أخذ زكاة المتع) من أداها نية عنه لتجزئه فى الظاهر فلا يطالب بها ثانيا وقيل تجزئه من غير نية فلا يلزم السلطان (و) الاصح (ان ينو) أى السلطان (تكفى) فى الاجزاء باطننا إقامة لها مقام نية المالك والثانى لا تكفى لان المالك لم ينو وهو متعبد بان يتقرب بالزكاة وبخى الامام والغزالي الخلاف الاول على الثانى قلنا لان قلنا لا تبرأ ذمة المتع باطننا لم تجب النية على الامام وان قلنا تبرأ فوجهان أحدهما لا تجب لثلاثها وان المالك فيما هو متعبد به والثانى تجب لان الامام فيما يليه من أمر الزكاة كولى الطفل والمتع مقهور كالطفل \* (فصل لا يصح تعجيل الزكاة) \* فى المال الحولى (على ملك النصاب) لفقد سبب وجوبها (ويجوز) تعجيلها (قبل الحول) بعدم ملكه النصاب لوجود السبب والاول مقيد فى الروضة وأصلها بالزكاة العينية فاذا ملك مائة درهم فجعل منها خمسة أو ملك تسعة وتلاثين شاة فجعل شاة ليكون المجل عن زكاته اذا تم النصاب وحال الحول عليه واتفق ذلك لم يجزئه المجل ولو ملك مائتى درهم وتوقع حصول مائتين من جهة أخرى فجعل زكاة أربعائة فصل ما توقعه لم يجزئه ما عجله عن الحادث ولو ملك خمسا من الابل فجعل شاتين فبلغت عشرين بالتوالي لم يجزئه ما عجله عن النصاب الذى كمل الآن فى الاصح أما زكاة التجارة كان اشترى عرضا يساوى مائة درهم فجعل زكاة مائتين وحال الحول وهو يساويهما فانه

ان الامام مالك رحمه الله منع من التعجيل ووافق ابن المنذر وابن خزيمة من أصحابنا لانا ان العباس رضى الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم فى تعجيل صدقة قبل أن تحل فرخص له ولانه حق مالى أجل رقفا فجاز تقديمه على أجله كالدين وأيضا فلانها حق مالى وجب بسببين فجاز تقديمه على أحدهما كالكفارة فى اليقين وقد وافق المخالف عليها (قول) المتن قبل الحول أى قبل تمامه

وقال انه ليس عليه الشافعي والاكثرون قال نعم الاكثرون على منع تجميل زكاة طامين لنصاب واحد فكم  
 أراد ذلك أو أراد أن يعز والجواز الى الاكثرين فانقلب عليه (قوله) ليلا وقيل نهارا رجعا لقول المصنف من أول رمضان وعبار  
 الاسنوي وقيل لا يجوز في الليلة الاولى منه لان الصوم لم يدخل (قوله) فهو سبب آخر لها الضمير في قوله فهو راجع لرمضان (قوله) والثاني جواز تعد  
 الخ هل هذا بان وجود المخرج في نفسه سبب ورده أبو الطيب بأن ماله ثلاثة لا يجوز تصديعه على اثنين منها بدليل كفارة الظهار فان سببها الزوج  
 والظهار والعود انتهى (قوله) لانه لا يعرف الخ على أيضا بان لها سببا واحدا واعترض الرافعي الاول بأن الكلام فيما اذا عرف  
 قدر نصاب والثاني بأن لها سببين الظهور والادراك (قوله) أي وقوعه زكاة هذا (١٨٤) مراده من الاجزاء فانه دفع ما قيل تعب

المحرر بالوقوع وعدمه يشعل ماذا استمر  
 الوجوب على المالك وليكن وجد مانع  
 كغنى الفقراء أو لم يستقر كسب المال  
 بخلاف التعبير بالاجزاء فلا يصدق الا  
 حيث كان الواجب باقيا قال وتعبيده  
 أيضا بأهلية الوجوب مردود لان الاهلية  
 تثبت بالاسلام ونحوه ولا يلزم من ذلك  
 وصفه بوجوب الزكاة عليه الذي هو  
 المراد هنا قال ويدخل في كلامهما ما اذا  
 ألف المالك النصاب بالحاجة وهو  
 كذلك نعم قد يرد عليهما ما اذا تعجلت  
 مخاض عن خمس وعشرين فتوالدت  
 حتى بلغت سنا وثلاثين وصارت المخرجة  
 بنت لبون فاما لا تجزئ على الأصح  
 (قوله) كما أفصح بذلك في المحرر عبر  
 الشارح بهذا اشارة الى ان ذلك يفهم من  
 المنهاج (قول) المتن مستحقا انظر لو كان  
 ابن سبيل مثلا وكان في آخر الحول مقيما غيا  
 (قوله) لم يجزه أي كالمالك عند الأخذ  
 بغير صفة الاجزاء ثم اتصف بها ورد بان  
 ذلك متعدي في الأخذ بخلاف هذا (قول)  
 المتن واذا لم يقع المجل الخ أفهمت هذه  
 العبارة انه ليس له الاسترداد قبل  
 عروض المانع وهو كذلك لانه تبرع  
 بالتجميل كتجميل الدين المؤجل وأفهمت  
 أيضا انه لو شرط الاسترداد بدون عارض  
 لا يسترد لكن في صحة القبض هنا نظر

يجزئه المجل بناء على أن اعتبار النصاب فيها بآخر الحول وهو القول الرابع كما تقدم ولو اشترى عرض  
 بمائتين فجعل زكاة أربعين وعال الحول وهو يساويهما أجزاء المجل بناء على ما ذكره وقيل لا يجزئه  
 في المائتين الزائدين (ولا يجمل لعامين في الأصح) لان زكاة العام الثاني لم ينفق حولها والتجميل  
 قبل انعقاد الحول لا يجوز كالتجميل قبل كمال النصاب فاجعل لعامين يجزئ للاول فقط والثاني استند  
 الى انه عليه الصلاة والسلام تسلف من العباس صدقة عامين رواء البهقي وأجيب بانقطاعه كما بينه  
 وباحتمال التسلف في عامين والجواز على الثاني مقيد بما اذا بقي بعد التجميل نصاب كان ملك اثنين  
 وأربعين شاة فجعل منها شاتين فان مجملهما من احدي وأربعين لم يجزئ المجل للعام الثاني لنقص  
 النصاب في جميع العام فالتجميل له تجميل على ملك النصاب فيه وقيل يجزئ لان المجل كالباقى على ملكه  
 (وله تجميل الفطرة من أول رمضان) ليلا وقيل نهارا لانها تجب بالفطر من رمضان فهو سبب آخر له  
 (والصحيح منعه قبله) أي منع التجميل قبل رمضان لانه تقديم على السببين والثاني جواز تقديمه في السنة  
 كما حكاه في شرح المهدب (و) الصحيح (انه لا يجوز اخراج زكاة الثمر قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل  
 اشتداده) لانه لا يعرف قدره تحقيقا ولا تخمينا (ويجوز بعدهما) أي بعد بدو صلاحه واشتداد  
 الحب قبل الجفاف والتصفية لمعرفة قدره تخمينا والثاني لا يجوز في الحالين لعدم العلم بالقدر حينئذ  
 والثالث يجوز فهما للعلم بالقدر بعد ذلك فان نقص المجل عن الواجب أخرج باقية أو زادها زادا  
 تطوع ولا يجوز الاخراج قبل ظهور الثمر وانعقاد الحب قطعاً والاخراج لازم بعد الجفاف والتصفية  
 لانه وقته (وشرط اجزاء المجل) أي وقوعه زكاة كافي للمحرر (بقاء المالك أهلاً للوجوب) عليه  
 (الى آخر الحول) فلو مات أو تلف ماله أو باعه لم يكن المجل زكاة كما أفصح بذلك في المحرر (وكور  
 القباض في آخر الحول مستحقا) فلو كان ميتاً أو مريداً لم يحسب المدفوع اليه عن الزكاة (وقيل ان  
 خرج عن الاستحقاق في اثناء الحول) كان ارتد ثم عاد (لم يجزه) أي المالك المجل (ولا يضر  
 غناه بالزكاة) أي كافي الروضة وأصلها المدفوعة اليه وحدها أو مع غيرها ويضر غناه بغيرها قال  
 الفارسي زكاة أخرى واجبة أو مجملة أخذها بعد الاولى بشهر مثلاً (وادا لم يقع المجل زكاة  
 لعروض مانع (استرد) المالك (ان كان شرط الاسترداد ان عرض مانع) عملاً بالشرط (والأصح  
 انه ان قال هذه زكاتي المجل فقط) أو علم القباض انها مجملة (استرد) لذكره التجميل أو العلم به وقد  
 بطل والثاني لا يسترد ويكون تطوعاً (و) الأصح (انه ان لم يتعرض للتجميل) بان اقتصر على ذلك  
 الزكاة (ولم يعلم القباض لم يسترد) ويكون تطوعاً والثاني يسترد لظنه الوقوع عن الزكاة ولم يقع منه  
 (و) الأصح (انها لو اختلفا في مثبت الاسترداد) وهو ذكر التجميل أو علم القباض به على الأصح

(قوله) والثاني لا يسترد الخ علل هذا بأن العادة جارية بأن المدفوع الى الفقير لا يسترد فكله قال هو زكاة مالي ان وجد شرطه  
 والا كان صدقة (قوله) ويكون متطوعاً يؤخذ منه ان المجل لو كان الامام وكر التجميل يرجع قطعاً (قوله) بان اقتصر على ما ذكرنا  
 قضيته انه لو أعطى ساكناً لا يصح كونه من محل الخلاف لكن صرح الاسنوي بخلافه (قوله) والثاني يسترد رجعه في الكفا  
 فيما اذا كان المعطى هو الامام واقتضى كلام الرافعي ان الاكثرين عليه في هذه الحالة

(قوله) والثاني يصدق الخ أي كالدفع ثوبا بالإنسان واختلاف في العارية والهبة فإنه يصدق الدافع في العارية (قوله) وبالقيمة الخ لنا وجه أنه  
يضمن الحيوان بالمثل الصوري بناء على أن المعجل كالقرض (قوله) يوم التلف لأنه وقت لا انتقال الحق إلى القيمة (قوله) اعتبارا له  
بالتلف أيضا أنه إن جملته مضمونة فكذلك جزؤه (قول) المتن فلا يرش ظاهره ولو كانا نقص بفعله أو بجناية أجنبي وغرمه للفقير (قوله)  
ولو كان المعجل الخ محترز قوله نقص ارش (قوله) والبن أي ولو في الضرع (قوله) لتقصيره أي وإن لم يكن عاصيا كما لو أخر لا تتطرق قريب  
أو جارا وللشك في حال المستحق (قول) المتن وإن تلف زعم الاستنوي أنه خطأ سواء جعلت بوجوب بمعنى يقتضي أو يكلف فإنه يقتضي اشتراك  
ما بعدان وما قبلها في الحكم ويكون ما بعدها أولى بعدمه وليس كذلك لأن التلف هو محل الضمان وأما قبله فالواجب الأداء وثبت مع ذلك أيضا  
دخولها في ضمانه حتى يغرم لو تلف قال فتأمل أنه فانه دقيق انتهى أقول لاختفاء أن إيجاب الضمان بالتأخير له ثمرات منها تكليف المالك الإخراج عند  
التلف وهي مسألة الكتاب ومنها تكليفه (١٨٥) إياه لو عرض له حائل دون المال من غيبة أو ضلال أو عادية أو تلف أجنبي

ومن البين أن حالة تلفه بأفة التي هي  
مسئلة الكتاب أولى بعدم الضمان من  
كل ذلك لأن المالك لم يتحصل فيها على شيء  
من المال الزكوي بخلافه في هذا  
ونحوه فإنه يرجو العود والاجتناب ضامن  
فهو مخطئ فيما خطأ النووي به والله  
أعلم (قوله) على الأول أي بناء على أن  
التمكن شرط للضمان فقط وهو الأرجح  
قال الرافعي لأنه لو تلف المال بعد الحول  
لا تسقط عنه الزكاة ولو لا الوجوب  
لسقطت واحتج كثيرون بأنه لو تأخر  
الامكان مدة فابتداء الحول الثاني من  
وقت الوجوب لا من وقت الامكان فلو  
كان الامكان هو وقت الوجوب لكان  
بين وجوب الزكاةين دون حول انتهى  
ومن جعله شرطا للوجوب قاس على  
الصلاة والحج والصوم ونحو ذلك \* بنيه \*  
قال الاستنوي في المهمات قياس قول  
الشركة أن يكون أول الحول الثاني من  
الدفع إذا كان نصبا فقط انتهى قلت  
كأنه لما لم يكن كذلك كالشركة الحقيقية

وشرط الاسترداد على مقابل الأصح (صدق القابض بيمينه) لأن الأصل عدم ذلك والثاني يصدق  
المالك بيمينه لأنه المؤدى وهو أعرف بقصده وهذا في غير علم القابض لأنه أعلم بعلمه وعلى الاسترداد  
في المسئلة الأخيرة يصدق المالك بيمينه إذا نازعه القابض في قوله قصدت التججيل فانه أعرف بنية ولا  
سبيل إلى معرفتها إلا من جهته (ومتى ثبت) الاسترداد (والمعجل تلف بوجوب ضمانه) بالمثل أن  
كان مثليا وبالقيمة إن كان متقوما (والأصح) في المتقوم (اعتبار قيمة يوم القبض) والثاني قيمة يوم  
التلف (و) الأصح (أنه إن وجدته ناقضا) نقص ارش (فلا يرش) له لأن النقص حدث في ملك  
القابض فلا يضمنه والثاني له أرشه اعتبارا له بالتلف ولو كان المعجل بعيرين أو شاتين فتلف أحدهما  
وبقي الآخر جرح فيه وبقية التلف ذكره في شرح المذهب (و) الأصح (أنه لا يتردد زيادة منفصلة)  
كالولد والبن والثاني يسترداهما مع الأصل لأنه ليس به لم يقع الموقع كأن القابض لم يملكه في الحقيقة أما  
الزيادة المتصلة كالسمن والكبر فتتبع الأصل فيستردعهما (وتأخير الزكاة) أي أداؤها (بعد  
التمكن) وقد تقدم (بوجوب الضمان) لها (وإن تلف المال) المركز لتقصيره بحبس الحق  
عن مستغفه (ولو تلف قبل التمكن) بعد الحول (فلا) ضمان لا لتقاء التقصير (ولو تلف بعضه)  
قبل التمكن وبقي بعضه (فلا يظهر أنه يغرم قسط ما بقي) والثاني لا شيء عليه بناء على أن التمكن  
شرط للوجوب فإذا تلف واحد من خمس من الأبل قبل التمكن في الباقي أربعة أخماس شاة على الأول  
ولا شيء على الثاني (وإن أتلفه بعد الحول وقبل التمكن لم تسقط الزكاة) لتقصيره بالتلف (وهي  
أي الزكاة (تتعلق بالمال) الذي يجب في عنه (تعلق الشركة) بقدرها (وفي قول تعلق الرهن)  
بقدرها منه وقيل بجميعه (وفي قول) تتعلق (بالدقة) كزكاة الفطر ويدل للأول أنه لو امتنع  
من إخراجها أخذها الإمام من ماله قهرا كما يقسم المال المشترك قهرا إذا امتنع بعض الشركاء من  
قسمته وللثاني أنه لو امتنع من إداها ولم توجد السن الواجبة في ماله كان للإمام أن يبيع بعضه ويشتري  
السن الواجبة كإيصال المرهون لقضاء الدين وللتالث أنه يجوز إخراجها من غير المال واعتذروا

٤٧ ل الج دليل الفوز بالنماء لم ينظر والذلك ثم رأيت في الزركشي ما يشهد للاستنوي وهو لو ملك عند خمس من الأبل سنتين لزمه  
زكاة عام واحد لكن مسألة تلف البعض السابقة انما تكون بعد الحول فلذا قيد الشارح فيما سلف (قول) المتن بعد الحول صرح به هنا  
لأن الحكم هنا عدم الاسقاط وهو متوقف على ذلك بخلافه فيما سلف فإن الحكم عدم الضمان وهو جار بعد الحول وقبله (قول) المتن  
لم تسقط الزكاة أي على القولين وهما قول الشارح على الأول وعلى شيء على الثاني (قول) المتن وهي الخ تسقوط الزكاة بتلف المال بعد الحول  
وقيل التمكن يشعربأنها متعلقة بالعين دون الذمة فلما جرى ذكر هذه المسألة حسن البحث عن وجه ذلك التعلق (قوله) بقدرها منه  
يعني مقدارها من المال كالمرهون بها (قول) المتن وفي قول بالذمة يرجع لقوله تتعلق بالمال وهو أضعفها وأنكره ابن سريج (قوله)  
ويدل للأول الخ ويدل له أيضا قوله تعالى وفي أموالهم حق



قال الاستوى هما المثلان والاشراخ اثنان وهذا ان الاربع عليهما الهبة فيما عدا قدر الزكاة ويجعل الاستوى الاربع هو الهبة في الجميع على قول تعلق الرهن والارش ومثله في شرح السبكي بل وفي الراعي ولعل الشارح يستار قول امام الحرمين والغزالي من البطلان في قدر الزكاة على تعلق الرهن والارش فيكون في الباقي قولاً تفرق بين الصفة لكن الاصح عند العراقيين الهبة في قدر الزكاة على العتبتين المذكورتين فهي في غير قدر الزكاة أولى (قوله) من غير مالها أي ثم ان أخرج فذلك والانتزع الساعي من المشتري قدرها (قوله) فيسأح فيه أي فتصع مع عدم اذن المرفق لعدم تعينه (قوله) (١٨٦) ويكون بالبيع يرجع لقوله وعلى تعلق

الارش (قوله) أقيسهما البطلان أي في قدر الزكاة من المبيع واعلم انهما مبنيان على ان التعلق شائع أو مبهم كما أشار إليه الشارح في التعليلين (قوله) يصح البيع ظاهره يصح البيع في جميع المبيع وهو يخالف ما سلف له عند بيع الكل من الهبة في غير قدر الزكاة خاصة حتى على تعلق الارش والرهن وبعبارة السبكي فيما لو باع وتراد قدر الزكاة ان قلنا بالشركة على الابهام صح أو على الاشاعة بطل في قدر الزكاة وصح في الباقي وان قلنا بالرهن وقلنا الجميع مرفهون لم يصح وان قلنا قدر الزكاة صح فيما عداه وان قلنا بالارش فان صحنا بيع الجاني صح والافتكاك تفرع على الرهن ذكر هذا الترتيب الراعي وغيره وقوله فيما عداه يخالف لما جرى عليه عند بيع الكل كما سلف فعله عنه في الهامش أي على قوله وتعلق الرهن والذي في الراعي والروضة في هذه صحة البيع ولم يقلوا فيما عداه فالشارح موافق لهما هنا إلا انه يخالف ما سلف له عند بيع الكل ويجوز ان يعتذر عن السبكي بأن مراده بما عداه القدر

للاول عن هذا بان أمر الزكاة مبني على المساهلة والارفاق فيحتمل فيه ما لا يحتمل في سائر الاموال المشتركة ولو كان الواجب من غير جنس المال كالشاة الواجبة في الابل فتبيل لا يعبرى فيه بقول الشركة والاصح جريانه وتكون الشركة بقدر قيمة الشاة وهل الواجب على قول الشركة في أربعين شاة مثلاً شاة مهمة أو جزء من كل شاة وجهان يأتيان على قول تعلق الرهن أيضاً بالعض وفي الروضة وأصلها ان الجمهور رجعوا لتعلق الرهن والذمة فلا واحد اقلوا لتعلق بالذمة والمال مرتين ما وجد كاية قول رابع انها تتعلق به تعلق الارش برقبة العبد الجاني لسقوطها بتلف المال والتعلق بقدرها منه وقيل بجميعه وعلى الاول يأتي الوجهان في مسئلة الشاة السابقة (فلو باعه) أي المال بعد وجوب الزكاة (قبل اخراجها) فالظاهر بطلانه أي البيع (في قدرها) ومحمته في الباقي والثاني بطلانه في الجميع والثالث صحته في الجميع والاولان قولان تفرق بين الصفة ويأتيان على تعلق الشركة وتعلق الرهن أو الارش بقدر الزكاة ويأتي الثالث على ذلك أيضاً في قول يصح البيع في قدر الزكاة على تعلق الشركة لان ملك المستحق غير مستقر فيه اذ لملك اخراج الزكاة من غير مالها وعلى تعلق الرهن لانه ثبت من غير اخبار المالك وغير معين فيسأح فيه بما لا يسأح به في سائر الرهون وعلى تعلق الارش ويكون بالبيع مختاراً للاخراج من مال آخر واذ اصح في قدرها فما سواه أولى وعلى تعلق الذمة يصح بيع الجميع قطعاً ولو باع بعض المال ولم يبق قدر الزكاة فهو كالباع الجميع وان بقي قدرها بنية الصرف فيها أو بلا نية فعلى تعلق الشركة في صحة البيع وجهان قال ابن الصباغ اقيسهما البطلان لان حق المستحق شائع فأى قدر باعه كان حقه وحقه هم والاول قال ما باعه حقه وعلى تعلق الرهن أو الارش بقدر الزكاة يصح البيع أما بيع مال التجارة قبل اخراج زكاته فيصح لان متعلقها القيمة وهي لا تقبض بالبيع

\*(كتاب الصيام)\*

(يجب صوم رمضان باكمال شعبان ثلاثين) يوما (أو رؤية الهلال) ليلة الثلاثين منه قال صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين رواء البخاري ولا بد في الوجوب على من لم يره من ثبوت رؤيته عند القاضي (وثبوت رؤيته) تحصل (بعدل) قال ابن عمر أخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أنني رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه رواء أبو داود وابن حبان (وفي قول) يشترط في ثبوت رؤيته (عدلان) كغيره من الشهور (وشرط

الذي أبقاه ولم يجعله داخل في البيع فيكون البيع صحيحاً فيما ورد عليه وفي الاعتذار نظرنهم قد يعتذر عن الشارح بأن غرضه الواحد من الكلام الاول يحى القولين على قول الرهن والارش ولكن بدون ترجيح (قوله) أما بيع مال التجارة الح هو قسم قوله أولاً الذي يجب في عنه \*(كتاب الصيام)\* (قول) المتن باكمال شعبان الح أفهم الاقتصار على هذين عدم الوجوب بغيرهما كاخبار المنجم والحاسب بل لا يجوز اغيرهما اعتمادهما ويجوز لهما العمل بمقتضى ذلك ولا يجوز لهما من فرضهما كذا في شرح المهذب واستشكل عدم الاجزاء (قول) المتن وثبوت رؤيته الح تحت بعضهم عدم تأني الحكم بذلك لان الحكم يتوسط بمعيين (قوله) تحصل أي تكفي (قول) المتن بعدل لو نذر صوم شهر معين ثبت بعدل أيضاً قاله الروائي



(قوله) والطلاق العدول الخ رد لما اعترض به الاسنوي من ان العدل أيضا يغني عن العدول آخر (قوله) والمرأة لا تقبل الخ أي فلا يقال فيها ستة الشهود فان قلت وكذلك الرجل لا يقبل وحده قلت مراده انه يقبل في الشهادة وحده من حيث انه لا يحتاج الى شاهد آخر وأما المبنين فليست شهادة فصدق انه يقبل في الشهادة وحده ولا كذلك المرأة فانها تتوقف على شهادة أخرى ولا يكفي معها مبنين (قوله) وجهان ربح في شرح المذهب قبول المستور قال الاسنوي وهو مشكل لان الصحيح هبنا انها شهادة انتهى قال الامام واذا صمنا ثلاثين ولم نره فلا بد الآن من البحث عن العدالة الباطنة (١٨٧) قال فتأملوا وترشدوا انتهى (قوله) لا مدخل ولا اعتبار غير بينهما فيما ذكر لان المرأة تقبل شهادتها

في الجملة (قوله) لا توقع الطلاق والعنق لو صدر التعليق ونحوه بعد الشهادة والحكم عولنا عليه (قول) المتن محكية يقال أصححت السماء اذ انتشع الغيم عنها (قول) المتن واذا لم نوجب احترازا عما اذا أوجبنا فانه يلزم أهل البلد المنقل اليه موافقته ان ثبت عندهم رؤيته في البلد المنقل عنها اما بقوله أو بطريق آخر ويقضون اليوم الاقل فان لم يثبت عندهم لزمه هو الفطر كما لو رأى هلال سؤال وحده قال الاسنوي والمجته اعتبار ان يكون موجودا في بلد الرؤية وقت الغروب لا أول الصوم وهو اليوم الاقل انتهى وقوله من بلد الرؤية مثلها فيما يظهر ما لو كان في مكان له حكمها (قول) المتن فالاصح انه يوافقهم في الصوم كذلك يوافقهم في الفطر بأن أصبح صائما في بلد الرؤية ثم سارت به السفينة الى بلد بعيد فوجدهم معبدن وسيأتي عكسها في كلامه (قوله) على الاصح يرجع لقول المتن فالاصح انه يوافقهم (قوله) فيما اذا عابدوا التاسع والعشرين الخ أي بأن كان رمضان عندهم ناقصا والفرص انه سابق لبلد المنقل يوم فلم يحصل للمنقل سوى ثمانية وعشرين أما اذا عابدوا

الواحد صفة العدول في الاصح لا عابد وامرأة) فليس امن العدول في الشهادة والطلاق العدول يصرف اليها بخلاف الطلاق العدل فيصدق بها وبالرواية والمرأة لا تقبل في الشهادة وحدها والخلاف مبنى على ان الثبوت بالواحد شهادة أو رواية فلا يثبت بواحد منهما على الاول ويثبت به على الثاني ويشترط لفظ الشهادة على الاول أيضا وهي شهادة حسبة وفي اشتراط العدالة الباطنة فيه وهي التي يرجع فيها الى أقوال المزكين وجهان ويشترط على قول العدلين جزا وعليه لا مدخل لشهادة الدساء ولا اعتبار بقول العبد جزا ولا فرق على القولين بين ان تكون السماء معجية أو مغيبة وعلى الاول قال البغوي لا توقع الطلاق والعنق المعلقين به لال رمضان ولا تحكم بحلول الدين المؤجل اليه وعلى أنه رواية قال الامام وابن الصباغ اذا أخبره موثوق به بالرؤية لم يتركه عند القاضي وطائفة مهم البغوي قالوا يجب الصوم بذلك اذا اعتقد صدقه ولم يفرعه على شيء (واذا صمنا بعدل ولم. الهلال بعد ثلاثين أفطرنا في الاصح) لان الشهر يتم بضعين ثلاثين والثاني لا نفطر لانه افطار بواحد وهو لا يجوز كما لو شهد به لال سؤال واحد وأجاب الاول بأن الشيء يثبت فعنا بما لا يثبت به مقصودا وقوله (وان كانت السماء معجية) أشار به الى أن الخلاف في حالتها وهو الغيم وان بعضهم قال بالافطار في حالة الغيم دون العجو (واذا روى ببلد لزم حكمه البلد القريب دون البعيد في الاصح) والثاني يلزم في البعيد أيضا (والبعيد مسافة القصر وقيل) البعيد باختلاف المطالع قلت هذا أصح والله أعلم) لأن أمر الهلال لا يتعلق بمسافة القصر والامام قال اعتبار المطالع يحوج الى حساب وتنسبكم النجوم وقواعد الشرع تأتي ذلك بخلاف مسافة القصر التي علق الشرع بها كثيرا من الاحكام قال في الروضة فان شئت في اتفاق المطالع لم يجب الصوم على الذين لم يروا لان الاصل عدم الوجوب (واذا لم نوجب على) أهل (البلد الآخر) وهو البعيد لكونه على مسافة القصر أولا بخلاف المطالع (فما رآه من بلد الرؤية فالاصح انه يوافقهم في الصوم آخر) لانه صار منهم والثاني يطر لانه لم يحكم البلد الاول فيستمر عليه (ومن سافر من البلد الآخر الى بلد الرؤية عید معهم وقضى يوما) بقاء على الاصح وهي مفروضة في الروضة وأصلها والمحرر فيما اذا عابدوا التاسع والعشرين من صومه وذلك شرط للقضاء كما قال في شرح المذهب واذا أفطر قضي يوما اذا لم يصم الاثمانية وعشرين يوما وسكوته في المنهج عن ذلك للعلم به (ومن أصبح معيدا فسارت سفينته الى بلدة بعيدة أهلها صيام فالاصح) من وجهين مبنيين على الاصح السابق أيضا (انه يسلك بقية اليوم)

يوم الثلاثين من صومه فانه يوافقهم ولا قضاء لان الشهر يكون تسعة وعشرين وقد صامها (قوله) وذلك شرط للقضاء أي للزوم التبعيد معهم (قوله) للعلم به ان كان غرضه وقضى يوما يعيد منه ذلك فمضوع وكان المراد انه معلوم من خارج (قوله) ومن أصبح معيدا قال الاسنوي هذه المسألة أيضا مفترعة على ان حكم الرؤية لا يتعدى الى البعيد وان للمنقل حكم المنقل اليه (قوله) على الاصح يرجع أيضا لقول المتن فالاصح انه يوافقهم

(قوله) **والثاني لا يجب الح** أي لأن شجرة اليوم الواحد باجباب امسال بعض دونه بعض بعيدة كذا قالوا وهو مختلف فصار رأي هلال  
شوال ثم سافر قوسل البلد ليلانه أصبح صائما معهم **تنبه** ينبغي جريان هذا الخلاف في حكم هذه المسألة أي فيكون الأصح أنه ينظر معهم  
والثاني لا (قوله) ويتصور الح وافق الاستوى على الأولى وأما الثانية فصورة بدلها أن يكون العيد رأي هلال رمضان واكمل العدة  
ثم قدم يوم العيد على بلدة بعيدة وأهلها صيام لانهم لا يروا الهلال لاني أول الشهر ولا في آخره فأكلوا العدة (قوله) لم يروه أي هلال شوال  
(قوله) من صومهم ظاهره عود الضمير على أهل البلدين جميعا وحينئذ فصورتها والله أعلم ان يصوم كل من البلدين السبت مثلا والحال ان أول  
الشهر لهما الجمعة ثم ان أحد البلدين يروا هلال شوال ليلة التاسع والعشرين من صومهم وهي ليلة (١٨٨) الثلاثين من أول الشهر ولا يراه أهل

البلد الاخرى فيعيد شخص من أهل بلد  
الرؤية ثم يسافر فيجد أهل تلك صائمين  
فيسلم معهم وصدق ان هذا الصوم هو  
يوم التاسع والعشرين من صوم البلدين  
وان كان في الحقيقة هو يوم الثلاثين من  
أول الشهر لهما

\* (فصل التية شرط (قوله) وعبرة  
المحرر الح) \* الجواب ان حقيقة الصوم  
الامسال وهو لا يتبرع عن الامسال  
العادي فاعتبر التية ركزا في تبرعه  
(قول) المتن ويشترط لفرضه أي  
الفروض منه (قوله) فلا يصام لعل  
الحافير جعه الى نفي الكمال واعلم ان  
هذا الحديث الشريف يفيد عدم العدة  
اذا قارنت الفجر ولا مانع من التزام ذلك  
ثم رأيت النقل كذلك (قول) المتن  
واه لا يضرك الاكل والجماع الح لأن  
العبادة المنوية لم يتلبس بها (قوله)  
وقيل يضرك قاله أبو إسحاق المروزي  
وقيل انه يرجع عنه حين اجتمع  
بالاسطخري في الحج وأخبره بنص الشافعي  
(قول) المتن ثم تنبه أي بخلاف ما لو  
استمر الى الفجر فانه لا يضرك بخلاف  
(قوله) في جميع ساعات النهار هذا  
يخالفه قول الاستوى انه في شرح

والثاني لا يجب امساكها وتنصور المسئلة بأن يكون ذلك اليوم يوم الثلاثين من صوم أهل البلدين  
لكن المتقل اليهم لم يروه وبأن يكون التاسع والعشرين من صومهم لتأخر ابتداءه يوم  
\* (فصل التية شرط للصوم) \* وعبرة المحرر لا بد من التية في الصوم وفي الشرح لم يورد الخلاف  
في انهاركن في الصلاة أم شرط هاهنا أي بل جزموا بانهاركن كالمسال قال والالبق بمن اختار  
كونها شرط هاهنا أن يقول بمثله هاهنا (ويشترط لفرضه التبييت) للتية أي ابتاعها ايلا  
قال صلى الله عليه وسلم من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له رواه الدارقطني وغيره وقال رواه  
ثقات (والصحيح انه لا يشترط) في التبييت (النصف الآخر من الليل) لاطلاقه في الحديث  
والثاني تقرب التية من العبادة لما تعذر اقترانها بها (و) الصحيح (انه لا يضرك الاكل والجماع  
بعدها) وقيل يضرك فيحتاج الى تجديدها تعجزا عن تحمل المناقض بينها وبين العبادة لما تعذر  
اقترانها بها (و) الصحيح (انه لا يجب التبييت) لها (اذا نام) بعدها (ثم تنبه) قبل الفجر  
وقيل يجب تقربا للتية من العبادة بقدر الواسع (ويصح النقل بنية قبل الزوال وكذا بعده في قول) في  
جميع ساعات النهار والراجح المنع دخل صلى الله عليه وسلم على عائشة ذات يوم فقالت هل عندكم شيء  
قالت لا قال فاني اذا أصوم قالت ودخل على يوما آخر فقال أعندك شيء قلت نعم قال اذا أفطروا  
كنت فرضت الصوم رواه الدارقطني والبيهقي وقال استناده صحيح وفي رواية للأول وقال استناده  
صحيح هل عندكم من غداء وهو بفتح الغين اسم لما يؤكل قبل الزوال والعشاء اسم لما يؤكل بعده والقول  
الرجوح يقبس ما بعد الزوال على ما قبله ودفع بأن الأصل أن لا يخالف النقل الفروض في وقت التية  
وورد الحديث في النقل قبل الزوال فأقصر عليه على ان المنزل وأباحتني البخني فلا يوجب التبييت  
في النقل للحديث السابق (والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم) في التية قبل الزوال أو بعده  
(من أول النهار) سواء قلنا انه صائم من أوله أو ابا وهو الصحيح كما أن مدرك الركوع مع الامام مدرك  
لجميع الركعة فوابا أم قلنا انه صائم من حين التية والايطل مقصود الصوم وقيل على هذا أي الثاني  
لا يشترط ماذكر وشرط الصوم هنا الامسال عن المفطرات من اكل وجماع وغيرها والخلوع عن  
الكسر والحيض والجنون (ويجب) في التية (التعيين في الفرض) سواء فيه رمضان والنذر  
والكفارة وغيرها أما النقل فيصعب بنية مطلق الصوم قال في شرح المذهب هكذا أطلته الاصحاب  
وينبغي أن يشترط التعيين في الصوم المرتب كصوم عرفة وعاشوراء وأيام الايض وستة من شوال

المذهب قال شرط هذا القول ان يبق بعد التية جزء من النهار (قوله) ودفع الح عدل عن قول غيره في بيان الدفع لأن التية ونحوها  
قبل الزوال تكون ومعظم النهار باق لانه منقوض بما لو كانت التية قبل الزوال فان ابتداء النهار من الفجر وقدمضى معطمة وإذا قال الامام ضبط  
بالزوال لانه ظاهرين (قوله) وقيل على الثاني يريد هذا ان مقابل الصحيح مفرع على مرجوح وأما اذا قلنا ان الصوم ينقطع على  
ما مضى فانه يشترط ذلك جزما وقيل على الخلاف ومن ثم قال الاستوى كان الصواب التعبير بالمذهب (قوله) هنا كانه قيد به انظر التبييت  
(قول) المتن ويجب التعيين الح وذلك لانها عبادة مضافة الى وقت

(قوله) ويجاب الخ انظر هل ينتقض هذا باشتراط التعيين في رمضان قلت قوله بل لو نوى الخ يمنع الاشكال (قول) المتن وكما في رمضان الخ حيث عاد الضمير على التعيين الواجب ثم تعرض لما فيه من الخلاف من ذلك فربما يؤخذ منه اشتراط السبيل لكل ليلة من قوله صوم الغد ثم عدم التعرض له فيما بعد واعلم ان لفظ الغد لا دخل له في التعيين وانما وقع ذلك في عبارتهم بالنظر الى ان التبيين واجب (قول) المتن ان ينوى صوم غدأى سواء تعرض لخصوص الغد أم لا كما لو نوى في أول الشهر صوم الشهر فانه يصح لليوم الاول (قوله) كما لا يشترط الاداء الخ عدل عن قول الرافعي لان معنى الاداء يعني عنه ولا (١٨٩) تعيين اليوم وهو الغد يعني عنه أيضا لان السنوى اعترض التعليل الاول بأنه

يلزم منه وجوب أحدا من الامرين الاداء أو الاضافة والثاني بأن الفرق بين اليوم الذي يصومه والذي يصوم عنه ترتيبى فالتعرض للغد تقييد للذي يصومه والتعرض للسنة تقييد للذي يصوم عنه بدليل أن من نوى صوم الغد من هذه السنة عن فرض رمضان صح أن يقال له صيامك هذا اليوم هل هو عن فرض هذه السنة أم سنة أخرى (قول) المتن ان كان منه مثله ما لو سكت عن التعليق فانه لا وجود للجزم من غير شيء يستند اليه وانما هو حديث نفس (قول) المتن فكان منه لوم ثبت كونه منه فالظاهر صحته نفلا (قول) المتن من عبد الخ خرج به الاستناد الى قول النجم والحاسب والنام اذا أخبره فيه الصادق صلى الله عليه وسلم (قوله) وشاء يجوز أن يكون راجعا للجميع (قوله) قصص النبوة اعلم انه قد سلف عن البغوى وغيره انه يجب الصوم اذا أخبره من يثق به ووقع في قلبه صدقه فان حمل على اخبار الرجل الكامل فلا إشكال وان أبقناه على ظاهره فينبغي أن يحمل المذكور هنا على اللزوم لتفق الموضعان ثم رأيت المقصد في شرح الارشاد صرح بالوجوب وحمل كلام البغوى على عموم (قول) المتن بالاجتهاد أى فنظر في الامارات من

ونحوها كما يشترط ذلك في الرواتب من فوافل الصلاة ويجاب بأن الصوم في الايام المذكورة منصرف الهابل لو نوى به غيرها حصلت أيضا كتحية المسجد لان المقصود وجود صوم فيها (وكما) أى التعيين كافي المحرر والشرح وفي أصل الروضة وكما السنة (في رمضان أن ينوى صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى) باضافة رمضان (وفي الاداء والفرضية والاضافة الى الله تعالى الخلاف المذكور في الصلاة) كذا في الروضة وأصلها أيضا وتقدم في الصلاة تصحيح وجوبية الفرضية دون الآخرين وقال في شرح المذهب الاصح عند الاكثر من عدم اشتراط الفرضية هنا والفرق ان صوم رمضان من البالغ لا يكون الا فرضا بخلاف صلاة لا تظهر فتكون غفلا في حق من صلاها ناسيا في جماعة (والصحيح انه لا يشترط تعيين السنة) كما لا يشترط الاداء لان المقصود منهما واحد وقيل يشترط ولا يعني عنه الاداء لانه قد يقصد به معنى القضاء (ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد عن رمضان ان كان منه فكان منه) وصامه (لم يقع عنه) للشك في انه منه حال السبيل فليست جازمة (الا اذا اعتقد كونه منه بقول من يثق به من عبد أو امرأة أو صبيان رشدا) فانه يقع عنه لظن انه منه حال السبيل والظن في مثل هذا حكم البقن قصص النبوة عليه وذكر في شرح المذهب اعتماد الصبي المراهق أيضا عن الجرجاني والمحامي (ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غد ان كان من رمضان أجزأه ان كان منه) لان الاصل بقاء رمضان (ولو اشتبه) رمضان على محبوس (صام شهرا بالاجتهاد) ولا يصح فيه صوم شهر بلا اجتهاد وان وافق رمضان (فان وافق) صومه بالاجتهاد (ما بعد رمضان أجزأه) قطعاً (وهو قضاء على الاصح) لانه بعد الوقت والثاني أداء للعدر فانه يجعل غير الوقت وقتا كافي الجمع بين الصلاتين (فلو نقص وكان رمضان تاما لم يزمه يوم آخر) على القضاء ولا يلزمه على الاداء كما لو كان رمضان ناقصا ولو كان الامر بالعكس فان قلنا قضاء فله انظار اليوم الاخير اذا عرف الحال وان قلنا أداء فلا ولو وافق صومه شوا لا حصل منه تسعة وعشرون ان كل ونمائية وعشرون ان نقص فان قلنا قضاء وكان رمضان ناقصا فلا شيء عليه على التقدير الاول ويقضى يوما على التقدير الثاني وان كان رمضان كاملا قضى يوما على التقدير الاول ويومين على التقدير الثاني وان قلنا أداء قضى يوما بكل حال ولو وافق صومه ذال الحجة حصل منه تسعة وعشرون يوما ان كل وخمسة وعشرون ان نقص فان قلنا قضاء وكان رمضان ناقصا قضى ثلاثة أيام على التقدير الاول وأربعة على التقدير الثاني وان كان كاملا قضى أربعة على التقدير الاول وخمسة على الثاني وان قلنا أداء قضى أربعة بكل حال (ولو غلط) في اجتهاده وصومه (بالتقديم وأدرك رمضان) بعد بيان الحال (لزمه صومه) بخلاف (والا) أى وان لم يدركه بان لم يتبين الحال الابعده (فالجدني وجوب القضاء)

٤٨ ل الحز والبرد والرياح والخريف والقوا كغير ذلك تنبيه \* لو تحير في شرح المذهب لا يلزمه أن يصوم وقيل يلزمه تخمينا ويقضى كالقبلة وفرق الاصحاب بأنه هنا لم يتحقق الوجوب ولم يظنه وفي القبلة تحققه بدخول الوقت ثم عجز عن الشرط فأمر بالصلاة لحرمه الوقت (قوله) قطعاً أى لا يأتى فيه خلاف القضاء بنية الاداء ونظير هذا ان يظن فوات رمضان فيقضيه ثم تبين له انه هو قال ابن الرفعة لم أرفها نقلا والظاهر انها كالموافق ما بعده قال السنوى خرم به الرواى حكما وتعليل (قول) المتن فالجدني الخ هذا الخلاف مفرع أيضا على الوجهين السابقين في القضاء والاداء واستشكل التخيير وأجاب ابن الرفعة بأن الوجهين مخرجان على أصول الشافعي وحيفتد فلا يمتنع ذلك تنبيه \* لو ظهر انه كان يصوم الليل وبفطر النهار فهو كما يوم العيد قاله في الكفاية تغلا عن الاصحاب

الاجماع على أن لكل ليلة الصيام الرفق والاجماع كما قاله الشارح (قوله) بالاجماع في اللواط وانتيان البهيمه روايه عن أبي خفيصة بالمتن (قوله) ومن استقاء الخ لوشرب الخ ليل لا وأصبح صائماً فيحتمل عدم وجوب الاستقاء فنظر للصوم (قول) المتن لو يتقن أنه الخ خرج ما لو يتقن وصول شيء قال الاستوى فاما ان قلنا الاستقاء مفطرة بنفسها فهنا أولى والا فكسبب الماء من المبالغة في المضمة قال وخرج اذا لم يتقن شيئاً فانه لا يعد الحاقه بالاول عملاً بالاصل انتهى (قول) المتن ولو غلبه هو في الحقيقة محترز الاستقاء (قول) المتن اقتلع خرج ما لو نزلت بنفسها ثم لفظها فلا يضرب قطعاً والباطن مخرج الهاء والهزمة والظاهر مخرج الحاء المعجمة وكذا المهملة عند التنوين وهو مشكل فان الحاء من وسط الخلق وهو خوف ثم انظر هل ينبغي ان تكون النخامة الخارجة من الصدر نجسة كالقيء (١٩٠) (قول) المتن فلونزلت من دماغه أي بان

والقديم لا يجب للعذر وقطع بعضهم بالاول وان تبين الحال بعدمضي بعض رمضان ففي وجوب قضاء ماضى منه الخلاف وقطع بعضهم بوجوبه وهم القاطع بالوجوب في الاولى وبعض الحاكين للخلاف فيها (ولو نوت الخائض صوم غد قبل انقطاع دمها ثم انقطع ليلا صبح) صومها بهذه الية (ان تم) لها (في الليل أكثر الخيض) مبتدأة كانت أم معتادة بأكثر الخيض (وكذا) ان تم لها (ق) رالعادة التي هي دون أكثر الخيض فانه يصح صومها بتلك الية (في الاصح) لان الظاهر استمرار عادتها والثاني يقول قد تختلف فلا تكون الية جازمة وان لم يتم لها ما ذكر لم يصح صومها بتلك الية لعدم بناءها على أصل وكذا لو كان لها عادات مختلفة

\* (فصل شرط الصوم) \* من حيث الفعل وسيأتي شرطه من حيث الفاعل (الامساك عن الجماع) فمن جامع بطل صومه بالاجماع (والاستقاء) فمن تقياً عامداً أفطر قال صلى الله عليه وسلم من درعه القيء وهو صائم فليس عليه قضاء ومن استقاء فليقض رواه أصحاب السنن الاربعة وغيرهم وذروه بالذال المعجمة أي غلبه (والصحیح انه لو يتقن انه لم يرجع شيء الى جوفه) بالاستقاء (بطل) صومه بناء على ان المفطر عينها كك الانزال لظاهر الحديث والثاني مبني على ان الفطر بها تصميها رجوع شيء الى الجوف وان قل (ولو غلبه القيء فلا بأس) للحديث (وكذا لو اقتلع نخامة) من الباطن (ولفظها) أي رماها فلا بأس بذلك (في الاصح) لان الحاجة اليه مما يتكرر فليخص فيه والثاني يفطر به كالأستقاء (فلونزلت من دماغه وحصلت في حذا الظاهر من الفم فليقطعها من مجراها وليجمعها فان تركها مع القدرة) على ذلك (فوصلت الجوف أفطر في الاصح) لتقصيره والثاني لا ينظر لانه لم يفعل شيئاً وانما أمسك عن الفعل ولو ابتلعها أفطر ولو لم تحصل في حذا الظاهر من الفم أو حصلت فيه ولم يقدر على قطعها ومجها لم تضر (و) الامساك (عن وصول العين الى ما يسمى جوفاً وقيل يشترط مع هذا أن يكون فيه قوة تحيل الغذاء) بكسر العين وبالذال المعجمة (أو الدواء) وألحق بالجوف على الاول الخلق قال الامام ومجاوزه الخلقوم (فعلى الوجهين باطن الدماغ والبطن والامعاء) أي المصارين جمع معابوزن رضا (والشائنة) بالثلثة وهي جمع البول (مفطر بالاستعاط أو الاكل أو الحقنة أو الوصول من جائفة) بالبطن (ومأمومة) بالرأس (وتخوها) بالجميع \* تنبيه \* ظاهر كلامهم ان الواصل من الانف لوجاوز الخيشوم وحاذى العين ولم يبلغ الدماغ لا يؤثر وهو وان لم يكن مشكلاً بالاحليل والخلق (قول) المتن أو الحقنة قيل لو عبر بالاحقان كان أولى فانه الفعل وأما الحقنة فهي الادوية قاله الجوهري (قول) المتن من جائفة هي التي تصل الى الجوف واعلم ان جلدة الرأس المشاهدة بعد الخلق يلم بالحلم ويليها جلدة رقيقة تسمى السمحاق ويليها عظم يسمى القحف وبعده خريطة مشتملة على دهن ذلك الدهن يسمى الدماغ وتلك الخريطة تسمى خريطة الدماغ وأم الرأس والحناءة الواصلة الى الخريطة تسمى مأمومة فلو كان على رأسه مأمومة أو على بطنه جائفة فوصل الدواء منهما جوفه أو خريطة دماغه أفطر وان لم يصل باطن الامعاء وباطن الخريطة كذا قاله الاصحاب وجزم به في الروضة فباطن الدماغ ليس بشرط ولا الدماغ ذمه وانما يعتبر بمجاوزه القحف وكذا الامعاء لا يشترط باطنها خلاف ما جزم به المصنف أسنوى

انصب في الثقبه النافذة من الدماغ الى أقصى الفم فوق الخلقوم (قول) المتن وقيل يشترط الخ لان غير ذلك لا تعتدى النفس بالواصل اليه ولا ينتفع به البدن فأشبهه الواصل الى غير جوف أيضاً فلان حكمة الصوم لا تختل به ثم الغذاء يشمل المأكول والمشروب (قوله) على الاول لعله على الثاني ففي الاستوى والمخنيج هو الوجه الاول قياساً على الوصول الى الخلق وعبارة الروضة ويدل عليه معنى الاول انهم جعلوا الخلق كالجوف في البطلان بالوصول اليه وقال الامام اذا جاوز الشيء الخلقوم أفطرت انتهى وكانت الحامل له على ذلك قول الروضة الخلق كالجوف لكنه يفهم انه لا يكون كالجوف على الثاني وهو ممنوع (قوله) قال الامام ومجاوزه الخلقوم ظاهره ان الامام قال يلحق بالجوف الخلق ومجاوزه الخلقوم والذي في الروضة ما قلناه في ذيل الصفحة والذي قاله في ذيل الصفحة هو الذي قاله في القولة التي عقب هذه (قول) المتن بالاستعاط الخراجع للدماغ والاكل للبطن والحقنة للامعاء وما بعد ذلك

للجميع \* تنبيه \* ظاهر كلامهم ان الواصل من الانف لوجاوز الخيشوم وحاذى العين ولم يبلغ الدماغ لا يؤثر وهو وان لم يكن مشكلاً بالاحليل والخلق (قول) المتن أو الحقنة قيل لو عبر بالاحقان كان أولى فانه الفعل وأما الحقنة فهي الادوية قاله الجوهري (قول) المتن من جائفة هي التي تصل الى الجوف واعلم ان جلدة الرأس المشاهدة بعد الخلق يلم بالحلم ويليها جلدة رقيقة تسمى السمحاق ويليها عظم يسمى القحف وبعده خريطة مشتملة على دهن ذلك الدهن يسمى الدماغ وتلك الخريطة تسمى خريطة الدماغ وأم الرأس والحناءة الواصلة الى الخريطة تسمى مأمومة فلو كان على رأسه مأمومة أو على بطنه جائفة فوصل الدواء منهما جوفه أو خريطة دماغه أفطر وان لم يصل باطن الامعاء وباطن الخريطة كذا قاله الاصحاب وجزم به في الروضة فباطن الدماغ ليس بشرط ولا الدماغ ذمه وانما يعتبر بمجاوزه القحف وكذا الامعاء لا يشترط باطنها خلاف ما جزم به المصنف أسنوى

(قول) المتن والاحليل قلل الجوهرى هو مخرج البول واللبن من الثدي والضرع ووزنه افعيل \* فرع \* لوجاوز الداخل من فرج المرأة ما يجب غسله أفطرت قاله صاحب الاستقصاء (قول) المتن في منفذ لا يشكل عليه مسألة الطعن بالسكين لانها لم تبلغ الجوف الامن المنفذ الذى قطعه (قول) المتن ذباب لم تظهر حكمة جمع الدياب وافراد البعوضة (قوله) لم يفطر على الاصح في التهذيب لو كان كثيرا ينبغي أن يضرب كالمثل الكثير المفعول عمدا (١٩١) (قول) المتن ثم رده قال بعضهم جعلوا اللقم حكم الظاهر في غسل النجاسة ولم يجعلوه كذلك

في الغسل من الجنابة فما الفرق (قول) المتن أو بل خيطا بريقه حكى الاذرى خلافا في مسألة الخيط ثم قال وخص القاضى والمتولى الخلاف بالجاهل بالتحريم وقال في العالم يفطر قطعاً قال القاضى وكل مسألة تنمض على العامى فانها على هذين الوجهين ثم نظر الاذرى في مسألة الجهل لانه يضيى على غلب الناس (قول) المتن ولو جمع ريقه مخرج ما لو اجتمع بنفسه ثم بلعه فانه لا يفطر بلا خلاف (قول) المتن والا فلا قال الاذرى عقب هذا اشارات ما سبق في هذا كالمصوم أما الناسى والجاهل فلا يفطر كما قال النووى بلا خلاف قال الاذرى لم يكن سبق عن القاضى ما يقتضى ان الجاهل على وجهين انتهى يريد ما سلف في الهامش وهو قوله وخص القاضى (قوله) فان قدر عليهما أفطر أى سواء كانت القدرة قبل جريانه أم في حال جريانه لانه مقصر بما سلكه هكذا يفهم من ظاهر الكتاب ومن صريح شرح الروض ومن قول الاذرى بعد التكلم على المتن وقياس الحكم بالفطر ايجاب الخلال لكن في الانوار لو وضع شيئاً في فيه عمدا ثم ابتلعه ناسيا لا يضرب انتهى وفي الروضة ما وافقه (قوله) وحكا قولين أى في الحاليين معاً (قوله) لانه دفع به الضرر عن

وان لم يكن الوصول من الجائفة الى باطن الامعاء وكذا لو كان الوصول من المأمومة الى خريطة الدماغ المسماة أم الرأس دون باطنها المسمى باطن الدماغ (والتقطير في باطن الاذن والاحليل) أى الذكر (مفطر في الاصح) من الوجهين المذكورين كما في المحرر لانه في جوف غير محبب ولو وصل الدواء لراحة على الساق الى داخل اللحم أو غرز فيه سكيناً وصلت نحوه لم يفطر لانه ليس بجوف ولو طعن نفسه أو طعنه غيره باذنه فوصل السكين جوفه أفطر (وشرط الوصل كونه في منفذ) بفتح الفاء (مفتوح فلا يضرب وصول الدهن) الى الجوف (بشرب المسام) كما لو طلى رأسه أو بطنه به كما لا يضرب اغتساله بالماء وان وجد له أثر في باطنه (ولا) يضرب (الا كتحال وان وجد طعمه) أى السكك (بحلقه) لانه لا منفذ من العين الى الخلق والواصل اليه من المسام (وكونه) أى الواصل (بقصد فلو وصل جوفه ذباب أو بعوضة أو غبار الطريق وغيره الدقيق لم يفطر) لان التحرز عن ذلك يعسر ولو وقع فاه عمدا حتى دخل الغبار جوفه لم يفطر على الاصح في التهذيب (ولا يفطر ببلع ريقه من معدته) لانه لا يمكن الاحتراز عنه (فلو خرج عن الفم) لا على اللسان (ثم رده) اليه بلسانه أو غيره (وابتلعه أو بل خيطا بريقه ورده الى فيه) كما يعاد عند القتل (وعليه وطوبة تفصل) وابتلعها (أو ابتلع ريقه مخلوطا بغيره) الظاهر كمن قتل خيطا مصبوغا بغيره بريقه (أو متنجسا) كمن دميت لثته أو أكل شيئاً نجسا ولم يغسل فيه حتى أصبح (أفطر) في المسائل الأربع لانه لا حاجة الى رد الريق وابتلاعه ويمكن التحرز عن ابتلاع المخلوط والتنجس منه ولو أخرج اللسان وعليه الريق ثم رده وابتلع ما عليه لم يفطر في الاصح لان اللسان كيف ما تقلب معدوم داخل الفم فلم يفارق ما عليه معدنه (ولو جمع ريقه فابتلعه لم يفطر في الاصح) لانه لم يخرج عن معدنه والثاني يفطر لان الاحتراز عنه حين (ولو سبق ماء المضغضة أو الاستنشاق الى جوفه) من باطن أو دماغ (فالذهب انه ان بالغ) في ذلك (أفطر) لانه منهي عن المبالغة (والا) أى وان لم يبلغ (فلا) يفطر لانه تولد من مأمور به بغير اختياره وقيل يفطر مطلقا لان وصول الماء الى الجوف بقوله وقيل لا يفطر مطلقا لان وصوله بغير اختياره وأصل الخلاف نصان مطلقان بالافطار وعدمه فتم من حمل الاول على حال المبالغة والثاني على حال عدمها والاصح حكاية قولين قميل هما في الحاليين وقيل هما فيما اذا بالغ فان لم يبلغ لم يفطر قطعاً والاصح كما في المحرر انهما فيما اذا لم يبلغ فان بالغ أفطر قطعاً ولو كان ناسيا للصوم لم يفطر بحال (ولو بقي طعام بين أسنانه فخرى به ريقه) من غير قصد (لم يفطران) يحزر عن تمييزه ومجه (فان قدر عليهما أفطروا في المسئلة نصان مطلقان بالافطار وعدمه حملا على هذين الحاليين وحكا قولين (ولو أوجر) أى صب في حلقه (مكرها لم يفطر) لانه لم يفعل ولم يقصد (فان أكره حتى أكل أفطر في الاظهر) أى عند الغزالي كما قال الراغب في الشرح لانه دفع به الضرر عن نفسه وعبارة المحرر فالتدريج من القولين انه يفطر قال في الشرح الصغير ولا يبعد أن يرجح عدم الفطر (فان الاظهر لا يفطر والله أعلم) لان أكله ليس منهيا عنه

نفسه أى فكان كالأكل لدفع المرض والجوع ورتبان الاكراه قاصح في اختياره والمرض والجوع لا يقدران فيه بل يزيدانه تأثرا (قوله) ليس منه ياعنه أى فاشبهه الناسى لكن لو قصد التلذذ بالاكل ينبغي الفطر كما ذكره جماعة في نظيره من الجماع





\* (فصل شرط الصوم الح) \* المذكور في هذا الفصل شروط الصحة وفي الذي بعده شروط الوجوب وأما التعبير بالشرط فيما سلف فهو بمنزلة والمراد ما لا بد منه (قول) المتن والعقل أى التمييز فيصح صوم المميز كذلك قال الاسنوى وفيه نظر فإن المغنى عليه يصح صومه إذا أفاق لحظة كسبائى ولا شأن بالتمييز يزول به بل النوم يزول بالتمييز (قول) المتن والنقاء بالاجماع (قول) أنت جميع النهار يرجع لكل من الاسلام والعقل والنقاء (قوله) والثاني يضر الح وأما الغفلة فلا أثر لها في الصوم بالاتفاق (قوله) بخلاف النوم لك أن تقول المغنى عليه يجب عليه أيضا قضاء الصوم كسبائى فقيه أهلية الخطاب نعم الناشئ أكمل منه وكان الشارع رحمه الله أراد بالاهلية غريزة العقل لكن في زوالها عن المغنى عليه نظر (قول) المتن من نهاره (١٩٣) أى الانعفاء أو الصيام (قوله) والثاني يضر مطلقا للمجنون (قوله) أول النهار أى لانه أول جزء

\* (فصل شرط الصوم) من حيث الفاعل (الاسلام) فلا يصح صوم الكافر أصليا كان أو مريئا (والعقل) فلا يصح صوم المجنون (والنقاء عن الحيض والنفساء) فلا يصح صوم الحائض والنفساء (جميع النهار) فلوارثه أو وحن أو وحاض أو نفست في أثناء النهار بطل صومه (ولا يضرب النوم المستغرق) للنهار (على الصحيح) والثاني يضرب كالأغشاء وافر في الأول بأن الأغشاء يخرج عن أهلية الخطاب بخلاف النوم اذ يجب قضاء الصلاة الفائتة به دون الفائتة بالأغشاء (والأطهر أن الأغشاء لا يضرب إذا أفاق لحظة من نهاره) اتباعا بمن الأغشاء من الأفاقة فان لم يبق ضرر والثاني يضرب مطلقا والثالث لا يضرب إذا أفاق أول النهار وفي الروضة وأصلها الوشرب ودواء ليل لا يزال عقله نهارا ففي التهذيب ان قلنا لا يصح الصوم في الأغشاء فهنا أولى والأفوجهما والأصح انه لا يصح لانه بفعله ولو شرب المسكر ليل أو بقي سهكه جميع النهار لزمه القضاء وان صحا في بعضه فهو كالأغشاء في بعض النهار قاله في التتمة (ولا يصح صوم العبد) أي عبيد الفطرا والأصح نهي صلى الله عليه وسلم عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحية رواه الشيخان (وكذا التثريق) أي أيامه الثلاثة بعد يوم الاضحية لا يصح صومها (في الجديد) لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن صيامها رواه أبو داود بإسناد صحيح وفي حديث مسلم انها أيام اكل وشرب وذكر الله عز وجل وفي القديم يجوز للمتمتع العادم الهدى صومها عن الثلاث الواجبة في الحج لما روى البخاري عن عائشة وابن عمر قال لم يرخص في أيام التثريق أن يصمن الا لمن لم يجد الهدى قال في الروضة وهذا القديم هو الراجح دليلا أي نظرا الى أن المراد لم يرخص رسول الله صلى الله عليه وسلم (ولا يحل التطوع) بالصوم (يوم الشك بلا سبب) قال عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم رواه أصحاب السنن الاربعة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم (فلوصامه) تطوعا بلا سبب (لم يصح في الأصح) والثاني يصح لانه قابل للصوم في الجملة (وله صومه عن القضاء والنذر) والكفارة (وكذا لو وافق عادة تطوعه) كان اعتاد صوم الاثنين والخميس فوافق أحدهما فله صومه تطوعا لعادة قال صلى الله عليه وسلم لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين الا رجل كان يصوم صوما فليصمه رواه الشيخان وتقدموا أصله تتقدموا بتاعين حذف منه أحدهما تخفيفا (وهو) أي يوم الشك (يوم الاثنين من شعبان اذا تحدث الناس برؤيته) أي بأن الهلال روى ليلته والسماء معجبة ولم يشهد بها أحد (أو شهد بها صبيان أو عبيد أو فسقة) وظن صدقهم أو عدل ولم نكتف به وعبرة المحرك والشرح أو قال عدد من النسوة أو العبد أو الفساق قد رأوا نهاره ولا يصح صومه عن رمضان لانه لم يثبت كونه منه

(قوله) فلا تنافي بين ما ذكرنا من أن ما هنا وجهه عدم الشك والذى قاله البغوي مفيد لوجوب الصوم على من اعتقد والذى في أثناء الباب المراد منه أن نسبة المعتد صحيحة وأنه يقع عن رمضان إذا تبين كونه منه فيكون هذا الثالث مقبدا لكلام البغوي فيجب الصوم على كلام البغوي ولكن لا يقع عن رمضان إذا تبين كونه منه لأنه لا يثبت بمن ذكره هذا (١٩٤) ما ظهر في معنى كلامه ويحيز على بعد

أن يجعل ما هنا على مجرد الظن وكلام البغوي إنما هو مفروض في الاعتقاد وهو أعلى (قوله) فلم يتحدث برؤيته يفهم أنه إذا تحدث برؤيته يكون يوم الشك كالوحيض العكوي وهو ظاهر وأما قول الشارح فيما سلف والسماء مصححة فتعديده لا خذنه من الطباقي الغيم الآتي في المتن بعده (قوله) وعبارة المحرر أي فهي أحسن لأنها تفيد أن التججيل سنة مستقلة (قوله) ما يقع الخ أي الحديث دع ما يربك (قوله) في طلوع الفجر ان قلت هلا قال أو في غروب الشمس قلت لأنه فرض الأولى بعد تحقق الغروب كما سلف فلا يصح رجوع هذا لها (قوله) لكن الأول أمر استحباب قال الأسنوي وقد يكون أمر بدب كافي أحوال جواز الغيبة والكذب ثم أورد أنها قد يكونان واجبيين كافي التلخيص من ظالم وكافي مساوي الحاطب ونحوه أي ورد بأن انتهى عن المفهوم الكلي باعتبار أنه لا ساق الخوازي في بعض جزئياته واعتراض أيضا بأن الغيبة تكون بالقلب فمفسد الإنسان لا حاجة إليه ورد بأن يفهم بالأولى لأن اللسان آلة القلب ثم الذي سلكه الشارح غير ذلك كله (قوله) فلا يطل صومه أي ثوابه \* فرع \* لو تاب هل يسلم الصوم من النقص محل نظري ويحتمل بماؤه وان يكون غايته دفع الأثم خادما (قوله) ويدل للأول الخ وفي الحديث رب صائم ليس له من صيامه إلا الجوع ورب

نعم من اعتقد صدق من قال أنه رأى من ذكر يجب عليه الصوم كما تقدم عن البغوي في طائفة أول الباب وتقدم في إثباته صحة نسبة المعتد لذلك ووقوع الصوم عن رمضان إذا تبين كونه منه فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع الثلاثة (وليس الطباقي الغيم) ليلة الثلاثين (بشك) فلا يكون هو يوم شك بل يكون من شعبان لما تقدم في الحديث فان غم عليه فكم فاكلوا عذة شعبان ثلاثين ولا اثر لظنار رؤيته لولا السحاب لبعد الهلال عن الشمس ولو كانت السماء مصحبة وزا أي الناس الهلال فلم يتحدث برؤيته فليس يوم شك وقيل هو يوم شك ولو كان في السماء قطع سحاب يمكن أن يرى الهلال من خلالها وأن يخفى تحتها ولم يتحدث الناس برؤيته فقبيل هو يوم شك وقيل لا قال في الروضة الأصح ليس بشك (ويسن تججيل الفطر) إذا تحقق غروب الشمس (على تمر والافياء) قال صلى الله عليه وسلم لا يزال الناس بخير ما عجّلوا الفطر رواه الشيخان وقال إذا كان أحدكم صائما فليدفع فطره على ترفان لم يجد التمر فعلى الماء فانه طهور صححه الترمذي وابن حبان والحاكم وقال على شرط البخاري وعبارة المحرر يسن للصائم أن يجعل الفطر وأن ينفطر على ترفان لم يتيسر فعلى ماء (وتأخير السحور) قال صلى الله عليه وسلم لا تزال أمتي بخير ما عجّلوا الفطر وأخروا السحور رواه الأمام أحمد في مسنده (ما يقع في شك) في طلوع الفجر فالأفضل تركه قاله في شرح المهذب وعبارة المحرر وان يفسر ويؤخره وفي الصحيحين حديث تسحر وافان في السحور بركة وفيهما عن زيد بن ثابت قال تسحر زاعم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تنأى إلى الصلاة وكان قدر ما بينهما خمسين آية وفي صحيح ابن حبان تسحر واولو يجزعه ماء وفي شرح المهذب وقت السحور بين نصف الليل وطلوع الفجر وأنه يحصل بكثير الماء كقول وقيله وبالماء (وليس لسانه عن الكذب والغيبة ونفسه عن الشهوات) قال في المسائلي اشترك النوعان في الأمر ما لكن الأول أمر استحباب والثاني استحباب انتهى وقول المحرر وأن يصون اللسان يفيد أنه من السنن كما شرح به في الشرح كغيره والمعنى أنه يسن للصائم أن يصون حيث الصوم صوت لسانه عن الكذب والغيبة المحرمين فلا يبطل صومه بارتكابهما بخلاف ارتكاب ما يجب احتياجه من حيث الصوم بالاستسقاء فلا حاجة إلى عدول المنهاج عما في المحرر وغيره وطاهر أن المراد الكف عن الشهوات التي لا تبطل الصوم كشم الرياحين والنظر إليها ولمسها لما في ذلك من الترفه الذي لا يناسب حكمة الصوم ويدل للأول حديث البخاري من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة أن يدع طعامه وشربه (ويستحب أن يغتسل عن الجنابة) ونحوها (قبل الفجر) ليكون على طهارة من أول الصوم (وأن يجترز عن الحجامة) والفصد لأنها يضعفانه (والقبلة) بناء فممن تحرك شهوته على إطلاق المحرر كراهتها المنصرف إلى كراهة التنزيه وعلى تصحيح المصنف أن كراهتها تحريم يجب الاحتراز عنها وتقدم أن الأولى لمن لم تحرك القبلة شهوته تركها (وذوق الطعام) خوف الوصول إلى حلقة (والعلك) بفتح العين لأنه يجمع الريق فان ابتلعه أظرف في وجهه وتقدم وإن أشاء عطشه (وأن يقول عند فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت) روى أبو داود عن معاذ بن زهرارة

فإنه ليس له من قيامه إلا السهر قال الماوردي والرويان لما كانا يحيطان الثواب حسن عذلا احترازهما من كذب أن عدم (قوله) بفتح العين وأما بالسكر فهو اسم للوهم التي كلما مضغته قوى وصلب واجتمع (قوله) روى أبو داود الخ يؤخذ منه روق الاستحباب به الفطر أقوله في الحديث وعلى رزقك أفطرت ولقول الراوي كان إذا أفطر صلى

(قول) المتن في رمضان صرح به هنا دون ما سلف لان هذه الامور تكون ليسا ونهارا في رمضان (قول) المتن اكثر الصدقة في الحديث من فطر صائما فله مثل أجره انظر لو كان الصائم قد فعل ما يحبط الثواب ثم فطره ما حكمه (قوله) في كل رمضان يحتمل أن يريد في جميعه ويحتمل أن يريد في كل شهر من أفراد هذا الشهر \* (فصل شرط وجوب صوم رمضان) \* (قوله) وجوبه على الكافر الخ لم يسلك صاحب المنهاج مثل هذا في الحج بل أخرج الكافر (١٩٥) بقيد الاسلام فأوجه التفرقة فان قلت قد ذكر الاسلام شرطا للصحة وهو يغني عن ذكره هنا قلت فهلا

فعل في الحج ذلك فانه ذكره في الصحة وفي الوجوب وقول الشارح وجوبه على الخائض والنفساء الخ لم يسلك الاستوى هذا المسلك بل جعل عدم الوجوب عليهما مفهوما بالاولى من جعل النقاء في الفصل السابق شرطا للصحة قال فيكون شرطا في الوجوب والا يلزم تكليف المحال وقوله على الكافر الظاهر أن مراده بالكافر ما يشمل المرتد ولا ينافي ذلك قوله الآتي في المرتد وكذا يقال الخ لانه لم يقل وجوبه على المرتد وجوب انعقاد سبب فعند التأمل لم يجعله كالخائض فأن دفع بذلك ما نسب اليه سارح المنهج من السهو في الخافه بالخائض والله أعلم (قوله) والمعنى عليه والسكران صنيع الشارح رحمه الله يقتضي انهما داخلان في عبارة المتن وفيه نظر (قوله) ويجب عليه لكل يوم مائة ابتداء كما يحكمه في شرح المذهب وصح في الكفاية ان الصوم واجب أولا ثم انتقل الى الفدية ثم قضية ترجيح الاول عدم القضاء لو شقي بعد ذلك وهو كذلك (قول) المتن ويباح تركه للمريض ولو تعذر سببه ومن غلبه الجوع والعطش حكمه كالمرضى (قوله) تغلسا لحكم الحضر أي كان الصلاة اذا اجتمع فيها سفر وحضر يغلب جانب الحضر فلا تقصر \* فرع \* لو أفطر بالجماع لزمته الكفارة خلافا للامة الثلاثة (قول) المتن ولو

صلى الله عليه وسلم كان اذا أفطر قال ذلك واستاده حسن لكنه مرسل (وأن يكثر الصدقة وتلاوة القرآن في رمضان وان يعتكف) فيه (الاسيمافى العشر الاوخر منه) روى الشيخان عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون في شهر رمضان ان جبريل كان يلقاه في كل سنة في رمضان حتى ينسلخ فيعرض عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن وفي رواية وكان يلقاه في كل ليلة وروى ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف في العشر الاوخر من رمضان وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف في العشر الاوخر من رمضان حتى توفاه الله وفي رواية للبخاري انه كان يعتكف في كل رمضان فالا عتكاف فيه أفضل منه في غيره وكذا اكثر الصدقة والتلاوة فيه ولا فضلية ذلك فيه عدم السن فيه وان كان مستونا على الإطلاق

\* (فصل شرط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ) \* وهو هذا يصدق مع الكفر والحيض وغيرهما فلا يجب على الصبي والمجنون لعدم تكليفهما ووجوبه على الكافر مع عدم حكمة منه وجوب عقاب عليه في الآخرة كما تقر في الاصول وجوبه على الخائض والنفساء والمرضى والمسافر وجوب انعقاد سبب كما تقر في الاصول أيضا لوجوب القضاء عليهم كما سيأتي وكذا يقال في المرتد والمغني عليه والسكران انه انعقد السبب في حقهم لوجوب القضاء عليهم (والهاقته) أي الصوم فلا يجب على من لا يطيقه لكبر أو مرض لا يرجي برؤه ويجب عليه لكل يوم مائة كما سيأتي (ويؤمر به الصبي لسبع اذا أطاق) وفي المذهب ويضرب على تركه لعشر قياسا على الصلاة وفي شرحه يجب على الولي ان يأمره به ويضربه على تركه ثم قال ولا يصح صومه الابنية من الليل انتهى وتطر بعضهم في القياس بان ضربه عقوبة فيقتصر فيها على محل ورودها وكان الرافعي لم يذكرك ذلك والمراد بالصبي الخمس الصادق بالذكور والانثى (وبباح تركه للرخص اذا وجد به ضرر شديد) وهو ما تقدم بيانه في التيمم ثم المرض ان كان مطبقا فله ترك التيمم وان كان يحتمل ويقطع فان كان يحتمل وقت الشروع فله ترك التيمم والافعلية أن ينوي فان عادوا احتاج الى الافطار أفطر (و) يباح تركه للمسافر سفر الطويل والمباح فان تضرره فالفطر أفضل والا فالصوم أفضل كما تقدم في باب صلاة المسافر (ولو أصبح) المقيم (صائما فرض أفطر) لوجود الميع للافطار (وان سافر فلا) يفطر تغلسا لحكم الحضر وقبل يفطر تغلسا لحكم السفر (ولو أصبح المسافر والمريض صائمين ثم أراد الفطر جاز) لهما الدوام عذرهما (فلو أقام) المسافر (وشقي) المريض (حرم) عليهما الفطر على الصحيح لزوال عذرهما والثاني يجوز لهما الفطر اعتبارا بآول اليوم (وإذا أفطر المسافر والمريض قضيا) قال تعالى ومن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر أي فأفطر فعدة (وكذا الخائض) يقضى ما فاتها كما تقدم في باب الحيض ومثلها النفساء (والمفطر بلا عذر وتارك التيمم) عمدا أو سهوا يقضيان (ويجب

أصبح المسافر استشكل الغزالي مسألة السفر بمن شرع في الصلاة وهو مسافر بنية الاتمام فانه لا يجوز له القصر لتلبسه بفرض المقيمين قال والفرق بينهما غامض وفرق القاضي بأن المسافر يجوز له اخلاء اليوم من الصوم بخلاف الصلاة (قوله) ومثلها النفساء أي ولو عن زنى فيما يظهر (قول) المتن والمفطر بلا عذر أي لانه اذا وجب على المذنب فعله غيره أولى وسبق في الصلاة وجه انه لا يصح قضاؤها تغليظا عليه فينبغي أن يأتي هنا \* فرع \* في الخادم عن شرح المذهب ان تارك التيمم ولو عمدا اقضاؤه على التراخي بخلاف واعترض الزركشي مسألة العمد

بأنه غير متعين بدليل بجوازها على الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين بخلاف الجنون قال بعضهم شرط جوار الانغماء  
 لهم أن لا يقضى عليه وقت صلاة انتهى (قول) المتن والردة لانه التزم ذلك بالاسلام (قول) المتن دون الكافر الاصل عبارة الروض كل مفطر  
 بعذر أو غيره يقضى لاصبي ومجنون وكفراصلى انتهى ولا يراد الهرم ونحوه لانهم ما خطبوا بالقضية دون الصوم (قول) المتن والجنون  
 خلافا لما للترجمة الله في مسألة الجنون فأوجب القضاء به كالأغماء (قول) المتن بلا قضاء لانه صار من أهل الوجوب فلو جامع بعد ذلك لزمته الكفارة  
 والقضاء (قول) المتن لا يمكنهم صومه أى فأشبهه من مذكور صوم بعض يوم فانه لا ينعقد (قول) المتن ولا يلزمهم امساك الخ \* فرع \* يست  
 لهؤلاء الثلاثة الامساك والتضاء خروجا من الخلاف (قوله) لان نسيانه يشعر الخ قال الرافعي (١٩٦) ويجوز ان يوجه بأن الاصل كل في نهار

قضاء ما فات بالانغماء بخلاف ما فات من الصلاة به كما تقدم في بابها للشيقة فيها بتكررها (والردة)  
 أى يجب قضاء ما فات بها اذا عاد الى الاسلام وكذا السبب من يجب قضاء ما فات به (دون الكافر  
 الاصل) فلا يجب قضاء ما فات به اذا أسلم ترغيبا في الاسلام (والصبا والجنون) فلا يجب  
 قضاء ما فات بهما لعدم وجوبه ولو اتصل الجنون بالردة وجب قضاء ما فات به بخلاف ما لو اتصل بالسكر  
 لان حكم الردة مستمر بخلاف السكر (وادا بلغ) الصبي (بالبها صائما) بنوى ليل (وجب) عليه  
 اتما به بلا قضاء) وقيل يستحب اتما به ويلزمه القضاء نهلم ينو الفرض (ولو بلغ) الصبي (فيه  
 مفطرا أو أفاق) المجنون فيه (أو أسلم) انكفر فيه (فلا قضاء) عليهم (في الأصح) لان ما أذكر كونه  
 منه لا يمكنهم صومه ولم يوروا بالقضاء والثاني يلزمهم القضاء كما تفرغهم الصلاة اذا ذكر كوا من  
 آخر وقتها ما لا يدعيها (ولو لم يفرغها امساك بنية النهار في الأصح) بناء على عدم لزوم القضاء والثاني  
 مبني على لزومه ومنهم من عكس ذلك فبنى خلاف القضاء على خلاف الامساك وقيل من يوجب  
 الامساك يستفي به ويوجب القضاء ومن يوجب القضاء لا يوجب الامساك فتم ما حيزنا  
 أربعة أوجه يجب ان يجب القضاء دون الامساك يجب الامساك دون القضاء (ويلزم)  
 أى الامساك من تعدى بالفطر أو نسي النية) لان نسيانه يشعر بترك الادتمام بأمر العبادة فهو  
 ضرب تقصير (للمسافر أو مريض زال عذرهما بعد النظر) بان أكل أى لا يلزمهما الامساك  
 لكن يستحب لحرمته الوقت فان أكل فلا نفيها كيلا يتعرضا للثمرة وعقوبة السلطان (ولو زال)  
 عذرهما (قل أن أكل أو لم يوا بالافتكذا) أى لا يلزمهما الامساك (في المذهب) لان من أصبح  
 نارا كالبسة فقد أصبح مفطرا فكان كلوا كل وقيل يلزمهما الامساك حرمة لليوم ومنهم من قطع بالأول  
 (والأظهره يلزم) الامساك (من أكل يوم الشك ثم ثبت كونه من رمضان) والثاني لا يلزمه لعذره  
 كما فرقه بعد الأكل وفرق الأول بان الأكل في السفر سباح مع العلم بان اليوم من رمضان بخلاف  
 الأكل في يوم الشك ولو بان انه من رمضان قبل الاكل فحكي المتولى في لزوم الامساك القولين  
 وجزم المأوردى وجماعة يلزمه (وامساك بقيمة اليوم من خواص رمضان بخلاف النذر والقضاء)  
 فلا امساك على متعد بالفطر فيهما ثم امساك ليس في صوم فلوارتكب محظورا فلا شيء عليه  
 سوى الاثم

\* (فصل من فاته شيء من رمضان فبات قبل امكان القضاء فلا تدارك له) \* أى للفائت (ولا اثم) به

رمضان حرام على غير المعذور فان فات  
 الصوم بتقصير أو غيره لم يرتفع التحريم  
 (قوله) أى لا يلزمهما الامساك لعدم  
 التقصير كلقصر المسافر ثم أقام ومثلهما  
 الحائض والنفساء اذا زال عذرهما مارا  
 بالاولى (قوله) لكن يستحب كذا  
 يستحب في المسألة الآتية بطريق الاولى  
 (قول) المتن والاطهر عبارة الروضة  
 فيما حكاه الاستوى اذا أصبح يومه ان  
 مفطرا ثم ثبت كونه من رمضان فيجب  
 امساك في الاظهر قال في التمهة القولان  
 فيما اذا بان انه من رمضان قبل الاكل  
 فان بان بعده فطر يقان أحدهما لا يجب  
 الامساك قطعا وأصحهما وجبهما الصحيح  
 منهما الوجوب انتهى وبها اعترض  
 الاستوى على المنهاج حيث فرض القولين  
 فيمن أكل مع ان محلها قبل الاكل قل  
 وكأنه توهم ان المراد بالفطر أى في عبارة  
 المحتررا الأكل فصرح به قال نعم كلام  
 المنهاج صواب من حيث ان في الكفاية  
 ان الاكثرين على القطع بالوجوب عند  
 عدم الاكل قال فما قاله في المنهاج صواب  
 في الحقيقة وخطأ في الظاهر انتهى

(قوله) وفرق الأول الخ قال الامام على قاعدة ان الامر بالامساك تغليظ وعقوبة أنا قد نزل الخطي منزلة العامد لا نسيانه الى ترك ان فات  
 التحفظ كما في حرمان القاتل خطأ من الميراث (قول) المتن من خواص رمضان وذلك لان وجوبه أصلى بدليل انه لا يقبل غيره (قوله) لا شيء  
 عليه بخلاف المتم للبحر الفاسد \* (فصل من فاته شيء الخ) \* (قوله) فبات قبل امكان القضاء من صورته عروض الحيض الذي ماتت فيه قبل  
 غروب شمس اليوم الثاني من شوال كذا قاله الاستوى وهو ظاهر لان فرض المسألة انه فات بعذر (قول) المتن فلا تدارك له كالتلف المال  
 بعد الحول وقبل التمسك فانه لا ضمان ولا اثم



(قوله) ان فات بعد ذر الخ أمالوفات بغيره والصورة عدم التمكن بعد ذلك فإنه يأثم ويتجب الفدية من تركه قاله الرافعي في باب النذر وينبغي جريان القول القديم الآتي في هذه الصورة (قول) المتن بعد التمكن ذهب ابن أبي هريرة إلى عدم لزوم شيء اذا مات قبل رمضان الثاني قال لأنه قضاء موسم في وقت محصور ومات قبله فلا شيء عليه كمن مات في أثناء وقت الصلاة فإنه لا أثم عليه انتهى وخالفه سائر الأصحاب (قوله) أي يجوز له الصوم ينبغي اذا كان وارثا وله تركه أن يجب أحد الأمرين ثم الفدية من رأس المال (قوله) سواء فات الخ هو كذلك إلا أن المقسم أولا مفروض في الفات بعد لقوله (١٩٧) ولا أثم فلا تشمل العبارة الفات بغير عذر هذا محصل اشكال الاسنوي وأجيب بأن المقسم

أعم ولكن الحكم الذي في جزء الشرط الأول مقيد بحالة العذر بدلالة تنفي الاثم ولا يلزم من ذلك تقيد الشرط به (قول) المتن والكفارة أي كفارة القتل لأنه لا اطعام فيها بخلاف كفارة الظهار ووقاع رمضان فإنه بالموت يعجز عن الصيام فينتقل إلى اطعام ستين مسكينا من غير صوم (قول) المتن أظهر توزع في هذا بان الصحيح في المذهب منع الصيام بل المعروف القطع به (قوله) بأن المراد الخ كما في الحديث الصعيد الطيب وضوء المسلم وعلى هذا فقوله في الحديث صومي عن أمتك بمعنى أطعمي (قول) المتن على المختار وجه ذلك بأن الولي من الولي وهو القرب ثم ظاهر كلامهم أنه لا يرعى هنا الأقرب فالأقرب \* فرع \* ينبغي أن يشترط البلوغ فيمن يصوم قلوا في الحج لا يجوز استنابة صبي ولا عبيد لانهم ليسوا من أهل الفرض (قول) المتن باذن الولي العتق والصدقة عن الحي هل يجوز كليت أم يتمتع لعدم التبة (قول) المتن لا مستقلا يشك عليه صحة في الحج إلا أن يفرق بأن الحج عهد فيه التابة في الحياة بخلاف الصوم وانظر هل اطعام الاجنسي كصومه (قول) المتن وفي الاعتكاف قول أي

ان فات بعد تركض استمر إلى الموت (وان مات بعد التمكن) من القضاء لم يقض (لم يصم عنه وليه في الجديد بل يخرج من تركه لكل يوم مد طعام) وفي القديم يصوم عنه وليه أي يجوز له الصوم عنه ويجوز له الاطعام فلا بد من التدارك على القولين سواء فات بعد تركه بغيره (وكذا النذر والكفارة) في تداركهما القولان (قلت القديم هنا أظهر) قال في الروضة للأحاديث الصحيحة فيه وذهب إلى صحته جماعة من محققي أصحابنا والمشهور في المذهب تصحيح الجديد والحديث الوارد بالاطعام ضعيف أي وهو حديث ابن عمر من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا رواه ابن ماجه والترمذي وقال الصحيح وقعه على رأويه ومن أحاديث القديم من مات وعليه صيام صام عنه وليه رواه الشيخان من حديث عائشة ونأوله ونحوه الصحيح للجديد بان المراد أن يفعل وليه ما يقوم مقام الصيام وهو الاطعام لان الصوم عبادة بذلة لا تدخلها التباينة في الحياة فكذلك بعد الموت كالصلاة (والولي) الذي يصوم على القديم (كل قريب) أي أي قريب كان (على المختار) من احتمالات الامام وهي ان الاعتبار بالولاية كفي الحديث أو مطلق القرابة أو بشرط الارث أو العصبية قال الرافعي واذا خفصت عن نظائره وجدت الاشبه اعتبار الارث انتهى وفي صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال لامرأة قالت له ان أمي ماتت وعليها صوم نذر فأصوم عنها صومي عن أمتك وهذا يطل احتمال ولاية المال والعصبية كما قاله في شرح المذهب (ولو صام أجنبي باذن الولي) على القديم (صح) بأجرة أو دونها كما في الحج (لا مستقلا في الاصح) لأنه ليس في معنى ماورد به النص والثاني يصح كما يوفي دينه بغير اذنه (ولو مات وعليه صلاة أو اعتكاف لم يفعل ذلك) عنه وليه (ولا فدية) له (وفي الاعتكاف قول والله أعلم) انه يفعل عنه وليه وفي رواية بطعم عنه عن كل يوم بليتة مدا وهذه المسائل ذكرها الرافعي في الشرح وقوله وفي رواية أي عن الشافعي (والأظهر وجوب المد) لكل يوم (على من أفطر) في رمضان (الكبير) بان لم يطبق الصوم وكذا من لا يطيقه لمرض لا يرجى برؤه قال تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين المراد لا يطيقونه والثاني يقول لا تقدير لتخييرهم في صدر الاسلام بين الصوم والفدية ثم نسخ بتعين الصوم بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وعلى الأول لو أصر بالفدية ففي استقرارها في ذمته القولان في الكفارة أظهرهما فيها الاستقرار كما سيأتي قال في شرح المذهب ينبغي هنا تصحيح السقوط لان الفدية ليست في مقابلة جناية بخلاف الكفارة (وأما الحامل والمرضع فالأفطر تخوفا) من الصوم (على نفسها) وخذها أو مع وليها كما قاله في شرح المذهب (وجب) عليهما (القضاء بلا فدية) كالمرضى (أو) خوفا (على الولد)

٥٥ ل ل ل قياسا على الصوم بجامع ان كلا كف (قوله) عن كل يوم بليتة كذا قاله الجويني واستشكله ولده بأن كل لحظة عبادة تامة فان قيس على الصوم فالليل خارج عن الاعتبار انتهى واعلم أن ما قيل في الاعتكاف قال البغوي جاز أن يخرج في الصلاة وقوله الضمير راجع للرافعي من قوله ذكرها الرافعي (قول) المتن والأظهر وجوب المد الخ ظاهره ولو قصر اوهو كذلك لما سيأتي انها تستقر في ذمته (قوله) في رمضان جعل الاسنوي مثله النذر والقضاء ونقله عن الرافعي (قوله) لتخيرهم يرجع للذين من قوله وعلى الذين يطيقونه (قول) المتن فان أفطر تخوفا خوفا هنا كالتميم

(قوله) أي ولد كل منهما أي وان تعدد (قوله) مع القضاء الفرق بينهما وبين المريض والمسافر ومن أفطر للكبر حيث لا يجب الأمر واحد القضاء أو الفدية أن هذا الفطر ارتفع به شخصان فكذا وأجبه أمران (قوله) أخذ الخ لكان تقول الاستدلال بهذا فرع عن عدم تقدير لا وقد استدل بها فيما مضى على وجوب المد في حق الكبير والمرضى الذي لا يرجح برؤيه وذلك فرع عن تقدير لا كما سلف ولا يجوز اعتبارا لنفي تارة والاثبات أخرى في الآية الواحدة (قوله) وهل تنظر المستأجرة الخ وكذا المتبرعة بالارضاع تفطر ويلزمها القضاء والفدية (قوله) وقال صاحب التتمة الخ أفتى الغزالي بعدم ثبوت الخيار للمستأجرة إذا امتعت من الفطر (قوله) وتفدى الأمة المرشعة إذا أفطرت تبقى الفدية في ذمتها إلى أن تعتق ولا تصوم عن الفدية (قول) المتن من أفطر لا نقاذ مشرف الخ (١٩٨) انذار الابهى في بطلان الصلاة

خلاف والاصل للانقضاء فطر به قطعاً الفرق قبل منافاة الاكل للصوم انتهى (قوله) فلا تلزمه الفدية جزماً أي لأن الخلاف انما يأتي على وجه اللاحق (قوله) في الاصح الخ يريد بهذا ان تعبيرا المصنف بعيد الجريان الطريقين في المعتدي كالتعدي بغيره ولكن التصحح متعاكس (قوله) من غير تعديريدان الكفارة جارية فلا تليق بالمعتدي وفرق أيضاً بأن الفدية غير معتبرة بالاثم وانما هي حكمة استأثر الله سبحانه بها بدليل ان الردة في الصوم أخف من الجماع ولا كفارة فيها هذا ولكن الكلام الاول يشكل عليه أن من تعدي بالفطر ومات قبل التمكن تجب عليه الفدية بدلالة غير المعتدي (قوله) متعدياً أي فالمرض والسند لا يمكن معهما كما سيأتي في كلام الشارح واعلم ان هذا أثر آخر أيضاً كما قوله الشارح بخلاف الصلاة الثانية بعد ذلك لأن الصوم يلزمه وقت لا يشبه وهو رمضان الآتي بخلاف الصلاة كذا قالوا ولم ينظروا إلى لقي العيد الكبير وأما التثنية في ذلك يرد الفرق المذكور إلا أن يعتذر بطول

أي ولد كل منهما (لزمتهما) مع القضاء (الفدية في الاظهر) أخذ من قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية قال ابن عباس انها باقية بلا نسخ في حقهما رواه البيهقي عنه والثاني لا يلزمهما كالخوف على النفس لأن الولد جزء منهما والثالث يلزم المرضع لانصال الولد عنها دون الحامل وسكت عن اباحة السطرين لهما وعن الضرر الخوف العلم بهما من المرض وهل تنظر المستأجرة ذرئاً عن غير ولدها قال الغزالي في الفتاوى لا وقال صاحب التتمة نعم وتنفذ وصحة في الروضة (والاصح انه يلحق بالمرضع) في لزوم الفدية في الاظهر مع القضاء (من أفطر لا نقاذ مشرف على هلاله) بغيره لأنه فطر ارتفع به شخصان كما في المرضع والثاني لا يلحق بها فلا تلزمه الفدية جزماً لأن لزومها مع القضاء بعيد عن القياس فيقتصر على مثل ورودها وقول الرافعي في الاحتجاج في انقضاء المذكور إلى النظر لذلك قال في الروضة مراده انه يجب عليه ذلك وقد صرح به أصحابنا (لما تعدي بنظر رمضان بغير جماع) فانه لا يلحق بالمرضع في لزوم الفدية مع القضاء في الاصح فلا تلزمه جزماً لأن فطره ارتفع به شخصان من غير تعدد بخلاف فطره والثاني يلحق بها في اللزوم من باب أولى لتعديبه (ومن آخر قضاء رمضان مع امكانه) بان كان متيمماً صحيحاً (حتى دخل رمضان آخر لم يمتعه مع القضاء كل يوم ممد) وانما كذا ذكره في شرح المذهب وذكر فيه انه يلزم المذموم دخول رمضان روى الدارقطني والبيهقي حديث أني هريرة من أدرك رمضان فأفطر لمرض ثم صوم ولم ينقضه حتى أدرك رمضان آخر صام الذي أدركه ثم بنقض ما عليه ثم يطعم عن كل يوم مسكيناً وضعفاه فانه روى موقوفاً على راويه بإسناد صحيح أنه من لم يملكه القضاء بان استمر مسافراً أو مريضاً حتى دخل رمضان فلا شيء عليه بتأخير ان تأخير الاداء هذا العذر جائز فتأخير القضاء أولى بالجواز (والاصح تكرره) أي لا (تكرره) (والثاني) لا يتكرر أي يكفي المد عن كل السنين (و) الاصح (انه لو أخر القضاء مع امكانه ففاته أخرجه من تركه لكل يوم ممدان مد للنفقات) على الجديد (ومد للتأخير) والثاني يكفي مدوه ونوات ويستطمد للتأخير وعلى القديم يصوم عنه الولي ويخرج مد التأخير (ومصرف الفدية الفمراء والمساكين) خاصة لان المسكين ذكر في الآية والحديث والفقير أسوأ حالاً منه (وله صرف أمه) (منها) إلى شخص واحد ولا يجوز صرف مد منها إلى شخصين (وجنسها جنس الفطرة) وهو متعدي غالب قوت البلدة على الاصح ولا يجوز المد في السوق كما سبق

ومن رمضان قربامات أو عرض عارض (قول) المستحب بكل يوم مدهه الفدية للتأخير وفدية المرضع وبحوها ففضيلة الوقت \* (فصل) وفدية الهرم لاصل الصوم بتنبه \* ما فات بغير عذر يحرم تأخيرها بالسفر كذا نقله الرافعي عن البيهقي وأقره وإذا كان حراماً فوجب الفدية ولو استمر عذر السفر وخالف في تحريره مع السفر جماعة من اصحاب كصاحب التتمة وغيره وهو ظاهر إطلاق المنهاج (قول) المتن والاصح تكرره أي لأن الحقوق المالية لا تتداخل ووجه الثاني القياس على الحدود فرع لو أخرج الفدية ثم أخرت تكررت بخلاف (قول) المتن تكرره السنين طاهره ولو عجز في السنة الثانية وما بعدها (قوله) أخرج من تركه لكل يوم ممدان لأن كلام السنين المذكور من موجب عند الانفراد فكذا عند الاجتماع (قوله) والثاني الخ أي كافي الشرح الهرم فانه لا تكرر في حقه (قوله) يصوم عنه الولي ويخرج الخ أي يجمع بينهما

\* (فصل تجب الكفارة الخ) \* أي وكذا التنزيل (قول) المتن بافساد صوم الخ يؤخذ من هذا أن كل يوم تجب فيه كفارة (قول) المتن بجماع قبه الغزالي شام ليخرج المرأة ورتباً أنها تقطر ببعض الحشفة ولا يسمى جماعاً (قول) المتن على ناس لو نسي التيمم فأمرناه بالامساك بجماع فلا كفارة قطعاً لكن قياس من قال الامساك صوم شرعي وجوبها ومثل النسي المكره (قوله) والاصح لا تجب أي فهو خارج بهذا أن قلنا يفسد وبالاول ان قلنا لا يفسد (قوله) أو قضاء وقيل تجب في هذا الكفارة الصغرى وهي المذلل كل يوم (قوله) وهو مخصوص بفضايا لانه أفضل الشهور كما سلف (قوله) لأن الافطار مباح له أي في الجملة لا في خصوص هذه الحالة (قوله) فإن الرخصة الخ وذلك يجري في تأخير الظهر الى العصر بغير نية الجمع فانه حرام ولا جمع بل يكون قضاء واعلم انا اذا قلنا بالتحريم يكون ذلك وارداً على الضابط لكن التخصيص عليها سهل الايراد (قوله) ولو ظن عبارة التهذيب ولو شك وكان الشيخين عدلاً عنها لقولهم فبان خلافه اذا لم يخفى ان مجرد الشك يحرم الجماع ويفسد الصوم لكن صرح (١٩٩) القاضي بأنه لو شك في الغروب حرم عليه وفسد ومع ذلك لا كفارة عليه للشبهة

(قوله) على تجويز الافطار الخ أي وهو الرابع لأن المراد الظن الناشئ عن الاجتهاد بدليل قوله فبان خلافه ثم رأيت الخادم قال ان الرافعي عبر بالظن ومراعاة المبنى على اماره وليست صورة المسألة انما صورتها الظن من غير اماره لكن هذا يحرم من غير خلاف تم جعلهم الخلاف شبهة بشكل عليه هجوها على الصبي اذا جامع بعد بلوغه نهاراً وعلى المسافر اذا جامع بعد عروض سفره نهاراً (قوله) والافتحج الكفارة الخ أي فهي بدون هذا وارادة على الضابط (قول) المتن بعد الاكل ناسياً لو تكلم عامداً بعد السلام ناسياً لم تبطل الصلاة وكان الفرق ان هذا الظن لا يبيح الفطر بل يخلفه وجوب الامساك وقوله في المتن ناسياً يرجع للاكل من قوله بعد الاكل (قوله) فلم يأثم به هذا محله اذا لم يعلم ان الامساك عن الجماع وغيره بقية اليوم واجب عليه والافهو آثم لا بسبب الصوم فيخرج بالقييد الاخير

\* (فصل تجب الكفارة) \* وستأتي (بافساد صوم يوم من رمضان بجماع آثم به بسبب الصوم) فهذه خمسة قيود تنفي الكفارة باتقاء كل واحد منها كما قال (ولا كفارة على ناس) لأن جماعه لا يفسد الصوم على المذهب كما تقدم وان قلنا يفسده فقبل تجب الكفارة لا تنسبه الى التقصير والاصح لا تجب لانها تتبع الاثم (ولا مفسد غير رمضان) من نذر أو قضاء أو كفارة لأن النص ورد في رمضان كما سيأتي وهو مخصوص بفضايا لا يشاركه غيره فيها (أو) مفسد رمضان (بغير الجماع) كالاكل والشرب والاستمنا والمباشرة فيمادون الفرج المقضية الى الانزال لأن النص ورد في الجماع وما عداه ليس في معناه (ولا) على (مسافر) صائم (جامع نية الترخيص) لانه لم يأثم به (وكذا غيرها) وان قلنا يأثم به (في الاصح) لأن الافطار مباح له فيصير شبهة في درء الكفارة وهذا دفع لقول الثاني تلزمه لاثمه فان الرخصة لا تباح بدون قصد لها والمريض كالسافر فمما ذكر (ولا على من ظن الليل) وقت الجماع (فبان نهاراً) لعدم اثمه قال الامام ومن أوجب الكفارة بجماع الناسي يوجبها هنا للتقصير في البحث ولو ظن غروب الشمس فجامع فبان خلافه في التهذيب وغيره انه لا كفارة لانها تسقط بالشبهة قال الرافعي وهذا ينبغي ان يكون مفرعاً على تجويز الافطار بالظن والافتحج الكفارة وفاء بالضابط المذكور أول الفعل لما يوجبها (ولا) على (من جامع) عامداً (بعد الاكل ناسياً) وظن انه أفطر به وان كان الاصح بطلان صومه (باجتماع) لانه جامع وهو يعتقد انه غير صائم فلم يأثم به ولذلك قيل لا يبطل صومه وبطلانه مقيس على ما لو ظن الليل وقت الجماع فبان خلافه وعن القاضي أي الطيب انه يحتمل ان تجب الكفارة لأن هذا الظن لا يبيح الوطء (ولا) على (من زنى ناسياً) للصوم وقلنا كما في الروضة وأصلها الصوم يفسد بالجماع ناسياً لانه لم يأثم بالجماع بسبب الصوم لانه له وقيل تجب عليه الكفارة (ولا) على (مسافر أفطر بالزنا مترخصاً) بالفطر لانه لم يأثم بالفطر بالجماع بسبب الصوم فان الفطر به جائز له وانما آثم بالفطر به من حيث انه زنا (والكفارة على الزوج عنه) لانه المخاطب بها في الحديث كما سيأتي (وفي قول عنه وعنهما) لا شترأ كهما في الجماع ويحملها عنهما (وفي قول

دون الرابع ومما يخرج بقيد الاثم أيضاً جامع الصبي (قوله) قيل لا يبطل صومه هو مقابل الاصح (قوله) وقلنا الخ دفع لما أورد عليه من ان هذا ذكره الغزالي قسعه عليه في المحرر وهو مستغنى عنه لدخوله في قوله أو لا ولا كفارة على ناس \* تنبيه \* أورد عليه المسافر اذا جامع غير ناسي للتخصيص وجماع المرأة اذا أدخل الرجل ذكره في فرجها وهي نائمة مثلاً ثم انتهت ولم تدفع وما لو جامعها وبه عذر يبيح الفطر له دونها فلا كفارة بافساد صومها فلو قسده بصومه نخرج هذا الرابع اذا جامع شاك في غروب الشمس الخامس اذا طلع عليه الفجر مجامعاً فاستدام ولو قلنا ان صومه لا ينعقد وهي وارادة على العكس فان الجماع فيها لم يفسد صوماً مع ذلك تجب الكفارة (قوله) لانه المخاطب بها أي ولانه صلى الله عليه وسلم لم يبين الذي عليها كما قال في الزانية واغدياً أي يس الى امرأته فان اعترفت فارجمها (قوله) ويحملها لو كان مجنوناً على هذا استقرت عليها ولا يلزمها شيء على الاول



(قوله) ويوم عرفة ولو حصل الثلث في هلال الحجة ولا تعرف يوم ولا كراهة في صومه كما في صيام الثلاثين من رمضان بعد الشك في أوله قاله وهو يوم الجحدري (قوله) أن يكفر قال الامم أي الصغائر قال في الذخائر وهو مردود ويحتاج الى دليل والفضل واسع قال الماوردي وللتكفير تأويلان بغير الغفران وقيل العصمة معها تبيها قال ابن الرفعة هذا أسهل في جواز تقديمه ~~بما~~ كفارة على الخنث ونقل الاسنوي عن النص أنه يستحب من عرفه للسافر غير الحاي (٢٠١) أيضا (قوله) وهي الثالث عشر الخ يستحب ذوالحجة فله يسقط الثالث عشر

وقد سكتوا عن سنن تعويضه (قوله) عشرة أشهر ظاهره ان الحال لا يختلف بنقصه وكمال العشرة والعكس (قول) المتن ويكره افراد الجماعة قيل لانه يضعف بصومه عن وظائف العبادة وقيل لانه يوم عبيد فنهى عنه فتحوالتهى عن اعيدين قاله ابن عبد البر وغيره وقيل لثلايعة قد وجوبه وقبل ثلايعة في تعذبه كالمهودى السبت (قول) انتم أوفوت حتى أى واجبا كان أو مستحبا لكن تعويت الواجب حرام فتكون الكراهة عند مجرد الخوف من العلم أو انقضى (قول) انتم فله قطعها أى وله ينسب على الماضي قوله في التبعة (قول) المتن ولا قضاء خلافا لما لك وأب حيفة ~~والمتن~~ يستحب فضاؤه خروجا من الخلاف (قول) المتن حرم عليه قطعه أى لان وجوبه فورا ينافى جواز فطره وقوله وكذا ان لم يكن الخ أى قياسا على الصلاة اذا شرع فيها أول الوقت يحرم عليه قطعها وان كان وجوبه موسعا (قول) المتن وهو صوم من تعدى بالفطر يرد عليه قضاء يوم الشك فانه فوري وليس هنالك تعدى \* فرع \* المتعدي بالفطر يلزمه الفور في القضاء وان سافر ويكرهه أن يصوم تطوعا قبل قضاء ما عليه سواء فاته بعد زام لا \* (كتاب الاعتكاف الخ) \*

... وانما ليس فأنما أن يعرض على وانما سألواهما الترمذى وغيره الأول من حديث ثمانية من حديث أبي هريرة (و) يوم (عرفة) لغير الحاي - وهو التاسع من ذى الحجة (وعاشوراء) وهو العاشر من المحرم (وناسوعاء) وهو التاسع منه قال صلى الله عليه وسلم صيام يوم عرفة احتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده وصيام يوم عاشوراء أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله وقال للربيعيت الى قبل لاسوم من اليوم لتاسع فبات قبله رواه ما مسلم أما الحاج فيستحب له انظر يوم عرفة للاتاع رواه الشيخان وسواء كما قال في شرح المهذب عن الجمهور أن تعذبه الصوم عن الدعاء وأعمال الحج أم لا فصومه له خلاف الأولى وقيل ~~مردود~~ ولحديث أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة ونهى أن في أسناده مجهولا (وأيام) البالي (البصر) وهي اثنا عشر وزلياء قال أبو ذر أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصوم من الشهر لثلاثة أيام البصر ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة رواه الدارقطني وابن حبان وروى عنه الباقون بالبصر من يتبع بطبوع القمر من أولها الى آخرها (وستة من شوال) قال صلى الله عليه وسلم من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر رواه مسلم وروى السائى حديث صيام شهر رمضان بعشرة أشهر وصيام ستة أيام شهرين فذلك صيام السنة (وتابعها أفضل) وكذا اتصافها بيوم العيد بمبادرة الى العبادة (ويكره افراد الجماعة وافراد السبت) بالصوم قال صلى الله عليه وسلم لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله أو يصوم بعده رواه الشيخان وقال لا تصوموا يوم السبت الا فيما اقتصص عليكم رواه أصحاب السنن الاربعة وحسنه الترمذى وصححه الحاكم على شرط الشيخين (وسوم الدهر غير العيد والتشريق ~~مردود~~ من خاف به نحررا أو فوات حق ومستحب لغيره) وعلى الحالة انه ولي حمل حديث مسلم لا صام من صام الا بد واستحباه في الحالة الثانية هو مراد الروضة كاصلها بعدم كراهته (ومن تلبس بصوم تطوع أو صلا ندله قطعه ما ولا قضاء) قال صلى الله عليه وسلم الصائم المتطوع أمر نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر رواه الحاكم من حديث أم هانئ وقال صحيح الاسناد وروى أبو داود أن أم هانئ كنت صائمة صوم تطوع فخيرها عليه الصلاة والسلام بين ان تفطر بلا قضاء وبين ان تتم صومها وقيل الصلاة على الصوم في الأمرين (ومن تلبس بتضاء للصوم الفائت من رمضان) حرم عليه قطعه ان كان قضاؤه (على الفور وهو صوم من تعدى بالفطر وكذا ان لم يكن على الفور في الاصح بان لم يكن تعدى بالنظر) والثاني يجوز الخروج منه لانه متبرع بالشروع فيه فلا يلزمه اتمامه

\* (كتاب الاعتكاف) \*

يؤخذ مما سياتى انه اللبث في المسجد بنية (هو مستحب كل وقت) ويجب بالتدريج (و) هو (في العشر الاواخر

٥١ ل ج هـ ولغة الإقامة على الشيء ولو شرا قال الله تعالى فاتوا على قوم يعكفون على أصنام لهم والاصل فيه قوله تعالى وطهر بيتي للطائفين والعاكفين وهو مجمع عليه ومن الشرائع القديمة (قول) المتن هو مستحب كل وقت روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم اعتكف في العشر الاوّل من شوال (قول) المتن وهو في العشر الاواخر الخ هذا قد ذكره في الصوم ~~والمتن~~ أعاده هنا لبيان حكمه أنه أعصى طلب ليلة القدر





(قول) المتن ويطلب بالجماع قال العرافي بالنسبة للاستتيل أم الماشي فكذلك ان كان مندورا متابعاً فيستأنف وان لم يكن متابعاً لم يطل ما مضى سواء كان مندورا أم نقلاً وانما يطل بالجماع لانه تعالى نهى عنه فيه بقوله تعالى ولا تبشروهن الآية والنهي في العبادة يقتضي الفساد (قوله) لحرمها استدلال غير عموم قوله تعالى ولا تبشروهن وأنتم عاكنون الآية (قوله) وهي حرام الخ حاول في المهمات منع التحريم فيها اذا كان الاعتكاف تطوعاً وقضية الشرح كالروضة خلافه (قول) المتن ولا يضر التطيب لانه لم ينقل تركه ولا الامر بتركه (قول) المتن لزمه (٢٠٣) أي لاث الاعتكاف بالصوم أفضل فصح التزامه لحديث من نذر أن يطيع الله فليطعه (قول) المتن ان يعتكف صائماً

مثله ما لو نذر أن يعتكف بصوم لانه حال أيضاً قال الاسنوي وينبغي فهم أن يعتكف باعتكاف لحظة (قوله) وقيل بطرد الوجهين مقابل قوله لا يجب جمعهما (قول) المتن وينوي في النذر الفرضية لم يحكموا هنا خلاف الصلاة لان تقيد المبالغ الصلاة بكونها ظهراً مثلاً يرشد الى الفرضية بخلاف الاعتكاف ولم يشترطوا هنا تعيين سبب وجوبه وهو النذر لانه لا يكون الآية قال في الذخائر ولو اقصر على نية المندور كفته عن الفرضية (قول) المتن وان طال مكثه قد سلف في الصلاة وجه في مثل هذه النية انه لا يزيد على ركعة وقياسه هنا الاقتصار على ما يسمى عكوفاً وجهه انه لا يزيد على ركعتين وقياسه هنا الاقتصار على يوم (قول) المتن ولو نوى مدة مثله لو نذرهما ولم يشترط التابع قاله السبكي وغيره (قول) المتن لزمه الاستئناف أي أصبح اعتكافه الثاني وأما أصل العود فلا يجب في النفس لجواز الخروج منه قال الأذرمي وهذا الخلاف الذي في التطوع جار فيما اذا نذر مدة ولم يشترط فيها التابع وكذا قاله السبكي (قوله) وسواء الخ قال الاسنوي هو

اعتكاف ساعة صح نذره ولو نذر اعتكافاً مطلقاً خرج من عهده النذر بان يعتكف لحظة (ويطلب بالجماع) اذا كان ذا كراهه عالم بالتحريم الجماع فيه سواء جماع في المسجد أم عنيد الخروج منه لقضاء الحاجة لانسحاب حكم الاعتكاف عليه حينئذ (وأظهر الاقوال ان المباشرة بشهوة) فيمادون الفرج (كس وقبلة تبطله ان أنزل والا فلا) كالصوم والثاني تبطله مطلقاً لحرمها والثالث لا تبطله مطلقاً كالحج وهي حرام على كل قول قال تعالى ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد ولا بأس باللمس بغير شهوة ولا بالتقيل على سبيل الشفقة والا كرام (ولو جامع ناسياً) للاعتكاف (في كجماع الصائم) ناسياً فلا يضر على المذهب وكذا جماع الجاهل بتحريمه (ولا يضر التطيب والترين) بلبس الثياب وترجيل الشعر (و) لا (الفطر بل يصح اعتكاف الليل وحده) وحكي قول قديم انه لا يصح وانه يشترط الصوم في الاعتكاف (ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائماً لزمه) الاعتكاف يوم صومه وليس له افراد أحدهما عن الآخر فلو اعتكف في رمضان أجزاءه لانه لم يلتزم بالتندر صوماً (ولو نذر ان يعتكف صائماً أو يصوم معتكفاً لزمه) أي الاعتكاف والصوم (والاصح وجوب جمعهما) والثاني لا يجب كذا لو نذر أن يعتكف مصلياً أو يصلي معتكفاً لا يجب جمعهما وقيل بطرد الوجهين وفسر في الأول بان الصوم يناسب الاعتكاف لاشتراكهما في الكف والصلاة أفعال مباشرة لا تناسب الاعتكاف والثالث يجب الجمع في المسئلة الاولى دون الثانية والفرق ان الاعتكاف لا يصلح وصفاً للصوم بخلاف عكسه فان الصوم مندوبات الاعتكاف (ويشترط نية الاعتكاف) في ابتدائه وعبارة المحرر لا بد من النية في الاعتكاف وعبر فيها في الروضة كالوجوب بالركن (وينوي في النذر الفرضية) وجوباً (واذا أطلق) نية الاعتكاف (كفت نية) هذه (وان طال مكثه لكن لو خرج) من المسجد (وعاد) اليه (احتاج الى الاستئناف) لانه سواء خرج لقضاء الحاجة أم لغيره فان ما مضى عبادة تامة والثاني اعتكاف جديد (ولو نوى مدة) كيوم أو شهر (فخرج فيها وعاد فان خرج لغير قضاء الحاجة لزمه الاستئناف) لانه وان لم يطل الزمان لقطعه الاعتكاف (أو لها فلا) يلزمه وان طال الزمان لانها لا بد منها فهي كالمستتبي عند النية (وقيل ان طالت مدة خروجه استأنف) النية لتعذر الناء بخلاف ما اذا لم تطل وسواء خرج لقضاء الحاجة أم لغيره (وقيل لا يستأنف مطلقاً) لان النية شملت جميع المدة بالتعيين (ولو نذر مدة متتابعة فخرج بعذر لا يقطع التابع) وعاد (لم يجب استئناف النية وقيل ان خرج لغير

كذلك ولكن يؤخذ من لفظ الكتاب انتهى وفيه نظر (قول) المتن ولو نذر مدة متتابعة يحتمل أن نيتها كنذرهما كما هو قضية الارشاد لكن قضية كلام الاسنوي كالشيخين في الروضة وأصلها في المسئلة قبلها خلافه وهو ظاهر ثم رأيت عبارة الروضة كما قال الاسنوي (قول) المتن لعذر لا يقطع التابع قال الاسنوي كالأكل وقضاء الحاجة والحيض والمرض والخروج ناسياً وغير ذلك مما يأتي ابضاحه (قول) المتن لم يجب استئناف النية ولكن تشترط المبادرة الى العود عند نزول العذر

(قوله) : للمبتدئ غسل الجنابة أى ضمير المبتدئ (قوله) يعنى عماله منه بد حاول به - فذا دفع ماقال الاسنوى تخصيص الخلاف بهذين غلط تتبع فيه المحرر فان الراعى قد ذكر المسألة آخر الباب فقال أما الخروج - لتضاء الحاجة فقد سبق انه لا يحتاج معه الى تجديدية ثم قال وفي معناه ما لا بد منه كالاغتسال وألحق به الاذان - ايجوزنا الخروج له وأما الذى منه بد أى لا يقطع التسابع ففيه وجهان ألطهرهما لا يجب وذكر فى اروضته مثله قال أعنى الاسنوى رحمه الله فلتخص ان جميع ما لا بد منه لا خلاف فيه وذلك كالحيض والنفس والمرض وقضاء العدة وغير ذلك وكيفية تنزيل اغتفار الاغتسال والاذان دون الحيض ونحوه انتبسى ثم نسبه أيضا على انه لو خرج لغرض أنشاء ثم عاد فى التجديد الخلاف فيما لا بد منه (قول) المتن وشرط المعتكف الخ دخل فى ضابطه النصب والمرأة والعبد وان توقف على اذن السيد والزوجة (قوله) وكذا المغمى عليه قال الاسنوى لكن سيأتى ان زوجه يحسب اذا طهر أو حينئذ فلا يمكن جعل هذه الشروط على الاطلاق ولا على الابتداء فقط ثم لعله (٢٠٤) انتهى والله اعلم وأما ما لا بد منه

الدوام فذكره بقوله ولولوا رد الخ (قوله)  
 زمن اثره الى آخره أى دون الماضى  
 من غير المتتابع (قول) المستمن من  
 اعتكافهما عترض انتبه بأن العطف  
 السابق بأو وأجاب العراقي بأن العطف  
 للفعل ومرجع الضمير للمرتد والسكران  
 فلا يراد (قوله) من حيث التتابع  
 وإنما هو محسوب له ولا يخطئه عليه  
 ولكن فى الردة يشترط العود (قوله)  
 وقيل يطل فى القول أى أن الردة  
 تنافى العبادة والسكر كالنوم (قوله)  
 لما تقدم فيه عبارة الرافعى رحمه الله أن  
 المرتد لا يمتنع من المسجد ولذا تجاوز  
 استنباطه فيه ونحوه من الدخول  
 لاستماع القرآن ونحوه والسكران ممنوع  
 من المسجد لآية فاذا شرب وسكر ففسد  
 أخرج نفسه عن أهلية الميث (قوله)  
 وأصحاب الطريق القول كذا أصحاب  
 الطريق الثانى حملوا النصين جميعا على  
 مذموم وكان الشارح رحمه الله  
 ترك ذلك لاعلمه بمحاولة فى الأولتين  
 (قوله) لانه معدوم بمعارض له هو  
 يفيد أن الشخص لو تسبب فى ذلك  
 كان قاطعا وبه صرح فى انكسار بقوله

(قوله) لو نوى التسابع ولم يتلفظ به لا يلزمه احتسار السبكي وغيره لزوم واستدل بأن الليالي في نذر الأيام تلزم بنيتها وهي زمن فالصفة أعني التسابع أولى بذلك وفرق بعضهم بأن الليالي من جنس المنذور فلزمت بالنية بخلاف التسابع فإنه من غير جنسه (قوله) ولا يلزم الخ هو معطوف على قوله لو نوى والمراد أن من نذر الأيام اذ لم يشترط التسابع ولا نواه لا تلزمه الليالي وهذا هو المراد من شاء الله فلا تغتر بما كتبناه في حاشية أخرى من أنه معطوف على لا يلزمه وقول الشارح مدة الأيام احتراز عن الشهر فإن الليالي تلزم وإن لم يتعرض للتابع (قوله) كما في الروضة يرجع لقوله والاصح (قوله) لأن المفهوم إلى آخره قال الخليل اليوم اسم لما بين طلوع الفجر وغروب الشمس (قوله) والثاني يجوز محمل ذلك إذا غلب بين الساعات أمالو أنى ساعة معينة من يوم ثم أتى بها نفسها من آخر إلى أن استكمل فإنه لا يجزئ جرماً ثم كلام المصنف يشعر بأنه لو نذر نصف يوم جاز التفريق (٢٠٥) والمتجه المنع (قوله) عني مخرج بذلك ما لو عبر بالاسبوع فقط وشرط التسابع فلا يتصور فيه

التابع بلا شرط) والثاني أنه يجب كالحلف لا يكلم فلا ناسهرا يكون متابعاً وافرقة الأول بأن مقصود اليمين الهجران ولا يتحقق بدون التابع وعلى الأول لو نوى التسابع ولم يتلفظ به لا يلزمه في الاصح كالأولى أصل الاعتكاف بقلبه ولا يلزم في مدة الأيام اعتكاف الليالي المتخللة بينها في الأريج ولو شرط التفريق خرج عن العهدة بالتابع في الاصح لأنه أفضل (و) الاصح كما في الروضة (أنه لو نذر يوماً لم يجز تفريق ساعاته) على الأيام لأن المفهوم من لفظ اليوم المتصل والثاني يجوز تفرق الساعات من اليوم منزلة الأيام من الشهر (و) الاصح كما في الروضة (أنه لو عين مدة كاسبوع) عنه (وتعرض للتابع وفاته لزمه التسابع في القضاء) والثاني لا يلزمه لأن التسابع يقع ضرورة فلا أثر لصرحه به (وإن لم يتعرض له لم يلزمه في القضاء) قطعاً (وإذا ذكر التسابع) في نذره (وشرط الخروج لعارض صح الشرط في الظاهر) لأنه لم يلزمه إلا بحسبه والثاني يلغو لمخالفته لمقتضى التسابع وعلى الأول أن عين العارض فقال لا أخرج إلا لعيادة المرضى أو لعيادة زيد يخرج لماعنه دون غيره وإن كان أهم منه وإن أطلق فقال لا أخرج إلا لعارض أو شغل خرج لكل شغل ديني كالعيادة والجماعة أو دنوى مباح كثناء السلطان واقتضاء الغريم وليست التزهة من الشغل ويلزمه العود بعد قضاء الشغل (والزمان المصروف إليه) أي العارض (لا يجب تداركه لأن عين المدة كهذا الشهر لأن النذر في الحقيقة لماعده (والا) أي وإن لم يعين المدة كشهري (فيجب) تداركه لتمام المدة وتكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في أن التابع لا يقطع به (ويقطع التابع بالخروج) من المسجد (بلا عذر) وسيأتي بيانه في صور (ولا يضر إخراج بعض الأعضاء) كراسه أو يده أو إحدى رجله أو كليهما وهو قاعد ما دللناهما فإنا اعتمد عليهما فهو خارج وإن كان رأسه داخل (ولا) يضر (الخروج لقضاء الحاجة) وغسل الجنابة كما تقدم (ولا يجب فعلها في غير داره) كسقاء المسجد ودار صديقه المجاورة له للمشقة في الأول والثاني (ولا يضر بعدها) عن المسجد (إلا أن يفحش فيضرب في الاصح) لأنه قد يأتيه البول إلى أن يرجع فيبقى طول يومه في الذهاب والرجوع واستثنى في الروضة كأصلها على هذا أن لا يحد في طريقه موضعاً لقضاء الحاجة أو كان لا يليق بحاله أن يدخل لقضاء غير داره والثاني لا يضر لما سبق من المشقة أو المنة في غيرها (ولو عاد مريضاً في طريقه) لقضاء الحاجة (لم يضر ما لم يطل وقوفه أو) لم يعدل عن طريقه (فإن طال أو عدل ضرر ولو كثر خروجه

التابع بلا شرط) والثاني أنه يجب كالحلف لا يكلم فلا ناسهرا يكون متابعاً وافرقة الأول بأن مقصود اليمين الهجران ولا يتحقق بدون التابع وعلى الأول لو نوى التسابع ولم يتلفظ به لا يلزمه في الاصح كالأولى أصل الاعتكاف بقلبه ولا يلزم في مدة الأيام اعتكاف الليالي المتخللة بينها في الأريج ولو شرط التفريق خرج عن العهدة بالتابع في الاصح لأنه أفضل (و) الاصح كما في الروضة (أنه لو نذر يوماً لم يجز تفريق ساعاته) على الأيام لأن المفهوم من لفظ اليوم المتصل والثاني يجوز تفرق الساعات من اليوم منزلة الأيام من الشهر (و) الاصح كما في الروضة (أنه لو عين مدة كاسبوع) عنه (وتعرض للتابع وفاته لزمه التسابع في القضاء) والثاني لا يلزمه لأن التسابع يقع ضرورة فلا أثر لصرحه به (وإن لم يتعرض له لم يلزمه في القضاء) قطعاً (وإذا ذكر التسابع) في نذره (وشرط الخروج لعارض صح الشرط في الظاهر) لأنه لم يلزمه إلا بحسبه والثاني يلغو لمخالفته لمقتضى التسابع وعلى الأول أن عين العارض فقال لا أخرج إلا لعيادة المرضى أو لعيادة زيد يخرج لماعنه دون غيره وإن كان أهم منه وإن أطلق فقال لا أخرج إلا لعارض أو شغل خرج لكل شغل ديني كالعيادة والجماعة أو دنوى مباح كثناء السلطان واقتضاء الغريم وليست التزهة من الشغل ويلزمه العود بعد قضاء الشغل (والزمان المصروف إليه) أي العارض (لا يجب تداركه لأن عين المدة كهذا الشهر لأن النذر في الحقيقة لماعده (والا) أي وإن لم يعين المدة كشهري (فيجب) تداركه لتمام المدة وتكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في أن التابع لا يقطع به (ويقطع التابع بالخروج) من المسجد (بلا عذر) وسيأتي بيانه في صور (ولا يضر إخراج بعض الأعضاء) كراسه أو يده أو إحدى رجله أو كليهما وهو قاعد ما دللناهما فإنا اعتمد عليهما فهو خارج وإن كان رأسه داخل (ولا) يضر (الخروج لقضاء الحاجة) وغسل الجنابة كما تقدم (ولا يجب فعلها في غير داره) كسقاء المسجد ودار صديقه المجاورة له للمشقة في الأول والثاني (ولا يضر بعدها) عن المسجد (إلا أن يفحش فيضرب في الاصح) لأنه قد يأتيه البول إلى أن يرجع فيبقى طول يومه في الذهاب والرجوع واستثنى في الروضة كأصلها على هذا أن لا يحد في طريقه موضعاً لقضاء الحاجة أو كان لا يليق بحاله أن يدخل لقضاء غير داره والثاني لا يضر لما سبق من المشقة أو المنة في غيرها (ولو عاد مريضاً في طريقه) لقضاء الحاجة (لم يضر ما لم يطل وقوفه أو) لم يعدل عن طريقه (فإن طال أو عدل ضرر ولو كثر خروجه

٥٣ ل صلى الله عليه وسلم لم يكن عن نذره واجب عن الأخير بأنه كان إذا عمل شيئاً دام عليه فهو في معنى المنذور (قوله) أو إحدى رجله لو أخرج إحدى رجله واعتمد عليهما قال السنوي ففيه نظر ولو اضطجع وأخرج بعض يده فهل يعتبر بالمساحة أو بالثقل الظاهر الثاني (قول) المتن ولا الخروج لقضاء الحاجة أي وإن كثر لعارض كما سيأتي (قوله) ودار صديقه يحتمل أن يكون مثله دار أموله وفروعه وزوجته وعتقائه ويحتمل خلافه ويحتمل التفصيل (قوله) أو عدل علله الرافعي لما فيه من إنشاء السير بعد قضاء الحاجة قد علمت من كلام المصنف أن ابتداء الخروج لعيادة المريض قاطع ومثل عيادة المريض زيارة القادم وصلاة الجنائز فلو خرج لقضاء الحاجة فصل على جنازة ولم ينتظرها ولم يعرج جاز وجعل الامام والغزالي قدر صلاتها أحدًا للوقفة اليسيرة واحتمالها لساير الأغراض \* فرع \* لا يجوز الخروج لغسل العبد أو الجماعة في أصح الوجهين

(قوله) بل يمشى على متجته ولو بناطاً أكثر من ذلك ضرر (قوله) كما ذكره الضمير فيه يرجع للاظهر من قوله في أظهر القولين (قوله) قولان أو وجهان سبب هذا أن الخلاف يخرج فهم من عبرته بالقولين ومنهم من عبر عنه بالوجهين وكل صحيح لأن المخرج يسوغ فيه ذلك (قوله) ويجعل زمان الاذان الخ أى فلا يقضى أيضاً كما يأتي في كلام الشارح (قول) المن الأوقات (٢٠٦) قضاء الحاجة قال الرافعي

ل قضاء الحاجة لعرض يقضيه قفيل يضرب لندوره والاصح لا يضرب نظر الى جنسه ولا يكلف في الخروج لها الاسراع بل يمشى على سجيته المعهودة واذا فرغ منها واستحبى فله ان يتوضأ خارج المسجد لانه يقع تابعها بخلاف ما لو خرج له مع امكانه في المسجد فلا يجوز في الاصح (ولا يقطع التسابع) بالخروج (بمرض يحوج الى الخروج) في أظهر القولين كما ذكره في المحرر كأن خروج لقضاء الحاجة والثاني يقطع لان المرض لا يغلب عروضة بخلاف قضاء الحاجة وقوله يحوج الى الخروج صادق بما يشق معه المقام في المسجد للحاجة الى الفراش والخادم وتردد الطبيب وبما يخاف منه تلويث المسجد كالاسهال وادرار البول وفي الروضة كأصلها حكاية القولين في الأول والقطع في الثاني بالنفي وقيل على القولين أما المرض الذي لا يشق معه المقام في المسجد كالصداع والحصى الخفيفة فيقطع التسابع بالخروج بسببه (ولا) يقطع (بمحض ان طالت مدة الاعتكاف) بان كانت لا تخلو عنه غالباً كشهرك (فان كانت بحيث تخلو عنه انقطع في الاظهر) وقيل الاصح لانها سبيل من ان تشرع في الاعتكاف عقب طهرها فتأتي به في زمن الطهر والثاني لا يقطع لان جنس الحيض يتكرر بالجيلة فلا يؤثر في التسابع كقضاء الحاجة (ولا) يقطع (بالخروج) من المسجد (ناسياً) للاعتكاف (على المذهب) وقيل فيه قولان أو وجهان أحدهما يقطع لان البت مأثور به والنسيان ليس بعذر في ترك المأمورات وعبر في المحرر بأظهر القولين والمكره كالناسي فيما ذكره على الراجح لو لم يتذكر الناسي الا بعد طول الزمان فوجهان كالأكل الصائم كثيراً ناسياً (ولا) يقطع (بمخروج المؤذن الراتب الى منارة) بفتح الميم (منفصلة عن المسجد للاذان) بخلاف غير الراتب (في الاصح) فیهما والثاني يقطع فیهما لانه لا ضرورة الى صعود المنارة لا مكان الاذان على سطح المسجد والثالث لا يقطع فیهما لانها مبنية للمسجد معدودة من توابعه والأول يضم الى هذا اعتداد الراتب صعودها واستئناس الناس بصوته فيعذر ويجعل زمان الاذان والخروج له مستثنى من اعتكافه بخلاف غيره ولا يجوز الخروج اليها لغير الاذان وسواء في الخلاف فيها كانت ملتصقة بحريم المسجد أم منفصلة عنه أما التي بابها في المسجد أو في رحبته المتصلة به فلا يضرب صعودها للاذان وغيره كسطح المسجد وسواء كانت في نفس المسجد أو الرحبة أم خارجة عن سميت النساء وتربيعه وللأمام احتمال في الخارجة عن السميت قال لانها لا تعد من المسجد ولا يصح الاعتكاف فيها قال الرافعي وكلام الاصحاب ينازعه فيها وجهه وسكت على ذلك المصنف في الروضة وقال في شرح المذهب هذا الذي قاله الرافعي صحيح (ويجب قضاء أوقات الخروج) من المسجد في أداء الاعتكاف المنذور التسابع (بالاعتذار) التي لا يقطع التسابع بها كأوقات الحيض والجنابة وغيرهما لانه غير معتكف فيها (الأوقات قضاء الحاجة) فانه لا بد منه بخلاف غيره فأوقاته كالمستثناة لفظاً عن المدة المنذورة وكذا أوقات الادان للمؤذن الراتب كما تقدم وتقدم ان الزمان المصروف الى العارض في المدة المعتبرة لا يجب تداركه لذلك أيضاً

(كتاب الحج هو فرض)

رحمه الله ذلك مأخذان أحدهما أن الاعتكاف مستمر في أوقات الخروج لها والثاني أن زمان الخروج لها كالاستثنى لفظاً عن المدة انتهى وظاهر صنيع الشارح رحمه الله اعتماد الثاني والذي في شرح السبكي تصحيح الاول ونقله عن قطع جماعة وانهم استدلو بأنه لو جامع في خروجه من غير مكث بطل اعتكافه وفي الخادم انه غير معتكف من الخروج قطعاً في غير قضاء الحاجة قال الاسنوي رحمه الله ما ذكره من تعميم القضاء تبع فيه الرافعي ولم أعلم أحداً قال به غيرهما بعد الفحص الشديد بل يستثنى أيضاً خروج المؤذن والجنب للاغتسال ونحو ذلك بخلاف الحيض والنفاس والمرض ونحوها مما يطول زمنه عادة قال والموقع للرافعي في ذلك أن الغزالي قال فعليه قضاء الاوقات المصروفة الى هذه الاعتذار وأشار بالاعتذار الى أمور عتدها ليس فيها شيء مما قلنا يجب استثنائه فعمل الرافعي هذا اللفظ على العموم وتصرف فيه فاعلمه انتهى نقلاً من شرح المنهاج والمهمات وقوله والجنب لا يخالف كلام الشارح لأن مراد الاسنوي زمن الخروج ومراد الشارح زمن الجنابة (قوله) فانه الضمير راجع للقضاء من قول المتن أوقات قضاء الحاجة (قوله) لذلك أيضاً اسم الإشارة راجع لقوله كالمستثناة لفظاً

(كتاب الحج)

(قول) المتن فرض أى مفروض قيل فرض قبل الهجرة وقيل بعدها في الخامسة

كما هو معلوم من الدين بالضرورة وأصله قوله تعالى والله على الناس حج البيت ولا يجب بأصل الشرع في العمر الامرة واحدة وتجب الزيادة عليها بعارض كالتنذر والقضاء (وكذا العمرة) فرض

وقيل في السادسة وصحها في باب السير وقيل في الثامنة وقيل في التاسعة وصحها القاضي عياض \* فائدة \* قيل لا يتصور (في) حج تطوع الامن العبد والصبي لانه يلزم بالشروع (قوله) كالتنذر والقضاء وكالزوم بالشروع وفيه نظر



(قوله) لله قبل حكمة ذكرها فيهما ما كان فيهما من كثرة الرياء (قوله) في الحديث الشريف وان تعمر قال النووي هو نفع الهمة \* فرع \* لو فعل الحج بدل العمرة لم يحرثه بخلاف الغسل عن الوضوء لأن اسم الطهارة يشملهما (قوله) ولا تغتر بقول الترمذي الخ أجاز بعضهم عنه باحتمال ان يكون خرج جوابا لذلك السائل (قول) المتن وشرط صحته الاسلام أورد الوقت ومعرفة الاعمال واعتراض الثاني باعتقاده مطلقا ثم يصرفه للحج أو للعمرة أولكليهما (٢٠٧) (قوله) أي الحج قال الاستوى الاولى ان يرجع الضمير الى المذكور من الحج أو للعمرة قلت عذر

السارح رحمه الله قول المتن وانما يقع عن حجة الاسلام (قوله) فلا يصح حج كافر أي لانه ولا عنه وأما ولد المسلم اذا اعتقد الكفر فقد حكى الرويان عن والده انه يصح حجه لانه محكوم باسلامه ثم خالفه واختاراه لا يصح وقاسه على الصلاة وقضيته عدم صحة الصلاة منه جزما (قوله) لقي رجا بالروحاء الخ وجه الدلالة ان الصبي الذي يؤخذ بعصده لا تميز له وقوله في الحديث الشريف ولك أجر ظاهر في أنها تنج عنه وأجيب بأن المراد أجر النفقة والحمل وانما كانت وصية أو مأذونة (قوله) وكذا الوصي الخ قال الاذري قضية كلام الشيخين وغيرهما جواز سفرهما به لذلك وان بعدت المسافة وقال أبو حامد صورته أن يكون بمكة ولا يجوز السفر لغير الاب والجد (قوله) فيرميها الخ على هذا يكون مثل ذلك مستقي من قولهم شرط مباشرة التمييز (قول) المتن من المسلم دخل فيه العبد بغير اذن سيده وان عصي وللسيد تحليله ان شاء قال الامام القرني بن حجة حج الصبي وعدم صحة اسلامه فامض انتهى وفرق بأن الحج قد يكون نفلا وبأن الاسلام لما كان يلزمه التزام التكليف كلها اعتبر الكمال فيه واعلم ان الصبي شاب على الطاعات ولا تكتب عليه معصية بالاجماع قاله السبكي رحمه الله (قوله)

(في الاظهر) كالحج وقد قال تعالى وأتموا الحج والعمرة لله أي استواهما على وجه التمام والثاني انها سنة لحديث الترمذي عن جابر انه صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة أو اجبة هي قال لا وان تعمر فهو أفضل قال في شرح المذهب اتفق الحفاظ على انه حديث ضعيف ولا يغتر بقول الترمذي فيه حسن صحيح قال وروى ابن ماجه والبيهقي وغيرهما بأسانيد صحيحة عن عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد قال جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة وروى البيهقي باسناد موجود في صحيح مسلم في حديث السؤال عن الايمان والاسلام والاحسان الاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وان تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعمر وتغتسل من الجنابة وتتم الوضوء وتصوم رمضان وروى الدارقطني هذا اللفظ بحروفه ثم قال هذا اسناد صحيح ثابت (وشرط صحته) أي الحج (الاسلام) فقط فلا يصح حج كافر أصلي أو مرئى ولا يشترط فيها التكليف (فالولى أن يحرم عن الصبي الذي لا يميز والمجنون) وان لم يحج عن نفسه أو أحرم عنها والمميز يحرم باذن الولي وقيل بغير اذنه وعلى الاول للولى أن يحرم عنه في الاصح في أصل الروضة والاصل في حج الصبي والمراد به الجنس الصادق بالصبي أيضا ما روى مسلم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لقي رجا بالروحاء ففرغت امرأته فأخذت بعضد صبي صغير فأخرجته من محفها فقالت يا رسول الله هل لهذا حج قال نعم ولك أجر وقيل المجنون على الصبي والولى الاب والجد وان علا عند عدم الاب وقيل مع وجوده أيضا وكذا الوصي وقيل الخاكم دون الأخ والعلم والام في الاصح ولو أذن الاب لمن يحرم عن الصبي فالحج في الروضة صحته وفي شرح المذهب عن الاصحاب صفة احرام الولي عن الصبي أن ينوي جعله محرما فيصير الصبي محرما بمجرد ذلك ولا يشترط حضوره ومواجهته في الاصح ويطوف الولي به ويصلي عنه ركعتي الطواف ويسعى به ويحضره عرفة والمزدلفة والمواقف ويسأله الاجار فيرميها ان قدر والارمى عنه من لارمى عليه والمميز يطوف ويصلي ويسعى بنفسه وظاهر ان المجنون كغير المميز فيبذل كرهه على لا يحرم عنه غيره لانه ليس برائل العقل وبرؤه مرجوع على القرب (وانما تصح مباشرة من المسلم المميز بالغ كان أو غير بالغ حرا كان أو عبدا فلا تصح مباشرة المجنون والصبي غير المميز وتقدم افتقار المميز الى اذن الولي) وانما يقع عن حجة الاسلام بالمباشرة اذا باشره المكلف أي البالغ العاقل (الحرة) وان لم يكن غنيا (فيجزي حج الفقير) كالتحمل الغنى خطر الطريق وحج (دون) حج (الصبي والعبد) اذا اكلا بعده قال صلى الله عليه وسلم أيما صبي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى وأيما عبد حج ثم اعتق فعليه حجة أخرى رواه البيهقي باسناد جيد كما قاله في شرح المذهب (وشرط وجوبه الاسلام والتكليف والحرية والاستطاعة) قال تعالى من استطاع اليه سبيلا أم الكافر فلا يجب عليه وجوب مطالبة به في الدنيا لكن يجب عليه وجوب عقاب عليه في الآخرة كما تقر في الاصول فان أسلم وهو معسر بعد استطاعته في الكفر فلا أثر لها الا في المرتد فان الحج يستقر في ذمته باستطاعته في الردة ذكره في شرح المذهب \* تتمه \* العمرة

فلا تصح مباشرة المجنون أي ولو في الوقوف بعرفة قال الاذري وهو المذهب قال ووقع في الروضة وشرح المذهب نسبة تصحيح العمرة الى الرافي وهو غلط (قوله) قال الله من استطاع اليه سبيلا وهو اجماع أيضا (قوله) باستطاعته في الردة فاذا أسلم كاف به حتى لو مات بعد الاسلام وقبل التمكن فعل من التركة واستشكل اعتبار استطاعته على قول زوال ملكه أما استطاعته قبلها فلم يجب فيها الا على مسلم وكذا لا أثر للوجوب أعني غير العقاب فيما لو استمر مرئى حتى مات ادلا سبيلا الى الحج عنه في حال ردته

(قول) المتن وأوعيته حتى السفارة كأنقله في الكفاية عن القاضي حسين (قول) المتن ومؤنة ذهابه هذا يعني عما قبله (قوله) وعبرة المحرر الخ هي أحسن الأيام الأولى أجرة السفر خاصة (قوله) من يلزمه نفقتهم ينبغي أن يستثنى منه الرجعية وإن لزمته نفقتها (قوله) أي أقارب ولومن الأم (قوله) أي لم يكن له واحد منهما دفع لما يقال قضية العبارة تخصيص هذا الوجه بما إذا انتقاما \* فرج \* ينبغي أن يكون مثل الأهل والعشيرة علم بسر حرقه بالحجاز (قوله) لما في الغزوة من الوحشة بدليل تغريب الزاني (قول) المتن كان يكسب في سفره قال الاسنوي رحمه الله لو كان يقدر في الحضر أن يكسب في يوم ما يكفيه لذلك اليوم والجمع فهل يجب (٢٠٨) عليه لم يصير جوابه غير أننا نقول إن كان

على القول الظاهر بفرضيتها كالحج في شرط مطلق الصحة وصحة المباشرة والوجوب والاجزاء عن عمرة الاسلام والاستطاعة الواحدة كافية لهما جميعا (وهي نوعان أحدهما استطاعة مباشرة ولها شروط وأحدها وجود الزاد وأوعيته ومؤنة ذهابه وإيابه) وعبرة المحرر وما يحتاج اليه في السفر مدة المذهب والاياب وعبرة الروضة أن يجد الزاد وأوعيته وما يحتاج اليه في السفر فإن كان له أهل أو عشيرة اشترط ذلك لذهابه ورجوعه وإن لم يكن فكذلك على الأصح (وقيل إن لم يكن له ببلده) بهاء الضمير (أهل) أي من يلزمه نفقتهم (وعشيرة) أي أقارب أي لم يكن له واحد منهما (لم يشترط) في حقه (نفقة الاياب) المذكورة من الزاد وغيره لأن البلاد في حق مثله متقاربة والأصح اشتراطها لما في الغربة من الوحشة ولتزعج النفوس إلى الاوطان ويجري الوجهان في اشتراط الرحلة للرجوع وسبأني وليس المعارف والاصدقاء كالعشيرة لأن الاستبدال بهم متيسر (فالقوله) لم يجد ما ذكر لكن (كان يكسب) في سفره (ما ينبغي براده) ومؤنة (وسفره طويل) أي مرحلتان فأكثر (لم يكف الحج) لأنه قد ينقطع عن الكسب لعارض ويتقدير أن لا ينقطع فالجمع بين تعب السفر والكسب تعظم فيه المشقة (وإن قصر) أي السفر (وهو يكسب في يوم كفاية أيام كلف) الحج بان يخرج له لقلة المشقة فيه بخلاف ما إذا كان لا يكسب في كل يوم الا كفاية يومه فلا يلزمه لأنه قد ينقطع عن كسبه في أيام الحج فتضرر (الثاني) من الشروط (وجود الرحلة لمن بينه وبين مكة مرحلتان) سواء قدر على المشي أم لا لكن يستحب للقادر عليه الحج (فإن لحقه بالرحلة مشقة شديدة اشترط وجود حمل) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية ذكره الجوهري (واشترط شريك يجلس في الشق الآخر) فإن لم يجد الشريك فلا يلزمه الحج وإن وجد مؤنة الحمل بتمامه قال في الشامل ولو لحقه مشقة عظيمة في ركوب الحمل اعتبر في حقه الكنيسة وأطلق المحامي وغيره أن المرأة تعتبر في حقها الحمل لأنه أستر لها (ومن بينه وبينها) أي مكة (دون مرحلتين وهو قوي على المشي يلزمه الحج) ولا يعتبر في حقه وجود الرحلة (فإن ضعف) عن المشي (فكالبعيد) عن مكة فيعتبر في حقه وجود الرحلة والحمل أيضا إن لم يمكنه الركوب بدونه وحيث اعتبر وجودهما فالمراد التمكن من تحصيلهما بشراء أو استئجار بثمن المثل أو أجرة المثل (ويشترط كون الزاد والرحلة) بما ذكرهما (فأصلين عن دينه ومؤنة من عليه نفقتهم مدة ذهابه وإيابه) والمؤنة تشمل النفقة المذكورة في المحرر وغيرها كالسكوة وسواء في الدين الحال لأنه ناجز والحج على التراخي والمؤجل لأنه إذا صرف ماله إلى الحج فقد يحل الأجل ولا يجد ما يقضي به الدين وقد تخفرت المسئلة بتبقي ذمته من هونته ولو كان ماله ذميا في ذمة إنسان فإن أمكن تحصيله في الحال فكالحاصل والأفكالمعدوم (والأصح اشتراط كونه) أي المذكور والفاضل

على دون مسافة القصر وجب لانهم إذا كفوه مثل ذلك في السفر في الحضر أولى فإن كان طويلا فيجب أيضا الوجوب لاستقاء المخذور المبذور في كلامهم عند الكسب في السفر الطويل (قول) المتن الرحلة قال الجوهري هي الناقة التي تصلح لأن ترحل وقال في شرح المذهب هي البعير الخفيف ثم الحمار ونحوه كالراحلة (قول) المتن مشقة شديدة قال الشيخ أبو محمد بأن تكون موازية للضرر بين الركوب والمشى (قوله) بأن وجد مؤنة الحمل بتمامه قال في الوسيط لأن بذل الزائد خسران لا مقابل له انتهى قال الاسنوي وقضيته أن الذي يحتاجه من الزاد يقوم مقام الشريك وكلام غيره يقتضي تعيين الشريك قال الزركشي والأول ظاهر النص وكلام الجمهور وهو الوجه انتهى (قوله) ولو لحقه إلى آخره لو عجز عن الركوب في الكنيسة وهي المعروفة الآن بالحارة ولكنه قادر على الركوب في المحفة التي تكون بين جبلين وتمكن من مؤنتها فالظاهر لزوم وتوقف الأذرع في ذلك لما فيه من عظم المؤنة (قول) المتن دون مرحلتين أي من مكة نفسها لا من الحرم بخلاف المسافة فمن هو من حاضري المسجد الحرام فإنها معتبرة من الحرم رعاية

للتخفيف في الموضعين (قول) المتن ومؤنة قال الجوهري هي الكلفة تقول مأنة مأنة كسألته أسأله ومؤنة أمون كقلت عما ذكر أقول ويدخل فيها اعفاف والدواجرة الطيب له وغير ذلك أقول كذا قالوا لكن قالوا أيضا أن احتياج الشخص إلى النكاح لا يمنع الوجوب فيجب أن يخص ذلك بما إذا لم يبلغ به الحال إلى أن يجب اعفاف نفسه إن قلنا بوجوبه فإن اعفاف نفسه مقدم على اعفاف والده (قوله) فقد يحل الأجل أي بموت أو غيره كسبأني وسواء كان الدين لله تعالى أو لآدمي

(قول) المتن عن مسكنه لاحتاج للسكنى (٢٠٩) بأجرة هل تعتبر أجرة الذهاب والاياب فقط أم على الدوام (قوله) ما يليق به الضمير فيه يرجع

للتريق من قول المتن أمن الطريق (قول) المتن أو رصدا لو كان الباذل له الامام لم يمنع الوجوب وأما الاجنبى فقال في المهمات القياس عدم الوجوب للمنة والرصد بسكون الصادق فتحها المترقب للشيء والمراد الامن العام فلا تمتد الى الخوف في حق الشخص الواحد ولو كان الخوف بسبب أموال التجارة فكعدم كالحجج الاذرى وهو ظاهر (قول) المتن وجوب ركوب البحر بحث الاسنوى تحريم السفر بالولد فيه للعدو واعترضه الزركشى بأن غاية ذلك التغرير وهو جائز محافظة على الاجر للولد كما في احضاره في الغزو والرضع له (قوله) في بعض الاحوال قد يقال هذا لا يلائم غلبة الهلاك (قوله) ففيه خلاف مرتب أى على الخلاف المذكور في المتن بدليل قوله بعد فان لم توجه الح (قول) المتن وان يلزمه الح بحث الزركشى ان القدر اليسير الرائد فيها على أجرة المثل يقتصر (قوله) بفتح الموحدة وسكون المعجمة زاد الاسنوى وبالمهمة أيضا ونه على انها بمعجمة معربة (قوله) والخلاف وجهان اعتراض على المصنف في عطفه على الاظهر ولذا لم يقدره الشارح فيما سلف (قول) المتن ثمن المثل أى سواء كان غالبا أو رخيصا (قول) المتن في كل مرحلة استشكله المتأخرون فان أريد المرحى فربما يقرب (قوله) لوجوب الحج عليها خراج الجواز فانه ثابت اذا وجدت واحدة فقط وأما سفر النفس فيتبع عليها وان وجدت عددا من النسوة هذا ولو تكن الذى نص عليه الشافعى ان السفر الواجب يكسفى فيه بواحدة (قول) المتن أو محرم شرط العبادى في المحرم ان يكون بصيرا ويقاس به غيره ثم طاهر كلامهم اعثاره حتى في حق المحوز

عماد ك (فاضلا) أيضا (عن مسكنه وعبد يحتاج اليه لخدمته) لزماته أو منصبه والثاني لا يشترط بل عليه بيعهما ويكتفى بالاكتراء والخلاف فيما اذا كانت الدار مستغرة لحاجته وكانت سكنى مثله والعبد عبد مثله فاما اذا أمكن بيع بعض الدار ووفى ثمنه بمؤنة الحج أو كانا نفسيين لا يليقان بمثله ولو أبد لهما الوفى التفاوت بمؤنة الحج فانه يلزمه ذلك جزما ولا يلزم أن يأتى في النفيسين المؤلفين الخلاف فيهما في الكفارة لان لها بدلا قاله في الروضة معترضاه قول الرافعى لا بد من عوده هنا (و) الاصح (انه يلزمه صرف مال تجارته اليهما) أى الى الزاد والراحلة عماد ك معهما وفارق المسكن والعبد لانهما يحتاج اليهما في الحال وهو انما يتخذ ذخيرة للمستقبل والثاني لا يلزمه لثلا يلحق بالمساكين ولو كان له مستغلات يحصل منها نفقته لزمه بيعها وصرفها الى ما ذكر في الاصح أيضا ولا يلزم الفقيه بيع كسبه للحج في الاصح لحاجته اليها الا ان تكون له من كل كتاب نسختان فيلزمه بيع احدهما لعدم حاجته اليها ذكره في شرح المذهب ولو ملك ما يمكنه به الحج واحتاج الى النكاح لخوفه العنت فصرف المال الى النكاح أهم لان الحاجة اليه ناجزة والحج على التراخي وصرح الامام بعدم وجوبه عليه وصرح كثير من العراقيين وغيرهم بوجوبه وصححه في الروضة (الثالث) من اشروط (أمن الطريق) ظنا بحسب ما يليق به (فلو خاف) في طريقه (على نفسه أو ماله سبعا أو عدوا أو رصدا ولا طريق) له (سواء لم يجب الحج) عليه وان كان الرصد يرضى بشئ يسر ويكره بذل المال لهم لانه يحرضهم على التعرض للناس وسواء كان الدين يخافهم مسلمين أم كفارا لكن ان كانوا كفارا وأطاعوا مقامهم استحب لهم أن يخرجوا للحج ويقابلوهم لينا لواناب الحج والجهاد وان كانوا مسلمين لم يستحب الخروج والقتال ولو كان له طريق آخر آمن لزمه سلوكه وان كان أبعد من الاول اذا وجد ما يقطع به (والاظهر وجوب ركوب البحر) لمن لا طريق له سواه (ان غلبت السلامة) في ركوبه كسلاو طريق البر عند غلبة السلامة والثاني المنع لان عوارض البحر عسرة الدفع فان غلب الهلاك لخصوص ذلك البحر أو لهيجان الامواج في بعض الاحوال لم يجب ركوبه جزما وان استوى الامر ان فوجها قال في الروضة أحسهما لا يجب واذا قلنا لا يجب استحب على الاصح ان غلبت السلامة وان غلب الهلاك حرم وان استويا ففي التحريم وجهان قال في الروضة أحسهما التحريم ومنهم من حكى القولين في لزوم ركوبه مطقا للزوم للظواهر المطلقة في الحج وعدم اللزوم لما في ركوبه من الخوف والخطر هذا كله في الرجل أما المرأة ففيها خلاف مرتب وأولى بعدم الوجوب لضعفها عن احتمال الاهوال ولانها عورة معرضة للانكشاف وغيره لضيق المكان فان لم توجهه عليها لم يستحب لها وقيل بطرد الخلاف وليست الانهار العظيمة كحجيجون ونحوه في حكم البحر لان المقام فيها لا يطول والخطر فيها لا يعظم (وانه يلزمه أجرة البذرة) بفتح الموحدة وسكون المعجمة أى الخفارة لانها من أهلب الحج فيشترط في وجوبه القدرة عليها والثاني يقول هي خسرة لدفع الظلم فلا يجب الحج مع طلبها والخلاف وجهان والتصحيح للامام وفي شرح المذهب عن جمهور العراقيين والخراسانيين انه اذا احتاج الى خفارة لم يجب الحج وحمله على ارادة ما يأخذ الرصدون في المراصد وقد تقدم (ويشترط) في وجوب الحج (وجود الماء والزاد في المواضع المعتادة حمله منها ثمن المثل وهو القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان) فان كان لا يوجد بها خلوقها من أهلها وانقطاع المياه أو كان يوجد بها أكثر من ثمن المثل لم يجب الحج (وعلف الدابة في كل مرحلة) لان المؤنة تعظم بحمله لكثرة وفي شرح المذهب ينبغي اعتبار العادة فيه كالماء (و) يشترط (في المرأة) لوجوب الحج عليها (ان يخرج معها زوج أو محرم) بنسب أو غير نسب (أو نسوة ثقات) لتأمين على نفسها (والاصح انه لا يشترط وجود محرم لاحداهن) لان الاطماع

(قوله) فاستغنى المخالف بعضهم في هذا وقال ان معنى قوله تعزيم عليه الخلوة بمن أي بكل منهن والسفر مظنة ذلك فلا ينافي ما سلف له من جواز خلوة الرجل بنسوة في غير السفر (قوله) في محمل دفع لاعتراض الاسنوي بأن (٢١٠) المتقدم في الشرط الثاني في عبارته

القدرة على الراحة يعني الخالية عن الحمل فتكون هي المرادة هنا فيشكل بأن من عجز عن ذلك وقد روى على الركوب في الحمل وجبت المباشرة انتهى والحق ان المراد الراحة الشرعية فلا يراد (قوله) لا يجب عليه الحج بنفسه بل يكون من النوع الثاني (قوله) بخلاف الحدف لماعناه يقال المذكور هنا هو الذي سلف نعم المذكور هنا يكاد أن يكون نصرياً بما فهم من هناك فليأمل (قوله) فيجب على المستطيع في الحال انظر ما فائدة ذلك حيث لا يستقر ولا يقضى من تركه الا ان تمكن بعد ذلك (قوله) كما تقضى منها ديونه أشار بهذا الى ان الحج عنه يكون قضاء لقوات الوقت وهو العزم (قوله) قال نعم وجه الدلالة انه شبه الحج بالدين واذن له في الحج عنه والدين يجب قضاؤه وأوصى به أولاً فكذا الحج ومن ثم ما غلب للاجتنابي أن يحج عنه (قول) المتنازع قال الرافعي ان بلغ معصوباً كان على التراخي وان عصب بعد ما أيسر فيجب الاستتجار على الفور على الصحيح وأما الاذن لبازل الطاعة فعلى الفور كما جزم به في الكفاية وشرح المذهب وقبول المال اذا أوجبه كالاذن على ما يقتضيه كلامهم قال الاسنوي ولعل الفرق بين هذين وبين المستطيع بنفسه ان وجوب المباشرة على الشخص يدعوه ويحمله على الفعل فوكل الى داعيته وذلك متفق في حق الغير فوجب المبادرة انتهى وقيد القبول بكون البازل مخيراً بين الفور والتراخي (قول) المتنازع لا يشترط الحلو كان عاجزاً عن كسبها ينبغي ان يعتبر

تقطع بحما عتهن والثاني يشترط وجوده ليتكلم الرجال عنهن ويعينهن اذ انابن أمر ومثله في ذلك الزوج وقد عطفه عليه في شرح المذهب بأو (و) الاصح (انه يلزمها أجرة المحرم اذا لم يخرج الابهة) لانه من أهبة سفرها ففي حديث الشيخين لا تسافر امرأة الا مع محرم فيشترط في وجوب الحج عليها قدرتها على أجرته والثاني يقول من حقه الخروج معها فادام لم يخرج الا بأجرة لا يجب الحج عليها والمسئلة مبنية على أجرة البذرة وأولى بالزوم ويظهر ان أجرة الزوج كأجرة المحرم قال في شرح المذهب الخنثي المشكل يشترط في حقه من المحرم ما يشترط في المرأة فان كان معه نسوة من محارمه كاخواته وعماته جاز وان كن أجنيات فلا لانه يحرم عليه الخلوة بمن ذكره صاحب البيان وغيره انتهى وقال قبل هذا يسير المشهور جواز خلوة رجل بنسوة لا محرم له فيهن معترضة بقول الامام وغيره بحرمته ذلك فاستغنى بهذا الاعتراض عن مثله في الخنثي الحق للرجل احتياطاً (الرابع) من الشروط (ان ثبت على الراحة بلا مشقة شديدة) في محمل فن لم يثبت عليها أصلاً أو ثبت عليها في محمل بمشقة شديدة لمرض أو غيره لا يجب عليه الحج بنفسه بخلاف من انتفت عنه المشقة في المحمل فيجب عليه الحج كما تقدم (وعلى الاعمى الحج ان وجد قائداً) مع الشروط المذكورة بقوده ويهديه عند النزول ويركبه وينزله (وهو) في حقه (كالمحرم في حق المرأة) قال في شرح المذهب فيكون في وجوب استجاره وجهان أحدهما الوجوب (والمحجور عليه لفسده كغيره) وفي وجوب الحج عليه (لكن لا يدفع المال اليه) لتذيره (بل يخرج معه الولي أو ينصب شخصاً له) لينفق عليه في الطريق بالمعروف ويظهر ان أجرته كأجرة المحرم \* تنبيه \* يدخل في شرط أمن الطريق كما قال الرافعي ما ذكرنا البغوى وغيره انه يشترط ان يجدر فقة يخرج معهم على العادة قال المتولي فان كانت الطريق بحيث لا يخاف الواحد فيها فلا حاجة الى الرفقة أما ما كان السير وهو ان يبقى زمن يمكن السير فيه الى الحج السير المعهود فتقل الرافعي عن الاثمة انه شرط في وجوب الحج وقال ابن الصلاح انما هو شرط استقراره في ذمته ليجب قضاؤه من تركه لومات قبل الحج وليس شرطاً الاصل الوجوب فيجب على المستطيع في الحال كالصلاة تحب بأول الوقت قبل مضى زمن يسعها وتستقر في الذمة بمضى زمن التمكن من فعلها وصوب في الروضة الاول وأجاب عن الصلاة بأنها انما تجب في أول الوقت لا مكان تنبها (النوع الثاني استطاعة تخصيصه بغيره فن مات وفي ذمته حج وجب الاجحاج عنه من تركه) كما يقضى منها ديونه فلو لم يكن له تركه استحب لو ارثه ان يحج عنه فان حج عنه بنفسه أو باستجار سقط الحج عن الميت ولو حج عنه أجني جاز وان لم يأذن له الوارث كما يقضى دينه بغير اذن الوارث ويرأ الميت به ذكر ذلك كله في شرح المذهب وروى مسلم عن بريدة ان امرأة قالت يا رسول الله ان أمي ماتت ولم تحج قط أفأحج عنها قال جعي عنها وروى النسائي وغيره باسناد جيد ان رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الحج عن أبيه فقال ارأيت لو كان على أيلك دين قضيته عنه أكان ذلك يجزئ عنه قال نعم قال فاحج عنه (والعضوب العاجز عن الحج بنفسه) لسكبر أو غيره (ان وجد أجرة من يحج عنه بأجرة المثل لزمه) الحج بها (ويشترط كونها فاضلة عن الحاجات المذكورة) فيمن حج بنفسه لكن لا يشترط نفقة العيال ذهاباً واباً) فانه اذا لم يضارق أهله يمكنه تحصيل نفقتهم ولو لم يجد الا أجرة ماش وجب استجاره في الاصح اذا لم يشترط الحلو كان عاجزاً عن كسبها ينبغي ان يعتبر

(قوله) في معنى التفسير للعضوب من العضب وهو القطع لانه قطع عن الحركة ويقال المعصوب بالصاد المهملة كأنه قطع عصبه \* فائدة \* لا يشترط ان يعرف من استوجر عنه بل يكفي أن ينوي عن من استوجر عنه (قول) المتن الولد أي بعداً وقرب وارثاً أو غير وارث وفي الخادم عن الشائشي انه يشترط في الطاع عدم المال وفيه نظر (قول) المتن وجب قبوله وبعد القبول يكون فعل البازل على التراخي (قوله) ماشياً الى آخره بحث بعضهم وجوب القبول اذا كان السفر قصيراً \* فرع \* لو بذل لوالديه معاً يصرفه بعد ذلك لمن شاء منهما والاب أولى \* (باب المواقيت) \* هو في اللغة الحد وأصله الزمان كذا في الاسنوي وقال الجوهرى الميقات الوقت المضروب للفعل والموضع يقال هذا ميقات أهل الشام للموضع الذي يحرمون منه (٢١١) (قول) المتن وذو القعدة هو يفتح القاف ويجوز الكسر والفتح بكسر الحاء

ونفسه يشق عليه المشي وقوله العاجز الى آخره صفة كاشفة في معنى التفسير للعضوب (ولو بذل) بالجمة أي أعطى (ولده أو أجنبي مالاً لاجرة لم يجب قبوله في الاصح) لما فيه من المنية الثقيلة والثاني يجب حصول الاستطاعة به والوجوب في الولد أولى منه في الأجنبي وبذل الاب المال كبذل الابن أو كبذل الأجنبي فيه احتمالان ذكرهما الامام أحمد هما الأول (ولو بذل الولد الطاعة) في الحج (وجب قبوله) بالاذن له فيه (وكذا الأجنبي في الاصح) والمنية في ذلك ليست كالمنية في المال الا ترى أن الانسان يستنكف عن الاستعانة بجال الغير ولا يستنكف عن الاستعانة بيده في الاشغال ومقابل الاصح يفرق بان الولد بضعة منه فنفسه كنفسه بخلاف غيره والاخ والاب كالأجنبي لان استخداهما مائة عمل ولو بذل الولد أو الوالد الطاعة للحج ماشياً في وجوب قبوله وجهان أحدهما في الروضة لا يجب لانه يشق عليه مشيهما بخلاف مشي الأجنبي ولو طلب الوالد من الولد ان يحج عنه استحب له اجابته كما ذكره في شرح المذهب ولو بذل الولد الطاعة ثم أراد الرجوع فان كان بعد احرامه لم يجوز أوقبله جار في الاصح واذا كان رجوعه الجائر قبل ان يحج أهل بلده تيناه لم يجب على الاب \* روى الشيخان عن ابن عباس ان امرأه من خثعم قالت يا رسول الله ان فريضة الله في الحج على عباده أدر كنت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع ان يثبت على الراحلة أفأجج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع

#### \* (باب المواقيت للحج والعمرة زماناً ومكاناً) \*

(وقت احرام الحج شوال وذو القعدة وعشر ليل) بالايام بينها (من ذي الحجة وفي ليلة النحر) وهي العاشرة وجه انها ليست من وقته (فلأحرم به في غيره وقته انعقد عمرة على الصحيح) لان الاحرام شديد التعلق والازوم فاذا لم يقبل الوقت ما أحرم به انصرف الى ما يقبله وهو العمرة والثاني لا ينعقد عمرة كما لا ينعقد حجاؤه لكن يتحل بهل عمرة كمن فات حجه فعلى الاول اذا أتى بعمل العمرة سقطت عنه عمرة الاسلام بخلاف الثاني وسواء في الانعقاد الجاهل بالحال والعالم به والاول هو الراجح من أصح الطرق الحاكمة لقولين بما تقدم والثانية قاطعة بالثاني والثالثة تقول ينعقد احرامه مبهماً فان صرفه الى العمرة كان عمرة صحيحة والاحتل بهل عمرة فهذه من مقابل الصحيح أيضاً وعبر به دون المذهب اشارة الى ضعف الخلاف (وجميع السنة وقت لاحرام العمرة) وقد يمتنع الاحرام بها لعارض كالعاكف بمنى للبيت والرمي لا ينعقد احرامه بها الجيزة عن التشاغل بعملها

معارض من جهة ذلك ومن جهة عدم التعبير بالمذهب أيضاً (قول) المتن لاحرام العمرة أي دائماً \* فرع \* ذهب المزني الى ان العمرة لا تجوز في العام الامر واحدة \* فرع \* قال البندنيجي يجوز ان يستمر على احرامه بالعمرة أبداً ويكملها متى شاء قال الاذري وفي النفس منه شيء (قوله) كالعاكف بمنى أي وان كان بعد التحلل ومن هنا أخذ انه لا يجوز حجتان في عام واحد بأن يدفع بعد نصف الليل فيرمى ويحلق ويطوف ثم يحرم من مكة ويعود الى الموقف قبل الفجر وقد حكى الاجماع على ذلك لكن التعليل بالاستغال في المسئلة الاولى ضعيف لانه قد يحرم بالعمرة ولا يفعلها الا بعد النحر من منى أو في وقت من تلك الايام غير مشغول فيه بحيث ولا رمي ومع ذلك لا يصح وفي الخادم عن الجويني أن من ترك منى والرمي وخرج منها يجوز له الاحرام بالعمرة وبحث الزركشي عدم الجواز بعد النحر قبل الوداع ان جهلناه من المناسك



(قول) المتن نفس مكة في العجيين عن جابر انهم في حجة الوداع أحرموا بالاطمح متوجهين الى منى وذلك يقتضي ان يراد بمكة جميع الحرم واختاره المحب الطبري لذلك خلاف ما عليه الاصحاب (قول) المتن المتوجه عبره ليشمل أهلها وغيرهم (قول) المتن ومصر أو ورد البارزي انه ينبغي أن يحرم المصري من بدولانه ميقات أهله كما ان الشامي يحرم من ذي الخليفة ولا يصبر للحجفة قلت فيه نظرفات الحجفة ونحوها قال الشارع فيها انها لأهلها وللمار بها ولا كذلك من دون الميقات كعبدرفانه لم يقل فهذا ذلك (٢١٢) ثم رأيت في شرح السبكي ما يدفع الاشكال

من أصله حيث قال ان أهل بدر ميقاتهم الحجفة وقد نقلت كلامه على هامش شرح البهجة (قول) المتن والمغرب الحجفة قال بعض المالكية وقاله السبكي أيضا احرام المصري الآن من رابع سابق على الميقات لان الحجفة بعده بماء الى مكة (قوله) وهو الطرف الا بعد الحج قال الاسنوي مثله من أراد الاحرام من قريته الا فضل أن يحرم من طرفها الا بعد (قوله) بينة أو يسرة أي لاجهة الوجه ولا لاجهة الظهر وكذا قال الاسنوي رحمه الله (قوله) بأن كان طريقه بينهما خرج مالو كان في جهة واحدة وهو ظاهر لكن عبارة الاسنوي سواء كان أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله أو كانا معاً في جهة واحدة (قول) المتن أبعدهما من مكة قال الاسنوي وهو الذي يحاذيه قبل محاذاة الآخر قال أمالو حاذاهما معا فانه يحرم من موضع المحاذاة قال الرافعي ويتصور في هذا أن يكون أحدهما أبعد الى مكة لا تخراف الطريق لكن هل ينسب الاحرام حينئذ الى الأبعد أم الى الأقرب وجهان حكاهما الامام قال وتظهر فائدة هما فيما اذا جاوز الميقات بغير احرام وأراد العود لدفع الاساءة ولم يعرف موضع المحاذاة هل يرجع الى الأطول أو الأقصر (قوله) أي الى مكة طاهره ان الوجه الثاني يعتبر القرب

(والميقات المسكن للحي في حق من بمكة) من أهلها وغيرهم (نفس مكة) الحديث الآتي (وقيل كل الحرم) لاستواء مكة وما وراءها من الحرم في الحرمة وقوله للحي يشمل المفرد والقارن وقيل يجب أن يخرج القارن الى أدنى الحل كالوأفرد العمرة (وأما غيره فيقات المتوجه من المدينة ذوالخليفة ومن الشام ومصر والمغرب الحجفة ومن نهامة اليمن يلزم ومن نجد والجاز قرن ومن المشرق) العراق وغيره (ذات عرق) روى الشحان عن ابن عباس قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ذوالخليفة ولاهل الشام الحجفة ولاهل اليمن يلزم وقال هن لهن ولن أتى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمره فن كان دون ذلك فن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة وروى الشافعي في الام عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة ذوالخليفة ولاهل الشام ومصر والمغرب الحجفة وروى أبو داود والنسائي وكذا الدارقطني باسناد صحيح كما قاله في شرح المذهب عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم وقت لاهل العراق ذات عرق (والأفضل أن يحرم من أول الميقات) وهو الطرف الا بعد من مكة ليقطع الباقي محرماً (ويجوز من آخره) لوقوع الاسم عليه (ومن سلك طريقاً لا يتهيأ الى ميقات) مما ذكر (فان حاذى) بالعجم الذال (ميقاتاً) منها أي سامته بمنية أو يسرة (أحرم من محاذاته) سواء كان في البرأف في البحر (أو) حاذى (ميقاتين) منها بأن كان طريقه بينهما (فالأصح انه يحرم من محاذاة أبعدهما) من مكة والثاني يتخير بينهما فان تساوى في المسافة الى مكة أحرم من محاذاتهما سواء تساوى في المسافة الى طريقه أم تقاونا ومسئلة الخلاف مفروضة في الروضة كأصلها فيما اذا تساوى في المسافة الى طريقه وفيهما لوقفاوت الميقاتان في المسافة الى مكة والى طريقه فهل الاعتبار بالقرب اليه أو الى مكة فيه وجهان أحصهما الاوّل (وان لم يحاذ) ميقاتاً (أحرم على مرحلتين من مكة) اذ ليس شئ من المواقيت أقل مسافة من هذا القدر (ومن مسكنه بين مكة والميقات فيقاته مسكنه) من قرية أو حلة لما في الحديث السابق بعد ذكر المواقيت فن كان دون ذلك فن حيث أنشأ (ومن بلغ ميقاتاً غير مريد نسكاً ثم أراد في ميقاته موضعه) لما ذكر في الحديث أيضا (وان بلغه مريداً) نسكاً (لم تجز مجاوزته بغير احرام) قال في شرح المذهب بالاجماع (فان فعل لزمه العود) اليه (ليحرم منه الا اذا) كان له عذر كأن (ضاق الوقت أو كان الطريق مخوفاً) أو خاف الانقطاع عن الرفقة قال في شرح المذهب أو كان به مرض شاق فانه لا يلزمه العود (فان لم يعد) للعذر أو غيره (لزمه دم) اذا أحرم لاساءة بترك الاحرام من الميقات قال ابن عباس من نسي من نسكه شيئاً أو تركه فلهرق دمارواه مالك وان عاد وأحرم من الميقات فلا دم عليه سواء كان دخل مكة أم لا وقال الامام والقزالي ان كان دخلها فعليه دم وقيل ان عاد بعد مسافة القصر فعليه دم (وان أحرم ثم عاد) الى الميقات (فالأصح انه ان عاد) اليه (قبل تلبسه بنسك

الى مكة وفيه نظرفا لظاهر والله أعلم ان المراد القرب والبعد من مكة أي فيكون الاعتبار الا بعد من مكة لئلا يمتدح مسلف نظيره (قول) سقط المتن أحرم على مرحلتين قال ان الرفعة هذا الحكم من تخرج الامام رحمه الله (قوله) لما ذكر في الحديث أيضا مستفاد من قوله ومن كان دون ذلك مع قوله قبل ذلك عن أراد الحج والعمره (قوله) اليه أو الى مثل مسافته من ميقات آخر (قول) المتن ليحرم بوجههم انه لو أحرم قبل العود لم يجب العود وليس مراداً (قوله) اذا أحرم أي بالحج في تلك السنة أو بالعمره مطلقاً

(قوله) وأداء المناسك بعده هو اخترازم عن المسئلة الآتية (قوله) اطلاق الغزالي دفع لما اعترض به الاسنوي من أن مقابل الاصح فيما عايد بعد التلبس بنسك ما قيل أنه لا يضرك التلبس بطواف القدوم قال وهذا الوجه هو المقابل هنا خاصة خلافا لظاهر اطلاق المصنف انتهى وكان الشارح رحمه الله ترك التوجيه لعدم تصريح الاصحاب بحكاية ما اقتضاه اطلاق الغزالي (قوله) عالما بالحكم لم يقل أيضا عالما بالميقات أو جاهلا به لأن المقيم يأتي ذلك اذ هو فحين بلغ الميقات مریدا للنسك فلا يتصور فيه الجهل بالميقات وفي هذا الاعتذار انظر (قول) المتن من دويرة أهله قال الاسنوي لك أن تقول كيف راعى الراعي طول الاحرام هنا ولم يراعه فحين أراد الاحرام بالعمرة وهو بمكة حيث وافق على ان الخروج الى التنعيم أفضل من الحديبية (٢١٣) (قوله) لأنه أكثر عملا وأيضا قد فسر عمر وعلى رضي الله عنهما الاتمام في الآية بذلك (قول)

المتن قلت الميقات أظهر قال ابن الرفعة قد علمت مما ذكرناه ان تقديم الاحرام على الميقات المكاني سائق ولا كذلك الزماني والفرق ان المكاني مبني على الاختلاف في حق الناس بخلاف الزماني انتهى أقول ولان تعلق العبادة بالزمان أشد من تعلقها بالمكان بدليل بطلان الصلاة في الاوقات المصكروهة دون الاماكن المكروهة \* فرع \* لو نذر الاحرام من دويرة أهله انعقد نذره كالأ نذر الحج ماشيا (قوله) انه صلى الله عليه وسلم بدل (قول) المتن ومن بالحرم تعبيرة بمن في هذا وفي الذي قبله يفيد انه لا فرق في هذا بين المكى وغيره وهو كذلك (قول) المتن ولو بخطوة لو أراد ان يحرم قارنا ساغ له ذلك من مكة على الاصح كما سلف صدر الباب \* فرع \* لو كان له قدم في الحل وقدم في الحرم واعتمد على الخارجة وحدها جاز الاحرام بالعمرة فيما يظهر (قول) المتن سقط الدم قال الاسنوي بمعنى لم يجب قال وحيث أوجبنا الدم لم يجوز فعل ذلك بل يجب الخروج قبل الاحرام وان لم توجه جاز فعل ذلك بل يستحب كما رأيت في المجموع

سقط الدم) عنه لقطعه المسافة من الميقات محرما واداء المناسك بعده (والا) أي وان عايد بعد تلبسه بنسك (فلا) يسقط الدم لتأذي النسك باحرام ناقص وسواء كان النسك ركعا كالوقوف أم سنة كطواف القدوم ومقابل الاصح اطلاق الغزالي وطائفة وجهين في سقوط الدم وجه عدم السقوط تأكيد الساءة بانشاء الاحرام من غير موضعه قال الامام وان طالت المسافة فأولى بان لا يسقط وان دخل مكة فهو أولى بعدم السقوط وعبر في الروضة في التفصيل بالذهب ولا فرق في لزوم الدم للجواز بين أن يكون عالما بالحكم ذكره أو ناسيا أو جاهلا به ولا اثم على الناسي والجاهل (والأفضل أن يحرم) من هو فوق الميقات (من دويرة أهله) لأنه أكثر عملا (وفي قول) الأفضل (من الميقات قلت الميقات أظهر وهو الموافق للحديث الصحيحة والله أعلم) لأنه صلى الله عليه وسلم أحرم بحجته وبعمرة الحديبية من ذي الحليفة روى الاقول الشخان من رواية جماعة من الصحابة والثاني البخاري في كتاب المغازي (وميقات العمرة لمن هو خارج الحرم بميقات الحج) لقوله في الحديث السابق من أراد الحج والعمرة (ومن بالحرم يلزمه الخروج الى أدنى الحل ولو بخطوة) من أي جهة شاء فحرم بها لأنه صلى الله عليه وسلم أرسل عائشة بعد قضاء الحج الى التنعيم فاعتقرت منه رواد الشخان والتنعيم أقرب اطراف الحل الى مكة على ثلاثة أميال منها وقيل أربعة فلو لم يكن الخروج واجبا لما أمره به لضيق الوقت رحيل الحاج (فان لم يخرج وأتى بأفعال العمرة أجزأته) عن عمرته (في الاظهر وعليه دم) تركه لا احرام من الميقات والثاني لا يجوز له لأن العمرة أحد النسكين فليست شرط فيه الجمع بين الحل والحرم كالحج لا بد فيه من الوقوف بعرفة وهي من الحل (فلو خرج) صلى الاوّل (الى الحل بعد احرامه) فقط (سقط الدم على المذهب) والثاني تخريجه على الخلاف في عود من جاوز الميقات اليه محرما وافرّق الاوّل بان المجاوز مسمى بخلاف المحرم من مكة فانه شبه بمن أحرم قبل الميقات (وأفضل بقاع الحل) للاحرام بالعمرة (الجعرانة ثم التنعيم ثم الحديبية) لأنه صلى الله عليه وسلم أحرمها من الجعرانة رواه الشخان وأمر عائشة بالاغتسال من التنعيم كما تقدم وبعد احرامه بها بذى الحليفة عام الحديبية كما تقدم هم بالدخول اليها من الحديبية فصده المشركون عنها فقدم الشافعي ما فعله ثم ما أمر به ثم ما هم به والجعرانة والحديبية على ستة فراسخ من مكة والاولى بطرف الطائف والثانية بين طريق حدة وطريق المدينة والتنعيم على طريق المدينة وفيه مساجد عائشة

٥٤ ل الج ل الحاصلى والتحرر للجبر جاني والذي فهمته من كلام أكثرهم عدم الاستحباب انتهى (قول) المتن الجعرانة قال يوسف بن ماهك اعتمر من الجعرانة ثلثمائة نبي عليهم الصلاة والسلام (قول) المتن ثم التنعيم سمي بذلك لأن على يمينه جبلا يقال له نعيم وعلى يساره آخر يقال له ناعم والوادي نمان (قوله) لأنه صلى الله عليه وسلم الخ استشكل بأنه اذا عارض قوله وفعله وعلم التأخر كان ناحيا للتقدم فكيف تقدم الجعرانة على التنعيم وقد يجب بانه انما أمر بالتنعيم لضيق الوقت وهو أقرب اطراف الحل لكن هذا الجواب يشكك عليه أفضلية التنعيم على الحديبية (قوله) والحديبية على ستة فراسخ الخ قال الراعي وقد ظهر بهذا ان التفضيل ليس لبعده المسافة وقصرها انتهى أقول من ثم استشكل الاسنوي عليه فيما مضى حكمه بتفضيل من أحرم من دويرة أهله

\* (باب الاحرام الح) \* (قوله) أى الدخول فى التسلك كذا نقله النووى رحمه الله عن الازهرى واقصر عليه ويطلق أيضا على نية الدخول فى ذلك ووجه التسمية ظاهر (قوله) وروى الشافعى الح هو دليل الاطلاق السابق فى المتن واستدل أيضا بحديث ابى موسى وعلى لمبيت باهللال النبي صلى الله عليه وسلم قال بعضهم كذا استدلل الامام وخالفه العلأ لان الذى فى حديثهما ايهام لا اطلاق قال السبكي اذا جاء ايهام جاز الاطلاق (قوله) فأمر الح انظر كيف التوفيق بين هذا وبين الحديث السابق وقد يجاب بأن المراد ينتظر هل يؤمر وبالذوام على فاعينوا أو فسخه أو ضم شئ اليه (قول) المتن فلا يصرفه الى الحج فى أشهره قبل يشكك على تعليق العبد الطلقة الثالثة ثم يعقب \* فرع \* اذا قلنا بالجواز كان الاحرام حاصلًا وقت الصرف للحج لافى وقته (قوله) طف بالبيت قد سلف (٢١٤) ان لنبى صلى الله عليه وسلم أحرم مطلقا

### \* (باب الاحرام) \*

أى الدخول فى التسلك (ينعقد معينا بأن نوى حجا أو عمرة أو كليهما ومطلقا بأن لا يزيد) فى النية (على نفس الاحرام) روى مسلم عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أراد منكم أن يهل بحجة أو عمرة فليفعل ومن أراد أن يهل بحج فليفعل ومن أراد أن يهل بعمرة فليفعل وروى الشافعى انه صلى الله عليه وسلم خرج هو وأصحابه مهلين ينتظرون القضاء أى نزول الوحى فأمر من لاهدى معه أن يجعل احرامه عمرة ومن معه هدى أن يجعله حجا (والتعين أفضل) ليعرف ما يدخل عليه (وفى قول الاطلاق) أفضل ليمتكن من صرفه الى ما لا يخاف فوته (فان أحرم مطلقا فى أشهر الحج صرفه بالنية الى ما شاء من النسكين أو اليهما ثم اشتغل بالاعمال) ولا يجوز العمل قبل النية (وان أطلق فى غير أشهره فلا يصح انعقاده عمرة فلا يصرفه الى الحج فى أشهره) والثانى ينعقد ما قبله صرفه الى عمرة وبعد دخول الأشهر الى حج أو قرآن فان صرفه الى الحج قبل الأشهر كان كالاحرام بالحج قبل أشهره فنعقد عمرة على الصحيح كما تقدم (وله أن يحرم كاحرام زيد) روى الشيخان عن أبى موسى انه صلى الله عليه وسلم قال له بم أهلت فقلت لمبيت باهللال كاهلال النبي صلى الله عليه وسلم قال فقد أحسنت طف بالبيت وبالصفاء والمرورة وأحل (فان لم يكن زيد محرما انعقد احرامه مطلقا) ولغت الاضافة الى زيد (وقيل ان علم عدم احرام زيد لم ينعقد) احرامه كالموقوف ان كان محرما فقد أحرمت فلم يكن محرما وقرئ الأصح بأن فى المقيس عليه تعليق أصل الاحرام بخلاف المقيس (وان كان زيد محرما انعقد احرامه كاحرامه) ان كان حجاجا حج وان كان عمرة فعمرة وان كان قرآنا فقرآن وان كان مطلقا فطلق ويتخير كما يتخير زيد ولا يلزمه الصرف الى ما يصرف اليه زيد وان عين زيد قبل احرامه انعقد احرامه مطلقا وقيل معناه وان كان احرام زيد فاسدا انعقد له ما مطلقا وقيل لا ينعقد له (فان تعذر معرفة احرامه بموته) أو جنونه أو غيبته كفى الروضة وأصلها (جعل) هذا (نفسه قارنا) بأن ينوى القران (وعمل أعمال النسكين) ليتحقق الخروج عما شرع فيه

\* (فصل المحرم) أى مرید الاحرام (ينوى) أى الدخول فى الحج أو العمرة أو فیهما ويستحب أن يتلفظ بما نواه ويلي فيقول بقلبه ولسانه نويت الحج وأحرمت به لله تعالى ليك اللهم الى آخره (فان لم يلبس نية لم ينعقد احرامه وان نوى ولم يلبس انعقد) احرامه (على الصحيح) والثانى لا ينعقد لاطباق الناس على الاعتناء بالتلبية عند الاحرام ولا يجب التعرض للفرضية جرما ذكره فى شرح المذهب

وخرج ينتظر القضاء فقول أبى موسى انه أهل كاهلاله صلى الله عليه وسلم يقتضى ان انعقاد ميهما ولو صرف النبي صلى الله عليه وسلم احرامه الى الحج بعد ذلك فلا ينال ذلك أمره لابي موسى بأعمال اعمرة أم ان قلنا انه صلى الله عليه وسلم كان محرما بحج كما هو المرجح عندنا فيكون أمره لابي موسى من باب الفسخ الى العمرة خصوصية له ولا مثاله فى ذلك العام (قول) المتن فان تعذر الح قال ابن الرفعة ولا يحسن هنا الاجتهاد لانه متلبس بالعبادة كالموشى فى عدد الركعات ثم لو قلنا يتجمرى فلم يظهر له شئ جعل نفسه قارنا (قوله) ليتحقق الخروج يريد ايه يبرأ من الحج دون العمرة لانه اذا كان ذلك قبل الاتيان بالاعمال مثلا فان كان محرما بالحج لم يضر تجديد النية وادخال العمرة عليه لا يفسد حوان كل محرما بالعمرة فادخال الحج عليها جائز بخلاف العمرة لا يخرج عنها لاحتمال أن يكون محرما بالحج وان كان قد وقف ولم يطف فاذا نوى القران ثم عاد ووقف ناسبا آخره الحج دون العمرة وان طاف ثم شئت فأتى بعمرة ثم أحرم بالحج برئ منه فقط أيضا ولم يتم أعمال العمرة ولا يمكن نوى القران أو

الحج وأتى بالاعمال فلا يبرأ عن شئ لان الحج لا يدخل على العمرة بعد الطواف ومن الجائز ان يكون معتمرا وان كان بعد الطواف والوقوف فى الحرم بحج أو قرآن لم يبرأ من شئ فان لم يتجمر وأتم أعمال العمرة ثم أحرم بالحج برئ منه وهما يهدم وان أتم أعمال الحج ثم أحرم بالعمرة برئ منه ولا دم \* (فصل المحرم ينوى الح) \* (قول) المتن فان لم يلبس نية لم ينعقد احرامه وقيل فى قول ينعقد وعليه اذا أطلق التلبية انعقد مطاقا وخص الامام الخلاف بما أطلق التلبية ولم يخطر بباله قصد الاحرام أما من ذكرها كما أو معناه أو قصد ماسوى الاحرام لم يكن محرما (قوله) والثانى الح انظر هل يشترط عليه اقتران النية بلفظ التلبية اظاها الاشتراط والحاصل ان لفظ التلبية على هذا الوجه كلفظ التكبير فى الصلاة

في باب صفة الصلاة (ويسن الغسل للأحرام) لأنه صلى الله عليه وسلم اغتسل لأحرامه رواه الترمذي وحسنه وسواء في ذلك الأحرام بحج أم بعمره أم هماذ كره في شرح المذهب (فإن عجز) عن الغسل لعدم الماء أو لعدم القدرة على استعماله (تيمم) لأن التيمم ينوب عن الغسل الواجب فعن المذنبين أولى (و) الغسل (لدخول مكة) لأنه صلى الله عليه وسلم فعله بذى طوى رواد الشيطان وسيأتي بطوله أول الباب الآتي قال في شرح المذهب وهذا الغسل مستحب لكل داخل محرم سواء كان محرما بحج أم بعمره أم قران (وللوقوف بعرفة) عشية (وعجز دفعة غداة النحر وفي أيام التشريق) الثلاثة (للرمي) لأن هذه مواطن يجتمع لها الناس فسق الغسل لها قاطعا للروائح الكريهة وسواء في هذه الأغسال كلها الرجل والمرأة الطاهر وغيرها وروى مسلم أن أمماء بنت عميس ولدت لمحمد بن أبي بكر بذى الحليفة فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل وتهل وللأمام نظير في نية الحائض والنفساء قال الرافعي والظاهر أنها ينويان لأنهما يقيمان مسنونا ولا يسق الغسل لرمي جرة العقبة اكتفاء بغسل العبد ومن عجز عن الغسل لغير الأحرام تيمم أيضا وما تقدم في باب الجمعة من حكاية وجهه أن من عجز عن غسلها لا يقيم يأتي هنا كما قاله الرافعي لما تقدم في وجهه من أن الغرض من الغسل التنظيف وقطع الروائح الكريهة والتيمم لا يفيد هذا الغرض ويستحب أن يتأهب للأحرام بحلق العانة وتغسل الأبط وقص الشارب وتقليم الأظفار وينبغي تقدم هذه الأمور على الغسل كما تقدم في حق الميت وفي شرح المذهب أن من خرج من مكة فأحرم بالعمرة من الحل واغتسل للأحرام يستحب له أن يغتسل لدخول مكة أن كان أحرم من موضع بعيد منها كالجرعانة والحديثة وإن أحرم من موضع قريب منها كاستنعم أو من أدنى الحل لم يغتسل لدخولها لأن المراد من هذا الغسل النظافة وهي حاصلة بالغسل السابق (وأن يطيب بدنه للأحرام) للاتباع روى الشيخان عن عائشة قالت كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت وسواء في ذلك الرجل والمرأة وفي قول لا يستحب لها (وكذا ثوبه) أي أزار الأحرام ورداؤه (في الأصح) قياسا على البدن والثاني لا يجوز تطييبه لأنه ينزع ويلبس وأذنته ثم أعاده كان كالأستأنف لبس ثوب مطيب وفي الروضة وأصلها التعبير في الأول بالجواز وفي التمه بالاستحباب قال في شرح المذهب وهو غريب ولو تعطر ثوبه من بدنه فلا بأس به قطعاً (ولا بأس باستدأته بعد الأحرام ولا بطيبه لجرم) لما روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت كافي أنظر إلى ويصير الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم والويص بالموحدة والمهملة اليريق وسواء في الاستدأمة البدن والثوب (لكن لو نزع ثوبه الطيب ثم لبسه لمزماه الفدية في الأصح) كالأخذ الطيب من بدنه ثم رده إليه والثاني لا يلزمه لأن العادة في الثوب أن ينزع ويعاد فجعل عفوا ولو تطيب المرأة ثم لمزماه عذبة يلزمها إزالة الطيب في وجهه لأن في العدة حق آدمي فالمضايقة فيه أكثر (وان تحضب المرأة للأحرام يدها) أي كل يدها إلى الكوع بالخناء لأنهما قد ينكشفان وان تسمع وجهها بشئ من الخناء لأنها تقوم بكشفه فلتستر لون البشرة بلون الخناء ويكره لها الخضاب بعد الأحرام لما فيه من إزالة الشعث ولا يحضب الرجل والخنثى للأحرام (ويجوز للرجل لأحرامه عن مخيط الثياب) لينتفي عنه لبسه في الأحرام الذي هو محرم عليه كما سيأتي ويجوز بالرفع بضبط المصنف وصرح في شرح المذهب كالرافعي بوجوب التجرد لما ذكره فهو واجب لغيره (ويلبس أزارا ورداء أيضين) جديدين والأفغولين (ونعيلين وبصلي ركعتين) للأحرام وتغني عنهما الفر يضره روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم أحرم في أزار وورداء وأنه صلى الله عليه وسلم صلى بذى الحليفة ركعتين ثم أحرم وتقدم في الجنائز حديث البسوا من ثيابكم البياض وقال

(قول) المتن ويسن الغسل الخ ويكره تركه من غير عذر قاله الشافعي وهو يعكس على قول الأصوليين الكراهة ما فيه نهي مقصود فإنه لم يردنهي هنا قاله الرافعي قال الإمام كل مندوب صح الأمر به قصداً كره تركه انتهى واعتسل الشافعي للأحرام وهو مريض يخاف الماء وقال ابن الصلاح لا ينبغي أن يترك الغسل في كل موطن ندب فيه فأن له تأديراً في جلاء القلوب وأذهب درن الغفلة يترك ذلك أرباب السلوب الصافية (قول) المتن فان عجز الخ لو أخره إلى بعد كان أولى لعمه هذا سائر الأغسال (قوله) مستحبة لكل داخل محرم وكذا إحلال (قول) المتن غداة النحر طاهره أن رفته يدخل بالفجر (قوله) ويستحب أن يتأهب الخ ومن السن السواك أيضاً قاله السبكي (قوله) وينبغي تقدم هذه الأمور لو كان خياطاً طلب تأخيرها (قوله) أي أزار الأحرام ورداؤه ومشله ثياب المرأة (قوله) في الأول متعلق بقول المتن في الأصح (قول) المتن لكن لو نزع ثيابه الخ كذا لو وضع يده عليه عهد الزمة الفدية (قوله) لأنها الخ عبارة الاستوى لأنها ما مودة بكشفها انتهى واه قول أحسن (قوله) ويجوز بالرفع الخ أي فيكون التجرد واجباً وبجور غيره أن يكون منصوباً عطفاً على ما سلف فيكون مستحباً ويبادر بالنزع عقب الأحرام وفي المسئلة كلام طويل في شرح الروض وشرح الأذرعى وغيرهما

(قوله) أى استوت قائمة قال السبكي هذا معنى الانبعاث ولكن الأصحاب (٢١٦) عبروا عنه بالاخذ في السير (قوله)

رفقة هم الجماعة يرتفق بعضهم ببعض (قول) المتن في طواف القدوم مثله غيره من الطواف السدوب فيما يظهر أى فيجري فيه الخلاف (قوله) ويرفع استثنى بعضهم ما لو أدى ذلك إلى تشويش على المصلين (قول) المتن ولفظها ليك الخ أصله ألبى لك فحذفت النون من المثني للاضافة والفعل مضمر وجوبا والمعنى على كثرة الاجابة لا خصوص التثنية (قوله) ويستحب تكريرها ثلاثا وأن يقف وقفة لطيفة على قوله والمك (قوله) وهو مثنى مضاف سقطت النون للاضافة وهو منصوب بفعل مضمر وجوبا وليس المعنى على التثنية فقط بل ان أراد كثرة الاجابة وأصل الفعل منه الباء فاستقلوا ثلاثا بآت فأبدلوا التالفة بآء كما في تطببت فقلبو الباء بآء

\*(باب دخول مكة الخ)\*

(قول) المتن دخولها الأفضل أن يكون نهرا وماشيا وحافيا قال في المجموع ويستحب إذا دخل الحرم أن يستحضر في قلبه ما أمكنه من الخشوع والخضوع بظاهره وباطنه ويبتدئ بجلالة الحرم ومنزته على غيره وأن يقول اللهم هذا حرمك وأمنك فخرمني على النار وأمني من عذاب يوم تبعث عبادك واجعلني من أوليائك وأهل طاعتك (قول) المتن وأن يغتسل قد سلف سنية هذا الغسل والغرض هنا بيان موضعه وطوى قرية كاستين التبتين وهي إلى السفلى أقرب سميت بذلك لاشتمالها على بئر مطوية بالحجارة أى مبنية والطى البناء وهو مقصور ويحوز توينه وعذمه باعتبار ارادة المسكن والبقعة هذا اذا جعل طوى علما أما اذا جعل صفة وجعل مع المضاف وهو ذراعا كما كان بالصبر لا غير

ابن المنذر ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال ليحرم أحدكم في أزار ورداء وتغلب أنتهى ورواه أبو عوانة في صحيحه (ثم الأفضل أن يحرم إذا انبعثت به راحلته) أى استوت قائمة إلى طريقه (أو توجه لطريقه ماشيا) روى الشيخان عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم لم يزل حتى انبعثت به دابته وروى مسلم عن جابر أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اهللنا أن نحرم إذا توجعنا (وفي قول يحرم عقب الصلاة) جالساروى الترمذى عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم أهل بالحج حين فرغ من ركعتيه وقال حديث حسن (ويستحب كثرة التلبية ورفع صوته) أى الرجل (بها) بحيث لا يضرب بنفسه (في دوام احرامه) هو متعلق بكثرة ورفع أى مادام محرما في جميع أحواله (وخاصة) بمعنى خصوصا (عند تغاير الأحوال) كحجب ونزول وصعود وهبوط واختلاط رفقته بضم الراء وكسرها وفراغ صلاة واقبال الليل والنهار وقت السجدة والاستحباب في ذلك متأكد روى مسلم عن جابر في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يلبثته وروى الترمذى حديث أن ثانيا جبريل فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالاهلال وقال حسن صحيح والمرأة لا ترفع صوتها بل تقتصر على اسماع نفسها فان رفعت كره والخشى كالمرأة ذكره في شرح المذهب (ولا تستحب) التلبية (في طواف القدوم) والسعي بعده لان فهم ما أذكره خاصة (وفي القديم يستحب فيه) وفي السعي (بلا جهر) ولا يلبى في طواف الافاضة جزما لاخذة في أسباب التحلل وتستحب التلبية في المسجد الحرام ومسجد الخيف مبنى ومسجد ابراهيم بعرفة وكذا سائر المساجد في الجديدي ويرفع الصوت فيها (ولفظها ليك اللهم ليك تكريرها ثلاثا والقصد بليك وهو مثنى مضاف الاجابة بدعوة الحج في قوله تعالى وأذن في الناس بالحج) (واذا رأى ما يعجبه قال ليك أن العيش عيش الآخرة) قاله صلى الله عليه وسلم حين وقف بعرفات ورأى جمع المسلمين رواه الشافعى والبيهقى عن مجاهد مرسل ومعناه أن الحياة المطلوبة الهنيئة الدائمة هي حياة الدار الآخرة (واذا فرغ من تلبيته صلى على النبي صلى الله عليه وسلم) قال تعالى ورفعنا لك ذكرك أى لا أذكر الا وذكركمى لطبلى ذلك (وسأل الله تعالى الجنة ورضوانه واستعاذ به من النار) روى الشافعى والدارقطنى والبيهقى أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا فرغ من تلبيته في حج أو عمرة سأل الله رضوانه والجنة واستعاذ برحمته من النار قال في شرح المذهب والجمهور وضعفه

\*(باب دخوله مكة زادها الله شرفا)\*

(الأفضل) للحرم بالحج (دخولها قبل الوقوف) بعرفة كما فعل صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهو مشهور (وأن يغتسل داخلها) الجاني (من طريق المدينة بذي طوى ويدخلها من ثنية كداء) روى الشيخان عن نافع قال كان ابن عمر اذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية ثم يبيت بذي طوى ثم يصلى به الصبح ويغتسل ويحدث أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك وفي رواية لمسلم أن ابن عمر كان لا يقدم مكة الا بات بذي طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة نهرا ويدكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعله وروى ياعن ابن عمر وعائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يدخل مكة من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى والعليا تسمى ثنية كداء بالفتح والمد والتوين والسفلى تسمى ثنية كدى بالضم والقصر والتوين وهي عند جبل فعيمة عان والثنية الطريق الضيق بين الجبلين وذو طوى بين التبتين وأترب إلى السفلى وهو مثل الطاء أما الجاني من غير طريق المدينة فلا يؤمر بالغسل بذي طوى بل بخومساقته من طريقه كذا ذكره في شرح المذهب ولا بالدخول من الثنية العليا وقال الشيخ أبو محمد يستحب له الدخول منها وصححه في الروضة وشرح المذهب لما قاله الشيخ من أنها



(قوله) أي الكعبة بنتها الملائكة قبل خلق آدم بألفي عام وجعلها ثم بناء إبراهيم عليه الصلاة والسلام ثم بنىه قريش ثم بنىه ابن الزبير على القواعد ثم بنىه الجاهل بامر عبد الملك والذي بناه منه حائط الحجر وهدم من بناء ابن الزبير من ناحية الجرسنة أذرع وشبرا وأبقاه على الارتفاع الذي صنعه ابن الزبير وهو سبعة وعشرون ذراعا وكان في بناء قريش ثمانية عشر وهي عندنا أفضل من المدينة وجعل ابن خزم ذلك التفضيل ثبات الحرم وعرفاته وان كانت من الخلل (٢١٧) قال بعضهم بين الركن والمقام وزعم قبر تسعة وتسعين نبيا منهم هود وصالح وشعيب وإسماعيل

عليهم الصلاة والسلام (قوله) بعد رفع يده أي وهو واقف (قول) المتن تشريفاً أي رفعة وعلاوا (قول) المتن وتكريماً أي تفضيلاً (قول) المتن مهابة أي اجلالاً (قول) المتن وبراً قال الأسنوي هو الاتساع في الاحسان (قوله) ومعنى السلام الأول الخ في السبكي السلام الأول اسم الله ومعنى الثاني من أكرمه بالسلام فقد سلم فخاراً بنا سلام أي سلمنا بحسبك يا أبا من جميع الآفات (قوله) وبناء البيت الخ توطئة لقول المتن يدخل (قوله) قال الرافي وغيره فيه أن الذي كان على طريقه صلى الله عليه وسلم باب إبراهيم انتهى قيل المعنى فيه مواجهة الجهة التي فيها باب الكعبة لقوله تعالى واتوا البيوت من أبوابها قال الشيخ عز الدين وهي أشرف جهات البيت زاده الله شرفاً (قول) المتن ويسد أبطواي القدوم هو تحية البيت وتحية المسجد تطلب أيضاً هنا وتخصل برصعني الطواف كذا قاله الأسنوي هنا نقلاً عن القاضي أبي الطيب وسبأني عن شرح المذهب ما يخالفه وفي السبكي أن دخل ومنع من الطواف صلى تحية المسجد والذي ذكره الأسنوي ذكره السبكي أيضاً (قوله) وهذه المسئلة قد استفاد الخ أي بخلاف قول المنهاج ثم يدخل المسجد الخ فإنه لا يفيد ذلك (قوله)

ليست على طريق المدينة وقد عدل النبي إليها (ويقول إذا أبصر البيت) أي الكعبة بعد رفع يديه (اللهم زده هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة وزد من شرفه وعظمه بمن حجه أو اعتمره تشريفاً وتكريماً وتعظيماً وبراً) للاتباع رواه الشافعي والبيهقي وقال هذا منقطع ولفظهما بديل وعظمه وكرمه (اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام) قاله عمر رضي الله عنه رواه عنه البيهقي قال في شرح المذهب وإسناده ليس بقوي ومعنى السلام الأول دو السلامة من النقائص والثاني والثالث السلامة من الآفات وبناء البيت رفيع يرى قبل دخول المسجد إذا دخل من أعلا مكة (ثم يدخل المسجد من باب بني شيبه) سواء كان في صوب طريقه أم لا بخلاف لأنه صلى الله عليه وسلم دخل منه ولم يكن على طريقه قاله الرافي وغيره وروى البيهقي دخوله صلى الله عليه وسلم منه عن ابن عباس في عهد قريش وذلك في عمرة القضاء وعن ابن عمر وعطاء ولم يصرحاً بالخج الذي الكلام فيه ولا غيره وفي شرح المذهب اتفق أصحابنا على أنه يستحب للحرم أن يدخل المسجد الحرام من باب بني شيبه (ويبدأ بطواف القدوم) روى الشيمان عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم أول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه توضأ ثم طاف بالبيت وأورده الرافي حج فأول شيء إلى آخره ولودخل والناس في مكتوبة صلاحهم أولاً ولو أقيمت الجماعة وهو في أثناء الطواف قدم الصلاة وكذا الخواف فوت فريضة أو سنة مؤكدة ولو قدمت المرأة نهاراً وهي جميلة أو شريفة لا تبرز للرجال آخرت الطواف إلى الليل وهو تحية البقعة أي المسجد الحرام كذا ذكره في شرح المذهب قال وفي فواته بالتأخير وحمان حكاهما امام الحرمين ويؤخر عنه أكثر أمثله وتغيير ثيابه وهذه المسئلة قد استفاد من قول المحرر وأن يقصد المسجد الحرام كما فرغ من الدعاء (ويختص طواف القدوم) في المحرم (بحاج دخل مكة قبل الوقوف) فلا يطلب من الداخل بعده ولا من المعتمر لدخول وقت الطواف الفرض عليهما أما الحلال فيستحب طواف القدوم له أيضاً (ومن قصد مكة لالتسك) كأن دخلها التجارة أو رسالة أو زيارة (استحب له أن يحرم بحج أو عمرة) كتحية المسجد لدخوله (وفي قول) يجب لا طباق الناس عليه والسنة تدرك فيها الاتفاق العملي (إلا أن تكرر دخوله كخطاب وصياد) فلا يجب عليه جزاء للشقة بالتمسك والوجوب في غيره شروط أن يحج من خارج الحرم فأهله لا إحرام عليهم قطعاً وأن لا يدخلها لقنال ولا خائفاً فإن دخلها لقنال باغ أو قطع طريق أو غيرهما أو خائفاً من ظالم أو غيرهم يحبسوه وهو معسر لا يمكنه الظهور لاداء التسك لم يلزمه الإحرام قطعاً وأن يكون حرّاً فأما عبد لا إحرام عليه قطعاً وقيل أن أدن له سيده في الدخول محرماً فهو كحر وعلى الوجوب لو دخل غير محررم فقليل يلزمه القضاء بأن يخرج ثم يعود محرماً ما لا يصح القطع بأنه لا قضاء عليه لأن الإحرام تحية البقعة فلا يقضى كتحية المسجد قال ابن كجب ولا يجبر بالتمسك بخلاف ما لو أحرم بعد مجاوزة الميقات فعليه دم والحرم مكة فيما ذكر

ل ل ل ل ل لا يطلب من الداخل الخ لو وقف ثم دخل قبل وقت طواف الركن وطاف وقف عن القدوم فيما يظهر (قوله) فإن دخلها لقنال الخ استدلل الرافي لذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة يوم الفتح غير محررم واعترض بأن من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن يدخل مكة بغير إحرام ودفع به بأن أصحابه أيضاً في ذلك اليوم دخلوا بغير إحرام فان كانت قد فتحت صلحاً مع أبي سفيان فكيف يقال دخلها لقنال كان غير راتبه لعله

﴿فصل للطواف بأنواعه﴾ (قوله) كطواف القدوم الخ بقى من الأنواع الطواف النفل وقد يقال قيد بذلك لما قال في الخادم بحثنا ونسبه  
 لظاهر النص أن التطوع بطوفة واحدة يجوز في النفل كالمصلاة (قوله) كافي الصلاة في الخادم هنا يكره للرأى هنا الانتقاب في الصلاة  
 \*فائدة\* الطهارة واجبة عند الحنفية وليست شرطاً وأدركها مع الجنب أو الحيض وجبت بدنه وصح الحدث شاة (قوله) إلا أن الله قد  
 أحل فيه الخ وجه الدلالة الاقتصار على استثناء حكم واحد واستدل أينسب بدء أبي بكر رضي الله عنه ولا يطفأ بالبيت عربان وصكانوا  
 في الجاهلية يطوفون عمرة ويرون أن ذلك أفضل ليكونوا كخالقوا وكانت المرأة تشد على فرجها سيورا (قول) المتن قلوا حدث الخ نقل  
 في الكفاية عن النص أنه لو أغنى عليه وجب الاستئناف والوضوء وعاله بزوال التكليف بخلاف المحدث بغيره \*فرع\* حكم الخارج لحاجة  
 حكم الخارج للمحدث قاله الماوردي (قوله) ويمر تلقاء وجهه من جملة ما خرج بهذا ان (٢١٨) يدار بالريض وهو مستلق على ظهره

وشقه لا يسر لجهة البيت (قول) المتن  
 مبتدئا الخ وهو حال فيصير المعنى يجعل  
 البيت عن يساره في حال ابتدائه بالحجر  
 الأسود فلا يفيد ذلك وجوب الاستثناء  
 بل ولا جوب الجعل في حالة عدم الابتداء  
 كذا أورده الاستنوي ثم قال ومثله  
 يجري في محاذيا (قوله) بأن لا يقدم  
 جزأ الخ أي بأن يكون ذلك الجزء جاوز  
 الحجر إلى جهة الباب فهذا هو المضمر  
 لا تقدم جميع البدن عن أول الحجر الذي  
 في جهة الركن اليماني ذلك على ذلك  
 مسألة البعض الآتية عن العراقيين  
 (قول) المتن فإذا انتهى إليه ابتدأ منه  
 قضيته أنه لا فرق في ذلك بين العمد والسهو  
 لكن قد ذكر في الصلاة أنه لو قرأ  
 النصف الثاني عمدا ثم قرأ الأول لا يني  
 عليه بل يجب الاستئناف وكان قياسه  
 أن التعمد إذا ابتدأ من الباب ودار حتى  
 انتهى إليه لا يحسب له مرور من الحجر  
 إليه حتى يعود إلى الحجر ثانياً وإذا لم  
 تحسب تلك المسافة فلا يحسب ما بعدها  
 وهكذا حتى ينتهي إلى طوفة قد عاودها  
 من الباب إلى الحجر كذا ذكره الاستنوي

﴿فصل للطواف بأنواعه﴾ كطواف القدوم وطواف الفرض وطواف الوداع (واجبات) لا يصح  
 إلا بها (وسنن) يصح بدونها (أما الواجب فيشترط) له (سترا العورة وطهارة الحدث والتجسس)  
 كافي الصلاة قال صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحل فيه المنطق فمن نطق فلا  
 ينطق إلا بخبر رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم فلو طاف عارياً أو محدثاً أو على ثوبه أو بدنه نجاسة  
 غير معفو عنها لم يصح طوافه وكذا لو كان يطأ في مطافه النجاسة قال في شرح المذهب وغلبتها فيه مما عمت  
 به البلوى وقد اختار جماعة من أصحابنا المتأخرين المحققين العفو عنها وينبغي أن يقال يعني عما  
 يشق الاحتراز عنه من ذلك (فلو أحدث فيه توشاً وبخى وفي قول استأنف) كافي الصلاة وفرق  
 الأول بأن الطواف يحتمل فيه ما لا يحتمل في الصلاة كالفعل الكثير والكلام ولو سبقه الحدث  
 فإن قلنا في التعمد يني فهنا أولى والا فقولنا أرجمهما البناء وسواء على البناء طال الفصل أم لا بناء  
 على ما سياتي أن من سنن الطواف مولاته وفي قول أنها واجبة فيستأنف في الطول بلا عذر على  
 هذا وحيث لا نوجب الاستئناف نتجه (وأن يجعل البيت عن يساره) ويمر تلقاء وجهه (مبتدئا)  
 في ذلك (بالحجر الأسود محاذيا) بالمعجمة (له في مروره) عليه ابتدأ (بجميع بدنه) بأن لا يقدم جزأ من بدنه  
 على جزء من الحجر وفي المذهب وشرحه يستحب استقباله ويجوز جعله عن يساره وذ كرا لا مام والغزالي  
 أن المراد بجمع البدن جميع الشق اليسر (فلو أدى غير الحجر لم يحسب فإذا انتهى إليه ابتدأ منه)  
 ولو حاذاه ببعض بدنه وبعضه محاذي إلى جانب الباب فالجديد لا يعتد به هذه الطوفة ولو حاذى بجميع  
 البدن بعض الحجر دون بعض أجزأه ذكره العراقيون كذا في الروضة كأصلها في المسألتين  
 وفي شرح المذهب في الثانية أن أمكن ذلك ثم قال وذ كرا صاحب العدة وغيره في المسألتين قولين  
 انتهى وطاهر أن المراد بمحاذاة الحجر في المسألتين استقباله وإن عدم الصحة في الأولى لعدم المرور  
 بجمع البدن على الحجر فلا بد في استقباله المعتد به مما تقدم وهو أن لا يقدم جزأ من بدنه على جزء من  
 الحجر المذكور في الروضة وأصلها وأن عبر فيه ينبغي ولو استقبل البيت أو استدره أو جعله عن يمينه  
 ومشى نحو الركن اليماني أو نحو الباب أو عن يساره ومشى فحرقى نحو الركن اليماني لم يصح  
 طوافه (ولو مشى على الشاذروان) بفتح الذال المعجمة وهو الجدار البارز عن علوه بين ركن الباب

ثم قال والفرق مشكل (قول) المتن ابتدأ منه أي مع البية حيث اعتبرت (قوله) وظاهر الخ فيه رد على الاستنوي حيث قال في الثانية والركن  
 قد تكلفوا تصويرها ولا وفة فيه ومصورتها أن لا يستقبل الحجر بوجهه بل يجعله على يساره وحيث يكون الحجر في سمت عرضه يده والغالب أن  
 المنكب ونحوه مما هو في جهة العرض دون جرم الحجر وقوله أن المراد الخ هو مستفاد من قوله بجمع بدنه وقوله أن أمكن ذلك (قول) المتن على  
 الشاذروان الخ فلا يصح ما بعد ذلك وبه تعلم أن الترتيب يعتبر بين الاشواط وكذا بين أجزأ كل شوط (قوله) وهو الجدار الخ كذا في الاستنوي وبه تعلم  
 أن قول الكمال القدسي في شرح الارشاد هو القدر الذي تركته قريش من عرض الأساس خارجا عن عرض الجدار فيما عدا جهة الحجر غير صواب  
 ومن ثم تعلم أن البناء الذي يشبه الشاذر وإن كان الآن من الأسود إلى اليماني ثم منه إلى الشامي محدث ولعله مشأ وهم شارح الارشاد على أن الذي  
 قاله هو ما في نفوس الناس فليتبسله وقد يعتذر له بأنه في نيتك الجهنين أيضا ولكن جهة الباب أظهر ثم رأيت العراقي تعرض للسأله وقال إن اختصاصه  
 بجهة الباب قاله الرافعي تعالاً لأمامه وهو خلاف المشاهد من تعميم الجدران الثلاث كما صرح به الأزرقي في تاريخ مكة انتهى

(قول) المتن في موازاته أحد ترز عن مشيه لافي سوازة الشاذروان كافي الجهة التي بين اليماني والركن الاسود وكذا التي بين اليماني والشامي (قوله) والعج قدر ستة أذرع الى آخر الفتحه منها \* فرع \* لو استقبل هذا المقدار في الصلاة لم تصح لانه غير قطعي وقد يشكك عليه استقبال المسلمين له بعد بناء ابن ابرفان قيل ذلك اجماع (٢١٩) قيل فهل ادام حكمه بعد هدم الحاج له (قول) المتن وجهه هو وجهه ويؤيده ان الجنب اذا أدخل يده

في المسجد لا اثم عليه (قول) المتن سبعا هو في طواف التسك أما النفل فحاول في الخادم جواز التطوع بطوفة واحدة وانه يجوز اطلاق التبة ثم يزيد على السبعة أو ينقص كالصلاة وفيه نظر (قول) المتن ماشيا أي وحافيا أيضا قال في الاملاء وأحب لو كان المطاف خاليا أن يقصر في الشيء ليكثر له الاجر (قوله) قال الامام الخ كذا نقله عنه الشيخان وأقره واعتضه الاسنوي بتصریحهم بتحريم ادخال الصبيان المساجد كما نقله الرافعي عن صاحب العدة واعتضه النووي فقال في زيادة الروضة اذالم يغلب تجسسهم كان مكروها قال الاسنوي فهذا صريح في التحريم عند غلبة النجاسة والكرهية عند عدم الغلبة وأما طواف رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان لعذره وهو استفتاء الناس له وتعليم الناسك (قول) المتن ويستلم الخ قال الاسنوي ولا يقبل اليد في هذه الحالة (قول) المتن لا يقبل الركنين الخ قال الاسنوي رحمه الله الحكمة في اختلاف أحكام هذه الاركان ان الركن الاسود فيه فضيلتان وجود الحجر الاسود فيه وكونه على قواعد ابراهيم واليماني فيه الفضيلة

والركن الشامي (أو من الجدار) الكائن (في موازاته) أي الشاذروان (أو دخل من احدى فتحتي الحجر) بـ كسر الحاء (وخرج من الاخرى) وهو بين الركنين الشاميين عليه جدار قصير (لم تصح طوقته) في المسائل الثلاث لانه فيها طائف في البيت لانه وقد قال تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق والحجر قبل جميعه من البيت والصحيح قدر ستة أذرع فقط (وفي مسئلة المسو وجه) انه تصح طوقته فيها لان معظم بدنه خارج فيصدق انه طائف بالبيت (وان يطوف سبعا داخل المعبد) ولو في أخرياته ولا بأس بالخائل فيه كالسقاية والسواري والاصل فيما ذكره الاتباع منه ما روى مسلم عن جابر انه صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة أتى الحجر فاستلمه ثم مشى على يمينه فرمل ثلاثا ومشى أربعا وروى البخاري من حديث بن عمر نحوه الا المشى على يمينه وروى مسلم عن جابر رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ على راحلته يوم النحر ويقول لتأخذنوا عنى مناسككم فاني لا أدري لعلى لا أجي بعد حتى هذه (وأما السن فان يطوف ماشيا) كما تقدم في الحديث ولا يركب الا لعذر كمرض وطاف صلى الله عليه وسلم راكب في حجة الوداع كما رواه الشيخان ليراه الناس فيستقموه ولو طاف راكبلا عذرا جازيلا كراهة قال الامام وادخل البهجة التي لا يؤمن تلويثها المسجد مكروه (ويستلم الحجر أول طوافه) كما تقدم في الحديث (ويقبله) روى الشيخان عن ابن عمر انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبله (ويضع جهته عليه) روى البيهقي عن ابن عباس قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم سجد على الحجر (فان عجز) عن التقبيل ووضع الجبهة لرحمة (استلم) أي اقتصر على الاستلام باليد ثم قبلها (فان عجز) عن الاستلام (أشار يده) ولا يشير بالقدم الى التقبيل وفي الروضة يستحب الاستلام بالخشبة ونحوها اذالم يتمكن من الاستلام باليد أي ويقبل الخشبة أو نحوها وفي شرح المذهب فان لم يتمكن بعضا ونحوها أشار يده أو بشئ فيها ثم قبل ما أشار به وفي الروضة ولا يستحب للنساء استلام ولا تقبيل الا عند خلوا المطاف في الليل أو غيره وفي شرح المذهب يستحب ان يخفف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت (ويراعى ذلك) أي الاستلام وما بعده (في كل طوفة ولا يقبل الركنين الشاميين ولا يستلهمما ويستلم اليماني ولا يقبله) لكن يقبل اليد بعد استلامه ويفعل ذلك في كل طوفة روى الشيخان عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان يستلم الركن اليماني والحجر الاسود في كل طوفة ولا يستلم الركنين الذين يليان الحجر (وان يقول أول طوافه بسم الله والله أكبر اللهم ايمانا بآبائك وتصديقا بكتابك ووفاء بعهدك واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم) قال الرافعي روى ذلك عن عبد الله بن السائب عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وهو غريب وقوله ايمانا مفعول له لا طوف مقدر (وليقبل قبالة الباب اللهم البيت بيتك والحرم حرمك والامن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار) ويشير الى مقام ابراهيم وهذا الدعاء أو رده الشيخ أبو محمد مع دعاء عند الركن الشامي ودعاء تحت الميزاب ودعاء بين الشامي واليماني وأسقطها جميعها من الروضة (وبين اليمانيين اللهم آتاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار) رواه أبو داود وبلغه بربنا بدل اللهم عن عبد الله بن السائب سمعت رسول الله

الثانية والشاميان خاليان عن هذين انتهى وهو صريح في ان الشاذروان خاص بمابين الركن الاسود والشامي كما سلف قرية (قول) المتن وبين اليمانيين اللهم قال الاسنوي الذي في الشرحين والحجر رربنا بدل اللهم وهو الوارد وقد سهر في الروضة قبعه في المهاج

**الركن** (قوله) وهي فيه أفضل أي تقول صلى الله عليه وسلم يقول الرب سبحانه وتعالى من شغله ذكرى فمن مسئلتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين وفصل كلام الله تعالى على سائر الكلام كفضل الله تعالى على خلقه وأهله الترمذي وقال حديث حسن (قول) المتن وان يرمل في الاشواط الخ قيل ليس فيه دلالة على استيعابها (قوله) ويستوجب (٢٣٠) نبيه عليه لان عبارة الكتاب قد لا تقيد

صلى الله عليه وسلم يقوله بين الركنين وفي المحرر والشرح ربنا وفي الروضة اللهم ربنا (وليدع بما شاء) في جميع طوافه (وما تورد الدعاء) فيه (أفضل من القراءة وهي) فتيته (أفضل من غير ما تورد) وفي وجه انها أفضل من ما تورد أيضا (وان يرمل في الاشواط الثلاثة الاولى بان يسرع مشيه مقربا خطاه ويعشى في الباقي) على هيئته لا اتباع كما تقدم ويستوجب البيت بالرمل روى مسلم عن ابن عمر قال رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجر الى الحجر ثلاثا ومشى أربعا ولو طاف راكبا أو محمولا حرك الدابة ورمل به الحامل ولو ترك الرمل في الثلاثة لا يقضيه في الاربعه لان هيئتها السكينة فلا تغير (ويختص الرمل بطواف يعقبه سعي وفي قول بطواف القدوم) لان ما رمل فيه النبي كان لقدم وسعي عقبه فعلى القولين لا يرمل في طواف الوداع ويرمل من قدم مكة معقرا لاجزاء طوافه عن القدوم وكذا من لم يدخلها حاجا لا بعد الوقوف فان دخلها قبله ولم يرد السعي عقب طوافه للقدم رمل فيه سعي على الثاني دون الاول والحاج منها يرمل في طوافه على الاول دون الثاني ومن أراد السعي عقب طوافه لقدم رمل فيه على القولين ودارم رمل فيه وسعي عقبه لا يرمل في طواف الافاضة ان لم يرد السعي عقبه وكذا ان أراد في الطهر لا يغير مطلوب منه فقول انصنف يعقبه سعي أي مطلوب أو محسوب واد طاف لقدم وسعي عقبه ولم يرمل فيه لا يقضيه في طواف الافاضة في الاصح وقيل الاظهر ولو طاف ورجل ولم يسع رمل في طواف الافاضة لبقاء السعي عليه (وليقبل فيه) أي في الرمل (اللهم اجعله حجا مبرورا وادنيا مغفورا وسعيام شكورا) قال الراعي روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وقوله اجعله أي ما أنافيه من العمل المحسوب بالذنب قال في التبيين ويقول في الاربعه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم ربنا آتاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقناع عذاب النار (وان يضطبع في جميع كل طواف يرمل فيه وكذا في السعي على الصحيح وهو جعل وسط ردائه تحت منكبته الايمن وطريقه على) منكبته (الايسر) كدأب أهل الشطارة مأخوذ من الضبع بسكون الموحدة وهو العصد روى أبو داود عن ابن عباس باسناد صحيح كما قاله في شرح المهذب انه صلى الله عليه وسلم وأصحابه اعتمر واسن الجعرانة فمرلوا بالبيت وجعلوا أربدتهم تحت آباطهم ثم قدفوها على عواتقهم اليسرى وقبس السعي على الطواف بجامع قطع مسافة ما موبتكرت رها سبعا ومقابلته يقف مع الوارد (ولا ترمل المرأة ولا تضطبع) أي لا يطلب منها ذلك قال في شرح المهذب والخش في ذلك كالمرأة (وان يتقرب من البيت) تبركبه (فلوفات الرمل بالقرب لرحمة فالرمل مع بعد أول) لانه متعلق بنفس العباداة والقرب متعلق بموضعها (الا أن يخاف صدم النساء) بحاشية المطاف (فالقرب بالرمل أول) تحرز عن مصادمتهم المؤدية الى انتقاض الطهارة وكذا لو كان بالقرب أيضا نساء يخاف مصادمتهم في الرمل فتركه أول ولو كان من يفتوه الرمل مع القرب لرحمة يرجو فرجة وقف ليجدها يرمل فيها (وان يوالى طوافه) وفي قول تجب موالاة كسيأتي فيسطل بالتفريق الأكثر بلا عذر وقال الامام وهو ما يغلب على الظن تركه الطواف ولو أقيمت المكتوبة وهو فيه تغفريقه فيها تفريق بعذر (ويصلي بعده

(قوله) ومشى أربعا هذا كادى طواف القدوم فلا ينافي في ماسلف في ركوبه لانه كان في طواف الركن (قوله) كان للقدم وسعي عقبه أي فلا أول نظر الى الثاني لانتهائه الى تواصل الحركات بين الجلبين والثاني نظر الى الاول لانه أول العهد بالبيت فيليق به النشاط والاهتزاز وقوله للقدم متعلق بقول المتن وفي قول وقوله وسعي عقبه يرجع لقول المتن ويختص (قول) المتن مبرورا أي لا يخاطمه معصية من البر وهو الطاعة وقيل هو المتقبل وقوله دنيا مغفورا أي اجعل ذنبي مغفورا والسعي هو العمل والمشكور هو المتقبل وقيل هو الذي يشكر عليه (قول) المتن في جميع طواف الخ أي فلا يختص ذلك بأشواط الرمل الثلاثة بل يعم السبعة بخلاف السعي وبحث الزركشي أن لا يس الخيط لعذر لا يطلب منه الاضطباع وفيه نظر (قول) المتن وكذا في السعي بخلاف ركعتي الطواف لان هيئة الاضطباع مكروهة في الصلاة (قوله) أي لا يطلب منها الخ ظاهره انه غير مكروه (قول) المتن الا أن يخاف ينبغي ان يكون خوف مخالطة النساء في معنى لمهن (قول) المتن وان يوالى الخوجه عدم الوحوب اها عبادة يجوز ان يتخللها ما ليس منها فم تجب موالاةها كالوضوء\* فرع\* لو فترق الاشواط على الايام أو خزا الشوط قال السبكي جاز ومنعه الزركشي وذكر نصوصا عن

الشافعي صريحة في المنع (قوله) وفي قول تجب موالاة الخ ان قلت ما وجه ذلك كرهنا مع انه سيأتي قلت ليعلم ان محل ركعتين القولين في التفريق الكثير بلا عذر (قول) المتن ويصلي بعده ركعتين أي بنية ولم يستغن عنها كاطواف في الخ لا لها ليست من جنس افعال الخ وهذه الصلاة تتميز عن غيرها بجريان الياسة فيها في الخ عن الغير

{قول} المتن خلف المقام أى فهم ما فى المسجد أفضل من المنزل وإن كانت نافذة ثم قضية كلامهم أن فعلهما خلف المقام أفضل من فعلهما فى الكعبة زادها الله شرفا وفيه نظر فقد أطلقوا أن النفل داخلها أفضل منه فى المسجد \* تنبيه \* فأد الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله أن الصلاة إلى جهة الباب الشريف أفضل من سائر الجهات وطاهر أن مراده ما عدا نفس الحجر فقد صرح الأصحاب بأن ركعتي الطواف إن لم يفعلهما خلف المقام يفعلهما فى الحجر وهذا طاهر ولا يرد على الشيخ لأن الذى فى الحجر فى البيت ولا يقال فيه أنه أفضل إلى جهة من البيت {قول} المتن وفى قول تجب الموالاة أى لأنه صلى الله عليه وسلم فعلها وقال خذوا عنى مناسككم ثم محل الوجوب الطواف المفروض ويصح السعى قبل الركعتين اتفاقا {قوله} وعورض بما فى الح (٢٢١) انظر هل تتوقف المعارضة على تأخر تاريخ هذا الحديث وأيضا انظر هل ذين من تعارض الخاص

والعام فيكون الخاص مخصوصاً أم لا  
أقول إن كانت السورة منسوبة وقوله  
للأعرابي في سنة الوفود وهي السنة  
التاسعة فالحديث خاص وليس هذا من  
تعارض الخاص والعام بل قوله ليس  
عليك غيرها اخبار لا يمكن صدوره  
والصلوات الواجبة أكثر من خمس  
فلينأمل (قوله) \*تمة\* لا تجب السيرة  
في الطواف في الأصح هذا الخلاف يجري  
في غيره كالرمي والوقوف ونحوهما  
(قوله) أما الطواف في غير حج وعمره  
ظاهر هذا حول طواف القدوم في  
القسم الأول ثم ما قلناه من أن القدوم  
كل ركع قال الاستنوي لم يصرح حواه  
ولكنه القياس لأن للأحرام شمله  
والاجتناع إلى نية وتوقف ابن الرفعة في  
طواف الوداع لوقوعه بعد التحلل التام  
ثم قل تجب نية بلا شك ونأزعه الاستنوي  
وقل القياس تحريمه على أنه من المباحث

ركعتين خلف القيام يقرأ في الأولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية الاخلاص) للاتباع رواه في غير  
القراءة الشيخان وفيها مسلم (ويجهر) بها (بلسان) ويسرغار (وفي قول تجب الموالاة) كما تقدم  
(والصلاة) لأنه صلى الله عليه وسلم لما فعلها تلا قوله تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى رواه  
مسلم فأفهم أن الآية آمرة بها والامر للوجوب وعورض بما في حديث الصميين المشهور هل علي  
غيرها قال لا إلا أن تطوع وعلى الوجوب يصح الطواف بدونها ولا يجبر تركها بدم \* بتمة \* لا تجب البية  
في الطواف في الأصح لأنية الحج أو العمرة تشمله نعم يشترط أن لا يصرفه إلى غرض آخر كطلب غريم  
في الأصح ولو نام فيه على هيئة لا تقض الوضوء صح طوافه في الأصح أما الطواف في غير حج وعمرة فلا  
يصح بغيرنية بلا خلاف ذكره في شرح المذهب (ولو حمل الحلال محرما) لمرض أو غيره (وطاف به حسب)  
الطواف (للمحمول وكذا الوجه المحرم قد طاف عن نفسه والا) أي وإن لم يكن طاف عن نفسه  
(فالأصح أنه أن قصده للمحمول فله) وينزل الحامل منزلة الدابة وهذا مخرج على اشتراط أن لا يصرف  
الطواف إلى غرض آخر والثاني يقع الطواف للحامل وهو مخرج على عدم اشتراط ما ذكره والثالث  
يقع لهما لأن أحدهما دار والآخري به (وإن قصده لنفسه أو لهما فالحامل فقط) قاله الإمام وحكي  
اتفاق الأصحاب عليه في الصورة الأولى وحكي البغوي في الثانية وجهين في حصوله للمحمول مع الحامل  
لأنه دار به ولو لم يقصد واحد من الأقسام الثلاثة فهو كما لو قصد نفسه أو كليهما أي فيقع للحامل فقط  
ويؤخذ مما ذكر أن الحلال لو نوى الطواف لنفسه وقع له فقط وفي شرح المذهب لو كانا  
محرمين ونوى بالطواف فأقوال أصحها وقوعه عن الحامل فقط لأنه الطائف والثاني عن المحمول فقط  
والحامل كالدابة والثالث عنهما لنية ما مع الدوران ويقاس بهما الحلالان الناويان فيقع  
الحامل منهما في الأصح

(فصل يستلم الحجر بعد الطواف وصلاته) \* استحبابا (ثم يخرج من باب الصفا السعي) بين الصفا والمروة للاتباع في كل ذلك رواه مسلم (وشرطه ان يبدأ بالصفا وان يسعى سبعا دها به من الصفا الى المروة مرة وعوده منها اليه أخرى) للاتباع في كل ذلك وقال أيد أجماع أئمة الله به رواه مسلم (وان يسعى بعد طواف ركن أو قدم بحيث لا يتخلل بينهما) أي بين السعي وطواف القدوم كفي المحرر (الوقوف بعرفة) بان يسعى قبله للاتباع المعلوم من الحديث في هذا وفي طواف الركن في العمرة ويقاس به طواف الركن في الحج (ومن سعى بعد طواف قدوم لم يعده) لما روى مسلم عن جابر قال لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم

٥٦ ل ج الرفعة وغيره تقيده بما اذا نواه للحمول أو أطلق وعليه مشي شيخنا في شرح المنهج وغيره (قول) المتى قد طاف عن نفسه أى الطواف الذى شمله الأحرام من قدوم وركن كذا فى الاستوى ثم هذه الصورة أيضا يأتى فيها بحث ابن الرفعة المذكور \* (فصل يستلم الحجر) قال الرافعى رحمه الله ليكون عهده الاستلام كما أن أول شئ أسدأه الاستسلام انتهى ولم يذكر واهنا تقيلا ولا جودا فاعل سببه المبادرة الى السعى (قوله) بمبدأ الله به اعلم ان الآية لا تدل على الوجوب ولا تنفيه ودليله قوله صلى الله عليه وسلم أسعوا فان الله كتب عليكم السعى وغير ذلك (قول) المتى بعد طواف ركن أو قدوم أفهم انه لا يصح بعد طواف نقل أو وداع ولو قبل الوقوف بمن أحرم من مكة ثم طاف نفلا أو أراد الخروج لحاجة فطاف للوداع وفى المسئلة كلام فى شرح الارشاد وغيره



(قوله) وفي التنزيل متعلق بقوله أي سعيه (قوله) وقال الشيخ أبو محمد مكرهة واعتمده السبكي (قوله) ثم دعابن ذلك انظر ما معنى هذه العبارة وكل ما المراد انه لما يضرغ من هذا يدعو ثم بعيد التكبير ثم يدعو وهكذا في لفظ الشافعي ودعابن كل تكبيرتين بما شاء (٢٢٢) ثم وجدت نص البويطي مصرحاً ما

ذكره الاذرعى في القوت (قول) المتن وان يمشى الخ قال في الكفاية انما جاز ترك العدو في محله لان ابن عمر رضي الله عنهما مشى بين الصفا والمروة وقال ان مشيت فقد رأيت رسول الله يمشى وان سعت فقد رأيت رسول الله يسعى وأنا شيخ كبير (قوله) ولا يشترط فيه الطهارة الخ استدلل على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم افعل على ما يفعل الخاج غير أن لا تطوف بالبيت حيث خص الطواف بالتهنى فعلم أن السعي غير داخل فيه ولانه نسك لا يتعلق بالبيت فلم يكن من شرطه ذلك كوقوفه ابن الرفعة في الكفاية (قوله) أخذ بالاقول أي ولو كان بعد فراغهما لانه في التسك

\*(فصل يستحب للامام)\* (قول) المتن بالغد والى منى يؤخذ منه ان الذهاب قبل الزوال لان العرب تقول غدا فلان لمن ذهب قبل الزوال وراح لمن ذهب بعده وهذا الذي يؤخذ منه هو المشهور وفيه قول بأنه بعد صلاة الظهر بمكة يوم التروية (قول) المتن ويعلمهم ما أمامهم الى آخره ويأمرهم فيها بطواف الوداع ثم ان كان الخطيب محرماً ففتح الخطبة بالتلبية والاف بالتكبير (قول) المتن منى سميت بذلك لكثرة ما يمشى فيها من الدماء أي يراق وبينها وبين مكة فرسخ وكذا منها الى المزدلفة ومنها الى عرفات وقوله ويبيتون بها قال الرافعي هو هيئة وليس بنسك يجبر يدم والغرض منه الاستراحة للسمر من الغد الى عرفات من غير تعب قال في شرح المذهب ولا خلاف في انه سنة (قول) المتن ثم

عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة الا طوافاً واحداً طوافه الاول أي سعيه وفي التنزيل فلا جناح عليه أن يطوف بهما وعبارة المحرر كالشرح لم يستحب اعادته بعد طواف الركن فهي خلاف الاولى وقال الشيخ أبو محمد مكرهة (ويستحب ان يرقى على الصفا والمروة قدر قامة) لما روى مسلم عن جابر انه صلى الله عليه وسلم بدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت وانه فعل على المروة كما فعل على الصفا قال الشيخ في التنبيه والمرأة لا ترقى والواجب على من لم يرق أن يلقق عقبه بأصل ما يذهب منه ويلصق رؤس أصابع رجله بما يذهب اليه من الصفا والمروة (فاذا رقى) كسر القاف (قال الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ثم يدعو بما شاء دنياه ودنيا قلت (ويعيد الذكروا الدعاء ثانياً وثالثاً والله أعلم) كذا قال الرافعي في الشرح أيضاً الدعاء ثالثاً وزاده في الروضة وفي حديث جابر السابق بعد قوله رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ثم عاد بن ذلك قال هذا ثلاث مرات وروى النسائي يحيى ويميت عقبه وله الحمد (وان يمشى) على هيئته (أول السعي وآخره ويعدو) أي يسعي سعيًا شديداً (في الوسط) لقول جابر بعد قوله مرات ثم نزل الى المروة حتى اذا انصبت قدماه في بطن الوادي سعي حتى اذا صعدنا مشى الى المروة (وموضع النوعين) أي المشى والعدو (معروف) هناك فيمشى حتى يبقى بينه وبين الميل الاخضر المعلق بركن المسجد على يساره قدر ست أذرع فيعدو حتى يتوسط بين الميلين الاخضرين أحدهما في ركن المسجد والآخر متصل بدار العباس رضي الله عنه فمشى حتى ينتهي الى المروة واذا عاد منها الى الصفا مشى في موضع مشيه وسعى في موضع سعيه أولاً والمرأة لا تسعي ويستحب أن يقول في سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعزال اكرم وأن بوالى بين مرات السعي وبينه وبين الطواف ولا يشترط فيه الطهارة وستر العورة ويجوز فعله راكباً ولو شك في عدد ما أتى به من مرات السعي أو الطواف أخذ بالاقول ولو كان عنده انه أتمها فأخبره ثقة ببقاء شيء منها لم يلزمه الاتيان به لكن يستحب

\*(فصل يستحب للامام)\* (أخرج مع الحجج) (أو منصوبه) المؤمر عليهم وقد بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر رضي الله عنه أميراً على الحجج في السنة التاسعة من الهجرة متفق عليه (ان يخطب بمكة في سابع ذي الحجة بعد صلاة الظهر خطبة فردة يأمر فيها بالغد والى منى ويعلمهم ما أمامهم من الناسك) الى الخطبة الثانية الآية قال ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان قبل يوم التروية بيوم خطب الناس وأخبرهم بما سلكهم رواه البيهقي باسناد جيد كما قاله في شرح المذهب ويوم التروية اليوم الثامن ولو كان السابع يوم جمعة خطب بعد صلاة الجمعة (ويخرج بهم من غدا) للاتباع رواه مسلم بعد صلاة الصبح وان كان يوم جمعة فقبل الفجر (الى منى ويبيتوا بها فاذا طلعت الشمس قصدوا عرفات قلت كما قال الرافعي في الشرح) (ولا يدخلون ابل يقيمون بكرة بقرب عرفات حتى تزول الشمس والله أعلم ثم يخطب الامام بعد الزوال خطبتين) للاتباع في كل ذلك رواه مسلم بين لهم في أولاهما ما أمامهم من الناسك الى خطبة يوم النحر ويجرحهم على اكثار الدعاء والتهليل بالموقف

يخطب الامام الخ روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم نزل بكرة حتى اذا غابت الشمس أمر بالتصوي فرحلت له فأقى بطن الوادي ويخففها فخطب الناس ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم ركب صلى الله عليه وسلم حتى أتى الموقف فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس وذهبت الصغرة قليلاً

(قول) المتن ثم يصلي بالناس الظهر الخ ويسر فيهما خلافاً لابي حنيفة (قوله) والجمع للسفر أي وأما العصر فهو للسفر بلا خلاف كما صرح به الاصحاب رضي الله عنهم والمراد بلا خلاف عندنا فقد ذهب مالك إلى أن أهل مكة يقصرون (قوله) ويقصرهما أيضاً المسافرون ولا يضرون في ذلك كون الخارج من مكة إلى وطنه عازماً على العود إليها للطواف وغيره وإن كان مقبلاً قبل ذلك المستوطن بها إذا خرج قاصداً السفر إلى مصر مثلاً يعتبر فيه عدم العود كما لا يخفى لأنها وطنه ونية العود إليه وأما قاطعة فكيف بها ابتداءً هكذا ظهر لي ولم أره مسطوراً وقد حدث الآن أقامتهم بمكة قبل المناسك أياماً وذلك مانع من قصر غير أهل مكة أيضاً فليتأمل (قول) المتن ويقفوا منصوب عطف على يخطب فاقضى أنه مستحب مع انه ركن والجواب (٢٢٣) أن قوله إلى الغروب سهل ذلك نعم قضية العطف أفراد الضمير ولكن جمعه بالنظر إلى

ما قاله الشارح \* تنبيه \* أهمل المصنف الغسل لهذا الموقف وللشعر وأيام التشريق لكونه ذكره فيما سبق (قول) المتن ويدعوه من مستحسن الدعاء فيه ما ذكره الروياني اللهم أنت تسمع كلامي وترى مكاني وتعلم سري وعلائي ولا يخفى عليك شئ من أمري أسألك مسألة المسكين وإتهل البك إتهال الذليل وأدعوك دعاء الخائف الضعيف بدعاء من خضعت لك رقبته وفانست عبرته وذل لك جسده ورغم لك انفه اللهم لا تجعلني بدعائك شقياً وكن لي رافعاً رجباً يا خير المسؤولين ويا خير المعطين لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شئ قدير (قول) المتن وأخروا المغرب قال الاسنوي نقل عن الاملاء أن ذلك في حق من قصد المصير إليها حالاً والافق قد تم ونوزع أي بدلالة النص كما في النكت (قول) المتن وإن كان ما رآه في طلب آبق أشار بالمرور إلى عدم اشتراط المكث وطلب الآبق إلى أن المصير لغرض آخر لا يضرك قال الامام ولم يجز وفيه الخلاف في صرف الطواف

ويخففها ويجلس بعد فراغها بقدر سورة الاخلاص ثم يقوم إلى الثانية قوياً خذاً المؤذن في الأذان ويخففها بحيث يفرغ منها مع فراغ المؤذن قبل من الإقامة وقيل من الأذان وصححه في الشرح الصغير والروضة وفيه حديث رواه البيهقي (ثم يصلي بالناس الظهر والعصر جمعاً) للاتباع رواه مسلم والجمع للسفر وقيل للتسك ويقصرهما أيضاً المسافرون بخلاف المكيين وتقعلان والخطيبان قبل بكرة والجمهور بمسجد ابراهيم وصدره من عرته وآخره من عرفة ويميز بينهما صخرتان كبار فرشت هناك قال البغوي وصدره محل الخطبة والصلاة (ويقفوا) أي الامام أو منصوبه والناس بعد الصلاتين (يعرفه إلى الغروب) للاتباع رواه مسلم قال في الروضة وبين هذا المسجد وموقف النبي صلى الله عليه وسلم بالصخرتان نحو ميل (ويذكر الله تعالى ويدعوه ويكثر التهليل) روى الترمذي حديث خير الدعاء دعاء يوم عرفة وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير وزاد البيهقي اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً وفي بصري نوراً اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري (فأذا غربت الشمس قصدوا مزدلفة) وأخروا المغرب ليصلوها مع العشاء بمنزلة جمعاً) للاتباع رواه الشيخان والجمع للسفر وقيل للتسك ويذهبون بسكنة ووفاً رن وجد فريجة أسرع (وواجب الوقوف حضوره) أي المحرم (يجز عن أرض عرفات) قال صلى الله عليه وسلم وثقت هاهنا وعرفة كلها موقف رواه مسلم (وإن كان ما رآه في طلب آبق ونحوه) كدلالة شاردة أي لا يشترط فيه المكث ولا أن يصرفه إلى جهة أخرى قال الامام ولم يذكر وفيه الخلاف السابق في صرف الطواف ولعل الفرق أن الطواف قربة مستقلة (بشرط كونه أهلاً للعبادة لا مغمى عليه) فلا يجزئه ولا السكران ولا المجنون وقيل يجزئهم (ولأبأس بالنوم) المستغرق وقيل يضرون ولم يعلم أنها عرفة آخرها وقيل لا (وقت الوقوف من الزوال يوم عرفة) وقيل بعدم مضي زمان إمكان صلاة الظهر من الزوال (والصحيح بقاؤه إلى الفجر يوم النحر) والثاني لا يبقى إلى ذلك بل يخرج بغروب الشمس والثالث يبقى بشرط تقدم الاحرام على ليلة النحر ويدل للأول حديث الحج عرفة من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج رواه أصحاب السنن الأربعة بأسانيد صحيحة كما قاله في شرح المذهب وليلة جمع هي ليلة المزدلفة (ولو وقف نهاراً ثم هارق عرفة قبل الغروب ولم يعد أراق) مع ادراكه الوقوف (دماً استحباً) خروجاً من خلاف من أوجبه (وفي قول يجب) لأنه ترك نسكاً

ولعل الفرق أن الطواف قربة مستقلة هذه الحاشية سطرها قبل رؤية ما في الشرح (قول) المتن أهلاً للعبادة قال الاصحاب بشرط أن يكون أهلاً لها أيضاً عند الاحرام والطواف والسعي ولم يتعرضوا للعلق وقيام كونه نسكاً الاشتراط قاله العراقي (قوله) وقيل يضرون أي بناء على أن كل ركن يحتاج إلى نية (قوله) وقيل بعدم مضي الخ اعلم أن الاسنوي ساق حديثاً صحيحاً عن عروة الطائي يدل على دخول الوقت من طلوع الفجر وهو مذهب أحمد قال فان تمسكاً بالحديث زماناً ذلك وإن تمسكاً بالفعل وجعلناه مبنياً للمراحم الهار المذکور في الحديث زماناً أن نعتبر إمكان الصلاة كصلاة العيد للاخية فالقول بالزوال خروج عن الدليلين معا انتهى ولك أن تقول من شأن الخطبة المتعلقة بشئ أن تكون في وقت ذلك الشئ (قوله) ويدل للأول عن دليل الثاني وهو العمل

(قوله) وريح القطع به ومن ثم اعترض الاسنوي عدم التعبير بالمذهب ثم التعبير بالاصح دون الصحيح (قول) المتن فلو لمفعول لاجله فتشمل  
 العبارة ما لو انكشف الحال قبل الزوال ثم وقفوا على يقين الفوات بخلاف ما لو أعرب حاله الاسنوي وفيه نظر لان المفعول لاجله يشترط  
 اتحاد مع المعلن به في الوقت (قوله) لظنهم حاول به تصحيح اطلاق لفظ الغلط على التصوير الآتي ليدفع قول الاسنوي رحمه الله انه يسمى جهلا  
 لا غلطاً قال نعم يدخل فيه ما لو غلطوا في الحساب وهو غير معتبر فاقضاء كلامه انصف ليس الحكم فيه كذلك وما الحكم فيه كذلك لا يقتضيه  
 (قوله) هلال ذي القعدة عبر غيره بدى الحجة وهذا ظاهر وأما عبارة الشيخ (٢٢٤) فكانه أراد نسبته اليها باعتبار انه تطلب

هو الجمع بين الليل والنهار الذي فعله النبي في الوقوف (فان عاد) الى عرفة (فكان بها عند الغروب  
 فلا دم) يؤمر به (وكذا ان عاد ليلا في الاصح) وريح القطع به في شرح المذهب والثاني يجب الدم  
 لان النسك الوارد الجمع بين آخر النهار وأول الليل وقد فوّقه والخلاف في الروضة وأصلها مبني على  
 الوجوب في عدم العود (ولو وقفوا اليوم العاشر غلطا) لظنهم انه التاسع بأن غم عليهم هلال ذي القعدة  
 فأكلوه ثلاثين ثم بان ان الهلال أهل ليلة الثلاثين اما في أثناء الوقوف أو بعده (أجزأهم) ووقوفهم  
 (الا ان يقولوا على خلاف العادة) في الحجج (فيقتضون) هذا الحجج (في الاصح) لانه ليس في تضاعفهم  
 مشقة عامة والثاني لا يقضون لانهم لا يأمنون مثل ذلك في القضاء ولو بان الامر قبل الزوال من العاشر  
 فوقفوا بعده قال في التهذيب المذهب انه لا يجزئهم لانهم وقفوا على يقين الفوات قال الراجح وهذا  
 غير مسلم لان عامة الاصحاب ذكروا انه لو قامت البينة على رؤية الهلال ليلة العاشر وهم بمكة  
 لا ينكثون من حضور الموقف بالليل يقفون من الغد ويحسب لهم كالمواقف البينة بعد الغروب يوم  
 الثلاثين من رمضان على رؤية الهلال ليلة الثلاثين نص على اهم يصلون من الغد العيد فادام الحكم  
 بالفوات بقيام الشهادة ليلة العاشر لم ينكثوا في اليوم العاشر وسكت على ذلك في الروضة ولو وقفوا  
 اليوم الحادي عشر لم يصح حجهم بحال (وان وقفوا في اليوم) الثامن وعلموا قبل فوت الوقوف وجب  
 الوقوف في الوقت وان علموا بعده (أي بعد فوت الوقوف) (وجب القضاء) لهذا الحجج (في الاصح)  
 والثاني لا يجب كافي الغلط بالتأخير وقرئ الاول بان تأخير العبادة عن وقتها أقرب الى الاحتساب  
 من تقديمها عليه وبان الغلط بالتقديم يمكن الاحتراز عنه فانه انما وقع لغلط في الحساب أو لخلل  
 في الشهود الذين شهدوا بتقديم الهلال والغلط بالتأخير قد يكون بالغيم المانع من رؤية الهلال  
 ومثل ذلك لا يمكن الاحتراز عنه ولو غلطوا في المكان فوقفوا بغير عرفة لم يصح حجهم

\* (فصل) ويتون بمزدلفة \* للتابع المعلوم من الاحاديث الصحيحة (ومن دفع منها بعد نصف الليل  
 أو قبله وعاد قبل الفجر فلا شيء عليه ومن لم يكن بها في النصف الثاني) بان كان بها في النصف الاول فقط  
 أوترك المبيت بها أصلا (أراق دما وفي وجوبه القولان) السابقان فيمن لم يكن بعرفة عند الغروب  
 قال في الروضة والظاهر وجوب الدم وترك المبيت وقال لو لم يحضر مزدلفة في النصف الاول وحضرها  
 ساعة في النصف الثاني حصل المبيت نص عليه في الام وفي قول يشترط معظم الليل (ويست تقديم  
 النساء والضعفة بعد نصف الليل الى منى) ليرموا حجارة العقبة قبل الزحمة روى الشيخان عن عائشة  
 ان سودة أقاضت في النصف الاخير من مزدلفة بأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يأمرها

رؤيته ليلة الثلاثين مناهله بها وقع  
 ارتباط صحيح للاضافة أو مراده ان  
 هلالها غم عليهم ليلة الثلاثين من شوال  
 فأكلوا عدة شوال وعدة القعدة  
 وشرعوا في الحجة كل ذلك من غير رؤية  
 ثم ثبت في التاسع من الحجة رؤية الهلال  
 في ليلة الثلاثين من شوال فيكون التاسع  
 عاشرا (قول) المتن أجزأهم أي  
 بالاجماع (قول) المتن فيقتضون أي  
 فانهم يقضون ولا يصح نصبه (قوله)  
 قال الراجح وهذا غير مسلم قال الادري  
 ولو وقفوا قبل الزوال يوم العاشر غلطا  
 ثم انكشف الحال قبل الزوال قال  
 الادري والظاهر وجوب الوقوف بعد  
 الزوال (قوله) وسكت على ذلك في  
 الروضة صحيح في شرح المذهب الاجزاء ثم  
 قضية كلامهما سماع البينة وقضية  
 رمضان عدم سماعها فالفرق (قوله)  
 والثاني الخ قال الاسنوي عليه الاكثر  
 \* (فصل) \* ويتون بمزدلفة هي ما بين  
 ما زمرى عرفة ووادي محسر وكلها من  
 الحرم وتسمى جمعا والسنة الاغتسال  
 منها بعد نصف الليل للوقوف بها والعيد  
 كما سلف وذهب ابن بنت الشافعي وابن  
 خزيمة الى ان المبيت به اركان والصحيح  
 وجوبه في جزء من النصف الثاني وكفاية

المرو فيه لعرفات ويدل لعدم الركنية سقوطه عن العذورين قيل وبعبارة السكاب تقتضي اشتراط أن يكون فيها قبل النصف بالدم  
 وبعده (قول) المتن وفي وجوبه الخ نظر فيه من وجهين الاول عدم ذكر القولين في هذا الفصل فلا يمتدئ الناظر اليهما الثاني ان قضيته  
 استحباب الدم وهو خلاف المرح في الروضة وغيرها كما ذكره الشارح رحمه الله واعلم ان الذي ساقه الشارح عن الروضة لا يفهم شيء منه  
 من عبارة المناج (قوله) حصل المبيت أي حصل ما يمنع من وجوب الدم وان لم يسم ميوتا (قوله) وفي قول يشترط معظم الليل هذا قال  
 الراجح انه الاظهر ثم استشكله من جهة انهم لا يصلون الا فريضة من ربيع الايل والدفع بعد ان تصافه جائز

(قوله) والتغليس الخ هي عبارة الروضة قال الرافعي والذي أفادته لا يستفاد من المنهاج (قول) المتن يأخذون ظاهره العطف على يدفعون فيكون قاصرا عن أفادة حكم أخذ النساء والضعفة ومقتضيا لأن يكون الأخذ مأروا وهو ما عليه البغوي وخالفه الجمهور وأما عطفه على يتون السابق فيفيد (قول) المتن ودعوا منه اللهم كما أوقفنا فيه وأرئنا آياه ووقفنا ذلك كما هدتنا واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك وقولك الحق فادا أفضم من عرفات فاذكروا الله (٢٢٥) الى قوله غفور رحيم وروى الامام أحمد عن محمد بن عبد الله الثقفي قال سمعت عبد الله بن الزبير

يخطب وذكر حديثا طويلا ثم قال كان الناس في الجاهلية اذا وقفوا بالمسعر الحرام يتهلل أحدهم اللهم ارزقني ابلا اللهم ارزقني غنما فانزل الله تعالى فمن الناس من يقول ربنا آتتنا في الدنيا وماله في الآخرة من خلاق ومنهم من يقول الى آخر الآية اللهم رب المسعر الحرام بلغ روح محمد رسولك أزكى تحية وأفضل سلام واجمع بيننا وبينه في دار السلام برحمتك يا ذا الجلال والإكرام اللهم احفظ على ديني واجعل خشيتك نصب عيني واصح لي شأني يا حي يا قيوم يا خير مقصود يا خير مدعو يا خير مرجو يا خير مسئول يا خير معط اللهم ذل نفسي حتى تنقاد لطاعتك ويسر عليها العمل بما يقربها الى رضاك واجعلها من أهل ولايتك وسكان جنتك ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم (قول) المتن ثم يسرون أي قبل طلوع الشمس (قول) المتن فيرى أفادت الفاء ان السنة المبادرة الى الرمي وهو كذلك بحيث ان الراكب لا ينزل حتى يرمي وهو راكب وعبارة المحرر وكما وافوهارمو قال الاسنوي واستعمال الكاف بمعنى مع أو عند لغة معجمة وليست من كلام العرب فعبارة المنهاج أصوب وسيأتي شروط الرمي ومستحباته (قوله) في الحديث حصي الخذف قال في شرح مسلم هوراجع في المعنى الى

بالدم ولا نفر الذين كلوا من أموالهم وياعن ابن عباس قال انما من قدم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة في ضعة أهله ولوا تهى الى عرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف عن ميبت المزدلفة فلا شئ عليه ولو أفاض من عرفة الى مكة وطاف للافانسة بعد نصف الليل ففاته الميبت بمزدلفة قال الفضال لاشئ عليه لا شغاله بالطواف قال الامام وفيه احتمال لانه غير مضطر الى ترك الميبت بخلاف الاول (ويبقى غيرهم حتى يصلوا الصبح مغلسين) بها لا تباع رواه الشيخان والتغليس هنا أشد استعجابا من باقي الايام ليتسع الوقت لمابين أيديهم من الاعمال في يوم النحر (ثم يدفعون الى منى ويأخذون من مزدلفة حصي الرمي) قال الجمهور ليلا وقال البغوي بعد صلاة الصبح والمأخوذ سبع حصيات لرمي يوم النحر وقبل سبعون حصاة لرمي يوم النحر وأيام التشريق على ما سيأتي بيانه روى البيهقي والنسائي بأسناد صحيح على شرط مسلم كما قاله في شرح المذهب عن الفضل بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له غداة يوم النحر انقط لي حصي قال فلقطت له حصيات مثل حصي الخذف وهو باعجام الخاء والذال الساكنة وظاهران المتقدمين بالليل يأخذون حصي الرمي من مزدلفة أيضا (فادانغوا المسعر الحرام) وهو جبل في آخر المزدلفة يقال له قرح بضم القاف وبالزاي (وقفوا) فذكروا الله تعالى (ودعوا الى الاسفار) مستقبلين الله ~~مستقبلين~~ روى مسلم عن جابر انه صلى الله عليه وسلم لما صلى ركب القصوى حتى أتى المسعر الحرام واستقبل القبلة ودعا الله تعالى وكبر وهلل ووحده ولم يزل واقفا حتى أسفر جدا (ثم يسرون فيصلون منى بعد طلوع الشمس فيرمي كل شخص حينئذ سبع حصيات الى جمره العقبة وتقطع التلبية عند ابتداء الرمي) لاخذها في أسباب التحلل (ويكبر مع كل حصاة) روى مسلم عن جابر انه صلى الله عليه وسلم أتى الجمره يعني يوم النحر فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها مثل حصي الخذف (ثم يذبح من معه هدى ثم يحلق) للاتباع واه مسلم (أو يتقصر والحلق أفضل) قال تعالى محلقين رؤسكم ومقصرين وقال صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم الخلقين فقالوا يا رسول الله والمقصرين فقال اللهم ارحم الخلقين قال في الرابعة والمقصرين رواه الشيخان (وتقصر المرأة) ولا تؤمر بالحلق روى أبو داود بأسناد حسن كما قاله في شرح المذهب حديث ليس على النساء حلق انما على النساء التقصير وفي شرح المذهب عن جماعة بكرة للمرأة الحلق وعن العجلي ان التقصير للخنثى أفضل كالمرأة (والحلق) أي ازالة الشعر في الحج أو العمرة في وقته (نسك على المشهور) فيناب عليه وهو ركن كما سيأتي واستدل على انه نسك بالدعاء لقاعله بالرحمة في الحديث السابق والثاني هو استحبابه محظور لانه كان محرما عليه كما سيأتي فأبج له فلا ثواب فيه كما قاله في شرح المذهب كالرافعي وقال الغزالي انه مستحب بلا خلاف (وأقله ثلاث شعرات) بفتح العين أي ازالتهما من شعر الرأس (حلقا أو تقصيرا أو تنقفا أو احراقا أو قفا) مما يحاذي الرأس أو مما استرسل

٥٧ ل الج حصيات (قول) المتن والحلق نسك الحجلة الخلاف فيه ركن سنة واجب مباح ركن في العمرة وواجب في الحج (قول) المتن أو تقصيرا الخ لكن لو نذر الحلق تعين حلق الجميع ولا يجزئه التقصير ولا حلق البعض ولا ازالته بغير الحلق كذا في شرح المذهب قال الاسنوي والوجه حمله على عدم الجواز فانه اذا نذر صفة في واجب لم يقصد ترك تلك الصفة في الاعتداء بذلك الواجب كما لو نذر الحج ماشيا فركب انتهى أقول لعل مراده الواجب أصالة لثلاثا بردها لو نذر أن يعتكف شهرا ثم نذر أن يكون متابعا

(قول) المتن ومن لأشعر برأسه لو كان عدم الشعر ناشئاً عن إزالته قبل دخول وثمه ولكنه ثبت بعد ذلك فظاهراً أنه يستحب له إمرار الموصى الآن ولكن متى ثبت هل يجب حلقه هو محتمل ثم رأيت في الروض عدم الوجوب (قول) المتن ثم يعود إلى منى أى قبل صلاة الظهر كما في رواية ابن عمر وروى ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام صلى الظهر بمكة وجمع النوى بينهما بأنه صلى بمكة وأعاد بأصحابه بنى أقول قضية الحج استحباب فعلها بمكة وهو خلاف ما عليه الأصحاب (قول) المتن ولا يختص الذبح بمن أى ولكن يختص بالحرم (قول) المتن بوقت الاضحية أى فوقته إلى آخر أيام التشريق انظر كيف هذا فيمن اعتبر أنساء العام وساق هدياً كيف يجب تأخيرها بمكة لوقت الاضحية والذي ساقه عليه الصلاة والسلام في عمرة الحديبية هل كان يريد تأخيرها إلى وقت الاضحية وكذا عمرة القضاء لا بد أنه (٢٢٦) ساق فيها وفي حدطر أنه نحر بالمروة ولم

يؤخره لوقت الاضحية فليتامر لذلك فانه مشكل على المذهب (قول) المتن وسيأتى إلى آخره يريد أن كلام الرافعي رحمه الله اختلف والصواب الاخير قال الاسنوى الهدى يطلق على ذماء الجبرانات والمحظورات وعلى ما يساق تقرّياً فالاول لا يختص بمن والثاني يختص بوقت الاضحية فالاول أراد المحترّر والثاني أراد فيما يأتي قال وقد أضع الرافعي ذلك في آخر باب الهدى من الشرح الكبير غاية الامر انه لم يفسح في المحترّر عن المراد فظنّ النوى رحمه الله ان المسئلة واحدة فاعترض في هذا الباب هنا وفي الروضة (قول) المتن على الصواب أى في كلامه المختصر في المحترّر (قوله) ماسبق تقرّياً إلى الله تعالى أى لادماء الجبرانات (قول) المتن لا آخرونها لأن الأصل عدم التأخير قال الاسنوى ويكره تأخيرها عن يوم النحر وعن أيام التشريق أسد كراهة قاله في شرح المذهب واستشكل الاسنوى بقاءه محرماً مادام كما اقتضاه كلام الشنخين قال لان من فاته الحج متعوه من ذلك لأن ذلك كابتداء الاحرام في غير أشهره ثم نقل عن ابن الرفعة انه قال من

عنه في دفعة أو دفعات قال تعالى محلقين رؤسكم ومقصرين أى شعرها وهو يصدق بالثلاث (ومن لأشعر برأسه يستحب) له (إمرار الموصى عليه) تشبهاً بالخالفين (فإذا حلق أو قصر دخل مكة وطاف طواف الركن) للاتباع ورواه مسلم (وسعى ان لم يكن سعى) بعد طواف القدوم كما تقدم ان من سعى بعده لم يعده وسيأتى ان السعى ركن (ثم يعود إلى منى) ليبيت بها (وهذا الرمي والذبح والحلق والطواف يستترتيبها كما ذكرنا) ولا يجب روى مسلم ان رجلاً جاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني حلقته قبل ان أرمي فقال ارم ولا حرج وروى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم ما سئل عن شيء يومئذ قدم ولا أخر الا قال افعل ولا حرج وانه قيل له في الذبح والحلق والرمي والنقديم والتأخير فقال لا حرج وعلى القول بان الحلق استباحة محظور ولو فعله قبل الرمي والطواف معانزاه الفدية لوقوع الحلق قبل التحلل (ويدخل وقتها) يعنى غير الذبح لما سيأتى فيه (بنصف ليلة النحر) لمن وقف قبل ذلك روى أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم كما قاله في شرح المذهب عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم أرسل أم سلمة ليلة النحر فمرت قبل الفجر ثم أقاضت وقيس الباقي منها على ذلك (ويبقى وقت الرمي إلى آخر يوم النحر) روى البخارى ان رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم اني رميت بعد ما أمسيت قال لا حرج والمساء من بعد الزوال (ولا يختص الذبح) للهدى (بمن قاتل الصحيح اختصاصه بوقت الاضحية وسيأتى في آخر باب محرمات الاحرام على الصواب والله أعلم) وعبارته هناك ووقته وقت الاضحية على الصحيح والمراد به ماسبق تقرّياً بالله تعالى وفي الروضة وشرح المذهب في باب الاضحية انها تستحب للحاج بمنى من كان معه هدى ومن لم يكن وقال العبد رى لا اضحية في حقه كما لا يخاطب بصلاة العيد من أجل جهه انتهى وفي شرح التنبيه للحج الطبرى عن الامام في بعض كتبه استحباب صلاة العيد للحاج بمنى (والحلق والطواف والسعى) ان لم يكن فعل بعد طواف القدوم (لا آخرونها) وفعلها يوم النحر كما تقدم أفضل (واذا قلنا الحلق نسك) وهو المشهور (ففعّل اثنين من الرمي والحلق والطواف) المتبوع بالسعى ان لم يفعل قبل (حصول التحلل الاول) من تحلل الحج (وحل باللبس والحلق) ان لم يفعل (والقلم) وستر الرأس للرجل والوجه للمرأة وذكري المحترّر ستر الرأس دون الحلق (وكذا الصيد وعقد النكاح) يحلان به (في الاظهر قلت) كما نقل الرافعي في الشرح عن الأكثر (الاظهر لا يحل عقد النكاح والله أعلم) وكذا نقل عنهم

قال بالجواز في مسئلتنا محله بعد التحلل الاول فيما يظهر لي والا يصير محرماً بالحج في غير أشهره واعترض الاسنوى مقالته في بأن وقت الحج يخرج بطول فجر النحر والتحلل قبل ذلك لا يجب اتفاقاً بل الأفضل تأخير أسباب التحلل عنه قال والصحيح عند ابن الرفعة وغيره انه يجوز الاحرام بالنافلة في غير وقت الكراهة ثم يمتدّها وذلك نظير مسئلتنا (قوله) وذكري في المحترّر راح أى في المنهاج ذكر ما تركه وترك ما ذكره (قوله) وكذا نقل عنهم في المباشرة اعلم أن من قال بالتحريم في المباشرة وعقد النكاح والصيد علل الاولين بتعلقهما بالنساء وقد قال صلى الله عليه وسلم اذ ارميت الجمره فقد حل لكم كل شيء الا النساء وعلل الصيد بعموم قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قال بالحل نظر إلى انهما من المحرمات التي لا يوجب تعاطيها افساداً فكانت كالخلق



(قوله) وهو الجماع المحل لكن يستحب تأخير الوطء عن رمي باقي الأيام كذا جزم به الشيخان قال المحب الطبري ويشكل عليه حديث أيام منى أيام أكل وشرب وبغال \* (فصل إذا عاد الح) \* (قوله) وفي قول يستحب هو الذي مال إليه الرافي رحمه الله وأما الرمي فهو واجب اتفاقا وقول المتن وجب قال الاسنوي هو (٢٢٧) من تصرفه وبعبارة المحرر فعليه قال وهي صادقة بالاستحباب (قول) المتن بزوال الشمس قال في شرح

المذهب ويستحب فعله قبل الصلاة وقوله أي رمي كل يوم يعني ليس المراد جميع رمي أيام التشريق ثم المراد هنا بالوقت الذي يخرج هو وقت الاختسار وأما وقت الجواز فهو باقي إلى آخر أيام التشريق كما سيأتي إيضاحه (قول) المتن ويشترط رمي السبع المحل هو يفيد أن العبارة في العدد بالرمي لا بالوقوع فلورمي مرتبا ثم وقعا معا أو سبقت المتأخرة صح بخلاف ما لورماهما معا وإن وقعا مرتبا (قول) المتن واحدة واحدة ربما يقتضي عدم الاجزاء فيها لورماها معصوبة بغيرها وهي كذلك إذ احتى أتى على السبع وليس مرادا (قول) المتن وإن يسمى رميا قيل ربما يستغنى عن هذا بقوله أولا ويشترط رمي السبع واحدة واحدة (قوله) ويشترط قصد الرمي قضيته أنه لورمي إلى العلم المنصوب في الجمرة فأصابه ثم وقع فيه لا يحزى قال المحب الطبري وهو لا ظهر عندي ويحتمل الاجزاء لانه قصد الرمي الواجب عليه قال الهذلي والثاني أقرب قال المحب الطبري ولم يذكر الرمي ضابطا فينبغي أن يرمي في أصل العلم وقربا منه وهو مجتمع الحصى دون ما سال (قول) المتن والسنة أن يرمي المحل لكن لا على هيئة الخذف قاله النووي رحمه الله ويسن أن يرفع يده اليمنى حتى يرى بياض إبطه وإن يستقبل القبلة في رمي أيام التشريق بخلاف رمي يوم النحر فإنه يستبطن الوادي ويجعل القبلة عن يساره وعرفات عن يمينه

في المباشرة فيما دون الفرج كالقبلة أن أظهر تحريرا ورجح في الشرح الصغير الحل في المسئلتين قال وفي التطيب طريقان أشهرهما أنه على القولين والثاني القطع بالحل وسواء أثبتنا الخلاف أم لم نشته فالمذهب أنه يحل بل يستحب أن يتطيب لحله بين التحللين قالت عائشة رضي الله عنها طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت انتهى والحديث متفق عليه بلفظ كنت أطيب والدهن ملحق بالتطيب (وإذا فعل الثالث) بعد الاثنين (حصل التحلل الثاني وحله باقي المحرمات) وهو الجماع والمباشرة فيما دون الفرج وعقد النكاح على ما تقدم وإذا قلنا الحلق ليس بنسك حصل التحلل الأول بواحد من الرمي والطواف والتحلل الثاني بالآخر وروى النسائي وابن ماجه حديث إذا رميت الجمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء وروى البيهقي حديث إذا رميت وحلقتم وفي رواية وذبحت فقد حل لكم الطيب والثياب وكل شيء إلا النساء وضعف والحكمة في أن الحج تحللين بخلاف العمرة أنه يطول زمانه وتكثر أفعاله بخلافها فإيجب بعض محرماته في وقت وبعضها في آخر

\* (فصل إذا عاد) \* بعد الطواف يوم النحر (إلى منى بات بها ليلتي التشريق) الأوليين والثالثة أيضا (ورمي كل يوم) من أيام التشريق الثلاثة وهي الحادي عشر والثاني عشر والثالث كل جرة سبع حصيات) فمجموع الرمي ثلاث وستون حصاة ودليل ذلك كله الاتباع المعلوم من الأحاديث الصحيحة (فإذا رمي اليوم الثاني فأراد النفر) بسكون الفاء (قبل غروب الشمس جاز وسقط ميتة الليلة الثالثة ورمي يومها) قال تعالى فمن نحل في يومين فلا ثم عليه (فإن لم ينفر) بكسر الفاء (حتى غربت) الشمس (وجب مبيتها ورمي الغد) كما رواه مالك في الموطأ عن ابن عمر وعلم بما ذكر وجوب المبيت والرمي إلى الجمرات وفي قول يستحب المبيت ويحصل بمعظم الليل وفي قول المعتبر كونه حاضرا طلوع الفجر (ويدخل رمي التشريق بزوال الشمس) أي رمي كل يوم من الثلاثة بزوال شمسه للاتباع ورواه مسلم (ويخرج بغروبها) لعدم ورودها بالليل (وقيل يبقى) في اليومين الأولين (إلى الفجر) كما يبقى الوقوف إلى الفجر بخلاف الثالث لخروج وقت الناسك بغروب شمس ويحط بالامام بمنى بعد الزوال يوم النحر خطبة يعلمهم فيها رمي أيام التشريق وحكم المبيت وغير ذلك وثاني أيام التشريق خطبة يعلمهم فيها جواز النفر فيه وغير ذلك ويؤدعهم (ويشترط رمي السبع واحدة واحدة) للاتباع رواه البخاري (وترتيب الجمرات) بأن يرمي أولا إلى الجمرة التي تلي مسجد الخيف ثم إلى الوسطى ثم إلى جمرة العقبة للاتباع رواه البخاري (وكون الرمي حجرا) له كالحصى في الأحاديث السابقة وهو من الحجر فيجزي بأنواعه كاللذان والبرام والمرموك وما اتخذ منه الفصوص كالياقوت والعقيق في الأصح ولا يحزى اللؤلؤ وما ليس بحجر من طبقات الأرض كالآثمد والزنج والحص وما ينطبع كالذهب والفضة وغيرهما (وإن يسمى رميا فلا يكفي الوضع) في الرمي لأنه خلاف الوارد وقيل يكفي ويشترط قصد الرمي فلورمي في الهواء فوقع في الرمي لم يعتد به (والسنة أن يرمي بقدر حصي الخذف) لما تقدم في جمرة العقبة وروى مسلم

ويشترط قصد الرمي ولا يشترط نسبة النسك ولو وقعت في غير الرمي ثم تدرجت إليه لم يضر بخلاف ما لو وقعت على رأس بعير ثم تدرجت وكان الفارق احتمال كون التدرج ناشئا عن حركة البعير ولو أصابت عنق البعير ونحوه ورجعت إلى الرمي لم يضر فإن استقبل القبلة في رمي جمرة العقبة أيام التشريق لأعلم مستندا ولورمي بأصغر من حصي الخذف أو بأكبره كره

(قوله) وقت الرمي بحث السبكي أن يكون المراد الوقت الى انفر على قول الاداء (قول) المتن تدارك في باقي الايام على الاظهر أي لانه صلى الله عليه وسلم جوز ذلك للرعاة فلو كانت بقية الايام غير صالحة لم يفرق الحال بين المعذور وغيره كالوقوف بعرفة لكن لم يرخص لهم في تأخير النحر ولو تأخير يومين (قوله) وعلى الاداء الخ قال السنوي اذا قلنا بالاداء جاز تأخير يوم ويومين ليقعله بعد ويجوز أيضا تقديم اليوم الثاني والثالث ليقعله مع اليوم الاول كما نقله في الكبير عن الامام وخزمه في الصغير انتهى (٢٣٨) والذي صححه الروابي بخلافه في التقديم

حديث عليكم بحصى الخذف وهو دون الغملة طولا وعرضا في قدر الباقلا (ولا يشترط بقاء الحجر في الرمي) فلو نذر حرج وخرج منه لم يضر (ولا كون الرمي خارجا عن الجمرة) فلو وقف في طرفها ورمي الى الطرف الآخر جاز (ومن عجز عن الرمي) لعلة لا يرجي روالها قبل خروج وقت الرمي (استنباب) ولا يمنع زوالها بعده ولا يصح رمي النائب عن المستنيب الا بعد رميه عن نفسه فلو خاف وقوعه عن نفسه ولو زال عذر المستنيب بعد رمي النائب والوقت باق فليس عليه اعادة الرمي وظاهر ان ما ذكر من اشتراط الرمي واحدة واحدة وكون الرمي حجرا وما بعده الى هنا يأتي في رمي يوم النحر (واذا ترك رمي يوم) أو يومين عمدا أو سهوا (تدارك) في باقي الايام على الاظهر) فتدارك الاول في الثاني أو الثالث والثاني أو الاولين في الثالث ويكون ذلك اداء وفي قول قضاء لجوازته للوقت المضروب له وعلى الاداء يكون الوقت المضروب وقت اختيار ركوع وقت الاختيار للصلاة وجملة الايام في حكم الوقت الواحد ويجوز تقديم رمي التدارك على الزوال ويجب الترتيب بينه وبين رمي يوم التدارك بعد الزوال وعلى القضاء لا يجب الترتيب بينهما ويجوز التدارك بالليل لأن القضاء لا يتأقت وقيل لا يجوز لأن الرمي عبادة النهار كالصوم هذا جميعه ذكره الرافعي في الشرح وتبعه في الروضة وشرح المذهب وحكي في الشرح الصغير على القضاء وجهين في التدارك قبل الزوال أحدهما المنع لأن ما قبل الزوال لم يشرع فيه رمي قضاء ولا اداء قال ويجري الوجهان في التدارك ليلا وان جعلناه اداء فمما قبل الزوال والليل الخلاف قال الامام والوجه القطع بالمنع فان تعيين الوقت بالاداء اليق وهذا ما أورده في الكتاب فقال اذا قلنا اداء تأقت بما بعد الزوال انتهى ومقابل الاظهر في المنهاج ان الرمي المتروك في بعض الايام لا يتدارك في باقيها كما لا يتدارك بعدها (ولادم) مع التدارك وفي قول يجب الدم معه كالأخر قضاء رمضان حتى أذكره رمضان آخر يقضى ويقضى (والا) أي وان لم يتدارك المتروك (فعليه دم) في ترك رمي اليوم وكذا في اليومين والثلاثة لأن الرمي فيها كالشيء الواحد وفي قول يجب ترك رمي كل يوم دم لانه عبادة برأسها وعلى قول عدم التدارك يجب لكل يوم دم لفوات رميه بغروب شمس واستقرار بدله في الذمة (والمذهب تكميل الدم في) ترك (ثلاث حصيات) أيضا كما يكمل في حلق ثلاث شعرات وقيل انما يكمل في وطيفة جمرة كما يكمل في وطيفة جمرة يوم النحر وفي الحصة والحصتين على الطريقتين الاقوال في حلق الشعرة والشعرتين أطهرها ان في الحصة الواحدة مد طعام والثاني درهم والثالث ثلث دم على الاول وسبعة على الثاني وفي الحصتين ضعف ذلك \*تتم\* يجب وفي قول يستحب في ترك الميت ليا الى التشريق دم وفي قول في كل ليلة دم وعلى الاول في الليلة مد وفي قول درهم وفي آخر ثلث دم وفي الليلتين ضعف ذلك ان لم يفرق قبل الثالثة فان نفر قبلها ففي وجه الحكم كذلك لانه لم يترك الليلتين والاصح وحوب الدم بكاله لترك جنس الميت بمنى قال في شرح المذهب وترك الميت ناسيا كترك عامدا صرح به الدارمي وغيره هذا كله في غير المعذورين أماتهم كأهل سقاية العباس ورعاء الابل فلهم ترك الميت ليسا لي منى من غير دم روى الشيخان عن

وقال النووي انه الصواب وبه قطع الجمهور (قوله) على الزوال أي ولو ليلا وان لم تنفذه عبارة المنهاج (قوله) ويجوز التدارك بالليل سكنت عن قبل الزوال وقد صرح في الكبير بالمنع على قول القضاء وهو مشكل مع تجويزه ذلك على قول الاداء وأيضا فالنهار محل للرمي في الجملة فكيف يمتنع فيه ويجوز ليلا (قوله) كما لا يتدارك بعدها أي وكما لا يتدارك الوقوف (قوله) وفي قول يجب الخ أي اذا جعلناه قضاء (قوله) والثلاثة مثلها الاربعة (قوله) في وطيفة جمرة أي وهي سبعة وهذا ساقه السنوي قولنا خامسا وجعل الثاني ان لو طيفة كل يوم دما كاملا والثالث ليوم النحر دم وللباقى دم والرابع ان الثلاث جمرات كالشعرات الثلاث فاذا ترك جميعها من يوم واحد كمل الدم وفي الجمرة والجمرتين الاقوال في الشعرة والشعرتين انتهى وكله مأخوذ من كلام الرافعي رحمه الله (قوله) كما يكمل أي بالاتفاق (قوله) فلهم ترك الميت لهم أيضا ان يدعو في يوم ويأتوا به في الثاني قبل رميه نعم لا يرخص لهم في ترك رمي يوم النحر قاله في شرح المذهب وقال السنوي في محل آخر بعد ذلك ان هذا لا يعقل مع تصريحهم بجواز تأخير الرمي لغیر أرباب الاعذار وأوجب بأن مسألة المعذور فهم أنهم ترك الرمي الى ترك الميت وقال الأذري سبب الاشكال خلط

طريقة بطريقة فان طريقة البغوى ان التدارك قضاء والجمهور اداء والبغوى مع أرباب العذر من الزيادة على يوم قعنه الرافعي ابن وغفل عن كونه مفرغا على طريقة من القضاء في الاشكال وقال السبكي الاداء والقضاء أمر اصطلاحى فلا يصح أن يؤخذ منهما حكم جواز التأخير وعدمه واختارانه يحرم تأخير رمي كل يوم عن غيره لغیر المعذور مع القول بأن التدارك يكون أداء (قوله) ورعاء الابل حاول بعضهم أن يكون المراد بابل الحاج والوجه خلافه أحدان مسألة الخوف على المال

ابن عمره صلى الله عليه وسلم رخص العباس ان يبيت بمكة ليا لى منى لاجل السقاية وروى مالك  
وأصحاب السنن الاربعة وغيرهم عن عاصم بن عدى انه صلى الله عليه وسلم رخص لرعاء الابل ان يتركوا  
المبيت بمكة الحديث قال الترمذى حسن صحيح واذا ترك رمى يوم النحر في تداركه في أيام التشريق  
طريقان أحدهما انه على القولين في تداركه رمها والثاني لا يتدارك قطعاً لان له أثراً في التحلل بخلاف  
رمها وعلى التدارك يأتي فيه ما تقدم من كونه أداء وجوازه قبل الزوال ووجوب الترتيب بعده  
كما صرح بذلك المصنف كابن الصلاح في مناسكهما (واذا أراد الخروج من مكة) بعد فراغ  
النسك (طواف الوداع) روى البخارى عن أنس انه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من أعمال الحج  
طواف الوداع وروى مسلم عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال لا يفترق أحد حتى يكون آخر  
عهده بالبيت أى الطواف بالبيت كما رواه أبو داود وقال في شرح المذهب ولو أراد الحاج الرجوع  
الى بلده من منى لزمه دخول مكة لطواف الوداع ان قلنا هو واجب ولو طاف يوم النحر للأفاضة ثم للوداع  
ثم أتى منى ثم أراد النفر منها في وقته الى وطنه فقبل يحزبه ذلك الطواف وقيل لا ذكرهما صاحب البيان  
وهذا الثاني هو الصحيح وهو مقتضى كلام الأصحاب انتهى ومن لم يكن في نسك وأراد الخروج من مكة  
كالمسكى يريد سفر أو الأفاقي يريد الرجوع الى وطنه طاف للوداع أيضاً في الأصح تعظيماً للحرم وتشبيهاً  
لاقتضاء خروجه الوداع باقتضاء دخوله الاحرام والثاني يجعل طواف الوداع من المناسك فيخصه  
بذى النسك ومن أراد الإقامة بمكة بعد فراغ النسك لا يؤمر به وقوله أراد الخروج أى الى مسافة  
القصر وفي شرح المذهب ودونها على الصحيح (ولا يملك بعده) حديث ابن عباس السابق فان مكث  
لغير اشتغال بأسباب الخروج ككسرة متاع أو قضاء دين أو زيارة صديق أو عيادة مريض أعاده  
وان اشتغل بأسباب الخروج كسراء الزاد وشد الرحل ونحوهما لم يحتج الى أعادته قال في الروضة  
ولو أقيمت الصلاة فصلاها لم بعده (وهو واجب يجبر تركه بدم) وجوبا (وفي قول سنة لا يجبر) أى  
لا يجب جبره لكن يستحب (فان أوجبناه فخرج بلا وادع فعاد قبل مسافة القصر) وطاف (سقط  
الدم) كالأجواز المبقاة غير محرم ثم عاد اليه (أو) عاد اليه (بعدها) وطاف (فلا) يسقط  
(على الصحيح) لاستقراره والثاني يسقط كالحالة الاولى ويجب العود فيها ولا يجب في الثانية  
(وللحائض التفريق بلا) طواف (وداع) روى الشيخان عن ابن عباس انه قال أمر الناس ان يكون  
آخر عهدهم بالبيت الا انه خفف عن المرأة الحائض فلو طهرت قبل مفارقة خطه مكة لزمها العود  
والطواف أو بعدهما فلا والنساء كالخائض في ذلك ذكره في شرح المذهب (ويستحب شرب ماء زمزم)  
للاتباع رواه الشيخان وروى مسلم حديث ابا مباركة انها طعم طعم زاد أبو داود الطيالسي في مسنده  
وشفاء سقم (وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغ الحج) ففي حديث من حج ولم يزرني فقد  
جفاني رواه ابن عدى في الكامل وغيره وروى الدارقطني وغيره من زار قبري وجبت له شفاعتي  
ومفهومه انها تجوز لغير زائره وفي شرح المذهب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم من أهم القربات  
فاذا انصرف الحاج والمعتمرون من مكة استحب لهم استحباً بامو كذا أن يتوجهوا الى المدينة لزيارته  
صلى الله عليه وسلم وليكثر التوجه اليها في طريقة من الصلاة والتسليم عليه ويزيد منهما اذا أبصر  
أشجارها مثلاً ويستحب أن يغتسل قبل دخوله ويلبس أنظف ثيابه فادخل المسجد قصد الروضة وهى  
ما بين القبر والمنبر فيصلى تحية المسجد بجنب المنبر ثم يأتي القبر فيستقبل رأسه ويستدبر القبلة وبعد منه  
نحو أربع أذرع ويقف ناظراً الى أسفل ما يستقبله في مقام الهبة والاحلال فارغ القلب من علائق  
الدنيا ويسلم ولا يرفع صوته وأقل السلام عليه السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم

(قوله) لان له أثراً في التحلل أى فلا يقاس  
عليها (قوله) ووجوب الترتيب بعده الخ  
فيه راجع للزوال من قوله وجوازه  
قبل الزوال (قول) المتن طواف الوداع  
لو آخر الحاج طواف الركن حتى انتهى  
أمره من المبيت والرمى ثم دخل مكة  
فطاف للركن وخارج مسافر لم يغن ذلك  
عن الوداع لانه لا يدخل تحت غيره  
(قوله) وهو واجب أى الحديث ابن  
عباس وقوله وفي قول سنة استدلل به بأنه  
لو كان واجبا لوجب جبره على الحائض  
لان الفداء لا يفتقر الى الحال فيه بين  
المعذور وغيره كما في ترك الرمي قال السبكي  
لا أنقأ أحدا يقول بأنه يجبر اذا لم يجعله  
نسكاً فان قيل به فهو في غاية الاشكال  
واختار انه من المناسك لذلك وأجاب  
عن عدم طلبه من المقيم بمكة بأن شرطه  
ارادة فراقها ولم توجد وحمل النسك في  
حديث المهاجر على غير التابع (قوله)  
ما لو عاد ومات مثلاً قبل الطواف فان الدم  
لا يسقط (قول) المتن ويسن أى في  
سائر الاحوال لا عقب طواف الوداع  
خاصة ويسن دخول الكعبة من غير  
أيذاء قال الحلبي واذا دخلها يجزئ ساجداً  
قال بعضهم هو سجود شكر (قول)  
المتن وزيارة قبر رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بعد فراغ الحج عن العبد رى  
المسكى ان زيارته صلى الله عليه وسلم  
أفضل من قصد الكعبة وبيت المقدس  
قال في القوت ويكره مع الحدا باليد  
وتقبيله وكذا الصاق البطن أو الظهر  
بالحدا قال ولا تغتر عن بفعل ما يخالف  
ذلك (قوله) وأقل السلام عليه السلام  
عليك الخ واذا حمله أحد سلا ما يقول  
السلام عليك يا رسول الله من فلان ابن  
فلان ويحذو ذلك قاله السبكي

\*(فصل أركان الحج الم)\* (قوله) أى نية الدخول قد فسره فيما سلف بالدخول في النسك وعدل هنا الى نية الدخول لانه الملازم للركنية (قوله) لتوقف التحلل عليه أى مع عدم جبره بالدم فلا يرد الرمي (قوله) لشمول الأدلة قال الاسنوى بدله قياسا على الحج (قول) المن على أوجه هوجب قلة لان الكيفيات ثلاث (قوله) على وجه متعلق بقوله ويضم (قول) المتن بأن يحرمهما معا (٢٣٠) أى فان كان مكيا أحرمهما

معا من جهة تغليب الميقات الحج (قول) المستوي يعمل عمل الحج خالف أبو حنيفة فاشتراط طوافين وسبعين (قوله) هذه الصورة الأصلية للقرآن أى بخلاف الصورة فى قوله ولو أحرم الى آخره وكذا صورتان فى قول الشارح الآتى ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج الخ فان كلاهما من القرآن ولكنه غير الصورة الأصلية فلا يتوجه اعتراض على تفسير المتن القرآن بهذه الصورة فقط (قوله) بخلاف العكس أى فان أعمال العمرة صارت مستحقة بسبب الاحرام بالحج فلم يفد الاحرام بها شيئا (قوله) مريد للاحرام احتراز عن غير المريد اذا بدله الاحرام بعد ذلك فانه من جملة صور المتن أعنى قوله بأن يحرمهما من الميقات (قوله) هذه الصورة الأصلية للتمتع أى فلا يرد على ذلك ان منه الصور الآتية قريبا فى كلام الشارح (قوله) ويلزم فيه دم حكمته التعرض لهذا هنا مع انه سيأتى ان الفروع المذكورة عقبه تكلم فيها الشارح على حكم الدم فيها (قوله) وبينه وبين مكة مسافة التصريح احتراز عن دونها فانه يكون حاضر المسجد الحرام فلا يجب عليه دم التمتع لكن الصحيح اعتبار المسافة من الحرم لامن مكة رادها الله شرفا كذا ذكر الاسنوى رحمه الله أقول ولستظر فى هذا وفى الفرع المنقول عن الغزالي وهو اذا دخل الافاق مكة غير مريد للنسك فكما

وروى أبو داود بإسناد صحيح ما من أحد يسلم على الأرذالة على روى حتى أرتد عليه السلام ثم يتأخر الى صوب عينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر رضى الله عنه فان رأسه عند منكب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يتأخر قدر ذراع آخر فيسلم على عمر رضى الله عنه ثم يرجع الى موقفه الاول قبالة وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتوسل به فى حق نفسه ويستشفع به الى ربه سبحانه وتعالى ثم يستقبل القبلة ويدعو لنفسه ومن شاء والمسلمين انتهى

\*(فصل أركان الحج خمسة الاحرام)\* به أى نية الدخول فيه (والوقوف) بعرفة للحديث السابق الحج عرفة (والطواف) قال تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق (والسعى) روى الدارقطني والبيهقي بإسناد حسن كما قاله فى شرح المذهب انه صلى الله عليه وسلم استقبل الناس فى المسجد وقال يا أيها الناس اسعوا فان السعى قد كتب عليكم (والحلق ادا جعلناه نسكا) وهو المشهور كما تقدم لتوقف التحلل عليه كالطواف (ولا تجبر) هذه الخمسة أى لا مدخل للغيران فيها بحال وقد تقدم ما يجبر بالدم ويسمى بعضا وغيره يسمى هيئة (وماسوى الوقوف أركان فى العمرة أيضا) لشمول الأدلة السابقة لها (ويؤدى النسكان على أوجه) بان يحرمهما معا أو يبدأ بالحج أو بالعمرة قالت عائشة خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمنا من أهل بكرة ومنا من أهل تبجج ومنا من أهل حج وعمرة رواه الشيخان (أحدها) الافراد بان يحج ثم يحرم بالعمرة كاحرام المكي) ان يخرج الى أدنى الحل فيحرم بها (ويأتى بعملها) هذه الصورة الأصلية للافراد ويضم اليها صور فوات الشروط الآتية فى التمتع على وجه (الثانى) القرآن بان يحرمهما معا (من الميقات ويعمل عمل الحج فيحصلان) هذه الصورة الأصلية للقرآن (ولو أحرم بعمرة فى أشهر الحج ثم يحج قبل الطواف كان قارنا) يكفيه عمل الحج روى مسلم ان عائشة أحرمت بعمرة فدخل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدتها تبكى فقال ما شأنك قالت حضت وقد دخل الناس ولم أحلل ولم أطف بالبيت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أهلى بالحج ففعلت ووقفت المواقف حتى ادا طهرت طافت بالبيت وبالصفا والمروة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حلت من حجتك وعمرك جميعا وقوله قبل الطواف أى قبل الشروع فيه فلو شرع فيه لم يصح الاحرام بالحج لانه اشتغل بعمل من أعمال العمرة (ولا يجوز عكسه فى الجديد) وهو أن يحرم بالحج فى أشهر ثم بعمرة قبل الطواف للتقدم وجوز القديس قياسا على العكس فيكون قارنا أيضا وقرى الاول بان ادخل الحج على العمرة فيزيد على أعمالها بالوقوف والرمى والمبيت بخلاف العكس ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم أدخله عليها فى أشهره فقبل لا يصح هذا الادخال لانه يؤدى الى صحة الاحرام بالحج قبل أشهره وقبل يصح لانه انما يصير محرما بالحج وقت ادخاله قال فى الروضة الثانى أصح أى فيكون قارنا ولو أحرم بهما بعد مجاوزة الميقات مريدا للاحرام كان قارنا أيضا وان أساء (الثالث) التمتع بان يحرم بالعمرة من ميقات بلده ويفرغ منها ثم يشئ بحج من مكة) هذه الصورة الأصلية للتمتع ويلزمه فيه دم بشرطه كما سيأتى ولو جاوز الميقات مريدا للنسك ثم أحرم بالعمرة وبينه وبين مكة

دخل اعتمر ثم حج قال الغزالي رحمه الله لا يكون متمعا وعلاه بأنه صار من حاضري المسجد اذا لا يعتبر فيه قصد الإقامة قال الرافعى مسافة وهذه المسئلة موضع توقفه ولم أرها لغيره وما ذكره من عدم اعتبار الإقامة عما ينار فيه كلام عامة الاصحاب ونقلهم عن النص فانه ظاهر فى اعتبارها بل فى اعتبار الاستيطان وقال النووي المختار انه متمتع ليس بحضور بل يلزمه الدم واخبار السبكي قالة الغزالي

(قوله) وكذا لو جاز به الح أي سواء بلغ مكة قبل الإحرام أم لا كما سيأتي ثم غرض الشارح رحمه الله من سوق هذه الفروع هنا الحكم على  
يسمى متمتعاً وإن كان ظاهراً المستأنى بذلك فقد اعتذر عنه بأن الغرض منه بيان الصورة الأصلية (قوله) وهو متمتع جعل الحب الطبري هداً من  
أفراد الفاضل قال بل هو أفضل (٢٣١) من تأخير العمرة عن الحج وفعلها في سنته (قول) المتن وفي قول المتمتع أفضل لما يأتي

ولأن فيه المبادرة بالعمرة قال الاستنوي  
ولو تمتع ولكن اعتمر بعد الحج فيظهر أن  
يكون أفضل واعتبر بأنه خروج عن  
محل الكلام وهو تأدية فرض الإسلام  
لامطلق التأدية (قوله) فلا دم على  
حاضر به قالوا المعنى فيه أن الحاضر بمكة  
ميتاً بنفسه فلا يكون راجحاً ميتاً  
واعترض بأن من بينه وبين مكة أو الحرم  
دون مسافة القصر ادعى له النسك  
يلزمه أن يحرم من موضعه ويجب الدم  
بتركه فادّعى المتمتع قد استفاد ميتاً وأولئك  
أن يقول قطعوا النظر عن ذلك وجعلوا  
هذا ضابطاً لأن هذا القدر الذي  
يستفاده مشقته بسيرة غالباً فأخلق بمن  
في مكة نفسها (قول) المتن وحاضره  
الح أي بدليل منع القصر والفطر في مثل  
هذه المسئلة (قول) المتن من مكة الحج  
دليله أن المسجد في الآية ليس المراد منه  
حقيقته اتفاقاً فلا بد من تجوز وحمله  
على مكة أقل تجوزاً ودليل الثاني أن  
المسجد غالب إطلاقاً بمعنى الحرم فكان  
الإطلاق بالغالب أولى (قوله) وهم  
من مسكنه يريدان في عبارة الروضة  
تصريحاً بالسكنى بخلاف عبارة المهاج  
(قول) المتن وإن تعمرته الح أي لأن  
العرب كانوا يرون العمرة في أشهر الحج  
من أجز الفجور فشرع المتمتع رحمة لأن  
الغريب قد يقدم قبل عرفة بأيام ويشق  
عليه استدامة الإحرام لو أحرم من  
المبقات بالحج ولا سبيل إلى تجاوزها بغير  
إحرام فرخص له الشرع أن يعتمر ويتحل

مسافة القصر لزمه دم المتمتع مع عدم الإساءة عند الأكثر فيكون متمتعاً وكذا لو جاز به غير مريد للنسك  
ثم بدله فأحرم بالعمرة فإنه يلزمه دم المتمتع على ما سيأتي فيكون متمتعاً ولو خرج من مكة وأحرم بالحج من  
المبقات الذي أحرم بالعمرة منه أو من مثل مسافته فلا دم عليه كما سيأتي وهو متمتع ووجه  
التسمية بالمتمتع استمتاعه بحظورات الإحرام بين العمرة والحج (وأفضلها) أي أوجه أدائها لا يمكن  
(الأفراد) بعده المتمتع وفي قول المتمتع أفضل من الأفراد وأما القرآن فمؤخر عنهما جزماً لأن أفعال  
السكنى فيهما أكل منها فيه وحكى عن المزني وابن المنذر وأبي إسحاق المروزي أن القرآن أفضل  
منهما ومنشأ الخلاف اختلاف الرواة في إحرامه صلى الله عليه وسلم روى الشيخان عن أنس سمعت  
النبي صلى الله عليه وسلم يقول ليلى عمرة وحجاً وروى يعقوب بن عمر أنه صلى الله عليه وسلم أحرم  
متمتعاً وروى جابر وعائشة أنه صلى الله عليه وسلم أفرد الحج ورواه مسلم عن ابن عباس أيضاً ورجح  
هذا بكثرته ورواه جابر أنهم أقدم صحبة وأشد عنايته بضبط الناسك وأفعال النبي صلى الله عليه  
وسلم من لدن خروجه من المدينة إلى أن تحلل وشرط تقضيل الأفراد أن يعتمر في سنته فلو أخرت عنها  
فكل من التمتع والقرآن أفضل منه لأن تأخير العمرة عن سنة الحج مذكروه (وعلى المتمتع  
دم) قال تعالى فمن تمتع بالعمرة أي بسببها إلى الحج فاستيسر من الهدى (شرط أن لا يكون  
من حاضري المسجد الحرام) قال تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام فلا دم على حاضريه  
(وحاضره من) مسكنهم (دون مرحلتين من مكة) كمن مسكنهم بها قلت الأصح من الحرم  
والله أعلم) والرافعي في الشرح حكى الوجهين وقال الثاني هو الدائر في عبارات أصحابنا العراقيين  
وقال في الشرح الصغير أنه أشبه وعبارة الروضة وهم من مسكنه دون مسافة القصر من الحرم وقيل من  
نفس مكة والقريب من الشيء يقال أنه حاضره قال تعالى وأسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر  
أي قرية منه ومن أطلق المسجد الحرام على جميع الحرم كنهنا قوله تعالى فلا يقربوا المسجد  
الحرام بعد عامهم هذا ومن جاوز المبقات غير مريد نسكاً ثم بدله فأحرم بالعمرة قرب دخوله مكة  
أو عقب دخولها لزمه دم المتمتع على الأصح في الأولى واختار في الروضة في الثانية لأنه ليس من  
الحاضرين والثاني بعده منهم (وان تعمرته في أشهر الحج من سنته) أي الحج فلو وقعت قبل  
أشهره أو فيها والحج في سنة قبله فلا دم ولو أحرم بها قبل أشهره أو في جميع أفعالها في أشهره ففي  
قول يجب الدم والأظهر لا تقدم أحد أركانها ولو تقدم بعض أفعالها أيضاً فإولى أن لا يجب الدم  
وعلى الأول فيلزم يجب والأصح لا (وأن لا يعود لإحرام الحج إلى المبقات) الذي أحرم بالعمرة منه  
فلو عاد إليه أو إلى مثل مسافته وأحرم بالحج فلا دم وكذا لو عاد إلى مبقات أقرب إلى مكة من مبقات عمرته  
وأحرم منه لا دم عليه في الأصح لا تنفاه متمتعاً وترفعه ولو أحرم به من مكة ثم عاد إلى المبقات سقط عنه  
الدم في الأصح ثم الشرط الثاني مناط وجوب الدم والخارج بالأول والثالث كالستنى منه ولا تعتبر  
هذه الشروط في التسمية بالمتمتع وقيل تعتبر فيها أيضاً حتى لو فات شرط منها يكون مفرداً (ووقت  
وجوب الدم إحرامه بالحج) لأنه حينئذ يصير متمتعاً بالعمرة إلى الحج ولا تنافى إراقة بوقت وهو دم

مع الدم (قول) المتن من سنته أي لما روى سعيد بن المسيب أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يعتمرون في أشهر الحج فإذا لم يجدوا من عامهم ذلك  
لم يجدوا ثم كلام الكتاب الح يفهم أنه لا يشترط لوجوب الدم نية المتمتع ولا وقوع السكنى عن شخص ولا بقاؤه حياً إلى فراغ الحج وهو كذلك وفي الأولى  
وجه وفي الأخيرين قول (قوله) وعلى الأول متعلق بقوله ففي قول تجب (قوله) يكون مفرداً ذهب إليه القاضي والامام فيما لو فرغ منها قبل  
أشهر الحج وبقيا الخلاف فيها واختاره السبكي



**(قول)** المتن والافضل ذبحه الح خروجا من خلاف الائمة الثلاثة (قول) المتن ويجوز قبل الاحرام الح لانه حق مالي تعلق بسببين بخار تقديمه على أحدهما كالزكاة (قول) المتن فان عجز عنه في موضعه أي لانه يعتبر ذبحه بأرض الحرم (قوله) بأن لم يجده الحز يدانه لافرق بين العجز الحسي والشرعي (قوله) ولا يجوز تقديمها على الاحرام كذلك لا يجب عليه تقديم الاحرام من يمكنه فيه صوم الثلاثة قبل العيد وقيل يجب ولو تاخر التحلل عن أيام التشريق وصامها بعد ذلك قبل أن يتحلل أثم وصارت قضاء وان صدق عليه انه في الحج لان تأخيرها نادر فلا يكون مرادا في الآية قال الامام وانما يلزمه صوم الثلاثة في الحج اذا لم يكن مسافرا فان كان فلا كصوم رمضان وضعفه (٢٣٢) الشيخان فائدة يقال الاسنوي

شاة بصفة الاضحية ويقوم مقامها سبعة بدنة أو سبع بقرة (والافضل ذبحه يوم النحر) ويجوز قبل الاحرام بالحج بعد التحلل من العمرة في الاظهر ولا يجوز قبل التحلل منها في الاصح (فان عجز عنه في موضعه) وهو الحرم بان لم يجده فيه أو لم يجد ما يشتر به فيه (صام) بدله (عشرة أيام ثلاثة في الحج يستحب قبل يوم عرفة) لانه يستحب للحاج فطره كما تقدم في صوم التطوع ولا يجوز تقديمها على الاحرام بالحج لانها عبادة بدنية فلا تقدم على وقتها ولا يجوز له صوم شيء منها في يوم النحر ولا في أيام التشريق وجوز صومها له القديم كما تقدم في كتاب الصيام (وسبعة اذ رجع الى أهله في الاظهر) قال تعالى فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم وقال صلى الله عليه وسلم للمتعمتين من كل معه هدى فليهد ومن لم يجد فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع الى أهله رواه الشيخان والثاني اذا فرغ من الحج لان قوله تعالى وسبعة اذا رجعتم مسبوق بقوله ثلاثة أيام في الحج فنصرف اليه وكأنه بالفرغ رجع عما كان مقبلا عليه من الاعمال وعلى الاول لو توطن مكة بعد فراغه من الحج صام بها وان لم يتوطنها لم يجز صومه بها ولا يجوز صومها في الطريق اذا توجه الى وطنه لانه تقديم للعبادة البدنية على وقتها وقيل يجوز لان ابتداء السير أول الرجوع وعلى الثاني لو أخره حتى رجع الى وطنه جازبل هو افضل خروجا من الخلاف وفي قول التقديم افضل مبادرة الى الواجب وعلى القولين لا يصح صوم شيء من السبعة في أيام التشريق لانه بعد في الحج (ويندب تتابع الثلاثة وكذا السبعة) وحكي قول يخرج من كفارة اليمين انه يجب فيه ما تتابع (ولو فاتته الثلاثة في الحج) ورجع الى أهله (فالظاهر أنه يلزمه أن يفرق في قضاها بينها وبين السبعة) كما في الاداء والثاني يقطع النظر عن الاداء وعلى الاول يكفي التفريق يوم في قول والاظهر يفرق بأربعة أيام ومدة امكان سيره الى أهله على العادة الغالبة لتمام حكة القضاء للاداء وان قلنا يجوز له صوم أيام التشريق كفي التفريق بمدة امكان السير واذا قلنا الرجوع الفراع من الحج وقلنا ليس له صوم أيام التشريق ففرق بأربعة أيام وفي قول يوم وفي آخر لا يلزمه التفريق وان قلنا له صومها لم يجب التفريق وقيل يجب يوم ليقوم مقام انفصال الثلاثة في الاداء عن السبعة بكونها في الحج والحاصل خمسة أقوال وما بعد الخامس متداخل وفي سادس مخرج أهلا تقضى ويستقر الهدى في ذمته بدلها وفواتها نفوات يوم عرفة وان جوزنا له صوم أيام التشريق فنفوات أيامه وان تأخر طواف الركن عنها لان تأخيرها بعيد في العادة فلا يقع الصوم قبله بعدها مراد من قوله تعالى ثلاثة أيام في الحج وقيل يقع (وعلى القارئ دم كدم التمتع) في صفته وبدله عند العجز عنه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (بشرط أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام والله أعلم) كما في التمتع المحق به

رحمه الله حيث صارت الثلاثة قضاء ففي السبعة قولان في تحريم الجرجاني قال الاسنوي ولان الذي فهمته من كلام أكثرهم الجزم بأنها أداء (قوله) والثاني اذا فرغ من الحج وقيل على هذا المراد والرجوع من منى بعد فراغ أعمال الحج (قول) المتن ويندب تتابع الثلاثة الح مبادرة الى فعل الواجب (قوله) كما في الاداء يشكل عليه عدم وجوب التفريق في قضاء الصلوات بقدر أوقاتها فالاحسن ما قاله غيره لانه تفريق واجب في الاداء يتعلق بالفعل وهو الحج والرجوع فلم يسقط بالفوات كترتيب افعال الصلاة والثاني وصححه الامام فأس على عدم التفريق في قضاء الصلوات قال الرافعي في الاولى وفارق تفريق الصلوات لان ذلك تفريق يتعلق بالوقت وهذا يتعلق بالفعل وهو الرجوع والحج انتهى (قوله) والحاصل خمسة أقوال وهي قوله والثاني يقطع النظر عن الاداء وقوله يوم في قول وقوله والاظهر وقوله بمدة امكان السير وقوله بأربعة أيام (قوله) وما بعد الخامس أي وهو قوله يوم وفي الآخر لا يلزمه والخمسة قبل ذلك ومنها ما قبل الاظهر (قوله) المحق به القارئ أي قدمه فرع عن دم التمتع لانه وجب بالقياس عليه فالحالة

التي لا يجب فيها على الاصل لا يجب على الفرع وأما قوله بطريق الاولى فهو متعلق بقوله المحقق يعني ان القارئ الحق القارئ في وجوب الدم عليه بالتمتع بطريق الاولى لان أعمال التمتع أكثر ثم رأيت في شرح الروص قال لان دم القارئ فرع عن دم التمتع فاذا لم يجب في الاصل ففرعه أولى انتهى وفيه نظروا لمن منشاؤه عدم فهم العبارة على الوجه الذي فهمناه ثم رأيت الاسنوي دكر ما قاله شيخنا فهو تابع له وهو موجود فقد قالوا الوعد القارئ الغريب الى الميقات محر ما ظله لدم وقال الامام ان قلنا في التمتع اذا أحرمت بالحج من مكة وعاد للميقات لا يسقط فكذلك هنا وان قلنا يستط فوجها وان فرق ان القارئ في حكم نسل واحد فلا أثر لعوده انتهى وذلك مانع من صحة ما قاله شيخنا تبعه للاسنوي

(قوله) سقط عنه الدم أي فكان ينبغي للؤلف أن يقول وأن لا يعود الى الميقات قبل يوم عرفة \* (باب محرمات الاحرام) \* (قول) المتن ولبس الخيط أي على العادة في لبسه كما سيأتي في كلام الشارح وقوله أو المتسوج أو المعقود أي لانهما في معنى الخيط والمعقود هو الذي لرق بعضه ببعض كتوب اللبد ومثل ذلك لبس (٢٣٣) ثوب لرقته من ورق (قول) المتن اذا لم يجد أي لو باعارة كما سيأتي في كلام الشارح ثم قضية كلام المتن ان لبس الخيط يتوقف جوارزه

على فقد الغير ولا تسكن في الحاجة كحر ويرد ومداواة وليس كذلك كما سيأتي في قول الشارح وان احتاج الى آخره (قوله) والخفين الخ أي بشرط عدم التعليق للحديث الآتي قال الاستوى وحكم المداس وهو الزرموزة حكم الخلف المقطوع انتهى أي يشترط فيها عدم التعليق وذلك لان فيها بعض احاطة (قوله) من غير عذر أي وهو الجهل أو النسيان مطبقاً أو النقد في السراويل والخلف (قوله) ومن المحرم الخ قال الاستوى رحمه الله في سائر بدنه يؤخذ منه انه يحرم أن يتخذ لساعده أو لعضو آخر شيئاً محيطاً به وهو كذلك قال وهكذا لو اتخذ للحيطة خريطة فتلخص أن ضابط ما يحرم أن يكون فيه احاطة للبدن أو لبعض الاعضاء قال نعم خريطة للحيطة لا تدخل في عبارة السكاب لانها ليست من سمي البدن (قوله) من غير عذر المراد بالعذر هنا الجهل أو النسيان (قول) المتن الا القفاز الخ من هنا تعلم أن لها شد كها على يدها وغير ذلك من أنواع الستر بغير القفازين المذكورين (قوله) في الحديث لا تخمروا رأسه الخ وروى مسلم لا تخمروا رأسه ولا وجهه وحمله أئمتنا على انه ذكر الوجه احتياطاً للرأس (قوله) في الحديث فليلبس الخفين وليقطعها هو على التقديم

القارن فيما ذكر بطريق الاولى فان افعال المتمتع أكثر من افعاله وروى الشيخان عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم ذبح عن نسائه البقر يوم النحر قالت وكن قارنات ولودخل القارن مكة قبل يوم عرفة ثم عاد الى الميقات سقط عنه الدم كما يسقط عن المتمتع اذا عاد بعد الاحرام بالحج الى الميقات وقيل لا يسقط والفرق ان اسم القارن لا يزول بالعود الى الميقات بخلاف المتمتع .

### \* (باب محرمات الاحرام) \*

أي ما يحرم بسبب الاحرام (أحدها ستر بعض رأس الرجل) مع البعض الآخر أولاً (بما يعد ساتراً) من مخيط أو غيره كفلنسوة وعمامة وخرقة وعصابة وكذا الحن في الاصح (الاحاطة) كداواة أو حراً ويرد فيجوز ونجب الفدية واحترز بالرجل عن المرأة وبما يعد ساتراً عما لا يعد كوضع يده أو يد غيره أو زنبيل أو حمل والتوسد بوسادة أو عمامة والانغماس في الماء والاستقلال بالحمل وان مس رأسه وشده بخيط لمنع الشعر من الانتشار وغيره (ولبس الخيط) كالقميص (أو المتسوج) كالزرد (أو المعقود) كحبة اللبد (في سائر) أي باقي (بدنه) أي الرجل (الا اذا لم يجد غيره) فيجوز لبس السراويل منه والخفين اذا قطعاً أسفل من الكعبين ولا فدية وان احتاج الى لبس الخيط لداواة أو حراً ورد جاز ووجبت الفدية كما تقدم في الستروان ستر ولبس الخيط من غير عذر وجبت الفدية ومن المحرم عليه القفاز وسيأتي وألحق به ما لو اتخذ لساعده مثلاً مخيطاً أو للحيطة خريطة يغلفها بها اذا خضها (ووجه المرأة كراسه) أي الرجل في حرمة الستر المذكور فيه الاحاطة فيجوز ونجب الفدية كما تقدم وان سترته من غير عذر وجبت الفدية (ولها لبس الخيط) في الرأس وغيره (الا القفاز في الاظهر) وهو مخيط محشوبطن يعمل لليدين ليقيهما من البرد ويرى على الساعدين روى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي خرم من غيره مثلاً تخمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة ملياً وانه صلى الله عليه وسلم قال لا يلبس المحرم القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا العمامة ولا الخف الا ان لا يجد التعلين فليلبس الخفين وليقطعها ما حتى يكونوا أسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب مامسه ورأس أو عفران زاد البخاري ولا تتقب المرأة ولا تلبس القفازين وروى انه صلى الله عليه وسلم قال السراويل لمن لم يجد الا زار وروى مسلم من لم يجد ازاراً فليلبس سراويل وروى الشافعي في الام عن سعد بن أبي وقاص انه كان يأمر بناته بلبس القفازين في الاحرام وروى الدارقطني واليه في حديث ليس على المرأة احرام الا في وجهها قالوا والصحيح وقفه على ابن عمر راويه والاصل في وجوب الفدية قوله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية أي خلق فدية وقيس على الخلق باقي المحرمات للعذر فغيره أولى ثم اللبس مسمى في وجوب الفدية على ما يعتاد في كل ملبوس فلوارتدى قميصاً أو تزريراً أو لباً ففدية كما لو تزريراً أو ملحق من رفاق ولم يجد رداء لم يحزله لبس القميص بل يرتدى به ولو لم يجد ازاراً أو وجد سراويل يتأق الا تزار به على هيئته اتر به ولو لم يحزله لبسه كما صرح به في شرح المذهب والمراد بعدم وجد ان الازار

٥٩ ل ج والتأخير وقال الجعفي يجوز لبس الخلف المقطوع مع وجود النعل (قوله) وروى الشافعي الخ هذا توجيه مقابله الاظهر (قوله) وقيس على الخلق الخ نظريه الاستنوى بأن الخلق اتلاف وهو أعظم من الاستمتاع

(قوله) ولا يقدر على تحصيله الخ لو وقف الأزار على فتح السراويل ونحوها من أزار منه لم يكلف ذلك واستشكل بوجوب قطع الخفين ولا يكلف بيع السراويل وشراء أزار إذا أمن كشف عورته زمن البيع والشراء ولا يكلف ربط السراويل على حد السرقة خلافاً للإمام (قوله) ويجوز له أن يعقد الأزار لوروره بأزار أو شاكه أو حاطه لم يجزئ عن عليه في الاملاء وسيأتي في كلام الشارح تطبيق ذلك في الرداء (قوله) وله أن يغرز طرف ردائه كداله أن يربطه في الأزار (قوله) ونحوه منه أن يجعله أزاراً وعري (٢٣٤) يسكه بها (قوله) وان سترهما

أي ولو على التعاقب (قوله) قال صاحب البيان الخ عبارة الاستوى رحمه الله وفي البيان عن القاضي أبي الفتوح أنه يمنع من ستر الوجه والرأس معاً لأن فيه تركاً للواجب وأنه لو قيل يؤمر بكشف الوجه لكان صحيحاً لأنه إن كان رجلاً فكشف وجهه لا يؤثر ولا يمنع منه وإن كان امرأة فهو الواجب ثم قال يعني صاحب البيان وعلى قياس ما قاله يستحب أن لا يلبس الخيط لجواز كونه رجلاً فإن فعل فلا فدية لجواز كونه امرأة انتهى وقوله في الأول عن القاضي أنه يمنع من ستر الوجه والرأس لعلمه من كشف الوجه والرأس ليوافق مساقه الشارح عن شرح المذهب في حكاية كلام أبي الفتوح (قوله) وقياسه أي قياس ما نقل عن القاضي أبي الفتوح من أنه ليس له كشفهما الخ وقوله ويستحب أن يستتر بغيره الخ من تمة كلام صاحب البيان (قول) المتن الثاني استعمال الطبيب الخ ولو لا خشم قال الرازي رحمه الله المراد بالطبيب ما ظهر فيه غرض التطيب (قوله) وقيس عليه البدن أي بالأولى (قوله) كدهن الورد ودهن البنفسج صورته أن يؤخذ دهن اللوز أو السمس ونحوهما ثم يطرح فيه الورد أو البنفسج أم لو طرحا على السمس أو اللوز مثلاً فأخذ راحته منهما

أو النعيلين المذكور في الحديث أن لا يكون في ملكه ولا يقدر على تحصيله بشراء أو استئجار بعوض مثله أو استعارة بخلاف الهبة فلا يلزم قبولها للعظم إن شاء الله وإذا وجد الأزار أو النعيلين بعد لبس السراويل أو الخفين الجائز له وجب نزع ذلك فإن أخرج وجبت الفدية ويجوز له أن يعقد الأزار وينشد عليه خيطاً لئلا يتب وان يجعل له مثل الخثرة ويدخل فيها التسكة أحكاماً وأن يغرز طرف ردائه في طرف أزاره ولا يجوز عقد الرداء ولا خله بخلاف أو مسلة ولا ربط طرفه إلى طرفه بخيط ونحوه فإن فعل ذلك لزمته الفدية لأنه في معنى الخيط من حيث أنه مستمر بنفسه قاله في شرح المذهب ولا بد للمرأة أن تستتر من الوجه القدر اليسير الذي يلي الرأس إذا لم يمكن استيعاب ستر الرأس الواجب إلا بهولها أن تسدل على وجهها ثوباً متحافياً عنه بخشبة ونحوها الحاجة من حر أو برد أو قسوة ونحوها أو لغير حاجة فإن وقعت الخشبة فأصاب الثوب وجهها بغير اختيارها ورفعته في الحال فلا فدية وإن كان عمداً أو استدأته لزمها الفدية قال في شرح المذهب ما ذكر في أحرام المرأة ولبسها لم يفرقوا فيه بين الحررة والامة وشذا القاضي أبو الطيب حكى وجهها أن الامة كالرجل في حكم الأحرام ووجهين فيمن نصفها حر ونصفها رقبة هل هي كرامة أو كالحررة وإذا ستر الخنثى المشكل رأسه فقط أو وجهه فقط فلا فدية وإن سترهما وجبت وفي شرح المذهب عن القاضي أبي الفتوح وليس له كشفهما لأن فيه تركاً للواجب وله كشف الوجه قال صاحب البيان وقياسه ولبس الخيط ويستحب أن يستتر بغيره لجواز كونه رجلاً فإن لبسه فلا فدية لجواز كونه امرأة وقال القاضي أبو الطيب لا خلاف أنا أن امرءه بالستر ولبس الخيط كما أن امرءه أن يستتر في صلته كالمرأة ولا تلزمه الفدية لأن الأصل براءته وقيل تلزمه احتياطاً (الثاني) من محرمات الأحرام (استعمال الطبيب في ثوبه أو بدنه) كالسك والكافور والورس وهو أشهر طبيب في بلاد اليمن والزعفران وإن كان يطلب للصبيغ والتداوي أيضاً وقد تقدم ذكره مع الورس في الحديث في الثوب وقيس عليه البدن وعليهم ما بقية أنواع الطبيب وأدرج فيه ما معظم الغرض منه راحته الطيبة كالورد والياسمين والزعفران والبنفسج والريحان الفارسي وما شتم على الطبيب من الدهن كدهن الورد ودهن البنفسج وعدم استعمال الطبيب أن يأكله أو يحتقن به أو يستعط وأن يحتوى على عجرة عود فيتجر به وأن يشد المسك أو العنبر في طرف ثوبه أو تضعه المرأة في جيبها أو تلبس الخلى المحشوة وإن يجلس أو ينام على فراش مطيب أو أرض مطيبة وإن يدوس الطبيب بعله لأنها ملبوسة ومعنى استعمال الطبيب في محل الصاقه به تطيباً فلا استعمال بشم ماء الورد ولا بحمل المسك ونحوه في كيس أو نحوه ولا بأكل العود أو شدة في ثوبه لأن التطيب به إنما يكون بالتجربه ولا يحرم على المحرم استعمال الطبيب جاهلاً بكونه طيباً أو ظاناً أنه يابس لا يعلق به منه شيء أو ناسياً لأحرامه ولا فدية في ذلك ولا فيما إذا ألقى عليه الريح الطيب لكن يلزمه المبادرة إلى إزالته

ثم استخرج الدهن فلا فدية فيه عند الجمهور لأنه ریح مجاور وخالف الشيخ أبو محمد فقال بل هو أشرف وألطف من الأول (قوله) في وإن يدوس الطبيب بعله كذا أطلقه الرازي رحمه الله قال الاستوى بشرطه أن يعلق به شيء منه كما نقله الماوردي عن النص (قوله) ومعنى استعمال الطبيب الخ قال السبكي عبر في التنبيه بشم الرياحين وقضيته الاستغناء عنها بالوضع بين يديه لاشم ويحتمل أن يكون غرضه أنه لا بد فيها مع لصوف البدن من الشم ونبه على أن شمها من الشجر لا شيء فيه

(قوله) ويجب فيه الضمير راجع للاستعمال من قوله كما يجب في استعماله (قول) المثنى ودهن شعر الرأس ولو بالشع المذائب ثم إن المصنف جمع في هذا النوع الثاني بين الطيب والدهن ولم يجعل الأدهان نوعاً مستقلاً لتقاربهما يعني من حيث أن كلا منهما ترفه وليس فيه إرارة العين (قول) المثنى أو اللحية ولو لامرأة (قوله) لحديث المحرم أنظر فيه الاستوى بأنه إخبار ولو كان للنهي لحرم إزالة الشعث والغبار انتهى والجواب يؤخذ من قول الشارح أي شأنه المأمور به ذلك ثم من قوله بعده وفارق دهن شعر الرأس بأن فيه مع التزيين التفتية والحاصل أنه دال على الأمر وأنه استنبط منه معنى خصه (٢٣٥) (قوله) وذقن الأمر وذقن المرأة بخلاف الماء (قول) المثنى إزالة الشعر أي من نفسه

(قوله) من الرأس أو غيره يكره مشط الشعر وحكه بالظفر (قوله) فعلى غيره أولى لا يقال هذا التوجيه لا يشمل الثلاث شعرات إذا أزيلت لعذر لا ناقول هذا من جهة المقيس عليه المتصوص لقوله والشعر يعني المحلوق لعذر يصدق بالثلاث ولا يعتبر جميعه بالاجماع (قوله) والشعر يصدق بالثلاث اعترض بأنه في الآية مضاف فيعم قال المعتز فليقم الدليل بأن الاجماع صدعن الاستيعاب أو يقدر الشعر منكر متطوعاً عن الاضافة (قول) المثنى والاطهر الخ اعلم أن من حلق أو قلم ثلاثة فأكثر يخبرين اراقة دم وثلاثة أصح وصيام ثلاثة أيام فلو قلم ظفراً أو أزال شعرة فقط يخبرين الثلاثة أيضاً فإن اختار الصوم صام يوماً واحداً اجزأ وإن اختار الطعام أخرج صاعاً جزأ وإن اختار الدم فهو محصل الأقوال هنا أحدها ثلث دم عملاً بالتقسيم والثاني درهم لما بينه الشارح بعدوا الاظهر مدلساً قاله الشارح أيضاً كذا اقترره صاحب البيان وهو يؤول إلى التخبير بين الصوم والصاع والمذقان قيل كيف يخبر بين الشيء وبعضه فإن المذق بعض الصاع فالجواب أن ذلك معهود كالتخبير بين القصر والاطعام وبين الجمعة

في هذه الصورة وفيما قبلها عذروا له فأن أخرجت الفدية كما يجب في استعماله المحرم وتجب فيه المبادرة إلى الإزالة أيضاً (ودهن شعر الرأس أو اللحية) بدهن غير مطيب كالأزيت والسمن والزبد ودهن اللوز لما فيه من التزيين المنافي لحديث المحرم أشعث أغبر أي شأنه المأمور به ذلك ففي مخالفتها بالدهن المذكور الفدية وفي دهن الرأس المحلوق الفدية في الأصح لتأثيره في تحسين الشعر الذي يبت بعده ولا فدية في دهن رأس الأقرع والأصلع وذقن الأمر ويجوز استعمال هذا الدهن في سائر البدن شعرة وبشره لأنه لا يقصد تزيينه ويجوز أكله (ولا يكره غسل يده ورأسه بخطمي) أو سدر أي يجوز ذلك لكن المستحب أن لا يفعل وحكى قديم بكرهته لما فيه من التزيين ولا فدية فيه وفارقه دهن شعر الرأس بأن فيه مع التزيين التفتية (الثالث) من محرمات الأحرار (إزالة الشعر) من الرأس أو غيره حلقاً أو غيره (أو الظفر) من اليد أو الرجل قلماً أو غيره قال تعالى ولا تتحلّقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله وقيس على شعر الرأس شعر باقي الجسد وعلى الخلق غيره وعلى إزالة الشعر إزالة الظفر بجماع الترفه في الجميع والمراد بالشعر الجنس الصادق بالواحدة فصاعداً لما سيأتي (وتكمل الفدية في إزالة ثلاث شعرات أو ثلاثة أطفار) لأنها تجب على المعذور بالخلق للآية كما سيأتي فعلى غيره أولى والشعر يصدق بالثلاث وقيس بها الأطفار ولا يعتبر جميعه بالاجماع وتعتبر إزالة الثلاث أو الثلاثة دفعة واحدة في مكان واحد ولو حلق جميع شعر رأسه دفعة واحدة في مكان واحد لم يلزمه الفدية واحدة لأنه يعدّ فعلاً واحداً وكذلك لو حلق جميع شعر رأسه وبشره على التواصل ويقاس بالشعر في ذلك الأطفار من اليدين والرجلين ولو حلق شعر رأسه في مكانين أو في مكان واحد لكن في زمانين متفرقين وجبت فديتان وقيل واحدة ولو حلق ثلاث شعرات في ثلاثة أماكن أو في ثلاثة أوقات متفرقة وجب في كل واحدة ما يجب فيها لو انفردت وقد ذكره في قوله (والاطهر أن في الشعرة مد طعام وفي الشعرين مدين) والثاني في الشعرة درهم وفي الشعرين درهماً والثالث ثلث دم وثلثان على قياس وجوب الدم في الثلاث عند اختياره والأولان قالوا تبعض الدم عسر فعديل الأول منهما إلى الطعام لأن الشرع عدل الحيوان به في جزاء الصيد وغيره والشعرة الواحدة هي النهاية في القلة والمذاقل ما وجب في الكفارات فتقبلت به وعدل الثاني إلى القيمة وكانت قيمة الشاة في عهده صلى الله عليه وسلم ثلاثة دراهم تقريباً فاعتبرت عند الحاجة إلى التوزيع وتجرى الأقوال في الظفر والظفرين (وللعذور) في الخلق (أن يحلق ويفدى) للآية المتقدمة وسواء كان عذره لكثرة القمل أم للتأدي بجراحة أو بالحرق (الرابع)

والظهور لو قص الشعرة أو قلم الظفر دون القدر المعتاد كان الحكم كما تقدم ولو لم يأت على رأس الظفر كله بل أخذ من بعض جوانبه فأن قدما يجب في الظفر الواحد درهم أو ثلث دم فالواجب ما يقتضيه الحساب وإن قلنا مذق فلا سبيل إلى تبعضه كذا في الاستوى لمحصا بعد أن قال قل من تظفن لسر هذه المسئلة وتصويرها أقول وقول الشارح على قياس وجوب الدم ثم قوله والأولان الخ كأنه إشارة لذلك والله أعلم (قوله) عند اختياره الضمير راجع للدم من قوله وجوب الدم (قوله) وكانت قيمة الشاة الخ فالنوى هو مجرد دعوى لا أصل لها (قوله) وسواء الخ لو تأدى بالوسخ كان الحكم كذلك ثم مثل الخلق كل محظور أبيع للعاجة فإن الفدية تجب اللبس السراويل والخفين المقطوعين لأن ستر العورة ووقاية الرجل عن النجاسة مأمور به تخفف فهم لذلك \* فائدة \* ما كان اتلافاً محضاً كالصيد ففيه الفدية وإن كان ناسياً أو جاهلاً وما كان ترفهاً وتمتعاً كاللبس والطيب فلا فدية في حال النسيان والجهل وما أخذ شيئاً منهما كالجماع والقلم والخلق ففيه مع الجهل والنسيان خلاف الأصح في الجماع لا وفيهما نعم

(قوله) أي فلا ترتفوا الحنما أول هذا لأنه لو كان خبرا على بابه لاستحال تخلفه (قول) المتن وتفسده العمرة معنى الفساد وجوب القضاء بالخروج منه كسائر العبادات (قوله) وكذا الحج والردة بطلهما ومن ثم فرق فيه بين الفساد وبطلان (قوله) ان لم يأت بشئ من أعمالها كانت سورة هذا أن يتحل التحلل الأول بالرعي فقط أما ساء على أن الحلق ليس بنسك أولا لأنه لا يشعر برأسه (قوله) وقيل لا يجب أي لأن رتبته بدون الحج (قوله) شاة أي كافي الاستمتاع بدون الجماع هذه الحاشية مقتضاها الوجوب في الاستمتاع (٢٣٦) بين التحللين وقضية كلام الشارح الآتي

من محرمات الاحرام (الجماع) قال تعالى فلا رث ولا فسوق ولا جدال في الحج أي فلا ترتفوا ولا تفسقوا والرث مفسر بالجماع (وتفسده العمرة) قبل الحلق ان جعلناه نسكا والاقبل السعي (وكذا الحج) يفسده (قبل التحلل الأول) بعد الوقوف أو قبله ولا يفسده بين التحللين وقيل يفسد ولا تفسده العمرة في ضمن القرآن أيضا لتبعها له وقيل تفسده ان لم يأت بشئ من أعمالها والواط كالجماع وكذا اتيان الهيمة على الصحيح ولا فساد يجماع الناسي والجاهل بالتحريم ومن جن بعد أن أحرم عاقلا في الجديد (ويجب به) أي بالجماع المفسد (بدنة) وقيل لا يجب في فساد العمرة إلا شاة وفي الجماع بين التحللين بناء على عدم الفساد به شاة وفي قول بدنة ولو جامع ثانيا بعد أن فسد حجه بالجماع وجب في الجماع الثاني شاة وفي قول بدنة ولو كانت المرأة محرمة أيضا وفسد حجه بالجماع بأن طأ وعته فلا بدنة علمها في الاظهر والبدنة الواحدة من الابل أو البقر ذكرا كان أو أنثى (والمضي في فاسده) أي المذكور من حج أو عمره بأن يتم قال تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وهو تناول الصحيح والفساد وغير النسك من العبادات لا يضي في فاسده اذ يحصل الخروج منه بالفساد (والقضاء) اتفاقا (وان كان نسكه تطوعا) فان التطوع منه يصير بالشروع فيه فرضا أي واجب الاتمام كالفرض بخلاف غيره من التطوع (والاصح انه) أي القضاء (على الفور) والثاني على التراخي كالاداء والاول نظر الى تضيقه بالشروع فيه وبقع القضاء عن المفسد ويتأذى به ما كان يتأذى بالمفسد ولا الفساد من فرض الاسلام أو غيره ويلزمه أن يحرم في القضاء عما أحرم منه في الاداء من ميقات أو قبله من دويرة أهله أو غيرها وان كان جاوز الميقات مریدا للنسك لزمه في القضاء الاحرام منه وكذا ان كان جاوزه غير مرید في الاصح هذا ان سلك في القضاء طريق الاداء قال في الروضة ولا يلزمه سلوكه بخلاف لكن يشترط اذا سلك غيره أن يحرم من قدر مسافة الاحرام في الاداء يعني ان لم يكن جاوز الميقات غير محرم كما تقدم ولا يلزمه أن يحرم في مثل الزمن الذي كان أحرم فيه بالاداء فله التأخير عنه والتقديم عليه ويتصور قضاء الحج في عام الفساد بأن يحصر بعد الفساد ويتعذر عليه المضي في الفساد فيتحلل ثم يزول الحصر والوقت باق فيشتغل بالقضاء ولو أفسد القضاء بالجماع لزمته الكفارة ولزمه قضاء واحد \* (تمة) \* يحرم على المحرم مقدمات الجماع بشهوة كلفا خذة والقبلة والمسه قبل التحلل الأول في الحج وقبل الحلق في العمرة ولا يفسد بشئ منها النسك ويجب به الفدية لا البدنة وان أنزل والاستمنا باليد وجب الفدية في الاصح ولا فدية على الناسي بخلاف ويلحق به الجاهل بالتحريم ومن أحرم عاقلا ثم جن أخذ ما تقدم في الجماع ولو باشر دون الفرج ثم جامع دخلت الشاة في البدنة في الاصح (الخامس) من محرمات الاحرام (اصطبا دكل) صيد (ما كول برى) من طير أو دابة وكذا وضع اليد عليه بشراء أو غيره قال تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما أي أخذه ولا فرق بين المستأنس وغيره ولا بين المملوك

تخر الصفحة اختصاص ذلك بما قبل التحلل الأول فلا بد أن يرده أحدهما الى الآخر (قوله) ولو كانت المرأة الحرة واردة على الكتاب (قول) المتن والمضي في فاسده فلا رث كتب محظورا بعد ذلك لزمته الفدية كالصحيح (قول) المتن والقضاء به أفتى ابن عباس وابن عمرو بن العاص ولا يعرف لهم مخالف وأيضا فله لا يقال بالرأي (قوله) ولا ربه أن يحرم الخ فرق الرافعي بان اعتناء لشارع بالميقات المسكن أي أكثر بدليل نعين مكان الاحرام دون زمانه ثم قال لا يتخلو من نازع وتجب منه الاسنوى انه صحيح في التذرععين الزمان كلكان نذروا حول الاسنوى الفرق بأن المكان بنا يضبط بخلاف الزمان (قوله) قبل لتحلل الى قوله ويجب به الفدية قضيته ما لا تجب بالاستمتاع بين التحللين (قوله) ومن أحرم عاقلا الخ يشكل عليه ان عمده كالكاف والاشكال هنا في الجماع (قوله) دخلت لوقبل في مجلس ثم جامع في آخر فينبغي عدم لتداخل ثم أصل التداخل يشكل على ظيهره من الجراح لأن واجبهام مقدر تقطع الاذن مع الايضاح (قوله) كل سيد هو مستفاد من لفظ الاصطباد لكلامه يفيد اشتراط التوحش لأن لصيد هو المتوحش بطبعه الذي لا يمكن أخذه الابحيلة (قوله) أي أخذه دفع لما قبل ان الاستدلال انما يتم اذا أريد بالصيد في الآية المصدر والذي يقتضيه السياق انه المصاد وغيره يكون المراد تحريم أكله اذ لا بد من اضمار واضمار أكله وأخذه معا تمتع لأن مثل هذا العموم له قتع بين اضمار البعض وهو الاكل ولا يلزم منه تحريم الاصطباد \* فرع \* لو صيد للمحرم حرم عليه الاكل منه فلو أكل فلا فدية (قوله) ولا فرق بين المستأنس وغيره قال في القوت من هذا بجاج الحبش ومنه الاوز وقال الماوردي ان كان ينهس بجناحيه حرم والا فلا كالدجاج قال الروياني وهو القياس

أخذه الابحيلة (قوله) أي أخذه دفع لما قبل ان الاستدلال انما يتم اذا أريد بالصيد في الآية المصدر والذي يقتضيه السياق انه المصاد وغيره يكون المراد تحريم أكله اذ لا بد من اضمار واضمار أكله وأخذه معا تمتع لأن مثل هذا العموم له قتع بين اضمار البعض وهو الاكل ولا يلزم منه تحريم الاصطباد \* فرع \* لو صيد للمحرم حرم عليه الاكل منه فلو أكل فلا فدية (قوله) ولا فرق بين المستأنس وغيره قال في القوت من هذا بجاج الحبش ومنه الاوز وقال الماوردي ان كان ينهس بجناحيه حرم والا فلا كالدجاج قال الروياني وهو القياس



(قوله) كالنمر والنسر أي غير المملوكين (قوله) والصقرا قال في الخادم هو شامل للبازي والشاهين والعقاب التي يصاد بها (قوله) فلا يستحب ولا يكره الخمراده غير المملوك (قوله) ومنه ما لا يظهر فيه الخ منه الذباب والدود ونحو ذلك (قوله) ويحل اصطياد البهري إلى آخره قال السبكي الطيور التي تغوص في الماء وتخرج منه برية (قوله) لا يعضد شجرة أي لا يقطع (قوله) بما إذا كان في الحرم لورمى إلى صيد بعضه في الحل وبعضه في الحرم وجب (٢٣٧) الجزاء هذا إن كان واقفاً فإن كان نائماً فالعبرة بمسقطه ذكراً للتفريق في الاستقصاء ولو سعى

ال شخص من الحرم إلى الحل ومثله أو من الحل إلى الحل ولكن سلك الحرم فيما بين ذلك فلا ضمان قطعاً قاله في شرح المذهب لأن ابتداء الاصطياد من حين الرمي لا من حين السعي ولذا تشرع التسمية عند إرسال السهم لا عند ابتداء العدو بل ضربه (قول) المتن فإن تلف إلى آخره أعلم أن جهات الضمان أحداها المباشرة والثانية التسبب ومنه أن ينفر صيداً فموت بعثرة أو يأخذه سبع أو ينضم بشجرة أو حبل ويكون في عهدة المنفر حتى يرجع إلى عادته في السكون اثالثة اليد بدويرة أو عارية أو غير ذلك وعبرة المتن لاتقيد الثالثة (قوله) مملوكاً أو تلقه محرم ضمنه بالجزاء لحق الله تعالى وبالقيمة لما لكة (قوله) بما سيأتي قال السبكي الحلال إذا ألتف في الحرم صيداً مملوكاً فغيره ضمنه بالقيمة لما لكة ولا جزاء فيه (قوله) ويقاس الخ قضيته أن الحلال في الحرم لا يجوز له شراء الصيد المملوك للحلال وكذا أقول الشارح السالف ويحرم وضع اليد عليه بشراء أو غيره لكن في شرح الهجة التصريح بالجواز أخذاً من قولهم يجوز للحلال أن يدخل بالصيد المملوك الحرم ويتصدق فيه كيف شاء وكذا صرح بالسؤال في شرح الدميري وبين القول فيها بأن الحلال يتصدق بالبيع وغيره إذا كان الذي يتصدق معه حلالاً وهو ظاهر إن شاء الله وأما كلام

وغيره ولو توخش أنسى لم يحرم التعرض له ولا يحرم التعرض لغيره المأ كوله فنه ما هو مؤذ فيستحب قتله كالنمر والنسر ومنه ما فيه منفعة ومضرة كالغهد والصقرا فلا يستحب قتله لأنه فته ولا يكره لضرره ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كالسرطان والرخة فيكره قتله ويحل اصطياد البحري وهو ما لا يعيش إلا في البحر أما ما يعيش فيه وفي البر فكالبري (قلت) كما قال الراجحي في الشرح (وكذا المتولد منه) أي من المأ كوله البري (ومن غيره) يحرم اصطياده (والله أعلم) احتياطاً ويصدق غيره بغيره المأ كوله من وحشي وأنسى وبالمأ كوله غير البري أي الأنسي مثلاً المتولد من الضبع والذئب والمتولد من الحمار الوحشي والحمار الأهلي والمتولد من الظبي والشاة (ويحرم ذلك) أي اصطياد المأ كوله البري والمتولد منه ومن غيره (في الحرم على الحلال) ويحرم عليه وضع اليد عليه بشراء أو غيره كما توخض من شرح المذهب قال صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة أن هذا البلد حرام بحرمة الله تعالى لا يعضد شجرة ولا ينفر صيده الحديث رواه الشيخان أي لا يجوز تنفير صيده لمحرم ولا حلال فاصطياده وما ذكروه أولى وقيس على مكة باقي الحرم وقوله في الحرم حال من ذا المشار به إلى الاصطياد وهو نسبة متعلق بالصائد والمصيد صادق بما إذا كان في الحرم أو أحدهما فيه والآخر في الحل كأن رمى من الحرم صيداً في الحل أو من الحل صيداً في الحرم أو أرسل كلباً في الصورتين فيحرم في جميع ذلك (فإن ألتف) من حرم عليه الاصطياد المذكور من محرم أو حلال كما تهم (صيداً) بما ذكره مملوكاً أو غير مملوك (ضمنه) بما سيأتي قال تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعد الجزاء مثل ما قتل من النعم الآية وقيس على المحرم الحلال المذكور بجماع حرمة الاصطياد ولو تسبب في تلف الصيد كان أرسل كلباً فألتفه أو نصب الحلال شبكة في الحرم أو نصبها المحرم حيث كان فنعقل بها صيداً وهلك ضمنه كالألتفه ولو تلف في يد المحرم صيد ضمنه كالغاصب لحرمة أمساكه وكذلك التلف في يد الحلال في الحرم صيد من الحرم يضمنه لما ذكر بخلاف ما لو أدخل معه إلى الحرم صيداً مملوكاً فله أمساكه فيه وذبحه والتصرف فيه كيف شاء لأنه صيد حل ولو أحرم من في ملكه صيداً زال ملكه عنه ولزمه إرساله وإن تخلل ولا يملك المحرم صيده ويلزمه إرساله وما أخذه من الصيد بشراء لا يملكه لعدم صحة شرائه ويلزمه رده إلى مالكه ويقاس بالمحرم في المسألتين الحلال في الحرم ثم لا فرق في الضمان بالاتلاف وغيره بين العامد والخطي والناسي للأحرام وفي المذهب وغيره والجاهل بالتحريم كما في الضمانات الواجبة للآدميين ولا مفهوم لتعمد في الآية نعم لو صال صيد على محرم أو على حلال في الحرم فقتله دفعاً فلا ضمان ولو خلص المحرم صيداً من فم سبع أو هرة أو نحوهما وأخذ له لداويه أو بتعهده فمات في يده لم يضمنه في الاظهر ولو أحرم ثم جثقتل صيداً لم يجب ضمانه في الاظهر ويقاس به في المسألتين الحلال في الحرم ولو أكره محرم أو حلال في الحرم على قتل صيد فقتله فلا جزاء عليه في وجهه والاصح عليه الجزاء ويرجع به على الأمر ثم الصيد ضربان أحدهما ماله مثل من النعم في الصورة والخلفة على التقريب فيضمن به ومنه ما فيه نقل عن السلف فيتبع قال تعالى يحكم به دواعيكم (ففي النعامة) المذكور

٦٠ ل الشارح آخره أو لا فهو قابل للتأويل والله أعلم (قوله) ولا مفهوم لتعمد في الآية لأنه لما وافقه الغالب (قوله) ويرجع به على الأمر وأما قيمته للمالك فانظر إن كانا عليه ما نصفين (قوله) من النعم أي وهو الأبل والبقرة والغنم

(قوله) ثم التكبير الى آخره قال السبكي هذا جار في القسمين المذكورين يعني ما لا نقل فيه وما فيه نقل انتهى وهو مسلم في غير الذكورة والاثونة وكذا فيهما عند عدم النص على شيء منهما بخصوصه كالتيس في الظبي والعز في الظبية والعناق (٤٣٨) في الارنب والسكبش في الضبع

والجفرة في البروع والوبر قال الاسنوي رحمه الله وادخلت ان الغزال اسم للصغير وانه يطلق على الذكر والانثى فان الغزال ذكر فواجهه ذكر من صغار الغزال جلدى أو الجفر على ما يقتضيه جسم الصيد وان كان أنثى فالعناق أو الجفرة انتهى فهذا ظاهر في التعيين لكن مخرج شيخنا في شرح البهجة بعده في هذا وفي غيره وكلام السبكي يوافقهما وكذا مخرج كلام الاذري وظاهر كلام شارح فليعتمد وكلام الاسنوي تبعا لمحدث قد لا ينافيه لا مكان جملة على ان هذا هو الواجب ولكن غيره يحجز عنه قوله) وعكسه أي في القسمين صرح به لسبكي رحمه الله (قوله) قياسا أي على بيان اتلاف مال الغير المتقوم (قوله) هو محمول الخ وقيل حكموا بذلك لما بينهما من الشبه من حيث ان كلامهما يأنف ليوث ويأنس به الناس وفائدة الخلاف كان صغيرا فهل تجب سخله أو شاة قاله لياوردى وغيره (قوله) شجرا كان وغيره لوضيق الشجر الطريق وضرت لمارة جاز قطعه في مسلم رأيت رجلا الجنة يعضد شجرة شوك أزاله من الطريق (قوله) وهو الحشيش الرطب يل هذا استفاد من المهاج لان اليابس رولا نبات فائدة الحشيش والهشيم واليابس والعشب والحلا بالقصر والرطب والكلاء بالهمز يجمعهما

أو الانثى (بدنة) أي واحد من الابل (وفي بقر الوحش) أي الواحد منه (وحماره بقرة) أي واحد من البقر (و) في (الغزال عز) وهي الانثى من المعز التي تمت لها سنة والغزال ولد الظبية الى أن يطلع قرنائه ثم يسمى الذكرا نطسا والانثى نطية وهما المراد بالغزال ههنا لناسب كبر العز ويحب فيه بمعناه الاصلي ما يجب في الصغار قاله الامام (و) في (الارنب عناق) وهي الانثى من المعز من حين تولد ما لم تستكمل سنة (و) في (البروع) وهو معروف (جفرة) وهي الانثى من المعز اذا بلغت أربعة أشهر والمراد بالعناق ما فوق الجفرة فان الارنب خير من البروع وفي الضبع كبش روى البيهقي عن عمرو بن عبد الله بن عباس ومعاوية انهم قصوا في النعامة بيعة وعن ابن عباس وأبي عبيدة وعروة بن الزبير انهم قصوا في حمار الوحش وبقرة بيعة وعن ابن عباس انه قضى في الارنب بعناق وقال في الضبع كبش وعن ابن مسعود انه قضى في البروع بجفرا وجفرة وعن عمر وابن عوف انهما حكما في الظبي بشاة وعن عبد الرحمن بن عوف وسعد أهما حكما في الظبي تيس أعفر وروى الشافعي عن مالك عن أبي الزبير عن جابر ان عمر قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي الارنب بعناق وفي البروع بجفرة وهذا اسناد صحيح ملج (وما لا نقل فيه) عن السلف (يحكم بمثله) من النعم (عدلان) فقها فظنان ثم الكبير من الصيد يفدى بالكبير من مثله من النعم والصغير بالصغير ويجزئ فداء الذكر بالانثى وعكسه والمريض بالمريض والمعيب بالمعيب اذا اتحد جنس العيب كالعور وان كان عور أحدهما في اليمين والآخر في اليسار فان اختلف كالعور والجرب فلا ولو قابل المريض بالصحيح أو المعيب بالسليم فهو أفضل قال في شرح المهذب ويفدى السمين بسمين والهزيل بهزيل (وفيما لا مثل له) كالجراد والعصافير (القيمة) قياسا ويستثنى منه الحمام في الحمامة شاة رواه الشافعي والبيهقي عن عمر وعثمان وابن عباس زادا البيهقي وابن عمر وهو محمول على ان مستندهم فيه توقف بلغهم وتعتبر القيمة بمحل الاتلاف ويقاس به محل التلف وسيأتي ما يفعل بالقيمة والتخير بينه وبين الصوم والتخير في المثل بين ذبح مثله وتقويمه والصوم (ويحرم قطع نبات الحرم الذي لا يستنبت) بالناء للفعول أي لا يستنبته الناس وهو ما ينبت بنفسه شجرا كان أو غير شجر وهو الحشيش الرطب وسيأتي ان المستنبت من الشجر غيره ودليلهما ما في حديث الشيخين السابق بعد ذكر البلد أي مكة لا يعضد شجرة أي لا يقطع ولا يتخلى خلاه هو بالقصر الحشيش الرطب أي لا يتزعم بقلع ولا قطع وقياس باقي الحرم على مكة وقلع الشجر كقطعه (والاظهر تعلق الضمان به) أي نبات الحرم من الحشيش الرطب اذا قطع أو قلع (وبقطع أشجاره) أو قلعه اقياسا على صيده اذا أتلّف بجامع المنع من الاتلاف حرمة الحرم والثاني لا يتعلق به الضمان لان الاحرام لا يوجب ضمان الشجر والنبات فكذلك الحرم وعلى الاول (وفي الشجرة الكبيرة بقرة والصغيرة شاة) رواه الشافعي عن ابن الزبير ونعم اليه الرافي ابن عباس قال ومثل هذا لا يطلق الا عن توقف قال الامام والبدنة في معنى البقرة وتضبط الشجرة المضمومة بالشاة بان تقع قرية من سبع الى سبعة فدان الشاة من البقرة سبع فدان صغرت جدا فالواجب القيمة وخرم بجميع هذا الذي قاله الامام في أصل الروضة وعبر فيها كأصلها بان مادون

الكبيرة

(قول) المتن وبقطع أشجاره هو مستدرك

ن الضمير السابق يعود على النبات وهو شامل لشجر

(قوله) أما غير الشجر الخ هذا لتفيدة عبارة الكتاب (قوله) فإن أخلف الخ لو أخلف غصن الشجر قبل العام فلا ضمان بخلاف الحشيش فإنه متى أخلف فلا ضمان (قول) المتن والمستنبط من الشجر أى كأن أخذ غصن من الحرم وغرس في موضع آخر منه أما المأخوذ من الحل إذا غرس في الحرم فلا يحرم قطعه بخلاف عكسه (٢٣٩) ولو غصنا ونواة ولو كان المنقول من الحل إلى الحرم غصناً ونواة فالحكم عدم ثبوت

الحرمه لذلك كما صرح به في شرح الهبة (قوله) فإنه يجوز قطعه الخ سواء بت بنفسه أو استنبته الناس (قوله) إلا إذا خرفناه لقينهم الخ انظر لو قطع إلا دخر لغرض البيع أو الحاجة هل يجوز أو لا (قوله) وصححه في شرح مسلم لهذا قال في المتن عند الجمهور ولم يقل على الصحيح ونحوه على عاده (قول) المتن لعلف الهائم مثله أخذه للعاجة التي يؤخذ لأجلها الأذخر وكذا الأكل \* فرع \* لو كانت الحاجة غير ناجة فهل يجوز الأخذ لما عساه يطرأ الظاهر لا كإقتاء الكلب لما عساه يكون من الزرع ونحوه \* فائدة \* نظم بعضهم حدود الحرم فقال

وللحرم التحديد من أرض طيبة  
ثلاثة أميال إذا رمت اقتضاه  
وسبعة أميال عراق وطائف

وحدة عشر ثم تسع حمراته  
(قول) المتن وللدواء والله أعلم قال  
الاسنوى رحمه الله ولو أخذه للعاجة  
التي يؤخذ لها الأذخر كتسقيف البيوت  
جار قطعه لذلك كما ذكره الغزالي في  
البيوط والوسط وتبعه الخاوي الصغير  
وصرح بجوازه قطعه مطلقاً قال وقيل  
من تعرض لذلك انتهى قلت وما اقتضاه  
ظاهر هذا الكلام من أن الأشجار  
الرطبة يجوز قطعها لتسقيف البيوت  
وتحذ ذلك من الحاجات محل نظر وقد  
صرح في شرح الهبة بأنه لا يجوز قطع  
الشجر لحاجة السقف ونحوه (قوله)

الكبيرة تضمن بشاة فضبط الامام بالنسبة إلى أقل ما يضمن بها ويدل عليه ما عقبه به أما غير الشجر وهو الحشيش الرطب فيضمن بالقيمة ان لم يخلف فإن أخلف فلا ضمان قطعاً والمضمون به هنا على التعديل والتخفيف كما في الصيد (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (والمستنبط) من الشجر (كغيره) في الحرم والضمان (على المذهب) وهو القول الظاهر وقطعه بعضهم لشمول الحديث له والثاني المنع تشبهاً بالزرع أى كالخنطة والشعر والذرة والقطنة والبقول والخضراوات فإنه يجوز قطعه ولا ضمان فيه بخلاف ذلك مكره في شرح المذهب (ويحل) من شجر الحرم (الأذخر) بالذال المجبة لما في الحديث السابق قال العباس يارسول الله إلا الأذخر فإنه لقنهم ويوتهم فقال صلى الله عليه وسلم إلا الأذخر ومعنى كونه ليوتهم أنهم يستفون بها بضم القاف به فوق الخشب والقين الحداد (وكذا) الشوك أى شجره (كالعوج وغيره) يحل (عند الجمهور) كالصيد المؤذى فلا ضمان في قطعه وفي وجهه يحرم لاطلاق الحديث وصححه في شرح مسلم ويضمن (والاصح حل أخذ نباته) من حشيش ونحوه (لعلف الهائم) بسكون اللام (وللدواء والله أعلم) للعاجة إلى ذلك كالأذخر والثاني يقف مع ظاهر الحديث ويجوز تسريح الهائم في حشيشه لترعى جزأه من الممتع أحذره لبيعه كما أفصح به في شرح المذهب وهو صادق ببيعه ممن يعلف به ويجوز أخذ ورق الشجر بسهولة لا يخطب قال في شرح المذهب ويجوز أخذ أغصانه وعود السواك ونحوه باتفاق أصحابنا أما اليابس من الشجر فيجوز قطعه وقلمه واليابس من الحشيش يجوز قطعه ولوقلمه قال البغوي لزمه الضمان لانه لو لم يلقعه لنبت ثانياً قال في شرح المذهب ولا يخالفه قول الماوردي إذا جف الحشيش ومات جاز قلمه وأخذ قلمه فقول البغوي فيما لم يمت (وصيد المدينة حرام) وفي المحرر صيد حرم المدينة وفي الروضة كاصلها وشجره ويؤخذ من شرح المذهب وخلاه روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال إن إبراهيم حرم مكة وإنى حرمت المدينة ما بين لابتيها لا يقطع شجرها زاد مسلم ولا يصاد صيدها وفي حديث أبي داود بإسناد صحيح كما قاله في شرح المذهب لا يقطع شجرها ولا يفر صيدها واللاتان الحران تنبئة لانه وهى الأرض المكتسية بحجارة سودا وهما شرقى المدينة وغيرها فخرهما ما بينهما عرضاً وما بين جبلها طولاً وهما فى حديث الشيخين المدينة حرم من غير أن يور واعتراض بأن ذكر ثور هنا وهو جمعة من غلط الرواة وإن الرواية الصحيحة أحدود دفع بأن وراءه جبل صغير يقال له ثور (ولا يضمن) الصيد والشجر والخلا (في الجديد) لانه ليس محلاً للنسب بخلاف حرم مكة والقديم يضمن قليل كحرم مكة والاصح يضمن بسلب الصائد وطاقع الشجر أو الخلا واختاره في شرح المذهب للأحاديث الصحيحة فيه بلا معارض روى مسلم أن سعد بن أبي وقاص وجد عبداً يقطع شجراً أو يخطبه فسلبه فلما رجع سعد جاءه أهل العبد فكلموه أن يرده على غلامهم أو عليهم ما أخذ من غلامهم فقال معاذ الله أن أرد شيئاً نقله رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنى أن يرده عليهم وروى أبو داود أنه أخذ رجلاً بصيد في حرم المدينة فسلبه نياحه فبأى مواليه فكلموه فيه فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم هذا الحرم وقال من أخذ أحداً بصيد فيه فليسلبه فلا أرد عليكم طعمة أطعمتها رسول الله

في حشيشه زاد في شرح الروض وشجره (قوله) ومن الممتع أحذره لبيعه هذا يفيد أن السؤال المأخوذ من الحرم لا يجوز بيعه وكذا ورق السني (قوله) ورق الشجر منه السعف (قوله) قطعه ان قلت لم يضمن بالقيمة كبيع النعام قلت أوجب بأنه مستقل فاعتبر ضمانه كالصيد والبيض تبع كان كالليف وقد تعرض بالورق والتمر اليابسين (قوله) لانه ليس محلاً للنسب أراد الرافعي رحمه الله فأشبهه مواضع الحلى وإنما أبتنا التحريم بالنصوص

وروى البيهقي في هذه الرواية تريد على الأولى بالتقييد بالرطب وإضافته إلى المدينة وقوله وإني لمن أكثر الناس مالا (قوله) من ثياب  
وفرس ونحو ذلك اقتضى هذا كما ترى أن الثياب والفرس ونحو ذلك يؤخذ في العسبة الواحدة وتقدم في حرم مكة أن ما دون سبع الكبيرة من الشجر  
وسائر الخلائع من القيمة في حرم مكة ولا مانع من التزام ذلك وإن كان حرم مكة (٢٤٠) أعظم حرمة (قول) المتن والصدقة به أي

صلى الله عليه وسلم ولكن ان شئت دفعتم اليكم ثمنه وروى البيهقي أنه كان يخرج المدينة فيجد  
الحايط معه شجر رطب قد عضده من بعض شجر المدينة فيأخذ نسليه فيكلم فيه فيقول لا أدع غنمة  
غنمها رسول الله صلى الله عليه وسلم وإني لمن أكثر الناس مالا وظاهر الحديث وكلام الأئمة  
في الاصطبات أنه يسلب وإن لم يلف الصيد وقال الامام لا أدري أي سلب إذا أرسل الصيد أم لا يسلب  
حتى يلفه ثم يسلب المصائد أو القاطع كسلب القليل جميع ما معه من ثياب وفرس ونحو ذلك وقيل  
ثيابه فقط وهو السالب وقيل لفقراء المدينة وقيل لبيت المال وهل يترك للسلب ما يستربه عورته وجهان  
أصحهما في الروضة وأصحهما في شرح المذهب نعم (ويختار في الصيد المثلث بين ذبح مثله) بالجمعة  
والمثلثة (والصدقة به على مساكين الحرم) بأن يفرق لحمه عليهم أو يملكهم جملته مذبحا لا حيا  
(وبين أن يقوم المثلث دراهم ويشتري بها طعاما) مما يجزئ في الفطرة قاله الامام وأشار إلى أنه يجوز  
أن يخرج بقدرها من طعامه (لهم) أي لاجلهم بأن تصدق به عليهم ولا يجوز أن تصدق بالدرهم  
(أو يصوم عن كل مد) من الطعام (يوما) حيث كان قال تعالى هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام  
مسكين أو عدل ذلك صياما (وغير المثلث تصدق بقيمته طعاما) لمسكين الحرم ولا تصدق بالدرهم  
(أو يصوم) عن كل مذبح ما كالمثلث فإن انكسر مذبحه في القسمين صام يوما لأن الصوم لا يتبعص ويقاس  
بالمساكين الفقراء والعبرة في قيمة غير المثلث بحمل الاتلاف قياسا على كل متلف متقوم وفي قيمة  
مثل المثلث بحكمة يوم أرادته تقويمه لأنها محمل ذبحه لو أراد وهل يعتبر في العدول إلى الطعام سعره  
بحمل الاتلاف أو بحكمة احتمال أن للامام والظاهر منهما الثاني (ويختار في فدية الخلق بين ذبح شاة)  
بصفة الاضحية (والصدق بثلاثة أصبع) بالمد (لستة مساكين) لكل مسكين نصف صاع وجمعه  
في الأصل أصوع أبدا من واو هـ حمزة مضمومة قدمت على الصاد ونقلت ضممتها إليها وقلت هي  
الفا (وصوم ثلاثة أيام) قال تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أو أذى من رأسه أي خلق فدية من  
صيام أو صدقة أو نسك وروى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن عجرة أيؤذيك هوأم  
رأسك قال نعم قال أنسل شاة أو صم ثلاثة أيام أو أطعم فرقا من الطعام على ستة مساكين والفرق بفتح  
الفاء والراء ثلاثة أصع وقيس القلم على الخلق وغير المعذور فهم ما عليه والفقراء على المساكين  
وكفدية الخلق فدية الاستمتاع كالطيب والذهاب واللبس ومقدمات الجماع لا شترأ كهيا الترفه  
هذا دم تخيير (والاصح أن الدم في ترك الأمور كالأحرام من الميقات) والمبيت بمزدلفة ليلة النحر  
وبغني ليالي التشريق والرمي وطواف الوداع (دم ترتب) الحاقه بدم التمتع لما في التمتع من ترك الأحرام  
من الميقات وقيس به ترك باقي الأمور (فادعجز) عن الدم (اشتري بقيمة الشاة طعاما وتصدق  
به فان عجز) عن ذلك (صام لكل مذبحا) وهذا يسمى تعديلا وصححه الغزالي كالامام والاكثر  
على أنه إذا عجز عن الدم يصوم كالتمتع ثلاثة أيام في الحج وسبعة بعد رجوعه وهو الاصح في الروضة  
كأصلها ويسمى تعديرا والاول قال التعديل جار على القياس والتقدير لا يعرف إلا بتوقيف وقيل  
يلزمه إذا عجز عن الدم صوم الخلق ومقابل الترتيب أنه دم تخيير وتعديل كجزاء الصيد (ودم الفوات)  
أي فوات الحج بقوات الوقوف وسيأتي في آخر الباب الآتي وجوبه مع القضاء (كدم التمتع) في صفته

فلا يجوز أن تناول منه شيئا ولو جلدنا  
ففرع \* لو قال أهدي عن ثلثه وأطعم  
عن ثلثه وأصوم عن ثلثه لم يجزه ذلك  
(قوله) أي لاجلهم يعني ليس المراد أن  
الشراء يقع لهم (قوله) ولا يجوز أن  
يتصدق الخ خلافا لابي حنيفة رحمه الله  
(قوله) بصفة الاضحية لو اجتمع عليه  
سبع شياه أجزأت عنه بدنة أو بقرة  
ولو ذبح بدنة مثلا ونوى التصديق بسبعها  
عن الشاة وأكل الباقي أجزأ وهذا  
الحكم مطرد إلا في جزاء الصيد بل  
لا تجزئ فيه البدنة عن الشاة (قوله)  
أبدل الخ رد على ابن مكي في قوله إن أصع  
خطأ من كلام العوام وإن الصواب أصوع  
(قوله) روى الشيخان اشتل هذا  
الحديث الشريف على تفسير أقسام  
الآية الشريفة (قوله) وغير المعذور  
الخ أي لأن كل كفارة ثبت فيها التخيير  
إذا كان سببها مباحا ثبت فيها التخيير إذا  
كان سببها محرما ككفارة اليمين وقتل  
الصيد (قوله) يصوم كالتمتع أي لما  
أُلحق بالتمتع في الترتيب بجامع ترك الأمور  
أُلحق به في واجبه عند العجز أيضا  
(قوله) ومقابل الترتيب الخ يعني أن  
الاصح في المتن له مقابلان مقابل يتعلق  
بالعجز عن الدم وهو قول الأكثرين  
السابق والوجه المحكي عقبه ومقابل  
يتعلق بالترتيب ذهب إلى أن الدم هنادم  
تخيير وتعديل لكن الاستوى نقل عن  
النووي أن مقابل الترتيب المذكور  
ضعيف شاذ فاعترض الاستوى التعبير  
بالاصح فيما يتعلق بالترتيب فقال فكان  
الصواب أن يعبر بالاصح بعدت الحكم بكونه مرتبا

(قوله) كما أمر به عمر رضي الله عنه أي بقوله الآتي فإذا كان عام قابل فحجوا واهدوا (قوله) وعلى الأول إذا أحرمت الحج وقبل هو كالتقضاء يجب في سنة الفوات وإن وجب تأخيرها صرح بحكاية هذا الوجه في شرح المذهب وأشار إليه في الروضة وأصلها \* تبيه \* لأن أن تقول حيث كان هذا الدم يجب إذا أحرمت بالقضاء فهل جاز تقديمه في سنة الفوات كما جاز في دم التمتع تقدمه على الإحرام بالحج قلت في مسألة التمتع إذا أقدم على الإحرام بالحج كان واقعا في سنة الحج بخلاف مسألة القضاء نعم قياس هذا أن يجوز فعله في سنة القضاء قبل الإحرام فيه بالقضاء ولا مانع من ذلك فيما يظهر (قول) المتن بفعل حرام أي ما أصله (٢٤١) ذلك ليشمل دماء المعذورين (قول) المتن ويجب صرف لحمه الحج لوزنجه بالحرم فصرف منه سقط الدم وبقي

وجوب التصديق ما يذبح أو يلحم يشتره ويفرقه \* فرع \* قوله ويجب صرف لحمه قال الأذري وكذا سائر أجزائه المأكولة فيما يظهر انتهى (قوله) الصرف إلى ثلاثة استشكل إن الرفعة عدم التعميم عند الانحصار كالزكاة بجامع عدم جواز النقل فيها وفرق السبكي بأن المقصود هنا حرمة البلد والمقصود في الزكاة الحاجات ثم لا يخفى أن فدية الحلق ونحوه يجب لكل مسكين نصف صاع من السنة (قوله) عند التفرقة قال الأذري ويشبه أن يجيء في التبة المتقدمة على التفرقة ما قيل في الزكاة (قول) المتن وأفضل بقعة يجوز قراءته جمعا مضافا لضمير الحرم (قول) المتن للذبح المعتمر أو غير القارن أو المتمتع أما المتمتع الذي عليه دم فالأفضل ذبح دم تمتعه بنبي فله السبكي (قول) المتن ووقته وقت الاضحية قياسا عليها (قوله) وأنه لا بد الحج انظر هل يجوز أكله منه قلت نعم هو كأضحية التطوع (قوله) إلا بالنذر انظر هل يكفي فيه التعيين كالأضحية ثم الهدى إن غضب في الطريق يحرقه فإن كان تطوعا أو عين عما في الذمة جاز أكل الجميع ويسدل ما في الذمة عند بلوغ الحرم وإن كان معينا ابتداء حرم عليه

وحكمه عند الجحز عنه وغيره لأن دم التمتع ترك الإحرام من الميقات والوقوف المتروك في الفوات أعظم منه (ويذبحه في حجة القضاء) وجوبا (في الأصح) كما أمر به عمر رضي الله عنه ورواه مالك في الموطأ وسبأ في بطوله في آخر الباب الآتي والثاني يجوز ذبحه في سنة الفوات كدم الفساد يراق في الحجة الفاسدة وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف قولين وفي شرح المذهب منهم من حكاها وجهين ثم وقت الوجوب على الثاني سنة الفوات وعلى الأول إذا أحرمت بالقضاء كما يجب دم التمتع إذا أحرمت بالحج أما إذا كفر بالصوم وقتنا وقت الوجوب إذا أحرمت بالقضاء لم يقدم صوم الثلاثة على القضاء ويصوم السبعة إذا رجع منه وإن قلنا يجب بالفوات في جواز صوم الثلاثة في حجة الفوات وجهان وجه المنع أنه في إحرام ناقص والمعهود أبقاها في نسك كامل (والدم الواجب) في الإحرام (يفعل حرام أو ترك واجب لا يختص بزمان) بل يجوز في يوم النحر وغيره وإنما يختص بيوم النحر وأيام التشريق الضحيا (ويختص ذبحه بالحرم في الأظهر) قال تعالى هديا بالغ الكعبة فلو دبح خارج الحرم لم يعتد به والثاني يعتد به بشرط أن يتقل ويفرق في الحرم قبل تغير اللحم لأن المقصود هو اللحم وقد حصل به الغرض المذكور في قوله (ويجب صرف لحمه إلى مساكين) أي الحرم جزما القاطنين والطارئين والصرف إلى القاطنين أفضل وكذا الحكم في دم التمتع والقران ولو كان يكفر بالأطعام بدلا عن الذبح وجب تخصيصه بمساكين الحرم وأقل ما يجزئ الصرف إلى ثلاثة وقبل يتعين في الإطعام لكل مسكين مذ كالكسرة وتجب التبة عند التفرقة ذكره في الروضة عن الروائي وقيس الفقراء على المساكين (وأفضل بقعة) من الحرم (الذبح المعتمر المروءة والحاج مني) لأنهما محل تحللها (وكذا حكم مساقم من هدى) تطوع أو مندور (مكانا) في الاختصاص والافضلية (ووقته وقت الاضحية على الصحيح) والثاني لا يختص بوقت كدم الجبران وعلى الأول لو أخذه عن أيام التشريق فإن كان واجبا ذبحه قضاء والافتقادات فإن ذبحه قال الشافعي رضي الله عنه كانت شاة لحم ومعلوم أن الواجب يجب صرف لحمه إلى مساكين الحرم وفقرائه وأنه لا بد في وقوع التطوع موقعه من صرفه إليهم وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم أهدى في حجة الوداع مائة بدنة فيستحب لمن قصد مكة حج أو عمرة أن يهدي إليها شيئا من النعم ولا يجب ذلك إلا بالنذر

(باب الإحصار والفوات) \*

للحج (من أحصر) عن إتمام حج أو عمرة أي منعه عن ذلك عدو من المسلمين أو الكفار من جميع الطرق (تحلل) أي جاز له التحلل وسبأ في ما يحصل به قال تعالى فإن أحصرتم أي وأردتم التحلل

٦١ ل ج وعلى أهل القافلة ولو فقرا بل يترك لاهل الموضع الذي غضب فيه (باب الإحصار والفوات الحج) \* (قوله) الإحصار يقال على المشهور حصره العدو وأحصره المرض ويقال هما فيهما وفي الاصطلاح المنع عن إتمام أركان الحج أو العمرة (قوله) الحج كذلك يتصور فوات العمرة تبع الحج في حق القارن (قوله) عن إتمام أركان حج أو عمرة أي إتمام أركان حج أو عمرة ففي كلامه مضاف محذوف إذ لو حصرت الرمي والمبيت جبرهما بدم مع تمام الأركان وتم حجه وينبغي أن يتوقف التحلل التام على هذا الدم أيضا \* فرع \* لو حبس ظمأ أو كان معسرا ولا بدنة ساغ التحلل كالحصر العام



(قوله) المائدة المشركون الخ هذا فيه رد على مالك رحمه الله حيث قال بعدم التحلل في العمرة لسعة وقتها (قوله) من جملة الرقعة الخ هذا وكذا قوله الاتي ودفعه سيدك الى ان محل هذا الوجه اذا كان الحصر لبعض من الجماعة وقتها (قوله) لانه لا يفيد زوال المرض منه تعلم الفرق بينه وبين حصر الشرذمة اليسيرة نعم قد يرد على التعليل ما لو أحصر حتى عن الرجوع ويرد بانهم استغفروا الامن من العدو الذي بين أيديهم (قول) المتن فان شرطه أي في أول احرامه (قوله) أي انه يتحلل اذا مرض لو شرط أن يتقلب (٢٤٢) حجة عمرة كان أولى بالصحة اذا مرض

ويجزئه عن عمرة الاسلام قاله البلقيني (قوله) انه مخصوص بضاعة اجاب الامام بحمل الجنس على الموت (قوله) أي أراد أوله بذلك لان الذبح يكون قبل التحلل (قوله) ويقاس بهم الخ انظر ما وجه جعل الماسكين أصلاما مع عدم ورود النص فيهم هنا وكأنه نظر الى ذكرهم في آية جزاء الصيد وحديث كفارة الخلق وفيه نظر (قوله) أن يبعث بها الخ كذا لا يلزمه الذبح بالحرم وان أمكن ولا يجوز أن يذبح في غير مكان الا حصار من الحل وتظيره منعه المتفل من التوجه في النفل لغیر مقصده قال في شرح الروض والاولى بعثه الى الحرم (قوله) انه يتحلل اذا أحصر زاد في شرح الروض وان شرط نفيه (قوله) لاحتماله تغير التحلل اعلم ان النية اعتبرت هنا ولم تعتبر في افعال الحج والعمرة التي يحصل بها التحلل لامر من أحدهما ماذكره الشارح الثاني شمول نية الحج أو لا لافعاله بخلاف الذبح عند العجز عنها واعتاق التحلل على الخلق أيضا لانه ركن قدر عليه فلا بد منه وأما اشتراط النية عنده فلا يأتي الا على التوجيه الاول كما يعلم من صنيع الشارح رحمه الله ثم رأيت معنى ثالثا ذكره الاصحاب وهو ان المحصر يريد الخروج من الافعال قبل كمالها فاحتاج الى نية

فما استيسر من الهدى وفي العجيين انه صلى الله عليه وسلم يتحلل بالحديبية لما صدته المشركون وكان محرما بالعمرة وسواء أحصر الكل أم البعض (وقيل لا يتحلل الشرذمة) بالجمعة من جملة الرقعة لاختصاصها بالاحصار كالأخطأ الطريق أو مرضت ودفع بان مشقة كل واحد التي جاز التحلل لها لا تختلف بين أن يتحمل غيره مثلها أو لا ثم ان كان الوقت للحج واسعا فلا فضل أن لا يجعل التحلل فريما زال المنع فأتم الحج ومثله العمرة والا فلا فضل تعجيل التحلل لتسليفتي الحج ولو منعوا ولم يتسكنوا من الماضي لا يبذل مال فلهم أن يتحللوا ولا يبذلوا المال وان قل اذا لا يجب احتمال الظلم في أداء الحج ومثله العمرة ولو منعوا من الرجوع أيضا جاز لهم التحلل في الاصح (ولا يتحلل بالمرض) لانه لا يفيد زوال المرض بخلاف التحلل بالاحصار بل يصبر حتى يبرأ فان كان محرما بالعمرة أتمها أو يحج وفاته يتحلل بعمل عمرة (فان شرطه) أي التحلل بالمرض أي انه يتحلل اذا مرض (يتحلل به) أي بسبب المرض (على المشهور) والثاني لا يجوز لانه عبادة لا يجوز الخروج منها بغير عذر فلا يجوز بالشرط كالصلاة المفروضة واستدل الاول بماروي الشيخان عن عائشة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها أردت الحج قالت والله ما أجدني الا وجعة فقال حجني واشترطي وقولي اللهم محلي حيث حبستني وما قيل من جهة القول الآخر انه مخصوص بضاعة خلاف الظاهر وتقاس العمرة بالحج ولو قال اذا مرضت فانا حلال صار حلالا بنفس المرض وقيل لا بد من التحلل (ومن تحلل) أي أراد التحلل أي الخروج من النسب بالاحصار (ذبح) لزوم الآية السابقة (شاة حيث أحصر) من حل أو حرم وفرق لهما على مساكين ذلك الموضع ويقاس بهم فقر آؤه ولا يلزمه اذا أحصر في الحل أن يبعث بها الى الحرم فانه صلى الله عليه وسلم ذبح بالحديبية وهي من الحل ويقوم مقام الشاة بدنة أو بقرة أو سبع أحدهما ولا يسقط الدم اذا شرط عند الاحرام انه يتحلل اذا أحصر وقيل يسقط في ذلك وقوة الكلام تعطى حصول التحلل بالذبح (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (انما يحصل التحلل بالذبح ونية التحلل) عنده لاحتماله تغير التحلل (وكذا الخلق ان جعلناه نسكا) وهو المشهور كما تقدم وينرى عنده التحلل أيضا لما تقدم وقد صرح به في الروضة في تحلل العبد كما سيأتي من غير تنبيه على زيادته وان قلنا الخلق ليس بنسل وأسقطنا الدم في الصورة السابقة حصل التحلل فيها بمجرد النية (فان فقد الدم فلا تطهر ان له بدلا) كافي دم التمتع وغيره والثاني لا بد له لعدم وروده بخلاف دم التمتع (و) الاطهر على الاول (انه) أي بدله (طعام بقيمة الشاة فان عجز) عنه (صام عن كل مذبوم وله) اذا انتقل الى الصوم (التحلل في الحال في الاطهر والله أعلم) بالخلق والنية عنده ومقابله يتوقف التحلل على الصوم كما يتوقف على الاطعام وفرق الاول بان الصوم يطول زمانه فتعظم المشقة في الصبر على الاحرام الى فراغه والقول الثاني بدل الدم الطعام فقط وهو ما تقدم

كالصائم اذا مرض وأراد الفطر (قول) المتن فان فقد الدم أي حسا أو شرعا وهو يفتح القاف (قوله) الطعام فقط أي لانه أقرب الى الحيوان او من الصيام لا اشتراكهما في المالية فكان الرجوع اليه أولى وقوله وهو ما تقدم أي لانا اعتبرنا القرب ولا شئنا ان الطعام بقدر قيمة الهدى أقرب اليه من اعتبار ثلاثة أصع وقوله أو ثلاثة أصع أي في فدية الخلق وقوله والثالث بدله الصوم فقط أي قياسا على التمتع لان التحلل والتمتع شرعا تخفيفا وترفعها واشتركا في ترك بعض النسب وقوله والثالث بدله الصوم فقط وهو عشرة أيام الظاهر ان التحلل لا يتوقف على الصوم على هذا القول أيضا

(قوله) فلسيده أى ولو الذى اشتراه بعد ذلك (قوله) فأحرامه منعقد لكنه يحرم عليه لكونه بغير الإذن وكذا الزوجة \* فائدة \* نقل النوى عن الأصحاب أنها حيث أباحوا للزوج تحليل زوجته لا يجوز لها أن تحلل الإباحة ونظر فيه السبكي بسبب العصيان قال ويعد ثبوت الحرمة أولاً وزوالها دوماً (قوله) فله تحليله قال الأذرى ينبغي اشتراط ثبوت الرجوع بالبينة (قوله) أى فرض الإسلام خرج التذوق فى المهمات المتجه فيه أن يقال إن تعلق بزمن معين وكان قبل النكاح أو بعده وأذن فيه الزوج فلا منع والأفله المنع انتهى وخرج القضاء أيضاً قال الأسنوى المتجه فيه عدم المنع إذا كان سببه وطء الزوج أو أجنبى ولكن قبل النكاح فإن وطئها أجنبى بعده فى نسك لم يأذن فيه فله المنع وإن أذن فى المنع نظر (قوله) لأن تقريرها عليه يعطل حقه الخ (٢٤٣) قيل يؤخذ من هذا التعليل امتناع تحليل الصغيرة التي لا يوطأ مثلها وكذا الكبيرة إذا سافرت

مع الزوج وأحرمت وقت أحرامه (قوله) مبنى عليه الضمير فيه راجع للأظهر من قوله وبالفرض فى الأظهر (قوله) فيكون فى المنع الخ أى بالنسبة إلى الفرض ثم وجه أخذ الفصل من ذلك أن مقابل الأظهر القائل بعدم التحليل بأن له المنع ابتداءً فإنه إذا كان الخلاف فى التحليل مقرراً على المنع فى الابتداء كان معنى الكلام أن القائل بالمنع فى الابتداء اختلف قوله فى المنع فى الدوام (قوله) والا ثم عليها أى وكذا الكفارة فى الوطء (قوله) لعدم وروده استدلال أيضاً بامان النبي صلى الله عليه وسلم أحصر معه فى الحديبية ألف وأربعمائة ولم يعقر معه فى العام القابل الانقضاء سراً أكثر ما قبل أنهم سبعمائة ولم ينقل أنه أمر من تخلف بالقضاء ثم عدم القضاء ثابت ولو كان أى ببعض الناس قبل الحصر وكذا هو ثابت أيضاً فى حق الشريعة اليسيرة والحصر الخاص كما فى المريض والزوجة والولد واستشكاه الأسنوى بوجوب القضاء عند غلط الشريعة اليسيرة فى يوم عرفة ويؤخذ أيضاً من الإطلاق أهم لو أخروا التحلل طامعين فى زوال الحصر حتى فات الحج

أو ثلاثة أصح لستة مساكين كالحلق وجهان والثالث ببدله الصوم فقط وهو عشرة أيام كصوم التمتع أو ثلاثة كصوم الحلق أو ما يؤدى إليه التعديل بالامداد كما تقدم أقوال ووجه ترجيح الأول من أقوال البدل اشتماله على الطعام والصيام (وإذا أحرمت العبد بلاذن فلسيده تحليله) لأن تقريره على الأحرام يعطل منافعه عليه والأولى أن يأذن له فى إتمام النسك فأحرامه منعقد والمراد بتحليل السيد له أن يأمره بالتحلل فيجوز له حينئذ فيحلق ونوى التحلل وإن ملكه السيد شاء وقتلنا بالمرجوح أنه يملك ذبح ونوى التحلل وحلق ونوى التحلل وإن أحرمت باذن السيد لم يكن له تحليله وإن أذن له فى الأحرام ثم رجع ولم يعلم العبد فأحرمت فله تحليله فى الأصح وأتم الولد والمدير والمعلق عقته بصفة ومن بعضه حركات (وللزوجة تحليلها) أى زوجته (من حج تطوع لم يأذن فيه) وكذا من (الحج الفرض) أى فرض الإسلام بلاذن (فى الأظهر) لأن تقريرها عليه يعطل حقه من الاستمتاع بها والثانى بقية على الصوم والصلاة المفروضين وقرئ الأول بأن مدتتهما لا تطول فلا يلحق الزوج كثير ضرر وحكى الثانى فى التطوع لأنه يصير فرضاً بالشروع وله منعهما من الابتداء بالتطوع جزماً وبالفرض فى الأظهر وخلاف التحليل مبنى عليه فيكون فى المنع والتحليل أقوال ثالثاً له المنع دون التحليل ولو أذن لها فليس له تحليلها ويقام بالحج العمرة والمراد بتحليله إياها أن يأمرها بالتحلل وتحليلها كتحلل المحصر ولو لم تحلل فله أن يستمتع بها والأثم عليها حكمه إلا ما من عن الصيد لا فى ثم توقف فيه لأن المحرمة محرمة لحق الله تعالى كلفتة فيحتمل أن يمنع الزوج من الاستمتاع إلى أن تحلل قال فى شرح المذهب والمذهب القطع بالجواز وضم الأمة إلى الزوجة فى ذلك (ولا قضاء على المحصر المتطوع) إذا تحلل لعدم وروده (فإن كان) نسكه (فرضاً مستقراً) عليه كحجة الإسلام بعد الستة الأولى من سنئ الامكان وكالقضاء والتندر (بقي فى ذمته) كالأشعر فى صلاة فرض ولم يمتها بقي فى ذمته (أو غير مستقر كحجة الإسلام فى السنة الأولى من سنئ الامكان) (اعتبرت الاستطاعة بعد) أى بعد زوال الإحصار إن وجدت وجب والأفلا (ومن فاته الوقوف) وبغواته يفوت الحج كما تقدم (تحلل) أى جازله التحلل لأن فى بقائه محرماً شديداً يعسر احتمالاً (بطواف وسعى وحلق وفيهما) أى السعى والحلق (قول) انهما لا يجبان فى التحلل بقاء على أن الحلق ليس بنسك ونظر إلى أن السعى ليس من أسباب التحلل لاجزائه قبل الوقوف عقب طواف القدوم والكلام فى من لم يتقدم منه سعى فن سعى عقب طواف القدوم لا يحتاج فى التحلل إلى سعى (وعليه دم القضاء) للحج الذى فاته بغوات الوقوف

لأقضاء وهو كذلك ومثله لو سلكوا طريقاً أطول من الأول أو أوعر فقاتهم بل سلكوا واجب وإن علموا الفوات وما حدث ذلك إن الفوات نأثى عن الحصر بخلاف ما لو صابر وأعلى غير طمع الزوال أو سلكوا طريقاً أقرب منه فقاتهم الوقوف فأتى القضاء واجب (قوله) أى جازله التحلل الخ قد حرم فى شرح المذهب بالوجوب لكن السبكي حمل كلامهم على عدم صحة الحج بهذا الأحرام من قابل لا وجوب التحلل فوراً وفى كلام الرافعي ما هو ظاهر فيه ففعل الشارح رحمه الله تابع لذلك (قوله) لاجزائه قبل الوقوف أى وأسباب التحلل يجب تأخرها عنه (قول) المتن وعليه دم أى لما سبأنى عن عمر رضى الله عنه ولأن الفوات سبب يجب به القضاء فيجب به الهدى كالأفاد ثم هو دم ترتيب وتقدير كسلف ووجه القضاء ماسبأنى ولأنه لا يتخلو عن تعصير بخلاف الحصر فكان كالأفاد

فكأنه البيع\*) (قوله) لأنها أهم قال شيخنا العلامة النورى المحلى ولأن العاقد والمعقود عليه من حيث كونهما كذلك لا يتحققان إلا بالصيغة وأن كانت ذاتهما من حيث هي متقدمة عليها (قول) المتن شرطه الإيجاب المراد به ما لا بد منه ليوافق ما في شرح المذهب من جعلها ركنا والإيجاب من أوجب بمعنى أوقع ومنه قوله تعالى فادأوجب جنوبها (قول) المتن كبعتك وملكتك صراحة هذا يعلم من قوله بعد وينعقد بالسكاية وفارق ما كبعتك أدخلته في ملكك باحتمال الثاني الأذخال في مكان مملوك له ومن الصريح اشتري منى كاسيأتى في كلام الشارح ومنها شريتك ووليتك وأشركتك وصارفتك وعوضتك قال الاسنوى والمشتقات كبائع ومبيع قياسا على طالق ومطلقة ومنها ثم ولفظ الهبة مع العوض قال الاسنوى رحمه الله أشار به كفاف الخطاب في بعتك وملكتك الى أن اسناد البيع الى مخاطب لا بد منه ولو كان نائباً عن غيره وهو كذلك حتى لو لم يسنده الى آخر كما يقع في كثير من الاوقات أن يقول المشتري بعت هذا بعشرة مثلاً فيقول البائع بعت أو أسنده الى غيره كما لو قال بعت موكلك فقبل فانه لا يصح بخلاف النكاح فانه يصح بذلك بل لا يصح الا به كما هو مبسوط (٢٤٤) في الوكالة ثم قال في نسيم ولو قال المتوسط

بعت هذا بكذا فقال نعم أو بعت ثم قال للمشتري اشتريت بكذا فقال نعم أو اشتريت صح ونقله عن الرافعي ولك أن تقول كذا ينبغي في الصورة أن يصح اذا قبل المشتري بعد ذلك فان أجيب بأن صورة المسئلة عدم قبول المشتري بعد ذلك قلنا فكان ينبغي أن يصورها بقول المشتري يعنى هذا بعشرة فان بعت هذا بكذا استتفهام لا يغنى عن القبول والله أعلم ثم قضية الطلاق المصنف اشتراط الإيجاب والقبول ولو في حق ولي الطفل وهو كذلك وقيل يكفي أحد اللفظين وقيل تكفي النية قال الاسنوى وهو قوي لأن اللفظ انما اعتبر ليدل على الرضا ولم يتقيد به وقوله والقبول كاشتريت من الفاظه أيضاً البعت واشتريت وصارفت وتوليت واشتركت وكذا بعت ونم ولفظ الهبة ومنها فعلت في جواب اشترى منى قال السبكي ولو قال يعنى فقال فعلت أو نعم فكقوله بعتك انتهى وفي الرافعي في النكاح لو قال بعتك بألف

تطوعاً كان أو فرضاً وعبر في الروضة كاصلها والمحترز بأن الفرض يبقى في ذمته ثم القضاء على الفور في الاصح والاصل في ذلك كله ما رواه مالك في الموطأ باسناد صحيح كما قاله في شرح المذهب ان هبار بن الاسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب بنجرهديه فقال يا أمير المؤمنين أخطأنا العتد وكنا نظن ان هذا اليوم يوم عرفة فقال له عمر اذهب الى مكة فطف بالبيت أنت ومن معك واسعوا بين الصفا والمروة وانحروا هدياً ان كان معكم ثم احلقوا أو قصروا ثم ارجعوا فاذا كان عام قابل فحجوا واهدوا فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع واشتهد ذلك في العجابه ولم ينكره والله أعلم

### \* (كتاب البيع) \*

هو كقوله بعتك هذا بكذا فيقول اشترى به فيتحقق بالعاقد والمعقود عليه ولهما شروط تأتي والصيغة التي بها يعقد وبدأها كغيره لأنها أهم للخلاف فيها وعبر عنها بالشرط خلاف تعبيره في شرح المذهب كالغزالي عن الثلاثة بأن كان البيع فقال (شرطه الإيجاب كبعتك وملكتك والقبول كاشتريت وتملكت وقبلت) أى فلا يصح البيع بدونها لانه منوط بالرضا لحديث ابن ماجة وغيره انما البيع عن تراض والرضا خفي فاعتبر ما يدل عليه من اللفظ فلا يصح بالمعاطاة ويرد كل ما أخذ منها أو بدله ان تلف وقيل يعقد بها في المحقر كطل خبز وخمرة بقل وقيل في كل ما تعديه به بما بخلاف غيره كالدواب والعقار واختاره المصنف في الروضة وغيرها (ويجوز تقديم لفظ المشتري) على لفظ البائع لحصول المقصود مع ذلك ومنع الامام تقدم قبلت وجزم الرافعي والمصنف بجوازه في عقد النكاح والبيع مثله وهذا انما طرأ الى المعنى والاول الى اللفظ (ولو قال يعنى فقال بعتك انعقد) البيع (في الاظهر) لدلالة يعنى على الرضا والثاني لا ينعقد لاحتمال يعنى لاستبانه الرغبة وبهذه الصيغة تقدير البيع الضمنى في اعتق عبدك عنى بكذا فافعل فانه يعنى عن الطالب ويلزمه العوض كاسيأتى في كفارة الظهار فكأنه قال بغيه وأعتقه عنى وقد أجابه ولو قال اشترى منى فقال اشتريت فكما لو قال يعنى فقال بعتك قاله البغوى ثم ماد كصرح (وينعقد بالسكاية) وهى ما يحتمل البيع وغيره بأن ينويه (كجعلته لك

فقال نعم صح البيع وفي شرح الهبة لشيخنا خلافه لكونه لم يطلع عليه بل تبسع ما أشعر به طاهر من الهبة (قوله) بكذا لحديث ابن ماجة مثله قوله تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض منكم (قوله) ما يدل عليه من اللفظ يرد عليه الهبة بالسكاية (قول) المتن انعقد أى البيع روى مسلم انه عليه الصلاة والسلام قال لسملة بن الاكوع عرضى الله عنه في جارية هب لي المرأة فقال له هى لك فقيس عليها باقى العقود ثم المذهب في نظيره من النكاح القطع بالهبة والفرق ان النكاح غالباً يسبقه خطبة فيختلف فيه توجيهه مقابل الاظهر ولو أتى بمضارع مقرون بلام الامر قال الاسنوى انتبه الخافه بالامر (قول) المتن وينعقد بالسكاية لحديث سلمة السابق في الحاشية التي قبل هذه وفى قصة جميل جابر رضى الله عنه يعنى جعلك قلت ان لرجل على أوقية فهو لك بها فقال صلى الله عليه وسلم قد أخذته خريجه الشيجان (قوله) بأن ينويه تفسير لقول المصنف وينعقد بالسكاية (قول) المتن كجعلته لك الح قضية كونه كاية أنه يحتمل غير البيع كالاجارة

(قوله) أؤخذ وكذا تسلمه وسلطتك عليه وأدخلته في ملكك وكذا باعك الله وبارك الله لك فيه جوابا لمن قال بغيري أعتى بذلك الغزالي ونقله عنه النووي في زوائد الرضة وأقره (قوله) ناو يا البيع الظاهر أنه لو نوى قبل فراغ لفظ الكفاية كفي أي فلا يشترط اقترانها بكل اللفظ ويتحمل الاشتراط في أوله (قول) المتن ويشترط الخ لثاني النكاح وجه أنه يكفي القبول في مجلس الإيجاب والقياس لمردده هنا بل صرح بعضهم بحكاية هنا (قول) المتن بين لفظيهما هو جري على الغالب والأفانط والاشارة كذلك وكذا المعاطاة على أهول بها (قول) المتن فقال قبلت مثل هذا لو أوجب بمؤجل قبل بحال (قوله) وكذا عكسه المفهوم بالاولى (قول) المتن واشارة الآخر مثلها كذا (قول) المتن بالعقد هي من زيادته على المحرر قال في الدقائق احترزت بها عن اشارته في الصلاة والشهادة فليس لها حكم النطق واعترض الاستنوى بأنها وان حذفت من هذا الوجه لكن يرد بسببها (٢٤٥) ان اشارته في الدعوى والا قاربر والاجارات والفسوخ وغيرها قائمة مقام

النطق وكل الشارح رحمه الله أشار إلى بعض الاعتذار بقوله وسيأتي في كتاب الطلاق الخ (قول) المتن وشروط العاقد الرشد الخ عدل عن قول المحرر ويعتبر في المتبايعين التكليف قال في الدقائق لأنه يرد عليه السكران والسفيه والمكره بغير حق قال الاستنوى فيه أمران أحدهما أن النائم ونحوه ومن زال عقله بلا تقصير لا يصح بيعهم فان كانوا عنده لمحققين بذوى الرشد وردوا عليه والا فيلزمه انتفاء الرشد عن السكران المعتدى بسكره بطريق الاولى وحينئذ فيلزمه أن الأصح بيعه مع أنه يصح وأيضا فالرشد يطلق على الرشد في المال وعلى الرشد في الدين وكلاهما ليس بشرط كما في السفيه المهمل الأمر التلويح السكران لا يرد على المحرر لأنه مكلف عند الفقهاء غير مكلف عند الأصوليين والمصنف يفتي عنه التكليف ويعتبر تصرفاته وهو خلط طريقة بطريقة قال وقد نص الشافعي رضي الله عنه أنه مكلف قال أغنى الاستنوى رحمه الله وليت

بكذا) أؤخذ ~~بـ~~ ناو يا البيع (في الأصح) هو راجع إلى الاعتقاد الثاني لا ينعقد بها لأن المتخاطب لا يدري أخو طيب بيع أم بغيره واجب بان ذكر العوض ظاهر في إرادة البيع فان توفرت القرائن على إرادته قال الامام وجب القطع ببعته وبيع الوكيل المشروط عليه الا الشهادة فيه لا ينعقد بها جرما لان الشهود لا يطلعون على البية فان توفرت القرائن عليه قال الغزالي فالظاهر انعقاده (ويشترط أن لا يطول الفصل بين لفظيهما) ولا يتخللها كلام أحنبى عن العقد فان طال أو تخلل لم ينعقد كذا في الروضة كأصلها وفي شرح المذهب الطويل ما أشعر بأعراضه عن القبول ولو تخللت كلمة أجنبية بطل العقد انتهى (وان يقبل على وفق الإيجاب فلو قال بعتك بألف مكسرة فقال قبلت بألف صحيحة لم يصح) وكذا عكسه ولو قال بعتك هذا بألف فقال قبلت نصفه بخمس مائة لم يصح ولو قال ونصفه بخمس مائة قال المتولى يصح ونظريه الرافعي بأنه عدد الصفقة قال في شرح المذهب لكن الظاهر الصحة قال فيه والظاهر فساد العقد فيما اذا قبل بألف وخمس مائة بخلاف قول القائل ببعته انتهى وبه الامام على أنه لا يلزمه عنده الألف (واشارة الآخر بالاعتد) كالبيع والنكاح (كالنطق) به من غيره فيصح ما وسيأتي في كتاب الطلاق الاعتداد بإشارته في الحل أيضا كاطلاق والعناق وأنه ان فهمها الفطن وغيره فصرحة أو الفطن فقط فكفاية (وشروط العاقد) البائع أو غيره (الرشد) وهو أن يبلغ مصلحا لدينه وماله فلا يصح عقد الصبي والمجنون ومن بلغ غير مصلح لدينه وماله نعم من بلغ مصلحا لهما ثم بذرفاته وان صح عقده قبل الحجر عليه لا يصح بعده (قلت وعدم الإكراه بغير حق) أي فلا يصح عقد المكره في ماله بغير حق ويصح بحق قال في الروضة المزيد فيها هذا الشرط بأن توجه عليه بيع ماله لو فاعدين أو شراء ماله أسلم اليه فيه فأكرهه عليه الخاتم انتهى ولو باع مال غيره باكراهه عليه صح قاله القاضي حسين كالمبيع فيمن طلق زوجته غيره باكراهه عليه أنه يقع الطلاق لأنه أبلغ في الإذن (ولا يصح شراء الكافر المصحف) وكتب الحديث (والمسلم في الظاهر) لما في ملكه للأولين من الأمانة وللثالث من الإذلال وقد قال تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا والثاني يصح ويؤمر بازالة الملك عن كل من الثلاثة وفي الروضة كأصلها تصحيح طريقة القطع بالاول

٦٢ لـ الجـ شعري ما الذي فهمه من معنى التكليف حتى نفاه عنه مع القول بتقييد تصرفاته له وعليه قال وأما السفيه والمكره فلا يردان عليه لأن معنى كلامه أن كل بيع لا بد فيه من التكليف وهو صحيح وأما العكس وهو أن كل مكاف يعتبر بغيره فليس هو مدلول كلامه انتهى أقول ما منعه إيراد السفيه والمكره فلا منعه إيراد النائم ونحوه ومن زال عقله بلا تقصير على المؤلف وهل هذا إلا تحكم اللهم إلا أن يقال أورد ذلك عليه على طريقة إرادته على المحرر وان كان الاستنوى لا يرى صحة ذلك (قوله) مصلحا لدينه لم يبي ضابطه والظاهر أن المرجع العرف ثم قضية تعبير الشارح أن من بلغ سفها ثم رُشد لا يصح بيعه وليس مراداً ثم رأيت في تفسير البغوي الصلاح في الدين أن يكون محتجبا للفواحش والمعاصي المسقط للعدالة (قوله) فلا يصح عقد الصبي ولو أذن له الولي في ذلك والدليل على ذلك حديث رفع القلم عن ثلاث (قوله) وماله الواو بمعنى أو (قول) المتن ولا يصح شراء الكافر المصحف الخ ولا خلاف في التحريم والشراء بالمد والقصر وجمعه أشربة قوله المصحف ولو بعضا (قوله) والثاني يصح أي قياسا على الأرض بجامع أن كلا سبب للملك

**الفرق بين العبد وبين غيره** (قوله) ولا ان العبد يبيعه عنقه والمحصف أكثر حمة بدليل منع المحدث من ماله وجنثته فلا يرد منع بيع العبد الصغير (قوله) فيصح بيعه أي لانه بالنصب يصير التقدير الا ان يصح وهو كلام لا معنى له اذ نصبه يصيره من المستثنى ولا معنى له (قوله) بخلاف الذي خرج أيضا الحرفي المؤمن قال الاسنوي والمسئلة محتملة على القول بالجواز لانه في قبضتنا ويحتمل المنع وهو الوجه لان الاصل امساكه الى عوده وان الحرابة متأصلة والامان عارض (قوله) وفي شرح المذهب ان بيع المسلم المحصف الح كان وجه هذا صونه عن ان يكون في معنى السلع المشددة بالبيع والشراء (قول) المتن طهارة عنه هذا يغني عنه الملك وما عدا النفع يرجع الى العاقدة فانحصرت الشروط في الملك والنفع فمحتاج ان يضم اليهما امكان الطهر بالغسل (قول) المتن فلا يصح بيع الكلب وان كان يصيد \* فائدة \* لو اراد ان يقتني الكلب ليحرس له اذا احتاج لزرع مثلا لم يجز (قول) المتن والخمر وان كانت محترمة وقيل ان المحترمة طاهرة يجوز بيعها (قوله) والمعنى في المذكورات وجه ذلك ان هذه الاشياء لها منافع فانحر يطفي بها النار ويجفن بها الطين والميتة تطعم للجوارح (٢٤٦) وبطلت بشكها السفن وبسرح به

والكلب يصيد فغلب ان منشأ النهي نجاسة العين (قول) المتن والتنجيس الح حكى في شرح المذهب الاحماع على ذلك ثم قضية هذا ان الاجر ونحوه مما يجن بالزبل يتسع بيعه ويلزم من ذلك امتناع بيع الدار المنبسية به (قوله) والثاني يمكن قال الرافعي يمكن أن يطرد هذا الوجه في الدبس والخل وسائر المائعات لان اصال الماء الى أجزائها يمكن بالتخريك والغسالة طاهرة فلا يضر بقاؤها واعلم ان الشارح انما رجع الخلاف الى انه كان التطهير وعدمه لا نأحي قلنا بعدم امكان التطهير بطل البيع قطعا (قوله) الحديث أي لان الامر بعدم قربانه أو باراقته مانع من جوازيه كذا استدل به الرافعي ونظر فيه السبكي وصوب القياس على منع بيع جلد الميتة مع امكان طهره بالدبغ (قوله) فما لا تنفع فيه الح علله الرافعي بان أخذ المال في مقابلته قريب من أكل المال بالباطل وقد قال تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

في الاولين والفرق ان العبد يمكنه الاستغاثة ودفع الذل عن نفسه (الا ان يعتق عليه) كآيه أو ابنه (فيصح) بالرفع شراؤه (في الاصح) لا تنفاد لانه لا يرد استتقار ملكه والثاني لا يصح لانه لا يتخلو عن الادلال (ولا) شراء (الحرفي سلاحا والله أعلم) كذا كره الرافعي في الشرح في المناهي لانه يستعين به على قتالنا بخلاف الذي فانه في قبضتنا وبخلاف غير السلاح مما يتأق منه كالخديد فانه لا يتعين جعله سلاحا وسيأتي آخر الباب انه يصح سلم الاعمي أي بخلاف بيعه أو شراؤه فلا يصح لعدم رؤيته وفي شرح المذهب ان بيع المسلم المحصف وشراؤه مكروه وقيل يكره البيع دون الشراء (وليبس شروط) خمسة أحدها (طهارة عنه فلا يصح بيع الكلب والخمر) وغيرهما من نجس العين لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب وقال ان الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير واهما الشحان والمعنى في المذكورات نجاسة عينها فألحق بها باقي نجس العين (والتنجيس الذي لا يمكن تطهيره) لانه في معنى نجس العين (كأنخل والبن وكذا الدهن) كالزيت والسم لا يمكن تطهيره (في الاصح) والثاني يمكن بغسله بأن يصب عليه في اناء ماء يغليه ويحرك بخشبة حتى يصل الى جميع أجزائه كما تقدم في باب النجاسة مع رده بما في حديث الفأرة تموت في السم ان كان جامدا فألقوها وما حولها وان كان مائعا فلا تقربوه وفي رواية فأريقوه فلو أمكن تطهيره شرعا لم يقل فيه ذلك وعلى امكان تطهيره قبل بيعه قبل سلا على التوب والتنجيس والاصح المنع للحديث ويحرم الخلاف في بيع الماء النجس لان تطهيره ممكن بالكثرة وأشار بعضهم الى الجزم بالمنع وقال انه ليس تطهير بل يستحيل بلوغه فلتين من صفة النجاسة الى الطهارة كالخمر فتخل (الثاني) من شروط المبيع (التفح) فما لا تنفع فيه ليس بحال فلا يقابل به (فلا يصح بيع الحشرات) بفتح الشين كالحيات والعقارب والفيران والخنافس والتمل ونحوها ولا تنفع فيها يقابل بالمال وان ذكر لها منافع في الخواص (وكل سبع لا ينفع) كالاسد والذئب والتمر وما في اقتناء الملوك لها من الهيبة والسياسة ليس من المنافع المعبرة والسبع النافع كالضبع للاكل والفهد للصيد والفيل للقتال (ولا) بيع (حبتي الخنطة ونحوها) لان ذلك لا يعد مالا وان عذب بضمه الى غيره (وآلة اللهو) كالطبشور والمزمار اذا نفع بها

ثم فوات النفع قد يكون حسا وقد يكون شرعا (قول) المتن فلا يصح بيع الحشرات أي التي لا تنفع بها (قول) المتن وكل سبع شرعا لا ينفع السبع هو الحيوان المفترس وقوله لا ينفع أي مثل ان لا يؤكل ولا يصاد ولا يقا تل عليه ولا يتعلم ولا يصلح للعمل (قوله) وما في اقتناء الملوك الح قال السبكي بل يحرم اقتناؤها (قوله) والفهد للصيد مثله الهرة لصيد الفأر (قوله) ونحوها الضمير فيه يرجع للخنطة (قول) المتن وآلة الله وقال الرافعي الوجهان فهما يحريان في الاصنام والصور انتهى ثم الحكم ثابت ولو كانت من جواهر نفيسة ثم لا يخفى ان من الصور ما يجعل من الخلوى بمصر على صور الحيوان وقد عمت البلوى ببيع ذلك وهو باطل قال في شرح المذهب وكتب الصقور والسحر والفلسفة يحرم بيعها ويحجب اتلافها (قوله) والمزمار ولومن ذهب



(قوله) ولا يقدح في ذلك الخ بحث بعضهم تخصيص الخلاف عما اذا لم يتبر للبيع بوصف زائد كبرودة الماء ونعومة التراب والافصح بلا خلاف قلت  
وبالنظر في توجيه الثاني يعلم ان هذا خروج عن المسئلة (قوله) من امكان الخ أي فيكون بذل المال والحال ماذ كرسفها (قول) المتن والآتي  
لا يشكل ببيعة العبد الزمن لان هناك منفعة حيل بين المشتري وبينها بخلاف الزمن \* فائدة \* يقال أبق يأتى على وزن ضرب يضرب وعلم يعلم  
(قوله) في الحال هذا يفيدك (٢٤٧) ان المضرة العجز في الحال ولو أمكن الوصول اليه بعد ذلك وسواء عرف مكان الآتي والصال

أم لا والحاصل أن يكون عاجزاً بحيث لو  
شرع لم يتيسر له ذلك (قوله) والثاني  
ينظر الى عجز البائع لأن التسليم واجب  
عليه (قول) المتن ونحوهما مما ألحق  
بذلك بيع الغص في الخاتم والجذع في  
البناء نعم استشكل الرافي على ذلك صحة  
بيع بعض الجدار والاسطوانة اذا كانا  
من آجر أولي وجعل محل القطع نهاية  
صف لاجل بعض سملك اللبن أو الآجر (قوله)  
وقيل يصح قال الاذرى هذا هو المختار  
دليلاً عليه العمل في الاعصار والامصار  
والحاجة ماسة اليه وهو نوع استرباح  
وفيه أغراض صحيحة (قوله) والقباس  
الخ اعترضه الاسنوي بأن الثوب يسج  
ليقطع بخلاف الاناء والسيف (قوله)  
وما يصدق الخ يريد بهذا ايضاح قول  
النووي الآتي حيث قلنا لا يصح وانه مبني  
على الراجح (قوله) وطريق من أراد  
الخ فيه اشعار بجواز القطع لهذا الغرض  
واستشكل بأن العلة في امتناع البيع  
موجودة فيه والاشكال قوى جداً  
(قول) المتن ولا يبيع المرهون الخ قال  
الدميري مثله الاشجار المساقى عليها قبل  
انقضاء المدة انتهى قلت والظاهر  
بطلان المساقاة اذا أذن العامل وبيع  
(قول) المتن ولا الجاني المتعلق الخ قضية  
الطلاق ان الحكم كذلك ولو قل المال  
وزادت القيمة عليه (قوله) قبل والمعسر

شرعاً (وقيل تصح الآلة) أي بيعها (ان عذر ضاها) بضم الزاء أي مكسرها (مالاً) لأن  
فيها نفعا متوقفاً كالجس الصغير ورد بانها على هيئتها لا يقصد منها غير المعصية (ويصح بيع الماء  
على الشط) أي جانب النهر (والتراب بالعمراء) ممن حازهما (في الأصح) لظهور المنفعة  
فهما ولا يقدح في ذلك ما قاله الثاني من امكان تحصيل مثلها بلا تعب ولا مؤنة (الثالث) من شروط  
المبيع (امكان تسليمه) بأن يقدر عليه ليؤتق بمحصل العوض (ولا يصح بيع الضال والآتي  
والمغصوب) للعجز عن تسليمها في الحال (فان باعه) أي المغصوب (لقادر على انتزاعه) دونه  
(صح على الصحيح) نظراً الى وصول المشتري الى المبيع والثاني ينظر الى عجز البائع بنفسه ولو قدر على  
انتزاعه صح بيعه قطعاً ولو باعه من الغاصب صح قطعاً ولو باع الآتي من يسهل عليه رده ففيه الوجهان  
في المغصوب وكذا يقال في الضال قال الازهرى وغيره ولا يقع الاعلى الحيوان انساناً كالأغصان  
(ولا يصح بيع نصف) مثلاً (معين من الاناء والسيف ونحوهما) كتب نفيس يتقص بقطعه قيمته  
للجزم عن تسليم ذلك شرعاً لأن التسليم فيه لا يمكن الا بالسر أو القطع وفيه نقص وتضييع للمال  
(ويصح في الثوب الذي لا يتقص بقطعه) كغليظ الكرباس (في الأصح) والثاني قال قطعه  
لا يخالو عن تغيير غير المبيع وقيل يصح في النفيس لرضا البائع بالضرر قال الرافي والقياس طرده  
في السيف والاناء وما يصدق به النصف أو نحوه من الثوب أي يكون ذراعاً قال في شرح المذهب  
وطريق من أراد شراء ذراع من ثوب حيث قلنا لا يصح أن يواطئ صاحبه على شرائه ثم يقطعه قبل  
الشراء ثم يشتريه فيصح بلا خلاف أن يبيع الجزء السابع من الاناء ونحوه فيصح ويصير مشتركاو يبيع  
ذراع معين من الارض يصح أيضاً لحصول التمييز بينهما بين النصيبين بالعلامة من غير ضرر قال الرافي  
ولأن أن تقول قد تنضيق مرافق البقعة بالعلامة وتنقص القيمة فليكن الحكم في الارض على التفصيل  
في الثوب وسياق يبيع ذراع منهم من أرض أو ثوب (ولا) يبيع يبيع (المرهون غير اذن مرتهنه)  
للجزم عن تسليمه شرعاً (ولا الجاني المتعلق برقبته مال في الاظهر) لتعلق حق المجني عليه به كما  
في المرهون والثاني يصح في الموسر قبل والمعسر والفرق أن حق المجني عليه ثبت من غير اختيار المالك  
بخلاف حق المرتهن وعلى هذا يكون السيد الموسر ببيعة مع علمه بالجناية مختاراً للفداء وقيل لا بل هو على  
خبرته ان فدى أمضى البيع والافصح ولو باعه بعد اختيار الفداء مع جزاء الفداء باقل الامر من من  
قيمه وأرض الجناية كما سيأتي في باب موجبات الدية وصور تعلق المال برقبته أن يكون جنى خطأ أو شبه  
عمد أو عمد او عفى على مال أو أثلغ مالا (ولا يضر تعلقه بدمته) بأن اشترى شيئاً فيها غير اذن سيده  
وأثلغه لان البيع انما يرد على الرقبة ولا تعلق لرب الدنس بها (وكذا تعلق القصاص) برقبته لا يضر  
(في الاظهر) لانه ترجى سلامته بالعفو والثاني يضر لأن مستحق القصاص قد يعفو على مال فيتعلق

أي ويخير المجني عليه مختاراً للفداء لكن لو تعدر تحصيل الفداء أو تأخر فلاسه أو غيبنه أو صبره على الجس فسج البيع ومثل ذلك يجزى  
فيما لو اختار الفداء ثم باعه (قوله) لانه ترجى سلامته الخ أي فكان كالمرضى لكن لو باعه ثم حصل العفو على مال فهل يبين بطلان البيع  
أم لا حكى الراعي فيما لو رهنه ثم حصل العفو وجهين وفي كلامه اشعار برجحان البطلان قال ابن الرفعة فليجرد ذلك هنا \* فائدة \* مما يسد راج  
في هذا الشرط يبيع الثوب المحتاج اليه في السر والماء الذي يحتاج الى الظهارة به ولم يجرد غيرهما

(قول) المتن في العقد من العاقد ليدخل نحو الوكيل والولي والقاضي فورد عليه الفضولي وغرضه إخراج دليل ترتيب حكمه بالفناء ثم الدليل على هذا قوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق إلا فيما تملك ولا بيع إلا فيما تملك ولا فاء من ذرا لفيما تملك (قوله) الواقع هذه اللفظة لم أفهم معناها ولو قال المتن لمن يقع له العقد لكان واضحاً (قوله) أو مولى ومثل ذلك الظاهر بفرض جنس حقه والمتقط (قول) المتن في بيع الفضولي الخ كلامه يوهم أن الشراء لا يجري فيه قول الوقف وهو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه بخلاف مذهبا كانه عليه الشارح وقوله موقوف يعني الملك وأما الهبة فتأخره فقله الرافعي عن الإمام (قول) المتن نفذ منه تنفيذ القاضي ومضارعه مضموم بخلاف نفذ المهمل ومضارعه مفتوح ومعناه الفراغ (قول) المتن وفي القديم الخ احتج بذلك بما روى شبيب بن غردة التابعي عن عروة البارقي حديث نوكة في شراء شاة فاشتري شاتين ثم باع أحدهما بدينار وأحضر الأخرى مع الدينار فدعاه النبي صلى الله عليه وسلم والحديث رواه شبيب قال حدثني الحنفي عن عروة فذكره قبل الجملة الخ لم يحتج به الشافعي في هذا ولكنه احتج به في أن من وكل في شراء بدينار له أن يشتري به شاتين لأن المرسل يحتج به إذا وافق القياس وبيع الفضولي مخالف القياس وكان ينبغي (٢٤٨)

برقبته وتعلقه بها صار كما تقدم ولا يضرتعلق القصاص بعضوه جزماً كما ذكر في باب الخيار فيثبت به الرد كسباً في فيه (الرابع) من شروط المبيع (الملك) فيه (أنه العقد) الواقع وهو العاقد أو موكله أو مولى أي أن يكون مملوكاً لأحد الثلاثة (بيع الفضولي باطل) لأنه ليس بملك ولا وكيل ولا ولي (وفي القديم) هو (موقوف أن أجاز مالكة) أو وليه (نفذ) بالهبة (والأفلا) بنفذ ويجري القولان فيما لو اشترى لغيره بلا إذن بعينه ماله أو في ذمته وفيما لو زوج أمة غيره أو بنته أو طلق منكوحة أو أعتق عبده أو أجرد شاة بغير إذنه (ولو باع مال مورثه طائناً حياته وكان ميتاً) مسكون الباء (صح في الظاهر) تبين أنه ملكه والثاني لا يصح لظنه أنه ليس ملكه ويجري الخلاف فيمن زوج أمة مورثه على ظن أنه حي فبان ميتاً هل يصح النكاح قال في شرح المذهب والأصح صحته (الخامس) من شروط المبيع (العلم به) عبا وقد راوصفة على ماسباً في سانه حذر من الغرر لما روى مسلم عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر (بيع أحد الثوبين) أو العبدين مثلاً (باطل) وإن تساوت قيمتهما للجهل بعين المبيع (ويصح بيع صاع من صبرة تعلم صيغاتها) للمتعاقدين وينزل على الأشاعة فإذا علم أنها عشرة أصع فالمبيع عشرها فلو تلف بعضها تلف بقدره من المبيع وقيل المبيع صاع منها أي صاع كان فيبقى المبيع ما بقي صاع (وكذا إن جهلت) صيغاتها للمتعاقدين يصح البيع (في الأصح) المتصوص والمبيع صاع منها أي صاع كان وللبيع تسليمه من أسفلها وإن لم يكن مرثياً لأن روية ظاهر الصبرة كروية كلها والثاني لا يصح كالمو فرق صيغاتها وقال بعثك صاعاً منها ولو باع ذراعاً من أرض أو دار أو ثوب وهما يعلنان ذراعاً من ذلك كمشرة صح وكأه باعه العشر وإن جهل أحدهما الذراعان لم يصح البيع خلاف ما تقدم في الصبرة المجهولة لأن أجزاءها لا تتفاوت بخلاف أجزاء ما ذكر (ولو باع بملي هذا البيت خنطة أو برتة هذه الحصة ذهباً أو بمبا باع به

الثاني منصوص عليه في الجديد قال في الروضة وهو روى قال في شرح المذهب وقد علق الشافعي في البويطي القول به على صحة الحديث قال الرافعي والمعتبر إجازة من يملك التصرف عند العقد حتى لو بلغ المالك بعد البيع ثم أجاز لا ينفذ (قوله) أو وليه الضمير فيه يرجع لقول المتن مالكة (قوله) بعين ماله وقوله أو في ذمته الضمير في كل منهما يرجع لقوله أو لغيره (قوله) أو أعتق عبده ضبط الإمام ذلك بأن يكون العقد يقبل التباية (قول) المتن صح في الظاهر لصدوره من المالك كذا عبر الرافعي ثم الملك المشتري تبين على ثبوته من حين العقد بخلاف بيع الفضولي (قوله) ويجري الخلاف هو جارياً أيضاً فيما لو باع العبد على ظن بقاء الأباق والكسبة ثم تبين الرجوع والفسخ ولو ظن شيئاً لغيره فبين أنه له صح جزماً والفرق

أن ما سلف قوى المانع بالنظر للأصل (قوله) أو العبد زاده الشارح هذا وما عبا في المحرر وإشارة إلى أن في مسئلة العبد قولاً قديماً فلان موافقاً للمذهب أبي حنيفة من أنه لو زاد فيها على أن تختار ما شئت في ثلاثة أيام فادونها صح العقد (قوله) وإن تساوت قيمتهما ما وإن جعل الخيرة للمشتري (قوله) للجهل بعين المبيع لا يقال أي غرر في هذا عند استواء القيمة لأننا نقول لا بد للعقد من مورد يتأثر به على أنه لا يخلو من الغرر لتفاوت الأغراض في مثل ذلك للمتعاقدين فلا يكفي علم أحدهما (قوله) والبيع صاع الخ لا يوجب على الأشاعة فسد البيع (قوله) والثاني الخ هذا اختاره القفال وكان يفتي بالأول ويقول إنما يستفتي عن مذهب الشافعي لأن ما عندي (قوله) كالمو فرق إلى آخره اعتذر القاضي الحسين عن هذا القياس بأن الصيغتان المفرقتان بما تتفاوت بالكيل فيختلف الغرض وأعلم أن بيع أحد الثوبين ونحوهما باطل كما سلف وعلل بأمرين وجود الغرر وكون العقد لا بدله من محل يتأثر به قال الرافعي رحمه الله فالخلاف في مسئلة الصبرة المجهولة مبني على التعليين فإن قلنا بالأول اغتفرنا إلا بهما همتساوي الأجزاء أو بالثاني لم يصح البيع \* فرع \* لو قال بعثك صاعاً من باطن الصبرة فهو كبيع الغائب

(قوله) للجهل الخ ايضاح ذلك ان الثلاثة الاول فيها جهل أصل المقدار والرابعة فيها الجهل بمقدار الذهب ومقدار الفضة وانما كان الجهل بالمقدار مضراً لان العوض في الذمة ثم أشار في المتن بقوله حنطة وذبحا الى ان كلا من الثمن والمثلن اذا كان في الذمة لا بد من معرفة قدره يقينا أغنى كيلا أو وزنا أو ذرا فلو كان الثمن معنا كأن قال بجلي ذا البيت من هذه الحنطة صح لا مكان الاخذ قبل تلف البيت ذكره الرافي في جانب المبيع والثمن مثله بالاولى دليل جواز الاستبدال في الثمن دون المثلن ولو كانا يعلمان مقدار ما يحويه البيت صح ومثله الباقي (قوله) وفي الروضة كأصلها ملى منصوبا الخ قيل لو عبر به هنا لكان أولى لان كلامه في أحكام أقسام علم المبيع لم يفرغ منها وان كان الثمن كذلك ومعنى هذا الكلام ان غرض المؤلف ان يبيع أحد الثوبين باطل لعدم العلم بالعين وهذه الصورة بطل فيها لعدم العلم بالمقدار فاذا كلام المصنف في أقسام علم المبيع (قوله) دراهم الخ يريد ان تعيين الجنس لا بد منه ثم اذا اختلف النوع حمل على الغالب (قوله) أو فلو لم يمتثل ذلك ما لو باع بصاع حنطة مثلاً فانه ينزل على الغالب ولذا قيل لو عبر بدل النقد بالثمن كان أشمل (قوله) في العقد أي باللفظ ولا تكفي التية بخلاف نظيره من الخلع والفرق ظاهر ذكر معنى ذلك الرافي في باب الخلع واعترض (٢٤٩) الاسنوي بما لو قال ز وجئت بتي ونويا واحدة من بناته فانه يصح على الاصح قال هذائتي

يخرج الى الفرق (قوله) فان استوت مع الخ ولو في صحاح ومكسرة (قول) المثلن ويصح بيع الصبرة الخ أي لانه لما عرف مقدار الجلة تخميناً وقابل كل فرد منها بشئ معين اتقى العذر والغبن وخرج عن عبارة المصنف صورتان الاولى قال بعثت كل صاع منها بدرهم نقل الامام عن الاصحاب عدم الصحة ثم خالفهم تبعاً لشخه الثانية أن يقول بعثت كل صاع بدرهم لا يصح أيضاً ولعله في المسئلتين كونه لم يبيع جميع الصبرة ولا بين المبيع منها ولو قال بعثت صاعاً منها بدرهم وما زاد فحسابه صح أي في صاع فقط كما في شرح الروض بخلاف على ان ما زاد بحسبه فانه شرط عقد في عقد (قوله) ويصح بيع الصبرة الخ اعلم ان المصنف لما ذكر البطالان في المسائل الاربع السابقة لعدم العلم بقدر الثمن ثم استطرأ احوال الذي يحتمل عليه عند الغفلة وعدمها

فلان فرسه) أي بمثل ذلك وأحدهما لا يعلم (أو بألف دراهم ودنانير لم يصح) البيع للجهل بقدر الثمن الذهب والفضة وغيرهما وفي الروضة كأصلها ملى منصوبا وهو صحيح أيضاً (ولو باع بنقد) دراهم أو دنانير أو فلولس (وفي البلد نقد غالب) من ذلك ونقد غير غالب منه (تعين) الغالب لظهور ان المتعاقدين أراداه (أو نقدان) من واحد مما ذكر (لم يغلب أحدهما اشتراط التعيين) لاحدهما في العقد ليعلم وهذا كما قال في البيان اذا تفاوتت قيمتهما فان استوت صح البيع بدون التعيين وسلم المشتري ما شاء منهما (ويصح بيع الصبرة المجهولة الصيعان) للمتعاقدين (كل صاع بدرهم) ينصب كل كأن يقول بعثت هذه الصبرة كل صاع بدرهم فيصح البيع ولا يضر الجهل بحملة الثمن لانه معلوم بالتفصيل وكذا لو قال بعثت هذه الارض أو الدار أو هذا الثوب كل ذراع بدرهم أو هذه الاغنام كل شاة بدرهم وقيل لا يصح البيع في الجميع ولو علم عدد الصيعان والذراع والاغنام صح البيع جزماً كما هو ظاهر وذكره في شرح المذهب مسألة الدار (ولو باعها بمائة درهم كل صاع بدرهم صح ان خرجت مائة والى) أي وان لم تخرج مائة بأن خرجت أقل منها أو أكثر (فلا) يصح البيع (على الصحيح) لتعذر الجمع بين جملة الثمن وتفصيله والثاني يصح وللمشتري الخيار في الناقصة فان أجاز فجميع الثمن لقابلة الصبرة به أو بالقسط لمقابلة كل صاع بدرهم وجهان والزيادة للمشتري ولا خيار للبائع وقيل هي للبائع وللمشتري الخيار وكذا الكلام فيما لو قال بعثت هذه الارض أو هذا الثوب بمائة درهم كل ذراع بدرهم وقوله على الصحيح تبع فيه المحترق في حكاية الخلاف وجهين وحكاية الروضة كأصلها قولين (ومتى كان العوض معينا) أي مشاهداً (كعت معايته) من غير علم بقدره وكذا المعوض فلو قال بعثت بهذه الدراهم أو هذه الصبرة ولا يعلن قدرها صح البيع لكن يكره لانه قد يقع في الندم وفي التهمة ان شراء مجهول الذرع لا يكره (والاظهر انه لا يصح بيع الغائب) وهو ما لم يره

٦٣ ل ذكر هذه المسئلة لينبه فيها على الصحة وان كان قدر الثمن فيها قريبا من المجهول وكذا صنع نظيره في صدر الشرط فتأمل (قوله) وقيل لا يصح البيع أي نظرا الى انه لم يعلم مبلغ الثمن حال العقد (قوله) ولو علم الخ هو يفيد ان الوجه الضعيف السالف جار في مسألة المثلن أيضا وايضا هذا فهم من المتن بالاولى (قول) المتن صح الى آخره أي لحصول الغرضين أي وهما بيع الجملة بالمائة ومقابلة كل واحد بواحد (قوله) لتعذر الجمع الخ هي عبارة حسنة وعبرة الرافي رحمه الله لانه باع جملة الصبرة بالمائة بشرط مقابلة كل صاع بدرهم والجمع بين هذين الامرين عند الزيادة والتقصان محال وقول الشارح والثاني يصح أي تغليا للاشارة الى الصبرة (قوله) وجهان الاصح في شرح المذهب بالقسط (قول) المتن كعت معايته أي اعتمادا على التخمين وفي الثمن وجهه والقياس جريانه في المبيع ولو كانت الصبرة على موضع فيه ارتفاع وانخفاض أو السمن ونحوه في طرف مختلف الاجزاء رقة وغلظا فان علم المشتري أو البائع بذلك بطل البيع لمنعه التخمين فيلتحق بغير المرقى وان ظن الاستواء صح وثبت الخيار ولو كان تحتها حفرة فالبيع صحيح وما فيها للبائع ولو باع الصبرة الاصاغان كانت معلومة الصيعان صح والا فلا وهذه قد تشكل بما لو باع صبرة جزافا ويحاجب بأن التخمين مع الاستثناء لا يتوق به (قوله) وهو ما لم يره الخ ولو حاضرا

(قول) للثاني يصح الحديث الآتي (قوله) ونوعه فلا يكفي ما في كفي مثلاً وقيل يكفي ثم هذا القول ذهب إليه الأئمة الثلاثة وجهور العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم ونقله المأوردي عن جمهور أصحابنا قال ونص عليه الشافعي في ستة مواضع وعلى البطالان في ستة أيضاً لكن نصوص البطالان متأخرة (قوله) ذكر صفات أخرى كأن يذكر المعظم كالدعوى أو يصفه بصفات السلم وهما وجهان محكيان (قول) المتن ويثبت الخيار هنا يستفاد منه أن شراء الأعمى لا يصح وأن يجوز نبيع الغائب لتعذر ثبوت الخيار له وقيل يصح ويقام وصف غيره له مقام رؤيته (قوله) ولا خيار للبائع لو وجدته زائداً ثبت له الخيار قطعاً (قوله) وقيل له الخيار رجحاً الاستنوى ونسبه للرافعي عند الكلام على شراء الأعمى (قوله) في رهن الغائب كذا يجريان في إجارته وعنده عن القصاص عليه وكذلك الخلع عليه والصلح وغير ذلك بل وفي الوقف أيضاً (قول) المتن وتكفي الرؤية قبل العقد لأن العلم بالعقد حاصل وقوله فيما لا يتغير غالباً شامل لما إذا كان مع ذلك يحتمل التلف كالغواصة (قوله) وفيما يحتمل الخ كان السراح رحمه الله لم يدخل هذه في المتن لأجل الخلاف فيها (قوله) كالحيوان وعليها فضمير منها السابق للأطعمة وعلى الكاف يكون فيما يعني الأشياء (قوله) متغيراً فله الخيار لأن الرؤية السابقة كالشرط في الصفات المرئية (٢٥٠) قال الامام رحمه الله ليس المراد

التعاقدان أو أحدهما (والثاني يصح) اعتماداً على الوصف بدرك جنسه ونوعه كان يقول بعنق عبدى التركي وفرسى العربى ولا يفتر بعد ذلك إلى ذكر صفات أخرى نعم لو كان له عبدان من نوع فلا بد من زيادة يقع بها التمييز كالتعرض للسنة أو غيره (ويثبت الخيار) للمشتري (عند الرؤية) وإن وجدته كما وصف لأن الخبر ليس كالعائنة وفيه حديث من اشترى مالم يره فهو بالخيار إذا رآه لكن قال الدارقطني والبيهقي أنه ضعيف وينفذ قبل الرؤية الفسخ دون الإجازة ولا خيار للبائع وقيل له الخيار إن لم يكن رأى المسيح وحيث ثبت فقيل هو على الفور ولا صح بتمتد امتداد مجلس الرؤية ويجرى القولان في رهن الغائب وهتة وعلى صحتها لا خيار عند الرؤية إذا لحاجة إليه (و) على الاظهر في اشتراط الرؤية (تكفي الرؤية قبل العقد فيما لا يتغير غالباً إلى وقت العقد) كالاراضي والاولى والحديد والخماس (دون ما يتغير غالباً) كالأطعمة التي يسرع فسادها تنظر الغالب فيها وفيما يحتمل منها التغير وعدمه سواء وكالحيوان وجهان أحدهما صحة البيع لأن الأصل بقاء المرقى فيها بحاله فان وجدته متغيراً فله الخيار فان نازعه البائع في تفسيره فقيل القول قوله لأن الأصل عدم التغير والاصح قول المشتري يمينه لأن البائع يدعي عليه علم بهذه الصفة وهو ينكره وفي شرح المذهب عن المأوردي أن صورة المسئلة في الاكتفاء بالرؤية السابقة أن يكون حال البيع منذ كرا الوصف فان نسبها لطول المدة ونحوه فهو بيع غائب قال وهذا غريب لم يتعرض له الجمهور (وتكفي رؤية بعض المبيع إن دل على باقيه كظواهر الصبرة) من الخنطة والشعير والجوز واللوز وغيرها مما الغالب أن لا يختلف أجزاءه ولا خيار له إذا رأى الباطن إلا إذا حالف الظاهر بخلاف صبرة البطيخ والمان والسفرجل لأنها تختلف اختلافاً كثيراً وسباع عدد فلا بد فيها من رؤية واحد واحد (و) مثل (أنموذج للمقاتل) أي المتساوي الأجزاء كالخبوب فان رؤيته تكفي عن رؤية باقي المبيع فلا بد من ادخاله في البيع وهو

أن يتغير بالعين فان ذلك لا يختص بهذه الصورة ولكن الظاهر عندي أن يقال هوكل متغير لو فرض مخالفاً في صفة مشروطة تعلق به الخيار وذلك لأن الرؤية كالشرط في الصفات الموجودة وقتها ومنه يؤخذ أن الخيار فوري قال ويمكن أن يقال هذا التغير الذي يخرج به الرؤية عن كونها تقبل المعرفة والاحاطة (قوله) والاصح قول المشتري أي لماسياً ولأن الأصل عدم وجود هذه الصفة عند الرؤية كما صدقوا للبائع نظراً إلى هذا المعنى عند اختلافه مع المشتري في حدوث العيب فافرق به الاستنوى من قوله لانهما قد اتفقا على وجود العيب في يد المشتري والأصل عدم وجوده في يد البائع لأن الأصل في كل حادث عدم وجوده قبل الزمان الذي عدم وجوده فيه لا يتخلو عن نظر قال نعم قد يشكك على ما تقرّر قولهم

في الغاصب إذا ادعى بعد تلف المغصوب عيباً خلقاً أعمى أو أعرج ونحو ذلك فانه يصدق قال ابن الرفعة والظاهر بضم محي ذلك هنا ولو تجدد في المبيع صفة حسن زعمها البائع وادعى المشتري عليها فالظاهر تصديق البائع (قوله) وغيرها مما الغالب الخ كالمائعات في أوعيتها وكذا القطن في عدله وكذا صبرة التمر انفردت حباته أو التصقت لقوصرة العجوة (قوله) بخلاف صبرة البطيخ الخ مثل ذلك صبرة الخوخ والعنب ونحوهما فشراسة العنب اكتفاء برؤية ظاهرها غير صحيح (قوله) فلا بد فيها من رؤية واحد واحد لو رأى أحداً جاتي البطيخة لم يكف بل هي كببيع الغائب (قوله) ومثل يريد أنه معطوف على ظاهرها الصبرة فتفيد اشتراط ادخاله في البيع وليس معطوفاً على بعض المبيع (قوله) أي المتساوي الأجزاء يعني ليس المراد به المثلى واعلم انه إذا حضر الأنموذج وقال بعنق من هذا النوع كذا فهو باطل لأنه لم يعين مالا ليكون يباع ولم يراع شروط السلم ولا يقوم ذلك مقام الوصف في السلم لأن الوصف باللفظ يرجع إليه عند النزاع قال السبكي وغيره فصورة المسئلة أن يقول بعنق الخنطة التي في هذا البيت وهذا أنموذجها فان أدخله في البيع صح والأفلا قال الاستنوى وشرط الادخال أن يردّه إلى الصبرة قبل البيع فلو أدخله في البيع من غير رد كان كبيع عين رأى أحدهما ونقل ذلك عن البغوي واكتفى الزركشي بالادخال في البيع وحمل عليه كلام البغوي

(قول) المتن صوانا هو الوعاء الذي يصان فيه الشيء ويقال الصبان أيضا بالياء كما قاله النووي في الدقائق (قوله) مع امثلة الصوان الخ جفلة من مسائل الصوان ظاهرة لان ظاهره لا يدل على باطنه (قول) المتن وتعتبر الخ يريدانه يشترط ان يرى كل ضبة وسلسلة على باب قاله الغزالي لان ذلك صار وصفا (قوله) والجدران أي داخلها وخارجها (قوله) كالعبد يشترط في الامة رؤية الشعر أيضا (قول) المتن بصفة السلم أي ولونواتروا شهر (قوله) عند الرؤية الخ (٢٥١) يصح أيضا ان يكتب عبده نظرا للعق قال الزركشي وقياسه صحة شرانه

من يعتق عليه (قوله) بعوض في الذمة عبارة الر وض ويصح ان يسلم ويسلم اليه اذا كان رأس المال في الذمة اذا المعين لا يصح منه كالبيع به  
\*(باب الربا)\*

(قول) المتن اشترط أي وحرم تعاطي ما خلا عن واحد منها وان كانت العبارة قاصرة عن افادة ذلك وطريقهما اذا أراد التفرق من غير قبض ان يتفاسخا والا أثما وان كان التفرق بعد رقاله في شرح المذهب \* تنبيه \* عبارة الر وض تبعا لاصله الخيلة في بيع ذهب بذهب متفاضلا أن يبيعه من صاحبه بدرهم أو عرض ويشتري بها الذهب بعد التفاضل فيجوز وان لم يتفرقا ويتخارا لتضمن البيع الثاني اجازة الاول بخلافه مع الاجنبي أي لما فيه من اسقاط خيار العقد أو يقرض كل صاحبه أو يتواها أو يهب الفاضل لصاحبه وهذا جائز وان كره قصده انتهى قال شارحه والتحقيق ان كلامه من العقد والقصد مكروه انتهى قلت ولو حلف انسان أن لا يبيع سلعة الا بعشرة مثلا فباعها بعشرة ثم وهب المشتري نصفين بعد قبضها في المجلس صح العقد وكانت الهيئة اجازة للعقد الاول على قياس هذا وأما لو أبرأه من نصفين في المجلس قبل التجار فحل نظر (قول) المتن كخطة وشعر مثل يهين لان مالكا

بضم الهمزة والميم وفتح الذا المبحجة (أو كان صوانا) بكسر الصاد (للباقى خلة كقشر الرمان والبيض والقشرة السفلى للجوز واللوز) أي تكفي رؤية القشر المذكور لان صلاح باطنه في ابقائه فيه وان لم يدل هو عليه فقوله أو كان الى آخره قسم قوله ان دل الى آخره وقوله كالحزير حلقة من يد على الروضة وأصلها وهو صفة ليلان الواقع في الامثلة المذكورة ونحوها وقد يجتزئ به عن جلد الكتاب ونحوه واحترزوا بوصف القشرة بالسفلى لما ذكره في التي تكسر حالة الأكل عن العليا فلا تكفي رؤيتها فلا يصح بيعه فيها كما سيأتي في باب بيع الاصول والثمار لاستتاره بما ليس من مصلحته والخشكان تكفي رؤية ظاهره كما ذكره في شرح المذهب مع امثلة الصوان المذكورة والفقاع قال العبادي يفتح رأس الكوز فينظر منه بقدر الامكان وأطلق الغزالي في الاحياء المساحبة به قال في الروضة وغيرها الاصح قول الغزالي لان بقاءه في الكوز من مصلحته (وتعتبر رؤية كل شيء) غير ماذكر (على ما يليق به) فيعتبر في الدار رؤية البيوت والسقوف والسطوح والجدران والسجيم والبالوعة وفي البستان رؤية الاشجار والجدران ومسائل الماء وفي العبد رؤية الوجه والاطراف وكذا باقي البدن غير العورة في الاصح والامة كالعبد وقيل يكفي فيها رؤية ما يظهر عند الخدمة وفي الدابة رؤية مقدمها ومؤخرها وقوائمها وظهرها وفي الثوب الديباج المنقش رؤية وجهيه وكذا البساط وفي الكر باس رؤية أحد وجهيه وقيل رؤيتهما وفي الكتب والورق الباض والمحفف رؤية جميع الاوراق (والاصح أن وصفه) أي الشيء الذي يراد بيعه (بصفة السلم لا يتكفي) عن رؤيته والثاني يكفي ولا خيار للمشتري عند الرؤية لانه يفيد المعرفة كالرؤية ودفع ما ان الرؤية تفيد مالا تفيد العبارة (ويصح سلم الاعمي) أي أن يسلم أو يسلم اليه بعوض في الذمة يعين في المجلس ويؤكل من قبض غنه أو قبض له رأس مال السلم والمسلم فيه لان السلم يعتمد الوصف لا الرؤية (وقيل ان غني قبل تميزه) بين الاشياء أو خلق أعمي (فلا) يصح سلمه لا تتفاه معرفته بالاشياء ودفعه بأنه يعرفها بالسمع ويتخيل فرق بينهما أما غير السلم مما يعتمد الرؤية كالبيع والاجارة والره فلا يصح منه وان قلنا يصح بيع الغائب وسيله أن يؤكل فيها وله أن يشتري نفسه ويؤجرها لانه لا يجملها ولو كان رأى قبل العمى شيئا مما لا يتغير صمغ يبعه وشراؤه اياه كالصبر ويصح نكاحه

\*(باب الربا)\*

بالقصر وألفه بدل من واو والقصد بهذا الباب بيع الربويات وما يعتبر فيه زيادة على ما تقدم (اذا بيع الطعام بالطعام ان كانا جنسا) واحدا كخنة وخنة (اشترط) في صحة البيع ثلاثة أمور (الحلول والمساواة والتفاضل قبل التفرق أو جنسين كخنة وشعر جازا لتفاضل واشترط الحلول والتفاضل) قبل التفرق قال صلى الله عليه وسلم حمار واه مسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر

يرى اسمها جنس واحد (قول) المتن والتفاضل فلو كان دينارا وبراهمه لم يكف في ذلك (قوله) حمار واه مسلم في بعض الروايات لا يتبعوا الذهب بالذهب وعدد ما هنا الى أن قال الاسواء بسواء عينا يعين يد ويدراها الشافعي رضي الله عنه وفي أخرى فن زاد واستراد فقد أرى وفي رواية نهى عن بيع الطعام بالطعام الا مثلا بمثل علق النهي بالطعام وهو اسم مشتق فيفيد أن العلة ما اخذ الاشتقاق وهو الطعم كتعليق القطع بالسرقة والجلد بالزنا في آتيهما وجعل في القديم مع الطعم التقدير بالكيل أو الوزن فلا يجري فيما لا يكال ولا يوزن كالسفرجل والرمان والبيض والارنج ونحو ذلك وضابط نحو هذه الامور على الجديد الوزن كما سيأتي لكونها أكبر جرم من التمر



(قوله) ويؤخذ من ذلك الحلول قال بعضهم أي بحسب العادة وقال الاسنوي لأن الاجل ينافي استحقاق القبض (قول) المتن ما قصد اعترض بأنه ينبغي تقييد ذلك بالغلبة كأي الروضة وأصلها أي يكون المقصد منه غالباً الطعم وإن كان تناوله نادراً كالبلوط وقوله للطعم قيل يغني عنه ما بعده (قوله) كالجلود وكذا الحراف قضبان العنب (قوله) كأصولها عبارة الاسنوي تبعاً للرافعي (٢٥٢) رحمه الله لأنها فروع لا أصول

وقوله مختلفة فأجرى عليها حكم أصولها (قوله) ودهن البنفسج يدهن الورد يتعين أن يكون محل ذلك إذا لم يكن أصلهما واحداً كالشرج مثلاً وهو كذلك لقوله المختلفة الجنس (قوله) والثاني هي جنس أي لا اشتراكها في الاسم الذي لا يقع التمييز بعده إلا بالاضافة فكانت كأصناف التمار ولأن أصولها غير ربوية وتمسك أصحاب الأول بأن أصولها مختلفة بدليل أن الأبل في الركة لا تنضم إلى الغنم مثلاً فثبت لفروعها الاختلاف كأصولها \* فرع \* إذا قلنا أنها جنس استوى الوحشي والاهلي والبري والبحري على الأصح في الروضة (قول) المتن ورونا لحديث مسلم لا يتبعوا الذهب بالذهب إلا وزنًا بوزن ولا الورق بالورق إلا وزنًا بوزن وعن أنس بن مالك رضي الله عنه يرفع ما وزن مثل بمثل إذا كان نوعاً واحداً وما كيل مثل ذلك رواه الدارقطني (قوله) فيه الضمير فيه يرجع لقوله أصله (قوله) فعلى هذا الخ زاد الاسنوي رحمه الله فإن لم يكن كذلك كالبلصل فهو على الوجه الباقية قال وهذا كله إذا لم يكن أكبر جرماً من القرقوله أيضاً فعلى هذا الخ في شرح السكال المقدسي عند

بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء أي إذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايد أي مقابضة ويؤخذ من ذلك الحلول فإذا بيع الطعام بغيره كنفذ أو توب أو غير الطعام بغير الطعام وليس اتقيس كحيوان بحيوان لم يشترط شيء من الثلاثة والتقدير كالطعامين كإسباني (والطعام ما قصد للطعم) بضم الطاء مصدر طعم بكسر العين أي أكل (أقساناً أو تفكها أو تدوايا) هذه الأقسام مأخوذة من الحديث السابق فإنه نص فيه على البر والشعير والمقصود منهما التفتوت فالحق بهما ما يشاركهما في ذلك كالارز والذرة وعلى التمر والمقصود منه التأدم والتفكة فالحق به ما يشاركه في ذلك كالزبيب والتين وعلى الملح والمقصود منه الإصلاح فالحق به ما يشاركه في ذلك كاللصطك وغيرهما من الأدوية وخرج بقوله قصد ما لا يقصد تناوله مما يؤكل كالجلود فلا ريب فيه بخلاف ما يؤكل نادراً كالبلوط وقوله للطعم إلى آخره ظاهر في إرادة مطعوم الآدميين وإن شاركهم فيه الهائم قليلاً أو على السواء فخرج ما اختص به الجن كالعظم أو الهائم كالخشيش والتين أو غلب تناول الهائم له فلا ريب في شيء من ذلك وقوله تفكها يشمل التأدم والتخلي وقد ذكرهما في الأيمان فقال والطعام يتناول قونا وقنا كاهة وأداما وحلوى ولم يذكر الداء لأن الطعام لا يتناول عرفاً والایمان مبنية على العرف وقوله تدوايا يشمل التدواي بالماء العذب وهو ربوي مطعوم قال تعالى ومن لم يطعمه فإنه مني (وأدقة الأصول المختلفة الجنس وخلولها وأدهانها أجناس) كأصولها فيجوز بيع دقيق الخنطة بدقيق الشعير متفاضلاً وخل التمر بخل العنب كذلك ودهن البنفسج بدهن الورد كذلك واحترازاً لمختلفة عن المتحدة كادقة أنواع الخنطة فهي جنس (واللحوم والألبان) أي كل منهما (كذلك) أي أجناس (في الأطهر) كأصولها فيجوز بيع لحم البقر بلحم الضأن متفاضلاً ولين البقر بلين الضأن متفاضلاً والثاني هي جنس فلا يجوز التفاضل فيما ذكره وعلى الأول لحوم البقر والجواميس جنس ولحوم الضأن والمعر جس وألبان البقر والجواميس جنس وألبان الضأن والمعر جس (والمماثلة تعتبر في السكيل كيلاً والموزون وزناً) فالسكيل لا يجوز بيع بعضه ببعض وزناً ولا يضر مع الاستواء في السكيل التفاوت وزناً والموزون لا يجوز بيع بعضه ببعض كيلاً ولا يضر مع الاستواء في الوزن التفاوت كيلاً (والعبر) في كون الشيء مكياً أو موزوناً (غالب عادة أهل الحجاز في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) لظهور أنه اطلع على ذلك وأقره فلما حدث الناس خلاف ذلك فلا اعتبار بأحدائهم (وما جهل) أي لم يعلم هل كان يكال أو يوزن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو علم أنه كان يوزن في عهده مرة أو يكال أخرى ولم يغلب أحدهما أولم يكن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم (يرعى فيه عادة بلد البيع وقيل السكيل) لأن أكثر المطعومات في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مكيل (وقيل الوزن) لأنه أحصر وأقل تفاوتاً (وقيل يتخير) بين السكيل والوزن لتعادل وجهيهما (وقيل إن كان له أصل اعتبر) أصله في السكيل أو الوزن فيه فعلى هذا دهن السمسم مكيل ودهن اللوز موزون والخلاف فيما إذا لم يكن أكبر جرماً من التمر فإن كان

ما ثبت في زمنه صلى الله عليه وسلم قال فالادهان والألبان مكيلة والعسل والسمن موزونان وظاهر عبارة الشارح رحمه الله كغيره كإتري يخافه في دهن السمسم واللوز وقد يوفق بينهما بأنهما من المجهول حاله أو لم يكونا في زمنه صلى الله عليه وسلم (قوله) ودهن اللوز اقتضى هذا أن اللوز موزون وضعفه الاسنوي رحمه الله

(قوله) فالاعتبار فيه بالوزن جزأ الحلق الاسنوي بذلك الرمان والبطيخ والسفرجل ونحوها قال هذه لا تتقدر بكيل ولا وزن فالقديم منع بيع بعضها ببعض والجديد يجوز وزنا بشرط الجفاف (قوله) بالقبان أصله عجمي بالباء المشوبة فاء ثم عرب بياء خالصة (قوله) وان يبيع بغير جنسه الخ \* فرع \* قال بعثت هذا الدينار المشرفي بكذا ما اذا هو مغربي صح وثبت الخيار ومثله العبد الحبشي فاذا هو تركي (قوله) بكسر الجيم وضمها وفصحها قاله في الدقائق (قول) المتن تخميناً (٢٥٣) قال ابن النقيب كأنه احترز عما اذا علمت ما ثل الصبرين ثم تباع جرافاته يصح ولا يحتاج

في القبض الى كيل بل لهما حكم البيع جرافاً (قوله) للجهل بالمائة أى والجهل بها كحقيقة المفاضلة قال الاصحاب والدليل على هذا ما روى مسلم من انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الصبرة مع التمر لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر (قوله) في التمار والحبوب وكذا اللحم (قوله) وذلك في مسألة العرايا الخ قيل ويجوز أن يريد المائة قد تعتبر أو لا وبكتفي بذلك كما في العصير ولا تشترط الحالة الأخيرة كالحل قاله السبكي واقتصر عليه (قول) المتن فلا يباع رطب برطب وذو النعثة الثلاثة الى جواز بيع الرطب بالرطب (قوله) فيه اشارة وجه الاشارة ان نقصان الرطب بالجفاف أوضح من أن يسأل عنه فكان الغرض من السؤال الاشارة الى هذا ومن ثم تعلم ان امتناع بيع الرطب بالجفاف لتحقيق النقصان وامتناع بيع الرطب بالرطب لجهل المائة كذا قاله الاسنوي والشارح فيما سلف اقتصر في الكل على جهل المائة وهو صحيح أيضاً (قوله) بكسر القاف وبالضم أيضاً (قول) المتن أصلاً يوههم عدم الصحة ولو عرض له جفاف على ندوب الظاهر خلافه (قوله) وقيل ما يمكن ككيله الخ انظر هذا هل يشكل بما سلف من أن الذي يكون أكبر جرم من التمر معياره الوزن قطعاً

كالبيض فالاعتبار فيه بالوزن جزأ وسواء المكيال المعتاد في عصره صلى الله عليه وسلم والمكاييل الحديثة بعده ويجوز الكيل بقصعة مثلاً في الأصح والوزن بالقبان (والنقد) أى الذهب والفضة مضروباً كان أو غير مضروب (بالنقد كطعام بطعام) فان يبيع بجنسه كذهب بذهب أو فضة بفضة اشترط المماثلة والحلول والتفاضل قبل التفرق للحدث السابق ولا ريب في الفلوس الرائجة في الأصح فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلاً الى أجل (ولو يباع) طعاماً أو نقداً بجنسه (جرافاً) بكسر الجيم (تخميناً) أى جزأ للتساوى (لم يصح) البيع (وان خرجا سواء) للجهل بالمائة حال البيع ويبيع بغير جنسه جرافاً يصح وان لم يتساوى ولو يباع هذه الصبرة تلك مكيالة أى كيلاً بكيل أو هذه الدراهم تلك موازنة فان كلاً أو وزناً وخرجتا سواء صح البيع والام يصح على الاظهر وعلى الثاني يصح في الكبيرة بقدر ما يقابل الصغيرة ولشترى الكبيرة الخيار (وتعتبر المماثلة) في التمار والحبوب (وقت الجفاف) أى الذي يحصل به الكمال (وقد يعتبر الكمال) بالجفاف (أولاً) وذلك في مسألة العرايا الآتية في باب الأصول والثمار (فلا يباع رطب) بضم الراء (رطب ولا بقر ولا عنب بعنب ولا بزبيب) للجهل الآن بالمائة وقت الجفاف والاصل في ذلك انه صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال أيتقص الرطب اذا يبس فقالوا نعم فنهى عن ذلك رواه الترمذي وغيره وصححه فيه اشارة الى ان المماثلة تعتبر عند الجفاف والحلق بالرطب فيما ذكر طرى اللحم فلا يباع بطريه ولا بقديده من جنسه ويبيع قديده بقديده بلا عظم ولا يلح يظهر في الوزن (وما لا جفاف له كالكقاء) بكسر القاف وبالثنية والمد (والعنب الذي لا يترتب لاياع) بعضه ببعض (أصلاً) كالرطب بالرطب (وفي قول تكفي مماثلته رطباً) بفتح الراء كالبن بالبن فيباع وزناً وان أمكن كيلاً وقيل ما يمكن كيلاً كالتفاح والتين يباع كيلاً ولا بأس على الوجهين بتفاوت العدد ومما لا جفاف فيه الزيتون وقد نقل الامام عن صاحب التقریب وارتضاه جواز بيع بعضه ببعض وجرمه في الوسيط (ولا تكفي مماثلة الدقيق والسويق) أى دقيق الشعير (والخبز) فلا يجوز بيع بعض كل منها ببعض للجهل بالمائة المعبرة بتفاوت الدقيق في النعومة والخبز في تأخير النار (بل تعتبر المماثلة في الحبوب حبا) لتحقيقها فيها وقت الجفاف (و) تعتبر (في حبوب الذهن كالسمسم) بكسر السين (حبا) أو دهنها وفي العنب زيباً أو خل عنب وكذا العصير أى عصير العنب (في الأصح) لأن ما ذكر حالات كمال فيجوز بيع بعض السمسم أو دهنه ببعض ويبيع بعض الزبيب أو خل العنب ببعض ويبيع بعض عصير العنب ببعض ومقابل الأصح فيه يمنع كاله ومثله عصير الرطب والرمان وقصب السمك ويجوز بيع بعض خل الرطب ببعض بخلاف خل الزبيب أو التمر لا تفيده ماء فيمتنع العلم بالمماثلة والعيار في الدهن والخل والعصير الكيل (و) تعتبر المماثلة (في البن لبناً) بحاله

٦٤ لم الج (قول) المتن والخبز مثله الجبن والتشا (قول) المتن بل تعتبر المماثلة في الحبوب أى التي لا دهن لها (قول) المتن حبا أى متاهي الجفاف غير مقل ولا فريك ولا مقشور ولا مبلول وان جفت تفاوت انكشاه عند الجفاف ثم كلامه يفيد أنه لا يصح بيع الحب بشئ مما يتخذ منه كالدقيق والتشا والخبز ولا بما فيه شئ مما يتخذ منه كالحلوى المعمولة بالنشا والمصل فان فيه الدقيق قال الرافعي وكذا لا يجوز بيع هذه الاشياء بعضها ببعض لخروجها عن حالة الكمال

(قول) المتن أو مخيضاً اعترض الاسنوي بأنه قسم من اللبن فكيف جعله قسمه (قوله) أي خالصاً من الماء كذا يشترط كونه خالصاً من الزبد  
 إلا فيمنع بيعه بزبد وسمي لكونه حينئذ من قاعدة مذجوجة لا لعدم كماله كما هو منه كلام المنهاج قاله السبكي رحمه الله (قوله) ويجوز بيع  
 بعض السمن الخ مثله غسل الخل (قوله) ويجوز بيع المخيض الصافي ببعض يجوز أيضاً بيعه بالسمن وبالزبد متفاضلاً ويتبع باللبن مطلقاً  
 (قوله) أما المشوب بالماء فيه اشعار بأن الماء اليسير لا يضر وقد صرح به السبكي قال في كلام الشافعي وطائفة أن زبده لا يخرج به  
 إلا الماء (قوله) فلا يجوز بيعه الخ قال السبكي بل شوب اللبن بالماء يمنع بيعه (٢٥٤) مطلقاً للجهل باللبن المقصود (قوله)

(أو سمناً أو مخيضاً صافياً) أي خالصاً من الماء فيجوز بيع بعض اللبن ببعض كيلاً سواء فيه الحليب  
 والحامض والرائب والخائر ما لم يكن مغلي بالنار ولا مبالاة بكون ما يحويه المكيال من الخائر أكثر  
 وزناً ويجوز بيع بعض السمن ببعض وزن على النص وقبل كيلاً وقبل وزن إن كان جامداً أو كيلاً إن كان  
 مائعاً ويجوز بيع بعض المخيض الصافي ببعض أما المشوب بالماء فلا يجوز بيعه بمثله ولا بخالص  
 للجهل بالمائلة (ولا تكفي المائلة في سائر أحواله) أي باقيها (كاللبن والاقط) والمصل والزبد  
 لأنها لا تخلو عن مخالطة شيء فالجن تخلطه الانفحة والاقط تخلطه الملح والمصل يخالطه الدقيق  
 والزبد لا تخلو عن قليل مخيض فلا تحقق فيها المائلة المعسرة فلا يجوز بيع بعض كل منها ببعضه ولا  
 يجوز بيع الزبد بالسمن ولا بيع اللبن بما يتخذ منه كالسمن والمخيض (ولا تكفي بمائلة ما أثرت فيه  
 النار بالطبخ أو القلي أو الشوي) فلا يجوز بيع بعضه ببعضاً كان أو غيره كالسمسم واللحم للجهل  
 بالمائلة باختلاف تأثير النار قوة وضعفاً وفيما أثرت فيه بالعقد كالدهن والسكر وجهان أحدهما  
 لا يباع بعضه ببعض (ولا يضر تأثير تميز) بالنار (كالعسل والسمن) يميزان بالنار عن الشمع واللبن  
 فيجوز بيع بعض كل منهما ببعضه بعد التمييز ولا يجوز قبله للجهل بالمائلة (وإذا جمعت الصفقة) أي  
 عقد البيع سمى بذلك لأن أحد المتبايعين يصفق يده على يد الآخر في عادة العرب (ربوياً من الجانبين  
 واختلف الجنس) أي جنس الربوي (منهما) جميعهما أو مجموعهما بأن اشتمل أحدهما على  
 جنسين اشتمل الآخر عليهما أو على أحدهما فقط (كذبحه درهم بمذود درهم وكذود درهم بمذنين  
 أو درهمين أو) اختلف (النوع) أي نوع الربوي باختلاف الصفة مثلاً من الجانبين جميعهما  
 أو مجموعهما بأن اشتمل أحدهما من الدراهم أو الدينارين على موصوفين بصفتين اشتمل الآخر عليهما  
 أو على أحدهما فقط (كصالح ومكسرة بهما) أي بصالح ومكسرة (أي بأحدهما) أي بصالح  
 فقط أو بمكسرة فقط وقيمة المكسرة دون قيمة الصالح في الجميع (قباطلة) لأن قضية اشتمال أحد  
 طرفي العقد على ما بين مختلفين أن يوزع ما في الطرف الآخر عليها باعتبار القيمة مثله باع شقصاً من دار  
 وسيفاً بألف وقيمة الشقص مائة والسيف خمسون يأخذ الشفيع الشقص بثلاثي ألف والتوزيع  
 فيما نحن فيه يؤدي إلى المفاضلة أو عدم تحقق المائلة ففي بيع مذود درهم بمذود درهم إن اختلفت قيمة  
 المذمن الطرفين كدرهمين ودرهم فذال درهمين ثلثاً طرفه فيقابل به ثلثاً مذود درهمين من الطرف  
 الآخر يبقى منه ثلث مذود درهمين في مقابلة الدرهم من ذلك الطرف بالسوية فتتحقق المفاضلة  
 في مقابلة ثلث درهم بنصف درهم وإن استوت قيمة المذمن الطرفين فالمائلة غير محققة لأنها تعتمد

لاقط الخ وأيضاً الاقط والمصل  
 لهما النار (قوله) فلا يجوز بيع  
 اللبن السبكي لو كان الزبدان جنسين  
 لأن ما فهمهما من اللبن غير مقصود  
 ويجوز بيع المخيض المتزوج الزبد  
 بالسمن متفاضلاً اتفاقاً وبالزبد كذلك  
 \* تنبيه \* ذكر السبكي الجنين والاقط  
 والمصل ثم قال وكما يمنع بيع بعض هذه  
 الأشياء بمثلها كذلك يمنع بالآخر  
 وبالسمن وكذلك بالزبد والسمن والمخيض  
 قاله الحاملي (قوله) ولا يباع اللبن بما  
 يتخذ منه أي لأنه من قاعدة مذجوجة كما  
 في الشيرج بالسمسم (قول) المتن بالطبخ  
 الخ يخرج به تأثير التمييز الآتي وكذلك تأثير  
 الحرارة كلياً وهو شمل كلامه قوى النار  
 وضعيفها (قوله) حبا كان أو غيره  
 أي لأن تأثير النار فيه غير منضبط (قول)  
 المتن كالعسل وكذا الذهب والفضة  
 (قوله) للجهل بالمائلة فيكون من قاعدة  
 مذجوجة (قول) المتن ربوياً أي جنساً  
 واحداً كما قيده في المحرر رثللار دمالو  
 باع ذهباً وفضة بمحنة مثلاً (قوله) في  
 المتن واختلف الجنس أي جنس البيع  
 لا الجنس المتقدم فإن المراد به واحد  
 ويستحيل انقسامه إلى شيئين لا يصدقان  
 عليه قاله الاسنوي ثم لا فرق في الضموم

اليه بين الربوي وغيره وإن كانت عبارة الكتاب لا تفي بذلك إلا بتأويل ولو قال واختلف المبيع جنساً لكان بيننا (قوله) جميعهما الخ دفع  
 لما يقال عبارته لا تشمل إلا ما لو حصل الاختلاف من أحدهما فقط مع أكثر الأمثلة الآتية (قوله) باختلاف الصفة يريد أن مراده هذا بالنوع  
 ما ليس بجنس فيشكل اختلاف الصفة واختلاف النوع حقيقة كالعلقي والبرقي (قول) المتن ومكسرة المراد بها القراضة التي تقرض من الدينار  
 لتستعمل في شراء الحاجة اللطيفة مثلاً (قوله) وقيمة المكسرة دون قيمة الصالح الظاهر إلا كفاء بنقص قيمة مكسور واحد فليست مل وإن العكة  
 والتكسبر في غير الدراهم كالدراهم في اعتبار الشرط المذكور (قوله) فتتحقق المفاضلة في مقابلة ثلث درهم بنصف درهم ظاهر صنعها أن المذكور  
 تسه أعني مقابلة المذبتلثي مذود ثلثي درهم لا محذور فيه وهو ممنوع لأن فيه أيضاً المفاضلة محققة من جهة مقابلة ثلثي مذود بنصف مذود تأمل

(قوله) ففي الصورة الاولى يعنى بيع مذود درهم بمدين وقيمة المذمع الدرهم درهمان أو نصف درهم ويعنى بالثانية بيع مذود درهم بدرهمين وقيمة المذد درهمان أو نصف درهم (قوله) ان استوت الخ هذا لا ينافى ما سلف من اشتراط ان يكون قيمتهما أنقص من الصحيحة (قوله) أو مكسرة فقط مثاله باع درهمهما صحيحا ودرهما مكسرا بدرهمين مكسرين ان قلت قضية عبارة ان المفاضلة تامة في هذا المثال ولو كانت قيمة المكسر مستوية وقد سلف فيما لو باع الصحاح والمكسر بهما واستوتت قيمة المكسر ان الثابت الجهل بالمائة قلت اذا كان الشرط في سائر الصور ان يكون قيمة المكسر دون الصحيح (٢٥٥) لزمت في مثالنا حقيقة المفاضلة قطعاً نظراً الى الصحيح الذي فيه فانه يوجب اختلاف العوضين

في القيمة ولا كذلك المثال الثاني (قوله) فلا بطلان أى في سائر الصور (قوله) ولو فضل هو محترز قوله الصفة ولا أثر هنا لتعدد ما يتعدى البائع أو المشتري فان كل صفقة قد وجد فيها ذلك فلم يخرج من كلامه (قوله) أو معقلى جاز \* تمة \* لو باع فضة مغشوشة بمثلها أو بخالصه ان كان الغش قد راى يظهر في الوزن امتنع والاجاز (قوله) بأن سبب المنع الخ من هذا المعنى استنبط منع بيع السمسم بدهنه أو كسبه ونحو ذلك \* تمة \* بيع التمر بطلع الذكور جاز دون طلع الاناث قوله أيضاً بأن سبب المنع الخ أى فيكون هذا المعنى مخصوصاً للحموم الحديث والاؤل تملك بهوم اللفظ لكن عمومهم في لفظ الراوى ومشله لا يحتج به \* باب نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قول) المتن وهو ضرابه ويقال ماؤه استدلل لهما بقوله

ولو لا عسبه لردتموه \* وشر منجعة فخل يعار (قول) المتن ويقال أجرة ضرابه هذا التفسير اقصر عليه الجوهرى (قوله) أو ثمن مائه قد ورد التصريح بالنهى عن ثمنه في رواية الشافعى في المختصر (قوله) كالا ستجار لتلقيج النخل رد بان الاجير قادر على تلقيج ولا عين عليه اذ لو شرطت عليه فسد العقد (قوله) ويجوز الخ

أى خلا لا لام أحمد رضى الله عنه (قول) المتن وعن جبل هو مصدر بمعنى المفعول والطلاقة مختص بالادبيات ففيه تجوز من وجهين والحيلة جمع حابل كفاسق وفسقة وقيل مفرد (قوله) بلفظ نهى عن بيع جبل الحيلة قال الاستوى عبارة الكتاب توهم انه لم يرد في النهى التصريح بالبيع في جبل الحيلة والملاقيع والمضامين والملازمة والمنابذة كالم يرد التصريح في العسب قال وليس كذلك بل ورد في النهى وسيسير الشارح رحمه الله في الجميع انتهى وفي القوت رواية عن مسلم نهى عن بيع ضراب الفحل (قول) المتن بأن يبيع نتاج الساج صورته ان يقول بعثك ولداً تلده هذه (قول) المتن ثمن الخ هذا تفسير ابن عمر وأخذ به الشافعى والاؤل تفسير أهل اللغة

التقويم وهو تخمين قد يخطئ وفي بيع مذود درهم بمدين أو درهمين ان كانت قيمة المذ الذى مع الدرهم درهمهما فالمائة غير محققة لما ذكر وان كانت قيمته أكثر من درهم كدرهمين أو أقل منه كنصف درهم تحققت المفاضلة في الصورة الاولى مقابلة مذ بمذ وثلاث أو بثلاثي مذ وفي الثانية مقابلة درهم بثلاثي درهم أو بدرهم وثلاث درهم وفي بيع الدراهم أو الدنانير الصحاح أو المكسرة بهما ان استوتت قيمة المكسرة من الطرفين لم تتحقق المماثلة لما تقدم وان اختلفت تحققت المفاضلة على وزان ما تقدم كما هي متحققة في البيع بصحاح فقط أو مكسرة فقط لما تقدم في فرض المسئلة ان قيمة المكسرة دون قيمة الصحاح فلو تساوت قيمتهما فلا بطلان ولو فصل في العقد ففعل المذ في مقابلة المذ أو الدرهم والدرهم في مقابلة الدرهم أو المذ مع ولو لم يشتمل أحد جاي العقد على شئ مما اشتمل عليه الآخر كبيع دينار ودرهم بصاع خنطة وصاع شعير أو بصاعى خنطة أو شعير وبيع دينار صحيح وآخر مكسر بصاع تمر برى وصاع معقلى أو بصاعين برى أو معقلى جاز (ويحرم بيع اللحم بالحيوان من جنسه) كبيع لحم البقر بالبقر (وكذا غير جنسه من مأكول وغيره) كبيع لحم البقر بالشاة وبيعه بالجمار (في الاظهر) لانه صلى الله عليه وسلم نهى ان تباع الشاة باللحم رواه الحاكم والبيهقى وقال اسناده صحيح ونهى عن بيع اللحم بالحيوان رواه أبو داود وعن سعيد بن المسيب مرسل وأسنده الترمذى عن زيد بن سلمة الساعدى ومقابل الاظهر الجواز أما في المأكول وهو مبنى على ان اللحوم أجناس فبالقياس على بيع اللحم باللحم وأما في غيره فوجه بأن سبب المنع بيع مال الربا بأصله المشتمل عليه ولم يوجد ذلك هنا

\* (باب فيما نهى عنه من البيوع وغير ذلك) \*

(نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل) رواه البخارى من رواية ابن عمر وعسب بفتح العين وسكون السين المهملتين (وهو ضرابه) أى طروقة للانثى (ويقال ماؤه ويقال أجرة ضرابه) وعلى الأولين يقدر في الحديث مضاف ليصح النهى أى نهى عن بدل عسب الفحل من أجرة ضرابه أو ثمن مائه أى بذل ذلك وأخذه (فيحرم ثمن مائه وكذا أجرته) للضراب (في الاصح) عملاً بالأصل في النهى من التحريم والمعنى فيه ان ماء الفحل ليس بمعتق ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وضراؤه لتعلقه باختباره غير مقدور عليه للمالك ومقابل الاصح جواز استجاره للضراب كالا ستجار لتلقيج النخل ويجوز أن يعطى صاحب الانثى صاحب الفحل شيئاً هدية والاعارة للضراب محبوبة (وعن جبل الحيلة) بفتح المهملة والموحدة رواه الشيخان عن ابن عمر بلفظ عن بيع جبل الحيلة (وهو نتاج الساج بأن يبيع نتاج الساج أو ثمن الى نتاج الساج) أى الى ان تلده هذه الدابة ويلد

(قوله) بضبط المصنف بالقلم قال غيره بفتح النون قال ولعله بالكسر لغة أخرى (قول) المتن وهى ما فى البطون الخ هو مختص بالابل (قول) المتن والمضامين فسرهم الاستوى بما تحمله من ضراب الفحل من عام أو عامين مثلاً وتحوه فى القوت (قول) المتن أو يقول الخ على الامام بطلانه بالتعليق والغدول عن الصيغة الشرعية وبينه الاستوى بأنه ان جعل اللبس شرطاً فبطلانه لتعليق وان جعل ذلك بيعاً فلفقد الصيغة (قوله) اكفاء بلسه الخ أى فيكونان قد جعل اللبس بيعاً (قول) المتن بأن يجعله البذل هو الطرح (٢٥٦) والاتقاء قال الزايعى اختلاف المعاطاة

يجرى هنا واعترضه السبكي بأن الفعل هنا خال عن قرينة البيع ولم تعلم قرينة البيع الا من قوله السابق أن هذا اليك ثوبى بخلاف الفعل فى المعاطاة فإنه كالموضوع عرفاً ذلك (قوله) لعدم الرؤية قال الاستوى ولو صححنا بيع الغائب لا نقول به هنا فى الملامسة لانها شرطاً أن يقوم اللبس مقام النظر ثم قال بعد ذلك انه لا يتخرج البطلان على خلاف الصحة عند نفي خيار الرؤية فى بيع الغائب وان كان الاصح فيه البطلان لورود النهى هنا أقول والى هذا المعنى أشار الشارح فيما مضى بقوله اكفاء بلسه عن رؤيته (قوله) اذارميت الخ يصح قراءته بضم التاء ويفتحها وكذا كل صورها لافرق بين ربحى البائع والمشتري (قوله) أو يقول قيل كان الصواب التصريح يقول ارشاداً الى عقله على الاول أو كان يقدمه على الثانى (قوله) أو لعدم الصيغة به تعلم ان قوله فى صورتها السابقة فهذا الثوب مبيع منك بعشرة الغرض منه الاخبار لا الانشاء (قول) المشتق أو بعثك الخ هذا التفسير وما قبله ذكرهما الامام الشافعى رضى الله عنه (قوله) وللشرط الفاسد الخ أى فهو منهى عنه بكل من الحديثين (قول) المتن بشرط أن يحصده البائع من هذا القيسل اشتريت هذا الخطب بشرط ان تحمله الى البيت سواء كان البيت معروفاً أم لا وكذا لو شرط عليه حمل البطيخة المشتراة وما أشبه ذلك ومسئلة البطيخة تقع كثيراً فليحترز عنها

ولدها فلو دل عليها تباح التاج وهو بكسر النون بضبط المصنف كالجوهري من تسمية المفعول بالمصدر يقال نجت الناقة بالبناء للمفعول تاجاً بكسر النون أى ولدت وبطلان البيع المستفاد من النهى على التفسير الاول لانه يبيع ما ليس بمالك ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وعلى الثانى لانه الى أجل مجهول (وعن الملاقيج وهى ما فى البطون) من الاجنة (والمضامين وهى ما فى أصلاب الفحول) من الماء روى النهى عن بيعهما مالك فى الموطن عن سعيد بن المسيب مرسلًا والزارع عن سعيد عن أنى هريرة مسنداً وبطلان البيع فيهما لما علم مما ذكر (والملامسة) رواه الشيخان عن أنى هريرة وقال والمنابذة وعن أنى سعيد بلفظ نهى عن بيعتين المنابذة والملامسة (بأن يلبس) بضم الميم وكسرهما (ثوباً مطويًا) أو فى ثلمة (ثم يشتريه على أن لا خيار له اذارآه) اكفاء بلسه عن رؤيته (أو يقول اذالمسته قد بعته) اكفاء بلسه عن الصيغة أو يبيعه شيئاً على انه متى لمسه لزم البيع وانقطع خيار المجلس وغيره (والمناذبة) بالهمزة (بأن يجعله التذيعاً) اكفاء به عن الصيغة فيقول أحدهما أن هذا اليك ثوبى بعشرة فياخذ الآخر أو يقول بعثك هذا بكذا على انى اذا نبذته اليك لزم البيع وانقطع الخيار والبطلان فيهما لعدم الرؤية أو عدم الصيغة أو للشرط الفاسد (وبيع الحصة) رواه مسلم عن أنى هريرة (بأن يقول بعثك من هذه الاثواب ما تقع هذه الحصة عليه أو يجعل الرمي لها) (يعا) اكفاء به عن الصيغة فيقول أحدهما اذارميت هذه الحصة فهذا الثوب مبيع منك بعشرة (أو) يقول (بعثك ولك الخيار الى رميها) والبطلان فى ذلك للجعل بالمبيع أو بضمن الخيار أو لعدم الصيغة (وعن بيعتين فى بيعه) رواه الترمذى وغيره عن أنى هريرة وقال حسن صحيح (بأن يقول بعثك) هذا (بألف نقداً أو ألفين الى سنة) فخذ يا ميماشئت أو شئت أنا (أو بعثك هذا العبد بألف على ان تبغى دارك بكدا) أو تشتري منى دارى بكذا والبطلان فى ذلك للجعل بالعوض فى الاول وللشرط الفاسد فى الثانى كما سيأتى فى قوله (وعن بيع وشرط) رواه عبدالحق فى الاحكام عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وروى أبو داود وغيره بهذا الطريق لا يحل سلف وبيع ولا شرط وبيع (كبيع بشرط بيع) كما تقدم (أو فرض) كان يبيعه عبده بألف بشرط أن يقرضه مائة والمعنى فى ذلك انه جعل الالف ورفق العقد الثانى ثمناً واشترط العقد الثانى فاسد فبطل بعض الثمن وليس له قيمة معلومة حتى يفرض التوزيع عليه وعلى الباقي فبطل العقد (ولو اشتري زرعا بشرط أن يحصده البائع) بضم الصاد وكسرهما (أو ثوباً ويخطيه) البائع أو بشرط أن يخطيه (فلا يصح بطلانه) أى الشراء لاشتماله على شرط حمل فيما لم يملكه بعد وذلك فاسد والثانى يصح ويلزم الشرط وهو فى المعنى بيع واجارة يوزع المسمى عليهما باعتبار القيمة والثالث يطل الشرط ويصح البيع بما يقابل المبيع من المسمى وهذا حاصل الطرق الثلاثة فى المسئلة أحكاماً بطلان البيع والشرط والتأنيب فى القولان فى الجمع بين بيع واجارة والتأنيب

بالاولى (قول) المشتق فالاصح بطلانه قال الاستوى لانه شرط يتخالف مقتضى العقد (قوله) أحكمها الخ من ثم اعترض الاستوى على تعبير المصنف بالاصح من وجهين الاول المسئلة ذات طرق الثانى ان التعبير بالاصح يقتضى قوة الخلاف مع انه ضعيف لان الرابع طريق القطع



(قول) المتن ويستثنى هذه الامور في المعاملات كالرخص في العبادات فيتبع فيها توقف الشارع ولا تتعدى لكل ما فيه مصلحة (قول) المتن والكفيل قال الاستوى سئل النووي رحمه الله عن موافقته على الاكتفاء بالمشاهدة وتصويبه عدم الاكتفاء فيما لو اصدقها تعلم مقدار من القرآن وعين مكانه من المحقق بالمشاهدة معللا بعدم معرفة السهولة والصعوبة (قول) المتن يثنى في الذمة لو باع من رجلين سلعة بألف وشرط أن يتضامنا في الثمن ففي كتاب الضمان من تعليق القاضي والوسيط وغيرهما عدم صحة البيع لانه شرط على المشتري أن يكون ضامنا لغيره وهذه مسألة جلية تقع بين الناس كثيرا فليفتن لهما (قوله) أو الوصف الخ قيل هذا لا يلائم قولهم أن رهن الغائب كسعه فلا يكفي وصفه قلت قد يجاب بأن صورته هنا مع الذمة (٢٥٧) (قوله) أو يضمنك بها فلان اعترض الاستوى بأن ضمان الأعيان المعينة المضمونة صحيح

والثمن المعين بمثابة المبيع فيصح ضمانه (قوله) شرع له نائب الفاعل ضمير يعود على كل (قول) المتن فان لم يرهن مثله لورهن ولم يقبض أو ظهر به عيب أو هلك قبل القبض (قوله) فللبائع الخيار اراي ولا يجبر المشتري على القياس بذلك لأن للبائع مندوحة (قول) المتن أو لم يتكفل الخ أو مات الكفيل قبل الكفالة أو أعسر على ما قاله الاستوى انه القياس (قوله) لتشوف الشارع الخ وإضافة صفة بريرة وهي في الصحيحين بالقاط مختلفة ووجه الاستدلال منها انها اشتملت على شرط العتق والولاء لهم ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم الا شرط الولاء وأما الجواب عن اشتراط الولاء المذكور في القصة فسيأتي هذا وقد اعترض البلعيني بأن بريرة كانت مكاتبه وظاهر الحديث صحة بيعها بشرط العتق بغير رضاها وحديثها قريب من العام الوارد على سبب وصورة السبب لا يخرج كافي الولد للفراس فانه كان في امه (قوله) وان قلنا الحق الخ الاحسن ترك الوابديل حكاية الخلاف الآتي (قوله) كالتنذر تنظير لقوله وهو الاصح (قول) المتن مع العتق خرج ما لو قال فان أعنته فلاؤه لي فان البيع بالحل جزما (قوله) من العتق الناجز والثاني يصح البيع ويطلب الشرط وهو في مسألة الولاء قول منصوص أو يخرج

يطلب الشرط وفي البيع قولان فريقان المصفقة (ويستثنى) من النهي عن بيع وشرط (صور) تصح لما سياتي (ك) البيع بشرط الخيار أو البراءة من العيب أو بشرط قطع الثمر) وسيأتي الكلام على ذلك في محاله (والاجل والرهن والكفيل المعينات الثمن في الذمة) أما الاجل فلعله تعالى اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى أي معين فاكسبه وأما الرهن والكفيل فللمسألة الهما في معاملة من لا يرضى الا بهما ولا بد من كون الرهن غير المبيع فان شرط رهنه بالثمن بطل البيع لاشتماله على شرط رهن مالم يملكه بعد التعيين في الرهن بالمشاهدة أو الوصف بصفات السلم وفي الكفيل بالمشاهدة أو بالاسم والنسب ولا يكفي الوصف كموسرقة قال الرافعي هذا هو النقل ولوقال قائل الاكتفاء بالوصف أولى من الاكتفاء بالمشاهدة لمن لا يعرف حاله لم يكن مبيعا وسكت عليه في الروضة وتقيد الثمن بكونه في الذمة للاحتراز عن المعين كما لو قال بعثت بهذه الدراهم على ان تسلمها لي في وقت كذا أو رهن بها كذا أو يضمنك بها فلان فان الشرط باطل ذكره في الروضة كأصلها في الاجل لانه رفق أثبت لتحصيل الحق في المدة والمعين حاصل ثم ذكر الرافعي في التكملة على الفاظ الوجيز الرهن والكفيل ويقال في كل منهما انه رفق شرع لتحصيل الحق والمعين حاصل فشرط كل من الثلاثة معه في غير ما شرع له (والاشهاد) للامر به في الآية قال تعالى وأشهدوا اذا تبايعتم (ولا يشترط تعيين الشهود في الاصح) والثاني يشترط كالرهن والكفيل وفرق الاول بتفاوت الأغراض فهما بخلاف الشهود فان الحق ثبت بأي عدول كانوا وقطع الامام بالاول ورد الخلاف الى انه لو عينهم هل يتعينون (فان لم يرهن) المشتري أو لم يشهد كما في أصل الروضة (أو لم يتكفل المعين فللبائع الخيار) لفوات ما شرطه ولو عين شاهدين فامتنع من التحمل ثبت الخيار ان اشترط التعيين والا فلا (ولو باع عبد بشرط اعتاقه فالشهود وصحة البيع والشرط) لتشوف الشارع الى العتق والثاني بطلانهما كما لو شرط بيعه أو هبته والثالث صحة البيع وبطلان الشرط كما في النكاح (والاصح) على الاول (ان للبائع مطالبة المشتري بالاعتاق) وان قلنا الحق فيه لله تعالى وهو الاصح كاللتمز بالنذر لانه لم يشترطه والثاني ليس له مطالبة لانه لا ولاية له في حق الله تعالى فان قلنا الحق له فله مطالبة ويسقط باسقاطه فان امتنع من الاعتاق أجبر عليه بناء على ان الحق فيه لله تعالى فان قلنا الحق للبائع فله الخيار في فسخ البيع واذا أعنته المشتري فالولاء له وان قلنا الحق فيه للبائع (و) الاصح (انه لو شرط مع العتق الولاء له) أي للبائع (أو شرط تدبيره أو كفايته أو اعتاقه بعد شهر) مثلا (لم يصح) البيع أما في شرط الولاء فلمخالفته لما تقرّر في الشرع من ان الولاء لمن أعنت وأتم في الباقي فلا نه لم يحصل في واحد منه متشوف اليه الشارع من العتق الناجز والثاني يصح البيع ويطلب الشرط وهو في مسألة الولاء قول منصوص أو يخرج

٦٥ ل يقتضي العتق كما في شراء القريب بخلاف هذه الامور (قوله) وهو في مسألة الولاء قول منصوص فيه تقدم على المؤلف في تعبيره بالاصح بالنسبة لهذا ثم حجة هذا ما ثبت من قوله صلى الله عليه وسلم واشترط ليهم الولاء وأجاب الشافعي رضي الله عنه بأن لهم بمعنى عليهم كافي قوله تعالى وان أسأتم فلها قال ويدل على انكاره طلبهم لهذا الشرط وأجيب أيضا بأن ذلك أمر خاص صدر لمصلحة قطع عادتهم كفسخ الحج الى العمرة وأجاب الأكثر بأن الشرط كان خارج العقد وأما وجه الصحة في غير الولاء فخصول المفضل ثم الوقف كالتدبير

(قول) المنه لا يأتى كل الاكذار ما فيها يقتضيه فلانه تأكيد وتبيين على ما أوجبه الشارع عليه واما ما لا غرض فيه فلان ذكره لا يورث نزاعاً  
 والتشققوا في الأول هل الشرط لاغ كالثاني أم هو صحيح مؤكّد وعقد بعضهم الأول بأن الشرط ما أوجب زيادة على مقتضى العقد (قول) المتن  
 يقصد من جملة ما خرج بهذا الشرط ان يشترط الشيوة فتظهر بكونه خلافاً للعارى الصغير وقوله أخلف قال الجوهري أخلفه أى وجد موعده  
 خلفاً قال والخلف في المستقبل كالكذب في الماضي (قوله) صح الشرط لانه يتعلق بمصلحة العقد وهو العلم بصفات المبيع التي يختلف بها  
 الغرض وعمله الغزالي بأنه التزام أمر موجود عند العقد غير متوقف على انشاء شئ فلا يدخل في النهى عن الشرط وان سمى به شرطاً وبين  
 الاسنوى ذلك بأن الشرط لا يكون الامستقبلاً فلم يتناول هذا وفيه نظر (٢٥٨) (قول) المتن وفي قول قال الرافعي

(ولو شرط مقتضى العقد كالقبض والرد يعيب أو ما لا غرض فيه كشرط أن لا يأتى كل الاكذار صح) العقد  
 فهما ولغا الشرط في الثاني وأخذ من كلام في التتمة ونص في الام فساد العقد في الثاني (ولو شرط وصفا  
 يقصد ككون العبد كاتباً أو الدابة حاملاً أو لبوناً صح) الشرط مع العقد (وله الخيار ان أحلف)  
 الشرط (وفي قول يبطل العقد في الدابة) بصورتها للجهل بما شرط فيها بخلاف شرط الكتابة  
 لا مكان العلم بها بالاختبار في الحال وأجاب الأول بأن العلم بما شرط في الدابة في ثاني الحال كاف  
 ويجرى الخلاف في بيع الجارية بشرط انها حامل وقطع بعضهم فيها بالهجة لأن الحمل فيها عيب فاشترطه  
 اعلام بالعيب كالوابعها آتية أو سارقة (ولو قال بعثتها) أى الدابة (وحملها بطل) البيع  
 (في الاصح) لجعله الحمل مجهول مبيعاً بخلاف بيعها بشرط كونها حاملاً ففيه جعل الحاملية وصفاً  
 تابعاً والثاني يقول لو سكت عن الحمل دخل في البيع فلا يضر التنصيص عليه (ولا يصح بيع الحمل  
 وحده) لانه غير معلوم ولا مقدور عليه (ولا الحامل دونه) لانه لا يجوز افراده بالعقد فلا يجوز  
 استناؤه كأعضاء الحيوان (ولا الحامل بحت) لانه لا يدخل في البيع فكأنه استثنى وقيل يصح  
 البيع ويكون الحمل مستثنى شرعاً (ولو باع حاملاً مطلقاً) عن ذكر الحمل معها ونفيه (دخل الحمل  
 في البيع) تبعاً لها

\* (فصل) ومن المهى عنه ما لا يبطل \* يضم الياء بضبط المصنف أى النهى فيه للبيع بخلافه  
 فيما تقدم وفتحها أيضاً (لرجوعه) أى المهى في ذلك (الى معنى يقترب به) لالى ذاته (كبيع  
 حاضر لباديان يقدم غريب بمتاع تم الحاجة اليه لبيعه بسعريومه فيقول) له (بلدى اتركه عندى  
 لايعة) لك (على التدرج) أى شيئاً فشيئاً (بأعلى) فيوافقه على ذلك قال صلى الله عليه وسلم  
 لا يبيع حاضر لباد رواه الشيخان من رواية أبي هريرة وغيره زاد مسلم دعوا الناس يرزق الله بعضهم  
 من بعض والمعنى في النهى عن ذلك ما يؤذى اليه من التصديق على الناس بأن يكون بالشرطين المشتمل  
 عليهما التفسير أحدهما أن يكون المتاع مما تم الحاجة اليه كالأطعمة فلا يحتاج اليه الا نادراً لا يدخل  
 في النهى ثانيهما قصد القادم اليه بسعريومه فلو قصد البيع على التدرج ففسأه البلدى فتوفيض  
 ذلك اليه فلا بأس لانه لم يضر بالناس ولا سبيل الى منع المالك منه والنهى للنحرىم فيما يتركه  
 العالم به ويصح البيع قال في الروضة قال القفال الاثم على البلدى دون البدوى ولا خيار للشترى  
 انتهى والبادى ساكن البادية والحاضر ساكن الحاضرة وهى المدن والقرى والريف وهو أرض

الخلاف مبنى على ان الحمل يعلم وهو الصحيح  
 بدليل استحباب الحوامل في الديارات وأولاً  
 لا احتمال أن يكون نفعاً (قوله) للجهل  
 أى فكان كالوفاة وحملها (قوله) لجعله  
 الحمل الح والوابعه وحده (قوله)  
 والثاني يقول لو سكت الح أى فكان كالو  
 قال بعثت الجدار وأسه وأحجب بأن  
 اسم الجدار شامل للاسم بخلاف اسم  
 الدابة لا يشمل الحمل (قول) المتن  
 ولا يصح الح هذه مشكلة الملاقع السابقة  
 الا أن يقال الملاقع تختص بالابل

\* (فصل) \* ومن المهى عنه قال  
 الاسنوى في أثباته الغرض منه بيان  
 العقود التي نهى عنها ويحرم تعاطيها  
 ومع ذلك تصح (قوله) يضم الياء أى  
 وسوق عود الضمير الى المهى بتقدم ذكر  
 المهى عنه واعلم ان هذا الوجه الأول  
 الذى سلكه الشارح رحمه الله أحسن  
 من الثاني ومن ضم الياء وفتح الطاء من  
 حيث شمول العبارة عليه ما لا يتصف  
 بالبطلان ولا بعدمه وانما يتصف بعدم  
 الابطال ككتفى الر كان وغيره مما يأتى  
 في الفصل (قوله) أى النهى فيه لم  
 يقل أى النهى اياه لانه يريد ان يدخل  
 في العبارة ما لا يتصف بالبطلان ولا

بعده ككتفى الر كان وغيره (قول) المتن بأن يقدم غريب هو أعم من البادى واعمى بالبادى أو لا موافقة للحديث ثم التعبير فيها  
 بالغريب وبالترك هذه لا مفهوم لهما فيما يظهر نظر المعنى ثم هل يحرم الارشاد والبيع أو الارشاد فقط قال الاسنوى المتخه الثاني لانه الذى  
 يحصل به التصديق وأما البيع ففي الحقيقة توسيع على الناس (قوله) أى شيئاً فشيئاً أى فهو كالصاعد في درج (قوله) أحدهما ان يكون الح قال  
 السبكي هذا الشرط لم يشترطه الا البغوى والشائى والرافعي وهو يحتاج الى دليل والذى ذكره غيرهم احتياج الناس اليه (قوله) ثانيهما الح  
 لو استشار الحضري في ذلك فقال أبو الطيب وأبو اسحاق يجب ارشاده وقال ابن الوكيل لا يرشده توسعاً على الناس انتهى ومراده ان يسكت  
 (قوله) ساكن البادية قال تعالى يؤذوا لو انهم يادون في الاعراب أى نازلون

(قول) المتن وتلقى الركان قبل المعنى في النهي عن الركان وهو ما صححه في شرح مسلم واعتمد الشارح رحمه الله وقيل نظرا لتضرر اهل البلد وهو ما يحكه الماوردي عن الجمهور والركان قال النووي في التهذيب هم راكبو الابل خاصة قال وأما الطائفة فالتشبه وراطلاقها على الواحد فصاعدا وقيل هي كالجمع ويجوز تذكيرها وتأنيها (قول) التذليل والخيار هو بطلان ثبوته لا بثبوته لا يتوقف بعد الغن على دخول البلد (قوله) لانه لا يأنم (٢٥٩) محصل ما في الاسنوي محاولة الاتم في الصورتين وواقفه في شرح المنهج على الاولى فثبت فيها

التحريم دون الخيار (قوله) وجهان قال في القوت الاصح لا يحرم (قول) المتن والسوم على سوم غيره ولو كافرا وغير الصريح منه أشاؤور عليك على ما في الكفاية والمطلب (قول) المتن بأن يأمر قال الاسنوي لعل ذلك مجزئ تمثيل فهد كرا الماوردي انه يحرم طلب السلعة من المشتري مثلا زيادة ربح والبائع حاضر وفي كلام الشافعي اذا اشترى رجل من رجل سلعة ولم يتفرقا ينهى أن يتاع المشتري سلعة تشبه السلعة التي اشترى لانها ربحا بحمله على رد الاولى (قول) المتن بأن يزيد قد يكون الفاعل لذلك البائع من حيث لا يعرف أو أجنبي بمواطاة أو غيرها (قول) المتن بل ليخدع غيره يرد عليه ما لو قصد بذلك ضرر المشتري (قوله) وهو للعالم بالنهي اشارة الى رد قول بعضهم لا يشترط ذلك هنا بخلاف البيع على البيع لانه حديعة وتحريم الحديعة معلوم من العمومات وقال السبكي النزاع انما هو في نهي خاص أما العلم بالتحريم فلا بد منه في التأنيم قطعا أي عند الله سبحانه وتعالى وأما في الحكم الظاهر للقضاء فاشتهر تحريمه لا يحتاج فيه الى الاعتراف بالعلم بخلاف الخفي (قوله) والثاني له الخيار أي كأي التصرية وقرئ الاول بأن التدليس فيها في نفس المبيع وبأن المشتري فيها لا تفرط منه

فها زرع وخصب وذلك خلاف البادية والنسبة الهابدي والى الحاضرة حضري (وتلقى الركان بأن يتلقى طائفة يحملون متاعا الى البلد فيشتره) منهم (قبل قدومهم ومعرفةهم بالسعر ولهم الخيار اذا عرفوا الغن) قال صلى الله عليه وسلم لا تلقوا الركان للبيع رواه الشيخان عن أبي هريرة وفي رواية لمسلم فاذا أتى سيده السوق فهو بالخيار والمعنى في النهي غبنهم وهو نهي تحريم فيأثم مرتكبه العالم به ويصح شراؤه ولو لم يقصد التلقي بل خرج لاصطياد أو غيره فراهم فاشترى منهم فالاصح عصيانه لشمول المعنى وعلى مقابله لا خيار لهم وان كانوا مغبونين ولو كان الشراء بسعر البلد أو بدون سعره وهم عالمون به فلا خيار لهم ويؤخذ من كلام الرافعي انه لا يأنم في الصورتين وحيث ثبت لهم الخيار فهو على الفور وتلقى الركان وباعهم ما يقصدون شراءه من البلد فهل هو كالتلقي للشراء فيه وجهان المعتمد منها انه كالتلقي والركان جمع راكب ( والسوم على سوم غيره) قال صلى الله عليه وسلم لا يسوم الرجل على سوم أخيه رواه الشيخان عن أبي هريرة وهو خبر بمعنى النهي فيأثم مرتكبه العالم به والمعنى فيه الايداء (وانما يحرم ذلك بعد استقرار الثمن) وصورته أن يقول لمن أخذ شيئا ليشتريه بكذاره حتى أبيعك خيرا منه بهذا الثمن أو مثله بأقل أو يقول لما لك استردته لا اشتريه منك بأكثر ولو باع أو اشتري صح واستقرار الثمن بالتراضي به صريح في السكوت وغير الصريح لا يحرم السوم وقبل يحرم وما يطاق به على من يز يد لغير من طلبه الدخول عليه والزيادة في الثمن (والبيع على بيع غيره قبل لزومه) بانقضاء خيار المجلس أو الشرط (بأن يأمر المشتري بالفسخ لبيعه مثله) أي المبيع باقل من ثمنه (والشراء على الشراء) قبل لزومه (بأن يأمر البائع بالفسخ لبيعه مثله) وأكثر قال صلى الله عليه وسلم لا يبيع بعضكم على بيع بعض رواه الشيخان عن ابن عمر زاد النسائي حتى يتناع أو يذروا في معناه الشري على الشري وروى مسلم من حديث عقبة بن عامر المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يتناع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذروا والمعنى في تحريم ذلك وهو للعالم بالنهي عنه الايداء ولو أذن البائع في البيع على بيعه ارتفع التحريم وكذا المشتري في الشراء ولو باع أو اشتري دون اذن صح (والنجش بأن يزيد في الثمن) للسلعة المعروضة للبيع (لارغبة) في شرائها (بل ليخدع غيره) فيشترها روى الشيخان عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم هي عن النجش والمعنى في تحريمه الايداء وهو للعالم بالنهي عنه كما نقله البيهقي عن الشافعي وان سكت عنه في المختصر (والاصح انه لا خيار) للمشتري لتفريطه والثاني له الخيار ان كان النجش بمواطاة من البائع لتدليس أي لا خيار له في غير المواطاة خرموا لانها على الاصح ويؤخذ من قوله ليخدع غيره ما ذكره في الكفاية ان يزيد بماتساويه العين (ويبيع الرطب والعنب لعاصر النجر) والتبذير أي ما يقول الهما فان توهم اتخاذه اياهما من المبيع فالبيع له مكره أو تحقق فحرام أو مكره وجهان قال في الروضة الاصح التحريم والمراد بالتحقق الظن القوي وبالتوهم الحصول في الوهم أي الذهن ويصح البيع على التقديرين وحرمة أو كراهته لانه

(قوله) فان توهم هذا التفصيل ينحط طرده في بيع السلاح لقاطع الطريق (قوله) وحرمة استدلال البيهقي بتحريم لعن الله الخمر وشارها وساقها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والحمولة اليه وآكل ثمنها ووجه الاستدلال انه يدل على تحريم التسبب الى الحرام أقول وبالجملة فليس مضافا خاصا ببيع العنب ونحوه المذكور والفصل معه ودلما فيه هي خاص

(قول) المتن في حرم التفريق ولورضى الام \* فرغ \* لو سكات أم ولدها ولدرقيق سابق على الايلاد وركبت الميوت السيد فهل يحل بيع الولد ويقتصر التفريق أم يتبع هو محل فطر (قوله) الرقيق الصغير مثله المجنون البالغ (قول) المتن حتى يبرأ منه حينئذ يستغنى عن التعهد (قول) المتن وفي قول حتى يبلغ الحديث ورد فيه وضعف وأيضاً فن أدلتها ضعف الولد قبله بدليل جواز الالتقاط وأيضاً عموم الحديث الذي ذكره الشارح (قوله) ونحوها كالتقراض والاجرة (قوله) ولا يحرم التفريق الخ لو كان التفريق يرجوع المقرض أو الواهب أو صاحب المقتطعة ففيه نظر قال الاسنوي واتجه المنع في القرض واللقطة لأن الحق فيها ثابت في الذمة فإذا تعذر الرجوع في العين رجع في غيرها بخلاف الهبة (قول) المتن بطلان الاحسن بطل لان العطف بأو (قوله) والثاني الى آخره (٢٦٠) اقلنا بهذا فلا نقرهما على دوام

التفريق بل ان تراصيا على ضم أحدهما الى الآخر استمر البيع والافسخ قاله الرافعي والمراد الضم ولو بغير بيع هكذا ظهر لي ثم اختلف محل بعد سقي الولد اللبأ (قوله) لكن يكره خالف أحمد رضي الله عنه فقال بالتحريم لنا قصة السبي الذي كان فيه امرأته لها بنت جميلة أصابها سائلة ابن الاكوع رضي الله عنه ثم أخذها النبي صلى الله عليه وسلم وبعث بها الى مكة ففدى بها ناسا من المسلمين ونظر فيه السبكي من حيث انها واقعة حال يتطرق لها الاحتمال من جهة انها أن تكون ماتت أو غير ذلك (قوله) بالنصب أي فهو من جملة الذي شرط في البيع \* (فصل باع خلاخ) \* (قوله) أي الشريك سيظهر لك حكمة التقيد بالشريك وهي البطلان في عبده وبعده مع الادن لكن لك أن تقول سلنا ولكنها خرجت وان كان الحكم البطلان (قوله) دونها في الثانية أي لانها على الخلاف في الثانية وأولى بالبطلان وكذا يقال في الثانية مع الثالثة وأما الثالثة والرابعة فوجه ما قاله ان في الرابعة خلاف الثالثة وأولى بالهبة ولذا قال الأئمة يتحصل من جملة الطرق خمسة أقوال الهبة فيما يملكه مطلقا عند مهام تلقا يصح في

سبب لمصيبة محققة أو متوهمة (ويحرم التفريق بين الام) الرقيقة (والولد) الرقيق الصغير (حتى يبرأ) لسبع سنين أو ثمان سنين تقريبا (وفي قول حتى يبلغ) قال صلى الله عليه وسلم من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة حسنة الترمذي وصححه الحاكم على شرط مسلم وسواء التفريق بالبيع والهبة والقسمة ونحوها ولا يحرم التفريق في العتق ولا في الوصية فلعل الموت يكون بعد انقضاء زمان التحريم ولو كانت الام رقيقة والولد حرا أو بالعكس فلا منع من بيع الرقيق منهما (واذا فرق بيع أو هبة بطلا في الاظهر) للبحر عن التسليم شرعا بالمنع من التفريق والثاني يقول المنع من التفريق لما فيه من الاضرار لا لخلل في البيع ولو فرق بعد البلوغ ببيع أو هبة صح قطعاً لكن يكره وقوله وفي قول موافق لما في الروضة كأصلها وفي المحرر في أحد الوجهين (ولا يصح بيع العربون) بفتح العين والراء وبضم العين واسكان الراء (بأن يشتري ويعطيه دراهم لتسكون من الثمن ان رضى بالسلعة والافهية) بالنصب روى أبو داود وغيره عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العربان أي بضم العين وسكون الراء لغة ثلاثة وعدم صحته لاشتماله على شرط الرد والهبة ان لم يرض بالسلعة وقد ذكره الرافعي في الشرح هشاً وبه على انه من قسم المناهي الاول وقد تمه في الروضة الى محله فكان ينبغى تقديمه هنا أيضاً وتقديم مسألة التفريق للبطلان فيها

\* (فصل باع) \* في صفقة واحدة (خلا وخرا أو عبده وحراً أو) عبده (وعبد غيره أو مشتركا بغير اذن الآخر) أي الشريك (صح) البيع (في ملكه) من الخل والعبد وحصته من المشترك وبطل في غيره (في الاظهر) اعطاء لكل منهما حكمه والثاني يبطل في الجميع تغليبا للحرام على الحلال قال الربيع واليه رجع الشافعي آخره والقولان بالاصالة في بيع عبده وعبد غيره وطردا في بقية الصور والهبة في الاولى ودونها في الثانية وفي الثالثة ودونها في الرابعة لما سياتي من التقدير في الاوليين مع فرض تغير الخلقة في الاولى ولما في الثالثة من الجهل بما يخص عبد البائع بخلاف ما يخصه من المشترك في الرابعة ولو أذن له الشريك في البيع صح بيعه جزماً بخلاف ما لو أذن له مالك العبد فانه لا يصح بيع العبد في الاظهر في شرح المهذب للجهل بما يخص كلاهما عند العقد والثاني يكفي بالعلم به بعد توزيع الثمن عليهما على قدر قيمتهما وسكت في الروضة كأصلها عن الترجيح في ذلك (فيختار المشتري) بناء على الهبة (ان جهل) كون بعض المبيع خيراً أو غيره

المشترك فقط يصح فيه وفي مسألة عبده وعبد غيره يصح فيها وفي المضموم الى الحرق قطع (قوله) بخلاف الخ أي فان التوزيع باعتبار مما ذكر الاجزاء وفي تلك باعتبار القيمة (قوله) للجهل انظر ما الفرق بين هذا وبين ما لو اتسنى اذن صاحب العبد حيث يصح في عبده نفسه مع وجود العلة ثم رأيت السبكي وجه البطلان في مثل بعناك عبداً بآلف فان الصفقة تتعدد بتعدد البائع وقد جهل كل مقدار الثمن وفيما لو باع وكيل عنهما الصفقة واحدة ولكن الاتحاد والتعدد انما هو بالنسبة لما يترتب عليها من الاحكام كالرد بالعيب أما الشرط فلان الوكيل قائم مقام الموكل فيما يشترط عليه كما يقوم مقامه في الرؤية فكأنه ما اذا اتصفا بحال الوكيل من عدم العلم لا تصح مباشرتها كملكه وكيهه ما لا يقال الجاهلة موجودة في عدم الاذن لا نقول تلك صفقة واحدة وهي موضع التفريق بخلاف الآتي

(قوله) فان علم متعلق بقوله وفيما يلزمه (قول) المتن فبحكمته الحمنه استنبط الاستنوى تخصيص الحكم بما اذا كان الذي لا يصح فيه له قيمة بأن يقصد والا يصح العقد بكل الثمن (قول) المتن وفي قول يجمعه ان كان المبيع مما ينقسم الثمن على أجزائه كالترك وجب القسط وان تقسط على قيمته كالعبد وجب المسمى لان التقسيط يوجب جهالة العقد (قول) المتن ولم ينفع في الاخر على المذهب لانتفاء على البطلان فبما سلف وهما الجمع بين الحلال والحرام والجهل حال العقد والطريق الثاني سوى بين الفساد الطارى قبل القبض وبين المقارن كما سرفنا بينهما في الرد بالعيب (قوله) وان لم يقبضه فان قبضه ففيها خلاف مرتب وأولى بعدم الانقضاء وان تلف بعد قبضه ففيه خلاف القبض غير التالف وأولى بعدم لكن هذه الاخيرة لا خيار فيها لتأكيد العقد بتلف البعض بعد القبض (قول) المتن في صفقة عبر المحرز بعدين مختلفي الحكم فورده عليه (٢٦١) مالو باع صاع حنطة وثوباً بصاع شعير ونحوه فانه يتخرج على القولين وكذا

لو باع عبدان في صفقة وشترط الخيار أو زيادته في أحدهما دون الآخر وقد سلم المؤلف من ذلك لكن رد عليه بيع شخص مشفوع وبصف فانه لا يتخرج على القولين كما رد عليهما معاً ما لو خلط ألقيت بألف لغيره وقال شاركتك على أحدهما وقرضت على الأخرى فانه يصح ولا يتخرج على هذا الخلاف قال السنوي عقب هذا ولو أن تحت فتقول هل لك في الاختلاف بعد ذكر العقد من معنى أم هو تكرار انتهى أقول وهذا الذي قاله أخيراً بصدك عن الاعتراض عليه في إيراد مسألة القراض والشركة على المحرز فتأمل وفي شرح الروض وانما قيدوا العقدان باختلاف حكمهما لبيان محل الخلاف فان المتقين كقراض وشركة يصح فهما جزمنا (قول) المتن صما كمالو باع شقصاً وسيفاً (قوله) باختلاف أسباب الفسخ الخ كاشتراط قبض رأس المال في السلم والتوقيت في الاجارة وغير ذلك قال السنوي لما كان في الحكم بالبطلان لاجل هذا التفريق قولان عبر عنهما بقولي تفريق الصفقة

بما ذكر بين الفسخ والاجارة تبعض الصفقة عليه وخياره على الفور كما قاله في المطلب فان علم ذلك فلا خيار له كالأشترى مع ما يعلم فيه وفيما يلزمه الخلاف الآتي من الحصة أو جميع الثمن وقبل يلزمه الجميع قطعاً لانه التزمه عاتياً بأن بعض المذكور لا يقبل العقد (فان أجاز) البيع (فحصته) أي المملوك له (من المسمى باعتبار قيمتهما) ويقتدر المحرر خلا وقيل عسيرا والخزرقية فاذا كانت قيمتهما ثلثمائة والمسمى مائة وخمسين وقيمة المملوك مائة فخصته من المسمى خمسون (وفي قول يجمعه) وكأنه بالاجارة رضى بجميع الثمن في مقابلة المملوك للبائع (ولا خيار للبائع) وان لم يجب له الا الحصة لتعديه حيث باع ما لا يملكه وطمع في ثمنه (ولو باع عبده بثلثي أحدهما قبل قبضه) انفسخ البيع فيه كما هو معلوم (ولم ينفسخ في الآخر على المذهب) وان لم يقبضه والطريق الثاني ينفسخ فيه في أحد القولين المحررين من القولين السابقين في بيع عبده وعبد غيره معاً (بل يتخير) المشتري بين الفسخ والاجارة (فان أجاز فبالحصة) من المسمى باعتبار قيمتهما (قطعا) وطرد أبو اسحاق المروزي في القولين أحدهما بجميع الثمن وضعف بالفرق بين ما اقترن بالعقد وبين ما حدث بعد صحة العقد مع توزيع الثمن فيه عليهما ابتداء (ولو جمع في صفقة مختلفي الحكم كالجارة وبيع أو اجارة و (سلم) كقوله بعثك عبدي وأجرتك داري سنة بكذا وكقوله أجرتك داري شهرا وبعثك صاع قمح في ذمتي سلماً بكذا (صحاحي الاظهر ويوزع المسمى على قيمتهما) أي قيمة الموهج من حيث الاجارة وقيمة المبيع أو السلم فيه والثاني بطلان لانه قد يعرض لاختلاف حكمهما باختلاف أسباب الفسخ والانقضاء وغير ذلك ما يقتضي فسخ أحدهما فحتاج الى التوزيع ويلزم الجهل عند العقد بما يخص كلا منهما من العوض وذلك محذور وأجيب بأنه لا محذور في ذلك ألا ترى انه يجوز بيع ثوب وشقص من دار في صفقة وان اختلفا في الشفعة واحتج الى التوزيع اللازم له ما ذكر (أو بيع ونكاح) كقوله زوجت بنتي وبعثك عبدا وهي في حجره (صحح النكاح وفي البيع والصدقات القولان) السابقان أظهرهما صحتهما ويوزع المسمى على قيمة المبيع ومهر المثل والثاني بطلانها ويجب مهر المثل وأعاد المصنف المسئلة في كتاب الصداق بإسقاط مما ذكره هنا (وتعدد الصفقة بتفصيل الثمن كبعثك ذابكذا وذابكذا) فيقبل فیهما وله رد أحدهما بالعيب (وتعدد البائع) نحو بعثك هذا بكذا فيقبل منهما وله رد نصيب أحدهما بالعيب (وكذا يتعدد المشتري) نحو بعثك

٦٦ ل ل (قوله) عبدا خرج ما لو قال زوجت بنتي وبعثك عبدي بكذا فانه ينبنى على القولين فيما لو كان لكل شخص عبد فباع عبدهم رجل ثمن واحد باذنه فان أبطلنا البيع وهو الأصح صح النكاح هنا بمهر المثل وان صححناه كان في مسئلتنا القولان المذكوران هنا (قول) المتن صح النكاح وذلك لانه لا يفسد بفساد الصداق فرجع القولان للصدقات والبيع (قول) المتن وتعدد الصفقة الخ لما كان الخلاف السابق في الفصل عند اتحاد الصفقة دون التعدد شرع في بيان ما له الاتحاد والتعدد لاجل ذلك ولما يترتب عليه من الرد بالعيب وغيره (قوله) فيقبل فیهما أي ولو من غير تفصيل لان القبول يخط على الإيجاب وقوله الآتي فيقبلان لواحد هما فقط لم يصح كذا في الروضة وشرح المذهب هنا وقد ظاهراً ذلك الاذرعى وغيره ونقل عن جمع كثير من اصحاب الحق انه في شرح المذهب صححنا في غير هذا الباب والمسئلة مبسطة في شرح الروض والقوت وغيرهما وكذا القول في مسألة تعاد البائع اذا قبل المشتري من أحدهما فقط بما يخص نصيبه



(قوله) فيقبلان قول أحدهما نصه لم يصح واختار ابن الرقعة بعبارة ثالثة الصحة اذ لو توقفت صحة قبول أحدهما على قبول الآخر لم يصح العقد وفي شرح الروض لو قبل من بيا ولم يطل الفصل صلح انتهى \* (باب الخيار) \* (قوله) المتن في أنواع البيع دخل فيه الاقالة وبيع الاب لطفه وعكسه وكذا قسمة الردنم لا خيار في الحوالة ولا في غير قسمة الردوان جعلناهما بيعا ولا في بيع العبد من نفسه (قوله) المتن كالصرف هو النقد بالنقد (قوله) ما لم يتفرقا أي من مكانهما بدليل قصة ابن عمر راوى الخبر (قوله) ولو كان معطوفاً لمعني على العطف ان الخيار ثابت لهما في مدة انتفاء التفرق أو مدة انتفاء قول أحدهما للآخر اختريف يقتضي ثبوته في الاولى وان (٢٦٢) انتفت الحالة الثانية بأن قال أحدهما

هذا بكذا فيقبلان (في الاظهر) كالبايع والثاني لالان المشتري بان على الايجاب السابق فالنظر الى من صدر منه الايجاب ولو في أحد المشتريين نصيبه من الثمن فعلى الاول يجب على البايع أن يسلمه قسطه من المبيع كما يسلم المشاع وعلى الثاني لا يجب حتى يوفي الآخر نصيبه كما لو اتفعا المشتري لثبوت حق الحبس (ولو وكلاه أو وكلهما) في البيع أو الشراء (فالاصح اعتبار الوكيل) في اتحاد الصفقة وتعددها تعلق أحكام العقده كروية المبيع وثبوت خيار المجلس وغير ذلك والثاني اعتبار الموكل لان الملك له وصححه في المحرر في أكثر نسخه كما قاله في الدقائق بعبارة تصحح الوجيز ونقل في الشرحين تصحح الاول عن الأكثرين ولو خرج ما اشتراه من وكيل عن اثنين أو من وكيلين عن واحد معيا فعلى الاول له رد نصفه في الصورة الثانية دون الاولى وعلى الثاني ينعكس الحكم ولو خرج ما اشتراه وكيل عن اثنين أو وكيلان عن واحد معيا فعلى الاول للموكل الواحد رد نصفه وليس لاحد الموكلين رد نصفه وعلى الثاني ينعكس الحكم

#### \* (باب الخيار) \*

هو شامل لخيار المجلس وخيار الشرط وخيار العيب وستأتي الثلاثة (ثبت خيار المجلس في أنواع البيع كالصرف و) بيع (الطعام بطعام والسلم والتولية والتشريك و صلح المعاوضة) قال صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما للآخر اخترت رواه الشيخان ويقول قال في شرح المذهب منصوب بأو بتقدير الا أن أو الى أن ولو كان معطوفاً لكان محذورا وما قال أو يقل وسيأتي السلم وما بعده وتقدم ما قبله واحترز بكرا للمعاوضة عن صلح الخطيطة فليس يبيع ولا خيار في غير البيع كما سيأتي (ولو اشتري من يعتق عليه) من أصوله أو فروعه بخيار فيه على خلاف الملك (فان قلنا الملك في زمن الخيار للبائع أو موقوف فلهما الخيار) كما هو الاصل (وان قلنا للمشتري تخير البائع دونه) لثلايته من ازالة الملك وهذه أقوال سيأتي توجيها في خيار الشرط أظهرها الثاني فيكون الاظهر في شراء من يعتق عليه ثبوت الخيار لهما ولا يحكم بعقده على كل قول حتى يلزم العقد فثبت ان يعتق من حين الشراء ولو باع العبد من نفسه في ثبوت الخيار وجهان رجع في الشرح الصغير وشرح المذهب النفي (ولا خيار في البراء والنكاح والهبة بلا ثواب) لانها ليست بيعا والحديث ورد في البيع (وكذا ذات الثواب والشفعة والاجارة والمساقاة والصدان في الاصح) في المسائل الخمس لانها لا تسمى بيعا والثاني ثبت فيها لان الهبة بثواب في المعنى بيع والشفيع في معنى

للآخر اختريف ثبوته في الثانية وان انتفت الاولى بأن تفرقا والتخلص منهما بما قال النووي رحمه الله هكذا اظهر لي في فهم هذا المثل قلنا مل (قوله) واحترز الخ هو مسلم لكن عبارته شاملة للصلح على المنفعة والصلح عن الدم ولا خيار فهما ويحجب عن الاولى بانه اجارة وأتوفاً قال في أنواع البيع (قوله) فليس يبيع بل هو ابراء ان كان في دين وهبة ان كان في عين وكل منهما لا خيار فيه (قوله) المتن فلهما الخيار عبارة الاسنوي لوجود المقضي له بلامانع (قوله) المتن وان قلنا للمشتري الخ لو كان الخيار لهما ثم أزمه البائع فينبغي أن يقطع خيار المشتري لان الملك صار له (قوله) كيلا يتمكن الخ عبارة غيره لان مقضي ملكه أن لا يتمكن من ازالته وان ترتب عليه العتق فلما تعذر الثاني بقي الاول (قوله) من حيث الشراء هو مشكل اذا جعلنا الملك للبائع وحده (قوله) لانها ليست بيعا أي ولا ملا معنى الخيار في الهبة والبراء لان دفع الغبن الذي هو حكمة ثبوت الخيار مفقود فهما وكذا النكاح لانه لا يصدر في الغالب الا بعد تأمل واختياط وكذا الاختيار في كل عقد جاز من الطرفين أو أحدهما لان جوازه

معن عن الخيار (قوله) المتن وكذا ذات الثواب قال السبكي أي مع الحكم بأها هبة وانما يكون ذلك على القول الضعيف انتهى المشتري أي ويكون من القبض بخلاف ما اذا قلنا انها يبيع فانه يكون من العقد (قوله) لانها لا تسمى بيعا وأيضا ثبوته في الشفعة يكون من أحد الطرفين فبعد والاجارة عقد غرر والخيار غرر فلا يضمن اليه والمساقاة كالاجارة والصدان تابع للنكاح (قوله) والثاني ثبت الخ اعلم ان الشفع لا بد في ملكه بعد الاخذ من اعطاء الثمن أو رضا المشتري بدمته أو حكم الحاكم قال الاسنوي يجب أن يكون فرض الخلاف بعد واحد منها والا فلا الرد قطعاً (قوله) والشفيع أي أما المشتري فلا خيار له قطعاً ولذا انجبه منع الخيار فيها لانه يعد ثبوت خيار المجلس في أحد الطرفين دون الآخر (قوله) والصدان عقد عوض أي فهو مستقل لا تابع

(قوله) على الأصح مقابله في الخلع يقول بثبوت الخيار الزوج فقط فاذا فسخ وقع الطلاق رجعيا وسقط العوض (قوله) كالمسلم الفرق بينهما عسر (قول) المتبأن يختارا لزومه من صيغ ذلك أبطلنا الخيارا وأفسدناه (قوله) وبقي الحق الخ أي كافي خيار الشرط (قول) المتن بينهما حرج التفرق بالروح وهو الموت (٢٦٣) ————— كما سيأتي (قول) المتن العرف أي لانه نص للشارع ولا هل اللغة (قول) المتن

فالأصح انتقاله أي قياسا على خيار الشرط والعيب (قوله) فهما الضمير فيه يرجع للنصوص ومقابله (قوله) ولكل من المتبايعين نوطته لما بعده \* فرع \* لو اتفقا على التفرق والفسخ واختلعا في السابق قال بعض الشارحين من سبق يدعوى الفسخ قبل قوله وان سبق يدعوى التفرق أو تساوى في دعوى الفسخ والتفرق صدق السابق للفسخ (قوله) لموافقته للأصل ولم يخرجوا الأولى عند طول الزمن على تعارض الأصل والظاهر خلافا للبحث الرفعي رحمه الله ولا تظر وفي الثانية إلى كون مدعى الفسخ أدري بتصرفه خلافا لوجه مرجوح صححه الماوردي

\* (فصل في خيار الشرط) \* (قوله) على الآخر الخ دفع لما قيل عبارته لا تفيد من يشترط الخيار له (قوله) كربوى وسلم الأول يشترط فيه القبض من الطرفين والثاني من أحدهما واعلم انه لا يجوز شرطه في الشفعة والحوالة وعوض الخلع بلا خلاف ولا في الهبة بثواب والاجارة وان ثبت فهما خيار المجلس سبكي (قول) المتن لا تريد الخ أي لان الأصل امتناعه لكونه مخالفا لوضع البيع فانه يمنع نقل الملك أو لزومه والثلاث قد وردت فبقى ما عداها على الأصل واعلم ان الأصل في كون الثلاث هبة قريبة مغفرة قوله تعالى ولا تسموها بسوء فإخذكم عذاب قريب فقهرها

المشتري له الرد بالعيب والاجارة بيع للمنافع والمساواة قريب منها والصداد عقد عوض فان فسخ وجب مهر المثل ومثله عوض الخلع فلا خيار فيه ولا في الحوالة على الأصح قال القفال وطائفة الخلاف في الاجارة في اجارة العين وأما اجارة المدة فثبت فيها الخيار قطعا كالمسلم (ويقطع) الخيار (بالخيار بأن يختارا لزومه) أي العقد بهذا اللفظ أو نحوه كأمضيته أو أزمسناه أو أجزناه (فلو اختار أحدهما) لزومه (سقط حقه) من الخيار (وبقي) الحق فيه (للاخر) ولو قال أحدهما للاخر اختر سقط خياره لتضمنه الرضا بالزوم ويدل عليه الحديث السابق وبقي خيار الآخر ولو اختار أحدهما لزوم العقد والآخر فسخه قدم الفسخ (و) يقطع الخيار أيضا (بالتفرق بينهما) للحديث السابق ويحصل المراد منه بمفارقة أحدهما الآخر وكان ابن عمر راوى الحديث اذا بايع فارقي صاحبه رواه البخاري وروى مسلم قام بمشي هبته ثم رجع (فلو طال مكثهما أو قاما وتماشيا منازل دام خيارهما) وان زادت المدة على ثلاثة أيام وقيل يقطع بالزيادة عليها لانها نهاية الخيار المشروط شرعا (وبعتبر في التفرق العرف) خايعة الناس تفرقا يلزم به العقد فان كانا في دار صغيرة فالتفرق بأن يخرج أحدهما منها أو يصعد سطحها أو كبيرة فبأن ينتقل أحدهما من محنها إلى صفقتها أو بيت من بيوتها أو في صحراء أو سوق فبأن يولى أحدهما ظهره ويمشي قليلا (ولو مات) أحدهما (في المجلس أو جثا) فالأصح انتقاله (أي الخيار إلى الوارث والولي) ويتولى الولي ما فيه المصلحة من الفسخ والاجارة فان كانا في المجلس فواضع أو غائب عنهما وبلغهما الخبر امتد الخيار لهما امتداد مجلس بلوغ الخبر وقيل لا يمتد بل يكون على الفور ومقابل الأصح سقوط الخيار لان مفارقة الحياة أولى به من مفارقة المكان وفي معناها مفارقة العقل لسقوط التكليف بها وعبر في الروضة في مسئلة الموت بالظاهر وهو موصوف ومقابله مخرج فيصع التعبير فهما بالأصح تغليا للمقابل كما يصح بالظاهر تغليا للنصوص ولكل من المتبايعين فسخ البيع قبل لزومه (ولو تازعا في التفرق أو الفسخ قبله) أي قبل التفرق بأن جا معا وادعى أحدهما التفرق قبل المجيء وأنكره الآخر لفسخ أو اتفقا على التفرق وادعى أحدهما الفسخ قبله وأنكره الآخر (صدق الثاني) بينهما لموافقته للأصل

\* (فصل لهما) \* أي لكل من المتبايعين (ولا أحدهما شرط الخيار) على الآخر المدة الآتية (في أنواع البيع) لما سيأتي (الا ان يشترط) في بعضها (القبض في المجلس كربوى وسلم) فلا يجوز شرط الخيار فيه والا أدى إلى بقاء علقته فيه بعد التفرق والقصد منه ان يتفرقا ولا علقه بينهما (وانما يجوز في مدة معلومة لا تزيد على ثلاثة أيام) فلو كانت مجهولة أو زائدة على ثلاثة بطل العقد والأصل في ذلك حديث الشيخين عن ابن عمر قال ذكر رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم انه يتخذه في البيوع فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من بايعت قتل له لاخلابة رواه البيهقي وابن ماجة بإسناد حسن كما قاله في شرح المذهب بلفظ اذا بايعت قتل لاخلابة ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال وفي رواية الدارقطني عن عمر بن الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم عهدة ثلاثة أيام وسمى

فقال تمتعوا في داركم ثلاثة أيام قال الاسنوي وانما لم يخرج الزيادة على تفرق الصفقة لان الجمع هنا بين ما يجوز وما لا يجوز في الشرط والشروط الفاسدة مبطله للعقد

بأنه لا بد من المصلحة التي من الشئ والمخلص منه (قول) المثلث من العقد أي لأن مدة الخيار ملحقة بالعقد فكانت من حقه  
 لا جمل \* تنبيه \* لو انقضت الثلاث المشروطة وهما جالسان انقضى خيار (٢٦٤) الشرط وبقي خيار المجلس (قوله) لأن

الظاهر الخ على أن خيارين  
 مما ثلاث لا يجتمعان وهذه العلة ضعيفة  
 (قوله) وعورض الخ وأيضا قنوت  
 الخيار وانما حصل بالشرط والشرط  
 وجد في العقد (قوله) على الأول أي  
 أما على الثاني فلا اشكال في كونها من  
 وقت التفرق (قوله) وتدخل الليلة  
 الخ قيل قضية هذه العلة انه لو كان العقد  
 وقت الفجر وشرط ثلاثة أيام لا تدخل  
 الليلة الاخيرة (قوله) أي غروب  
 الشمس الخ قضية هذا انه لو شرط في هذا  
 الوقت ثلاثة أيام لا تدخل الليلة الاخيرة  
 اذا لزم ضرورة لها وقد تعرض لذلك في  
 المهمات وقال بخلاف نظيره في مع  
 الخ (قوله) لاجنبى يستنى الوكيل  
 ليس له أن يشرط الخيار لنفسه  
 وموكله (قول) المستن والاطهر الخ  
 وجه هذا القول ان الخيار اذا كان  
 لاحدهما فهو انصرف في المبيع ونفوذ  
 التصرف علامة على الملك فان كان لهما  
 فقد استويا في التصرف فتوقفنا بالحكم  
 بالملك (قوله) لتام البيع أي وثبوت  
 الخيار فيه لا يمنع الملك خيار العيب وعلى  
 هذا يحصل الملك مع آخر اللفظ أو عقبه  
 مترتبة عليه وفي نظائره خلاف حكاة  
 الراغب رحمه الله في باب الظهار (قوله)  
 له فوذ تصرفاته عليه غيره باستصحاب  
 ما كان (قوله) وكونه الضمير فيه يرجع  
 الى قوله خيار (قوله) وينبنى على

الرجل في هذه الرواية حبان ابن منقذ بنفع المهمة وبالموحددة وفي الرواية التي قبلها منقذ والدة  
 بالمجة وخلافة بكسر الخاء المجة وبالموحددة قال في شرح المذهب وهي الغن والخديعة وفي الروضة  
 كأصلها اشهر في الشرع ان قول لا خلافة عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة أيام والواقعة في الحديث  
 الاشتراط من المشتري وقين عليه الاشتراط من البائع ويصدق ذلك باشتراطهما معا (وتحسب)  
 أي المدة المشروطة من الثلاثة فادونها (من العقد) الواقع فيه الشرط (وقيل من التفرق)  
 شرط في العقد أو بعده لأن الظاهر أن الشارط يقصد بالشرط زيادة على ما يفيد المجلس وعورض  
 بأن اعتبار التفرق يورث جهالة الجهل بوقته ولو شرطت المدة على الأول من وقت التفرق بطل العقد  
 وعلى الثاني من وقت العقد مع الشرط لتصریح المقصود ولو شرط الخيار بعد العقد وقبل التفرق  
 حسبت المدة على الأول من وقت الشرط ومثل التفرق فيما ذكر فيه الخيار ولو شرط في العقد الخيار  
 من الغد بطل العقد والا لادى الى جوازه بعد لزومه ولو شرط لاحد العاقدين يوم وللاخر يومان أو  
 ثلاثة جاز في اليوم قال في شرح المذهب ان كان العقد نصف النهار ثبت الخيار الى ان يتصف  
 النهار من اليوم الثاني وتدخل الليلة في حكم الخيار للضرورة وان كان العقد في الليل ثبت الخيار الى  
 غروب الشمس من اليوم المتصل بذلك الليل قاله المتولى وغيره ولو شرط الخيار لاجنبى جاز في الاظهر  
 لأن الحاجة قد تدعو الى ذلك ككون الاجنبى أعرف بالمبيع وسواء شرطه لواحد أم شرطه أحدهما  
 لواحد والآخر ليس للشارط خيار في الاظهر إلا أن يموت الاجنبى في زمن الخيار فيثبت له الآن  
 في الاصح وليس للوكيل في البيع شرط الخيار للمشتري ولا للوكيل في الشراء شرط الخيار للبائع فان  
 خالف بطل العقد وللوكيل بالبيع أو الشراء شرط الخيار للموكل وقيل لا وطرد في شرطه الخيار لنفسه  
 فان جوزناه أو أذن له فيه صريحا ثبت له الخيار وقول المصنف في أنواع البيع مخرج لما تقدم في خيار  
 المجلس فيه جزم أو على الاصح فلا يجوز شرط الخيار في غير الشفعة منه ولا تصرف فيها ولا يجوز في شراء  
 من يعتق عليه شرط الخيار لنفسه بخلاف شرطه للبائع أو لكلهما على وزان ما تقدم في خيار المجلس  
 وعلى وزانه أيضا في بيع العبد من نفسه لا يجوز شرط الخيار فيه وقضية عدم الجواز فيما ذكرناه لو  
 شرط بطل العقد \* تنبيه \* على وزان ما تقدم في خيار المجلس بقطع خيار الشرط باختيار من شرطه منهما  
 أو من أحدهما لزوم العقد وبانقضاء المدة المشروطة ولومات أحدهما أو جرح قبل انقضاءها انتقل  
 الخيار الى الوارث أو الولي ولن شرط الخيار الفسخ قبل انقضاء المدة ولو تازعا في انقضائها أو  
 في الفسخ قبله صدق الثاني بيمينه (والاظهر انه ان كان الخيار) المشروط (للبائع فملك المبيع)  
 في زمن الخيار (له وان كان للمشتري فله) أي الملك (وان كان لهما فموقوف) أي الملك (فان تم  
 البيع بان انه) أي الملك (للمشتري من حين العقد والاف للبائع) وكأنه لم يخرج عن ملكه والثاني  
 الملك للمشتري مطلقا التمام البيع له بالايجاب والقبول والثالث للبائع مطلقا لنفوذ تصرفاته فيه  
 والخلاف جار في خيار المجلس كما تقدم وكونه لاحدهما بأن يختار الآخر لزوم العقد وحيث حكم بملك  
 المبيع لاحدهما حكم بملك الثمن للآخر وحيث توقف فيه توقف في الثمن وينبنى على الخلاف كسب  
 المبيع العبد أو الامة في زمن الخيار فان تم البيع فهو للمشتري ان قلنا الملك له أو موقوف وان قلنا للبائع  
 فهو له وقيل للمشتري وان فسخ البيع فهو للبائع ان قلنا الملك له أو موقوف وان قلنا للمشتري فهو له وقيل

الخلاف من جملة ما بنى على ذلك أيضا النفقة لـ كن ان قلنا موقوف قال ابن الجوزي فعليهما ونازع ابن الرفعة وقال ينبغي  
 الوقف كما في نفقة الموصى به بعد الموت وقبل القبول

(قول) المتن ويحصل الفسخ الح لو قال البائع لا أبيع حتى تزيد في الثمن أو تجعله فيما لو كان مؤجلا فامتنع المشتري أو قال المشتري لا أشتري حتى تقبض الثمن أو تجعله فيما لو كان حالا فامتنع البائع كان ذلك فسخا حكاه الرافعي عن الصمري وأقره (قول) المتن ووطء البائع بخلاف الرجعة لا تحصل به لأن الملك يحصل بالفعل كالسبي والاختطاب والهدية (قوله) والثاني ما يكتب في الفسخ بذلك ويقول لابد من الصريح أو مافي معناه كالوطء والاعتاق (قوله) وهو نافذ الخ أي والغرض ما سلف من أن الخيار لهما أو للبائع (قوله) فهو حلال أن قلنا الملك للبائع عبارة السبكي أن كان الخيار لهما (٢٦٥) أو للبائع حل الوطء للبائع في الأصح وقيل لا وقيل ينبت على الملك انتهى والذي في الرافعي يوافق

كلام الشارح وكذا الذي في الروضة (قوله) صحيحة ظاهر منيعه أنها صحيحة وإن قلنا الملك للمشتري (قوله) وهما الخ اقتضى هذا أن البيع إذا كان الخيار له لا يصح وكذا عبارة السبكي يصح البيع إذا باع باذن البائع وإذا باع له والا فلا وفي شرح الارشاد وشرح المنهجي خلاف هذا ثم راجعت الروضة وأصلها فرأيت الذي فهمهما كالصريح فيما قاله الشارح وهو ظاهر لضعف ملكه (قوله) والأصح الخ الخلاف جار في الهبة والرهن غير المقبوضين

\* (فصل في خيار العيب) \* (قول) المتن للمشتري الخيار الخ \* تنبيه \* قال في شرح الروض يجب عليه اعلام المشتري بالعيب وإن لم يكن العيب مثبتا للخيار قال الأذري وقضية كلامهم أنه لابد من التعيين ولا يكفي فيه جميع العيوب ثم رأيت في القوت قال الامام الضابط فيما يحرم كتمان أن من علم شيئا ثبت الخيار فأخفاه أو سعى في تدليس فيه فقد فعل محرما وإن لم يكن الشيء مثبتا للخيار فترك التعرض له لا يكون من التدليس المحرم انتهى ثم لو باع ولم يعلم ثم أعلمه هل يخرج بذلك من ظلامة المشتري هو محتمل \* فرع \* قال الشيخ عز الدين لو كان

للبائع وفي معنى الكسب اللبن والبيض والتمر ومهر الجارية الموطوءة شبهة (ويحصل الفسخ والاجازة) أي كل منهما في زمن الخيار (بلفظ يدل عليهما) ففي الفسخ (كفسخ البيع ورفعته واسترجعت المبيع) ورددت الثمن (وفي الاجازة أجرته) أي المبيع (وأفضيته) وأزمته ونحو ذلك (وطء البائع) المبيع (واعتاقه) أياه في زمن الخيار المشروط له أو لهما (فسخ) للبيع (وكذا بيعه واجارته وتزويجه) للبيع في زمن الخيار المذكور فسخ للبيع (في الأصح) لاشعارها بعدم البقاء عليه والثاني ما يكتب في الفسخ بذلك وفي وجه أن الوطء ليس بفسخ ولا خلاف في الاعتاق وهو نافذ على كل قول من أقوال الملك بخلاف الوطء فهو حلال للبائع أن قلنا الملك له والا فحرام وعقد البيع وما عطف عليه بناء على أنها فسخ صحيحة وقيل لا بعد أن يحصل بالشيء الواحد الفسخ والعقد جميعا (والأصح أن هذه التصرفات) الوطء وما بعده (من المشتري) في زمن الخيار المشروط له أو لهما (اجازة) للشراء لاشعارها بالبقاء عليه والثاني ما يكتب في الاجازة بذلك ومستلثا الاجارة والتزويج ذكرهما في الوجيز وخلاعهما الروضة كأصلها وهما ومثله البيع غير صحيحة قطعاً والاعتاق فيما إذا كان الخيار للمشتري نافذ على جميع أقوال الملك وفيما إذا كان الخيار لهما غير نافذ أن قلنا الملك للبائع أو للمشتري وإن تم البيع في الأصح صيانة لحق البائع عن الإبطال وإن قلنا الملك موقوف فإن تم البيع نفذ العتق والأفلا والوطء فيما إذا كان الخيار لهما حرام قطعاً وفيما إذا كان للمشتري وحده حلال أن قلنا الملك له والأفلام (و) الأصح (أن العرض) للبيع (على البيع والتوكيل فيه) في زمن الخيار المشروط (ليس فسخاً من البائع ولا اجازة من المشتري) والثاني أن ذلك فسخ واجازة منهما لاشعاره من البائع بعدم البقاء على البيع ومن المشتري بالبقاء عليه والأول يمنع اشعاره بذلك ويقول يحفل معه التردد في الفسخ والاجازة

\* (فصل للمشتري الخيار) \* في رد المبيع (يظهر ورعيب قديم) بالنسبة إلى القبض فيصدق بالحادث قبله بعد العقد كسبائي (تخصاً رقيق) بالمدحوب ذكره لنقصه المقفوت للغرض من الفعل فإنه يصلح لما لا يصلح له الخصى والمحبوب وإن زادت قيمتهما باعتبار آخر أو الخصاء في الهبة عيب أيضاً قاله الجرجاني في شافيه (وزناه وسرقته وبقائه) أي بكل منهما وإن لم يتكرر لنقص القيمة بذلك ذكرنا كان أو أنثى واستثنى الهروي في الاشراف الصغير (وبوله بالغراش) في غيراً وأنه مع اعتياده ذلك لنقص القيمة ذكرنا كان أو أنثى أم في الصغيرة فلا قدره في التهذيب عمادون سبع سنين وقيل لا يعتبر الاعياد (وبخره) وهو الناضج عن تغيير المعدة لنقص القيمة به ذكرنا كان أو أنثى أم تغير الفم لعلم

٦٧ ل الغزل ككنا ومشاقا فان باع ممن يخفى عليه ذلك وجب اعلامه والا فلا قلت ويدل ما سلف عن شرح الروض قولهم يجب الاعلام بالغبن في المراجعة مع ان الغبن لا خيار به وأيضا تلطج ثوب العبد بالداد والعلف وارسال الزنبر على الضرر كلها لا خيار بها وجواز اخفاء مشكل فان ضرر غير ما يرتفع بالخيار بخلاف ضررها (قوله) كسبائي أي فالذي يأتي قرينة على كشف مراده هنا ثم دليل هذا في العيب القارن الاجماع وماروت عائشة رضي الله عنها أن رجلا اشاع غلاما فاقام عنده ثم وجده عيا فخاصم بانه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فردّه عليه رواه الامام أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجة ولأن المشتري لم يبدل المال الا في مقابلة العيب (قول) المتن تخصصاً رقيق لو قال كالحصاء كان أولى (قول) المتن وزناه الخ أي وإن تاب من كل وأقيم عليه الحد (قوله) أم تغير الفم الخ لم يقل أم الناضج من تغير الفم إشارة الى ما قاله صاحب ذخائر انه لا يسمى بخيرا

(قول) المستفاد من إجماع الدابة هو مصدر رجعت الدابة بالفتح جاحا وجوحا فهي جوح (قوله) بالجر الظاهر أنه عطف على خصاء فان قيل لم يبق شيء غير هذا فكيف يكون مدخول الكاف قلت بالنظر إلى ما في ذهن السامع من الأفراد المتوهمه وان لم تصح في الخارج (قول) المتن يفوت به يرجع إلى قوله ينقص العين وقوله ينقص العين أي وان لم ينقص القيمة كالخصاء وأما عكسه فكثير (٢٦٦) كالزنا والسرقه وما أشبه ذلك

(قوله) واحترز الخ قضية صنيعه ان قول المتن يفوت به غرض راجع للأول وان ما بعده راجع للقيمة فأما رجوع فوات الغرض إلى العين خاصة فواضح وأما الذي بعده فالظاهر رجوعه إلى كل منهما فإثاله في القيمة مذكور الشارح رحمه الله وفي العين قلع الأسنان في الكبير وأما يباح شعر الرأس فيه فهو من القسم الأول وقد يقال مسألة الثبوت من زوال العين أيضا (قول) المتن فلا خيار أي لانه من ضمانه فكذا جزؤه وصفته نعم لو كان في زمن الخيار للبائع فالمجبه ثبوت الخيار به للمشتري لانه لو تلف الآن انفسخ العقد (قول) المتن بجناية سابقة مثل ذلك اقتضاها البكر بالعقد السابق وجلده المؤثر فيه لمعصية سابقة (قوله) لسكونه أي المبيع (قوله) من الثمن اعلمه حال (قوله) المقطوع به يريد أن في المسئلة طريقين حاكية لوجهي الردة الآتين وقاطعة بأنه من ضمان المشتري وهي الأشهر (قوله) أنقص إليه الضمير فيه يرجع إلى الموت (قول) المتن في الأصح هو نظير الخلاف المتقدم في مسألة القطع بالجناية الا ان الحكم لسكونه من ضمان البائع يوجب هناك الرد بالعيب وهنا الفسخ والرجوع بالثمن ولكونه من ضمان المشتري يوجب الرجوع بالارثن

الاسنان فلا زواله بالتنظيف (ومثاله) على خلاف العادة بأن يكون مستحكما لنقص القيمة به ذكر **كان** أو أنى أما الصنان لعارض عرق أو حركة غيفة أو اجتماع وسخ فلا (وجامح الدابة) بالكسر أي امتاعها على راحها (وعضها) وريحها لنقص القيمة بذلك (وكل ما) بالجر (ينقص العين) بضم القاف مع فتح الياء بضبط المصنف (أو القيمة نقضا يفوت به غرض صحيح اذا غلب في جنس المبيع عدمه) عطف هذا الضابط للعيب على ما ذكره من الأمثلة للإشارة إلى انه لا مطمع في استيعابها واحترز بقوله يفوت به غرض صحيح عما لو بان قطع قلقة صغيرة من فخذه أو ساقه لا تورث شيئا ولا تقوت غرضا فانه لا رد بذلك وبقوله اذا غلب إلى آخره عن الثبوت في الامة فانها تنقص القيمة ولا رد بها لانه ليس الغالب في الامعاء عدمها (سواء) في ثبوت الخيار (قارن) العيب (العقد) بأن كان موجودا قبله وذلك ظاهر (أم حدث) بعده (قبل القبض) للمبيع لأن المبيع حينئذ من ضمان البائع (ولو حدث) العيب (بعده) أي بعد القبض (فلا خيار) في الرد به (الا أن يستند إلى سبب متقدم) على القبض (كقطعه) أي المبيع العبد أو الامة (بجناية) أو سرقه (سابقة) على القبض جهلها المشتري (فثبت) له (الرد) بذلك (في الأصح) لانه لتقدم سببه كالتقدم والثاني لا يثبت الرد به لكونه من ضمان المشتري لكن يثبت به الارش وهو ما بين قيمته مستحق القطع وغير مستحقه من الثمن فان كان المشتري عالما بالحال فلا رد له به جزما ولا ارش (بخلاف موته) أي المبيع (بمرض سابق) على القبض جهلها المشتري فلا يثبت به لازم الرد المتعذر من استرجاع الثمن (في الأصح) المقطوع به لأن المرض يزاد شيئا فشيئا إلى الموت فلم يحصل بالسابق والثاني يقول السابق أفضى إليه فكأنه سبق أيضا فيفسخ البيع قبل الموت وعلى الأول للمشتري ارش المرض وهو ما بين قيمة المبيع صحيحا ومريضاً من الثمن فان كان المشتري عالما بالمرض فلا شيء له جزما (ولو قبل) المبيع (رداً سابقة) على القبض جهلها المشتري (ضمنه البائع في الأصح) بجميع الثمن لأن قتله لتقدم سببه كالتقدم فيفسخ البيع فيه قبل القتل والثاني لا يضمنه البائع ولكن تعلق القتل به عيب يثبت به الارش وهو ما بين قيمته مستحق القتل وغير مستحقه من الثمن فان كان المشتري عالما بالحال فلا شيء له جزما وينبغي على الخلاف في المسئلة مؤنة التجهيز والدفن فهي في الأصح على المشتري في الأولى وعلى البائع في الثانية ولو أخر المصنف عبارة الأولى عن الثانية لاستغنى عن التأويل السابق (ولو باع) حيواناً أو غيره (بشرط براءته من العيوب) في المبيع (فلا ظهر أنه يبرأ من عيب باطن بالحيوان لم يعلمه دون غيره) أي دون غير العيب المذكور من العيوب فلا يبرأ من عيب غير الحيوان كالعقار والشاب مطلقاً ولا عن عيب ظاهر بالحيوان علمه أولاً ولا عن عيب باطن بالحيوان علمه والثاني يبرأ من كل عيب عملاً بالشرط والثالث لا يبرأ من عيب ما للجهل بالبراءته وهو القياس وانما خرج عنه على الأول صورة من الحيوان لساوياً مالك في الموطأ وصححه البيهقي أن ابن عمر يبيع عبد الله بشاة ثمانية درهم بالبراءة فقال له المشتري بهداء لم تسمعه لي فاختصما إلى عثمان فقصى على ابن عمر أن يحلف لعبد الله بهداء يعلمه فأبى أن يحلف وارجح العبد فباعه بألف وخمسمائة

في الموضوعين (قوله) مطلقاً أي ظاهراً أو باطناً علمه أو جهله (قوله) عملاً بالشرط به قال أبو حنيفة رحمه الله ووجهه في أصحائنا بأن خيار العيب انما ثبت لاقتضاء مطلق العقد السلامة فإذا صرح بالبراءة فقد ارتفع الإطلاق



(قوله) وقال الخ يريد أن هذا قياس معارضة للقياس السابق فتمسك به الشافعي رضي الله عنه لأنه اعتضد بموافقة اجتهد عثمان رضي الله عنه خروجه الشافعي رضي الله عنه من النهي (٢٦٧) عن بيع وشروط لما ذكره \* فائدة \* لو قال بشرط أن لا ترد جري فيه الخلاف المذكور ولو قال

أعلمك أن به جميع العيوب فهو كشرط البراءة أيضا لأن ما لا يمكن معانيته منها لا يكفي ذكره مجعلا وما يمكن لا تغني تسميته (قوله) يقتضي في العينة الخ يعني أنه يأكل في حال صحته وفي حال مرضه فلا يمتد إلى معرفة مرضه اذ لو كان من شأنه ترك الأكل حال المرض لكان الحال بيننا (قوله) باسئثار القضية أي بأنه مؤكدا يقتضيه الحال من السلامة غالبا (قوله) بين العينة قيل إن ابن عمر خالف في ذلك فلا ينهض الإجماع (قول) المتن الرد بالعيب أي لا يمنع على القول الأول الرد عما حدث ولو باطنا ولا على القول الثاني (قوله) لم يصح في الأصح والثاني يصح بطريق التبع وإن أفرد الحادث فهو أولى بالبطالان (قوله) أو تلف الثوب أي بآفة أو باتلاف البائع أو المشتري أو غيرهما (قول) المتن أو اعتقه قيل هو هلاله شرعي فلو مثل به لاستقام فرع \* لو أحرم بائع الصيد في الرد عليه بالعيب نظر لانه اتلاف (قوله) أو اشترى من يعتق عليه عبارة المصنف لا تشمل هذه ثم الذي رجحه السبكي في المستثنى الرجوع (قول) المتن من القيمة يرجع لقوله منقص (قوله) للعلم بها أي من ذكرها في الثمن (قول) المتن قيمة يجوز أن يقرأ مفردا وجعلا وهو الذي اعتمده الشارح (قوله) انه الصواب اعترضه الاسنوي بأن النقصان الحاصل قبل القبض اذا زال قبل القبض أيضا لا يثبت للمشتري به خيار فكيف يكون من ضمان البائع انتهى وبعبارة السبكي

وفي الخاوي والشامل أن المشتري يزيد بن ثابت كما أورده الرافعي وإن ابن عمر كان يقول تركت البيع لله فعوضني الله عنها خبرا دل قضاء عثمان رضي الله عنه على البراءة في صورة الحيوان المذكورة وقد وافق اجتهد فيها اجتهد الشافعي رضي الله عنه وقال الحيوان يقتضي في العينة والسقم وتحول طبايعه فقلما ينفك عن عيب خفي أو ظاهر أي فيحتاج البائع فيه إلى شرط البراءة ليشق بلزوم البيع فيما لا يعلم من الخفي دون ما يعلم لتبليسه فيه وما لا يعلم من الظاهر لندرة خفائه عليه والبيع صحيح على الأقوال وقيل على بطلان الشرط باطل ورد باسئثار القضية المذكورة بين العينة وعدم انكارهم (وله) أي للمشتري (مع هذا الشرط الرد بالعيب حدث قبل القبض) لانصراف الشرط إلى ما كان موجودا عند العقد (ولو شرط البراءة عما يحدث) من العيب قبل القبض (لم يصح) الشرط (في الأصح) وكذا الوشرط البراءة من الموجود وما يحدث لم يصح في الأصح ولو شرط البراءة من عيب عنه فإن كان مما لا يعان كالزنا أو السرقة أو الأبقا برئ منه قطعا لا نذكرها اعلام بها وإن كان مما يعان كالبرص فإن أراه قدره وموضعه برئ منه قطعا والافهو كشرط البراءة منه مطلقا فلا يرأ منه على الظاهر لتفاوت الأغراض باختلاف قدره وموضعه (ولو هلك المبيع عند المشتري) كان مات العبد أو تلف الثوب أو أكل الطعام (أو اعتقه) أو وقفه أو استولد الجارية (ثم علم العيب) به (رجع بالارش) لتعذر الرد بفوات المبيع حسا أو شرعا ولو اشترى بشرط الاعناق وأعتق أو اشترى من يعتق عليه ثم علم العيب ففي رجوعه بالارش وجهان (وهو) أي الارش (جزء من ثمنه) أي المبيع (نسبته اليه) أي نسبة الجزء إلى الثمن (نسبة) أي مثل نسبة (مانقص العيب من القيمة لو كان) المبيع (سليما) لها وترك هذه الملاحظة للعلم بها فإذا كانت القيمة بلا عيب مائة وبالعيب تسعين فنسبة النقص إليها عشرين فالارش عشرين الثمن فإن كان مائتين رجع بعشرين منه أو خمسين فخمسة وانما كان الرجوع يجوز من الثمن لأن المبيع مضمون على البائع بالثمن فيكون جزؤه مضمونا عليه يجوز من الثمن فإن كان قبضه رجوه والاسقط عن المشتري لطلبه وقيل بلا طلب (والاصح اعتبار أقل قيمة) أي المبيع (من يوم البيع إلى القبض) عبارة المحرر كالشرح وتبعه في الروضة أقل القيمتين من يوم البيع والقبض وله مقابلان أحدهما اعتبار قيمة يوم البيع لأنه يوم مقابلة الثمن بالمبيع والثاني قيمة يوم القبض لأنه يوم دخول المبيع في ضمان المشتري ووجه أقل القيمتين أن القيمة إن كانت يوم البيع أقل فازاد حدث في ملك المشتري وإن كانت يوم القبض أقل فانتقص من ضمان البائع وهذه أقوال محكمة في طريقه والطريقة الراجحة القطع باعتبار أقل القيمتين وحمل قوله يوم البيع على ما إذا كانت القيمة فيه أقل وكذا قوله يوم القبض وقول المصنف أقل قيمة قال في الدقائق أنه أصوب من قول المحرر لا اعتبار الوسط أي بين قيمتي اليومين وعبر بالأصح دون الظاهر ليوافق الطريقة الراجحة وإن لم يشعر بها ولو عبر بالذهب كما في الروضة كان أولى (ولو تلف الثمن) المقبوض أو خرج عن الملك (دون المبيع) المقبوض وأريد رده بالعيب (رده) وأخذ مثل الثمن (إن كان مثليا) أو قيمته (إن كان متقوما) قال الرافعي أقل ما كانت من يوم البيع إلى يوم القبض لأنها إن كانت يوم البيع أقل فالزيادة حدثت في ملك البائع وإن كانت يوم القبض أقل فالقضاء من ضمان المشتري قال ويشبه أن يجري فيه الخلاف المذكور في اعتبار الارش انتهى وأسقط هذا الأخير من الروضة

أوضح منه فإنه قال عبارة المهاج تقتضي أنه لو نقص بين العقد والقبض وكان فهما سواء يعتبر النقص فيه وفيه نظر لان النقص الحادث قبل القبض إذا زال قبل القبض لم يضمن لأنه لا خيار به انتهى (قوله) ليوافق الطريقة الراجحة كآه والله أعلم من حيث أن القاطعة لا أقوال فيها بخلاف ما لو عبر بالظاهر فإنه يكون المعنى الظاهر من الأقوال وذلك طريقة الخلاف (قوله) هذا الأخير يرجع إلى قوله ونسبه

(قوله) وفيه إشارة إلى أن التعليل وذلك لأنه اقتصر في التعليل على ذكر الطرفين والمعلل شامل للوسط فدل على أن اقتصاره فيما مضى على ذكر الطرفين لا ينافي اعتبار الوسط (قول) المتن بعد زوال ملكه منه لورثته أو أجره أو حصل غصب أو باق وأما تلفه حسا أو شرعا فقد سلف (قوله) ومقابل الأصح الخ زاد الاستنوى والثالث إن زال بعوض لم يرجع (٢٦٨) لاستدراك الظلامة وغبن غيره

مع التعليل وفيه إشارة إلى أن أقل القيمتين هنا لا ينافي أقل قيمتي اليومين هنا لئلا يكون المراد هنا ما إذا لم تنقص القيمة بين اليومين عن قيمتهما بأن ساوت قيمة أحدهما أو زادت على قيمتهما فإن نقصت عن القيمتين فالعبرة بها كما تقدم عن المصنف (ولو علم العيب) بالمبيع (بعد زوال ملكه) عنه (إلى غيره) بعوض أو لا بعوض (فلا ريب) له (في الأصح) المنصوص لأنه قد يعود إليه فيرده كما قال (فإن عاد الملك) إليه (فله الرد) سواء عاد إليه بالرد بالعيب أم بغيره كالأقالة والهبة والشراء (وقيل) فيما زال ملكه بعوض (إن عاد) إليه (بغير الرد بالعيب فلا رد) له لأنه لا اعتبار بعوض عنه استدراك الظلامة وغبن غيره كما غبن هو ولم يطل ذلك الاستدراك بخلاف ما لورد عليه بالعيب وهذا مبني على أن العلة في أن الأرض له استدراك الظلامة والصحيح أم إمكان عود المبيع كما تقدم ومقابل الأصح وهو من يخرج ابن سريج له الأرض لتعذر الرد فلما أخذ ثم رده عليه بالعيب فهل له رده مع الأرض واسترداد الثمن وجهان وعلى الأصح لو تعذر العود لتلف أو اعتاق رجوع بالأرض المشتري الثاني على الأول والأول على بائعه بخلاف وله الرجوع عليه قبل الغرم للثاني ومع إبرائه منه وقيل لا فهما بائع على التعليل باستدراك الظلامة (والرد) بالعيب (على الفور) فيطل بالتأخير من غير عذر (فليأدر) مراده إليه (على العادة فلو علمه وهو يصلي أو يأكل) أو يقضي حاجته (فله تأخير حتى يفرغ) ولو علمه وقد دخل وقت هذه الأمور فاشتغل بها فلا بأس حتى يفرغ منها (أو) علمه (ليلا حتى يصبح) ولا بأس بلبس ثوبه وإغلاق بابه ولا يكلف العدو في المشي والركض في الركوب ليرده (فإن كان البائع بالبلد رده عليه بنفسه أو وكيله أو على وكيله) بالبلد كذلك لقيام الوكيل مقام موكله في ذلك (ولو تركه) أي ترك البائع أو الوكيل (ورفع الأمر إلى الحاكم) ليستحضره ويرده عليه (فهو أكدر) في الرد (وإن كان) البائع (غائبا) عن البلد ولم يكن له وكيل بالبلد (رفع) الأمر (إلى الحاكم) قال القاضي حسين فيدعي شراء ذلك الشيء من فلان الغائب بثمن معلوم قبضه ثم ظهر العيب وانه فسخ البيع وقيم البينة على ذلك في وجهه مسخر نصبه الحاكم ويحلفه أي أن الأمر جرى كذلك ويحكم بالرد على الغائب ويبقى الثمن ديناً عليه ويأخذ المبيع ويضعه عند عدل ويقضي الدين من مال الغائب فإن لم يجد له سوى المبيع باعه فيه انتهى وقرأه الشيخان ولا ينافي ذلك ما ذكرناه في باب المبيع قبل القبض عن صاحب التتمة وقرأه أن المشتري بعد الفسخ بالعيب حبس المبيع إلى استرجاع الثمن من البائع فإن القاضي ليس كالبايع كما هو ظاهر وسكوتهما على نصب مسخر للعالم بما صححناه في محله أنه لا يلزم الحاكم نصبه في سماع الدعوى على الغائب كما سيأتي (والأصح) أنه يلزمه الأشهاد على الفسخ إن أمكنه حتى ينهيه إلى البائع أو الحاكم) والثاني لا لكن يفسخ عند أحدهما (فإن عجز عن الأشهاد لم يلزمه التلفظ بالفسخ في الأصح) فيؤخره إلى أن يأتي به عند البائع أو الحاكم والثاني تلزمه المبادرة إلى الفسخ ما أمكن (ويشترط) في الرد (ترك الاستعمال فلو استخدم العبد) كقوله استقنى أو نولتي الثوب أو أغلق الباب (أو ترك على الدابة سرجها أو كافها)

كما غبن وإن زال مجازا رجوع ثم تكلم على قول المناهج فإن عاد الملك فله الرد وقيل إن عاد الخ فقال أما الأول وهو القائل بالرد مطلقا فهو الذي ذهب إلى عدم الأرض عند زوال الملك مطلقا وعلى بعدم اليأس فيقول هنا قد أمكنه وأما المفصل وهو الذي ذهب إلى عدم الوجوب عند زواله بعوض وعلى بمحصول استدراك الظلامة بالمبيع فيقول هنا ذلك الاستدراك قد زال فيما إذا عاد بالرد ولم يزل إذا عاد بغيره انتهى وقوله أيضا ومقابل الأصح آخره إلى هنا ليفيد أن قول المتن فإن عاد الخ تبريع على الأصح (قوله) لتعذر الرد أي فأنشبه الموت (قوله) فلو أخذ مفرغ على قوله ومقابل الأصح (قول) المتع على الفور أي لأن وضع العقد على اللزوم فإذا ترك الرد مع إمكانه لزمه حكم العقد فرع \* لا بد لنا طوق من اللفظ كفسخت البيع ونحوه \* فرع \* ولو أطلع على العيب قبل القبض انتبه الفور أيضا (قول) المتن وهو يصلي فرضا أو نفلا ولا يلزمه التخفف (قوله) وقد دخل وقت الخ أي وكذا الوكيل في الحجام ولا يضرب أسداؤه بالسلام فإن أخذ في محادثته بطل (قوله) وإغلاق بابه الخ والظاهر العذر بالوحد والمطر ونحوهما وأنه لو سهل التوجه ليلام بعذر (قوله) كذلك يرجع إلى كل من قول

المتن بنفسه أو وكيله (قوله) عن البلد طالت المسافة أم قصرت كذا قيل ولك أن تقول قولهم الآتي إن هذا أقصاه على غائب يعرفك تقيد الغيبة بما يصح فيه ذلك فامعنى هذا الكلام (قوله) ليس كالبايع أي لأنه يحفظه ويراعي مصلحة كل منهما ولا يتصرف فيه كالبايع (قوله) والثاني لأنه إذا كان طالبا لا أحدهما لا يعتد بتصرا (قول) المتن فأن عجز أي لفقد الشاهد أو لمرض ونحوه (قول) المتن لم يلزمه أي لأن السلام الذي يقصده اعلام الغير بعد إيجابه من غير سامع ولا رجا تعذر ثبوته فيقتصر المشتري بالسلعة (قول) المتن ويشترط ترك الاستعمال أي طلب العمل فيفيد أنه لو خدمه وهو ساكت لم يضرب وأنه لو طلب منه ضرب وان لم يفعل وفي الأخير ينظر (قول) المتن أو كافها ويقال أيضا وكلف

(قول) المست بطل حقه ولو حلها وهي سائرة لم يضر فان أوقفها لذلك ضرر وعبرة الاسنوى رحمه الله ولو سقي الدواب وعلفها وحلها  
اذالم يوقفها لذلك (قوله) سرج أو كاف (٢٢٩) أي فهو شامل للمالك له ولو بالشرع معهما فيما يظهر وكذا يشمل ما كان في

يده بعارية ونحوها (قول) المتن فلا  
ارش أي لأن الرد هو حقه الأصلي  
والارش انما عدل اليه للضرورة فلا  
يثبت للقصر (قول) المتن ولو حدث  
عنده عيب لوصفه فزادت قيمته ثم علم  
عنه فطلب الرد من غير مطالبة بعوض  
الرائد لزم البائع القبول (قول) المتن  
من طلب الامساك وهو الذي طلب بذل  
الارش القديم (قوله) لتقريره العقد  
وأيا فالرجوع بارش القديم يستند  
الى أصل العقد لأن قضيته أن لا يستقر  
التمن بكاله الا في مقابلة السليم وارش  
الحادث افعال شيء جديد (قول) المتن  
وراج يجوز فتحونه أيضا والبطيخ يقال  
فيه أيضا الطيخ (قوله) بكسر الواو  
مثله المسوس كذا ضبطهما الجوهري  
(قوله) رعاية للجانبين وأيضاً القياس  
على المصراة (قوله) تنظيف المكان  
وتكون القشور له وقيل ان المشتري  
يرجع فيه بالتمن على وجه استدراك  
الظلامة والعقد باق بالقشور للمشتري  
(قوله) وقيل فيه القولان أحدهما  
هذا والثاني رد وعليه أرش الحادث  
رعاية للجانبين (فرع) اشترى عبد بن  
الح (قوله) قبل ظهور العيب الخ  
ظاهر اطلاقهم ولو كان بيع أحدهما  
من البائع ثم رأيت في القوت ولو باع  
بعض العين الواحدة من البائع ثم وجد  
العيب قال القاضي له الرد وخالفه السنوي  
والبغوي وعبرة بالبغوي الصحيح من  
المذهب عدم الرد انتهى وهل يرجع في  
مسئلة الشارح بالارش الباقي في ملكه  
اذا باع الآخر الذي في أصل الروضة تبعاً

أي البرذعة (بطل حقه) من الرد لا شعار ذلك بالرضا بالعيب وازداف السرج أو الكاف الى  
الدابة للاستعانة بها وعبرة الروضة كأصلها لو كان عليها سرج أو كاف فتركه عليها بطل حقه لانه  
انتفاع (ويعذر في ركوب جموح يعسر سوقها وقودها) أي يعذر في ركوبها حين توجهه ليردها  
ولو ركب غير الجموح لردّها بطل حقه منه وقيل لا يبطل لانه أسرع للرد (واذا سقطت ردة بتقصير) منه  
(فلا ارش) له كالارد (ولو حدث عنده عيب) بأفة أو غيرها ثم اطلع على عيب قديم (سقط الرد  
فهرا) أي الرد القهري لاضراره بالبائع (ثم ان رضي به) أي بالمبيع (البائع) معيب (ردّه  
المشتري) بلا ارش عن الحادث (أوقع به) بلا ارش عن القديم (والا) أي وان لم يرض البائع  
به معيب (فليضم المشتري ارش الحادث الى المبيع ويرد أو يعزم البائع ارش القديم ولا يرد) المشتري  
رعاية للجانبين (فان اتفقا على أحدهما فذاك) ظاهر (والا) بأن طلب أحدهما الرد مع ارش  
الحادث والاخر الامساك مع ارش القديم (فلا يصح اجابة من طلب الامساك) مع ارش القديم  
سواء كان الطالب المشتري أم البائع لتقريره العقد والثاني يجب للمشتري مطلقاً لتدليس البائع  
عليه والثالث يجب للبائع مطلقاً لانه اماناً لم يأخذ ما لم يرد العقد عليه بخلاف المشتري (ويجب  
أن يعلم المشتري البائع على الفور بالحادث) مع القديم (ليختار) ما تقدم من أخذ المبيع أو تركه  
واعطاء الارش (فان أخر اعلامه) بذلك عن فور الاطلاع على القديم (بلا عذر فلا رد) له به  
(ولا ارش) عنه لا شعار التأخير بالرضا به ولو كان الحادث قريب الزوال غالباً كالمد والحمى فيعذر  
على أحد القولين في انتظاره والرد المبيع سامعاً من الحادث ولو زال الحادث بعد ان أخذ المشتري  
ارش القديم أو قضى به القاضي ولم يأخذه فليس له الفسخ ورد الارش في الاصح ولو تراضيا من غير قضاء  
فله الفسخ في الاصح ولو علم القديم بعد زوال الحادث رد على الصحيح ولو زال القديم قبل أخذ ارشه  
لم يأخذه أو بعد أخذه رده وقيل فيه وجهان (ولو حدث عيب لا يعرف القديم الابه ككسر بيض)  
وجوز (وراج) بكسر النون وهو الجوز الهندي ظهر عيبها (وتقوير بطيخ) بكسر الباء (مدود)  
بكسر الواو في بعض أطرافه (ردّه) ما ذكر بالقديم فهرا (ولا ارش عليه) للحادث (في الاظهر) لانه  
معذوفه والثاني يرد عليه الارش رعاية للجانبين وهو ما بين قيمته صحيحاً معيباً ومكسوراً معيباً ولا ينظر  
الى التمن والثالث لا يرد أصلاً كافي سائر العيوب الحادثة فيرجع المشتري بأرش القديم أو يعزم ارش  
الحادث الى آخر ما تقدم تماماً لاقية له كالبيض المذر والبطيخ المدود كله أو المعفن فيتين فيه فساد المبيع  
لوروده على غير متقوم ويلزم للبائع تنظيف المكان منه (فان أمكن معرفة القديم بأقل مما أحدثه)  
المشتري كتقوير البطيخ الحامض ان أمكن معرفة حموضته بغرز شيء فيه وكالتقوير الكبير المستغنى  
عنه بالصغير وكشق الرمان المشروط حلاوته لا مكان معرفة حموضته بالغرز (فكسائر العيوب  
الحادثة) فيما تقدم فيها ولا رد قهراً وقيل فيه القولان وفي الروضة كأصلها ان ترضيه من بيع التعام  
وكسر الرانج من هذا القسم وتبعه من الأول (فرع) اذا (اشترى عبد بن معين صفقة) ولم يعلم  
عيبها (ردّهما) بعد ظهوره ويجزى في رد أحدهما الخلاف الآتي في قوله (ولو ظهر عيب  
أحدهما) دون الآخر (ردّهما لا المعيب وحده في الاظهر) اذ لا ضرورة الى تفريق الصفقة  
والثاني له رده وأخذ قسطه من التمن ولو تلف السليم أو بيع قبل ظهور العيب فرد العيب أولى بالجواز

٦٨ ل البغوي نعم والذي صححه السبكي والأذري وابن المقرئ تبعاً لظاهر النص وقول الأكثرين لا تنظر الى امكان العود ومنه  
يظهر لك انه عند تلف أحدهما يتعين ما في أصل الروضة

(قوله) تقديرهما أى تقدير كل منهما سليماً وتوقيعه على انفراده وضبط النسبة بين القيمتين وتوزيع الثمن عليهما (قول) المثنى اشترياه  
الضمير يرجع لعبد الرجلين فيكون هذا البيع في حكم أربعة عقود ويكون كل واحد مشترياً للربع من هذا والربع من ذلك ولكن الشارح حمل  
المسئلة على ما فى المحرر (قوله) لموافقته للاصل وعلل أيضاً بأن الأصل عدم العيب في يد البائع وينبئ على العلتين ما لو باع بشرط البراءة  
ثم زعم المشتري حدوثه بعد العقد حتى لا يتناول الشرط وعكس البائع قضية الاولى تصديق البائع وقضية الثانية تصديق المشتري والظاهر  
تصديق البائع فان الشك في اقتصره على العلة الاولى في مسئلة الكتاب (قوله) صدق البائع ولو تقايلا ثم اختلفا في قدم العيب وحدثه صدق  
المشتري (قول) المثنى تتبع الاصل أى لان الملك قد يتجدد بالفسخ فكانت (٢٣٠) الزيادة المتصلة فيه تابعة للعقد ثم لا فرق

في الزيادة بين أن تكون في الثمن أو  
الثمن ولا في الفسخ بين أن يكون من  
البائع أو المشتري (قول) المثنى لا تمتنع  
الرد أى خلافاً لاني خيفة رجه الله في  
الولد ونحوه كالثمرة لنا مروت عائشة  
رضي الله عنها ان رجلاً ابتاع غلاماً فأقام  
عنده ما شاء الله ثم وجدته عياناً فاحصه  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فردّه  
عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل  
غلامي فقال صلى الله عليه وسلم الخراج  
بالضمان رواه أبو داود ومعنى الخراج  
ما يخرج من المبيع من فوائده وغلاته  
فهو للمشتري في مقابلة أنه لو تلف لكان  
من ضمانه قاله الرافعي رحمه الله (قول)  
المثنى وهى للمشتري خالف مالك رضى  
الله عنه فيما هو من جنس الاصل  
كالاصل فقال يردّه مع الاصل وبذلك تعلم  
ان تمثيل المصنف بالولد اشارة الى الرد  
عليه (قول) المثنى بعد القبض ولم يكن  
الخيار للبائع أو لهما (قوله) من حينه  
لانه لا يسقط الشفعة ولا يبطل العتق  
فيما لو اشترى جارية بثمن معين ثم اعتقها  
قبل رد البائع الثمن عليه والوجه الثاني  
برفعه من أصله وعلل بأن الملك قبل  
القبض ضعيف قال في المطلب واذا قلنا

لتعذر ردهما والقولان يجريان فيما ينفصل أحدهما عن الآخر كالشئين بخلاف ما لا ينفصل كزوجي  
الخلف فلا يرد المبيع منهما وحده قطعاً وقيل فيه القولان ولورضى البائع بافراد أحد الميعين بالرد جاز  
في الاصح وسبيل التوزيع تقديرهما سليمين وتوقيعهما وتقسيم الثمن المسمى على القيمتين (ولو  
اشترى عبد رجلين معاً فله رد نصيب أحدهما) لتعدد الصفقة بتعدد البائع (ولو اشترياه) أى  
اشترى اثنان عبداً واحداً في المحرر (فلا أحدهما الرد) لنصبيه (في الاظهر) المبني على  
الاظهر في تعدد الصفقة بتعدد المشتري وقد تقدم (ولو اختلفا في قدم العيب) المصنوع حدثه  
بأن ادعاه المشتري وأنكره البائع (صدق البائع) لموافقته للاصل من استمرار العقد (بمينه)  
لا احتمال صدق المشتري (على حسب جوابه) بفتح السين أى مثله فان قال في جوابه ليس له الرد  
على بالعيب الذى ذكره أولاً يلزمى قبوله حلف على ذلك ولا يكلف التعرض لعدم العيب وقت القبض  
لجواز أن يكون المشتري علم العيب ورضى به ولو نطق البائع بذلك كلف البينة عليه وان قال في جوابه  
ما أقبضته وبه هذا العيب أو ما أقبضته الاسليمان من العيب حلف كذلك وقيل يكفيه الاقتصار على  
انه لا يستحق الرد به أولاً يلزمى قبوله ولا يكفي في الجواب والخلف ما علمت به هذا العيب عندي ويجوز  
له الحلف على البت اعتماداً على ظاهر السلامة اذ لم يعلم أو يظن خلافاً ولو لم يمكن حدوث العيب  
عند المشتري كشين الشجرة المندملة والبيع أمس صدق المشتري ولو لم يمكن تقدمه كجرح طرى والبيع  
والقبض من سنة صدق البائع من غير يمين (والزيادة المتصلة كالسمن) وتعلم الصنعة والقرآن  
وكبر الشجرة (تتبع الاصل) في الرد ولا شئ على البائع بسببها (والمنفصلة كالولد) والثمرة  
(والاجرة) الحاصلة من المبيع (لا تمتنع الرد) بالعيب (وهى للمشتري ان ردّه) المبيع (بعد  
القبض) سواء أحدث بعد القبض أم قبله (وكذا) ان ردّه (قبله في الاصح) بناء على الاصح  
ان الفسخ يرفع العقد من حينه ومقابله مبني على الرفع من أصله (ولو باعها) أى الجارية أو الهيمة  
(حاملها) وهى معية (فانفصل) الحمل (ردّه معها) حيث كان له ردّها بان لم تنقص بالولادة  
(في الاظهر) بناء على الاظهر ان الحمل يعلم ويقابل بعسط من الثمن ومقابله مبني على عدم ذلك  
فيغوز المشتري بالولد ولو نقصت بالولادة فليس له ردّها ويرجع بالارش ولو لم ينقص الحمل ردّها  
كذلك (ولا يمنع الرد الاستخدام ووطء الثيب) الواقعان من المشتري بعد القبض أو قبله  
ولا مهر في الوطء (واقتراض البكر) بالقاف من المشتري أو غيره (بعد القبض نقص حدث)

به وكان الفسخ بعيب حدث قبل القبض فينبغى أن يستند الفسخ الى وقت حدوثه لا الى العقد وقيل ان الفسخ يرفع العقد من أصله مطلقاً فينعى  
أى قبل القبض وبعده ثم في التمثيل بالولد رد على مالك وأبى حنيفة رضى الله عنهما في قول الاول بأنه يردّه مع الاصل وقول الثاني انه مانع من  
الرد (قول) المثنى لا تمتنع الرد الاستخدام أى بالاجماع (قول) المثنى ووطء الثيب أى قياساً على الاستخدام (قوله) من المشتري خرج به  
الوطء الواقع من الاجنبى بعد القبض لان الرد يرفع العقد من حينه (قول) المثنى واقتراض البكر هو ازالة العتمة بكسر القاف  
وهى البكارة

(قوله) وهو قدر ما نقص أى قنطرة نسبتة للقيمة ثم توجب مثل تلك النسبة من الثمن هذا مراده بل لا ريب \* (فصل) \* التصرية حرام هي من صر الماء في الحوض اذا جمعه ويقال لها محفلة من الحفل وهو الجمع ومنه الحفل يفتح الفاء الجماعة المجتمعين ثم اطلاق المصنف يقتضى اهما حرام وان لم يقصد البيع وله وجه (٢٣١) من حيث انها تصرف بالدابة (قوله) بوزن تركوا أى فنصب الابل كنصب أنفسكم من قوله تعالى

فلا تركوا أنفسكم (قول) المتن ثبت الخيار الخ أما الخيار فلحديث وأما الفور فكما لعيب واعلم ان المتن يقابله قسط من المتن وأن تلف بعض العقود عليه يمنع رد الباقي وقياس ذلك امتناع رد المصرة قال الرافعي لكن جوزناه اتباعا للاجبار ولورضى بالتصرية ولكن ردها بعيب آخر بعد الحلب رد الصاع أيضا قال الاسنوي ولوحلب غير المصرة ثم ردها بعيب فالنصوص جواز الرد مجانا وقيل مع الصاع انتهى (قوله) وعلى الاول له الخيار يرجع الى قوله فى المتن على الفور (قوله) أحكما الثاني لكنه نبه الامام الى ان الطعام هنا لا يتعدى الى الاقط (قوله) أماردة المصرة الى آخره هذا الكلام اذا تأملت له تجده يقتضى ان تراضهما على الرد من غير شئ تمنع ثم رأيت السبكي تعرض للمسئلة وقال فيها يحتمل الجواز ويحتمل المنع بناء على منع تفريق الصفقة شرعا انتهى (قوله) لظاهر الحديث المعنى فى هذا ان اللبن الموجود عند البيع مختلط بالحادث يتعذر تمييزه فعين الشارع له بدلا قطعا للخصومة كالغرة وارشد الموضحة (قوله) والثاني الخ صححه من رواية ابى داود فان ردها ردها معها مثل لبنها فحما (قول) المتن والاثان جمعها فى اللغة آتن على وزن أفلس وفى الكثرة آتن بضم الهمزة والتاء واسكانها أيضا (قول) المتن فلا يرد معها اقتضى كلامه كغيره أنه يرد مع كل ما كول قال

فمنع الرد (وقبله جنابة على المبيع قبل قبضه) فان كان من المشتري فلا رد له بالعيب أو من غيره وأجاز هو البيع فله الرد بالعيب ولا شئ له فى اقتضاى البائع وله فى اقتضاى الاجنبى بذكره مهر مثلها بكر أو غير ذكروه ما نقص من قيمتها فان ردها بالعيب فللبائع من ذلك قدر أورش البكرة وان تلفت بعد اقتضاى المشتري فعليه للبائع من الثمن ما استقر باقتضاىه وهو قدر ما نقص من قيمتها \* (فصل التصرية حرام) \* وهى ان تربط أخلاف الناقة أو غيرها ولا تحلب يومين أو أكثر فيجتمع اللبن فى ضرعها ويطن الجاهل بحالها كثرة ما تحلبه كل يوم فيرغب فى شرائها بزيادة والاخلاف جمع خلقة بكسر الخاء وسكون اللام وبالفاء حلة الضرع والاصل فى التحريم والمعنى فيه التلبيس حديث الشيخين لا تصروا الابل والغنم فى اشباعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ان رضاها أمسكها وان سخطها ردها وصاعا من تمر وقوله نصر ووزن تركوا من صرى الماء فى الحوض جمعه وقوله بعد ذلك أى بعد النهى (ثبت الخيار على الفور) من الاطلاع عليها بخيار العيب (وقيل يمتد ثلاثة أيام) لحديث مسلم من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام فان ردها ردها معها صاع تمر لا سمرأ أى خنطة وأوجب عنه بأنه محمول على الغالب وهو ان التصرية لا تظهر الا بعد ثلاثة أيام لاحالة نقص اللبن قبل تمامها على اختلاف العلف أو المأوى أو تبدل الايدى أو غير ذلك وابتداء الثلاثة من العقد وقيل من التفرق ولوعرفت التصرية قبل تمام الثلاثة باقرار البائع أو بينة امتد الخيار الى تمامها أو بعد التمام فلا خيار لا امتناع مجاوزة الثلاثة وعلى الاول له الخيار ولو اشترى وهو عالم بالتصرية فله الخيار الثلاثة للحديث ولا خيار له على الاول كسائر العيوب (فان رد) المصرة (بعد تلف اللبن ردها صاع تمر) للحديث (وقيل يكفى صاع قوت) لما فى رواية أبى داود والترمذى للحديث الثاني صاعا من طعام وهل يتخير بين الاقوات أو يتعين غالب قوت البلد وجهان أحكما الثاني وقيل يكفى رد مثل اللبن أو قيمته عند اعواز المثل كسائر المتلفات وعلى تعين التمر لوراضيا على غيره من قوت أو غيره جاز وقيل لا يجوز على البر ولو فقد التمر رد قيمته بالدينقة ذكره الماوردى وأقره الشيخان أثاردة المصرة قبل تلف اللبن فلا يتعين رد الصاع معه لجواز أن يرد المشتري اللبن ويأخذه البائع فلا شئ له غيره فان لم يتفق ذلك لعدم لزومه بما حدث واختلط من اللبن من جهة المشتري وبذهاب طراوة اللبن أو حوضته من جهة البائع وجب رد الصاع ولو علم التصرية قبل الحلب رد ولا شئ عليه (والاصح ان الصاع لا يختلف بكثرة اللبن) وقلته لظاهر الحديث والثاني يختلف فيقدر التمر أو غيره بقدر اللبن فقد يزيد على الصاع وقد ينقص عنه (و) الاصح (ان خيارها) أى المصرة (لا يختص بالنعم) وهى الابل والبقر والغنم (بل يعم كل ما كول) من الحيوان (والجارية والاثان) بالثناة وهى الاتى من الحجر الاهلية رواية مسلم من اشترى مصراة ولبخارى من اشترى محفلة وهى بالتشديد من الحفل أى الجمع (ولا يرد معها شيئا) بدل اللبن لأن لبن الآدميات لا يعتاض عنه غالباً ولبن الاثان نجس لا عوض له (وفى الجارية وجه) انه يرد معها بدل اللبن لطهارته ومقابل الاصح ان الخيار يختص بالنعم فلا خيار فى غيرها من الحيوان المأكول لعدم وروده والمراد فى الحديث

السبكي وهو المشهور (قوله) ومقابل الاصح جعله فى الروضة وجهها شاذ فى التعبير بالاصح نظر (قوله) لعدم وروده عبارة الاسنوي لان لبن غير النعم لا يقصد الا على ندور بخلاف النعم (قوله) والمراد فى الحديث يرجع الى قوله سابقا روايته لمسلم والبخارى



(قول) المتن ثبت الخيار لو حصل ذلك من غير أمر البائع ولا علمه كان الخيار فيه على الخلاف في التي تحفلت بنفسها وقد صحح فيها البغوي والقاضي  
 الثبوت خلافا للغزالي والحاوي الصغير نعم لو اشتراها من غير رؤية ذلك بأن كانت رؤيته غير معتبرة فلا خيار وإن كان بفعل البائع (قول)  
 المتن في الأصح هما جاريان فيما لو أكثر علفها حتى انتفعت بطمها فيتحيل حبلاهما وفيما لو أسيب الزبور على الضرر حتى انتفع فطمها لبونا  
 \* (باب المبيع الخ) \* (قول) المتن انفسخ أى لانه قبض مستحق بالعقد فاذا تعذر انفسخ المبيع كالوقوف في عقد الصرف قبل التقابض \* تنبيه \*  
 لو حصل التلف بعد القبض ولكن في زمن خيار انفسخ أيضا (قول) المتن ولم يتغير الحكم قال الاستنوي مستدرك (قوله) والثاني يبرأ بحث  
 الاذرى اختصاصه بغير الربوي (قول) المتن قبض كاتلاف المالك للغصب (قوله) وقد أضافه به البائع (٦٣٢) كان الحامل له على هذا القيد قرينة

التشبيه وقد أدخل فيه الاستنوي ما لو  
 صدر تقديمه من أجنبي غير البائع قال ففيه  
 القولان وأما إذا أكله بنفسه من غير  
 تقديم أحد فالعبارة تشملها أيضا فيحتمل  
 تخريجه على القولين أى فيكون قابضا  
 على قول وكالاته على آخر قال الاستنوي  
 ولكن المتجه الجزم فيها بحصول القبض  
 (قوله) كاتلاف البائع زاد في القوتان  
 قدمه البائع فان قدمه أجنبي بغير إذنه  
 قيل ينبغي أن يكون كاتلاف الأجنبي قال  
 الاذرى وفيه نظر للباشرة قال وإن لم  
 يقدمه أحد فهل هو كالاته أو يصير قابضا  
 الاقرب الثاني بل هو الظاهر والمنقول  
 انما هو في تقديم البائع الطعام الى  
 المشتري وعليه يحمل كلام الكتاب  
 والشارح رحمه الله فرض المسئلة في  
 تقديم البائع كاسلف (قول) المتن  
 كتأنيده بآفة وجهه ذلك انه لا يمكن الرجوع  
 عليه بالثمن فاذا أنلفه سقط الثمن ووجه  
 معاقبه جريان الاتلاف على ملك الغير (قول)  
 المتن لا يفسخ أى لقيام القيمة مقام المبيع  
 ووجه التخيير فوات العين المقصودة  
 (قوله) وقطع بعضهم بهذا به تعلم أن

المصرأة والمحفلة من النعم ولا في الحاربه لان لبنها لا يقصد الاندراولا في الاثان اذ لا مبالاة بلنها ودفع  
 بأنه مقصود لتربية الجحش ولبن الجارية الغزير مطلوب في الحضانه مؤثر في القيمة وما ذكر أنه المراد  
 في الحديث خلاف الظاهر منه (وحبس ماء القناة والرحا المرسل عند البيع وتحمير الوجه وتسويد  
 الشعر وتجعيده) الدال على قوة البدن (ثبت الخيار) للمشتري عند علمه به كالتصريح بجماع  
 التلبس (لا تلخ ثوبه) أى العبد بالمداد (تحليل كتابته) فبان غير كاتب فانه لا يثبت الخيار بذلك  
 (في الأصح) لانه ليس فيه كبير غرر والثاني ينظر الى مطلق التلبس

#### \* (باب) \* بالتسوين

(المبيع قبل قبضه من ضمان البائع فان تلف) بآفة (انفسخ المبيع وسقط الثمن) عن المشتري  
 (ولو أبرأه المشتري عن الضمان لم يبرأ في الاظهر ولم يتغير الحكم) المذكور للتلف لانه ابراء عمالم  
 يجب والثاني يبرأ لوجود سبب الضمان ويتغير الحكم المذكور للتلف فلا يفسخ به المبيع ولا يسقط به  
 الثمن (واتلاف المشتري) للمبيع كان أكله (قبض) له (ان علم) انه المبيع حالة اتلافه (والا)  
 أى وإن جهل ذلك وقد أضافه به البائع (فقولان) وفي الروضة كأصلها وجهان (كأكل المالك  
 طعامه المغصوب ضيفا) للغاصب جاهلا بأنه طعامه هل يبرأ الغاصب بذلك فيه قولان أرجحهما  
 نعم فعلى هذا اتلاف المشتري قبض وعلى مقابله يكون كاتلاف البائع وقد ذكره بقوله (والمذهب أن  
 اتلاف البائع) للمبيع (كتلفه) بآفة فينفسخ المبيع فيه ويسقط الثمن عن المشتري وقطع بعضهم  
 بهذا ومقابله قول انه لا يفسخ المبيع بل يتخير المشتري فان فسخ سقط الثمن وإن أجاز غرم البائع القيمة  
 وأدى له الثمن وقد يتقاصان (والاظهر أن اتلاف الأجنبي لا يفسخ) المبيع (بل يتخير المشتري)  
 به (بين أن يحجز ويغرم الأجنبي) القيمة (أو يفسخ فيغرم البائع الأجنبي) القيمة وقطع بعضهم  
 بهذا ومقابله أن المبيع يفسخ كاتلف بآفة (ولو تعيب) المبيع بآفة (قبل القبض فرضيه) المشتري  
 بأن أجاز المبيع (أخذه بكل الثمن) ولا ارش له لقدرته على الفسخ (ولو عيبه المشتري فلا خيار له)  
 بهذا العيب (أو الأجنبي فالخيار) بتعييبه للمشتري (فإن أجاز) المبيع (غرم الأجنبي  
 الارش) بعد قبض المبيع أمّا قبل قبضه فلا يجوز تلفه وانفساخ المبيع قاله الماوردي وأقره في الروضة

المؤلف لو حذف الاظهر وقال بدله وإن اتلاف الأجنبي الخ لكان موافقا بقاعده مع الاختصار غاية الامر ان المقطوع به  
 هنا غير المقطوع به في مسئلة البائع (قوله) ومقابله أن المبيع يفسخ الخ أى لتعذر التسليم (قول) المتن أخذه بكل الثمن أى بخلاف ما لو عرض تلف  
 شيء بفرد بالعقد كأحد العبدين فانه يحجز بالحصة من الثمن كاسلف (قوله) فلا خيار رأى بل يمتنع الرد بغير ذلك من العيوب ويعتد قابضا لما تلف بتعييبه  
 حتى يستقر عليه ما يقابل ذلك من الثمن فلو قطع يده فبات بعد الاند مال فلا يضمن بنصف القيمة ولا بما نقص منها بل يجوز من الثمن \* تنبيه \* اذا عيب  
 المستأجر العين المؤجرة ثبت له الخيار وكذا الوجبت ذكره وجهها والفرق أن تعيب المشتري ينزل منزلة القبض بخلاف هذين لا يتخيل فيهما ذلك  
 (قوله) قاله الماوردي قال الزركشي يلزم هذا عدم تمكن البائع من المطالبة أيضا وانه لو غصب المبيع قبل القبض لا يتمكن واحد منهما من المطالبة

(قوله) فأرشه نصف قيمته بخلاف نظير ذلك من فعل المشتري إذا مات العبد بعد الأندمال فإنه يضمن بجزء من الثمن ويقوم العبد صحيحاً ومقطوع اليد ويستقر عليه من الثمن مثل تلك النسبة (٢٣٣) (قول) المتن ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه ذكر الأصحاب في ذلك معنيين أحدهما ضعف

الملك والثاني توالي الضمانين على شيء واحد بمعنى اجتماعهما عليه ويلزم ذلك أنه لو تلف قبل القبض بقدر انتقاله قيل التلف من ملك المشتري الثاني إلى المشتري الأول ومن الأول إلى البائع ويصح من البائع فيه المعنى الأول خاصة ولذا جرى وجهه في الصحة مراعاة للمعنى الثاني قال في شرح المهذب لأن من يشتري ما في يده نفسه يصير قابضاً في الحال فلا يتوالت ضمانان (قوله) فهو أقاله أي تغلبا لمعنى العقد على لفظه (قوله) فلا يصح ولو كان للبائع حق الحبس (قوله) لا يلحق بالبيع أي لعدم توالي الضمانين فيما ذكر أي فلا يلزم البائع أن يسلمه قبل القبض (قوله) ويستثنى لك أن تقول هذه تخرج بقول المنهاج أمانة (قول) المتن ولا يصح بيع المسلم فيه مثله المبيع الموصوف في الذمة إذا عقد عليه بلفظ البيع وفرق بينه وبين الثمن بأن عين المبيع تصدق فكان كالمسلم فيه وأما الثمن فالغرض منه ماله (قول) المتن والجديد الخلاف ثابت سواء قبض المبيع أو لم يقبض \* تنبيه \* المضمونات ضمان عقد كالاجرة والصداد وعوض الخلع والدم حكمها كالثمن فيفصل فهما بين المعين وما في الذمة (قوله) وسكت المصنف الخ عبارة الاستوى فان قلنا لا يشترط القبض فلا بد من التعيين في المجلس وفي اشتراط التعيين في العقد الوجهان السابقان انتهى وأما قول الشارح رحمه الله للعلم به فلم يتبين لي وجهه (قوله) ولا يشترط الخ قال الاستوى فيحصل أن

كأصلها ولو كان المبيع عبداً وعيه الاجنبي يقطع يده فأرشه نصف قيمته وفي قول ما نقص من قيمته (ولو عيه البائع فالذهب بثبوت الخيار لا التغيريم) ومقابلته بثبوت التغيريم مع الخيار بناء على أن فعل البائع كفعل الاجنبي والأول مبنى على أنه كالتلف الذي هو كالتلف بآفة على الرابح المقطوع به كما تقدم فصح التعبير هنا بالذهب كما هنا ولو قال ثبت الخيار لا التغيريم في المذهب كان أوضع (ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه) منقولاً كان أوعقاراً وإن أذن البائع وقبض الثمن قال صلى الله عليه وسلم لحكيم ابن خزام لا تبعن شيئاً حتى تقبضه رواه البيهقي وقال اسناده حسن متصل وروى أبو داود وعز زيد ابن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تباع سلعة حيث يتباع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم قال في شرح المهذب وفي العهدين أحاديث بمعنى ذلك (والأصح أن يبيعه للبائع كغيره) فلا يصح لعموم الأحاديث والثاني يصح كبيع المغصوب من الغاصب والخلاف في بيعه بغير خنس الثمن أو بزيادة أو نقص أو تفاوت صفة والأفوه أقاله بلفظ البيع قاله في التهمة وأقره في الروضة كأصلها (و) الأصح (أن الاجارة والرهن والهبة كالبيع) فلا تصح لوجود المعنى المعلن به النهي فيها وهو ضعف الملك (وإن الاعتاق بخلافه) فيصح لتشوق الشارع إليه ويكون به قابضاً ومقابل الأصح فيه بلحقه بالبيع لانه إزالة ملك ومقابل الأصح فيما قبله لا يلحق بالبيع غيره (والثمن المعين) دراهم كان أو دنانير أو غيرهما (كالمبيع فلا يبيعه البائع قبل قبضه) لعموم النهي له وعبر في الروضة كأصلها والمحترز بالتصرف وهو أعم ولو تلف انفسخ البيع ولو أيدله المشتري بجملة أو بغير جنسه برضا البائع فهو كبيع المبيع للبائع (وله بيع ماله في يد غيره أمانة كوديعة ومشترك وقراض ومروهون بعد انفكاكه وموروث وباق في يديه بعد رشده وكذا اعارية وما أخوذ بسوم) لتام الملك في المذكورات وفصل الآخرين بكذا لانها مضمونان ويستثنى من الموروث ما اشتراه المورث ولم يقبضه فلا يملك الوارث يبعه كالورث (ولا يصح بيع المسلم فيه) قبل قبضه (ولا الاعتياض عنه) لعموم النهي لذلك (والجديد جواز الاستبدال عن الثمن) الذي في الذمة لحديث ابن عمر كنت أبيع الأبل بالدنانير وأخذ مكانها الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ مكانها الدنانير فأنبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألت عن ذلك فقال لا بأس إذا تقرر قمتا وليس ينشكأني رواه أصحاب السنن الأربعة وابن حبان وصححه الحافظ على شرط مسلم والتقديم المنع لعموم النهي السابق لذلك والثمن النقدي والثمن مقابلته فان لم يكن نقد أو كائن نقدي فالثمن ما دخلته الباء والثمن مقابلته (فان استبدل موافقاً في علة الربا كدراهم عن دنانير) أو عكسه (اشتراط قبض البديل في المجلس) كمدل عليه الحديث المذكور وحذر من الربا (والأصح أنه لا يشترط التعيين) للبديل أي تشخيصه (في العقد) كالموتصارفاً في الذمة والثاني يشترط ليجز عن بيع الدين بالدين (وكذا) لا يشترط في الأصح (القبض) للبديل (في المجلس) ان استبدل مالا يوافق في العلة) لاربا (كثوب عن دراهم) كالموتباع ثوباً بدراهم في الذمة لا يشترط قبض الثوب في المجلس والثاني يشترط لأن أحد العوضين دين فيشترط قبض الآخر في المجلس كراس مال المسلم وسكت المصنف عن اشتراط التعيين للبديل في المجلس للعلم به من شروط المبيع ولا يشترط تعيينه في العقد على الأصح السابق فيصفه فيه ثم يعينه (فرع) لا يجوز

٦٩ ل هذا القسم يعني قسم غير المتفق لا يشترط تعيينه في العقد ولا قبضه في المجلس على الأصح بل تعيينه فيه قال وعلى هذا يكون قولهم ما في الذمة لا يتعين إلا بالقبض محمول على ما بعد الزوم أم قبله فيعين برضاها وما يزل ذلك منزلة الزيادة والخط هكذا قاله في المطلب وهو جيد ويقضى الحاق زمن خيار الشرط بخيار المجلس انتهى

(قوله) لاستقرار ذلك أي بخلاف دين السلم (قوله) والمحترز وإن ثبت لاثنا ولا ثمننا كدين القرض والاتلاف فيجوز الاستبدال عنه بخلاف انتهى فيؤخذ منه الجواز في الدراهم المأخوذة في الحكومات والدين الموصى به والواجب بتقرير الحال كما في المتعة أو بسبب الضمان وكذا زكاة الفطر إذا انحصر الفقراء في البلد وغير ذلك وفي الدين الثابت بالحالة نظير يحتمل تخريجه على الخلاف في كونه بيعاً أو استيفاءً ويحتمل النظر إلى أصله وهو المحال به هل هو ثمن أو غيرهما (قول) المتن بأن يشتري الحر يردانه ليس من صور ذلك نحو مسئلة زيد وعمر والآتية (قوله) وفسر الخ هذا التفسير ذكره الفقهاء أخذاً من الرواية الأخرى والذي في الصحاح وغيرها أن الكائي بالكائي هو النسبة بالنسبة أي الموجل بالموجب (قول) المتن تخليته أي فلا يشترط دخوله المكان ولا حقيقة التصرف (٢٣٤) وقوله وتمكنه عطف تفسير على

تخليته (قول) المتن بشرط فراغه الخ ظاهر هذا كغيره أنه لا يشترط في الدواب تفرغها من أمتعة البائع وفيه نظراً أما السفينة فصرح في الكفاية بأنه لا بد من التفرغ وقوله وغيرهما أي كالشجر (قول) المتن فإن لم يحضر العاقدان الخ أي ولا يغني عن ذلك كونه في يد المشتري ولا بد من مضي زمن النقل إن كان في يد المشتري والأفلا بد من النقل شرح الروض (قول) المتن اعتبر في حصوله الخ المعنى في هذا أنه لما سقط الحضور لغني وهو المشتق اعتبرنا زمانه الذي لا مشقة في اعتباره (قوله) حضور العاقدين أي لانه أقرب إلى حقيقة الإقباض (قوله) لا يعتبر ما ذكر أي لانه لا معنى لاشتراط مضي الزمن من غير حضور (قول) المتن تحويلة ولو في حق متولي الطرفين ولو كان تابعاً للعقار في صفقة واحدة (قوله) كما هو العادة يريد أن الحديث دل والعادة قاضية بذلك (قول) المتن لا يختص بالبائع من جملة ما يصدق عليه هذا المصوب والمشتري بين البائع وغيره وفيه نظر (قوله) أودار للمشتري قال السبكي قد جزموا هنا بذلك فيها وقالوا

استبدال الموجل عن الحال ويجوز عكسه وكان صاحب الموجل محله (ولو استبدل عن القرض بقيمة المتلف جاز) لاستقرار ذلك وعبر في الروضة كأصلها والمحترز بدين القرض والاتلاف وهو شامل لمثل المتلف (وفي اشتراط قبضه) أي البذل (في المجلس ماسبق) فإن كان موافقاً في علته الربا اشترط والا فلا يشترط في الأصح وفي تعيينه ماسبق (ويبيع الدين لغير من عليه باطل في الظاهر بأن اشترى عبد زيد بجماله على عمرو) لعدم قدرته على تسليمه والثاني يصح لاستقراره كبيعته عن عليه وهو الاستبدال المتقدم وصححه في الروضة مخالفاً للرافعي ويشترط عليه قبض الغرضين في المجلس فلو تفرق قبل قبض أحدهما بطل البيع كذا في الروضة وأصلها كالتهديب وفي المطلب أن مقتضى كلام الأكثرين يخالفه (ولو كان لزيد وعمرو دينان على شخص فباع زيد عمرادينه بدينه بطل قطعاً) اتفق الجنس أو اختلف لهنبيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الكائي بالكائي رواه الحاكم وقال أنه على شرط مسلم وفسر يبيع الدين بالدين كما ورد التصريح به في رواية البيهقي وقوله قطعاً كقول المحترز بخلاف مزيد على الروضة ككأصلها (وقبض العقار تخليته للمشتري وتمكنه من التصرف) فيه (بشرط فراغه من أمتعة البائع) نظر للعرف في ذلك لعدم مانضبطة شرعاً وأولغة ولوأني المصنف بالبائع في التخليه كما في الروضة وأصلها والمحترز كان أقوم لأن القبض فعل المشتري والتخليه فعل البائع فلولا التأويل المذكور لما صح الحمل إلا أن يفسر القبض بالا قباض والعقار يشمل الأرض والبناء وغيرهما ولو كان في الدار المبيعة أمتعة للبائع توقف القبض على تفرغها ولو جمعت في بيت منها توقف القبض له على تفرغه (فإن لم يحضر العاقدان المبيع اعتبر) في حصول قبضه (مضى زمن يمكن فيه المضى إليه في الأصح) اعتبار الزمن أمكان الحضور عند عدمه بناء على عدم اشتراطه في القبض وهو المرجح وقيل يشترط حضور العاقدين في القبض وقيل حضور المشتري وحده ليتأتى اثبات يده على المبيع ودفع الوجهان بالمشقة في الحضور ومقابل الأصح لا يعتبر ما ذكر (وقبض المتقول تحويلة) روى الشيخان عن ابن عمر أنهم كانوا يبتاعون الطعام جزأ فباعا علماً السوق فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيعه حتى يحولوه دل على أنه لا يحصل القبض فيه إلا بتحويله كما هو العادة فيه (فإن جرى البيع) والمبيع (بموضع لا يختص بالبائع) كشارع أودار للمشتري (كفي) في قبضه (نقله) من حيزه (إلى حيز) آخر من ذلك الموضع (وإن جرى) البيع والمبيع (في دار

لوبياعه شيئاً في يده ودعيعة أو غصباً لا يشترط النقل ولا إذن البائع ولا يثبت حق الحبس لانه رضى بدوام يده هكذا قاله المتولي فعلى البائع هذا التصور المسئلة مسألة دار المشتري بما إذا لم ينفرد باليد بل كان البائع معه قال وتحرير القول فيما إذا باعه شيئاً في يده أنه إن كان الثمن حالاً ولم يوفوه احتاج إلى إذن البائع في القبض على ما جزم به الرافعي وإن خالف ما في التهمة وإن كان مؤجلاً ووفوه لم يحتمل إلى إذن ثم في اشتراط مضي الزمن واشتراط السير معه ونقله الخلاف الذي في الرهن والعجيج هنا انتهى والراجح هناك اعتبار مضي الزمن دون النقل بالفعل (قوله) من ذلك الموضع يريد أنه لو نقله إلى موضع يتعلق بالبائع لا يفيد (قول) المتن وإن جرى في دار البائع الخ قال الأذري هذا فيما اعتد بنقله وأما الدراهم الخليفة ونحوها إذا أخذها يده أو ليس الثوب فعلى ما سبق من كونه قبضاً وإن كان بموضع يختص بالبائع انتهى ثم عدم الحصول ثابت وإن لم يكن للبائع حق الحبس لانه في مكان البائع لم يخرج عن يده

(قوله) في قبضه لو نقله الى مكان لا يختص بالبائع كفى. (قوله) لم يكف ذلك أى ولو لم يكن له حق الحبس (قوله) القبض هذا بفسد لأن الأذن في النقل من غير أن يقول للقبض لا يكفي قال الأذرى وهو طاهر إذا كان له حق الحبس (قوله) دخل في ضمانه أى فإذا تلف لا يفسخ البيع وفي السبكي خلاف هذا فليراجع (قوله) ومن المنقول الخ بانه على هذه المسائل لأنه ليس فيها تحويل حقيقى من المشتري \* فرع \* للمشتري قبض المبيع ان كان الثمن مؤجلاً أى ابتداء (٢٣٥) (قول) المتن فلا يستقل أى ولو كان في يده خلافاً للمولى (قوله) لكن يدخل في ضمانه أى ضمان

المبتدو وضمان العقد (قول) المتن عليه الضمير فيه يرجع الى قوله ولو كان له (قول) المتن فليست لنفسه الى آخره أى لحديث الحسن انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري وهو مرسل لكنه أخرجه ابن ماجه والدارقطنى والبيهقى من رواية جابر مرفوعاً والمرسل يعتضد بوروده مرفوعاً وان كان ضعيفاً ولأن الإقباض هنا متعدّد ومن شرط صحة الكيل يلزمه تعدّد نعم لودام في المكيل كفى (قول) المتن قبض من زيد الخ ولو قال قبضه لى ثم قبضه لنفسك فالحكم كذلك ولو قال احضر معى لا كاله لك منه فكذلك أيضاً (قوله) عني يرجع الى قول المتن قبض (قوله) على مقابل الاصح يرجع الى قوله ويلزمه

(فرع قال البائع)

(قوله) لرضاه بتعليق حقه بالذمة ولأنه تصرف في الثمن بالحالة والاعراض فأجبرك بتصرف المشتري ولأن المشتري يتوقع الفسخ بتلف المبيع والبائع آمن فأجبرك يا من المشتري ولأن البائع يجبر على تسليم ملك غيره وذلك على تسليم ملك نفسه (قوله) لأنه حقه الخ عبارة غيره لأن حقه متعين في المبيع وحق البائع غير متعين في الثمن فأمر بالتعيين (قول) المتن وفى قول لا اجبار أى لأن

البائع لم يكف) في قبضه (ذلك) النقل (الاباذن البائع) فيه (فيكون) مع حصول القبض به (معبر البقعة) التي أذن في النقل اليها للقبض نعم لو نقله المشتري من غير اذن دخل في ضمانه لاستيلائه عليه ومن المنقول العبد فإمره بالانتقال من موضعه والداية فيسوقها أو يقردها والتوب فيتناول به باليد (فرع) زاد الترجمة به (المشتري قبض المبيع) من غير اذن البائع (ان كان الثمن مؤجلاً أو سلمه) ان كان حالاً المستحق (والا) أى وان لم يسلمه (فلا يستقل به) أى بالقبض وعليه ان استقل به الرّد لأن البائع يستحق الحبس لاستيفاء الثمن ولا ينفذ تصرفه فيه لكن يدخل في ضمانه ولو كان الثمن مؤجلاً وحل قبل القبض استقل به أخذاً بما في الروضة كأصلها في مسألة الترجمة بالفرع الآتى انه لا حبس للبائع في هذه الحالة وسيأتى فيه نص بخلاف ذلك (ولو بيع الشيء تقديراً كسب وأرض ذرعاً) بأحجام الذال (وخطة كميلاً أو وزناً شرط) في قبضه (مع النقل) في المنقول (ذرعاً) ان يبيع ذرعاً بان كان يذرع (أو كيله) ان يبيع كيلاً (أو وزنه) ان يبيع وزناً (أو عده) ان يبيع عدداً والاصل في ذلك حديث مسلم من اتباع طعاماً فلا يبعه حتى يكال له دل على انه لا يحصل القبض فيه الا بالكيل وقيس عليه الباقي (مثاله) في المكيل (بعتكها) أى الصبرة (كل صاع بدرهم أو) بعتكها بعشرة مثلاً (على انها عشرة أصع) ولو قبض ما ذكر جازاً لم يصح القبض لكن يدخل القبوض في ضمانه (ولو كان له) أى لشخص (طعام مقدر على زيد) عشرة أصع سلماً (ولعمرو) عليه (مثله فليكتل لنفسه) من زيد (ثم يكتل لعمرو) ليكون القبض والاقباض صحيحين (فلو قال) لعمرو (اقبض من زيد ما لى عليه لنفسك) عني (ففعل) فالقبض فاسد) له وهو بالنسبة الى القائل صحيح تبرأ به ذمة زيد في الاصح لأنه في القبض منه ووجه فساد لعمرو كونه قابضاً لنفسه من نفسه وما قبضه مضمون عليه ويلزمه ردّه للدافع على مقابل الاصح وعلى الاصح يكيله المقبوض له للقباض وكدين السلم دين القرض والاتلاف والعبارة تشمل الثلاثة (فرع) زاد الترجمة به اذا (قال البائع) بثمن في الذمة حال (لا أسلم المبيع حتى أقبض ثمنه) وقال المشتري في الثمن مثله) أى لا أسلمه حتى أقبض المبيع وترافعا الى الحاكم (أجبر البائع) لرضاه بتعلق حقه بالذمة (وفى قول المشتري) لأن حقه متعلقه بالبائع لا يفوت (وفى قول لا اجبار) أولاً ويمنعهما الحاكم من الخصام (فن سلم أجبر صاحبه) على التسليم (وفى قول يجبران) فيلزم الحاكم كل واحد منهما باحضار ما عليه فاذا أحضره سلم الثمن الى البائع والمبيع الى المشتري يبدأ بأيهما شاء (قلت) فان كان الثمن معناسقط القولان الاقوان وأجبر في الاظهر والله أعلم) وذكر الرافعى في الشرح سقوط الاولين في بيع عرض بعرض واقتصر في غيره على سقوط الثانى وزاد في الروضة سقوط الاول أيضاً عن الجمهور وفي الشرح الصغير سقوطه أيضاً فسكوت الكبير عنه لا ينفيه (واذا سلم البائع) باجبار أو دونه (أجبر المشتري ان حضر الثمن) على تسليمه (والا)

كلامهما ثبت له الاستيفاء وعليه الايقاف فلا يكلف الايقاف قبل الاستيفاء (قوله) فاذا أحضره لو تلف في مجلس الحاكم كان من ضمان دافعه (قول) المتن وأجبر في الاظهر أى فيكون القول الثالث جارياً وهو مقابل الاظهر هذا ما ظهر لى وهو المراد ان شاء الله تعالى (قوله) في غيره الضمير فيه يرجع الى قوله في بيع عرض بعرض (قول) المتن أجبر المشتري أى فلا يثبت للبائع بذلك فسخ (قول) المتن الثمن أى نوعه لأن صورة المسئلة ان الثمن في الذمة

(قوله) بشرطه أي وهو حجر الخالك عليه قبل الفسخ وقيل لا يفسخ بل تباع السلعة وبقي من ثمنها هكذا حكمه الرافعي وهو يدل على أن السلعة لا تخرج من الأسعار ولو زادت على مقدار الثمن (قول) الثمن حجر عليه أي ولو زادت على الثمن أضعافاً ولهذا يقال له الحجر الغريب ولا يتوقف الحجر على سؤال الغريم هنا ولا ينفك الأبقاع القاضى (قوله) ويؤدى حقه من ثمنه كسائر الديون (قول) الثمن فان صبرنا الحجر في البسيط عن العراقيين انه لا يجر حيث ثبت الفسخ وهو ظاهر اذ كيف يسوغ الحجر (٢٣٦) مع تمكنه من الفسخ ولكن المنقول

لا يحصى عنه (قوله) كما ذكره يرجع الى قوله وكذلك (قوله) أما الثمن المؤجل مفهوم قوله أول الفرع ثمن في الذمة حال

### \* (باب التولية) \*

وهي نقل جميع المبيع الى المولى بمثل الثمن المثل أو عين المتقوم بلفظ وليتك والاشراك نقل بعضه بنسبته من الثمن بلفظ أشركتك والمرابحة بيع بمثل الثمن أو ما قام عليه به مع ربح موزع على الأجزاء والمحاطة بيع كذلك مع حط منه موزع على الأجزاء (قول) المثل لعالم اشتراط العلم بالثمن فيه خلاف المرابحة الآتي وان قضى منعه خلافه ثم

فرق في ذلك بين المولى والمولى \* فرع \* لو حط عنه البعض ثم ولده بجميع الثمن هل يصح ويحققه الخط أم يبطل ولا يصح الا بالباقي بعد أن يعلم المولى الظاهر الثاني (قول) المثل وهو بيع المثل وقيل ليس يصح جديداً بل يكون المولى نائباً عن المولى فتنتقل الزوائد اليه ولا تتحدد الشفعة (قول) المثل لكن لا يحتاج الى أي لأن لفظ التولية مشعر به (قوله) الا بالباقي هل يشترط محل نظر (قوله) لو كان الثمن عرضاً لواء في هذا ان يولى بلفظ القيام فوجهان أحدهما يجوز كالمرابحة والثاني لان العقد الثاني في المراجعة مخالف للاول في قدر

وأي وان لم يحضر (فان كان) المشتري (معسراً) بالثمن فهو مفلس (فللبائع الفسخ بالفسخ) واخذ المبيع بشرطه الذي سيأتي في بابه (أو موسراً وماله بالبلد أو بمسافة قريبة) أي دون مسافة القصر (حجر عليه في أمواله) كلها (حتى يسلم) الثمن ثلاثاً تصرف فيها بما يبطل حق البائع (فان كان بمسافة القصر لم يكف البائع الصبر الى احضاره) لتضرره بذلك (والاصح ان له الفسخ) وأخذ المبيع لتعذر تحصيل الثمن كالافلاس به والثاني لا يفسخ ولو كان يباع المبيع ويؤدى حقه من ثمنه (فان صبر) البائع الى احضار المال (فالحجر كما ذكرنا) أي يحجر على المشتري في أمواله كلها الى ان يسلم الثمن لما تقدم (وللبائع حبس مبيع حتى يقبض ثمنه) الحال بالاصالة (ان خاف فوته بلا خلاف) وكذلك المشتري له حبس الثمن المذكور ان خاف فوت المبيع به كما ذكره في الروضة كأصلها أي بلا خلاف (وانما الاقوال) السابقة (اذ لم يخف فوته) أي البائع فوت الثمن وكذلك المشتري فوت المبيع (وتسارع في مجرد الاندفاع) بالتسليم أما الثمن المؤجل فليس للبائع حبس المبيع به لرضاه بالتأخير ولو حل قبل التسليم فلا حبس له أيضاً كذا في الروضة كأصلها وفي الكفاية في كتاب الصداق ان القاضى أبا الطيب نقل عن نص الشافعي رحمه الله تعالى في المتورن له الحبس وسيأتي في الصداق انه لو حل قبل التسليم فلا حبس للمرأة في الاصح

### \* (باب التولية والاشراك والمرابحة) \*

وفيه المحاطة اذا (اشترى) شخص (شيئاً) بمثل (ثم قال) بعد قبضه (لعالم بالثمن) باعلام المشتري أو غيره (وليتك هذا العقد قبل) كقوله قبلته أو توليته (لزمه مثل الثمن) جنساً وقدرًا وصفة (وهو) أي عقد التولية (بيع في شرطه) كالقدرة على التسليم والتقابض في الربوي (وترتب أحكامه) منها تجدد الشفعة اذا كان المبيع شقصاً مشفوعاً وعفا الشفع في العقد الاول (لكن لا يحتاج) عقد التولية (الى ذكر الثمن ولو حط عن المولى) بكسر اللام (بعض الثمن) بعد التولية (انخط عن المولى) بفخهما لان خاصة التولية التنزيل على الثمن الاول ولو حط جميعه انخط عن المولى أيضاً ولو كان الخط قبل التولية للبعض لم تصح التولية الا بالباقي أو للكل لم تصح التولية أصلاً ولو كان الثمن عرضاً لم تصح التولية الا اذا انتقل العرض الى من يتولى العقد (والاشراك في بعضه) أي المشتري (كالتولية في كله) في الاحكام السابقة (ان بين البعض) كقوله اشركتك فيه بالنصف فيلزمه النصف من مثل الثمن فان قال اشركتك في النصف كان له الربع ذكره في الروضة وهو مبني على الرابع في قوله (فلو أطلق) الاشراك (صح) العقد (وكان) المشتري (مناصفة وقيل لا) يصح للجهل بقدر المبيع وثنه (ويصح بيع المرابحة بأن يشتره بمائة ثم يقول) لعالم بذلك (بعثك بما اشتريت) أي بمثله (وربح درهم لكل عشرة) أو في كل عشرة (أوربح

الثلث فاحتمل مخالفته في جنسه بخلاف التولية نعم المأخوذ بالشفعة تجوز التولية فيه بلفظ القيام لان الشفع لا يأخذ الا بماله ده يارده مثل ان كان مثلياً وان كان متقوماً قبل التولية الغالب سبكي (قول) المثل كالتولية الخ هو يفيد ان الثمن اذا كان عرضاً يشترط الاشراك بعينه وقد يلتزم (قول) المثل مناصفة كالأقتر بشئ لزيد وعمرو (قوله) للجهل أي فكان كما لو قال بعثك بألف ذهباً وفضة (قول) المثل ثم يقول الخ مثل ذلك ان يضم الى رأس المال شيئاً آخر كان يقول بعثك بمائتين ووربح درهم لكل عشرة أي بمثله كمال الرافعي ويجرى في المسئلة خلاف ما لو أوصى به بنصيبه ورده الثمن لان المفهوم هنا معنى التولية



ده يازده) فسر الرافعي بما قبله ~~ففسر~~ أنه قال بمائة وعشرة فيقبله المخاطب (و) يصح بيع  
 (المخاطبة كبعت) لك (بما اشتريت وخط ده يازده) فيقبل (ويحط من كل أحد عشر واحد) كأن  
 الربح في المراجعة واحد من أحد عشر (وقيل) يحط (من كل عشرة) واحد كما زيد في المراجعة على  
 كل عشرة واحد فإذا كان اشترى بمائة وعشرة فالحط منه على الأول عشرة وعلى الثاني أحد عشر  
 (وإذا قل بعت بما اشتريت لم يدخل فيه سوى الثمن) وهو ما استقر عليه العقد عند لزومه وذلك  
 صادق بما فيه حط بما عقده العقد أو زيادة عليه في زمن خيار المجلس أو الشرط (ولو قال بما قام  
 على دخل مع ثمنه أجرة الكيال) للثمن المكيل (والدلال) للثمن المنادى عليه إلى أن اشترى به  
 المبيع ~~صكما~~ أفصحهما ابن الرفعة في الكفاية والمطلب (والحارث والقصار والرءاء) بالمد  
 من رفات الثوب بالهمز وور بما قبل الواو (والصباغ) كل من الأربعة للبيع (وقية الصبغ)  
 له (وسائر المؤن المزادة للاسترياح) أي لطلب الربح فيه كأجرة الخمار والمكان والخنان وتطين  
 الدار ولا يدخل ما يقصده استبقاء الملك دون الاسترياح كنفقة العبد وكسوته وعلف الدابة ويقع ذلك  
 في مقابلة الفوائد المستوفاة من المبيع نعم العلف الزائد على المعتاد للثمن يدخل (ولو قصر بنفسه  
 أو كال أو حمل) أو طين (أو تطوق به شخص لم يدخل أجرته) مع الثمن في قوله بما قام على "لأن عمله  
 وما تطوق به غيره لم يقيم عليه وانما قام عليه ما بدله وطريقه ان يقول وعملت فيه ما أجرته كذا أو عمله لي  
 متطوق (وليعلما) أي المتبايعان (ثمنه) أي المبيع في صورة بعت بما اشترى (أو ما قام به)  
 في صورة بعت بما قام على (فلوجهله أحدهما بطل) البيع (على الصحيح) والثاني يصح لسهولة  
 معرفته وفي اشتراطها في المجلس وجهان ولوقيل في الصورة الثانية ورجح كذا كانت من صور المراجعة  
 كما ذكره المصنف في الأولى ولها صورة ثالثة وهي بعت برأس المال ورجح ~~كذا~~ وهو كقوله بما  
 اشترى وقيل بما قام على (وليصدق البائع في قدر الثمن) الذي استقر عليه العقد أو قام به المبيع  
 عليه عند الإخبار به أي يجب عليه الصدق في ذلك (والاجل والشراء بالعرض وبيان العيب  
 الحادث عنده) لأن المشتري يعتمد أماته فيما يخبره بذلك الثمن فيذكرانه اشتراكه بكذا الاجل معلوم لأنه  
 يقابله قسط من الثمن وأنه اشتراه بعرض قيمته كذا ولا يقتصر على ذكر القيمة لأنه يشدد في البيع  
 بالعرض فوق ما يشدد في البيع بالنقد وأنه حدث عنده هذا العيب لنقص المبيع به عما كان حين شراء  
 (ولو قال) اشتريته (بمائة) وباعه مائة أي بما اشتراه ورجح درهم لكل عشرة كما تقدم  
 (فبان) أنه اشتراه (بتسعين) يئنه أو اقرار (فلا ظهر أنه يحط الزيادة ورجحها) لكذبه  
 والثاني لا يحط شيء لعقد البيع بما ذكر (و) الاظهر بئنه على الخط (أنه لا خيار للمشتري) لأنه قد  
 رضى بالاكتر فأولى ان يرضى بالاقل والثاني له الخيار لأنه قد يكون له غرض في الشراء بذلك المبلغ لا لبرار  
 قسم أو انفاذ وصية وعلى قول عدم الخط للمشتري الخيار جزئيا لأن البائع غره وعلى قول الخط لا خيار  
 للبائع وفي وجهه وقيل قول له الخيار لأنه لم يسلم له ما سماه (ولو زعم أنه) أي الثمن الذي اشترى به  
 (مائة وعشرة) وأنه غلط في قوله أو لا بمائة (وصدقه المشتري) في ذلك (لم يصح البيع) الواقع  
 بينهما مائة (في الأصح) لتعذر امضائه فزيدا فيه العشرة المتبوعة بربحها (قلت الأصح صحته)

بخلاف المتن السالف فإنه رضى به في ضمن رضاه بالأكثر (قول) المنقولت الأصح صحة أى كمال غلط بالزيادة

(قوله) ولا تثبت الخ قال السبكي هو مشكل حيث اعتبر المسمى هنا واعتبر في الغلط بالزيادة التنزيل على العقد الاول نعم يرتفع الاشكال على مقابلة الاثني ثم وجه عدم الثبوت كون الزيادة مجبولة ولم يرض بها المشتري بخلاف التسعين السابقة فانه رضى بها في ضمن رضاه بالمائة (قوله) بفتح الميم أى وأما بالكسر فهو الواقعة نفسها (قوله) لانه قد بقر الخ للخلاف أيضا عند الاحصاء مدرك (٢٧٨) آخر وهو اننا قلنا اليمين المردودة

كالاقرار حلف وان قلنا كاليينة فليس له طلب الخليف لاحتمال أن يعتمد النكول لعله عدم الرد (قول) المتن فله الخليف لوردة اليمين اتجه تخليف البائع سواء قلنا اليمين المردودة كاليينة أو كالاقرار لان اليينة هنا تسمع ولا يمنع فيما يأتي نعم لو كان سماعها مبنيا على جواز رد اليمين لم يصح ما قلناه ثم اذا حلف يمين الرد فان قلنا كاليينة فهو كالو صدقه وان قلنا كالاقرار فيجتمعا أن يكون كالسلف في حالة عدم ابداء العذر ويأتي فيه اشكال الشيخين (قول) المتن والاصح سماعها قال السبكي فيكون كالو صدقه فعلى رأى الرافعي يفسد العقد وعلى رأى المصنف يصح ثم يجري الخلاف في ثبوت الزيادة

(باب الاصول والثمار) \*

قال في التحرير عبارة السبكي رحمه الله الاصول الشجر وكل ما يثمر مرة بعد أخرى وقيل الشجر والارض والبناء وهو بعيد قال وهذه الترجمة جمعت بين ترجمتي بابين متجاورين للشافعي رضى الله عنه أحدهما باب ثمر الحائط يباع بأصله والآخري باب الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار (قوله) للثبات والادوام أى فكأننا في معنى الارض كما جعلنا جملتها في ثبوت الشفعة فيها واستدل أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم من باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع مفهومه انها اذا لم تؤبر للمشتري مع ان

والله أعلم ولا تثبت العشرة المذكورة للبائع الخبار وقيل تثبت العشرة برحبها والمشتري الخبار (وان كذبه) المشتري (ولم يمين) هو (لغلطه وجهها محتملا) بفتح الميم (لم يقبل قوله ولا يثبت) ان أقامها عليه لتكذيب قوله الاول لهما (وله تخليف المشتري انه لا يعرف ذلك في الاصح) لانه قد يقر عند عرض اليمين عليه والثاني لا كما لا تسمع بيته وعلى الاول ان حلف أمضى العقد على ما حلف عليه وان نكل عن اليمين ردت على البائع بناء على ان اليمين المردودة كالاقرار وهو الاظهر وقيل لا بناء على انها كاليينة وعلى الرد يحلف ان ثمنه مائة وعشرة وللمشتري حينئذ الخيار بين امضاء العقد بما حلف عليه وبين فسخه قال في الروضة كأصلها كذا أطلقوه ومقتضى قولنا ان اليمين المردودة مع نكول المدعى عليه كالاقرار ان يعود فيه ما ذكرنا في حالة التصديق (وان بين) لغلطه وجهها محتملا كأن قال كنت راجعت جريدي فغلطت من ثمن متاع الى غيره (فله الخليف) كما سبق لان ما بينه بحر كطن صدقه وقيل فيه الخلاف (والاصح) على الخليف (سماع بيته) التي يقيمها بأن الثمن مائة وعشرة والثاني لا يسمع لتكذيب قوله الاول لها قال في المطلب وهذا هو المشهور في المذهب والمنصوص عليه

(باب بيع (الاصول والثمار) \*)

كذا ترجم الشيخ في التفسير وترجم في المحرر بفصل قال في التحرير الاصول الشجر والارض والثمار جمع ثمر وهو جمع ثمرة وسيأتي في الباب غير ذلك اذا (قال بعثك هذه الارض أو الساحة أو البقعة) أو العرصة (وفيها بناء وشجر فالذهب انه يدخل) الباء والشجر (في البيع دون الرهن) أى اذا قال رهنتك هذه الارض الى آخر ما تقدم وهذا هو المنصوص عليه فيهما والطريق الثاني فيهما قولان بالنقل والتخريج وجه الدخول انها للثبات والادوام في الارض فتتبع ووجه المنع ان اسم الارض ونحوه لا يتناولها والطريق الثالث القطع بعدم الدخول فيهما وحمل نصه في البيع على ما اذا قال بحقوقها وكذا الحكم في الرهن لو قال بحقوقها والفرق على الطريق الاول ان البيع قوي يتقل الملك فيستبسع بخلاف الرهن ولو قال بعثتك بما فيها دخلت قطعاً أو دون ما فيها لم تدخل قطعاً ويقال مثل ذلك في الرهن وفي قوله بحقوقها وجه انها لا تدخل في البيع ويأتي مثله في الرهن ووجهه ان حقوق الارض انما تقع على الممر ومجرى الماء والها ونحو ذلك وسيأتي انه يدخل في بيع الشجرة أغصانها الا اليابس لان العادة فيه القطع فيقال هنا في الشجر اليابس كذلك (وأصول البقل التي تسقى) في الارض (ستين) أو أكثر ويجزئها مرارا (كالقث) بالثناة والغضب بالمجعة (والهندبا) بالذوالقصر والنعناع والسكر فس أو تؤخذ ثمرة مرة بعد أخرى كالنرجس والبنفسج (كالشجر) ففي دخولها في بيع الارض ورهنا الطرق السابقة هذا مقتضى التشبيه واقتصر في الروضة كأصلها على ان في دخولها في البيع خلاف السابق وعلى الدخول في البيع الثمرة الظاهرة وكذا الحزة الظاهرة عند البيع للبائع فليشترط عليه قطعها لانه لا تريدو يشبهه المبيع بغيره سواء بلغ ما ظهر أو ان

اسم النخلة لا يشملها لكن لا تصالها بها والبناء والغراس كذلك (قوله) ووجه المتع اذا قلنا بهذا بقيت دأما بلا أجرة وللمشتري الخيار عند الجمل (قوله) فيقال الخ أى بحكم الاول بدليل ان الغصن الرطب يدخل في اسم الشجرة بخلاف الشجرة الرطبة مع الارض فان فيها خلافا كما تقرر (قول) المتن والهندبا أى البقل (قوله) واقتصر الخ أى فلم يذكر مسألة الرهن (قوله) وعلى الدخول الخ هذا مفهوم من تعبير المنهاج بالاصول (قوله) الحزة هي بكر الجيم

(قوله) الا القصب أي الفارسي (قوله) فانه لا يكلف أي فيه يكون بيع الارض مع شرط قطعه في حانة عدم النفع باطلا (قوله) في مطلق الخ الذي في الروض انه لا يدخل وان قال بحقوقها (قوله) كالجزر الخ يريد انه لا فرق في ذلك بين ما يحصد كشال المتن أو يطلع كهذه الامثلة كما مثلها قول المصنف يؤخذ (قوله) بأن يد المستأجر الخ وبأنه لو كان في معنى ذلك لوجب القطع بالفساد لجهالة المدة كدار المعتدة بالاقراء أو الجمل ثم محل الخلاف في الزرع الذي يؤخذ دفعة ولا فيصح بلا خلاف لانه يتنقل للمشتري كما أشار اليه الشارح قبيل هذا بقوله هذا الزرع الذي لا يدخل (قوله) ومثله أي الحصاد (٢٧٩) (قوله) ولو قال الخ هو جار أيضا في نفس الزرع عند ثبوت الخيار كما سلف (قوله) والبذر الذي يدوم لو كان عادتهم في هذا أن يقطع

بعد بروزه ويحول للمكان آخر فالظاهر الحاقه بما لا يدوم ثم اعلم ان معنى دخول البذر الذي يدوم في البيع جعله تابعاً للارض كالحمل فلا تشتري رؤيته قبل ذلك بل ولو جهل جنسه ونوعه (قوله) وظاهر ان الزرع يبقى الخ عبارة الاستوى كلام المصنف يفهم استحقاق البائع لبقاء الزرع ومحلها اذا شرط البقاء أو أطلق فان شرط القطع ففي وجوب الوفاء به تردد للاصحاب حكاه الامام في كتاب الصلح ولم يتعرض الرافعي لهذه المسئلة غير انه جزم في بيع الثمرة المؤثرة قبل بدو الصلاح بوجوب القطع اذا شرطه وهو نظير هذا انتهى (قول) المتن مع بذر لو كان البذر دائماً البات صح وان لم يره وكان تأكيذا ذكره المتولي (قول) المتن أوزع الزرع الذي لا يفرده هو المستور اما بالارض كالفجل ونحوه أو بما ليس من صلاحه كالخطة في سنبليها والبذر الذي لا يفرده هو لم يره أو تغيراً وامتنع أخذه (قول) المتن وقيل في الارض قولان هما مبنيان على ان الاجارة في تفريق الصفقة بجميع الثمن لا بالقسط (قوله) قيل الخ قائله الاستوى رحمه الله قال ولم يقل لا يفرده لان المعروف في مثل هذا التركيب وجوب افراد

الجزء لا قال في التمتع الا القصب فانه لا يكلف قطعه الا أن يكون ما ظهر قدرا ينتفع به وسكت عليه في الروضة كأصلها (ولا يدخل) في مطلق بيع الارض كافي المحرر والروضة وأصلها (ما يؤخذ دفعة) واحدة (كالخطة والشعر وسائر الزروع) كالجزر والفجل والبصل والثوم لانه ليس للدوام والاثبات فهو كالتمتع في الدار (ويصح بيع الارض المزروعة) هذا الزرع الذي لا يدخل (على المذهب) كالباع دارا مشكونة بامتعة والطريق الثاني يخرج به على القولين في بيع الدار المستأجرة لغير المكثري أحدهما البطلان وفرق الاول بأن يد المستأجر حائلة (وللمشتري الخيار ان جهله) أي الزرع بأن سبق رؤيته للارض قبل البيع وحدث الزرع بينهما لتأخر انتفاعه فان كان عالما بالزرع فلا خيار له (ولا يمنع الزرع) المذكور (دخول الارض في يد المشتري) وضمانه اذا حصلت التخلية في الاصح (والثاني يمنع) كما تمنع الامتعة المشكونة بها الدار من قبضها وفرق الاول بأن تقرير الدار متأث في الحال (والبذر) بالذال المجبة (كالزرع) فالبذر الذي لا يثبت لباته ويؤخذ دفعة واحدة لا يدخل في بيع الارض ويبقى الى أوان الحصاد ومثله القلع فيما يقطع وللمشتري الخيار ان جهله فان تركه البائع له سقط خياره وعليه القبول ولو قال آخذه وأفرغ الارض سقط خياره أيضا ان أمكن ذلك في زمن يسير والبذر الذي يدوم كنوى النخل وبرر السكرات ونحوه من البقول حكمه في الدخول في بيع الارض حكم الشجر (والاصح انه لا أجره للمشتري مدة بقاء الزرع) الذي جهله وأجاز كالارشل في الاجارة في العيب والثاني وصححه في الوجيز له الاجرة قال في السبب لان المنافع مقبزة عن المعقود عليه أي فليست كالعيب وفي أصل الروضة قطع الجمهور بأن لا أجره وقيل وجهان الاصح لا أجره وظاهر ان الزرع يبقى الى أوان الحصاد وأما القلع (ولو باع أرضا مع بذر أوزع) بها (لا يفرد بالبيع) عنها أي لا يجوز بيعه وحده كالخطة في سنبليها وسبأ في فهمي مستورة كالبذر (يطل) البيع (في الجميع قطعاً) للجهل بأحد المقصودين وتعدا لتوزيع (وقيل في الارض قولان) أحدهما الصفقة فيها بجميع الثمن وذكر في المحرر البذر بعد صفقة الزرع وقدمه في المنهاج قيل لتعود الصفقة اليه أيضا فيخرج بها ما روى قبل العقد ولم يتغير وقد روي على أخذه فانه يفرد بالبيع ولم ينسبه في الدقائق على ذلك وقد أطلق البذر في الروضة كأصلها (ويدخل في بيع الارض الحجرارة المخلوقة فيها) والمبنية (دون المدفونة) كالكنوز (ولا خيار للمشتري ان علم) الحال (ويلزم البائع النقل) المسبوق بالقلع وتسوية الارض ولا أجره عليه لمدة ذلك وان طالت (وكذا ان جهل) الحال (ولم يضر قلعهما) لا خيار له ضرر تركها أولا ويلزم البائع النقل وتسوية الارض ولا أجره عليه لمدة ذلك (وان ضرر) قلعهما (فله الخيار) ضرر تركها أولا (فان أجاز لزوم البائع النقل

الضمير (قول) المتن المخلوقة فيها والمبنية أي لتبائعها ثم ان كما يضر ان بالغراس والبناء والارض مما تقصد لذلك ثبت الخيار (قول) المتن ان علم كسائر العيوب (قول) المتن ويلزم البائع النقل بخلاف الزرع فانه لا يمتد انتظاره انه يلزمه ذلك وان كان تركها لا يضر (قول) المتن ولم يضر أي بأن كان القلع لا ينقص الارض وليس لزومه أجره هذا محصل ما في الاستوى نقلا عن الرافعي وهو عند التأمل يشكل على قول الشارح الآتي ولا أجره عليه لمدة ذلك (قوله) ضرر تركها أم لا يستقي من الشق الثاني ما لو تركها البائع للمشتري فان خياره يسقط ويكون ذلك اعراضا لا تملك كفسله الرجوع ومتى رجع عاد الخيار فان وجد اعطاه وبصيغة تمليك فلا رجوع وكذا الحكم في الزام البائع بالنقل شرطه عدم تركها للمشتري أعني عند انتفاعه بالتركة

(قول) المتن وفي وجوب أجرة الخ أي في حالة الجهل (قول) المتن أحصها تجب الخ هذا يشتمل على ما سلف من عدم وجوب الأجرة في الزرع مطلقا قال السبكي فإن فرق بأن الزرع يجب ابقاؤه بخلاف الحجارة قلنا مدة تفريغ الحجارة كمدة الزرع (٢٨٠) (قوله) بقوله بعثك الخ بخلاف

ما لا تنفي في البيع لفظ البستان (قول) المتن يحيط بها وصف للساحات بدليل تكثيرها وتعريف الابنية ويستفاد من ذلك دخول السور وربما يستفاد منه أيضا دخول الابنية الخارجية عنه المتصلة به لانه عرّف الابنية فعمت ونكر الساحات ووصفها (قول) المتن المنصوبة أي المركبة خرج المقموعة (قول) المتن ومفتاح غلق لوباع سفينة فنفى دخول آلتها المنفصلة هذان الوجهان قال الاسنوي وهل تشترط رؤية المفتاح ونياب العبد على القول بدخولها محل نظر (قوله) والخلاف في الاعلى مبنى قبل أشار المتن الى ذلك بتعبيره هنا بالاصح وفيما سلف بالصحيح (قول) المتن قلت الاصح لا تدخل ثياب العبد أي كسرج الدابة \* فرع \* الحلقة في اذن العبد وكذا الخاتم في أصبعه والتعل في رجله والحلي باذن الجارية لا يدخل قطعاً وقيل على الخلاف \* فرع \* باع شجرة دخل عروقها وورقها أي لانهما معدودان من أجزائها فيدخلان ولو يابسين الا اذا شرط القطع فلا تدخل العروق (قول) المتن وفي ورق التوت الخ أما ورق الخناء والنسلة فالوجه فيهما عدم الدخول صريح بالاول المأوردى والرويان وبالثاني التمولي (قول) المتن أو القطع مؤنة القطع والقلع على المشتري (قول) المتن البقاء لكن لو فرغت بجبانها شجرة أخرى هل يستحق البقاء لها الخاقاها بالغصن والعروق أو يؤمر بقطعها أو يفرق بين ما جرت العادة باستخلافه وعدمه أو بقي مدة الاصل

وتسوية الارض) بأن يعيد التراب المزال بالقلع مكانه قاله في المطلب (وفي وجوب أجرة المثل مدة النقل أوجه أحصها تجب ان نقل بعد القبض لا قبله) لأن النقل الموقوف للنفعة مدته جناية من البائع وهي مضمونة عليه بعد القبض لا قبله في المرجح والثاني تجب مطلقا بناء على انه يضمن جناية قبل القبض والثالث لا تجب مطلقا لان اجازة المشتري رضا بتلف النفعة مدة النقل ويجرى الخلاف في وجوب الارش فيما لو بقي في الارض بعد التسوية عيب (ويدخل في بيع البستان) بقوله بعثك هذا البستان (الارض والشجر والحيطان) لانه لا يسمى بستانا بدون ذلك (وكذا البناء) الذي فيه يدخل (على المذهب) وقيل لا يدخل وقيل في دخوله قولان وهي الطرق المتقدمة في دخوله في بيع الارض (و) يدخل (في بيع القرية) بقوله بعثك هذه القرية (الابنية وساحات يحيط بها السور) وفي الاشجار وسطها الخلاف السابق الصحيح دخولها (لا المزارع) أي لا تدخل (على الصحيح) كما لو حلف لا يدخل القرية فانه لا يحث بدخوله فزارعها وفي النهاية انها تدخل وقال ابن كج ان قال بحقوقها دخلت والا فلا قال الرافعي وهما غريبان وعبر في المحرر بالصحيح (و) يدخل (في بيع الدار) بقوله بعثك هذه الدار (الارض وكل بناء) بها (حتى حمامها) لانه من مرافقها ولو كان في وسطها أشجار ففي دخولها الخلاف السابق وحكي الامام أوجهها ثالثان كثرت بحيث يجوز تسمية الدار بستانا لم تدخل والادخلت (لا المنقول كالدلو والبكرة) يسكون الكاف (والسير) والحمام الخشب (وتدخل الابواب المنصوبة وحلقها) بفتح الحاء وأغلقها (والاجانات) المثبتة ~~بمسر~~ الهزمية وتشديد الجيم ما يغسل فيها (والرف والسلم) بفتح اللام (المسمران وكذا الاسفل من جري الرحا) يدخل (على الصحيح) لثباته والثاني لا يدخل لانه منقول وانما أثبت لسهولة الارتفاق به كي لا يتزعزع عند الاستعمال (والاعلى) من الحجرين (ومفتاح غلق) بفتح اللام ما يغلق به الباب (مثبت) يدخلان (في الاصح) لانهما تابعا لشيء مثبت والثاني لا يدخلان نظرا الى انهما منقولان والخلاف في الاعلى مبنى على دخول الاسفل صرح به في الشرح والمحرر وأسقطه من الروضة كالمحتاج قبل وأسقط منه تقييد الاجانات بالمثبتة وحكاية وجه فيها وفي المستثنين بعدها ولفظ المحرر وكذا الاجانات والرفوف المثبتة والسلام المسمرة والتحناني من حجري الرحا على أصح الوجهين وفهم المصنف ان التقييد وحكاية الخلاف لما وياه فقط (و) يدخل (في بيع الدابة تعلمها) لاتصالها بها (وكذا ثياب العبد) التي عليه تدخل (في بيعه في الاصح) لا يعرف كما صححه الغزالي (قلت الاصح لا تدخل ثياب العبد) في بيعه (والله أعلم) كما قال الرافعي ان صاحب التهذيب وغيره ربحوه مستدر كانه صحيح الغزالي بقوله لكن الى آخره وقيل يدخل سائر العورة دون غيره والامة كالعبد قاله في شرح مسلم (فرع) اذا (باع شجرة) رطبة (دخل عروقها وورقها وفي ورق التوت) المبيع شجرته في الربيع وقد خرج (وجه) انه لا يدخل لانه كثرة سائر الاشجار اذ يربى به دود القز وهو ورق الايض الا نفي قاله ابن الرفعة في الكفاية والمطلب وفي ورق السق وجه من طريق انه لا يدخل لانه يغسل به الرأس (وأغصانها الا اليابس) فلا يدخل لان العادة فيه القطع فهو كالثمرة (ويصح بيعها بشرط القلع أو القطع وبشرط البقاء) ويتبع الشرط (والاطلاق يقتضي البقاء) للعادة (والاصح انه لا يدخل) في بيعها (الغرس) بكسر الراء

فقط احتملا لان بعض المتأخرين قال ابن الرفعة والذي يعلم استخلافه كشجر الموز ولا شئ في وجوب ابقائه (قول) المتن والاصح الخ هذا الخلاف جار فيما لو باع ارضا فيها ميت مدفون هل يبقى له مكان القبر أم لا كما قاله الرافعي في أول المدفن أو استثنى لنفسه شجرة فيها

(قوله) حيث أبقيت بالشرط أو الإطلاق (قوله) والثاني تدخل الخ انظر مكان العروق ما حكمه على هذا (قوله) بطل قال الأذري بحثا إلا أن يكون له فيه غرض (قول) المتن فإن يتأبر يقال أبرت النخل آبره أرا كأكلت آكل أكلوا بالتشديد أيضا ككلم يكلم تكلمنا ثم المعنى في الحكم المذكور أن عدم التأبير تكون مسترة كالحل وعند وجوده تكون كالولد المنفصل لظهورها قال في الروضة وحيث حكمنا بأن الثمرة للبائع فالصمام نفسه للمشتري (٢٨١) قال في شرح الروض وكذا العرجون فيما يظهر (قوله) في ذلك يرجع إلى قول المتن

البائع وما بعده من المتن (قوله) تشقيق أي في وقته (قوله) ولذلك عدل المصنف الخ أي لأن مؤبرة تستدعي فعل فاعل (قول) المتن ثمرة المراد به ما يقصد من تلك الأصول مطعوما كان أو مشموما ثم من هذا الذي يخرج بلا نور الجوز والفستق قاله الرافعي رحمه الله (قوله) أي زهر على أي لون كان (قوله) وفي التهذيب أي فينبذ لا يكون حكم البروز فيها كالتأبير في تبعية ما لم يبرز لما برز (قول) المتن وما خرج في نور الخ من هذا القسم الرمان واللوز قال الاسنوي وكذا الورد لانه يخرج في كمال ينفتح عنه أقول هو كذلك ولكن هل يلحق غير المنفتح منه بالمتفتح أم لكل حكمه الذي في التهذيب الثاني كالتين والذي في التنبيه الأول كالتأبير (قول) المتن لم تعتقد الثمرة لأنها كالدومة (قول) المتن ولم تتأثر اعتبار التناثر وقع في الوجيز والروضة والذي في التنبيه وغيره اعتبار ظهوره من نوره وهو أقبس \* تنبيه \* حكم التناثر كالتأبير في أن غير التناثر ينفع المتأثر صرح به في الارشاد ثم الورد الخ في التهذيب بالتين فكل حكمه وفي التنبيه بالتأبير فيتبع غير المنفتح المتفتح (قوله) لاستناره بالقشر الأبيض أي فكان استنارها بعد الانعقاد بالنور شبيها باستنار ثمر النخل بعد التأبير بالقشر الأبيض (قوله)

أي موضع غرسها حيث أبقيت لأن اسمها لا يتناول (لكن يستحق) المشتري منفعتة ما بقيت الشجرة) والثاني يدخل لاستحقاقه منفعتة لا إلى غاية وله على هذا إذا انقلعت أو قلعهما ان يغرس بدلها وأن يبيع المغرس (ولو كانت) الشجرة المبعة (بإسالة المشتري القلع) للعادة فلو شرط إبقاء ما بطل البيع بخلاف شرط القلع أو القطع وتدخل العروق عند شرط القلع دون شرط القطع فتقطع فيه عن وجه الأرض قال ذلك جميعه المتولى وسكت عليه في الروضة كأصلها (وثمره النخل المبيع) أي طلمعه (ان شرطت للبائع أو المشتري عمل به) تأبرت أولا (والا) أي وان لم تشرط لواحد منهما بأن سكت عنها (فان لم يتأبر منها شيء فهي للمشتري والا) أي وان تأبر منها شيء (فالبائع) أي فهي جميعه له والاصل في ذلك ما روى الشيخان عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع مفهومه انها اذا لم تؤبر تكون الثمرة للمشتري إلا أن يشترطها البائع وكونها في الأول للبائع صادق بأن تشترط له أو يسكت عن ذلك وكونها في الثاني للمشتري صادق بمثل ذلك وألحق تأبير بعضها بتأبير كلها بتبعية غير المؤبر للمؤبر لما في تتبع ذلك من العسر والتأبير تشقيق طلع الاناث وذو طلع الذكور فيه ليحيى رطبها أجود مما لم يؤبر والعادة الاكتفاء بتأبير البعض والباقي يتشقق بنفسه وينبت ربح الذكر واليه وقد لا يؤثر شيء ويتشقق الكل والحكم كالمؤبر اعتبارا بظهور المقصود ولذلك عدل المصنف عن قول المختر لم تكن مؤبرة إلى ما قاله وشمل طلع الذكور فانه يتشقق بنفسه ولا يشق غالبا وفيما لم يتشقق منه وجهه البائع أيضا لانه لا ثمرة له حتى يعتبر بظهورها بخلاف طلع الاناث (وما يخرج ثمره بلا نور) بفتح النون أي زهر (كتين وعنب ان برز ثمره) أي ظهر (فالبائع والا فللمشتري) اعتبارا ببروزه بتشقق الطلع وفي التهذيب فيما اذا ظهر بعض التين والعنب دون بعض ان ما ظهر للبائع وما لم يظهر فللمشتري قال الرافعي وهو محل التوقف وعبرة الروضة وفيه نظر ثم ما في التهذيب في المذهب والتممة والبحر (وما خرج في نوره ثم سقط) أي نوره (كشمس) بكسر الميمين (وتفاح فللمشتري ان لم تعتقد الثمرة وكذا ان انعقدت ولم تتأثر النور في الاصح) الخاقانها بالطلع قبل تشققه والثاني يلحقها به بعد تشققه لاستناره بالقشر الأبيض فتكون للبائع (وبعد التناثر للبائع) جزا ما ظهرها وعدل عن قول المختر يخرج المناسب للتقسيم بعده كأنه ثلاثيته بما قبله (ولو باع نخلات بستان مطلعة) بكسر اللام أي خرج طلعها (وبعضها) من حيث الطلع (مؤبر) دون بعض (فالبائع) أي فطلعها الذي هو الثمرة له كما تقدم اتحاد النوع أو اختلاف وقيل في المختلف ان غير المؤبر للمشتري لأن لاختلاف النوع تأثيرا في اختلاف وقت التأبير (فان أفرد ما لم يؤبر) بالبيع (فللمشتري) طلمعه (في الاصح) لما تقدم والثاني هو للبائع اكتفاء بدخول وقت التأبير عنده وهذا الفرع فيما اذا اتحد النوع كافي الروضة كأصلها (ولو كانت)

٧١ ل الخ المناسب للتقسيم أي لأن الذي خرج وسقط نوره لا يناسبه قوله ان لم تعتقد الثمرة الخ (قول) المتن ولو باع نخلات أما النخلة الواحدة فكذلك بالاولى (قول) المتن مؤبر الاحسن ان يقول تأبر كسلف له التعبير بهذه المادة (قول) المتن فالبائع كذلك له ما طلع بعد ذلك ثم هذه المسئلة علمت بما تقدم ولكن الغرض تفصيل ذلك الحكم (قوله) والثاني الخ قال في المطلب يشترط في هذا ان يكون في اقليم واحد في مكان متحد الطبع ولو اختلف المالك كان باعه نخله ونخل غيره وأحدهما مؤبر دون الآخر فكل حكمه وان اتحد البستان كذا نقله الأذري ثم قال وفيه نظر من وجوه لعل منها انه كبيع عيد جمع ثمين فلا يصح



(قوله) للعادة لم يقل و وفاء بالشرط كما قال غيره إشارة الى ان الشرط انما يحتمل هنا نظر العادة (٢٨٢) ثم نظير هذا اعتبار النقد الغالب والمنازل

المشادة في الاجارة للتركوب (قوله)  
واهمال الدالين زادا لاسنوي  
واعجامهما أيضا

\* (فصل يجوز بيع الثمر الخ) \* (قول)  
المتن بشرط قطعه أي بالاجماع لانه اذا  
جاز هذا الشرط قبل بدو المصالح فبعده  
أولى (قوله) وفي الاطلاق خالف

أبو حنيفة في حالة الاطلاق فقال انه يقتضي  
القطع حالا ومنع أيضا من شرط الابقاء  
قال لانه ينافي التسليم ورد بان التسليم  
بالتخلية (قول) المتن لا بشرط القطع  
لشرط ثم رضى البائع بالابقاء جار واذا  
مضت مدة قبل قطعه فان طال به فيها  
وأخرزته الاجرة والافلا \* فرع \* لو  
جرت العادة بقطعه حصر ما مشلا فهل  
يغني ذلك عن الشرط محل نظر (قوله)

كحصرم ويلج أخضر قال الأذري يشكل  
على هذا قولهم ببيعة بيع البطيخ قبل بدو  
صلاحه بشرط القطع فان البطيخ قبل بدو  
صلاحه لا تنفع فيه (قول) المتن لا

ككمثرى وجوز (قوله) بعد ظهور  
الثمر أي بعد تأبره في النخل مثلا وقبل بدو  
الصلاح (قوله) لما فيه من الحجر نظر  
بعضهم فيه بأنه شرط لا غرض فيه فينبغي  
أن يلغوا ولا يضرب العقد كشرط أن

لا يأكل الا كذا \* تنبيه \* لو بيع البطيخ  
أو الباذنجان ونحوهما قبل بدو صلاح  
مع أصوله فالاصح على ما دل عليه كلام  
الرافعي انه كبيع الثمر مع الشجر وقيل

لابد من شرط القطع لضعف أصوله  
(قول) المتن ويجوز بيع الزرع الخ  
روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم نهى  
عن بيع ثمرة النخل حتى ترهى والسنبيل  
والزرع حتى يبيض ويأمن العاهة ثم

المراد بالزرع ما ليس بشجر فيدخل  
البقول (قول) المتن بعد جعله  
الاسنوي طرفا للثمر والزرع (قول)

الخلاص المذكورة (في بستانين) أي المؤثرة في بستان وغير المؤثرة في بستان (فالاصح افراد كل  
بستان بحكمه) لان لا اختلاف البقاع تأثيرا في وقت التأبير والثاني هما كالبستان الواحد وسواء  
تباعدا أم تلاصقا ولو باع نخلة بعض طلعها مؤثرا للكل له وطاهر مما تقدم ان التأبير بنفسه كالتأبير  
فيما ذكر (واذا بقيت الثمرة للبائع) بالشرط أو غيره كما ذكر (فان شرط القطع لزمه والا) بأن  
شرط الابقاء أو أطلق (فله تركها الى) زمن (الجداد) للعادة وهو يفتح الجيم وكسرهما واهمال  
الدالين في الصحاح القطع ومسئله شرط الابقاء الصادق بها اللفظ حريضة على المحرر والروضة وأصلها  
واذا جاء وقت الجداد لم يمكن من أخذ الثمرة على التدرج ولا من تأخيرها الى نهاية التضج ولو كانت  
من نوع يعتاد قطعه قبل التضج كلف القطع على العادة (ولكل منهما) أي المتبايعين في الابقاء  
(السقي ان انتفع به الشجر والثمر ولا منع للأخر منه وان ضررهما لم يجز الارضاها) أي المتبايعين  
(وان ضرر أحدهما) أي ضرر الشجر ونفع الثمر أو العكس (وتنازعا) أي المتبايعان في السقي  
(ففتح العقد) لتعذر امضاءه الاضرار بأحدهما (الا أن يسامح المتضرر) فلا فسخ حينئذ  
(وقيل لطالب السقي) وهو البائع في الصورة الاولى والمشتري في الثانية (أن يسقى) ولا يسالى  
بضرر الآخر لانه قد رضى به حين أقدم على هذا العقد فلا فسخ على هذا أيضا وعلى الفسخ الفاسخ  
البائع أو الخالك وجهان في المطلب (ولو كان الثمر يتصرف بطوبى الشجر لزم البائع أن يقطع) الثمر  
(أو يسقى) الشجر دفعا لضرر المشتري

\* (فصل يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه) \* وسيأتي تفسيره (مطلقا) أي من غير شرط  
(وبشرط قطعه وبشرط ابقائه) روى الشيخان عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال واللفظ  
للخاري لا يتبايعوا الثمر حتى يبدو صلاحها وفي لفظ لمسلم يتبايعوا وفي رواية له صلاحه وفي أخرى  
له يتبعوا وصلاحه أي فيجوز بعد بدو صلاحه وهو صادق بكل من الاحوال الثلاثة وفي الاطلاق وبشرط الابقاء

يبقى الى أوان الجداد لا يعرف (وقبل الصلاح ان يسع منفردا عن الشجر لا يجوز) البيع الحديث  
المذكور (الابشرط القطع) فيجوز اجماعا (وان يكون المقطوع متفعا به) كحصرم (لا ككمثرى)  
يفتح الميم المشددة بالثلاثة الواحدة كثرة ذكره الجوهرى في باب الرأزاد الصغاني كثرة وكثيرات  
وكثيرة أي بكسر الراء فيها وذكر هذا الشرط المعلوم من شروط المبيع للتنبيه عليه (وقيل ان كان

الشجر للمشتري) كأن اشتراه أولا بعد ظهور الثمر (جاز) بيع الثمرة (بلا شرط) لانها يجتمعان  
في ملكه فيشبه ما لو اشتراه معا (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (فان كان الشجر للمشتري وشرطنا  
القطع) كما هو الاصح (لم يجز الوفاء به والله أعلم) اذ لا معنى لتسليفه قطع ثمره من شجره وفي الروضة  
لو قطع شجرة عليها ثمرة ثم باع الثمرة وهي عليها جاز من غير شرط القطع لان الثمرة لا تسبق عليها فيصير

كشرط القطع (وان يبيع) الثمر (مع الشجر) بثمن واحد (جاز بلا شرط ولا يجوز بشرط  
قطعه) لما فيه من الحجر عليه في ملكه والفارق بين الجواز هنا والمنع في بيع الثمر من مالك الشجر  
تعبية الثمر هنا للشجر ولو قال بعثت الشجر بعشرة والثمر بدينار لم يجز الا بشرط القطع أي لانه فصل  
فانتقت التبعية ذكره الرافعي في باب المساقاة استشهدا وأسقطه من الروضة (ويجوز بيع الزرع

الاخضر في الارض الا بشرط قطعه) كالثمر قبل بدو صلاحه وفي المحرر القطع أو المقلع (فان يبيع  
معهما أو) وحده (بعد اشتداد الحب جاز بلا شرط) كافي الثمر مع الشجر أو الثمر بعد بدو صلاحه  
(ويشترط لبيعه) الجائز بعد الاشتداد (ويبيع الثمر بعد) بدو (الصلاح) ظهوره المقصود ليكون  
مرتبيا (ككتين وعنب) لانهما محالا كماله (وشعير) لظهوره في سنبله (وما لا يرى حبه

(قوله) ويجاب بأنه الخ أقول قديري هذا إن الغالب على قوت الحجاز في ذلك الزمن الشعر (قول) المتن بكلام هو جمع وكذا أكتو وأكجام وأنصكهم والواحد كم يكسر الكاف وكامة وبهذا اعترض على المنهاج في قوله الآتي كما بان بأن الصواب كان أو كما متان (قوله) كما في الرمان منه أيضا الباذنجان هذا في الثمار ومثاله في الزرع العلس (قول) المتن ولا يصح في الأعلى أي سواء كان على وجه الشجر أو الأرض هذا ولكن قد حكى الربيع أن الشافعي مر ببيغداد فأعطاه كسرة يعني قطعة من درهم فاشترى بها فولا أخضر واعترض بأن هذا ان مع فهو قديم وبأن الربيع انما حجه بمصر (٢٨٣) (قول) المتن وبدو صلاح الثمر الخ الذي في المحتر وغيره ان بدو صلاح يحصل بظهور مبادئ النضج

والخلاوة غير ان تلك المبادئ تكون فيما لا يتلون بأن يتوه ويلين وفيما يتلون بأن يأخذ في الحجرة أو السواد مثلا وصنيع المنهاج مخالف لذلك فانه جعل ظهور مبادئ النضج والخلاوة قسما للتساوي (قول) المتن النضج هو بالضم والفتح مصدر نضج بالكسر (قوله) انه لا حاجة اليه الى آخره ما نقله عقبه عن تكملة الصحاح كالدليل لذلك (قول) المتن ويكفي الخ وجهه ان اشتراط بدو صلاح الجميع فيه مسر على العباد وذلك لان الباري سبحانه وتعالى من علنا بأن الثمار تطيب شيئا فشيئا فلا واشترط ذلك أدى الى أن لا يساع ثمنها أو تباع الحبة بعد الحبة (قوله) متحدة الجنس قيل أشار الى ذلك المؤلف بقوله بعضه ثم ظاهر كلامهم الاكتفاء بدوه في حبه أو سنبله فقط وفيه نظر (قول) المتن لزمه سقيه ثم قوله ويتصرف مشترية هذا ان أصلان لمسئلة الجوائح الآتية قد ما عليها فالأصل الأول مؤيد للقديم والأصل الثاني مؤيد للجديد (قوله) لأن السقي من تمة التسليم الخ ايضاحه ان البائع كأنه التزم البقاء الذي استحقه المشتري بالنقل وهو لا يتم الا بالسقي (قول) المتن ويتصرف الخ أي لانه لما كان الثمر متروكا الى هذه جعلنا قبضه

كالخطة والعدس) بفتح الدال في السنبل لا يصح بيعه دون سنبله) لاستناره (ولامعه في الجديد) لان المقصود مستتر بماليس من صلاحه والقديم الجواز لما روى مسلم عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنبل حتى يبيض أي يشتد فيجوز بعد الاستداد ويوجب بأنه في سنبل الشعر جمع بين الدليلين (ولابأس بكلام) بكسر الكاف وعاء الطلع وغيره (لا يزال الاعتدال اكل) كما في الرمان فيصير بيعه في قشره لان بقاءه فيه من مصلحته وفي الروضة يصح بيع طلع النخل مع قشره في الاصح (وماله كما بان كالجوز واللوز والباقي) بتشديد اللام مقصورا أي الفول (يساع في قشره الاسفل ولا يصح في الأعلى) لاستناره بماليس من صلاحه بخلافه في الاسفل (وفي قول يصح ان كان رطبا) لتعلق الصلاح به من حيث انه يصون الاسفل ويحفظ رطوبة اللب وفي الروضة كأصلها يجوز بيع اللوز في القشر الأعلى قبل انفقاد الاسفل لانه ما كول كله كالتفاح ونقله في شرح المذهب عن الأصحاب ثم المنع في الصور المذكورة ونحوها قيل مبني على منع بيع الغائب وقيل ليس مبني عليه لان البيع في بيع الغائب يمكن رده بعد الرؤية بصفته وهنا لا يمكن ذلك قال في الروضة هذا أصح (وبدو صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والخلاوة فيما لا يتلون) منه بأن يتوه ويلين كما في المحتر وغيره وكان المصنف رأى في اسقاطه انه لا حاجة اليه مع ما قبله وفي تكملة الصحاح للصفا في غموة ثمر النخل والغنب اذا امتلا ماء وتمت النضج وقوله فيما لا يتلون متعلق بظهور وبدو (وفي غيره) وهو ما يتلون أي بدو الصلاح فيه (بأن يأخذ في الحجرة أو السواد) أو الصفرة كالبخ والعنب والاباص بكسر الهمزة وتشديد الجيم والشمس وغير الثمر بدو صلاح الحب منه باشتداده والقناب كبره بحيث يؤكل (ويكفي بدو صلاح بعضه وان قل) لبيع كله من شجرة أو أشجار متحدة الجنس فان اختلف كطوب وعنب بدا الصلاح في أحدهما فقط وجب شرط القطع في الآخر (ولو باع ثمر بستان أو بستانين بدو صلاح بعضه) واتحد الجنس (فعلى ما سبق في التأخير) فيتبع ما لم يبدو صلاحه ما بدو صلاحه في البستان أو كل من البستانين فان بدا صلاح بعض ثمر أحدهما دون الآخر فقيل بالتبعية أيضا لاجتماعهما في صفقة والأصح لا فلا بد من شرط القطع في ثمر الآخر (ومن باع ما بدو صلاحه) من الثمر كما في المحتر وغيره ومثله الزرع وأبقى (لزمه سقيه قبل التخلية وبعدها) قدر ما ينوبه ويسلم من التلف والفساد لان السقي من تمة التسليم الواجب فلو شرط على المشتري بطل البيع لانه خلاف فضية ثم البيع يصدق مع شرط القطع ولا يلزم فيه السقي بعد التخلية أخذنا من تعليل يأتي (ويتصرف مشترية بعدها) أي التخلية من كل وجه (ولو عرض مهلك بعدها كبرد) أو حر (الجديد أنه) أي المبيع (من ضمان المشتري) لقبضه بالتخلية والقديم من ضمان البائع لما روى مسلم عن جابر انه صلى الله عليه

قبل تلك المدة بالتخلية لشبهه فيها بالعقار وقال الاسنوي ثم لو باع الثمر بعد أو ان الجداد فقد تقدم في الكلام على القبض ان كلام الرافعي هناك يقتضي توقف قبضه على النقل وهو متجه (قول) المتن كبر دقيل يجوز أن يقرأ بتحريك الراء بالفتح أيضا ثم في المثال إشارة الى ان تكون تلك الجائحة مما يوجب غصب أو سرق كان من ضمان المشتري قطعاً عند أكثرين (قوله) لقبضه روى مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار اتاعها فكثرت له فقال صلى الله عليه وسلم لغرمائه خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك ولان التخلية كفت في جواز التصرف فلتسكن كافية في نقل الضمان كما في العقار

(قوله) ولا فرق على القولين الخ لا خفاء ان الذي يشترط قطعه لا يكون قبضه الا بالقطع والنقل وقد علل الجديد أولا بان القبض يحصل بالتخلية فكيف التوفيق بين هذا وذاك (قوله) هذه الطريقة يريد بها أحد القولين وهي الارجح والثانية من ضمان المشتري والثالثة من ضمان البائع (قوله) في البيع قبل بدو الصلاح أي وهو الآتي في قول المتن ولو بيع قبل صلاحه بشرط قطعه الخ (قوله) المتن فلو تعيب أي بعد التخلية لكن يجب تقييده بما اذا لم يشترط القطع والا فلا خيار ولا فسخ بالتلف (قوله) لأن الشرع الخ يؤخذ (٢٨٤) من هذه العلة ان محل ثبوت الخيار اذا لم

يشترط القطع وكذا يقل في الانفساخ بترك السقي الآتي (قوله) المتن فأولى أي فيكون الخلاف هنا مر تباع على ذلك الخلاف وهذه المسئلة حكى فيها الرافي ثلاث طرق أظهرها انها على القولين والثانية القطع بأنه من ضمان المشتري والثالثة من ضمان البائع وقد نبه عليها الشارح في قوله والرافعي ذكر الخ ثم لا يخفى ان كلام المصنف لا يفيد الطريقة الثالثة هنا بل ينافيها (قوله) المتن لم يصح أي لا تنفأ التصديرة على التسليم (قوله) المتن ثمرة الغمير يرجع للمشتري (قوله) المتن بل يتخير المشتري أي لأن الاختلاف أعظم ضررا من ابقاء العبد كذا علل الرافعي وقضيته التحاقه بالعيوب فتعين القورية (قوله) والثاني يفسخ الخ صححه الشيخ أبو اسحاق والقاضي أبو الطيب والغزالي والثاشي وابن أبي عصرون وغيرهم وكذا المصنف في نسكت الوسيط قال الاسنوي ولم ينقل الرافعي ترجيح الأول سوى عن الوجيز ثم صرح برجحانه في كسبه قبضه التنوي رحمه الله (قوله) فان توافقا الخ يريد انه لا خيار للمشتري هنا بخلاف ما قبل التخلية كما سبق (قوله) المتن بصفاهه أي خالصة من التبن فيكون من قاعدة مدعوجة مع الاستتار في الأولى أيضا ولو باع الشعير في سنبله بخط صافية

وسلم أمر بوضع الجوائح وأجيب بحمله على الاستحباب قال في أصل الروضة ولا فرق على القولين بين ان يشترط القطع أم لا وقيل ان شرطه كان من ضمان المشتري قطعا لتفريطه بترك القطع ولانه لا علة بينهما اذ لا يجب السقي على البائع في هذه الحالة وقيل هو في شرط القطع من ضمان البائع قطعا لان ملشرط قطعه قبضه بالقطع والنقل فقد تلف قبل القبض انتهى والرافعي ذكر هذه الطرق في البيع قبل بدو الصلاح وجرى بانها بعد بدو طاهر عدل اليه المصنف تيمما للمسئلة ولو كان مشتري الثمر مالك الشجر كان من ضمانه بلا خلاف لا تقطاع العلائق ولو تعيب بالخاشعة فلا خيار له على الجديد ولو عرض المهلك قبل التخلية فالتلف من ضمان البائع فان تلف الجميع انفسخ البيع أو البعض انفسخ فيه وفي الباقي قولنا تقرير الصفة (فلو تعيب بترك البائع السقي فله) أي المشتري (الخيار) وان قلنا الخاشعة من ضمانه لأن الشرع أزم البائع التمية بالسقي فالتعيب بتركه كالتعيب قبل القبض ولو تلف بترك السقي انفسخ البيع قطعا وقيل لا يفسخ في القديم فيضمنه البائع بالقيمة أو المثل (ولو بيع قبل بدو صلاحه بشرط قطعه ولم يقطع حتى هلك) بالخاشعة (فأولى بكونه من ضمان المشتري) مما لم يشترط قطعه بعد بدو الصلاح لتفريطه بترك القطع المشروط وهذه المسئلة مريضة على الروضة مذكورة في أصلها كما تقدم (ولو بيع ثمر) أوزرع بعد بدو الصلاح (يغلب تلاحقه واختلاف حادته بالوجود كعين وقتا) وبطبخ (لم يصح) البيع (الأن بشرط المشتري قطع ثمره) أوزرعه عند الاختلاف فيصح البيع حينئذ ويصح فيما يندرتلاحقه البيع مطلقا وبشرط القطع والتقية فان لم يتفق القطع في الأول حتى اختلط فهو كالاختلاف في الثاني وقد ذكره بقوله (ولو حصل الاختلاف فيما يندرفيه) أي قبل التخلية (فلا يظهر انه لا يفسخ البيع بل يتخير المشتري) بين الفسخ والاجازة والثاني يفسخ تعذر تسليم المبيع وعلى الأول وهو تخير المشتري قال (فان سمح له البائع بما حدث سقط خياره في الاصح) والثاني لا يسقط لما في قبول المستوح به من المنة ولو حصل الاختلاف بعد التخلية فأحد الطريقتين القطع بعدم الانفساخ وأصحهما فيه القولان فان قلنا لا انفساخ فان توافقا على شيء فذاك والا فالقول قول صاحب اليد في قدر حق الآخر وهو المشتري أو البائع وجهان مبينان على ان الجوائح من ضمان المشتري أو البائع وفي ثالث اليد لهما (ولا يصح بيع الخطئة في سنبلها بصفاهه) من التبن (وهو المحاقلة ولا يبيع) (الرطب على التخل بثمر وهو المزبنة) روى الشيخان عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزبنة وفسر بماد كرو المعنى في البطلان فهما عدم العلم بالمائلة وتريد المحاقلة ان المقصود من المبيع فها مستور بما ليس من صلاحه (ويرخص في العرايا وهو بيع الرطب على التخل بثمر في الارض أو الغنبي في الشجر بربيب) روى الشيخان عن سهل بن أبي حثمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر بالتمر ورضخ

بالتخلية ولو باع الزرع قبل طهور الحب بالحب جاز لانه حشيش غير مطعوم (قوله) في وفسرا بما ذكر قال الرافعي فان كان التفسير من النبي صلى الله عليه وسلم فذاك وان كان من الراوي فهو أعرف من غيره (قوله) عدم العلم بالمائلة الخ أما عدم العلم في الأولى فظاهر وأما في الثانية فلان المائلة انما تعبر بحال الجفاف (قوله) نهى عن بيع الثمر بالتمر الأولى بالثاء المثلثة والثانية بالثاء وقوله بخبرها يجوز فيه الفسخ والكسر والفتح أشهر وعلى كل فالمراد به المخروص قال ذلك كما في شرح مسلم

(قوله) في أظهر قولييه والقول الثاني يجوز في خمسة أيضا وأما أكثر منها فلا يجوز قطعاً بل هو من رتبة (قوله) وقيل كيبعه لرجل ليعلم أن الذي سلف أن الصفقة تعدد تعدد البائع قطعاً وتعدّد المشتري على الأصح وهذا عكس ذلك ووجهه أن الرطب هنا هو المقصود ومحل الحرص وهو تخمين وقد دخل في ملكه (٢٨٥) (قول) المتن بالفقراء المراد بهم من لا نقد بأيديهم وإن كانوا أغنياء بغيره \* (باب اختلاف المتبايعين)

(قول) المتن على صحة البيع اقتصر عليه لأجل الترجمة والأفلا يتخصّص ذلك بالبيع بل سائر عقود المعاملات كذلك ثم عبارته بردها مالواختلافاً في عين المبيع والثمن معاً فإنه لا تحالف والعبارة صادقة به (قول) المتن كيفيته خرج مالواختلافاً فيه نفسه كان قال بعث فقال بل وهبت كإسائي آخر الباب (قول) المتن أو صفته أو جنسه (قول) المتن أو قدر المبيع أي أو جنسه أو صفته (قول) المتن وفي قول بالمشتري لأنه نص في الصداق على البداء بالزوج وهو كالمشتري ولقوة جانبته بكون المبيع ملكه (قول) المتن وفي قول بنسأويان لأن كلا منهما مدع ومدعى عليه فلا ترجيح (قوله) فيختبر الحاك أي كالمو تداعيهما عن أيديهما فإن الحاك يبدأ بمن شاء منهما (قوله) وقيل يقرع أي كالواجب آتياً إلى مجلسه وقوله وقيل يقرع عطف على قوله فيختبر (قول) المتن والصحيح أنه يكفي الخ أي لأن منفي أحدهما في ضمن مثبتة فجاز التعرض في اليمين الواحدة للنفي والاثبات ولأنه أقرب إلى فصل الخصومة ثم قضية العبارة جواز العدول إلى اليمينين (قول) المتن ويقدم النفي لأن الأصل بين المدعى عليه (قوله) ومقابل الصحيح الخ وجهه أن كلا منهما مدع ومدعى عليه (قوله) ثم البائع عليه قال السنوي لا حاجة إليه بعد حلفهما على النفي بل يكفي بذلك

العرايا أن تباع بخرصها يأكلها أهلها رطباً وقيس العنب على الرطب بجامع أن كلا منهما زكوى يمكن خرصه ويتخرى بابه (فيما دون خمسة أوسق) بتقدير الجفاف بمثله فيباع مثلاً رطباً تخللات عليها يحيى منه جافاً أربعة أوسق خرصاً بأربعة أوسق ثم روى الشيخان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق شك داود بن الحصين أحده رواه فأخذ الشافعي بالآقل في أظهر قولييه وتصدّم في زكاة الثبات أن الخمسة ألف وستمائة رطل بغدادية وهي ثلثمائة صاع (ولو زاد) على مادونها (في صفقتين) كل منهما دونها (جاز) وكذلك يباع في صفقة لرجلين يخص كلا منهما دونها ولو يباع رجلان لرجل فهو كبيع رجل لرجلين وقيل كيبعه لرجل (ويشترط التقاض) في المجلس (بتسليم التمر كيلاً والتخلية في التخل) وسكت عن شرط المائلة للعلم به فإن أكل الرطب فذلك وإن جفف وطهر تفاوت بينه وبين التمر فإن كان قدر ما يقع بين السكيلين لم يضر وإن كان أكثر فالعقد باطل (والأظهر أنه لا يجوز) أي بيع مثل العرايا (في سائر الثمار) كالجزر واللوز والمشمس ونحوها مما يذخر لها متفرقة مستورة بالأوراق فلا يتأتى الحرص فيها والثاني يمنع ذلك ويقسمها على الرطب كما قيس عليه العنب (و) الأظهر (أنه) أي بيع العرايا (لا يختص بالفقراء) لا إطلاق الأحاديث فيه والثاني يختص بهم لما روى عن زيد ابن ثابت أن رجلاً محتاجين من الأنصار شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الرطب يأتي ولا نقد بأيديهم يتناعون به رطباً يكونه مع الناس وعندهم فضل قوتهم من التمر فخص لهم أن يتناعوا العرايا بخرصها من التمر ذكره الشافعي في الام بغير اسناد دوراه البهيقي في المعرفة باسناد منقطع وأجيب بأن هذا حكمه الشرعية ثم قديم الحكم كافي الرمل والاضطباع في الطواف

\*(باب اختلاف المتبايعين)\*

(إذا اتفقا على صحة البيع ثم اختلفا في كيفيته كقدر الثمن) كآفة أو تسعين (أو صفته) كصحاح أو مكسرة (أو الأجل) بأن أثبتته المشتري ونفاه البائع (أو قدره) كشهراً أو شهرين (أو قدر المبيع) كهذا العبد وقال المشتري والثوب (ولا يثبت) لأحدهما (تحالفاً فيحلف كل) منهما (على نفي قول صاحبه وإثبات قوله) يبدأ بالبائع وفي قول بالمشتري وفي قول يسأويان (وعلى هذا) (فيختبر الحاكم) فيمن يبدأ به منهما (وقيل يقرع) بينهما فيبدأ بمن خرجت قرعته والخلاف جميعه في الاستحباب دون الاشتراط (والصحيح أنه يكفي كل واحد) منهما (يمين تجمع نفيًا وإثباتًا) ويقدم النفي فيقول (البائع في قدر الثمن مثلاً والله ما بعث بكذا ولقد بعث بكذا) ويقول المشتري والله ما اشتريت بكذا ولقد اشتريت بكذا هذه عبارة التنية وعدل اليها عن قول المحرر كالشرح وإنما بعث بكذا لأنه لا حاجة إلى الحصر بعد النفي ومقابل الصحيح أنه لا بد من يمين للنفي ويمين للاثبات فيحلف البائع على النفي ثم المشتري عليه ثم البائع على الإثبات ثم المشتري عليه كما ذكره في الوجيز والوسيط (وإذا تحالفاً فالصحيح أن العقد لا يفسخ بل إن راضياً) مما قاله أحدهما فظاهر بقاء العقد بذلك

٧٣ ل ج وعبارته يحلف أحدهما على النفي ثم تعرض اليمين على الآخر أن حلف على النفي اكتفينا بذلك وإن حلف الأول يمين الإثبات وقضى له وإن نكل الأول عن النفي حلف الآخر على النفي والاثبات وإن نكل جميعاً توقفتا انتهى بمعناه (قول) المتن فالصحيح الخ لأن غاية اليمينين أن يكونا كاليمينتين المتعارضتين



(قول) المتن وقيل انما يفسخه الحاكم لانه فسخ مجتهد فيه كالعنة ولا نالنا نعم الظالم منهما وتفويض الفسخ الى الظالم بعيد (قوله) ومقابل الصحيح الخ أى كانه فسخ النكاح بعد اللعان (قول) المتن ثم على المشتري رد المبيع والمؤنة (قول) المتن فان كان وقعه الخ فيه اشارة الى جواز الفسخ بعد التلف والى انه لا فرق بين التلف الحسى والشرعى (قول) المتن فقيمة يوم التلف قال السبكي لان الفسخ يرفع العقد من حسنه وقبل التلف لم يتعلق للبائع حق (قوله) لحدوث الزيادة الخ كانت مراده من هذا ما قال غيره لانها ان كانت يوم القبض أقل فالزيادة حدثت فى ملك المشتري وان كانت يوم القبض أقل فهو يوم دخوله فى ضمانه (قوله) على الاول (٢٨٦) يرجع الى قوله يوم العقد (قوله)

(والا فيفسخه أو أحدهما أو الحاكم) أى لكل منهما الفسخ (وقيل انما يفسخه الحاكم ومقابل الصحيح انه يفسخ بالتخالف (ثم) بعد الفسخ أو الانقراض (على المشتري رد المبيع) ان كان باقيا فى ملكه (فان كان وقعه أو اعتقه أو باعه أو مات لزمه قيمته وهى قيمة يوم التلف) وما فى معناه من المبيع أو غيره (فى أظهر الاقوال) والثانى قيمة يوم القبض لانه يوم دخوله فى ضمانه والثالث أقل القيمة يوم العقد ويوم القبض لحدوث الزيادة فى ملك المشتري على الاول ولما تقدم فى الثانى والرابع أقصى القيم من يوم القبض الى يوم التلف وقوله الاقوال تبع فيه المحرز وفى الروضة كأصلها فى القيمة المعتبرة أو وجه وقال الامام أقوال (وان تعيب رده مع ارشيه) وهو ما نقص من قيمته كما يضمن كله بقيته ولو كان مثليا فوجهان أحدهما فى الحاوى وجوب القيمة أيضا وفى المطلب المشهور وجوب المثل (واختلاف وارثهما كهما) أى كاختلافهما فيما تقدم فمخلف الوارث لقيامه مقام المورث (ولو قال بعنقه بكذا فقال بل وهبته فلا تخالف) اذ لم يتفقا على عقد (بل يخلف كل على نفي دعوى الآخر فاذا حلقت رده مدعى الهبة بزوائده) أى لزمه ذلك (ولو ادعى صحة المبيع والآخر فسادا) كان ادعى اشتماله على شرط مفسد (فالأصح تصديق مدعى الصحة بيمينه) لان الظاهر معه والثانى تصديق مدعى الفساد بيمينه لان الأصل عدم العقد الصحيح (ولو اشترى عبدا) وقبضه (لجاء بعبد معيب ليرده فقال البائع ليس هذا المبيع صدق البائع) بيمينه لان الأصل مضي العقد على السلامة (وفى مثله فى السلم) وهو ان يقبض المسلم المؤدى عن المسلم فيه ثم يأتى بمعيب فيقول المسلم اليه ليس هذا المقبوض (يصدق المسلم فى الأصح) بيمينه ان هذا هو المقبوض لان الأصل بقاء شغل ذمة المسلم اليه والثانى يصدق المسلم اليه بيمينه كالبايع ويجرى الوجهان فى الثمن فى الذمة اذا قبض البائع المؤدى عنه ثم جاء بمعيب هل يصدق هو أو المشتري باليمين

#### \* (باب) \* فى معاملة العبد

ومثله الامة (العبدان لم يؤذن له فى التجارة لا يبيع شراؤه بغير اذن سيده فى الأصح) لانه محجور عليه لحق السيد والثانى يصح لتعلق الثمن بالذمة ولا يحجر للسيد فيها وقطع بعضهم بالاول (ويسترده) أى المبيع على الاول (البائع سواء كان فى يد العبد أو يد سيده) لانه لم يخرج عن ملكه (فان تلف فى يده) أى فى يد العبد (تعلق الضمان بذمته) فيطالب به بعد العتق (أو فى يد السيد فللبائع تضمينه) لوضع يده (وله مطالبة العبد) أيضا لذلك لكن (بعد العتق واقتراضه ككسائه) فى جميع ما تقدم (وان أذن له فى التجارة تصرف بحسب الاذن فان أذن له (فى نوع لم يتجاوز) فيبيع فيه ويشتري ويستفيد بالاذن فيها ما هو من لوازمها وتوابعها كالنشر والطى وحمل المتاع الى

والرابع وجه ذلك بان يده ضامنة كالستمام والمقبوض بعقد فاسد (قول) المتن كهما لانهما يمينان فى المال فكانت كاليمين فى دعوى المال ثم الحكم كذلك ولم يسبق للورثين اختلاف (قوله) فيخلف الوارث فى الاثبات على البت وفى النفي على نفي العلم (قول) المتن بزوائده أى المتصلة والمنفصلة (قول) المتن صحة البيع مثله غيره من عقود المعاوضات (قول) المتن تصديق مدعى الصحة من صور ذلك أن يقول بعنك بألف فيقول بل برق خرو وخو ذلك قال القاضى اذا صدقنا البائع لا يمكننا قبول قوله فى الثمن بل يحبس المشتري حتى يبين ما يكون ثمننا فان وافق البائع فيما بينه والاتحافا

#### \* (باب العبدان لم يؤذن الخ) \*

(قوله) لانه محجور عليه الخ علل أيضا بأنه لو صح لم يثبت الملك له لانه ليس اهلا له ولا لسيدته يعرض فى ذمته لعدم رضاه ولا فى ذمة العبد لافيه من حصول أحد العوضين لغير من يلزمه الآخر (قوله) والثانى يصح اختياره السبكي قياسا على المفلس قال لا نالنا نقول ان تعلق المال بذمته عيب بخلاف أى حقيقة فانه قال بذلك والحجب انه مع ذلك صحيح شراءه قال ومن قال بصحة قبول الهبة والوصية يلزمه

ان يقول هنا بالهبة ثم هذا الوجه نسب للجمهور والظاهر على هذا الوجه ان شراءه يقع للسيد (قوله) ولا يحجر للسيد الخ الحائز ولذا قال الامام لا احتكام للسادات على ذمم عبيدهم ولا يملكون الزام ذممهم مالا حتى لو أجبره على الضمان لم يصح وان كان محل الديون التى تلزم بالاذن الكسب وهو ملك السيد لانه لا استقلال مالم يتحقق التعلق بالذمم (قول) المتن بعد العتق لا قبله لانه معسر (قول) المتن كسائه أى لانه معاوضة مالية بخلاف النكاح فانه لا يصح جزما (قول) المتن تصرف بالاجماع (قول) المتن فان أذن الخ يستفاد من التعبير بان أن تعين النوع ليس بشرط لانها تستعمل فيما قد يقع وقد لا يقع بخلاف اذا



(قول) المتن النكاح عبارة المحرر أن ينكح عدل عنها ليفيد عدم انكاحه لعبد التجارة بخلاف ينكح فإنه قاصر على عموم هذا سواء كانت الباء مضمومة أو مفتوحة (٢٨٧) (قول) المتن ولا يجوز بالتفخ والطعم (قول) المتن وقبل اقراره أى ولولا بعضه (قول) المتن ومن عرف رفق

عبد خرج مجبور الرق والحرية فتجوز معاملته (قول) المتن حتى يعلم أراذه ما يشمل الظن بقريضة العطوف على السماع من السيد فقيهه جمع بين الحقيقة والحجاز (قوله) لأنه قد ينشأ الخ أجيب بأن تكليف السماع من السيد أو شهادة البينة فيه خرج (قول) المتن هذا الخلاف أى والتعليل ما سلف ولوذ كذا الشارح لم لا الوجه كلها كما فعل الاستوى ولعله أفرد له لكونه تعليل الأصح ولغايرته ما سلف في اللفظ بخلاف تعليل الوجهين الأخيرين فإنه آت هنا بلفظه ومعناه (قول) المتن ولا ذمة سيده كالنفقة في النكاح (قول) المتن من مال التجارة ولو تصرف فيه السيد بالبيع أو الهبة أو الاعتاق نظر ان اذن العبد والغرماء جاز والافلا (قول) المتن من كسبه كل مهر وموئن النكاح (قوله) في الأصح يرجع الى قوله يكون في ذمة العبد (قوله) مما يكتسبه العبدان كان المراد قبل الجرح فظاهر وان كان المراد بعد الجرح لزمه أن تكون المطالبة مقرعة على ضعيف أو تضعيف ما في أصل الروضة المعروفة في الشرح للتهذيب وهذا الاحتمال الثا يريشد الى أن مراده قوله وعلى ما في التهذيب الخ (قوله) لأنه ليس باهل للملك عبارة غيره لأنه مملوك فأشبهه البهيمة (قوله) وله الرجوع قال الاستوى حتى لو كانا عبيدين ذلك كلامهما للأخر كان

الخانوت والرد بالعيب والمخاصمة في العهدة (وليس له) بالاذن فيها (النكاح) لأنها لا تناوله (ولا يجوز نفسه) وله أن يؤجر مال التجارة كعبيدها وشبابها ودوابها (ولا ياذن لعبد في التجارة) فان أذن له السيد فيه جاز وإضافة عبد التجارة اليه لتصرفه فيه (ولا يتصدق) ولا ينفق على نفسه من مال التجارة لأنه ملك السيد (ولا يعامل سيده) يعاشره لأن تصرفه ليس به بخلاف المكاتب (ولا ينزل بابقه) فله التصرف في البلد الذي أتى اليه الا اذا خص السيد الاذن بهذا البلد (ولا يصير) العبد (مأذونه) بسكون سيده على تصرفه (وانما يصير مأذونا باللفظ الدال على ذلك) (ويقبل اقراره) أى المأذون (يدون المعاملة) وتؤدى مما سياتى ذكره وأعاد المصنف المسئلة في باب الاقرار في تقسيم (ومن عرف رفق عبدا لم يعامله) أى لم يجزله أن يعامله (حتى يعلم الاذن) له (بسماع سيده أو بيته أو شيوخه بين الناس) حفظ الماله (وفي الشيوخ وجهه) أنه لا يكفي في جواز معاملته لأنه قد ينشأ عن غير أصل (ولا يكفي قول العبد) أنا مأذون لأنه منهم في ذلك (فان باع مأذون له) سلعة مما في يده (وقبض الثمن فتلف في يده فخرجت السلعة مستحقة) للغير (رجع المشتري ببذلها) أى بدل ثمنها وفي الروضة كأصلها والمحرر ببذله أى الثمن (على العبد) لأنه المباشر للعقد (وله مطالبة السيد أيضا) لأن العقد له فكأنه البائع والقابض للثمن (وقيل لا) يطالبه لأنه بالاذن للعبد أعطاه استقلالاً (وقيل ان كان في يد العبد وفاء فلا) يطالب السيد لحصول الغرض بما في يده والا فيطالب (ولو اشترى) المأذون (سلعة في مطالبة السيد بثمنها هذا الخلاف) وجهه مطالبته ان العقد له فكأنه المشتري (ولا يتعلق دين التجارة برقبته) أى المأذون (ولا ذمة سيده بل يؤدى من مال التجارة) أصلا ورجحا (وكذا من كسبه بالاصطيد ونحوه) كالاختطاب (في الأصح) والثاني لا يؤدى منه كسائر أموال السيد ثم ان بقي بعد الاداء شئ من الدين يكون في ذمة العبد الى ان يعتق فيطالب به ولا يتعلق بكسبه بعد الجرح في الأصح في أصل الروضة وعزاه في الشرح للتهذيب ومقابلته ينبغي أن يكون في ذمة العبد واستشكل في المطلب الجمع بين عدم التعليق بذمة السيد وبين مطالبته بما تقدم اذا لم يكن في يد العبد وفاء أى من أين يؤدى ويحاجب بأنه يؤدى مما يكسبه العبد بعد ادائه ما في يده كما صححه الامام وعلى ما صححه في التهذيب من ان الباقي يكون في ذمة العبد لا يتأتى مطالبة السيد به (ولا يملك العبد بتبليط سيده في الاظهر) الجديد لأنه ليس باهل للملك والقديم يملك بتبليط السيد لحديث الشيخين من باع عبدا وله مال فإله للبائع الا ان يشترطه المتاع دل إضافة المال اليه على انه يملك وأجيب بأن الإضافة فيه للاختصاص للملك فعلى القديم هو ملك ضعيف لا يتصرف العبد فيه الا باذن السيد وله الرجوع فيه متى شاء وهل يقبل للعبد أو يحتاج الى قبوله وجهان في كتاب البيع من التهمة مبنيان على القولين في اجباره على النكاح بأن يقبله السيد له غير رضاه فعلى المنع الرجوع يحتاج الى قبول العبد التملك ولا يملك بتبليط الاجنبي قال الرافعي في بابي الوقف والظهار بلا خلاف وفي المطلب ان جماعة أحروافيه القولين منهم المارودي والقاضي الحسين وقول المصنف الاظهر عدل اليه عن قول المحرر كالشرح الجديد للتصريح بالترجيح وفي أصل الروضة الاظهر الجديد

(كتاب السلم) \*

التمليك الثاني ويكون رجوعا ولو أئلف العين المملوكة متلف فهل تكون القيمة للسيد ويقطع حق العبد أو تنتقل القيمة الى العبد أفعههما الانقطاع قاله الرافعي رحمه الله (كتاب السلم) \*

(هذه خاصته الخ) أخذوا عن إسقاط قول غيره بلفظ السلم الماتن من إيراد بيع الموصوف في الذمة بلفظ البيع (قول) الماتن مع شروط البيع الخ لماسلف قريبها في التعريف من أن السلم بيع (قول) الماتن هو قال السبكي سبعة تسليم رأس المال وكون المسلم فيه ديناً مقدوراً على تسليمه معلوم المقدار معروف الأوصاف والعلم بقدر رأس المال وبيان موضع التسليم قال وينبغي أن يحذف كون المسلم فيه ديناً لأنه ركن مذكور في الحذف وكونه مقدوراً على تسليمه معروف الأوصاف ومعلوم المقدار لأن ذلك يرجع إلى القدرة على التسليم والعلم المشتركين في أصل البيع نعم فيها تفاصيل هنا فيحسن ذكرها أما الذي لا بد منه فتسليم رأس المال ومعرفة المقدار إذا كان معناه على قول وبيان موضع التسليم انتهى (قول) الماتن رأس المال الخ فلو تخياراً أو تفرقاً قبل القبض بطل أو بعد قبض البعض (٢٨٨) مع بقسطه ولو قبض المسلم فيه الحال

ويقال فيه السلف (هو بيع موصوف) بالجزء (في الذمة) هذه خاصة المتفق عليها ويخص أيضاً بلفظ السلم في الأصح كما سيأتي (يشترط له مع شروط البيع) المتوقف صحته عليها ليصح هو أيضاً (أمور أحدها تسليم رأس المال) وهو الثمن (في المجلس فلو أطلق) في العقد كان قبل أسلمت اليك ديناراً في ذمتي في كذا (ثم عين وسلم في المجلس جاز) ذلك وصح العقد لوجود الشرط ولو تفرقاً قبل التسليم بطل العقد (ولو أحال) المسلم (به وقبضه المحال) وهو المسلم إليه (في المجلس فلا) يجوز ذلك لماسياً وفيه القبض فيه يقبض عن غير جهة السلم فلا يصح العقد (ولو قبضه) المسلم إليه في المجلس (وأودعه السلم) في المجلس (جاز) ذلك وصح العقد ولو رده إليه عن دين قال أبو العباس الروياني لا يصح أي العقد لأنه تصرف فيه قبل انبرام ملكه عليه وأقره الشيخان قالا ولو أحال المسلم إليه رأس المال على المسلم فتفرقاً قبل التسليم بطل العقد وإن جعلنا الحوالة قبضاً لأن المعتبر في السلم القبض الحقيقي انتهى ويؤخذ من ذلك صحة العقد في التسليم قبل التفرق على خلاف ما تقدم في حالة المسلم والفرق ما وجهاه المتقدم من أن القبض فيه يقبض عن غير جهة السلم أي بخلافه هنا (ويجوز كونه) أي رأس المال (منفعة) كان يقول أسلمت اليك منفعة هذه الدار شهراً في كذا (وتقبض قبض العين) في المجلس لأنه الممكن في قبضها فيه فلا يعكر على هذا ما تقدم أن المعتبر في السلم القبض الحقيقي وهذه المسئلة مذكورة في الشرح ساقطة من الروضة (وإذا فسخ السلم) بسبب يقبضه كاتقطاع المسلم فيه عند حلوله (ورأس المال باق استرده بعينه) سواء عين في العقد أم في المجلس (وقيل للسلم إليه رده إن عين في المجلس دون العقد) لأنه لم يتناولوه وعورض بأن العين في المجلس كالعين في العقد ولو كان تالفارجع إلى بدله وهو المثل في المثلي والقيمة في المتقوم (ورؤية رأس المال) المثلي (تكفي عن معرفة قدره في الظاهر) كالثمن وقد تقدم في البيع والثاني لا يصح في بل لا بد من معرفة قدره بالكيل في الكيل والوزن في الموزون والذرع في المذروع لأنه قد يتلف وينسخ السلم فلا يدرى بم يرجع واعترض باتيان مثل ذلك في الثمن والبيع أتمارأس المال المتقوم فتكفي رؤيته عن معرفة قدره قطعاً وقيل فيه القولان ومحلهما إذا تفرقاً قبل العلم بالقدر والقيمة ولا فرق علمهما بين السلم الحال والمؤجل (الثاني) من الأمور المشروطة (كون المسلم فيه ديناً) كما فهم من التعريف السابق (فلو قال أسلمت اليك هذا الثوب في هذا العبد) فقبل

في المجلس لم يغن عن تسليم رأس المال بل لو كان له في ذمته دراهم فجعلها رأس مال سلم وقبض المسلم فيه الحال في المجلس لم يقد ذلك الصحة (قول) الماتن جاز أي كنظيره من الصرف وبيع الطعام بالطعام ثم إذا كان الثمن في الذمة حكمه في اشتراط الوصف حكم الثمن (قول) الماتن ولو قبضه وأودعه الخ قياساً على سائر أمواله وقياساً للسلم على غيره (قوله) لا يصح نازع في ذلك إلا ذرعي وغيره وقالوا العلة مفترقة على عدم صحة تصرف المشتري مع البائع في البيع زمن الخيار والأصح خلافه قال الأذرعي في هذا الباب وقد سلف أن أحد المتصارفين إذا اقترض من الآخر ما قبضه ورده إليه عما بقي عليه أن الأصح والمنصوص الصحة فهذا أولى ونقل عن قساي القاضي البطлан في مسئلة الشارح لأن البغوي قال عقب ذلك قلت الأصح الصحة لأنه تصرف من المشتري باذن البائع في زمن الخيار (قوله) من أن القبض الخ بل لو قال له سلمه له عن جهة السلم لم يكف لأن ذلك يكون بطريق التوكيل عن المحيل والشخص لا يكون

وكيف في إزالة ملكه وهو المال المدفوع فإن باقياضه يزول ملك القبض عنه ثم على كل تقدير الحوالة باطلة لكونها مانعة من قبض فليس رأس المال (قول) الماتن ويجوز الخ أي كما جعلها مثناً وصداقاً وأجرة وغير ذلك (قوله) فلا يعكر تقريب على قوله لأنه الممكن (قول) الماتن ورؤية رأس المال الخ لكن يكره (قوله) والذرع في المذروع الخ هذا مع قوله السابق المثلي يقتضي أن المذرع يكون مثلياً أي وليس كذلك كما سيأتي في الغصب أن المثلي ما حصره كيل أو وزن أو جاز السلم فيه (قوله) لأنه قد يتلف الخ فإن قلت فإذا فرغنا على الأول وعرض مثل هذا كيف الحال قلت القول قول الغارم وهو المسلم إليه ثم محل القولين إذا تفرقاً قبل العلم بالقدر والافصح جزماً كما سيأتي في كلام الشارح (قوله) بالقدر يرجع إلى قول الماتن قدره في الظاهر وقوله والقيمة يرجع إلى قوله عن معرفة قيمته (قول) الماتن كون المسلم فيه ديناً أي لأن لفظ السلم والسلف موضوع لذلك ثم المراد بالشرط ما لا بد منه لأن كونه ديناً داخل في الحقيقة فليس خارجاً كما يسمى شرطاً

(قول) المتزولا يعقديعا في الظاهر لو قال بعثك هذا بلائمن في انعقاده هبة هذان القولان (قول) المتبذره الدراهم مثله لو كانت في الذمة ثم ان جعلناه سلبا اشترط التعيين والتسليم وان جعلناه بيعا لم يجب التسليم واشترط التعيين ثلاثا يؤدى الى بيع الدين بالدين (قول) المتن انعقديعا لو زاد المشتري مع هذا الذى صدر منه لفظ سلبا انعقد سلبا قاله الرافي رحمه الله كذا نقل عنه الاسنوى ونازعه الأذرى وقال انه لم ير ذلك في الرافي (قوله) اعتبارا بالعين أى وأما اللفظ فلا يعارضه لان كل سلم بيع فعلى هذا لا يثبت فيه خيار الشرط ولا يجوز الاعتياض عنه ويجب تسليم رأس المال في المجلس وعلى الأول يجوز الاعتياض عن الثوب على الظاهر ويجوز الأولان (قوله) فقيل هما مطلقا لم يريدان في المسئلة ست طرق غير الطريق الذى في المتن فقد ذكر السبكي انها طريقة سابعة حيث قال بعد حكاية الست والسابع ان لم يصلح وجب سبانه وان صلح ثلثا أو جبه ثلثا ان كان لجملة مؤنة وجب والا فلا (قوله) وتعين بخلاف البيع لان السلم يقبل التأجيل فقيل شرطا يتضمن التأخير بخلاف البيع (قول) المستن حالا (٢٨٩) وموجلا أما المؤجل فبالاتفاق وقوله تعالى الى أجل مسمى وأما الحال فخالف

فيه الائمة الثلاثة لنا انه اذا جاز مؤجلا  
ففي الحال أجزولانه عن الغرر أبعد  
(قول) المتن العلم بالاجل أى فلا يصح  
بالميسرة خلافا لابن خزيمة ولا بالحصاد  
والدراس وقدم الحاج خلافا لما لك لنا  
الآية وحديث الى أجل معلوم والقياس  
على مجيئ المطر وقدم زيد (قول) المتن  
فان عين الح شهر والعرب واحد ثلاثون  
وواحد تسع وعشرون اذا الحجة فانه  
تسع وعشرون وخمس وسدس فالسنة  
العربية ثلثمائة وأربعة وخمسون وخمس  
وسدس يوم وشهور الفرس كل واحد  
ثلاثون الا الاخير خمسة وثلاثون وأما  
شهور الروم فالثاني والسابع والتاسع  
والثاني عشر ثلاثون ثلاثون والخامس  
ثمانية وعشرون وربيع يوم والسبعة  
الباقية أحد وثلاثون فتكون سنتهم  
ثلثمائة وخمسة وستين وربيع يوم فاذا صار  
الربع أكثر من نصف ريدى الخامس  
فتقصر أيام الخامس تسعة وعشرين

(فليس بسم) قطعاً (ولا ينقذ بيعاً في الظاهر) لاختلال اللفظ فإن لفظ السلم يقتضى الدينية والثاني ينقذ نظراً الى المعنى (ولو قال اشتريت منك ثوباً بصفته كذا بهذه الدراهم فقال بعتك ان عقد بيعاً) لاسيما اعتباراً باللفظ (وقيل سلماً) اعتباراً بالمعنى (الثالث) من الامور المشترطة ما تضمنته قوله (المذهب انه اذا سلم بموضع لا يصلح للتسليم أو يصلح للحملة) أى السلم فيه (مؤنة اشترط بيان محل التسليم) لتفاوت الاغراض فيما يراد من الامكنة في ذلك (والا) بان لم يكن للحملة مؤنة (فلا) يشترط ما ذكره ويتعين موضع العقد للتسليم وان عين غيره تعين والمسئلة فهما نصان بالاشتراط وعدمه فقل هما مطلقاً وقل هما في حالين قيل في غير الصالح ومقابله وقيل فيما للحملة مؤنة ومقابله وقيل هما في الصالح ويشترط في غيره وقيل هما فيما للحملة مؤنة ولا يشترط في مقابله وقيل هما فيما ليس للحملة مؤنة ويشترط في مقابله والمفتي به ما تقدم والكلام في السلم المؤجل أما الحال فتعين فيه موضع العقد للتسليم ولو عيناً غيره جاز وتعين والمراد بموضع العقد تلك الحملة لا ذلك الموضع بعينه (ويصح) السلم (حالا ومؤجلاً) بأن يصرح بهما ويصدق بهما تعريفاً السابق (فان أطلق) عن الحلال والتأجيل (انعقد حالاً) كالتمن في البيع (وقيل لا ينقذ) لان المعتاد في السلم التأجيل فيحمل المطلق عليه ويكون كالوذكر أجلاً مجهولاً (ويشترط) في المؤجل (العلم بالاجل فان عين شهور العرب أو الفرس أو الروم جاز) لانها معلومة مبسوطة (وان أطلق) الشهر (حمل على الهلالي) لانه عرف الشرع وذلك بأن يقع العقد أوله (فان انكسر شهر) بأن وقع العقد في اثنا عشر والتأجيل بأشهر (حسب الباقي) بعد الاول المنكسر (بالاهلة وتتم الاول ثلاثين) مما بعدها ولا يلغى المنكسر كي لا يتأخر ابتداء الاجل عن العقد نعم لو وقع العقد في اليوم الاخير من الشهر اكتفى بالشهر بعده بالاهلة ولا يتم اليوم مما بعدها (والاصح صحة تأجيله بالعيد وجمادى) وريبع (ويحمل على الاول) من العيدين والجمادين والريبعين لتحقيق الاسم به والثاني لا يصح ترده بين الاول والثاني

٧٣ ل الح وأيام السنة ثلثمائة وستة وستين يوما والمربانية كالر ومبة الا في السمية ويجوز التوقيت بالثيروز والمهرجان  
والاول وقت نزول الشمس برج الميزان والثاني وقت نزولها برج الحمل ويجوز أيضا بهصح النصارى وفتير اليهود وهما عيداهما اذا لم يختص بجمعتهما  
الكفار ونص الشافعي على المنع وأخذ بالطلاق بعضهم بخوار من موافقتهم (قوله) ولا يتم اليوم الح أي خلافا للامام حيث قال لو عقد وقد بقي  
من صفر لحظة وأجل ثلاثة أشهر فنقص الريعان وجادى حسب الريعان بالالهة ويضم جمادى الى اللحظة من صفر ويكمل من جمادى الآخر  
يوم اللحظة قال الامام عقب هذا وكنت أودّ لو اكنفي بهذه الاشهر فاعربية كوامل قال الرافعي والتي تمتد بقية المتولي وغيره وقطعوا بالحلول  
بأنسلاخ جمادى انتهى وقوله بأنسلاخ جمادى أي اذا كان ناقصا كما هو صورة المسئلة فلو تم وكان العقد وقت الزوال مثلا من اليوم الاخير من صفر حل  
بزوال اليوم الاخير من جمادى واعلم انا اذا كتبت في الثلاثة الاشهر النواقص تكون تلك اللحظة التي من صفر معتبرة أيضا على  
الاشهر ولا يسفها من الشهر الاخير

الاشترط في العقد والمحل فقط ولو غلب على الظن حصوله بمسقة كالتقدير الكثير من الباكورة فهو مجوز عنه شرعا (قوله) بما سياتي يرجع الى قوله ونازع الرافي (قول) المتن في الاظهر هذا الخلاف جار ولو كان سبب الانقطاع بتقصير المسلم اليه في الاعطاء وقت المحل أو موته قبل الحلول أو غيبة أحد العاقدين وقت الحلول ثم حضر فوجده انقطع في حال الغيبة بعد المحل (قوله) يتعلق بالذمة أي وكان كافلا للمشتري بالتأمين (قوله) ويأتي المح من ثم قبل لو قال المؤلف لم يتغير حكم الانقطاع في الاصح كافي الروضة كان أولى (قوله) الناشئ بتلك البلدة قيد بهذا توطنه لقوله الآتي ولو وجد في غير ذلك البلد (قوله) بثمن غال بحث الاسنوي ان المراد ارتفاع الاسعار وهو مع ذلك ثمن مثله والا فلا يجب كمالا يجب على الغاصب (قوله) ولا ينفخ السلم قطعا قال الاذري مراده لا ينفخ قطعا بل يثبت الخيار وان كان يمنع ايراد العقد عليه كما صرح هو به انتهى (قوله) وهناك الماثلة عبارة غير بخلاف الرويات فان الغائب عليها التعبد (قوله) لان ذلك يعز وجوده وكذا الثابت اذا اشترط وزنها كذا يعز مع الذي يعتبر فيها من الصفات العرض والطول وغير ذلك بخلاف الخشب لا مكان نخته ثم الثابت يعتبر فيها العذم الذرع كاللبن (قول) المتن والرمان وكذا البيض والرايح والبقول (قوله) مفسدا لما تقدم نقل في شرح الروض عن السبكي وغيره ان محل ذلك اذا شرط

بفصل يشترط كون المسلم فيه مقدورا على تسليمه فتنفذ وجوب التسليم \* وذلك في السلم الحال بالعقد وفي المؤجل بحلول الاجل فان أسلم في منقطع عند الحلول كالرطب في الشتاء لم يصح وهذا الشرط من شروط البيع المذكورة قبل وذكر توطنه لقوله (فان كان يوجد ببلد آخر صح) السلم فيه (ان اعتمد نقله للبيع) للقدرة عليه (والا) أي وان لم يعتد نقله للبيع بأن نقله على يدور أو لم ينقل أصلاً أو اعتد نقله لغير البيع كالهبة (فلا) يصح السلم فيه لعدم القدرة عليه وهذا التفصيل ذكره الامام وقال لا تغتر مسافة القصر هنا ونزع الرافي في الاعراض عنها بما سياتي قريبا (ولو أسلم فيما يعين فانقطع في محله) بكسر الخاء أي وقت حلوله (لم ينفخ في الاظهر) والثاني ينفخ كالمؤلف انبيع قبل القبض وأجاب الأول بأن المسلم فيه يتعلق بالذمة (فيتخير المسلم بين فسخه والصبر حتى يوجد) فيطالب به وخياره على الفور أو التراخي وجهان في الروضة عن التمه وأشار الى تصحيح الثاني من قوله فيها كأصلها فان أجاز ثم بدله أي أن يفسخ مكن من الفسخ وفيه الواسط حقه من الفسخ لم يسقط في الاصح (ولو علم قبل المحل) بكسر الخاء (انقطاعه عنده فلا خيار قبله في الاصح) لانه لم يحن وقت وجوب التسليم والثاني له الخيار لتحقيق العجز في الحال ويأتي مع الخيار القول بالانفساخ ثم الانقطاع الحقيقي للسلم فيه الناشئ بتلك البلدة ان يصيبه جائحة تستأصله ولو وجد في غير ذلك البلد لكن يفسد بنقله أو لم يوجد الا عند قوم امتنعوا من بيعه فهو انقطاع بخلاف ما لو كانوا يبيعونه بثمن غال فيجب تحصيله ويجب نقل الممكن نقله عمادون مسافة القصر أو من مسافة لو خرج الهابكرة أمكنه الرجوع الى أهله لئلا وجهان نقلهما صاحب التهذيب في آخر من أحكماهما الأول وقال الامام لا اعتبار بمسافة القصر ولا ينفخ السلم قطعا وقبل فيه القولان انتهى (و) يشترط (كونه) أي المسلم فيه (معلوم القدر كيلا) فيما يكال (أو وزنا) فيما يوزن (أو عددا) فيما يعد (أو ذراعا) فيما يذرع (ويصح المكيل) أي سلمه (وزنا وعكسه) أي الموزون الذي يتأني كيلاه وهذا بخلاف ما تقدم في الرويات لان المقصود هنا معرفة القدر وهناك الماثلة بعادة عهده صلى الله عليه وسلم كما تقدم وحمل الامام اطلاق الاصحاب جواز كيل الموزون على ما يعتد الكيل في مثله ضابطا حتى لو أسلم في قنات المسك والعنبر ونحوهما كيلا لم يصح لان القدر اليسير منه مالية كثيرة والكيل لا يعتد ضابطا فيه وسكت الرافي على ذلك ثم كراهه يجوز السلم في اللآلئ الصغار اذا عم وجودها كيلا أو وزنا قال في الروضة هذا مخالف لما تقدم عن الامام فكأنه اختار هنا ما تقدم من اطلاق الاصحاب انتهى (ولو أسلم في مائة صاع حنطة على ان وزنها كذا لم يصح) لان ذلك يعز وجوده (ويشترط الوزن في البطيخ) بكسر الباء (والباذنجان) بفتح المعجمة وكسرهما (والقناء) بالثنية وبالذمة (والسفرجل) بفتح الجيم (والرمان) فلا يكتفي فيها الكيل لانها تتجاف في المكيال ولا العذ لكثرة التفاوت فيها والجمع فيها بين العذ والوزن مفسدا لما تقدم بل لا يجوز السلم في البطيخة والسفرجلة لانه يحتاج الى ذكر حجمهما مع وزنها فيورث عزة الوجود (ويصح) السلم (في الجوز واللوز بالوزن في نوع يقل اختلافا) بغلط قشوره ورقها بخلاف ما يكثر اختلافه بذلك فلا يصح السلم فيه لاختلاف الاعراض في ذلك وهذا استدركه الامام على اطلاق الاصحاب قال المصنف في شرح الوسيط بعد ذكره والمشهور في المذهب هو الذي أطلقه الاصحاب ونص عليه

عن السبكي وغيره ان محل ذلك اذا شرط الوزن لكل واحدة بخلاف ما اذا قال مائة بطيخة وزن جملتها كذا فانه يصح اتفاقا الشافعي

(قول) المتن وكذا كيلا أى قياسا على الجبوب (قوله) لكن يشترط الخ الظاهر اننا قلنا بالاول اشترطنا هذا أيضا (قول) المتن ان لم يكن معتادا زادا لاسنوى ولم يعلم قدر الذى يحويه (قوله) ويلغوشطر ذلك الكيل قال الاسنوى المراد بالتعيين تعيين الفرد من المصايل أماتعيين نوع الكيل بالغلبة أو بالتصيص فلا بد منه (قوله) لانه يتقطع وكذا لا يجوز السلم فى لبن غنم بأغنامها أو صوفها أو وبرها أو سمنها أو جبنها نص عليه والاصل فى ذلك ما روى عبد الله بن سلام رضى الله عنه ان زيد بن سعة قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا محمد هل لك أن تبيعنى تمر معلوما الى أجل معلوم من حائط بنى فلان فقال لا يا يهودى لا أبيعك من حائط مسمى الى أجل مسمى ولكن أبيعك وسوقا مسماة الى أجل مسمى وزيد بن سعة أسلم وشهد المشاهد (٢٩١) مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ما من علامات النبوة شئ الا وقد عرفته فى وجه محمد صلى الله

عليه وسلم (قوله) خلّوه عن الفائدة  
كتعيين السكّال أى فيفسد العقد في  
وجه ويصح في آخر ويلغوا الشرط وهو  
الأصح (قول) المتن معرفة الاوصاف  
أى للعاقدين وعديلن كالمسحوق ثم هو  
معطوف على المسئلة أول الفصل (قول)  
المتن التى يختلف بها الغرض لأن القيمة  
يختلف بسببها وقول الشارح وينضبط  
بها السلم فيه هو بمعنى قول السبكي من  
هذا الشرط يؤخذ أن شرط المسلم فيه  
أن يكون مما ينضبط بالصفات  
الذكورة ونبه أيضاً على أنه لا بد من أن  
يراد في الضابط من الاوصاف التى لا يدل  
الأصل على عدمها يخرج نحو القوة  
والكفاية والضعف والامية في العبد وأنه  
يخرج بالمتى يختلف بها الغرض نحو  
التكلم والكحل والسمن في الرقيق  
(قوله) وينضبط صريحه لأنه مستفاد  
من المذكور قبله وليلّا ثم قول المتن الآتى  
فلا يصح الح الذى هو نتيجة الشرط  
المذكور (قول) المتن وذكرها الضمير  
فيه يرجع الى قوله ومعرفة الاوصاف  
(قول) المتن على وجه الح لأن السلم غرر  
فلا يجوز الا فيما يوثق بنفسه (قوله)

الشافعي (وكذا) يصح السلم فيما ذكر (كيلا في الاصح) والثاني لا للنجاسه في السكيا ولا يجوز بالعدد (ويجمع في اللبن) بكسر الباء (بين العدو والوزن) فيقول مثلاً ألف لسته وزن كل واحدة كذا لانه يضرب عن اختيار فلا يعز والامر في وزنه على التقريب قال في الروضة ان الجمع فيه بين العدو والوزن اشترطه الخراسانيون ولم يعتبر العراقيون أو معظمهم الوزن ونص الشافعي في الام على انه مستحب فيه ولو تركه فلا بأس لكن يشترط أن يذ كر طوله وعرضه وثخاته وانه من طين معروف (ولو عين كيلا فسد) السلم (ان لم يكن) ذلك السكيل (معتادا) كالكوز لانه قد يتلف قبل الحبل ففيه غرر بخلاف ما لو قال بعثت لي هذا الكوز من هذه البصرة فانه يصح في الاصح لعدم الغرر والسلم الحال كاللؤلؤ أو كاليصع وجهان وقطع الشيخ أبو حامد بأنه كاللؤلؤ (والا) بأن كان السكيل معتادا (فلا) يفسد السلم (في الاصح) ويلغو شرط ذلك السكيل لانه لا غرض فيه و يقوم مثله مقامه والثاني يفسد لتعرض السكيل للتلف والوجهان جاريان في البيع (ولو أسلم في ثمر قرية صغيرة) أي في قدر معلوم منه (لم يصح) لانه قد ينقطع فلا يحصل منه شيء (أو عظيمة صح في الاصح) لأن ثمرها لا ينقطع غالبا والثاني يقول ان لم يفد تنويعا فسد خلوه عن الفائدة كتعين السكالك بخلاف ما اذا أفاده كعقلى البصرة فانه مع عقلى بغداد صنف واحد وكل منهما ممتاز عن الآخر بصفات وخواص (و) يشترط لصحة السلم (معرفة الاوصاف التي يختلف بها الغرض اختلافا ظاهرا) وينضب بها السلم فيه (وذكرها في القعد على وجه لا يؤدي الى عزة الوجود فلا يصح) السلم (فيما لا ينضب مقصوده كالمختلط المقصود الاركان) التي لا تنضب (كهريسة ومججون وغالية) هي مركبة من مسك وعنبر وعود وكافور كذا في الروضة كأصلها وفي التحرير ذ كر الدهن مع الاولين فقط (وخف) عبارة الرافعي وكذا الخفاف والنعال لاشتمالها على الظهارة والبطانة والحشوا والعبارة تضيق عن الوفا عذ كر أطرافها وانعطافاتها (وترياق مخلوط) فان كان نباتا واحدا أو حجرا جاز السلم فيه (والاصح صحته في المختلط المنضب كعتاني وخز) من الثياب الاول مركب من القطن والحرير والثاني من البرسيم والوبر أو الصوف وهما مقصودا ركانهما (وجبن واقظ) كل منهما فيه مع اللبن المقصود الملح والانفحة من مصالحه (وشهد) بفتح الشين وضمها هو غسل النخل

المختلط لو قال من المختلط الخ كان صوابا لماسيحي من أن العتابي والخزيجوز السلم فهما (قوله) عبارة الرافعي يريد أنها أولى من عطف المتن الخلف على الهريسة فان قدر العطف على المختلط سهل الأمر (قول) المتن وترياق وكذا النساء والخلوى (قوله) والو يرى وذلك هو النوع الرفيع منه (قوله) وهما مقصود بالتزيس لا بالاضافة (قول) المتن وجب الخ هذا ليس من نوع العتابي لأن المقصود فيها واحد والباقي من مصالحه أوهما وأحدهما خلقه قال الرافعي المختلطان أربع مقاصد اركانه ولا ينضبط كالهريسة الثاني هذا الآية ينضبط كالعتابي الثالث ما كان المقصود واحدا وغيره من مصالحه كما الجنب الرابع الخلق كالشاهد ومن ثم قال الاستوى ينبغي ان تكون هذه الخمسة معطوفة على المختلط دون العتابي وكان ينبغي ان يقدم الشاهد على الاربعة أو يؤخره م فرع م قال الماوردي لا يجوز السلم في الكسكس (قوله) كل منهما قضية هذا ان الاقط فيه منفعة



(قوله) بشمعه خلقة فكان كالمهر (قول) المن ولا فيما الخ مرتب على قوله في الضابط السابق على وجه لا يؤدي الى هذه الوجود (قوله) واجتماع الخ تبع في ذلك الرأى من الله والعراقيون جعلوا ذلك مما لا يمكن ضبطه بالصفة لانه الصفات تختلف ولا تضبط (قول) المن وجارية واختها وكذا الجارية وعمتها وال... وسجلتها والجارية الحامل وفي الشاة اللبن قولان والاطهر المنع (٢٩٢)

\* فرع \* يصح في الحيوان (قوله) في حديث مسلم وكذا يكون أجم في الذمة وصداقها في ابل الدية ومنع ذلك أصحاب الرأى (قوله) ذكره الضمير فيه يرجع الى قوله كون الخ (قوله) أو محتم قال الأذرى في النفس من هذا شئ لأن الاحتلام مظنة من العاشرة الى الخامسة عشر والغرض يختلف بذلك (قول) المن وقدره لوقدره بالاشبار والأذرى قضية كلام الرافعي الصحة (قوله) حتى لو شرط كونه الخ الظاهر أن مثل ذلك ما لو شرط أن طوله كذا بلا زيادة ولا نقص واعلم أن الأذرى قال الظاهر أن المراد بالبلوغ أول وأنه والافان عشرين سنة يقال له محتم أيضا (قوله) ويعتمد قول العبد ظاهرا للاقه قبول قول العبد والسيد وان كانا كافرين (قوله) الخماسين هم يبيعو الرقيق والدواب والدالون على ذلك من الخمس وهو الضرب باليد على الكفل (قوله) مع سعتها قال في الخادم شدة سواد العين مع شدة بياضها (قوله) وفي الابل اشترط الماوردي في الابل والخيل ذكر التعدي قول مروج أو مشرف (قوله) من نتاج بني فلان الخ قال الأذرى والصنف كالارحسية والمهرية والنوع كالجناني والعرب انتهى والمهرية نسبة الى مهرة قبيلة من العرب والارحسية نسبة الى أرحب قبيلة من همدان (قوله) وفي الطير الخ لو أسلم في السمك وصفه بالسمن والهزال وما صيد به والطري والمسلح

بشمعه خلقة (وخل تمر أو زبيب) وهو يحصل من اختلاطهما بالماء ومقابل الاصم في السبعة بنى الانضباط فيها قائل كل من الماء والشع والمخ والحريرو وغيره يقل ويكثر (الخنزير) أى لا يصح السلم فيه (في الاصم عند الاكثرين) لأن لحمه يقل ويكثر وتأثير النار فيه غير منضبط والاصم عند الامام ومن تبعه الصحة لأن الملح من مصالحه ومستهلك فيه وتأثير النار فيه منضبط (ولا يصح) السلم (فيما ندر وجوده) كحكم الصيد بموضع العزة (أى بالموضع الذي يعز وجوده فيه لا تنفاه الوفاق بتسليمه) (ولا فيما لو استقصى وصفه) الذي لا بد منه في السلم (عز وجوده) لما ذكر (كالؤلؤ البكار والبواقيت) لانه لا بد فهما من التعرض للحجم والشكل والوزن والصفاء واجتماع ما ذكرهما من هذه الاوصاف نادر واحترز بالبكار عن الصغار وقد تقدمت وهى ما يطلب للتداوى والبكار ما يطلب للتزين (وجارية وأختها أو ولدها) لأن اجتماعهما بالصفات المشروطة فيهما نادر (فرع يصح) السلم (في الحيوان) لانه ثبت في الذمة قرضا في حديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم اقترض بكر اقيس عليه السلم في الابل وغيرهما من الحيوان (فيشترط في الرقيق ذكر (نوعه كتركى) وروى فان اختلف صنف النوع وجب ذكره في الاطهر (و) ذكر (لونه كبيض) وأسود ويصف بياضه بسمرة أو شقرة) وسواده بصفاء أو كدرة فان لم يختلف لون الصنف لم يجب ذكره (و) ذكر (ذكورته أو أنوثته وسنه) كبن ست أو سبع أو محتم (وقد طولوا وقصروا) وربعة (وكله على التعريب) وفي الروضة كاصلها والمحرر والامر في السن على التقريب حتى لو شرط كونه ابن سبع سنين مثلا بلا زيادة ولا نقصان لم يجز لندوره ويعتمد قول العبد في الاحتلام وكذا في السن ان كان بالغوا والاقول سيده ان ولد في الاسلام والاقول الخماسين بظنونهم (ولا يشترط ذكر الكفل) بفتح الكاف والحاء هو أن يعالج جفون العينين سوادا كالكحل من غير احتمال (والسمن) في الجارية (ونحوهما) كالدعج وهو شدة سواد العين مع سعتها وتكلم الوجه أى استدارته (في الاصم) لتسامح الناس باهما لهما وان قال الثاني انها مقصودة لا يورث ذكرها العزة ولا يشترط ذكر الملاحه في الاصم ويجب ذكر الشابة والبكاره في الاصم (و) يشترط (في الابل) والبقر والغنم (والخيل والبغال والخيول الذكورة والانثى والسن واللون والنوع) أى ذكر هذه الامور في قول في النوع من نتاج بني تميم مثلا فان اختلف نتاجهم اشترط التعيين في الاطهر وبين النوع أيضا بالاضافة الى بلد أو غيره (و) يشترط (في الطير النوع والصغر وكبر الجثة) أى أحدهما في الوسيط وغيره واللون أى ذكر هذه الامور وان عرف السن ذكره أيها (و) يشترط (في اللحم) أن يقول (لحم بقر) عراب أو جواميس (أو ضأن أو معزذ كخصي رضيع معلوف أو ضدها) أى أنتى فحل فطيم راع والرضيع والفطيم من الصغير أما الكبير فنه الجذع والثنى فيذكر أحدهما ولا يكفي في المعلوف العلف مرة أو مرات بل لابد أن يتهى الى مبلغ يؤثر في اللحم قاله الامام (من خذ) بإجماع الذال (أو كف أو جنب) أو غيرها وفي كتب العراقيين من سمين أو هزيل (ويقبل عظمه على العادة) فان شرط نزعها الشرط ولم يجب قبول العظم ولا فرق في جواز السلم

(قول) المن وكبر الجثة كان يقول كبير الجثة أو صغيرها (قوله) من سمين أو هزيل ويذكر في لحم المصيد ما يذكره في غيره الا كونه حيا أو معلوما أو ضدهما نعم بين انه صيد بمجادا

(قوله) والبلد لو عين نسج رجل معين بطل إلا أن يكون للتعريف (قول) المتن والصفاقة من الصفيق وهو الضرب (قول) المتن والرقعة هو بياض ما نقل عن الشافعي لكن في الصحاح الدقيق والريق خلاف الغليظ (قوله) المراد الخ غرضه من هذا أن طائفة قالوا له بمجرد بحث من المؤلف وأصله (قوله) وفرق المانعون الخ هذا يفيد أن المقصور إذا كان فيه دواء يمنع أقول خصوصاً إذا كان يغلي على النار كما هو موجود ببلادنا بل وفي البعلبكي فيما بلغني (٢٩٣) فإن تأسير النار وأخذها من قواه غير منضبط بل ولو خلا عن الدواء في هذه الحالة ثم المصقول

بالشامثل ذلك فيما يظهر (قوله) في القص الخ في البهجة يمتنع في اللبوس قال شارحها شيخنا رحمه الله مغسولاً كان أو جديداً لأنه لا ينضبط فأشبهه الجباب والخفاف المطبقة والقلائس والثياب المنقوشة صرح بذلك الصميري انتهى وقوله الجباب يؤخذ منه أن السلم في الكبيرة المضربة لا يصح (قول) المتن وعقته قال الأسنوي بكسر العين مصدر عتق بالضم انتهى وفي شرح المنهج يضم العين (قول) المتن والحنطة وسائر الجبوب الخ قال السبكي عادة الناس اليوم لا يذكرون اللون ولا صغر الجباب وهي عادة فاسدة مخالفة لنص الشافعي والاصحاب فليست به لهما (قول) المتن والحدائث قال الأسنوي ولا بد من بيان مرعاه وقوته ورقته (قوله) سكت عن الصحيح الخ قال الأسنوي قضية أصلها المنع ويجوز السلم في الجبس والزجاج والواني وكذا الآجر في الأصح (قول) المتن والانهراخ هو جار في الأكارع ويشترط فيها على قول الجواز بيان كونها من الأيدي أو الأرجل (قول) المتن في رؤس الحيوان مثلها الأكارع (قول) المتن معمولة وكذا غيرها الآتي لا بد في البطلان أن يكون معمولاً ولكنه استغنى عن شرطه بالمثل وأشار إلى ذلك بقوله الآتي وفيما صاب منها في قالب (قوله) ويقال فيه طست أي بإبدال

في العم بين الطرى والتديد والمخ وغيره (و) يشترط (في الثياب الجنس) أي ذكره كقطن أو كنان وفي الروضة كأصلها والنوع والبلد الذي ينسج فيه أن يختلف الغرض وقد يغني ذكر النوع عنه وعن الجنس أيضاً (والطول والعرض والغلظ والدقة) هما بالنسبة إلى الغزل (والصفاقة والرقعة) وهما بالنسبة إلى التسجيع (والنعومة والخشونة) والمراد ذكر أحدهما متقابلين بعد الأولين معهما (ومطامته) أي الثوب عن القصر وعدمه (يحمل على الخام) دون المقصور لأن القصر صفة زائدة (ويجوز) السلم (في المقصور وما صبغ غزله قبل التسجيع) كالبرود والاقيس صحت في المصبوغ بعده قلت الأصح منعه وبه قطع الجمهور والله أعلم المراد بذلك ما في الروضة كأصلها أن طائفة قالوا بالجواز وهو القياس والمعروف المنع قال الراغب ووجهه بشيئين أحدهما أن الصبغ عين برأسه وهو مجهول القدر والغرض يختلف باختلاف أقداره والثاني أنه يمنع معرفة النعومة والخشونة وسائر صفات الثوب وقال بعد ذكره أن الجواز القياس ولو صح التوجيهان لما جاز السلم في المصبوغ قبل التسجيع أيضاً وفي الغزل المصبوغ انتهى وفرق المانعون بأن الصبغ بعد التسجيع يستد الفرج فلا تظهر معه الصفاقة بخلاف ما قبله (فرع) قال الصميري يجوز السلم في القص والسراويلات إذا ضبطت طولاً وعرضاً وسعة وضيقاً (و) يشترط (في الثمر) أن يذكر (لونه ونوعه) كعقل أو برقي (و) بلد (كبغداد أو بصري) وصغراحيات وكبرها (أي أحدهما) (وعقته وحدائثه) أي أحدهما ولا يجب تقدير المدة التي مضت عليه وفي الرطب يشترط ما ذكر غير الأخيرين (والحنطة والشعير وسائر الجبوب كالتمر) في شروطه المذكورة (و) يشترط (في العسل) أن يقول (جبل أو بلدي صفي أو خرنبي أبيض أو أصفر ولا يشترط العتق والحدائث) لأنه لا يختلف الغرض فيه بذلك بخلاف ما قبله (ولا يصح) السلم (في) اللحم (المطبوخ والمشوي) لاختلاف الغرض باختلاف تأثير النار فيه وتعدرا الضبط (ولا يضرن تأثير الشمس) فيجوز السلم في العسل المصفي ما وفي جوازه في المصفي بالنار وفي السكر والقانيد والدبس واللأبالهمز من غير متوجهان سكت عن الصحيح منهما في الروضة وصح في تصحيح التنبيه الجواز في كل ما دخلته نار لطيفة ومثل بما ذكر غير العسل وهو أولى ومثله السم (والاطهر منعه) أي السلم (في رؤس الحيوان) والثاني الجواز بشرط أن يكون منقاة من الشعر والصوف وموزونة قياساً على اللحم بعظمه وفرق الأول بأن عظمها أكثر من لحمها عكس سائر الأعضاء (ولا يصح) السلم (في مختلف كبرمة معمولة) وهي القدر (وجلد وكوز وطس) بفتح الطاء ويقال فيه طست (وقسم ومثارة) بفتح الميم (وطنجير) بكسر الطاء أي دست (ونحوها) كالحب لتعدرا الضبط في ذلك واختلاف الجلب بتفاوت أجزائه دقة وغلظاً واختلاف غيره بالتفاوت بين أعلاه وأسفله مثلاً والعجل في البرمة من البرام خفها ونحوه (ويصح) السلم (في الأسطال المربعة وفيما صاب منها) أي المذكورات أي من أصلها المذاب (في قالب) بفتح اللام

٧٤ ل ج السين الثانية (قوله) والطنجير يعجمي معرب (قوله) لتعدرا الضبط أي ولندرة اجتماع اللون مع صفاتها المعتبرة (قوله) من البرام عبارة الأسنوي والجمع برام قاله الجوهري (قول) المتن المربعة أي لعدم اختلافها بخلاف الضيقة الرؤس وقوله وفيما صاب الخ أي لأنه يمكن أن يزن مقداراً ويذهب ويصبه في قالب معروف مربع أو غيره وحينئذ فالضبط يمكن

والقديم (قوله) الجديده الضمير فيه راجع الى قوله بالحمل (قوله) فان جهلاها الخ قال الامستوى انما لفظ الصفات اولغرابه الالفاظ المستعملة فيها \* تتمه \* ينزل الوصف في كل شئ على أقل درجاته وقال مالك رضي الله عنه يجب الوسط (قوله) وهو عدلان حاصل ما في شرح الروض نقلا عن أبي علي السنجي ان المراد بذلك ان يوجد ابدان في الغالب ممن يعرف ذلك عدلان فأكثروا وليس المراد عدلين معينين لا يعرف ذلك غيرهما لانهم ما قد يموتان (قوله) ان تعرف في نفسها الخ يعني أن تكون في نفسها معروفة ليتمكن الضبط بما يخرج صفات ما لا يضبط كما عاجين

وعبارة الروضة وأصلها عقب ذكر المتعنتات من البرمة وما بعدها ويجوز السلم فيما يصب منها في القالب لانه لا يختلف وفي الاسطال المربعة (فروع) يجوز السلم في الدراهم والدنانير على الاصح بشرط كون رأس المال غيرهما ولا يجوز اسلام الدراهم في الدنانير ولا عكسه سلما مؤجلا أو حالا وقيل يصح في الحال بشرط قبضهما في المجلس ويجوز السلم في الدقيق على الصحيح (ولا يشترط ذكر الجودة والرداءة) فيما سلم فيه (في الاصح ويجعل مطلقة) عنهما (على الجيد) للعرف والثاني يشترط ذكر احدهما لان القيمة والاغراض تختلفهما فيفضي تركهما الى النزاع وهذا مندفع بالحمل المذكور وينزل الجديده أو بالشرط على أقل درجاته وان شرط رداءة العيب لم يصح العقد لعدم انضباطه أو رداءة النوع صح لانضباطه وهي المراد بالرداءة على الوجه الثاني كما يؤخذ من الروضة وان شرط الاجود لم يصح العقد لان اقصاصه غير معلوم وان شرط الارداء صح العقد وقيل ما يأتي به منه (ويشترط معرفة العاقدين الصفات) للسلم فيه المذكورة في العقد فان جهلاها أو أحدهما لم يصح العقد (وكذا غيرهما) أي معرفته (في الاصح) ليرجع اليه عند تنازعهما وهو عدلان وقيل يعتبر عدد الاستفاضة ومقابل الاصح لا يشترط معرفة غيرهما ولا تكرار في المشرط هنا مع ما تقدم من اشتراط معرفة الاوصاف لان المراد بمعرفة ههنا ان تعرف في نفسها بالضبط بها كما تقدم \* (فصل لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه غير جنسه) \* كالشعير عن القمح (و) غير (نوعه) كالتمر البرقي عن العقلي لان الاول اعتياض عن المسلم فيه وقد تقدم امتناعه بدليله والثاني يشبه الاعتياض عنه (وقبل يجوز في نوعه ولا يجب قبوله) كما في اختلاف الصفة المراد في قوله (ويجوز ارد آمن المشرط) أي دفعة (ولا يجب) قبوله (ويجوز أجود) من المشرط (ويجب قبوله في الاصح) والثاني لا يجب لما فيه من المنتهى ويجب تسليم الحنطة ونحوها نقيية من الزوان والمد والتراب فان كان فيها قليل من ذلك وقد أسلم كيلا جاز أو وزنا لم يجوز ما أسلم فيه كيلا لا يجوز قبضه وزنا وبالعكس ويجب تسليم التمر جافا والرطب صحيفا (ولو أحضره) أي المسلم فيه المؤجل (قبل محله) بكسر الخاء أي وقت حلوله (فامتنع المسلم من قبوله لغرض صحيج بان كان حيوانا) فيحتاج الى علف (أو) كان الوقت (وقت غارة) أي نهب فيخشى ضياعه (لم يجبر) على قبوله للماد كروكذالو كان ثمرة أو لحما يريد أكلهما عند المحل طريا (والا) أي وان لم يكن له غرض صحيج في الامتناع (فان كان للوذي غرض صحيج) في التججيل (كفل ثرهن) أو ضمان (أجبر) المسلم على القبول (وكذا) يجبر عليه (لمجرد غرض البراءة) أي براءة ذمة المسلم اليه (في الاظهر) والثاني لا يجبر لما في التججيل من المنتهى ولو تقابل غرضا ههما قدم جانب المستحق كما يؤخذ من صدر الكلام هنا ولو أحضر في السلم الحال المسلم فيه لغرض سوى البراءة أجبر المسلم على قبوله أو لغرض البراءة أجبر على القبول أو الابراء

والقديم (قوله) الجديده الضمير فيه راجع الى قوله بالحمل (قوله) فان جهلاها الخ قال الامستوى انما لفظ الصفات اولغرابه الالفاظ المستعملة فيها \* تتمه \* ينزل الوصف في كل شئ على أقل درجاته وقال مالك رضي الله عنه يجب الوسط (قوله) وهو عدلان حاصل ما في شرح الروض نقلا عن أبي علي السنجي ان المراد بذلك ان يوجد ابدان في الغالب ممن يعرف ذلك عدلان فأكثروا وليس المراد عدلين معينين لا يعرف ذلك غيرهما لانهم ما قد يموتان (قوله) ان تعرف في نفسها الخ يعني أن تكون في نفسها معروفة ليتمكن الضبط بما يخرج صفات ما لا يضبط كما عاجين

المتن باقي الاحسن كأن وقوله غارة الاقصع اغارة (قول) المتأجب لان امتناعه من قبوله تعنت ومن الاغراض خوف (حيث انقطع الجنس عند الحلول) (قول) المتأان كان لنقله مؤنة مثله لو كانت القيمة في موضع الطلب أعلى وكذا يقال في الذي لا مؤنة له الآتي في كلام الشارح (قوله) والثاني الخ أي لان ذلك ليس تعريضا حقيقيا حتى لو اجتمع في محل التسليم وجبر رد القيمة وأخذ المسلم فيه (قول) المتأان لم يجبر ان كان لنقله مؤنة قال السبكي رحمه الله ولو بذل له المؤنة لم يجبر أيضا لانه كالاغتياض انتهى وفي شرح المنهج ما قد يخالفه فليحذر

\*(فصل الاقراض الخ)\* الاقراض مصدر اقترض فهو اقترض من القرض لان المعنى على الاعطاء والقرض مصدر اقطع واسم الشيء المقرض ومنه من ذا الذي يقرض الله قرضاً (٢٩٥) والاتقال اقراضاً نعم مهي هذا الباب اقراضاً لان المقرض قطع قطعة من ماله ثم دليل

الندب حديث من نفس عن مؤمن كربة  
الى آخره وقال ابن عمر الصدقة يكتب  
أجرها حين تصدق بها والقرض يكتب  
أجره مادام عند المقرض (قول) المتن أو  
أخذه بمثله أي اذا قلنا بضم القرض  
بالمثل والافضل نظر (قول) المتن على أن ير  
بدله لو اختلفا في ذلك البديل في هذا كان  
القول قول المخاطب وهو الآخذ  
(قوله) وكان اسقاطه هنا الخ لواقته  
على قوله خذ واصرفه في حوائجك فقضية  
كلام الرافعي المذكور انه لا يكفي وحكي  
في ذلك وجهين في المطلب (قوله) فيأتي  
مثله هنا أي في قول المتن السابق خذ  
بمثله (قوله) والثاني قال الخ أي ليس  
سبيله سبيل المعاوضات بدليل صحة  
الرجوع فيه عند بقاءه وعدم اشتراط  
قبض الربوي في المجلس وعدم قبوله  
التأجيل (قول) المتن الاجارية الخ  
قال الاسنوي يؤخذ منه حل قرض  
الخنثي للرجل لان المانع لم يتحقق ثم ان  
أخبر بالوثقة بعد ذلك انجبه بقاء العقد  
وان اتفقت أوثقه بغير اخباره انجبه  
فساده أقول هو غفلة عن كون الخنثي  
لا يصح السلم فيه (قول) المتن للمقرض  
أي ولو كان صغيراً لا يمكن وطؤه كما هو  
قضية اطلاقهم (قوله) فيمتنع الوطء  
وذلك لان المراد التصرف المزبل للملك  
كما سيأتي (قول) المتن وما لا يسلم فيه  
الخ قال في التبيين من أمثلة ذلك الجواهر  
والحنطة المختلطة بالشعير ودخل في  
عبارة الكتاب قرض الجارية وأختها  
والشاة وولدها فمتنع وكذا العقار ويفيد  
انه لا بد من العلم بالقدر ولو كان معنا

وحيث ثبت الاجبار فاصراً على الامتناع أخذه الحاكم له (ولو وجد المسلم المسلم اليه بعد المحل) بكسر  
الحاء (في غير محل التسليم) بغضها أي مكانه المتعين بالشرط أو العقد وطالبه بالمسلم فيه (لم يلزمه  
الاداء ان كان اقله) من موضع التسليم (مؤنة ولا يطالبه بقيمة الحيولة على الفحج) لان الاعراض  
عنه تمتع كما تقدم والثاني يطالبه للحيولة بينه وبين حقه وعلى الأول للسلم الفسخ واسترداد رأس المال  
كلوا تقطع السلم فيه وان لم يكن لنقله مؤنة لزمه ادائه (واذا امتنع) السلم (من قبوله هناك) أي  
في غير مكان التسليم وقد أحضر فيه (لم يجبر) على قبوله (ان كان لنقله) الى مكان التسليم (مؤنة  
أو كان الموضع) المحض فيه (مخوفاً والا) أي وان لم يكن لنقله مؤنة ولا كان الموضع مخوفاً (فلا يصح  
اجباره) على قبوله لتحصل براءة الذمة والخلاف مبني على الخلاف السابق في التججيل قبل الحلول  
لقرض البراءة ولو اتفق كون رأس مال السلم على صفة السلم فيه فأحضره وجب قبوله في الاصح  
\*(فصل الاقراض)\* وهو تمليك الشيء على أن يرد بده (مندوب) أي مستحب لان فيه اعادة  
على كشف كربة و يتحقق بعاقده ومعقود عليه وصيغة كغيره وترجمه كأصله بالفصل دون الباب لشبه  
القرض بالمسلم فيه في الثبوت في الذمة (وصيغته أقرضتك أو أسلفتك) هذا (أو خذ بمثله  
أو ملكك على أن يرد بده) أو خذ واصرفه في حوائجك و يرد بده كذا في الروضة كأصلها وكان  
اسقاطه هنا للاستغناء عن واصرفه في حوائجك وتقدم في البيع أن خذ بمثل كناية فيه فيأتي مثله هنا  
فيحتاج الى التنية (ويشترط قبوله) أي الاقراض (في الاصح) كالبيع والثاني قال هو باحة  
اتلاف على شرط الضمان فلا يستدعي القبول (و) يشترط (في المقرض) بكسر الراء زيادة  
على ما تقدم في البيع أن شرط العاقد الرشيد الشامل للقرض والمقرض (أهلية التبرع) لان  
في الاقراض تبرعاً فلا يصح اقراض الولي مال المحجور عليه من غير ضرورة (ويجوز اقراض ما يسلم فيه)  
من حيوان وغيره (الاجارية التي تحل للمقرض) فلا يجوز اقراضها له (في الاظهر) بناء على  
الاظهر الآتي ان المقرض يملك بالقبض لانه بما يطوؤها ثم يستردها المقرض فيكون في معنى اعادة  
الجواري الوطء والثاني يجوز بناء على ان المقرض لا يملك بالقبض فيمتنع الوطء (وما لا يسلم فيه  
لا يجوز اقراضه في الاصح) بناء على الاصح الآتي ان الواجب في المتقوم رد مثله صورة والثاني يجوز  
بناء على ان الواجب فيه رد القيمة وفي قرض الخبز وجهان كالسلم فيه أحدهما في التهذيب المنع واختار  
ابن الصباغ وغيره الجواز وهو المختار في الشرح الصغير للساجدة والهابق الناس عليه وعلى  
الجواز رد مثله وزناً أو جيناً في المتقوم رد المثل وان أوجبنا القيمة وجبت هنا (ويرد المثل في المثل)  
وسياتي في الغصب انه ما حصره كبل أو وزن وجاز السلم فيه (وفي المتقوم) يرد (المثل صورة) وفي  
حديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم اقترض بكرأ و رد بعايا وقال ان خياركم أحسنكم قضاء (وقيل)  
رد (القيمة) كما لو أنف متقوماً وتعتبر قيمة يوم القبض ان قلنا يملك المقرض به وان قلنا يملك بالتصرف  
فيعتبر قيمته أكثر ما كانت من يوم القبض الى يوم التصرف وقيل قيمته يوم القبض واذا اختلفا في قدر  
القيمة أو صفة المثل فالقول قول المستقرض (فرع) أداء القرض في الصفة والزمان والمكان كالسلم فيه  
(ولو ظفر) المقرض (به) أي بالمقرض (في غير محل الاقراض والنقل) من محله الى غيره  
(مؤنة طالبه بقيمة بلداء قراض) يوم المطالبة وليس له مطالبة بالمثل واذا أخذ القيمة وعاد الى بلد

في هذا الباب وهو كذلك (قوله) بكرأ هو التي من الابل كالغلام في الأدعي والرابعي ما دخل في السابعة  
والا فالقرض لا تأجيل فيه فلا يتصور احضاره قبل المحل

لو أسقط الاجل لم يسقط قال السبكي لكنه  
معروف يستحب الوفاء به قال وماتاله  
الاصحاب من عدم صحة التأجيل ظاهر  
لكن قولهم الوعد لا يجب الوفاء به  
مشكل لمخالفة ظاهرا والآيات والسنة  
ولأن خلفه كذب وهو من خصال  
المنافقين وكذا الخلف (قوله) ويلغو  
الشرط كحالة عدم القرض (قوله)  
كلو هو ب زاد الاسنوي وأولى نظرا  
للعوض ووجه القول الآتي بأن القرض  
ليس شترع محض لكان العوض ولا  
هو حار با على حقيقة المعاوضات بدليل  
الرجوع فيه مادام باقيا وعدم اشتراط  
القبض في الربوي (قوله) بمعنى الخلو  
تصرف تصرفا لا يزيل الملك كالأجارة  
لم يصح ذلك على هذا القول (قول) المتن  
في الاصحح علل ذلك بأن له الرجوع الى  
بدله لو تلف فالرجوع الى عينه عند البقاء  
أولى ثم قضية كلامه انه ليس له المطالبة  
بالبدل الا عند الفوات وهو ظاهر لأن  
الدعوى بالبدل غير ملازمة لتتمكن المدعى  
عليه من دفع العين المقرضة ولو زال عن  
ملكه ثم عاد فهل له الرجوع في عينه أو  
بدله وجهان والتجبة الاول وبه جزم  
العمري (قوله) بناء على القول الاول

الاقراض فهل له ردّها ومطالبة بالمثل وهل للقرض المطالبة بشرط الوفاء  
لا كإتية في خطه مع ما عليه وهو الموافق لجواز الاعتياض عن القرض  
مؤنة كالتقديله مطالبته به كما فهم هنا على وفق ما ذكره في المسلم فيه (ولا يجوز)  
وغيره (بشرط ردّه عن مكسر أو) ردّه (زيادة) أو ردّه الجيد عن الردي ويفسد بذلك العقد  
(فلو ردّه كذا بلا شرط فحسن) لما في حديث مسلم السابق ان خياركم أحسنكم قضاء وفي الروضة  
قال المحامي وغيره من أصحابنا يستحب للمستقرض ان يردّه أجمعا أخذ الحديث الصحيح  
في ذلك ولا يكره للقرض أحد ذلك (ولو شرط مكسرا عن صحيح أو ان يقرضه غيره) أي شيئا آخر  
(لغا الشرط) أي لا يعتبر (والاصح انه لا يفسد العقد) وقيل يفسد لأن ما شرط فيه على خلاف  
قضيته (ولو شرط أجلا فهو كشرط مكسر عن صحيح ان لم يكن للقرض غرض) فلا يعتبر الاجل  
ويصح العقد (وان كان) للقرض غرض (كمن نهب فكشرط صحيح عن مكسر في الاصح)  
يفسد العقد والثاني يصح ويلغو الشرط (وله) أي للقرض (شرط رهن وكفيل) واشهاد لانها  
توثيقات لا منافع زائدة فله اذا لم يوف القرض ما الفسخ على قياس ما ذكر في اشتراطها في البيع وان  
كان له الرجوع من غير شرط كما سيأتي (ويملك القرض) أي الشيء المقرض (بالتقبض) كلو هو ب  
(وفي قول) يملك (بالتصرف) أي المزيل للملك بمعنى انه تبين به الملك قبله (وله) أي للقرض  
(الرجوع في عينه مادام باقيا بحاله في الاصح) بناء على القول الاول وجزم بناء على الثاني ومقابل  
الاصح ان للقرض أن يردّه له ولو ردّه بعينه لم يفسد القرض قبوله قطعاً

#### \* (كتاب الرهن) \*

يتحقق بعاقدة ومعهود عليه وصيغة ويدأها فقال (لا يصح الا بايجاب وقبول) أي بشرطهما المتعبر  
في البيع وفي المعاوضة والاستيجاب مع الايجاب كقوله ارهن عدى فقال رهنه عندك الخلاف  
في البيع (فان شرط فيه مقتضاه كتقدم المرتين به) أي بالرهون عند تراحم الغرماء (أو مصلحة  
للعقد كالاشهاد) به (أو مالا غرض فيه) كان لا يأكل العبد المرهون الا كذا (صح العقد) ولغا  
الشرط الاخير (وان شرط ما يضر المرتين) وينفع الراهن كان لا يساع عند المحل (بطل الرهن)  
لا خلال الشرط بالغرض منه (وان نفع) الشرط (المرتين وضرر الراهن كشرط منفعة) أي  
الرهون أو زوائده (للمرتين بطل الشرط) وكذا الرهن في الاظهر (لما فيه من تغيير قضية  
العقد والثاني يقول الرهن تبرع فلا يتأثر بفساد الشرط (ولو شرط ان يحدث روائده) كثمار الشجر  
وتساق الشياه (مرهونة فالأظهر بفساد الشرط) لانها مجهولة معدومة والثاني يسمح في ذلك (و) الاظهر  
(انه متى فسد) الشرط المذكور (فسد العقد) يعني انه يفسد بفساد الشرط لما تقدم فيه

يريد ان الوجهين مفرعان على القول الاول (قوله) ومقابل الاصح الخ أي كسائر الديون \* (كتاب الرهن) \* (وشرط)  
(قوله) كان لا يساع مثله ان بشرط يبعه بأكثر من ثمن المثل أو بعد مدة من الخلول (قوله) يقول الخ أي فكان كتنظيمه من القرض  
والعق (قوله) والثاني يتسم الخ علل بأن الرهن انما لم يسر الى الزوائد لضعفه فجاز تقوية بالشرط ليسرى اليها وخرج بالر واند الا كسابه  
وهي باطلة قطعاً



(قول) المتن فلا يرهن وجهه من الرهن في غير هذه الحالة كون الراهن يمنع من التصرف ووجه عدم ارتهاه أيضا انه لا يقرض ولا يبيع  
 الاحمال مقبوض قبل التسليم فلا ارتهاه ان أقول قد سلف ان القاضى يقرض فينبغي أن يحوز له الارتهاه بل يجب من غير اشتراط توقف على  
 الحالة المذكورة في المناهج فليشأمل (قوله) وهو يساوى مائتين أى قد اهلكنا ينبغي أن يفهم فليشأمل (قوله) لانه غير مقدور عليه ايضا حقه قول غيره  
 لان الرهن لا يلزم الا بالقبض وقبض (٢٩٧) المرتهن له هنا لا يصادف ما يتناوله العقد لانه فرع عن أخذ المال له واذا أخذه

خرج عن أن يكون ديناً وقوله ولا يصح  
 رهن المنفعة أخرى عنه عن حكاية الثاني لانه  
 لا خلاف فيه فهو وارد على الكتاب وأما  
 الحكم على بدل المهرهون بالرهنية في حالة  
 ثبوته في ذمة الجاني فلا ينبغي ان يرد على  
 المؤلف (قوله) والثاني يصح أى بشرط  
 ان يكون الدين على ملىء (قوله) بتسليم  
 كله كما في البيع (قوله) وبأن عينه  
 يحتمل حينئذ عدم اشتراط تحويله  
 ويحتمل خلافه لان الرهن لا يلزم الا  
 بالقبض وقد قالوا في رهن الدين ممن هو  
 عليه اذا قلنا بجعله لا بد من قبض حقيقى  
 نظر لذلك وقد يؤيد الاول بأن العيب  
 اذا كانت في بد شخص ثم ارتتها كفى  
 مضى الزمن كما سياتى (قوله) ويصح  
 الى آخره أى لان الملك لم يزل بالرهن  
 (قوله) يباع أى لان التفريق منهى  
 عنه وقد التزم بالرهن بيع الامة فجعل  
 ملتزماً له من لوازمه وهو بيع الولد  
 معها (قول) المتن وحدها أى بصفة  
 كونها حاضنة أعنى مصاحبة للولد اذ لو  
 كان كغيره فليس هناك سوى مجرد  
 المصاحبة وانما قومت بصفة الحضانة  
 لا ما رهننت كذلك فلو حدث الولد بعد  
 الرهن قومت بصفة الحضانة (قوله)  
 والثاني يقوم الولد وحده انظر هل يعتبر  
 أن يكون بصفة كونه محضوناً كى تريد  
 قيمته الظاهر نعم كالمال كان هو المهرهون

(وشرط العاقد) من راهن أو مرتهن (كونه مطلق التصرف فلا يرهن الولي مال الصبي والمجنون  
 ولا يرتهن لهما الا للضرورة أو غبطة ظاهرة) فيحوز له الرهن والارتهاه في هاتين الحالتين دون  
 غيرهما سواء كان أباً أم حيداً أم وصياً أم كافراً أم مسيئاً أم ضرورياً أن يرتهن على ما يقتض  
 الحاجة النفقة أو الكسوة ليو فى مما ينتظر من حلول دين أو نفاق متاع كاسد وان يرتهن على ما يقرضه  
 أو يبيعه مؤجلاً للضرورة ونهب ومثاله ما لا غبطة أن يرتهن ما يساوى مائة على ثمن ما اشتراه بمائة تسيئة  
 وهو يساوى مائتين وان يرتهن على ثمن ما يبيعه نسيئة بغبطة كما سياتى في باب الحجر (وشرط الرهن)  
 أى المهرهون (كونه عينا في الاصح) فلا يصح رهن الدين لانه غير مقدور على تسليمه والثاني يصح  
 رهنه تنزيلاً له منزلة العين ولا يصح رهن المنفعة كان رهن سكنى دار مدة لان المنفعة تتلف فلا يحصل  
 بها استئثار (ويصح رهن المشاع) من الشريك وغيره ويقبض بتسليم كله قال في الروضة فان كان  
 مما لا يتقل خلى الراهن بين المرتهن وبينه وان كان مما يتقل لم يحصل قبضه الا بالنقل ولا يجوز نقله بغير  
 اذن الشريك فان أذن قبض وان امتنع فان رضى المرتهن بكونه في يد الشريك جاز وبأن عينه في القبض  
 وان تشاركه انصب الحاكم عدلاً ليكون في يده لهما (و) يصح رهن (الآتم) من الاماء (دون ولدها)  
 الصغير (وعكسه) أى رهنه ودونها (وعند الحاجة) الى توفية الدين من ثمن المهرهون (بياعان)  
 معاذر من التفريق بينهما اللهم عنه (ويوزع الثمن) عليهما على ما سياتى في قوله (والاصح)  
 أى في صورة رهن الام (ان تقوم الام وحدها ثم مع الولد فالراى) على قيمتها (قيمتها) والثاني  
 يقوم الولد وحده أيضاً وتجمع القيمتان ثم على الوجهين تنسب قيمة الام الى المجموع ويوزع الثمن على  
 تلك النسبة فاذا قيل قيمة الام مائة درهم وقيمتها مع الولد مائة وخمسون أو قيمة الولد خمسون فالنسبة  
 بالاثلاث فيعلق حق المرتهن بثلاثي الثمن واذا قيل قيمتهما مائة وعشرون أو قيمة الولد عشرون فالنسبة  
 بالاسداس فيعلق حق المرتهن بخمسة أسداس الثمن ويقاس على ذلك جميعه صورة رهن الولد فيقال  
 يقوم وحده ثم مع الام أو تقوم الام وحدها أيضاً وتجمع القيمتان ثم تنسب قيمة الولد الى المجموع ويوزع  
 الثمن على تلك النسبة في المثال المذكور يعلق حق المرتهن بثلاثي الثمن أو بسدسه (ورهن الجاني  
 المرتد كيجهما) وتقدم في البيع انه لا يصح بيع الجاني المتعلق برقبته مال بخلاف المتعلق برقبته  
 قصاص في الاظهر فيهما ويصح المرتد يصح على الصحيح وتقدم ما هو مترع عليه في الرد بالعيب وعلى  
 العنه في الجاني الاول لا يكون بالرهن محتاراً للفداء عند الاكثرين على خلاف الاصح في البيع  
 المتقدم لان محل الجناية باق في الرهن بخلاف البيع (ورهن المدبر) أى المعلق حرمة بموت السيد  
 (ومعلق العتق بصفة يمكن سبقها لحلول الدين باطل على المذهب) لما فيه من الغرر والقول الثاني هو  
 صحيح لان الاصل استمرار الرق والطريق الثالث القطع بالبطلان في كل من المستثنين ولا تنقيد الاولى

٧٥ ل الج (قوله) فيعلق الخ أى سواء كان تمها مثل القيمتين أو رائداً أو ناقصاً قاله الاسنوى ونسبه الى كلام الشرحين والروضة (قوله)  
 يقوم وحده أى بصفة كونه محضوناً (قول) المتن كيجهما قضية التشبيه جريان الطرق الثلاث التي في بيع الجاني هنا والذي في الشرحين والروضة  
 ترتيب الخلاف ان لم يصح البيع فالرهن أولى وان صح فقولا والفرق ان الجناية العارضة تقدم على حق المرتهن فأولى ان تمنعه في الاستداء  
 (قوله) بخلاف المتعلق الخ بحث السبكي أن يكون كعلق العتق بصفة وأجيب بأن الغالب العفو

(قوله) صم الرهن جزما تهل الروايات عن والده تقيد ذلك بما اذا كان الزمن بعد حلوله يسع البيع قبل وجودها والا فلا يصح (قوله) وفاعله المالك يجب عليه الخ محل الوجوب اذا خيف فساده قبل الحلول والافياح رطبيا (قول) المتن أو شرط الخ رجباً يقال على هذا هو شرط بطلان مقتضى العقد دليل الحكم بطلان العقد عند الاطلاق كما سيأتي (قوله) عند الاشراف قضيته انه لو شرط في هذه الصورة بيعه الآن فسده هو ظاهر (قوله) كما شرط أى فلا يتوقف على انشاء رهن (قوله) ويساع أيضا في الصورتين الاولتين الخ عبارة الرافعي ثم البيع في الدين أو قضى من موضع آخر ولا يسع وجعل الثمن رهنا انتهى والبيع الاول لو فاء حق المرتهن والثاني له ما فلو تركه المرتهن حتى فسده قال في التهذيب ان كان الراهن أدن له في البيع ضمن والا فلا قال الرافعي ويجوز أن يقال عليه رفع الامر الى القاضي لبيعه قال (٢٩٨) النووي هذا الاحتمال قوي أو متعين

بكون الدين مؤجلا كما أطلقوها فام لا تسلم مع كونه حالا من المقرر بموت السيد فجاء ولو كان في الثانية الدين حالا أو يتيقن حلوله قبل وجود الصفة صم الرهن جزما ولو تيقن وجود الصفة قبل الحلول بطل الرهن جزما (ولو رهن ما يسرع فسادها فان أمكن تخفيفه كرتب) وعنب (فعل) وصم الرهن وفاعله المالك يجب عليه مؤته قاله ابن الرفعة (والا) أى وان لم يمكن تخفيفه (فان رهته بدين حال أو مؤجل محل قبل فسادها أو) بعد فسادها لكن (شرط) في هذه الصورة (بيعه) عند الاشراف على الفساد (وجعل الثمن رهنا صم) الرهن في الصور الثلاث (ويساع) المرهون في الصورة الاخيرة وجوبا (عند خوف فسادها ويصم) يكون ثمنه رهنا (كما شرط ويساع أيضا في الصورتين الاولتين ويجعل ثمنه رهنا مكانه كما في الروضة وأصلها (وان شرط منع بيعه) قبل الحلول (لم يصح) الرهن للمنافاة الشرط لمقصود التوثيق (وان أطلق) فلم يشرط البيع ولا عدمه (فسد) الرهن (في الاظهر) لانه لا يمكن استيفاء الحق من المرهون عند الحل والبيع قبله ليس من مقتضيات الرهن والثاني يصح ويصاع عند تعرضه للفساد لان الظاهر انه لا يقصد افساد ماله وفي الشرح الكبير ان الاول أصح عند العراقيين وميل من سواهم الى الثاني وفي الشرح الصغير انه الاظهر عند الاكثرين وفي الروضة ان الرافعي رجع في المحرر الاول (وان لم يعلم هل يفسد) المرهون (قبل) حلول (الاجل صم) الرهن المطلق (في الاظهر) لان الاصل عدم فسادها الى الحلول والثاني يجعل جهل الفساد كعله (وان رهن ما لا يسرع فسادها فطرأ ما عرضه للفساد) قبل حلول الاجل (كخطة ابنت) وتعذر تخفيفها (لم ينفسخ الرهن بحال) ولو طرأ ذلك قبل قبض المرهون ففي انفساخ الرهن وجهان أرجهما في الروضة انه لا ينفسخ واد لم ينفسخ في الصورتين يساع ويجعل ثمنه رهنا مكانه وفي الروضة يجبر الراهن على بيعه حفظا للوثيقة (ويجوز أن يستعير شيئا برهنه) بدينه (وهو) أى عقد الاستعارة بعد الرهن (في قول عارية) أى باق عليها لم يخرج عنها من جهة المعبر الى ضمان الدين في ذلك الشيء وان كان يساع فيه كما سيأتي (والاظهر انه ضمان دين في رقة ذلك الشيء في شرط) على هذا (ذ كرجس الدين وقدره وصفته) ومنها الحلول والتأجيل (وكذا المرهون عنده في الاصح) لاختلاف الاغراض بذلك ولا يشترط واحد مما ذكر على قول العارية واذا عين شيئا من ذلك لم تجز مخالفته على القولين نعم لو عين قدر افره من مبادونه جاز قال في الروضة واذا قلنا عارية فله أن يرهن عند الاطلاق بأى جنس شاء وبالحال والمؤجل قال في التتمة لكن لا يرهنه بأكثر من قيمته لان فيه ضررا

قال السبكي الذي فهمته ان هذا الاحتمال على قول البغوى والافلا يضمن فان كان كذلك فيجب فرضه عند تعذر مراجعة الراهن (قوله) والثاني يصح قال السبكي لم يصح القاضي أبو الطيب شيئا من الوجهين ولى به أسوة لان ما أخذهما محتاجا ب (قوله) والثاني يجعل جهل الفساد كعله أى لان جهل الفساد يوجب جهل امكان البيع عند المحل (قول) المتن بحال أى سواء شرط فعل ذلك على تقدير عروض مثل هذا أم لا (قوله) للوثيقة \* تتمة \* ولو توافق المتراهنان فيما لا ينسارع اليه الفساد على نقل الوثيقة من عين الى عين من غير رفع العقد فوجهان أصحهما يلغو ولو أريد بذلك فسخ الاول وانشاء الثاني قال الارغاني يصح قاله السبكي (قول) المتن ويجوز ان يستعير شيئا الخ قال الاستوى ولو كان ذلك دراهم ودنانير فالتمجج الجواز وان منعنا عاريتهما لغير هذا الغرض ونحوه انتهى ولو قال المدينون ارهن عبدك بدين من فلان ففعل صم ويصح أيضا أن يرهنه بدين الغير بلاذن (قول) المتن وهو في قول عارية لانه قبض مال الغير لا يتنفع به

نوع انتفاع ووجه الاظهر الآتي ان العارية ينتفع بها مع بقاء عيها والانتفاع هنا بالبيع في الدين ثم اننا قد رأينا الرهن لازم بالقبض فانه مع براءة ذمة المالك فلا محل له غير الضمان في رقة ما أعطاه كولو أدن لعبده في ضمان دين غيره فانه يصح وتكون ذمة المالك فارغة فكذلك ان يلزم دين الغير في ذمة مملوكه وجب أن يملك التزام ذلك في رقبته لان كلاً محل تصرفه أى ويقدر في هذا كونه لا يقدر على اجبار عبده على الضمان في ذمته قال الامام وليس القولان في التمتع عارية أو ضمانا بل في الغلب منهما (قول) المتن في الاصح وجهه مقابله ضعف باختلاف الغرض في المرهون عنده

أى لانه أمسكه رهنا لا عارية (قول)  
المرتهن وله قبل القبض الخ أى لانه كالرجوع  
في مثل ذلك ثانيا للديون ولا لزوم في  
حقه فأولى ان لا يلزم في حق غيره (قول)  
المرتهن ورجع المالك وذلك لان المالك لو  
رهن على دين نفسه لرجع فهذا أولى  
(قوله) من جهة الراهن أى ولو كان  
موسرا وامتع من الاعطاء كما لا يمنع يسار  
الاصيل مطالبة الضامن (قوله) أو  
بأقل لو كان النقص هذا قدرا يتساع  
الناس به يرجع تمام القيمة خلاف  
ما سلف على قول الضمان

\*(فصل شرط المهرهون به) (قوله)  
احترز بقوله ثانيا كذا خرج به أيضا  
ما جرى سبب وجوبه ولم يجب كنفقة  
الزوجة في الغد (قوله) لانتفاء الامر  
الخ أى فمكان كالثمن في زمن الخيار  
(قول) المرتهن والدين هو متعلق بالمصدر  
بعده وسقوغ ذلك كونه ظرفا على  
ما اختاره المولى سعد الدين لكن منع  
من ذلك جماعة من النخاة لكون المصدر  
مقدرا بأن والفعل والموصول الحرفي  
لا يتقدم معمول صلته عليه (قول) المرتهن  
ولا يجوز الخ ظاهره ولو كان ذلك قبل  
القبض وانه لا فرق بين المشروط في بيع  
وغيره والمستعار وغيره وان أدن المعبر  
بعد قبض المرتهن فليتأمل \* فرع \* لو  
رهن الوارث التركة عند صاحب الدين  
على دين آخر على الوارث فظاهر المتع  
نظر الحق الميت في الوفاء (قول) المرتهن  
ولا يلزم الا قبضه أى ولو كان مشروطا  
في بيع ودليله قوله تعالى فرهن مقبوضة  
دل على اعتبار صفة القبض في التوقف  
فلا يحصل إلا بها (قوله) كأننا الخ قال  
الاستوى اذا فسرت الاسم الموصول  
المجروور بمن بالتعاض قدرت كأننا

فانه لا يمكنه فكه الا بقضاء جميع الدين (قلولف في يد المرتهن فلا ضمان) على الراهن لانه لم يسقط  
الحق عن ذمته وعلى قول العارية عليه الضمان ولائى على المرتهن بحال (ولار جوع للمالك بعد  
قبض المرتهن) وعلى قول العارية له الرجوع في وجهه والاصح لار جوع والى يمكن لهذا الرهن معنى  
وله قبل قبض المرتهن الرجوع على القولين (فاذا حل الدين أو كان حال الرجوع المالك للبيع وبيع  
ان لم يقض الدين) من جهة الراهن أو المالك أى على القولين وان لم يأذن المالك وعلى الوجه  
المرجوح يجوز الرجوع على قول العارية يتوقف البيع على الاذن (ثم يرجع المالك) على الراهن  
(بما يبيع به) على قول الضمان سواء يبيع بقيمة أم بأكثر أم بأقل بقدر يتغاب الناس بمثله وعلى  
قول العارية يرجع بقيمة ان يبيع بها أو بأقل وكذا بأكثر عند الاكثرين لان العارية بها تضمن وقال  
القاضي أبو الطيب وجماعة يرجع بما يبيع به لانه ثمن ملكه قال الرفعي وهذا أحسن زاد في الروضة  
هذا هو الصواب

\*(فصل شرط المهرهون به) ليصح الرهن (كونه ديناً ثانياً لازماً فلا يصح) الرهن (بالعين  
المقصودة والمستعارة) والمأخوذة بالسوم (في الاصح) لانها لا تستوفي من ثمن المهرهون وذلك  
بخلاف لغرض الرهن عند البيع والثاني لا يلزم هذا الغرض وقاس الرهن بها على ضمانها لثمة  
بجامع التوثيق وفرق الاول بأن ضمانها لا يحترز لولم يتلف الى ضرر بخلاف الرهن بها فيحترز الى ضرر دوام  
الخحر في المهرهون وهذه المسائل خرجت عن المحلة بقوله دينا (ولا) يصح الرهن (بما يبيع به)  
ولا ثمن ما يبيعه لانه وثيقة حق فلا يقدم على الحق كالشهادة وعن ذلك الداخل في الدين يجوز  
احترز بقوله ثانيا (ولو قال أقرضتك هذه الدراهم وارتهنت بها عبيدك فقال أقرضت ورهنت  
أوقال بعنك بكدا وارتهنت الثوب) به (فقال اشتريت ورهنت صح في الاصح) والثاني لا يصح  
الرهن لتقدم أحد شقيه على ثبوت الدين والاول اغتفر ذلك الحاجة الوثيقة (ولا يصح) الرهن  
(بنجوم الكتابة) لان الرهن للتوثيق والكتابة بسبيل من اسقاط النجوم متى شاء فلا معنى لتوثيقها  
(ولا يجعل الجعالة قبل الفراغ) من العمل وان شرع فيه لان لهما فسحها فيسقط به الجعل وان لم  
الجعل بضمحه وحده أجرة مثل العمل وعن المسئتين احترز بقوله لازماً (وقيل يجوز بعد الشروع)  
في العمل لانتفاء الامر فيه الى الزوم ويصح بعد الفراغ من العمل قطعاً للزوم الجعل به (ويجوز)  
الرهن (بالثمن في مدة الخيار) لانه آيل الى الزوم والاصل في وضعه للزوم بخلاف جعل الجعالة  
وظاهر ان الكلام حيث قلنا المالك المشتري المبيع للمالك البائع الثمن كما أشار اليه الامام ولا شك انه  
لا يباع المهرهون في الثمن ما لم تمض مدة الخيار ودخلت المسئلة في قوله لازم ما يجوز ولا فرق في اللازم  
بين المستقر كدين القرض وثن المبيع المقبوض وغير المستقر كثن المبيع قبل قبضه والاجرة قبل  
استيفاء المنفعة ويصح الرهن بالمنفعة المستحقة باجارة الدقة وبيع المهرهون عند الحاجة ويحصل  
المنفعة من ثمنه ولا يصح بالمنفعة في اجارة العين \* تنبيه \* سكت الشيخان وغيرهما عن اشتراط كون  
المهرهون به معلوماً مع ذكرهم اشتراط كون المضمون معلوماً في الجدي كاسيأتي وهما مستقار بان وى  
الكفاية يشترط أن يكون معلوماً لهما فلو لم يعلمه أحدهما لم يصح كما صرح به في الاستقصاء قال الاستوى  
وفي شرائط الاحكام لابن عبدان وفي المعين لابن خلف الطبري (و) يجوز (بالدين رهن بعد رهن)  
وهو كالورهنهما معا (ولا يجوز أن يرهنه المهرهون عنده بدين آخر في الجريد) ويجوز في القديم  
زيادة الرهن وفرق الاول بأن الزيادة في الرهن شغل فارغ وفي الدين شغل مشغول وقوله المهرهون  
بالنصب مفعول ثان (ولا يلزم) الرهن (الا قبضه) أى المهرهون كأننا (عن يصح منه عقده) أى من

يتعلق به الجارون فمهرته با قبض كأننا الجدي رهنه بالقبض ويكون المراد بالقبض أن يقع بأذنه

(قول) المتكلم في هذا وجه ذلك انه لو كان خارجا عن يده توقف الزوم على التمسك به ووجه القبض في هذه الحالة ان  
 المشتقة وكونه في يده فلا أقل من اعتبار الزمن الذي كان يقع فيه ذلك (قول) المستقل ولا يبرئه الخ ولو كان في يده توقف الزوم على التمسك به  
 لا يمنع من ابتداء الضمان كالتعدي المرتين في المهر فانه يصير ضمانا مع بقاء الرهن

دوام الضمان (قول) المتن في الأصح يرجع الى قوله ويبرئه (قوله) تعليق عتق الخ قال السبكي وغيره هنا وتعلق العتق كالتمديد انتهى والظاهر ان التعليق لو كان مع حلول الدين أو على صفة تتأخر عن حلوله لم يضرب كالا ينعح صحة الرهن في الابتداء (قوله) والثاني للبطان الخ استند أيضا الى أن الدوام يقتضيه ما لا يقتضي في الابتداء وقول الشارح يقول ارتفع الخ يريد به الثاني لا يقول بالصحة حال التخمير بل لو فرض التخمير بعد القبض ارتفع حكم الرهن ولكنه يعود بالتخلل في المسائلين (قوله) وقرر بعضهم الخ والفرق ان يموت الراهن يحل الدين فان لم يكن على الميت دين تعلق دينه بكل التركة وان كان متعلقا بعين الرهن لكونه قبل القبض فلا يحصل تسليم الوارث الغرض فلا حاجة الى بقاء الرهن وفي موت المرتين الدين باق بحاله والوثيقة حق للمرتين وورثته محتاجون اليها فان نقلت اليهم كسائر الحقوق (قول) المتن وليس للرهن أي تسلط على معنى التوثيق (قول) المتن لكن في اعتاقه الخ خرج سراية العتق اليه فانها ثبتت سواء نفذنا اعتاقه أم لا على الأصح لكن بشرط اليسار على الأصح (قول) المتن أظهرها وجه هذا

يصح منه عقد الرهن يصح منه القبض (وتجربى فيه الساجدة) لا يمكن لا يستنبط رهنها لأن الواحد لا يتولى طرفي القبض (ولا عبده) لأن يده كيدوه ويصدق له بالادب ومثله أم الولد (وفي التأذون له وجه) انه يصح استنابته لانفراده باليد والتصرف وتوقع بأن اليده يمكن من الحجر عليه (ويستنبط مكاتبه) لاستقلاله باليد والتصرف كالأجنبي وصفة القبض هنا في العقار والمنقول كما سبق في باب المبيع قبل القبض (ولورهن ودیعة عند مودع أو مخصوبا عند غاصب لم يلزم) هذا الرهن (مالم يرض من امكان قبضه) أي المهر (والأظهر اشتراط اذنه) أي الراهن (في قبضه) لأن اليد كانت عن غير جهة الرهن ولم يقع تعريض للقبض عنه والثاني يقول العتق مع ذي اليد يتضمن الاذن في القبض (ولا يبرئه ارتبائه عن الغصب) وان لزم (ويبرئه الايداع في الاصح) لانه اثبتان ينافي الضمان والارتبان توثيق لا ينافي الضمان فانه لو تعدي في المهر ماضيا من بقاء الرهن بحاله ولو تعدي في الوديعة ارتفع كونه وديعة ومقابل الاصح قاس الايداع على الارتبان (ويحصل الرجوع عن الرهن قبل القبض بتصرف يزيل الملك كهبه مقبوضة) واعتاق وبيع (وبرهن مقبوض وكاتبه وكذا تديره في الاظهر) بناء على الاظهر ان التمديد تعليق عتق بصفة وعلى مقابله انه وصية لا يحصل الرجوع به (وباحبالها لا الوطء) من غير احوال (والتزويج) ادلة تعلق به جود الرهن بل رهن المزوجة ابتداء جائز (ولو مات العاقد) الراهن أو المرتين (قبل القبض أو حن أو تخمر العصير أو أبق العبد) أي قبل القبض في الثلاث أيضا (لم يطل) الرهن (في الاصح) أما بطلانه بالموت والجنون فلا نه عقد جائز فترفع بهما كالأمانة وأجاب الآخرون بأن مصيره الى الزوم فلا يرتفع بهما كالبائع في زمن الخيار وعلى هذا تقوم ورثة الراهن والمترين مقامهما في الاقاص والقبض ويفعلهما من ينظر في مال الجنون رعاية المصلحة له وأما بطلان الرهن بالتخمير فخرج المهر من المصلحة والثاني للبطان يقول ارتفع حكم الرهن بالتخمير وبانقلاب التخمير لا يعود الرهن وابق العبد ملحق بالتخمير لانه انتهى الى حالة تمتنع ابتداء الرهن ومثله الموت نص فيها في المختصر على عدم البطلان بموت المرتين ونقل نص آخره يطل بموت الراهن وخرج من كل من المسائلين قول الى الاخرى وقرر بعضهم النصين فهما وقطع بعضهم بعدم البطلان فهما والتخريج أصح فان قلنا لا يطل بالموت فالجنون أولى أو يطل به ففي الجنون وجهان والاعضاء كالجنون ولو تخمر العصير بعد القبض بطل الرهن بمعنى ارتفع حكمه فان عاد خلع اعد الرهن ولا بطلان قطعا في الموت أو الجنون أو ابقاء بعد القبض (وليس للرهن القبض تصرف يزيل الملك) كالبائع فلا يصح (لكن في اعتاقه أقوال أظهرها ينفذ) بالمجبة (من المورس ويغرم قيمته يوم عتقه) وتكون (وهنا) مكانه من غير عقد قاله الامام ولا ينفذ من العسر والثاني ينفذ مطلقا ويغرم العسر اذا أيسر القيمة وتكون رهنا والثالث لا ينفذ مطلقا (وان لم ينفذ فأنك) الرهن ببراء أو غيره (لم يعد في الاصح) والثاني ينفذ والمانع (ولو علقه)

انه عتق في ملكه يطل به حق غيره فوجب التفصيل بين المورس وغيره كعتق الشريك ووجه الثاني القياس على عتق العبد أي المستأجر والامة المزوجة ووجه الثالث كونه جبر على نفسه بالرهن (قول) المتن ينفذ أي بمجرد اللفظ من غير توقف على دفع القيمة (قول) المتن لم ينفذ في الاصح أي كالأعتق المحجور عليه بالسفه ثم زال الحجر



(قوله) عتق المهرن خرج مالاً كان التعطيق سابقاً على الرهن فإن الرهن باطل كما سبق (قول) المتن فكذا لا عتاق أى لأن التعطيق مع وجود الصفة كالنجيز ولو علقه بفكالك الرهن نفذ قطعاً بخلاف العبد إذا علق الثلاث على عتقه فإنه ينفذ في الأصح وقرئ الامم بأن محل العتق هنا مملوك له بخلاف (٣٠١) الطلقة الثالثة (قول) المتن وفي نفوذ الاستيلاد الخ قال الرافعي في الشرح

الكبير إلا أكثر من على أن الخلاف مرتب لأن الاستيلاد أقوى دليل نفوذ ابلا للمجور عليهم لسهه أو جنون دون اعتاقهم (قوله) والاستيلاد فعل الخ أى بدليل نفوذ من السفه والجنون فهو أقوى (قول) المتن لم يطلع أى لاحتمال وفاء الدين من غير الأرض (قوله) ويسترد للخدمة يريد أن لا نعين عليه الاستعمال في تلك الحرفة (قول) المتن وله باذن المهرن منه أن يكون التصرف مع المهرن لكن لو صدر الإيجاب من الراهن أو لأفعل نظر من حيث أنه صدر قبل الإذن وقد ترد في ذلك الامام وحكي الغزالي فيها وجهين ونظرها بمسئلة المخرج فيها الصحة (قوله) قبل تصرف الراهن بخلافه بعد التصرف ولو في زمن الخيار ولو رهن أو وهب ولم يقبض فله الرجوع (قوله) أى لهذا الغرض الخ يريد بهذا أنه لا يكفي في الفساد أن يقول أذنت لك في بيعه لتجعل كأنطق به المصنف لأنه ليس شرطاً للصحة قال الاسنوي فيها أن نوى بذلك الشرط ضرورة والا فلا فله بحثنا (قوله) بفساد الشرط ايضاح هذا أنه جعل التججيل في مقابلة الإذن وشرط التججيل فاسد باتفاق ففسد الإذن وقال المزني يبطل الشرط ويصح البيع كقولنا لرجل بع هذه السلعة ولك عشرتها وقرئ الأصحاب بأن مسئلة الوكيل لم يجعل العوض فيها مقابلاً للإذن بل في مقابلة البيع وهو جعل مجهول فيفسد ويستحق الوكيل أجره

أى علق عتق المهرن (بصفة فوجدت وهو رهن ففك الاعتاق) فنفذ العتق من المهرن إلى آخر ما تقدم (أو) وجدت (بعده) أى بعد فكالك الرهن (نفذ) أى العتق (على الصحيح) والثاني يقول التعطيق باطل كالنجيز في قول (ولأرهنه لغيره) أى غير المهرن عنده (ولا التزويج) فإنه ينقص المهرن ويقلل الرغبة فيه قال في الروضة فلو خالف فزوج العبد أو الأمة المهرن فالتكاح باطل صريحاً لقاصي أبو الطيب (ولا الأجارة) أن كان الدين حالاً أو يحل قبلها (أى قبل مدتها) فإنها تقلل الرغبة قبطل بخلاف ما إذا كان الدين يحل بعد مدتها أو مع فراغها فتجوز الأجارة وتجوز للرهن مطلقاً ولا يبطل الرهن (ولا الوطء) لخوف الحبل فيمن تحبل وحسب الباب في غيرها (فإن وطئ فأحبل فالولد حر) نسيب ولا قيمة عليه ولا حد ولا مهر وعليه ارش البكره أن اقتضها فإن شاء جعله رهنًا وإن شاء قضاه من الدين (وفي نفوذ الاستيلاد أقوال الاعتاق) أظهرها نفوذ من المهرن فيلزمه قيمتها وتكون رهنًا مكانها فإن لم ينفذ فالرهن بحاله ولا تباع حاملها لخدمة حبلها (فإن لم ينفذ فأنفك) الرهن من غير بيع (نفذ) الاستيلاد (في الأصح) والفرق بينه وبين الاعتاق أن الاعتاق قول يقتضي العتق في الحال فإذا رد لغا والاستيلاد فعل لا يمكن رده وإنما يمنع حكمه في الحال لحق الغير فإذا زال حق الغير ثبت حكمه (فلو ماتت بالولادة) والتفريع على عدم التنفيذ (غرم قيمتها) وتكون (رهنًا) مكانها (في الأصح) لأنه تسبب في هلاكها بالأحبال من غير استحقاق والثاني لا يغرم وإضافة الهلاك إلى علل تقتضي شدة الطلق أقرب من إضافته إلى الوطء (وله كل انتفاع لا يقصه) أى المهرن (كالركوب والسكنى) وفي ذلك حديث البخاري الظهير يركب بفقته إذا كان مراهونا (لا الساء والغراس) فإنها يقصصان قيمة الأرض (فإن فعل) ذلك (لم يقطع قبل) حلول (الأجل) وبعده يقطع (أن لم تقب الأرض) أى قيمتها (بالدين) وزادت به (أى بالقطع) ثم أن أمكن الانتفاع بالمهرن (بغير استرداد لم يسترد) كان يكون عبداً له حرفة يعملها في يد المهرن فلا يسترد ليعملها ويسترد للخدمة (والا) أى وإن لم يمكن الانتفاع به بغير استرداد (يسترد) كان تكون داراً فتمكن أو دابة فتركب ويردها وعبداً للخدمة إلى المهرن ليس (ويشهد) المهرن على الراهن بالاسترداد للانتفاع (شاهدين) (إن اتهمه) فإن وثقه فلا حاجة إلى الأشهاد (وله باذن المهرن ما منعناه) من التصرف والانتفاع فيحل الوطء فإن لم تحبل فالرهن بحاله وإن أحبل أو عتق أو باع نفذت وبطل الرهن (وله) أى للمهرن (الرجوع) عن الإذن (قبل تصرف الراهن) فإن تصرف جاهلاً برجوعه فمكتصرف وكيل جهل عزله من موكله فلا يفسد تصرفه في الأصح (ولو أذن في بيعه ليحبل المؤجل من ثمنه) أى لهذا الغرض بأن شرطه كافي المحرر وغيره (لم يصح البيع) لفساد الإذن بفساد الشرط (وكذا لو شرط) في الإذن في بيعه (رهن الثمن) مكانه لم يصح البيع (في الظاهر) لماد كسر وفساد الشرط بجعله الثمن عند الإذن والثاني يصح البيع ويلزم الراهن الوفاء بالشرط ولا تنصرف الجاهالة في البطل فكذا تنقل الرهن إليه في الاتلاف شرعاً جاز أن يقل إليه شرطاً وسواء كان الدين حالاً أم مؤجلاً

٧٦ ل ل المثل (قول) المتن وكذا الوطء الخ بحث الادري استثناء مالو شرط ذلك بعد عرض موجب البيع كإتلاف الحنطة ونحو ذلك (قوله) إليه الضمير فيه يرجع إلى البطل



والمستشكل من وجه السلام لما في الجابة  
المالك الى ذلك من تأخير الحق الواجب  
على الفور قال السبكي وهو معذور في  
استشكله أقول خصوصا اذا عوض  
حمل بعد الرهن واستمر الحمل وقت  
الحلول فانه يتعذر بيعها حتى تضع كما  
سيأتي هذا ولكن يمكن الجواب عن  
الاشكال بأنه ليس من اللائق ان يستمر  
الراهن محجورا عليه في العين الرهونة  
مع مطالبته من مال آخر حال الحجر فها فان  
كان المرتهن حريصا على ذلك فليفك  
الرهن وهذا معنى حسن ظهر لي يمكن  
أن يوجه به كلام الاصحاب (قول) المت  
بأن المرتهن لانه صاحب حق وذلك مالك  
(قول) المتن ألزمه القاضى الخ لو كان  
الراهن غائبا ولا قاضى بالبلد باعه  
المرتهن بنفسه كالظافر وكذا لو كان  
هناك حاكما ولكن يحجز المرتهن عن  
البينة (قول) المتن فالاصح انه هذا  
جار في بيع المحنى عليه للعسد وبيع  
الغرماء للتركة (قول) المتن ان باع الخ  
لوعاب الراهن فادن الحاكم للمرتهن هل  
يكون كذلك أم لا الظاهر الاول (قوله)  
والثاني يصح هو مذهب الائمة الثلاثة  
(قوله) على غير الثالث وذلك لاتقاء  
علة المنع على الاول ووجود علة المنع على  
الثالث (قوله) فلا يصح البيع على غير  
الثاني أى لان علة المنع على الاول  
والثالث موجودة (قوله) عند الحل  
قال الاذرى بان ينجز التوكيل ويجعل

\*(فصل اذ الرهن فاليد فيه) أى المرهون (للمرتهن ولا تزال الا لانتفاع كاسبق) ثم رد اليه  
ليلا كما مر وان كان العبد ممن يعمل ليلا كالحارث ردة اليه نهارا وقد لا تكون اليد للمرتهن كما في رهن  
العبد المسلم عند كافر والحارية الحسنة عند أجنبي بالصقة الآتية فيصح الرهن في ذلك على الراجح  
ويجعل العبد في يد عدل والحارية عند امرأة ثقة ان لم يكن عند المرتهن زوجته أو جار يته أو نسوة  
يؤمن معهن الامام بالرهونة (ولو شرط) أى الراهن والمرتهن (وضعه) أى المرهون (عند  
عدل جاز) وفي الروضة كأصلها في يد ثالث وهو صادق بغير عدل وسيأتي عنهما ما يدل على جواز  
الوضع عنده (أو عند اثنين ونصا على اجتماعهما على حفظه أو الانفراد به) أى ان لكل منهما  
الانفراد بحفظه (فذلك) ظاهرا انه يتبع الشرط فيه (وان أطلقا فليس لاحدهما الانفراد)  
بحفظه (في الاصح) فيجعله في حرز لهما كما في النص على اجتماعهما والثاني يجوز الانفراد  
لمشقة الاجتماع وعلى هذا ان اتفقا على كونه عند أحدهما فذلك وان تنازعا وهو عما يتقسم قسم  
وحفظ كل واحد منهما نصفه وان لم يقسم حفظه هذامدة وهذامدة (ولومات العدل) الموضوع  
عنده (أو فسق جعله حيث يتفقان) أى عند عدل يتفقان عليه (وان تشاحا) فيه (وضعه  
الحاكم عند عدل) يراه وفي الروضة كأصلها لو كان الموضوع عنده فاسقا في الابتداء فزاد فسقه نقل  
الى آخر يتفقان عليه (ويستحق بيع المرهون عند الحاجة) بأن حل الدين ولم يوف (ويقدم  
المرتهن بثمنه) على سائر الغرماء (ويبيعه الراهن أو وكيله باذن المرتهن فان لم يأذن قال له الحاكم تأذن  
أو تبرئ) هو بمعنى الامر أى انذن في بيعه أو أبرئه كما في الروضة وأصلها (ولو طلب المرتهن بيعه  
فأبى الراهن ألزمه القاضى قضاء الدين أو يبيعه فان أصربا به الحاكم) وقضى الدين من ثمنه (ولو باعه  
المرتهن باذن الراهن فالاصح انه ان باع بحضرة صح) البيع (والافلا) يصح بيعه لانه يبيعه لغرض  
نفسه فيقسم في الاستعجال وترك النظر في الغيبة دون الحضور والثاني يصح مطلقا كما لو أدن له في بيع  
مال آخر والثالث لا يصح مطلقا لان الاذن له فيه توكيل فيما يتعلق بحقه ولو قال بعه بكذا انتفت التهمة  
فيصح البيع على غير الثالث ولو قال بعه واستوف حقل من ثمنه جاءت التهمة فلا يصح البيع على غير  
الثاني ولو كان الدين مؤجلا وقال بعه صح البيع جزيا (ولو شرط) بضم أوله (أن يبيعه العدل)  
عند الحل (جاز) هذا الشرط (ولا تسترط مراجعة الراهن) في البيع (في الاصح) لان  
الاصل دوام الادن والثاني يشترط لانه قد يرد قضاء الدين من غيره أمّا المرتهن فقال العراقيون يشترط  
مراجعة قطعا فربما أمهل أو أبرأ وقال الامام لا خلاف انه لا يرجع لان غرضه توفية الحق ولو عزل  
الراهن العدل قبل البيع ان عزل ولو عزله المرتهن لم يعزل وقيل يعزل لانه يتصرف لهما ولا خلاف  
انه لو منعه من البيع لم يبيع (فاداباع) العدل وقبض الثمن (فالثمن عنده من ضمان الراهن حتى  
يقبضه المرتهن) وهو أمين فيه فان ادعى تلفه قبل قوله بيمينه أو تسليمه الى المرتهن فأنكره فالقول قوله  
بيمينه فاذا حلف أخذ حقه من الراهن ورجع الراهن على العدل وان كان أدن له في التسليم (ولو تلف

التصرف عند الحل والافعل على الوكالة غير صحيح (قوله) ان عزل لانه وكيله (قوله) وقيل يعزل قال السبكي قضية  
ان ترفع وكالة الراهن حتى اذا عاد المرتهن وادن احتج الى توكيل من الراهن (قول) المتن من ضمان الراهن خالف في ذلك مالك وأبو حنيفة  
فقالا بل هو من ضمان المرتهن

(أقول) المسترجع على العدل أي لوضع يده وقوله وإن شاء على الراهن وجه ذلك أنه بالتوكيل ألجأ المشتري شرعا إلى تسليم الثمن للعدل هذا غاية ما قيل فيه والأصل المطالبة له مشكلة لأنه لا يد ولا عقد ولا يضمن بالتقرير ولو تلف بتفريط فهل يختص الضمان بالعدل أم الحكم على حاله قال السبكي (٣٠٣) الأقرب الأول (قوله) بما يتغابنون به أي يتلون بالغبن فيه كثيرا وذلك انما يكون بالشيء اليسير فلا يضر

لتساعدهم فيه (قول) المتن وليعه هذا انما يتجبه في منصوبهما اذا صرح له بالاذن في البيع الثاني والا فقد صرحوا بأن الوكيل اذا رد عليه المبيع بالعيب أو فسخ البيع المشروط فيه الخيار للمشتري امتنع ان يبيع تأسيلا بالاذن اللهم الا ان يقال فرض المسئلة هنا اذا كان الخيار غير مختص بالمشتري (قول) المتن على الراهن أي لقوله عليه الصلاة والسلام الظهر من ركوب بنفقة اذا كان مهرهنا (قول) المتن ويجوز ترك هذه الواو أولى (قول) المتن لحق المرتن يفيد ان له المطالبة (قوله) ولكن يبيع القاضى قال الامام فعلى هذا لو استغرقت المؤنة الرهن قبل الحلول يبيع الجميع وحل تخميرها (قول) المتن وهو امانة خالف فيه أبو حنيفة فقال يضمنه بأقل الامر من قيمته والحق الذى به وقال مالك ان كان تلفه ظاهرا لم يضمن وان كان باطنا ضمن ب قيمته (قول) المتن ولا يسقط الفاء هنا أحسن من الواو (قول) المتن وحكم الخ هذا توطئة للمسئلة بعده (قول) المتن ولا يصدق أي لأنه قبضه لغرض نفسه ونظر مقابله الى كونه أمنا (قوله) فعليه الحد أي خلافا لابي حنيفة رحمه الله لنا القياس على المستأجر بالاولى (قوله) فهو الخ اعتذار عن كون لو لا يصدق مجيء الفاء في جوابها وقد اعتذر أيضا بأن الجواب محذوف أي حد فهو زان وتكون الجملة المذكورة كالتعليل

ثمة في يد العدل ثم استحق المهر (المبيع) فان شاء المشتري رجع على العدل وإن شاء على الراهن (والقرار عليه) فيرجع العدل الغارم عليه ولو مات الراهن فأمر الحاكم العدل ببيعه فباع وتلف الثمن ثم استحق المبيع رجع المشتري في مال الراهن ولا يضمن كون العدل طريقا في الضمان لأنه نائب الحاكم وهو لا يضمن وقيل يكون طريقا كالوكيل (ولا يبيع العدل) المهر (الابن مثله) حالا من نقد البلد) كالوكيل فان أدخل شيئا من هذه الشروط لم يصح البيع والمراد بالنقص عن ثمن المثل النقص بما لا يتغابن به الناس فالنقص بما يتغابنون به لا يضر لتساعدهم فيه (فان زاد راغب قبل انقضاء الخيار فليفسخ وليعه) فان لم يفعل انفسخ في الاصح وعدل عن قول المحرر كالشرح قبل التفرق الى ما ذكره ليعم خيارى المجلس والشرط كما ذكره في الروضة قال فيها ولو زاد راغب بعد انقضاء الخيار فلا أثر للزيادة (ومؤنة المهر) التي بها يبقى كنفقة العبد وكسوته وعلف الدابة وفي معناها سقى الاشجار وجداد الثمار وتخفيفها وردها الى سابق عهدها (على الراهن) ويجوز عليها لحق المرتن على الصحيح) والثاني لا يجبر عند الامتناع ولكن يبيع القاضى جزأ منه فيها بحسب الحاجة (ولا يمنع الراهن من مصلحة المهر) كفسد وحجامة) ومعالجة بالادوية والمراهم ولا يجبر عليهما (وهو امانة في يد المرتن) لا يلزمه ضمانه الا اذا تعدى فيه أو امتنع من رده بعد البراءة من الدين (ولا يسقط بلفه شيء من دينه) ككون الكفيل بجامع التوثيق (وحكم فاسد العقود حكم صحيحها في الضمان) وعدمه فالتقبوض ببيع فاسد مضمون وهبة فاسدة غير مضمون (ولو شرط كون المهر من مبيع له عند الحلول فسد) أي الرهن والمبيع لتأقبت الرهن وتعلق البيع (وهو) أي المهر (في هذه المسئلة) (قبل الحل) بكسر الحاء أي وقت الحلول (أمانة) وبعده مضمون (ويصدق المرتن في دعوى التلف بيمينه أي من غير أن يذكر سبب التلف فان ذكره ففيه التفصيل الآتي في الوديعه كما أشار اليه الراغب وأسقطه من الروضة (ولا يصدق في) دعوى (الرد) الى الراهن (عند الاكثرين) وقال غيرهم يصدق بيمينه (ولو وطئ المرتن المهر) من غير اذن الراهن (بلا شبهة فزان) فعليه الحد ويجب المهران أكرهها بخلاف المطاوعة (ولا يقبل قوله جهلت تحريره) أي الوطء (الا أن يقرب اسلامه أو ينشأ بادية بعيدة عن العلاء) فيقبل قوله لدفع الحد ويجب المهر وقوله بلا شبهة احتريزه عما اذا طهار زوجته أو أمته فلا حد عليه ويجب المهر وقوله فزان أي فهو زان كما في المحرر جوابا لوجوبه عن مجردة عن زمان وتقدم نحوه أول الباب وهو كثير في المنهاج وغيره (وان وطئ بادن الراهن قبل دعواه جهل التحريم) مطلقا (في الاصح) لأنه قد يخفى والثاني لا يقبل الا أن يكون قريب عهد بالاسلام أو في معناه وعلى القول (فلا حد) عليه (ويجب المهران أكرهها) وفي قول حكاة في المحرر وجهها لا يجب لاذن مستحقة ودفع بأن وجوبه حق الشرع فلا يؤثر فيه الاذن كما ان المفوضة تستحق المهر بالدخول ولو طأ وعته لم يجب مهر خرم (والولد حر نسب وعليه قيمته للراهن) وكذا حكمه في صورتي انتفاء الحد السابقين (ولو تلف المهر ونقض يده صار رهنا) مكانه وجعل في يده من كان الاصل في يده من المرتن أو العدل وقبل

المحذوف (قوله) مجردة عن زمان أي فلا تكون لوى مثل ذلك الدالة على زمان ماض كما هو شأنه قال ابن مالك \* لو حرف شرط في مضى ويقبل \* ايلاؤها مستقبلا لكن نقل \* (قوله) لأنه قد يخفى زاد غيره واذا خفي على عطاء رحمه الله فعلى غيره أولى أقول قد يشك في هذا القياس بأن الحفاء هنا استند الى مجرد الاذن وأما عطاء فانه ذهب الى ذلك لما قام عنده من الدليل فكيف يقال ان غيره في معناه (قوله) ولو طأ وعته لم يجب مهر جزما أي لا نضمام ادبه الى مطاوعتها (قوله) وجعل في يده الخ كذلك هو المتولى لقبضه كما قاله الماوردي أقول ولا ينافيه كون الخصم في البدل الراهن

يستوى ولو غشبت العين الموجرة فالحكم كما هنا (قول) المتناقص الراهن الخ لو امتنع (٣٠٤) من الاقتصاص والعفو فلا اجبار  
 خلافاً لابي هريرة وصحبه ابن ابي  
 عسرون والاول اختاره السبكي وبينه  
 (قوله) ولا يسقط ببراءة حقه أى كماله  
 وبه لغیره بغير اذن فان حقه باق نعم لو  
 قال أسقطت حتى من الوثيقة سقط  
 (قول) المتن ولا يسرى أى خلافاً لابي  
 حنيفة مطلقاً ولما لك في الولد انا مسلف  
 من الحديث والقياس على الكسب  
 والاجارة والعبد الجاني (قول) المتن  
 دون الرهن هو يفيد ان العبرة بحال  
 الرهن دون حال القبض (قوله) والثاني  
 يقول الخ كلامه يوهم انه على هذا الثاني  
 يكون الحمل رهناً حتى لو انفصل بيع معها  
 وليس كذلك بل معناه انه مادام حلاً يباع  
 لانه كالصفة فلو وُلدت فلا يباع بل  
 يفوز به الراهن بذلك على ذلك النظر في  
 مقابل الاظهر السابق

قبضه قيل لا يحكم بأنه مرهون لانه دين وقيل يحكم وانما يمتنع رهن الدين ابتداء قال في الروضة الثاني  
 أريج وبالأول قطع المرازمة (والخصم في البذل الراهن فان لم يخصم فيه لم يخصم المرتهن  
 في الاصح) وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف قولين واذا خصم الراهن فللمرتهن حضور خصوصته  
 لتعلق حقه بالمأخوذ (فلو وجب قصاص) في المرهون المتلف كالعبد (اقتصم الراهن) أى له  
 ذلك (وفات الرهن) لفوات محله من غير بدل (فان وجب المال بعفوه) عن القصاص على مال  
 (أو بجناية خطأ لم يصح عفوه عنه) لحق المرتهن (ولا) يصح (إبراء المرتهن الجاني) لانه ليس بمالك  
 ولا يسقط ببراءة حقه من الوثيقة في الاصح (ولا يسرى الرهن الى زيادته) أى المرهون (المتفصلة  
 كثر وولد) ويصح بخلاف المتصلة كسمن العبد وكبر الشجرة فيسرى الرهن اليها (فلو رهن حاملاً  
 وحل الاجل وهي حامل يبعث) كذلك لاننا ان الحمل يعلم فكأنه رهنها والآفة قدرهها والحمل  
 محض صفة (وان ولدته يبيع معها في الاظهر) بناء على ان الحمل يعلم فهو رهن والثاني لا يباع  
 معها بناء على ان الحمل لا يعلم فهو كالحادث بعد العقد (وان كانت حاملاً عند البيع دون الرهن  
 فالولد ليس برهن في الاظهر) بناء على ان الحمل يعلم ويتعذر بيعها لان استثناء الحمل متعذر ولا سبيل  
 الى بيعها حاملاً وتوزيع الثمن على الام والحمل لان الحمل لا تعرف قيمته والثاني يقول تباع حاملاً بناء  
 على ان الحمل لا يعلم فهو كزيادة متصلة

\* (فصل) \* اذا (جنى المرهون) على أجنبي بالقتل (قدم الجنى عليه) لان حقه متعين  
 في الرقبة بخلاف حق المرتهن لتعلقه بالثقة والرقبة (فان اقتص) وارث الجنى عليه (أو بيع)  
 المرهون (له) أى لحقه بأن أوجبت الجناية مالاً أو عني على مال (بطل الرهن) فلو عاد المبيع الى  
 ملك الراهن لم يكن رهناً (وان جنى) المرهون (على سيده) بالقتل (فاقتص) بضم التاء منه  
 (بطل) الرهن (وان عني على مال) أو كانت الجناية خطأ (لم يثبت على الصحيح) لان السيد  
 لا يثبت له على عبده مال (فبيع رهناً) كما كان والثاني يثبت المال ويتوصل به الى فتل الرهن  
 وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف قولين وعبر في المحرر بالاصح ومعلوم ان الجناية على السيد  
 أو الاجتنى بغير القتل لا تبطل الرهن (وان قتل) المرهون (مرهوناً لسيدته عنداً حراً فاقص)  
 السيد (بطل الرهنان) جميعاً (وان وجب مال) بأن قتل خطأ أو عني على مال (تعلق به حق  
 مرتهن القتل) والمال متعلق برقبة القاتل (فباع وثمنه رهن وقيل يصير) نفسه (رهناً ودفن)  
 بأن حق المرتهن في ماله لا في عبده وعلى الثاني ينقل الى يده هذا ان كان الواجب أكثر من قيمة  
 القاتل أو مثلها فان كان أقل منها يبيع من القاتل جزء بقدر الواجب ويكون ثمنه رهناً أو صار الجزء  
 رهناً على الخلاف ومحله اذا طلب مرتهن القتل البيع وأبى الراهن وفي العكس يباع جزءاً ولو اتفقا  
 على عدم البيع قال الامام ليس لمرتهن القاتل طلب البيع أى لانه لا فائدة له في ذلك وأشار الرافعي  
 الى انه قد يقال له ذلك لتوقع راغب بالزيادة وسكت عليه في الروضة (فان كانا) أى القاتل والمقتول  
 (مرهونين عند شخص بدين واحد نقصت الوثيقة) ولا جابر (أو يدينين) ووجب المال متعلقاً  
 برقبة القاتل (وفي نقل الوثيقة) به الى دين القليل (غرض) أى فائدة (نقلت) بأن يباع  
 القاتل ويقام ثمنه رهناً مقام القليل أو ويقام نفسه مقامه رهناً على الخلاف السابق وان لم يكن غرض

خلافاً لابي هريرة وصحبه ابن ابي  
 عسرون والاول اختاره السبكي وبينه  
 (قوله) ولا يسقط ببراءة حقه أى كماله  
 وبه لغیره بغير اذن فان حقه باق نعم لو  
 قال أسقطت حتى من الوثيقة سقط  
 (قول) المتن ولا يسرى أى خلافاً لابي  
 حنيفة مطلقاً ولما لك في الولد انا مسلف  
 من الحديث والقياس على الكسب  
 والاجارة والعبد الجاني (قول) المتن  
 دون الرهن هو يفيد ان العبرة بحال  
 الرهن دون حال القبض (قوله) والثاني  
 يقول الخ كلامه يوهم انه على هذا الثاني  
 يكون الحمل رهناً حتى لو انفصل بيع معها  
 وليس كذلك بل معناه انه مادام حلاً يباع  
 لانه كالصفة فلو وُلدت فلا يباع بل  
 يفوز به الراهن بذلك على ذلك النظر في  
 مقابل الاظهر السابق

\* (فصل جنى المرهون) \* (قوله) لان  
 حقه الخ فلو قدم المرتهن عليه لضاع حقه  
 وأيضاً اذا قدم على حق المالك فعلى حق  
 المرتهن أولى (قول) المتن وان وجب  
 مال منه تعلم ان كون المال يثبت للسيد  
 على العبد هنا مغتفر لاجل حق المرتهن  
 ولو عني على غير مال صح بلا شبهة كال  
 (قول) المتن وثمنه رهن أى من غير  
 توقف على انشاء رهن كاسلف (قول)  
 المتن وقيل يصير رهناً أى لانه لا فائدة في  
 البيع (قوله) ومحله أى الخلاف في  
 السائلين (قوله) وأبى الراهن فعلى  
 هذا اذا قلنا بالمرجوح هل يصير رهناً  
 من وقت الجناية أم من حين اباته  
 وامتاعه فيه نظر (قوله) وفي العكس  
 يباع جزءاً أى لانه لا حق للمرتهن في العين

(قوله) وان اتفق الدينان الخ بقي ما لو اتفقا حلولا وتأجيلا واختلفا قدر فان كان القليل بالكثير قدرهن نقل سواء كانت قيمته من قيمة القليل أو فوقها أو دونها لكنها فيما دونها لا ينقل ما زاد على قيمة القليل وان كان مرهونا بالقليل وقيمه مثل قيمة القاتل أو فوقها فلا ينقل فان كانت قيمة القاتل أكثر قال في شرح الارشاد سبع منه (٣٠٥) بقدر قيمة القليل لتبصيرهم ان مكان القليل ويستمر الباقي بيد القاتل قال وبه يظهر ان قول الروضة

اذا كانت قيمة القليل أقل وهو مرهون بأقل الدينين لا ينقل اذ لا فائدة فيه متعقب انتهى أقول وهذه المسائل التي قبل فيها بعدم النقل لو فرض فيها ان قيمة القاتل تزيد على الدين المرهون عليه بأضعاف قضية الملاحقة الاعراض عن ذلك وعدم اعتباره غرضا يجوز النقل الزائد على مقدار الدين فما وجه ذلك وينبغي ان يحتمل كلامهم على ما اذا كانت القيمة لا تزيد على الدين كما هو الغالب (قوله) أو غيرها أي كثرت واعراض لكن لو تساوى في الاعراض عاد الرهن كعاد الدين

\* (فصل اختلاف في الرهن الخ) \* (قول) المتصدق الراهن أي لانه مدعى عليه (قول) المتن وان شرط الرهن المختلف فيه بوجه مما ذكر اعلم ان مدلول هذه العبارة انهما يتحالفان اذا اتفقا على اشتراط الرهن في بيع ولكن اختلفا في شيء مما تقدم كأصل الرهن أو قدره أو عنه أو غير ذلك فاما اتفاقهما على الاشتراط فليس بشرط بل لو اختلفا في اشتراط الرهن تحالفا وكذا لو اتفقا على الاشتراط ولكن اختلفا في القدر مثلا وأما اتفاقا على الاشتراط واختلفا في اتحاد الرهن والوفاء به بان ادعاه المرتهن وأنكره الراهن كي يأخذ الرهن ويحمل المرتهن على فسخ البيع كما قاله السبكي فلا تحالف خلافا لقتضي العبارة لانهما لم يختلفا في كيفية البيع فالقول قول الراهن وللمرتهن الفسخ ان لم يرض ولو

في نقل الوثيقة لم تنقل فاذا كان أحد الدينين حالا والآخر مؤجلا للمرتهن التوثيق بالقاتل لدين القليل فان كان هو الحال فالفائدة استيفاءه من ثمن القاتل في الحال أو المؤجل فقد توثق ويطلب بالحال وان اتفق الدينان في القدر والحلول أو التأجيل وقيمة القليل أكثر من قيمة القاتل أو مساوية لهما لم تنقل الوثيقة لعدم الفائدة وان كانت قيمة القاتل أكثر تنقل منه قدر قيمة القليل (ولو تلف المرهون بأق) سماوية (بطل) الرهن (وبنقل) الرهن (بفسخ المرتن) وحده أو مع الراهن (وبالبراءة من الدين) بقضاء أو براءة أو حوالة أو غيرها (فان بقي منه شيء لم ينفك شيء من الرهن) أي المرهون لانه وثيقة لجميع أجزاء الدين (ولو رهن نصف عبد بدين ونصفه بأخر فبرئ من أحدهما انفك قسطه) لتعدد العقد (ولو رهنه بدين فبرئ من دين أحدهما انفك قسطه لتعدد مستحق الدين

\* (فصل) اذا اختلفا في الرهن) أي أصله كان قال رهنه بدين كذا فأنكر (أو قدره) أي الرهن بمعنى المرهون كان قال رهنه بدين الأرض بأشجارها فقال بل وحدها أو تعيينه كهذا العبد فقال بل هذا الثوب أو قدر المرهون به كالفين فقال بل بألف (صدق الراهن بيمينه) والملاحقة على المنكر بالنظر للمدعى وقوله (ان كان رهن ترفع) قيد في التصديق (وان شرط) الرهن المختلف فيه بوجه مما ذكر (في بيع تحالفا) كسائر صور البيع اذا اختلف فيها (ولو ادعى انهما رهنه عبداهما بمانة) وأقبضاه (وصدقه أحدهما فنصيب المصدق رهن بخمسين والقول في نصيب الثاني قوله بيمينه وقبل شهادة المصدق عليه) فان شهد معه آخر أو حلف المدعى ثبت رهن الجميع (ولو اختلفا في قبضه) أي المرهون (فان كان في يد الراهن أو في يد المرتن وقال الراهن غصبته صدق بيمينه) لان الأصل عدم لزوم الرهن وعدم ادنه في القبض (وكذا ان قال أقبضته عن جهة أخرى) كالأمانة والجاراة والايديع يصدق بيمينه (في الأصح) لان الأصل عدم ادنه في القبض عن الرهن والثاني يصدق المرتن لاتفاقهما على قبض ما ذون فيه (ولو أقر) الراهن (بقبضه) أي قبض المرتن المرهون (ثم قال لم يكن اقرارى عن حقيقة فله تخليفه) أي المرتن انه قبض المرهون (وقيل لا يخلفه الا ان يذكر اقراره تأويلا كقوله أشهدت على رسم القبالة) قبل حقيقة القبض لانه اذا لم يذكر تأويلا يكون منافيا لقبوله لاقراره وأجيب بأننا علم ان الوثائق في الغالب يشهد عليها قبل تحقيق ما فيها فأى حاجة الى تلفظه بذلك ولو كان اقراره في مجلس القضاء بعد توجه الدعوى فقبل لا يخلفه وان ذكر تأويلا لانه لا يكاد يقر عند القاضي الا عن تحقيق وقبل لا فرق لشمول الامكان (ولو قال أحدهما) أي الراهن والمرتن (جنى المرهون وأنكر الآخر صدق المنكر بيمينه) لان الأصل عدم الجنابة وبقاء الرهن واداسع في الدين فلا شيء للمقر له على الراهن باقراره ولا يلزم تسليم الثمن الى المرتن المقر لاقراره (ولو قال الراهن جنى قبل القبض) وأنكر المرتن (فالاظهر تصديق المرتن بيمينه في انكاره) الجنابة صيانة لحقه ويحلف على نفي العلم بها والثاني يصدق الراهن لانه مالك (والاصح انه اذا حلف) المرتن (غرم الراهن للجنى عليه) لانه حال بينه وبين حقه

٧٧ ل ج ترك المصنف هذه المسئلة استعناء بما سلف في التحالف كان أولى (قول) المتن على رسم القبالة الرسم السكّانة والقبالة الورقة أي اشهدت على السكّانة الواقعة في الوثيقة لكي آخذ بعد ذلك (قوله) توجه الدعوى أي بحق من الحقوق ثم انه أقرب في مجلس القاضي ثم قال بعد ذلك لم يكن اقرارى به عن حقيقة هذا صورة المسئلة

والثاني لا يغرم لاه لم يقبل اقراره فكأنه لم يقتر (و) الاصح (انه يغرم الأقل من قيمة العبد وارش الجناية) والثاني يغرم الارش بالغامبلغ (و) الاصح (انه لو نكل المرتهن ردت اليدين على الجنى عليه) لان الحق له (لاعلى الراهن) لانه لا يدعى لنفسه شيئا والوجه الثاني ردة على الراهن لانه المالك والخصومة تجرى بينه وبين المرتهن (فاداخلف) الردود عليه منهما (بيع) العبد (في الجناية) ان استغرقت قيمته والايبيع منه بقدرها ولا يكون الباقي رهنا لان اليدين مردودة كالبينة أو كالاقرار بأنه كان جائيا في الابتداء فلا يصح رهن شيء منه وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف في المسائل الثلاث قولين وتضعيف انه وجهان في الثالثة وترجح القطع بالأول في الثانية (ولو أذن) المرتهن (في بيع المرهون فيبيع ورجع عن الاذن وقال رجعت قبل البيع وقال الراهن بعده فالاصح تصديق المرتهن) لان الاصل عدم رجوعه في الوقت الذي يدعيه والاصل عدم بيع الراهن في الوقت الذي يدعيه فيستعاضان ويقتضى ان الاصل استمرار الرهن والثاني يصدق الراهن لانه أعرف بوقت بيعه وقد سلم له المرتهن الاذن (ومن عليه ألفان بأحد همارهن فأدى ألفا وقال أدبته عن ألف الرهن صدق بيئته) على المستحق لقائل انه أدى عن الالف الآخر سواء اختلفا في نية ذلك أم في لفظه لان المؤدى أعرف بقصده وكيفيادائه (وان لم ينو شيئا جعله عما شاء) منهما أو عنهما (وقبل يقسط) عليهما

والثاني لا يغرم لاه لم يقبل اقراره فكأنه لم يقتر (و) الاصح (انه يغرم الأقل من قيمة العبد وارش الجناية) والثاني يغرم الارش بالغامبلغ (و) الاصح (انه لو نكل المرتهن ردت اليدين على الجنى عليه) لان الحق له (لاعلى الراهن) لانه لا يدعى لنفسه شيئا والوجه الثاني ردة على الراهن لانه المالك والخصومة تجرى بينه وبين المرتهن (فاداخلف) الردود عليه منهما (بيع) العبد (في الجناية) ان استغرقت قيمته والايبيع منه بقدرها ولا يكون الباقي رهنا لان اليدين مردودة كالبينة أو كالاقرار بأنه كان جائيا في الابتداء فلا يصح رهن شيء منه وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف في المسائل الثلاث قولين وتضعيف انه وجهان في الثالثة وترجح القطع بالأول في الثانية (ولو أذن) المرتهن (في بيع المرهون فيبيع ورجع عن الاذن وقال رجعت قبل البيع وقال الراهن بعده فالاصح تصديق المرتهن) لان الاصل عدم رجوعه في الوقت الذي يدعيه والاصل عدم بيع الراهن في الوقت الذي يدعيه فيستعاضان ويقتضى ان الاصل استمرار الرهن والثاني يصدق الراهن لانه أعرف بوقت بيعه وقد سلم له المرتهن الاذن (ومن عليه ألفان بأحد همارهن فأدى ألفا وقال أدبته عن ألف الرهن صدق بيئته) على المستحق لقائل انه أدى عن الالف الآخر سواء اختلفا في نية ذلك أم في لفظه لان المؤدى أعرف بقصده وكيفيادائه (وان لم ينو شيئا جعله عما شاء) منهما أو عنهما (وقبل يقسط) عليهما

أحدهما على الآخر قال الاستوى والابراء كالأداء فماتت انتهي وقضيت صحة الابراء من أحد الدينين من غير تعيين وفيه نظر \* فرج \* اذا قلنا بالتقسيم فهل هو بالسوية أو باعتبار قدر الدينين ذهب الامام الى الثاني وصاحب البيان الى الاول \* فرج \* لو مات من غير تعيين قام وارثه مقامه فيما يظهر وان كان بأحد الدينين ضامن \* (فصل) \* من مات وعليه دين تعلق بتركته ظاهر هذا كغيره انه يتعلق بها وان كان به رهن في الحياة والمسألة في التكت (قوله) المتقلة الحكمة ذكر هذا التنبيه على ان ما بعده متفرع على هذا الصحيح بل قال الاستوى سائر ما في الفصل متفرع على ذلك وان الصواب تقديم ذلك هنا لاتاخيرها كما فعل المناج (قول) الدين تعلقه بالمرهون قال الاستوى لانه أحوط للبيت اذ عليه يتمتع تصرف الورثة فيه جزا بخلاف الحاقه بالجنابة فانه يأتي فيه الخلاف المذكور في البيع انتهى أقول ومراعاة ان القدر الذي به التعلق هذا شأنه فلا ينافي جريان الوجهين الآتين على قول الرهن (قوله) في تعلق الزكاة أي بالمال الزكوي وقوله مع ترجيح التعلق بقدرها أي على ككل من تعلق الرهن والارش وقوله في ترجيح هنا

أي بالنسبة لتعلق الارش لان المرحج هنا على تعلق الرهن التعلق بالجميع كما سلف والغرض من ذلك كادفع ما قيل الصواب ان يقول في المناج فعلى القولين ولا يقول على الاظهر أي الاولى هداولك ان تقول لا يلزم من التعلق بقدر الزكاة في مسئلتها ان يقول بمشله هنا لان الزكاة موساة ورفق وفيها ضرب من العبادة لتوقفها على التمسك فلا يلزم الاتحاد في الترجيح فالحق الاعتراض (قول) المتن ولا خلاف الح أي لان الوارث خليفة المورث فله الذي له (قوله) نعم لو كان الح هذا يشكل على تعلق الرهن ولذلك اختار السبكي في هذه الصورة ان التعلق بقدر التركة من الدين (قوله) أجيب الوارث اي فصدق عليه انه أمسك التركة ولم يوف الدين كله فحسن الاستدراك بقوله نعم الح



(قول) المتن والصحيح ان تعلق الدين الخ وذلك لان التركة لو كانت باقية على ملك الميت لوجب ان يرثها من أسلم أو عتق من أقارب قبل وفاء الدين دون من مات بعد الميت وقبل الوفاء وقال أبو حنيفة ان كان مستغرقا منع والا فلا يمنع مطلقا (قوله) والثاني الخ قضيته ان وجود الوصية وحدها مانع من الارث على هذا الوجه (٣٠٧) فان كان كذلك وجب فرضه في الايصاء الساتع (قوله) وعلى الثاني يتعلق الخ لانها باقية على ملك الميت

\* (كتاب التفسير)

هو كما قال الماوردي والندبي والمحاملي في الشرع حجر الحائز على المدين بالشروط الآتية (قوله) وفي الشرع من لا يفي الخ قال الاسنوي هو في الشرع المحجور عليه وفي اللغة من صار ماله فلو ساء ثم كنى به عن قلة المال ثم شبه به المحجور عليه لاجل نقصان ماله عن ذنبه وقوله من لا يفي خرج من لا مال له (قوله) ويجوز ان يقال هذا أعم من الاول (قوله) واذا حجر خرج به ماله أو أفلس ولم يحجر عليه فانما لا يحل بلا خلاف (قول) المتن لم يحل المؤجل في حلول المؤجل بالجنون قولان قال النووي والمشهور الحلول قال الاسنوي وفيه نظر قال وعليه يتمتع الشراء بالمؤجل (قول) المتن بغير طلب أي لانه لمصلحة الغرماء والمفلس وهم ناظرون لانفسهم (قوله) والثاني يقول أي وأيضا فالحرية والرشد ساقيان الحجر وانما ارتكبت عند سؤال الغرماء للضرورة (قول) المتن ففي قول يوقف عليه لا يجوز الاقدام ولا ينفذ ظاهره احوالا بخلاف المريض (قول) المتن يوقف تصرفه أي كالمرضى اكن المريض ينفذ حاله اظهره وقوله والافعال لو كان هناك أنواع من التصرفات نقصنا الاضعف فالأضعف قال في الروضة ينقض الرهن ثم الهبة ثم البيع ثم الهبة كتابة ثم العتق واستشكل بأن تبرعات المريض ينقض الآخر فالآخر وقرئ ابن الرفعة بقرق

في الاصح لان الظاهر ان لا تريد على القيمة (والصحيح ان تعلق الدين بالتركة لا يمنع الارث) لانه ليس في الارث المفيد للملك أكثر من تعلق الدين بالموروث تعلق رهن أو أورش وذلك لا يمنع الملك في المهرين والعبد الحاني والثاني استند الى قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين فقدم الدين على الميراث وأجيب بأن تقديمه عليه لقسمته لا يقتضي أن يصحكون مانعته وعلى الثاني هل المنع في قدر الدين أو في الجميع قال في الروضة كأصلها في أواخر الشفعة فيه خلاف مذكور في موضعه وكأنه أشار الى مثل الخلاف المذكور هنا في منع التصرف في الجميع أو في قدر الدين المبنى على ان تعلق الدين لا يمنع الارث ولم يرد ذلك الخلاف هنا وعلى الاول وهو ان تعلق الدين لا يمنع الارث قال (فلا يتعلق) أي الدين (بزوائد التركة كالسكب والتاج) لانها حدثت في ملك الوارث وعلى الثاني يتعلق بها تبعا لأصلها

\* (كتاب التفسير)

قال في الصحاح فلسه القاضي تقيسا نادى عليه انه أفلس وقد أفلس الرجل صار مفلسا انتهى والمفلس في العرف من لا مال له وفي الشرع من لا يفي ماله بدينه كما قال ذا كرا حاكمه (من عليه ديون حالة زائدة على ماله يحجر عليه) في ماله (بسؤال الغرماء) وفي المحرر والشرح يجوز للحاكم الحجر عليه وفي أصل الروضة يحجر عليه القاضي وزاد انه يجب على الحاكم الحجر صرح به القاضي أبو الطيب وأصحاب الحاوي والشامل والبسيط وآخرون من أصحابنا وان قول كثيرين منهم فلقاضي الحجر ليس مرادهم انه مخير فيه أي بل انه جائز بعد امتناعه قبل الافلاس وهو صادق بالواجب والاصل في ذلك ما روى الدارقطني والحاكم وقال صحيح الاسناد عن كعب بن مالك انه صلى الله عليه وسلم حجر على معاذ في ماله وباعه في دين كان عليه وفي النهاية انه كان بسؤال الغرماء (ولا حجر بالمؤجل) لانه لا مطالبة في الحال (واذا حجر بحال لم يحل المؤجل في الاظهر) والثاني يحل بالحجر كالموت يجامع تعلق الدين بالمال وفرق الاول بخبر الدقة بالموت دون الحجر (ولو كانت الديون بقدر المال فان كان كسوبا ينفق من كسبه فلا حجر وان لم يكن كسوبا وكانت نفقته من ماله فكذا) لا حجر (في الاصح) والثاني يحجر عليه كي لا يضيع ماله في النفقة ودفع بالتسكن من مطالبته في الحال (ولا يحجر بغير طلب) من الغرماء (فلو طلب بعضهم) الحجر (ودينه قدر يحجر به) بأن زاد على ماله (حجر والا) أي وان لم يزد الدين على ماله (فلا) حجر كما تقدم ثم لا يختص أثر الحجر بالطالب بل يعجزهم نعم لو كانت الديون لمحجور عليهم بصبأ أو جنون أو سفه حجر القاضي عليه من غير طلب لمصلحة ولا يحجر لدين الغائبين لانه لا يستوفي ما لهم في الذمم (ويحجر بطلب المفلس في الاصح) لان له فيه غرضا ظاهرا والثاني يقول الحق لهم في ذلك قال الرافعي روى ان الحجر على معاذ كان بالتماس منه (فاد حجر عليه) بطلب أو دونه (تعلق حق الغرماء بماله) حتى لا ينفذ تصرفه فيما يضرهم ولا تراحمهم فيه الديون الحادثة (وأشهد) الحاكم استجابا (على حجره) أي المفلس (ليحذر) أي ليحذر الناس معاملته (ولو باع أو وهب أو عتق في قول يوقف تصرفه) المذكور (فان فضل ذلك عن الدين) لارتفاع القيمة

مذكور في شرح السبكي وقول الشارح أي بان انه الى آخره ايضا حقه ما قاله في المطلب ان هذا القول غير القول بوقف العقود المنسوب للقديم فان ذلك وقف صحت وهذا وقف تبين وكان مأخوذا من حجر المفلس انما يتناول القدر المتراحم للديون

في حقهم الخ وكما يقبل اقرار المريض ولو طلب الغرماء تحليفه لم يحلف لان رجوعه لا يفيد أقول ومن ثم تعلم انه لو كان على انسان اشهاد دين أو مال شركة ونحوها فأقر مالك ذلك به لاخر ثم ادعى من عليه الحلف انه يتناول ذلك مثلابل كان لشهادة على رسم القبالة لا يحلف المقر لان رجوعه لا يقبل (قوله) والثاني لا يقبل على هذا تباع العين في الدين فلو كانت ودعة فهل تضمن والحال انه لم يقصر ولم يأت في البيع محل نظر (قوله) المتن لم يقبل وجهه في الاطلاق التنزيل على المعاملة لانها أقل المراتب (قوله) المتن وله ان يرد بالعيب يؤخذ منه عدم الاجبار على الرد وقوله بالعيب يخرج به الرد بالخيار فانه جائز مطلقا ثم علة الجواز كون الفسخ ليس ابتداء تصرف (قوله) المتن ما كان اشتراؤه قضيته عدم رد ما اشتراه في الذمة حال الحجر والوجه التسوية بينهما ولو فرض عدم الغبطة في الرد والامساك معافي مسألة الكتاب فحل نظر (قوله) المتن والاصح انه ليس لبائعه هذه المسئلة كان محلها عند ذكر التصرف في الذمة ولكن آخرها ليسوق تصرفات المفلس على غط واحد

أوبراء (نفذ والالغا) أي بأن انه كان نافذا أولا غيا (والاظهر بطلانه) لتعلق حق الغرماء بما تصرف فيه (فلو باع ماله لغرمائه يدينهم) من غير اذن القاضي (بطل) البيع (في الاصح) لان الحجر يثبت على العموم ومن الجائز أن يكون له غريم آخر والثاني قال الاصل عدمه وهما مقرعان على بطلان البيع لاجنبى السابق كما أفادته الفاء والكلام حيث يصح البيع ولم يكن حرج وباذن القاضي يصح (فلو باع سلبا) طعاما أو غيره (أو اشترى) شيئا بثمن (في الذمة فالصحح صحته ويثبت) البيع والتمن (في ذمته) والثاني لا يصح الحجر عليه كالسفيه وفي الروضة كأصلها حكمية الثاني قولاشادا (ويصح نكاحه وطلاقه وخلعه) زوجته (واقصاصه واستقالته) أي القصاص من اضافة المصدر الى مفعوله (ولو أقر بعين أو دين وجب قبل الحجر) بمعاملة أو اطلاق (فالاظهر قبوله في حق الغرماء) كما يقبل في حقه جزما والثاني لا يقبل في حقهم لاحتمال المواطأة ودفع بأنها خلاف الظاهر (وان أسند وجوبه الى ما بعد الحجر بمعاملة أو مطلقا) أي لم يقبده بمعاملة أو غيرها (لم يقبل في حقهم) فلا يراحمهم المقر له (وان قال عن جنابة قبل في الاصح) فيراحمهم المحنى عليه والثاني لا يقبل كما لو قال عن معاملة وان أطلق وجوبه قال الراعي بقياس المذهب التنزيل على الأقل وجعله كالوأسند الى ما بعد الحجر زاد في الروضة هذا طاهر ان تعذرت مراجعة المقر وان أمكنت فينبغي أن يراجع لانه يقبل اقراره (وله أن يرد بالعيب ما كان اشتراؤه ان كانت الغبطة في الرد) فان كانت الغبطة في ابقائه بأن كانت قيمته أكثر من الثمن لم يكن له الرقلا فيه من تقويت مال بغير عوض (والاصح تعدي الحجر الى ما حدث بعده بالاصطيداء والوصية والشراء) في الذمة (ان صححناه) وهو الراجح كالتقدم والثاني لا يمتد الى ما ذكر (و) الاصح (انه ليس لبائعه) أي المفلس في الذمة (ان يفسخ ويتعلق بعين متاعه ان علم الحال وان جهل له ذلك) والثاني له ذلك مطلقا والثالث لا مطلقا وهو مقصر في الجهل بترك البحث (و) الاصح (انه اذا لم يمكن التعلق بها) بأن علم الحال كما تقدم (لا يراحم الغرماء بالتمن) لانه حدث برضاه والثاني يراحمهم به لانه في مقابلة ملك جديد زاده المال

\* (فصل في اصدار القاضي) استحبابا (بعد الحجر) على المفلس (بيعه ماله وقسمه) أي قسم ثمنه (بين الغرماء) لثلاثين يوما من الحجر ولا يفرط في الاستجبال لثلاثين يوما فيه بثمن بخس (ويقدم) في البيع (ما يخاف فسادا) لثلاثين يوم (ثم الحيوان) لحاجته الى النفقة وكونه عرضة للهلاك

وقوله وان جهل تقديره وانه ان جهل كي يدخله الخلاف (قوله) والثاني له ذلك علته عدم الوصول الى الثمن (قوله) وهو (ثم) مقصر خصوصا والحجر يشتر (قوله) المتن وانه اذا لم يمكن التعلق حذف له اختصارا (قوله) بأن علم الحال ينبغي أن يكون مثله ما لو جهل وأجاز (قوله) والثاني يراحمهم به طاهره في جميع المال \* (فصل في اصدار القاضي) \* يبيع ماله لا بد من ثبوت الملك في بيع القاضي خلافا للسبكي وغيره قلت فهذه بينة واضع اليد تسمع قبل بينة الخارج ليوافق ما عليه العمل خلاف ما ذكره في القضاء ثم انظر هل يتوقف سماعها على دعوى أو لا واعلم أن السبكي قال قد خفت عن هذه المسئلة فتوصلت على أصحهما الا كبتفاء باليد (قوله) المتن وقسمه لو كان مكاتبا قدم دين المعاملة ثم الارش ثم النجوم (قوله) المتن ثم الحيوان استثنى بعضهم المدبر

(قول) المستقسم بين المأثم وبين المأثم المأثم ويصل اليه المستحق ثم القسمة المذكورة على وجه الاولوية فلو عكس جاز قاله الرافي (قوله) يشترى أي فهو بمنزلة الشاهد لهم على عدم الغريم (قول) المستظهر غريم المراد به من يجب ادخاله في القسمة ولو بجناية حادثة أو سبب متقدم بل هو حادثة (٣٠٩) بعد القسمة ينبغي ان يشارك لان الجحر لا ينفك الا بملك القاضي (قوله) ويستأنف لاسها

صدرت على غير الوجه الجائز شرعا كذا اهلوه وهو يفيد ان معنى النقض تبين فسادها من أصلها وانظر لوقفت التركة وحدث بعد قسمتها زوائد هل يتعين القول بنقض القسمة أم كيف الحال (قول) المتن فكدين ظهر قبل الكاف مستدركة وقد أشار الشارح الى الجواب (قوله) الى رغبة الناس الخ هذا التعليق يقتضي ان المفلس لو باع باذن الحاكم كان الحكم كذلك (قوله) فكان التقديم من مصالح الجحر أي كأجرة الكمال (قول) المتن ونفق دليسه المطلق قوله عليه الصلاة والسلام ابدأ بنفسك ثم بمن تعول (قوله) على المفلس لك أن تقول هو داخل في عبارة الكتاب لانه يجب عليه نفقة نفسه (قوله) يقول الشافعي الخ قال السبكي لا دليل فيه لما قاله فان أهل اليسار يتفاوتون انتهى واعلم ان اليسار المعتبر في نفقة القريب غير اليسار المعتبر في نفقة الزوجة فالاول ان يفضل عن قوته وقوت عياله والثاني ان يكون دخله أكثر من خريجه فالقادر على الكسب الواسع معسر في الزوجة موسر في الاول والموسر والخادم يساعان في نفقة القريب ولا يساعان في نفقة الزوجة الى غير ذلك (قول) المستن ويساع مسكنه الخ قال الاسنوي لان تحصيلهما بالكراء أسهل فان تسر والافعل كافة المسلمين (قول) المتن وعمامة ذكر الحرز بدلها المنديل قيل فكان ينبغي أن يذكرها معها وأجيب بأن أهل بلاد الرافي يطلقون

(ثم المنقول ثم العقار) لان الاول يخشى عليه السرقة بخلاف الثاني (وليس بحضرة المفلس) أو وكيله (ووضرائه) لانه أطيب للقلوب (كل شيء في سوقه) لان طاليه فيه أكثر ويشهر بيع العقار والامر في هذين للاستحباب (بمن مثله حالاً من تعد البلد) الامر فيه للوجوب (ثم ان كان الدين غير جنس النقد ولم يرض الغريم الا بجنس حقه اشترى) له (وان رضى جاز صرف النقد اليه الا في السلم) فلا يجوز لما تقدم من امتناع الاحتياض عن المسلم فيه وهو صادق بالنقد وغيره وقد تقدم جواز السلم في النقد في كماله (ولا يسلم معاً قبل قبض ثمنه) احتياطاً لمن يتصرف عن غيره (وما قبض) بفتح القاف (قسمه بين الغرماء الا أن يعسر) قسمه (لقبته فيؤخر ليجتمع) فان أؤوا التأخير في النهاية المطلق القول بأنه يجيبهم قال الرافي والظاهر خلافه وسكت عليه المصنف (ولا يكفون) عند القسمة (بينة بأن لا غريم غيرهم) لان الجحر يشترى ولو كان ثم غريم لظهر وطلب حقه (فلو قسم فظهر غريم شارك بالحصصة) لحصول المقصود (وقيل تنقض القسمة) وتستأنف فعلى الاول لو قسم ماله وهو خمسة عشر على غريمين لاحدهما عشرة وللآخر عشرة فأخذ الاول عشرة والآخر خمسة فظهر غريم له ثلاثون استرد من كل واحد نصف ما أخذه وعلى الثاني يسترد منهما القاضي ما أخذه ويستأنف القسمة على الثلاثة (ولو خرج شيء باعه قبل الجحر مستحقاً والثلث المقبوض (تالف فكدين) أي قتل الثمن اللازم كدين (طهر) من غير هذا الوجه وحكمه ماسبق فيشارك المشتري الغرماء من غير نقض القسمة أو مع نقضها (وان استحق شيء باعه الحاكم) والثلث المقبوض تالف كافي الروضة وأصلها (قدم المشتري بالثمن) أي بمثله (وفي قول يخاص الغرماء) به كسائر الديون ودفع بأنه يؤدي الى رغبة الناس عن شراء مال المفلس فكان التقديم من مصالح الجحر (ويفق) الحاكم على المقاس و (على من عليه نفقته) من الزوجات والاقارب (حتى يقسم ماله) منه لانه موسر مالم يزل ملكه وكذلك يكسوه منه بالمعروف وفي معنى الزوجات أمهات الاولاد (الا أن يستغني بكسب) فلا ينفق عليهم ولا يكسوهم ويصرف كسبه الى ذلك وظاهره ان لم يف به كل والنفقة على الزوجات قال الامام نفقة المعسرين والرواي نفقة الموسرين قال الرافي وهذا قياس الباب والامسا أنفق على الاقارب قال في الروضة يرجح قول الامام بقول الشافعي في المختصر أنفق عليه وعلى أهله كل يوم أقل ما يكفهم من نفقة وكسوة ثم قال فيها عن البيان وتسلم اليه النفقة يومايوم (ويباع مسكنه وخادمه في الاصح وان احتاج الى خادم لزماته ومنعه) أي لو اخدمتهما والثاني يبقيان له لاحتاجه اذا كانا لا تقين به دون النفسين والثالث يبقى المسكن فقط (ويترك له دست ثوب يليق به وهو قبض وسراويل وعمامة ومكعب) أي مداس (ويزداد في الشتاء جبة) ويترك لعياله من الثوب كما يترك له ويساع بالبلد والخصير القليل القيمة ولو كان يلبس قبل الافلاس فوق ما يليق به وردناه الى اللائق ولو كان يلبس دون اللائق بتغيير الميز عليه وكل ما قلنا يترك له ان لم يوجد في ماله اشترى له (ويترك قوت يوم القسمة) له و (لمن عليه نفقته) لانه موسر في اوله قال الغزالي وسكني ذلك اليوم ولم يتعرض لذلك غيره (وليس عليه بعد القسمة أن

٧٨ ل بل المنديل على العمامة فلهذا اقتصر منها على (قوله) مكعب سمي به لانه دون الكبين (قوله) ويترك لعياله قضية ان عبارة المتن لا تفيد ذلك وقد يمنع من أن خبره عليه علة على من في قوله السابق على من عليه نفقة فيشمل نفسه وعياله (قول) المتن قوت يوم القسمة انما نص عليه لان بعضه متأخر فلم يشمله ما حصر (قول) المتن وليس عليه الخ وقال الفراء ي عليه ان عصى بسببه وعالوا ذلك بأن التوبة واجبة ولا تحصل الا بردا المظلمة وعورض بأن الجاني تصح توبته وان لم يسلم نفسه لاقصاص لانها معصية متجددة قاله في الخادم

فعلية البينة أي فتشهد في الأولى بالأعسار وفي الثانية تكفي شهادتها بتلف المال ثم فيها (٣١٠) أشكال وهو أن المال قد وجد وقسم  
 بينهما زائدا على حيوة (قوله) ذكر الغزالي هذا انما ذكره جوابا لسؤال هل توجد بأجرة محجلة مع أن القدر يتقص بسبب التججيل (قول) المنة  
 عليه البينة أي فتشهد في الأولى بالأعسار وفي الثانية تكفي شهادتها بتلف المال ثم فيها (٣١٠) أشكال وهو أن المال قد وجد وقسم

ينبغي ان تصور بما اذا كان حال المعاملة  
 يزيد على ما وجد والا فلا يكلف البينة  
 \* فرج \* البينة الشاهدة بتلف المال  
 لا يجب معها (قوله) لأن الظاهر  
 اعترض ابن الرفعة هذا التعليل بأن  
 مقتضى الظاهر قد تحقق وعمل به بعد  
 الحجر وقسمة المال قال السبكي  
 فيجبه هنا ان يقبل قوله بلايين  
 الا ان عرف له مال غير الذي قسم  
 سابق عليه (قول) المتن في الحال الخ  
 أي خلا فالإني خيفة حيث قال لا بد قبل  
 ذلك من اخباره بالحس والظاهر انه  
 لا يخص ذلك عن عهده مال (قوله)  
 وقيل ثلاثة أي الحديث في ذلك (قول)  
 المتن واذا ثبت اعساره الخ له أن يحلف  
 غريمه انه لا يعلم اعساره واذا طلب  
 الخروج من الحبس كل يوم لذلك أجيب  
 الا أن يظهر للقاضي تعنه وكذا صاحب  
 الدين في حق من يقبل قوله في الأعسار  
 له أن يحلفه كل يوم بشرطه المذكور انه  
 استفاد ما لا بعد الحلف ولا بد من تعيين  
 سبب الذي استفاده

الرجوع في الهبة للولد وعن القاضي الحسين لا يمتنع تأقيته بثلاثة أيام (و) ص (ه) لا يحصل الفسخ  
 بالوطء للامة (والاعتاق والبيع) كما لا يحصلها في الهبة للولد والثاني يحصل بواحد منها كما يحصل  
 به في زمن الخيار من البائع وظاهره يحصل فسخ البيع أو رفقته أو نقضه ولا يقتصر الى اذن  
 الحاكم في الاصح (وله) أي الشخص (الرجوع) في عين ماله بالفسخ (في سائر المعاوضات) التي  
 (كالبيع) وهي المحضة منها القرض والسلم والاجارة فاذا سلمه دراهم قرضا أو رأس مال سلم حال  
 أو مؤجل فحل ثم حجر عليه والدرهم باقية فله الرجوع فيها بالفسخ واذا أجره دارا بأجرة حالة لم يقصها

يكسب أو يوجز نفسه لبقية الدين) قال تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة حكم بانظاره  
 ولم يأمره بالكسب (والاصح وجوب اجارة أم ولده والارض الموقوفة عليه) لبقية الدين لأن  
 المنفعة كالعين فيصرف بدلها للدين والثاني يقول المنفعة لا تعد ما لا حاصلًا وعلى القول يؤخر ما ذكر  
 مرة بعد أخرى الى أن يقضى الدين قال الرافعي وقضية هذا ادامة الحجر الى قضاء الدين وهو كالمتباعد  
 زاد في الروضة ذكر الغزالي في الفتاوى انه يجبر على اجارة الوقف ما لم يظهر تفاوت بسبب تججيل الاجرة  
 الى حد لا يتغابن به الناس في غرض قضاء الدين والتخلص من المطالبة (واذا ادعى) المدين (انه  
 معسر أو قسم ماله بين غرماؤه وزعم انه لا يملك غيره وأنكر وفان لزمه الدين في معاملة مال ككسره  
 أو قرض فعلية البينة) كما لو ادعى هلاك المال (والا) أي وان لزمه الدين في غير معاملة (فيصدق  
 بيمينه في الاصح) لأن الاصل العدم والثاني لا يصدق الا بينة لأن الظاهر من حال الحر انه يملك شيئًا  
 والثالث ان لزمه الدين باختياره كالصداق والضمائم لم يصدق الا بينة وان لزمه لا باختياره كإرش  
 الجنابة وقرامة المتلف صدق بيمينه والفرق ان الظاهر انه لا يشغل ذمته باختياره بما لا يقدر عليه  
 (وتقبل بينة الأعسار في الحال) بالشرط في قوله (وشرط شاهده) وهواثنان وقبل ثلاثة (خبرة  
 بالظنه) أي المعسر يطول الجوار وكثرة المجالسة والمخالطة فان الأموال تخفى فان عرف القاضي  
 ان الشاهد بهذه الصفة فذالك والا فله اعتماد قوله انه بهذه الصفة قاله في الهايه (وليقبل هو معسر  
 ولا يحض النسي كقوله لا يملك شيئًا) بل يقيده كقوله لا يملك الا قوت يومه وثياب بدنه (واذا ثبت  
 اعساره) عند القاضي (لم يجز حبه ولا ملازمته بل يجهل حتى يوسر) الآية نعم للغريم تخليفه  
 ويجب بطلبه قيل ومع سكوته أيضا فيكون من آداب القاضي (والغريب العاجز عن بينة الأعسار  
 يوكل القاضي به من يبحث عن حاله فاذا غلب على ظنه اعساره شهد به) لئلا يتخذ في الحبس وفي الروضة  
 كأصلها تصدير الكلام بلفظ ينبغي أن يوكل قال في الكفاية وهذا أبداه الامام ثقة لنفسه

\* (فصل من باع ولم يقبض الثمن حتى حجر على المشتري بالفلس) \* أي بسبب افلاسه والمبيع باق  
 عنده (فله) أي للبائع (فسخ البيع واسترداد المبيع) قال صلى الله عليه وسلم اذا أفلس الرجل  
 ووجد البائع سلعة بعينها فهو أحق بها من الغرماء واه مسلم وللجاري نحوه ولا فسخ قبل الحجر  
 (والاصح ان خياره) أي الفسخ (على الفور) كخيار العيب بجامع دفع الضرر والثاني على التراخي كخيار  
 الرجوع في الهبة للولد وعن القاضي الحسين لا يمتنع تأقيته بثلاثة أيام (و) ص (ه) لا يحصل الفسخ  
 بالوطء للامة (والاعتاق والبيع) كما لا يحصلها في الهبة للولد والثاني يحصل بواحد منها كما يحصل  
 به في زمن الخيار من البائع وظاهره يحصل فسخ البيع أو رفقته أو نقضه ولا يقتصر الى اذن  
 الحاكم في الاصح (وله) أي الشخص (الرجوع) في عين ماله بالفسخ (في سائر المعاوضات) التي  
 (كالبيع) وهي المحضة منها القرض والسلم والاجارة فاذا سلمه دراهم قرضا أو رأس مال سلم حال  
 أو مؤجل فحل ثم حجر عليه والدرهم باقية فله الرجوع فيها بالفسخ واذا أجره دارا بأجرة حالة لم يقصها

وواقنا مالك عليه لكنه خالف فيمن مات مفلسا من غير حجر (قوله) والثاني على التراخي قال الماوردي عليه عتد الى أن يقدم حتى  
 القاضي على بيعه (قول) المتن والاعتاق ولو تلفه البائع فألقيا كما قال الأذري أن يغرم البذل ويضارب بالثمن (قول) المتن كالبيع مما يقيد  
 هذا التشبيه اشتراط ان تكون سابقة على الحجر وغير ذلك مما يأتي (قوله) بأجرة حالة أو الأجرة المؤجلة في كل شهر فلا ينص وزد ذلك فيها ادقبل  
 مضى الشهر الاجرة مؤجلة وبعده فأت المنفعة

(قوله) حتى حجر عليه املو حجر على المؤجر في نظر ان كانت اجارة عين فلا يفسخ للمستأجر أو ذمة وسلم هنا فكذلك والافله الفسخ اذا كانت الاجرة باقية  
(قوله) وكذا بعده على وجه الخ واختار الخاوي الصغير وله وجه من حيث ان السبب قديم وعبارة السببى رجوع على الاصح (قول) المتن وان  
يتعذر لو حدث مال باسطياد أو أمكن (٣١١) الوفاء مع المال القديم قال الغزالي لا رجوع ونسبه ابن الرفعة لظاهر النص (قول) المتن بالافلاس

خرج به ما لو تعذر بانقطاع جنس الثمن  
فلا يفسخ ان جوزه ان الاستبدال عن الثمن  
واستشكل لما في الاعراض من مخالفة  
المقصود (قول) المتن ونقد ملك أى ولو  
قالوا من المثل لو جود المنة وان تخلف  
التعليل الثاني (قول) المتن وكون  
المبيع باقيا هذا القيد لو حذف كان  
الكلام منتظما فذكره لافادة ان الرائل  
العائد هنا كالذى لم يعد وهو الاصح في  
الروضة لكن رجع الاسنوى خلافه  
كالرد بالعيب والصدان (قول) المتن  
التزويج أى لانه لا يمنع المبيع ثم هذان من  
جملة العيوب فيغنى عنه ما يأتي (قوله)  
والايحرم الخ استشكل يجوز استرداد  
العبد المسلم بالفلس اذا كان بانه كافرا  
(قول) المتن أخذه ناتما أو ضارب أى  
كان ذلك حكم المشتري لو تعيب المبيع  
في يد البائع قبل القبض (قول) المتن  
رجع في الجديد وجهه ان الافلاس  
سبب يعود به الكل فيعود به البعض  
كالفرقة قبل الدخول (قوله) لحديث  
منه فان كان قد قبض من ثمنه شيئا فهو  
أسوة الغرماء (قوله) ولو لم يفسد شيء الخ  
لو كان المبيع عتيق مثلا وهما باقيا وقد  
قبض بعض الثمن فانه يوزع عليهما وليس  
له أن يجعله في مقابلة أحدهما ويرجع  
في الآخر بخلاف ما لو تلف أحدهما  
(قول) المتن فاز البائع بها لان الفسخ  
كالعقد ولو ثبت الحب أو قرخ البض  
رجع أيضا (قول) المتن أخذه مع أتمه  
وذلك لان مال الفلاس مبيع كله (قوله)  
في هذه الحالة راجع لقوله وان لم يذللها

حتى حجر عليه فله الرجوع في الدار بالفسخ تزيلا للنفعة منزلة العيب في البيع وفي قول لا اذلا وجود  
للنفعة ولا رجوع في معاوضة غير محضة ما اذا خالعاها أو صالحه عن دم العمد على عوض حال لم يقبض  
حتى وجد الحجر فليس له الرجوع الى البض أو الدم ودليل الشق الاول حديث الشيخين من أدرك ماله  
بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره (وله) أى للرجوع في المبيع (شروط منها كون  
الثمن حالا) في الاصل أو حل قبل الحجر وكذا بعده على وجه صححه في الشرح الصغير وليس في الروضة  
والكبير تصحيح (وان يتعذر حصوله) أى الثمن (بالافلاس) أى بسببه (فلو) اتقى الافلاس  
بأن (امتنع من دفع الثمن مع يساره أو هرب) عطف على امتنع (فلا يفسخ في الاصح) لا مكان  
الاستيفاء بالسلطان فان فرض عجز فنادر لا عبرة به والثاني له الفسخ كما في المفلس بجامع تعذر الوصول  
الى حقه حالا مع توقعه مالا (ولو قال الغرماء) لمن له حق الفسخ (لا تفسخ ونقد ملك بالثمن فله الفسخ)  
لما في التقديم من المنة وقد ينظر غريم آخر فيزاحمه فيما أخذه (و) من الشروط (كون المبيع  
باقيا في ملك المشتري فلو فات) ملكه تلف أو بيع ونحوه أو اعتاق أو وقف (أو كاتب العبد)  
أو استولد الامه (فلا رجوع) ولو زال الملك ثم عاد قبل الحجر فوجهان أحدهما في الروضة لا رجوع  
استصحابا لحكم الزوال (ولا يمنع) الرجوع (التزويج) والتدبير وتعليق العتق والاجارة فيما أخذه  
مسلوبا للنفعة أو يضارب ومن الشروط أن لا يتعلق به حق كناية أو رهن وان لا يحرم البائع والمبيع  
صيد (ولو تعيب بأفة) كسقوط عضو (أخذه ناقصا أو ضارب بالثمن أو بجناية أجنبي أو البائع  
فله أخذه ويضارب من ثمنه بنسبة نقص القيمة) الذي استحققه المشتري مثاله قيمته سليما مائة ومعه  
تسعون فيرجع بعشر الثمن (وجناية المشتري كآفة في الاصح) والثاني وقطع به بعضهم انما كآفة  
الاجنبي (ولو تلف أحد العبدین) أو التوبين (ثم أفلس) وحجر عليه (أخذ الباقي وضارب  
بمحصة التالف) بل لو بقي جميع المبيع وأراد الرجوع في بعضه مكن منه (فلو كان قبض بعض الثمن  
رجع في الجديد) على ما يأتي بيانه (فان تساوت قيمتهما وقبض نصف الثمن أخذ الباقي بساقي الثمن)  
ويكون ما قبضه في مقابلة التالف (وفي قول يأخذ نصفه) أى نصف الباقي (بنصف باقي الثمن  
ويضارب بنصفه) وهو ربع الثمن ويكون المقبوض في مقابلة نصف التالف ونصف الباقي والتقديم  
لا يرجع بل يضارب بساقي الثمن لحديث رواه الدارقطني وأجيب بأنه مرسل ولو لم يفسد شيء من  
المبيع وكان قبض بعض الثمن رجع على الجديد في المبيع بقسط الباقي من الثمن فان كان قبض نصفه  
رجع في النصف ويضارب على القديم (ولو زاد المبيع زيادة متصلة كسمن وتعلم صنعة فاز البائع  
بها) فيرجع فيها مع الاصل (والمنفصلة كالثمرة والولد) الحادئين بعد البيع (للمشتري ويرجع  
البائع في الاصل فان كان الولد صغيرا وبذل) بالمعجزة (البائع قيمته أخذه مع أتمه والالا) أى وان لم  
يذللها (فباعان وتصرف اليه محصة الام) من الثمن (وقبل لا رجوع) في هذه الحالة ويضارب  
(ولو كانت حاملا عند الرجوع دون البيع أو عكسه) بالنصب أى حاملا عند البيع دون الرجوع  
بأن انفصل الولد قبله (فلا يصح تعدي الرجوع الى الولد) وجهه في الاولى بأن الحمل تابع في البيع  
فكذلك في الرجوع ومقابله قال انما يرجع فيما كان عند البيع فيرجع في الام فقط قال الجويني قبل



قال وحكم الثمرة قبل التأخير حكم الجنين وأولى بالاستقلال انتهى فأمم انقيس  
طريق القطع في الأولى وطريق القطع  
في الثانية ولهذا قال الراجح رحمه الله  
هو غير محسن مطرد في المسئلتين (قوله)  
وليس له الخ لأن الغرض الوصول إلى  
المبيع وقد حصله (قوله) وجب  
ارشه أي سواء كان القلع قبل الرجوع أو  
بعده (قوله) يضارب البائع به الضمير  
فيه راجع لكل من قوله وجب تسوية  
الحفر ووجب ارش (قول) المتن لم  
يجبروا لأنه وضع بجو (قول) المتن بل  
له الخ أي بخلاف الزرع فإنه يرجع ويقتبه  
إلى أو أن الحصاد لا له أمدا ينتظر  
وليس له مع ذلك أجرة وقوله ويتمك  
عبارة الشرحين والروضة على أن يتمك  
وهي تقتضي الاشتراط لكن هل معنى  
ذلك الاتيان به في صبغة الرجوع أم  
يكفي التوافق عليه أولا وعلى كل فهل  
يجبر عليه بعد ذلك اذ لم يقبل أو يتقص  
الرجوع أو يتبين بطلانه محل نظر  
(قوله) لما سياتي أي له المجموع دون  
كل على أنفراد لما سياتي في قوله  
والأظهر أنه الخ هذا غاية ما ظهر لي في  
فهمه وأما تعليل ثبوت التملك فقد علم  
بأن أموال المفلس غير مبقاة وكذا علموا  
القلع وغرامة ارش النقص (قول) المتن  
وله أن يقلعه الخ هو تفسير يتمك كما بينه  
الشارح رحمه الله (قوله) والثاني له  
ذلك قال الاستوى لكن لا يجبر على  
المبيع معهم بخلاف الصبغ (قوله)

الوضع والصيد لا في وغيره بعد الوضع قال في الروضة الأول ظاهر كلام الأثرين إلى أخوه وبني التعدي  
في الثانية على أن الحمل يعلم ومقابلته على مقابله ولو كانت حاملا عند المبيع والرجوع رجع فيها حاملا ولو  
حدث الحمل بعد المبيع وانفصل قبل الرجوع فهو للمشتري كما تقدم (واستأثر الثمر بكما به) بكسر الكاف  
وهو أوعية الطلع (وظهوره بالتأخير) أي تشقق الطلع (قريب من استأثر الجنين وانفصاله) فإذا  
كانت الثمرة على الخل المبيع عند المبيع غير مؤثرة وعند الرجوع مؤثرة فهي كالحمل عند المبيع المنفصل  
قبل الرجوع فتعدي الرجوع إليها على الراجح (و) هي (أولى بتعدي الرجوع) إليها من الحمل  
لأنها مشاهدة موثوق بها بخلافه ولذلك قطع بعضهم بالرجوع فيها ولو حدثت الثمرة بعد المبيع وهي  
غير مؤثرة عند الرجوع رجع فيها على الراجح لما تقدم في تقرير ذلك من الحمل وقيل لا يرجع فيها قطعا  
وهذه المسئلة لا تتناولها عبارة المصنف ولو كانت الثمرة هي مؤثرة عند المبيع والرجوع رجع فيها جزه  
ولو حدثت الثمرة بعد المبيع وهي عند الرجوع مؤثرة فهي للمشتري (ولو غرس الأرض) المشتراة  
(أو بني) فيها ثم حجر عليه قبل أداء الثمن وأراد البائع الرجوع فيها (فإن اتفق الغرماء والمفلس على  
تقريبها) من الغراس والبناء (فعلوا وأخذها البائع) برجوعه وليس له أن يلزمهم أخذ قيمة الغراس  
والبناء ليملكه ما مع الأرض وادأقلعوا ووجب تسوية الحفر من مال المفلس وإن حدثت في الأرض  
نقص بالقلع ووجب ارش من ماله قال الشيخ أبو حامد يضارب البائع به وفي المذهب والتهذيب أنه يقدم به  
لأنه لتخليص ماله (وإن امتنعوا) من القلع (لم يجبروا) عليه (بل له أن يرجع) في الأرض (ويتمك  
النساء والغراس بقيته) أي له مجموع الأمرين لما سياتي (وله) يدل تملك ما ذكر (أن يقلعه ويغرم ارش  
نقصه والأظهر أنه ليس له أن يرجع فيها ويبقى الغراس والنساء للمفلس) لتقص قيمتهما بلا أرض  
فيحصل له الضرر والرجوع انما ثبت لدفع الضرر ولا يزال الضرر بالضرر والثاني له ذلك كالمصبغ  
المشتري الثوب ثم حجر عليه قبل أداء الثمن يرجع البائع في الثوب فقط ويصكون المفلس شريكاً معه  
بالصبغ وفرق الأول بأن المصبغ كالمصغة التابعة للثوب وعلى الأول يضارب البائع بالثمن أو يعود  
إلى يدل قيمتهما أو قلعهما مع غرامة ارش النقص (ولو كان المبيع) له (خطة فخطها فاعملها أو  
دونها) ثم حجر عليه (فله) أي للبائع بعد الضمغ (أخذ قدر المبيع من الخلوط) ويكون في الدون  
مساخاً بقصه كنقص العيب (أو) خطها (بأجود فلا رجوع في الخلوط في الأظهر) حذراً  
من ضرر المفلس ويضارب البائع بالثمن والثاني له الرجوع ويساعان ويوزع الثمن على نسبة القيمة  
(ولو طمحنها) أي الخطة المبيعة له (أو قصر الثوب) المبيع له ثم حجر عليه (فإن لم تزد القيمة)  
بالطن أو القصارة (رجع) البائع في ذلك (ولا شيء للمفلس) فيه وإن نقصت فلا شيء للبائع معه  
(وإن زادت فلا تظهر أنه يساع والمفلس من ثمنه نسبة ما زاد) مثاله القيمة خمسة وبلغت بما فعل ستة  
فللمفلس سدس الثمن والثاني لا لشركة للمفلس في ذلك كما في سمن الدابة علفه وفرق الأول بأن المصن  
أو القصارة منسوب إليه بخلاف السمن فهو محض صنع الله تعالى فإن العلف يوجد كثيراً ولا يحصل  
السمن (ولو صبغه) أي الثوب المشتري (بصبغه) ثم حجر عليه (فإن زادت القيمة قدر قيمة

أو يعود أي فلا امتناع أو لا يسقط العود لو أراد (قول) المتن فلا رجوع في الخلوط أي لو كان الخليط قليلاً جداً فإن كان الكثير  
لبائع فالوجه القطع فتمكنه من الرجوع وإن كان للمشتري فالوجه القطع بعدمه بنه عليه الإمام (قوله) وإن نقصت فلا شيء للمشتري  
تخبر بجه على أن تعيب المشتري هل يلحق بالآفة أو بالفعل المضمون (قول) المشتري أي إن أرادوا والا فلا باع أيضاً أن يأخذها ويغرم الزائ

(قول) المبين فالاصح المحرمين على ان عمله ينزله الى الوهب ان يسهل بناء على انه كالاثر وأرجحهما الثاني قاله الاسنوي \* نزع \* لو طلب صاحب الثوب قلع الصبغ فاستطاع قلع الاتجار من الارض ولو طلب الغرماء والمفلس قلعه وغرامة ارش النقص قال ابن كجب لهم ذلك (قوله) من جهته الصمير فيه راجع (٣١٣) لقوله في الثوب (قوله) وقيل لاشئ له انظر هل يجوز على قياس الوجه الثالث السالف

أن يأتي لنا وجه بقسمة الزيادة بينهما أثلاثا فيما اذا كانت قيمة الثوب أربعة والصبغ درهمين قلت لا بل قياسه فوز البائع بالزيادة لأن الغرض ان الثوب والصبغ له نعم ان يرجع في الثوب فقط وضارب ثمن الصبغ اتجه هنا جريان الوجه المذكور على ما هو عليه في المسئلة السابقة (قوله) وان كانت أقل لم يضارب بالباقي لكن يؤخذ مما سبقت في آخر الباب ان له أن يرجع في الثوب ويضارب ثمن الصبغ ويكون المفلس شريكا بالصبغ وكذا يؤخذ ان له الرجوع في الصبغ ويضارب بالباقي على وجه (قوله) بقدر قيمة الصبغ ترك ما لو زادت على قيمة الثوب ولكن أنقص من قيمة الصبغ وحكمه ظاهر مما سلف ولعل هذا القسم هو الذي أشار الى أخذه مما يأتي عن الروضة (قوله) والزيادة لهما الخ قياس ما تقدم ان يقول والزيادة لصاحب الثوب كالسمن أو لهما بنسبة مالهما (قوله) فيكون شريكا أي بشرط ان لا تريد القيمة على قيمتهما معا وان فالزيادة للمفلس

\* (باب الحجر) \*

(قوله) كولاية السكاح والايصاء الاولى شرعية والثانية جعلية ومنها القضاء (قوله) وغيرها أي كالاسلام وسواء كانت الاقوال له أم عليه ووجه سلب الولايات احتياجه الى من يتولى عليه ووجه سلب الاقوال عدم صحة قصده ثم تعبيره بالسلب أحسن من التعبير بالامتناع اذ لا يلزم من الامتناع السلب

بديل المحرم في السكاح (قوله) أي حجر الجنون دفع لما يوهمه طاهر الممن ان القضاء مشلا يعود بارتفاع الجنون

الصبغ) كان تكون قيمة الثوب أربعة دراهم والصبغ درهمين فصارت قيمة الثوب مصبوغا ستة دراهم (رجع) البائع في الثوب (والمفلس شريك بالصبغ) فباع الثوب ويصنع الثمن بينهما اثلاثا وهل نقول كل الثوب للبائع وكل الصبغ للمفلس أو نقول يشتركان فيهما بالاثلاث لتعذر التمييز وجهان (أو) زادت القيمة (أقل) من قيمة الصبغ كان صارت خمسة (فالنقص على الصبغ) لانهما لك في الثوب والثوب قائم بحاله فباع والبائع أربعة اخماس الثمن والمفلس خمسة (أو) زادت القيمة (أكثر) من قيمة الصبغ كان صارت ثمانية (فالاصح ان الزيادة للمفلس) فباع ويكون الثمن بينهما نصفين والثاني انهما للبائع كالسمن فيكون له ثلاثة ارباع الثمن والمفلس ربعه والثلث انها تنقص عليهما فيكون للبائع ثلثا الثمن والمفلس ثلثه وان لم تزد القيمة بالصبغ شيئا رجع البائع في الثوب ولا شئ للمفلس فيه وان نقصت فلا شئ للبائع معه (ولو اشترى منه الصبغ والثوب) وصبغه به ثم حجر عليه (رجع) أي البائع (فيهما) أي في الثوب بصبغه (الا أن لا تريد قيمتهما على قيمة الثوب) قبل الصبغ بأن ساوتها أو نقصت عنها (فيكون فاقد للصبغ) فيضارب بثمنه مع الرجوع في الثوب من جهته بخلاف ما اذا زادت وهو الباقي بعد الاستثناء فهو محل الرجوع فيهما فان كانت الزيادة أكثر من قيمة الصبغ فالمفلس شريك بالزيادة عليها وقيل لاشئ له وان كانت أقل لم يضارب بالباقي أخذاء ما تقدم في القسارة (ولو اشترى من اثنين) الثوب من واحد والصبغ من آخر وصبغه به ثم حجر عليه وأراد البائع ان الرجوع (فان لم تزد قيمته مصبوغا على قيمة الثوب) قبل الصبغ (فصاحب الصبغ فاقد) له فيضارب بثمنه وصاحب الثوب واجد له فيرجع فيه ولا شئ له ان نقصت قيمته أخذاء ما تقدم في القسارة (وان زادت بقدر قيمة الصبغ اشتركا) في الرجوع والثوب وعبرة المحرر فلهما الرجوع ويشتركان فيه (وان زادت على قيمتهما فالاصح ان المفلس شريك لهما) أي للبائعين (بالزيادة) فاذا كانت قيمة الثوب أربعة دراهم والصبغ درهمين وصارت قيمته مصبوغا ثمانية فالمفلس شريك بالربع والثاني لاشئ له والزيادة لهما بنسبة مالهما ولو اشترى صبغا وصبغ به ثوبه ثم حجر عليه فالبائع الرجوع ان زادت قيمة الثوب مصبوغا على ما كانت قبل الصبغ فيكون شريكا فيه قال في الروضة واذا اشارك ونقصت حصته عن ثمن الصبغ فوجهان أحدهما انه ان شاء قنع به ولا شئ له غيره وان شاء ضارب بالجميع والثاني له أخذه والمضارب بالباقي انتهى ويؤخذ منه حكم قسم في المسئلة السابقة وهو ان تكون الزيادة أقل من قيمة الصبغ فيختار بانه بين أخذ الزيادة والمضارب بجميع الثمن على الاصح

\* (باب الحجر) \*

(منه حجر المفلس لحق الغرماء) أي الحجر عليه في ماله (والراهن للرهن) في العين المرهونة (والمرضى للورثة) في غير الثلث (والعبد لسيدته والمرئذ للسلمين) أي لحقهم (ولها أبواب) تقدم بعضها ويأتي باقيها (ومقصود الباب حجر المجنون والصبي والمبذر) بالجملة وسبأ في تفسيره (فبالجنون) تسلب الولايات واعتبار الاقوال (كولاية السكاح والايصاء والايتمام واقوال المعاملات وغيرها) أما الافعال فيعتبر الاتلاف منها دون غيره كالهدي (ويرتفع) أي حجر المجنون (بالافاقة) النائمة

بعض الأصحاب يبلوغه ولم يتعرض للرشد قال الرافعي وهو أحسن لأن الصبا سبب مستقل بالجبر وكذا التبذير  
 الحكمة متغايرة لأن بعض أقوال الصنف معتبر وحاول السبكي اتحادهما من حيث اتقا الصبا طنة لتبذير قال ولا ينافيه اختصاص  
 الصبي بالغلة أنفواه انتهى وبالجمل فعبارة المصنف أن قرئت بفتح الصاد فهو أولى ليسلم من بحث الرافعي (قول) المتن يبلوغه رشيد الآية وإتلاوا  
 التامى (قوله) وفي الأول حديث ابن عمر هذا الحديث فيه دلالة على أن الخندق (٣١٤) في الرابعة لأن أحدا في الثالثة

من الجنون (وجبر الصبي يرتفع يبلوغه رشيد أو البلوغ) يحصل (بإستكمال خمس عشرة سنة) قرية (أو خروج المتى وقت أمكانه استكمال تسع سنين) للاستقراء وفي الأول حديث  
 ابن عمر عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني وعرضت  
 عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني ورأى بلعتر واه ابن حبان وأصله في الصحيحين  
 وفي الثاني قوله تعالى وإدبلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا والحلم الاحتلام وهو بخروج  
 المتى (ونبات العانة يقتضى الحكم ببلوغ ولد الكافر) أى أنه أماره عليه (لا المسلم  
 في الأصح) والثاني قاسه على الكافر وفيه حديث عطية القرظي قال كنت من سبي قرظفة فكأنوا  
 ينظرون من أبت الشعر قتل ومن لم ينب لم يقتل فكشفوا عاتق فوجدوها لم تثبت فجعلوني في السبي  
 رواه ابن حبان وقال الحاكم أنه على شرط الشيخين والترمذي حسن صحيح والمعتبر شعر حشن يحتاج  
 في إزالته إلى حلق ودفع قياس المسلم بأنه ربما استجمل نبات العانة بالمعالجة دفع الحجر وتشوفا للولايات  
 بخلاف الكافر فانه يفضي به إلى القتل أو ضرب الجزية قال في الروضة ويجوز النظر إلى منت عانة من  
 احتجنا إلى معرفة بلوغه بالمضرورة (وتزيد المرأة) على ما ذكر من السن وخروج المتى ونبات  
 العانة الشامل لها (حيضا) بالاجماع (وحبلا) لانه مسبوق بالانزال لكن لا يتيقن الولد إلا  
 بالوضع فإذا وضعت حكما بحصول البلوغ قبل الوضع بسنة أشهر وشئ (والرشد صلاح الدين والمال)  
 كفسر يذكرك في قوله تعالى فان آتستم منهم رشدا (فلا يفعل محرما يطل العدة) من كبيرة أو  
 اصرار على صغيرة (ولا يذير بأن يضيع المال باحتمال غبن فاحش في المعاملة) وهو ما لا يحتمل  
 غالبا كما سيأتى في الوكالة والبسير كبيع ما يساوى عشرة تسعة (أو رميه في بحر أو انفاقه في محرم)  
 وظاهرا أن المراد جنس المال (والأصح أن صرفه في الصدقة ووجوه الخير والمطاعم والملابس التي  
 لا تليق بحاله لبس تبذير) لأن المال يتخذ ليتقنع به ويلتذ والثاني في المطاعم والملابس قال انه تبذير  
 عادة والثاني في وجوه الخير قال ان بلغ الصبي مغرطا في الاتفاق فيها فهو مبذر وإن عرض له ذلك بعد  
 البلوغ مقتصدا فلا (ويختبر رشدا الصبي) في المال (ويختلف بالمراتب فيختبر ولد التاجر بالبيع  
 والشراء) على الخلاف الآتي فيهما (والما كسة فيهما) أى النقص عما طلب البائع والزيادة  
 على ما أعطى المشتري أى طلبها (وولد الزراع بالزراعة والنفقة على القوام بها والمحترف) بالرفع  
 بما يتعلق بحرفته والمرأة بما يتعلق بالغزل والعطن وصون الأطعمة عن الهرة ونحوها) كالنأرة  
 كل ذلك على العادة في مثله (ويشترط تكرار الاختبار مرتين أو أكثر) بحيث يفيد غلبة الظن  
 برشده (ووقته) أى وقت الاختبار (قبل البلوغ وقبل بعده) ليصح تصرفه (فعلى الأول  
 الأصح) بالرفع (انه لا يصح عقده بل يمتحن في الما كسة فإذا أراد العقد عقد الولي) والثاني يصح

بلا نزاع (قول) المتن في الأصح هما  
 مقرران على أن نبات الكافر أماره  
 أما إذا قلنا انه بلوغ فلا امر هنا كذلك  
 (قوله) ويجوز النظر وقيل يمتنع وسبيله  
 أن يحسن من فوق حائل (قول) المتن  
 وتزيد المرأة هو يفيد أنه ما سلف من  
 النبات وغيره عام في الذكور والإناث  
 كما أشار إليه الشارح رحمه الله (قوله)  
 لكن لا يتيقن الولد إلا بهذا قد يشكك  
 عليه قولهم الحمل يعلم والجواب عدم  
 الاكتفاء في هذا الشأن (قوله) فإذا  
 وضعت حكما بحصول الخ من فوائد  
 هذا الأمر بقضاء العبادات من تلك  
 المدة (قول) المتن فلا يفعل محرما الخ  
 هذا تفسير الرشد في الدين (قول) المتن  
 ولا يذير الخ هذا تفسير الرشد في المال  
 (قول) المتن بأن يضيع المال الخ ومن  
 يشع على نفسه جذا مع اليسار لا حجر عليه  
 على الأصح وعلى مقابله عقوده نافذة  
 والحجر عليه في أمر الانفاق (قوله)  
 ووجوه الخير من عطف العام على بعض  
 أفراد (قوله) قال ان بلغ إلى آخره  
 أى فإبوههم كلام المصنف من جريان  
 الخلاف في الطارئ والمقارن ليس مرادا  
 (قوله) معتصدا يرجع للبلوغ من قوله بعد  
 البلوغ (قوله) في المال كذلك يختبر  
 في الدين من حيث معاشره أهل الخير  
 وملازمة الطاعات وانما تعرض للمال

فقط لانه يتوقف على إعطائه شيئا من المال الذي في يد الولي ليختبر بخلاف أمر الدين (قوله) على الخلاف الآتي الخ اعما قال عقده  
 على الخلاف الآتي لأن قضية العبارة صحة بيعه وشراؤه في ذلك خلاف يأتى (قوله) بالرفع لاجل قوله بحرفته (قول) المتن ووقته قبل البلوغ لقوله  
 تعالى وإتلاوا التامى واليتم قبل البلوغ وقوله وقبل بعده الخ قضيته ان محل الخلاف اذا أريد الاختبار بالجماعة ثم اذا قلنا بالوجه الثاني قضيته  
 صحة التصرف قبل تبوء الرشد

(قول) المتن دلم الحجر أي لفهم قوله تعالى فان أنتم منهم رشتدوا والمراد جنس الحجر لا خصوص حجر الصبا الذي كان فانه انقطع بالبلوغ وخطفه حجر السفة (قول) المتن وان بلغ رشداً أهله لوبلغ غير رشيد ثم رشتد (قول) المتن وأعطي ماله أشار الى مذهب مالك رحمه الله حيث قال ان المرأة اذا رشتدت لا يدفع لها المال حتى تزوج ثم تنسج من التبرعات الا باذن زوجها ما لم تصر حورا (قول) المتن فلو بذر بعد ذلك الخ خلافاً لابي حنيفة لنا آية ولا تؤتوا السفهاء أموالكم أي أموالهم بدليل باقي الآية \* فرع \* تقبل شهادة الحسبة في السفة (قوله) من أحد قياسا على الجنون ورد بانه قد يصدر منه تصرفات يعسر بعضها (قوله) والثاني يحجر عليه أي اذا رأى الحاكم ذلك (قول) المتن ولا يصح الخ أي لأن تعميم ذلك يؤدي الى ابطال معنى الحجر (٣١٥) (قول) المتن ولا شراء ولو بغبطة ولو في الذمة ولو لزمه كفارة يمين أو ظهار صام

كالعسر بخلاف كفارة القتل فان وليه يعتق من مال السفية وانما منعتوا صحة الشراء في الذمة ليطالب به بعد الرشد بخلاف نظيره من العبد لأن الحجر هنا لحق السفية وهناك لحق السيد (قول) المتن والاعتاق أي ولو كناية (قول) المتن وهبه أي منه قوله هو قيد في الجميع يعني ليس راجعا للنكاح فقط قال السبكي لانه يلزم عليه أن يكون جرم أو لا يمتنع التصرف المالي ثم حكى فيه الخلاف وان يكون ذكر التصرف المالي مرة بالمنطوق ومرة بالمفهوم أقول قد يقال ليس في ذلك ضرر وقوله انه يلزم ذكر التصرف المالي جوابه ان المرة الاولى خالية عن الاذن والثانية مع الاذن قلت اذا كان قيد عدم الاذن خاصا بالنكاح اقتضى ان مقابله لا فرق فيه بين الاذن وعدمه وكلام السبكي ظاهر (قول) المتن لا التصرف المالي الخ كافي الاذن للصبي والثاني قاس على النكاح وصححه الامام والغزالي وابن الرفعة وللولى اجبار الصبي والسفية على الكسب (قوله) فما لا هووض فيه الخ هو وارد على الطلاق حكاية الخلاف ويجاب بأن مفهوم الاصح ليس عام بل منه ما فيه وجه ومنه ما ليس

عقده للحاجة (فلو بلغ غير رشيد) لا اختلال صلاح الدين أو المال (دام الحجر) عليه ويتصرف في ماله من كان يتصرف فيه قبل بلوغه (وان بلغ رشداً انقل الحجر) عنه (بنفس البلوغ وأعطي ماله وقيل يشترط فلن القاضي) لان الرشد يحتاج الى نظر واجتهاد وينقل على هذا أيضا بقل الاب أو الجد في الوصي والقيم وجهان (فلو بذر بعد ذلك حجر عليه) أي حجر القاضي فقط قيل والاب والجد أيضا وفي المطلب والوصي (وقيل يعود الحجر بلاعادة) من أحد أي يعود بنفس التبذير (ولو فسق لم يحجر عليه في الاصح) لان الاول لم يحجر واعلى الفسقة والثاني يحجر عليه كالموذي وفرق الاول بأن التبذير يتحقق به تضييع المال بخلاف الفسق قصد بفساد المال ولا يجي على الثاني الوجه المذهب الى عود الحجر بنفس التبذير قاله الامام (ومن حجر عليه لسفه) أي سوء تصرف (طرا فولى القاضي وقيل وليه في الصغر) أي الاب والجد والخلاف والتصحيح في الروضة وأصلها على الوجه المذهب الى عود الحجر بنفس التبذير وفيهما على انه لا بد من حجر القاضي الجزم بأنه وليه (ولو طرا جنون فولى وليه في الصغر وقيل القاضي) والفرق بين التحيين ان السفه مجتهد فيه فاحتاج الى نظر القاضي بخلاف الجنون (ولا يصح من المحجور عليه لسفه يبيع ولا شراء ولا اعتاق وهبة ونكاح بغير اذن وليه) هو قيد في الجميع وسيأتي مقابله (فلو اشتري أو اقترض وقبض وتلف الماخوذ في يده أو تلفه فلا ضمان) في الحال (ولا بعد فلن الحجر سواء علم حاله من عامه أو جهل) لتقصيره في البص من حاله (ويصح باذن الولي نكاحه) على ما سيأتي بسطه في كتاب النكاح (لا التصرف المالي في الاصح) والثاني يصح اذا قدر الولي العوض فلا عوض فيه كالاقتاق والهبة لا يصح جزما (ولا يصح اقراره بدين) عن معاملة أسنده الى ما (قبل الحجر أو بعده وكذا باتلاف المال) أو جناية توجب المال (في الاظهر) والثاني استند الى انه لو أنشأ الاتلاف ضمن فادأ أقر به يقبل ثم مارد من اقراره لا يؤاخذ به بعد فلن الحجر (ويصح) اقراره (بالحد والقصاص) فيقطع في السرقة وفي المال قولان كالعبد اذا أقر بها وهما مبنيان على انه لا يقبل اقراره بالاتلاف فان قيل فهنا أولى والراجح في العبد انه لا يثبت المال ولو عفا مستحق القصاص على مال ثبت المال على الصحيح (و) يصح (طلاقه وخلعه) ويجب دفع العوض الى وليه (وطهاره) وإيلاؤه (وفيه النسب) لما ولده زوجته (بلعان) واستلحاقه النسب وينفق على الولد المستحق من بيت المال (وحكمه في العباد كالرشيد) فيفعلها (لكن لا يفرق الزكاة بنفسه) لانه تصرف مالي (وادأ أحرم

فيه وجه أشار اليه الشارح وأحسن منه أن يقال الخلاف في المالية كالعتق والهبة ثابت اذا كان السفية وكلاهما وهذا كاف في صحة دخولها في كلام المتن (قول) المتن ولا يصح اقراره الخ كذلك لا يصح اقراره بدين في يده (قول) المتن وكذا باتلاف المال الخ أي قياسا على دين المعاملة (قوله) على الصحيح انظر ما يقابله هل هو عدم ثبوت المال بالكلية أم لزوم الذمة الظاهر الثاني (قول) المتن بلعان قيد مستدرل لان النفي يجوز وان لم يلا عنه كالسيد بنى وادامته بالخلف ولا لعان في حقه (قول) المتن في العباد هو شامل للمالية ولكن لا بد في المالية من قيد الواجبة (قول) المتن وادأ أحرم مما لزمه فيه من الكفارات ان كان مخيرا فبالصوم وان كان مريضا جازا المال لان سببه فعل

بجح فرض) أصلى أو منذور قبل الحجر (أعطى الولي كفايته ثقة ينفق عليه في طريقه) أو يخرج الولي معه لنفق عليه كما تقدم في كتاب الحج وظاهر أن الحكم كذلك إذا أراد السفر للأحرام وأن العمرة كالحج فيما ذكر (وان أحرم بطوق) من حج أو عمرة (وزادت مؤنة سفره) لاتمام التسلط (على نفقته المعهودة فللولى منعه) من الاتمام (والمذهب أنه كحصر فيتحلل) وثاني الوجهين من الطريق الثاني أنه كالفاقد للزاد والراحلة لا يتحلل الإبقاء البيت (قلت) كما قال الرافي في الشرح (ويتحلل بالصوم ان قلنا عدم الإحصار بدل لأنه ممنوع من المال ولو كان له في طريقه كسب قدر زيادة المؤنة لم يجز منعه والله أعلم) وتقدم ترجيح أن عدم الإحصار بدلا ونسابة بالصوم بعد العجز عن الطعام وعلى القول بأنه لا يدل له يبقى في الدقة قال في المطلب ويظهر أن يبقى في دقة السفه أيضا

بقوله) يبقى في الذمة أى في ذمة المحصر (فصل ولى الصبي أبوه أى بالاجماع) \* (قوله) ان لم يكن جد لوصى الاب في حياة الجد ثم مات الجد قبل موت الاب فالنكح الصحة (قوله) وهل يحتاج الحج قال السبكي لو فسق في زمن خيار البيع فالظاهر عدم انفساخه ويقوم غيره من الاولياء مقامه (قول) المن ولاتلى الام أى قياسا على النكاح ثم حكم المجنون ومن بلغ سفها كالصبي في سائر ما تقدم ومن ثم تعلم أن الولد لا يلى أباه المجنون والسفيه (قوله) والثاني تلى بل أغرب القاضي فحكى عن الاصطخري تقدمها على الجد ثم اذا قلنا لها ولا يهمل تثبت لأبويها وجهان وهل يكتفى فيها في العدة الظاهرة كالأب (قوله) أى الطوب الخ قال في البيان والحج وأولى من أجر (قوله) يدل يشير بهذا الى ان المنع من البن والخص لا فرق فيه بين اجتماعهما واقتراحهما (قوله) وهو يجدي ينبغي أن يكتفى بإمكان الوجود عادة ولا يشترط الوجود الحالي (قول) المن واذا باع لو أجر بأجرة مؤجلة فهل يجب أخذ الرهن يراجع ذلك من الغبة للاذرعى \* فرع \* يجوز أن يدعه مفرضا ولا يأذن في النسبة وحكم مال الوقف حكم مال الطفل (قوله) لأنه أمين في حق ولده هذا مسلم ولكن ينبغي تقييده بأن

بجح فرض) أصلى أو منذور قبل الحجر (أعطى الولي كفايته ثقة ينفق عليه في طريقه) أو يخرج الولي معه لنفق عليه كما تقدم في كتاب الحج وظاهر أن الحكم كذلك إذا أراد السفر للأحرام وأن العمرة كالحج فيما ذكر (وان أحرم بطوق) من حج أو عمرة (وزادت مؤنة سفره) لاتمام التسلط (على نفقته المعهودة فللولى منعه) من الاتمام (والمذهب أنه كحصر فيتحلل) وثاني الوجهين من الطريق الثاني أنه كالفاقد للزاد والراحلة لا يتحلل الإبقاء البيت (قلت) كما قال الرافي في الشرح (ويتحلل بالصوم ان قلنا عدم الإحصار بدل لأنه ممنوع من المال ولو كان له في طريقه كسب قدر زيادة المؤنة لم يجز منعه والله أعلم) وتقدم ترجيح أن عدم الإحصار بدلا ونسابة بالصوم بعد العجز عن الطعام وعلى القول بأنه لا يدل له يبقى في الدقة قال في المطلب ويظهر أن يبقى في دقة السفه أيضا

\*(باب الصلح)\*

يكون مليا وان يشهد خوف الموت (قوله) لانهما الى آخره قضية هذا الفرق قبول قول الام اذا كانت وصية هو قسمان \* (باب الصلح) \* هو لغة قطع النزاع وشرعا عقد يحصل به قطع النزاع فيشمل هذا الباب وعقد الهدنة ونحوه والمعقود له ماسبق والاموال قال السبكي المزاحمة تارة تقع في الاملاك وتارة في المشتريكات وحينئذ فيفصل تارة بالصلح وتارة بظهور حق أحدهم والباب معقود لذلك



(قول) المتن فان جرى على غير المدعاة أى غير العين المدعاة فالمصالح عنه هنا أيضا عين وسبأنى قسمه في قوله ولو صالح من دين الخ قال السبكي وصواب عبارة السكاب على فهم العين المدعاة فيشمل ما صالح من عين على دين انتهى وسيد كره الشارح (قول) المتن فهو بيع ذكر المصنف أربعة أنواع البيع والأجارة والهبة والابراء فلا قولان صلح المعاوضة والاخيران صلح الخطيطة قال الاسنوى وزاد الراجح في الشرح صلح العارية (قوله) وجريان التحالف والتوقف (٣١٧) على شرط القطع في الزرع والابطال بالشروط الفاسدة ونحو ذلك \* فرع \* أتلّف له ثوبا قيمته

عشرة لم يجز أن يصالحه على خمسة عشر لانه ربا (قول) المتن فاجارة لصدق حدّها عليه (قوله) بلفظ الهبة كان صورته أن يقول وهبتك نصفها وصالحتك على الباقي (قول) المتن فالاصح بطلانه لو نوي به البيع صح ثم أخذ الخلاف النظر الى المعنى أو اللفظ (قوله) يمنع ذلك أى ويقول هو بيع أو اجارة مثلا فلا يتوقف على ذلك (قوله) فظاهر انه سلم أى سواء صرح فيه بلفظ السلم أو اقتصر على لفظ الصلح (قول) المتن على عين قال الاسنوى كأنها تحذف عن غيرقائه الصواب بدليل التقسيم الآتى الى عين ودين (قول) المتن صح أى سواء عقد بلفظ الصلح أو بلفظ البيع (قوله) فان كانا ربويين كأنه زاده تبيما للاقسام والافالمقسم عدم الربوية وهو لايشمله (قوله) قبضه الضمير فيه راجع لقوله محلها (قوله) فيه الضمير فيه راجع لقوله في المجلس (قوله) فهو اراء الخ نظرنا الى هذا المعنى الذى قبله بقيد أن الصلح عن الدين يتقسم أيضا الى صلح معاوضة و صلح خطيطة (قوله) ويصح بلفظ الابراء قال الاسنوى كان يقول أبرأتك من كذا وأعط الباقي أو أبرأتك من كذا وصالحتك على الباقي فاذا قال ذلك برئ من غير قبول (قوله) على خمسةائة أى الى الذمة أما المعنة فكذلك عند الراجح وعليه بأنه استيفاء وخالف الامام وعليه بأنه معاوضة فيكون ربا

هو قسمان (أحدهما يجري بين المتداعين وهو نوعان أحدهما صلح على اقرار فان جرى على عين غير المدعاة) كان ادعى عليه دارا أو حصّة منها فأقر له بها وصالحه منها على عبد أو ثوب معين (فهو بيع) للمدعاة (بلفظ الصلح ثبت فيه أحكامه) أى البيع (كالشفعة والرد بالعيب ومنع تصرفه) فى المصالح عليه (قبل قبضه واشترط التقابض ان اتفقا) أى المصالح عنه والمصالح عليه (فى علة الربا) واشترط التساوى فى معيار الشرع ان كانا من جنس واحد من أموال الربا وجريان التحالف عند الاختلاف (أو) جرى الصلح (على منفعة) فى دار مشلا مة معلومة (فاجارة) لمحل المنفعة بالعين المدعاة (ثبتت أحكامها) أى الاجارة فى ذلك (أو) جرى الصلح (على بعض العين المدعاة) كنصفها (فهبة لبعضها) الباقي (لصاحب اليد) عليها (فتثبتت أحكامها) أى الهبة فى ذلك من الايجاب والقبول والاذن فى القبض ومضى زمن امكانه فيصح العقد بلفظ الهبة للبعض المتروك (ولا يصح بلفظ البيع) له لعدم الثمن (والاصح محتمة بلفظ الصلح) كما حلتك من الدار على نصفها والثانى قال الصلح يتضمن المعاوضة ولا عوض هنا للمتروك والا قول قال وجدت خاصية لفظ الصلح وهى سبق الخصومة فيحمل على الهبة للمتروك (ولو قال من غير سبق خصومة صالحنى عن دارك بكذا) وأجابه (فالاصح بطلانه) لان لفظ الصلح لا يطلق الا اذا سبقت خصومة والثانى يمنع ذلك ويصح العقد \* تنبيه \* لو صالح من عين على دين ذهب أو فضة فظاهر انه يبيع أو عبد أو ثوب مثلا موصوف بصفة السلم فظاهر انه سلم وسكت الشيخان عن ذلك لظهوره (ولو صالح من دين) غير دين السلم (على عين صح فان توافقا فى علة الربا) كالصلح عن ذهب بفضة (اشترط قبض العوض فى المجلس) حذر من الربا (والا) أى وان لم يتوافق المصالح منه الدين والمصالح عليه فى علة الربا كالصلح عن فضة بجنطة أو ثوب (فان كان العوض عينا لم يشترط قبضه فى المجلس فى الاصح) كما لو باع ثوبا بدرهم فى الذمة لا يشترط قبض الثوب فى المجلس والثانى يشترط لان أحد العوضين دين فيشترط قبض الآخر فى المجلس كراى مال السلم (أو) كان العوض (دينا) اشترط تعيينه فى المجلس ليخرج عن بيع الدين بالدين (وفى قبضه) فى المجلس (الوجهان) أحدهما لا يشترط فان كانا ربويين اشترط ولو صالح من دين على منفعة صح أخذ ائمة ما تقدم وتقبض بقبض محلها ويشترط قبضه فى المجلس ان اشترط القبض فيه فى العين تخريجا عليه (وان صالح من دين على بعضه) كنصفه (فهو اراء عن باقيه ويصح بلفظ الابراء والخط ونحوهما) كالا سقاط نحو أبرأتك من خمسةائة من الالف الذى لى عليك أو حططتها عنك أو أسقطتها عنك وصالحتك على الباقي ولا يشترط فى ذلك القبول على الصحيح (و) يصح (بلفظ الصلح فى الاصح) نحو صالحتك عن الالف الذى لى عليك على خمسةائة والخلاف كالاخلاف فى الصلح من العين على بعضها بلفظ الصلح فيؤخذ توجيهه بما تقدم ويشترط فى ذلك القبول فى الاصح ولا يصح هذا الصلح بلفظ البيع كتغيره فى الصلح عن العين (ولو صالح من حال على مؤجل مثله) كآلف (أو عكس) أى من مؤجل على حال مثله (لغا) الصلح

٨٠ ل ج (قول) المتن فى الاصح مدركه النظر الى اللفظ والمعنى \* فرع \* لو عقده هنا بلفظ الهبة فظاهر الصحة وعدم التوقف على القبول لان هبة الدين ابراء

تجمل **الانكار** قبل **الاجل** حتى تستقضى المستقلة أعني ليس التجمل صادرا عن مقتضى الصلح كي يعترض عما لو دفع على طرف الزوم فانه لا يصح التجمل كما قاله  
**الاجل** الرقة (قول) المتن الصلح على الانكار خالفه الاثمة الثلاثة وتمسك أئمتنا بما يلزم عليه من كون المدعى يبيع مالا يملكه ويشتري  
المدعى عليه مائلا والقياس على مال الصالح عن خلع أو وصية أو وكالة مع الانكار ولانه ليس بمعاوضة لعدم الملك ولا يجوز ذلك في الاذى  
لانه أكل مال بالباطل ولا للاعفاء من العين لما ذكرنا في الدعوى والعين لا يقابلان بالمال ولانه محرم للخلل ان كان المدعى صادقا ليجرم المدعى به  
عليه بعد ذلك أو محمل للعراق ان كان كاذبا يأخذه مالا يستحقه (قوله) حكمهما واحداً وهو البطلان (٣١٨) ويكون صورة مسألة الكتاب

انه أنه كثر ثم دفع له الدار على وجه  
الصلح فهو باطل لسبق الانكار  
وفساد الصيغة لكن على هذا التصوير  
ينبغي أي يجري فيه خلاف المسئلة  
الآتية وقوله فيها على استحقاق البعض  
يفيد البعض الذي أخذه هذا والبعض  
الذي أخذه هذا فانهما بعد الصلح قد  
اتفقا على أن كلا يستحق ما أخذه غيره  
اذ جهة الاستحقاق مختلفة هذا يزعم  
أسالة الاستحقاق والآخر يزعم طريق  
الهبة (قوله) للتوافق الخ عبارة  
السبكي قال القفال يصح ويجعل المدعى  
واهباً للنصف ان كان صادقا وهو باطل  
ان كان كاذبا ولا يبالى بالاختلاف في  
ذلك انتهى والجواب عن ذلك ان القول  
قول الدافع وهو أعني الدافع يقول انما  
بذلت النصف لدفع الاذى حتى لا يرغمني  
الى التقاضي ولا يقيم على شهادة زور  
والبدل هكذا باطل (قوله) لم يصح  
جزما أي لان ايراد الهبة على ما في الذمة  
باطل ولك أن تقول المدعى مبرئ لا واهب  
(قول) المتن لم يصح في الاصح عليه الرافعي  
بأن فيه معنى المعاوضة وهي لا تصح مع  
الانكار واعتراض عليه بنظيره عند  
الاقراء فاجعله استيفاء خلافا للامام  
(قوله) ملكني مثله يعني بخلاف أجرني

فلا يلزم الاجل في الاول ولا اسقاطه في الثاني لانهما وعدم من الدائن والمدين (فان عجل) المدين  
(المؤجل مع الاداء) وسقط الاجل (ولو صالح من عشرة حالة على خمسة مؤجلة ترى من خمسة وبقية  
خمس حالة) لان الحاق الاجل وعد لا يلزم بخلاف اسقاط بعض الدين (ولو عكس) أي صالح من  
عشرة مؤجلة على خمسة حالة (لغا) الصلح لانه ترك الخمسة في مقابلة حلول الباقي وهو لا يحل فلا  
يصح الترتيب (النوع الثاني الصلح على الانكار فيطل ان جرى على نفس المدعى) وفي الروضة  
كأصلها على غير المدعى كان يدعى عليه دار افنكر ثم تصالحا على ثوب أو دين انتهى وكان نسخة  
المصنف من المحررين بالنون فغير عنها بالنفس ولم يلاحظ موافقة ما في الشرح فهمام مسئلتان حكمهما  
واحد (وكذا ان جرى) الصلح (على بعضه) أي المدعى كنصف الدار يبطل (في الاصح)  
والثاني يصح للتوافق على استحقاق البعض وان كان المدعى ديناً وتصالحا على بعضه فان تصالحا عن  
الف على خمس مائة في الذمة لم يصح جزما أو خمس مائة معينة لم يصح في الاصح (وقوله صالحى عن الدار  
التي تدعيها ليس اقرارا في الاصح) والثاني اقرار لتضمنه الاعتراف بالملك كالأول ملكى ودفع باحتمال  
أن يريد به قطع الخصومة لا غير وعلى الاول يكون الصلح بعد هذا الاتماس صلح انكار (القسم الثاني)  
من الصلح (يجرى بين المدعى وأجنبي) في العين (فان قال وكفى المدعى عليه في الصلح) عن  
المدعى (وهو مقرر) به (صح) الصلح عن الموكل بما وكل به كنصف المدعى أو هذا العبد من  
ماله أو عشرة في ذمته وصار المدعى ملكا للمدعى عليه (ولو صالح) الاجنبى (لنفسه) بعين ماله  
أو دين في ذمته (والحالة هذه) أي ان المدعى عليه مقر بالمدعى (صح) الصلح للاجنبي (وكأله  
اشتراه) بلفظ الشراء (وان كان) المدعى عليه (منكرا وقال الاجنبى هو مبطل في انكاره)  
وصالح لنفسه بعده أو عشرة في ذمته مثلا يأخذ المدعى من المدعى عليه (فهو شراء مغصوب فيغرق  
بين قدرته على انتزاعه) فيصح (وعدهما) فلا يصح (وان لم يقل هو مبطل) مع قوله هو منكرا  
وفي الروضة كأصلها وأنا لأعلم صدق وصالح لنفسه أو للمدعى عليه (لغا الصلح) لعدم الاعتراف  
للمدعى بالملك ولو كان المدعى ديناً وقال الاجنبى للمدعى وكفى المدعى عليه بمصالحته على نصف المدعى  
أو على هذا الثوب من ماله فصالحه بذلك صح للموكل ولو صالح الاجنبى لنفسه في هذه الحالة أو حالة  
الانكار بعين أو دين في ذمته فهو ابتاع دين في ذمته غيره فلا يصح على الاظهر السابق في بابه

قال السبكي ولو زعم بعد ذلك انه وقف عليه سمعت دعواه وينته ان اعتذر وان قلنا بالمنع في نظيره من المراجعة والمعتمد في المراجعة بما  
القبول (قول) المتن صح أي لان من يدعى وكالة غيره يقبل (قوله) في سائر المعاملات ثم ان كان صادقا والافه وكتصرف فضولى (قوله) ولو كان  
المدعى ديناً هو قسم قول الشارع في العين (قوله) أو حالة الانكار الخ أي مع قوله مبطل في انكاره (قوله) على الاظهر اعترض بأن شرط القول  
بسمته اعتراف المدين وهو هنا منكر فينبغي أن يصح جزما وقد يجاب بأنه وان أنكر المدعى جاز أن لا يقر لاجنبى وحينئذ تعتبر قدرته على الانتزاع  
\* (فصل الطريق النافذ الخ) \* والطريق يذكّر ويؤنس ووجه عدم جواز التصرف عدم الاختصاص وقوله ولا يشرع الخ داخل فيما قبله  
ذكره لينى عليه ما بعده وقال أبو حنيفة لا عبرة بالضرر وعدمه بل ان نازعه شخص ممنوع والا فلا وقال أحمد لا يجوز الا باذن الامام

(قول) المتن بما يضر يقال ضر يضر ضراً وأضر يضر أضراراً (قوله) أما الذي فيمنع أفنى الغزالي بأنه يحرم عليه اشراعه للبحر أخذنا من التعليل هنا (قوله) وانما يتبع القرار كالحمل مع الائم (قوله) وما لا يضر أي من جناح أو غيره أي وأما الذي يضر فلا يجوز بعوض ولا غيره (قوله) كلور نظيراً ومثال (قوله) ويحرم أن يبنى يري أن يبنى عطف على الصلح لا على معموله لانه حينئذ لا يفيد حرمة البناء ويجوز الانتفاع بمن الطين ونحوه مما جرت به العادة ولو جمع الطين الذي يتحصل في الشارع وضربه لنا جازيعة (قوله) أي مسطبة قال الجوهري الدكة والدكان ما يبعد عليه (٣١٩) (قول) المتن لغير أهله على ذلك بأنه ملكهم ولا يشكل بجواز دخول الغير بغير إذن لانه من الاباحات

المستفادة من قرائن الاحوال كلور في أرض الغير اذا لم يتخذ طريقاً وتوقف فيه الاسوى اذا كان هناك مجبور عليه لان الاباحة تمتنع منه ومن وليه \* فرع \* الظاهر ان لهم منع الغير من الدخول ولو أضاف صاحب المنزل جماعة فالوجه عدم المنع كاله أن تخرج الجماعة فان البغوى في قتواه صرح بجواز ايجارها لجماعة وصرح بجوازها حماما فاقضى ان الداخل له لا يمنع وكذا الداخل لمعاملة ونحوها ويكون وجه مفارقة هذا الحكم لحكم الاملاك المشتركة ما يلزم على المنع من تعطيل انتفاعه بخالص ملكه على الوجه الذي يريد يهدى الى هذا جواز جعلها مسجد او ايجار لجماعة فكذلك نقل حق المرور بالايجار يملكه بنقله بالعارية فليأمل (قوله) يحرم الصلح هذا قد ذكره المصنف ولوعكس ما ذكره هنا وتركه هناك كان أولى لان حكمه هنا يفيد حكمه هناك من غير عكس (قوله) وهي تؤث اعتذار عن جعل الضمير هنا مؤثا وفي غيره من الضمائر مذكرا

(بما يضر المارة) في مرورهم فيه لانه حق لهم (ولا يشرع) أي يخرج (فيه جناح) أي روشن (ولا سابط) أي سقفة على حائطين هوينهما (يضرهم) أي كل من الجناح والسابط (بل يشترط ارتفاعه) أي كل منهما ليحوز فعله للمسلم (بحيث يمر تحتها) المارة (متصبا) قال الماوردي وعمل رأسه الجمولة العالية وهو ظاهر ويشترط أن لا يظلم الموضع عند أكثر الاصحاب (وان كان يمر الفرسان والقوافل فليرفع به حيث يمر تحتها المحمل) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية (على البعير مع أخشاب المظلة) بكسر الميم فوق المحمل لانه قد يتفق ذلك أما الذي فيمنع من اخراج الجناح في شارع المسلمين لانه كاعلا بئانه على بناء المسلم أو أبلغ ذكره في الروضة (ويحرم الصلح على اشراع الجناح) بشئ وان صالح عليه الامام ولم يضر المارة لان الهواء لا يفرد بالعقد وانما يتبع القرار وما لا يضر في الطريق يستحق الانسان فعله من غير عوض كلور (و) يحرم (أن يبنى في الطريق دكة) بفتح الدال أي مسطبة (أو يغرس شجرة وقيل ان لم يضر) المارة (جاز) كالجناح وفرق الاول بأن شغل المكان بما ذكر مانع من الطروق وقد ترد دم المارة فيصطكون به (وغير النافذ يحرم الاشراع) للجناح (اليه لغير أهله) بلا خلاف (وكذا) يحرم الاشراع (لبعض أهله في الاصح الا برضا الباقي) تضر رواه أم لا لاختصاصهم بذلك والثاني يجوز بغير رضاهم ان لم يتضرروا به لان كلامهم له الارتفاق بقراره فكذلك هوائه كالشارع وعلى الوجهين يحرم الصلح على اشراعه بحال لما تقدم (وأهله من نغذب ابواب داره اليه لانه لاصقة جداره) من غير نفوذ باب اليه (وهل الاستحقاق في كلها) أي الطريق المذكورة وهي تؤث وتذكر (لكلهم أم يختص شركة كل واحد بما بين رأس الدرب وباب داره) لانه محل تردده (وجهان أحدهما الثاني) والاول قال ربما احتاجوا الى التردد والارتفاق في بقية الدرب لطرح الاثقال عند الادخال والاخراج (وليس لغيرهم فتح باب اليه للاستطراق) الا برضاهم لتضررهم بمرور الفاتح أو مرورهم عليه ولهم بعد الفتح رضاهم الرجوع متى شاؤا (وله فتحه اذا سمعه) بالتخفيف (في الاصح) لانه رفع جميع الجدار فبعضه أولى والثاني قال الباب يشعر بثبوت حق الاستطراق فيستدل به عليه قال في الروضة وهو اقنع (ومن له فيه باب ففتح) أي أراد فتح (آخر بعد من رأس الدرب) من الاول (فلشركائه منعه) من بابه بعد الاول جزموا من بابه قبله على أحد الوجهين السابقين في كيفية الشركة في الجناح وسواء سدا الاول أم لا أخذنا من الاطلاق مع التفصيل في قوله (فان كان أقرب الى رأسه ولم يستد

(قول) المتن لكلهم أي لكل مهم (قول) المتن الدرب هو عرى وقيل معرب ومعناه الاصلى الطريق الضيق في الجبل (قول) المتن وجهان الخ قال الاذرى يجب أن يكون محله ما في سكة أحييت كذلك وتركوا لها طريقاً ما لو كانت ساحة كبيرة وافسعوها وبني كل من سهمه داراً وتركوا لها عمراً أو بني مالك الساحة فيها دوراً وتركوا لها طريقاً ما انتقلت السكة ودورها عن ملكه فالوجه تعين كونها للجميع قطعاً ويجب في التي جهل حالها أن تكون كالاولى (قوله) ومن بابه قبله من جملتهم من بابه مقابل للباب القديم كافي الروضة عن الامام \* فرع \* لو كان له في السكة قطعة أرض جاز ان يسها دوراً ويفتح لكل دار باباً

(قوله) **كذلك ينبغي أن يخلل أن من بابه بعد الحادث** جزموا من بابه قبله على أحد الوجهين (قوله) **لأن زيادة الباب** المستشكل هذا التعليل بأن في السكة المذكورة أن يجعل داره حماماً أو خاتمة ما يترتب على ذلك من كثرة الزحام صريح بذلك الإمام والبعوى في الفتاوى ولو وقف داره مسجداً صرح السبكي فقلعاً عن الاصحاب بأن حق المرور ثبت للسليين كما كان له قال بخلاف نصب الجناح وفتح الباب فانه يتوقف على الرضا عند عدم الضرر وينبغي عند الضرر وإن رضوا (قوله) **بفتح الفوقانية** لأن الله أرمؤنة (قوله) **ويريد فيما استحقه** المعطوف على قوله يثبت له (قوله) **أما إذا قصد اتساع ملكه** إلى آخره هو محترز قوله لغرض الاستطراق (قوله) **وأن أطلقوا** الخ هذا بخلاف ما لو صالح على إجراء الماء من فوق سطحه مثلاً لا يكون ذلك تمليكاً لأن الدرب لا يراد إلا (٣٢٠) للاستطراق فكان اتبانه به تمليكاً

بخلاف سطح الدار يراد لغير إجراء الماء (قول) **المتن الكؤات** هو جمع قلة عند سيويه فلو عير بجمع التكسير كان أولى كالكؤاء بالكسر مع المد وعدمه كما أنه لو عير في مسألة الجذوع الآتية بجمع القلة كان أولى (قوله) **والقديم عكس ذلك** حتى لو احتاج إلى ثقب الجدار ليضع رؤس الخشب كان له ذلك على هذا القول ثم هذا القول جديد أيضاً وقوله عكس ذلك يريد أن الخلاف جارٍ في الإخبار أيضاً خلاف ما توهمه عبارة الكتاب \* فرع \* وضع طرف الرف ليس كالجذوع \* فرع \* لو كان ذمياً هل يجري القديم فيه ولو كان الجدار وقفاً أو مسجداً فانتظر ما حكمه (قوله) **في جداره** فتمته ثم يقول أبو هريرة مالى أراكم عظام عرضي والله لا رمين بها بين أكافكم (قوله) **وعرض الخ** فيه نظراً فانه خاص والخاص مقدم على العام وإن تأخر عنه العام ثم رأيت العراقي نقل عن البيهقي نحوه هذا وقد رأيت في شرح الروض في باب الحوالة لما ساق حديث وإذا اتبع أحدكم على ملى فليتبّع قال صرف الأمر عن الوجوب القياس انتهى فان صح أن القياس يصرف الأمر عن الوجوب جاز

الباب القديم فكذلك) أى لشركائه منعه كما تقدم لأن زيادة الباب تورت زيادة زحمة الناس ووقوف الدواب فيضربون به (وان سده فلامنع) لأنه نقص حقه (ومن له داران تفتحان) بفتح الفوقانية أوله (إلى دربين مسدودين أو) درب (مسدود وشارع ففتح باباً) أى أراد فتحه (بينهما لم يمنع في الأصح) لأنه تصرف مصادف للملك والثاني يقول يفتح فتمته يثبت له من كل درب من الثلاثة ثمراً إلى الدار التي ليست به ويريد فيما استحقه من الارتفاع ومحل الخلاف إذا فتح لغرض الاستطراق قال الرافعي مع سداب إحدى الدارين زاد في الروضة وعدم سده صرح به الاصحاب قالوا ولو أراد رفع الحائط بينهما وجعلهما داراً واحدة ويترك بابيهما على حالهما جاز قطعاً انتهى وهو مراد الرافعي بقوله أما إذا قصد اتساع ملكه فلا يمنع أى قطعاً (وحيث منع فتح الباب فصالحه أهل الدرب بمال صح) قال في التمهة ثم إن قدر وامتدة فهو أجرة وإن أطلقوا أو شرطوا التأسيده فهو سيع جزء شائع من الدرب له ونزله منزلة أحدهم وسكت الشيخان على ذلك (ويجوز) للمالك (فتح الكؤات) في جداره للاستئناء بل يجوز له إزالة بعض الجدار وجعل شبكاً مكانه والسكوة بفتح الكاف طاقة (والجدار بين المالكين) للنساء (فدختص) أى ينفرد (به أحدهما) ويكون سائر الآخر (وقد يشتركان فيه فاختص) به أحدهما (ليس للآخر وضع الجذوع) بالجمعة أى الخشب (عليه في الجديد ولا يجبر المالك) له أن امتنع من وضعها والقديم عكس ذلك الحديث الشيخان لا يمنع جار جاره أن يضع خشبة في جداره أى الأول وخشبة روى بالافراد متوناً ولا كتباً بالجمع مضافاً وعرض بحديث خطبة حجة الوداع لا يحل لامرئ من مال أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس رواد الحالكم باسناد على شرط الشيخين في معظمه وكل منهما منفرد في بعضه (فلورضى) المالك على الجديد بالوضع (بلاعوض فهو أجرة له الرجوع قبل البناء عليه) أى على الموضوع (وكذا بعده في الأصح) كسائر العوارى (وفائدة الرجوع تخييره بين أن يبقيه) أى الموضوع المبني عليه (بأجرة أو يقطع) ذلك (ويغرم ارش نقصه) كالأجر أراض البناء (وقيل فأنذته طلب الأجرة فقط) لأن القلع يضر المستعير فإن الجذوع إذا رفعت أطرافها لم تستشكل على الجدار الباقي ومقابل الأصح لا رجوع له أصلاً لأن مثل هذه الأجرة يراد بها التأيد كالأجرة لدفن ميت (ولورضى بوضع الجذوع والبناء عليها بعوض فان أجزأ من الجدار للبناء فهو أجرة) نص من غير تقدير مدة وتأييد للحاجه (وان قال بعتة للنساء عليه أو بعت حق البناء عليه فالأصح أن هذا العقد فيه شوب يسع) شوب (أجرة) لأنه عقد

ان تقول به هنا صرف النهى عن التحريم القياس فليأمل (قوله) **الاما اعطاه عن طيب نفس** أى فحمل الأول على الاستحباب لقوة على الروايات المعارضة وكثرها قاله الرافعي وفيه نظر (قول) **المتن فلورضى الخ** قال الاستوى هو وما بعده تفريع على الجديد انتهى ويريد بما بعده ما يشمل قوله الآتى وان قال بعتة الخ (قوله) **كالو أعار أرضاً** أى لكن هناك خاصة أخرى وهى التملك بالقيمة قال الرافعي لانه لا يملك الأرض لها قوة الاستبعا بخلاف الجدار (قوله) **لم يستملك أى** فقد تعدى أثر الرجوع لغير العين المعارة فيمنع (قول) **المتن ولورضى بوضع الجذوع الخ** هو من تفريع الجديد وعلى القديم لا يجوز أخذ العوض ولا يشك بجماله وأسست المرأة ولم تجد من يعلمها الفاتحة الا واحداً فأصدها تعليمها فانه يصح لنا نقول الوجوب لآلى المرأة أولاً بخلاف هذا فان الوجوب على الجار لصاحب الجذوع (قوله) **يصح من غير تقدير مدة الخ** أى فكان ذلك في معنى السكاح (قول) **المتن فيه شوب يسع الخ** أى يجوز ذلك لحاجة التأيد في الحقوق المذكورة

(قول) المتبجح لو اشترى ما بابه من حق البناء جاز ذلك وباقي خصال العارية في المسئلة السابقة قاله الاسنوي ومما دخل في الحال المنفية ان يريد البائع تقض جدار نفسه فلا يمكن (قول) المتن ولو انهدم الجدار الخ منه تعلم ان العقد لا يفسخ بالهدم المذكور لكن بحث الاسنوي اذا كان ايجارا مؤقتا بلفظه تجزئ على الخلاف في الفسخ بانهدام الدار قال السبكي في الحالة الاولى وانما يفسخ بالهدم وان قلنا اجارة لان المقصود هنا ثبوت حق البناء وهو باق (٣٢١) بخلاف الدار المنهدمة مثلا فان اسم العين المؤجرة قد زال (قول) المتن فلم يشترى

اعادة البناء وكذا ينبغي لو فرض الانهدام قبل البناء (قوله) والوجه الثاني والثالث صيغة تفرع ما سلف على الاول خاصة وصرح السبكي بخلافه اي هذا العقد قال الرافعي وهو مشكل (قوله) يملكه مواضع رؤس الجذوع بخلافه على الاول (قول) المتن ولو اذن الخ قال الاسنوي عبر بالاذن لان الصور السابقة من الاعارة والاجارة والبيع والاحكام المتقدمة تجرى هنا فأتى بعبارة تشمل ذلك \* فرع \* باع شخص علو داره فان شرط عدم البناء مع أو البناء مع أو أطلق مع وبحث السبكي عدم جواز البناء هنا لان الهواء حق لصاحب السفلى والمسألة فيها وجهان (قول) المتن يتبد يقال ويتبد وتدا كوسم يسم وسما (قول) المتن بلا اذن أي بخلافه بالاذن لكن لا يجوز اخذ عوض على فتح السكوة لانه يكون في نظير الضوء والهواء (قوله) لا يستقل أحد الشريكين بالاتفاق وفارق وضع الجذوع على القديم بأن وضع أطرافها في ملك صاحبها قد لا يتم الا بوضع الطرف الآخر على جدار جاره (قوله) أحد الشريكين ظاهره ان في الاجنبي له المنع (قوله) والتقديم له ذلك الخ صححه في الشامل والذخائر وأفتى به الشاشي وابن الصلاح (قوله) والتقديم يريد القديم يلزم العجارة (قول) المتن فلا خرمته قوة العبارة تعطى ان له الاقدام من غير استئذان قال في المطلب

على منفعة تتأبد فتشوب البيع من حيث التأيد (فاذا بنى فليس لملك الجدار تقضه بحال) أي لا يجانوا لامع اعطاء ارش نقصه لانه مستحق الدوام بعقد لازم (ولو انهدم الجدار) بعد بناء المشتري (فاعاده مالكة فالمشتري اعادة البناء) تلك الآلات وبمثلهما والوجه الثاني ان هذا العقد يبيع يملك به مواضع رؤس الجذوع والثالث انه اجارة مؤبدة للعاجلة (وسواء كان الاذن) في البناء (بعوض أو بغيره) يشترط بيان قدر الموضع المبني عليه طولا وعرضا وسما الجدران (بفتح السين أي ارتفاعها) (وكيفيتها) ككونها منضدة أو خالية الاجواف (وكيفية السقف المحمول عليها) ككونه خشبا أو ازا جأى عقدا لان الغرض يختلف بذلك (ولو اذن في البناء على أرضه كفي بيان قدر محل البناء) ولم يجب ذكر رسمه وكيفية لان الارض تحمل كل شئ (وأما الجدار المشترك) بين اثنين مثلا (فليس لاحدهما وضع جذوعه عليه بغير اذن) من الآخر (في الجديد) والتقديم له ذلك كالقديم في الجار لما تقدم وأولى (وليس له أن يتدفيه وتدا) بكسر التاء فهما (أو يفتح) فيه (كوة بلا دن) كسائر الاملاك المشتركة لا يستقل أحد الشريكين بالاتفاق (وله أن يستند اليه ويسند) اليه (متاعا لا يضر) وهذا القيد رائد على المحرر (وله) كغيره (ذلك في جدار الاجنبي) أيضا لعدم المضايقة فيه فان منع أحد الشريكين الآخر منه ففي امتناع وجهان أحدهما في الروضة لا يمتنع (وليس له اجبار شريكه على العجارة في الجديد) لتضرره بتكليفها والتقديم له ذلك صيانة للملك عن التعطيل (فان أراد) الطالب (اعادة مهندم بآلة لنفسه) لم يمنع ويكون المعاد ملكه فيضع عليه ما شاء وينقضه اذا شاء) ولا يضر الاشتراك في الاس فان له حقا في الحمل عليه قاله القاصي أبو الطيب وابن الصباغ وسكت عن ذلك الشيخان لظهوره (ولو قال الآخر لا تتقضه وأغرم لك حصتي) أي نصف القيمة (لم يلزمه اجابته) كابتداء العجارة وعلى القديم تلزمه اجابته (وان أراد اعادته بنقضه المشترك فلا خرمته) وعلى القديم ليس له منعه (ولو تعاونا على اعادته بنقضه عام مشترك كما كان) فلو شرط ازيادة لاحدهما لم يصح لانه شرط عوض من غير معوض (ولو انفرد أحدهما) باعادته بنقضه (وشرط له الآخر) الاذن في ذلك (زيادة جاز) وكانت في مقابلة عمله في نصيب الآخر) فاذا شرط له السدس يكون له الثلثان قال الامام هذا مصور فيما اذا شرط له سدس النقص في الحال فان شرط السدس بعد البناء لم يصح فان الاعيان لا تؤجل ويحوز ان يصلح على اجراء الماء والقاء الثلج في ملكه) أي ملك المصالح معه (على مال) كان يصلح له على ان يجري ماء المطر من هذا السطح على سطحه المجاور له لينزل الطريق وان يجري ماء النهر في أرضه ليصل الى أرض المصالح وان يلقى الثلج من هذا السطح الى أرضه وهذا الصلح في معنى

٨١ ل ل وهو مفهوم كلامهم بلا شك (قول) المستر وشرط له الآخر الخ أي سواء كان ذلك بلفظ اجارة أو بجعالة (قوله) الى أرضه الضمير فيه راجع لقوله المصالح معه



(قوله) يصح بلفظها عبارة السبكي ثم ان قدر المدة فأجارة والافعلى الاوجه الثلاثة المتقدمة في بيع حق البناء وعبارة الاستثناء ان هذه عبارة الاجارة فلا بد من تقدير المدة قاله الرافعي وان عقد بصيغة البيع نظر ان وجه البيع الى الحق كما ذكره المصنف فيأتي فيه ما سبق في بيع حق البناء قاله الرافعي قال الاستثنوي لك ان تقول اذا كان هذا النوع ملحقا بحق البناء فينبغي عدم اشتراط المدة اذا عقد بلفظ الاجارة كما سبق في حق البناء قال وان قال بعثك مسيل الماء أو مجرى الماء فلا بد من بيان الطول والعرض وفي الحق وجهان (٣٢٣) بناء على ان المشتري هل يملك موضع

الاجارة يصح بلفظها ولا بأس بالجهل بقدر ماء المطر لانه لا يمكن معرفته ولا يجوز الصلح على اجراء ماء الغسالة على السطح على مال لان الحاجة لا تدعو اليه بخلاف ما تقدم (ولو تشارك جدارا بين ملكيهما فان اتصل ببناء أحدهما بحيث يعلم انهما بنيا معا) كان دخل نصف لسان كل منهما في الآخر (فله اليد) فيحلف ويحكم له بالجدار الا ان تقوم بينة بخلافه (والا) أي وان لم يتصل بيناه كما ذكر بان اتصل بيناهما أو انفصل عنهما (فلهما) أي اليد وعبارة المحرر والروضة كأصلها فهو في أيديهما (فان أقام أحدهما بينة) انه له (فرضه) به (والاحلفا) أي حلف كل منهما للآخر على النصف الذي يسلم له أو على الجميع لانه ادعاه وجهان أحدهما الاول (فان حلفا أو نسكلا) هن اليمين (جعل) الجدار (بينهما) نظاهرا ليد (وان حلف أحدهما قضى له) وفي الروضة كأصلها والمحرر وان حلف أحدهما ونكل الآخر قضى للصالح بالجميع ويتضح ذلك بما زيد عليه في كتاب الدعوى والبيئات انه ان حلف الذي بدأ القاضي بتخليقه ونكل الآخر بعده حلف الاول اليمين المدونة أي ليقضى له بالجميع وان نكل الاول ورغب الثاني في اليمين فقد اجتمع عليه بين النفي للنصف الذي ادعاه صاحبه وبين الاثبات للنصف الذي ادعاه هو فهل يكفيه الآن يمين واحدة يجمع فيها النفي والاثبات أم لا بد من بين للنفي وأخرى للاثبات وجهان أحدهما الاول فيحلف ان الجميع له لاحق لصاحبه فيه أو يقول لاحق له في النصف الذي يدعيه والنصف الآخر لى انتهى (ولو كان لاحدهما عليه جذوع لم يرج) بذلك لانه لا يدل على الملك فاذا حلفا بقيت الجذوع بحال الاحتمال انها وضعت بحق (والسقف بين هلاوه) أي شخص (وسفل غيره كجدار بين ملكين فينظر أي يمكن احداثه بعد العلو) بأن يكون السقف عاليا فيثقب وسط الجدار وتوضع رؤس الجذوع في الثقب ويسقف (فيكون في يدهما) لاشتراكهما في الانتفاع به (أولا) ~~يتم~~ احداثه بعد العلو كالأزج الذي لا يمكن عقده على وسط الجدار بعد امتداده في العلو (فلهما حسب السفل) يكون لاتصاله بيناه والعلو بضم العين وكسرهما وسكون اللام ومثله السفل

### \* (باب الحوالة) \*

هي أن تحيل من له عليك دين على من لك عليه مثله فتقول أحلتك بعشرك على فلان بعشرك عليه فيقول أحلتك والاصل فيها حديث الشيخين مطلق الغنى ظلم وإذا أتبع أحدكم ملى فليتبع وروى الامام أحمد واليهوق وإذا أحيل أحدكم على ملى فليحتل وأتبع بسكون التاء أحيل فليتبع بسكونها فليحتل (بشروطها) لتصح (رضى المحيل والمحتمل) لانهما عاقداهما فهي بيع دين بدين في الاصح جوزها الشارع للصاحبة (لا المحال عليه في الاصح) لانه محل الحق لصاحبه أن يستوفيه

السفل ثم في تعبيره بالجذوع افادة ان الواحد ونحوه لا يؤثر بالاولى وكذا قال أبو حنيفة يرجح بالجميع منها دون الواحد \* (باب الحوالة) \* بغير (قوله) فيقول أحلتك أي جعلتك محتملا أي منتقلا (قوله) جوزها الشارع يريد انها مستثناة من النهي عن بيع الدين بالدين كالقرص لمكان الحاجة ولهذا لا يشترط التقابض وانما امتنع الزيادة والنقصان لانه ليس مما كسبه ومعنى كونها بيع دين بدين ان المحيل باع مائتي درهم في المحال عليه وقيل ببيع عين بعين فرار من بيع الدين بالدين أي فترل استحقاق الدين منزلة استحقاق منفعة تبعات بعين لشخص (قوله) لصاحبه ان يستوفيه كماله أن يוכל في ذلك

الجريان أم لا قال الرافعي وايراد الناقلين يميل الى ترجيح الملك قال الاستثنوي وان عقد بلفظ الصلح فهل ينعقد بعبارة واجارة لم يصرح به الشيخان وصرح في الكفاية بأنه ينعقد بعبارة ووجه العقد الى الحق أو العين انتهى أقول قد سلف في مسألة البناء انه لا يملك عنا ولا فرق بينهما فيما يظهر وقد يفرق بأن لفظ مشكلة الماء مثلا ينصرف الى العين بخلاف قوله بعثك رأس الجدار للبناء \* فرع \* قال صاحبك عن اجراء ماء المطر على سطح دارك كل سنة بكذا قال المتولى يصح ويقتضى الغرر في الاجرة كما اغتفر في المعهود عليه ويصير كالخراج المضروب (قوله) كان دخل الخ لا يكفي في هذا وجوده في مواضع معدودة من طرف الجدار لا مكان حدوث ذلك (قوله) على النصف الخ أي فيقول والله لا تستحق من النصف الذي في يدي شيئا (قول) المتن لم يرج وجهه انها قد تكون باعارة أو اجارة أو قضاء قاض يرى الاجبار على وضعها قال الاستثنوي وبطل ذلك على الاعارة لانها أضعف الاسباب فله قلعه وغرامة أرض النقص ولك ان تقول هلاجل على قضاء قاض أو شرائها من الجار فلا يعلق ولا يلزم أجرة فقد صرح السبكي بأن العالي يبقى على السافل من غير أجرة لاحتمال انه اشتراه من صاحب

(قوله) استيفاء بحق استند من جعلها استيفاء الى عدم جواز الحوالة بالشئ على أكثر منه أو أقل اذ لم يكن روي باوعدم وجوب التفاضل في الربوي ولو كانت بيعا لوجب ككل ذلك وليس فيها خيار المجلس واعترض بقدر القرض بأن البائع اذا احتال ثم رد عليه يعيب بطل الحوالة ولو كان قرضا لم تبطل كالمقبض الثمن وأقرضه ثم رد عليه يعيب واختار أنها استيفاء واستدل بقول الشافعي رضي الله عنه لو كان للكتاب على رجل مائة وجب عليه لسيده مائة فأراد أن يبيعه المائة التي عليه بالمائة التي على الرجل لم يحجز ولكن اذا أحاله على الرجل جاز وليس بيعا وانما هو حوالة والحوالة غير بيع انتهى قال فقيه رد على من يقول بأنها بيع من كل وجه (قوله) فقبوله الخ قال الرافعي قدسكون حقيقة الحوالة هنا الضمان وتأتي تفاريقه قال الاستوى فعلى هذا يكون قوله أحلتك اذا ناجرت في الضمان وقبول المحال عليه معناه ضمانه وقبول المحتال معناه قبول الضمان فان لم يشترط رضا الضمون له وهو الأصح (٣٢٣) لم يشترط (قوله) لانه آيل الى اللزوم هو صادق بخيار المجلس لكن الرافعي لما ذكر التعليل المذكور زاد فيه

والجواز عارض فيه انتهى ولا يأتي ذلك في خيار المجلس فكان الشارح رحمه الله أسقط ذلك لذلك (قوله) صحتها وجه ذلك في الحوالة على المكاتب النظر الى كونها استيفاء وقوله والثالث عدم صحتها وجهه في الحوالة من المكاتب التفريع على أنها بيع وإن الاعتراض عن النجوم متع (قول) المتن ويشترط العلم الخ لأن الجهول لا يبيع بعه ولا استيفاء (قول) المتن وفي قول يصح بابل الدية هو مبني على جواز الصلح عنها والأصح امتناعه (قول) المتن ويشترط تساويهما أي سواء جعلت بيعا أم استيفاء لانه لا يمكن أن يستوفي قبضة ويقدر قرضها ذهباً وأما على البيع فلا ينافي كالمقروض (قوله) والثاني يصح بالمؤجل الخ محصه أن النفع ان عاد على المحتال صح والا فلا (قول) المتن وكسرا في الأصح الخاقا للوصف بالعدر \* فرع \* لو أحال على الضامن والأصيل معا صح وطالب كلاهما أو على الأصيل برئ الضامن ذلك مع غيره في قطعة السبكي فليراجع (قوله) سواء قلنا

بغيره والثاني مبني على أن الحوالة استيفاء حق كان المحتال استوفى ما كان له على المحيل وأقرضه المحال عليه ويتعذر إقراضه من غير رضا (ولا تصح على من لا دين عليه وقيل تصح برضاه) بناء على أنها استيفاء إلى آخره فقبوله ضمان لا يبرأ به المحيل وقيل براء (وتصح بالدين اللازم وعليه) وإن اختلف الدين في سبب الوجوب كالثمن والقرض والاجرة وبطل التلف ويستثنى دين السلم فإنه لازم ولا تصح الحوالة ولا عليه على الصحيح ومقابله مبني على أنها استيفاء ذكره هذا الاستدراك في الروضة (المثلي) من الدين كالثمن والحب (وكذا المتقوم) منه كالثوب والعبد (في الأصح) والثاني يشترط كونه مثليا ليحقق مقصود الحوالة من إيصال المستحق إلى الحق من غير تفاوت (وتصح بالثمن في مدة الخيار وعليه في الأصح) لانه آيل الى اللزوم والثاني ينظر الى أنه غير لازم الآن (والأصح صحة حوالة المكاتب سيده بالنجوم دون حوالة السيد عليه) والثاني صحتها والثالث عدم صحتها وقرئ الأول بأن للمكاتب إسقاط النجوم متى شاء فلم تصح حوالة السيد عليه بخلاف حوالة السيد (ويشترط العلم بما يحال به وعليه قدرا وصفه وفي قول تصح بابل الدية وعليها) والأظهر المنع للجهول بصفتها (ويشترط تساويهما) أي المحال به وعليه (حنسا وقدرا وكذا أحلا ولا أجلا وصحة وكسرا في الأصح) والثاني تصح بالمؤجل على الحال لأن التحيل أن يجعل ما عليه وبالمكسر على الصحيح ويكون المحيل متبرعا بصفة الصحة بخلاف العكس فبما لا تأجل الحال لا يصح وتركه صفة الصحة ليحمله رشوة (ويبرأ بالحوالة المحيل عن دين المحتال والمحال عليه عن دين المحيل ويتحول حق المحتال إلى ذمة المحال عليه) أي يصرف دقته سواء قلنا الحوالة بيع أم استيفاء (فان تعذر) أخذه (بفلس أو جهد وحلف ونحوهما) كوت (لم يرجع على المحيل) كالأخذ عوضا عن الدين وتلف في يده (فلو كان مفلسا عند الحوالة وجهله المحتال فلا رجوع له) كمن اشترى شيئا هو مغبون فيه (وقيل له الرجوع ان شرطاً ساره) لا خلاف الشرط والأول يقول هذا الشرط غير معتبر وهو مقصر بترك الفحص (ولو أحال المشتري) البائع (بالثمن فرد المبيع يعيب بطل في الأظهر) لارتفاع الثمن بانقضاء البيع والثاني لا تبطل كالمقروض لا تبطل بقاءه لا تبطل برد المبيع ويرجع بمثل الثمن وسواء في الخلاف كان رد المبيع بعد قبضه أم قبله وبعد قبض المحتال الثمن أم قبله وقيل ان كان الرد قبل قبض المبيع بطلت قطعاً وقيل ان كان بعد قبض المحتال لم تبطل قطعاً (أو) أحال

الخ هو كذلك ولكن اعتراض التعبير بالتحويل على قول البيع من حيث أن ذلك يقتضي أن حقه باق بحاله وانما يتحول من ذمة إلى ذمة ونفسيه البيع خلاف ذلك (قوله) كوت أي وامتناع تركه (قول) المتن بطلت في الأظهر أي بناء على أنها استيفاء لانها على هذا التقدير نوع ارتفاق ومسامحة فادابطل الأصل بطل هيئة الارتفاق التابعة كالمقروض دفع عن الثمن المكسر محججا ثم رد المبيع يعيب فانه يسترد الصحاح قال السبكي ومن ثم تعلم ان تقدير القرض في الاستيفاء غير صحيح والام تبطل الحوالة تغريبا عليه ومقابل الأظهر مبني على أنها اعتبارا كالمقروض لا تبطل عليه ان كان البائع قد قبض الشارح ومن ثم تعلم اهم تارة يغلبون فيها جانب الاستيفاء وتارة يغلبون فيها جانب المعاوضة (قوله) والثاني لا تبطل عليه ان كان البائع قد قبض فيطالبه المشتري وللبائع اسالك ما أخذه ودفع غيره وان لم يكن قد قبض فلا يطالبه الا بعد قبضه وأما المشتري فليس له ان يطالب المحال عليه بحال وهذه المسئلة وما بعده من تخريج الزني على قواعد الشافعي رضي الله عنه

بنيته بطلت الحوالة وكذا لو أنكر الدين  
 المحال عليه به كان للمحال أن يحلف  
 المحيل أنه ما يعلم ذلك ليرجع عليه لو أقر  
 بذلك ثم رأيت بعض أهل اليمن أفتى في  
 الأولى بالرجوع (قوله) وحقه باق لانه  
 حال بينه وبين حقه فيجده الحوالة  
 وحلفه

### \* (باب الضمان) \*

(قول) المتن شرط الضامن الرشديرد  
 عليه المكروه والمكاتب والسكران  
 المتعدى بسكره فان قيل هذا عارض  
 بزول لا ينافي الرشداً أجيب بأنه يلزم  
 حينئذ أن يقول برشد النائم والغبي عليه  
 ومن سكر بعد رشده فليزم صحة ضمانهم ويرد  
 عليه أيضاً من سفه بعد رشده وعبرة  
 الغزالي يشترط صحة العبارة وأهلية  
 التسرع وهي أحسن من عبارة المحرر  
 والكتاب جميعاً كما يخفى وإن أورد  
 بعضهم عليها الآخرس الذي له إشارة  
 (قول) المتن وضمان عبد الح لانه اثبات  
 مال في الذمة بعقد فكان كالنكاح  
 (قوله) اذ لا ضرر رأى وكلاؤقر بما تلاف  
 مال وكذبه السيد ويبحث بعضهم تخصيص  
 هذا الوجه بغير العبد الموقوف لانه  
 لا يصح عتقه ثم يقول ان خلع الامة بغير  
 ادن سيدها صحيح ويثبت المال في ذمتها  
 وفارق الضمان لاحتجاء الى الخلع (قول)  
 المتن ويصح بآذنه قال الاسنوي ينبغي أن  
 يقال ان عتقنا ذلك بشئ من أموال السيد

اشتراط معرفة السيد لمقدار الدين وان قصرناه على دمة العبد فلا ونه على ان قوله يصح فيعد ان العبد لا يلزمه فعل الضمان وان أمره  
 السيد وهو كذلك لانه لا احتكام للسادات على ذم العبد وقول المترضى منه أى وما فضل يبق في الذمة ولا يرتبط بما يحدث من الاكساب لان  
 التبعين يقصر الطمع على ما عين وخالف الماوردي وتبعه ان الرفعة قال الاسنوي والمفهوم من اطلاقهم هو الاول ولم يترض الراجح للمسئلة وقول  
 المتن فان عين للاداء مشعربأت صورة المسئلة أن يقول أضمن على أن تؤدى من كذا أمالوقال أضمن في كذا فلا يصح خلافاً لما عاضى الحسين  
 وفي شرح الروض عن الاسنوي ظاهر كلام از وضة ان تعيين جهة الاداء انما يؤثر اذا وقع متصلاً بالاداء

(البائع) على المشتري (بالتن فوجد الرد) للبيع بعيب (لم تبطل على المذهب) والطريق  
 الثاني طرد القولين وفرق الاول بتعلق الحق هنا بثالث وسواء عليه قبض المحال المال أم لا فان كان  
 قبضه مرجع المشتري على البائع والا فهل له الرجوع عليه في الحال أو لا يرجع الا بعد القبض وجهان  
 أحدهما الثاني (ولو باع عبداً أو حال بثمنه) على المشتري (ثم اتفق المتبايعان والمحال على حريته  
 أو ثبتت بينة) تشهد بحسبه أو يقيمها العبد (بطلت الحوالة) لبطلان البيع فيرد المحال ما أخذه  
 على المشتري ويبقى حقه كما كان (وان كذبهما المحال) في الحرية (ولا بينة) بها (حلفاء على  
 نفي العلم) بها (ثم) بعد حلفه (ياخذ المال من المشتري) وهل يرجع المشتري على البائع المحيل  
 لانه قضى دينه بآذنه أو لا يرجع لانه يقول ظلمي المحال بما أخذه والمظالم لا يطالب غير طالمه قال  
 البغوي بالتأني والشيخ أبو حامد وابن كجب وأبو علي بالاول وهو الاظهر في الشرح الصغير وعلى هذا  
 هل له الرجوع قبل الدفع الى المحال فيه الوجهان السابقان (ولو قال المستحق عليه) للمستحق  
 (وكلت لك قبض لي وقال المستحق أحتسني أو قال) الاول (أردت بقولي أحتلك الوكالة وقال المستحق  
 بل أردت الحوالة صدق المستحق عليه بيمينه) لانه أعرف بقصده والاصل بقاء الحقين (وفي الصورة  
 الثانية وجه) تصديق المستحق بيمينه لشهادة لفظ الحوالة ومحل الخلاف اذا قال أحتلك بجماعة مثلاً على  
 عمر وفان قال بالمائة التي لك على علي وعمر فالصدق المستحق قطعاً لان هذا لا يحتمل الاحقيقة الحوالة  
 واذا حلف المستحق عليه في صورتين اندفعت الحوالة وبانكار الآخر الوكالة انعزل فليس له قبض  
 وان كان قبض المال قبل الحلف برئ الدافع لانه وكيل أو محال ووجب تسليمه للعالف وحقه عليه  
 باق (وان قال) المستحق عليه (أحتلك فقال) المستحق (وكلتني صدق الثاني بيمينه) لان  
 الاصل بقاء حقه وكذا يصدق بيمينه اذا قال عن الآخرا انه أراد بقوله أحتلك الوكالة وقيل المصدق  
 الآخر لا تقدم ويظهر أثر النزاع في المسئلتين عند افلاس المحال عليه واذا حلف المستحق فيهما  
 اندفعت الحوالة وبأخذ حقه من الآخر ويرجع به الآخر على المحال عليه في أحد وجهين واختاره  
 ابن كجب

### \* (باب الضمان) \*

وبذكره السكالة هو التزام ما في ذمة الغير من المال ويتحقق بالضامن والمضمون له وغيرهما مما  
 سيأتي (شرط الضامن) ليصح ضمانه (الرشد) وهو كما تقدم في باب الحجر صلاح الدين والمال  
 ولا يوجد ذلك بدون البلوغ والعقل وعبارة المحرر أن يكون صحيح العبارة رشيداً فلا يصح ضمان الصبي  
 والمجنون والمغمى عليه والمجور وعليه بالسوء انتهى (وضمان مجبور وعليه بفلس كثرائه) أى  
 ثمن في الذمة والصحيح صحة كما تقدم في باب (وضمان عبد بغير ادن سيدة باطل في الاصح) وان كان  
 مأذوناً له في التجارة والثاني يصح ادلا ضرر على السيد فيه ويتبع به بعد العتق (ويصح بآذنه فان عين

الاداء السيد لمقدار الدين وان قصرناه على دمة العبد فلا ونه على ان قوله يصح فيعد ان العبد لا يلزمه فعل الضمان وان أمره  
 السيد وهو كذلك لانه لا احتكام للسادات على ذم العبد وقول المترضى منه أى وما فضل يبق في الذمة ولا يرتبط بما يحدث من الاكساب لان  
 التبعين يقصر الطمع على ما عين وخالف الماوردي وتبعه ان الرفعة قال الاسنوي والمفهوم من اطلاقهم هو الاول ولم يترض الراجح للمسئلة وقول  
 المتن فان عين للاداء مشعربأت صورة المسئلة أن يقول أضمن على أن تؤدى من كذا أمالوقال أضمن في كذا فلا يصح خلافاً لما عاضى الحسين  
 وفي شرح الروض عن الاسنوي ظاهر كلام از وضة ان تعيين جهة الاداء انما يؤثر اذا وقع متصلاً بالاداء

(قوله) في المأذون أو غيره من أموال السيد (قوله) ويرجى أي ولو كسبه قبل الاذن في الضمان ثم اقتصر عليه ما يخرج ما شمله المتن من كسب البدن الجاصل قبل الاذن وهو في يده حال الاذن وبه صرح في المطلب (قول) المتن وما يكسبه ولو بالتجارة (قوله) والوجه الثاني الخ هذا الوجه صححه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في التنبيه ووجهه انه انما أذن في الضمان ولم يتعرض للاداء وعلى الوجه كماله لا يتعلق بدمه السيد ثم لو كان على المأذون ديون صرف الضمان ما فصل عنها ولا يراحم سواء سخر عليه أم لا (قوله) والثاني يتطرح وأيضاً لم يذكر في حديث الميت الذي صلى عليه النبي (٣٢٥) صلى الله عليه وسلم بعد التوقف (قول) المتن ورضاه لعدم التعرض لذلك في حديث

الميت الذي ضمنه أو قاده ووجه الثاني القياس على الرهن بجامع التوقف (قوله) والثالث يشترط الرضالا ن ثبوت السلطنة والولاية للشخص بغير رضاه بعيد وعلى هذا في كافي رضا الوكيل ويجوز تقدم الرضا على الضمان قال الماوردي ويجوز رجوع الضامن قبل رضا المضمون له ويعتبر وقوع الرضا قبل مفارقة المجلس والذي في الرافعي جواز تقدمه على القبول وان تأخر عنه فهو اجازة ان يجوز ان وقع العهود على القديم (قوله) وعلى اشتراطه الظاهر ان الضمير راجع الى القبول وقد صرح به السبكي (قوله) ليعرف حاله أي هل هو ممن يبادر الى وفاء دينه أم لا وهل هو موسر أو معسر (قوله) وهو الدين خلفه الاسنوي وأدعى ان العبارة أعم من ذلك فقال قوله ثانياً أي حقاً ثانياً كما صرح به الشحان في كتبهما وحينئذ قد دخل الاعيان المضمونة والديون مالا أو عملاً ثانياً في الذمة بعقد الاجارة بخلاف الرهن حيث قال فيه ديناً ثانياً نعم يحتاج هنا الى قيد كونه قابلاً لان يتبرع به ليخرج الفاسد وحذا القذف ونحوهما (قول) المتن وهو أن يضمن الخ لو قال

للاداء كسبه أو غيره) كلال الذي في يد المأذون (قضى منه والا) أي وان لم يعين بان لم يذكر الاداء كما قال في الروضة كمالها وان اقتصر على الاذن في الضمان (فلا يصح) انه ان كان مأذوناً في التجارة (تعلق) أي غرم الضمان (بما في يده) وقت الاذن فيه من رأس مال ورجح (وما يكسبه بعد الاذن) فيه كاحتطاب (والا) أي وان لم يكن مأذوناً في التجارة (فبما) أي فيتعلق غرم الضمان بما (يكسبه) بعد الاذن فيه والوجه الثاني يتعلق بدمته في القسمين ينبع به بعد العتق والثالث في الاول يتعلق بما يكسبه بعد الاذن فقط والرابع يتعلق بذلك وبالرجح الحاصل في يده فقط والثالث في الثاني يتعلق برقبته (والاصح اشتراط معرفة المضمون له) أي ان يعرفه الضامن وهو مستحق الدين لتفاوت الناس في استيفائه تشديداً وتسهيلاً والثاني ينظر الى ان الضامن يوفي فلا يبالى بذلك (و) الاصح على الاول (انه لا يشترط قبوله ورضاه) أي واحد منهما والثاني يشترط ان الرضا ثم القبول لفظاً والثالث يشترط الرضا دون القبول لفظاً وعلى اشتراطه يكون بينه وبين الضمان ما بين الايجاب والقبول في سائر العقود (ولا يشترط رضا المضمون عنه قطعاً) وهو من عليه الدين (ولا معرفته في الاصح) والثاني يشترط ليعرف حاله وانه هل يستحق اصطناع المعروف اليه (ويشترط في المضمون) وهو الدين (كونه ثابته) فلا يصح الضمان قبل ثبوته لانه وثيقة له فلا يسعقه كالشهادة وهذا في الجديد (وصحح القديم ضماناً مسيحياً) كان ضمن المائة التي سئب بيع أو فرض لان الحاجة قد تدعو اليه (والذهب صحة ضمان الدرل بعد قبض الثمن وهو ان يضمن للمشتري الثمن ان خرج المبيع مستحقاً أو معيباً) ورد (أو ناقصاً لنقص الصنعة) التي وزن بها وردها يفتح الصاد ووجه صحته الحاجة اليه وفي قول هو باطل لانه ضمان مالم يجب وأوجب بأنه ان خرج المبيع كاذب كرتين وجوب رد الثمن وقطع بعضهم بالاول ولا يصح قبل قبض الثمن لانه انما يضمن ما دخل في ضمان البائع وقيل يصح قبل قبضه لانه قد تدعو الحاجة اليه بأن لا يسلم الثمن الا بعده (وكونه) أي المضمون (لازماً لا كنجوم كناية) اذ لكاتب اسقاطها بالفسخ فلا يصح ضمانها وسواء في اللازم المستقر وغيره كمن المبيع بعد قبض المبيع وقيل (ويصح ضمان الثمن في مدة الخيار في الاصح) لانه آيل الى اللزوم والثاني ينظر الى انه غير لازم الآن وأشار الامام الى ان تصحيح الضمان مفقوع على ان الخيار لا يمنع نقل الملك في الثمن الى البائع أما اذا منعه فهو ضمان مالم يجب (وضمان الجعل) في الجملة (كالرهن به) وتقدم انه لا يصح الرهن به قبل الفراغ من العمل وقيل يجوز بعد الشروع فيه وأما بعد تمامه فيجوز قطعاً (وكونه) أي المضمون (معلوماً في الجديد) فلا يصح

٨٢ ل ج ضمنت لك خلاصته منه صح ولو قال ضمنت لك خلاص المبيع ان خرج مستحقاً لم يصح أي في مسئلة الكتاب (قوله) تبين الخ \* فرع \* لو حصل الرد بالعيب مثلاً وكان المضمون باقياً هل يطالب الضامن أولاً ولو كان باقياً ولكن تعذر تخليصه هل يغرم الضامن القيمة الحقيقية أولاً كل ذلك محل نظر والظاهر لزوم ثم رأيت ابن الرفعة قال ليس المضمون هنارة العيب والامام وجبت قيمته على الضامن عند التلف قال وانما المضمون المالية عند تعذر رد العين حتى لو بان الاستحقاق والثمن في يد البائع لا يطالب الضامن بقيمته قال ولم أر في ذلك نقلاً (قول) المتن لا كنجوم هو يرشد الى أن مراده باللازم ما وضعه اللزوم ولو كان لسيد عليه دين معاملة لم يصح ضمانه كالنجوم (قوله) لانه آيل الى اللزوم أي بنفسه من غير عمل بخلاف الجعل قبل تمام العمل (قوله) فلا يصح أي لانه ثبات مال في الذمة بعقد فكان كالبيع والاجارة ثم المراد العلم به جنساً وقد راو صفته حتى الحلول والتأجيل ومقدار الاجل

(قوله) بناء على انه تمليك الخ ولان الابرار يتوقف على الرضا والرضا بالجهول غير معقول قلت لا فرق في الجهول بين مجهول الجنس والقدر والصفة حتى الحلول والتأجيل ومقدار الاجل يدلك على ذلك استثناء ابل الدية ولو وكل اشترط علم الموكل فقط على الاشبه في الرافي \* فرع \* قال له قد اغتبتك فاعف عني ففعل في الصحة وجهان واعلم ان السبكي اختار انه اسقاط ورجحه وعضده وأطال في سياه وقال لو كان تمليكا لصح الابرار من الاعيان (قوله) مع الجهل بصفتها أي ألوانها (قوله) ويصح ضمها أي لما تقدم (٣٢٦) في الابرار وكان وجهه نبوت الخلاف

هنا دون الابرار ان الضمان تعقل دين وذلك اسقاط (قول) المتن مما لك مثله مالك (قوله) أدخل الاول أي لانه مبدأ الالتزام \* فائدة \* فالأضمان مالك على زيد طوب كل منهما بالجميع على الاصح عند صاحب التتمة كالورثنا عبدهما بألف فان حصة كل واحد رهن بالجميع وخالف المتولى غيره وصح السبكي الاول (قوله) تصحيح الاول واقفه السبكي قال لان التقدير له على دراهم من درهم الى عشرة فتدخل الغاية لانها من جنس المغياو بيان له كما في قرأت القرآن من أوله الى آخره قال ومثل ذلك يعتك الاشجار من هذه الى هذه بخلاف يعتك من هذه الشجرة الى هذه الشجرة فان الغاية لم تجعل بياناً لما قبلها قال والفرق في مسألة الدراهم قض بما قلته وان لم يكن فيها صيغة محموم بخلاف مسألة الاشجار فانها صيغة عموم

\* (فصل) \* المذهب صحة كفاية البدل اعلم ان الشافعي نص عليها وقال في موضع هي ضعيفة ثقيل معناه ضعيفة في القياس ولا نهلا لتوجب ضمان المال وتصح قطعاً وهي طريقة ابن سريج وقيل قولان (قوله) وفي قول الخ وجهه ان الحر لا يدخل تحت اليد (قول) المتن كفصا لان الحضور رجلس الحكم واجب عليه (قول) المتن ومنعها الخ

ضمان الجهول وصحة القديم بشرط ان تتأق الاحاطة به كضمنت مالك على فلان وهو لا يعرفه لان معرفته متيسرة بخلاف ضمنت شيئاً مما لك عليه فلا يصح قطعاً (والابرار من الجهول باطل في الجديد) بناء على انه تمليك المدين ما في ذمته فيشترط علمها به وفي القديم يصح بناء على انه اسقاط كالاتاق وعلى التملك لا يحتاج الى القبول لان المقصود منه الاسقاط وقيل يحتاج اليه (الامن ابل الدية) فيصح الابرار منها على القولين مع الجهل بصفتها لانه اغتفر ذلك في اثباتها في ذمة الجاني فيغتفر في الابرار تبعاله (ويصح ضمانها في الاصح) على الجديد كالقديم لاهلها معلومة السن والعدد ويرجع في ضمانها الى غالب ابل البلد والثاني ينظر الى جهل صفتها (ولو قال ضمنت مالك على زيد من درهم الى عشرة فالاصح صحته والثاني بطلانها فيه من الجهالة ودفعته بد كراغاية (و) الاصح على الاول (انه يكون ضامنا لعشرة قلت الاصح لتسعة والله أعلم) كذا صححه في الروضة وقيل لنسابة اخراجا للطرفين والاول أدخلهما والثاني أدخل الاول فقط وصححه في المحرر في نظير المسئلة من الاقرار ونقل في الشرح تصحيح الاول عن البغوي في المسئلتين \* فرع \* يجوز ضمان المنافع الثابتة في الذمة كالاموال \* (فصل المذهب صحة كفاية البدن) في الجملة للحاجة اليها وفي قول لاتصح وقطع بعضهم بالاول (فان كفيل بدن من عليه مال لم يشترط العلم بقدره) لعدم لزومه تكفيل (و) لكن (يشترط كونه مما يصح ضمانه) فلا تصح الكفالة ببدن المكاتب النجوم التي عليه لانه لا يصح ضمانها كما تقدم (والمذهب صحة تهايدن من عليه عقوبة لا دمي كفصا ص وحدثه ومنعها في حدود الله تعالى) كحد الخمر والزنا والسرقه لانه لا يدمي في دفعها ما أمكن وفي قول في المسئلة الاولى انها لاتصح لان العقوبة مبنية على الدفع فتقطع الذرائع المؤدية الى توسيعها وقطع بعضهم بالاول وبعضهم بالثاني نظرا الى انه لا يجوز الكفالة بالعقوبة وفي المسئلة الثانية طريقة حاكية للقولين (وتصح) الكفالة (بيدن صر ومجنون) باذن وليهما لانه قد يستحق احضارهما لاقامة الشهادة على صورتها في الانلاف وغيره واذن وليهما قائم مقام رضا المكفول المشترط كما سيأتي ويطلب الكفيل وليهما باحضارهما عند الحاجة اليه (و) ببدن (محبوس وغائب) وان تعذر تحصيل الغرض في الحال كما يجوز للمعسر ضمان المال (و) ببدن (ميت) قبل دفعه (ليخضره فيشهد) بفتح الهاء (على صورته) اذا تحملوا الشهادة كذلك ولم يعرفوا اسمه ونسبه ويظهر كما قال في المطالب اشتراط اذن الوارث اذا شرطنا اذن المكفول (ثم ان عين مكان التسليم) في الكفالة (تعين والا) أي وان لم يعين (فكانها) يتعين (ويبرأ الكفيل بتسليمه في مكان التسليم) المذكور (بلا حائل كتغلب) يمنع المكفول له عنه فغ وجود الحائل لا يبرأ الكفيل (وبأن يحضر المكفول ويقول) للمكفول له (سلمت نفسي عن جهة الكفيل ولا يكفي مجرد حضوره) عن القول المذكور (فان غاب لم يلزم الكفيل

وجه الصحة فيها القياس على حق الادعي (قول) المتن وغائب بأن يكون ادن له فيها واختار السبكي ان شرطه أن يكون في مسافة احضاره العدوى ولا حاكم هناك والا فلا تصح لانه لا يلزم الحضور وكذا يلزم في مسألة الاحضار الآتية (قوله) في الحال أي لانه متوقع (قول) المتن ولا يكفي الخ أي لانه حينئذ لم يسلمه الكفيل ولا أحد من جهته



(قول) المتن ان جهل مكانه لانه لم يحجزه كالعسر بالدين (قول) المتن فيلزمه أى ومهما احتاج له من الكفالة فهمى في ماله لانها ناشئة عن التزامه (قوله) من مسافة القصر هي شاملة لا قولها وما فوق الأول وهو كذلك (قول) المتن وقيل الخ أى كفى غيبة الولي وشاهد الاصل (قول) المتن ودفن قال السبكي وقيل الدفن قيل تنقطع المطالبة بالاحضار وعليه قال صاحب التنبيه بطلت الكفالة فالتفت به والاصح لا تنقطع المطالبة بالاحضار قال فان قلنا تبطل بالموت جاء الوجهان (٣٢٧) في المطالبة بالمال وان قلنا لا تبطل لم يطالب بالمال قبل الدفن جرم لعدم التعذر فلهذا قيد

المصنف بالدفن انتهى ثم رأيت في آخر كلام السبكي انه اذا لم يخلف تركه ينبغي جريان الوجهين في المطالبة بالمال قبل الدفن أيضا ومع وجود التركة لا مطالبة بالمال مطلقا فالوجه انتفاؤه قبل الدفن (قول) المتن لا يطالب الكفيل بالمال هو يفيد انه لا يطالب على المرحوح بأقل الأمرين من المال ودية المكفول ويفيد ان العقوبة لا يطالب بها جرما (قوله) فيستوى في الدين منها وقيل على هذا يستوى في أقل الأمرين من الدين ودية المكفول ولو خلف المكفول دينًا فالتأخير انه لا يطالب الكفيل جرما (قوله) وقيل الدفن الخ قيل هذا القيد أعنى قول انت ودفن انما يحتاج اليه لاجراء ما قاله الشارح أى لو كان الكلام في بطلان الكفالة وكلامه انما هو في المطالبة بالمال ولا فرق في انتفاؤها بين قبل الدفن وبعده قاله الاسوى

\* (فصل يشترط الخ) \* (قول) المتن يشترط لانه التزام أى فلا يصح بغير اللفظ (قول) المتن لفظ يدعيه الكفاية واسارة الاخرس وقوله يشترط أحسن من يدل لان الكفاية فيها اشعار بالدلالة واعلم ان الزعيم وقع في القرآن والضمن والحالة في السنة والباقي في معناها ومن الفاظه أيضا التزم وعلى ما على فلان وأنا قيسل بفلان ونحو ذلك (قول)

احضاره ان جهل مكانه والا أى وان عرف مكانه (فيلزمه) احضاره من مسافة القصر فادونها (ويجمل مدة ذهاب واياب فان مضت ولم يحضره حبس وقيل ان غاب الى مسافة القصر لم يلزمه) احضاره ولو كان غائباً حين الكفالة برضاه فالحكم في احضاره كالوفاة بعد الكفالة ومسافة الاحضار تنقيد غيبته في صحة كفالته كما قاله الامام والغزالي وقوله حبس قال في المطلب الى ان تعذر احضار المكفول بموت أو غيره (والاصح انه اذا مات ودفن لا يطالب الكفيل بالمال) لانه لم يلزمه والثاني يقول الكفالة وثيقة فيستوفى الدين منها اذا تعذر تحصيله عن عليه كالرهن وقيل الدفن يطالب الكفيل باحضاره باقامة الشهادة على صورته (و) الاصح (انه لو شرط في الكفالة انه يغرم المال ان فات التسليم بطلت) والثاني يصح وهو سببي على الثاني في مسئلة لموت انه يطالب بالمال (و) الاصح (انه اذا تصح بغير رضا المكفول) والائات مقصود مما من احضاره لانه لا يلزمه الحضور مع الكفيل حينئذ والثاني تصح ويغرم الكفيل المال عند العجز عن احضاره وهو مبنى على الثاني في مسئلة الموت أيضا \* ثم في ضمان الاعيان اذا ضمن عن المال كمالها أن يردها عن هي في يده مضمونة عليه كمنصوبة والمستعارة والمستأجرة ففيه الطريقان في كفالة البدن وعلى الصحة اذا ردها برئ من الضمان وان تلفت فهل عليه قيمتها وجهان كالومات المكفول وعلى وجوبها هل يجب في المنصوبة أكثر القيم أو قيمة يوم التلف وجهان أقواهما الثاني لان الكفيل غير متعدها اذا لم تكن العين مضمونة على من هي في يده كالوديعة والمال في يد الشريك والوكيل والوصى فلا يصح ضمانها قطعاً لان الواجب فيها التخلية دون الرد

\* (فصل يشترط في الضمان والكفالة لفظ يشعر بالالتزام كضمنت دينك عليه) \* أى فلان (أو تخملت أو تعذرت أو كفلت به سنده أو أنا بالمال) المعهود (أو باحضار الشخص) المعهود (ضامن أو كفيل أو زعيم أو جميل) وكما صرح (ولو قال أؤذي المال أو احضر الشخص فهو وعد) لا التزام (والاصح انه لا يجوز تعليقهما بشرط) نحو اذا جاء رأس الشهر فقد ضمنت أو كفلت (ولا توقيت الكفالة) نحو أنا كفيل بزيد الى شهر فاذا مضى برئت ولا يجوز توقيت الضمان قطعاً نحو أنا ضامن بالمال الى شهر فاذا مضى ولم أغرم فانا برى أو قابل الاصح في التعليق نظر الى عدم اشتراط القبول وفي توقيت الكفالة نظر الى انه انبرع بعمل وهذا الوجه الثالث المجوز لتعليق الكفالة دون الضمان (ولو شرط تأخير الاحضار شهراً جاز) للخاصة نحو أنا كفيل بزيد أحضره بعد شهر ولو شرط التأخير بمجهول كالحصاد لم تصح الكفالة في الاصح (والاصح انه يصح ضمان الحال مؤجلاً معلوماً) للخاصة ويثبت الاجل في حق الضامن وقيل لا يثبت والثاني لا يصح الضمان للخاصة وهو الاصح في بعض نسخ المحرر كما قاله في الدقائق قال وفي بعضها تصح الاول وهو الصواب أى

المتن كضمنت لو قال الذي لك عنده على فهو مريض بخلاف عندى فانه كناية (قول) المتن يبدنه مثله الجزء الذي لا يبقى بدونه وكذا الجزء الشائع (قول) المتن لا يجوز تعليقهما بشرط كالبيع بجامع انها عقود (قوله) نظر الى انها الخ علل أيضا بأنها وسيلة والضمان التزام مقصود للمال ويتفرق الوسائل ما لا يتفرق المقاصد (قول) المتن جار أى لانه التزام لعل في الذمة فجاء تأجيله كالجل في الاجارة وعبارة السبكي لان هذا تأجيل لا توقيت ولا تعليق (قوله) ولو شرط التأخير الخ هذا أشار اليه المصنف بقوله شهراً (قوله) ويثبت الاجل أى ولا ضير في ثبوته في حقه وان كان حالاً على الاصيل كالومات الاصيل وكان الدين المضمون مؤجلاً

(قول) المتن وأنه يصح الخ وجه هذا أنه زاد في التبرع تبرعاً فلم يقدح كالموشرط في القرض رد المسكر عن العجيج (قوله) كما لو التزمه الخ ولثلا  
يثبت للفرع ضريبة على الأصل (قوله) ومقابل الأصح الخ أي فصار ذلك كما لو التزم عتق عبد مسلم أو مؤمن ونحو ذلك (قول) المتن وللمستحق هو شامل  
للوارث (قوله) والثاني يصح الخ لما في حديث أبي قتادة من أنه صلى الله عليه وسلم قال (٣٢٨) له قد وفى الله حق الغريم وبرئ الميت

ووجه الثالث أنه تبرع بشرط فيه  
صدور علم فسطل الشرط فقط كما لو أعتق  
عبد بشرط أن يعطيه درهما (قول)  
المتن ولا عكس بحث الزكشي أن يكون  
محل ذلك إذا أبرأه عن الضمان قال فلو  
قال أبرأه عن الدين برئاً لا تخاد وفيه  
نظر (قوله) فله الخ أي قياساً على  
تغريمه إذا غرم (قوله) والثاني الخ أي  
كما أن المعبر للرهن يطالب بتخليصه  
وفرق بأن الرهن محبوب بالدين وفيه  
ضرر ظاهر بخلاف هذا (قول) المتن  
فلا يدل عليه صلته صلى الله عليه وسلم  
على الميت لما منه أبو قتادة أذلو كان له  
الرجوع فالدين باق (قوله) والثاني  
يقول الخ وأيضاً فالضامن قد يؤدى وقد  
لا يؤدى فلم يقع الأذن في شيء يوجب الغرم  
(قول) المتن ولو أدى الخ لو قال بعثك  
الثوب بما ضمت له الرجوع بالدين لا بأقل  
الامر ين على المختار في الروضة (قول)  
المتن فلا رجوع أي كما لو أنفق على دواب  
الغير بغير أذنه (قول) المتن رجوع  
لحديث المؤمنين عند شروطهم (قول)  
المتن في الأصح بخلاف غسل ثوبي إذا  
انصر عليه ونحو ذلك والفرق المسامحة  
في المنافع أكثر منها في الاعيان (قول)  
المتن والأصح أن مصاحته لم تجز هذا  
الخلاف في مصالحة الضامن لأنه صالح  
عن حق عليه بخلاف هذا (قول) المتن  
في الأصح محل هذا الخلاف إذا مات  
الشاهد أو غاب أو رفعت الخصومة لحنفى  
أما لو كان حاضراً وشهد وحلف معه فإنه

الموافق لما في الشرح ولو ضمن المؤجل الخ شهر مؤجلاً إلى شهرين فهو كضمان الحال مؤجلاً (و) الأصح  
(أنه يصح ضمان المؤجل حالاً) والثاني لا يصح للمخالفة (و) الأصح على الأول (أنه لا يلزمه  
التججيل) كما لو التزمه الأصيل وعلى هذا ثبت الاجل في حقه مقصوداً أو تبعاً لجل بموت الأصيل  
وجهان ومقابل الأصح قال الضمان تبرعاً لم يفتقر صفة ولو ضمن المؤجل إلى شهرين مؤجلاً إلى شهر  
فهو كضمان المؤجل حالاً (وللمستحق) أي المضمون له (مطالبة الضامن والأصيل) بالدين  
(والأصح أنه لا يصح) الضمان (بشرط براءة الأصيل) لمخالفة الشرط لمقتضى الضمان والثاني  
يصح الضمان والشرط والثالث يصح الضمان فقط فإن صححناهما برئ الأصيل ورجع الضامن عليه  
في الحال أن ضمن بأذنه لانه حصل براءته كالأدنى (ولو أبرأ) المستحق (الأصيل) من الدين  
(برئ الضامن) منه (ولا عكس) أي لو أبرأ الضامن لم يبرأ الأصيل (ولو مات أحدهما)  
والدين مؤجل (حل عليه دون الآخر) فإن كان الميت الأصيل فلضامن أن يطالب المستحق بأخذ  
الدين من تركته أو أبرأه هولاءه قد تم تلك التركة فلا يجدر رجوعاً إذا غرم وإن كان الميت الضامن وأخذ  
المستحق الدين من تركته لم يكن لورثته الرجوع على المضمون عنه الأذن في الضمان قبل حلول  
الاجل (وإذا طالب المستحق الضامن فله مطالبة الأصيل بتخليصه بالأداء إن ضمن بأذنه والأصح  
أنه لا يطالبه قبل أن يطالب) والثاني يطالبه بتخليصه (وللضامن) الغارم (الرجوع على  
الأصيل أن وجد أذنه في الضمان والأداء وان اتسقى فيهما فلا) رجوع (وان أذن في الضمان فقط)  
أي ولم يأذن في الأداء (رجع في الأصح) لانه أذن في سبب الغرم والثاني يقول الغرم حصل بغير  
أذن (ولا عكس) أي لا رجوع في العكس وهو أن يكون أذن في الأداء فقط (في الأصح) لأن  
الغرم بالضمان ولم يأذن فيه والثاني يقول أسقط الدين عنه بأذنه (ولو أدى مكسر عن صحاح أو صالح  
عن مائة شوب قيمته خمسون فالأصح أنه لا يرجع إلا بما غرم) والثاني يرجع بالصحاح والمائة لانه  
حصل البراءة منهما بما فعل والمسامحة جرت معه (ومن أدى دين غيره بلا ضمان ولا أذن فلا رجوع)  
له عليه (وان أذن) له في الأداء (بشرط الرجوع) رجوع عليه (وكذا ان أذن مطلقاً) عن  
شرط الرجوع يرجع (في الأصح) للعرف والثاني قال ليس من ضرورة الأداء الرجوع (والأصح  
أن مصاحته) أي المأذون (على غير جنس الدين لا يمنع الرجوع) لأن مقصود الأذن أن يبرئ  
ذمته وقد فعل والثاني يمنع فانه إنما أذن في الأداء دون المصالحة وعلى الرجوع يرجع بما غرم كالضامن  
(ثم انما يرجع الضامن والمؤدى إذا أشهد بالاداء رجلين أو رجلاً وامراًتين وكذا رجل) أشهده  
كل منهما (المحلف معه) فيكفي (في الأصح) لأن ذلك حجة والثاني يقول قد يترافعان إلى حنفى  
لا يقضى بشاهد وبيمين (فان لم يشهد) أي الضامن بالأداء أو أنكره رب الدين (فلا رجوع) له  
(ان أدى في غيبة الأصيل وكذبه وكذا ان صدقه في الأصح) لانه لم يتفع بأذنه والثاني ينظر إلى  
تصديقه (فان صدقه المضمون له) مع تكذيب الأصيل (أو أدى بحضرة الأصيل) مع تكذيب  
المضمون له (رجع على المذهب) أي الرابع من الوجهين في المستثنين لسقوط الطلب في الأولى

يرجع بلا خلاف أنه عليه ابن الرفعة (قول) المتن فان لم يشهد انما جعل الشارح فاعله خاصاً بالضامن مع ان المؤدى بغير ضمان حكمه وعلم  
كذلك كما سيجي لأجل قول المتن الآتي المضمون له (قول) المتن ان صدقة لو كان أمره بالشهادة لم يرجع حرماً وهو ظاهر فصوره المستلزمة عند السكوت

\* (كتاب الشركة) \* هي لغة الاختلاط على الشيوخ أو المجاورة وشرعاً ثبت الحق في الشيء الواحد لشخصين فأكثر على الشيوخ وهذا شامل للثبوت القهري وغيره لكن غرض الباب هو الشركة التي تحدث بالاختيار لقصد التصرف والربح (قول) المتن هي أنواع أي مطبق الشركة لا الشركة الصحيحة (قوله) بأموالهما قال السبكي من غير خلط الأموال (قول) المتن وشركة العنان صحيحة أي بالاجماع (قوله) من عن إذا ظهر أي لا تجوزها (٣٢٩) ظاهر بارز وقيل من عنان السماء وهو ما ظهر منها وقيل من عنان الدابة قال القاضي عياض

فعلى الأولين تكون العين مفتوحة وعلى الأخيرتين تكون مكسورة على المشهور (قول) المتن ويشترط فيها الخ اعلم أن الاسنوي رحمه الله نقل عن الشيخين أنهما قال لا بد من لفظ يدل على التجارة نحو اتجر فيما شئت وكذا اتجر على الأصح قال وأما لفظ التصرف المذكور في المنهاج فالحذر فإن قال تصرف فيها وفي أعواضها فريب وإن لم يذكر الأعواض فهو أدن من أن يكون تصرفاً في الشركة لأن تقوم قرية انتهى فقول الشارح ومعلوم الخ رد عليه ومنع لكلامه ثم عبارة المنهاج تفيد أن الاذن يفيد فلو كان في لفظ الاشتراك فتكون الصيغة حاصلة به (قوله) ويشترط الخ دخل ولي الطفل وتوقف فيه بعضهم من حيث أن الخلط قبل العقد يكون مضراً منقضا للمال وفيه نظر (قوله) بكسر الواو أي لأنه ليس متعدي بل مطاوعاً لفعل يتعدى إلى واحد فيكون لازماً فلا ينشأ منه اسم المفعول (قوله) كالتياب أي لعدم إمكان الخلط فيها (قول) المتن وقيل يختص الخ أي لأنه عقد تصرف في مال الغير للربح فكان كالقرص ثم عبارة الكتاب توهم أن التقيد يطلق على غير المضروب (قول) المتن أو صفة الخ من ثم تعلم أنه لو كان أحد التقديس من ضرب والآخر من ضرب آخر لا يصح عقد

وعلم الوصول بالأداء في الثالثة والثاني في الأولى بقول تصديق رب الدين ليس حجة على الوصول وفي الثانية يقول لم ينفع الوصول بالأداء لترك الأثبات وأجيب بأنه المقصر بترك الأثبات ويقاس بما ذكر في الضامن المؤدى في الأحوال المذكورة

### \* (كتاب الشركة) \*

بكسر الشين وسكون الراء وحكى فتح الشين وكسر الراء (هي أنواع شركة الأبدان كشركة الجمالين وسائر المحترقة) كاللادين والتجارين والخطاطين (ليكون بينهما كسهما) بحرفتهما (متساوياً) أو متفاوتاً مع اتفاق الصنعة) كما ذكر (أو اختلافهما) كالخطاط والرفاء والتجار والخطاط (وشركة المفوضة) بفتح الواو بأن يشتركا (ليكون بينهما كسهما) قال الشيخ في التبيين بأموالهما وأبدانها (وعليهما ما يعرض) بكسر الراء (من غرم) وسبقت مفوضة من تفويضاً في الحديث شرعاً فيه جميعاً (وشركة الوجوه بأن يشتركا الوجهان لينتاع كل منهما بمؤجل) ويكون المتاع (لهما) فإذا باع كان الفاضل عن الاثمان المتاع بها (بينهما وهذه الأنواع الثلاثة) بالطة) ويختص كل من الشريكين بما يكسبه يدينه أو ماله أو يشتره (وشركة العنان صحيحة) وهي أن يشتركا في مال لهما ليتجرا فيه على ماسأى في سبانه والعنان بكسر العين من عن الشيء ظهره قال الجوهري (ويشترط فيها لفظ يدل على الاذن في التصرف) من كل منهما للآخر ومعلوم أن التصرف بالبيع والشراء وهو معنى قول الروضة كأصلها في التجارة والتصرف (فلو اقتصر على اشتراك يكف) في الاذن المذكور (في الأصح) قصور اللفظ عنه والثاني بقول يفهم منه عرفاً (و) يشترط (فيها أهلية التوكيل والتوكل) فإن كلامهما وكيل عن الآخر في ماله (وتصح) الشركة (في كل مثلي) نقد وغيره كالخنطة (دون المتقوم) بكسر الواو كالتياب (وقيل يختص بالنقد المضروب) من الدراهم والدنانير وفي جوازها في الدراهم المغشوشة وجهان أحدهما في الروضة الجواز إن استمر في البلد وواجهوا ولا يجوز في التبر وفيه وجه في التهمة (ويشترط خلط المالكين بحيث لا يتبرزان) ويكون الخلط قبل العقد فإن وقع بعده في مجلسه فوجهان في التهمة أحدهما المنع أي فبعد العقد (ولا يكفي الخلط مع اختلاف جنس) كدراهم ودنانير (أو صفة كحماح ومكسرة) وخنطة حمراء وخنطة بيضاء فلا تصح الشركة في ذلك (هذا) أي اشتراط الخلط (إذا أخرج المالكين وعقد أقان ملكاً مشتركاً) مما تصح فيه الشركة (بارث وشراء وغيرهما واذن كل للآخر في التجارة فيه تمت الشركة) لأن المقصود بالخلط حاصل (والحيلة في الشركة في العروض) من المتقوم كالتياب (أن يبيع كل واحد منهما) (بعض عرضه ببعض عرض الآخر وبأذن له في التصرف) بعد التقابض والبعض كالنصف بالنصف والثلث بالثلثين ولا يشترط عليهما بقية العرضين على الصحيح ذكره في الروضة

٨٣ ل ل الشركة عليه والظاهر أن اختلاف القيمة في المثلي لا يلحق بذلك بل تصح الشركة فيه ثم رأيت الرافعي نقل عن العراقيين أنه يكون الاشتراك بنسبة القيمة وقول ابن الرفعة يفسد كالحماح والمكسر (قول) المتن تمت الشركة أي فيكون هذا الاذن التابع لما ذكره غيباً عن لفظ الشركة بل وكذا يقال إذا وجد الاذن بعد الخلط وإن لم يذكر لفظ الاشتراك كما يؤخذ من كلام السبكي ومن قول المنهاج فيما مضى ويشترط فيها الخ (قوله) من المتقوم والأفالمليات من العروض والشركة تصح فيها بدون ذلك (قول) المتن بعض عرضه هو أحسن من قول المحرر تصرف (قول) المتن وبأذن له أحسن ثم يأن واعلم أن هذا الاذن قائم مقام عقد الشركة (قوله) ولا يشترط عليهما الخ ولا يشترط أيضاً عقد شركة في الاثمان بعد نفيها خلافاً للقاضي والمتولى وقوله كل الخ جواب عن اعتراض بأن لفظ كل غير محتاج إليه

(قوله) المتين ولا يشترط قيل يغني عن هذا قوله الاتي ان الرجح والخسران على قدر المالبين (قول) المتين تساوي قدر المالبين المتساوي هو المتماثل فيكون بين شيتين فأكثر وقد أضافه المصنف لقدر المالبين وهو مفرد فلا بد (٣٩٠) أن يقول قدر المالبين بقدر يسما أو

يرتكب ما قاله الشارح رحمه الله (قول) المتين بقدرهما الخ أي بقدر نسبتيهما كما صرح به الشارح رحمه الله وقوله اذا أمكن الخ أشار إليه المصنف بقوله عند العقد أو على النسبة وجهه لا القدر فانه يصح بلا خلاف (قوله) وما أخذ الخلاف الخ أي فالوجه الثاني يمنع لانه يؤدي الى الجهل بالقدر الذي يتصرف فيه والذي يأذن فيه ثم هذه الصورة التي جعلها مأخذاً لما يحتمل أن تكون شركة وحديثاً فينبغي اشتراط امكان المعرفة بعد ذلك كالصورة المنفية والوجه ان ذلك مجرد توكيل (قوله) متبرعاً راجع لقوله يعمل (قوله) أي عقد الشركة قال الاسنوي الضمير عائداً الى الشركة باعتبار المعنى انتهى وهو مراد الشارح (قول) المتين بفسخهما اذن المقدم قد زال (قوله) بفسخ كل الخ قال الاسنوي ينبغي ان ينهوا على انفساخها بطريقتي الاسترقاق وجر النقلس والرهن وأما جرح السفة فقد صرح به ابن الرفعة (قوله) أي التساوي راجع لقول المتين خلافه (قول) المتين في ماله أي مال الآخر (قول) المتين بالعكس الحاصل ان صاحب اليد ادعى جميع المال في الاولى ونصحه في الثانية \*

(كتاب الوكالة) \*

(قول) المتين بملك أو ولاية يخرج الوكيل فليس له أن يوكل لانه ليس بملك ولا ولي لكن برده عليه انه قد يوكل عن نفسه في القدر المجوز عنه وقوله فلا يصح الخ قال الاسنوي كل ذلك شرح لما خرج بالقيد الاول ولم يتعرض لما خرج بالقيد الثاني

(قول) المتين فلا يصح توكيل صبي الخ وكذا ما أملى على غيره والعاسق

وسواء تجانسا أم اختلفا وقوله كل محتاج اليه في الاذن ونسبة البيع اليه بالنظر الى المشتري وتأويله بائع الثمن (ولا يشترط) في الشركة (تساوي) قدر (المالبين) أي تساويهما في القدر كما في المحرر وغيره وقيل يشترط للتساوي في العمل (والاصح انه لا يشترط العلم بقدرهما عند العقد) أي بقدر كل من المالبين أهو النصف أم غيره اذا أمكن معرفته من بعد وما أخذ الخلاف انه اذا كان بين اثنين مال مشترك كل منهما جاهل بقدر حصته منه فأذن كل منهما للآخر في التصرف في نصيبه منه يصح الاذن في الاصح ويكون الثمن بينهما مهما كان الثمن (ويستلزم كل منهما على التصرف بلا ضرر فلا يبيع نسبة ولا يغير نقد البلد ولا يغني فاحش ولا يباقره ولا يبعه) بضم التحتية وسكون الموحدة أي يدفع لمن يعمل فيه متبرعاً (بغير اذن) هو قيد في الجميع فان أضعه أو سافر به ضمن وان باع بغين فاحش لم يصح في نصيب شريكه وفي نصيبه قولاً تقرييقاً المصقة فان فرقناها انفسخت الشركة في البيع وصار مشتركاً بين المشتري والشريك كذا في الروضة كأصلها ويقاس بالغين البيع نسبةً وبغير نقد البلد (ولكل) من الشريكين (فسخه) أي عقد الشركة (متى شاء) كالوكالة (وينعزلان عن التصرف) جميعاً (بفسخهما) أي بفسخ كل منهما (فان قال أحدهما) للآخر (عزلك) أولاً (تتصرف في نصبي لم يعزل العازل) فيتصرف في نصيب المعزول (وتنسخ بموت أحدهما ويجنونه وانما شاءه) كالوكالة (والرجح والخسران على قدر المالبين تساوي) أي الشريكان (في العمل أو تفاوتاً) فيه (فان شرطاً خلافه) أي التساوي في الرجح مع التفاوت في المال أو التفاوت في الرجح مع التساوي في المال (فسد العقد فيرجع كل على الآخر باجرة عمله في ماله وتنفذ التصرفات) منهما للاذن (والرجح) بينهما (على قدر المالبين) رجوعاً الى الاصل (ويد الشريك يدأمانة فيقبل قوله في الرد) الى شريكه (والخسران والتلف) ان ادعاه بلا سبب أو بسبب خفي كالسرقة (فان ادعاه بسبب ظاهر) كالخريق و جهل (طوبى بيته بالسبب ثم) بعد اقامتها (يصدق في التلف به) وسيأتي في نظير هذه المسائل غير الخسران في المودع اليمين وان عرف الخريق وعمومه صدق بلا يمين وان عرف دون عمومه صدق بيمينه فيأتي مثل ذلك هنا وكذا اليمين في الخسران (ولو قال من في يده المال) من الشريكين (هولى وقال الآخر) هو (مشترك أو) قالاً (بالعكس) أي قال من في يده المال هو مشترك وقال الآخر هولى (صدق صاحب اليد) عملها (ولو قال) صاحب اليد (اقتسمنا وصار) ما في يدي (لي) وأنكر الآخر فقال هو مشترك (صدق المنكر) لان الاصل عدم القسمة (ولو اشترى أحدهما شيئاً وقال اشتريته لشركة أو لنفسى وكذبه الآخر) بأن عكس ما قاله (صدق المشتري) لانه أعلم بقصده وتأتى اليمين في هذه المسائل أيضاً

(كتاب الوكالة) \*

تتحقق بموكل ووكيل وغيرهما مما سيأتي (شرط الموكل صحة مباشرته ما وكل فيه بملك أو ولاية فلا يصح توكيل صبي ولا مجنون) في شيء (ولا) توكيل (المرأة والمحرر) بضم الميم (في النكاح) أي لا توكل المرأة في تزويجها ولا المحرم في تزويجه أو تزويج موليته لانهما لا تصح مباشرتهما لذلك ولو قالت لوليا وكنتك بتزويجي قال الراعي فالدين لهما من الأئمة لا يعدونه ادباً ويجوز أن يعتد به ادباً ونقل في الروضة عن صاحب البيان نص الشافعي على جواز الاذن بلفظ الوكالة وصوبه ولو وكل المحرم من

(قول) المتن ويصح توكيل الولي أى سواء جعله عن نفسه أو عن الطفل وفي الشق الثاني نظر التنوي رحمه الله ولو قال بدل الطفل المولى عليه ليشمل المجنون والسفيه ونحو ذلك لكان أولى (قول) المتن في البيع والشراء مثلهما سائر العقود المتوقعة على الرؤية (قول) المتن في النكاح كذلك الرجعة واختيار الزوجات (٣٩١) لمن أسلم على أكثر من أربع وكذا اختيار الفراق قاله السبكي ونخصه بالمرأة والظاهر أن المحرم كذلك

ثم ضرورة المسئلة أن يعين من يختاره والا فلا يصح من المرأة ولا من الرجل لتعلقه بالشهوة فرج لا يجوز للمرأة أن تتوصل في شيء بغير إذن زوجها والظاهر أن محله إذا أخرج إلى الخروج كما اقتضاه كلام الرواية رحمه الله (قول) المتن قول صبي أى بشرط أن يكون مأموماً ولو قامت قرينة على صدقه قبل قطعا (قول) المتن والاصح صحة توكيل الخ وجه الحق في القبول عدم الضرر على السيد وفي الإيجاب صحة عبارته في الجملة وانما منع في انتدائه لا يمتنع للنظر ووجه المنع في القبول أنه انما جاز في حق نفسه للحاجة وفي الإيجاب أنه لا يزوج بت نفسه فبنت غيره أولى وحكم السفيه كالعبد (قوله) فإنه الضهير فيه راجع لقوله التصرف (قول) المتن والاحتطاب الخ كسائر أسباب الملك ووجه الثاني القياس على الاعتناء ولأن سبب الملك وهو وضع اليد قد وجد فلا ينصرف بالنسبة (قوله) والثاني يصح أى لأنه يلزم به الحق فأشبهه الشراء وسائر التصرفات ثم الصيغة على هذا جعلت موكل موقراً بكذا أو أقررت عنه بكذا (قوله) وقيل يلزم أو رديح السبكي أبو الحسن الباجي على ذلك أنه يلزم عزل الوكيل كمن وكل في بيع عين ثم باعها وفرق السبكي بأن ذلك مسلم في الانشاء بخلاف الإقرار لأن المقر له والشهود قد لا يسمعون إلا أخبار الموكل وكل من إقرار الموكل والوكيل أخبارا واردة على شيء واحد

بعد النكاح بعد التحلل صح كما ذكر في كتاب النكاح (ويصح توكيل الولي في حق الطفل) كالأب والجد في التزويج والمال والوصى والقيم في المال (ويستثنى) من الضابط (توكيل الاعمي في البيع والشراء فيصح) مع عدم احتجتها بالضرورة (وشروط الوكيل صحة مباشرته التصرف لنفسه لا لصي ومجنون) أى لا يصح توكيله ما في شيء غير ما يأتي (وكذا المرأة والمحرم في النكاح) إيجابا وقبول (لكن الصحيح اعتماد قول صبي في الإذن في دخول دار وإيصال هدية) لاعتماد السلف عليه في ذلك والثاني لا كغيره وعلى الأول هو وكيل عن الآذن والمهدي (والاصح صحة توكيل عبد في قبول نكاح ومنعه في الإيجاب) والثاني صحته فيهما والثالث منعه فيهما وفي الشرح حكاية الوجهين في التوكيل في القبول بغير إذن السيد وفي الروضة حكاية وجهين في التوكيل فيه بإذن السيد أيضا وفيهما صبي في الإذن وعدمه الإيجاب المطلق فيه الخلاف (وشروط الموكل فيه أن يملكه الموكل) حين التوكيل (فلو وكل بيع عبد سملكه وطلاق من سينسكه باطل في الاصح) لأنه لا يتمك من مباشرة ذلك بنفسه فكيف يستناب فيه غيره والثاني يصح ويكتفى بحصول الملك عند التصرف فإنه المقصود من التوكيل (وأن يكون قابلاً للتبابة فلا يصح في عبادة الأهلج) ومثله العمرة (وتفرقة زكاة وديع أضحية) لادلتها (ولا في شهادة وإيلاء ولعان وسائر الأيمان) أى باقيا فالإيلاء واللعان بمنان (ولا في الظهار في الاصح) الحاقه باليمين والثاني يلحقه بالطلاق وعليه قال في المطلب لعل لفظه أنت على موكل كظهور أنه ويلحق بالزكاة الكفارة وصدقة التطوع وبالأضحية الهدى وباليمين النذر وتعليق العتق والطلاق (ويصح) التوكيل (في طرق بيع وهبة وسلم ورهن ونكاح وطلاق وسائر العقود والفسوخ) كالصلح والحوالة والضمان والشركة والأجارة والفسخ بخيار المجلس والشروط والأقالة والرد بالعيب (وقبض الدينون وإقباضها والدعوى والجواب) رضى الخصم أو لم يرض في مال أو غيره وفي الاعناق والسكينة (وكذا في تلك الباحات كالأحياء والاصطباذ والاحتطاب في الأطهر) فيحصل الملك فيها للموكل إذا قصد الوكيل له والثاني لا يصح التوكيل فيها والملك فيها للوكيل بخياره والرافعي في الشرح حكى الخلاف وجهين قال في الروضة تقليدا لبعض الخراسانيين وهما قولان مشهوران وأجيب بأنهما مخرجان (لا في الإقرار) أى لا يصح التوكيل فيه (في الاصح) والثاني يصح ويبى جنس المقر به وقدره ولا يلزمه قبل إقرار الوكيل وقيل يلزمه بنفس التوكيل وعلى عدم الحق يجعل مقر بنفس التوكيل على الاصح في الروضة (ويصح) التوكيل (في استيفاء عقوبة آدمي كقصاص وحسد قذف وقيل لا يجوز) استيفاؤهما (الابحضره الموكل) لاحتمال العقو في الغيبة وهذا المحكي بقيل قول من طريقه والتسابة القطع به والتسابة القطع بمقابله ويجوز للإمام التوكيل في استيفاء حدود الله تعالى وللسيد التوكيل في حذم ملوكه (وليكن الموكل فيه معلوما من بعض الوجوه ولا يشترط علمه من كل وجه) مساحته فيه (فلو قال وكلت في كل قليل وكثير وأوفي كل أموري أو فوضت إليك كل شيء) والمعنى لي في هذا والاول لأن الإنسان انما وكل فيما يتعلق به (لم يصح) التوكيل لأن فيه غررا عظيما لا ضرورة إلى احتماله (وان قال في بيع أموال وعتق أرقاقي

فلا يضر (قول) المتن في استيفاء عقوبة الخ كسائر الحقوق (قوله) لاحتمال العفو الخ وإذا وقع لا يمكن تداركه بخلاف غير العفو ولا به قدره إذا حضر فيعفو ثم الاستيفاء يقع الموقوع ولو أبطلنا التوكيل (قوله) ويجوز للإمام التوكيل الخ أى وإن أوهم كلام الأصل خلافه ثم يمنع التوكيل في إبطالها



(قوله) كثير من نقل الامام الاتفاق على انه لا يشترط اوصاف السلم ولا ما يترب منها (قوله) أي لا يجب بيان الخ \* فرع \* لو ترك ذلك والتمن  
 نزل على ثمن المثل قال السبكي وكذا لو قال بما شئت أو بما شئت من ثمن المثل وأكثرت ثمنه تفقها وينبغي التنبيه عليه لانه يقع كثيرا فلهذا سألني  
 في الفرع آخر الصفحة (قول) المتن ويشترط من الموكل لفظ أي كسائر العقود (قوله) فلا بد منه قضيته (٣٩٢) انه لو تصرف قبل العلم بالتوكيل

لا يصح وليس كذلك وأيضا فلو أكرهه  
 على البيع صح قال الاسنوي فتلخص ان  
 القبول لفظا ومعنى بمعنى الرضا ليس  
 بشرط على الصحيح ومعنى عدم الرد شرط  
 بلا خلاف (قول) المتن ولا يصح تعليقها  
 في فتاوى البلقيني في باب الوقف مسألة  
 هل يصح تعليق الولاية الجواب لا يصح  
 تعليق الولاية في مذهب الشافعي الاحمل  
 الضرورة كالا مارة والايضاء انتهى  
 ومنه تستفيد أن ما يجعل في مواقع  
 الاحباس من جعل النظر له ولا ولادة  
 بعده لا يصح في حق الاولاد (قول) المتن  
 بشرط في الاصح كفي الشركة والقراض  
 وغيرهما ومقابل الاصح قاس على الامارة  
 في حديث غزوة مؤتة وفروقه الحاجة  
 وباحتمال ان الامارة كانت بمنزلة  
 وانما علق على الموت التصرف واهل ان  
 واقعة مؤتة أخذ منها الخصم جواز تعليق  
 الولايات ومنه تعليق التقرير في الوظائف  
 وقد عرفت الجواب (قول) المتن صححت  
 في الحال في الاصح قال الاسنوي يشترط  
 للخلاف أمران أن يأتي بالتعليق متصلا  
 وان يكون بصيغة الشرط نحو بشرط اني  
 أو على اني الخ قال في المطلب ويظهر  
 أيضا ان محله اذا اقتضت الصيغة  
 التكرار وقال بنفسه أو بغيري (قوله)  
 وعلى الجواز الخ استشكل بأن الشرط  
 يقارن المشروط فكيف ثبت التوكيل  
 مقارنا للعزل وأجيب بأن التوكيل  
 يكون بوكالة أخرى غير التي وقع العزل

فها (قوله) عدم صحته استشكل بأن الوكالة المعلقة اذا بطلت يسي في غرض المالك في التصرف بعموم الاذن والعزل  
 اذا بطل يتمكن الوكيل من التصرف فكيف يتمكن الموكل غير راض بذلك أقول هذا الاشكال فيه اعتراف بأنه اذا بطل العزل المعلق لا أثر لعموم  
 المنع بخلاف نظيره من التوكيل المعلق لكن في شرح الروض ما يخالفه \* (فصل الوكيل) \*

صح) وان لم تكن أمواله معلومة لان الغرض فيه قليل (وان وكله في شراء عبد وجب بيان نوعه) كتركه  
 وهندى (أودار وجب بيان المحلة والسكة) بكسر السين أي الحارة والرقاق (لا قدر التمن)  
 أي لا يجب بيان قدر التمن (في الاصح) في المسئتين والثاني يجب بيان قدره كجاءة أو غائبة كأن  
 يقول من مائة الى ألف ومسئلة الثمن في الدار فريدة في الروضة ومسئلة العبدان اختلفت أصناف  
 النوع فيه اختلفا فاطاها قال الشيخ أبو محمد لا بد من التعرض للصنف (ويشترط من الموكل لفظ  
 يقتضي رضاه كوكلتك في كذا أو فوضته اليك أو أنت وكيل في فيه فلو قال بع أو أعتق حصل الاذن)  
 والاول ايجاب وهذا قائم مقامه (ولا يشترط القبول لفظا) الحاقا للتوكيل باباحة الطعام (وقيل  
 يشترط) فيه كغيره (وقيل يشترط في صيغ العقود كوكلتك دون صيغ الامر كبيع وأعتق) الحاقا  
 لهذا بابا باحة أما القبول معنى وهو الرضى بالوكالة فلا بد منه قطعاً فلور دق قال لا أقبل أولاً أفعل بطلت  
 ولا يشترط في هذا القبول التججيل قطعاً ولا في القبول لفظاً اذا شرطناه الفور ولا المجلس وقيل  
 يشترط المجلس وقيل الفور (ولا يصح تعليقها بشرط في الاصح) نحو اذا قدم زيد أو اذا جاء رأس  
 الشهر فقد وكلتك في كذا (فان تجزها بشرط لتصرف شرطاً جاز) قطعاً نحو وكلتك الآن في بيع  
 هذا العبد واسكن لاتبعة حتى يجيء رأس الشهر فليس له بيعه قبل مجيئه وتصح الوكالة المؤقتة كقوله  
 وكلتك الى شهر رمضان (ولو قال وكلتك) في كذا (ومتى عزلت فأنت وكيل) فيه (صححت  
 في الحال في الاصح) والثاني لا نصح لاشتمالها على شرط التأيد وهو الزام العقد الجائز وأجيب  
 بجميع التأيد فيما ذكرنا سابقاً (و) على الاول (في عوده وكذا بعد العزل الوجهان في تعليقها)  
 أحدهما المنع وعلى الجواز تعود الوكالة مرة واحدة فان كان التعليق بكلمات كتر العود تكرر  
 العزل (ويجربان في تعليق العزل) أحدهما عدم صحته أخذاً من صحته في تعليقها وفي الروضة  
 كأصاها ان العزل أولى بصحة التعليق من الوكالة لانه لا يشترط فيه قبول قطعاً

\* (فصل الوكيل بالبيع مطلقاً) أي توكيلاً لم يقيد (ليس له) نظراً للعرف (البيع بغير نقد البلد  
 ولا بنسيئة ولا بغير فاحش وهو لا يحتمل غالباً) بخلاف اليسر وهو ما يحتمل غالباً فيعترف فيه فيبيع  
 ما يساوي عشرة تسعة محتمل وبثمانية غير محتمل (فلو باع على أحده هذه الأنواع وسلم المبيع ضمن)  
 لتعديه بتسليمه ببيع باطل فيسترده ان بقي وله بيعه بالاذن السابق واذا باعه وأخذ الثمن لا يكون ضامناً  
 له وان تلف المبيع غرم الموكل قيمته من شاء من الوكيل والمشتري والقرار عليه ثم على ما فهم من لزوم  
 البيع بنقد البلد لو كان في البلد نقد ان لزمه البيع بأغلبهما فان استويا في المعاملة باع بأغلبهما للموكل  
 فان استويا تخير فيهما أو قال المصنف التوكيل المطلق بقوله (فان وكله لبيع مؤجلاً وقدر الاجل  
 فذلك) أي التوكيل صحيح جزواً يتبع ما قدره فان نقص عنه كان باعاً الى شهر بما قال الموكل بع  
 الى شهرين صح البيع في الاصح (وان أطلق) الاجل (صح) التوكيل (في الاصح وحمل)  
 الاجل (على التعارف في مثله) أي المبيع بين الناس فان لم يكن فيه عرف راعى الوكيل الانفع

شأفه أصله وهو فرع ومفرق بعضهم  
بأن هنا مر ذاو هو عن المثل \* فرع \* لو  
نص له علمه أجاز قطعا واليه أشار بقوله  
الوكيل بالبيع مطلقا (قوله) له القبض  
والإقباض الخ وكذا يقال في رأس مال  
السلم قاله ابن الرفعة (قوله) وكان بعض  
شيوخنا يحكي عن العلامة الورع طاهر  
خطيب مصر أنه كان يقول بمثل ذلك إذا  
وكانه لبيع في غير بلد الموكل للعرف  
(قوله) في شراء طاهر الحلاقه ولو في معي  
(قوله) فلا يقع عن الموكل ظاهره ولو كان  
الغرض للتجارة (قوله) كما لو اشتراه الخ  
ومقابل الأصح قول لو فرض ذلك بالغبن  
وهو تسليم لم يقع بالمعيب أول وأجيب  
بأن الخيار ثبت في المعيب بخلاف الغبن  
(قوله) في صورتي الجهل قيد بذلك لانه على  
الوجه المرجوح القائل بوقعه عن الموكل  
حال العلم يختص الرتبة الموكل (قوله) ليس  
وكيل الخ قال الاستنوي حكمة عقيد  
لنصف أولا بالذمة الاحتراز عن هذه  
المسئلة فقط ولوجعل القيد في المسئلة  
لاحيرة فقط كان أصوب لانه يفيد أن  
أعداها لا فرق فيه بين الشراء في الذمة  
الشراء بالعين (قول) المتن فانه ذهب  
إلى هذه الطرق يرجع حاصلها إلى  
لجواز مطلقا المنع مطلقا التفصيل ثم  
ذاوكل يوكل عن الموكل (قوله) وقيل  
كل في الممكن أيضا تبعاً (قوله) بموته  
وحنونه وعزل موكله الضمير في هذا  
في قول المتن بعزله وانعزاله راجع

٨٤ ل ج لاوكيل من قول المتألف الثاني وكيلا الوكيل (قوله) بناء على انه الخ منه  
لوجهين مفرعين على كونه وكيل الوكيل ليس على ما ينبغي (قوله) وتدل لاى لا ينعزل بالنعزل أما بما  
ووكيل الوكيل بذلك (قوله) فيقصده التوكيد الخ \* فرع \* هل للموكل أن يقيم وكيلاً عن الوكيل  
(قوله) وقيل وكيل الوكيل أى نظراً الى أن المقصود تسهيل الامر عليه

٨٤ ل ج لاوكيل من قول المتد فالتاني وكييل الوكيل (قوله) بناء على انه الخ منه تعلم ان ما اقتضته عبارة الكتاب من كون الوجهين مفرعين على كونه وكيل الوكيل ليس على ما ينبغي (قوله) وتيل لاى لا يعزل بالعزل اما بالموت والجنون فلا كلام بين انعزال الوكيل ووكيل الوكيل بذلك (قوله) فيقصص التوكيل الخ \* فرع \* هل للموكل أن يقيم وكيله عن الوكيل كتنظيمه من الامام مع القاضي محل نظر (قوله) وقيل وكيل الوكيل أى نظر الى أن المقصود تسهيل الامر عليه

(قوله) في الصورتين السابقتين ينبغي أن يزيد وفرعنا على الأصح في الثانية لكنه علم بمقاومته فسهل الأمر (قوله) من توابع الخ قال الاستوى ولو قيل بانعزاله بلا عزل كعدل الرهن لكان أوجه أي فإن الذهاب إلى أن الوكيل عزله لا وجه له كما قاله السبكي \* (فصل قال بيع الخ) \* (قول) المتن قال الخ قيل مدلول هذه العبارة أن معين من تمة لفظ الأمر بأن تكون صيغة الموكل بيع من شخص معين لا مهم وقول الشارح يعني بتعيينه إشارة إلى دفع ذلك (قول) المتن يعني وجهه في الشخص أنه قد يكون له غرض في محاباته أو لكون ماله غير مشوب بالشبه أو غير ذلك بل وإن لم يكن غرض وقوف مع الذي نص عليه الموكل وأما الزمان فقد يكون فيه غرض كالقراء (٣٣٤) التي تلبس في زمن الشتاء دون زمن الصيف ولو قال يوم الجمعة فهل تتعين التي تلى الأذن أم لا الظاهر الأول وأما المكان فقد يكون النقد فيه أجدود والطالب فيه أكثر وإن لم يظهر الغرض فقد يكون ثم غرض خفي (قوله) أنه لا يتعين أي لأن المقصود حيثما عاهاو البيع والتعين انما يقع على سبيل الاتفاق ولونها عن غير المكان المعين لم يصح خرما (قول) المتن وله أن يزيد فضيته عدم لزوم ذلك مع تبسره وليس مراداً (قوله) لم يجز أن يبيعه بأكثر الخ بخلاف اشتري عبداً فلان بمائه فانه يجوز له النقص عنها والفرق ظاهر وبخلاف ماله وكاه في الخلع بمائه فانه يجوز له الزيادة عليها لأن الخلع غالباً يكون عن شقاق فيضعف قصد المحاباة ويبحث ابن الرفعة جواز الزيادة فيما لو قال بعه من زيد بمائه وكان يساوي خمسين مثلاً (قوله) فلموكل واحدة أنظر هل الخيرة أو يقرع ومن ثم تعلم اشكال هذا القول وجري لنا قول ثالث بأنهم ما عاقبوا الموكل إذا كان الشراء في الذمة لأن تعيين أحدهما للموكل دون الأخرى ليس بأولى من العكس (قوله) ورد على الموكل نصف دينار أي للموكل أن يتزع الثانية منه ويقدر العقد فمما لانه عقد العقد له قال

بأمين في أدنه في التوكيل فيتبع تعيينه (ولو وكن) الوكيل (أمننا) في الصورتين السابقتين (ففسق لم يملك الوكيل عزله في الأصح والله أعلم) هذا التصحيح زائد على الرافعي وعبر في الروضة بالاقيس ووجه في المطلب العزل بأنه من توابع ما وكن فيه \* (فصل قال بيع لشخص معين أو في زمن) \* معين (أو مكان معين) يعني بتعيينه في الجميع بخول زيد في يوم الجمعة في سوق كذا (تعيين) ذلك (وفي المكان وجهه أنه لا يتعلق به غرض) أنه لا يتعين والغرض كأن يكون الراغبون فيه أكثر أو التدفيع أجدود فان قدر الثمن كائنه فباع بها في غير المكان المعين جاز ذكره في الروضة (وان قال بيع بمائة لم يبق) (عليها) (الان يصح بالهني) عن الزيادة فلا يزيد ولو عين المشتري فقال بيع لزيد بمائة لم يجز أن يبيعه بأكثر منها لانه ربما قصد رفاقه ولو لم ينه عن الزيادة وهنالك راغب بهم لم يجز البيع بدونها في الأصح في الروضة (ولو قال اشتري هذا الدينار شاة ووصفها) بصفة (فاشتري به شاتين بالصفة فان لم تساو واحدة) منهما (دينار لم يصح الشراء للموكل) وان زادت قيمتهما على الدينار لفوات ما وكن فيه (وان تساوت كل واحدة) منهما (فلا تظهر الصحة) أي صحة الشراء (وحصول الملك فيهما للموكل) لانه حصل غرضه وزاد حياً والثاني يقول ان اشتري في الذمة فلموكل واحدة ونصف دينار والاخرى للموكل ورد على الموكل نصف دينار وان اشتري بعين الدينار فقد اشتري شاة بأذن وشاة بلا إذن فيبطل في شاة ويصح في شاة بناء على تقرير الصفقة قال في الروضة ولو تساوت أحدهما ديناراً والاخرى بعض دينار فطريقان أحدهما لا يصح في حق الموكل واحدة منهما وأصحهما أنه كالتساوت كل واحدة ديناراً فملكهما الموكل في الظاهر وعلى مقابله ان قلنا للموكل أحدهما فله التي لا تساوي ديناراً بحصتها (ولو أمره بالشراء بمعين) أي بعين مال كافي المحرر (فاشتري في الذمة لم يقع للموكل) لانه أمره بعقد ينفسخ بلف المعين فأنى بما لا ينفسخ تلفه ويطالب بغيره (وكذا عكسه) أي لو أمره بالشراء في الذمة ودفع المعين عن الثمن فاشتري بعينه لم يقع الشراء للموكل (في الأصح) والثاني يقع له لانه زاده خبراً حيث عقد على وجهه لو تلف المعين لم يلزمه غيره وعورض هذا بأنه قد يكون غرض الموكل تحصيل الوكل فيه وان تلف المعين ولو دفع اليه ديناراً وقال اشتر كذا فقيل بتعين الشراء بعينه لقربة الدفع والأصح تخيير بين الشراء بعينه وفي الذمة لتناول الشراء لهما ولو قال اشتر هذا بعين الشراء بعينه على الأول ويؤخذ عما تقدم في مسألة الشاة في مقابل الظاهر أنه يتخير (ومتى خالف) الوكيل (الموكل في بيع ماله أو الشراء بعينه) كان أمره ببيع عبداً فباع آخر أو بشراء ثوب بهذا الدينار فاشتري به آخر (فمصرفه باطل) لأن الموكل لم يأذن فيه (ولو اشتري

الصيف ولو قال يوم الجمعة فهل تتعين التي تلى الأذن أم لا الظاهر الأول وأما المكان فقد يكون النقد فيه أجدود والطالب فيه أكثر وإن لم يظهر الغرض فقد يكون ثم غرض خفي (قوله) أنه لا يتعين أي لأن المقصود حيثما عاهاو البيع والتعين انما يقع على سبيل الاتفاق ولونها عن غير المكان المعين لم يصح خرما (قول) المتن وله أن يزيد فضيته عدم لزوم ذلك مع تبسره وليس مراداً (قوله) لم يجز أن يبيعه بأكثر الخ بخلاف اشتري عبداً فلان بمائه فانه يجوز له النقص عنها والفرق ظاهر وبخلاف ماله وكاه في الخلع بمائه فانه يجوز له الزيادة عليها لأن الخلع غالباً يكون عن شقاق فيضعف قصد المحاباة ويبحث ابن الرفعة جواز الزيادة فيما لو قال بعه من زيد بمائه وكان يساوي خمسين مثلاً (قوله) فلموكل واحدة أنظر هل الخيرة أو يقرع ومن ثم تعلم اشكال هذا القول وجري لنا قول ثالث بأنهم ما عاقبوا الموكل إذا كان الشراء في الذمة لأن تعيين أحدهما للموكل دون الأخرى ليس بأولى من العكس (قوله) ورد على الموكل نصف دينار أي للموكل أن يتزع الثانية منه ويقدر العقد فمما لانه عقد العقد له قال

السبكي وكان ذلك مخترع على وفق العقود وجعله ابن سريج كلاً خذ بالصفة وفيه الأمر (قوله) فيبطل في شاة الخ من ثم قال الرافعي هذا غير القول الثاني مشكل لأن تعيين واحدة للبطلان وأخرى للموكل ليس بأولى من العكس انتهى (قوله) ان قلنا الخ وذلك إذا كان الشراء في الذمة فان كان بالعين فيتبع أي أن يصح في التي تساوي ديناراً ثلثي ديناراً إذا كانت الأخرى تساوي نصف دينار (قوله) أي بعين غرض الشارح من هذا الكلام أن عبارة المتن توهم أنه لو قال اشتري بهذا الدينار لا يصح الشراء في الذمة لأن كذا لما سلف في مسألة الشاة وسيدكره الشارح قريباً ويحتمل أن يقال عرضه دفع ما عساه يتوهم من أن المعين مقابل المبيع (قوله) بتلف المعين راجع لقوله أي بعين مال (قوله) على الأول راجع لقوله فقيل بتعين

(قوله) ويؤخذ الخ قال السبكي نقلا عن أنى على السنجي أن فضيلة الشراء بالعين (قوله) في موافق الاذن أى في الشراء الذى صدر من الوكيل على وفق اذن التوكيل (قوله) صح جزما \* فرع \* قال له أهلك لنفسك وان كنت تشتري لغيرك فلا أبيعك فواقعه على ذلك ثم عقد أو نوى المشتري موكله صح على الأصح بخلاف ما لو ذكر في صلب العقد (قول) المتن ويد الوكيل أمانة قال البغوي في الفتاوى لوضاع المبلغ من يدل الدلال فلم يدرك أم سرق أم سقط أم نسبه أم سلمه لصاحبه فمن وكذا الوضعية في مكان ونسى المكان وانما لم يضمن إذا لم يأت الهلاك من جهته انتهى (قول) المتن طالبه الخ اقتضى هذا أن الوكيل بالشراء يسلم من غير خلاف وقد سلف في الوكيل بالبيع خلاف والفرق أن العرف هنا قاض بذلك بخلاف وكيل البائع كذا (٣٣٥) قال الاستوى واعلم انه ليس خاليا من الخلاف بل فيه طريقان أحدهما الوجهان في وكييل البائع وأرجهما القطع بالجواز للعرف \* تنبيه \*

كما يطالب الوكيل يطالب الموكل أيضا ولا يمنع من ذلك دفعه الثمن الى الوكيل على الأصح (قوله) والموكل كأصيل وذلك لأن العقد وان وقع للموكل فالوكيل فرعه ونائبه والعقد صدر عنه فلهذا جعلناه كالأضامن في أحكام المطالبة والرجوع \* فرع \* ولى الطفل إذا سماه في العقد لا يكون ضامنا للثمن في ذمته بخلاف الوكيل وذلك لأن شراءه لازم للطفل بغير اذنه (قوله) لأن العقد له والوكيل سفير كوكيل النكاح (قوله) لأن العقد معه أى والأحكام تتعلق به (قول) المتن وإذا قبض الى آخره هذا الى آخر زيادة المصنف يفيد ثلاثة أوجه أحدها تخيير المشتري في مطالبة من شاء منهما وهذه الواجهة الثلاثة هي الواجهة السالفة قريبا في المسئلة قبلها وتعليلها ما سلف ثم هذه الواجهة مع تقاربها تجري أيضا في وكيل الشراء إذا تلف المبيع في يده ثم طهر الثمن المعين مستحقا (قوله) وعلى الأصح أى الذى في الزيادة أماعلى مقابله وهو الرجوع على الوكيل فقط فالظاهر أن الوكيل لا يرجع جزما ويحتمل جريان الخلاف وعلى الوجه

غير المأدون فيه (في الذمة ولم يسم الموكل وقع) الشراء (للكيل) ولغت بيته للموكل (وان سماه فقال البائع بعثك فقال اشتريت لفلان) يعنى موكله (فكذا) يقع الشراء للوكيل (في الأصح) وتلغو تسمية الموكل والثاني يطل العقد (وان قال بعث موكلك زيد فقال اشتريت له فالذهب بطلانه) أى العقد لأنه لم يجز بين المتبايعين مخاطبة ولم يصرح في الروضة ولا أصلها بمقابل المذهب ويؤخذ من التعليل أن ذلك في موافق الاذن وفي الكفاية حكاية وجهين في المسئلة وفي المطالب إذا قال بعثك لموكلك فلان فقال قبلت له صح جزما (ويد الوكيل يد أمانة وان كان يجعل) فلا يضمن ما تلف في يده بلا تعدد (فان تعدى) كأن ركب الدابة أو لبس الثوب (ضمن ولا ينزل) بالتعدى (في الأصح) والثاني يقول ينزل كالمودع وفرق الأول بأن الايداع محض ائتمان وعليه اداباع وسلم المبيع زال الضمان عنه ولا يضمن الثمن ولو رد المبيع يعيب عليه عاد الضمان (وأحكام العقد تتعلق بالوكيل دون الموكل فيعتبر في الروية وزوم العقد بمفارقة المجلس والتقاط في المجلس حيث يشترط الوكيل دون الموكل) لانه العاقد حقيقة وله الفسخ بحيار المجلس وان أراد الموكل الاجازة قاله في التتمة (واذا اشترى الوكيل طالبه البائع بالثمن ان كان دفعه اليه الموكل والا فلا) يطالبه (ان كان الثمن معينا) لانه ليس في يده (وان كان) الثمن (في الذمة طالبه) به (ان أنكر وكالته أو قال لأعلمها وان اعترف بها طالبه أيضا في الأصح كما يطالب الموكل ويكون الوكيل كضامن والموكل كأصيل) والثاني يطالب الموكل فقط لأن العقد له وفي ثالث يطالب الوكيل فقط لأن العقد معه والاول لا حظ الامرين (وإذا قبض الوكيل بالمبيع ائتم وتلف في يده وخرج المبيع مستحقا رجع عليه المشتري) يبدل الثمن (وان اعترف بوكالته في الأصح) لحصول التلف في يده (ثم رجع الوكيل على الموكل) بما غرمه لانه غره ومقابل الأصح انه لا يرجع الا على الموكل (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وللمشتري الرجوع على الموكل ابتداء) أيضا (في الأصح والله أعلم) لأن الذى تلف في يده الثمن سفيره ويده يده والثاني لا يرجع الا على الوكيل وعلى الأصح من الرجوع على أيهما شاء قيل لا يرجع الوكيل بما غرمه على الموكل وقيل يرجع الموكل بما غرمه على الوكيل والأصح لا

\* (فصل الوكالة جائزة من الجانبين) \* أى غير لازمة من جانب الموكل وجانب الوكيل (فاذا عزل الموكل في حضوره) بقوله عزلتك (أو قال) في حضوره (رفع الوكالة أو أبطلتها أو أخرجتك منها ان عزل) فان عزله وهو غائب ان عزل في الحال وفى قول لا) ينزل (حتى يبلغ الخبر)

القائل بأنه لا يطالب الا الموكل بنجته عدم رجوع الموكل جزما \* (فصل الوكالة جائزة الخ) \* (قوله) بقوله الخ أى هذا هو المراد من العزل في عبارته ليصح عطف ما بعده عليه والا فلفظ العزل شامل لكل وقوله في حضوره قيد به لقوله بعد فان عزله وهو غائب \* فرع \* من الصبح نقضها صحتها أزالتها وما أشبهه (قول) المتن ان عزل في الحال لو تصرف ولم يعلم بالعزل وسلم الى الغير كان ضامنا على مانعه في البحر عن بعضهم واقتضاه كلام الغزالي والشاشي وغيرهما كما لو تصرف قبل الوكيل مع عدم علمه بالعزل وببحث الروايات في الاول عدم الضمان

(قوله) كالتقاضى أى ولان عزله بدون ذلك يقتضى عدم الوثوق بتصرفه وفرق الراجح بينه وبين التقاضى بأن التقاضى يتعلق به مصالح عامة وهو ملحق فى الحاكم فى جزئية خاصة (قوله) لا يلحقه به أى لانه لا يولى عليه بسبب الانحياز واختاره السبكي (قول) المتن أو وصفها أى لان الموكل أعرف بحال الاذن الصادر منه وهذا معنى قولهم من كان القول قوله فى شئ كان القول قوله فى صفة ذلك الشئ (قوله) بأن قال لست وكيل الخ انما هو الشارح هذا قوطئة لكلام المتن الآتى والا فلا أنكر كون المال لغيره ولم يتعرض للوكالة أو اعترف بها (٣٣٦) فانه يحلف على الذى أنكره فقط

ويكون ذلك كافيا فى وقوع الشراء للوكيل قاله الاسنوى وقال السبكي انما قال المهاج يحلف على نفي العلم بالوكالة لانه فرض المسئلة فى الشراء بعين مال الموكل أقول اقتضى كلام السبكي هذا أن يكون البائع معترفا بأن المال للموكل وذلك يقتضى أن يبطل البيع فى هذه الصورة وان كذبه فى التوكيل كفى الاسنوى (قوله) الناشئة عن التوكيل يريدان التوكيل فعل الغير نفي الوكالة نفي له فنتجه كون الحلف على عدم العلم لان هذا شأن الحلف على نفي فعل الغير (قول) المتن ووقع الشراء للوكيل أى ظاهرا (قوله) بأن قال أنت مبطل هو معنى قول الاسنوى سميت ولم تكن وكيل عنه (قول) المتن فى الاصح قال الاسنوى هما الوجهان السابقان فى قول المتن وان سماه فقال البائع بعثك فقال اشتريت لفلان فكذا فى الاصح أقول لا مخالفة لان الموكل هناك معترف بالمخالفة وهنا يدعى الموافقة (قول) المتن يبطل الشراء الخ قال الاسنوى هو مخالف ما سلف فى قول المتن وان سماه فقال البائع بعثك فقال اشتريت لفلان أقول قد يفرق بأن الوكيل هناك معترف بالمخالفة وهنا يدعى الموافقة (قوله) لان الموكل الخ على أيضا بأنه مالك لانتفاء التصرف فيملك الاقرار به كالولى المجبر اذا اقر

بالعزل كالتقاضى وعلى الاول ينبغي للموكل ان يشهد بالعزل لان قوله بعد تصرف الوكيل كنت عزله لا يقبل وعلى الثانى المعتمد خبر من تقبل روايته دون الصبي والفاسق (ولو قال) الوكيل (عزلت نفسى أو رددت الوكالة) أو أخرجت نفسى منها (انعزل) ولا يشترط فى انعزاله بذلك حصول علم الموكل (ويعزل) أيضا (بمخرج أحدهما) أى الوكيل والموكل (من أهلية التصرف بموت أو جنون) وان زال عن قرب (وكذا انخاء فى الاصح) الحاقاله بالجنون والثانى لا يلحقه به (وبمخرج محل التصرف عن ملك الموكل) كذا باع أو أعتق ما وكن فى يده (وانكار الوكيل الوكالة للسيا) لها (أو لغرض فى الانخاء) لها (ليس بعزل) لنفسه (فان تعمد) نكارها (ولا غرض) له فيه (انعزل) بذلك والموكل فى انكارها كالوكيل فى عزله به أولا (واذا اختلفا فى أصلها) كان قال وكنتى فى كذا فأنكر (أو وصفها بان قال وكنتى فى البيع نسيئة أو الشراء بعشرين فقال) الموكل (بل نقدا أو بعشرة صدق الموكل بيمينه) لان الاصل عدم الاذن فيما ذكره الوكيل (ولو اشترى جارية بعشرين) دينار (وزعم ان الموكل أمره) بذلك (فقال بل) أذنت (فى عشرة وحلف) على ذلك (فان اشترى) الوكيل (بعين مال الموكل وسماه فى العقد أو) لم يسمه ولكن (قال بعده) أى بعد العقد (اشترينه) أى المذكور (لفلان والماله وصدقه البائع) فى هذا القول (فالبائع باطل) فى الصورتين وعلى البائع رد ما أخذه (وان كذبه) فيما قال بان قال لست وكيل فى الشراء المذكور (حلف على نفي العلم بالوكالة) الناشئة عن التوكيل (ووقع الشراء للوكيل) وسلم الممنوعين للبائع وغرم مثله للموكل (وكذا ان اشترى فى الدقة ولم يسم الموكل) بان فواء يقع الشراء للوكيل (وكذا ان سماه وكذبه البائع بان قال أنت مبطل فى تسميته يقع الشراء للوكيل (فى اصح) وتلغو تسمية الموكل والثانى يبطل الشراء (وان صدقه) البائع فى التسمية (بطل الشراء) لا تنافهما على انه للمسمى وقد ثبت بيمينه انه لم يأذن فيه بالتمن المذكور وان سككت عن التأكيد والتصديق فهو حذ من قول المصنف قبل وان سماه فقال بعثك فقال اشتريت لفلان الى آخره ان الشراء يقع للوكيل فى الاصح (وحيث حكم بالشراء للوكيل) مع قوله انه للموكل (يستحب للتقاضى ان يفرق بالموكل) أى يتطلب به (ليقول لوكيل ان كنت أمرتك بشراء جارية (بعشرين فقد بعثك بها) أى بعشرين (ويقول هو اشتريت لتخل له) بالظن ويغفر هذا التعليق فى البيع على تقدير صدق الوكيل للضرورة وان لم يجب الموكل الى ما ذكره فان كان الوكيل كاذبا لم يحل له وطؤها ولا تصرف فيها يبيع أو غيره ان كان الشراء بعين مال الموكل لبطلانه وان كان فى الدقة حل ما ذكره الوكيل لوقوع الشراء له وان كان صادقا فبطلان الموكل وعليه للوكيل الثمن وهو لا يؤديه وقد طهر الوكيل بغير جسد حقه وهو الجارية فحوز له بها وأخذ الثمن فى الاصح (ولو قال) الوكيل (أنت بالتصرف المأدوم فيه) من بيع أو غيره (وأسكر الوكيل) ذلك (صدق الموكل) لان الاصل عدم التصرف (وفى قول الوكيل) لان الموكل اتى به عليه تصديقه ولو اختلفا فى ذلك بعد انعزال

بشكاح مواليته قال الامام فى باب الرجعة من خالف هذا القول كل ما جاء على حرق الاجماع انتهى \* فرع \* ادا صدقنا الوكيل الوكيل لم يستحق الجعل المشر وط الانية \* فرع \* لو قال كنت عزلتك قبل التصرف وقال الوكيل بل بعده فهو كالرجعة \* فرع \* قال الموكل باع الوكيل بغير ما حشر وقال المشتري بل بثلث المثل صدق الموكل فان أقاما بيمينتين قدم المشتري لان مع يمينته زيادة علم باتصال الملك أقول قضية هذا القول بمثله فى تصرف الولي والتناظر اذا تعارضت بينان فى أجرة المثل ودونها أو تمن المثل ودونه



(قول) المنة مقبول كذلك الغاصب وله سكن الفارق الضمان وعدمه (قول) المتن وكذا في الرد أي ولو كان بعد العزل بخلاف دعوى الرد في الامانات الشرعية فإنه لا يقبل (قوله) فلا يقبل أي لأنه أخذها لغرض نفسه وردبأنه انما أخذها لمنفعة المالك وانتفاعه انما هو بالعمل فيها لا بعينها (قول) المتن ولا يلزم كذا لو اعترف (٣٣٧) الوكيل بالقبض وادعى التلف لا يلزم الموكل الرجوع اليه (قوله) فالوكيل المصدق

على هذا هل يبرأ المشتري فيه وجهان أحدهما عند الامام والقاضي يبرأ وعند البغوي لا (قوله) وفي وجه الى آخر كلامه به تعلم ان المذهب في الكتاب أريد به القطع في الحال الاول واحد الوجهين في الحال الثاني فتكون هذه الطريقة قاطعة في الحال الاول وما كية الوجهين في الثاني وهو كذلك (قول) المتن صدق المستحق أي ثم يطالب بحقه الموكل لا الوكيل (قول) المتن الاينة أي ولو شاهدها واحدا مع يمينه كالضامن (قول) المتن وقيم التيمم كذلك الاب والجد قاله الاسنوي وقال السبكي يقبل قولهما (قول) المتن ومن لا يقبل قوله فيه اشارة الى العلة ولوقال في الدفع كان أحسن ليشمل المدينون (قوله) وقطع العراقيون أي لا يمكنه أن يقول ليس له عندى شيء وقد يوجه الاول بأنه يحتمل أن يرفعه الى من يرى الاستفصال كالمالك (قول) المتن انا وارثه مثله انا وصيه انا وصي له تلك العين \* تمة \* ادعى على وكيل غائب وأقام البينة وحكم ثم جاء وأنكر الوكالة فلا أثر له لان الحكم على الغائب جائز ذكره في الروضة أقول انظر لو فرض الحكم على الوكيل من غير يمين استظهر كيف يكون الحال

\*(كتاب الاقرار)\*

يصح من مطلق التصرف يستثنى التام عند من يجعله مطلق التصرف واعلم ان الاصل ان كل من ملك الانشاء

الوكيل لم يصدق الاينة (وقول الوكيل في تلف المال مقبول يمينه وكذا في الرد) على الموكل لأنه ائتمنه (وقيل ان كان) وكيلًا (يجعل فلا) يقبل قوله في الرد (ولو ادعى الرد على رسول الموكل وأسكر الرسول صدق الرسول) يمينه (ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل) في ذلك (على الصحيح) والثاني يلزمه لان يدرسه يده فكانه ادعى الرد عليه (ولو قال) الوكيل بعد البيع (قبضت الثمن وتلف وأنكر الموكل) قبضه (صدق الموكل ان كان) الاختلاف (قبل تسليم المبيع والا) أي وان كان بعد تسليمه (فالوكيل) المصدق (على المذهب) حملا على انه أتى بالواجب عليه من القبض قبل التسليم وفي وجه ان المصدق الموكل لان الاصل بقضاء حقه والطريق الثاني في المصدق منهما في الحالتين القولان في دعوى الوكيل التصرف وانكار الموكل له (ولو وكاه بقضاء دين) بمال دفعه اليه (فقال قضيت وأسكر المستحق) قضاءه (صدق المستحق يمينه) لان الاصل عدم القضاء (والاظهر انه لا يصدق الوكيل على الموكل) فيما قاله (الاينة) والثاني يصدق يمينه لان الموكل ائتمنه (وقيم التيمم) أو الوصي (اذا ادعى دفع المال اليه بعد البلوغ يحتاج الى بينة) عند انكاره (على الصحيح) لان الاصل عدم الدفع والثاني يقبل قوله يمينه لأنه أمين (وليس لو وكيل ولا مودع أن يقول بعد طلب المالك) ماله (لا أرد المال الا بشهادة في الاصح) لأنه يقبل قوله في الرد يمينه والثاني له ذلك حتى لا يحتاج الى عين (والغاصب ومن لا يقبل قوله في الرد) كالمستعير (ذلك) أي ان يقول لا أرد الا بشهادة ان كان عليه بينة بالاذن وكذا ان لم يكن في الاصح عند البغوي وقطع العراقيون بمقابله (ولو قال رجل) لمن عنده مال المستحقه (وكنتي المستحق بقبض ماله عندك من دين أو عين وصدقه) من عنده المال في ذلك (فله دفعه اليه والمذهب انه لا يلزمه) أي دفعه اليه (الاينة على وكالته) لاحتمال انكار الموكل لها والطريق الثاني فيه قولان أحدهما هذا وهو المنصوص والثاني وهو مخرج من مسألة الوارث الآتية يلزمه الدفع اليه بلا بينة لا اعترافه باستحقاقه الاخذ (ولو قال) لمن عليه دين (أحالي) مستحقه (عليك وصدقه) في ذلك (وجب الدفع) اليه (في الاصح) لا اعترافه باتصال الدين اليه والثاني لا يجب الدفع اليه الاينة لاحتمال انكار المستحق العوالة (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وان قال) لمن عنده مال عين أو دين لمستحقه (انا وارثه) المستغرق لتركته (وصدقه) من عنده المال في ذلك (وجب الدفع) اليه (على المذهب والله أعلم) لا اعترافه باتصال المال اليه والطريق الثاني فيه قولان أحدهما هذا وهو المنصوص والثاني وهو مخرج من مسألة الوكيل السابقة لا يجب الدفع اليه الاينة على ارثه لاحتمال ان لا يرثه الآن لحياته ويكون ظن موته خطأ

\*(كتاب الاقرار)\*

أي الاعتراف (يصح من مطلق التصرف) أي البالغ العاقل غير المحجور عليه وسيأتي انه لا يصح اقرار مكروه (واقرار الصبي والمجنون لاغ) ذكرنا كل منهما أو أثبت (فان ادعى) الصبي

٨٥ ل الج ملك الاقرار ومن لا فلا وقد استثنى من الطرد الوكيل بالتصرف وولي الثيب ومن العكس المرأة بالنكاح واقرار المحجور بالرق أو الحرية والاقرار بالنسب والمفلس يبيع الاعيان والاعمى بالبيع والوارث يدين على مورثه والمريض لو ارثه بأنه قد وهبه وقوله من ملك الانشاء الى آخره قال الشيخ عز الدين هو بالنسبة الى الظاهر وفي الباطن بالعكس \* تنبيه \* قال الرافعي لو زيد في الضابط من قدر على انشاء يستقل به الخ خرج ما ورد على الطرد

(قول) المتن صدق ولا يحلف منه لو أقر ثم ادعى أنه صغير أو ما لو ادعى أنه كان حين الإقرار صغيراً واحتمل فانه يصدق بهينه (قول) المتن طوبى  
عنه ولو كان غريباً خامل الذكر \* فرع \* لو ادعى البلوغ ولم يبين ما به البلوغ ففي تصديقه وجهان قال الأذرى المختار استفساره (قوله)  
في بابي الجراح لم يسبق حكم إقرار السفيه بالنكاح وهو باطل لكن قال الرافعي أنه يشك (٣٣٨) بقبول إقرار المرأة به مع عدم القدرة على

الإنشاء وتوقف صاحب المطلب في عدم  
القبول إذا طرأ السفه حالاً فانه يحتمل  
أن يكون النكاح سابقاً على السفه  
(قول) المتن ويقبل إقرار الرقيق الخ  
وقال المزني رحمه الله لا يقبل لانه ملك الغير  
(قول) المتن لا توجب عقوبة خرج بهذا  
المال في إقراره بالسرقة وان كان حكمه  
كذلك إلا أن فيه خلافاً سبق في كلام  
الشارح لكن قوله عقوبة يرد عليه  
الغصب والاتلاف عمد أو سرقة مادون  
النصاب فانها توجب التعزير وبتعلق  
المال بالذمة قطعاً كذية الخطأ (قوله) يتبع  
به الخ لو كان عن شراء مثلاً فالذي يتبع به  
التقية لا الثمن (قوله) صدقه السيد  
أم لا أي بخلاف دين الجناية عند تصديق  
السيد لأن العامل مقصر (قوله) بدين  
في العبارة حذف من الثاني لدلالة الأول  
وعكسه \* تنبيه \* مذهب أبي خنيفة  
رحمه الله تقديم دين العكة (قول) المتن  
ولا يصح إقرار مكره لقوله تعالى الامن  
أكره وقلبه مطمئن بالإيمان فإذا أسقط  
أثر الكفر فبالأولى غيره ولو أكره  
ليصدق صح إقراره (قوله) على أو عندي  
هذا تركه المصنف اختصاراً واعتماداً  
على ما بيصرح به في الصيغة (قوله)  
تصح الطريق الثاني راجع لقوله وقيل  
صح (قوله) لضرورة علل أيضاً بأن  
الغالب وجوب المال بالمعاملة وهي  
مستحيلة هنا (قوله) إذا انفصل حيا  
أم لا وانفصل ميتاً فانه يرجع بالمال لورثة  
من ذكره المقرانه ورثته منه أو للوصي  
أو لورثته ان أسنده الى وصية هذا حكم

(البلوغ بالاحتلام مع الامكان) له بان استكمل تسع سنين كما تقدم في باب الجرح (صدق) في ذلك  
(ولا يحلف) عليه إذا فرض ذلك في خصومة يبطلان تصرفه مثلاً لأن ذلك لا يعرف الامن جهته ودعوى  
الصبي البلوغ بالحيف في وقت امكانه وهو تسع سنين كما تقدم في باب الحيف كذلك (وان ادعاه  
بالسن) بان استكمل خمس عشرة سنة كما تقدم (طوبى بيته) عليه لا مكانها (والسفيه والمفلس  
سبق حكم إقرارهما) في بابي الجرح والنفلين (ويقبل إقرار الرقيق بموجب عقوبة) بكسر الجيم  
كالقتل وقطع الطرف والراشرب الخمر والقذف والسرقة لبعده عن التهمة في ذلك فان كل نفس  
مجبولة على حب الحياة والاحتراز عن الآلام وألهم القولين انه يضمن مال السرقة في دقته فالقار كان  
أو باقياً في يده أو يد السيد اذ لم يصدقه فيها فان صدقه تعلق برقبته والثاني يتعلق برقبته (ولو أقر بدين  
جناية لا توجب عقوبة) كجناية الخطأ والاتلاف المال (فكذبه السيد) في ذلك (تعلق بدقته دون  
رقبته) يتبع به إذا عتق وان صدقه السيد تعلق برقبته فباع فيه إلا أن يفديه السيد بأقل الأمرين من  
قيمه وقد ردد الدين وأذا بيع وبقي شيء من الدين لا يتبع به إذا عتق (وان أقر بدين معاملة لم يقبل على السيد  
أن لم يكن مأذوناً له في التجارة) بل يتعلق المقر به بدقته يتبع به إذا عتق صدقه السيد أم لا (ويقبل)  
على السيد (ان كان) مأذوناً له في التجارة (ويؤدى من كسبه وما في يده) كما تقدم في باب الأمان يكون  
المقر به مما لا يتعلق بالتجارة كالقرض فلا يقبل على السيد ولو أقر بعد خمر السيد عليه بدين معاملة  
أضافه الى حال الأذن لم يقبل اضافته في الأصح وقبل الجرح لو أطلق الإقرار بالدين لم ينزل على دين المعاملة  
في الأصح (ويصح إقرار المريض بمرض الموت لا جنين) بدين أو عين (وكذا الوارث على المذهب)  
والقول الثاني لا يقبل لانه متهم فيه بحرمان بعض الورثة والطريق الثاني القطع بالأول وعلى الثاني  
الاعتبار في كونه وارثاً بحال الموت وفي قول بحال الإقرار وعليه لو أقر لزوجه ثم أباها ومات لم يعمل  
بإقراره ولو أقر لا جنين ثم تزوجها ومات عمل بإقراره (ولو أقر في صحته بدين) لانسان (وفي مرضه)  
بدين (لا خرم يقدم الأول) بل يتساويان كالأقر بهما في الصحة أو المرض (ولو أقر في صحته أو مرضه)  
بدين لرجل (وأقر وارثه بعد موته) بدين (لا خرم يقدم الأول في الأصح) لان إقرار الوارث كإقرار  
المورث فكأنه أقر بالدينين والثاني يقدم الأول لانه بالموت تعلق بالترك فليس للوارث صرفها عنه  
(ولا يصح إقرار مكره) على الإقرار (ويشترط في المقر له أهلية استحقاق المقر به فلو قال لهذه  
الديانة على كذا فلغو) لانها ليست أهلاً للاستحقاق (فلو قال) على (بسبها مال كها)  
كذا (وجب) وحمل على انه جنين عليها أو أكثرها (ولو قال لجل هند) على أو عندي (كذا  
بارث) من أبيه مثلاً (أو وصية) له من فلان (لزمه) ذلك لان ما أسنده اليه يمكن (فان أسنده الى  
جهة لا يمكن في حقه) كقوله أقرضنيه أو باعني به شيئاً (فلغو) وقيل صحح ويلغو الاسناد لانه  
غير معة ولوقبل فيه قولاً تعقيب الإقرار بما يرفعه وفي الشرح تصحح الطريق الثاني وتعقبه  
في الروضة بان الأصح البطلان وبه قطع في المحرر (وان أطلق) أي لم يسند الى شيء (صح في الظاهر)  
ويحمل على الجهة الممكنة في حقه والثاني يقول لضرورة الى ذلك وعلى الصحة في الأحوال الثلاث  
أما يستحق الحمل اذا انفصل حياً لدون ستة أشهر أو لها فاكثراً الى دون أربع سنين وأمه غير فراش

كما سيأتي

لحال الأول وأما في الحالتين الأخيرين فان المقر يسأل حسبة عن جهة إقراره ويعمل به على ما د ربا فان مات قبل اليان

فكأنه أقر الإنسان فكذبه

(قوله) ان استحق بوصية الخ أى فهذا الحكم يختص بالحال الاول وكذا بالآخرين فيما يظهر اذا بين الجهة كذلك أما عند عدم البيان في الحالين الآخرين فالكل للحمل ذكر كما كان أو أتى وبينهما بالسوية ان ذكر أو أتى اذ من المحتمل أن تكون الجهة وصية وكان ينبغي للشارح التنبه على ذلك (قول) المتن ترك المال في يده هل يترك ملكه أولا لا لا نعرف مالكة قضية كلام ابى اسحق في المذهب الاول وكلام الرافعي وغيره الثاني وقال ابن الرفعة انه الاشبه ويحفظه الى ظهور مالكة وان رأى أن يجعله تحت يد المقر جاز (قول) المتن في حال تكذيبه يومه انه لو رجع بعد رجوع المقر له لا يفيد وليس مراد ابل مراده في المسئلة التي فرض فيها التكذيب \* فرع \* يجري هذا الخلاف في كل من نفي عن نفسه حقا ثم رجع (قوله) وان رجع المقر له الخ (٣٣٩) قال الغزالي كذلك نقول في كل من نفي عن نفسه حقا ثم رجع (قوله) وان أقام بينة الخ يحتمل عوده للمثنتين

اللام يدل على الملك (قول) المتن ومعنى الخ ولو قال له على \* ومعنى عشرة فالتعبير به يرجع اليه في تفسير بعض العشرة بالدين وبعضها بالعين (قوله) أو ردها الخ أى بعد ذلك في زمن يمكن (قول) المتن ولو قال لي عليك قال السبكي الظاهر انه لا فرق في ذلك بين أن يريد بها الخبر أو الاستفهام انتهى أقول وكذا لو صرح بأداء الاستفهام فيما يظهر بل هو مراد السبكي (قول) المتن فقال زن مثله قوله وهي صحاح (قول) المتن بلى أو نعم هما حرفا تصديق اذا اتفقتا معا خبره ثبت ولو مستفهما عنه (قوله) فانه رد النفي أى بخلافها في جواب الاثبات كما سلف فانه اقرار قطعا وليس لنفي المثبت قال ابن الرفعة وكذا يكون اقرارا قطعيا في جواب الاستفهام الداخل

كاسياتي في كتاب الوصايا ثم ان استحق بوصية فله الكل أو بارت من الاب وهو ذكر فكذلك أو أتى فلها النصف (واذا كذب المقر له المقر) بمال كئوب (ترك المال في يده في الاصح) لان يده تشعر بالملك ظاهرا وسقط اقراره بمعارضه الانكار والثاني ينزعه الحاكم ويحفظه الى ظهور مالكة (فان رجع المقر في حال تكذيبه وقال غلطت) في الاقرار (قبل قوله في الاصح) بناء على ان المال يترك في يده والثاني لا بناء على ان الحاكم ينزعه منه وان رجع المقر له وصدق المقر وبنينا على انه يترك في يده لا يسلم للمقر له الا باقرار جديد وان بنينا على ان الحاكم ينزعه لا يسلم اليه وان أقام بينة على انه ملكه لم تسع

\* (فصل قوله لزيد كذا) \* على \* أو عندى (صيغة اقرار وقوله على \* وفي ذمتي للدين ومعنى وعندى للعين) أى يجوز عند الاطلاق على الاقرار بالعين حتى اذا ادعى انها وديعة وانها تلفت أو ردها يقبل قوله بينه ذلك في الروضة عن البغوي وأقره (ولو قال لي عليك ألف فقال زن أو خذ أو زنه أو خذه أو أخرج عليه أو أجعله في كيسك فليس باقرار) لان ذلك يترك للاستهزاء (ولو قال بلى أو نعم أو صدقت أو أبرأتى منه أو قضيت أو أنا مقر به فهو اقرار) بالالف وعليه منة البراءة والقضاء والرافعي في الأخير بحث بأنه يجوز أن يريد الاقرار به لغيره فيضم اليه كره في الروضة (ولو قال أنا مقر أو أنا أقرب فليس باقرار) بالالف لاحتمال الاول للاقرار بغيره كوحداية الله تعالى والثاني للوعد بالاقرار به بعد (ولو قال أليس لي عليك كذا فقال بلى أو نعم فاقرار وفي نعم وجه) انه ليس باقرار لانه موضوع للتصديق فيكون مصدقا له في النفي بخلاف بلى فانه رد للنفي ونفي النفي اثبات وأجيب بأن النظر في الاقرار الى العرف وأهله يفهمون الاقرار بنعم فيما ذكر (ولو قال اقض الالف الذي لي عليك فقال نعم أو أقضى غدا أو أمهلني يوما أو حتى أتعذر أو أفتح الكيس أو أجد) أى المفتاح مثلا (فاقرار في الاصح) والثاني يقول ليست بصريحة فيه

\* (فصل بشرط في المقر به أن لا يكون ملكا للمقر) حين يقر (فلو قال داري أو ثوبي أو ديني الذي على زيد لعمرو فهو لغو) لان الاضافة اليه تقتضي الملك فتنا في الاقرار بغيره اذ هو اخبار سابق عليه ويحمل كلامه على الوعد بالهبة ولو قال مسكني زيد فهو اقرار لانه قد يسكن ملك غيره (ولو قال هذا الثوب لفلان وكان ملكي الى أن أقررت) به (فأول كلامه اقرار وآخره لغو) فيطرح

على الخبر نحو ألي عليك ألف ولو قلنا أعني نعم وبلى في جواب الخبر المنفي نحو ليس لي عليك ألف قال الاسنوي فيجوز ان يكون اقرارا مع بلى بخلاف نعم (قول) المتن فقال نعم الخ قال السبكي أما نعم فاقرار وأما الباقي فقال الرافعي انها صيغ اقرار عند أبي خضيفة والاصحاب يضطربون فيها والميل الى موافقته أكثر وقال في المحرر انه الاشبه وتبعه في المناجاة قال والاشبه عندى خلافة انتهى \* (فصل يشترط في المقر به الخ) \* (قول) المتن أو ديني الخ قال الاصحاب بخلاف الدين الذي على زيد لعمرو واسمى في الكتاب عارية فانه يصح قال السبكي لو تناقض كأن شهدوا في الكتاب بأنه أنشأ الشراء لنفسه لم يصح نقله ابن الرفعة عن مشايخه قال أعني السبكي فلو شهدوا على اقراره بأنه أنشأ الشراء لنفسه فاذا أقر ولم يقل الذي اشتريته لنفسى فينبغي أن يقبل لانه اقرار بعد دعوى ولا تناقض أما لو قال هذا الذي اشتريته لنفسى اشتريته لزيد فهو متناقض (قوله) فهو اخبار سابق الخ أى وليس ازاله ملك عن المقر به ولو قال هذا الذي اقرت لزيد فاقرار لانها جملتان بخلاف مسألة الكتاب فيكون حاصل هذا انه اقرار بعد انكار



(قوله) وفي قول من طريقة به تعلم انه كان الاولى ان يعبر في الاولى بالمذهب وفي الثانية بالصحيح (قوله) عملاً بأول الكلام أي كالأول له على "ألف بل خمساً مائة قانه يلزمه ألف وورد بأن ذلك صفة وهذا اضراب (قوله) وكذا ان فصله لو سكت عن بيان حمل على الناقصة أيضاً (قوله) ولو قال له على "الح هذه المسئلة حكمها هنا وفي الضمان والابراء والوصية والطلاق واليمين والنذر واحد (قوله) لانه اليقين ثلاث الاولى أيضاً بأن الاقرار بالمظروف لا يلزمه الاقرار بالطرف \* (فصل قال له عندى الح) \* (قوله) أخذاً باليمين وكذا لو قال غصبت منه ثوباً في مندبل أوزيتا في جرة خلافاً لابي حنيفة لنا القياس (٣٤١) على ما لو قال غصبت منه دابة في اصطبل ولو قال له عندى خاتم ثم احضره وعليه فص وقال أردت ما عدا

الفصل لم يقبل بخلاف الجارية مع الحمل (قول) المتن سرجها أي بخلاف ما لو قال مسرجة أو عليها سرج واستشكل الفرق (قوله) من نصه هذا النص قال الاسنوي أوله الاكثرون وقال السبكي قيل انه غلط من النسخ (قوله) فان قال ودرهم الح مثله العطف ثم وكذا بالقاء ان أراد العطف والا فالنص درهم اد التقدير فالدرهم لازم لي بخلاف نظيره من الطلاق لانه انشاء (قوله) مع تخلل الفاصل الح من جملة الفاصل الحرف العاطف بدليل لزوم درهمين في درهم ودرهم ولو أراد ان أكيد فيه لا يقبل فيه باتفاق (قوله) وفي وجهه يعمل بها بخلاف نظيره من درهم ودرهم باتفاق (قوله) وفي وجهه يعمل بها بخلاف نظيره من درهم ودرهم ودرهم لا يرى الثالث معطوف على الثاني على رأي فامكن ان يؤكد الاول به فانه الاسنوي (قوله) أخذاً باليمين رجع الأول بأن التأسيس أولى من التأكيده وقوله باليعين عبارة الاسنوي كون الاصل اعمال اللفظ عارضه أصل براءة الذمة فتساقطاً فلم يبق الثالث مقتض فاقصر على اليقين انتهى وهو يرجع الى ما نخصه الشارح رحمه الله (قول) المتن ومتى أقر بهم كشي وثوب أو أقر بهذين

النصب والرفع والجرا لاخته ال التأكيد (ولو قال ألف ودرهم قبل تفسير الالف بغير الدراهم) من المال كألف فلس (ولو قال خمسة وعشرون درهماً فالجميع دراهم على الصحيح) وقيل الخمسة باقية على الابهام (ولو قال الدراهم التي أقررت بها ناقصة الوزن فان كانت دراهم البلد) الذي أقر فيه (تامة الوزن فالصحيح قبوله ان ذكره متصلاً) بالاقرار (ومنعه ان فصله عن الاقرار) كالاستثناء وفي قول من طريقة في المتصل لا يقبل عملاً بأول الكلام وفي وجهه في المتصل يقبل لان اللفظ محتمل له والاصل براءة الذمة (وان كانت) دراهم البلد (ناقصة قبل) قوله (ان وصله) بالاقرار (وكذا ان فصله) عنه (في النص) حملاً على وزن البلد وفي وجهه لاحتمال على وزن الاسلام (والتفسير بالغشوشة كهو بالناقصة) ففيها التفصيل السابق (ولو قال له على من درهم الى عشرة لزمه تسعة في الاصح) وقيل عشرة ادخالاً للطرفين وقيل ثمانية اخرها لهما والاول أخرج الثاني دون الاول لانه مبدأ الاقرار (وان قال) له (درهم في عشرة فان أراد للمعينة لزمه أحد عشر) درهماً ووردت في معنى في قوله تعالى ادخلوا في أمم أي معهم (أو الحساب فعشرة) لانهاموجبة (والا) بأن أراد الطرف أو لم ير شيئاً (فدرهم) لانه اليقين

\* (فصل) \* اذا (قال له عندى سيف في غمد) بكسر الفين المعجمة (أو ثوب في صندوق) بضم الصاد (لا يلزمه الطرف) أخذاً باليقين (أو غمد فيه سيف أو صندوق فيه ثوب لزمه الطرف وحده) لما ذكر (أو عبد على رأسه عمامة لم تلزمه العمامة على الصحيح) لما ذكر والثاني تلزمه لان العبد له يد على ملبوسه ويده كيدسيده (أو دابة يسرجها أو ثوب مطرزة) بتشديد الراء (لزمه الجميع) لان الباء بمعنى مع والطراز جزء من الثوب (ولو قال) له (في ميراث أبي ألف فهو اقرار على أبيه بدين ولو قال) له (في ميراثي من أبي) ألف (فهو وعدية) نص الشافعي رضي الله عنه على المسئلتين وخرج بعضهم في الثانية انه اقرار من نصه على ان قوله له في مالي ألف اقرار (ولو قال) له (على درهم درهم لزمه درهم) حملاً على التأكيد (فان قال ودرهم لزمه درهمان) لا قضاء العطف المغايرة (ولو قال له درهم ودرهم ودرهم لزمه بالاولين درهمان) كما تقدم وأما الثالث فان أراد به تأكيد الثاني بعاطفه (لم يجب به شيء وان نوى) به (الاستثناء لزمه ثالث وكذا ان نوى) به (تأكيد الاول أو أطلق) يلزمه درهم (في الاصح) ثالث أخذاً بظاهر اللفظ ونية التأكيده مع تخلل الفاصل ملغاة وفي وجهه يعمل بها وفي قول من طريقة في الاطلاق لا يلزمه ثالث ويحمل على التأكيد أخذاً باليقين (ومتى أقر بهم كشي وثوب وطولب بالبيان فامتنع فالصحيح انه يجب) لا امتناع من اداء الواجب عليه والثاني لا يجب لامكان حصول الغرض بدون الحبس (ولو بين) المهتم بما يقبل

٨٦ ل المتأين الى الوجه القائل بأنه يجب في الثوب ونحوها دون الشيء ونحوه لصدقه بما ليس بمال لا يتأني الحبس عليه وعبارة السبكي بناء على قبول تفسيره بالخمر ونحوه (قوله) لا متاعه الح بل أولى من الدين لانه لا سبيل الى معرفة المقر به الا منه (قوله) لا مكان الخ عبارة الاسنوي لانه قد لا يعلمه وطريقة فصل الخصومة ماسياً أي أن يعين المقر له مقداراً ويعدى به \* فرع \* لو ادعى انه أقر له شيء في سماعها وجهان رجع السبكي سماعها وهذا الوجهان جاريان في الشهادة كذلك وفيما لو ادعى بالاقرار لنفسه وان كان المقر به معلوماً ولومات المقر قام وارثه مقامه في البيان وتوقف جميع التركة حتى يبين وتوقف فيه ابن الرفعة اذا كان المجهول شيئاً ونحوه فشموله الاختصاصات ولو غاب عين المقر له قدر او ادعى به وانه أراد وحلف عليه وسلم له الحاكم



(قول) المتن مختلفين مستدرك ولذا أسقطه من الجهتين قاله الاسنوي وفيه نظير لان العبارة بدونه تصدق بأن يقول بألف صحاح ثم يقول ألف صحاح مثلاً فتأمل (قول) المتن من ثمن الخ لو فصله لم يقبل بلا خلاف (قوله) عملاً بآخره أي ولأن أمثال هذه المعاملة الفاسدة تجري بين الناس على فسادها والاقرار اخبار عا جري وأما المسئلة الأخيرة فلان تقريرها كان له على ألف (٣٤٢) قضيته وهو لو صرح بذلك لم يكن

اقراراً ويجري القولان في كل ما ينظم لفظه عادة ويبتل حكمه شرعاً كما لو أضاف الى بيع فاسد ونحوه (قول) المتن اذا سلمت قبل مستدرك وقوله جعل ثمناً أي عليه أحكام الثمن قيل ويغنى عن ذلك أو لا قبل (قوله) أحدهما لا يقبل عملاً بأول الكلام لان آخره يرفع أوله على تقدير عدم تسليم العبد (قوله) أحدهما يلزمه عملاً بأول الكلام أي لان آخره يرفع أوله (قول) المتن ولو قال ألف لا يلزم لوقال انا أريد الآن ان أقر بما ليس على من مال أو طلاق ثم أقر بذلك قال أبو عاصم لا يصح اقراره قال المتولي هو كقوله ألف لا يلزم (قوله) انه ليس له عليه الخ زاد الاسنوي وانه ليس عليه الا هذا (قوله) لاني تعذيت فيها يعني يكون انصف بالتعدي وقت الاقرار (قول) المتن قلت الخ هذا لا يتجه جريانه في مسئلة في ذمتي أو ديناً فتأمل (قوله) ولو قال الخ لو كان بدل على في ذمتي فسكت عنه الرافعي وهو محمل نظر (قول) المتن واقتصر على اقرار بالهبة فلا يكون مقراً بالقبض وكذا الوقال وهبه وملكها قاله البغوي لانه قد يظن الملك بالهبة وكذا الوقال وقبضها بغير رضائي \* فرع \* لو أقر بالقبض ثم أستر قبل التحليف ولو أقر بقبض ثمن المبيع ثم زعم انه أقر ولم يقبض ففي النهاية ان ظاهر المذهب عدم القبول بخلاف ما سبق وفي المطلب ان كلام القاضي يشعر بأنه المنصوص (قول)

(وكذبه المقر له) في أنه حقه (فليين) جنس الحق وقدره (وليدع) به (والقول قول المقر في نفيه) فاذا بين المقر بمائة درهم فقال المقر له مالي عليك الالمائة دينار وادعى بها حلف المقر له ليس عليه مائة دينار ولا شئ منها وبطل اقراره برذ المقر له وان قال لي عليك مائة درهم حلف المقر له ليس له عليه الالمائة درهم (ولو أقر له بألف) في يوم (ثم أقر له بألف في يوم آخر زمه ألف فقط) لان الاقرار اخبار وتعدده لا يقتضي تعدد المخبر عنه (وان اختلف القدر) كان أقر بألف ثم بخمس مائة أو عكس (دخل الاقل في الاكثر) لجواز الاقرار ببعض الشئ بعد الاقرار بأكمله وأقبله (فلو وصفها بمصفتين مختلفتين) كصالح ومكسرة (أو أسندهما الى جهتين) كبيع وقرض (أو قال قبضت يوم السبت عشرة ثم قال قبضت يوم الاحد عشرة لزما) أي القدران في الصور الثلاث (ولو قال له على ألف من ثمن خر أو كلب أو ألف قضيته لزمه الالف في الاظهر) عملاً بأول الكلام والثاني لا عملاً بآخره لكن للمقر له تحليف المقر له من الجهة المذكورة أو أنه قضاء (ولو قال) له على ألف (من ثمن عبد لم أقبضه اذا سلمه سلمت قبل على المذهب وجعل ثمناً) والطريق الثاني طرد القولين السابقين أحدهما لا يقبل عملاً بأول الكلام (ولو قال) له على ألف ان شاء الله لم يلزمه شئ على المذهب (لانه علق الاقرار بمشيئة الله تعالى وهي غيب عنها الطريق الثاني طرد القولين السابقين أحدهما يلزمه عملاً بأول الكلام (ولو قال) له على ألف لا يلزم لزمه (لان قوله لا يلزم لا ينتظم مع ما قبله فألغى (ولو قال له على ألف ثم جاء بألف وقال أردت به هذا وهو دبيعة فقال المقر له لي عليه ألف آخر) ديناً (صدق المقر في الاظهر بيمينه) انه ليس له عليه ألف آخر والثاني يصدق المقر له بيمينه ان له عليه ألفاً آخر نظراً الى ان على اللوجوب فلا يقبل التفسير بالوديعة فيه وأجيب باحتمال ارادة الوجوب في حفظ الوديعة (فان كان قال) ألف في ذمتي أو ديناً الى آخر ما تقدم منهما (صدق المقر له على المذهب) بيمينه ان له عليه ألفاً آخر والطريق الثاني وجهان ثانيهما يصدق المقر بيمينه انه ليس له عليه ألف آخر وقوله في ذمتي يحتمل أن يريد به ان تلفت الوديعة لاني تعذيت فيها (قلت) أخذنا من الشرح (فاذا قبلنا التفسير بالوديعة فالاصح انها أمانة فيقبل دعواه التلف بعد اقراره ودعوى الرد) بعده ومقابل الاصح قول الامام عن الاصحاب انها مضهونة تنظر الى قوله على الصادق بالتعدي فيها وأجيب بصدقه بوجوب حفظها وقوله بعد الاقرار أي بتفسيره متعلق بالتلف فلا يدعى التلف أو الرد قبل الاقرار لم يقبل لان التلف والمردود لا يكون عليه (وان قال له عندي أو هي ألف صدق في دعوى الوديعة والرد والتلف قطعاً والله أعلم) لان اللفظ مشعر بالامانة ولو قال له على ألف وديعة قبل وأولت على بوجوب الحفظ وقيل لا يقبل في قول وعلى قبوله اذا ادعى التلف أو الرد قبل في الاصح (ولو أقر ببيع أو هبة واقباض) فيها (ثم قال كان) ذلك (فاسداً) أو أقررت لظني الحق لم يقبل في قوله بغساده (وله تحليف المقر له) انه لم يكن فاسداً (فان نكل) عن الحلف (حلف المقر له) كان فاسداً (وبرئ) من البيع والهبة وعبارة المحرر والروضة كأصلها وحكم بطلان البيع والهبة (ولو قال هذه الدار لزيد بل لعمر أو غصبتها من زيد بل من عمر وسلمت لزيد والاطهر ان المقر يغرم قيمتها لعمر) لانه حال بينه وبينها (بالاقرار) الاول

المتن لم يقبل أي لان الاسم يحمل عند الاطلاق على الحكم \* تنبيه \* الظاهر ان هذا لا يجري فيه خلاف مدعى الهبة والساد والثاني قال الاسنوي لان قبوله هنا يؤدي الى خلاف الظاهر مرتين أي في الاقرار والبيع قال ويتمثل جريانه بالخلاف معنا أيضاً (قوله) وحكم بطلان البيع الخ هي أولى لان الكلام في عين لا في دين (قول) المتن بل من عمر ومثله ثم لعمر (قوله) لانه حال الخ أي والحيلولة القولية كالفعلية

(قوله) ويلزمه عشرة قال الاسنوي لم لا خروجه على الجميع بين ما يجوز وما لا يجوز (قول) المتن ويصح من غير الجنس منعه أحمد رحمه الله مطلقاً وأبو خيفة في غير المكمل والموزون ولذا ذكر المصنف الثوب \* فائدة \* ذكرها ابن سراقه عليه ألف رجل وله عليه قيمة عبد أو ثوب أو عشرة دنائير مثلاً ويحتمل أن يقر له بالألف فيجحد الذي له فطريقه أن يقول له على ألف الكذا ويقوم الذي عنده ويحلف عليه (قوله) تلفظه بالضمير فيه راجع لما من قوله لأنه يبين ما الخ (٣٤٣) (قول) المتن ومن المعين أي لأنه كلام صحيح ليس بمحال فإنه الشافعي رضى الله عنه ولو قال

هذه الدار اقلان وهذا البيت منه إلى أو قال العمر ويدل نفسه قبل أيضاً خلافاً للقاضي في الثانية (قوله) للثمة علل أيضاً بندرة هذا الاتفاق قال الرافعي وهذا الوجه ضعيف باجماع من نقله \* فرع \* لو مات قام وارثه مقامه \* خاتمة \* لو قال له على عشرة فيما أظن فليس بأقرار

(فصل آخر) \* ينسب منه أن يقول هذا أبي ويصدق له ولو كذب لم يثبت لكن يجري بينهما الإيمان كعكسه وقوله أنت ابني أحسن من قوله أنا بنك وقول الاب أنت ابني أحسن من قوله أنا أولك وكل صحيح (قول) المتن أن كان أهلاً أي فالشرطان الأولان يعان الأهل وغيره ومن الشروط أن لا يكون منفياً بلعان عن فراش نكاح صحيح وإن لا يطل به حق الغيران كان صغيراً كما في العبد والعقبي الصغيرين (قول) المتن الابينة أي كسائر الحقوق (قول) المتن ثبت نسبه قد وافقنا عليه أبو خيفة وهو حجة عليه في مخالفته في الميت الصغير وقد يقال في الميت قطع ميراث بيت المال (قول) المتن في الأصح أي كالثابت بالبينة ومحل الخلاف إذا لم يشاهد فراشاً والأفلا أثر للأنكار وكذا الوصدة الصغير قبل البلوغ \* فرع \* لو بلغ ليس له تخليف الاب لأنه لو رجع لا يقبل (قوله) مجنوناً لو قال المجنون هذا أبي

والثاني لا يغرّم له مصادقة الأقرار بها له ملك الغير (ويصح الاستثناء أن اتصل ولم يستغرق) المستثنى منه نحوه على عشرة الثلاثة بخلاف العشرة فلا يصح ويلزمه عشرة ولو سكنت بعد الأقرار وأوتكلم بكلام أجنبي ثم استثنى لم يصح الاستثناء وهو من الإثبات نفي ومن النفي إثبات (فلو قال له عشرة الاتسعة الأثمانية وجب تسعة) لأن المعنى الاتسعة لا تلزم الاثمانية تلزم الثمانية والواحد الباقى من العشرة (ويصح من غير الجنس كالألف الأثنا عشر بين ثوب قيمته دون ألف) فإن بين ثوب قيمته ألف فالبيان لغو ويطل الاستثناء لأنه بين ما أراد به فكانه تلفظه وقيل لا يطل فينبه بغير مستغرق (و) يصح (من المعين كهذه الدار له الأهدا البيت أو هذه الدراهم له إذا الدارهم) أو هذا القطيع له الأهدا الشاة (وفي المعين وجه شاذ) أنه لا يصح الاستثناء منه لأنه غير معتاد والمعتاد الاستثناء من المطلق (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ولو قال هؤلاء العبد له الواحد قبل ورجع في البيان إليه فإن ماتوا الواحد وزعم أنه المستثنى صدق بيّنه) أنه الذي أراد به بالاستثناء (على الصحيح والله أعلم) والثاني لا يصدق للثمة

(فصل) \* إذا (أقرت) بنسب أن أحقه بنفسه (بان قال هذا ابني) (اشترط لصحته) أي اللاحق (أن لا يكذب به الحس) وتكذيبه بان يكون في سن لا يتصور أن يكون أباً للمستحق (ولا الشرع) وتكذيبه (بان يكون) أي المستحق (معروف النسب من غيره) وان يصدق المستحق أن كان أهلاً للتصديق (بان كان عاقلاً بالغاً) له حقاً في نسبه (فإن كان بالغاً فكذب لم يثبت) نسبه (الابينة) فإن لم تكن له بنته خلفه فإن حلف سقطت دعواه وان نكل حلف المدعى وثبت نسبه ولو سكنت عن التصديق والتكذيب لم يثبت نسبه كما قال الرافعي أنه قضية اعتبار التصديق وشمل السكوت قول الروضة فإن استلحق بالغاً فلم يصدق لم يثبت النسب الابينة (وان استلحق صغيراً ثبت) نسبه (فلو بلغ وكذب لم يطل) نسبه (في الأصح) لأن النسب يحتاط له فلا يندفع بعد ثبوته والثاني يطل لأن الحكم به لكونه غير أهل للأدرك وقد صار أهلاً له وأسكر ويجرى الخلاف فيمن استلحق مجنوناً فافاق وأنكر (ويصح أن يستلحق ميتاً صغيراً وكذا كبيراً في الأصح) والثاني لا لقوات التصديق (و) على الأول (يرثه) أي الميت المستلحق ولا ينظر إلى التهمة (ولو استلحق اثنان بالغاً ثبت) نسبه (لن صدقه) منهم فإن لم يصدق واحداً منهما عرض على القائف كإسبأ في قيل كآب العتق (وحكم الصغير) أي الذي يستلحقه اثنان (بأنى في) كآب (اللقيط إن شاء الله تعالى) كإسبأ في حكم استلحاق المرأة والعبد (ولو قال لولد أمته هذا ولدي ثبت نسبه) بشرطه (ولا يثبت الاستيلاد في الظاهر) لاحتمال أنه أولدها بنكاح ثم ملكها والثاني يثبت حملاً على أنه أولدها بالملك والاصل عدم النكاح (وكذا لو قال) فيه هذا (ولدي ولدت في ملكي) لا يثبت به الاستيلاد في الظاهر لاحتمال أنه أحبلها بنكاح ثم ملكها والثاني يحمله على أنه أحبلها بالملك (فإن قال علقته به في ملكي ثبت الاستيلاد) وانقطع الاحتمال (فإن كانت

لم يثبت النسب حتى يفيق ويصدق واستشكل الروايات الفرق \* تنبيه \* مسألة الشارح صورها السبكي بما اتصل الجنون بالبلوغ (قوله) لقوات التصديق علل أيضاً بأن تأخير الاستلحاق إلى الموت يشعر بأنه كاره لو وقع في حياته (قوله) فإن لم يصدق الخ طاهره ولو كذبهما



(قوله) ولا لخدمة الخ تارح فيه في المطلب وحاول الحجة قال لانه يمكنه ان يستخدمها بحضور من تدفع به الخلوة أو يوكل امرأه في استخدامها (قوله) وعلل الخ يريد بهذا ان منعه بقريته التعليل خاص بالاعارة للخدمة ولهذا جاع ابن الرفعة فقال التحريم محمول على الخدمة والكراهة على غيرها \* فرع \* يحرم اعارة الصيد (٣٤٥) للمحرم ولو فعل حرم على المحرم الارسال (قوله) وقيل اعارة فاسدة قضيته ان لا يجب أجرة المثل على

هذا وبه صرح في المطلب واستبعده من حيث انه لم يذل المنفعة مجانا (قول) المتن فان تلفت كلاً أو بعضاً ولو استعار عبداً وعليه ثيابه لم يضمنها بخلاف سرج الدابة كما سيأتي (قول) المتن لا باستعمال قال أبو حنيفة لا يضمن الا بالتعدي وهو قول عندنا \* فرع \* لو أعاره بشرط أن لا ضمان لغا الشرط وصح العقد كالأقراض بشرط أن رد مكرراً عن صحيح (قوله) يضمنهما أي لا طلاق حديث على اليد ما أخذت حتى تؤديه كذا عله الاسنوي وعله الشارح بما سيأتي قال السبكي وعند التحقيق الثالث أضعف من الثاني لأن المتحقق بعض المتحقق (قوله) أي البالي عبارة الاسنوي الانحاق هو التلف بالكلية مثل أن يلبسها إلى أن تبلى والانحاق هو نقصان قال وتلف الدابة بالركوب والحمل الا المعتاد كالانحاق وعرقها وعرجها كالانحاق (قوله) فيضمن في آخر الخ يعني آخر حاله يمكن تقويمه فيها ومقابلته يضمنها كلها (قول) المتن والمستعير من المستأجر لو كان هذا المستأجر مستأجراً من غاصب وتلف العين عند المستعير رجوع بما غرمه على المستأجر وهو يرجع على الغاصب (قول) المتن زرعها ومثلها تعرض هنالما يجوز وتركها لا يجوز وعكس في الشعير حالة لكل منهما على الآخر \* فرع \* لو فعل ما منع منه قال الاسنوي المتجه أن عليه أجرة المثل لا ما زاد على المسمى من أجرة المثل لانه بعدوله

لان منفعتها في استهلاكها (وتجاوز اعارة جارية لخدمة امرأه أو) ذكر (محرم) للجارية ولا يجوز اعارتها للاستمتاع ما ولا لخدمة ذكر غير محرم لخوف الفتنة الا اذا كانت صغيرة لا تنهش أو قبيحة فتجوز في الاصح في الروضة والمفهوم من نفى الجواز الفساد وقال في الوسيط في الخدمة بالحجة مع الحرمة (ويكره اعارة عبد مسلم لكافر) كراهة تنزيه زادت في الروضة صرح الجرجاني وآخرون بأنها حرام ولكن الاصح الجواز انتهى وعلل في المذهب عدم الجواز بأنه لا يجوز أن يخدمه (والاصح اشتراط لفظ كاعرتك أو أعرفني ويكفي لفظ أحدهم مع فعل الآخر) كما في اباحة الطعام ومقابل الاصح ما ذكره المتولي انه لا يشترط لفظ حتى لو أعطى عارياً يقبض فلبسه تمت الاعارة وكذا لو فرش لضيغه بساطاً فجلس عليه بخلاف بسطه لمن يجلس عليه فليس اعارة لمن جلس عليه لانه لا بد من تعيين المستعير انتهى (ولو قال أعرتك) أي حماري مثلاً (لتعلقه) بعلقتك (أو لتعبرني فرسك) فهو واجارة فاسدة توجب أجرة المثل (أي بعد القبض مدة الامساك وقيل هو اعارة فاسدة وهذا ناظر الى اللفظ وفساده لذكر العوض والاول ناظر الى المعنى وفساده لجهالة المدة والعلف ولو قال أعرتك هذه الدار شهر من اليوم بعشرة دراهم أو لتعبرني ثوبك شهراً من اليوم فهل هي اجارة صحيحة أو اعارة فاسدة وجهان بناء على ان الاعتبار باللفظ أو بالمعنى \* تنبيه \* قضية الفساد في أعرتك لتعلقه أن يكون العلف في الاعارة على المالك ومثله طعام الرقيق وهو موافق لما في البيان عن الصميري وقال القاضي حسين على المستعير علف الدابة وسقيها وطعام العبد وشرابه (ومؤنة الرذ) للعارية (على المستعير) من المالك أو المستأجر ان رد عليه فان رد على المالك فالثبوت عليه كالأرد عليه المستأجر (فان تلفت لا باستعمال ضمنها وان لم يفرط) قال النبي صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى تؤديه وقال في أدرع أخذها من صفوان بن أسية عارية مضمونة رواهما أبو داود وغيره وسيأتي أنها تضمن بقيمة يوم التلف وتلف بعضها مضمون وقيل لا كتلفه بالاستعمال (والاصح انه لا يضمن ما ينحق) من الثياب (أو ينحق) بالاستعمال والثاني يضمنهما (والثالث يضمن المتحقق) أي البالي دون المتحقق أي التالف بعض أجزائه وجه الاول بان ما هما حدث عن سبب مأذون فيه والثاني قال حق العارية أن ترد وقد تعذر ردّها في الاول تضمن في آخر حالات التقويم وفات رد بعضها في الثاني فيضمن بدله والثالث فرق بوجود مردود في الثاني دون الاول ونشأ الثالث المزيد على المحرر من جمع المستلثين (والمستعير من مستأجر لا يضمن) التالف (في الاصح) لانه نائبه وهو لا يضمن والثاني قال يضمن كالمستعير من المالك (ولو تلفت دابته في يد وكيل بعته في شغله أو في يد من سلمها اليه ليروضها) أي يعلمها (فلا ضمان) على الوكيل أو الرأض لانه لم يأخذها لغرض نفسه فليس مستعيراً (وله) أي للمستعير (الاتقاع بحسب الذن فان أعاره لزراعة حنطة زرعها ومثلها) ودونها في ضرر الارض (ان لم ينه) عن غيرها فان نهاء عنه لم يكن له زرع وليس له أن يزرع ما فوقها كالذرة والقطن (أو لشعير لم يزرع ما فوقه كحنطة) فان ضررها فوق ضرره (ولو أطلق الزراعة صح في الاصح ويزرع ماشاء) لا طلاق اللفظ والثاني لا يصح لتفاوت الضرر قال الرافعي ولو قيل يصح ولا يزرع الا أقل الأنواع

٨٧ ل الج عن المستحق له كالأدلى أبج له ورجح السبكي الاول لان العارية عنده لا تبطل بذلك (قول) المتن ولو أطلق الزراعة صورة الاطلاق ان يقول تزرع ماشئت فهو عام فيزرع ماشاء ولا يأتي فيه الخلاف

(قوله) ويجعل فيها أى لانها مكرمة ومعونة وأيضاً يجوز الرجوع بها بخلاف الاجارة (قوله) كيف شاء قال الرافي الا دفن الموتى لانه يؤدى الى اللزوم أى فلا يستفاد الا بالنص عليه أقول وهذا يجري في مسألة الشارح الآتية على المعتمد \* (فصل) لكل من مازدا العارية متى شاء لانها تبرع بالنافع المستقبل والتبرع اذا لم يتصل بالقبض وكذا الاباحة يجوز الرجوع فيه ولا نهائاً وكرمة فلو منعنا المالك من الرجوع لامتنع الناس منها ولو استعمل المستعير العارية قبل العلم بالرجوع فلا أجره عليه وخرجه ابن الرفعة (٣٤٦) على ما لورجع المبيع ولم يعلم المباح

له بالرجوع وهذا التخيير حق قال السبكي ومنه تعلم ان الراجح وجوب الاجرة (قول) المتن الا اذا أعار الخ يرده على هذا الحصر مسائل منها اعادة الكفن ومنها استعارة الدار لسكنى المعتدة لازمة من جهة المستعير فقط ومنها ما لو قال اعبروا دارى بعد موتى شهر او غير ذلك (قول) المتن حتى يندرس الخ قال الماوردى وينبغي من التصرف على ظاهر القبر (قوله) انفسخت قال الرافي فيجب على الورثة الرد وان لم يطالب المعير زاد غيره ومؤنة الردى التركة فان لم يخلف شيئاً قالوا يجب عليهم التولية (قول) المتن مجانا قال الاسنوى مستدرك أقول مراده ما قاله الشارح أن يكون من غير شرط غرم النقص وغرض الاسنوى انه لا يحتاج الى لفظ مجانا لان الاطلاق محمول عليه \* فرع \* لو بنى أو غرس جاهلاً بالرجوع قلع مجانا كالمحمل السيل يذرا الى أرضه (قول) المتن ولا يلزمه تسوية الارض قال ابن الرفعة الخلاف يلتمس في الخلاف في الذى يتلف من أجزاء التوب بالانسحاق من الاستعمال قال الاسنوى وكانت مراده الحفر للأساس فلا ينبغي أن يضمه بخلاف الحفر لقطع الأساس فينبغي أن يضمه (قوله) بل للمعير لان في ذلك الجمع بين مصلحتيهما وخير المعير لانه المحسن ولان الارض

ضرر المكان مذهباً وسكت عليه في الروضة (واذا استعار لبناء أو غراس فله الزرع ولا عكس) لان ضررها أكثر (والصحيح أنه لا يغرس مستعيراً لبناء وكذا العكس) لاختلاف جنس الضرر اذ ضرر البناء في ظاهر الارض أكثر وضرر الغراس في باطنها أكثر لا يتشاور عروقه والثاني يجوز ما ذكر لان كلام من البناء والغراس للتأيد (و) الصحيح (أنه لا تصح اعادة الارض مطلقة بل يشترط تعيين نوع النفعة) من زرع أو غيره كالأجرة والثاني يصح ويجعل فيها ما لا يتحمل في الاجارة وينتفع بها كيف شاء وقال الرواني ينتفع بما هو العادة فيها قال الرافي وهذا أحسن وسكت عليه في الروضة وعلى الاول لو قال أعزتكها لنتفع بها كيف شئت فوجهان يؤخذ الصحيح الوجه من نظير المسئلة في الاجارة وكالارض فيما ذكر الدابة تصلح للركوب والحمل أما ما ينتفع به بوجه واحد كاللباط الذى لا يصلح للفرش فلا حاجة في اعارته الى بيان الانتفاع \* (فصل لكل منهما) أى المستعير والمعير (رداً العارية متى شاء) سواء في ذلك المطلقة والمؤقتة ورد المعير بمعنى رجوعه وبه عبر في المحرر وغيره (الا اذا أعار لدفن) وفعل (فلا يرجع) في موضعه (حتى يندرس أثر المدفون) محافظة على حرمة الميت وله الرجوع قبل وضعه فيه قال المتولى وكذا بعد الوضع ما لم يواره التراب \* تنبيه \* يؤخذ مما ذكر من جواز العارية ما ذكره في الروضة انه لو مات المعير أو جن أو أغنى عليه أو مخر عليه لسفه انفسخت الاعارة كسائر العقود الجائرة وان مات المستعير انفسخت أيضاً انتهى (واذا أعار لبناء أو الغراس ولم يذكر مدة ثم رجع) بعد ان بنى المستعير أو غرس (ان كان شرط) عليه (القلع مجانا) أى بلا ارش لنقصه (لزمه) فان امتنع قلعه المعير مجانا (والا) أى وان لم يشرط عليه القلع (فان اختار المستعير القلع قلع ولا يلزمه تسوية الارض في الاصح) لان علم المعير بان للمستعير القلع رضاء بما يحدث منه (قلت) كما قال الرافي في الشرح (الاصح يلزمه) التسوية (والله أعلم) لانه قلع باختياره ولو امتنع منه لم يجبر عليه فيلزمه رد الارض الى ما كانت عليه (وان لم يتخير) ان يقلعه (لم يقلع مجانا) لانه محترم (بل للمعير الخيار بين أن يقيه بأجرة أو يقلع ويضم أرض النقص) وهو قدر التفاوت بين قيمته قائماً ومقلوعاً (قبل او يتملكه بقيته) أى حين التملك وفي الروضة كاصلها ضم الثالث الى الاولين في مقالة واسقاط الاول مع الثالث في مقالة لانهما اجارة ويبع لابد فيهما من رضا المستعير وضم الثانى والثالث فقط في مقالة وانها أصح انتهى واذا اختار ماله اختياره لزم المستعير موافقته فان أبى كاف تفريغ الارض ذكره الرافي وأسقطه من الروضة (فان لم يتخير) أى المعير شيئاً (لم يقلع مجانا ان بذل) بالمجدة أى أعطى (المستعير الاجرة وكذا ان لم يبدلها في الاصح ثم) على هذا الاصح قيل (يباع الخا كم الارض وما فيها) من بناء أو غراس (وتقسم بينهما) على ما ذكره بعد فصل الخصومة (والاصح أنه يعرض

تستبيع (قوله) أى حين التملك أى مع ملاحظة كونه مستحق الزوال (قوله) اجارة ويبع منه تعلم لابد من عس وليس عنهما كالشبيع (قول) المتن وكذا ان لم يبدلها أى لان المعير مقصر بترك التخيير ومقابل الاصح يقول قد انتهت العارية فلا بد من أجره (قول) المتن والاصح انه يعرض عنهما الخ وذلك لان المستعير لا يقصر منه وأما المعير فاضرر عليه \* فرع \* شخص وصل غصنا بشجرة غيره فالثمرة للمالك الغصن ثم ان كان باذن المالك فينبغي أن يتخير بين التبعة بالأجرة أو القطع وغرامة ارش النقص فقط كالأعرار رأس الجدار للنساء



(قوله) والاستغلال قال الرافعي ولا يربطها شيئا ولا يستند اليها والظاهر حمل الاستناد على ما فيه ضرر (قول) المتن وقيل الخ الظاهر انه جار ولو أذن المعبر (قوله) السابقان في رهن الهم الخ أحكما يقوم المرهون وحده ثم مع الآخر والثاني يقوم المرهون وحده ثم الآخر وحده والظاهر ان هذا الثاني هو قول (٣٤٧) البغوي الآتي فيكون معنى قوله مشغولة ان صفة الشغل تلاحظ في تقويم الارض

من غير ضم قيمة الغراس أو البناء اليها لكن قوله بعد وعلى ما فيها وحده قد ينزع في ذلك هذا ولكن الظاهر والله أعلم ان غرض الشارح من قوله قال المتولي الخ ان المتولي يجعل المسئلة على وجهين وان البغوي اقتصر على وجه (قوله) وعلى ما فيها قال في البيان واذا اقومنا الغراس قومناه مستحق الآخذ (قوله) لانه انما أباح الخ أي وأيضا فكما لو أعار دابة لحل متاع الى مكان ثم رجع في أثناء الطريق فانه يحمله الى ما من ولكن بأجرة (قوله) ما اذا لم يقصر من صورته أن يأكل الزرع الجراد ثم نبت ثانياً \* فرع \* أعار للزرع أو الغراس لم يزرع أو يغرس الامرة واحدة (قول) المتن والاصح الخ قال الاسنوي قضية كلامهم انه لا يجب عليه القلع الا بأمر المالك نعم لو لم يشهر به المالك فهو محل نظر \* فرع \* قلع صاحب النبات نباته لزمه تسوية الارض قاله الرافعي وقضيته انه لو أجبره المالك لا تلتزمه التسوية وذلك لانه عليه بالمباشرة بالاختيار (قول) المتن على المذهب قال الاسنوي انما عبر به لانه نص على تصديق الراكب دون الزارع فذهب الاكثر الى حكاية قولين فيهما وبعضهم قرر النصين وفرق بينهما ويتخلص من الطريقتين ثلاثة أقوال أي كما ذكر الشارح (قوله) ويستحق أجرة المثل أي دون المسمى وان

عنهما حتى يختار شيئا أي يختار المعبر ماله اختاره ويواقع المستعبر عليه لنقطع النزاع بينهما وفي الروضة كأصلها يختار بلا ألف أي المعبر ويأتي بعد اختياره ما سبق (وللمعبر) على هذا الاصح (دخولها والاتفاق بها) والاستغلال بالبناء والشجر (ولا يدخلها المستعبر بغير اذن لفرج ويجوز) دخوله (للسقي والاصلاح) للجدار (في الاصح) مبنية للملك عن الضياع والثاني يعارض بانه يشغل بدخوله ملك غيره الى أن يصل ملكه (ولكل) منهما (بيع ملكه) للآخر وثالث (وقيل ليس للمستعبر بعه لثالث) لان ملكه له غير مستقر اذ للمعبر ملكه وأجيب بان هذا ليس مانعا من بيعه ثم المشتري من المعبر يتغير تخيره والمشتري من المستعبر ينزل منزلته فيختار المعبر كما سبق وللمشتري فسخ البيع ان جهل الحال \* تمة \* لو اتفق المعبر والمستعبر على بيع الارض بما فيها ثمن واحد جاز في الاصح للعاجلة ثم كيف يوزع الثمن هنا وفيما اذا باعها الحاكم على وجه سبق قال المتولي هو على الوجهين فيما ادغرس الراهن الارض المرهونة أي وهما السابقان في رهن الهم دون الولد وقال البغوي يوزع على الارض مشغولة بالغراس أو البناء وعلى ما فيها وحده فخصة الارض للمعبر وحصة ما فيها للمستعبر (والعارية المؤقتة) للبناء أو الغراس (كالمطقة) فيما تقدم من الاحكام (وفي قوله له القلع فيها مجانا اذ رجع) بعد المدة ويكون هذا فائدة التأقيت ومقابله يقول فائدة طلب الاجرة وفي وجه ليس له الرجوع قبل مضي المدة (واذا أعار لزراعة ورجع قبل ادراك الزرع فالصحيح ان عليه الابقاء الى الحصاد) والثاني له أن يقطع ويغرم ارش النقص والثالث له تملكه بالقيمة كالغراس وفرق الاول بان للزرع امد ينتظر (و) الصحيح على الاول (ان له الاجرة) من وقت الرجوع الى الحصاد لانه انما أباح المنفعة الى وقت الرجوع والثاني لا أجرة له لان منفعة الارض الى الحصاد كالستوفاة بالزرع (فلو عين مدة ولم يدرك فيها لنقصه بئخير الزراعة قلع) المعبر الزرع (مجانا) وهذه الصورة كالستوفاة مما قبلها فيدخل فيه ما اذا لم يقصر فان حكمه وحكم الاعارة المطلقة ما تقدم نعم لو كان الزرع مما يعتاد قطعه قبل ادراكه كلف المستعبر قطعه (ولو حمل السيل بذرا) لغيره (الى أرضه نبت فهو) أي النبات (لصاحب البذر) بذال مجبة (والاصح انه يجبر على قلعها) لان المالك لم يأذن فيه والثاني لا يجبر لانه غير متعذر فهو كستعبر فنظر في النبات هو شجر أم زرع ويكون الحكم على ما سبق (ولو ركب دابة وقال لما لكها أعرت بها فقال أجرتكها) مدة كذا بكذا (أو اختلف مالك الارض وزارها كذلك فالمصدق المالك على المذهب) نظرا الى انه انما يأذن في الاتفعا غالبا بمقابل فيحلف لكل منهما انه ما أعاره وانه أجره ويستحق أجرة المثل والقول الثاني المصدق الراكب والزارع لان الاصل براءة الذمة من الاجرة فيحلف كل منهما انه ما استأجر وبالتالي المصدق في الارض المالك وفي الدابة الراكب لانه تكثير الاعارة بها بخلاف الارض وقطع بعضهم بهذا (وكذا وقال) الراكب أو الزارع (اعرتني فقال) المالك (بل غصبت مني) فالمصدق المالك على المذهب لان الاصل عدم اذنه فيحلف ويستحق أجرة المثل والقول الثاني المصدق الراكب والزارع لان الاصل براءة الذمة من الاجرة

حلف عليه هذا قضية كلام الرافعي أي لا بد من ذكر الاجرة ومع ذلك يستحق أجرة المثل وقال الامام ان قلنا يأخذ المسمى وجب الحلف على معين والا كفى الحلف على الاجرة

(قول) المتن يوم التلف وجه ذلك ان الوضعتنا فيها الاقصى أو يوم القبض لا تدى ذلك الى تضمين الاجزاء المنسجمة بالاستعمال وقيل بالاقصى لانها لو تلفت في تلك الحالة لا وجنا قمتها وقيل يوم القبض كالقرض \* (كتاب الغصب) \* هو الاستيلاء الخ أى هذا تعريفه شرعا وأما لغة فهو أخذ الشيء ظلما بجأهرة فان كان من حرز سمي سرقة أو مكابرة في صحراء سمي محاربة أو جهارا واعتمد الهرب سمي اختلاسا وان جحد ما اتقن عليه سمي خيانة (قول) المتن الغير اعترض بأن غير تلزم التفسير فلا يصح دخول أ ل عليها (٣٤٨) (قوله) كالكتاب أى الذى

للمصيد ونحوه أما العفور والغراب البقع وبقية الفواسق فلا يد عليها ولا يجب ردها (قول) المتن وقهره على الدار هذه العبارة تفيد انه لا بد منها من قصد الاستيلاء وهو ظاهر وأشار اليه الشارح بقوله وسواء في الاولى الخ (قول) المتن ولو دخل الخ قال القاضي لو دفع الى عبد الغير شيئا لم يوصله الى بيته أو استعمله في شغل كان غاصبا للعبد وقال البغوى لا يضمن الا اذا اعتقد طاعة الأمر كعبد المرأة مع زوجها انتهى وقول القاضي الى بيته كان الضمير عائدا الى بيت الدافع (قول) المتن بقصد الاستيلاء خرج ما لو قصد النظر بها ليني مثلها مثلا ولو تلفت في هذه الحالة فلا ضمان بخلاف نظيره من المنقول (قول) المتن الا أن يكون الخ أى فلا أثر لقصد الاستيلاء لان تحققه غير ممكن بقصده وسوسة وحديث نفس \* فرع \* لو انعكس الحال فالظاهر الضمان ويحمل خلافه \* فرع \* حيث لا غصب هنا فلا أجرة أيضا (قول) المتن وعلى الغاصب الرد أى ولو غرم عليه اضعا فقيمة \* فرع \* دفعه للمالك وشرط على الغاصب مؤنة النقل لم تلزمه قاله البغوى لانه ينقل ملك نفسه \* فرع \* لو غصب من مودع ومستأجر ومزمن ثم رد اليه برئوى الرذالى المستعير وجهان ولو انتزع من العبد ثيابا ملبوسه ونحو ذلك من

والثالث الفرق بين الارض والذات كما تقدم وقطع به بعضهم (فان تلفت العين) قبل ردها (فقد اتفقا على الضمان) لها المختلف جهته ومعلوم ان المغصوب يضمن بأقصى القيم من يوم القبض الى يوم التلف (لكن الاصح ان العارية تضمن بقيمة يوم التلف لا بأقصى القيم ولا يوم القبض) وهما مقابل الاصح (فان كان ما يدعيه المالك) بالغصب (أكثر) من قيمة يوم التلف (حلف للزيادة) انه يستحقها وباخذ ما عداها والمساوى بلايين

\* (كتاب الغصب) \*

(هو الاستيلاء على حق الغير عدوانا) أى بغير حق وبه عبر في الروضة وعدل عن قول المحرر وغيره مال الغير لانه لا يدخل فيه ما يغصب وليس بمال كالكلب وجلد الميتة والسرجين والاختصاص بالحق كحق النجس ويدخل ذلك في قوله حق قاله في الدقائق والروضة (فلوركب ذابة أو جلس على فراش فغاصب وان لم ينقل) ذلك قال في أصل الروضة سواء قصد الاستيلاء أم لا والرافعي حكى في عدم قصده وجهين كعدم النقل (ولو دخل داره وأزعجه عنها) فخرج منها وفي الروضة كأصلها دخل بأهله على هيئة من يقصد السكنى (أو أزعجه وقهره على الدار ولم يدخل فغاصب) وسواء في الاولى قصد الاستيلاء أم لا لان وجوده يغني عن قصده (وفي الثانية وجه واه) انه ليس بغاصب قاله الغزالي خلاف ما دل عليه كلام عاتمة الاصحاب وعبارة المحرر فلا شهرانه يصير غاصبا (ولو سكن بيتا) من الدار (ومنع المالك منه دون باقى الدار فغاصب للبيت فقط) أى دون باقى الدار (ولو دخل الدار) بقصد الاستيلاء وليس المالك فيها فغاصب لها وان كان ضعيفا والمالك قويا (وان كان) المالك فيها (ولم يزججه) عنها (فغاصب لنصف الدار) لاستيلائه مع المالك عليها (الا أن يكون ضعيفا لا يعتد مستويا على صاحب الدار) فلا يكون غاصبا لشيء منها ولو دخلها لأعلى قصد الاستيلاء ولكن لينظر هل تصلح له أو لا يتخذ منها لم يكن غاصبا لشيء منها (وعلى الغاصب الرد) للغصوب حديث أبى داود وغيره على اليد ما أخذت حتى تؤديه (فان تلف عنده) بأقاة أو اتلاف (ضمنه) حيث يكون مالا وهو الغالب بما سبأنى وغيره المال كالكلب والسرجين لا يضمن (ولو أتلف مالا في يد ماله كضمنه) هذه المسئلة والمسائل التى بعد هاد كروها استطرادا لما يضمن بغير الغصب بالمباشرة أو التسبب (ولو فتح رأس زق مطروح على الارض فخرح ما فيه بالفتح أو منصوب فسقط بالفتح وخرج ما فيه ضمن) لان الخروج المؤدى الى التلف ناشئ عن فعله (وان سقط بعارض ربح لم يضمن) لان الخروج ربح لا بفعله (ولو فتح قفصا عن طائر وهيجه بطار ضمن وان اقتصر على الفتح فالظهور انه ان طار في الحال ضمن وان وقف ثم طار فلا) يضمن والثاني يضمن مطلقا لان الفتح سبب الطيران والثالث لا يضمن مطلقا لان طائر اختيارا في الطيران والاول يقول طيرانه بعد الوقوف يشعر باختياره في هذه الحالة بخلاف التى قبلها والايدي المترتبة على يد

الآلات المدفوعة اليه من المالك برئى بالرذالى العبد (قول) المتن استطرادا أى والا قد كردك في الجنايات أشبهه (قول) الغاصب المتن وان اقتصر الخ قالوا في المرأة اذا ارتضعت صغيرة متزوجة ان الامر يتعلق بالرضعة مطلقا ولا ينظر الى الارتضاع الذى هو فعل الصغيرة قال الغزالي الفرق بين المسألتين غامض قال السبكي الفرق ان العام الذى الجاء عادى

(قول) المتن ثم ان علم الخ لو اختلفا في العلم بأن قال الغاصب قد قلت لك انه مغصوب وانكر الاخذ صدق أو قال علمت الغصب من غيري صدق الآخذ قاله الماوردي وقال الاسنوي الوجه تصديق الآخذ مطلقا واعلم ان الاسنوي ذكر ذلك كله وفرضه في مسألة الاكل وقد ظهر لي عدم الاختصاص تفقها فلذا فرضت المسئلة فيها هو أعم من ذلك قال السبكي ونقلنا عن الماوردي لو وهب الغاصب ثم قال أعلمتك بالغصب وانكر صدق الغاصب بخلاف ما لو قال علمت من غيري قال السبكي والمختار تصديق الموهوب له مطلقا قال في مسألة الضيافة فلا يتجبه غيره أيضا والله أعلم (قول) المتن فالقرار على الغاصب أي لانه نائبه (قول) المتن وان حمله الخ قسم قوله مستقلا \* (فصل تضمن نفس الرقيق الخ) \* (قوله) بالغة ما بلغت خالفت الخنفيه فقالوا ما ترد على دية الحر وخالف أحمد (٣٤٩) في رواية عنه فجعل كل متقوم يضمن بالمثل ونجسنا قوله صلى الله عليه وسلم من أعتق شركا له في عبد

وكان له مال يبلغ قيمة العبد قوم عليه رواه الشيخان وانما قدم المصنف الكلام في ضمان الادعي لشرفه وضمن الاحرار يأتي في الجنائيات (قوله) عادية هي تأييد عادية بمعنى متعده ولو قال ضامته بدل عادية تشمل نحو المستعبر ولكن الباب معقود للبد العادية (قول) المتن بما نقص أي بالاجماع (قول) المتن ان تلفت لاق الساقط بالآفة لا يجب فيه قصاص ولا كفارة ولا يضرب على العاقلة فكان كلاما (قول) المتن بما نقص من قيمته أي كاليهية بجماع الاموال (قول) المتن وعلى الجديد وجهه انه لو أشبه الحر في التكاليف وكثير من الاحكام كالحياب القصاص والفطرة والتحليف والحدود وجوب السكارة في مثله (قوله) ولو قطعها غاصب مثله لو قطعت عند الغاصب فيجب ذلك على الغاصب (قول) المتن كماء وتراب الخ خص الشيخ هذه الامثلة لخفاها ولجريان الخلاف في بعضها (قول) المتن بمنته أي لا بالتيسر ونظر ذلك بعدم جواز العمل بالاجتهاد مع وجود النص (قول) المتن تلف أو تلف زاد في المحتر تحت يد عادية قال الاسنوي لاجراج المستعبر لانه يضمن بالقيمة مطلقا

الغاصب أي ذي ضمان وان جهل صاحبها الغصب) وكانت أيدي أمانة (ثم ان علم) من ترتب يده على يد الغاصب الغصب (فكنا غاصب من غاصب فيستقر عليه ضمان ما تلف عنده) ويطلب كالا قول (وكذا ان جهل) الغصب (وكانت يده في أصلها يد ضمان كالعارية) يستقر عليه ضمان ما تلف عنده (وان كانت يد أمانة كوديعة فالقرار على الغاصب) فيما تلف عند المودع ونحوه (ومتى ألتف الآخذ من الغاصب مستغلا به) أي بالاتلاف (فالقرار عليه مطلقا) أي في يد الضمان ويد الأمانة لقوة الاتلاف (وان حمله الغاصب عليه بأن قدم له طعاما مغصوبا بضيافة فأكاه فكذا) القرار على الاكل (في الاظهر) والثاني على الغاصب لانه غزاة كل (وعلى هذا) أي الاظهر (لوقدومه لساكاه فأكاه برئ الغاصب) وعلى الثاني لا يبرأ

\* (فصل تضمن نفس الرقيق بغيره) بالغة ما بلغت (ألتف) بالقتل (أو تلف تحت يد عادية) بتخفيف الباء (و) تضمن (ابعاضه التي لا يتقدر ارشها من الحر) كالبكارة (بما نقص من قيمته) تلفت أو ألتفت (وكذا المقدرة) كاليهية تضمن بما نقص من قيمته (ان تلفت) بآفة (وان ألتفت) بجناية (فكذا في القديم) تضمن بما نقص من قيمته (وعلى الجديد تتقدر من الرقيق فالقيمة فيه كالدية في الحر ففي يده نصف قيمته) ولو قطعها غاصب له لزمه اكثر الامر من نصف القيمة والارش وسبأ في آخر كتاب الديات مسألة الرقيق مع زيادة (و) يضمن (سائر الحيوان) أي باقية (بالقيمة) تلف أو ألتف ويضمن ما تلف أو تلف من أجزائه بما نقص من قيمته (وغیره) أي الحيوان (متلى ومتقوم والاصح ان المتلى ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه كماء وتراب ونحاس) وحديد (وتبر) وسبيكة (ومسلن) وعنبر (وكافور وقطن وعنب) ورطب وسائر الفواكه الرطبة (ودقيق) وجوب وزيب وعمر (لاغالية ومججون) هما ما خرج بقيد جواز السلم وخرج بقيد الكيل أو الوزن ما بعد كالحیوان أو يذرع كالتياب والوجه الثاني سكت عن اتقييد بجواز السلم والثالث زاد على التقيد بجواز بيع بعضه ببعض فيخرج به بعض الامثلة من العنب وغيره (فيضمن المتلى بمثله تلف أو ألتف فان تعدد) المتلى بأن لا يوجد في ذلك البلد وحواليه (فالقيمة والاصح ان المتعبر أقصى قيمة) بالهاء (من وقت الغصب لي تعدد المتلى) والثاني الى التلف والثالث الى المطالبة (ولو نقل المغصوب المتلى الى بلد آخر فلما لك أن يكفه رده) الى بلده (وأن يطالبه بالقيمة في الحال) للصيلة (فاذا رده ردها) واسترده (فان تلف في البلد النقول اليه طالبه بالمثل في أي البلدي شاء) لانه كان له مطابته برء العين فيهما

٨٨ ل كباينه في بابه قال وقد اعترضنا على المؤلف في د ك عادية أول الفصل فلوحده هناك وأني به هنا كان أولى (قوله) بأن لا يوجد في ذلك البلد الخ أي كقطع السلم فيه (قوله) الى تعدد المتلى لان وجود المتلى كوجود عين المغصوب (قوله) والثاني الى التلف أي بناء على ان الواجب قيمة المغصوب لاقية المتلى ووجه الثالث ان المتلى لا يسقط بالا عوارز بدليل ان له الصبر الى وجدانه (قوله) فلما لك هو من حلة ما تساوله عموم قوله أولا وعلى الغاصب الرد (قول) المتن وان يطالبه بالقيمة أحسن القيمة المذكورة لا يمنع من غرامة أجرة المغصوب بعد ذلك \* فرع \* لو كان المغصوب أم ولد وعثقت رجوع الغاصب بالقيمة \* فرع \* لو أعطاه جارية موهضاع هذه القيمة في جواز الوطء نظر (قول) المتن في الحال متعلق بقوله وان يطالبه (قوله) ردها لو زادت زيادة منفصلة فهي للمغصوب منه ويصور ذلك بأن يكون آخذ من القيمة عوضا (قول) المتن أي البلدي شاء وكذا بينهما (قوله) فيهما بل لو عاد الى بلد الغصب ثم تلف كان الحكم كذلك

(قوله) والثاني له مطالبته بالمثل قياسا على ما لو تلفه في وقت الرخص فانه يلزمه وقت الغلاء وغيره (٣٥٠) (قوله) وترد اقضى وجوب

الاجرة فيه وفيه اشكال على عدم الضمان عند التلف ولهذا نسب الامام الى المحققين ان الواجب التخلية فقط (قوله) وآلات الملاهي لو وجد الطنبور مثلا من غير وتر فهل يكسره توقف فيه ابن الرفعة \* فائدة \* قال الغزالي ولو كان بالاستعمال بتقريغ الخمر يتعطل شغلها فله الكسر قال والولادة كسر طرورها زجرا وتأديبا وليس ذلك للأحد (قول) المتن والفوات قال السبكي لك أن تقول الفوات موجود في التفويت وكان ينبغي الاقتصار على الفوات الان يقال هذا لا يمنع من التعليل به قال وهذا البحث ينفع في نقص الثوب ونحوها بالاستعمال تنسقه له (قوله) أيضا والفوات خالف فيه أبو خيفة رضي الله عنه (قوله) لأن السيد الخليل يدل لذلك ان غصب الزوجة لا يسقط عن الزوج المهر بخلاف غصب العين المؤجرة وان المتازعين في نكاحها يدينان عليها ولا يدعي أحدهما على الآخر (قوله) وكذا منفعة بدن الحر الخ كذلك الشاب التي على الحر ولو صغيرا جدا (قول) المتن وكذا لو نقص به قال الاسنوي لأن كلامهم ما يجب ضمما به عند الانفراق فكذا عند الاجتماع \* (فصل ادعى الخ) \*

(فان فقد المثل غرمه قيمة اكثر البليدين قيمة) لانه كان له مطالبته بالمثل فيه (ولو طفر بالغاصب في غير بلد التلف فالصحيح انه ان كان لا مؤنة لتلفه كالتفدله مطالبته بالمثل والافلامطالبة) له (بالمثل) ولا لغارم تكليفه قبول المثل لما في ذلك من الضرر (بل يغرمه قيمة بلد التلف) والثاني له مطالبته بالمثل مطلقا \* فرع \* اذا غرم القيمة ثم اجتمع في بلد التلف هل للمالك رد القيمة وطلب المثل وهل للآخر استرداد القيمة وبدل المثل فيه الوجهان فيما لو غرم القيمة افتقد المثل ثم وجده هل له ولصاحبه ماذكر أحدهما لا (وأما المتقوم فيضمن) في الغصب (بأقصى قيمة من الغصب الى التلف وفي الاتلاف بلا غصب بقيمة يوم التلف فان جنى) على المأخوذ بلا غصب (وتلف بسراية فالواجب الاقصى أيضا) من الجناية الى التلف فاذا جنى على بهيمة مأخوذة بسوم مثلا وفيه مائة ثم هلكت بالسراية وقيمة مثلها خمسون وجب عليه مائة (ولا تضمن الخمر) لمسلم ولا ذمي (ولاتراق على ذمي الا أن يظهر شر بها أو يبعها) فتراق عليه في ذلك (وترد عليه) في غير ذلك (ان بقيت العين) لا قراره عليها (وكذا المحترمة اذا غصبت من مسلم) ترد عليه لأن له امساكها لتصير خلاهي التي عصرت بقصد الخلية أو بلا قصد الخمرية (والاصنام) والصلبان (وآلات الملاهي) كالطنبور وغيره (لا يجب في ابطالها شيء) لانها محرمة الاستعمال ولا حرمة لصنعها (والاصح انها لا تكسر الكسر القاحش بل تفصل لتعود كما قبل التأليف) لزوال الاسم بذلك والثاني تكسر وترض حتى تنتهي الى حد لا يمكن اتخاذ آلة محرمة منه لا الاولى ولا غيرها (فان يحجز المنكر) على الاول (عن رعاية هذا الحد) أي التفصيل المذكور (لمنع صاحب المنكر) منه (أبطاله كيف يسر) ابطاله ولا يجوز اضرارها لان رضاها مقبول ومن أضرها فعليه قيمته مكسورة الحد المشروع ومن جاوزه فغيره اضرار فعليه التفاوت بين قيمتها مكسورة بالحد المشروع وبين قيمتها منتهية الى الحد الذي أتى به قال في الروضة الرجل والمرأة والعبد والفساق والصبي المميز يشتركون في جواز الاقدام على ازالة هذا المنكر وسائر المنكرات ويشاب الصبي عليه كما يشاب البالغ وانما يجب ازالته على المكلف القادر (وتضمن منفعة الدار والعبد ونحوهما) مما يستأجر كالدابة (بالتفويت والفوات في بدعادية) بأن سكن الدار واستخدم العبد وركب الدابة أو لم يفعل ذلك وتضمن باجرة المثل (ولا تضمن منفعة البضع الابتغويت) بأن وطئ وتضمن بمهر المثل كالمسياتي ولا تضمن بفوات لان اليد لا تثبت عليها فيزوج السيد المغصوبة واليد في بضع المرأة لها (وكذا منفعة بدن الحر) لا تضمن الابتغويت (في الاصح) كان قهره على عمل والثاني تضمن بالفوات أيضا لانها تقوم بها في عقد الاجارة الفاسدة تشبهه منفعة المال والاوّل يقول الحر لا يدخل تحت اليد فنفعته تقوت تحت يده (واذا نقص المغصوب بغير استعمال) كسقوط يد العبد بآفة (وجب الارش مع الاجرة) للنقص والفوات وهي أجرة مثله سليما قبل النقص ومعها بعده (وكذا لو نقص به) أي بالاستعمال (بأن بلى الثوب) باللبس يجب الارش مع الاجرة (في الاصح) والثاني لا بل يجب اكثر الامر من من الاجرة والارش لأن النقص نشأ من الاستعمال وقد قبل بالاجرة فلا يجب له ضمان آخر ودفع بأن الاجرة في مقابلة الفوات لا الاستعمال \* (فصل اذا ادعى) \* الغاصب (تلفه) أي المغصوب (وأنكر المالك) ذلك (صدق الغاصب بيمينه على الصحيح) لانه قد يكون صادقا ويجوز عن البيعة فلو لم تصدقه لتحلّد الحس عليه والثاني يصدق المالك بيمينه لأن الاصل بقاؤه (فاذا حلف) أي الغاصب (غرمه المالك في الاصح) بدل المغصوب

(قوله) لبقاء عنه يؤخذ منه انه لو عاد وصدقه غرمه قطعاً وهو كذلك قال الاستوى ولو قرعنا على هذا الوجه فينبغي في المتقوم ان يأخذ المالك القيمة وان لم يعد الى التصديق لانه يستحقها ما بدلا عن التلف واما الحيولة (قوله) ايضا البقاء عنه أى والحيولة انما توجب القيمة قطعاً لا المثل في المثلى والقيمة في المتقوم كذا قاله السبكي وهو يرشد الى وجوب القيمة للحيولة على هذا (قوله) صدق الغاصب أى لانه رد العين والاصل كونها على هذه الصفة المردودة (٣٥١) عليها بخلاف ما لو تلفت (قوله) وهو نصف الثوب راجع لقول المتن التالف (قول)

المتن غصبا الاحسن غاصبا (قوله) وفي الثانية أى بشقها وجه قال في زوائد الروضة هو الاقوى بعد أن قال ان الاكثرين على الاول وعليه العمل وهذا الوجه الثاني قاسه الرافي على ما لو تلف أحدهما فردة وأتلف الآخر الاخرى يعنى معا \* فائدة \* اتفقوا على انه لا يقطع اذا لم تبلغ قيمة أحدهما نصا باوان ضمنناه ما ذكر \* تنبيه \* ما ذكرته لك عن الروضة والرافي قالا في الثانية والثالثة ولا ينافيه كلام الشارح لانه أراد بالثانية الاتلاف لاحدهما ما في يد الغاصب أو في يد المالك فهي واحدة ولهما شقان (قول) المتن فكالف قال السبكي هذا القول مشكل يكاد يعبر على أصل الشافعي رضى الله عنه واختار الرابع (قول) المتن وفي قول يردّه أى كفى التعيب الذى يسرى الى الهلاك (قول) المتن بالاقل خرم هنا بذلك ولنا في جنائته اذا كان في يد المالك قول انه يفسديه بالارش بالغامبلغ وعلل بأنه قد منع بيعه باختيار الفداء ولو سلم المبيع لربما ظهر رغب وهذا المعنى مفقود في الغاصب فلذا اقتصر على الجزم بهذا قلت هذه طريقة المتولى وغيره أجرى الخلاف نظرا الى ان الغصب منع من جعل ذلك على المالك فكان الغاصب منع منه \* فائدة \* من عيوب المبيع جنائيات الخطأ اذا

من مثله أو قيمته والثاني لا يغرمه بدله لبقاء عنه في زعمه أجاب الاول بأنه عجز عن الوصول اليها بين الغاصب (ولو اختلفا في قيمته) بعد اتفاهما على تلفه (أو) اختلفا (في السبب الذى على العبد المغصوب أو في عيب خلقي) به بعد تلفه كان قيل كان أعجب أو أعرج خلقة (صدق الغاصب يمينه) في المسائل الثلاث لان الاصل براءته من الزيادة فى الاولى وعدم السلامة من الخلق في الثالثة وثبوت يده في الثانية على العبد وما عليه (و) في الاختلاف (في عيب حادث) بعد تلفه كان قيل كان أقطع أو سارقا (يصدق المالك يمينه في الاصح) لان الاصل السلامة من ذلك والثاني يصدق الغاصب يمينه لان الاصل براءته من الزيادة وفي الروضة وأصلها حكاية الخلاف قولين وانه لو رد المغصوب وبه عيب وقال المالك حدث عندك صدق الغاصب قاله المتولى زاد في الروضة وابن الصباغ (ولو رده) أى المغصوب (ناقص القيمة لم يلزمه شئ) لبقاءه بحاله (ولو غصب ثوبا قيمته عشرة فصارته بالرخص درهما ثم لبسه فابلاه فصارته نصف درهم فرده لزمه خمسة وهي قسط التالف من أقصى القيم) وهو نصف الثوب (قلت) أخذنا من الرافي في الشرح (ولو غصب خفين) أى فردى خف (قيمتهم عشرة فتلف أحدهما ورد الآخر وقيمتهم درهما) أو أتلف أحدهما في يده (غصبا) له فأتلف عطف على غصب (أو) أتلفه (في يد مالكة) والقيمة لهما وللباقي ما ذكر (لزمه ثمانية في الاصح والله أعلم) وهي قيمة ما تلف أو أتلفه وارش التفريق الحاصل بذلك والثاني يلزمه درهما من قيمة ما تلف أو أتلفه وفي الثانية وجه ثالث انه يلزمه خمسة قيمة كل منهما منضمما الى الآخر واقتصر الرافي في الاولى على الاول وزاد في الروضة فيها الثاني وزيد عليها ما فيها الثالث عن التهمة وعبر في الثانية في شق الغصب بالتلف ويقاس به الاتلاف في الاولى (ولو حدث) في المغصوب (نقص يسرى الى التلف بان جعل الخنطة هريسة) والسمن والدقيق عصيدة (فكالتالف) لاشرافه على التلف فيضمن بدله من مثل أو قيمة (وفي قول يردّه مع ارش النقص) وفي ثالث يتخير بين الامرين وفي رابع يتخير المالك بينهما قال في الشرح الصغير وهو حسن وما لا يسرى الى التلف يجب ارشه وقد تقدم (ولو جنى المغصوب فتعلق برقبته مال لزم الغاصب تخليصه) لحصول الجنابة في يده (بالاقل من قيمته والمال) الذى وجب بالجنابة (فان تلف في يده غرمه المالك) أقصى قيمة (وللجنى عليه تغريمه) ان لم يكن غرم له (وان يتعلق بما أخذه المالك) لانه بدل الرقبة (ثم يرجع المالك) بما أخذه منه (على الغاصب) لانه أخذ جنابة في يده وقبل الاخذ منه لا يرجع كما قاله الامام لاحتمال أن يبى الجنى عليه الغاصب فيستقر للمالك ما أخذه (ولو رد العبد الى المالك فبيع في الجنابة رجع المالك بما أخذه) منه (الجنى عليه على الغاصب) لما تقدم (ولو غصب أرضا فنقل ترابها) بالكشط (أجبره المالك على رده) ان بقى (أو رد مثله) ان تلف (واعادة الارض)

كثرت وكذا العمد اذا لم يتب وحينئذ فيضمن الغاصب ارش هذا العيب ايضا (قوله) ان لم يكن غرم له أى ان لم يكن قد وقع منه تخليصه قبل تلفه فضمير له للجنى عليه ولا يصح عوده الى المالك لما يلزم عليه من فساد عبارة المناج وان أردت ايضاح ذلك فراجع الاستوى وغيره من كتب المذهب والظاهر ان الحكم كذلك لو كانت العين باقية ولكن كان الغاصب سلها للمالك (قوله) وقبل الاخذ منه الخ هذا الحكم يستفاد من تعبير المصنف بتم (قوله) لما تقدم عبارة الاستوى لان سبب البيع وهو الجنابة مضمون



(قول) المتن وان لم يطالبه قال الاسنوي بل ولو منعه (قول) المتن هلله الرافعي بأنه تصرف في المكان والتراب بفعل ما ذن مالكة تبيعه ولو خالف وردت كلفه المالك النقل (قوله) ان لم يمنعه أى خفالة المنع لاردها جزا لان الفرض انتفاء الفرض (قوله) ولا يجبر الخ نظير ذلك خصاء العبد اذا زادت به قيمته (قوله) بزيادة قيمته الضمير فيه راجع لقول المتن رده (قول) المتن نقص هزال أشار بهذا (٣٥٣) الى أن السمن المفرط الذي

لا يحصل بزواله نقص غير مضمون نعم لو سمنت عند الغاصب بهذا السمن ردها ولا شيء عليه قاله ابن الرفعة لانه لا يعد نقصا (قول) المتن وان تذر الخ أى وكذا تعلمها (قول) المتن ولو غصب الخ مثله في الحكم وجريان الخلاف ما لو فترخ البيض ونبت البذر واعلم ان الخنفية يقولون اذا تصرف الغاصب بما يبطل اسم الاول ملكه نحو طحين الخنفية وخبر الدقيق وأصحابنا ينكرون ذلك أشد انكار (قوله) والاصح انه للمالك هذا يشكل على ترجيح السبكي ان الهريسة للغاصب فيما سلف ويمكن الجواب عنه (قوله) لانهم ما فرغ الخ انما يصح في الخمرة المحترمة (قوله) بخلاف الخمر انما يصح في غير المحترمة

\* (فصل زيادة المغصوب الخ) \* (قول) المتن وللمالك تكليفه أى وان لم يكن له غرض (قول) المتن وارث النقص جعله الاسنوي منصوبا عطفًا على الرد (قول) المتن كاف القطع لحديث ليس لعرق ظالم حق (قول) المتن أجبر عليه في الاصح وان لم يزل على ذلك الخسارة والضياح \* فرع \* للغاصب قلعه فهر وان نقص الثوب ولو تراصيا على الابقاء فهما شريكان (قوله) قال يضيع وقال أيضا الغراس يضر في المستقبل بمقتضى انتشار عروقه وأغصانه بخلاف هذا (قول) المتن فلا شيء قال السبكي به تعلم ان حكم الاصحاب بأن الصبغ عيب انما هو عند زيادة القيمة

كما كانت قبل النقل من انبساط أو غيره (وللناقل الردوان لم يطالبه المالك ان كان له فيه غرض) كان دخل الارض نقص يرتفع بالرد أو نقله الى مكان وأراد تقريره منه (والا) أى وان لم يكن له في الرد غرض (فلا يرد بلا اذن في الاصح) والثاني لارده بلا اذن ان لم يمنعه المالك (ويقاس بما ذكرنا حفر البئر وطعمها) فعليه الطم بترابها ان بقي وبمثلها ان تلف بطلب المالك وله ذلك وان لم يطالبه المالك ليدفع عن نفسه الضمان بالسقوط فيها الا أن يمنعه منه ولا غرض له فيه غير دفع الضمان فان كان له غرض غيره فله الطم في الاصح (واذا اعاد الارض كما كانت ولم يبق نقص فلا ارش لسكن عليه أجرة المثل لمدة الاعادة) من الرد والطم وغيرهما وان كانا تبايا واجب ومعلوم أنه يلزمه أجرة ما قبلها (وان بقي نقص وجب ارشه معها) أى مع الاجرة (ولو غصب زيتا ونحوه وأغلاه فنقصت عنه دون قيمته رده ولزمه مثل الذاهب) منه (في الاصح) ولا يجبر نقصه بزيادة قيمته والثاني قال يجبر بها لحصولها بسبب واحد (وان نقصت القيمة فقط لزمه الارش وان نقصتا غرم الذاهب ورد الباقي مع ارشه ان كان نقص القيمة أكثر) من نقص العين كما اذا كان صاعا يساوى درهمين فرجع بالاغلاء الى نصف صاع يساوى أقل من نصف درهم فان لم يكن نقص القيمة أكثر فلا ارش وان لم ينقص واحد منهما فلا شيء غير الرد (والاصح ان السمن لا يجبر نقص هزال قبله) فيما اذا غصب بقرة مثلا سميت فوسزت ثم سمنت عنده لان السمن الثاني غير الاول وقائل الثاني يقيم مقامه (و) الاصح (أن تذكر صنعة نسبا يجبر النسيان) لها لانه لا يعد متجدا عرفا والثاني بقول هو متجدد كالسمن والمعنى ان النسيان والتذكر عند الغاصب (وتعلم صنعة) عنده (لا يجبر نسيان أخرى) عنده (قطعا) وان كانت أرفع من الاولى (ولو غصب عصيرا فتمزق ثم تخلل) عنده (فالاصح ان الخلل للمالك) لانه عين ماله (وعلى الغاصب الارش ان كان الخلل أنقص قيمة) من العصير لحصوله في يده فان لم ينقص عن قيمته فلا شيء عليه غير الرد والثاني يلزمه مثل العصير لانه بالتخمر كالتالف والخل قليل للغاصب والاصح انه للمالك لانه فرع ملكه (ولو غصب خمر افتخلت) عنده (أو جلد ميتة فدبغه فالاصح ان الخلل والجلد للمغصوب منه) لانهم ما فرغ ما اختص به فيضمهما الغاصب ان تلفا في يده والثاني هما للغاصب لحصول المألية عنده والثالث الخلل للمغصوب منه والجلد للغاصب لانه صار مالا بفعله والرابع ~~عكسه~~ لان الجلد يجوز للمغصوب منه امساكه بخلاف الخمر

\* (فصل زيادة المغصوب ان كانت أثرا محضًا كقصارة) \* لشوب وطحين الخنفية وغير ذلك (فلا شيء للغاصب بسببها) لتعديتها (وللمالك تكليفه رده كما كان اذا أمكن) كان صاغ النقرة حليا أو ضرب النحاس اناء (و) له (ارش النقص) ان نقصت قيمته بالزيادة عما كانت عليه قبلها فيما لا يمكن رده أو نقص عما كان فيما يمكن رده وورده (وان كانت عينا كئنا وغراس كلف القطع) لها من الارض واعادتها كما كانت وارث نقصها ان كان مع أجرة التثيل (وان صبغ) الغاصب (الثوب بصبغه) الحاصل به فيه عين مال (وأمكن فصله) منه (أجبر عليه في الاصح) كما في قلع الغراس والثاني قال يضيع بفصله بخلاف الغراس (وان لم يمكن) فصله (فان لم ترد قيمته) أى الثوب بالصبغ (فلا شيء للغاصب فيه) وان نقصت لزمه الارش (لحصول النقص بفعله) (وان زادت) بالصبغ (اشتركا

(قول) المتن وأمكن التمييز لو أمكن التمييز للبعض كاف به أيضا (قول) المتن فالذهب أنه كالتالف ولو خلط الزيت بالشرج مثلا فهو تالف لبطلان خاصته وقيل يأتي فيه القول بأنه يكون شريكا كالوخلط بالجنس واعلم أن السبكي رحمه الله ادترض القول بجعله هالكا واستشكله وقال كيف يكون التعدي سببا للملك وساق (٣٥٣) أحاديث جمعة واختاران ذلك شركة بينهما كالثوب المغصوب قال وفتح هذا الباب فيه تسليط الظلمة

على ملك الاموال بخلطها (قوله) بشرط كان أي كالأختلط بنفسه أو خلطاه برضاها (قوله) وللغصوب منه قدر حقه أي باعتبار القيمة لكن لا يجوز قسمة عين الربوي على نسبة القيمة لأنه ربا ولو دفع اليه الغاصب قدر حقه عند خلطه بالاجود وجب عليه القبول (قول) المتن أخرجت أي خلافا للحنفية حيث قالوا بملكها ويغرم ميتها لنا حديث على اليد ما أخذت وحديت ليس لعرق ظالم حق (قول) المتن الآن يخاف الخ طاهر الطلاق ولو زجت السلامة (قول) المتن معصومين ولو للغاصب (قوله) كان قرب أي إذا كان يظن أن الغصب يبيح الوطء أما لو ظنها زوجته أو أمته فلا يحتاج إلى شرط (قول) المتن الآن تطاوعه قال الاسنوي إذا كانت جاهلة بالتحريم وجب المهر انتهى وعبارة الكتاب تشعر بخلافه إلا أن يقال ما قاله الاسنوي من أن قوله ان علمت قيد في الحكمين قبله (قوله) فلا يسقطه أي كالأذن في قطع يدها وأجيب بأن المهر يتأثر بها كالأرث قبل الدخول \* فرع \* لو زعمت الموطوءة الاكراه وأنكر الزاني فقولان في المصدق منهما كالأختلاف صاحب الدابة وراكبها (قوله) أحصهما الثاني صحح السبكي مهر بكر وأرش بكاره وقال قد صححه الرافعي في وطء المشتري شراء فاسد وهذا أولى وهو متجه لأنه استمتع بيكر وأزال البكارة فلا يتدخل

فيه أي الثوب بالنسبة فإذا كانت قيمته قبل الصبغ عشرة وبعده خمسة عشر فلصاحبه الثلثان وللغاصب الثلث وان كانت قيمة صبغه قبل استعماله عشرة وان صبغه تم بها فلا شيء له (ولو خلط المغصوب بغيره وأمكن التمييز) كخطة يضاء بحمراء أو بشعر (لزمه) التمييز (وان شق) عليه (فان تعذر) كان خلط الزيت بالزيت (فالذهب أنه كالتالف) خلطه بمثله أو أجود أو أردأ (قوله) أي للمغصوب منه (تفريجه) أي الغاصب (وللغاصب أن يعطيه من غير المخلوط) ومن المخلوط بالمثل أو الأجود دون الأردأ إلا أن يرضى به فلا يرش له والطريق الثاني قولان أحدهما هذا والثاني يشتركان في المخلوط وللغصوب منه قدر حقه من المخلوط وقيل إن خلطه بمثله اشتركا والافكا كالتالف هذا ما في أصل الروضة وفي الشرح ترجيح طريق القولين (ولو غصب خشبة وبني عليها أخرجت) وردت إلى مالكها أي يلزمه ذلك وأرش نقصها إن نقصت مع أجره المثل فان عفت بحيث لو أخرجت لم يكن لها قيمة فهي كالتالفة (ولو أدرجها في سفينة فكذلك) أي يلزمه إخراجها وردتها إلى مالكها وأرش نقصها مع أجره المثل (الآن يخاف) من إخراجها (تلف نفس أو مال معصومين) بأن كانت أسفل السفينة وهي في لجة البحر فيصير المالك إلى أن تصل الشط ويأخذ القيمة للحيولة ومن غير المستثنى أن تكون السفينة على الأرض أو مرساة على الشط أو تكون الخشبة في أعلاها أو لا يخاف تلف ما ذكر وخرج بالمعصومين نفس الحربي وماله (ولو وطئ) الغاصب الأمة (المغصوبة عالميا بالتحريم) لو طئها (حد) عليه لأنه زنا (وان جهل) تحريمه كأن قرب عهده بالاسلام (فلا حد) عليه (وفي الحالين يجب المهر إلا أن تطاوعه) في الوطء (فلا يجب على الصحيح) كالزانية والثاني قال هو لسيدها فلا يسقطه طواعتها (وعليها الحد ان علمت) حرمة الوطء فان جهلتها فلا حد ولو كانت بكر افعليه مهر بكر وأرش البكارة مع مهر ثيب وجهان أحدهما الثاني (وطء المشتري من الغاصب كوطئه في الحد والمهر) فان علم حرمة الوطء حد وان جهلها بجعل كونها مغصوبة مثلا فلا حد وعليه المهر إلا أن تطاوعه وأرش البكارة (فان غرمه) أي المهر (لم يرجع به على الغاصب في الظاهر) لأنه مقابل فعله والثاني يرجع به عليه في حالة الجهل بكونها مغصوبة لأنه غرمه بالبيع والمخلاف جار في أرش البكارة فلا يرجع به في الظاهر (وان أحيل) الغاصب أو المشتري منه (عالميا بالتحريم) للوطء (فالولد رقيق) للسيد (غير نسيب) لأنه من زنا (وان جهل) التحريم (فترسيب) للشبهة بالجهل (وعليه قيمته يوم الانفصال) حيا للسيد (و يرجع بها المشتري على الغاصب) لأنه غرمه بالبيع له وان انفصل ميتا بغير جناية فلا قيمة عليه أو بجناية فعلى الجاني ضمانه وللمالك تضمين الغاصب ويقاس به المشتري منه ويقال مثل ذلك في الرقيق المنفصل ميتا بجناية وفي ضمان الغاصب له بغير جناية وجهان أحدهما نعم لثبوت اليد عليه تبعا لآدمه ويقاس به المشتري منه ويضمنه بغيره يوم انفصاله ولو كان حيا ويضمنه الجاني بعشر قيمة أمه وضمان الحر على الجاني بالغرة عبدا أو أمة وتضمن المالك في الجناية عليه للغاصب بعشر قيمة أمه ويقاس به المشتري منه وسيأتي في باب الجنائيات أن الغرة تحملها العاقلة وكذا بدل

٨٩ ل الج ك الاجرة مع أرش الثوب الناقصة بالاستعمال ونبه على أنه إذا زالت البكارة قبل استكمال الحشفة ينبغي أن يجب مهر ثيب والأرش قطعها وأنه لو كانت غورا فدخلت الحشفة قبل الإزالة ينبغي أن يجب مهر بكر غورا مع الارش قطعاً لثبوت البدخ بهذا fark الحر المنفصل ميتا بغير جناية (قوله) في الجناية عليه أي سواء كان حرا أم عبدا هكذا ينبغي أن يفهم (قوله) ويقاس به المشتري منه هذا يشتمل عليه قولهم في باب المضمون بالشراء الفاسد أن المشتري فيه يضمن في الولد الحر النازل بجناية ميتا الأقل من قيمته لو انفصل حيا والغرة

(قول) المتن لم يرجع لأن المبيع بعد القبض من ضمان المشتري (قول) المتن في الاظهر على ابن سريج مقابله بأن ضمان العقد يوجب ضمان الجملة ولا يوجب ضمان الاجزاء على الانفراد واحتج بأن المبيع لو تعيب قبل القبض (٣٥٤) فليس للمشتري استرداد ما يقابله بل اما

ان يرضى به معيا أو يفسخ ولو تلف استرد  
كل الثمن هذا غاية ما يمكن في التوجيه  
والا فالحكم مشكل ادع كيف يرجع  
يبدل الاجزاء دون النفس \* فرع \* لو  
تعيب بفعل المشتري لم يرجع قطعا  
(قول) المتن ما تلف يجوز أن يجعل  
شاملا للثمرة والكسب والتساج ولا  
يخص بالمنفعة خلافا للشارح في اقتصاره  
عليها (قوله) وبارش نقص بسائه  
هل يرجع أيضا بالاتفاق على العبد  
الصحيح لارجوع \* فرع \* زوج الغاصب  
الامة فماتت عند الزوج وغرم له الرجوع  
على الغاصب (قول) المتن وكل ما لم  
\* فائدة \* كل ما ان كانت نظرا فكتيب  
موصولة والا فموصولة كما في لفظ المصنف  
هنا (قوله) في الضابط المذكور الخ أي  
لا في الاستدراك

### \* (كتاب الشفعة) \*

محلها في الاصل أن يكون عقار بين اثنين مثلا يبيع أحدهما نصيبه منه لغيره بشرط يكتف به فثبت لشر يكتف  
حق تملك المبيع قهرا بثلث الثمن أو قيمته كما سيأتي في حق التملك فيما ذكر هو مسمى الشفعة شرعا (لا تثبت  
في منقول بل) تثبت (في أرض وما فيها من بناء وشجر تبعا) لها (وكذا ثمر يثمر) تثبت فيه تبعا  
للأرض (في الاصح) كشجره والثاني بقيسه على المؤبر فانه اذا بيع مع الشجر والأرض لا تثبت فيه  
الشفعة بل يأخذ الشفع الأراض والشجر بحصتهما من الثمن روى مسلم عن جابر قال قضى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة أو حائط الاوّل المنزل والثاني البستان ولا شفعة  
في بناء أو غراس أفرد بالمبيع لاتقاء التبعية (فلا شفعة في حجرة بنيت على سقف غير مشترك) بأن  
اختص به أحد الشر يكتف فيها أو غيرها اذ لأرض لها (وكذا مشترك في الاصح) لما ذكر والثاني  
يجعله كالأرض (وكل ما لو قسم بطلت منفعة المقصودة كحمام وورج) أي لما حوت صغيرين  
(لا شفعة فيه في الاصح) هو مبنى على ان علة ثبوت الشفعة في التقسيم دفع ضرر مؤنة القسمة أي أجرة  
القاسم والحاجة الى افراد الحصة المصائرة له بالرافق كالمصعد والنور والبالوعة ونحوها والثاني  
مبنى على ان العلة دفع ضرر الشركة فيما يدوم وكل من الضرر ين حاصل قبل البيع ومن حق الراغب  
فيه من الشر يكتف أن يخلص صاحبه منهما بالمبيع له فاذا باع لغيره سلطه الشرع على أخذه منه (ولا  
شفعة الا لشر يكتف) بخلاف الجار روى البخاري عن جابر قال انما جعل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الشفعة في كل ما لم يقسم (ولو باع دارا وله شريك في عمرها) السابع لها بأن كان بدرب غير نافذ  
(فلا شفعة فيها) لاتقاء الشركة فيها (والصحيح ثبوتها في المهر ان كان للمشتري طريق آخر الى الدار  
أو أمكن فتح باب) لها (الى شارع والا) أي وان لم يمكن ذلك (فلا) تثبت فيه حذر من الاضرار  
بالمشتري والثاني تثبت فيه والمشتري هو المضر بنفسه بشرائه هذه الدار والثالث لشر يكتف الاخذ

\* (كتاب الشفعة) \*  
(قول) المتن في منقول خالف مالك فأثبتها  
فيه تبعا لغيره اذ ابيع معه (قول) المتن  
لم يثبت أي حدث بعد الشراء وقبل الاخذ  
ولو كان عليها وقت الشراء غير مؤبر ثبتت  
فيه الشفعة وان عرض فأبهره قبل الاخذ  
(قوله) لشجر أي بجامع الدخول في  
المبيع \* تنبيه \* هذا الحكم ثابت ولو  
حدثت الثمرة المذكورة بعد البيع  
وقبل الاخذ ولو كان البقل يجز مرارا  
فالجزء الظاهرة كالثمره المؤبرة والاصول  
كالشجر (قول) المتن وكذا مشترك  
\* فرع \* لو كان السفلى مشترك كأعلاه  
لانسان فقط فباع العلوس حصته من  
السفل ثبتت الشفعة في حصته من السفلى  
خاصة والله أعلم (قوله) قبل البيع أي

على تقدير القسمة بالنسبة للضرر الاوّل (قوله) في كل ما لم يقسم أفهم عدمها في المقسوم وهو المجاور (قول) المتن ولو باع الخ بالشفعة  
مثل ذلك في الخلاف والتصحيح الشركة في بئر المزرعة دونها وفي مسيل الماء للأرض دونها وفي حكن الخان دون يوت

(قوله) في الخلاف أي لا في الترجيح أيضا (قول) المتن في المبيع قال الاسنوي هو بالمبيع قبل الباء وهو أحسن من التعبير بالمبيع لانه يشمل شرط الخيار في الثمن المعين وذلك (٣٥٥) مانع من الاخذ مطلقا (قوله) أم موقوف بحث الاسنوي ان الاخذ في هذه الحالة

لوصدريوقف أيضا وقفتين (قوله) ينظر الخ زاد الاسنوي والاخذ يؤدي الى لزوم العقد واثباته على المشتري \* تنبيه \* ثبوت الاخذ في هذه المسئلة وارد على قول المتن لازما (قول) المتن حكم ما كالم المراتب كل واحد منها بخصوصه لا يشترط فلا ينافي اعتبار أحدهما أو ما يستلزمه فيما يأتي كذا قاله الاسنوي والسبكي يمكن قول الشارح بل يوجد الخ يدل على ثبوت المغايرة بين ما هنا وما يأتي فليتلأمل (قول) المتن واما رضا المشتري الخ لو أبرأه من الثمن فهل يكون ذلك صحيحا لان الأبراء يقتضي الرضاء فيكون بمنزلة قال ابن الرفعة فيه احتمالا لان أقواهما نعم أقول فيه بحث لان الرضاء من غير لفظ لا يفيد والدال عليه هنا لفظ الأبراء وبه يحصل الملك والأبراء معان ان صحة الأبراء تتوقف على سبق الملك وقد يجب أن المراد ان الأبراء تقوم مقام الرضاء لانها صحيحة في نفسها (قول) المتن بالشفعة أي بثبوت حق الشفعة لا بالملك قاله ابن الرفعة والامام والغزالي قال الاسنوي وهو مقتضى كلام الرافعي والنووي أقول هو في الحقيقة ايضا لكلام الاصحاب وافصح عن مرادهم لان معنى الشفعة حق التملك كما صرح به الشارح وغيره فيصير معنى قول الاصحاب أو القضاء

بالشفعة ان مكن المشتري من المرور جمع بين الحقين وألحق الشئ أبو محمد بعدم الامكان في الخلاف ما اذا كان في اتخاذ المراء الحاد عشر أو مؤنة لها وقع ويؤخذ من ذلك وجه بعدم الثبوت في الشق الاول هو مقابل الصحيح فيه المعبر به في أصل الروضة أيضا ووجه بأن في الثبوت ضرر للمشتري والصحيح يقول ينبغي بما شرط وحيث قيل بالثبوت فيعتبر كون المراء قابلا لقسمه على الاصح السابق أما الدرب التافذ فغير مملوك فلا شفعة في مراء الدار المبيعة منه قطعا (واختابثت) الشفعة (فيما ملك بمعاوضة ملكا لازما متاخرا عن ملك الشفيع كمبيع ومهر وعوض خلع وصلم دم ونجوم وأجرة ورأس مال سلم) فلا شفعة فيما ملك بغير معاوضة كالارث والوصية والهبة بلا ثواب وسبأ في ما احتزر عنه باللازم وما بعده وقوله وصلم دم فهو في الجناية عمد فان كانت خطأ فالواجب فيها الابل ولا يصح الصلح عنها لجهالة صفاتها وقوله ونجوم عطف على دم يعني والصلح عن نجوم الكتابة على الوجه المرجوح بجمته (ولو شرط في البيع الخيار لهما) أي للتبايعين (اولبايع) وحده (لم يؤخذ بالشفعة حتى يتقطع الخيار) سواء قلنا الملك في زمنه للبائع أم للمشتري أم موقوف (وان شرط للمشتري وحده فلا يطهره يؤخذ) بالشفعة (ان قلنا الملك) في زمن الخيار (للمشتري) نظر الى انه آيل الى اللزوم والثاني ينظر الى انه غير لازم الآن والا أي وان قلنا الملك في زمن الخيار للبائع أو موقوف (فلا) يؤخذ بالشفعة لعدم تحقق زوال الملك وقيل يؤخذ لا نقطاع سلطنة البائع بل لزوم العقد من جهته (ولو وجد المشتري بالشفص عيا وأراد رده بالعيب وأراد الشفيع أخذه ويرضى بالعيب فلا يطهره اجابة الشفيع) حتى لا يطل حقه من الشفعة والثاني اجابة المشتري وانما يأخذ الشفيع اذا استقر العقد وسلم عن الرد (ولو اشترى اثنان دارا أو بعضها فلا شفعة لاحدهما على الآخر) لحصول الملك لهما في وقت واحد (ولو كان للمشتري شرك) بكسر الشين أي نصيب (في الارض) كان كانه بين ثلاثة اثنان فباع أحدهم نصيبه لاحد صاحبه (فالاصح ان الشريك لا يأخذ كل المبيع بل) يأخذ (حصته) وهي فيما ذكر السدس والثاني يأخذ كل المبيع ولا حق فيه للمشتري لان الشفعة تستحق على المشتري فلا يستحقها على نفسه والاول قال لاشفعة في حصة المشتري فلكه مستقر عليها بالشراء (ولا يشترط في التملك بالشفعة حكم الحاكم ولا احضار الثمن ولا حضور المشتري) ولا رضاه بل يوجد التملك بهامع كل عماد ومع غيره كما سيأتي (ويشترط لفظ من الشفيع كتملكت أو أخذت بالشفعة) وأن يعلم الثمن (ويشترط مع ذلك انما تسليم العوض الى المشتري فاذا سلمه أو ألزمه القاضي التسليم) ان امتنع منه أو قبض القاضي عنه كما زاده في الروضة (ملك الشفيع الشفص واما رضا المشتري بكون العوض في ذمته) أي الشفيع (واما قضاء القاضي له بالشفعة اذا حضر مجلسه وأثبت حقه) فيها وطلبه (فبملكه) أي بالقضاء (في الاصح) والثاني لا يملك به حتى يقبض العوض أو يرضى المشتري تأخير (ولا يملك شفصا لم يره الشفيع على المذهب) وليس للمشتري منعه من الرؤية وفي قول يملكه قبل الرؤية بناء على صحة بيع الغائب وله الخيار عند الرؤية والطريق الثاني القطع بالاول لان الاخذ بالشفعة قهري لا يناسبه اثبات الخيار فيه

\* (فصل ان اشترى بمثل) \* كنفد وحب (أخذه الشفيع بمثله أو بمنقوم) كثوب وعبد (فبقيته

بالشفعة القضاء بحق التملك ووجه من حيث المعنى ما قاله هؤلاء الاثمة ان القضاء انما يكون بشئ سابق والسابق حق التملك لا التملك فانه لا يحصل بمجرد اللفظ والله أعلم \* (فصل ان اشترى الخ) \*

(قول) المتن يوم البيع أي لانه وقت استحقاق الشفعة كذا علمه الرافعي وهو في الحقيقة يلائم الوجه الثاني لان الشفعة لا تثبت الا بعد انقضاء الخيار ورأيت بعضهم عليه بأنه وقت سبب الشفعة (قول) المتن وقيل يوم استقراره أي قياسا على قدر الثمن ولو وجد في غير بلد العقد فهل يتكلم به ويحبر المشتري على قبوله أو بالقيمة أو يأخذ بالمثل ولا يجبر عليه بل يدفع القيمة للصيغة أو يكون ذلك عذرا في تأخيرها الى بلد العقد احتمالات لابن الرفعة (قول) المتن مخير هل يجب تبينه المشتري على انه طالب وجهان قال الرافعي الاشبه بكلام الاصحاب عدم الوجوب وانعكس ذلك على النووي فصح في أصل الروضة الوجوب قاله الاستوى \* فرع \* لو كان الثمن منجما حكمه كالتمويل (٢٥٦) حتى اذا حل القسط الاول حبر بين دفع

الجميع والصبر وليس له دفع البعض وأخذ مقابله حذرا من التبسيط \* فرع \* باعه المشتري قبل حلول الاجل خبير الشفيع بين الاخذ حالا بالثمن الثاني وبين الصبر بذلك الى حلول الاجل (قوله) وليس له الاخذ الح لان الذم يختلف ولو رضى المشتري بذمته فالظاهر عدم التخيير وهو أصح وجهين في الحاوي (قوله) والثاني عليه قيل يأخذ مطلقا وقيل لا بد ان يكون مليا ثقة (قوله) ليس اوى الثمن الح لان ذلك أقرب الى العدل (قول) المتن بحصته وقال مالك يأخذ الاثني (قول) المتن بجهر مثلها فيشترط ان يكون تظييرا للشفيع (قول) المتن لم يكن معلوم القدر مثل هذا في الحكم ما لو قال نسبت القدر (قول) المتن لم تسمع دعواه في الاصح لانه لم يتدع حقه قال والثاني هو يتفجع بذلك في الحق ثم اذا قلنا بالثاني فنسكل عن اليقين حلف الشفيع انه يعلم وجب حتى بين وعلى الاول فيسأل له ان يعين قدره بعد قدر وهكذا ويجعله عليه \* فرع \* قامت بينة بأن الثمن كان ألفا وكفا من الدراهم دون مائة فقال الشفيع انا أعطى الالف ومائة أفنى الغزالي بأن له ذلك ونازع ابن أبي الدم في قبول هذه الشهادة أقول لو قال انا أخذ بمائة والثمن دونها يقينا فلحلف المشتري انه ما يعلم نقص الثمن عنها قياسا

يوم البيع وقيل يوم استقراره بانقطاع الخيار) والمراد باليوم الوقت ومما يصدق به المثل أو المتقوم أن يكون مسلما فيه بالشفص أو مصالحا عنه بالشفص أو نجوم كانه معوضا عنها بالشفص ويصدق الدين مما ذكر بالخال ويقابله قوله (أو بموجمل فالأظهرانه) أي الشفيع (مخير بين أن يجعل ويأخذ في الحال أو يصبر الى المحل) بكسر الحاء أي الحلول (ويأخذ) ولا يطل حقه بالتأخير للعذر وليس له الاخذ بموجمل والثاني له ذلك تنزيلا منزلة المشتري والثالث يأخذه بسبعة تساوى الثمن الى أجله (ولو بيع شفص وغيره) كشوب صفقة واحدة (أخذه) أي الشفص (بحصته) أي بمثل حصته (من القيمة) من الثمن فاذا كان الثمن مائتين وقيمة الشفص ثمانين وقيمة المضموم اليه عشرين أخذ الشفص بأربعة اجناس الثمن وتعتبر القيمة يوم البيع ولا خيار للمشتري بتفريق الصفقة عليه لدخوله فيها عالما بالخال وصارته المحرر وزع الثمن عليهما باعتبار قيمتهما وأخذ الشفيع الشفص بحصته أي من الثمن كافي الشرح والروضة (ويؤخذ) الشفص (المهور) لامرأة (بجهر مثلها وكذا عوض الخلع) يؤخذ بجهر مثل المخلوعة والاعتبار بجهر المثل يوم النكاح ويوم الخلع (ولو اشترى بجزاف) بتثليث الجيم دراهم أو حنطة أو غيرها (وتلف) الثمن من غير علم بقدره (امتنع الاخذ فان عين الشفيع قدرا وقال المشتري لم يكن معلوم القدر حلف على نفي العلم) أي انه لا يعلم قدره (وان ادعى عليه ولم يعين قدره لم تسمع دعواه في الاصح) والثاني تسمع ويحلف المشتري انه لا يعلم قدره وان لم يلف الثمن ضبط وأخذ الشفيع بقدره فان كان غائبا لم يكلف البائع احضاره ولا الاخبار عنه (واذا ظهر الثمن مستحقا) بعد الاخذ بالشفعة (فان كان معينا) كان اشترى بهذه المائة (بطل البيع والشفعة) ترتبها عليه (والا) بأن اشترى في الذمة ودفع عما فيها (أبدل المدفوع) (وبقيا) أي البيع والشفعة (وان دفع الشفيع مستحقا لم تبطل شفيعته ان جهل) كونه مستحقا بأن اشتبه عليه بماله وعليه ابداله (وكذا) أي لم تبطل شفيعته (ان علم) كونه مستحقا (في الاصح) والثاني نزل دفع المستحق مع العلم بمنزلة الترتل للشفعة ثم قيل الخلاف في الاخذ بجمعين كقوله أخذت بالشفعة بهذه المائة فان قال بمائة ثم دفع المستحق لم تبطل شفيعته قطعا وقيل الخلاف في الحاليين قال في الروضة الصحيح الفرق بين الحاليين وظاهر السكوت عن ذلك في قسم الجهول انه لا فرق فيه بين الحاليين (وتصرف المشتري في الشفص كبيع ووقف واجارة) وهبة (صحيح) لانه ملكه (وللشفيع نقض مالا شفعة فيه كالوقف) والهبة والاجارة (وأخذه) أي الشفص (ويتخير فيما فيه شفعة كبيع) واصداق (بين أن يأخذ بالبيع الثاني) والاصداق (أو يتقضه ويأخذ بالاول) لان حقه سابق (ولو اختلف المشتري والشفيع في قدر الثمن صدق المشتري) بيمينه لانه أعلم بما بشره (وكذا لو أنكر الشراء أو كون الطالب شريكا) يصدق بيمينه انه ما اشتراه بل ورثه

قول الغزالي ان له ذلك ولا يأتي فيه بحث ابن أبي الدم (قول) المتن وكذا ان علم في الاصح لانه لم يقصر في الطلب والاخذ واذا أبصاحه أو عالما كان أو جاهلا فهل نقول انه ملكه بالاخذ والثمن دين عليه أو نقول بين عدم ملكه وجهان المفهوم من كلامه كما قال الرافعي الثاني (قول) المتن كالوقف كذلك الحكم لوجهه مسجدا (قول) المتن في قدر الثمن كذلك لو كان عرضا وتلف واختلفا في قيمته \* فرع \* لو أقام كل واحد بينة بالتقدير تعارضتا وكان لا بينة ولا تقبل شهادة البائع لاحدهما



(قوله) وأنه ما يعلم حاول الاستوى أنه يختلف على حسب جوابه \* فرع \* إذا حلف أنه لا يعلم الشركة لم يكن للذمى إقامه البينة بأن بعض الدار في يد مبل لا بد من الشهادة بالملك ولو شاهدوا مينا (قوله) ووجه الثاني الخ وشبه الثاني بأجرة من يكتب المصلك وبما لو كان عبد بين ثلاثة مختلفي الانصبا فاعتق (٣٥٧) اثنان مع اليسار في وقت واحد فأتى قيمة نصيب الثالث عليهما بالسوية وأجيب بأن هذا اتلاف

وأنتبه وأنه لا يعلم أن الطالب شريك (فان اعترف الشريك) في صورة انكار الشراء (بالبيع فالاصح ثبوت الشفعة) للآخر ومقابله ينظر الى انكار الشراء (ويسلم الثمن الى البائع ان لم يعترف بقبضه) من المشتري (وان اعترف) بقبضه منه (فهل يترك في يد الشفيع أم يأخذ هذه القاضي ويحفظه فيه خلاف سبق في الاقرار نظيره) فيما اذا كذب المقر له المقر بمال كدوب وان الاصح أنه يترك في يده (ولو استحق الشفعة جميع أخذوا على قدر الحصص وفي قول على الرئيس) فاذا كان لواحد النصف والآخر الثلث والآخر السدس من دار فباع صاحب النصف أخذه الآخران اثنان على الاول ونصف على الثاني وجمه الاول ان الشفعة من مرافق الملك فتقدر بقدره ووجه الثاني ان سبب الشفعة أصل الشركة وهما في ذلك سواء (ولو باع أحد الشريكين نصف حصته لرجل ثم باقيا لآخر فالشفعة في النصف الاول للشريك القديم) وقد يعفو عنه (والاصح أنه ان عفا عن النصف الاول شاركه المشتري الاول في النصف الثاني والا فلا) يشاركه فيه والوجه الثاني يشاركه فيه مطلقا لانه مالك حاله يسعه والثالث لا يشاركه فيه مطلقا لان ملكه للشفيع فمرزل ينسلط الآخر عليه وظاهرهما ذكر ان كلام العفو والاخذ بعد البيع الثاني ويؤخذ منه أنه ان عفا قبله ثبتت المشاركة قطعا أو أخذ قبله انتفت قطعا (والاصح أنه لو عفا أحد الشفيعين سقط حقه وتخير الآخر ان يأخذ الجميع وتركه وليس له الاقتصار على حصته) لثلاث تتبع بعض الصفقة على المشتري والثاني له الاقتصار على حصته فقط والثالث يستقط حق الاثنين كك القصاص والرابع لا يسقط حق واحد منهما تغلبا لثبوت (و) الاصح (ان الواحد اذا أسقط بعض حقه سقط كله) كالقصاص والثاني لا يسقط شيء منه كخذ القذف والثالث يسقط ما أسقطه ويبقى الباقي قال الصيدلاني ومجمله ما اذا رضى المشتري بتبعيض الصفقة فان أبي وقال خذ الكل أو دعه فله ذلك والخلاف قال الامام اذا لم يحكم بأن الشفعة على الفور فان حكمناه ففهم من طرده ادا بادر الى طلب الباقي ومنهم من قطع بالسقوط في الكل (ولو حضر أحد شفيعين فله أخذ الجميع في الحال فاذا حضر الغائب شاركة) وليس للحاضر الاقتصار على حصته لثلاث تتبع بعض الصفقة على المشتري لولم يأخذ الغائب وما استوفاه الحاضر من المنافع وحصل له من الاجرة والثمرة لا يراجه فيه الغائب (والاصح أنه تأخير الاخذ الى قدوم الغائب) لعذره في أن لا يأخذ ما يؤخذ منه والثاني لا لتمكنه من الاخذ والخلاف مبنى على ان الشفعة على الفور (ولو اشترى اشقفا فللشفيع أخذ نصيبهما ونصيب أحدهما) وحده (ولو اشترى واحد من اثنين فله) أي للشفيع (أخذ حصه أحد الباعين في الاصح) لتعدد الصفقة بتعدد الباع والثاني لا لان المشتري ملك الحصتين معا فلا يفرق ملكه عليه (والأظهر ان الشفعة على الفور) لانها حق ثبت لدفع الضرر فكان على الفور كالرد بالعيب والثاني تمتد ثلاثة أيام فانها قد تحتاج الى نظر وتأمل فتقدر بالثلاثة تكمارا للشرط (فاذا علم الشفيع بالبيع) على الاول (فليادر على العادة) في طلبها (فان كان مريضا أو غائبا عن بلد المشتري أو خائفا من عدو فليوكل) في طلبها (ان قدر) على التوكيل فيه (والا فليشهد على الطلب) لها (فان ترك المقدور عليه مهما) أي من التوكيل والاشهاد (بطل حقه في الاظهر) لتقصيره والثاني لا يطل لانه قد تلحقه منه أو مؤنة فيما ذكر في

وهما فيه سواء (قول) المتن ويخير الآخر أي لا حق الشفعة يثبت لكل واحد في جميع الشقص على الاستقلال لوجود مقتضيه وهو الشركة وانما قسم عند التزام على الاخذ لعدم المبرج (قوله) تغلبا لثبوت أي وليست مما تسقط بالشفة \* فرع \* لو استحق الشفعة واحد ثم مات عن ورثة فحكمهم ~~هكذا~~ (قوله) كالتقاص ردها بأن القصاص يثبت للميت أولا وهذا يثبت لكل واحد ابتداء (قوله) يسقط ما أسقطه أي لانه حق مالي قابل للاقسام (قوله) والاصح ان له الخ لكن ينبغي أن يأتي في وجوب التنبه على الطلب ما أسلفته في الحاشية في شأن الثمن الموجل (قول) المتن ونصيب أحدهما أي ولو قلنا باتحاد الصفقة فانه يأخذ نظير المعنى ومن ثم قالوا ان الصفقة هنا تعدد بتعدد المشتري قطعاً وتعدد البائع على الاصح وفي الرد بالعيب على العكس (قول) المتن على الفور أي لحديث الشفعة كحل العقال أي تقوت بترك المبادرة كما يقوت البعير الشرود عند حل العقال اذ لم يبادر اليه ثم المراد فورية الطلب لا التملك به عليه من الرفعة (قوله) والثاني يمتد ثلاثة أيام لان التأيد يضر بالمشتري والمبادرة تضر بالشفيع لعدم تمكنه من النظر في الاخذ فقط بالثلاثة وأصلها ولا تمسوها بسوء عفاً خذكم عذاب قريب فقروها فقال تمتعوا في داركم ثلاثة أيام (قول) المتن على العادة أي فاعاد في العادة تواتيا ضرر وما لا فلا (قول) المتن

(قول) المتن وكذا ثقة أي لانه اخبار واخبار الثقة مقبول (قول) المتن أو قال لوجع بين السلام والدعاء لم يضر أيضا (قوله) لا شعاره قال الاستوى محل الخلاف في اذا خاطب به كان يقول بارك الله لك وأما بارك الله فيه فلا يضر خرماء (٣٥٨) كما أوخته في المهمات (قول) المتن ولو باع

الشفيع الخ ولو باع بعضهما بطلت في حال العلم دون حال الجهل

\*(كتاب القراض)\*

منه المقرض لانه يقطع وأما المضاربة فمن حيث أن فيه سفرا والسفري يسعى ضربا في الارض قال تعالى واذا ضربتم في الارض أي سافرتم واعلم ان القراض لغة أهل الحجاز والمضاربة لغة أهل العراق (قول) المتن أن يدفع اعترض بأن القراض العقد المقتضى للدفع لانفس الدفع (قول) المتن والربح مشترك خرج الوكيل (قوله) اجماع الصحابة من الادلة القياس على المساقاة بجامع الحاجة وذلك لان مالك الشجر قد لا يحسن العمل أولا يتفرع له والذي يحسنه قد لا يكون له شجر وهذا المعنى موجود هنا (قول) المتن أو دنانير أوهما (قوله) وقيل يجوز على الغشوش قال السبكي هو الذي قوى عندي ان أفتي وأحكم به ان شاء الله اذ لا دليل على منعه والحاجة داعية اليه الآن كما دعت الى أصل القراض فساغ (قوله) فلا يجوز على مجهول القدر لانه يلزم من ذلك جهالة قدر الربح (قوله) لان انقسام البدل الخ يريد بهذا توجيه صحة فقره قوله ولا عمله معه على قوله ومسلم الى العامل دفعا لما قيل استقلال العامل بالتصرف شرط مستقل ليس متفرعا على أن كون المال مسلما اليه (قول) المتن غلام المالك أي الرقيق (قول) المتن ووظيفة العامل الخ أي لكل ما هو عليه لا يصح الاستئجار عليه من مال القراض بل من مال نفسه وما ليس عليه لو تبرع بفعله فلا شيء له فمن

تعبيره بالظاهر تغليب للثانية على الاولى المعبر فيها في الروضة كأصلها بالاصح (فلو كان في صلاة أو حجام أو طعام) أو قضا عاجة (فله الاتمام) ولا يكلف قطعها ولا يلزمه الاقتصار في الصلاة على أقل ما يجزئ ولو دخل وقت الصلاة أو الاكل أو قضاء الحاجة جاز له تقديمها على طلب الشفعة (ولو آخر) الطلب لها (وقال لم أصدق الخبر) ببيع الشريك (لم يعذر ان أخبره عدلان) ذكر ان أو ذكر وأمر أنان بذلك (وكذا ثقة في الاصح) حرأ وعبد أو امرأة والثاني يعذر لان الحاجة لا تقوم بواحد (ويعذر ان أخبره من لا يقبل خبره) ككافر وفاسق وصبي ولا يعذر ان أخبره عدد من الفساق لا يحمل تواطؤهم على الكذب (ولو أخبر بالبيع بألف فتركه فبان بخمسائة بقي حقه) لان التركة لخبرتين كذبه (وان بان بأكثر بطل حقه) لانه اذا لم يرغب فيه بألف فبأكثر أولى (ولو لقي المشتري فسلم عليه أو قال) له (بارك الله) لك (في صفقتك لم يطل) حقه لان السلام سنة قبل الكلام وقد يدعو بالبركة ليأخذ صفقة مباركة (وفي الدعاء وجهه) انه يطل به حقه لا شعاره بتقريره (ولو باع الشفع حصته) أو وهبها (جاهلا بالشفعة فالاصح بطلانها) لزوال سببها والثاني لا يطل لوجود سببها حين البيع ولم يسقط حقه ولو كان عالما بها بطل حقه قطعاً وان قلنا بالشفعة على التراخي لزوال ضرر المشاركة

\*(كتاب القراض)\*

(القراض والمضاربة) والمقارضة (ان يدفع اليه) أي الى شخص (ملا ليتجرف فيه والربح مشترك) بينهما ودليل صحته اجماع الصحابة رضي الله عنهم (ويشترط لصحته كون المال دراهم أو دنانير) خالصة (فلا يجوز على تبرو حلي ومغشوش) من الدراهم أو الدنانير (وعروض) وفلوس وقيل يجوز على الغشوش الرائج وقيل يجوز على الفلوس (ومعلوما) فلا يجوز على مجهول القدر قال ابن بونس وغيره أو الصفة (معنا وقيل يجوز على احدى الصرتين) المتساويتين في القدر والصفة كان يكون كل منهما ألفاً صحاحا قال في الروضة فعلى هذا يتصرف العامل في أيها شاء فبعين للقراض وفيها كأصلها لو قارض على دراهم غير معينة ثم عنها في المجلس قطع القاضي والامام بجوازه كالمصرف والسلم وقطع البغوى بالمنع وعبارة الشرح الصغير جاز وفي التهذيب انه لا يجوز وفي المحرر وغيره لا يجوز أن يقارضه على دين في ذمته أو ذمة غيره (ومسلم الى العامل فلا يجوز شرط كون المال في يد المالك) يوفي منه ثمن ما اشتراه العامل لانه قد لا يجده عند الحاجة (ولا شرط عمله معه) لان انقسام التصرف يقضى الى انقسام اليد (ويجوز شرط عمل غلام المالك معه على الصحيح) والثاني لا كشرط عمل السيد لان يد عبده يده وقرق الاول بان العبد مال فعمله تبعاً للمال بخلاف السيد نعم ان ضم الى عمله أن يكون بعض المال في يده أو أن لا يتصرف العامل دونه ففسد العقد قطعاً قال في الكفاية وصورة المسئلة ان يكون الغلام معلوماً بالمشاهدة أو الوصف فان لم يكن معلوماً ففسد العقد (وظيفة العامل التجارة وتوابعها كتنسأب وطبها) وذرعها وغير ذلك مما سياتي انه عليه (فلو قارضه ليشتري حنطة فيطحن ويخبز) ويبيعه (أو غزلا فينسجه ويبيعه ففسد القراض) لان الطحن والخبز والغزل والنسج ليست من وظيفة العامل وهي أعمال مضبوطة يستأجر عليها فلا يحتاج الى القراض عليها المشتل على جهالة العوضين للحاجة (ولا يجوز أن يشترط عليه

الثاني ورن الامتعة الثقيلة ونقل المتاع الى الحافوت والنداء عليه ومن الاول حفظه والنوم عليه في السفر ووزن الاشياء الخفيفة شراء (قول) المتن ولا يجوز ان يشترط لو نأه من هذه الامور صرح لان في غيرها مجالا واسعا

(قول) **فلو** كومة لو نجز القراض وعلق التصرف على وقت فسد لان الغرض من القراض التصرف وهو لا يعقبه (قوله) وان اقتصر الخ أفهم انه لو قال قارضتك سنة ولا تشتر بعد ما صح سواء قال ولك البيع أو سكنت كما سلف وهذا الذي أفهمه من انه لو قال قارضتك سنة ولا تشتر بعدها يصح هو صريح عبارة الروضة والرافعي فلا تعتبر بما في شرح المنهج بما يخالف ذلك فانه يخالف لما نقول حمله عليه ظاهر عبارة الروض (قول) المتن اختصاصهما انظر هل هذا يعني (٣٥٩) عما بعده أولا (قول) المتن واشترى كهما أى ليكون المالك أخذاً بملكه والعالم أخذ ببعده (قول) المتن

وقيل ابضاع لك ان تقول ان كان الابضاع عقدا مستقلا غير التوكيل احتاج الى دليل (قوله) أيضا ابضاع البضاعة هي الشيء المبعود وهذا قد بعث المالك معه ليتجر بلا جعل \* فرع \* قال تصرف والربح كله لك فهو قرض أو كله لى فهو ابضاع لان التصرف صالح للجميع بخلاف القراض والابضاع فلو قال أبضعتك على ان الربح كله لك فهل هو ابضاع أو قرض فيه الوجهان أو على ان نصفه لك فهل هو ضاع أو قراض فيه الوجهان (قوله) فلا يكون الجزء معلوما نظيره بعثت بألف ذهب وفضة ونظير الاول كثير من الاقرار والوصية والوقف والبيع زيد وعمر وغير ذلك (قوله) والثاني يصح الخ أى لانه الذى يسبق الى الفهم وتظهيره قوله تعالى وورثه أبواه فلا تمه الثالث فانه يسبق الى الفهم ان الباقي للاب (قول) المتن ولو شرط لاحدهما الخ هذا محترز قوله بالجزئية وما قبله محترز قوله معلوما \* (فصل بشرط) \* بمعنى لا بد منه (قول) المتن وقيل يكفي القبول بالفعل المراد بالفعل الاخذ له كمن عبارة الروضة كالشرحين في هذا وقيل لا يحتاج الى القبول على وجه انتهى وقضيتها أنه

شراء متاع معين كقوله لا تشترى الا هذه السلعة (أو نوع يندر وجوده) كقوله لا تشترى الا الخيل البلق (أو معاملة شخص) بعينه كقوله لا تبس الا زيدا ولا تشترى الا منه لان المتاع المعين قد لا يربح فيه والنادر قد لا يجده والشخص المعين قد لا يتأتى من جهته يربح في بيع أو شراء ولا يشترط تعيين نوع يتصرف فيه (ولا يشترط بيان مدة القراض) فان الربح المقصود منه لا ينضب وقته (فلو كومة ومنعه التصرف) أو البيع كفى المحرر وغيره (بعدها فسد) العقد فانه قد لا يربح فيها (وان منعه الشرى بعدها فلا) يفسد العقد (في الاصح) لحصول الاسترباح بالبيع الذى له فعله بعدها والثاني يفسد لأنه أقيمت وفي الروضة كأصلها ~~حكاية~~ الخلاف في قوله لا تشترى بعدها ولك البيع وما هنا كالمحرر والتبني يصدق مع ذلك ومع السكوت عن البيع قال في المطلب وهو الذى يظهر وان اقتصر على قوله قارضتك سنة فسد العقد وقيل يجوز ويحمل على المنع من الشراء (ويشترط اختصاصهما بالربح واشترى كهما فيه) فلا يجوز شرط شئ منه لغيرهما الا عبد المالك أو العامل فاشترط له مضموم الى ما شرط لسيده (ولو قال قارضتك على ان كل الربح لك قراض فاسد وقيل قرض صحيح وان قال كله لى قراض فاسد وقيل ابضاع) أى توكيل بلا جعل والاول في المسئلتين ناظر الى اللفظ والثاني الى المعنى وسيأتى بيان الاجرة في ذلك (و) يشترط (كونه) أى المشروط من الربح (معلوما بالجزئية) كالنصف أو الثلث (فلو قال) قارضتك (على أن لك فيه شركة أو نصيبا فسد) القراض (أو) انه (بيننا فالاصح الحجة ويكون نصفين) لتبادره الى الفهم والثاني يفسد لاحتمال اللفظ لغير المناصفة فلا يكون الجزء معلوما (ولو قال لى النصف فسد في الاصح) والثاني يصح ويكون النصف الآخر للعامل (وان قال لك النصف صح على الصحيح) والنصف الباقي للمالك لان الربح فائدة المال فهو للمالك الا ما ينسب منه للعامل ولم ينسب له في الاولى شئ منه ومقابل الصحيح يشترط بيان مال المالك كالعامل (ولو شرط لاحدهما) أى ايا كان (عشرة) من الربح والباقي منه بينهما (أو ربع صنف فسد) لان الربح قد ينحصر في العشرة أو في ذلك الصنف فينبوت على الآخر الربح \* (فصل بشرط ايجاب وقبول) في القراض كغيره من العقود (وقيل يكفي القبول بالفعل) فيما اذا قال له خذ هذا الالف مثلا واتجر فيه على ان الربح بيننا نصفين فأخذ من الايجاب ضاربتك وعاملتك (وشرطهما كوكيل وموكل) أى العامل كالوكيل والمالك كالموكل فلا يجوز ان يكون واحدهما سفيها ويجوز لولى الطفل والمجنون أن يقارض بهما (ولو قارض العامل آخر باذن المالك ليشركه في العمل والربح لم يجز في الاصح) والثاني يجوز كالوقارض المالك اثنين ابتداء وأجاب الاول بأن القراض على خلاف القياس وموضوعه أن يعقده المالك والعامل فلا يعدل الى أن يعقده عاملان ولو قارضه بالاذن لسفرد بالربح والعمل جاز (وبغير اذنه فاسد فان تصرف الثاني فتصرف غاصب) تصرفه فيضمن ما تصرف فيه (فان اشترى في الذمة) وسلم المال في الثمن وربح

لوتصرف من غير أخذ نعد عند هذا القائل (قوله) خذ هذا الالف من ثم تعلم ان هذا من صبيغ القراض ومثلها خذ وبيع فيه واشترى على ان الربح بيننا ولو قال بعد افاقته من الجنون أو قال وارثه بعد موته فترتك على ما كنت عليه كان كافيا (قوله) أن يقارض يجوز أيضا أن يأذن له في السفر حيث يجوز للولى (قوله) والثاني يجوز قال الامام عليه لو انفرد أحدهما بالعمل ولم يعمل الآخر شيئا لم يستحق غير العامل شيئا

(ل) المتن فالرجح للعامل الاول هذه المسئلة تقتضي ان الغاصب اذا دفع لشخص المال على وجه القراض يكون ما يشتره في الذمة صلبه ربحه وعليه أجره العامل وقد استبعد السبكي واختار في مسئلة الكلب ان الرجح للعامل الثاني وقال في مسئلة الغاصب الذي فرضتها هذه انعدم فيها العقد بالصلحية فلا يتصرف العامل بالاذن ولا يلحق بالقراض (٣٦٠) الفاسد أقول والطلاق

فما اشترى (وقلنا بالجديد) فيما اذا اشترى الغاصب في الذمة وسلم المصوب في الثمن ورجح فيما اشترى ان الرجح له (فالرجح) هنا (للعامل الاول في الاصح) لان الثاني وكيل عنه (وعليه) للثاني أجرته) لانه لم يعمل بمجانا (وقيل هو الثاني) كالغاصب والقديم في الغاصب ان الرجح للمالك وعلى هذا فالرجح هنا في الاصح نصفه للمالك لرضاه به في الاصل ونصفه بين العاملين بالسوية عملا بالشرط بعد خروج نصيب المالك (وان اشترى بعين مال القراض قباطل) شراؤه لانه فضولي (ويجوز أن يقارض الواحد اثنين متفاضلا ومتساويا) في المشروط له من الرجح كان بشرط لاحدهما المعين ثلث الرجح وللآخر ربع أو بشرط لهما النصف بالسوية قال الامام وانما يجوز أن يقارض اثنين اذا أثبت لكل واحد الاستقلال فاذا شرط على كل واحد من اجرة الآخر لم يجز قال الرافعي وما أطن الا صاحب يساعده فيه وفي المطلب المشهور الجواز مطلقا كما أنه الرافعي (والاثنين واحد والرجح بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال) فاذا شرط للعامل نصف الرجح ومال أحدهما مائتان ومال الآخر مائة اقسما النصف الآخر ثلاثا فان شرطنا غير ما تقتضيه النسبة فسد العقد لما فيه من شرط الرجح لمن ليس بمالك ولا عامل (واذا فسد القراض نفذ تصرف العامل) للاذن فيه (والرجح) جميعه (للمالك) لانه نماء ملكه (وعليه للعامل أجره مثل عمله) لانه لم يعمل بمجانا وقد فاته المسمى (الاداء قال فارضنتك وجميع الرجح) وقيل (فلا شيء له في الاصح) لرضاه بالعمل بمجانا والثاني له أجره المثل كغير ذلك من صور الفساد (ويتصرف العامل بمجانا) في تصرفه (لأبغين) في بيع أو شراء (ولأنسيئة) في ذلك (بلاذن) أي في النسيئة والغبن والمراد به الفاحش كما في الوكيل وبلاذن يجوز ذلك ويأتي في تقدير الاجل والطلاق في البيع ما تقدم في الوكيل ويجب الاشهاد في البيع نسيئة فان تركه ضمن ووجه منع الشراء نسيئة انه كما قال الرافعي قد تلف رأس المال تسبق العهدة متعلقة به أي فتعلق بالمالك (وله البيع بعرض) لانه طريق في الاسترباح (وله الرد بعيب يقتضيه) أي الرد (مصلحة) وان رضى المالك بالعيب لان للعامل حقا في المال وجعلة يقتضيه صفة الرد ولا له للجنس وتطيره قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار (فان اقتضت الامساك فلا) رد (في الاصح) والثاني له الرد كالوكيل وفرق الاول بأن الوكيل ليس له شراء المعيب بخلاف العامل اذا رأى فيه ربحا فلا رد فيه مصلحة بخلاف الوكيل (وللمالك الرد) حيث يجوز للعامل (فان اختلفا) فيه فأراد أحدهما وأباه الآخر (عمل بالمصلحة) في ذلك (ولا يعمل المالك) بأن يبيعه شيئا من مال القراض لان المال له (ولا يشتري القراض بأكثر من رأس المال) فان فعل لم يقع مازاد عن جهة القراض (ولا) يشتري (من يعتق على المالك) من أصوله وفروعه (بغير اذنه وكذا زوجه) لا يشتره بغير اذنه ذكرنا كان أو أنثى (في الاصح ولو فعل) أي اشترى القريب أو الزوج (لم يقع للمالك) لئلا يتضرر بتقويت المال أو انقاسه النكاح (ويقع) الشراء (للعامل ان اشترى في الذمة) فان اشترى بعين مال القراض بطل ومقابل الاصح في الزوج ينظر الى توقع الرجح في شرائه والطلاق على الثاني كما في قوله تعالى وبأدم

حساب الكلام في القراض الفاسد بالقه (قوله) والقديم وجهه التحذير من اتخاذ الناس ذلك ذريعة والجديد نول التصرف صحيح والاعطاء فاسد بفرع ولم يخطر بذهنه حين الشراء أن يقدم المصوب فلا يجيء القول لتقديم أي فيما لو تقدم بعد العقد (قوله) نصفه للمالك أي فيجعل كالتالف لتعذر العمل فيه بالشرط المذكور (قول) المتن ويجوز أن يقارض الواحد مع اثنين كعقد (قول) المتن والاثنين واحدا أي كالوقارض كل منهما على ماله المتميز (قول) المتن نفذ تصرف العامل لان الذي فسد هو القراض لا الاذن فيه وسواء علم الفساد أم لا (قوله) أيضا نفذ تصرف العامل حاول السبكي أن يستتي من هذا ما ودفع الغاصب المال المصوب قراضا قال لان حقيقة العقد لم توجد فلا يصح التصرف مطلقا ولا يتضمن ذلك الاذن في الشراء في الذمة (قوله) لانه نماء ملكه أي وانما يستحق العامل بعضه في العقد الصحيح (قول) المتن وعليه للعامل أجره مثل عمله وان لم يكن في المال ربح (قول) المتن اذا قال الخ وقلنا انه قراض فاسد ما اذا قلنا انه ابضاع فلا يستحق العامل شيئا جزما أقول فضية هذا صفة الابضاع على هذا الوجه ولك أن تقول هو نوكيل فكيف يصح مع العموم فان قلنا الابضاع عقد مستقل فيبذل ذلك احتاج الى دليل من الشرع (قوله) والثاني له أجره المثل أي كما كان

المنكوحه على غير مهر تستحق مهر المثل وأيضا فلا يلزم من رضاه بعدم المسمى أن يكون طامعا في أجره المثل (قوله) ويجب الاشهاد الخ اسكن هل يشترط حضور الشهود العقد أم يكفي أن لا يسلم المبيع حتى يشهد شاهدان على اقراره قال في المطلب الاشبه الثاني لان تكليف ذلك عند العقد ضروري لا ينوي الاكتفاء بشاهد واحد كما في الوكالة بأداء الدين (قول) المتن وله الرد بعيب بحث الاسنوي الوجوب (قوله) حيث يجوز للعامل بل المالك أولى (قول) المتن عمل بالمصلحة قال الاسنوي فلما استوى الحال في الرد والامساك قدم العامل اذا حوز ناله شراء المعيب لانه لما كان متمكنا من ذلك التصرف رجعت الى اختياره

(قوله) ضمنه ويحوز له البيع في البلدة التي سافر إليها ان كانت القيمة مثل قيمة البلدة المأذون فيها أو أقل بقدر ينسأحه وإذا قبض الثمن استمر في ضمانه ولو عاد إلى البلدة الأولى (قوله) لأنه انقطع الخ أي فأنشأه الزوجة وعليه لوقام في بلد في أثناء الطريق يتوقع الربح أنفق ولو طال وإذا رجع ومعه فضل زاد أو ما وجب رده (٣٦١) (قول) المتن بالقسمة اعلم أنه قبل فسخ العقد لا يجبر واحد منهما عليها (قوله) كالسالك

أي وقباصا على المسافة أيضا (قول) المتن يفوز بها كذلك الدواب والأراضي قال السبكي وحينئذ فينبغي أن لا يكون للعامل ولاية على ذلك فلا يتصرف فيه \* فرع \* لو استعمل العامل دواب القراض وجبت عليه الأجرة للمالك ولا يحوز له استعمالها إلا لغرض القراض (قول) المتن وقيل مال قراض هذا يؤيد قولهم في زكاة التجارة أنها مال تجارة قال السبكي ويحتاج الرافعي إلى الفرق بينهما قال وكأنه والله أعلم أن النظر في الزكاة إلى عين النصاب وقد تولد منه (قوله) وعلى هذا هي من الربح هو مرجع الغزالي قال السبكي وكلام التهذيب بواقعه (قوله) والتاج يشمل ولد الهيمة لكن لو اشتراها حاملا فيظهر تخريجه على نظيره من الرذاليين والعيب (قوله) ولا يحوز للمالك وطؤها الخ فالوطؤها فلا شيء للعامل بسبب ذلك \* فرع \* لا يحوز للمالك استعمال دواب القراض إلا بأذن العامل فإن خالف فلا شيء عليه سوى الاثم (قوله) أو أخذ بذله أي والا فيؤخذ والقراض مستمر كما كان ثم ان كان في المال ربح كانت المخاصمة لكل منهما والأفلام لك فقط (قوله) والشراء هي بمعنى أو (قول) المتن في الأصح الراجح في التلف بأقوى طريقة القطع وكذا لو كان الغاصب والسارق مما لا ضمان عليهم كالخربي

\* (فصل لكل فسخه الخ) \* (قول) المتن

استمكن أنت وزوجك الجنة وأصلحنا له زوجه (ولا يسافر بالمال بلاذن) لما فيه من الخطر والتعريض للتلف فلو سافر به من غير إذن ضمنه قال في الروضة وإذا سافر بالاذن لم يجز سفره في البحر إلا بنص عليه ومراعاة الملح (ولا ينق منه على نفسه حضرا وكذا سغرا في الأظهر) لأن له نصيبا من الربح فلا يستحق شيئا آخر والثاني ينق منه ما يزيد بسبب السفر كالتلف والأدوية قال في الروضة وزيادة الثقة واللباس والكراء ونحوها انتهى ويكون ذلك بالمعروف وبحسب من الربح لأنه انقطع بالسفر عن التكسب لنفسه فإن لم يحصل ربح فهو خسران لحق المال ولو شرط نفقة السفر في العقد صح على الثاني وفسد على الأول كشرط نفقة الحضر (وعليه فعل ما يعتاد كطى الثوب) وقد تقدم (ووزن الخفيف) بالرفع (كذهب ومسل لا الامتعة الثقيلة) فليس عليه وزنها (ونحوه) بالرفع بضبط المصنف أي ونحو وزنها كحملها ونقلها من الخسان إلى الخائون (وما لا يلزم له الاستئجار عليه) من مال القراض ولو فعله بنفسه فلا أجر له وما يلزمه لو استأجر من فعله فلا أجر من ماله (والأطهر أن العامل يملك حصته من الربح بالقسمة لا بالظهور) والثاني بالظهور للربح كالمالك لكنه ملك غير مستقر لا يتسلط على التصرف فيه لاحتمال الخسران بعد ذلك وعلى الأول له فيه قبل القسمة حق مؤكد يورث عنه ويقدم به على الغرماء لتعلقه بالعين (وشمار الشجر والتاج وكسب الرقيق والمهر الحاصلة من مال القراض يفوز بها المالك) لأنها ليست من فوائد التجارة (وقيل) هي (مال قراض) لأنها من فوائده وعلى هذا هي من الربح وقيل هي شائعة في الربح ورأس المال والتاج يشمل ولد الهيمة والجارية والمهر بوطئ أبشبه ولا يحوز للمالك وطؤها ولا تزويجها (والنقص الحاصل بالرخص محسوب من الربح ما أمكن ومجبور به) لاقتضاء العرف ذلك وأحق به النقص بالمرض والتعيب الحادثين (وكذا لو تلف بعضه) أي مال القراض (بأقوى) سماوية تحرق (أو غصب وسرقة) بأن تعذر أخذه أو أخذ بذله (بعد تصرف العامل) بالبيع والشراء محسوب من الربح (في الأصح) والثاني لا يحسب منه لأنه لا تعلق له بالتجارة بخلاف الرخص وليس ناشئا من نفس المال بخلاف المرض والعيب (وان تلف) بما ذكر (قبل تصرفه) ببيع أو شراء (فمن رأس المال في الأصح) لأن العقد لم يتأكد بالعمل والثاني من الربح لأنه بقبضه صار مال قراض وظاهره أنه لو تلف جميعه ارتفع القراض

\* (فصل لكل) \* من المالك والعامل (فسخه) أي القراض متى شاء (ولو مات أحدهما أوجب أو أغنى عليه انفسخ) كالوكالة (ويلزم العامل الاستيفاء للدين إذا فسخ أحدهما وتنفيض رأس المال إن كان) المال (عرضا) بأن يبيعه بمقد (وقيل لا يلزمه التنفيض إن لم يكن ربح) لأنه لا فائدة له فيه ودفع بأنه في عهدة أن يرده المال كما أخذ ثم استوفاه أو نفضه إن لم يكن من جنس رأس المال حصل به وتصدق التنفيض برأس المال لأن الزائد عليه حكمه حكم عرض يشترط فيه اثنان لا يكلف واحد منهما بيعه (ولو استرد المالك بعضه) أي المال (قبل ظهور ربح وخسران

٩١ ل الح ويلزم العامل قال الرافعي بطلب المالك لكن ذكره في التنفيض والاستيفاء مثله \* تنبيه \* علل الرافعي ذلك بأنه أخذ منه ما كانا مألوفين كما أخذ والدن ملك ناقص قال الأستاذ قضية هذا التعليل أنه يستوفى قدر رأس المال فقط كالتنفيض لكن صرح ابن أبي عمير بأنه يستوفى الجميع كما هو ظاهر المنهاج (قول) المتن وقيل لا يلزمه الخ اقتضى هذا أن الاستيفاء واجب قطعاً (قوله) لأنه الخ هو معنى قول غيره لئلا نوجب عليه عملاً بلا مقابل



(قوله) فيعود الخ أي ويكون حصة العامل التي استقرت في حصة العشرين التي أخذها المالك بأخذها منها أو بما في يده هذا مراده فيما يظهر ثم رأيت المسئلة في كلام ابن الرفعة قال إن حصة العامل تكون في الذي استردّه المالك إن بقي وفي ذمة المالك إن تلف قال وكلام البسيط يفهم أنها تتعلق بما في يد العامل وجرى عليه الرافعي ولم يتعقبه في الروضة (قوله) منه الضمير فيه وفي قول المصنف سابقا المشروط منه يرجع للمالك من قول المصنف مثله مائة والخسران عشرون (قول) المتن وكذا دعوى لو قال رددت له المال وحصة من الربح وهذا الذي في يدي حصتي قال الامام صدق واعترضه الاسنوي بأنهم يحجوا في تطهيره من الشركة هدم التصديق \* فرع \* اختلفا (٣٦٢) في جنس رأس المال صدق العامل

أو في أنه وكيل أو مقارض صدق المالك ولا أجره للعامل ولو تلف المال فادعى المالك القرض لحجب عليه مثله والآخر القراض صدق الأخذ قاله البغوي واسصلاح لانهما اتفاقا على جواز التصرف والاصل عدم الضمان ولو أقام بائنين في المرح منهنما وجهان قال في الحادام الظاهر ترجيح بينة المالك لأن المدعى عليه يدعى سقوط الضمان مع اعترافه بقبضه (قول) المتن وله أجره المتسل أي ولو زادت على ما يدعيه العامل \* (كتاب المساقاة) \*

(قول) المستن تصح من جائز التصرف أي لا تصح الا منه هذا هو المراد (قول) المستن ولصبي ومجنون أي على وفق المصلحة وما اعتاد الناس الآن من الرفع في أجره الأرض وتقليل الجزء المشروط للمالك قال ابن الصلاح يجوز في حق الصبي أيضا قال الزركشي انما يتجه اذا نزلنا الكل منزلة العقد الواحد والافهو بعيد ونبه الزركشي على أن قوله تصح من جائز التصرف يغني عن قوله ولصبي ومجنون لأنه يشمل الملك والولاية والشارح رحمه الله أشار الى الجواب بقوله لنفسه ثم لو قال المحجور عليه ليشمل السفه كان أولى \* فرع \* مثل الولي ناظر الوقف (قول) المتن وموردها النخل هو شامل لنحو النخل ولو منفردة وهو كذلك

رجع رأس المال الى الباقي) بعد المسترد (وان استرد بعد الربح فالمسترد شائع رجحوا رأس مال) على النسبة الحاصلة له من مجموعهما مثاله رأس المال مائة والربح عشرون واسترد عشريين فالربح سدس المال) جميعه (فيكون المسترد سدسه) بالرفع (من الربح) وهو ثلاثة ونثلث (فبستقر للعامل المشروط منه) وهو واحد وثلاثان إن شرط له نصف الربح حتى لو عاد ما في يده الى ثمانين لم يسقط ما استقر له (وباقية) أي المسترد وهو ستة وعشرون وثلاثان (من رأس المال) فيعود الى ثلاثة وثمانين ونثلث (وان استرد بعد الخسران فأن الخسران موزع على المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصة المسترد لوربح بعد ذلك مثاله المال مائة والخسران عشرون ثم استرد عشريين فربيع العشرين) الخسران (حصة المسترد) منه فكانه استرد خمسة وعشرين (ويعود رأس المال الى خمسة وسبعين) فلو بلغ ثمانين قسمت الخمسة بينهما نصفين إن شرط المناصفة (ويصدق العامل بينهما في قوله لم أربح شيئا) (أولم أربح الا كذا) لموافقته فيما نفاه للاصل (أو اشترت هذا للقراض) وان كان خاسرا (أولى) وكان رابحاً لأنه مأمون (أولم تنهني عن شراء كذا) لأن الأصل عدم النهي (وفي قدر رأس المال) لأن الأصل عدم دفع الزائد على ما قاله (ودعوى التلف) لأنه مأمون فان ذكر سببه فهو على التفصيل الآتي في الوديعة (وكذا دعوى الرد) على المالك (في الاصح) لأنه ائتمنه كالمودع والثاني لا كالمترهن وقرى الأول بأن المترهن قبض العين لنفعه والعامل قبض لنفعه المالك واتفاه بالعمل (ولو اختلفا في المشروط له) كان قال شرطت لي النصف وقال المالك بل الثلث (تخالفا) كالخلاف المتبايعين في قدر الثمن (وله أجره المثل) لعمله وللمالك الربح قال في الروضة وهل ينسخ العقد بالتحالف أم بالفسخ حكمه حكم البيع قاله في البيان

#### \* (كتاب المساقاة) \*

هي أن يعامل انسا ناعلى شجر ليتعهدا بالسقي والترية على ان مارزقه الله تعالى من ثمر يكون بينهما والاصل فيها ماروى الشيخان عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشطرنج ما يخرج منها من ثمر أو زرع (نصح من حازر التصرف) لنفسه (ولصبي ومجنون بالولاية) عليهما (وموردها) في الاصل (النخل) للحديث السابق (والغنب) لأنه في معنى النخل (وجوزها القديم في سائر الاشجار المثمرة) كالتين والتفاح والشمش للحاجة والجديد المنع والفرق اهما تنمو من غير تعهد بخلاف النخل والغنب وعلى المنع لو كانت بين النخل أو الغنب فساقى علمامعه تبعافهما وجهان قال في الروضة أحصهما الجواز ذكره في آخر باب المزارعة والشجر له ساق وما لا يثمر منه كالعنوبر لا تجوز المساقاة عليه ولا على غير الشجر كالبطيخ وقصب السكر ويشترط أن يكون الشجر المساقى عليها مربية معينة فلا يجوز على أحد البستانين المربيين من غير تعيين (ولا تصح المخابرة وهي عمل الأرض ببعض

(قول) المتن والغنب خرج غيرهما ولو مورزا (قول) المتن في سائر الاشجار رأى لا طلاق حديث خيبر السابق واختاره ما يخرج الثووي من حيث الدليل وحمله الجديد على النخل للرواية الاخرى المصرحة به لا يقال هذا من باب ذكر بعض أفراد العام بحكم العام لا نأمنع بحجة عموم الحديث السابق بكونه من لفظ الراوى \* فائدة \* هذا القديم قال به مالك وأحمد (قوله) أحصهما الجواز قيد ذلك الماوردى بالقليل وبحث الزركشي مجيء الشرط المذكورة في تبعية المزارعة للمساقاة (قول) المتن وهي عمل الأرض الح أي عقد على عمل الأرض

(قول) المتن صحت المزارعة أى إذا كانت مدة المساقاة يمكن الزرع فيها (قول) المتن والاصح الخ لو قال عام فملك على الشجر والارض بكذا كان هذا اللفظ كافيا لانه صالح لهما صرح بذلك الامام وحكى فيه الاتفاق وقول الشارح الآتى بأن يأتي بها عقب المساقاة بخلاف هذا وليس مراد (قوله) ويجوز تقديم المزارعة (٣٦٣) هو مقابل الاصح فى الثانية قبل ويلزم قائله أن يصح بيع الثمرة قبل بدو الصلاح من غير شرط قطع ويكون موقوفا على بيع الشجرة لمن اشترى الثمرة (قوله) والثانى قال الخ وأيضا فساد خبير كان أقل لأن الثمر فيها كان أكثر من الشعير (قول) المتن والاصح انه لا يجوز أن يخبر الخ فى بعض روايات مسلم دفع الى أهل خبير بخل خبير وأرضها على ان يعملوها من أموالهم وهو يدل للحجة تبعا وأوجب بأن المراد ما يحتاجون اليه من الآلات قال السبكي وهو تخصيص بلا دليل (قوله) فالمغل للعامل أى وتجب بقية الزرع الى أوان الحصاد ولو كان البذر منهما فهو بينهما ولكل على الآخر أجرة ما تصرف من منافعه على حصة صاحبه \* فرع \* لو تسلم الارض لبزرها والبذر على العامل فترك الزرع وجب على العامل أجرة مدة التعطيل للارض بخلاف ما لو شرط البذر على المالك فلا شيء على العامل لمدة تعطيله

ما يخرج منها والبذر من العامل ولا المزارعة وهى هذه المعاملة والبذر من المالك (روى الشيخان عن جابر انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الخبارة وروى مسلم عن ثابت بن النخاعة انه صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة (فلو كان بين النخل يابض) أى أرض خالية من الزرع وغيره (صحت المزارعة عليه مع المساقاة على النخل) تبعا له لعسر الأفراد وعلى ذلك حمل معاملة أهل خبير السابقة ومثل النخل فيما ذكر العنب كما ذكره المصنف فى تصحيح التنبيه (بشرط اتحاد العامل) أى ان يكون عامل المزارعة هو عامل المساقاة (وعسر افراد النخل بالسقي واليابض بالعمارة) أى الزراعة وعبر فى الروضة كأصلها بالتعذر قال فان أمكن الافراد لم تجز المزارعة (والاصح انه يشترط أن لا يفصل بينهما) أى المساقاة والمزارعة فى العقد (وأن لا يقدم المزارعة) بأن يأتي بها عقب المساقاة فى عقد واحد والثانى يجوز الفصل بينهما لحصولهما للشخص واحد ويجوز تقديم المزارعة وتكون موقوفة ان ساقاه بعدها بان صحتها والا فلا (و) الاصح (ان كثير اليابض قليله) فى صحة المزارعة عليه للحاجة والثانى قال الكثير لا يكون تابعا والنظر فى الكثرة الى زيادة النماء أو الى مساحة اليابض ومغارس الشجر وجهان قال فى الروضة أحقهما الثانى (و) الاصح (انه لا يشترط تساوى الجزء المشروط من الثمر والزرع) فيجوز أن يشترط للعامل نصف الثمر وربع الزرع والثانى قال التفضيل يزيل التبعية (و) الاصح (انه لا يجوز أن يخبر تبعا للمساقاة) لعدم ورود ذلك والثانى قاسه على المزارعة (فان أفردت أرض بالمزارعة فالمغل للمالك وعليه العامل أجرة عمله ودوابه وآلاته وطريق جعل الغلة لهما ولا أجرة أن يستأجره بنصف البذر) شائعا (ليزرع له النصف) الآخر من الارض (ويعبره نصف الارض) شائعا (أو يستأجره بنصف البذر ونصف منفعة الارض) شائعا (ليزرع له) (النصف الآخر) من البذر (فى النصف الآخر من الارض) فيكون لكل منهما نصف المغل شائعا وان أفردت أرض بالخبارة فالمغل للعامل وللمالك الارض عليه أجرة مثلها وطريق جعل المغل لهما ولا أجرة أن يستأجر العامل نصف الارض بنصف البذر ونصف عمله ومنافع دوابه وآلاته أو بنصف البذر ويتبرع بالعمل والمنافع

\* (فصل يشترط) فى المساقاة (تخصيص الثمر لهما واشتراكهما فيه والعلم بالتعيين بالجزئية كالقراض) فلو شرط بعض الثمر لغيرهما أو كله لأحدهما أو جزء منه للعامل أو المالك غير معلوم فسد ولو قال على ان الثمر بيننا أو أن نصفه لى أو نصفه لك وسكت عن الباقي صحت فى الأولى منصفة والثالثة دون الثانية على الاصح فى الثلاث أو على أن ثمر هذه النخلة أو النخيلات لى أو لك والباقي بيننا أو على أن صاعا من التمر لك أولى والباقي بيننا فسد (والأظهر صحة المساقاة بعد ظهور الثمر لكن قبل بدو الصلاح) والثانى لالفوات بعض الاعمال وهو ما يخرج به الثمرة وغرضه الاول بأن العقد بعد ظهورها أبعد عن الغرر بالوثوق بالثمر الذى منه العوض فهو أولى بالجواز أما بعد بدو الصلاح فلا تصح جزا لفوات معظم الاعمال (ولو ساقاه على ودى) بفتح الواو وكسر الدال المهمله وتشديد التثنية وهو صغار النخل (ليغرسه ويكون الشجر لهما لم يجز) كما لو سلم اليه البذر ليزرعه وأيضا الغراس ليس من عمل المساقاة فضعه يفسدها لماسياقى (ولو كان) الودى (مغروسا)

\* (فصل يشترط الخ) \* اعلم ان العوض مشروط ان يكون من الثمرة فلو جعله من غيرها فسد لكن ان ذكر أعمالا مضبوطة حينئذ فان نظرنا الى المعنى جعلناه اجازة بلفظ المساقاة أو الى اللفظ فسد وهو الاصح وحيث تقرران العوض لابد ان يكون من الثمار أشبهت القراض فيفرض على ذلك ما ذكره الشيخ رحمه الله (قول) المتن بعد ظهور الثمر أى بشرط أن يسحق حصة العامل من ذلك الثمر فلو شرطه من ثمر العام القابل فسد قاله الماوردة (قول) المتن الثمر يخرج الليف والجرب والكرناف فانها للمالك فلو شرط اذا

بينهما كالثمر فوجهان أو اختصاص العامل بها بطل وأما الشمار يخفى شريك بينهما (قوله) وما يخرج به الخ قال الماوردى كأن وجه صحة القرض لهما كون العمل يستخرج به الربح فكذا ينبغى أن يكون العمل مما يخرج به الثمار (قوله) كما لو سلم اليه البذر أى ولو دفع اليه سلعة لبيعها ويكون ثمنها قمر

وله) عشرين أي تسكون الأعوام هنا كالأشهر من السنة الواحدة (قول) المتن كسنة أو أكثر \* فرع \* ساقى إلى مدة فأدر كسب الثمار قبل  
إغها وجب عليه أن يعمل بقيتها بغير أجره وان انقضت وعليها طلع فعلى المالك التمسك بالادراك قاله البغوي والرافعي وقال ابن أبي عصرون مؤنة  
بقي والحفظ عليهما ولا يلزم العامل لتبقيتها أجره وان لم يحصل طلع إلا بعد المدة فلا شيء للعامل فيه ويضيع (٣٦٤) تعبته في المدة إذا لم يكن فيها ثمرة

نه دخل على ذلك \* فرع \* المراد  
بالادراك في هذه المسائل الجداد وكذا  
في قول المتن ولا يجوز التوقيت بأدراك  
الثمر (قول) المتن وصيغتها اعلم أن  
هذا الذي ذكره من صور المساقاة على  
العين وهو الذي يقع في وثائق القضاة  
بمصر وحينئذ فليس للعامل أن يساقى  
غيره وعمل الناس على خلافه فليست فطن  
لذلك (قول) المتن بكذا فلو تركه فسدت  
والظاهر عدم الأجرة (قول) المتن أو  
سلمته اليك لتعهده قال السبكي الظاهر  
أنه كناية ولو ساقاه بلفظ الأجرة فهي  
أجرة فاسدة فنظر اللفظ وكذا لو تعاقدا  
على الأجرة بلفظ المساقاة فقال المالك  
ساقيتك على كذا مدة كذا بدراهم  
معلومة فسد أيضا تغليسا للفظ وعلى  
الامام المستلين بأن اللفظ الصريح في  
شيء لا يصرف لغيره بالية وتوقف فيه  
السبكي من حيث أنه لم يجد نفاذا في  
موضوعه فهو كونه كذا بألف فانه  
يصح ثم حاول الجواب بأن بين معنى  
الأجرة والمساقاة تنافيا وأطال في بابه  
(قوله) ويشترط فيها الخ أي قطعاً ولا  
يجرى فيها وجه القراض للزومها  
(قول) المتن مما يتكرر من العمل والا  
فغير الطلع الذي يلحق به متكرر كل عام  
وهو على المالك (قول) المتن خشيش  
أطلقه على الأخضر وهو في اللغة اليابس  
ولو عبر بالكلا كان أولى لأنه يعبر  
\* فرع \* وضع الشوك على الجدران  
وسد الثلم اليسيرة في الجدران ينبع فيه  
العرف (قول) المتن حفظ الثمر أي  
خارج الخ أي لأن أعمالها مما يتعلق

وساقاه عليه (وشرط له جزأ من الثمر على العمل فان قدر مدة يثمر فيها غالباً صحت) ذلك ولا يضرب كون  
أكثر المدة لا يثمر فيها كأن ساقاه عشرين سنين والثمر يغلب وجوده في العاشرة خاصة فان اتفق أنه لم يثمر  
لم يستحق العامل شيئاً كالمساقاة على الخيل المثمرة فلم تهر (والا) أي وان قدر مدة لا يثمر فيها  
غالباً (فلا) يصح ذلك كالمساقاة على الشجر الذي لا يثمر لخلوها عن العوض (وقيل ان تعارض  
الاحتمال) أي احتمال الأثمار واحتمال عدمه (صح) لأن الثمر مرجو فان أثمر الشجر استحق  
العامل مشروط له والافلاشي له وعلى عدم الصحة يستحق الأجرة وان لم يثمر لأنه عمل طامعاً (وله مساقاة  
شريك في الشجر إذا شرط له زيادة على حصته) كان كانت حصته في الشجر الثلث فشرط له النصف  
من الثمر فان لم يشرط له زيادة على حصته لم يصح المساقاة لخلوها عن العوض ولا أجره له بالعمل (ويشترط  
أن لا يشرط على العامل ما ليس من جنس أعمالها) فان شرط ذلك كان شرطاً أن يبني له جدار  
الحديقة لم يصح العقد لأنه استعجار بعوض مجهول واشترط عقد في عقد (و) يشترط (أن يفرد  
بالعمل وباليدي في الحديقة) لئتمكن من العمل متى شاء فلو شرط مشاركة المالك له في العمل أو ليدفد  
العقد ولو شرط معاونة غلامه في العمل جاز ولا بد من معرفته بالرؤية أو الوصف ويهـ يكون تحت تدبير  
العامل وان شرطت نفقته عليه جاز (و) يشترط (معرفة العمل بتقدير المدة كسنة أو أكثر)  
لأنها عقد لازم كالأجرة (ولا يجوز التوقيت بأدراك الثمر في الأصح الجهل بوقته فانه بتقدم تارة  
و يتأخر أخرى والثاني نظر إلى أنه المقصود (وصيغتها ساقيتك على هذا الخيل بكذا) أي نصف  
التمر مثلاً (أو سلمته اليك لتعهده) بكذا أو تعهده بكذا أو عمل عليه بكذا وهذه الثلاثة  
يحتمل أن تكون كناية وان تكون صريحة قاله في الروضة كأصلها ومثل النخل في ذلك الغنم  
(ويشترط) فيها (القبول) للزومها (دون تفصيل الأعمال) فلا يشترط (ويحمل المطلق  
في كل ناحية على العرف للغالب) فيها في العمل (وعلى العامل ما يحتاج إليه لمصلحة الثمر واستزادته  
مما يتكرر كل سنة كسقي وتبقيته نهر) أي مجرى الماء من الطين ونحوه (وإصلاح الأجاجين  
التي يثبت فيها الماء) وهي الحفر حول الشجر يجمع فيها الماء لتشربه شبيهت بأجانات الغسيل قال  
الجهوري والأجانة واحدة الأجاجين (وتلقيح) للنخل وهو وضع شيء من طلع الذكر  
في طلع الأنثى (وتحشية خشيش وقضبان مضرة) بالشجر (وتعريش) للغنم (جرت به  
عادة) وهو أن ينصب أعواداً ويظللها ويرفعها عليها (وكذا) عليه (حفظ الثمر) عن السارق  
والطير (وجداده) بفتح الجيم وكسرها وإهمال الدالين في الصحاح أي قطعه (وتجفيفه في الأصح)  
لأنهما من مصالحه والثاني ليست عليه لأن الحفظ خارج عن أعمال المساقاة وكذا الجداد والتجفيف  
لأنهما بعد كمال الثمر وفي الروضة وأصلها كالتمتع حكاية الثاني في الحفظ أنه على المالك والعامل  
بحسب اشتراكهما في الثمر وفي البسيط وغيره حكاية أنه على المالك وفي الكفاية حكاية أن الجداد  
والتجفيف على المالك والروضة كأصلها ساكن عن ذلك وفهما بعد حكاية الخلاف في التجفيف فصحيح  
وجوبه على العامل إذا طردت العادة به أو شرطاه وظاهر أنه هذا القيد ليس من محل الخلاف

(قوله) فبأن وجه الخ وجهه ماسلف لنا في رأس الصفحة في تغليب عدم وجوب الحفظ على العامل (قوله) فيه الضمير فيه يرجع لقوله في الحفظ (قول) المتن جديد مثله ما عرض انما يراه (قول) المتن والمساواة لازمة أي ولو قبل العمل والجامع لهما مع الاجارة انهما عقدان على عمل يتعلق بالعين مع بقائها بخلاف القراض وأيضا لو جازت وفسخ المالك قبل ظهور الثمار فبات عمل العامل بخلاف القراض فان فسخه قبل التصرف لا يضر قال السبكي ولأن أن تقول اذا فسخ (٣٦٥) بعد العمل وقبل ظهور الثمر هلا صح وتلزمه الاجرة كالجعالة قال ولم ين لي دليل ظاهر على لزومها (قول)

المتن وأتمه المالك مثله الاجنبي (قول) المتن بقي استحقاق العامل قال الامام هو مشكل لانه استحقاق بغير عمل انتهى والاصحاب نزولوا ذلك منزلة التبرع بقضاء الدين قال السبكي رحمه الله ومن قولهم هنا في الجعالة لو تبرع متبرع بالعمل استحق العامل قلت قد يقال بمثله في امام المسجد ونحوه من ولاة الوظائف اذا استناب وان كان المصنف وابن عبيد السلام أقبا بعد عدم استحقاق النائب والمستنيب معا قلت قد يفرق بأن غرض الواقف مباشرة من عينه أو عنه الناطر بخلافه هنا فانه وان كان غرضه مباشرة أيضا اذا وردت المساواة على العين لكن السبابة في مسألة الوظائف أقوى (قول) المتن وان لم يقدر على الخاكم أي كان يكون فوق مساواة العدوى أقول ينبغي أن يكون مثله ما لو توقف ذلك على كلفة يأخذها بغير حق \* تنبيه \* لو اختلفا في قدر الاتفاق فقد صحح الرافي في نظيره من هرب الجمال تصديق الجمال (قول) المتن ولو ثبتت قضيته انما اذا لم تثبت لاضم لكن قضية كلام الوسيط ان للمالك أن يضم بأجرة عليه واستشكله الرافي لما فيه من الحجر على العامل في اليد (قوله) بخروج الشجر ليس بمنع لانه قد يوصى بما سيحدث من الثمار ثم يساق عليها ثم محل الرجوع اذا كان جاهلا

فلان الثاني لوجوبه لا يسعه مخالفة العادة أو الشرط وقد ذكر الماوردي في الجداد وجهين أحدهما لا يجب على العامل الا بالشرط والثاني يجب عليه بغير شرط ويأتي مثل ذلك في الحفظ أيضا ويأتي وجه الاشتراك فيه في الجداد والتجفيف (وما قصد به حفظ الاصل ولا يتكرر كل سنة كسقاء الحيطان وحفره جديدي على المالك) فلو شرطه على العامل في العقد بطل العقد وكذا ما على العامل لو شرطه في العقد على المالك بطل العقد \* تنبيه \* يملك العامل حصته من الثمر بالظهور وقيل في قول بالتسعة كقراض وفرق الأول بأن الرجوع وقاية لرأس المال والتبريل وقاية للشجر (والمساواة لازمة) كلاجارة (فلو هرب العامل قبل الفراغ) من العمل (وأتمه المالك) بنفسه أو بماله (متبرعاً بقي استحقاق العامل والا) أي وان لم يتم ورفع الامر الى الحاكم (استأجر الحاكم عليه من يثمه) بعد ثبوت المساواة وهرب العامل من ماله ان كان له مال والا فترض عليه من المالك أو غيره ويوفى من نصيبه من الثمر (وان لم يقدر على الحاكم فليشهد على الاتفاق) لاتمام العمل (ان أراد الرجوع) بما ينقعه ويصرح في الشهاد بالرجوع فان لم يشهد كما ذكرنا لرجوعه وان لم يشهد كنهه الاشهاد فلا رجوع له أيضا في الاصح لانه عند زائد (ولومات) العامل (وخلف تركه أتم الوارث العمل منها) بأن يستأجر عنه للزوم للمورث (وله أن يتم بنفسه أو بماله) ويستحق الشروط وان لم يخلف تركه لم يقترض عليه وللوارث أن يتم العمل بنفسه أو بماله وبسليم له الشروط وان كانت المساواة على عين العامل انقضت بموته كلاجير المعين ولا تنسخ المساواة بموت المالك بل تستمرر يأخذ العامل نصيبه (ولو ثبتت خيانة عامل) فيها بينة أو اقرار (ضم اليه مشرف) الى أن يتم العمل (فان لم ينحفظ به استؤجر من ماله عامل) يتم العمل وعليه أجرة المشرف أيضا (ولو خرج الثمر مستحقا) بخروج الشجر مستحقا (فلا عامل على المساقى أجرة المثل) لعمله

### \* (كتاب الاجارة) \*

هي تملك المنفعة بعوض بشروط تأتي فلا بد فيها من عاقدين وصيغة (شرطهما) أي المؤجر والمستأجر (كالم ومشتري) أي كشرطهما من الرشد وعدم الاكراه كما تقدم في البيع (والصيغة أجزأك هذا أو أكرهك هذا أو ملككك منافع سنة سنة) كذا فيقول (على الاتصال) قبلت وأستأجرن أو أكرهت (الى آخره) (والاصح انعقادها بقوله أجزأك منفعتها) أي الدار الى آخره (ومنعها) أي منع انعقادها (بقوله بعتك منفعتها) الى آخره لان المنفعة معلوك بالاجارة فذكرها فيها تأكيد ولفظ البيع وضع لتمليك العين فذكره في المنفعة مفسد والثاني في الاولى قال لفظ الاجارة وضع مضافا للعين فذكر المنفعة معه مفسد وفي الثانية نظر الى المعنى وهو ان الاجارة صنف من البيع (وهي) أي الاجارة (قسمان واردة على عين كلاجارة العقار ودابة أو شخص معين) والتنبيه بعد العطف

٩٣ ل ج \* (كتاب الاجارة) \* (قوله) أي المؤجر والمستأجر المفهومان من الاجارة (قول) المتن منافعه ظاهري صيغته ان الصيغتين قبله متنازعتان فيه وليس مراد ابل هو متعلق بالاخيرة بدليل ما يأتي قريبا (قول) المتن سنة من ثم تعلم انه لا بد من المدة (قوله) على الاتصال هو مفهوم من القاء (قول) المتن قبلت لانها بيع (قوله) الخ بيان لما هو المعتاد (قوله) مفسد كالا ينقض البيع بلفظ الاجارة (قوله) فذكر المنفعة معه مفسد قال السبكي لانه يقتضي أن يكون للمنفعة منفعة (قول) المتن قسمان واردة على عين أي مرتبطة بها فلا بد في فهمهم ان موردها المنفعة بدليل صحة اجارة حلى الذهب بالذهب (قول) المتن كلاجارة العقار كان العقار لا يصح السلم فيه لا يجوز اجارته في الذمة

(قوله) ان يكن غنياً أو فقيراً الى آخر الآية يعني يجوز عود الضمير متى عند ارادة التوزيع فلا ينافي قولهم عود الضمير والوصف والاخبار عن أحد المشيئين يكون مفرداً (قول) المتن ويجوز فيها الضمير فيه يرجع للاجارة من قوله واجارة العين (قوله) أي بنفس العقد كالأجل المستأجر المنفعة بنفس العقد ثم ملكه الاجرة ملك مراعى بمعنى كلما مضى جزء من الزمان استقر ملكه على ما يقابله \* فرع \* لو أجاز الناظر الوقف سنتين مثلاً وتجل الاجرة فلا يدفع للبطن الاول الا بقدر ماضى من الزمان فان زاد على ذلك ضمن (قول) المتن ويشترط كون

الاجرة معلومة وسواد العراق كان ضرورة (قول) المتن بالعمارة والعلف هما مثالا للذمة والائتمان بعدهما مثالا للعين \* تنبيه \* ذهب مالك وأحمد الى صحة استئجار الاجير بنفسه وكسوته وتحمل على الوسط (قوله) أى لها قيمة ليس المراد مقابل المثل (قول) المتن فلا يصح استئجار بيع الخ نظيره عدم صحة بيع حبة الخنطة (قوله) ينازع في ذلك أى ويقول هي منافع تستباح بالاعارة فاستحقت بالاجارة \* فرع \* اجارة الشمع للايقاد فاسدة وهذه مما عمتها البلوى (قول) المتن على تسليمها كالبيع قيل الاحسن أن يقول القدرة على تسليمها \* فرع \* الاقطاع أفتى النووي بأن المقطع يؤجر وخالفه الشيخ الفزارى وولده وغيرهما من أهل الشام وفصل بعضهم بين اذن الامام أو اطراد عادة وبين غير ذلك (قوله) ولا تنسق بماء غالب الحصول الخ لو قال المكسرى أنا أحضر ثراً أسوق منها الماء لك أو أسوقه من مكان آخر صح قاله الرويانى وابن الرفعة \* فرع \* لو أجزها والماء عليها صح أيضاً وان لم يرها قبل ذلك لانه من مصالحها (قول) المتن فلا يصح استئجار نقل سن صحبة الخ ولو استأجر أجنى أمة فتخدمه فوجهاً ونسبى أن يكون الاصح التحريم لانه لا ينفك عن النظر غالباً (قول) المتن

بأوكافى قوله تعالى ان يكن غنياً أو فقيراً الله أولى بهما (و) واردة (على الذمة كاستئجار دابة موصوفة وبان يلزم ذمته خياطة أو بناء) واقتصر في العقار على اجارة العين لانه لا يثبت في الذمة (ولو قال استأجرتك لتعمل كذا فاجارة عين) للاضافة الى المخاطب (وقيل) اجارة (ذمة) لان المقصود حصول العمل من جهة المخاطب فله تحصيله بغيره (ويشترط في اجارة الذمة تسليم الاجرة في المجلس) كراس مال السلم لانها سلم في المنافع ولا يجوز فيها تأجيل الاجرة (واجارة العين لا يشترط ذلك فيها) كالثلث في البيع (ويجوز) في الاجرة (فيها التججيل والتأجيل ان كانت في الذمة) بخلاف العينة فانها لا تؤجل (واذا أطلقت تجملت وان كانت معنة ملكت في الحال) أى بنفس العقد وفي الروضة وأصلها ان المصلحة تملك بنفس العقد أيضاً وفي النفقة تملك الاجرة بنفس العقد سواء كانت في الذمة أو عين مال وهو أعم مما قبله (ويشترط كون الاجرة معلومة) كالثلث في البيع (فلا تصح) اجارة الدار والدابة (بالعمارة والعلف) بسكون اللام وفتحها بضبط المصنف وهو بالفتح ما تعلف به للجمالة في ذلك (ولا يسلم) الشاة (بالجلد ويطن) الخنطة (ببعض الدقيق) كئلته (أو بالنخالة) للجمالة بتجانة الجلد وبقدر الدقيق والنخالة (ولو استأجرها) أى امرأة (لترضع رقيقاً بعبثه في الحال جاز على الصحيح) للعلم به والثاني قال ينبغى أن يقع عمل الاجير في خالص ملك المستأجر ولو كانت الاجارة ببعضه بعد القطام لم تصح جزماً للجهل به اذ ذلك (وكون المنفعة متقومة) أى لها قيمة (فلا يصح استئجار بيعاً على كلمة لا تتعب وان روجت السلعة) اذ لا قيمة لها (وكذا دراهم ودنانير للترزين وكتب لصيد) أو حراسة لا يصح استئجارها لما ذكر (في الاصح) لان التزين بالنقد لا يقصد الا نادر او النادر كالمعدوم فلا قيمة له والكتب لا قيمة له فكذا المنفعة والثاني ينازع في ذلك (وكون المؤجر قادراً على تسليمها) أى المنفعة حساً أو شراً (فلا يصح استئجار آبق ومغصوب وأعمى للحفظ) أى حفظ المتاع (وأرض الزراعة لا ماء لها دائم ولا يكفها المطر المعتاد) وفي الروضة كأصلها ولا تنسق بماء غالب الحصول من الجبل وان أمكن زرعها بأصابة مطر عظيم أو سيل نادر (ويجوز ان كان لها ماء دائم) من نهر أو عين أو بئر (وكذا ان كفها المطر المعتاد أو ماء الثلوج المجتمعة والغالب حصولها في الاصح) والثاني لا يجوز لعدم الوثوق بحصول ما ذكر ويجرى الخلاف في أرض مصر التي تروى من زيادة النيل غالباً قبل ربيها (والامتاع الشرعى) للتسليم (كالخس) المتقدم (فلا يصح استئجار نقل سن صحبة) بخلاف الوجعة (ولا حائض لخدمة مسجد) لحرمة المكث (وكذا منكوبة لرضاع أو غيره بغير اذن الزوج في الاصح) لان أوقانها مستغرقة بحجة والثاني يصح وللزوج فسحة حفظ الحق وبأذنه يصح جزماً والكلام في الحرمة أمالاة المروجة فللسيد ايجارها قطعاً لانه لا يتفادى (ويجوز تأجيل المنفعة في اجارة الذمة كالزمت ذمتك

وكذا منكوبة لرضاع الخ \* فرع \* امرأة حلية أجزت نفسها لترضع صبيها ثم أجزت نفسها مرة أخرى فالثانية باطلة خلافاً لابي حنيفة رحمه الله وعلمه ابن الصباغ بأنه لا بد من تقدير المدة في الرضاع وأفتى بعضهم بعدم صحة استئجار العكامل للجب لان الاجارة وقعت على عينهم فكيف يستأجرون بعد ذلك للجب ونظر فيه العراقي وقال يمكن أن يقال لا تنافي بينهما (قول) المتن ويجوز تأجيل المنفعة أى لان الدين يقبل التأجيل



(قول) المتأى مستهله يريد أن هذا هو المارد والافقة والوا في السلم لا يصح أن يجعل محله أول الشهر لأنه يستدق جميع الأشهر ~~المتأى~~ للبعوى حيث قال بالهجة ويحمل على مستهله (قول) المتأى ولا يجوز الخ أي خلافة للأئمة الثلاثة القياس على البيع (قوله) لا اتصال المتأين نظير ذلك بيع الثمر قبل بدو الصلاح بغير شرط القطع يصح من صاحب الشجرة دون غيره ولو شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من ثلاث سنين فأوجر ستاً في عقدتين أفقأ ابن الصلاح بعدم الهجة (٣٦٧) لأن مقتضى الهجة في اجارة مدة تلي مدة في غير الواقف اتصال المتأين وكونهما في معنى العقد

الواحد وهذا المعنى يقتضى المنع في الواقف عملاً بشرط الواقف وخالفه ابن الاستاذ نظراً الى مطابقة اللفظ للحقيقة (قول) المتأى كراء العقب سميت بذلك لأن كل واحد يعقب صاحبه (قول) المتأى دابة في معناها العبد وخرج الدار والثوب إذا استأجرهما للاتفاق لئلا يقطعتا مثلاً فإنه لا يصح والفرق أن الأولين لا يطبقان العمل دائماً ومن ثم تعلم أنه لو استأجر العبد والدابة ليقطع الأمان دون الدابة صح وهو كذلك كما قاله في التكملة آخر الفصل وفي قطعة السبكي لو أجرة له يركب بعضاً ويمشي بعضاً صح أيضاً

\* (فصل) \* يشترط كون المنفعة معلومة عنا وقد روي وصفه فلا يصح آجرتك أحد العبدن ولا الغائبة ولا الحاضرة بغير تقدير بمدة أو محل عمل كما سيأتي نعم يستثنى دخول الحمام فإنه جائز من غير تقدير (قول) المتأى ثمارة أي مرة (قول) المتأى سنة معينة متصلة بالعقد لأنه لا يدري قدر السكنى فبذلك المدة تصير المنفعة معلومة (قوله) والثاني الخ عليه يستحق الاجرة بأسرعهما عما موقوفيل الاعتبار الزمان وقيل الاعتبار العمل (قوله) المنع أي لتفاوت السور والآيات صعوبة وسهولة وعلى الأول الظاهر دخول الجمع مالم تطرد عادة باستثناء ما مراد ما يسمى

الحمل) لكذا (الى مكة أول شهر كذا) أي مستهله كالمثل المؤجل (ولا يجوز اجارة عين لمنفعة مستقبله) كاجارة الدار السنة الآتية (فلو أجرة السنة الثانية لاستأجر الأولى قبل انقضاءها جاز في الأصح) وهذا كالمستثنى مما قبله لاتصال المتأين والثاني لا يستثنى (ويجوز كراء العقب) أي الثوب (في الأصح) وهو أن يؤجر دابة يركبها بعض الطريق أي والمؤجر يركب البعض الآخر على التساوي (أو) يؤجرها (رجلين يركب هذا أياماً وهذا أياماً) على التناوب (وبين البعدين) أي في صورتين (ثم يقسمان) أي المكثري والمكثري في الأولى أو المكثريان في الثانية ما لمهما من الركوب على الوجه المبين كفرسخ لهذا ثم فرسخ للآخر في الأولى ويوم لهذا ثم يوم للآخر في الثانية وهكذا الوجه الثاني المنع في صورتين لأنها اجارة أزمان متقطعة والثالث المنع في الأولى لأنها لم يتصل زمن الاجارة فيها بخلاف الثانية والرابع المنع فهما في اجارة العين لاشتمالها على اجارة الزمان المستقبل ودفع بيان التأخر الواقع في ذلك من ضرورة القسمة فلا يضر

\* (فصل) \* يشترط كون المنفعة معلومة \* كالمسح فماله منافع يجب بيان المراد منها (ثم ثارة تقدر) المنفعة (بزمان كدار) للسكنى (سنة وثارة) تقدر (بمحل كدابة) للركوب (الى مكة ونحوها) (ذا الثوب) والمعنى بمحل العمل كما في المحرر (فلو جمعهما) أي الزمان والعمل (فاستأجره ليخيطه) يباض النهار لم يصح في الأصح (لأن الزمان قد لا يفي بالعمل والثاني يقول ذكر الزمان للتجمل) (وتقدر تعليم القرآن بمدة) كسنة قطع به الامام والغزالي وابدأ غيرهما يقتضى المنع زاد في الروضة أن الأول أصح وأقوى (أو تعيين سور) أو سورة أو آيات بان يسمعها المستأجر قبل العقد كما ذكره بعضهم وقيل يكفي ذكر عشر آيات مثلاً من غير تعيين سورة وقيل لا بد من تعيينها (وفي البناء بين الموضع والطول والعرض والسكنى) بفتح السين أي الارتفاع (وما يني به) من طين ولبن أو آجر (أن قدر بالعمل) فان قدر بالزمان لم يمتنع الى بيان ما ذكر (وإذا صلحت الأرض لبناء وزراعة وغراس اشترط تعيين المنفعة) من الثلاثة لأن ضررها للآحق للأرض مختلف (ويكفي تعيين للزراعة عن ذكر ما يزرع) فان قال آجرتكها للزراعة فنصح (في الأصح) ويزرع ماشاء والثاني لا تصح لأن ضرر الزرع مختلف ودفع بان اختلافه يسير ولو قال للنساء أو للغراس ولم يذ كر ما يني أو يغرس صح في الأصح أيضاً (ولو قال لتسقيها ماشئت صح) ويصنع ماشاء (وكذا لو قال ان شئت فازرع وان شئت فاغرس) فانه يصح (في الأصح) ويختار المستأجر بينهما والثاني لا يصح للابهام وفي الأولى وجه أنها لا تصح (ويشترط في اجارة دابة ركوب) اجارة عين أو ذقة (معرفة الراكب بمشاهدته أو وصف تام) له في ذلك (وقيل لا يكفي الوصف) فيه لأن العرض يتعلق بشغل الراكب وحقيقته بالخفاصة والنفاقة وكثرة الحركات وقتها والوصف لا يفي بذلك وجوابه المنع (وكذا الحكم فيما يركب عليه من محمل) بفتح الميم الأولى

قرأنا ذلواً يريد الجميع بطلانه جمع بين العمل والمدة (قوله) وقيل لا بد من تعيينها الضمير فيه يرجع للسورة من قوله من غير تعيين سورة (قول) المتأى وفي البناء يبي الخ أي اذا استأجر شخصاً للبناء (قوله) الى بيان ما ذكر قال في شرح المنهج الاصفة البناء (قوله) أو وصف تام فرع \* لو استأجر لارضاع صبي لم يكف وصفه عن رؤيته كما سيأتي (قوله) لأن الغرض الخ قال الزركشي ولأنه قياس على البيع (قول) المتأى وكذا الحكم فيما يركب عليه الخ ولا بد من بيان ما يفرش فيه وما يظلل به عليه واداته ترض لما يظلل به فلا بد من بيان صفته ان لم تكن له عادة

لا يمكن لأبده هذه من الوزن وكذلك في المعاليق الآتية (قوله) على ما يشاء بحيث الزركشي اشتراط الوصف نظر الحظ  
 المذكري (قول) الذي تعين الدابة اعترض بأنه ان أريد بالتعيين مقابل الموصوف في الذمة فهي لاتنفع الا كذلك والشئ لا يكون شرطاً في نفسه  
 وان أريد بالتعيين مقابل الأسماء فذلك معلوم من أول الفصل (قول) المتن (٣٦٨) الخلاف قال السبكي بل هذا أولى بالبطلان

لان المنافع التي بين العقد والرؤية تفوت  
 (قول) المتن كل يوم الخ قال الامام لو  
 استأجر دابة ليركبها الى بلد ويعود راكباً  
 فلا يسوغ له ان يقيم في البلد أكثر من  
 المعهود فان مكث احتياطاً للخوف على  
 الدابة كان في ذلك الزمان كالمودع حتى  
 لا تحسب عليه تلك المدة فينزل عليها أي  
 كالنقد القالب (قول) المتن بكيل أو  
 وزن كذا يصح ان يقدره بالطرف  
 كالغرائر المعروفة (قوله) وان يعرف  
 جنسه أي سواء حضر أو غاب (قول)  
 المتن لاجنس الدابة الخ قال الرافعي رحمه  
 الله ولم ينظر واهنا الى سرعة سيرها وبطئه  
 ويخلفها عن القافلة وقوتها وضعفها ولو  
 نظروا اليه لم يكن بعيداً

لا يصح اجارة مسلم لجهاد  
 ولو رقيقاً قال الزركشي وان كان قضية  
 التعليل الجواز فيه واعلم انه قد ورد  
 للغازي أجره وللماعل أجره وأجر الغازي  
 وحمل على الاعانة (قوله) كالصلاة  
 قال الغزالي يصح الاستئجار على الامامة  
 وله الاجر في مقابلة اتعاب نفسه بالحضور  
 الى موضع معين والقيام بها في وقت معين  
 (قوله) الا الحج يريد به الاستئناء ما يقبل  
 النسيئة ومنه ذبح الضحايا والهدى  
 وركعتا الطواف وتفرقة النذور (قول)  
 المتن وتصح لتجهيز ميت الخ وان تعين لانه  
 غير مقصود به فعله وأصله مرتبط بعمل  
 معين وهو التركة وكذا التعليم أصله  
 واجب على كل أحد وجوب عين وان كان  
 نشر القرآن فرض كفاية (قول) المتن

وكسر الثانية ذكره الجوهرى (وغيره) كزاملة (ان كان له) وفي المحرر معه أي وذكر في الاجارة  
 فانه يشترط فيها معرفته بمشاهدته أو وصفه التام ولو لم يكن مع الراكب ما يركب عليه فلا حاجة الى  
 ذكره وركبه المؤجر على ما يشاء من زاملة أو غيرها (ولو شرط) في الاجارة (حمل المعاليق) كالسفرة  
 والاداة للماء والقدر ونحوها (مطلقاً) أي من غير مشاهدة ولا وصف (فسد العقر في الاصح)  
 لاختلاف الناس في مقاديرها واثنان يصح ويحمل المشروط على الوسط المعتاد نقله الشافعي رضي الله  
 عنه عن بعض الناس عقب نصه على الأول فقال بعض اصحاب انه غنى نفسه وجعل في المسألة قولين  
 وقطع بعضهم بالأول وانه غنى غيره أي وهو أبو خيفة ومالك (وان لم يشترطه) أي حمل المعاليق  
 (لم يستحق) لاختلاف الناس فيه وقيل يستحق المعتاد (ويشترط في اجارة العين) للركوب ليحقق  
 (تعين الدابة وفي اشتراط رؤيتها الخلاف في بيع الغائب) والراجح عدم صحته فيكون الراجح اشتراط  
 الروية (و) يشترط (في اجارة الذمة) للركوب (ذكر الجنس) للدابة كالابل والخيول (والنوع)  
 لها كالخاني أو العرب (والذكورة أو الانوثة) فالأشئ أسهل سيراً والذكور أقوى (ويشترط فيهما  
 أي في اجارة العين والذمة) بيان قدر السير كل يوم إلا أن يكون بالطريق منازل مضبوطة فينزل  
 قدر السير (عليها) ان لم يبين (ويجب في الايجار للعمول) اجارة عين أو ذمة (ان يعرف المحمول  
 فان حضر رآه وان تختمه بده ان كان في طرف) تخميناً لوزنه (وان غاب قدر بكيل) في المكيل (أو وزن)  
 في الموزون والتقدير بالوزن في كل شئ أولى وأحصر (و) ان يعرف (جنسه) أي المحمول  
 لاختلاف تأثيره في الدابة كخفي الحديد والقطن فانه يتأقل بالرجح نعم لو قال أجرتكها اتحمل عليها  
 مائة رطل مما شئت صح في الاصح ويكون رضامنه بأضرار الاجناس ولو قال عشرة أفقره مما شئت فالفهوم  
 من كلام أبي الفرج السرخسي انه لا يغني عن ذكر الجنس لاختلاف الاجناس في الثقل مع الاستواء  
 في الكيل قال الرافعي لكن يجوز ان يجعل ذلك رضا بأنقل الاجناس كما جعل في الوزن رضا بأضرار  
 الاجناس قال في الروضة الصواب قول السرخسي والفرق ظاهر فان اختلاف التأثير بعد الاستواء  
 في الوزن يسير بخلاف الكيل وأن ثقل الملح من ثقل الذرة انتهى (لاجنس الدابة وصفها) أي  
 لا يجب ان يعرفها (ان كانت اجارة ذمة) بخلاف ما تقدم فيها في الركوب لان المقصود هنا تحصيل  
 المتاع في الموضع المشروط فلا يختلف الغرض بحال حامله (الا أن يكون المحمول زجاجاً ونحوه)  
 كالحرف فلا بد من معرفة حال الدابة في ذلك صيانة له أما اجارة العين للعمول فيشترط فيها تعين الدابة  
 ورؤيتها كما تقدم في اجارة العين للركوب

\*(فصل) لا تصح اجارة مسلم لجهاد\* لوجوبه عليه عند حضور اصف بخلاف الذي قصص اجارته  
 للامام وسيأتيان في كتاب السير (ولا عبادة) أي لا تصح اجارة لعبادة (تجب لهاينة) كالصلاة  
 لان القصدها امتحان المكلف بكسر نفسه بالفعل ولا يقوم الاجير مقامه في ذلك (الا الحج) فانه  
 يجوز عن الميت والعاجز لما تقدم في باب (وتفرقة زكاة) فانها تجوز فيها الاستئابة لحصول المقصود بها  
 ومثلها تفرقة الكفارة (وتصح) الاجارة (لتجهيز ميت ودفنه وتعليم القرآن) وان كان منها امرص

وتعليم القرآن وان تعين قاله الزركشي خرج تدريس العلم فان كان عاماً امتنع أو مسائل مخصوصة لاشخاص معينين جاز لا انضباطه كفاية  
 \*فرع\* قال ابن الصلاح يجب على السلطان اخراج أهل المنطق من المدارس \*فرع\* يجوز الاستئجار على الاصطيان ونحوه من المباحات وأفتى  
 ابن الصلاح بحدثة استئجار رجل يحبس مكانه في الحبس وفيه نظره لا عقوبة

(قوله) ويجب تعيين الرضيع أى فلا يصح في فيه الوصف (قوله) دون عكسه أى لا تنصر العين مقصود ما لا يجازى به في الحضانة الكبرى وأما الصغرى فتدخل في الرضاع قطعا (قول) المتن والحضانة أى السابقة في كلامه وهي الكبرى (قول) المتن ودفعه هو بالفتح وأما بالضم ففيه وجهان أحدهما أنه على الأب والثاني اتباع العادة (قوله) ويتبع الخ أى فالمنفعة أصل واللب تابع والمراد بالمنفعة هي الأقسام الثلاثة ووضع الصغير في الحجر وعصره له عند الحاجة وتسمى هذه الحضانة الصغرى فلا يشك هذا بما سلف لأن تلك حضانة كبرى (قول) المتن فالذهب الخ (٣٦٩) الذى في الشرح والروضة إنا ان قلنا المعقود عليه اللبن والحضانة تابعة انفساخ العقد بالكفاية أو بالعكس فلا يختبر أو هما وهو الأصح انفسخ في

كفاية لأنه لم يتعين على الجبر وهو عبادة لا تجب لهانية وذكرنا التعليم من حيث أنه عبادة مع ذكره السابق من حيث التقدير لا تكرار فيه وان استلزم ذكره السابق صحة الاستئجار له (و) نص (الحضانة) وارضاع معا ولا أحدهما فقط) وتقدر بالمدة ويجب تعيين الرضيع لا يختلف الغرض باختلاف حاله وتعيين موضع الارضاع من بيت المستأجر أو بيت المرضعة لا يختلف الغرض في ذلك فهو في بيتها أسهل عليها وبيتها أشد وثوقا به (والأصح أنه لا يستتبع أحدهما الآخر) في الإجارة لأفراد كل منهما بالعقد والثاني يستتبع لتلازمهما عادة والثالث يستتبع الارضاع الحضانة دون عكسه وفي المطلب حكاية عكسه (والحضانة تحفظ صبي) أى جنسه الصادق بالذكر والانثى (وتعهد به غسل رأسه وبدنه وثيابه ودهنه وكفله وربطه في المهد ونحوها) مما يحتاج اليه والارضاع أن تلعبه بعد وضعه في حجرها مثلاً الثدي وتعصره عند الحاجة ويتبع هذه المنفعة في الاستحقاق بالإجارة اللبن المرضع به وقيل الأصل اللبن وفعل المرضعة تابع (ولو استأجر لهما) أى للحضانة والارضاع (فانقطع اللبن فالذهب انفساخ العقد في الارضاع دون الحضانة) لأن كلامهما مقصود وقيل ينفسخ فمما لأن الحضانة تابعة وقيل لا ينفسخ في واحد منهما وللمستأجر الخيار لأن انقطاع اللبن عيب وعلى الأول يسقط قسط الارضاع من الإجارة وبقاء الحضانة مبني على الراجح من خلاف فريق الصفة وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف أو جها (والأصح أنه لا يجب جبر وخطب وكل على وراق) أى ناسخ (وخياط وكحال في استئجارهم للنسخ والخياطة والكحل والثاني يجب ما ذكره الحاجة الفعل اليه ككال اللبن في الارضاع ودفعه بأن دخول اللبن للضرورة والثالث ذكره بقوله (قلت صحح الراجح في الشرح الرجوع فيه الى العادة) قال (فإن اضطربت وجب البيان والا) أى وإن لم يتبين (فيطل الإجارة والله أعلم) وعبر في هذا بالاشبه وفي الأولى في المحرر المشهور وحكى في الشرح الخلاف طرقا

\* (فصل يجب) على المكبرى (تسليم مفتاح الدار الى المكبرى) ليمكن من الاتقاء بها (وعمارتها على المؤجر) كبناء وتطيين سطح ووضع باب وميزاب واصلاح منكسر وغلق بعسر فتحه (فإن بادر وأصلحها) فلا خيار (والأفلامكبرى الخيار) لتضرره بنقص المنفعة (وكسح التلج عن السطح على المؤجر) لأنه كعمارة الدار (وتظيف عرصة الدار عن تلج وكاسة على المكبرى) أما الكاسة فالحصولها بفعله اذ سورها بما يسقط من القشور والطعام ونحوه وأما التلج فقال في الروضة ليس المراد أنه يلزم المستأجر نقله بل المراد أنه لا يلزم المؤجر وكذا التراب المتجمع بهبوب الرياح لا يلزم واحدا منهما انتهى (وان أجردا به ركوب فعلى المؤجر) كاف وبرذعة) بفتح الباء والذال المعجمة والألف بكسر الهمزة

فلا يختبر أو هما وهو الأصح انفسخ في الرضاع وفي الحضانة قولنا فريق الصفة فينشد تعبير المصنف بالذهب صحيح بالنسبة للحضانة لأن هذا من صور فريق الصفة في الدوام وفيه طريقان أحدهما قولنا فريق الصفة في الاستدعاء والثانية القطع بالتفريق وإذا تأملت كلام الشارح وجدته أشار الى هذا فرع \* لو أَرْضَعْتَهُ جَارِيَتَهَا قَالَ ابْنُ كَيْسَانَ شَرَطَ اَرْضَاعَهَا بِنَفْسِهَا الْمُسْتَحَقُّ وَإِذَا أُطْلِقَ اسْتَحَقَّتْ (قوله) وبقاء الحضانة معطوف على قوله يسقط (قول) المتن لا يجب أى لأنها أعيان واغتفر اللبن للضرورة ومثل هذا الصباغ \* فائدة \* الخبر من الخبر بالضم وهو التأشير لأنه يؤثر في الورق وقيل من التحبير وهو التحسين (قول) المتن وجب البيان ظاهره أنه لو بين شرطه على المؤجر جاز وخزم في الشامل والمجر بالفساد قال في الكافي ولعله جواب على أحد القولين في الجمع بين البيع والإجارة والذي في فتاوى القفال أن شرطه على أحدهما جاز وأن أطلق بطل

\* (فصل يجب الخ) \* (قول) المتن فإن بادر الخ اقتضى هذا أنه لا يجبر على العمارة وهو كذلك فقوله وعمارتها على المؤجر أى أن أراد دوام الإجارة أو المراد من ذلك أنها ليست على المستأجر نعم الوقت ومال

٩٣ ل الج المجبور عليه يجب عمارتها (قول) المتن أما الكاسة الخ اعلم أن المدة إذا انقضت وجب على المستأجر تنظيف المكان من الكاسة قال السبكي ولا يجب تزيين البالوعة والحش أى السنداس قال السبكي أيضا ولا يجوز ربط الدواب في الدور المستأجرة للسكنى (قول) المتن وان أجردا به أى إجارة عين أو ذممة (قول) المتن فعلى المؤجر الخ وذلك لأن التمسكين واجب عليه وهو لا يحصل بدون ذلك سواء في ذلك إجارة العين والذمة كذا قال الزركشي ثم قال بعد ذلك أن كان الموجب لهذه الامور العرف فذلك لا فاللفظ فأصرعها فينبغي تخصيصه بما اذا طرد العرف فان اضطرب وجب البيان والافسد العقد

(قوله) وظرف المحمول قال السبكي مؤنة الدليل والبذرة أى الخفارة وحفظ المتاع في المنزل كالطرق قال ولا يمنع الراكب من النوم عليها في قبة وينبغي في غير ذلك (قوله) فليس عليه الح بيان للمراد بالتخيلة هنا (٣٧٠) (قول) المتن وتنسخ أى في المستقبل

(قول) المتن يعيها أى القديم والحادث ووجهه في الحادث أنه قديم بالنسبة للمنافع الآتية لأنها لم تقبض بعد \* فرع \* لو لم يعلم بالعيب حتى انقضت المدة فات الخيار وله الأرض ثم الخيار على التراخي لأنه يتجدد بمرور الاوقات لحديث النقص بما قال الزركشي وغلط جماعة فقالوا هو على الفور كالرد بالعيب (قول) المتن والطعام المحمول ليؤكل الخ فينبغي جريان الخلاف في المتاع الذي جرت العادة ببيعته في الطريق قال الزركشي وأما الماء فالظاهر أنه يستقطع

\* (فصل يصح الخ) \* (قول) المتن يتق فيها الخ أى يغلب على الظن بقاء العين اليها قال الزركشي ومحل الخلاف عند عدم الحاجة ففيها يجوز مطلقا قطعاً ما ذكر في غاية المدة وأما ما قلناه فان كان مثلها أجرة جاز والافلا في الزرع ونحوه يكون ممكناً في المدة \* فرع \* اجارة أراضى بيت المال لا يكفي فيها أن يقول كل شهر يكذب بخلاف سواد العراق فان الذى صدر من عمر رضى الله عنه مستثنى للصحة وكذا استيجار الامام للاذان من بيت المال بكذا وهل للمؤذن الامتناع بعد القبول أو لا محل نظر (قوله) لاندفاع الحاجة أى لان أنواع المنفعة تتأني فيها (قول) المتن ثلاثين أى تقريباً (قول) المتن وللمكترى استيفاء المنفعة ولو عينا كالماء والخبر (قول) المتن ولا يستمكن حداد الخ أى ولو قال له وتسكن من شئت فيما يظهر لكن خالف

تحت البرذعة وقيل فوقها (وخرام وثفر) بالثلثة (وبرة) بضم الباء وتخفيف الراء حلقة تجعل في أنف البعير (وخطام) بكسر الخاء أى زمام يجعل في الحلقة لأنه لا يتسكن من الركوب بدونها (وعلى المكترى محمل ومظلة) بكسر الميم أى ما يظل به على المحمل (ووطاء وغطاء) بكسر أولهما والوطاء ما يفرش في المحمل ليحس عليه (وتوابعا) كالحبل الذى يشده المحمل على الجمل أو أحد الحمليين الى الآخر (والاصح في السرج) للفرس (اتباع العرف) أى في موضع الاجارة والثاني على المؤجر كالأكل والثالث ليس عليه لاضطراب العرف فيه (وظرف المحمول على المؤجر في اجارة الذمة) لأنه التزم النقل فعليه تهتة أسبابه (وعلى المكترى في اجارة العين) اذ ليس على المؤجر فيها التسليم الدابة كما يأتي (وعلى المؤجر في اجارة الذمة الخروج مع الدابة لعهدها واعانة الراكب في ركوبه ووزوله بحسب الحاجة) فينبغي العير للمرأة والضعيف بمرض أو شيخوخة ويقرب البغل والحمار من تسهيل عليه الركوب (ورفع الجمل وحطه وشده المحمل وحله) وشده أحد الحمليين الى الآخر وهما بعد على الأرض في وجه صحبه في الروضة والثاني هو على المكترى لأنه اصلح ملكه (وليس عليه) أى المؤجر (في اجارة العين الا التخلية بين المكترى والدابة) فليس عليه اعانة في ركوب ولا حمل (وتنسخ اجارة العين تلف الدابة) لفوات محل المنفعة (ويثبت الخيار بعينها) كان ثمث في المشى أو تعرج فتختلف عن القافلة (ولا خيار في اجارة الذمة) بعيب الدابة المحضرة (بل يلزمه الابدال) ولا تنسخ تلفها (والطعام المحمول ليؤكل بدل اذا أكل في الاطهر) والثاني لا يبدل ويشترى المكترى في كل منزلة قدر الحاجة ولو أكل بعضه أبدل في الرابع والخلاف في الروضة كأصلها في الكل وجهان وفي البعض قولان ويقال وجهان ومحل اذا كان يجيد الطعام في المنازل المستقبلية بسعر المنزل الذى هو فيه أما ما لم يجده أو وجدته بأعلى فله الابدال قطعاً

\* (فصل يصح عقد الاجارة مدة تتق فيها العين غالباً) \* فيؤجر العبد والدار ثلاثين سنة والدابة عشر سنين والثوب سنة أو سنتين على ما يليق به والأرض مائة سنة وأكثر (وفي قول لا تراد على سنة) لاندفاع الحاجة الى الاجارة بها (وفي قول) على (ثلاثين) سنة لأنها نصف العمر الغالب (وللمكترى استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره فيركب ويسكن مثله ولا يستمكن حداداً وقصاراً) لزيادة الضرر بدقهما (وما يستوفى منه كدار ودابة معينة لا يبدل) أى لا يجوز ابداله لأنه معقود عليه (وما يستوفى به كنبوب وصبي عين) أى المذكور (للخياطة والارتضاع يجوز ابداله في الاصح) لأنه طريق للاستيفاء كالأكل لا معقود عليه والثاني المنع كالمستوفى منه (وبد المكترى على الدابة والثوب) مثلاً (بدأمانة مدة الاجارة وكذا بعد ها في الاصح) تباعها فيكون كالمودع والثاني يضمن كالمستعير فيضمن ما يتلف على هذا دون الاول وفي ضمان ما يتلف من النافع وجهان أحدهما المنع أخذاً من الاصح السابق (ولو ربط دابة أكثرها الجمل أو ركوب ولم ينتفع بها) قتلفت (لم يضمن الا اذا انهدم عليها اصطبل في وقت) للانتفاع (لوانفع) بهافيته (لم يصح الهدم) فانه يضمن لان التلف حا من ربطها وقت الانتفاع بها كبعض النهار دون خج الليل في الشتاء (ولو تلف المال في يد أجير بلا تعد كتب استؤجر عليها لم يصبغه لم يضمن ان لم ينفرد باليد بان فعد المستأجر معه) حتى يعمل

في ذلك الجرجاني وصاحب العدة والبيان وغيرهم \* مرع \* له الاعتياص عن منفعة العين دون المنفعة التي في الذمة أو أحضر لأنها سلمت في المنافع والسلم لا يجوز الاعتياص عنه فلو قبض العين فله الاعتياص (قول) المتن ودابة معينة لم يقبل معين لان الدار لا تكون الامعنة (قول) المتن في الاصح قال الشيخان هذا الخلاف جار في الانفساح باللفظ لكن اصح لنوى في الخلع الانفساخ

(القول) المتضمن أي شيء كان  
 يدان في يد أمته فالقرار عليه أن علم  
 دون ما إذا جهل وإن كانت يد ضمان  
 كالمستعير فالقرار عليه مطلقا (قوله)  
 أي يصير ضمانا ولو تلفت بغير هذا  
 السبب (قول) المتن أقفزة جمع قفز  
 والقفز بكسر الميم معروف يسع اثني عشر صاعا  
 (قول) المتن فحمل مائة وعشرة الخ أشار  
 بالعشرة إلى اشتراط أن تكون الزيادة  
 أكثر مما لا يقع التفاوت به بين الكيلين  
 \* فرع \* لو أكرى يتنازع فيه مائة  
 أردب فوضع فيه أكثر منها فإن كان أرضا  
 فلا شيء عليه لعدم الضرر وإن كان غرفة  
 فطريقان أحدهما تخيير المؤجر بين  
 المسمى وأجرة المثل للزيادة وبين أجرة  
 المثل والثانية قولان أحدهما المسمى  
 وأجرة المثل والثاني أجرة المثل لكل  
 انتهى (قول) المتن وإن بلغته بذلك  
 أو غيره (قول) المتن ضمن قسط  
 الزيادة أي فهو ضمان جنائية لا ضمان  
 بدفلا بد أن يكون التلف بذلك قبيحا  
 المنهاج أولا بقوله بذلك نافع في هذه  
 الصورة (قوله) ولم يقل له المستأجر  
 الخ بخلاف ما لو قال له أحمل هذه الزيادة  
 فهو مستعير (قول) المتن وحمل خرج  
 ما حمل المستأجر فإنه ضمن علم أو جهل  
 (قوله) والقول الثاني أعلم أن هذه  
 طريقة ما كية للقوانين المذكورين  
 والطريق الثاني أقوال ثالثا التحالف  
 والطريق الثالث القطع بالتحالف  
 ورجحه القفال والشح أبو حامد وأتباعه  
 كسليم والبنديجي والمحاملي وأبي  
 اسحاق والطبري والباردي والجرجاني

(أو أحضره منزله) ليعمل لأن المال غير مسلم اليه في الحقيقة وإنما استعان المال في شغله كما يستعين  
 بالوكيل (وكذا إن انفرد) باليد لا يضمن (في أظهر الأقوال) والثاني يضمن كالمستأجر لأنه أخذ  
 لمنفعة نفسه ودفع بانه أخذ لمنفعة المستأجر أيضا فلا يضمن كعامل القراض (والثالث يضمن)  
 الجائر (المشترك) وهو من التزم عملا في ذمته لا المنفعة وهو من أجر نفسه مدة معينة للعمل  
 لأن منافعه مختصة بالمستأجر في المدة فيده كيد الوكيل مع الموكل بخلاف المشترك واحتراز بقوله  
 بلا تعدد عما إذا تعدى فانه يضمن مطلقا قطعا (ولو دفع ثوبا إلى قصار لبصره أو خياط لخطئه  
 ففعل) أي قصره أو خاطه (ولم يذكر أجره فلا أجر له لعدم التزامها) (وقيل له) الأجرة لاستهلاك  
 الدافع عمله وقيل إن كان معروفا بذلك العمل (فله) الأجرة (والأفلا) أجره (وقد  
 يستحسن) هذا العمل فيه بالعادة والمراد فيه أجره المثل كما أفصحها في الروضة في الثاني (ولو تعدى  
 المستأجر بأن ضرب الدابة أو كبحها) بالوحدة والمهمة أي تخعبها بالبحام (فوق العادة) هو  
 راجع إلى الاثنين (أو أركبها أقل منه أو أسكن حدادا أو قصارا) ذن (ضمن العين) أي  
 صار ضمانا لها أما الضرب المعتاد ونحوه إذا أفضى إلى تلف فلا يوجب ضمانا (وكذا لو أكرى)  
 دابة (لحمل مائة رطل حنطة فحمل مائة شعيرا أو عكس) أي يصير ضمانا لها لأن الشعير أخف  
 أخذ من ظهرها أكثر والحنطة أثقل فيجتمع تعلها في الموضع الواحد (أو لعشرة أقفزة شعير فحمل  
 عشرة حنطة) أي يصير ضمانا للدابة لأن زيادة ثقل الحنطة (دون عكسه) لحقة الشعير مع استوائها  
 في الحجم (ولو أكرى) دابة (لمائة فحمل مائة وعشرة لزمه أجره المثل للزيادة وإن تلفت بذلك  
 ضمانا لم يكن صاحبها معها) لأنه صار غاصبا لها بحمل الزيادة (فإن كان) صاحبها معها (ضمن  
 قسط الزيادة وفي قول نصف القيمة) لأن التلف بمضمون وغيره فتوزع القيمة بالقسط أو بالسوية الأولى  
 أقرب في الحرر والشرح وأظهر في الروضة (ولو سلم المائة والعشرة إلى المؤجر فحملها جاهلا)  
 بالزيادة بأن قال له هي مائة كاذبا فتلفت الدابة بها (ضمن المكترى على المذهب) كالحملها بنفسه  
 وفيما يضمنه القولان والطريق الثاني في ضمانه قولنا تعارض الغرور والمباشرة قال الرافعي وسواء  
 ثبت الخلاف أم لا فالظاهر وجوب الضمان وإن حملها على الزيادة ولم يقل له المستأجر شيئا فحكمه  
 كما ذكره في قوله (ولو وزن المؤجر وحمل) بالتشديد (فلا أجر للزيادة) لعدم الأدن في نقلها (ولا  
 ضمان إن تلفت) بذلك الدابة سواء غلط المؤجر أم لا وسواء جهل المستأجر الزيادة أم علمها وسكت  
 (ولو أعطاه ثوبا لخطئه) بعد قطعه (نخاطه قباء وقال أمرني بقطعه قباء فقال) المالك (بل  
 قيصا فالأظهر تصديق المالك بيمينه) لأنه المصدق في أصل الأذن فكذا في صفته فيحلف أنه ما أذن له  
 في قطعه قباء (ولا أجر عليه) إذا حلف (وعلى الخياط إرش النقص) للثوب وهو ما بين قيمته  
 صحيحا ومقطوعا أو ما بين قيمته ومقطوعا قيصا ومقطوعا قباء وعوجها وعلى الثاني إن لم ينقص القباء فلا  
 شيء عليه ويرجح بعضهم الأول والقول الثاني تصديق الخياط بيمينه لأن المالك يدعي عليه الغرم والأصل  
 عدمه فيحلف أنه ما أذن له في قطعه قيصا وأنه أذن له في قطعه قباء قاله في السائل وفي الروضة عن الشيخ  
 أبي حامد لا تقصر على الشق الثاني فادألف فلا إرش عليه ولا أجر له بيمينه وقيل له المسمى وقيل  
 أجره المثل وعلى الأول أي انتهاء الأجرة له أن يدعيها على المالك ويحلفه فإن نكل ففي تجديد اليمين

والناتئ وغيرهم وهو قضية القواعد لا نهما لو اختلفا كذلك وإنه يوجب صحيح تحالف كذا ينبغي والثوب مقطوع \* تمة \* أحضر الخياط  
 الثوب فقال ربهما ليست هذه ثوبي فالقول قول الخياط



١  
**فصل لا تنسخ اجارة بعذر** \* قال السبكي ولا يثبت به فسخ خلافا للحنفية (قول) المتن بعذر أي كالا تنسخ بعذر لا تنسخ بعذر في غير  
المعقود عليه كالبيع \* فرع \* أجر الشريك حصته وقلنا لا يجبر الشريك على المهايأة قال القفال فلم يستأجر الفسخ (قول) المتن كتعذر  
وقود الخ \* فائدة \* أطلق الرافعي ثبوت الفسخ باقلا من المستأجر بالاجرة قبل انقضاء المدة وسله ابن الصلاح اذا كانت الاجرة حالة قال فان  
كانت تستحق كل شهر فلا يتصور لانه قبل انقضاء الشهر لم يستحق الاجرة وبعده (٣٧٢) مضت المنفعة أقول كان مرادهم

عليه وجهان قال في الروضة ينبغي أن يكون أحدهما التجديد وهذه قضية مستأنفة وقال فيما قدمه عن  
الشيخ أبي حامد انه أصح ان لم تثبت الاجرة لان هذا القدر كاف في نفي القرم وان أبتناها نقول  
صاحب الشامل هو الصواب

**فصل لا تنسخ اجارة** \* ولا تنسخ (بعذر) في غير المعقود عليه للمستأجر أو المؤجر الأول (كتعذر  
وقود حمام) على مستأجره (وسفر) عرض لمستأجر دار مثلا (ومرض مستأجر دابة لسفر)  
عليها والثاني كمرض مؤجر دابة تعجز به عن الخروج معها وتأهل من أكرى داره أو حضور أهله  
المسافرين (ولو استأجر أرضا لزراعة فزرع فيها الزرع بجاشحة) من شدة حر أو برد أو وسيل  
أو كثرة مطر أو جراد ونحوها (فليس له الفسخ ولا حط شيء من الاجرة) لان الجاشحة لم تؤثر في منفعة  
الارض (وتنسخ) الاجارة (بموت الدابة والاجير المعينين في) الزمان (المستقبل) لفوات  
محل المنفعة فيه (الماضي) اذا كان مثله أجره (في الأظهر) لاستقراره بالقبض (فيستقر  
قسطه من المسمى) أي باعتبار أجره المثل فاذا كانت مدة الاجارة سنة ومضى نصفها وأجره مثله مثلا  
أجرة النصف الباقي وجب من المسمى ثلثا وان كان بالعكس قتلته والقول الثاني تنسخ في الماضي  
مساواة بين الزمانين ويسقط المسمى وتجب أجرة المثل لما مضى واذا لم يكن مثله أجره تنسخ فيه قطعا  
واحتز بالمعنيين عما في الذمة فانهما اذا أحضر أو ماتا في خلال المدة وجب ابداهما (ولا تنسخ)  
الاجارة (بموت العاقلين) أو أحدهما بل تبقى الى انقضاء المدة ويخلف المستأجر وراثته في استيفاء  
المنفعة (و) لا تنسخ بموت (متولى الوقف) الذي أجره الا في صورة ذكرها في قوله (ولو أجر البطن  
الأول) أي من الموقوف عليهم الوقف (مدة ومات قبل تمامها) وكل بطن له النظر مدة استحقاقه  
(أو الولي صبيامدة لا يبلغ فيها بالسن فبلغ) فيها (بالاحتلام فالأصح انفساخها في الوقف لا العصى) لان  
الوقف انتقل استحقاقه بموت المؤجر لغيره والعصى بنى الولي تصرفه فيه على المصلحة فلم يزل الثاني  
في الوقف لا تنسخ كالمالك وفي العصى تنسخ لبي عدم الولاية فيما بعد البلوغ ولو كانت المدة يبلغ فيها  
بالسن بطلت الاجارة فيما بعد البلوغ به وفيما قبله فلا تقرى الصفقة واستبعد الصيدلاني والامام  
وطائفة تعبير الجمهور في الوقف بالانفساخ وعدمه لانه يشعر بسبق الانعقاد وجعلوا الخلاف في اناهل  
تبيين البطلان لانا نثبت انه تصرف في غير ملكه (و) الاصح (انها تنسخ باهدام الدار) المؤجرة  
لزوال الاسم بقوات السكى (لا انقطاع ماء ارض استؤجرت لزراعة) لبقاء الاسم وامكان الزرع  
بسوق الماء اليها (بل يثبت الخيار) ان لم يسبق المؤجر الماء اليها من موضع آخر والانفساخ في الاولى  
وثبوت الخيار في الثانية هو المنصوص عليه فيهما ومنهم من نقل وخرج وجعل في المستثنى قولين وجه  
الانفساخ في الثانية فوات الزرع ووجه عدم الانفساخ في الاولى امكان الانتفاع فيها من وجه آخر

المعقود عليه (قوله) لفوات محل  
المنفعة فيه كتلف المبيع قبل القبض  
(قول) المتن في الاظهر قال الزركشي  
الراجح هنا طريقة القطع كما لو تلف  
أحد العبدین قبل القبض (قوله)  
وأجرة مثله الخ أي فليقسط باعتبار قيمة  
المدة وهي الاجرة لا باعتبار المدة نفسها  
لانها قد تتفاوت \* فرع \* الاعتبار بتقويم  
المنفعة حالة العقد لا بما بعده (قوله)  
ولا تنسخ بموت العاقلين خلافا لابي  
حنيفة (قول) المتن متولى الوقف لو كان  
المتولى من الموقوف عليهم انفسخت بموته  
لان نظره لنفسه ليس كنظره لكلهم  
قاله الماوردي والجرجاني والامام أقول  
كيف يجتمع مع قوله ان البطن الاول  
اذا شرط له النظر مطلقا فأجره ثمرات  
لا تنسخ الاجارة بموته والعجب أن الزركشي  
ساق هذا عقب سوق الاول ولم ينبه  
عليه ولكن النسخة فيها سقم (قول) المتن  
فالأصح لو كان ايجاره بدون أجره المثل  
فالظاهر كما قال ابن الرفعة الانفساخ قطعا  
(قول) المتن بل يثبت الخيار على  
التراخي وقد غلط فيه جماعة كما قاله  
الزركشي أقول وكذا ينبغي أن يقال

في خيار المسئلة الآتية \* تنبيه \* لو أجاز في مسألة الارض المذكورة بعدم مضي مدة ثلثها أجره لزمه جميع المسمى ولو فسخ (وغصب)  
فهل يلزمه شيء لمدة الانقطاع الماضية هو محل نظري يجوز أن يقال لا يلزمه شيء كتنظيره من الباقي والغصب ويجوز أن يفرق بوجودها في يده الآن  
يقال لا أثر له مع تعذر الانتفاع أي اذا انحصرت الرعاة



في ثبوت الخيار أي إذا لم يكن ذلك بتفريط من المستأجر كما قاله الماوردي والطاهر أن هذه مقالة للماوردي لا يقول عليها من حيث المستأجر العين المؤجرة يثبت الخيار \* تنبيه \* هذا إذا لم تنقض المدة ولا تقتضخ الاحارة ولا خيار للمستأجر كما قاله الزركشي نقلا عن الشيخين قال ولا فرق بين أن تعصب من يد المالك أو يد المستأجر خلافا لابن الرفعة (قول) المتن وإن يتدفع سواء كان ذلك بعد زام لا قال في الحاوي إلا إذا كان ذلك العذر قائما بالدابة كرضها أقول فيه نظرفان هذا مثبت للخيار لا مسقط للاجرة وبالجملة هذا الكلام قضيته أنه لو ترك الفسخ (٣٧٣) حتى انقضت المدة لا يلزمه شيء فيجب أن يقال بجمله في انقطاع ماء الارض في المسألة السابقة

أي عند انحصار المنفعة في الزراعة وكما مشكل والذي يخطر بذهني أن كلام الماوردي هذا وجه في المذهب والفتوى على خلافه فإن مرض الدابة كعرجها بخلاف الآبق والمغصوب خللوا اليدينهما ثم رأيت السبكي في قطعه حاول أن يكون ذلك وجهها مرجوحا (قول) المتن وقبضها مثله العرض عليه (قول) المتن وسواء فيه اجرة العين الخ قطع في التنبيه بأن الاجرة فيها لا تستقر بالاجل (قول) المتن ويستقر الخ أي كما في البيع بخلاف المهر لا يجب في النكاح الفاسد الا بالوطء لان البضع لا يدخل تحت اليد نعم يرد على المهاج ان عوض العين تستقر به الاجرة في العججة دون الفاسدة ولو كان المؤجر عقار لم يكف في الماسدة الخلية \* فرع \* يجب فيها لو عقد غير الامام لاهل الذمة وسكتوا حتى مضت المدة المسمى دون اجرة المثل \* فرع \* لو أكرى صبي بالغاً وعمل فلا شيء له (قوله) المنفعة الخ ولومضي بعضها انفسخ فيه وفي الباقي الخلاف في نواف المبيع قبل القبض فان قلنا ينفسخ فلم يستأجر الخيار ولا يبدل زمان بزمان (قول) المتن ولم يسلمها الخ لو غصب

(وغصب الدابة وابق العبد يثبت الخيار) في اجارة العين فان بادر المؤجر وانزع من الغاصب قبل مضى مدة ثلثها اجرة سقط خيار المستأجر وفي اجارة الذمة لا خيار وعلى المؤجر الابدال (ولو أكرى جالا وهرب وتركها عند المكترى راجع القاضي ليمومها من مال الجمل فان لم يجده مالا اقتضى عليه) القاضي (فان وثق بالمكترى دفعه اليه) لنفقة عليها (والاجرة عند ثقة) لذلك (وله أن يبيع منها قدر النفقة) عليها قال في الروضة كأصلها إذا لم يجده مالا آخر ولا يخرج على الخلاف في بيع المستأجر لانه محل ضرورة انتهى (ولو أذن للمكترى في الاتفاق من ماله ليرجع جاز في الاظهر) والثاني المنع ويجعل متبرعا وعلى الاول القول قوله في قدر ما أنفق قال في الروضة عن الاصحاب اذا ادعى نفقة مثله في العادة انتهى ويدخل في النفقة عليها نفقة من يتعهدا وتصدق العبارة بالاجرة الذمة واجارة العين \* تنبيه \* لو هرب المؤجرها فان كانت الاجارة في الذمة اكترى الحاكم عليه من ماله فان لم يجده مالا اقتضى عليه واكترى فان تعذر الاكتراء عليه فلم يستأجر الفسخ وان كانت اجارة عين فله الفسخ كما اذا نبت الدابة (ومنى قبض المكترى الدابة أو الدار وأمسكها حتى مضت مدة الاجارة استقرت الاجرة) عليه (وان لم ينتفع) لتلف المنفعة تحت يده (وكذا لو اكترى دابة لركوب الى موضع معين وقبضها ومضت مدة أمكان السير اليه) ولم يسرف أن الاجرة تستقر عليه (وسواء فيه اجارة العين والذمة اذا سلم) المؤجر (الدابة الموصوفة) في اجارة الذمة الى المستأجر (وتستقر في الاجارة الفاسدة اجرة المثل بما يستقر به المسمى في العججة) سواء انتفع أم لا وسواء كانت اجرة المثل أقل من المسمى أم أكثر (ولو أكرى عبدا مدة ولم يسلمها حتى مضت) أي المدة (انفسخت) أي الاجارة لفوات المنفعة قبل القبض (ولو لم يقدر مدة وأجر) دابة (ركوب الى موضع) معين (ولم يسلمها حتى مضت مدة السير) اليه (فلا يصح انما) أي الاجارة (لا تنفسخ) ادلم ينقض استيلاء المنفعة فيها والثاني تنفسخ تسوية بين المستثنين في المكترى كالمكترى وعلى الاول ففي الوسيط ان للمكترى الخيار لتأخر حقه قال الرافعي ويخالفه قول الاصحاب لا خيار له ولو كانت الاجارة في الذمة ولم يسلم ما تنسوفي المنفعة منه حتى مضت مدة يمكن فيها تحصيل تلك المنفعة فلا فسخ ولا انفساخ بحال (ولو أجز عبده ثم اعتقه فالاصح انه لا تنفسخ الاجارة وانه لا خيار للعبد) في فسحها ويستوفي المستأجر منفعته (والاظهر انه لا يرجع على سيده بأجرة ما بعد العقد) والثاني يرجع بأجرة مثله لتفويت السيده ومقابل الاصح قيس في الاولى على ما اذا مات البطن الاول قبل تمام مدة الاجارة وفي الثانية على

٩٤ ل الدابة أو العبد انتجه أن الحكم كذلك لكن ثبت الخيار صرح به في العججة (قوله) كالمكترى لو كان هو الحائس في المسألين استقرت الاجرة ولزمه المسمى فكما استوى حكمه في المسألين فليستوحكم المكترى في المسألين (قوله) لا خيار له أي كالموحيث البائع المبيع ثم سلمه ووجه الاول أن الاجارة لا تزداد له وام فيفوت الغرض بالتأخير بخلاف المالك (قوله) فلا فسخ ولا انفساخ بحال أي لانه دين تأخر وفاؤه (قول) المتن ولو أجز عبده الخ مثله موته بعد ايجار المستولدة على ما قال الزركشي انه القياس ونسبه لصاحب الكافي بعد أن نقل عن قضية كلام الرافعي البطلان أقول قضية كلام الرافعي هو الحق بدليل ما لو صدر تعليق عتق العبد على صفة قبل الايجار ثم وجدت الصفة في مده فان الاجارة تنفسخ (قوله) لتفويت السيده أي تهرافكان كالوا كرهه على العمل ولومات السيده فاعتقه الوارث لم يرجع بالخلاف

(قول) المتن ولو باعها لغيره الخ لأن المنفعة مستثناة شرعا لالفاظنا ثم لو كان المشتري جاهلا بالمدة اتجه البطلان (قوله) لأن يد المشتاجر الخ أي بحق لازم فكانت أولى من يد الغاصب \* (كتاب أحياء الموات) \* (قول) المتن وليس هو لذى أي خلافا لابي حنيفة (قول) المتن وما كان معمورا شمل ما لو أحياه ثم تركه لكن خالف فيه مالك رحمه الله لنا حديث (٣٧٤) من أحيأ أرضا ميتة ليست لاحد (قول)

ما إذا اعتقت تحت رقيق ويدفع الثلاثة أن الاتفاق تناول الرقبة خالية عن المنفعة ببقية مدة الاجارة (ويصح بيع) العين (المستأجرة للمكثري ولا تنسخ الاجارة في الاصح) والثاني تنسخ لأن المنفعة تابعة في البيع للرقبة وجوابه أن التابعة هي الملوكة للبائع حين البيع (ولو باعها لغيره جاز في الاظهر ولا تنسخ) الاجارة بل تستوفي مذهبها والثاني لا يجوز لأن يد المشتاجر مانعة من التسليم وأجيب بما قال الحرجاني أن العين تؤخذ منه وتسلم للمشتري ثم تعاد اليه ولا خيار له بذلك لقلة زمنه والقول أن ادن المستأجر أم لا والمشتري فسخ البيع ان جهل انها مستأجرة

\* (كتاب أحياء الموات) \*

هو مستحب ويحصل به الملك والاصل فيه أحاديث منها حديث من أحيأ أرضا ميتة فهي له رواه أبو داود وغيره وحديث من أحيأ أرضا ميتة فله فيه أجر رواه النسائي وغيره ويؤخذ مما سياتي أن الموات الأرض التي لم تعرق ولا هي حريم لمعمر كما قال (الأرض التي لم تعرق أن كانت ببلاد الاسلام فلمسلم تملكها بالأحياء) ادن فيه الامام أم لا (وليس هو لذى) وان أدن فيه الامام (وان كانت ببلاد كفار فلهم أحيأوها وكذا المسلم) أحيأوها (ان كانت مما لا يدينون المسلمين عنها) بكسر الحجة وضمها فان ذبهم عنها فليس للمسلم أحيأوها كما صرح به في المحرر وغيره (وما كان معمورا) دون الآن وهو ببلاد الاسلام (فلما لكه) مسلما كان أو ذميا (فان لم يعرف والعمارة اسلامية حال ضائع) لمسلم أو ذمى الامر فيه الى رأى الامام في حفظه أو بيعه وحفظه ثمه الى ظهور مالكه وان كانت جاهلية فلا تظهر) ويقال الاصح (انه يملك بالأحياء) والثاني المنع لانه كان مملوكا فليس بموات وأجيب بان الركا مملوك جاهلي يملك فكذلك هذا ولو كان المعمور المذكور ببلاد الكفار ولم يعرف مالكه ففيه الخلاف المذكور (ولا يملك بالأحياء حريم المعمور) أي لا يملكه غير مالك المعمور ويملكه مالك المعمور بالتبعية له (وهو) أي حريم المعمور (ماتمس الحاجة اليه لتمام الانتفاع بالمعمور (بحريم القرية) الحياة (النأدى) وهو مجتمع القوم للعديد (ومرتكض الحبل) للخيانة (ومناخ الابل) بضم الميم أي الموضع الذي تناخ فيه (ومطر ح الرماد) والسرجين (ومحوها) كمرح الغنم (وحريم البئر) المحفورة (في الموات موقف النازح) منها (والخوض) الذي يصب فيه النازح الماء أي موضعه وعبر في المحرر وغيره بمصب الماء (والدولاب) بضم الدال أي موضعه كافي المحرر وغيره (ومجتمع الماء) أي الموضع الذي يجتمع فيه لسقي الماشية والزرع من حوض ونحوه كافي الروضة وأصلها وفي المحرر نحوه (ومتردد الدابة) وذكر في المحرر وغيره عقب الدولاب وفي الروضة كأصلها ان كان الاستقاء بهما والموضع الذي يطرح فيه ما يخرج من الحوض ونحوه وكل ذلك غير محدود وانما هو بحسب الحاجة انتهى والدولاب يطلق على ما يستقي به النازح وما يستقي به بالدابة وقوله في الموات هنا وبعد تصريح بما الكلام فيه (وحريم الدار) المبنية (في الموات مطر ح رماد وكاسة وتلج وعمرفي صوب الباب) قال في الروضة كأصلها لا على امتداد الموات فلغير مالكها أحياء ما في قبالة الباب اذا أبقى الممر له انتهى (وحريم آبار القناة ما لو حفر فيه

المتن فان كانت جاهلية أي والغرض كما سلف أنها ببلاد الاسلام ولهذا قال الامام بحمل الخلاف ادالم يعلم كيفية استيلاء المسلمين عليه قال فان علم أنه يقتال فللغنائم والافني وقال الزركشي التحقيق أنه لا يملك بالأحياء لتحقيق سبق المالك انتهى وسيأتي أن الذي ببلاد الكفار كذلك كما سنبينه عليه الشارح (قول) المتن أنه قال الزركشي الضمير فيه يرجع الى الموات الذي كان معمورا لا الى المعمور الآن فان الذي يحيي انما هو الموات نفسه (قوله) ولو كان المعمور الخ اذا نظرت الى هذا مع قوله أولا وهو ببلاد الاسلام لاح لك من ذلك أن كلامه هنا شامل للاسلامي وغيره مما هو ببلاد الكفر (قوله) كمرح الغنم ومسيل الماء وملعب الصبيان وأما المرعى والمحتطب فنقلنا عن البغوي أنه كذلك وعن آخرين التفصيل بين القريب والبعيد (قول) المتن موقف النازح قال الزركشي لو كان ينزح بالدابة فحريمها قدر عمقها من سائر الجوانب (قول) المتن ومتردد الدابة ينبغي أن يعد أيضا الموضع الذي حفر فيه بئر لنقص ماء هذه فانه في الحريم وذلك لانه يجتمع على المحي فعلة وان ساغ نظيره في الاملاك (قول) المتن مطر ح الخ أي هو مطر ح للثلاثة جميعا (قول) المتن وعمركت عن مقداره عرضا وهو منوط بالحاجة وما ورد من التقدير بسبعة أذرع عند الاختلاف حمل على

عرف المدينة (قول) المتن آبار القناة وهو قسم آبار الاستقاء أي فهذه لا تحتاج الى موقع نازح ولا غيره مما مر وما يحتاج نقص الى حفظ ما فيها ثم هذا الضابط بالنظر الى حفر بئر أخرى لا مطلقا فلو بني الغير هناك جاز ومحلها أيضا في الموات والالاءه ان يحفر في ملكه بئر ولو نقص ماء البئر المذكورة

نقص ماؤها أو خيف الانهيار) أي السقوط ويختلف ذلك بصلابة الأرض ورخاوتها وأبارهمزة  
بعد الموحدة الساكنة بضبط المصنف على الأصل ويجوز تقديم الهزمة وقلها ألفا (والدار المحفوفة  
بدور لا حرم لها) والافنا يجعل حريمها ليس بأول من جعله حريما لاخرى وتصور المسئلة بان أحييت  
كاهما معا (و بتصرف كل واحد) من الملاك (في ملكه على العادة) ولا ضمان عليه ان أفضى  
الى تلف (فان تعدي) العادة (ضمن) ما تعدي فيه (والاصح انه يجوز أن يتخذ داره المحفوفة بمساكن  
حماما واصطبلات وطاخونة (وحاوته في البرازين حانوت حديد) أو قصر (اذا احتاط وأحكم  
الجدران) بما يليق بمقصوده والثاني يتبع ذلك لما فيه من الضرر وعورض بان في منعه اضراياه  
(ويجوز احياء موات الحرم) المضد للملك كما ان مجوره يملك بالبيع ونحوه (دون عرفات) فلا يجوز  
احياؤها فلا تملك به (في الاصح) لتعلق حق الوقوف بها والثاني يجوز فملك به كغيرها وفي بقاء حق  
الوقوف على هذا فيما ملك وجهان وهل بقاءه مع اتساع الباقي أو بشرط ضيقه عن الحج وجهان  
(قلت ومن دلفة ومنى كعرفات والله أعلم) أي فلا يجوز احياءهما في الاصح كما عير به في تصحيح التنبيه  
وفي الروضة ينبغي أن يكون الحكم فهما كعرفات لو حود المعنى (ويختلف احياءه بحسب الغرض)  
منه (فان أراد مسكنا اشترط) لحصوله (تحويل البقعة) بأجر أولبن أو محض الطين أو الواح الخشب  
والقصب بحسب العادة (وسقف بعضها) لتتبا للسكنى (وتعليق باب) أي نصبه لانه العادة في ذلك  
(وفي الباب) أي تعليقه (وجبه) انه لا يشترط لاه للحفظ والسكنى لا توقف عليه (أو زرية  
دواب فتحويل) ولا يكتفى نصب سعة أو احجار من غير بناء (لا سقف) لان العادة فيها عدمه  
(وفي الباب) أي تعليقه (الخلاف) في المسكن (أو مزرعة تجمع التراب حولها) لنفصل المحي  
عن غيره وأعاد الضمير عليها باعتبار المال وفي معنى التراب قصب وحجر وشوك ولا حاجة الى تحويل  
(وتسوية الأرض) بظم التخضر وكسح المستعلى وفي الروضة كأصلها وحرثها وتلين ترابها فان لم يتيسر  
ذلك الا بما يساق اليها فلا بد منه لتتبا للزراعة (وترتيب ماء لها) بشق ساقية من نهر أو حفرت  
او قناة (ان لم يكفها المطر المعتاد) فان كفاها فلا حاجة الى ترتيب ماء (لا الزراعة في الاصح) لاهها  
استيفاء منفعة وهو خارج عن الاحياء والثاني لا بد منها لان الدار لا تصير محمية الا اذا حصل فيها عين  
مال المحي فكذا المزرعة (أو بستانا تجمع التراب) أي حول الأرض كالمزرعة ان لم تحتر العادة  
بالتحويل (والتحويط حيث جرت العادة به) أي نفسه وما يحوط به من بناء أو قصب أو شوك هذا  
ما في الروضة وأصلها في جمع التراب والتحويل (وتهيئة ماء) كما سبق في المزرعة (ويشترط الغرس  
على المذهب) وقيل لا يشترط كالزراع في المزرعة وقرق الأول بان اسم المزرعة يقع على الأرض قبل  
الزراع واسم البستان لا يقع عليها قبل الغرس ومن شرط الزرع في المزرعة شرط الغرس في البستان  
بطريق الأولى كما قاله الراعي فهذه طريقة ثالثة قاطعة بالاشتراط وربحها في أصل الروضة (ومن شرع  
في عمل احياء ولم يته أو أعلم على بقعة بنصب أحجار أو غرز خشب فتجوز) لذلك المحل في المسائل  
الثلاث (وهو أحق به) من غيره أي مستحق له دون غيره لما عمله فيه (لكن الاصح انه لا يصح به)  
لانه لم يملكه والثاني يصح وكأنه يبيع حق الاختصاص كذا في الروضة كأصلها وفي المحرر ليس له ان  
يبيع هذا الحق (و) الاصح انه (لو احياء آخر ملكه) وان كان ممنوعا من احيائه والثاني لا يملكه  
كي لا يبطل حق المتجر (ولو طالت مدة التجار) ولم يحجى والرجوع في طولها الى العادة (قال له  
السلطان أحي أو أترك) أي المحل وعبارة الروضة كأصلها أو ارفع يدك عنه (فان استعمل) بعد  
الاعتذار (أمهل مرة قريّة) ليستعد فيها لجمارة يقدرها السلطان برأيه ولا تتقدر بثلاثة أيام

(قوله) لائن موات الحرم هل يكره  
احياء موات مكة كما يكره بيع عامرها  
فما قاله الروائي خروجا من الخلاف قال  
الزركشي فيه نظر (قوله) علامك  
به دفع لما يقال انما حكى المصنف  
الخلاف في الجواز ولا يلزم منه عدم  
الملك بالاحياء \* تنبيه \* منيع المتن  
بوجه أن عرفات من الحرم وليس مراد  
(قوله) والثاني يجوز الظاهر أن محل  
الخلاف اذا لم يحجى الجميع (قوله)  
وجهان اذا قلنا بالبقاء فالوجه أن يكون  
من الزوال الى الفجر لا ما يصدق عليه  
وقوف قاله ابن الرفعة رحمه الله (قوله)  
به الضمير فيه يرجع للاصح من قوله  
احياؤها في الاصح (قوله) بحسب  
العادة حتى في البلد (قول) المتن  
مزرعة اسم البذر الذي يذر فيها  
زريعة بتخفيف الراء وجمعه زرائع  
كذريعة وذرائع (قول) المتن فجفع  
التراب حمله الزركشي على اصلاح  
تراب الأرض وتتهيته لما راد له لاجعه  
حولها (قول) المتن ويشترط الغرس  
أي غرس ما يسمى معه بستانا كذا يحسنه  
الزركشي قال فلا يكتفى بالشجرة  
والتجرتان في الفضاء الواسع (قوله)  
وفرق الأول الخ وأيضا فالغراس للدوام  
فالحق ببناء الدار (قول) المتن ولم  
يته الضمير فيه يرجع للعمل من قوله في  
عمل (قوله) لانه لم يملكه فكان كحق  
الشفعة قال الزركشي وكذا الحق في  
مقاعدا الاسواق والوظائف لانه ملك  
أن يتفع به ولم يملك المنفعة انتهى أقول  
لكن السبكي حاول الحاق الوظائف بالخلع  
\* فرع \* لو وهبته حق التجار قال  
المأوردى لا يجوز وقال الدارمي يجوز

(قول) المتن ولو أقطع الخ قد أقطع النبي صلى الله عليه وسلم الزبير وأقطع وائل بن حجر أرضاً بحضرموث (قوله) وأحياء غيره الخ يستثنى من ذلك ما أقطع النبي صلى الله عليه وسلم \* فرع \* أقطع أراضي بيت المال العامة جائز كما سلف في الجارة ولا يملكه المقطع وله الأيجار على ما سلف لكن قال الزركشي لم يتعرضوا لذلك هنا وقولهم لا يجوز الأقطاع إلا في الموات مانع منه ويحتاج هذا إلى دليل ثم ساق ما يقتضي من إفتاء النووي بأن له الأيجار وغير ذلك (قوله) لا يصح تجزؤه أي بالكلية (قول) المتن رعى نعم تجزئة (٣٧٦)

الخ وخيل المجاهدين (قوله) إذا لم يضرهم لكن يغتفر ما لو أوجهم إلى الأبعاد قليلاً (قوله) والثاني المتع لحديث الخ والاول يحمله على معنى الأعلى مثل ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم أقول أو المراد أن يكون للمصالح لأنفسه أي الأجهة الله ورسوله بأن يريد مصالح المسلمين لا مصالح نفسه

\* (فصل منفعة الشارع الخ) \* (قول) المتن لاستراحة ومعاملة الخ ولوقتاً دم عهده وخيف دعوى المالك (قول) المتن وغيرها الأحسن ونحوها فان شرط الجوار أن يكون ذلك يتصل معه ولا يجوز إثباته كبناء الدكة (قول) المتن يقدم الإمام أي كما يفعل في مال بيت المال (قوله) أحدهما لا يقال هذا وجهه قوي لأن للإمام الأقطاع في الشوارع لا ناقول سبقهما منع تصرف الإمام بالأقطاع قاله السبكي (قول) المتن ولو جلس فيه لصلاة خرج مالو أرسل سبحانه ففرشت (قول) المتن لشراء حاجة منه تعلم اشتراط العذر قال ابن الرفعة قال بعض علمائنا المدارس التي بنيت في زمن اعتد فيه بطالة أشهر يستحق المعلوم في زمن البطالة المذكورة بخلاف غير المدارس المذكورة \* فرع \* سكنى غير

في الأصح فإذا مضت ولم يستغل بالمجارة بطل حقه (ولو أقطعته الامام مواتاً صار أحق بأحيائه) من غيره أي مستحقاً له دون غيره (كالتجبر) وإذا طالت المدة بالأحياء أو أحياء غيره فالحكم كما سبق في التجبر (ولا يقطع الأقدار على الأحياء وقد راقدر عليه) أي على أحيائه لأنه منوط بالمصلحة (وكذا التجبر) أي لا يتجبر الإنسان إلا ما يقدر على عمارته فان زاد عليه قال المتولي فلغيره أن يحيي الزائد وقال غيره لا يصح تجزؤه قال في الروضة قول المتولي أقوى (والأظهر أن للإمام أن يحيي بقعة موات رعى نعم تجزئة ومدة) ونعم (ضالة) ونعم إنسان (ضعيف عن التبعة) بضم النون أي الأبعاد في الذهاب لطلب الرعي بأن يمنع الناس من رعيها إذ لم يضرهم لأنه صلى الله عليه وسلم حيي النقيع بالنون لحيد المسلمين رواه ابن حبان والثاني المتع لحديث لاجي الله ورسوله رواه البخاري (والأظهر أن له تقض حواه للحاجة) إليه أي عندها كما في المحتربان ظهرت المصلحة فيه بعد ظهورها في الحجي والثاني المتع كولو عين بقعة لمسجد أو مقبرة (ولا يحصى لنفسه) ولا حي غيره أصلاً \* (فصل منفعة الشارع) \* الأصلية (المروء) فيه (ويجوز الجلوس به لاستراحة ومعاملة ونحوهما) إذا لم يضيق على المارة ولا يشترط إذن الإمام في ذلك لا تفادى الناس عليه على تلاحق الأعصار من غير تكبير (وله تظليل مقعده) فيه (ببارية) بتشديد التمانية (وغیرها) مما لا يضر بالمارة وهي منسوج قصب كالخصير (ولو سبق إليه) أي إلى مقعد (اثنان) وتنازع فيه (أقرع) بينهما (وقيل يقدم الإمام) أحدهما (برأيه ولو جلس) بموضع (للعاملة ثم فارقته تاركاً للعرفة أو مستقلاً إلى غيره بطل حقه) منه (وان فارقته ليعود لم يطل) حقه (الا ان تطول مفارقتها بحيث يقطع معاملوه عنه وبالفن غيره) فيطل حقه وسواء فارق بعذر سفر أو مرض أم بلا عذر ولو جلس لاستراحة ونحوها بطل حقه بمفارقة (ومن ألف من المسجد موضعاً يفتي فيه ويقرئ) القرآن أو الحديث أو الفقه ونحوها (كالجالس في شارع العامة) ففيه التفصيل السابق (ولو جلس فيه لصلاة لم يضر أحق به في غيرها) أي في صلاة أخرى (فلو فارقته) قبلها (لحاجة ليعود) كتجديد وضوء واجابة داع (لم يطل اختصاصه) به (في تلك الصلاة في الأصح وان لم يترك أزاره) فيه والثاني يطل لمفارقته كفي صلاة أخرى (ولو سبق رجل إلى موضع من رباط مسبل أو فقيه إلى مدرسة أو صوفي إلى خاتاه لم يرجع) منه (ولم يطل حقه) منه (بخروجه لشراء حاجة ونحوه) وان لم يترك متاعه فيه روى مسلم حديث إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به

\* (فصل المعدن الظاهر وهو ما خرج بلا علاج) \* وانما العلاج في تحصيله (كنفط) بكسر النون أفصح من فتمها (وكبريت) بكسر أوله (وقار) وهو الزفت (وموميا) بضم أوله يمد ويقصر وهو شيء يلقى البحر إلى الساحل فيحمده ويصير كالقار لا التي تؤخذ من عظام الموتى فانها نجسة (وبرام) بكسر أوله حجر يعمل منه القدور (وأجار رحي لا يملك بأحياء ولا يثبت فيه اختصاص بتجبر ولا أقطاع) بالرفع أي

المتفقه في بيوت المدارس ان كان هناك شرط أتبع والا فالظاهر منعه قاله في الروضة

\* (فصل المعدن الظاهر إلى آخره) \* (قول) المتن كنفط قال الزركشي هو دهن يـكون على وجه الماء في العين (قول) المتن وكبريت هو عين تجرى وتضيء في موضعها فادفاره زال وضوءه

من السلطان



(قوله) كالماء الجاري ثم يجف مع الشمس فيكون قوامه مثل القلح (قوله) كالصخر أي صلبا غير أن الماء إذا جف لم يبق له قوة ولا حرارة (قوله) كالبخار أي هو كالبخار الذي يخرج من النار والبخار في الهواء لا يتوقف على العلاج والموت وهو ما لا يخرج إلى آخره لو أظهر السيل معدن ذهب مثلا صار من الظاهر (قوله) كلوات إذا أحيى بجامع أن كلا يتوقف على العلاج والموت (قوله) لأنه من أجزاء الأرض (٣٧٧) أي بخلاف الركام كذا قاله بعضهم ولكن تقدم في الزكاة أن المحمي يملك الركام أيضا (قوله)

من السلطان بل هو مشترك بين الناس كل الماء الجاري والكلا والخطب ولو بنى عليه دارا لم يملك البقعة وقيل يملكها به (فان ضاق نسله) أى الحاصل منه عن اثنين مثلاً جاء اليه (قدم السابق) اليه (بقدر حاجته) قال الامام يأخذ ما تقتضيه العادة لامثاله (فان طلب زيادة فالاصح ازعاجه) لان عكوفه عليه كالتمجير والثاني يأخذ ما شاء لسبقه (فلو جاء ٢) اليه (معاً أقرع) بينهما (في الاصح) والثاني يقدم الامام من براه أحوج والثالث ينصب من يقسم الحاصل بينهما (والعدن الباطن وهو ملا يخرج العلاج كذهب وفضة وحديد ونحاس لا يملك بالحفر والعمل في الاظهر) والثاني يملك بذلك كلوات اذا أحبي وفرق الاول بأن المحبي يستغنى عن العمل والتيل مبشوت في طبقات الارض يخرج كل يوم الى حفر وعمل وعلى الملك لا بد من قصد التملك وخروج التيل وهو قبل خروجه كالتمجير وعلى عدم الملك هو أحق به لكن اذا طال مقامه في ازعاجه اخلاف السابق في الظاهر ولو ازدهم عليه اثنان فعلى الالوجه السابقة وللسلطان اقطاعه على الملك وكذا اعلى عدمه في الاظهر ولا يقطع الا قدر ايتأتى للقطع العمل عليه والاخذ منه ويجوز على القولين العمل فيه والاخذ منه بغير اذن الامام فانه متردد بين الظاهر والموات (ومن احيا مواتاً فظهر فيه معدن باطن) لم يعلم به (ملكه) لانه من أجزاء الارض وقد ملكها بالاحياء فان علم به واتخذ عليه داراً ففي ملكه طريقان أحدهما على القولين السابقين والثاني القطع بالملك وأما البقعة المحيطة فلا تملك بالاحياء وقيل تملك به وتقدم ان المعدن الظاهر لا يملك بالاحياء وفي الخاوى وغيره ان من أحيا أرضاً مواتاً فظهر فيها بعد الاحياء معدن باطن أو ظاهر ملكه لانه لم يظهر الا بالاحياء (والمياه المباحة من الاودية) كالليل والقرات (والعيون في الجبال) وسيل الامطار (يستوى الناس فيها) بأن يأخذ كل منهم ما يشاء (فان أراد قوم سقى أرضهم) بفتح الراء بلا ألف (مها فضاء الماء) عنهم وبعضهم أعلاه (سقى الاعلى فالاعلى وجب لكل واحد) منهم (الماء حتى يبلغ الكعبين) لانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك صححه الحاكم على شرط الشيخين (فان كان في الارض ارتفاع) من طرف (وانخفاض) من طرف (أفرد كل طرف بسقى) بماء هو طريقه قال في الروضة طريقه ان يسقى المنخفض حتى يبلغ الكعبين ثم يسده ثم يسقى المرتفع ولو كان الماء يبي بالجميع سقى من شاء منهم متى شاء (وما أخذ من هذا الماء في اناة ملك على الصحر) والثاني لا يملك السكن آخذة أولى به من غيره (وحافر بئر عموات للارتفاق) دون التملك (أولى بماء حتى يرتحل) فاذا ارتحل صار كغيره وقبل ارتحاله ليس له منعه ما فضل عنه عن محتاج اليه للشرب اذا استقى بدون نفسه ولا منعه مواشيه وله منعه غيره من سقى الزرع به (والحفورة لا تملك أو في ملك يملك) حادها (ماءها في الاصح) لانه نفعاً لملكه كالثمرة والثاني لا يملكه لحدوث الناس شركاء في ثلاثة في الماء والكلا والنار وراه ابن ماجه بأسناد جيد (وسواء ملكه أم لا لا يلزمه بذل ما فصل عن حاجته لزرع ويجب لما شية) لم يجز صاحبها ماء مباحا (على الصحر) لحرمة الروح والثاني

(قول) **الوقف** ما يابى له الزكشي حالا من المبتدأ الذي هو القسمة على مذهب سيديه أقول له مندوحة عن ذلك بأن يجعل حالا من فاعل الطرف  
 \* (كتاب الوقف) \* مصدر وقف وأوقف لغة تميم وهو حبس فان الفصح أحبس قال الراغب ومعناه لغة المنع من الحركة انتهى وشرعا حبس  
 مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح (قول) المتن وأهلية التبرع هو بمن عاقبه \* فرع \* أفنى  
 ابن أبي عصرون والنووي وغيرهما بكتبه وقف الامام من بيت المال لان له تملكه وكما فعل عمر (٣٧٨) رضى الله عنه في أرض سواد العراق

وقال السبكي لا أفنى به ولا يمنع ولا  
 أعتقه (قول) المتن دوام الانتفاع  
 يراد عليه المدبر والمعلق عتقه بصفة فانه  
 يصح وقفه ويبطل عند وجود العتقة ثم  
 قضية عبارته صحة وقف غير المرتضى وهو  
 كذلك على الاصح في الروضة وقضيته صحة  
 وقف الاعمي ولم يذكره ثم اذا وقف غير  
 المرتضى فلا خيار له عند الرؤية (قوله)  
 لاتفاق المسلمين استدلل أيضا بحديث  
 وأما خالد فقد احتبس أذراعه وأعتاده  
 في سبيل الله تعالى والاعتنا بما يعتده  
 الرجل من مراكب وسلاح  
 وروى وأعتده (قول) المتن في الذمة  
 أي سواء ذمة نفسه وذمة غيره كعبد  
 مسلم فيه \* فرع \* يصح عتق الحمل  
 ولا يصح وقفه (قوله) لعدم تعين الخ  
 فكان كعتقه (قوله) ولا يصح وقف  
 حراً ولو قلنا ملك الموقوف للواقف ومن  
 ثم تعلم ان الشخص اذا ملك المنافع فقط  
 لا يصح وقفها وذلك لان المنفعة فرع  
 الرقبة فهي تابعة لها فلا يقال هلاصه نقل  
 منافعها كما يفرجها (قوله) يقيس  
 الخ فرق الاول بان العتق أقوى بدليل  
 السراية والتعليق (قوله) يقيس وقفه الخ  
 فعلى هذا اذا عتقت المستولدة بموت  
 السيد بطل الوقف (قوله) لا يصح وقفه  
 الخ لانها فرع الرقبة (قول) المتن ولا على  
 العبد يصح الوقف على مكاتب الغير عند  
 الماوردي والمتولى وكذا على البعض

لا يجب كالماء المحرز في اناء وعلى الاول لا يجوز أخذ عوض عنه على الصحيح للنهي عن بيع فضل الماء  
 رواه مسلم من حديث جابر والثاني يجوز كما يطعم المضطر بالعوض (والقناة المشتركة) بين ملاكها  
 (يقسم ماؤها بنصيب خشبة في عرض النهر فيها تهب متساوية أو متفاوتة على قدر الحصص) ويجوز  
 أن تكون متساوية مع تفاوت الحصص بان يأخذ صاحب الثلث مثلاً ثقبه والآخر ثقبين ويسوق كل  
 واحد نصيبه الى أرضه (ولهم القسمة مهاياًة) كان يسقى كل واحد منهم يوماً أو بعضهم يوماً وبعضهم  
 أكثر بحسب حصته ولكل منهم الرجوع عن المهاياًة متى شاء

### \* (كتاب الوقف) \*

هو كقوله ووقف دارى على الفقراء فيتحقق بواقف وموقوف وموقوف عليه وصيغة وأنى بالاربعة مع  
 ما يشترط فيها على هذا الترتيب فقال (شرط الواقف صحة عبارته وأهلية التبرع) أي فلا يصح وقف  
 الصبي والمجنون والسفيه والمكاتب (و) شرط (الموقوف دوام الانتفاع به لا مطعوم) بالرفع يعنى  
 فلا يصح وقفه لان منفعته في استهلاكه (وريجان) فلا يصح وقفه لسرعة فسادة وفي ضمن دوام الانتفاع  
 حصوله لكن لا يشترط حصوله في الحال بل يجوز وقف العبد والجش الصغيرين والزمن الذي يرجي  
 زوال زمانه (ويصح وقف عقار) بالاجماع (ومنقول) لاتفاق المسلمين على وقف الحصر والقناديل  
 والزلاى في كل عصر ومن النقول العبد والدواب (ومشاع) وقف عمر رضى الله عنه مائة سهم من  
 خبير مشاعارواه الشافعي والمشاع يصدق بالنقول كنصف عبد ولا يسرى وقفه الى النصف الآخر  
 (لا عبد وثوب في الذمة) أي لا يصح وقفه لاعتدال عدم تعين ما في الذمة وهذا كالمستثنى من المنقول  
 في بعض أحواله (ولا) يصح (وقف حر نفسه) لانه لا عتق رقبته (وكذا مستولدة وكلب معلم  
 واحد عبده في الاصح) لان المستولدة آيلة الى العتق فكأنها عبقة والكلب غير معمول واحد  
 العبد من ماله ومقابل الاصح فيه يقيس الوقف على العتق وفيما قبله يقيس وقفه على اجارته \* فرع \* ما لك  
 المنفعة دون الرقبة كالمستأجر والموصى له بالمنفعة لا يصح وقفه اياها (ولو وقف بناء أو غراسا في أرض  
 مستأجرة لهما فالاصح جوازه) والثاني المنع اذ ملك الارض قلعهما فلا بدوم الانتفاع بهما قلنا  
 يكفي دوامه الى القلع بعد مدة الاجارة فان قلع البناء بقي متفعلاً به فهو وقف كما كان وان لم يبق فيصير  
 ملكاً للموقوف عليه او يرجع الى الواقف وجهان ويقاس بالبناء في ذلك الغراس (فان وقف على  
 معين واحد أو جمع اشترط امكان تملكه) بأن يكون موجوداً حال الوقف في الخارج أهلاً للملك (فلا  
 يصح على جنين ولا على العبد لنفسه فلو أطلق الواقف الوقف عليه فهو وقف على سيده) أي يحمل على  
 ذلك ليصح (ولو أطلق الوقف على بهيمة نقي وقيل هو وقف على مالكها) كما في الوقف على العبد وفرق  
 الاول بانها ليست أهلاً للملك بحال بخلاف العبد فانه أهل له بتملك سيده في قول ولو وقف على علفها  
 ففيه الخلاف (ويصح) الوقف (على ذمي) من مسلم أو ذمي (لا) على (مرتد وحربي ونفسه) أي

أي على النصف الحر ولو وقف مالك نصفه نصف الرقيق على النصف الآخر صح أيضاً كما يحسنه الزكشي (قول) المتن فهو وقف الخ الواقف  
 ويشترط قبول العبد (قول) المتن وقيل الخ منه يؤخذ ان الوقف على الطيور والغير المملوك لا يصح جزماً (قوله) لا على مرتد لوقا لوقف على المرتدين  
 أو الحريين بطل قطعاً (قول) المتن ونفسه لو كانت المنافع مباحة كان يقف مكاناً مسجداً أو محرراً فلا يضر التصريح بنفسه مع الناس بخلاف  
 وقف البستان ونحوه فانه يبطل عند التصريح وان كان يدخل عند الاطلاق بطريق التبعية فيما لو وقف على الفقراء ثم اتصف بالفقر

(قوله) وفي النفس الخ عليه جملة من الاصحاب كابن سريج وابن الصباغ وأكثر مشايخ خراسان وقال الروابي يجوز أن يفتي به \* فرع \*  
لوقال وقفت على فلان ثم على نفسي ثم على الفقراء فالحكم كذلك أي فيكون منقطع الوسط (قول) المتن أوجهة لوقال وقفت على جميع الناس  
قال المساردي والروابي لا يصح لعدم إمكان التعميم بخلاف الفقراء والمساكين لان عرف الشرع فيهم لا يوجب الاستيعاب لكن استثنى منه الزركشي  
بحثا مثل القناطر والربط قال فلا ينبغي أن يضر التعميم فيها (قول) المتن كالانغشاء لو ضم معهم غيرهم صح جزما كما بحثه ابن الرفعة \* فرع \* الغنى هنا  
من تحرم عليه الصدقة (٣٧٩) (قول) المتن ولا يصح الابلغ أي ولو كان بناء مسجد بخلاف ما لو أحياء واثنية المسجد أو المقبرة

أو البئر أو الرباط أو المدرسة وما أشبه  
ذلك كإنه عليه الزركشي رحمه الله  
وزير ولملكه عن الآلة بعد استقرارها  
في مواضعها (قول) المتن صريحان  
أي لا شتارهما في ذلك (قوله)  
والثالث استدلاله بحديث حبس الأصل  
وسبل الثمرة فلم يستعمل التسبيل في  
الأصل (قول) المتن أو موقوفة قبل  
ذكرها تحريف اذ كيف يكون أرضي  
موقوفة صريح قطعاً وتصدق بكذا  
صدقة موقوفة صريح على الأصح (قوله)  
لاحتمال التملك أي وتكون هذه  
الصفات مؤكدة (قوله) فلا ينصرف  
إلى الوقف الذي في الزركشي أن محل  
ذلك في الظاهر وأما في الباطن فانه  
يؤاخذ به (قوله) أي للمساكين مثله  
عليهم لئلا ينبغي فيه أن يكون كناية  
قطعا ولوقال حرمة وأبدته معافوه كناية  
فيما يظهر (قوله) يشترط فيه قبوله  
قال الزركشي لوقال على ولده فلان ومن  
يحدث له من الأولاد قال بعضهم فهو في  
حكم الجهة فيما يظهر وليس كالوقف  
على معدوم وموجود كي يصح في النصف  
فقط وخرجه الزركشي عند الرد على  
منقطع الانسداد (قوله) والثاني  
ينظر إلح كالغنى (قول) المتن شرطنا

الواقف (في الأصح) في الثلاث لأن المرتبة والحربي لا دوام لهما والوقف صدقة دائمة وهو تملك  
منفعة فتمليكها نفسه تحصيل للحاصل ومقابل الأصح في المرتبة والحربي يقيسهما على الذمي وفي النفس  
يقول استحقاق الشيء وقفا غير استحقاقه ملكا ومن الوقف على نفسه أن يشترط أن يأكل من ثماره  
أو يتفقه به ففيه الخلاف \* فرع \* لوقال لرجلين وقفت هذا على أحد كالم يصح وفيه احتمال للشيخ أبي محمد  
تقريبا على أنه لا يشترط القبول (وان وقف على جهة معصية كعمارة كائس فباطل) لانه اعانة  
على المعصية (أوجهة قرينة كالفقراء والعلماء والمساكين والمدارس مع) جزما (أوجهة لا تظهر  
فيها القرينة كالانغشاء صح في الأصح) نظرا إلى أن الوقف تملك والثاني ينظر إلى أنه قرينة ولا قرينة  
في الانغشاء (ولا يصح الابلغ) كغيره من التملك (وصريحه وقفت كذا) على كذا (أو أرضي  
موقوفة عليه والتسبيل والتجسس صريحان) أيضا (على الصحيح) والثاني هما كائسان لانهما  
لم يشتهرا اشتها الوقف والثالث التسبيل فقط كناية لانه من التسبيل وهو منهم (ولو قال تصدقت بكذا  
صدقة محرمة أو موقوفة أو لاتباع ولا تهب فصرح في الأصح) لذكر التحريم أو الوقف أو حكمه  
والثاني هو كناية لاحتماله التملك المحض (وقوله تصدقت فقط ليس بصريح وان نوى) يعني لا يحصل  
به الوقف وان نواه (الأن يضيف إلى جهة عامة) كالفقراء (وينوى) الوقف فيحصل بذلك فيكون  
كناية فيه بخلاف المضاف إلى معين واحد أو أكثر فانه صريح في التملك المحض فلا ينصرف إلى الوقف  
نفيه فلا يكون كناية فيه فقول ليس بصريح لا مفهوم له (والأصح أن قوله حرمة أي للمساكين  
أو أبدته ليس بصريح) لانه لا يستعمل مستقلا وانما يؤكده كانه قدّم والثاني هو صريح لا فادته الغرض  
كالتجسس (و) الأصح (ان قوله جعلت البقعة مسجدا لتصير به مسجدا) والثاني لا تصير به مسجدا  
لانه ليس فيه شيء من ألباط الوقف وأحيب بأنه قائم مقامه لا شعاره بالمقصود واشتاره فيه (و) الأصح  
(ان الوقف على معين يشترط) فيه (قبوله) نظرا إلى أنه تملك فليكن متصلا بالايجاب كالبهية والثاني  
ينظر إلى أنه قرينة (ولورّد بطل حقه) منه (شرطنا القبول أم لا) أما الوقف على جهة عامة كالفقراء  
أو على المسجد والرباط فلا يشترط فيه القبول جزما (ولو قال وقفت هذا سنة فباطل) لان شأن  
الوقف التأييد (ولو قال وقفت على أولادى أو على زيد ثم نسله ولم يزد فالأظهر صحة الوقف) ويسمى  
منقطع الآخر والثاني بطلانه لا تقطاعه والثالث ان كان الموقوف حيوانا صح الوقف اذ يصير الحيوان  
إلى الهلاك فقد يهلك قبل الموقوف عليه بخلاف العقار (فإذا انقضض المذكور) بناء على الصحة  
(فالأظهر أنه يبقى وقفا) والثاني يعود ملكا للواقف أو ورثته ان مات (و) الاظهر على الأول (ان

القبول أم لا لانه ان شرط فكاك وصية ولا فكاك كالة \* فرع \* وقف على ابه داراهى قدر ثلث ماله وكان ذلك في مرض موته فهو وصية ولا ترتد  
بردة الولد ويحتاج إلى اجازة كذا في الزركشي تغلا عن الشيخين (قول) المتن فالأظهر إلح لان مقصوده الثواب فادابن مصرفه حال سهل ادا مته  
على وجه الخير والثاني نظر إلى أنه يشبه الذي أسند إلى غير مالك فكان كمنقطع الأول قال الامام وهو الأصح وبه الفتوى انتهى (قوله) لا تقطاعه  
فصله موقت (قول) المتن فلا يظهر أنه يبقى وقفا وجهه ان وضع الوقف على الدوام وكما لو نذر هديا إلى مكة فترده فقراؤها (قوله) ان مات  
لان بقاءه بلامصرف متعذر وصرفه لغير من عيه الواقف كذلك

(قوله) لمافيه الخ عبارة غيره لان أفضل القربات القربات (قوله) والثاني وجهه أن المساكين أعم كأن وجهه الثالث أن المصالح أعم من الكل \* فرع \* لو كان الوقف من بيت المال صرف للمصالح لالا قارب الامام (قوله) المصالحين هل المراد مساكين بلد الواقف أو الوقف الظاهر الثاني نظر الى اعتبارهم في الركعة فقراء بلد المال (قوله) ثم الفقراء هو دفع لما يقال هذا المال منقطع الآخرياً ولا خلاف في بطلانه وعند المصنف ايضاح الحال لأن ذكر الاول يفهمه \* تنبيه \* منقطع الاول فيه تعليق ضمنى كأن منقطع الآخريه تأقيت ضمنى (قوله) فيصرف الخ أى بخلاف المثال السابق والفرق لاخ فلي تأمل (قول) المتن منقطع الوسط (٣٨٠) كوقفت على أولادى الخ ربما يكون

مصرفه أقرب الناس الى الواقف يوم انقراض المذكور) لما فيه من صلة الرحم ويختص بفقره قرابة الرحم فيقدم ابن البنت على ابن العم والثاني مصرفه المساكين والثالث المصالح العامة مصارف خمس الخمس (ولو كان الوقف منقطع الاول كوقفته على من سيولد له) ثم الفقراء (فالذهب بطلانه) لا تقطاع أوله والطريق الثاني فيه قولان أحدهما الصحة ويصرف في الصورة المذكورة في الحال الى أقرب الناس الى الواقف على ما تقدم بيانه وقيل الى المذكورين بعد الاول ومن صورته وقفت على ولدي ثم على الفقراء ولا ولده فيصرف على القول بالصحة في الحال الى الفقراء ودكر الاول لغو (أو) كان الوقف (منقطع الوسط كوقفته على أولادى ثم رجل ثم الفقراء فالذهب بحكمته) وقيل لا يصح بناء على عدم الصحة في منقطع الآخر وعلى الصحة يصرف بعد الاول فيه مصرف منقطع الآخر على الخلاف المتقدم فيه (ولو انقصر على وقفت) كذا (فالظاهر بطلانه) لعدم ذكر مصرفه والثاني يصح ويصرف مصرف منقطع الآخر على الخلاف المتقدم فيه (ولا يجوز تعليقه بقوله اذا جاء زيد فقد وقفت) الى آخره (ولو وقف بشرط الخيار) أى فى ابقائه والرجوع فيه متى شاء (بطل على الصحيح) والثاني يصح ويطل الشرط (والاصح انه اذا وقف بشرط أن لا يؤخر اربع شهور) والثاني لا لتضمنه الحجر على مستحق المنفعة فيفسد الشرط والقياس فساد الوقف به قاله فى الروضة كأصلها (و) الاصح (انه اذا شرط فى وقف المسجد) أى وقف المكان مسجداً (اختصاصه) أى المسجد (بطائفة كالشافعية اختص) بهم أى قصر عليهم (كالمدرسة والرباط) أى فانه اذا شرط فى وقفهما اختصاصهما بطائفة اختصاصهم قال فى أصل الروضة قطعاً والثاني لا يختص المسجد بهم قال الامام ويلغو الشرط وقال المتولى يفسد الوقف لفساد الشرط وانقصر عليه فى الروضة كأصلها وفيهما والمحرر التعبير باتساع الشرط (ولو وقف على شخصين) معينين (ثم الفقراء فأت أحدهما فالاصح النصوص ان نصيبه يصرف الى الآخر) لانه أقرب الى غرض الواقف والثاني يصرف الى الفقراء كنصيبهما اذا ماتا قال فى المحرر كالشرح والقياس أن يجعل الوقف فى نصيبه منقطع الوسط قال فى الروضة معناه يكون مصرفه مصرف منقطع الوسط لانه يتجئ خلاف فى صحة الوقف انتهى ويوافق البحث حكاية وجه بعده بالصرف الى أقرب الناس الى الواقف

\* (فصل قوله وقفت على أولادى وأولادى وأولادى يقتضى التسوية بين الكل) \* أى جميع الافراد وادخال آل على كل اجازة الاخش وغيره (وكذا الورد) على ما ذكر (متناسلوا أو بطناً بعد بطن) فانه أيضاً للتسوية بين الجميع اذا المزيد للتعميم فى النسل وقيل المزيد بطناً بعد بطن للترتيب (ولو قال على أولادى ثم أولاد أولادى ثم أولادهم متناسلوا أو على أولادى وأولاد أولادى الاعلى

هذا أولى بالفساد من منقطع الآخر  
(قوله) بناء الخ أما على القول في  
منقطع الآخر فهنا يصح بالاولى هذا  
مراده فيما يظهر وبه تعلم وجه التعبير  
بالمذهب ثم رأيت السبكي قال والطريق  
الثاني القولان في منقطع الآخر (قول)  
المن صحة أى لوجود المصنف في الحال  
والمال (قوله) وعلى الصحة يصرف الخ  
فيه رد على ابن المقرئ حيث يقول مثل  
مثال المن المذكور أنه يلغى المجهول  
ويصرف لمن بعده (قوله) بعد الاول  
يرجع لقول المصنف على اولادى  
(قول) المن فلا ظهر بطلانه كالبيع  
والهبة اذا لم يعين المشتري واتفق  
(قوله) والثاني يصح الخ كما لو قال لله على  
أن أتصدق بهذا ولم يعين المصدق عليه  
وكما لو قال أوصيت بثلث مالى واقصر عليه  
وفرق النووي بأن غالب الوصايا  
للساكن وبأن مناهها على المساهلة  
بدليل صحتها بالمجهول والنسب وقد  
اختار السبكي الثاني عند قوله لله  
(قول) المن ولا يجوز تعليقه مثله فيما  
يظهر لو تجزئه وعلق المصنف على وقت  
لانه شرط فاسد (قوله) والثاني يصح  
ويبطل الشرط دليله أن شخصا أعمر  
وشرط أن يكون لورثته بعد موته فأبطل  
النبى صلى الله عليه وسلم شرطه فقط

(قول) المتن فالاصح المنصوص وجه السبكي ذلك بأن كل واحد ثبت له جميع الاستحقاق ولبن ضرورة المزاحمة وقطع فلا على  
الاشتراط ما اذا زلت انفراد الاستحقاق \* (فصل قوله الخ) \* (قول) المتن يقتضي التسوية الخ قال ابن الرفعة وقياس من جعلها للترتيب  
تأخر أولاد الا ولاد ولم يذكروه وأيده الزركشي لجرى ان الخلاف فيما لو قال لغيره ان يدخل بها أنت طالق وطالق (قول) المتن ما تسالوا هو بمنزلة قوله  
وان سفلوا (قوله) فانه الضمير فيه يرجع لقول المصنف أول الفصل قوله (قول) المتن أو على أولادى الخ لم يذكروا الشيخان في هذا المثال  
ما تسالوا وحينئذ فهو بعد أولاد الا ولاد منقطع الآخر

(قوله) والثاني يدخلون استدلاله بقوله تعالى يا بني آدم وحديث ارمو ابني اسماعيل \* فرع \* ولم يكن له الا اولاد اولاد دخل عليهم فلو حدث له بعد ذلك ولدا فظاهر دخوله \* فرع \* لو قال وقفت على اولادى واخوتى دخل الموجود والحادث (قول) المتن وقيل يبطل ما أخذ الخلاف ان المشترك هل هو مجمل أو كالعالم (٣٨١) والمحكى عن الشافعى فى الاصول الثانى (قول) المتن واحفادى يقال رجل محفود اذا كان له خدم

وأعوان يسرعون فى طاعته ومته نسعى ونحفد أى نسرع (قوله) فان كان العطف بتم الخ لـ كن قال الراعى فى باب الطلاق نقلا عن المتولى ان الشرط يعود الى الجملتين اذا كان العطف بتم \* (فصل) \* الاظهر انك (قول) المتن أى ينقل الخ يريدان هـ ذا هو المراد والا فجميع الموجودات ملك له سبحانه وتعالى فى سائر الاوقات (قوله) بدليل اتباع شرطه وأيضا فقد حبس الاصل وسبل الثمرة وذلك لا يستدعى انتقال ملكه (قول) المتن ملك للموقوف عليه أى فليس للواقف انتفاع لكن يستثنى المسجد والبئر والمقبرة ونحو ذلك فللواقف فيها ما غيره (قول) المتن ويغيره هذا فى الوقف على معين أم على غيره كالمدارس والربط فله أن ينفع خاصة دون الايجار قاله الزركشى ومنه تعلم ان بيت المدرس ونحوه لا تجوز اجارته ولا اعارته \* فرع \* لو نقص رصاص الحمام بالاستعمال ضمن الموقوف عليه ما نقص قاله ابن الرفعة بحسب (قول) المتن واجارة أى ما لم يشرط نفعها وكذا الاعارة (قوله) من نأطره متعلق بقول المصنف واجارة (قول) المتن كثرة بعد الوقف أما الموجودة عنده فان كانت مؤجرة فهى ملك الواقف أو غير مؤجرة فوجهان قال الزركشى وكذا الموجود فى البئر عند الوقف ينبغى أن يكون ملكا للواقف

فالا على أو الاول فالاول فهو للترتيب فلا يصرف للبطن الثانى مثلثا شى ما بقى أحد من الاول وقوله الاول بالترتيب لا (ولا يدخل اولاد الاولاد فى الوقف على الاولاد فى الاصح) اذ يصح أن يقال فى ولد الولد لشخص ليس ولده والثانى يدخلون حملا على الحقيقة والجواز والثالث تدخل اولاد البنين لامتنابهم اليه دون اولاد البنات (ويدخل اولاد البنات فى الوقف على الذرية والتسل والعقب وأولاد الاولاد) لصدق اللفظ بهم (الا أن يقول على من يتسبب الى منهم) أى فان اولاد البنات لا يدخلون فيمن ذكر نظرا الى القيد المذكور (ولو وقف على مواليه وله معتق) بكسر التاء (ومعتق) بفتحها (قسم) الوقف (بينهما) لتناول اسم المولى لهما (وقيل يبطل) للجهل بالمراد منهما وامتناع حمل اللفظ على المعينين المختلفين وبعبارة المحرر رجع كلامه رجوعا وفى الشرح الاول أصح فى التنبيه والثانى أرجح فى الوجيز وزاد فى الروضة الاصح الاول (والصفة المتقدمة على حمل معطوبة تعتبر فى الكل كوقفت على اولادى واحفادى) وهم اولاد الاولاد (واخوتى وكذا المتأخرة عليها والاستثناء) يعتبران فى الكل (اذا عطف) فهما (بواو كقوله) وقفت (على اولادى واحفادى واخوتى المحتاجين أو الا أن يفسق بعضهم) فان كان العطف بتم اختصت الصفة والاستثناء بالجمله الاخيرة وقوله عليها للمقابلة وفى المحرر عنها وفى تسمية ماذ كرجلا نسج

\* (فصل الاظهر ان الملك فى رقبه الموقوف ينتقل الى الله تعالى أى ينقل عن اختصاص آدمى) كالعتق (فلا يكون للواقف ولا للموقوف عليه) والثانى لا ينتقل عن الواقف بدليل اتباع شرطه والثالث ينتقل الى الموقوف عليه كالصدقة وسواء فى الخلاف الموقوف على معين أم جهة عامة ولو جعل البقعة مسجدا أو مقبرة انقل عنها اختصاص آدمى قطعا (ومنافعه) أى الموقوف (ملك للموقوف عليه يستوفى بنفسه وبغيره باعارة واجارة) من نأطره فان وقف ليسكنه زيد لم يكن له اسكان غيره (ويملك أجرته وفوائده كثمره) ومنها أغصان شجر الخلاف (وصوف) ووبر (ولبن وكذا الولد فى الاصح والثانى يكون وقفا) تبعالامه ولو كانت حاملا حين الوقف فولدها وقف على الثانى وكذا على الاول ان قلنا للحمل حكم ولو وقف دابة على ركوب انسان فذرتا ونسلها للواقف قاله البيهقى (ولو ماتت البهيمة اختص) الموقوف عليه (بجملتها) فان دبغته فى عوده وقفها وجهان قال المتولى أحقهما العود (وله مهر الجارية اذا وطئت بشبهة أو نكاحا ان صححناه وهو الاصح) تحصيناتها والثانى لا يصح لانها قدمت من الطلق فيفوت حق البطن الثانى منها وعلى الصحة وقولنا الملك فى الموقوف لله تعالى رزقها السلطان ويستأذن الموقوف عليه وان قلنا الملك للواقف رزقها باذن الموقوف عليه أيضا أو للموقوف عليه رزقها ولا يحتاج الى اذن أحد قال فى الروضة ولو طلبت التزويج فلهم الامتناع (والمنه بان) أى الموقوف عليه (لا يملك قيمة العبد الموقوف اذا أنلف) أى أنلفه أجنبي ولا يملكها الواقف (بل يشتري بها عبيدا ليكون وقفا مكانه فان تعذر فبعض عبيد) وقيل يملكها

٩٦ ل ج (قول) المتن والثانى يكون وقفا هو نظير ما صححناه فى ولد الموصى بمنفعتها والفرق قوة الملك هنا (قول) المتن ان صححناه ربما يوهم أنه ليس له على تقدير الفساد وليس مراد (قوله) تحصيناتها أى ولانه عقد على المنفعة كالاجارة (قوله) وقيل يملكها الخ أى والاصح على هذا الطريقة عدم الملك بل يشتري على سائر الاقوال لا ناوان قلنا الملك للموقوف عليه فلا يملك التصرف فيها وانما يملك منفعتها ولهذا رجع بعضهم طريقة القطع



(قوله) وسكت الخ ان قلت اقتضاء صنيع الشارح رحمه الله ترجيح الطريقة الحاكية للخلاف قلت أخذه من قول المحرر أصع الوجهين فانه مشعر بذلك (قوله) ان قلنا الملك أى في الموقوف نفسه لا في قيمة الموقوف لان الكلام حينئذ يفسد (قول) المتن لم ينقطع أى وان لم يصح وقفها ابتداء لقوة الدوام على الاستداء (قول) المتن بل يتفجعها جذا حتى في جعله بامثلا قاله ابن المقرئ وشرط فيه تعذر الانتفاع باجارته خشبا قال فان لم يكن الانتفاع الا بالايقاد فعل ويصير ملكا للموقوف عليه كما نقلناه عن اختيار المتولي وأقرأه قال ابن (٣٨٢) الاستاذ ولو كان الغراس موقوفا

في أرض مستأجرة وريعه لا يني بالاجرة أو ينيها فقط ساع قلعه والانتفاع به ان أمكن والاملكه الموقوف عليه \* فرع \* اشترى بساء في أرض محتكرة ثم وقفه أفتى ابن عدلان بان الواقف تلزمه الاجرة كما يلزمه جناية العبد الذي وقفه بجامع أن الوقف مفقوت للبيع فيهما وقال الزركشي الظاهر أنها تكون في الربيع ان وجدوا الا فلما لك مطالبته بالتفريغ قال والفرق ان رقة العبد محمل لتعلق الجناية لولا الوقف ولا كذلك الغراس (قوله) ومقابل المذهب يريد ان الخلاف السابق من تقاريع الاول (قوله) الموقوفة أى بان يصرح بوقفها لفظا ولا يكفي الشراء لجهة الوقف وحينئذ فالموجود الآن بالمساجد يباع عند الحاجة لانهم لا يصرحون فيه بوقفية (قول) المتن اذا انكسرت أو اشرفت عليه

\* (فصل) \* ان شرط الواقف الخ (قوله) وفي الروضة انه محصله أن في الجهة العامة كالطريقة الاولى وفي المعين يكون الحكم نظير ما يتحصل من أوجه الطريقة الثانية (قول) المتن ووطيفته انه ولو قلنا الملك للموقوف عليه وقسمتها وأما التولية والعزل فقضية كلامه ان

الموقوف عليه ببناء على ان الملك في الموقوف له وقيل الواقف بناء على ان الملك له وينتهي الوقف والطريق الثاني القطع بشراء عبد بها الى آخره لئلا يتعطل غرض الواقف وحق باقي البطون وسكت في الروضة كأصلها عن ترجيح واحد من الطريقين وان أئلف العبد الموقوف عليه أو الواقف فان قلنا القيمة له في اتلاف الاجنبي فلا قيمة عليه والا فالحكم كما تقدم أى فيشتري بالقيمة الواجبة عليه عبد الى آخره ويشتريه الخاصكم على قولنا الملك في الموقوف لله تعالى والموقوف عليه ان قلنا الملك له والواقف ان قلنا الملك له في أحد الوجهين ويقفه من يباشر شراءه وقيل يصير وقفه بالشراء والجارية كالعبد في جميع ما ذكر ولا يجوز شراء عبد بقيمة الجارية ولا عكسه وفي جواز شراء الصغير بقيمة الكبير وعكسه وجهان أقواهما في الروضة المنع (ولو جفت الشجرة) الموقوفة (لم ينقطع الوقف على المذهب بل يتفجعها جذا) ادامة للوقف في عنها وقيل تصير ملكا للموقوف عليه (وقيل تباع والتمن كقيمة العبد) فقيل يشتري به شجرة أو شقص شجرة من جنسها لتكون وقفها وقيل يملكه الموقوف عليه ومقابل المذهب ينقطع الوقف فنقلب الخطب ملكا للواقف هذا ما في الروضة وأصلها في مسألتى العبد والشجرة فالذهب فيها معنى الراح (والاصح جواز بيع حصر المسجد) الموقوفة (اذا بليت وجذوعه اذا انكسرت ولم تصلح الا للاحراق) لئلا تنضيع ويصرف ثمنها في مصالح المسجد والثاني لا تباع بل تترك بحالها أبدا وحصره التي اشترت أو وهبت له ولم توقف يجوز بيعها عند الحاجة جزما (ولو انهدم مسجد وتعدرت اعادته لم يبيع بحال) لا مكان الصلاة فيه في الحال

\* (فصل ان شرط الواقف النظر لنفسه أو غيره اتبع) شرطه (والا) أى وان لم بشرطه لاحد (فالنظر للقاضي على المذهب) والطريق الثاني فيه ثلاثة أوجه قيل للواقف وقيل للموقوف عليه وقيل للقاضي بناء على ان الملك في الموقوف للواقف أو للموقوف عليه أو لله تعالى والطريق الثالث للواقف من غير خلاف وفي الروضة كأصلها والمحرر الذي يقتضى كلام معظم الاصحاب الفتوى به أن يقال ان كان الوقف على جهة عامة فالتولية للحاكم أو على معين فكذلك ان قلنا الملك ينتقل الى الله تعالى وان جعلناه للواقف أو للموقوف عليه فكذلك التولية (وشرط الناظر العدالة والكفاية والاهتداء الى التصرف) هو المهتم من الكفاية ذكر للتنبيه عليه وهو خريد على الروضة وأصلها (ووطيفته العمارة والاجارة وتحصيل الغلة وقسمتها) على مستحقها وفي الروضة كأصلها وحفظ الاصول والغلات على الاحتياط وكان السكون عن ذلك لظهوره وهذا اذا أطلق النظر له (فان قوض اليه بعض هذه الامور لم يتعد) ولو قوض الى اثنين لم يستقل أحدهما بالتصرف (ولو واقف عزل من ولأه) النظر (ونصب غيره) وهذا حيث كان النظر له (الا أن بشرط نظره حال الوقف) فليس له عزله لانه لا تنظر له بعد شرطه النظر لغيره كما ذكره في الروضة عن ابن الصلاح (واذا أجز

ذلك ليس اليه وبه جزم الشيخ عز الدين بن عبد السلام فقال ان المدرس هو الذي يقرر الفقهاء وليس ذلك للناظر ونازع الناظر الزركشي متمسكا بان له القسمه فله التعيين \* فرع \* من عين لاستحقاق لا يجوز عزله بغير سبب كما صرح به النووي في الاجناد المرتين في الديوان وهذا أولى

(قوله) ينسخ اقتضاء هذا الانفساخ من غير توقف على فسخ فرع فضل من ربيع الوقف شيء هل يجوز الانتجار فيه أفتى بعض المتأخرين بالجواز ان كان للسجد والا فلا حاجة \* (٣٨٣) أراد بعض الناس ترميم الوقف وفي ريعه كفاية تنقل ابن دقيق العيد عن بعضهم منعه لما فيه من

تعطيل غرض الواقف عليه من تحصيل الاجر قال الزركشي ولعله مفرع على ان الملك للواقف

\*(كتاب الهبة)\*

(قول) المتن التملك الحريد عليه الوصية وقضيته أيضا ان الاحتصاصات لا تجرى فيها الهبة وهو كذلك على ما في الروضة هنا (قول) المتن محتاجا مثله غيره وقوله لتواب الآخرة قضيته انه لو غفل عن ذلك ولم يملكه لاجل حاجته لا يكون صدقة وفيه نظر (قول) المتن فان نقله الواو أحسن ثلاثيه ان الهدية نوع من الصدقة (قول) المتن اكراما يخرج به الرشوة وما يعطى للشاعر خوفا من هجوه (قول) المتن فهدية منها الهدى لانه يحمل الى مكة (قوله) والتقديم البطلان أي لقول جابر رضي الله عنه انما العمري التي أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول هي لك ولعقبك فأما اذا قال هي لك ما عشت فانها ترجع الى صاحبها (قول) المتن أي ان مت الخ قال الزركشي هو تفسير للصورتين قبله انتهى وقضية المهاج ان التفسير المذكور الخ يقتضي الثاني وعلى الاول فيكون الذي في المهاج صورة السكوت وعلى الثاني يكون الذي فيه صورة التفسير (قوله) الثاني القطع بالبطلان لان هذا اشتراط في العمري كذا قال الزركشي وفيه نظر (قول) المتن كجهول في الزركشي لو أخرج بعض الورثة نفسه من البين وجعل حصته لهم جار ذلك مع الجهل بها (قول) المتن ولغيره باطلة

الناظر) مدة بأجرة (فزادت الاجرة في المدة أو ظهر طالب الزيادة) عليها (لم ينسخ العقد في الاصح) لانه جرى بالغبطة في وقته والثاني ينسخ تبين وقوعه على خلاف الغبطة في المستقبل وضعفه المصنف في فتاويه

\*(كتاب الهبة)\*

هي شاملة للصدقة والهبة كإسباتي (التمليك بلا عوض هبة) ذات أنواع (فان ملك محتاجا لتواب الآخرة) أي لاجله شيئا (فصدقة فان نقله الى مكان الموهوب له اكرامه فهدية) فكل من الصدقة والهبة هبة ولا عكس وغيرهما اقتصر فيه على اسم الهبة وانصرف الاسم عند الإطلاق اليه ومن ذلك قوله (وشرط الهبة) أي لتحقيق (ايجاب وقبول لفظا) نحو وهبت لك هذا فيقول قبلت (ولا يشترط ان في الهدية على الصحيح بل يكفي البعث من هذا والقبض من ذلك) كما جرى عليه الناس في الاعصار والمشرط قاسها على الهبة وحمل ما جرى عليه الناس على الاباحة ورذبتهم في المبعوث تصرف الملاك وفي الروضة كأصلها الصدقة كالهبة بلفظ وقوله لفظا تأكيد ونصبه بنزع الخافض الباء (ولو قال) بدل وهبتك (أعمرت لك هذه الدار) أي جعلتها لك عمرك (فإذا مت فهي لورثتك فهي هبة) طول فيها العبارة (ولو اقتصر على أعمرت لك هذه الدار (فكذا) أي هي هبة (في الجديد) والتقديم البطلان كما لو قال أعمرت لك سنة (ولو قال) بعده (فأدامت عادت الى فكذا) أي هي هبة (في الاصح) على الجديد ويلغو الشرط والثاني يطل العقد لفساد الشرط وعلى القديم يطل من باب أولى كما ذكر في المحرر (ولو قال أرقبتك) هذه الدار (أو جعلتها لك رقبتي أي ان مت قبلي عادت الى وان مت قبلك استقرت لك فالذهب طرد القولين الجديد والقديم) فالجديد يصح هبة ويلغو الشرط المذكور وهو ان مت قبلي عادت الى والقديم يطل العقد والطريق الثاني القطع بالبطلان والرقب من الرقب بكل منهما يرقب موت صاحبه وفي الروضة كأصلها ذكر الطريقين في صورتي التفسير والسكوت عنه أي العلم به وفي الصحيحين حديث العمري ميراث لاهلها (وما جاز يبعه جاز هبته ومالا) يجوز يبعه (كجهول ومغصوب وضال وآبق (فلا) يجوز هبته (الاحبتي حنطة ونحوها) فاهما لا يجوز بيعهما كما هتدم ويجوز هبتهما كما ذكره في الدقائق لا تتقاء المقابل فيها وهذا الاستثناء المزيد لم يذكره في الروضة وفيها كأصلها أمر العاقلين واضح أي من البيع وغيره (وهبة الدين للدين ابراه) منه ولا يحتاج الى قبول اعتبارا بالمعنى وقيل يحتاج اليه اعتبارا باللفظ (ولغيره باطلة في الاصح) والثاني صحيحة وهما مفرعان في الشرح على القول بحكمة بيعه وعبارة الروضة وان وهبه لغير من عليه لم يصح على المذهب وقيل في صحته وجهان ولا يملك موهوب الا قبض باذن الواهب فلو مات أحدهما بين الهبة والقبض قام وارثه مقامه) فيتخير وارث الواهب في الاقباض والقبض وارث الموهوب له ان أقبضه الواهب (وقيل ينسخ العقد) لجوازه كالشركة والوكالة وقرق الاول بأنه يؤول الى اللزوم بخلافهما وفي الروضة كأصلها نسم الهدية الى الموهوب ومثلها المتصدق به وقولهم قبض باذن الواهب طاهر في القبض من غيره فلا يحتاج الى اقباضه الى ادنه كما صرح به الروائي وغيره وفي الروضة كأصلها عن

في الاصح لانه غير مقدور على تسليمه اذا ما قبضه عن لادين (قول) المتن موهوب هو بالمعنى الاعمال الشامل للهدية والصدقة وسواء كان بصيغة العمري والرقبي أم لا فرع لا يحصل القبض هنا بالاتلاف ولا بالتخلية بينه وبينه أعني في المنقول لانه غير مستحق كقبض الوديعة (قول) المتن قام وارثه مقامه الخ كالبيع الجائر

النص لو قيل له وهبت دارك فلان وأقبضته فقال نعم كان اقرارا بالهبة والاقباض وفي زيادة الروضة  
عن فتاوى الغزالي ما يؤخذ منه الاكتفاء بالاقباض أيضا وكيفية القبض في العقار والمنقول كما سبق  
في البيع (ويسن للوالد العدل في عطية أولاده بأن يسوي بين الذكر والانثى وقيل كسعة  
الارث) فان لم يعدل فقد فعل مكرها زاد في الروضة ان الأم في ذلك كلاب وكذلك الجد والجدة  
وكذا الولد والديه قال الدارمي فان فضل فليفضل الام انتهى (وللاب الرجوع في هبة ولده وكذا  
لسائر الاصول) من الام والاجداد والجدات من جهة الاب والام (على المشهور) والثاني  
لارجوع لغير الاب قال صلى الله عليه وسلم لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها  
الا والوالد فيما يعطي ولده صححه الترمذي والحاكم قصره الثاني على الاب وعمه الاول في كل من له  
ولادة (وشروط رجوعه) أي الاب أو غيره من الاصول (بناء الموهوب في سلطنة المتهب فيمتنع)  
الرجوع (بيعه ووقفه) وكاتبه وإيلاده (لارهنه وهبته قبل القبض) فهما (وتعلق عتقه)  
وتدبيره (وتزويجها وزراعتها) لبقاء السلطنة (وكذا الاجارة على المذهب) ومقابلته قول  
الامام ان لم يصح بيع المؤجر في الرجوع ترد وتبيح الرجوع بالرهن والهبة بعد القبض ولو كانت  
الهبة لولد المتهب لا يرجع فيها الجد (ولو زال ملكه) أي الموهوب (وعاد) بارث أو غيره (لم يرجع  
فيه في الاصح) لاق ملكه الآن غير مستفاد منه والثاني ينظر الى ملكه السابق (ولو زاد رجوع فيه  
بزيادة المتصلة) كالسمن (للا متصلة) كالسب ولونقص رجوع فيه من غير ارش النقص  
(ويحصل الرجوع برجعت فيما وهبت أو استرجعته أو رددته الى ملاكي أو تنقصت الهبة) أو بطلتها  
أو فسختها وفي وجه ان الثلاثة الاخيرة كليات تحت اجماع التبة (لا يبيعه ووقفه وهبته واعاقه ووطئها  
في الاصح) في الخمسة والثاني يحصل الرجوع بكل منها كما يحصل به من السائق في زمن الخيار فسخ  
البيع وفرق الاول بأن الملك في زمن الخيار ضعيف بخلاف ملك الولد للموهوب اذ يقتصر فيه وعلى  
الاول يلزم بالوطء مهر المثل ويلغو غيره مما ذكر وعلى الثاني لا ولا وظاهر ان المراد عليه الهبة التامة  
بالقبض وفي الروضة لا خلاف ان الوطء حرام على الاب وان قصد به الرجوع كذا قاله الامام انتهى  
وقال الفارق ان قلنا يحصل به الرجوع فهو حلال (ولارجوع لغير الاصول في هبة مقيدة بنفي  
الثواب) أي العوض وسيأتي الرجوع في المطلقة (ومتى وهب مطلقا) أي من غير قيد بثواب  
أو عده (فلأثواب ان وهب لدونه) في الرتبة (وكذا لا على منه في الاظهر ولنظيره على المذهب)  
لان اللفظ لا يقتضيه والمقابل ينظر الى العادة والطريق الثاني في الاخيرة بطردها في الخلاف فيما  
قبلها (فان وجب) ثواب على الرجوع (فهو قيمة الموهوب في الاصح) يوم القبض والثاني ما بعد  
ثواب العادة (فان لم يثبه فله الرجوع) في الموهوب ان بقي فان تلف رجوع بقيته قال في الروضة  
ولا يجب في الصدقة ثواب بكل حال قطعاً صرح به البغوي وغيره وهو ظاهر وأما الهدية فظاهر انها  
كالهبة انتهى ونقله في الكفاية عن البندنجي (ولو وهب بشرط ثواب معلوم فلا يظهر صحة العقد  
ويكون بيعا على الصحيح) نظرا الى المعنى والثاني يكون هبة نظرا الى اللفظ فلا يلزم قبل القبض  
ومقابل الاظهر بطلان العقد لما فاق شرط الثواب للفظ الهبة المقضى للتبرع (أو) بشرط ثواب  
(مجهول) كثوب (فالمذهب بطلانه) أي العقد لعدم تحصيله بعبادة العوض وهبة بذكر  
الثواب بقاء على انها لا تقتضيه وقيل يصح هبة بناء على انها تقتضيه (ولو بيعت هدية في طرف عالم  
تجرا العادة برة كقوسرة تمر) بتشديد الراء وعاءه الذي يكتر فيه من البوارى قاله الجوهري (فهو  
هدية أيضا والا) أي وان جرت العادة برة (فلا) يكون هدية (ويحرم استعماله الا في اكل

(قوله) كان اقرارا بالهبة الى  
آخيه أي من غير توقف على الاعتراف  
باذن فيكون فيه شاهدا سلفا له من  
أن الاقباض يغني عن الاذن (قول)  
المتن ويسن للوالد العدل لان التفاضل  
يفضي الى العتق والتماسد (قول)  
المتن بأن يسوي بين الله كروا لاني أي  
لما في الحديث أيسر لئلا يكونوا لك في  
البر سواء قال بل قال فلا اذن (قول)  
المتن في هبة ولده قال في الروضة في باب  
الاقرار ولو أقر الاب لابنه بعين فله  
الرجوع قال المتكلمون عليها تنزيلا  
على ضعف الملكين وهو الهبة (قول)  
المتن لسائر الاصول أي كما في وجوب  
النفقة وحصول العتق وسقوط  
القصاص ثم الحكمة في تخصيص ذلك  
بهم وفور شفقتهم فلا يرجعون الا من  
حاجة أو ضرورة غالبا \* فرع \* لو وهب  
المسلم لولده الكافر ثم مات المسلم فورته  
جدة الابن فليس له الرجوع (قوله)  
والثاني يحصل الرجوع الخ وتصح (قول)  
المتن في الاظهر هو جار في الهبة وأما  
الصدقة فترواها على الله تعالى وسيأتيان  
في كلام الشارح \* فرع \* أهدي  
له هدية على أن يقضي له حاجة أو يخدمه  
فلم يفعل وجب ردّها ان بقيت وبدلها  
ان تلفت قاله الاصطخري رحمه الله  
(قول) المتن فهو قيمة الموهوب أي كما  
في النكاح بلامهر حيث تجب قيمة  
البضع وهو مهر المثل \* فرع \* لا تجب  
القيمة هنا بل هو مخير بينها وبين رد  
الموهوب (قوله) أي وعاءه الذي يكتر  
فيه الخ ولا تسمى بذلك الا والتمرفها فان  
أفردت سميت زنبلا

(قوله) \* كتاب القطة \* هي بفتح القاف وقد تسكن الشئ الملتقط على طلب قال ترمذي في القطة (٣٨٥) فرعون وشرا ما وجد من مال أو مختص ضائع لغیر حربی لیس بحرز ولا يمتنع بقوته ولا يعرف الواحد مال كذا وخرج بالحرز المال الموجود في المكان المملوك ونحوه ولا يعرف مال كذا فانه مال ضائع يحفظ ويجوز تملكه بل يحفظه الامام أو يبيعه ويحفظ منه أو يقتضيه على بيت المال قال ابن عبد السلام وغيره الا اذا أتى من يعرف مال كذا فسيبيل سبيل أموال بيت المال ثم ذكرها عقب الهبة نظرا للاكتساب ولو ذكر عقب القراض لكان متجها أيضا فاننا نملك بها مملوكه وعند الخنفي مملوك الصدقة ولهذا منع الغنى منها (قوله) صيانة للمال الخ رت هذا بأمره أمانة ابتداء واكتساب انتهاء وكل لا يجب نعم لو تعين للاخذ وخاف الضياع ينبغي الوجوب (قول) المتن ولا يستحب لغیر واثق استشكل السبكي خرمهم بذلك مع حكاية وجه هنا بالوجوب وأجاب بأن الوجوب لحق المالك ويحاهد نفسه والاستحباب بجامعه ترك الفعل فأخذه مع الخوف خطر يمكنه اجتنابه (قول) المتن ويجوز في الأصح لأن الأصل عدم الجنابة (قول) المتن انه لا يجب الخ لعدم الأمر به في حديث زيد بن خالد وغيره (قوله) وقيل يجب أي لحديث أبي داود ومن أخذ لقطة فليشهد إذا عدل أو أدى عدل ولا يكتم وهذا الحديث حمل على النذب ويحتاج إلى دليل (قول) المتن انه يصح قبل الغرض من العصة أن أحكام القطة تثبت له وإن منعناه لا نخاف فلا نكرار فيه مع ما سبق

الهدية منه ان اقتضته العادة فيجوز اكلها منه حينئذ قال البغوي ويكون عارية

\* (كتاب القطة) \*

يضم اللام وفتح القاف في المشهور رأى الشئ الملتقط وهو ما ضاع من ماله سقط أو غفلة أو نحوهما في محال تأتي (يستحب الالتقاط لوائق بأمانة نفسه وقيل يجب) عليه صيانة للمال عن الضياع (ولا يستحب لغیر واثق) بأمانة نفسه (ويجوز) له (في الأصح) والثباني يحرم لخوف الجنابة (ويكره لفاسق) لأنه ربما تدعو نفسه إلى كتمانها وفي الوسيط لا يجوز له (والمذهب) أنه لا يجب الاشارة على الالتقاط) لكن يستحب وقيل يجب والطريق الثاني القطع بالاقول ويذكر في الاشارة صفات الملتقط أو يسكت عنها وجهان أحدهما عند البغوي الثاني لثلاث يتوصل كاذب إليه وقال الامام يذکر بعضها ليكون في الاشارة فائدة وصحة في الروضة (و) المذهب (انه يصح التقاط الفاسق والصبي والذمي في دار الاسلام) كاصطيادهم والطريق الثاني ان قلنا المذهب في الالتقاط الامانة والولاية فلا يصح التقاطهم أولا اكتساب التملك بعد التعريف وهما وجهان ويقال قولان فيصح التقاطهم وطريق القطع في الذمي مرجوح في الروضة كأصلها (ثم الاظهر انه ينزع) الملتقط (من الفاسق ويوضع عند عدل) والثاني لا ينزع ولكن يضم إليه عدل مشرف (و) الاظهر (انه لا يعتمد تعريفه بل يضم إليه) عدل (رقيب) لثلاثيخون فيه والثاني يعتمد من غير رقيب ثم اذا تم التعريف فله التملك (وينزع الولي لقطة الصبي ويعرف ويملكها للصبي ان رأى ذلك حيث يجوز الاقتراض له) فان التملك في معنى الاقتراض فان لم يره حفظها أو سلمها للقاضي (ويضمن الولي ان قصر في انتزاعه) أي الملتقط (حتى تلف في يد الصبي) أو اتلفه والضمان في مال الولي ثم يعرف السالف وان تلف قبل انتزاعه بغير تفریط فلا ضمان وان لم يشعر بالتقاطه وتلف في يد الصبي فلا ضمان عليه وان اتلفه ضمن \* تنبيه \* الذمي كالفاسق في انتزاع الملتقط منه وما يترتب عليه (والاظهر بطلان التقاط العبد) لأنه ليس من أهل الولاية والملك والثاني صحته ويكون اسبده والقولان اذ لم يأذن له فيه ولم ينه عنه ولو أدن فيه فطر دابن أبي هريرة القولين فيه وقطع غيره بالهبة ولو نهاه عنه قطع الاصطخري بالمنع وطرد غيره القولين فيه قال في الروضة طريقة الاصطخري أقوى (ولا يعتمد تعريفه) على البطلان (فلو أخذه) أي الملتقط (سبده منه كان التقاطا) له ولو أقره في يده واستحفظه عليه ليعرفه وهو أمين جاز فان لم يكن أمينا فهو ومتعد بالقرار فكأنه أخذه منه ورده إليه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (المذهب صحة التقاط المكاتب كصحة) لأنه مستقل بالملك والتصرف والقول الثاني لا يصح لما فيه من التبرع بالحفظ والتعريف وليس من أهل التبرع والطريق الثاني القطع بالهبة كالحرام المكاتب كصحة فاسدة فلا يصح التقاطه كالتقاضي يصح كذا في الكتابة الصحيحة وادام صح التقاط المكاتب عرف وملك (و) المذهب صحة التقاط (من بعضه حر) وبعضه رقيق حكى الرافعي فيه الطريقين في المكاتب زادي الروضة المذهب والمتنصوص صحة التقاطه

٩٧ ل قلت يجوز أن يقال ذكره هنا توطئة لما بعده (قول) المتن في دار الاسلام متعلق بقوله والذمي (قول) المتن (قوله) المتن ولا يلزم له لا يلزم له فليعلم ما كان عليه ونظر الثاني إلى حق التملك (قول) المتن والاظهر أي سواء قلنا ينزع من يده أم لا (قوله) والثاني صحته كالاختطاب (قوله) والقول الثاني عليه يأخذها القاضي ويحفظها دون السيد لأنه لا ولاية له على المكاتب أقول هذا فيه نظر فانهم قالوا ان الاجنبي اذا اترع من العبد اللقطة صح التقاطه

(قول) المتن فله صاحب التوبة في الاظهر بناء على دخول الكسب النادر في المهايأة والثاني مبني على عدم دخوله (قوله) ومقابلته يشتركان أي لأن النادر لا يخطر بالذهن عند نهايتها (قوله) فليس على من وجدت قال الزركشي ولاه فيما اذا جنى (٣٨٦) قال وحينئذ فلا استثناء من

المؤمن والاكساب لا من المؤمن فقط (قوله) استقلا لا يعني زاده في الروضة ولم يذكر فيها المستثنى منه وهو المؤمن وقوله ومزيد معه الخ يريد به أن مازاده المنهاج هنا بقوله قالت كلمة في الشرح الارش الجنائية والمؤمن فهما في المنهاج فزيدان على الشرح وفي الروضة زاد الارش فقط هذا مراده كما يعلم بمراجعة الروضة

\* (فصل الحيوان الخ) \* (قول) المتن المملوك كذلك المختص كالكلب والبغير المنذور هديه يلتقطه للنحر والموقوف ينبغي أن يلتقط لتلك مناعه (قول) المستثنى للقاضي التقاطه قال الزركشي ينبغي أن يكون محله اذا حاف الضياع والا فترك ولا يتعرض له (قوله) لانه مصون بالامتناع الخ وفي حديث زيد بن خالد في الابل مالك ولها (قوله) كالغزاة لا طلاق الحديث (قوله) بخلاف المغازاة أي والجواب عن الحديث أنه طاهر في المغازاة بدليل قوله فيه ترد الماء وترعى الشجر (قوله) بعد التعريف كغيره (قول) المتن أو باعه لاه أولى من الاكل (قوله) أي اللقطة المسعة يعني لا الثمن (قول) المتن أو أكله الاحسن أكلها وهو كذلك في بعض النسخ (قوله) أيضا أو أكله بالاجماع على هذه الحصة قاله الزركشي فلولم يأكل حتى حضره الى العمران امتنع فيما يظهر ويحتمل خلافا (قوله) أخذ ايرجعه لقوله متمكلا (قول)

(وهي) أي اللقطة (له وليس له) يعرفانها ويملكهما بحسب الرق والخربة كشخصين التقاط هذا ان لم يكن بينهما مهايأة (فان كانت مهايأة) أي منوبة (فله صاحب التوبة) اللقطة (في الاظهر) فان وقعت في نوبة السيد عرفها وتملكها وان وقعت في نوبة العبد عرفها وتملكها والاعتبار بوقت الالتقاط وقيل بوقت التملك والقول الثاني كالمولم تكن مهايأة (وكذا حكم سائر النادر) أي باقيه (من الاكساب) كالوصية والهبة والركز (و) من (المؤمن) كأجرة الطبيب والحجام وثن الدواء المعنى ان الاكساب لمن حصلت في نوبته والمؤمن على من وجد سببها في نوبته في الاظهر فهما ومقابلته يشتركان فهما (الارش الجنائية والله أعلم) أي فليس على من وجدت الجنائية في نوبته وحده بل يشتركان فيه جزمنا لانه يتعلق بالرقبة وهي مشتركة وهذا المستثنى بتوجيهه فزيد في الروضة استقلا لا ومزيد معه المستثنى منه على الشرح وظاهره ان ادالم يكن بينهما مهايأة يشتركان في سائر النادر من الاكساب والمؤمن

\* (فصل الحيوان المملوك المتع من صغار السباع) كالذئب والنمر والفهد (بقوة كبير وفرس) وحمار وبغل (أو بعدو) أي جرى (كأرب وطي أو طيران كحمام ان وجد بمغارة) أي مهلكة (فالقاضي التقاطه للمحفظ وكذا الغيرة) أي لغير القاضي من الأحاد التقاطه للمحفظ (في الاصح) لثلا يأخذ من خائن فيضيع والثاني المنع اذا لولا للاحاد على مال الغير (ويحرم التقاطه للملك) على كل أحد لانه مصون بالامتناع على أكثر السباع مستغن بالرعي الى أن يجده صاحبه لتطلبه له فنأخذه للملك ضمنه ولا يبرأ من الضمان برده الى موضعه فان دفعه الى القاضي برئ في الاصح (وان وجد بقربة) أو موضع قريب منها أو بلدة (فالاصح جواز التقاطه للملك) والثاني المنع كالغزاة وقرق الأول بأنه في العمران يضيع بامتداد اليد الخائنة اليه بخلاف المغازاة فان طروق الناس بها لا يعم ولو وجد في زمن غيب وفساد جاز التقاطه للملك قطعاً في المغازاة والعمران (وما لا يتبع منها) أي من صغار السباع (كشاة) ومجل وفصيل (يحوز التقاطه للملك في القرية) ونحوها (والمغارة) صيانة له عن الخونة والسباع (ويختار أخذه من مغارة فان شاء عرفه وتملكه) بعد التعريف (أو باعه) أي وان شاء باعه استقلا لا ان لم يجد حيا وبأذنه في الاصح ان وجد (وحفظ ثمنه وعرفها) أي اللقطة المسعة (ثم تملكه) أي الثمن (أو أكله) أي وان شاء أكله متمكلا له أخذاً تاماً سيأتي (وغير قيمته ان ظهر مالكه) ولا يجب بعد أكله تعريفه في الظاهر للامام من وجهين لماسياً عنه والحصوله الاولى أولى من الثانية والثالثة أولى من الثالثة (فان أخذ من العمران فله الخصلتان الاولى) بضم الهمزة وبالثانية (لا الثالثة في الاصح) وفي الروضة كأصلها الاظهر والثاني له الثالثة أيضا كالغزاة ودفع بان الاكل فيها لانه قد لا يجد فيها من يشتري بخلاف العمران ويشق النقل اليه ولو كان الحيوان غريباً مأكولاً كالحش ففيه الخصلتان الاولى وان لا يجوز تملكه في الحال في الاصح واذا أمسك الملتقط الحيوان وتبرع بالاتفاق فذلك وان أراد الرجوع فلينفق بادن الحاكم فان لم يجد حيا كما أشهد (ويجوز أن يلتقط عبداً لا يمين) في زمن أمن أو نهب وميمراً في زمن غيب بخلاف الامن لانه يستدل فيه على سيده في فصل

المتن وغيره قيمته قال ابن المنذر دليله القياس على ثبوت ذلك في لقطة الذهب والفضة (قوله) ولا يجب هو مستفاد من صبيح المنهاج حيث ذكر التعريف في الخصلتين الاولى وتترك من الاحيرة (قوله) من الثالثة أي لما فيها من تعجيل الاستباحة قبل التعريف \* فرع \* لم يراعوا هنا وجوب اتباع الاخط وراعوه فيما يجب كإسائتي في الفرق ثم رأيت الاسنوي اعتبره هنا أيضا



(قوله) والامة كالعبد ويؤخذ من غصون كلامهم ان فهمما الخصلتين الاوليين في الروضة وأصلها ثم يجوز وجه استدلاله التعبير بثم فانه يقتضي تاخر التملك عن التعريف فينتفي التملك عن كونه كمالا مأخوذة من قولها ما لاقي واذا بيع ثم ظهر المالك فانه من كلام الروضة وأصلها (قوله) كما كول وثياب الخ (قوله) المتن فان شاء باعه وهو أولى من الخصلة الآتية بالاتفاق (قول) المتن وان شاء الخ ولا تأتي هنا الخصلة الثالثة (قوله) وفي رواية (٣٨٧) هو نظير ما سلف في الشاة من امتناع الاكل فيها في العمران (قوله) في القسمين هما الحيوان وغير

الحيوان لانه لا فائدة أي لان التعريف لغرض ظهور صاحبه قبل التملك وقد وجد وفارق العمران بأنه يرجي فيه ظهور مالكه (قول) المتن فان كانت الغبطة الخ قال صاحب الذخائر ولم أر لأصحاب جواز الاكل هاهنا قال الرزكي صرح القاضي أبو الغلب بالخبر بين الاكل والبسع كغيره وأشار الروائي الى تفرد لا مكان بقبضه فلا ضرورة للاكل بخلاف الحيوان وما يسرع فساد (قول) المتن لتجفيف الباقي ويخالف الحيوان حيث يجوز بيع كاله لان النفقة تأكله (قول) المتن فهي أمانة كذلك درها ونسلها (قول) المتن لزمه القبول أي بخلاف الوديعة فانه قادر على الرد الى المالك (قوله) قالوا صيغة تبرى وجهه انه قد يمنع ذلك ويقال بل وجب ليطهر المالك ولا يكون الملتقط كاتما فقد ورد النهي عن السكتم (قوله) وعلم عماد كانه لو أخذ للفظ ثم بدله التملك فلا بد من استئناف التعريف كذا في الزركشي لكن سياتي في الصفحة بعدها ما يفيدك أن محل ذلك اذا قلنا ان التعريف في حقه غير واجب (قوله) بمجرد القصد كالوديعة (قوله) والثاني يصير ادسبب أمانته بمجرد بيته (قوله) ومقابلته تصير الخ كالسقام ويفرق بان المستقام قد قبض لغرض نفسه وهذا حين الاخذ معظم غرضه

اليه والامة كالعبد ويؤخذ من غصون كلامهم ان فهمما الخصلتين الاوليين في الروضة وأصلها ثم يجوز وجه استدلاله التعبير بثم فانه يقتضي تاخر التملك عن التعريف فينتفي التملك عن كونه كمالا مأخوذة من قولها ما لاقي واذا بيع ثم ظهر المالك فانه من كلام الروضة وأصلها (قوله) كما كول وثياب الخ (قوله) المتن فان شاء باعه وهو أولى من الخصلة الآتية بالاتفاق (قول) المتن وان شاء الخ ولا تأتي هنا الخصلة الثالثة (قوله) وفي رواية (٣٨٧) هو نظير ما سلف في الشاة من امتناع الاكل فيها في العمران (قوله) في القسمين هما الحيوان وغير الحيوان لانه لا فائدة أي لان التعريف لغرض ظهور صاحبه قبل التملك وقد وجد وفارق العمران بأنه يرجي فيه ظهور مالكه (قول) المتن فان كانت الغبطة الخ قال صاحب الذخائر ولم أر لأصحاب جواز الاكل هاهنا قال الرزكي صرح القاضي أبو الغلب بالخبر بين الاكل والبسع كغيره وأشار الروائي الى تفرد لا مكان بقبضه فلا ضرورة للاكل بخلاف الحيوان وما يسرع فساد (قول) المتن لتجفيف الباقي ويخالف الحيوان حيث يجوز بيع كاله لان النفقة تأكله (قول) المتن فهي أمانة كذلك درها ونسلها (قول) المتن لزمه القبول أي بخلاف الوديعة فانه قادر على الرد الى المالك (قوله) قالوا صيغة تبرى وجهه انه قد يمنع ذلك ويقال بل وجب ليطهر المالك ولا يكون الملتقط كاتما فقد ورد النهي عن السكتم (قوله) وعلم عماد كانه لو أخذ للفظ ثم بدله التملك فلا بد من استئناف التعريف كذا في الزركشي لكن سياتي في الصفحة بعدها ما يفيدك أن محل ذلك اذا قلنا ان التعريف في حقه غير واجب (قوله) بمجرد القصد كالوديعة (قوله) والثاني يصير ادسبب أمانته بمجرد بيته (قوله) ومقابلته تصير الخ كالسقام ويفرق بان المستقام قد قبض لغرض نفسه وهذا حين الاخذ معظم غرضه

الحفظ على صاحبها وصون ماله عن الضياع (قول) المتن ويعرف الخ سياتي في كلام الشارح عند آخر الصفحة أن ذلك مستحب (قوله) الا في المسجد الحرام وجه ذلك بأن لقطته لا تملك بخلاف غيره أي فيكون التعريف لغرض التملك بمنزلة البيع في المسجد أقول فيه نظره فان هذا الحكم ثابت ولو كانت اللقطة للحفظ فقط فالوجه الفرق بأنه مثابة للناس وكثرة الناس به مظن وجود صاحبها أو إرساله من ينظرها قال القفال ولو انقط درهما في بيته فعليه التعريف لمن يدخل بيته

(قوله) المتن يعرف أولا انه انما كانت مرات التعريف في الاوائل أكثر لان الطلب فيها أكثر (قوله) ويقاس بها الثانية يرجع لقول المصنف بكل يوم مرة (قوله) لانه عرف سنة وكالو ندر سوم سنة وطلاق الخبر وقيد الامام بما اذا لم يؤد (٣٨٨) الى نسيان النوب السابقة انتهى

ويستتر أيضا بيان زمن الوجدان واسنادها الى ذلك الوقت كما ذكره الامام أيضا (قوله) كما أفاده ثم المراد بها ما في قول المصنف تم يعرفها (قول) المتن ولا يلزمه ان قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام فلو كانت الاجرة لاتة تأتي في السنة الابقية اللقطة فينبغي أن تباع بأحد التقدين فان حفظه سهل لا يحتاج الى مؤنة (قول) المتن من بيت المال قرضا على صاحبها (قوله) بأن ظهر مالكها قال الركني وينبغي جريان هذا الوجه فيما لو تمكّن ثم ظهر المالك (قوله) التمول خرج القليل الذي لا يتمول فانه يملك في الحال كما سيأتي في كلام الشارح (قوله) كالكمثرى لما هرا الحديث

\* (فصل اذا عرف الخ) \* (قوله) أي نية التملك أي احداث هذه البنية فلا يكتفي بنية ذلك عند الاخذ (قوله) اكتفاء بقصد وفي الحديث فان جاء صاحبها والافهسي لك ولذا قال في العدة انه طاهر النص ولا يحال له حديث والافشائك بها (قوله) في التقط الخ منه تعلم أن قول الركني وغيره أن من عرف عاموقدا التقط بقصد الحفظ ثم بداله التملك لا بد من تعريف عام آخر محله اذا قلنا أن التعريف غير واجب عليه والاصح في شرح مسلم الوجوب خلافا لماسلف عن الاكثرين (قوله) واستدل الاول من الادلة أيضا القياس على القرض (قول) المتن أو قيمتها الخ هذا يدل على أن قولهم يملك بها مسلك القرض ليس من كل وجه (قوله) لا ارش له لحصول النقص في ملكه (قوله)

على الاصح (سنة) للحديث ويقاس على ما فيه غيره وليست على الاستيعاب بل (على العادة يعرف أولا كل يوم طرف في النهار ثم كل يوم مرة ثم) كل (أسبوع) مرة أو مرتين كما في المحرر وغيره (ثم كل شهر) بحيث لا ينسى انه تكرر الاول كذا في الروضة وفي أصلها المامضى وسكان بيان المدد في ذلك وفي التهذيب ذكر الاسبوع في المدة الاولى ويقاس بها الثانية (ولا يصح في سنة مفترقة في الاصح) كان يعرف شهرا ويترك شهرا وهكذا لانه لا يظهر فيه فائدة التعريف (قلت الاصح تكفي والله أعلم) لانه عرف سنة وصححه في الروضة أيضا ولا تجب المبادرة في التعريف في الاصح كما أفاده ثم (ويذكر) الملتقط (بعض أوصافه) في التعريف ولا يستوعبها اثلا يعتمدها الكاذب وذكره مستحب وقبل شرط وهو مسبوق بعرفته فيأتي فيها الخلاف (ولا يلزمه مؤنة التعريف ان أخذ لحفظه) بناء على وجوب التعريف عليه السابق عن غير الاكثرين (بل يرتبها القاضي من بيت المال أو يقترض) على المالك أو يأمر الملتقط بها ليرجع على المالك وعلى عدم الوجوب التعريف عليه ان عرف فهو متبرع (وان أخذ لملك لزمته) مؤنة التعريف لوجوبه عليه وسواء تملك أم لا (وقيل ان لم يملك) بأن ظهر مالكها (فعلى المالك) المؤنة لعود فائدة التعريف اليه (والاصح ان الحقير) أي القليل التمول (لا يعرف سنة بل زمني يظن ان فاقده يعرض عنه غالبا) بعد ذلك الزمن ويختلف ذلك باختلاف المال قال الروابي فدائق الفضة يعرف في الحال ودائق الذهب يعرف يوما أو يومين أو ثلاثة والثاني يعرف سنة كالكمثرى وقيل يعرف ثلاثة أيام أما القليل غير التمول ككتبي الخنطة والرنية فلا يعرف ولو واجده الاستبداد به وقد رجعهم القليل التمول بما دون نصاب السرقة والاصح لا يتقدر بل هو ما غلب على الظن ان فاقده لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبه له غالبا

\* (فصل اذا عرف) أي الملتقط للتملك كما صرح به الرافعي في الشرح اللقطة (سنة) على ما تقدم (لم يملكها حتى يختاره) أي الملك (بلفظ كتملكت) ونحوه (وقيل تكفي النية) أي نية التملك لفقد الايجاب (وقيل يملك بضمي السنة) اكتفاء بقصد عند الاخذ للتملك بعد التعريف فن التقط للحفظ دائما وقلنا بوجوب التعريف عليه وعرف سنة فبداله التملك لا يأتي فيه هذا الوجه كما صرح به الامام والغزالي في البسيط وان لم نوجب التعريف عليه فعرف ثم بداله قصد التملك لا يعتد بما عرف من قبل (فان تملك) الملتقط اللقطة (فظهر المالك) وهي باقية بحالها (واتقاعا على رد عنها فذلك) ظاهره ويقاس به اتفاقهما على العدول الى بدلها (وان أرادها المالك وأراد الملتقط العدول الى بدلها أوجب المالك في الاصح) والثاني الملتقط واستدل الاول بما في الحديث السابق فان جاء طالها فأفادها اليه وقصره الثاني على ما قبل التملك ولو ردها الملتقط لزم المالك القبول (وان تلفت غرم مثله) أي ان كانت مثلية (أو قيمتها) أي ان كانت متقومة (يوم التملك) لانه يوم دخولها في ضمانه (وان نقصت بعيب) ونحوه (فله أخذها مع الارش في الاصح) لأن الكل مضمون فكذا البعض والثاني لا ارش له وله على الوجهين الرجوع الى بدلها سليمة أفصح به البغوي على الثاني لا قصاره عليه ومثله الاول وعليه لو أراد الملتقط وأراد المالك الرجوع في البديل أوجب الملتقط وان زادت أخذها بزيادتها المتصلة دون المنفصلة ولو طهر المالك قبل التملك أخذها بزيادتها المتصلة والمنفصلة (وان ادعاها رحل) مثلا (ولم يصفها ولا بينة) له بها (لم تدفع اليه) الآن

يعلم الملتقط انه له ميلزمه الدفع اليه (وان وصفها وظن) الملتقط (صدقه جاز الدفع) اليه (ولا يجب على المذهب) وفي وجهه من الطريق الثاني يجب (فان دفع) اليه (فأقام آخر بيته بها حوات اليه) عملا بالبينة (فان تلغت عنده فله صاحب البينة الملتقط والمدفوع اليه والقرار عليه) أي على الثاني فيرجع الملتقط بما غرمه عليه ان لم يقر له بالملك فان أقر لم يرجع وأخذ له وان لم يظن صدقه لم يجوز الدفع اليه على المذهب وحكي الامام تردد في جوازه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (لا تحل لقطعة الحرم) أي حرم مكة وفي الروضة كأصلها مكة وحرمها (للملك على الصحيح) أي وتحت الحفظ ابدا جزمًا (ويجب تعريفها) أي التي للحفظ (قطعا والله أعلم) استدل الاول المحترم بحديث الشيخين ان هذا البلد حرمه الله لا يلتقط لقطته الا من عرفها وفي رواية للجاري لا تحل لقطته الا لمنشداي المعروف والمعنى على الدوام والافسائر البلاد كذلك فلا تظهر فائدة التخصيص والثاني المحلل قال المراد من الحديث انه لا بد من تعريفها سنة كما في سائر البلاد لئلا يتوهم ان تعريفها في الموسم كاف لسكثرة الناس وحكاية الخلاف وجهين كما في الروضة يخالف لحكاية في كثير من نسخ الشرح قولين وقوله قطع ازاذه في الروضة وقال للحديث وقال يلزم الملتقط الاقامة للتعريف أو دفعها الى الحاكم وسكت عن لقطعة المدينة الشريفة فلا تلحق بمكة كما صرح به الدارمي والرواني وقضية كلام صاحب الانتصار خلاف ذلك وروى أبو داود في حديث المدينة ولا تلتقط لقطتها الا لمن أشاد بها أي رفع صوته وهو بالمعجمة ثم المهملة

### \* (كتاب القبط) \*

بمعنى الملقوط وهو كل طفل ضائع لا كافل له يسمى لقبطا وملتقوا باعتبار انه يلتقط ومنبذوا باعتبار انه نبذ أي ألقى في الطريق ونحوه (التقاط انبذ) بالمعجمة (فرض كفاية) صيانة للنفس المحترمة عن الهلاك (ويجب الاشهاد عليه) أي على التقاطه (في الاصح) خيفة من استرقاق الملتقط له والثاني لا يجب اعتمادا على الامانة لكن يستحب والثالث ان كان ظاهرا العدالة لم يجب أو مستورها وجب وفي الروضة كأصلها ترجيح القطع بالاقل وعليه لو ترك الاشهاد قال في الوسيط لا تثبت له ولاية الحضانة ويجوز الانتزاع منه ثم الطفل يصدق بالمميز وفي التقاطه تردد للامام والافق لكلام الاصحاب انه يلتقط وعلى مقابله يلي أمره الحاكم ومن له كافل كآب أو وصى أو قاض أو ملتقط برذالي كافله أي يجب رده اليه (وانما تثبت ولاية الالتقاط لمكلف حر مسلم عدل رشيد) وبين المحترز عنه بقوله (ولو التقط عبد بغير اذن سيده انتزع) أي اللقبط منه لان الحضانة تبرع وليس له أهلية التبرع (فان علمه فأقره عنده أو التقط باذنه فالسيد الملتقط) والعبد نائبه في الاخذ والتربية ولو التقط مكنت انتزع منه وان أدس فيه السيد لان حق الحضانة ولاية وليس المكاتب أهلا لها فان قال له السيد التقط لي فالسيد هو الملتقط ومن بعضه حر اذا التقط في نوبته في استحقاقه الكفالة وجهان (ولو التقط صبي) أو مجنون (أو فاسق أو مجبور) عليه بتدبير (أو كافر مسلما انتزع منه) لعدم أهلية الصبي والمجنون ولان الفاسق والمبذر غير مؤتمنين شرعا وان كان الثاني عدلا والكافر لا يلي المسلم وله التقاط الكافر وللسلم التقاط المحكوم بكفره وسبأ في ومن ظاهرا له الامانة ولم يختبر لا ينتزع منه لكن يוכל القاصي به من يراقبه بحيث لا يعلم لثلاثين اذى فاد اوثق به صار كعلوم العدالة ولا يشترط في الملتقط المذكورة ولا الغنى اذ الحضانة بالاناث أليق والفقير لا يشغله عما طلب القوت (ولو ازدحم اثنان على أخذه) بأن قال كل واحد منهما انا آخذه (يجعله الحاكم عند من يراه منهما أو من غيرهما) اذا حق لواحد منهما قبل أخذه (وان سبق واحد فالتقطه منع الآخر من مزاحمته)

(قول) المتن جاز الدفع شبه ابن سريج بقول الهدية من الرسول وشراء ما يشتري من يرضع أنه ملكه \* فرع \* وصفها جماعة لا تدفع لاحدهم الا بيته (قول) المتن ولا يجب أي لانه مدع فحتاج الى بيته كغيره (قوله) يجب لاقامة البينة قد يعسر وبذلك قال مالك وأحمد (قول) المتن تضمن الملتقط والمدفوع اليه الخ لو أنلف العين الملتقط بعد مضى الحول وغرم قيمتها الواصف ثم أقام آخر البينة فليس له مطالبة المدفوع اليه (قوله) أي لعرف يقال أنشد اذا عرف وبشدا اذا طلب فالنشد المعروف والناشد الطالب (قوله) والثاني به قال الاثمة الثلاثة \* (كتاب القبط الخ) \* (قوله) ومنبذ هذا اليتيم منشأه عار يبلغ الام أو قتل أبيه أو قتل أمه أو قتل إسمان القاصي والا امام هذا الولد له اسمان مأخوذ ان من لحرفي حاله اذا القبط والسود من الأقط والبذ (قول) المتن لمكلف الخ وذلك لانها ولا تثبت على الغير فكانت شبيهة بالقضاء وقوله رشيد قبل انه مستدرك بعد العدالة (قول) المتن انتزع قال الزركشي المنتزع منهم هو الحاكم نقل ذلك عن صاحب التعجيز ولو زال المانع قبل الانتزاع فيأتي فيه ما سلف في اللقطة أي فيقر بايديهم من الآن

(قوله) والثاني يستويان الخ علل أيضا في المسئلة الأولى بأن نفقة اللقيط لا تجب على من لم يقطعه فلا فرق بين غني وفقير وفي الثانية بأن المستور لا يسلم مؤنة الآخر ويقول لا أترك حتى بسبب جهلهم حال \* فرع \* لو اجتمع غنيان لم يقدم أغناهما على الآخر نعم لو كان أحدهما نجس لا تجب تقديم الآخر (قوله) على أن الثاني يرجع للفقير والمستور من قول المصنف تقدم غني على فقير وعمل على مستور (قوله) لخسونة عيشها وأيضاً فظهور نسبة جعل التقاطه أغلب لافرق بين سفر النقلة وغيره (قوله) لما فيه من تعريض إلى آخره (٣٩٠) والاول لم يعتبر هذه العلة

لسبقه بالاتقاط ولا يثبت السابق بالوقوف على رأسه بغير أخذ في الأصح (وان التقاطه معاً وهما أهل فالأصح أنه يقدم غني على فقير) لانه قد بواسيه بحاله (وعمل على مستورا خدماً لاللقيط والثاني يستويان في المسئلتين لاهلتهما وقوله كأصله وهما أهل المسكوت عنه في الروضة كأصلها للتنبيه على أن الثاني في المسئلتين أهل فانه لم يذكّر قبل والاولان لم يذكّر كالأهل فيما قبل أيضاً (فان استويا) في الصفات (أقرع) بينهما عند تشاحهما ولو ترك أحدهما حقه قبل القرعة انفرد به الآخر كالشفعي ولا يجوز لمن خرجت القرعة له ترك حقه للآخر كالمسكوت عنه (واذا وجد بلدي لقيطاً ببلد فليس له نقله إلى بادية) لخسونة عيشها وفوات العلم بالدين والصناعة فيها (والأصح أن له نقله إلى بلد آخر وان للغريب إذا التقط ببلد أن ينقله إلى بلده) لانتفاء ما ذكر في البادية والثاني في المسئلتين لما فيه من تعريض نسبة للضياع فانه يطلب غالباً حيث ضاع (وان وجدته) أي البلدي (ببادية فله نقله إلى بلد) لانه أرق به (وان وجدته بدوي ببلد فكالخضري) أي فليس له نقله إلى بادية وله نقله إلى بلد آخر في الأصح (أو) وجدته أي البدوي (ببادية أقر يده) وان كان أهل حلتهم يتقنون (وقيل ان كانوا يتقنون للجمعة) بضم النون أي الذهاب لطلب المرحى وغيره (لم يقرر) لما فيه من تعريض نسبة للضياع والبلدي ساكن البلد والبدوي ساكن البادية والخضري ساكن الحاضرة وهي خلاف البادية كالبلد (ونفقته في ماله العام كوقف على اللقطاء) والوصية لهم (أو الخاص وهو ما اختص به كتاب مدفوعة عليه) وملبوسة له (ومفروشة تحته) ومغطى بها (وما في جسه من دراهم وغيرها أو مهده) الذي هو فيه (ودنانير مشورة فوقه وتحته) لان له يدوا اختصاصاً كالألبان والاصل الحرية مالم يعرف غيرها (وان وجد في دار) ليس فيها غيره (فهو له) لما تقدم (وليس له مال مدفون تحته وكذا ثياب وأمتعة موضوعة بقربه) ليست له (في الأصح) كالبعيدة عنه (فان لم يعرف له مال فلا طهرانه ينفق عليه من بيت المال) من سهم المصالح والثاني يقتضيه عليه من بيت المال أو غيره لجواز أن يظهر له مال (فان لم يكن) أي فيه مال كما في المحرر وغيره (قام المسلمون بكفايته قرضاً) بالقاف (وفي قول نفقة) فان قام بها بعضهم اندفع الخرج عن الباقي والمعنى على جهة القرض أو النفقة فالنصب على نزع الخافض (وللقبط الاستقلال بحفظ ماله في الأصح) كحفظه والثاني يحتاج إلى اذن القاضي (ولا ينفق عليه منه الا بادن القاضي قطعاً) على الوحيين كما في المحرر وغيره اذا أمكنت مراجعته فان انفق بلا اذن ضمن

(فصل اذا وجد لقيط بدار الاسلام وفيها أهل ذمة أو بدار فتحوها) \* أي المسلمون (واقروها بركفار صلحا) أي على وجه الصلح (أو) أقروها يدهم (بعد ملكها بجزية وفيها مسلم) في صورتين (حكم بالسلام اللقيط) في المسائل الثلاث تغليبا للاسلام فان لم يكن فيما فتحوها مسلم

ينظر إلى استوائهما في العيش وتعلم الدين والصناعة فانها العلة الصحيحة (قوله) لما فيه الخ أجاب الاول بأن أطراف البادية كحال البلدة الواسعة (قوله) كالبلد مثال بخلاف البادية ومثاله أيضا القرية والحاصل ان البلدي أخص من الخضري هذا مراده فيما يظهر (قول) المتن لانه أي كما في الطفل الذي له أب موجود وأولى ولا تجب على الملتقط بالاجماع (قول) المتن كتاب الخ قال الزركشي المراد أن يكون ذلك له جواز التصرف ودفع المنازع له لأن ذلك يكون طريقاً لحكم الحاكم بحجة ملكه له فتفتن له فانه لا يسوغ للصالح كما بمجرد ذلك أن يقول ثبت عندى انتهى أقول فيه شبه تدافع لأن المنازع لا يدفع الا بالحاكم ثم رأيت السبكي ذكر أنه طريق للحكم بدفع المنازع للحكم بالملك (قول) المتن وليس له مال مدفون تحته أي لانه لا يقصد بالدفن الضم إلى الطفل (قول) المتن موضوعه بقربه لو كانت في دار وفيها فالظاهر أنها كالأروم مثله يقال في الدين السابق (قول) المتن من بيت المال قال عمر رضي الله عنه الملتقط لقيط لك ولاؤه وعلينا نفقته ثم لا فرق في هذا بين اللقيط المسلم والكافر (قول) المتن قرضاً قال الزركشي هو مشكل مع قولهم ان وجوهها في بيت المال نفقة لا قرضاً ثم وجهه كونها قرضاً الحاقه

بالعام المضطرو وجهه النفقة الحاقه بالصبي والمجنون العاخرين (قوله) يحتاج إلى اذن القاضي لعدم ولايته (فصل) \* اذا وجد (قول) المتن أو بدار فتحوها الخ قال الزركشي كلا القسمين دار اسلام أيضا على نظري الاول قال ولومنعونا من الثاني فهو دار كفر (قول) المتن مسلم أي يمكن أن يولد له ذلك الولد قال الزركشي ينبغي أن يكون اشتراط وجود المسلم راجعاً للقسم الأول أيضا

فالقبط

(قول) المتن وان سكنها مسلم الخ وان تضافه (قوله) فلا يغير مجزأ الدعوى الظن والظن على الاستصحاب (قول) المتخلاف فرضان في القبط  
أى واغنا يذكرون في باب القبط (٩٢) استطرادا (قوله) تبعاله قال تعالى والذين آمنوا واتبعناهم ذرياتهم وحديث

كل مولود يولد على الفطرة وأبواه يهودانه  
أو ينصرانه فجعل موجب كفره كفرهما  
جميعا ثم هو اجماع في اسلام الاب وكذلك  
الام عندنا خلافا لما لك (قوله) هو كافر  
أصلى قال الرافعي في الظاهر من قواعد  
القولين وجوب التلفظ بالاسلام بعد  
البلوغ على الثاني دون الاول (قول)  
المتن تبع السابى وذلك لان السبى  
يستفتح للسبى وجودا كانه ولده والثاني  
يصح (قول) المتن أحد أبويه مثلهما سائر  
الاصول فيما يظهر (قول) المتن ولوسباه  
دعى الخ أى ويكون على دين سايه لان  
السبى يستفتح للسبى وجودا كانه ولده  
(قوله) والثاني يصح بدليل قصة على  
رضى الله عنه وهو قولى لان العبادات  
تصح منه فهلا كان الاسلام كذلك  
ولهذا قال الامام هذا الوجه ضعيف  
تقلا قولى توجيهها قال وقد صححوا احرامه  
والفرق بينه وبين الاسلام عسر وقوله  
تصح منه الظاهر ان الضمير راجع للسبى  
المسلم لانهذا السبى الذى الكلام فيه  
فليتأمل

\*(فصل)\* اذا لم يقر القبط الخ (قوله)  
وهو بالغ عاقل زاد بعضهم الرشد بحثا  
وقال أشار اليه ابن عبد السلام (قول)  
المتن بل يقبل اقراره الخ قال السبكي قال  
أبو الطيب بن سلمة في قبول أصل الاقرار  
قولان وأصح الطريقين القطع بقبول  
أصل الاقرار وثبت حكم الارقاءه  
في المستقبل مطلقا وتخصيص القولين  
باحكام التصرفات الماضية فأحدهما  
القبول في أحكامها أيضا وأصحهما المنع

فالقبط كافر (وان وجد يدرك كافر كافر ان لم يسكنها مسلم وان سكنها مسلم كأسير وتاجر فسلم  
في الاصح) تغليا للاسلام والثاني هو كافر تغليا للذار (ومن حكم باسلامه بالدار فأقام ذمى بينة  
بنسبه لحقه وتبعه في الكفر) للبيئة (وان اقتصر على الدعوى فالمنهج انه لا يتبعه  
في الكفر) لانه قد حكم باسلامه فلا يغير مجزأ الدعوى والطريق الثاني فيه قولان ناتهما يتبعه  
في الكفر كالنسب (ويحكم باسلام الصبي بجهتين أخريين لا تفرضان في القبط احدهما الولادة  
فادا كان أحد أبويه مسلما وقت العلوق فهو مسلم) تغليا للاسلام (فان بلغ ووصف كفرا)  
أى أعرب به عن نفسه كما عبر به في المحرر والشرح هنا وبعد (فترد ولو علق بين كافرين ثم أسلم  
أحدهما حكم باسلامه) تبعاله (فان بلغ ووصف كفرا فترد في قول) هو (كافر أصلى) لانه كان  
محكوما بكفره وأزيل ذلك بالحكم بالتبعية فادا استقل انقطع فيعتبر بنفسه (الثانية اداسى مسلم  
طفلا تتبع السابى في الاملام ان لم يكن معه أحد أبويه) لانه صار تحت ولايته فادا كان معه في السبى  
أحدهما لم يتبع السابى لان تبعية أحد الابوين أقوى ومعنى كون أحدهما معه كما قال في الروض  
ان يكونا في جيش واحد وغنمة واحدة ولا يشترط كونهما في ملك رجل (ولوسباه دعى لم يحكم  
باسلامه في الاصح) والثاني يحكم به تبع الدار فان الذمى من أهل دار الاسلام ودفع بها لم تؤثر فيه  
فكيف تؤثر في مسيبه ثم في المحكوم باسلامه تبع السابى اذا بلغ وأعرب بالكفر القولان في الذى قبله  
فعلى قول انهما كافرين أصليا لنقضهما بدار الحرب (ولا يصح اسلام صبي عمرا مستقلا لا على الصحيح)  
المنصوص والثاني يصح فيرث من قريبه المسلم وعلى الاول يستحب أن تملط بوالديه وأهله الكفار  
فيؤخذ منهم ثلاثين فقهه فان بلغ ووصف الكفر هدد وطولب بالاسلام فان أصر رد اليهم أما الصبي غير  
المميز فلا يصح اسلامه قطعا

\*(فصل)\* اذا لم يقر القبط برق فهو حر \* لان غالب الناس أحرار (الا أن يقيم أحد بينة برق) فيجعل  
هابشرطه الاتى (وان أقر) وهو بالغ عاقل (به) أى بالرق (لشخص فصدقه قبل ان يسبق اقراره  
بجربة) فان سبق اقراره هلم يقبل اقراره بالرق وان كذبه لم يقبل اقراره أيضا (والمنهج انه  
لا يشترط) في قبول اقراره بالرق (أن لا يسبق) منه (تصرف يقتضى نفوذه) بالمعجة (حرية كسيع  
ونكاح بل يقبل اقراره) بعد التصرف المذكور (في أصل الرق وأحكامه المستقبلية) وفي قول  
من الطريق الثاني لا يقبل فيبقى على أحكام الحرية (الا) الاحكام (الماضية المضرة بغيره) أى  
لا يقبل اقراره بالنسبة اليها (في الاظهر فلو زعم دين فأقر برق وفي يده مل قضى منه) على هذا  
وعلى مقابله لا يقضى منه والمال للقر له ويبقى الدبر في ذمة اقراره أما الاحكام الماضية المضرة به فيقبل  
اقراره بالنسبة اليها قطعا (ولو ادعى رقه من ليس في يده بلا بينة لم يقبل) لان الظاهر الحرية (وكذا  
ان ادعاه الملتقط) أى بلا بينة لا يقبل (في الاظهر) لان الأصل الحرية والثاني يقبل ويحكم له بالرق  
كما في دغير الملتقط وسيأتى وقرى الاول بان القبط محكوم بحريته ظاهرا بخلاف غيره (ولو رأينا  
صغيرا ميرا أو غيره في يده من يسترقة ولم نعرف استنادها الى التقات حكم له بالرق) بدعواه لانه الظاهر  
من حاله ولا أثر لانكار الصغير ذلك (فان بلغ وقول أنا حر لم يقبل قوله في الاصح الابنية) لانه قد حكم

فيما يضر غيره والتبطل في الذى يضره (قول) المتن وأحكامه المستقبلية أى ولو ضرت الغير واستشكل بمالو باع عنا ثم ادعى أنها وقف أو ملك غيره  
فأيه لا يقبل أقول هذا حكم مصلح لا مستعمل وان كن صدور الاقراره مستقبلا (قول) المتن وكذا ان ادعاه الملتقط سكن هل ينزع من يده قال  
الزنى لا وقال الماوردى نعم لانه بطلت أمانته عليه واعترض باحتمال صدقه



(قول) المتن ومن أقام بينة بركة أي القبط (قول) المتن ولو استلحق القبط الخ وجه ذلك أن إقامة البينة على النسب عشرة فلو كلف الشخص ذلك ولم يكتف فيه بالدعوى لضاعت الأنساب ولا فرق في المستلحق بين الرشيد والسفيه الملتقط وغيره لكن يستحب للقاضي أن يسأله من أين له ذلك أمن أمة أم حرة من شبهة أو نكاح فانه قد يظن الاكتفاء في ذلك بالاتقاط ثم أحكام النسب ثبتت من الجانبين فبرث كل منهما الآخر وقول الشارح المسلم ذكره فوطئة تنقيح المتن الملتقط بالمسلم (قول) المتن مسلم (٣٩٢) لو استلحق الذمي لقبطا محكوما بإسلامه

بالدار لحقه ولا يتبعه في الكفر كاسلف  
وحينئذ فلا يصير أحق بترتيبه ولا يسلم  
اليه (قول) المتن لحقه أي في النسب فقط  
وهو باق على حريمته (قوله) بنكاح الخ  
لكن لا يسلم اليه لانه مشغول بأمر  
الرق (قول) المتن وفي قول بشرط  
تصديق سيده مثل تصديقه مالهو كان  
اذن له في النكاح (قول) المتن أمر  
القبط أي بشرط أن يكونا حيين ويكون  
رضي الفطنة صحيح الذكاء (قوله) رجع  
الآخر عليه قال في الخادم نقلا عن  
الرافعي محل هذا اذا أنفق باذن الحاكم  
انتهى فاندفع الاشكال بان نفقة القريب  
تسقط بعضي الزمان (قول) الشارح  
ولا يأتي هنا ما فرغ على مقابله من ثم قال  
النووي رحمه الله في نكحت التنيه ليس  
لناموضع تسقط فيه الاقوال الثلاثة  
في أعمال البنتين الا هذا الموضع ومثله  
الثلث في النجاسة وعبارة صاحب العدة  
انه لناسيتملان لم يحسن الا القافة  
ولا شيء من الاقوال ولذا قال الجرجاني  
تساقتا قول واحد ونجى القافة انتهى  
\* فرع \* لو كان يدا أحدهما قبل  
المنازعة وهو يستلحقه رجعت بينه  
(قوله) وهي أقرب أي أقرب الى افادة  
ان الحكم وجهان مفرعان على قول  
السقوط في الاموال

(كتاب الجعالة)

برقه فلا يرفع ذلك الحكم الا بحجة والثاني يقبل قوله الا أن يقيم المدعى بينة بركة (ومن أقام بينة بركة عمل  
بها ويشترط ان تتعرض البينة لسبب الملك) له من ارتأ أو شراء أو غيرها الثلاث تعقد ظاهره بالاتقاط  
(وفي قول يكفى مطلق الملك) كافي الدار والتوب وغيرهما وقرق الأول بان أمر الرق خطير فاحتيط  
فيه (ولو استلحق القبط) المسلم (حرم سلم لحقه) بشروطه السابقة في الاقرار سواء الملتقط وغيره  
(وصار أولى بترتيبه) من غيره أي أحق بها بمعنى انه مستحق لها دون غيره واستلحاق الكافر  
الكافر كاستلحاق المسلم المسلم (وان استلحقه عبد لحقه) لا مكار حصوله منه بنكاح أو وطء شبهة  
(وفي قول يشترط تصديق سيده) لان الحقوق يمنعها الارت لو أعنته (وان استلحقه امرأه لم يلحقها  
في الاصح) والثاني يلحقها كالرجل وقرق الأول بامكان اقامتها البينة على ولادتها بالمشاهدة بخلاف  
الرجل والثالث يلحق الحلية دون المزرقة وعلى الثاني لا يلحقز وجهها وقيل يلحقه واستلحاق الامة  
كالحره ان جوزنا استلحاق العبد فان ابتناه لم يحكم برق الولد لولاها وقيل يحكم به (أو) استلحقه اثنان  
لم يقدم مسلم وحر على ذمي وعبد بناء على صحة استلحاق العبد بل يستوى المسلم والذمي والحر والعبد  
لان كلامهم أهل لو انفرد فلا بد من مرجح (فان لم يكن بينة) لواحد منهم (عرض) القبط (على قائف  
فيلحق من ألحقه به) وسياق بيان القائف في فصل آخر كذب الدعوى والبيئات (فان لم يكن قائف أو)  
وجد لكن (تخير أو نفاذ عنهما أو ألحقه بهما أمر) القبط (بالانتساب بعد بلوغه) وعبارة الروضة  
كأصلها نزل حتى يبلغ فادبلغ أمر بالانتساب (الى من يميل طبعه اليه منهما) بحكم الجلبلة لا بمجرد  
التشهي وعلمهما النفقة مدة الانتظار فاذا انتسب الى أحدهما رجع الآخر عليه بما أنفق أي للحقوق به  
ولو لم ينتسب الى واحد منهما بقي لفقد الميل الامر موقوفا ولو انتسب الى غيرهما وادعاه ذلك الغير ثبت  
نسبه منه (ولو أقام بنتين) بنسبه (متعارضتين سقطتا في الاظهر) ويرجع الى قول القائف والثاني  
لا يسقطان ويرجح أحدهما الموافق لهما قول القائف بقوله ذآل الاتين واحد وهما وجهان مفترعان  
على قول التساقط في التعارض في الاموال ولا يأتي هنا ما فرغ على مقابله من أقوال الوقف والقسمة  
والقرعة وقيل تأتي القرعة هنا وعبارة المحرر تساقتا على القول الاظهر وهي أقرب

(كتاب الجعالة)

بكسر الجيم (هي كقوله من رد آتني فله كذا) أو رد آتني الضالة ولو كذا وسياق من رد عبد زيد فله  
كذا ويلحق به رد عبد زيد ولو كذا وسياق من رد عبد زيد فله كذا وسياق من رد عبد زيد فله  
ليتحقق (صيغة) من الجاعل (بذل على العمل) بشرط أو طلب كالتقدم أي على الاذن في العمل  
كافي المحرر وغيره (بعرض ملتم) كالتقدم من الصيغ ونحوها (فلو عمل) العامل (بلا اذن  
أو اذن لشخص فعمل غيره فلا شيء له) نعم لو كان الغير عبد المأدون له استحق المأدون له الجعل لان يده عبده

(قوله) أو رد هو يفهم من مثال المتن بالاولى وقوله وسياق الى آخره اشارة الى ان قول المتن آتني ليس بشرط (قول) المتن صيغة أي لاها يده  
معاوضة \* فرع \* تأقيتها مفسد (قول) المتن على العمل أي ولو مجعولا (قول) المتن ما تزم يفهم من الالتزام اشتراط أن يكون معلوما وهو كذلك  
كما يأتي وكذا يشترط أن يكون مقصودا بخلاف الدم ونحوه (قوله) ونحوها الظاهر ان الضمير لاناها مؤنثة بمعنى ان عوده على الصيغ لزمه أن يكون  
نحوها تقدم (قول) المتن فلو عمل بلا اذن خاف في ذلك أبو حنيفة اكن العامل معروفا بذلك العمل (قول) المتن فلا شيء له أي وبضم بوضع اليد

(قوله) لم يستحق لورده وهو غير عالم ثم علم انباء في البلد قبل أن يسلمه استحق (قول) المتن فله كذا أي وان لم يشق على (قوله) وان كان صادقا لو كذب زيد  
شهد عليه المتأدي قال في البيان قبل (٣٩٣) ونازعه النووي من حيث انه منهم في ترويح قوله (قول) المتن ولا يشترط لكن هل يرتد بذه يشبه أن يأتي

فيه ما في الوكالة (قول) المتن قبول  
لانه تضيق بنا في موضوع الباب (قول)  
المتن عمل مجهول أي بقياس الاولى على  
القراض وذلك لاننا احتملنا الجهالة  
في القراض لحصول زيادة فلرد الجاعل  
أولى ثم اذا صحت على المجهول فعلى المعلوم  
أولى (قول) المتن كون الجعل معلوما  
أي مالا معلوما (قول) المتن فشاركه الخ  
لو كان العامل معنا ثم وكل غيره  
ولم يفعل هو شيئا فلا جعل لاحد وان كان  
عاما فعلم به شخص ثم وكل استحق الاول  
هذا محصل بحث الشيخين خلافا للغزالي  
في الاولى (قوله) فله كل الجعل منه  
استنبط السبكي استحقاق المستنبت  
في الوظائف لكل الجعل اذا كانت  
النائب مثله أو خيرا منه خلافا للنووي  
وابن عبد السلام حيث قال بعدم  
استحقاق واحد منهما ونصرهما الزركشي  
بان هذا ليس من باب الاجارة ولا  
الجعالة لان شرطهما ان يقع العمل  
للمستأجر والجاعل فلم يبق الا كونه باحثة  
بشرط الحصول ولم يوجد قال فان استناب  
بأذن الواقف فهو كما اذا قوض اليه القضاء  
والوكالة واذن له في الاستئانة أي فيكون  
عن الموكل وحينئذ فلا يمكن الوكيل  
من عزل النائب ولا يعزل بانعزاله  
انتهى أقول ان قوله ان شرط الجعالة  
ان يقع العمل للجاعل غفلة عن مسئلة من  
رد عبدز يد فله كذا فانما قاله السبكي  
قويم والله الموفق (قوله) أي النصف  
يريد انه بحسب الرأس (قول) المتن  
وفسخ العامل أي سواء وقع العامل مسلما  
أم لا (قول) المتن وينقص أي كافي البيع

يده ولو قال من رد أتى فله كذا فردة من لم يبلغه نداء أو لم يستحق شيئا ولو قال ان رده زيد فله كذا فردة  
زيد غير عالم باذنه لم يستحق شيئا ولو أذن في الرد ولم يشترط عوضا فلا شيء للراد وظاهر ان من عمل باذن  
علمه يستحق الجعل الملتزم (ولو قال أجنبي من رد عبدز يد فله كذا استحقه الراد) العالم بذلك (على  
الأجنبي) لانه التزمه (وان قال قال زيد من رد عبدز يد فله كذا او كان كاذبا لم يستحق عليه ولا على زيد)  
لعدم التزامهما وان كان صادقا استحق على زيد قاله بغوي وهو ظاهر اذا كان المخبر ممن يعتمد خبره  
ولا يشترط قبول العامل وان عنه) الجاعل بل يكفي الاتيان بالعمل وعبارة الروضة كأصلها اذا  
لم يكن العامل معينا فلا يتصور قبول العقد وان كان معينا لم يشترط قبوله وفيه ما يشترط عند التعيين  
أهلية العمل في العامل (وتصح) الجعالة (على عمل مجهول) كذا لا يتق (وكذا معلوم) كناية  
وبناء موصوفين (في الاصح) والثاني المنع استغناء بالاجارة (ويشترط كون الجعل معلوما)  
اذلا حاجة الى جهاته بخلاف العمل (فلو قال من رده) أي أتى (فله ثوب أو أرضيه فسد العقد  
وللراد أجرة مثله) كالاجارة الفاسدة (ولو قال) مررده (من بلد كذا) فله كذا ابتداء على الحق  
في المعلوم (فردة من أقرب منه فله قسطه من الجعل) ولورده من أبعد منه فلا زيادة له لعدم التزامها  
(ولو اشترك انسان في رده اشترك في الجعل) بالسوية (ولو اترجم جعل لامين) كقوله ان رددته فلك  
دينار (فشاركه غيره في العمل ان قصد اعانته فله) أي للمعين (كل الجعل وان قصد العمل للمالك  
فلا قول) أي المعين (قسطه) أي النصف (ولاشئ للشارك بحال) أي في حال بما قصد  
لعدم الالتزام له (ولكل منهما) أي الجاعل والعامل (الفسخ قبل تمام العمل فان فسح قبل  
الشروع) فيه من المالك أو العامل المعين القابل (أو فسح العامل بعد الشروع) فيه  
(فلا شيء له) في المستثنين لانه لم يعمل في الاولى ولم يحصل غرض المالك في الثانية  
(وان فسح المالك بعد الشروع فعليه أجرة المثل) للعامل (في الاصح)  
والثاني لا كمال لو فسح العامل والفرق ظاهر (وللمالك أن يزيد وينقص  
في الجعل قبل الفراغ) من العمل وفائدته بعد الشروع) فيه (وجوب  
أجرة المثل) له لان التغيير بما ذكر فسح للاول (ولومات الآتي  
في بعض الطريق أو هرب فلا شيء للعامل) لانه لم يردده (وإذا  
رده فليس له حبهه اقبض الجعل) لانه انما يستحقه  
بالتسليم (ويصدق المالك اذا أنكر شرط الجعل  
أو سعيه) أي الطالب له (في رده)  
أي الآتي لان الاصل عدمهما (فان  
اختلفا) أي الجاعل والعامل  
(في قدر الجعل تخالفا)  
ولا يعمل أجرة المثل  
والله اعلم

٩٩ ل في زمن الخيار بطريق الاولى (قول) المتن ولومات الآتي فرع \*تولى وطبيعة ثم أكره على ترك ما شرتم باسفر أو غيره أفتي الشيخ  
تاج الدين الفزاري بانه يستحق ويبحث الزركشي خلافا من حيث انه جعالة ولم يحصل الجعل أقول انظر كيف اعترض هنا بانه جعالة وقد أنكره  
في مسئلة السبكي السابقة والله أعلم

\*(فهرست الجزء الاول من شرح المنهاج للجلال المحلى)\*

صفحة	صفحة
١٢٠	٦ كتاب الطهارة
١٢٣	١٠ باب أسباب الحدث
١٢٧	١٢ فصل في آداب الخلاء وفي الاستنجاء
١٢٨	١٥ باب الوضوء
١٣٠	٢٠ باب مسح الخف
١٣١	٢٢ باب الغسل
١٣٣	٢٤ باب النجاسة
١٣٦	٢٧ باب التيمم
١٣٧	٣١ فصل يقيم بكل تراب طاهر
١٤١	٣٦ باب الحيض
١٤٣	٣٧ فصل اذا رأت دما لسن الحيض
١٤٨	٤٠ كتاب الصلاة
١٥٧	٤٤ فصل انما تجب الصلاة على كل مسلم
١٦١	٤٨ فصل استقبال القبلة
١٦٥	٥١ باب صفة الصلاة
١٧٠	٦٥ باب شروط الصلاة
١٧٢	٧٠ فصل تبطل الصلاة بالنطق
١٧٣	٧٤ باب سجود السهو
١٧٦	٧٨ باب في سجود التلاوة والشكر
١٨٠	٧٩ باب صلاة النفل
١٨٢	٨٤ كتاب صلاة الجماعة
١٨٦	٨٨ فصل لا يصح اقتداؤه بمن يعلم بطلان صلاته
١٨٨	٩٣ فصل لا يتقدم المأموم على امامه في الموقف
١٩٠	٩٦ فصل شرط القدوة في الابتداء أن ينوي المأموم مع التكبير الاقتداء
١٩٣	٩٨ فصل تجب متابعة الامام في أفعال الصلاة
١٩٥	١٠٠ فصل اذا خرج الامام من الصلاة
١٩٦	١٠٣ باب صلاة المسافر
	١٠٤ فصل طویل السفر ثمانية وأربعون ميلا
	١٠٧ فصل يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديمًا
	١٠٩ باب صلاة الجمعة المرقومة في الحقيقة ٢٠٩
	١١٧ فصل يسن الغسل لحاضرها
١٢٠	فصل من أدرك ركوع الثانية من الجمعة مع الامام واستتم معه الى أن يسلم أدرك الجمعة
١٢٣	باب صلاة الخوف
١٢٧	فصل يحرم على الرجل استعمال الحرير بفرض وغيره
١٢٨	باب صلاة العيدين
١٣٠	فصل يندب التكبير بغروب الشمس ليلتي العيد
١٣١	باب صلاة الكسوفين
١٣٣	باب صلاة الاستسقاء
١٣٦	باب ترك المكلف الصلاة جاحدا وجوبها
١٣٧	كتاب الجنائز
١٤١	فصل يكفن بماله لبيه حيا
١٤٣	فصل لصلاته أركان أحدها النية
١٤٨	فصل أقل القبر حفرة تمنع الراحة
١٥٧	كتاب الزكاة
١٦١	فصل ان اتخذ نوع الماشية
١٦٥	باب زكاة الثبات
١٧٠	باب زكاة النقد
١٧٢	باب زكاة المعدن
١٧٣	فصل التجارة تقلب المال
١٧٦	باب زكاة الفطر
١٨٠	باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه
١٨٢	فصل تجب الزكاة على الفور
١٨٦	كتاب الصيام
١٨٨	فصل الية شرط للصوم
١٩٠	فصل شرط الصوم الامساك
١٩٣	فصل شرط الصوم الاسلام
١٩٥	فصل شرط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ
١٩٦	فصل من فاته شيء من رمضان فأت قبل امكان القضاء فلا تدارك له

صفحة	مصحف	صفحة	مصحف
٢٨٥	باب اختلاف المتبايعين	١٩٩	فصل تجب الكفارة بافاد صوم يوم
٢٨٦	باب في معاملة العبد	٢٠٢	باب صوم التطوع
٢٨٧	كتاب السلم	٢٠١	كتاب الاعتكاف
٢٩٥	فصل الاقراض مندوب	٢٠٤	فصل اذا نذر مدة متتابعة
٢٩٦	كتاب الرهن	٢٠٦	كتاب الحج
٢٩٩	فصل شرط المرهون به كونه ديناً المرقومة	٢١١	باب المواقيت للحج والعمرة
	في الصحيفة (٣٩٩)	٢١٤	باب الاحرام
٣٠٢	فصل اذا لزم الرهن فاليد فيه للرهن	٢١٤	فصل المحرم ينوي الدخول في الحج أو العمرة
٣٠٤	فصل اذا جنى المرهون قدم الجنى عليه	٢١٦	باب دخول مكة زادها الله شرفاً
٣٠٥	فصل اذا اختلفا في الرهن	٢١٨	فصل للطواف بأنواعه واجبات وسنن
٣٠٦	فصل من مات وعليه دين تعلق بتركته	٢٢١	فصل يستلم الحجر بعد الطواف وصلاته
٣٠٧	كتاب التفليس	٢٢٢	فصل يستحب للامام أو منصوبه اذا خرج
٣٠٨	فصل يبادر القاضي استحباباً بعد الحجر		مع الحج أن يخطب
	بيبيع ماله وقسمه	٢٢٤	فصل ويبيتون بمزدلفة
٣١٠	فصل من باع ولم يقبض الثمن حتى حجر على	٢٢٧	فصل اذا عاد بعد الطواف يوم النحر الى منى
	المشتري بالفلس	٢٣٠	فصل أركان الحج خمسة الاحرام
٣١٣	باب الحجر	٢٣٣	باب محرمات الاحرام
٣١٦	باب الصلح	٢٤١	باب الاحصار والقوات
٣١٨	فصل الطريق النافذ لا يتصرف فيه	٢٤٤	كتاب البيع
	بما يضر المارة	٢٥١	باب الربا
٣٢٢	باب الحوالة	٢٥٥	باب فيما نسي عنه من البيع وغير ذلك
٣٢٤	باب الضمان	٢٥٨	فصل ومن المنهي عنه مالا يبطل
٣٢٧	فصل يشترط في الضمان والكفالة لفظ	٢٦٠	فصل باع في صفقة واحدة خلا وخمرا
	يشعر بالالتزام	٢٦٢	باب الخيار
٣٢٩	كتاب الشركة	٢٦٣	فصل لهما أى لكل من المتبايعين
٣٣٠	كتاب الوكالة المرقومة في الصحيفة (٣٩٠)		ولا حدهما شرط الخيار
٣٣٢	فصل الوكيل بالبيع مطلقاً ليس له البيع	٢٦٥	فصل للمشتري الخيار
	بغير نقد المبلد	٢٧١	فصل التصرية حرام المرقومة (٢٣١)
٣٣٤	فصل قال بيع لشخص معين أو من معين	٢٧٢	باب المبيع قبل قبضه من ضمان البائع
٣٣٥	فصل الوكالة جائزة من الجانبين		المرقومة في الصحيفة (٢٣٢)
٣٣٧	كتاب الاقرار	٢٧٦	باب التولية والاشراك والمراجعة
٣٣٩	فصل قوله لزيد كذا على أو عندى صيغة		المرقومة في الصحيفة (٢٣٦)
	اقرار	٢٧٨	باب بيع الاصول والثمار
٣٣٩	فصل يشترط بالمقرب أن لا يكون ملكاً للمقر	٢٨٢	فصل يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٣٧٠	فصل يصح عقد الاجارة مدة تبقى فيها العين	٣٤١	فصل اذا قال له عندي سيف في غمد
٣٧٦	فصل لا تنسخ اجارة بعذر	٣٤٣	فصل اذا اقرب نسب ان الحق به نفسه اشترط
٣٧٤	كتاب احياء الموات		لحقته أن لا يكذبه الحس
٣٧٦	فصل منفعة الشارع المرور	٣٤٤	كتاب العارية
٣٧٦	المعدن الظاهر لا يملك باحياء	٣٤٦	فصل لكل منهما أى المعير والمستعير رد
٣٧٨	كتاب الوقف		العارية متى شاء
٣٨٠	فصل قوله وقفت على أولادى وأولاد	٣٤٨	كتاب الغصب
	أولادى يقتضى التسوية بين الكل	٣٤٩	فصل تضمن نفس الرقيق بقيمته
٣٨١	فصل الاظهر ان الملك فى رقبته الموقوف	٣٥٠	فصل اذا ادعى الغاصب تلف المغصوب
	ينتقل الى الله	٣٥٢	فصل زيادة المغصوب ان كانت أمرا محضا
٣٨٢	فصل ان شرط الواقف النظر لنفسه		فلا شئ للغاصب
	أو غيره اتبع	٣٥٤	كتاب الشفعة
٣٨٣	كتاب الهبة	٣٥٥	فصل ان اشترى بمثل
٣٨٥	كتاب اللقطة	٣٥٨	كتاب القراض
٣٨٦	فصل الحيوان المملوك ان وجد بمفازة	٣٥٩	فصل يشترط ايجاب وقبول
	فللقاضى التقاطه	٣٦١	فصل لكل من المالك والعامل فسخه
٣٨٨	فصل اذا عرف سنة لم يملكها حتى يختاره	٣٦٢	كتاب المساقاة
٣٨٩	كتاب اللقيط	٣٦٣	فصل يشترط تخصيص الثمر بهما
٣٩٠	فصل اذا وجد لقيط بدار الاسلام	٣٦٥	كتاب الاجارة
٣٩١	فصل اذا لم يقر اللقيط برق فهو حر	٣٦٧	فصل يشترط كون المنفعة معلومة
٣٩٢	كتاب الجمالة	٣٦٨	فصل لا تصح اجارة مسلم لجهاد
		٣٦٩	فصل يجب تسليم مفتاح الادار الى
			المكترى



To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)